

المجلد الثاني من جامع الترمذي
مع شرح الحقة الأخوي

ابواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الزكاة من التشديد حد ثنا هناد بن الشرى
 نا ابو معاوية عن الاعمش عن معمر بن سويد عن ابي ذر قال جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة قال فرائق مقبلان فقال هم
 الاخسر من ورب الكعبة يوم القيمة قال فقلت مالي لعله انزل في ثمن قال قلت من هم فذاك ابي واخي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الاكثر من
 الا من قل هكذا وهكذا وهكذا انحنى بين يديه وعن يمينه وعن شماله ثم قال والذي نفسي بيده لا يموت رجل فيبيع ابلا او بقرا لم يؤد زكوتها
 الا جاءته يوم القيمة اعظم ما كانت واسمك تطأه باخفافها وتطأه بقرونها كلما نفدت اخرها عادت عليها ولاها حتى يقضى بين الناس وفي الباب
 عن ابي هريرة عن علي بن ابي طالب قال لعن الله الصدوق وقيص بن هلب عن ابي جابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود قال ابو عيسى حديث ابي ذر حديث حسن صحيح
باب الزكاة هو الركن الثالث من اركان التي بُني الاسلام عليها قال ابن العربي في عارضة الاحوذى نطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمدبرة والنفقة والحق والعفو وتعريفها في
 الشرع اعطاء جزء من النصاب المحولي الى فقير ونحو غير هاشي ولا مطلب ثم لها ركن وهو الاخلاص وشرط وهو السبب وهو ملك النصاب المحولي وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ و
 الحوية دله حكمه وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الاخرة وحكمة وهي التطهير من الادناس ورفع الدرجة واسترفاق الارحار انني قال المحافظ في الفتح هو جيد لكن في شرط من
 تجب عليه اختلاف انتهى **باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الزكاة من التشديد** قوله (عن معمر بن سويد) الاسدي الكوفي يكنى بابي امية ثقة من الثانية عاش مائة و
 عشرين سنة (عن ابي ذر) هو ابو ذر الغفاري الصحابي المشهور رضي الله عنه اسمه جندب بن جنادة على الاصح وهو من اعلام الصحابة وزهادهم اسلم قديما بمكة يقال كان خامسا في الاسلام
 ثم انضرت الى قومه فاقام عندهم الى ان قدم المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحندق ثم سكن الربرة الى ان مات ستة اثننتين وثلاثين في خلافة عثمان قال الذهبي كان يوازي
 ابن مسعود في العلم وكان رزقه اربعمائة دينار ولا يذخر مالا **قوله** (هم الاخسر من) هم ضيق عن غير مدكور لكن ياتي تفسيره وهو قوله هم الاكثر من الزكاة (رب الكعبة) الوادى القسم قال
 فقلت اي في نفسي (فذاك ابي واخي) بفتح الفاء لانه ما من خبر يعنى الدعاء ويحتمل كسر الفاء والقصر بكثرة الاستعمال اي يقديك ابي واخي وهما اخر الاشياء عندي قاله القاري وقال
 العراقي الرواية المشهورة بفتح الفاء والقصر على انها جملة فعلية وروى بكسر الفاء والمد على الجملة الاسمية انتهى (هم الاكثر من) وفي رواية الشيخين هم الاكثر من اموالهم الاى الاخسر من
 مالا هم الاكثر من مالا راى الامن قال هكذا وهكذا وهكذا اي الامن اشار بيده من بين يديه وعن يمينه وعن شماله قال الطيبي يقال قال بيلا اي اشار وقال بيده اي اخذ وقال
 برجله اي ضرب وقال بالما على يده اي صبه وقال بثوبه اي رفعه انحنى بين يديه وعن يمينه وعن شماله اي اعطى في وجع الخبز قال في القاموس الحظي كالرمي ما رفعت بيديك
 وحثوت له اعطيت له يسيرا (قيد) اي يترك (ابلا او بقرا) او للتفسير اعظم ما كانت بالنصب حال وما مصدر متروك واسمها اي اسمن ما كانت رطوخا باخفافها اي تدسه
 بارجلها وهذا لاجم للايل لان الخف مخصوص بها كما ان الظلف مخصوص بالبقر والغنم والظباء والحمار فيختص بالفرس والبغل والحمار والقدم للادمي قاله السيوطي (رطوخا) و
 اي نظربه والمشهور في الرواية بكسر الطاء قاله السيوطي (بقرونها) راجع للبقر كلما نفدت روى بكسر الفاء مع الدال المهملة من النفاذ وفتحها والذال المعجمة من النفوذ قاله
 السيوطي **قوله** (وفي الباب عن ابي هريرة مثله) اخبره البخاري ومسلم (وعن علي بن ابي طالب قال لعن مانع الزكاة) اخبره سعيد بن منصور والبيهقي والخطيب في تاريخه وابن
 الفجار وفيه محمد بن سعيد البوري في كذاب يضع الحديث كذا في شهر سراج احمد السنك (وقبيصة بن هلب عن ابيه) اي هلب الطائي قيل انه انضم الهاء واسكان اللام واخوه باء
 موحدة وقيل بفتح الهاء وكسر اللام وتشديد الباء قال ابن الجوزي وهو الصواب كذا في قوت المغتدي (وجابر بن عبد الله) اخبره مسلم (وعبد الله بن مسعود) اخبره ابن ماجه
 والنسائي باسناد صحيح وابن خزيمة في صحيحه **قوله** (حديث ابي ذر حديث حسن صحيح) اخبره البخاري ومسلم **قوله** (حديث ابي ذر حديث حسن صحيح) اخبره البخاري ومسلم

واسم أبي رجند بن السكن ويقال ابن جنادة حل ثنا عبد الله بن ميسرة عن عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن حكيمة بن الذئلم عن الضحاك بن
 حرام قال أكثر من أصحاب عشرة آلاف باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك حل ثنا عمر بن حفص الشيباني ثنا عبد الله بن وهب نا عمرو
 ابن الحارث عن دراج عن ابن جحيرة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه ذكر الزكاة فقال رجل يا رسول الله هل علي غيرها فقال لا إلا أن تطوع وابن جحيرة هو عبد الرحمن بن جحيرة
 البصري حل ثنا محمد بن اسمعيل ثنا علي بن عبد الحميد الكوفي نا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس قال كنا نتمنى أن يبتدئ الأعرابي العاقل فيسأل
 النبي صلى الله عليه وسلم ونحن عنده فبينما نحن كذلك إذ أتاه أعرابي فجثي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد ان رسولك اتانا فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال فبالذي رفع السماء وبسط الأرض ونصب الجبال الله أرسلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال فان رسولك زعم لنا أنك تزعم
 أن علينا خمس صلوات في اليوم والليلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا قال نعم قال فان رسولك زعم لنا أنك تزعم أن علينا صوم شهر
 في السنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق قال فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال فان رسولك زعم لنا أنك تزعم أن علينا في أموالنا الزكاة فقال
 واسم أبي رجند بن السكن ويقال ابن جنادة بضم الجيم وخفة النون وأما الدال قال العراق ما صدر به قول مرجع وجعله ابن حبان وهما الصحيح الذي صححه المتقدمون والمتأخرون الثاني
 قوله (حل ثنا عبد الله بن ميسرة) بنو أخوه ميمونة مصغر المروزي أبو عبد الرحمن الرازي هذا الحافظ الجواليقي عن النضر بن شميل وذهب بن جرير وخلق وعنه البخاري وقال له دار مثله والترمذي
 والنسائي وثقه بات سنة أحد وأربعين ومائتين كذا في الخلاصة وقد ضبط الحافظ في التقريب لفظ منير بضم الميم وكسر النون وكذا ضبط في الفتح في باب الفصل في الخضب (عن حكيم بن الدليم)
 المدائني صدق عن الضحاك بن حرام الهادي مولاهم الخواري يكنى أبا القاسم عن أبي هريرة وابن عباس وغيرهما قال سعيد بن جبير لم يلق ابن عباس وثقه أحمد ابن معين وابن زهرة وقال
 ابن حبان في جميع ما روى نظرا لما اشتهر بالتفسير مات سنة خمس مائة كذا في الخلاصة وقال في التقريب صدق كثير الأرسال (قال أكثر من أصحاب عشرة آلاف) قال القاضي أبو بكر بن العربي
 يعني درهما وإنما جله حد الكثرة لانه قيمة النفس المومنة وماؤه في حد القلابة وهو فقه بالغ وقد روى عن غيره وأني لاستحبة قوله وأصوبه راي انتهى كلامه وفي حاشية النسخة الإجمالية هذا
 التفسير من الضحاك حديث أخره قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ الف آية كتب من المكثرين المقطرين وفسر المكثرين بأصحاب عشرة آلاف درهم وأورد الترمذي هذا التفسير ههنا لنا سببه ضعيفة
 انتهى ما في الحاشية قلت لما قف على من أخرجه هذا الحديث بهذا اللفظ وتفسير الضحاك هذا والله تعالى أعلم وقد أخرجه ابن جرير عن الضحاك في قوله القناطير المقطرة يعني المال الكثير
 من الذهب والفضة ذكره السيوطي في الدر المنثور باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك قوله (عن دراج) بتشديد الراء وأخرجهم ابن سمعان إلى السحر قيل اسمه عبد الرحمن
 ودراج لقبه وثقه ابن معين وضعفه الدارقطني قال أبو داود حديثه مستقيم إلا عن أبي الهيثم عن ابن جحيرة بضم الحاء وفتح الجيم مصغر اسمه عبد الرحمن ثقة وهو ابن جحيرة الأكبر قوله
 (إذا أديت) أي أعطيت (زكاة مالك) الذي وجبت عليك فيه زكاة (فقد قضيت) أي أديت (ما عليك) من الحق الواجب فيه ولا تقابل بأخرجه شيء أخرجه قال أبو الهيثم المستدرك
 في شرح الترمذي قوله ما عليك أي من حقوق المال وهذا يقتضي أنه ليس عليه واجب مالي غير الزكاة وباقي الصدقات كلها تطوع وهو يشك بصدقة الفطر والتفقات الواجبة إلا أن
 يقال الكلام في حقوق المال وليس شيء من هذه الأشياء من حقوق المال يعني أنه يوجب المال بل يوجبها أسباب أخرى كالفطر والقربة والزوجة وغير ذلك انتهى قوله (هذا حديث
 حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه والحاكم في الزكاة وقال الحاكم صحيح كذا في شرح الجامع الصغير للناوي وقال الحافظ في الفتح بعد نقل تحسين الترمذي وصححه الحاكم وهو على شرط ابن حبان
 وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود وقال ابن عبد البر في سنة مقال وذكر شيخنا يعني الحافظ العراقي في شرح الترمذي أن سنده جيد قال الحافظ وفي
 الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ إذا أديت زكاة مالك فقد ذهبت عنك شره ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وثقه كما عند البزار انتهى قوله (حل ثنا محمد بن اسمعيل) هو
 الإمام البخاري صرح به الحافظ كما استشف رثنا علي بن عبد الحميد الكوفي (العتيق) كوفي ثقة وكان ضريما من العاشرة (نا سليمان بن المغيرة) القيسي مولاهم البصري أبو سعيد ثقة
 أخرجه البخاري مقرونا وتعليقا من السابعة (عن ثابت) هو ابن أسلم البنان البصري ثقة عاب من الرابطة قوله (ريبتدي) أي بالسؤال (الأعرابي العاقل) روى بالعين
 المهملة والقاف وهو المشهور وبالعين المعجمة والفاء والمراد به هنا الذي لم يبلغه النهي عن السؤال كذا في قوت المغتذي قال الحافظ في الفتح وقع في رواية موسى
 ابن اسمعيل في أول هذا الحديث عن انس قال نهينا في القرآن أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء
 رجل وكان انس أشار إلى آية المائدة قال وتمنوه عاقلا ليكون عادفا بما يسأل عنه (فبينما نحن كذلك) أي على هذه الحالة وهي حالة التمني (إذا أتاه أعرابي) اسمه ضمام
 ابن ثعلبة (فجثي) أي جلس على ركبتيه (فزعم لنا) أي فقال لنا والزم كما يطلق على القول الذي لا يوثق به كذا في القول المحقق أيضا كما نقله أبو عمرو
 الرازي في شرح قصصه شيخه ثعلب وأكثر سيبويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج قاله الحافظ والمراد به ههنا هو الأخير أنك تزعم أي تقول قوله
 (فبالذي رفع السماء) أي أقسمك بالذي رفع السماء (الله) بعد الهزلة للاستفهام كما في قوله تعالى الله إني لكم لأدع) أي لا أترك (ولا أجاد ذهن) أي إلى غير
 هن يعني لا أزيد عليهن باعتماد الافتراض وفي رواية مسلم والذي بالحق لا أزيد عليهن ولا انقص (ثم وثب) أي قام بسرعة) قوله (هذا حديث حسن غريب)
 من هذا الوجه ذكره الإمام البخاري في صحيحه هذا الحديث معلقا فقال بعد روايته حديث انس باسناد مألوفة رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان عن

النبى صلى الله عليه وسلم صدق قال فبالذى رسلك الله امرتك بهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم نعم قال ان رسولك نعم لنا انك تزعم ان علينا الحج الى بيت الله من استطاع اليه سبيلاً فقال النبى صلى الله عليه وسلم نعم قال فبالذى رسلك الله امرتك بهذا قال نعم فقال والذى بعثك بالحق لا ادع منهم شيئا ولا اجدوا ثم وثب فقال النبى صلى الله عليه وسلم ان صدق الاعرابي دخل الجنة قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روى من غير هذا الوجه عن انس عن النبى صلى الله عليه وسلم سمعت محمد بن اسمعيل يقول قال بعض اهل الحديث فقه هذا الحديث ان القراءة على العالم والعرض عليه جائز مثل السماع واحتج بان الهمز على النبى صلى الله عليه وسلم فاقتربه النبى صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في زكاة الذهب والورق حل ثنا محمد بن عبد الملك بن ابى الشوارب نا ابو عوانة عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت عن صدقة الخيل والريق فها توأ صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شئ فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم وفي الباب عن ابى بكر الصديق وعمر بن حزم قال ابو عيسى روى هذا الحديث الاشمس وابوعوانة وغيرهما عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفين الثوري وابن عيينة وغير واحد عن ابى اسحاق عن الحارث عن علي قال وسالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال كلاهما عندك صحيح عن ابى اسحق يحتل ان يكون عنهما جميعاً باب ما جاء في زكاة الابل والغنم حل ثنا زياد بن أيوب البغدادي وابراهيم بن عبد الله الهروي ومحمد بن كامل الترمذي المعنى واحد قالوا ناعباد بن العوام عن سفين بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا لصدقه فلم يخرجها الى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه فلما قبض عمل به ابو بكر حتى قبض وعمر حتى

ثابت عن انس عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا انتهى قال الحافظ في الفتح مسمى هو ابن اسمعيل الترمذي اخرج عن البخاري عن كذا اخرج الدارمي عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق انتهى قوله سليمان بن المغيرة قال وحديث علي بن عبد الحميد موصول عند الترمذي اخرج عن البخاري عن كذا اخرج الدارمي عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق انتهى قوله روى من غير هذا الوجه عن انس وهو ابو الجارود ومسلم وغيرهما وقال بعض اهل الحديث فقه اهل الحديث اى الحكم المستنبط منه والمراد ببعض اهل الحديث ابو سعيد الخدري اخرج البيهقي من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن اسمعيل البخاري يقول قال ابو سعيد الخدري عن النبى صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقيل له فقام قصة ضمام بن ثعلبة قال الله امرتك بهذا قال نعم كذا في فتح الباري اى القراءة على العالم والعرض عليه جائز مثل السماع اى القراءة على الشيخ جاز كما يجوز السماء من لفظ الشيخ وكان يقول بعض المتشددين من اهل العراق ان القراءة على الشيخ لا تجوز ثم انقض الخلاف فيه واستقر الامر على جوازها واختلف في ان ايها ارفع رتبة والمشهور الذي عليه الجمهور ان السماء من لفظ الشيخ ارفع رتبة من القراءة عليه ماله يعرض عارض يصير القراءة عليه اولى ومن ثم كان السماء من لفظه في اسلام ارفع الدرجات لما يلزم منه من تجوز الشيخ والطالب كذا في الفتح باب ما جاء في زكاة الذهب والورق اى الفضة يقال ورق ففتح الراء وبكر الراء وسكونها قوله (عن عاصم بن ضمرة) السلولى الكوفي قال في التريب صدق وقال في الخلاصة وثقة ابن المديني وابن معين وتكلم فيه غيرها قوله (قد عفوت عن صدقة الخيل والريق) اى اذا لم يكن بالجماعة وفى الخيل السائمة اختلاف وسيجي بيانه وتحقيق الحق فيه فى باب ما جاء ليس فى الخيل والريق صدقة قال الطيبي قوله عفوت مشعر بسبق ذنب عن امساك المال عن الاتفاق اى تركت وجازت عن اخذ تركها مشير الى ان الاصل فى كل مال ان تؤخذ منه الزكاة رفقها توأ صدقة الرقة اى زكاة الفضة والرقعة بكسر الراء وتخفيف القاف اى الدرهم المضروب بصله ورق وهو الفضة حذفت منه الواو وعرض عنها التاء كما فى عدة ودية قاله القاري فى المراقبة وقال الحافظ فى الفتح الرقة الفضة الخالصه سوا كانت مضروبة او غير مضروبة وليس لى فى تسعين ومائة شئ اى انما ذكر التسعين لانه اخرج عقد قبل المائة والحساب اذا جازا واحدا كان تركيبة بالعقد كالعشرات والمئين والالوف فذكر التسعين ليدل على ان لا صدقة فيما نقص عن المائتين ويدل عليه قوله (فاذا بلغت) اى الرقة مائتين ففيها خمسة دراهم اى الواجب فيها خمسة دراهم بعد حوالن الحول قوله (روى) الباب عن ابى بكر الصديق وعمر بن حزم) اما حديث الصديق) اخرج البخاري واحدا) اما حديث عمر بن حزم) اخرج الطبراني والحاكم والبيهقي قوله (يحتل ان يكون) ان هذا الحديث (عنهما جميعاً) اى عن عاصم بن ضمرة والحارث كليهما فروى ابو اسحاق عنهما قال الحافظ فى الفتح بعد ذكر حديث علي هذا اخرج ابدان وغيره واسناده حسن انتهى (باب ما جاء فى زكاة الابل والغنم) قوله (حدثنا زياد بن أيوب البغدادي) الهروسي الاصل ابوها شمس يلقب بـ تونة وكان يفض من منها ولقبه احمد شعبة الصغير ثقة حافظ وروى عنه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي وابراهيم بن عبد الله الهروي) ابو عبد الله تزيل بغداد قال الدارقطني ثقة ثبت وضعفه ابو داود وغيره لوقفه فى القرآن ومحمد بن كامل المروزي) ثقة من صفاء العاشرة (المعنى واحد) اى الفاظهم مختلفة والمعنى واحد (ناعباد بن العوام) بن عمر الكلابي مولى ابي سهل الواسطي ثقة من الثامنة (عن سفين بن حسين) الواسطي ثقة فى غير الزهري باتفاقهم كذا فى التريب وقال فى اللين قال عثمان بن سعيد سالت يحيى عنه فقال ثقة وهو ضعيف الحديث عن الزهري وقال ابن عدى سمعت ابا يعلى يقول قيل لابن معين حدث سفين بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه فى الصدقات فقال لم يتابعه عليه احد ليس يصح انتهى قلت بل تابعه عليه سليمان بن كثير كما استقف عليه فى كلام المنذرى قوله (فقرنه بسيفه) اى كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لاراد ان يخرجها الى عماله فلم يخرجها حتى قبض ففى العبارة تقديره وتأخير قال ابو الطيب السندي وقيل اشارة الى ان من منع ما فى هذا يقاتل بالسيف وقد وقع المنع والقتال فى خلافة الصديق رضى الله تعالى عنه وثباته على القتال مع مدافعة الصلابة ولا يشير الى انه فوه الاشارة الى هذا من فوائد بعض المشائخ انتهى (وكان فيه) اى فى كتاب الصدقة (ثلاث شيئا) اجم شاة (روى خمس وعشرين بنت محاض الى خمس وثلاثين) استدلل به على انه لا يجب فيما بين العدد شئ غير بنت محاض خلافا لمن قال كالحنفية تستأنف القرينة فيجب فى كل خمس من الابل شاة مصفاة الى بنت الحاضر قاله الحافظ فى الفتح قلت لعله اراد بان الحنفية قد

قبض كان في خمس من الأبل شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فاذا زادت فيها بنت لبون إلى خمس أربعين فاذا زادت فيها حقة إلى ستين فاذا زادت فيها جرة إلى خمس سبعين فاذا زادت فيها بنت لبون إلى تسعين فاذا زادت فيها حقتان إلى عشرين ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون وفي الشاة في كل أربعين شاة إلى عشرين ومائة فاذا زادت فشتاتان إلى مائتين فاذا زادت فثلث شياه إلى ثلثمائة شاة فاذا زادت على ثلثمائة شاة ففي كل مائة شاة ثلث شياه ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ مائة ولا يجزئ بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عيب وقال الزهري إذا جاء المصل قسم الشاة اثلاثاً ثلث خياراً وثلث أوساطاً وثلث شراباً وأخذ المصلق من الوسط ولم يدرك الزهري البقرة في الباب عن أبي بكر الصديق وبهذين حكيم عن أبيه عن جده وأبو رواس قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن العمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم هذا الحديث ولم يرفعه وإنما رفعه سفيان بن حسين باب ملجاء في زكاة البقر حدثنا محمد بن عبد الحارث وأبو سعيد الأشج قالوا ناعبد السلام بن حرب عن خليف عن أبي عبيد الله عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ثلاثين من البقر بشاة أو تبعة وفي كل أربعين مسنة

بعضهم ولا ففي الهداية وشرح الوقاية وغيرهما من كتب الفقه الحنفي المتبعة مخرج بخلافه موافقاً لما في الحديث وبنت مخاض بفتح الميم والمجزة الخفيفة وأخره معجزة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها والماخض الحامل أي دخل وقتها وإن لم تحل (ففيها بنت لبون) بفتح اللام هي التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت به لأن أمها تكون لبونا أي أن ابن توضع به أخرى غالباً (ففيها حقة) بكسر الحاء وتشديد القاف هي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة سميت به لأنها استحققت أن تزكح بيطرقها الجمل (ففيها جرة) بفتح الجيم والذال المعجزة هي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة سميت بها لأنها تجزئ أي تطلع أسنان اللبن (فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون) فواجب مائة وثلثين بنت لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وخقتان وهكذا قال في المراجعة قال القاضي دل الحديث على استقرار الحساب بعد ما جاء وزال العد المذكور يعني أنه إذا زاد الأبل على مائة وعشرين لم تستأنف الفريضة وهو من هب الأثاهل العلم وقال الفقيه الثوري أبو حنيفة تستأنف فاذا زادت على المائة والعشرين خمس لوزخقتان وشاة وهكذا إلى بنت مخاض وبنت لبون على الترتيب السابق انتهى روى في الشاة في كل أربعين شاة شاة) قال أبو الهيثب السنن المراد عن الحكم لكل أربعين شاة بالنظر إلى الأشخاص أي في أربعين شاة شاة كائناً لمن كان وأما بالنظر إلى شخص واحد ففي أربعين شاة ولا شيء بعد ذلك حتى تزيد على عشرين ومائة انتهى (ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة) بالنسب على أنه منقول بإجماله والفضلان على بناء المفعول وفي رواية البخاري خشية الصدقة قال الحافظ في الفقه قال مالك في الموطأ معنى هذا الحديث أن يكون نفر الثلاثة لكل واحد منهم أربع شاة وجبت فيه الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها الشاة واحدة أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد لا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة فامر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفرق خشية الصدقة فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيخشى أن تكثر الصدقة فلما كان محتملاً لا أمرين لم يكن الحل على أحدهما بأدنى من الآخر فحل عليهما معاً لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم انتهى وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية يريد أن الصدقة إذا أخذت من أصل الخليطين ما وجب أو بعض من مال أحدهما فإنه يرجع الخاط الذي أخذ منه الواجب أو بعض بقدر حصته الذي خالط من مجموع المالين مثلاً في المثلي كالثمار والحبوب وقيمة في المقوم كالأبل والبقر والغنم فلو كان لكل منهما عشرين شاة رجح الخليط على خليط ببقرة نصف شاة لا بنصف شاة لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة وللآخر مائة فأخذ الساعي الواجبين من صاحب المائة رجح بثلث قيمتها أو من صاحب الحسين رجح بثلثي قيمتهما أو من كل واحد شاة رجح صاحب المائة بثلث قيمة شاته وصاحب الحسين بثلثي قيمة شاته تكون في إرشاد الساري للقسطاني (ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عيب) أي ميبدة واختلف في ضبطه فلا أكثر على أنه ما ثبت به الرد في البيع وقيل ما ينمى الأجزاء في الأخبية ويدخل في المعيب المريع والدكورة بالنسبة إلى الأنوثة والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه قاله الحافظ إذا جاء المصدق بتخفيف الشاة وكسر الدال المشددة عامل الصدقة أي إذا جاء العامل عند أرباب المال لأخذ الصدقة قوله روى في الباب عن أبي بكر الصديق (أخرج الزهري وأحمد بطوله) وبهذين حكيم عن أبيه عن جده (أخرجه أحمد في مسنده) قوله (ولما رفعه سفيان بن حسين) قال الحافظ في الفقه وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو أخف منه في الزهري فأرسلنا انتهى وقال المنذري وسفيان بن حسين أخرج له مسلم واستشهد به البخاري إلا أن حديثه عن الزهري فيه مقال وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه وقال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون محفوظاً وسفيان بن حسين صدق انتهى (باب ملجاء في زكاة البقر) قوله (عن خليف) بالصمد المهملة مصنف ابن عبد الرحمن الجوزي صدق سبي الحفظ خطاط بخاره من الخامسة (عن أبي عبيدة) هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكثيرته وأشهره أنه لا اسم له غيرها ويقال اسمه عامر كوفي ثقة من كبار الثالثة والراجح أنه لا يصح سماعه عن أبيه كذا في التقريب قوله (في كل ثلاثين من البقر تبعة) أي ما كمل له سنة ودخل في الثانية وسمي به لأنه يتبع أمه بعد ولا تأتي تبعة (وفي كل أربعين مسنة) أي ما كمل له سنتان وطلع سنهما ودخل في الثالثة وأخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً وفي كل أربعين مسنة ومن الحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وإن نصابها ما ذكره قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ

وفي الباب عن معاذ بن جبل قال ابو عيسى هكذا روى عبد السلام بن حرب عن خفيف وعبد السلام ثقة حافظ وروى شريك هذا الحديث عن خفيف عن ابن عبيد عن ابيه عن عبيد الله وابو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من ابيه حل ثنا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق ناسفیان عن الاعمش عن ابي ائمل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ من كل ثلثين بقرة تبعا وتبعية ومن كل اربعين مئة ومن كل جالدينارا وعدله معا فارق قال ابو عيسى هذا حديث حسن وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الاعمش عن ابي ائمل عن مسروق ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فامره ان ياخذ هذا الاحم حل ثنا محمود بن ايشارنا محمد بن جعفر ناشعة عن عمرو بن مرة قال سألت ابا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا باب ملجاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة حل ثنا ابو كريب نا وكيع نا زكريا بن اسحاق المكي نا يحيى بن عبد الله بن صفي عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فقال انك تاتي قوما اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله واني رسول فان هم اطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم فان هم اطاعوا ذلك فاياك وكرايم اموالهم واتق دعوة المظلوم فانه لا يبرئ منها ودين الله حجاب وفي الباب عن الصناجي قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وابو معبد مولى ابن عباس اسمه نافذ

قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) اخرج الترمذي في هذا الباب واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه **قوله** (وروى شريك هذا الحديث عن خفيف عن ابي عبيد عن ابيه عن عبد الله) فزاد شريك لفظ عن ابيه بين لفظ عن ابي عبيدة وبين لفظ عن عبد الله وشريك هذا هو ابن عبد الله المكي في القاضى يحظى كثيرا بغير تغيير حفظه منذ ولي القضا ماباكو فزيادته لفظ عن ابيه منكرو ورواية عبد السلام بن حرب بهذا لفظ عن ابيه هي محفوظة فانه ثقة حافظ وقيل عن عبد الله بدل من عن ابيه **قوله** (ان اخذ من كل ثلثين بقرة) قال ابن الهمام البقر من بقر اذا شق سمى به لانه يشق الارض وهو اسم جنس والباء في بقرة للوحدة فيقع على الذكر والانثى لا لثلاث **قوله** (ومن كل جالدينارا) اراد بالجال من بلغم الحمار وجرى عليه حكم الرجال سواء احتمل ام لا والمراد به اخذ الجزية ممن لم يسلم (او عدله) قال الخطابي عدله اي ما يعادل قيمته من الثياب قال الفراء هذا عدل النبي بكسر العين اي مثله في الصوة وهذا عدله بفتح العين اذا كان مثله في القيمة وفي النهاية العدل بالكسر والمتر وها معنى المثل معا فاعلى وزن مساجد من همدان لا ينصرف لافيه من صيغة منتهى الجموع واليهم تنسب الثياب المعافاة والمراد هنا الثياب المعافاة كما نكرة بذلك ابراهيم **قوله** (هذا حديث حسن) وزعم ابن بطال ان حديث معاذ هذا متصل صحيح قال الحافظ في التكملة نظرا لان مسروق لم يلق معاذ او ما حسنه الترمذي لشواهد في الموطأ من طريق طائفة عن معاذ فخر وطائفة عن معاذ منقطع ايضا وفي الباب عن علي بن عبد الله **قوله** (وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان الخ) اي روى بعضهم من سفيان بن عيينة وهذا المرسل اخرج ابن ابي شيبة بسند عن مسروق قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فذكره كذا في ضرب الراية باب ملجاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة **قوله** (نا يحيى بن عبد الله بن صفي) هو يحيى بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن صفي المكي ثقة من السادسة كذا في التقريب **قوله** (بعث معاذ الى اليمن) او ارسله اليه امير اوقاشيا فان هم اطاعوا ذلك اي انقاد والاسلام وهو من قيل حذف عامله على شريطة التفسير كقوله تعالى وان احدهم من المشركين استجارك فاجرة فاعلمهم من الاعلام وتؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم قال ابن المنير اختار الجاردي في جميعه باب اخذ الصدقة من الاغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا فذكر هذا الحديث قال الحافظ ظاهر الحديث ان الصدقة تراد على فقرائهم من اغنيائهم وقال ابن المنير اختار الجاردي جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله فترد على فقرائهم لان الضمير يعود على المسلمين فاي فقير منهم ردت فيه الصدقة في اي جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى والذي يتبادر الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وان الضمير يعود على المخاطبين فيخص بذلك فقرائهم لكن روح ابن دقيق العيد الاول قال انه وان لم يكن الاظهر لانه يقويه ان اعيان الاشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلوة فلا يختص بهم الحكم وان اختص بهم خطاب المواجئة انتهى وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة فاجاز النقل لليث وابن حنيفة واصحابهما ونقله من المند عن الشافعي اختاره والاصح عندنا لثانوية المالكية والجمهور في الجاهلية على الاصح له مجرى عندنا لثانوية على الاصح الا اذا فقد المستحق لها ولا يبعد انه اختار الجاردي لان قول حيث كانوا لا يشعربانه لا ينقل عن بلد وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى كلام الحافظ قلت والظاهر عندى عدم النقل الا اذا فقد المستحق لها او يكون في النقل مصلحة تنفع وهم من عدم مواءمة تعلم قال الحافظ وفيه ربح الزكاة في مال الصبي والجنون لعموم قوله من اغنيائهم قاله عيسى وفيه بحث وان الزكاة لا تدفع الى الكافر لعموم الضمير في فقرائهم الى المسلمين سواء قلنا بخصيص البلد والعموم انتهى رفاياك وكرايم اموالهم جمع كريمة وهي خيار المال وافضلها اي اخذ من خيار اموالهم (واتق دعوة المظلوم) اي اتق الظلم خشية ان يدعوا عليك المظلوم رفاها ليس بينها وبين الله حجاب مانع بل هي معرفة عليه تعالى قال السيوطي اي ليس لها ما يصرفها ولو كان المظلم فيه ما يقتضى انه لا يستجاب لثله من كون مطع حراما او نحو ذلك حتى ورد في بعض طرقه وان كان كافرا رواه احمد من حديث النبي قال ابن العربي ليس بين الله وبين شئ حجاب قد مره وعلمه وادله وسمع بصريح ولا يخفى عليه شئ واذا خرج شئ ان بينه وبينه حجابا فانما يبرئ منه انتهى **قوله** (وفي الباب عن الصناجي) هو جندب بن الاعسر قال الحافظ في التقريب الصناجي موم اوله ثم نون وصحدة ومملة ابن الاعسر لا حمص حجابي سكن الكوفة ومن قال فيه الصناجي فقد وهم انتهى قال سراج احمد السمرقندي في شرح الترمذي اخرج حديثه ابن ابي شيبة قال ابراهيم بن عبد الله عليه ناقة حسنة ابل الصل فقال ما هذا قال صاحب الصدقة اني لم تجعها بغيرين من حواشي الابل قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم اذا كان في شرح

باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحب حدثنا قتيبة بن سعيد بن محمد بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وجابر وعبد الله بن عمر وحدثنا محمد بن زيار بن عبد الرحمن بن مهدي فاسفيان وشعبة ومالك بن انس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد العزيز بن عمرو بن يحيى قال أبو عيسى حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عنه والعمل على هذا عند أهل العلم ان ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والوسق ستون صاعاً وخمسة أوسق ثلثمائة صاع وصاع النبي صلى الله عليه وسلم خمس أرطال وثلث وصاع أهل الكوفة ثمانية أرطال وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والوقية أربعون درهماً وخمس أوق ما شأدهم وليس فيما دون خمس ذود يعني ليس فيما دون خمس سراج أحمد السهمي قوله (حدثنا ابن عباس حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري مسلم وغيرهما قوله (رأسه نافذ) بقاء ومجبة ثلثة من الرابعة مات سنة أربع ومائة. **باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحب** قوله (ليس فيما دون خمسة ذود) أي من الأبل كما في رواية البخاري وغيره والذود بفتح الميم وسكون الواو بعدها ملة قال الحافظ الأكرشي ان الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد من لفظه وقال أبو عبد الله من الثنتين إلى العشرة وقال القسطلاني القياس في تمييز ثلثة إلى عشرين يكون جمع تكسيرهم قلة فجيئته اسم جمع كما في هذا الحديث قليل والذود يقع على الذكر والأنثى والحجم والمقدّر فلذا ضاف خمس إليه انتهى قوله (وليس فيما دون خمس أوق) أي من الورق كما في رواية مالك في المطا قال الحافظ أوق بالتونين وبأشياء التختانية مسنداً وخفف جمع أوقية بضم الهرة وتشديد التختانية وحكي الجيان وقية بجذت الألف وفتح الواو مقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق انتهى قوله (وليس فيما دون خمسة أوسق جمع وسق بفتح الواو ويحوي كسرها كما حكاها صاحب المحكم وجمعه حينئذ أوساق كحل واحمال وقد وقع كذلك في رواية مسلم وهو ستون صاعاً بالاتفاق وفي رواية لمسلم ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى أقل لأنه نفي عن غير الخمس الصدقة كما نزع من لا يعتد بقوله كذلك في القسمة قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه أحمد (وابن عمر) أخرجه البخاري (وجابر) أخرجه مسلم (وعبد الله بن عمرو) لينظر من أخرجه حديثه قوله (حدثنا أبي سعيد حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم ان ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) كذا أطلق الترمذي وهذا هو مذاهب جمهور أهل العلم وبه قال صاحب أبي حنيفة محمد واليوسف رحمهم الله تعالى وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجب عشر ونصف العشر فيما أخرجت الأرض من غير تفصيل بين أن يكون قدر خمسة أوسق أو أقل أو أكثر قال الإمام محمد في المطا بعد رواية حديث أبي سعيد المذكور ما لفظه وبهذا نأخذ وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في خصلة واحدة فإنه كان يقول فيما أخرجت الأرض العشر من قليل أو كثير ان كانت تشرب سحياً أو تسقيها السماء وإن كانت تشرب بعرب أو ألبية فنصف عشر هو قول إبراهيم النخعي ومجاهد انتهى كلام محمد وهو قول عمر بن عبد العزيز فإنه قال فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأخرجه عن مجاهد والنخعي ومجاهد **استدل لهم** حديث ابن عمر بن مرفوعاً فيما سقت السماء والعيون أو كان عذراً العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر أخرجه البخاري ولفظ أبي داود فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً العشر وفيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر حديث جابر مرفوعاً فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر أخرجه مسلم وحدثنا معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرني أن أخذ ما سقت السماء وما سقى بعلاً العشر وما سقى بالاد والي نصف العشر أخرجه ابن ماجة **وتعقب** بأن هذا الأحاديث مبهمه وحدثنا أبي سعيد المذكور وما في معناها من الأخبار ومفسرة والزيادة من الثقة مقبولة فيجب حمل المبهمة على المفسرة **أجاب الحنفية** عن بانه إذا وجد حديثان متعارضان أحدهما عام والآخر خاص فالعام على الخاص خاص بالخاص وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له فيما تناه ولا وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط وهما حديث أبي سعيد ومما في معناها خاص وحديث ابن عمر ومما في معناها عام ولم يعلم التاريخ فيجعل العام متأخراً ويعل به **قلت** لا تعارض بين حديث أبي سعيد ومما في معناها وبين حديث ابن عمر ومما في معناها أصلاً فان حديث ابن عمر مرفوعاً سيق للمتممين بين ما يجب فيه العشر ونصف العشر وحديث أبي سعيد مساق لبيان جنس الخمر منه وقد مره قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين للثالث السامع والثلاثون رد السنة الصبيحة الحكمة في تقدير نصاب العشرات محمد تراوسق بالمشابهة من قوله فيما سقت السماء العشر وما سقى بنضح أو غرّب نصف العشر قالوا وهذا أعم والقليل والكثير قد عارضوا الخاص ودلالة العام قطعية كالخاص وإذا عارضاً قدم الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والغايل أحدهما بالكلية فان طاعة المولى فرض في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر فما أريد به التبيين بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصفه فذكر الموقعين مفرقاً بينهما في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فسكت عن هذا الحديث وبنيته نصاً في الحديث الآخر فكيف العدل من النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يحفل بخبر ما دل عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذي غايته ان يتعلق فيه بعموم يقصد ببيانها بالخاص المحكم المبين كليات سائر العمومات بما يخصها من النصوص إلى ان قال ثم يقال إذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالقتب والمخشيش ولا ذكرهما في النص فهلا خصصتموه بالقياس الجلي الذي هو من اجلي القياس وأصح على سائر أنواع الذي تجب فيه الزكاة فان زكاة الخاصة لم يشترعها الله في مال إلا وجعل له نصاباً كالنحو والذهب والفضة ويقال أيضاً هلا أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره فلا يقول تعالى خذ من أموالهم صدقة وبقره صلى الله عليه وسلم وما من صاحب بابل ولا بقر لا يؤدى زكوتها إلا يطع له يوم القيمة بقاء قرقره بقوله ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى زكوتها إلا يصححت له يوم القيمة مصفاً من نادره ولا كان هذا العمى عندكم مقدراً على أحاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هنا تعارض مسقط وموجب فقد من الواجب احتياطاً وهذا في غاية الوجوه انتهى

العلم انه ليس الخيل السائمة صدقة ولا في الرقيق اذا كان الخدم صدقة الا ان يكونوا التجارة فاذا كانوا التجارة ففي ثلثها زكاة اذا حال عليها الحول باب
ملجاء في زكاة العسل حل ثنا محمد بن يحيى النيسابوري ناظر بن ابي سلمة التميمي عن صدقة بن عبدالله عن موسى بن نيار عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في العسل في كل عشرة اراق في الباب عن ابي هريرة وابي سيار عن النبي صلى الله عليه وسلم بن عمرو قال ابو عيسى حديث ابن عمر في اسناده مقال
ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شئ والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم وبه يقول احمد واسحق وقال بعض اهل العلم ليس العسل شئ باب
ملجاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول حل ثنا يحيى بن موسى ناظر بن ابي سلمة الطحطاوي ناظر بن زيد بن اسلم عن ابي عن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول

يكونوا التجارة وهو قول مالك والشافعي ابي يوسف ومحمد صاحب ابى حنيفة قال محمد بن موطا ع ايحدث الباب وبهذا نأخذ ليس في الخيل مثل سائمة كانت او غير سائمة واما
في قول ابى حنيفة رحمه الله فاذا كانت سائمة يطلب نسلها فيها الزكاة ان شئت في كل فرس دينار وان شئت فالقيمة ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول ابراهيم النخعي انتهى كلام محمد
قال القاري في شرح الموطا وافقه ابي محمد ابي يوسف واختاره الطحاوي في النيسابور ع ايحدث ابى حنيفة الفتي وهو قول مالك والشافعي انتهى كلام القاري وقال النووي في شرح مسلم تحت حديث
الباب هذا الحديث اصل في ان اموال القنية لا زكاة فيها وانه لا زكاة في الخيل والرقيق اذا لم تكن للتجارة وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف الا ان ابا حنيفة وشيخه حماد بن
ابي سليمان وزفرا وجبوا في الخيل اذا كانت اناثا وذكرها واناثا في كل فرس دينار وان شاء قومها واخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس لهم حجة في ذلك وهذا الحديث صريح في
الودع عليهم انتهى **قلت** والقول الرابع المعول عليه هو ما قال به العلماء كافة واستدل ابى حنيفة بما اخرج به الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الاصطخري ناظر بن يوسف عن
فور عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن فروة في الخيل السائمة في كل فرس دينار **واجيب** عنه بوجهين احدهما ان هذا الحديث ضعيف جدا قال الدارقطني تقدم به فورك و
هو ضعيف جدا ومن دونه ضعفاء انتهى وقال البيهقي لو كان هذا الحديث صحيحا عند ابى يوسف لم يخالفه انتهى وقد استدلل له باحاديث اخرى لا تقبل للاختصاص وقد اجاب عنها
الطحاوي في شرحه الاثنا رجوا باشا فاشاء الاطلاع عليه فليرجع اليه **باب** ملجاء في زكاة العسل قوله (حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري هو الحافظ الذهلي احد اعلام الكبار
له رحلة واسعة ونقد وروى عنه البخاري وروى عنه الترمذي وابو داود والنسائي وابن ماجه وهو الذي جمع حديث الزهري في مجلدين قال الذهلي انفتحت على العلم مائة
وخمسين الفا قال الحافظ في التقريب ثقة حافظ جليل مات سنة ثمان وخمسين ومائتين وله ست وثلاثون سنة (ناظر بن ابي سلمة التميمي) بكسر مثناة فوق وقيل بفتحها و

كسرون مثناة تحت وسين مهملة قال في التقريب صدق له او هام من كبار العاشرة (عن صدقة بن عبدالله) السمين الدمشقي ضعيف من السابعة قوله (في كل عشرة اراق)
بفتح الحرة وضم الزاي وتشديد القاف افضل جبر قلة رزق) بكسر الزاي مفرد الازق وهو ظرف من جلد يحمل فيه السم والعسل قوله (وفي الباب عن ابي هريرة وابي سيار عن النبي صلى الله عليه وسلم بن عمرو)
الحديث ابي هريرة فاخرجه عبد الرزاق عنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل اليمن ان يؤخذ من العسل العشر وفي اسناده عبدالله بن محمد قال البخاري في تاريخه عبدالله بن عمرو ولا
يصح في زكاة العسل شئ كذا في فقه الباري واسا حديث ابي سيار فاخرجه احمد وابو داود وابن ماجه عنه قال قلت يا رسول الله ان لي خلا قال فاد العشر للحديث وهو منقطع قال ابن عبد البر لا يقوم
بهذا حجة ولا حديث عبدالله بن عمرو فاخرجه ابو داود والنسائي في من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جلال قال جاءه لال احد بنى متعان لال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور خله وكان ساله ان يحمله
واذا فحاه له فلما ولي عمر كتب الى عامله ان ادى اليك عشور خله فاحمله سلبه والا فلا قال الحافظ في الفتح بعد ذكره اسناده صحيح الى عمرو ورجعه عمر قوبة على المختار كن حيث لا تعارض وقد روى
ما يدل على ان هلالا اعطى لك قطوعا فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار عن عمر بن عبد العزيز بن كعب بن عثمان بن محمد بن عمار ان ياخذ من العسل صدقة الا ان كان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها
فخرج عثمان اهل العسل فشهدوا وان هلال بن سعد قد ام النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا قال صدقة فامر برفعها ولم يذكر العشر لكن الاسناد الاول اقوى الا انه محمول على انه في مقابلة
الحج كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب انتهى كلام الحافظ قوله (في اسناده مقال) لانه قد تقدم به صدقة بن عبدالله وهو ضعيف كما تقدم قوله (ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بن عمرو)
الباب كبير شئ وقال البخاري في تاريخه لا يصح في زكاة العسل شئ قوله (والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم وبه يقول احمد واسحق وقال بعض اهل العلم ليس في العسل شئ) وقال ابن المنذر
ليس في العسل خبر ثبت ولا اجماع فلا زكاة وهو قول الجمهور وعن ابى حنيفة واحمد واسحق في باب العشر فيما اخذ من غير ارض الخراج قال الحافظ في الفتح بعد قتل قول ابن المنذر هذا ما
نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي ثم ذكر الحافظ قول الترمذي هذا ثم قال واشار شيخنا في شرحه الى ان الذي نقله ابن المنذر اقوى انتهى كلام الحافظ وقال الشوكاني في النيل وذهيل الشافعي
ومالك والثوري وحكام ابن عبد البر عن الجمهور الى عدم وجوب الزكاة في العسل قال واعلم ان حديث ابي سيار وحديث هلال ان كان غير ابي سيار لا يمدان على وجوب الزكاة في العسل
لانهما قطوعا بها وحجها بدل ما اخذ وعقل عمر العلة فامر بمثل ذلك ولو كان سبيلا سبيل الصدقات لم يخير في ذلك وبقية الاحاديث لا تنتهض للاختصاص بها انتهى **باب** ملجاء لا
زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول المراد بالمال المستفاد المال الذي حصل للرجل في اثناء الحول من هبة او ميراث او مثله ولا يكون من نتائج المال الاول قوله (ناظر بن زيد بن اسلم)
صالح الطحطاوي نسبة الى طحمة جد جده قال في التقريب صدق قوله (من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) اعلم ان المال المستفاد على نوعين احدهما ان يكون من جنس النسيئة
الذي عندك كما اذا كانت له ابل فاستفاد ابل في اثناء الحول وثانيهما ان يكون من غير جنسه كما اذا استفاد بقرا في صورة نصاب الابل وهذا الاخير فيه اتفاقا بل يستأنف الاستفاد حسابا نحو
والاول على نوعين احدهما ان يكون المستفاد من الاصل كالاربع والاولاد وهذا ايهم اجماعا والثاني ان يكون مستفادا بسبب آخر كالشراي والموروث وهذا ايهم عند ابى حنيفة لا يصح

وفي المباحث شري بنت بهاان حل ثنا محمد بن بشارة عبد الوهاب الثقفي نا ايوب عن نافع عن ابن عمر قال من استفاد ما لا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول عند رب هذا
 اصح من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال ابو عيسى ورواه ايوب عبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ضعيف الحديث
 ضعفه احمد بن حنبل وعلى بن المديني وغيرهما من اهل الحديث وهو كثير الخطأ وقد روى عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان لا زكاة في المال المستفاد حتى
 يحول عليه الحول وبه يقول مالك بن النضر والشافعي واهل الحديث وقال بعض اهل العلم اذا كان عند مال تجب فيه الزكاة ففيه الزكاة وان لم يكن عند
 سوى المال المستفاد مال تجب فيه الزكاة لم تجب عليه في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول فان استفاد ما لا قبل ان يحول عليه الحول فانه يزكي المال المستفاد
 مع ماله الذي تجب فيه الزكاة وبه يقول سفيان الثوري واهل الكوفة باب ملجاء ليس على المسلمين جزية حل ثنا يحيى بن اكرم نا جابر عن قابوس بن
 ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح قبلتان في ارض واحدة وليس على المسلمين جزية حل ثنا ابو كريب نا جابر
 عن قابوس بهذا الاسناد نحو وفي الباب عن سعيد بن زيد نا جابر عن ابن عباس قال ابو عيسى حديث ابن عباس قد روى عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان والعمل على هذا عند اهل العلم ان انصر الى ان اذا اسلم وضعت عنه جزية رقبته وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين جزية
 عشرونما يعني به جزية الرقبة وفي الحديث ما يفسر هذا حيث قال انما العشرون على اليه والنصارى وليس على المسلمين عشرون

عند مالك والشافعي واحمد بن حنبل واستدل الامة الثلاثة بحديث ابن عمر مروي في هذا الباب وبانار الصحابة في رواية البيهقي عن ابي بكر وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روى عن ابن عمر
 في الباب عن سري قال الحافظ في التبريد بفتح اولها وتشديد الراء مع الدليل القليل القصر بنت بهاان الغنوية صحابية لها حديث انتهى لما ائق على حديثها قوله (وهذا اصح من حديث عبد الرحمن
 بن زيد بن اسلم) اي هذه الموقوف صحيح والحديث المرفوع ليس بصحيح قال الحافظ في البلوغ بعد ذكر حديث ابن عمر المرفوع ما لفظه والراجح وقفه وقال في التلخيص بعد ذكر حديث ابن عمر
 المرفوع ما لفظه قال الترمذي والصحيح عن ابن عمر موقوف وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنفي عن مالك عن نافع عن ابن
 عمر نحوه قال الدارقطني الحنفي ضعيف الصحيح عن مالك موقوف وروى البيهقي عن ابي بكر وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال ولا غنم في هذا وفي الذي قبله عليه السلام
 عن ابي بكر وغيره انتهى ما في التلخيص وحديث ابن عمر المرفوع اخرج به الدارقطني والبيهقي قوله (وقال بعض اهل العلم اذا كان عند مال تجب فيه الزكاة ففيه الزكاة) اي اذا كان عند مال
 سوى المال المستفاد وكان ذلك المال بقدر النصاب فيجب الزكاة في المال المستفاد ويضم مع ماله الذي كان عند ويؤكى معه اذا كان المال المستفاد من جنس ماله الذي كان عند
 لا يستأنف للمال المستفاد حساب اخر فقول له تجب فيه الزكاة لصفته لقوله مال والضمير في قوله ففيه الزكاة راجع الى المال المستفاد وبه يقول سفيان الثوري واهل الكوفة وهو قول
 الحنفية واجابوا عن حديث الباب بانه ضعيف قالوا وعلى تسليم ثبوته فعومسه ليس مراد الاتفاق على خرجه الارباح والاداد فعللنا بالمجانسة فقلنا انما اخرج الاداد الارباح المجانسة
 لا للتوليد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه وهذا نفع المحرم على اصحاب الحرف الذين يجدون كل يوم درهما فاكثروا وقالوا فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجا عظيما وهو مدفوع
 بالنص قلت لا شك في ان حديث الباب المرفوع ضعيف والراجح انه موقوف وهو في حكم المرفوع قال صاحب سبل السلام له حكم المرفوع لانه لا مسرج للاجتهاد فيه انتهى وقد عرفت
 ان اعتماد الشافعية وغيرهم في هذه المسئلة على الآثار على الحديث المرفوع باب ملجاء ليس على المسلمين جزية الجزية يأخذ من اهل الذمة وتسميتها بذلك للاجتهاد فيها في حق
 دهم قال العراقي في شرح الترمذي معناه انه اذا اسلم في أثناء الحول لا يؤخذ عن ذلك العام شيء قال وقد جرت عادة المصنفين بذكر الجزية بعد الجهاد وقد دخلها المصنف في الزكاة تبعا
 لما قال ابن العربي اول من ادخل الجزية في ابواب الصدقة مالك في الموطأ فتبعه قوم من المصنفين وترك اتباعه اخرون قال ووجه ادخالها فيها التكرار على حقوق الاموال فالصدقة حق
 المال على المسلمين والجزية حق المال على الكفار قوله (حدثنا يحيى بن اكرم نا جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح قبلتان في ارض واحدة) قد عرفت
 المشهور فقيه صدق الا انه روى بسرة الحديث ولم يقع ذلك له وانما كان يرى الرداية بالاجازة والرجادة من العاشرة نا جابر عن ابن عبد الحميد (عن قابوس بن ابي ظبيان) بفتح المعجمة
 وسكون المرحلة بعد هاتفتا قال الحافظ في المصنفين (عن ابيه) اي ابي ظبيان واسمه حصين بن جندب الكوفي ثقة قوله لا يصلح قبلتان في ارض واحدة قال التوريشي اي لا يستقيم
 دينان بارض واحدة على سبيل المظاهرة والمعادلة اما المسلم فليس له ان يختار الإقامة بين ظهري قوم كفار لان المسلم اذا صنع ذلك فقد حل نفسه فبيهم محل الذي فينا وليس له
 ان يهجر ان نفسه الصغار واما الذي يخالف دينه دين الاسلام فلا يمكن من الإقامة في بلاد الاسلام الا ببذل الجزية ثم لا يؤخذ له في الاشياء عبد بن نمرو... وليس على المسلمين جزية
 اي من اسلم من اهل الذمة قبل اداء ما وجب عليهم من الجزية فانه لا يطالب به لانه مسلم وليس على مسلم جزية والحديث رواه ابو داود وزاد في اخره وسئل سفيان الثوري عن هذا فقال يعني اذا

اسلم فلا جزية عليه وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فلا جزية عليه قوله (وفي الباب عن سعيد بن زيد وحديث ابن عباس
 الثقفي) الحديث سعيد بن زيد فليظن من اخرجه واما حديث جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح قبلتان في ارض واحدة (وحديث ابن عباس
 قد روى في صحيح الترمذي على حديث ابن عباس بنحو من الصحة او الضعف وقد عرفت ان في سند قابوس بن ابي ظبيان وفيه لين والحديث اخرج احمد وابو داود قوله (وقول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس على المسلمين جزية عشرونما يعني به جزية الرقبة) اي المراد من قوله جزية عشرونما جزية الرقبة لا اخرج الا من (وفي الحديث ما يفسر هذا حيث قال انما العشرون
 اليه والنصارى وليس على المسلمين عشرون) اخرج ابو داود وقد فهم الترمذي ان المراد من العشرون في الحديث جزية الرقبة قال ابن العربي في عارضة الاخوين ظن ابو عيسى ان حديث

عن زيب ابن عبد الله

باب ملجاء في زكاة الحلي ثنا هناد بن ابوعاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زيب امرأة عبد الله قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر النساء تصدقن ولومن حليكن فانكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة **حدثنا** حماد بن عمار بن غيلان نا ابو داود عن شعبة عن الأعمش قال سمعت أبا وائل يحدث عن عمرو بن الحارث بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زيب امرأة عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهذا أصح من حديث أبي معاوية وأبو معاوية وهم في حديثه فقال عمرو بن الحارث عن ابن أخي زيب والصحيح إنما هو عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زيب وقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى في الحلي زكاة وفي سنده مقال واختلف أهل العلم في ذلك فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة

أبو أمية عن أبيه في العشوة أنه الجزية وليس كذلك وإنما أعطوا العهد على أن يقرروا في بلادهم ولا يعترضوا في أنفسهم وأما على أن يكونوا في دار أمة المسلمين في القصر فيها والتحكم بالتجارة في منابها قلنا دلت الأرض بالإسلام وهذا الحال عن الاضطراب وأمكن الضرب فيها للمعاش أخذ منهم ثم تصرفهم وكان شيئاً يؤخذ منهم في الجاهلية فآثره الإسلام وخفف الأمر فيها يجلب إلى المدينة نظراً لها إذا لم يكن تقدير حتم ولا من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان كما قال ابن شهاب جلا الحال كما كان في الجاهلية وقد كانت في الجاهلية أموراً قرها الإسلام فهداه على العشوة التي انفرد بروايتها أبو أمية فاما الجزية كما قال أبو عبيد فلا انتهى كلام ابن العربي وقال القاري في المراقبة شرح المشقة في شرح هذا الحديث ما لفظه قال ابن الملك أراد به عشرة مال التجارة لأعشر الصدقات في غلات أرضهم قال الخطابي لا يؤخذ من المسلم شيء من ذلك دون عشر الصدقات وأما اليهود والنصارى فالذي يلزمهم من العشوة هو ما صكوا عليه وقت العقد فان لم يصكوا على شيء فلا عشوة عليهم ولا يلزمهم شيء أكثر من الجزية فاما عشوة أراضيهم وغلاتهم فلا يؤخذ منهم عند الشافعي قال أبو حنيفة إن أخذوا من العشوة في بلادهم إذا تردنا إليهم في التجارات أخذنا منهم وإن لم يأخذوا لم نأخذ انتهى وتبعه ابن الملك لكن المقر في المذهب في مال التجارة أن العشر يؤخذ من مال الحربي ونصف العشر من الذمى وربع العشر من المسلم بشرط ذكرت في كتاب الزكاة فصر يعامل الكفار بها يعاملون المسلمين إذا كان بخلاف ذلك وفي شرح السنة إذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تحارفاً دخلوا بغير إيمان ولا رسالة غنمو وإن دخلوا بإيمان وشروطه إن يؤخذ منهم عشراً وأقل وأكثر أخذ المشروط إذا فوا في بلاد الإسلام فلا يؤخذ منهم في السنة الأخيرة انتهى في المراقبة **باب** ملجاء في زكاة الحلي بضم الحاء وكسر هاء فكل اللام وتشديد التحتية جمع الحلي ففتح فسكون قال في القاموس الحلي بالفتح ما يزين به من مصوغ المعدنيات والحجارة بضم الحاء كذا في وهو جمع والواحد حلية كضبيبة والحلية بالكسر الحلي حلي وحلي انتهى وقال في النهاية الحلي اسم لكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة والحجر الحلي بالضم والكسر جمع الحلية حلي مثل حية وحلي ورما انضم تطلق الحلية على الصفة أيضاً انتهى قوله وقال يا معشر النساء تصدقن ولومن حليكن قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي مناسبة بالترجمة باعتبار أن الأهر فيه للوجوب لأن الأصل فيه ذلك أي تصدقن وجوباً لو كانت الصدقة من حليكن وهو الذي فهمه المصنف وأما القول بأنه أمر ندب بالصدقة النافذة لأنه خطاب بالمحاضرات ولم تكن كلهن ممن فرضت عليهن الزكاة والظاهر أن معنى قوله ولومن حليكن أي ولو تيسر من حليكن وهذا لا يدل على إنه يجب الحلي إذ يجوز أن يكون واجباً على الإنسان في أمواله الأخر ويؤيده من الحلي نذكر المصنف الحديث في هذا الباب لا يخرج عن حفاء فغير دل عن الأصل الذي هو الوجوب وتفسير المعنى الذي هو الظاهر لأن معناه تصدقن من جميع الأموال التي يجب فيها الزكاة عليكم ولو كانت الصدقة الواجبة من حليكن وإنما ذكر لولد نع توهم من يتوهم أن الحلي من الحوائج الأصلية ولا تجب فيها الزكاة ويؤيد هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم فانكن أكثر أهل جهنم أي لترك الواجبات وأما كون الخطاب للمحاضرات خصوصاً فممنوع بل الخطاب لكل من يصلح للخطاب نعم فيه تلخيص إلى حسن الصدقة في حق غير الغنيات فلا يراد أن تكون الأهر للوجوب لا يستقيم ويؤيده ما في آخر هذا الحديث في البخاري قالت زيب امرأة عبد الله قد أمرنا بالصدقة فانه فسلكه فلان كان ذلك مجزئ عني والأصرفها إلى غيركم لحدوثه لأن التواضع من الصدقات لا كلام في جوازها لو صرفت إلى الزوج انتهى كلام أبي الطيب قلت في الاستدلال بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الحلي نظر فانه ليس بنص صريح فيه لاحتمال أن يكون معنى قوله ولومن حليكن أي ولو تيسر من حليكن كما قيل وهذا لا يدل على وجوب الزكاة في الحلي إذ يجوز أن يكون واجباً على الإنسان في أمواله الأخر ويؤيده من الحلي قد ذكر أبو الطيب هذا الاحتمال لم يجب عن هذا جواباً شافياً فنقول **قوله** رواه أبو معاوية وهم في حديثه فقال عمرو بن الحارث عن ابن أخي زيب والصحيح إنما هو عمرو بن الحارث بن الحارث بن المصطلق (كما قال شعبة) فوهم أبو معاوية في حديثه أنه جعل عمرو بن الحارث وابن أخي زيب رجلين الأول يروى عن الثاني وليس لأحد ذلك بل ابن أخي زيب صفة لعمرو بن الحارث والحاصل أن زيادة لفظ بين عمرو بن الحارث وابن أخي زيب وهم والصحيح حذفه كما في رواية شعبة قال الحافظ في الفتح وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زيب لأنفراد أبي معاوية بذلك قال ابن القطان لا يضره إلا أنه حافظ وقد وافقه حمص بن غيات في روايته عنه وقيل إن الإسناد رجلاً لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في محبة الإسناد لأن ابن أخي زيب حينئذ لا يعرف حاله وقد حكى الترمذي في العلل المفردات أنه سأل البخاري عنه فحكي على رواية أبي معاوية بالوجه أن الصواب رواية البخاري عن الأعمش عن نفيق عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زيب انتهى ما في الفتح **قوله** (وقد روى عن عمرو بن شعيب الخ) أخرجه الترمذي في هذا الباب وبين ما فيه من المقال **قوله** فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة يعني أن اختلاف أهل العلم إنما هو في حلي الذهب والفضة وأما في حلي غير الذهب والفضة كاللؤلؤ فليس فيه اختلاف إذا لم يكن للتجارة وأخرج ابن عدي في الكامل عن عمرو بن أبي عمير الخ لا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد فوهم لا زكاة في حجر وضعف بهم الكلام وقال أنه مجهول لا أعلم حديث عنه غير بقية واحدته منكرة وغير محفوظة انتهى وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله الخري عن عمرو بن شعيب وضعف الخري عن البخاري والنسائي والفلاس وافقهم عليه في ذلك وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عكرمة قال ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة

عن أبي الطيب

وبه يقول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله والنسب مالك ليس في الحلي زكاة وهكذا روى
عن بعض فقهاء التابعين وبه يقول مالك بن انس والثاقبي واحمد واسحاق

فان كانت للتجارة ففيه الزكاة كذا في نصب الراية (روية يقول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك) وبه قال ابو خيفة واصحابه وروى ذلك عن عمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن محمد بن سيرين وجابر بن زيد ومجاهد الزهري وطائفة من ميمون بن مهران
والضحاك وعلمة الاساق وعمر بن عبد العزيز والزهري والهمداني والاذاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن المنذر ابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة كذا في عمدة
القاري شرح البخاري للعلامة العيني وفي نصب الراية اخرج ابن ابي شيبة عن عطاء وابراهيم النخعي وسعيد بن جبير وطائفة من عبد الله بن شداد اتم قالوا في الحلي الزكاة زاد ابن
الشداد حتى في الخاتمة واخرج عن عطاء وابراهيم النخعي قالوا السنة ان في الحلي الذهب والفضة الزكاة انتهى وفيه ايضا روى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا وكيع
عن مساور الوراق عن شعيب بن يسار قال كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه ان من قبلك من نساء المسلمين ان يكن حليهن قال البخاري في تاريخه
هو رسل انتهى قال المحافظ في الدرر اخرج ابن ابي شيبة باسناد ضعيف ان عمر كتب الخ وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال في الحلي الزكاة ومن طريق عبد الرزاق
رواه الطبراني في معجمه ذكره المحافظ التليعي وابن حجر في تخرجهما وسكتا عنه وروى الدارقطني عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو انه كان يكتب الى خازنه
سالم ان يخرج زكاة حلي نسائه كل سنة ورواه ابن ابي شيبة حديثا وكيع عن جبر بن حازم عن ابن عمر بن شعيب عن عبد الله بن عمرو انه كان يامر نسائه ان يكن حليهن انتهى
وفي المسئلة اربعة اقوال الاول وجوب الزكاة وهو مذهب الهدية وجماعة من السلف احدث اقول الشافعي علام هذه الاحاديث والثاني لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب
مالك والحمد والشافعي في احاد قوله لا تارور من السلف فاضية لعدم وجوبها في الحلية ولكن بعد صحة الحديث لا تارور الثالث ان زكاة الحلية عاريتها كما روى الدارقطني
عن انس واسماء بنت اب بكر الرابع انها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن انس واظهره اقول دليل وجوبها لصحة الحديث وقوته انتهى قلت القول بوجوب الزكاة في
حلي الذهب الفضة هو الظاهر للاحكام عند يديل عليه احاديث قمتها حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده الذي روى ابو داود في سننه من طريق حسين بن ذكوان المعلم عنه
وهو حديث صحيح كما استعرت ومنها حديث ام سلمة انها كانت تلبس ايضا حاسن ذهب فقالت يا رسول الله اكز هو فقال اذا ديت زكوة فليس يكن اخرج ابو داود والدارقطني
وصححه الحاكم كذا في بلوغ المرام وقال المحافظ في الدرر اية قواه ابن دقيق العيد ومنها حديث عائشة رواه ابو داود عن عبد الله بن شداد انه قال دخلنا على عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتن ازين لك يا رسول الله قال التزين زكوة فقلت
لا او اشاء الله قال هو حسبك من النار واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال المحافظ في الدرر اية قال ابن دقيق العيد هو على شرط مسلم
ومنها حديث اسماء بنت زيد اخرج احمد في مسنده محدثنا علي بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن شهر بن حوشب عن اسماء بنت زيد قالت دخلت انا وخالتي على
النبي صلى الله عليه وسلم وحلينا اسود من ذهب فقال لنا اتعطين زكوة فقلنا لا قال اما تخافان ان يسود كما اسودت من نار اديا زكوة فقلنا لا قال المحافظ في التلخيص سكت عنه
وقال في الدرر اية في اسناده مقال وقال العيني في عمدة القاري فان قلت قال ابن الجوزي وعلي بن عاصم رماه زيد بن هارون بالكذب وعبد الله بن خيثم قال ابن معين احاد
ليست بالقوية وشهر بن حوشب قال ابن عدي لا يحتج به حديثه قلت ذكر في الكمال وسئل احمد بن علي بن عاصم فقال هو الله عندك ثقة وانا احديث عنه وعبد الله بن خيثم
قال ابن معين هو ثقة حجة وشهر بن حوشب قال احمد ما احسن حديثه وثقة وعن يحيى هو ثقة وقال ابو ترعة هو لا بأس به فظهر من هذا كله سقوط كلام ابن الجوزي وصحة
الحديث انتهى كلام العيني قلت علي بن عاصم متكلم فيه قال البخاري ليس بالقوي عندهم يتكلمون فيه انتهى كذا في الميزان وشهر بن حوشب صدوق كثير لارسال واكدهام كما في
التقريب ففي صحيح حديث اسماء بنت زيد نظر لكن لا شك في انه صحيح للاستشهاد ومنها حديث فاطمة بنت قيس قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطوق فيه سبعون
مثقالا من ذهب فقلت يا رسول الله خذ منه الفريضة فاخذ منه مثقالا وثلاثة ارباع مثقال اخرج الدارقطني وفي اسناده ابو بكر الهذلي وهو ضعيف ونضر بن فرهم وهو اضعف منه
وتابعه عباد بن كثير اخرج ابو نعيم في ترجمة شيبان بن زكريا من تاريخه كذا في الدرر اية ومنها حديث عبد الله بن مسعود قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ان لامرأى حليان من ذهب
عشرين مثقالا قال فاد زكوة نصف مثقال واسناده ضعيف جدا اخرج الدارقطني كذا في الدرر اية قوله وقال بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد
الله وانس مالك ليس في الحلي زكاة قال المحافظ في الدرر اية قال الاثرم قال احمد خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلي زكاة ابن عمر وعائشة وانس وجابر واسماء انتهى فاما ابن عمر فهو عند
مالك عن نافع عنه واما عائشة فعنده ايضا وهما صحيحان واما انس فاخرجه الدارقطني من طريق علي بن سليمان سالت انس عن الحلي فقال ليس فيه زكاة واما جابر فهو رواه الشافعي
عن سفيان عن عمرو بن شعيب سمعت رجلا سأل جابر عن الحلي افيه زكاة قال لا قال البيهقي في المعرفة فاما ما يروى عن جابر فهو لا يصح في الحلي زكاة فباطل الاصل له واما ما يروى
عن جابر من قوله واما اسماء فري الدارقطني من طريق هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت اب بكر انها كانت تحلي بناتها الذهب ولا تركي نحو من خمسين الفانتم
ما في الدرر اية (وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين) كالفاسم بن محمد والشعبي فقال لا تجب الزكاة في الحلي (وبه يقول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق) قال العيني
كان الشافعي بهذا في العراق وتوقف بمصر وقال هذا ما استخيره فيه وقال الليث ما كان من حلي ملبس وبعاد فلا زكاة فيه وان اتخذ للتحريم الزكاة ففيه الزكاة وقال انس

حل ثنا قتيبة نا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته ان امرأتين اتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما اني ان زكوة
فقال لا فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحبان ان يسويكما الله بسوارين من نار قالتا لا قال فاديا زكوة قال ابو عيسى هذا حديث قد رواه الثوري بن
الصبيح عن عمرو بن شعيب فوهذا والثوري بن الصبيح وابن لهيعة يثبتان في الحديث ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء باب ما جاء في زكوة الخضراوات
حل ثنا علي بن خنيس عن عيسى بن يونس عن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن عكيد عن عيسى بن طلحة عن معاذا انه كتب الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضراوات
وهي البقول فقال ليس فيها شيء

يزكي عاما واحدا غير انتمي كلام العيني واخرج لمن قال بعدم وجوب الزكوة في الحلج حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلج زكوة رواه ابن الجوزي في التحقيق بسند عن عافية بن
ابو عن ليث بن سعد عن ابى الزبير عنه واوجب عنه بانه حديث باطل اصل له قال البيهقي في المعرفة وما يروى عن عافية بن ايوب عن الليث عن ابى الزبير عن جابر مرفوعا ليس في
الحلج زكوة فباطل اصل له انما يروى عن جابر من قوله وعافية بن ايوب مجهول فمن احتج به مرفوعا كان مغرورا بدينه داه خلا فيما يعيب الخالفين من الاحتجاج برواية الكذاين انتهى
قال الشيخ في الامام رأيت بخط شيخنا المندري رحمه الله عافية بن ايوب لم يبلغني فيه ما يوجب تضعيفه قال الشيخ ويحتاج من يحتج به الى كمال ما يوجب تعديله انتهى واخرج لهما ايضا بانار
ابن عمر وعائشة والنس وجابر وللقائلين بعدم وجوب الزكوة في الحلج اعذار عديدة كلها باردة فمنها ان احاديث الزكوة في الحلج مخرجة على انها كانت في ابتداء الاسلام حين كان الحلج بالذهب
حراما على النساء فلما ابيهن سقطت الزكوة وهذا العذر باطل قال البيهقي كيف يصح هذا القول من حديث امرسلة رضى الله عنها وحديث فاطمة بنت قيس حديث اسماء وفيها التصريح
بلبسه مع الامم بالزكوة انتهى ومنها ان الزكوة المذكورة في هذه الاحاديث انما كانت للزيادة على قدر الحاجة وهذا ادعاء محض لا دليل عليه بل في بعض الروايات ما يرد على هذا الخطا الزيلعي
وسند الترمذي رواه احمد وابن ابى شيبة واسحاق بن راهويه في مسانيدهم والفاظهم قال لهما فاديا زكوة هذا الذي في ايديكما وهذا اللفظ يرفع تاويل من يحمله على ان الزكوة المذكورة
فيه شرعت للزيادة فيه على قدر الحاجة انتهى ومنها ان المراد بالزكوة في هذه الاحاديث التطوع لا الفريضة او المراد بالزكوة الاعارة قال القاري في المراقبة وما في غاية البعد لا وعيد في
ترك التطوع والاعارة مع انه لا يصح إطلاق الزكوة على العارية لا حقيقة ولا مجازا انتهى قوله (وفي ايديهما سواران) تنبيه سوار ككتاب وغراب القلب كالسوار بالضم وجمع اسوة واساور
واساور كذا في القاموس قلت يقال له في الفارسية دست برغن وفي الهندية كنكن (انوار ديان زكوة) اي الذهب او ما ذكر من المتوارين قال الطيبي الضمير فيه بمعنى اسم الاشارة كما في
قوله تعالى لا فاض ولا بكر عوان بين ذلك (فاديا زكوة) فيه دليل على وجوب الزكوة في الحلج وهو الحق قوله (ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء) قال ابن الملقن بل رواه ابو داود في
سننه باسناد صحيح ذكره ميرزا كذا في المراقبة وقال الزيلعي في نصب الراية قال المندري لعل الترمذي قصد الطريقين الذين ذكرهما فطريق ابى داود لا مقال فيها انتهى مقال الحافظ ابن حجر
في الدرر اية بعد نقل كلام الترمذي هذا ما لفظه كذا قال وغفل عن طريق خالد بن الحارث انتهى قلت روى ابو داود في سننه حديثنا ابو كامل وحيد بن مسعدة المعنى ان خالد بن الحارث
حدثهم ناسحين عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يديها سواران من ذهب فقال لهما اتعطين زكوة هذا قالت
لا قال اليس ان يسويكما الله بهما يوم القيمة سوارين من نار قال فخلعتاهما فالتصمهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ورسوله والى هذا الحديث اشار ابن الملقن والمندري في
الحافظ ابن حجر وقال الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر حديث ابى داود هذا ما لفظه قال ابن القطان في كتابه اسناده صحيح وقال المندري في مختصره اسناده لا مقال فيه فان ابادا
رواه عن ابى كامل المحدثي وحيد بن مسعدة وهما من الثقات احتج بهما مسلم وخالد بن الحارث امام فقيه احتج به البخاري ومسلم وكذلك حصين بن كيسان المعلم احتج به في الصحيح
وثقه ابن المديني وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب فهو موثوق قد علم وهذا اسناد يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى انتهى قلت فظهر ان قول الترمذي لا يصح في هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء غير صحيح والله تعالى اعلم (باب ما جاء في زكوة الخضراوات) بفتح الخاء المججمة جمع خضراء والمراد بها الربا حن والاداء البقول والخيار والقتاء والبطيخ والبادنجا
واشبه ذلك قوله (عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد) القرشي مولى آل طلحة كوفي ثقة من السادسة (عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله التيمي المدني ثقة فاضل من كبار الثالثة روى
البقول هذا التفسير من بعض الرواة (فقال ليس فيها شيء) لانها لا تقتات والزكوة لا تختص بالقوت وحكمته ان القوت ما يقوم به بدن الانسان لان الاقتيات من الضروريات التي
لا حيا بدونها فوجب فيها حق لا رباب الضرورات قاله القاري والحديث يدل على عدم وجوب الزكوة في الخضراوات والحق لك ذهب مالك والشافعي قالوا انما تجب فيما يكال ويدخس
للاقتيات وعن احمد انها تخرج ما يكال ويدخر لو كان لا يقتات وبه قال ابو يوسف ومحمد واوجبها في الخضراوات الهادي والقاسم الا المحشيش الحطب لحديث الناس شركاء
في ثلاث ووافقهما ابو حنيفة الا انه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكوة في الخضراوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما اخرجنا
كومن الارض وقوله واتوا حقه يوم حسادة وعموم حديث فيما سقطت السماء العشر وخوة قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح تخصيص هذه العمومات واوجب بان طرقة
يقوى بعضها بعضا فينزهت تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث ابى موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن يعلمان
الناس امرهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحطة والذبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل ومما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما سن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الزكوة في هذه الاربعة فذكرها وهو من روايته موسى بن طلحة عن عمر قال ابو زرعة عن موسى عن عمر مرسلا وما أخرجه ابن ماجة والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جدته ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكوة في الحطة والشعير والتمر والذبيب فذكرها وفي اسناده محمد بن عبيد الله الغزالي وهو منكر ومما

ومن ضعفه فأنما ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو وأما أكثر أهل الحديث فيحدثون حديث عمرو بن شعيب يثبتونه منهم أحمد وإسحاق وغيرهما باب ما جاء من البخاري جبار وفي الركاز الخمس حدثنا قتيبة بن سعيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البخاري جبار والمعدن جبار والركاز الخمس وفي الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبادة بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر

قال سمعت عبد الله بن عمرو قال حدثنا أرو من هذا الوجه انتهى قلت وقد سمع عمرو بن أبيه شعيب فحق تهذيب التهذيب لمحمد بن علي الجزي جاني ثلث لأحمد عمرو سمع من أبيه شيئا قال يقول حدثني أبي انتهى وقد تكلم يحيى بن سعيد (هو القطان) في حديث عمرو بن شعيب وقال هو عندنا رواه (أو ضعيف) وكذلك تكلم فيه غير واحد من أئمة الحديث ولكن أكثرهم على أنه صحيح قابل للاحتجاج كما صرح به الترمذي (ومن ضعفه فأنما ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو) يعني تضعيف من ضعفه ليس إلا من جهة أنه يحدث من صحيفة جده قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الساجي قال ابن معين هو ثقة في نفسه وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه وليس بمتمصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل وجد شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده أرسلها وهي صحيح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمها قال الحافظ فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحيحة غير أنه لم يسمها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة وهو أحد وجوه التعليل والله تعالى أعلم انتهى قوله وأما أكثر أهل الحديث فيحدثون حديث عمرو بن شعيب يثبتونه منهم أحمد وإسحاق وغيرهما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ترجع عمرو قوية على الاحتجاج ركن حيث لا تعارض انتهى وفي شرح القية العراقي للمصنف وقد اختلف في الاحتجاج برأيه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأما الأقوال أنها حجة مطلقا إذا صح السند إليه قال ابن الصلاح وهو قول أكثر أهل الحديث حمله عند الإطلاق على الصحيح عبد الله بن عمرو وابن محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك فقد قال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبد الله وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد منهم وثبتوه فمن الناس بعدهم وقول ابن حنبل هو منقطعة لأن شعيبا لم يلق عبد الله مرفوع فقد سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو كما صرح به البخاري في التلخيص واحد وكما رواه الدارقطني والبيهقي في السنن بأسنا وصححه انتهى باب ما جاء من البخاري جبار وفي الركاز الخمس قوله (الجماعة) أي البهية وهي في الأصل تانث الأعم وهو الذي لا يقدر على الكلام سمي بذلك لأنه لا يتكلم رجحها بضم الجيم وفتحها والمفهوم من النهاية نقلا عن الأزهري أنه بالفتح لا غين لأنه مصدر وبالضم الجراحة رجبار بضم الجيم أي هدر أي إذا تلفت البهية شيئا ولم يكن معها قائد ولا سائق وكان نهارا فلا ضمان وإن كان معها أحد فهو ضامن لأن الألف أصل بتقصيره وكذا إذا كان ليلا لأن المالك قصره ربطها إذا العادة أن تربط الدواب ليلا وتسرح نهارا كذا ذكره الهيثمي وابن الملك (والمعدن) بفتح الميم وكسر الدال مكان يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد المعدنية من الذهب والفضة والنجاس وغير ذلك من معدن بالمكان إذا قام به (والبئر) بضم الباء وبديل (رجبار) أي إذا استباحوا حفرة البئر أو استخرج المعدن فانها ر عليه ضمان وإن وقع فيه إنسان فهلك إن لم يكن الحفر عمدا أنا وإن كان فضيه خلاف (وفي الركاز) بكسر الدال (الخمس) أعلم أن مالكا والشافعي والجمهور يحلوا الركاز على كنز الجاهلية المدفونة في الأرض وقالوا لا خمس في المعدن بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب وهو ما تقرر عن عمر بن عبد العزيز وصلة أبو عبيد في كتاب الأموال وعلقه البخاري في صحيحه وأما الحنفية فقالوا الركاز يعم المعدن والكنز يفرق كل ذلك الخمس وما ذهب إليه الجمهور من التفرقة بين الركاز والمعدن وهو الظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال المعدن جبار وفي الركاز الخمس عطف الركاز على المعدن وفوق بينهما في الحكم فعلم منه أن المعدن ليس بركاز عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيان متغايران ولو كان المعدن ركازا عند جبار وفيه الخمس لما لم يقل ذلك ظهر أنه غير أن الطف يدل على الغاية قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري والجمهور للجمهور التفرقة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز وبأن العطف فصح أنه غير انتهى وكان الركاز في لغة أهل الحجاز هو ما ذهب إليه الجمهور ولا شك في أن النبي الجازي صلى الله عليه وسلم تكلم بلغته أهل الحجاز وأما ما يروى من أنه قال ابن الأثير في النهاية الركاز عند أهل الحجاز كنز الجاهلية المدفونة في الأرض وعند أهل العراق المعدن والقولان تحتاهما اللغة لأن كلامهما مكرر في الأرض أي ثابت يقال ركز ركز ركز ركز إذا دفنه وأركز الرجل إذا وجد الركاز والحديث المتأخر في التفسير الأول وهو أكثر الجاهلي وأما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه انتهى في المراقبة على القاري أما ما روى عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق الأرض رواه البيهقي وذكره في الإمام فهو أن سكنت عندي الإمام مضعف بعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري انتهى قوله (وفي الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبادة بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر) وفي الباب أيضا عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وزيد بن أرقم وأبي ثعلبة الخشني وسرا بخت نبهان الغنوية تحدث أنس عند أحمد البزار مطولا وفيه هذا ركاز وفيه الخمس وحديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجد رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس وحديث عبد الله بن الصامت رواه ابن ماجه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المعدن جبار وجرحها جبار وهذا منقطع لأن إسحاق لم يذكر عبادة وحديث عمرو بن عوف المزني رواه ابن ماجه أيضا وحديث جابر رواه أحمد والبزار من رواية مجالد عن الشعبي عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السابية الحديث وفيه في الركاز الخمس كذا في عمدة القاري

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في الخوص **حل ثنا** محمد بن غيلان نا أبو داود الطيالسي نا شعبة قال أخبرني خبيب بن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول جاء سهل بن أبي خثمة إلى مجلسنا فحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تكن دعوا الثلث فدعوا الربع وفي الباب عن عائشة وعنتاب بن أسيد وابن عباس قال أبو عيسى العمل على حديث سهل بن أبي خثمة عند أكثر أهل العلم في الخوص حديث سهل بن أبي خثمة يقول اسحاق وأحمد والخوص إذا دركت الثمار من الرطب العنب مما فيه الزكوة بعث السلطان خالصا فخرص عليهم والخوص أن ينظر من يصعد ذلك فيقول يخرج من هذا من الزبيب كذا ومن التمر كذا وكذا فيحصي عليهم وينظر مائة العشر من ذلك فيثبت عليهم ثم يخلى بينهم وبين الثمار فيصنعون ما أحبوا وإذا دركت الثمار أخذ منهم العشر هكذا أفهم بعض أهل العلم وبهذا يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق **حل ثنا** أبو عمرو مسلم بن عمر الخاء المديني نا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عنتاب بن أسيد نا النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كروهم وثمارهم وبهذا الإسناد نا النبي صلى الله عليه وسلم قال في زكوة الكرم أنها تخرص كما يخرص النخل ثم تؤدي زكوة زبيبها كما تؤدي زكوة النخل **ثم قال** أبو عيسى هذا حديث حسن غريب قد روى ابن جرير هذا الحديث عن ابن شهاب عن عمروة عن عائشة وسألت محمد بن عبد الله عن هذا فقال حديث ابن جرير غير محفوظ وحديث سعيد بن المسيب عن عنتاب بن أسيد أصح باب ما جاء في الصدقة بالحق **حل ثنا** أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون نا يزيد بن عياض عن عامر بن عمر بن قتادة ح وتخرج لحدث عبد الله بن مسعود وغيره مذكوره فيه أيضا من شاء الوقوف عليه فليرجم إليه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة **باب ما جاء في الخوص** في اللغة هو الخوص والتخين وسيجيئ بيان ما هو المراد منه من المؤلف **قوله** (أخبرني خبيب بن عبد الرحمن) أبو الحارث المديني ثقة من الرابعة قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار بكسر النون والتخانة الأضار والمديني مقبول من الرابعة جاء سهل بن أبي خثمة بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة صحايا صغيرا (أخبرني) أي حذرته وختمته أيها الساعة فخذوا أي زكوة الخوص (ودعوا الثلث) أي تركوه قال الطيبي فخذوا أجواب للشرط ودعوا عطف عليه أي إذا خرصتم فبينوا مقدار الزكوة ثم خذوا الثلث أي مقدار الثلث لخصا المال حتى يتصدق به انتهى وقال القاضي الخطيب مع المصدقين أمرهم أن يتركوا الثلث ما خرصوا عليه ورابعة توسعة عليه حتى يتصدق به هو على جيرانه ومن لم يطلب منه فلا يحتاج إلى أن يعرض ذلك من ماله وهذا قول قديم للثالث فنعى وعامة أهل الحديث وعند أصحاب الرأي لا عبرة بالخوص لأضانه إلى الربا وزعم أن الأحاديث الواردة فيه كانت قبل تخيير الربا ويرى حديث عنتاب بن أسيد فإنه أسيد فإنه أسيد يوم الفتح وتخيير الربا كان مقدما انتهى قال القاري بعد نقل كلام القاضي هذا وحديث جابر الطويل في الصحيح صحيح فان تخيير الربا كان في حجة الوداع انتهى قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري قال الخطيب أنكر أصحاب الرأي الخوص قال بعضهم إنما كان يفعل تخويفا للزراعين لئلا يخشوا ألا يلزمهم الحكم لأنه تخين وغرور وكان يجوز قبل تخيير الربا والقار وتعليقه الخطيب بأن تخيير الربا والميسر متقدم والخوص على به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حققات ثم أبوك وعمر بن بعدهم ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي قال وأما قولهم أنه تخين وغرور فليس كذلك بل هو اجتهد في معرفة مقدار التمر أدراكه بالخوص الذي هو نوع من المقادير قال وأعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل للثمرة أفة تقتلها فيكون مأخوذا من صاحبها كما أخذ ابن لا علم ليس له واجب بان القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخوص قال ابن المنذر أجمع من يحفظ عنه العلم أن الخوص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان انتهى قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين الثالث التاسع والعشرون رد السنة الصحيح الصريحة المحكمة فخرص الثمار في الزكوة والحرابا وغيرها أبا صلاها ثم ذكر أحاديث الخوص ثم قال فودت هذا السن كلها بقوله تعالى إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوا قالوا والخوص من باب القمار والميسر فيكون تخويها ناسخا لهذا الآثار وهذا من البطل الباطل فان الفرق بين القمار والميسر والخوص المشروط كالفرق بين البيع والربا والميتة والذكي وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي القمار وعن شرعه وأدخاله في الدين وبالله العجب أكان المسلمون يقاتلون إلى زمن خيبر ثم استمر وأعلى ذلك إلى عهد الخلفاء الراشدين ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون أن الخوص قمار حتى بينه بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا والله الموفق انتهى كلام ابن القيم **قوله** (وفي الباب عن عائشة) أخرجه أبو داود (وعنتاب) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة الفوقانية (بن أسيد) بفتح الهنزة وكسر المهملة حديثه أخرجه أبو داود والترمذي **قوله** (وحديث سهل بن أبي خثمة يقول اسحاق وأحمد) قال الحافظ في فتح الباري بعد ذكر حديث سهل بن أبي خثمة قال بظاهرة الليث وأحمد وإسحاق وغيرهم وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال أنه القدر الذي ياكلونه بحسب احتياجهم إليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك لهم شيء وهو المشهور عن الشافعي قال ابن العربي والمتصل من صحيح النظر أن يعمل بالحدوث وهو قدر الثمرة ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يترك لكل رطلها انتهى **قوله** (والخوص إذا دركت الثمار) من أدرك الشيء بلمه وقته كذا في القاموس قال الحافظ ابن حجر وفائدة الخوص الموسعة على أرباب الثمار في التناول والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجار والفقراء لأن في منعهم منها تصنيقا لا يخفى انتهى (وعن محمد بن صالح التمار) بفتح التاء المثناة الفوقانية وتشديد الميم صدق يخفى من السابعة (كروهم) بضم التاء المهملة وهو شجر العنب قال ابن حجر ولا ينافي في تسمية العنب كروهم كخبر الشيخين لا تسموا العنب كروما فان الكرم هو المسلم وفي رواية فاما الكرم قلب المؤمن لأنه يخفى تزييه على أن تلك التسمية من لفظ الراوي فليعلم أنه يبلغه النبي وأخطب به من لا يعرفه إلا به انتهى (زبيب) هو اليابس من العنب (باب ما جاء في الصدقة بالحق) **قوله** (العامل على الصدقة بالحق) متعلق بالعامل أي عملا بالصدق والصواب أن بالإخلاص والاحتساب (كالعازي في سبيل الله) أي في تحصيل بيت المال واستحقاق الثواب وتمشية أمر الدارين قاله القاري (حتى يرجع) أي للعامل قال ابن العربي في شرح

فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا وكنتم غلاما يتيمنا فاعطوا في منها قلو صا وفي الباب عن ابن عباس قال أبو عيسى حديث أبي جحيفة حديث حسن غريب باب من
تخل له الزكاة حل ثنا قتيبة وعلي بن مجمر قال قتيبة حدثنا شريك وقال علي بن شريك المعنى واحد عن حكيم بن جبلة عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله
ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيمة ومسلته في وجهه خوشا وخدش او كدح قيل يا رسول الله ما يغنيه
قال خمس درهما او قيمتها من الذهب في الباب عن عبد الله بن عمر قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن قد كلفه شعبه في حكيم بن جبلة من أجل هذا الحديث
حل ثنا حماد بن زهير بن نعيم بن آدم ناسفان عن حكيم بن جبلة بهذا الحديث فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبه لو غير حكيم حدث بهذا فقال له سفيان و
ما الحكيم لا يحدث عنه شعبه قال نعم قال سفيان سمعت زبيد يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن علي بن عبد الله بن عثمان صاحب شعبه لو غير حكيم حدث بهذا فقال له سفيان و
ابن المبارك واحمد اسحاق قالوا اذا كان عند الرجل خمس درهما لم تخل له الصدقة ولم يذهب بعض أهل العلم إلى حديث حكيم بن جبلة وشعوا في هذا وقالوا اذا كان عند
أي فقرائنا القوم والبلد وهذا مستحب لهم اذا كان غيرهم أحوج منهم واحتج فحل الصدقة من بلد إلى بلد ومن قوم إلى قوم أخر انتهى بلفظه قلت قد اختلف العلماء في هذه المسئلة فاجاز النقل لليث
وابن خيفة واصحابهما ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره والا صح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل بغير عند المالكية على الأصح ولم يجرى عند الشافعية على الأصح الا
اذا فقدوا المستحقون لها كذا في فتح الباري وفيه ولا يبعد أنه اختار البخاري لأن قوله حيث كانوا يفتقر به لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى قلت قد عده
البخاري في صحيحه بلفظ باب أخذ الصدقة من الأغنياء وروى في الفقراء حيث كانوا وروى في حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى قلت قد عده
الكتاب الحديث وفيه فاخبرهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم قال الحافظ في الفتح ظاهر حديث الباب ان الصدقة ترد على فقرائهم أخذ
من أغنيائهم وقال ابن المنذر اخذ البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال العموم قوله فترد في فقرائهم لان الغني يرعى على المسلمين فأي فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد
وافق عموم الحديث انتهى قال والذي يبتدأ إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وان الغني يرعى على المحاطين فيخص بذلك فقرائهم لكن رحمه ابن دقيق العيد الأول وقال وان
لم يكن الاظهر الا انه يقويه ان اعيان الأشخاص مخاطبين في قواعد الشريعة الكلية لا تعين في الزكاة كما لا تعين في الصلوة فلا يختص بهم الحكم وان اختص بهم خطاب المواجهة انتهى ما
في الفتح قلت لا شك ان الظاهر المتبادر إلى الذهن من هذا الحديث هو عدم النقل ويؤيد حديث ابن خيفة الذي اوردته الترمذي في هذا الباب وحديث عمران بن حصين انه استعمل
على الصدقة فترجع قيل له اين المال قال والمال ارسلتني اخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه ابو داود وابن ماجه وسكت عنه
ابو داود والمنذري ورجال اسناد رجال الصحيح فالراجح عندى ان الصدقة ترد في فقرائهم أخذت من أغنيائهم الا اذا اقبلوا او تكون في نقلها مصلحة تقع من ردها اليهم فيجوز نقل
لما علم بالضرورة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقر المهاجرين والأصهار كما اخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كدت اقتل بعدك في غنائق اوشاة من الصدقة فقال صلى الله عليه وسلم لولا انها تعطى فقر المهاجرين ما أخذتها والله تعالى أعلم رقلوصا بفتح القاف الناقصة الشاذة و
يجوز على قلاص بكسر القاف قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه الشيخان (حديث ابن خيفة حديث حسن غريب) قال في النيل رجال هذا الحديث ثقات الا اشعث بن سوار فقيه مقال و
قد اخرج له مسلم متابعه انتهى (باب من تخل له الزكاة) قوله (المعنى واحد) أي لفظ حديث قتيبة وعلي بن جحيفة مختلف معنى حديثهما واحد قوله (وله ما يغنيه) أي عن السؤال (ومسألة)
أي اثرها في وجهه خوشا وخدش او كدح وبضم اوائلها الفاطمة تقاربة المعاني جمع خمش وخدش وكدح فاق هنا أمال شك الراوي اذا الكل يرب عن اثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملاقاة
الجسد ما يقشر ويجرح ولعل المراد بها انما مستكررة في وجهه حقيقة وامارات ليعرف ويشهر بذلك بين أهل الموقف أو لتقسيم منازل السائل فانه مقل او مكثرا ومفرط في المسئلة
فذكر الاقسام على حسب ذلك والخمش يبلغ في معناه من الخدش وهو يبلغ من الكدح اذا الخمش في الوجه والخدش في الجلد والكدح في الجلد وقيل الخدش قشر الجلد بعن والخمش قشرة
بالظفار والكدح الضرب في اصلها مصادر لكنها لما جعلت اسما فلا تاجعت كذا في المرافاة قوله (وما يغنيه) أي كرهه أي مقدار من المال يغنيه قال خمس درهما او
قيمتها من الذهب) اوقية الخمسين من الذهب قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر) أخرجه النسائي بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل وله اربعون درهما
فهو الخلف قلت وفي الباب عن عطاء بن رباح عن رجل من بني اسد له صحبة في أثناء حديثه فرفع قال فيه من سأل منك وله اوقية او عد لها فقد سأل الحافا أخرجه ابو داود
عن سهل بن الخطمية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فاما يستكثر من النار فقالوا يا رسول الله وما يغنيه قال قدر ما يفديه ويعيشه أخرجه ابو داود
صحيح ابن حبان كذا في فتح الباري (حديث ابن مسعود حديث حسن) وأخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني (وقد كلفه شعبه في حكيم بن جبلة من أجل هذا الحديث)
ونكلم فيه غيره ايضا قال الذهبي في الميزان شعبي مقل قال احمد ضيف منك الحديث وقال النسائي ليس بالقوي قال الدارقطني متروك وقال الجوزي حكيم بن جبلة كذاب انتهى مختصرا وقال
الحافظ في التقریب ضعيف في التشيع قوله (فقال له) أي لسفيان وقال هذا يحيى بن آدم (ولو غير حكيم حدث بهذا) كلمة لوللتفتي (فقال له) أي لعبد الله بن عثمان (لا يحدث
عنه شعبه) بتقدير همة الاستفهام أو لا يحدث عنه شعبه قال نعم (أي قال عبد الله بن عثمان) نعم لا يحدث عنه شعبه قال الذهبي في الميزان قال معاذ قلت لشعبة حدثت بحديث حكيم
ابن جبلة قال اخاف النار ان يحدث عنه قلت هذا ايدل على ان شعبه ترك الرواية عنه بعد انتهى قال سفيان سمعت زبيد يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وفي رواية ابي داود
قال يحيى فقال عبد الله بن عثمان لسفيان حفظ ان شعبه لا يروي عن حكيم بن جبلة فقال سفيان فقد حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد قلت زبيد هذا هو ابن الجارث البجلي الكوفي

خمسودرها أو أكثر وهو محتاج له أن يأخذ من الزكوة وهو قول الشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم باب ما جاء من لا تحل له الصدقة حدثنا محمد بن ثابت بن أنس أبو داود الطيالسي ناسفيان ح وثنا حماد بن عمار ناسفيان ح ناسفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوى وفي الباب عن أبي هريرة وحديث بن جنادة وقبيصة بن الحارث قال أبو عيسى حديث عبد الله بن عمر وحديث حسن وقد روي شعبة عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يرفعه وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل المسألة لغني ولا الذي مرة سوى وإذا كان الرجل قوماً محتاجاً ولم يكن عنده شيء فقصد عليه أجر من القصد عند أهل العلم ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم عن المسألة حدثنا علي بن سمية البكندي ناسفيان بن سليمان عن حماد بن عمار عن حنبل بن جنادة السلولي قال سمعت رسول الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو واقف بقرعة اتاه أعرابي فخذ بطرف رداءه فسأله إياه فأعطاه وذهب فعند ذلك حرمت المسألة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل المسألة لا لغني ولا الذي مرة سوى الذي فقره مخرج أو غرمه ومفطع ومن سأل الناس ليأثرى به ما له كان جشواً في وجهه يوم القيمة ورضاً لئلا يكله من جهنم فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر حدثنا محمد بن غيلان بن يحيى بن آدم عن عبد الرحيم بن سليمان نحوه قال أبو عيسى هذا حديث غريب من هذا الوجه باب من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم حدثنا قتيبة بن

ثقة ثبت عبد من السادسة قال الحافظ الترمذي في تليخيص السنن قال الخطابي وضعفوا الحديث للعلّة التي ذكرها يحيى بن آدم قالوا ما رواه سفيان فليس فيه بيان أنه اسندناه وإنما قال فقد حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد حنبل بن جنادة بهذا الحديث سمعت زبيد يحدث بهذا الحديث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد وحكاة ابن عدي أيضاً وحكي أيضاً أن الثوري قال فإخبرنا به زيد وهذا يدل على أن الثوري حدث به مرتين لا يصرح فيه بالإسناد ومرة يسندة فجميع الروايات ومثل يحيى بن معين يرويه أحد غير حكيم فقال يحيى نعم يرويه يحيى بن آدم عن زبيد ولا أعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم وهذا وهم لو كان كذا الحديث به الناس جميعاً سفيان لكنه حديث منكر هذا الكلام قاله يحيى ونحوه انتهى كلام النكتة ملخصاً قوله وهو قول الشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم وقال الشافعي قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا الف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله وفي المسئلة مذهب آخرى أحدها قول أبي حنيفة أن الغني من ملك نصاً بافح عليه أخذ الزكوة واحتج به يونس بن عباس في بحث معاذي المين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ من غنياً وترد على فقرائهم فوصف من تؤخذ الزكوة منه بالغني وقد قال لا تحل الصدقة لغني ثانياً إن حدث من وجد ما يغنيه وما يعيشه على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية تحكاه الخطابي عن بعضهم ومنهم من قال وجهه من لا يجد غداً ولا عشاء على دأله الأوقات ثالثها أن حدثاً رويها وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد وهو الظاهر من نص البخاري لأنه أتبع ذلك قوله لا يسألون الناس الحافاً وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل الحافاً كذا في فتح الباري والمراد بحديث أبي سعيد ما رواه النكتة عنه وفيه ومن سأل وله أوقية فقد الحف

باب ما جاء من لا تحل له الصدقة قوله (ولا الذي مرة) بكسر الميم وتشديد الراء أي مرة (سوى) أي مستحق الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الأعضاء وسلامتها قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (وحديث بن جنادة) أخرجه الترمذي (وقبيصة بن الحارث) أخرجه مسلم (حدثنا عبد الله بن عمر وحديث حسن) وأخرجه أبو داود والداري قوله (روى هذا الحديث عند بعض أهل العلم على المسئلة) أي حديث عبد الله بن عمر المذكور عند بعض أهل العلم يحمل على المسئلة والمراد بقوله لا تحل الصدقة لا تحل المسئلة والدليل عليه حديث حنبل بن جنادة الذي ذكره في حديثه (بضم الحاء وسكون الواو) (بن جنادة) بضم الجيم قوله (ولا الذي مرة) أي الذي قوة على الكسب (سوى) صحيح سليم الأعضاء (الذي فقره مخرج) بضم الميم وسكون الراء المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد المصق صاحبها بالبقاء وهي الأرض التي لا نبات بها (أو غرم مفطع) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وهو ما يلزم ماداً أو كلفاً لا في مقابلة عوض والمفطع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الظاء المعجمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذي جاء من الحد كذا في نيل الأوطار وقال القاري في المراقبة قال الطيبي والمراد ما استدرك لنفسه وعياله في مباح قال ويمكن أن يكون المراد به ما لم يضمن الغرامة بنوعية وكفارة انتهى (ليأثرى) من الإثراء ربه، أي بسبب السؤال وبالمأخوذ (سأله) قال القاري في المراقبة بفتح اللام ورفع أي ليكثر ماله من أثرى الرجل إذا كثرت أمواله كذا قاله بعض الشراح وفي النهاية الثرى المال وأثرى القوم كثروا وكثرت أموالهم وفي القاموس الثروة كثرة العدة من الناس والمال وأثرى القوم كثروا ونمو المال كذا لك وثرى كثر ماله كثرى إذا عرفت ذلك فاعلم أن في أكثر النسخ ماله بفتح اللام وهو خلاف ما عليه أهل اللغة من أن أثرى لا يفتح فيتعين رفعه اللهم إلا أن يقال ما موصولة وله جارد مجرور انتهى (كان) أي لسؤال والمال رخصاً، بفتح فسكون أي حراً حياً (فمن شاء فليقل) أي هذا السؤال أو ما يترتب عليه من النكال (ومن شاء فليكثر) وهما أمر تهديد ونظيرة قوله تعالى فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر أنا اعتدنا للظالمين نارا قوله

هذا حديث غريب من هذا الوجه لم يحكمه الترمذي على هذا الحديث بشئ من الصحة أو الضعف والحديث ضعيف لأن في سنده مجالاً وهو ضعيف (باب من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم) قوله (أصيب رجل) أي أصابه أفة قيل هو معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه (في ثمار) متعلق بأصيب (أصابها) أي اشتراها والمعنى حقه خسران بسبب أصابه أفة في ثمار اشتراها ولم ينقد ثمنها (فكثرت دينه) أي فطالبه البائع بثمن تلك الثمار وكذا طالبه بقية غرمائه وليس له مال يؤديه (فلم يبلغ ذلك) أي ما قصد قواعده لغرمائه أجمع غريم وهو بعض المدين والدائن والمراد هنا هو الأخير وليس كالأول (أي ما وجدته والمعنى ليس لكم إلا أخذ ما وجدتم ولا مهال مطالبة الباقي إلى الميسرة وقال الظهري ليس لكم مزجوه وحسبكم لأنه ظاهر فلاسه وإذا ثبت أن فلاس الرجل لا يجوز حبسه في الدين

وقد روي بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لي محرفا يعني استانا باب ملجأ في نفقة المرأة من بيت زوجها حل ثمنها
هناكنا اسمعيل بن عياش ناشر جليل بن مسلم الخوفا عن ابي امامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة عام حجة الوداع لا تنفق امرأة شيئا من بيت
زوجها الا باذن زوجها قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك افضل اموالنا وفي الباب عن سعد بن ابى وقاص اسماء ابنة ابي بكر وابي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة ر
قال ابو عيسى حديث ابي امامة حديث حسن حل ثمنها محمد بن المثنى ناشر جليل بن مسلم الخوفا عن ابي امامة الباهلي قال سمعت ابا وائل يحدث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها به اجر وللزوج مثل ذلك وللانثى مثل ذلك ولا ينقص كل واحد منهم من اجره شيئا له بما كسب ولها بما انفقت
قال ابو عيسى هذا حديث حسن حل ثمنها محمد بن غيلان ناشر جليل بن مسلم الخوفا عن سفيان عن منصور عن ابى وائل عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اعطت المرأة من بيت زوجها بطيب نفس غير مفسدة

الاختلاف بين علماء اهل السنة والجماعة واختلفت في العبادات البدنية كالصوم والصلاة وقراءة القرآن قال القاري في شرح النفقة الاكبر ذهب ابو حنيفة واحمد وجمهور السلف والجمهور
والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها انتهى مقال في المرافعة قال السيوطي في شرح الصدر اختلف في وصول ثواب القرآن لبيت فجهود السلف والائمة الثامنة على الوجهين واختلف في
ذلك امامنا الشافعي مستكلا بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واجاب الاولون عن الآية باوجه احدى انها منسوخة بقوله تعالى الذين امنوا واتبعتهم ذريةهم بايمان المتحابين منهم
الآية ادخل الابناء الجنة بصلاح الآباء الثاني انها خاصة ببقية ابراهيم وموسى عليهم السلام فلما هذه الامثلة لم تسمع وسيجي لها قاله عكرمة الثالثة ان المراد بالانسان هنا
الكافر فاما المؤمن فله ما سعى له قاله الربيع بن النضر لا راجع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من باب الفضل فجاءت ان بن يده الله فاشاء قاله الحسين بن فضل الخامس ان الام
في الانسان يعض على اى ليس على الانسان الا ما سعى واستدلوا على الوصول بالقياس على الدعاء والصدقة والصوم والحج والعق فانه لا فرق في نقل الثواب بين ان يكون عن حج او صدقة او زكاة
او دعاء او قراءة وبما اخرج ابو محمد السمرقندي في فضائل قول هو الله احد عن علي بن مرفوع عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقيل هو الله احد والهسك التكاثر ثم قال اني وجدت
وثبا اخرج ابو القاسم سعد بن علي الزنجاني في فوائد عن ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقيل هو الله احد والهسك التكاثر ثم قال اني وجدت
ثوابا قرأت من كلامك لاهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعا له الى الله تعالى وثبا اخرج صاحب الجلال بسند عن ابن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل المقابر ثم قرأ سورة
يس خفف الله عنهم وكان له بعد من فيها حسنات وهذه الاحاديث وان كانت ضعيفة فجميعها يدل على ان ذلك اصل وان المسلمين ما زالوا في كل مصر وعصر يحضرون ويقرءون لموتاهم من غير
تكبير فكان ذلك اجماعا ذكر ذلك كله الحافظ شمس الدين بن عبيد الراجل المحدث في جز الفقه في المسئلة انتهى ما في المرافعة بتقديم واخير قلت قولنا جميعها يدل على ان ذلك اصلانية
تأمل فليظهر يدل مجموعها على ان ذلك اصل او لا وليس كل مجمع من عدة احاديث ضعاف يدل على ان لها اصلا فاما قولون المسلمين ما زالوا في كل مصر وعصر يحضرون ويقرءون
لموتاهم ففيه منظر ظاهر فانه لم يثبت عن السلف الصالحين رضوا الله عنهم فواتهم لموتاهم من يدعي فبقية فعلية البيان بلا سنادا صحيح وقال الشوكاني في النيل والحق انه
يخصص عموم الآية بمعنى اية ليس للانسان الا ما سعى بالصدقة من الولد وبالحج من الولد ومن غير الولد ايضا والعق من الولد لما روي في هذا كله من الحديث وبالصلوة من الولد ايضا
لما روي ان رافعي ان رجلا قال يا رسول الله انه كان لي ابوان ابرهما في حال حياتهما فكيف لي بامرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلواتك
ان تصوم لهما مع صيامك قال وبالصيام من الولد هذا الحديث والحديث بن عباس عند البخاري وسلم ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم من ذر فقال ارأيت لو كان على
امك دين فقضيت اكان يوم في ذلك عنها قالت نعم قال فصومي ومن غير الولد الحديث من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه من حديث عائشة قال وبقرارة يسين من
الولد وغير الحديث اقربوا على موتكم كبريين قال وبالصدقة من الولد وبالحج من الولد ومن غير الولد الحديث او ولد صالح يدعو له والحديث استغفروا للاخيه وسلوا له التثبيت ولغير ذلك من الاحاديث
وجميع ما يفعله الولد لوالديه من اعمال البر الحديث ولد الانسان منسعية وقد قيل انه يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الادلة غيرها فيلحق الميت كل شئ فعله غيره هذا
تلخيص ما قاله الشوكاني في النيل قلت وحديث الارضين الذي ذكره الشوكاني ضعيف لا يصح للاختصاص وذكره مسلم في مقدمة صحيحه وذكره ضعفه باب ما جاز في نفقة المرأة
من بيت زوجها قوله ولا تنفق نفق وقيل نفى (الا بادن زوجها) اى صريحا ان لا تادى ذلك افضل اموالنا يعني فانه انما تجوز الصدقة بما هو اقل قدر من الطعام بغير اذن الزوج فكيف تجوز
بالطعام الذي هو افضل قوله وفي الباب عن سعد بن ابى وقاص اخرج ابو داود بلفظ قال لما بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء قامت امرأة جليلة كانها من نساء مضر فقالت
يا نبي الله اناكل على ابنا وابنا ثانيا وزوجنا ما يحل لنا من امر الله قال الربط تاكلنه وتهديينه واسماء بنت ابى بكر اخرج عبد الرزاق بلفظ ان اسماء بنت ابى بكر قالت ما لي بشي
الا ما يدخل على الزين فانصدق منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انفقى ولا توكني فيوكى عليك (وابى هريرة) اخرج الشيعان مرفوعا بلفظ اد انفقت المرأة من كسب زوجها من
غير امر فلها نصف اجره (وعائشة) اخرج الشيعان واخرجه الترمذي ايضا في هذا الباب قوله حديث ابو امامة حديث حسن في سند صحيح
بن عياش الحسن صدق في روايته عن اهل بلدة مخالط في غيرهم وقد روي هذا الحديث عن شريح بن مسلم الخولاني وهو من اهل بلدة فانه شامى قال في التقرين في ترجمته صدق فيه لين
وقال في الخلاصة وثقة الجليل واحمد وضعفه ابن معين قوله اذا تصدقت المرأة من بيت زوجها اى بطيب نفس غير مفسدة كما في الرواية الآتية وفي رواية للبخاري من طعام بيتها
قوله (وللخزان) اى الذي كانت النفقة بيده (له بما كسب) اى للزوج بسبب كسبه وتحصيله (ولها بما انفقت) اى للزوج بسبب انفاقها قال على السنة عامة العمل على انه

فان لها مثل اجرهما ما نوت حسنا والخازن مثل ذلك قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو احسن من حديث عمر بن مرة لا يذكر في حديثه عن مسروق باب ما جاء في صدقة الفطر حل ثلثا نحو بن غيلان ناوكيع عن سفيان عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدري قال كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من لبن او صاعا من اقط فله من الفطر حتى قدم معاوية المدينة ففكر فيه الناس ان لا يري مدين من سمراء الشام تعذر صاعا من تمر قال فاحذر الناس بذلك قال ابو سعيد فلا ازال اخرجه كما كنت اخرجه قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم يركن من كل شيء صاعا وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من كل شيء صاع الا من البرفانه يخرج نصف صاع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك واهل الكوفة يرون نصف صاع من بر

لا يجوز لها الصدق من مال زوجها بغير اذنه وكذا الخادم والحديث الدال على الجواز اخرج على عادة اهل الحديث يطلقون الامر لاهل الخادم في التصديق والاتفاق عند حضور السائل ونزول الضيف كما قال عليه الصلاة والسلام لا تؤمى فيومى الله عليك انتهى قوله (هذا حديث حسن) واخرجه البخاري مسلم قوله (اذا اعطت المرأة من بيت زوجها) انه انفق وتصدق (غير مفصلة) نصب على الحال اي غير مسرفة في الصدق وهذا العمل على اذن الزوج لها بذلك مريحا او دالة وقيل هذا جلع على عادة اهل الحجاز فان عادتهم ان ياذنوا لزوجاتهم وخدمهم بان يضيئوا الاضياف ويطعموا السائل والمساكين والجيوان فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم امته على هذه العادة الحسنة والخصلة المستحسنة كذا في المراقبة (فان لها مثل اجرهما) اي المرأة مثل اجر الزوج (لها ما نوت حسنا) حال من الموصوفين قوله ما نوت كذا في بعض النسخ قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري مسلم قوله (وهو احسن من حديث عمر بن مرة عن ابي داود) اي حديث منصوص عن ابي داود بن مسروق احسن من حديث عمر بن مرة عن ابي داود بن مسروق فانه قد تابعه منصوص الاعمش في ذكر مسروق كما في صحيح البخاري (باب ما جاء في صدقة الفطر) او من رمضان فاضيفت الصدقة للفطر كونهما يجب بالفطر منه ويقال لها ذكوة الفطر ذكوة رمضان وذكوة الصوم وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين قاله القسطلاني قوله (صاعا من طعام او صاعا من تمر) يظهر الغايق بين الطعام وبين ما ذكره وقد حكى الخطابي ان المراد بالطعام هنا الحنطة وانه اسم خاص له قال هو وغيره فلكانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق النقم اذا غلب العرف نزل اللفظ عليه قال الحافظ في الفتح وقد روى ذلك ابن المنذر وقال ابن بطي في حديث ابي سعيد صاعا من طعام حجة لمن قال صاع من خنطة وهذا غلط منه وذلك ان ابا سعيد اجل الطعام ثم فرغ ثم اورد طريقه فخص بن مسرة عند البخاري وغيره ان ابا سعيد قال كنا نخرج في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الفطر صاعا من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا الشعير والذبيك الاقط والتمر وهي ظاهرة فيما قال قال الحافظ واخرج ابن خزيمة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابي قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والذبيك الشعير لم تكن الحنطة ولمسلم من وجه اخر عن عياض عن ابي سعيد كنا نخرج من ثلثة اصناف صاعا من تمر او صاعا من اقط او صاعا من شعير وكانه سكت عن الذبيك في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابي سعيد غير الحنطة انتهى وقال القاري في المراقبة قال علماءنا المراد بالطعام المعنى العام فيكون عطف ما بعده عليه من باب عطف الخاص على العام انتهى (او صاعا من زبيب) اي غنم يابس قال في الصراح زبيب موز زنبية يكي يقال زبيب فلان عذبه ترديا (او صاعا من اقط) بفتح الهمزة وكسر القاف قال في النهاية هو ابن محضف يابس مستحجن بطي به (حتى قدم معاوية المدينة) وفي رواية مسلم حتى قدم معاوية حاجا او معتمرا فكلهم الناس على المنبر وفي رواية بن خزيمة وهو يروي عن خليفة (من سمراء الشام) اي القمح الشامي فاحذر الناس بذلك المراد بالناس الصحابة رضي الله عنهم قال ابو سعيد فلا ازال اخرجه كما كنت اخرجه وفي رواية مسلم فانك ذلك ابو سعيد وقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج الاثثة الستة في كتبهم مختصرا ومطولا قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم يرون من كل شيء صاعا) اي من بركان او من غيره (وهو قول الشافعي واحمد واسحاق) واستدلوا بان النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر ما يطلق عليه اسم الطعام ان لم يكن غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر انما هو ما تقدم من انه لم يكن معهودا عندهم فلا يجزئ دون الصاع منه واليه ذهب ابو سعيد وابو العالية وابو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي و مالك واحمد واسحاق كذا في النيل واستدل لهم ايضا بان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابي سعيد لما كانت متساوية في مقدارها يخرج منها مع تخالفها في القيمة دل على ان المراد اخراج هذا المقدار من اي جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها قلت قولهم هذا هو الاحوط عندى والله تعالى اعلم تنبيه اعلم ان الصاع صاعان حجازي وعراقي فالصاع الحجازي خمسة ارطال وثلث رطل والعراقي ثمانية ارطال وانما يقال له العراقي لانه كان مستعملا في بلاد العراق مثل الكوفة وغيرها وهو الذي يقال له الصاع الحجازي لانه ابرزه الحاج الهلالي اما الصاع الحجازي فكان مستعملا في بلاد الحجاز وهو الصاع الذي كان مستعملا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم و به كانوا يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال مالك والشافعي واحمد وابو يوسف والجمهور وهو الحق وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله بالصاع العراقي وكان ابو يوسف يقول بقوله فلما دخل المدينة وناظر الامامها لكارج بن قتيبة وقال يقول الجمهور وقد بطننا الكلام في هذا في باب صدقة الزرع والتمر والحبوب قوله (وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من كل شيء صاع الا من البرفانه يخرج نصف صاع) وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك واهل الكوفة (وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم قال الحافظ في الدرر اية منهم ابوبكر بن عبد الوهاب من طريق ابي قلابة عن ابي بكر بن ابي كريمة اخرج زكاة الفطر مدين من حنطة وهو منقطع ومنهم عمر بن عبد العزيز عن ابي داود عن نافع وفيه فدا كان عمر كثر الحنطة

حل ثنا عقبه بن مكرم البصري نا سألهم بن كز عن محمد بن عيسى عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا في فتح مكة إلا أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير مدان من قمح أو سواه صاع من طعام قال أبو عيسى هذا حديث غريب حسن حل ثنا قتيبة نا سألهم بن زيد عن ابن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال فعدل الناس إلى نصف صاع من تين قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أبي سعيد وابن عباس وجده الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب ثعلبة بن أبي صعير وعبد الله بن عمر حل ثنا اسحاق بن موسى الأنصاري نا سألهم عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحن حديث ابن أبي نذرة فيه من المسلمين رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين

جعل نصف صاع حنطة ومنهم عثمان أخرجه الطحاوي وفيه نصف صاع ومنهم علي ومنهم ابن الزبير أخو جده عبد الرزاق وفيه مدان من قمح وعن ابن عباس وجده ابن مسعود عن علي بن هريزة عن أخيه عبد الرزاق أيضا انتهى وقال في فتح الباري قال ابن المنذر لا نعلم في القمح خبر ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتدل عليه وليركن البر بالمدنية في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير فلما كثرت في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقو مقام صاع من شعير وهم الأئمة فاجتاز أن يعدل عن قولهم إلا أن يقول مثله ثم اسند عن عثمان وعلي و أبي هريزة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بإسناد صحيح أنه رواه أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح انتهى وأستدل لمن قال بنصف صاع من البر بإحدى كلها ضعيفة ذكر الترمذي بعضها وأشار إلى بعضها قال الشوكاني في النيل ويمكن أن يقال إن البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصوص بإحدى نصف الصاع من البر هذه الأحاديث بجمعها تنتهض للخصيص انتهى محصلا قوله (حدثنا عقبه بن مكرم) بضم أوله وسكن الكاف وفتح المهملة المعنى أبو عبد الملك البصري الحافظ قال أبو داود ثقة ثقة (نا سألهم بن كز) صدق له أو هام كذا في التقريب قوله (في فتح مكة) جمع قمح وهو الطريق الاسم قوله (مدان من قمح) أي هي مدان من حنطة فهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف (أو سواه) أي سوى القمح أو التخيير والتنوير (من طعام) بيان لقوله سواه قوله (هذا حديث غريب حسن) قال الزيلعي في نصب الراية وأعله ابن الجوزي في التحقيق بسا لم ينوح قال ابن معين ليس بشيء وتعقبه صاحب التقييم فقال هو صدق في روى له مسلم في صحيحه وقال أبو زرعة صدق ثقة وثقة ابن حبان وقال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني فيه شيء وقال ابن عدي عند مغرب وأبو داود أحاد يثبه مقامه مختلفة انتهى وقال الحافظ في الدراية ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب وقد اختلف فيه على عمرو فقبل عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عنه بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى قوله (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر) فيه دليل على أن صدقة الفطر من القرائن وقد نقل الحافظ ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ولكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدة تتم في التفرقة بين الفرض والواجب قالوا أدلة دليل قاطع تثبت به الفرضية قال الحافظ ابن حجر في نقل الإجماع نظر لأن إبراهيم بن علي وأبا بكر بن كيسان الأصم قالوا إن وجوبها فصح ونقل المالك عن أشبه أنها سنة مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية انتهى وقال النووي اختلف الناس في معنى فرض ههنا فقال جمهورهم من السلف والخلف معناه الزموا وجبة زكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها في عموم قوله تعالى وأتوا الزكاة ولقوله فرض وهو غالب في استعمال الشرع وقال اسحاق بن راهوية إيجاب زكاة الفطر كإجماع انتهى قوله (قال فعدل الناس إلى نصف صاع من تين) قيل المراد من الناس الصحابة رضي الله عنهم فيكون إجماعا قال الحافظ في الفتح لكن حديث أبي سعيد يدل على أنه لم يرد في ذلك وكذلك ابن عمر فلا إجماع في المسئلة انتهى قوله (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي في أول الباب (وابن عباس) أخرجه أبو داود والنسائي عنه قال في آخر رمضان أخرجوا صدقة صومكم فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من قمح على كل حر أو مملوك ذكر أو أنثى صغير أو كبير هو من رواية الحسن عن ابن عباس والحسن لم يسم عن ابن عباس وله طرق أخرى كلها ضعيفة قد ذكرها الحافظ الزيلعي الحافظ بن حجر في تخريجها الهداية (وجده الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب) لينظر من أخرجه وثعلبة بن أبي صعير) بالتصغير أخرجه أبو داود عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع من بر أو قمح عن كل اثنين صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى أما غنيكم في زكاة الله وأما فقيركم فدين عليه أكثر مما أعطاه وفي سنده ومتنه اختلاف قد بسطه الحافظ الزيلعي في نصب الراية (وعبد الله بن عمرو) أخرجه الترمذي في هذا الباب قوله (على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى) قال النووي فيه دليل على أنها تجب على أهل القرى والأصنام والبدو والشعاب وكل مسلم حديث كان وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي أحمد وجمهور العلماء عن عطاء الزهري وربيعة والليث أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى دون البدو والشافعي دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلا عن قوته وقوت عياله يوم العيد وقال أبو حنيفة لا تجب على من يحل له أخذ الزكاة وعندنا أنه لو ملك من الفطرة المعجلة فاضلا عن قوته ليلة العيد ويومه لم يمتد الفطرة عن نفسه وعياله وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف قال وفيه حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجات في نفسها ويلزمها إخراجها من أهلها وعند مالك والشافعي والجمهور بين الزوج فطرته زوجته لأنها تابعة للنفقة واجبا عن الحديث بمثل ما أجيب لنا في فطرة العبد انتهى كلام النووي قوله (من المسلمين) قال النووي هذا صحيح في أنها لا تفرض إلا على مسلم ولا يلزمه من عبد وزوجه وولده ووالده الكفار وإن وجبت عليه نفقتهم وهذا مذاهب الشافعي وجمهور العلماء وقال الكوفيون واسحاق وبعض السلف تجب عن العبد الكافر تناول الطحاوي على أن المراد يقول من المسلمين السادة دون العبيد وهذا يرد به ظاهر الحديث انتهى قوله (ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين)

بسم الله الرحمن الرحيم

الا ان يسأل الرجل سلطانا او في أمرك منه قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **ابواب الصوم** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في فضل شهر رمضان بسم الله الرحمن الرحيم - حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء بن كريب نا ابو بكر بن عياش عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان اول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وتعلقت ابواب الجنان فليقنع منها باي ففتحت ابواب الجنة فلم يجعن منها باي فينادي مناد يا باغي الخير اقبل ويا باغي الشر افرج فله عتق من النار وذلك كل ليلة وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وسلمان حدثنا هناد بن عابد والبخاري عن محمد بن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صام رمضان وقوله ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه

والدال وجاء مهمة وقد ذكر للفطن معا ابو موسى المديني في ذيله على الغريسيين وفرا الكدوم بلخندوش في الوجه والكف بالتعب النصيب قال العراقي ويجوز ان يكون الكدوم بمعنى الكد من قوله ثم انك كادح وهو السعي والحوص انتهى في قوت المعتدي ان لا يسأل الرجل سلطانا وفي رواية ابو داود ان يسأل الرجل سلطانا في احكم وسلطنة بيده بيت المال فيسأل فيه فيعطيه منه ان كان مستحقا قال الخطابي اي لو لمع الغناء فالحقه من بيت المال لان السؤال مع الحاجة دخل في قوله او في امر لا بد منه انتهى (او في امر لا بد منه) كما في الجملة و الحاجة والعاقبة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود والنسائي وسكت عنه ابو داود ونقل الترمذي صحيح الترمذي **ابواب الصوم** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في فضل شهر رمضان قوله (صدقت) قال الحافظ الفتح بالمهمة المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسوة اي فهدت بالاصفاء وهي الاخلاص وهو بمعنى سلسلت (الشياطين) وفي رواية النسائي من طريق ابي قلابة عن ابي هريرة بلفظ وتغل فيه مردة الشياطين ومردة الجن اجمع مارة كطيلة وجملة وهو التقييد بشر ومنه الامر بقرعة من الشرع وهو تخصيص بعد تعميم اعطف تفسيره وبيان كالتعميم وقيل الحكمة في تقييد الشياطين وتصفيدهم كيلا يوسوسوا في الصائمين واما ترك ذلك تنزه اكثر التهمكين في الطغيان عن المعاصي ورجوعهم بالتوبة الى الله تعالى واما ما وجد خلاف ذلك في بعضهم فانهما ثابرت من تسويلات الشياطين اغرت في عمق تلك النفوس الشريرة وبلضت في رؤوسها وقيل قد خص من عمرو صدقت الشياطين فغير ذمهم وصاحب دعوتهم لكان الاخطار الذي ساله من الله فاجيب اليه فيفع ما يقع من المعاصي بتسويله واغوائه ويمكن ان يكون التقييد كناية عن ضعفهم في الاغواء والاضلال كذا في الرقعة قال الحافظ الفتح قال عياض يحتل الله على ظاهره وحقيقته وان ذلك كله علامة للملكة لدخول الشهر فظن منته ومنع الشياطين من ادنى المؤمنين ويحتل ان يكون اشارة الى كثرة الثواب والعقوبات ان الشياطين يقل اغواءهم فيصيدون كالمصيدي قال ويؤيد هذا الاحتمال الشاق قوله في رواية عند مسلم ففتحت ابواب الرحمة قال ويحتل ان يكون فتح ابواب الجنة عبارة عما يقهه الله لعباده من الطاعات وذلك اسباب لدخول الجنة وخلق ابواب النار عبارة عن صرف الهم عن المعاصي كآلة باحيا بها الى النار وتصفيدهم الشياطين عبارة عن تقييدهم عن الاغواء من بين الشهوات قال الزبير بن المنذر الاول اوجه ولا ضرر وقد عرفت على حرف اللفظ على ظاهره واما الرواية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن تصرف الرواية والاصل ابواب الجنة بدل ما يقابله وهو خلق ابواب النار قال الحافظ وقال القرطبي بعد ان يرحم حمله على ظاهره فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثير فلو صدقت الشياطين لم يقع ذلك فالجواب انها اذا تقل عن الصائمين الصوم الذي هو حفظ على شرب وطعم وادبها او اضعف بعض الشياطين كما تقدم في بعض الروايات يعني رواية الترمذي والنسائي وهم المردة كالمصير والمقصود بتقليل الشرور وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه اقل من غيره اذ لا يلزم من تصفيه جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسبابا يغير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية انتهى وبيد سناد قيل يحتل ان ملك او المراءاة يلقى ذلك وقلوب من يريد الله اقباله على الخير كذا في قوت المعتدي ويا باغي الخير اي طالب العمل والثواب اقبل اي الى الله وطاعته بزيادة الاجتهاد في عبادته وهو امر من الاقبال اي قال فان هذا اذن انك فانك تغطي الثواب الجليل بالعمل القليل او معناه ياطل بالخير المعروض عنا وعن طاعتنا اقبل اليه وعلى عبادتنا فان الخير كله تحت قدرتنا اراونا قال العراقي بن العري ان قوله في الشقيين يا باغي من البغي فقل عن اهل العربية ان اصل البغي في الشر اقله ما جاء في طلب الخير ثم ذكر قوله تعالى خير باغي ولا عاوى قوله بغير الحق والذي وقع في الايتين هو بمعنى المتعدي واما الذي في هذا الحديث فعناه الطلب والمصدر منه بغا وبغاية بضم باء وفيها قال البخاري بغية او طلبته انتهى قلت الامر كما قال العراقي وكذلك في قوله تعالى ذلك ما كنا نبيغ معناه الطلب (ويا باغي الشراقرص) بفتح الهاء وكسر الصاد اي بامر يد المعصية أسس عن المعاصي ارجع الى الله فهذا ان قبول التوبة ونزول استعداد المغفرة والرجاء الطيبين وتوبة الزنبيين ورجوع المعصين في مفضل من اثر المذايبن ونتيجة اقبال الله تعالى على الطالبين وهذا اثر اكثر المسلمين صائمين حتى الصغار والحواريين بل غالبهم الذين يتكفون الصلوة يكونون سينئ من مصلين مع ان الصوم اصعب من الصلوة وهو يوجب ضعف البدن الذي يقضي الكسل عن العبادة وكثرة النوم عادة ومع ذلك ترى المساجد معمورة وباحياء الليل معمورة والحمل لله ولا حول ولا قوة الا بالله كذا في الرقعة (وهو عتق من النار) اي عتق كثير من النار فاعلمت تكون منهم (وذلك) قال الطبري اشار بقوله ذلك اما البعيد وهو لئلا نأتما للقرير وهو الله عتقا (كل ليلة) اي في كل ليلة من ليالي رمضان قوله (وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف) اخرجه النسائي وابن حبان (وابن مسعود) اخرجه البيهقي (وسلمان) اخرجه ابن جابر في الضعفاء والاربعة واليهي في كذا في شرح سراير احمد قوله (من صام رمضان وقامه ايمانا) اي تصديقا بانه فرض عليه حق وانه من ارکان الاسلام واما وعد الله عليهم من الثواب الاجر قاله السيوطي وقال الطبري نصب على انه مفعول له اي لا ايمان وهو التصديق ببلجا به النبي صلى الله عليه وسلم والاعتقاد بفرضية الصوم واحتسابا اي طلبا للثواب منتهى الى او اخلاصا اي باعثة على الصوم ما ذكر لا الخوف من الناس ولا الاستحياء منهم ولا قصد السمعة والرياء عنهم (عقر له ما تقدم من ذنبه) قال السيوطي زاد احمد في مسنده وما تأخر وهو محمول على الصغائر دون الكبار انتهى قال النعماني ان المكفرات ان صادفت السيئات نحوها اذا كانت صغائر وتحققها اذا كانت كباير الا تكون موجبة لرفع الدرجات في الجنات

ومن قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً بغفر له ما تقدم من ذنبه هذا حديث صحيح **قال ابو عيسى** وحديث ابو هريرة الذي رواه ابو بكر بن عياش حديث غريب لا نعرفه من رواية ابو بكر بن عياش عن الاعمش عن ابي صالح عن ابو هريرة الا من حديث ابو بكر وسالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال الحسن بن الربيع نا ابو الاحوص عن الاعمش عن مجاهد قوله قال اذا كان اول ليلة من شهر رمضان فذكر الحديث قال محمد وهذا صحيح عندى من حديث ابو بكر بن عياش باب ما جاء لا تتقدموا الشهر بصوم محل ثلثنا ابو بكر بن عبد الله بن سليمان عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا الشهر بيوم ولا يومين الا ان يوافق ذلك صوماً كان يصومه احدكم صوم الرؤية وأظروا رؤيته فان كنتم عليكم فعلوا اثنتين ثم أظفروا وفي الباب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا منصور بن المعتمر عن ربيع بن خراش عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي عيسى حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم كرهوا ان يتجمل الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لعنف رمضان ان كان رجل يصوم صوماً فوافق صيامه ذلك فلا يثبت عندهم **حلول ثلثنا** دنا وكيع عن علي بن البارقي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا شهر رمضان بصيام قبله بيوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح **باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك** **حلول ثلثنا** ابو سعيد عبد الله بن سعيد لا يشترنا ابو خالد الاحمر عن عمرو بن قيس عن ابي اسحق عن صلة بن زفول قال كنا عند عمار بن ياسر فاقبنا **قوله** (هذا حديث صحيح) واخرجه الشيخان (غريب لا نعرفه الا من رواية ابي بكر بن عياش) الحديث اخبرنا ابن ماجة ايضا قال الجزري كلاهما من طريق ابي بكر بن عياش عن الاعمش عن ابي صالح عن ابو هريرة هذا اسناد صحيح قال ميرك وهذا لا يخلو عن تأمل فان ابا بكر بن عياش يختلف فيه ولا كذلك على انه كذا في الغلط وهو ضعيف عن الاعمش ولذا قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من رواية ابي بكر وسالت محمد بن اسمعيل الجزري ففهم من كلام الشيخان ان الحديث المرفوع اخبرنا ابن خزيمة والتزمى النسائي وابن ماجة والحاكم وقال واللفظ لابن خزيمة ونحوه للبيهقي من حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت ابواب الجنة فلم يلق باب منها الشهر كله انتهى كلامه ويقوى رفع الحديث ان مثل هذا لا يقال بالراى فهو مرفوع حكاه والله اعلم ثم كلام ميرك كذا نقل القارئ في المرقاة كلام الجزري وكلام ميرك ثم تعقب على ميرك بوجه لا يخلو بعضها عن كلام **باب ما جاء لا تتقدموا الشهر بصوم** **قوله** (لا تتقدموا) بفتح التاء واصله لا تتقدموا بالثلاثين حدثت احدنا كما في تلفظي قال السيوطي في قوت المغتذي انما هو عن ذلك لئلا يصح احتياط الاحتمال ان يكون من رمضان وهو معنى قول المصنف لعنف رمضان وانما ذكر اليومين لانه قد يحصل الشك في يومين بمحصل الغيم والظلمة في شهرين او ثلاثة فلما عقب في كل يومين باليومين والحكمة في التخي ان لا يختلط صوم الفرض بصوم نفل قبله ولا بعده حذرا مما صنعت الضار وفي الزيادة على ما افترض عليهم من رأيهم الفاسد انتهى وقال الحافظ في فتح الباري والحكمة فيه التقوى بالقطر من رمضان ليدخل فيه يقوى ونشاط وهذا فيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدم منه ثلثة ايام او اربع جاز وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر ايضا لانه يجوز لمن له عادة كذا في الحديث وقيل لان الحكمة علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم او يومين فقد حوّل الظن في ذلك الحكم وهذا هو المعتدل ومعنى الاستثناء ان من كان له مرة فقد اذن له فيه لانه اعتاده والعهدة تركه المألوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ولا يلقى بذلك القضاء والتأخير لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والتأخير بالادلة القطعية على وجوب الوفاء بها فلا يبطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالألفظة ورد على من قال يجوز نكسها من النفل المطلق انتهى **قوله** (صوموا لرؤيته) اي لاجل رؤية الهلال فاللام للتعليل والضمير للهلال على حد توارت بالحجاب الكفاءة بقريئة السياق (فان غم عليكم) اي غمى الهلال في ليلة الثلاثين قال الجزري في النهاية يقال غم علينا الهلال اذا حال دون رؤيته غيم او غم من غممت الشيء اعطيت وفي غم ضمير الهلال ويجوز ان يكون غم مستند الى الظرف اي فان كنتم منهم ما عليكم فاكملوا العدة انتهى (فعدوا اثلاثين) بصيغة الامر من العدة والمعنى اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما **قوله** (روى في الباب عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) قال الحافظ في الفتح وروى ابو داود والنسائي وابن خزيمة من طريقين ربيع بن خزيمة مرفوعا لا تتقدموا الشهر من الشهر متى ترووا الهلال او تكملوا العدة ثم صوموا حتى ترووا الهلال او تكملوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربيع عن رجل من الصحابة مبهم ولا يقدر ذلك في صحته انتهى **قوله** (روى في الباب عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) اخبرنا احمد **قوله** (كرهوا ان يتجمل الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لعنف رمضان) قال السيوطي في قوت المغتذي قولنا لا تتقدموا الشهر بيوم ولا يومين انما هو عن فعل ذلك احتياط الاحتمال ان يكون من رمضان وهو معنى قول المصنف لعنف رمضان انتهى وقال الحافظ في الفتح قال العلماء معنى الحديث لا تتقدموا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما اخبرنا فذكر الحافظ كلام الترمذي هذا الى قوله لعنف رمضان **قوله** (لا تتقدموا شهر رمضان بصيام قبله بيوم أو يومين) انما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من اياما وعشرين من شعبان مجازي ابو هريرة مرفوعا اذا انتصف شعبان فلا تقصروا اخبرنا اصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرباعي من الغافية يحرم ما تقدمه بيوم او يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان الحديث الآخر وقال جمهور العلماء يحرم ما تقدمه بيوم او يومين من شعبان وضعف الحديث الوارد فيه وقال احمد وابن معين انه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال النخبة في ذلك بما هو صحيح من حديث العلماء وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر به حديث ثابت بن النش مرفوعا افضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن اسناده ضعيف وجميع بين الحديثين بان حديث العلماء محل على من يضعف الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزرعه لرمضان قال الحافظ وهو جبر حسن **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخبرنا جماعة **باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك** **قوله** (نا ابو خالد الاحمر) اسمه سليمان بن حيان الازدي الكوفي صدوق يخطئ من الثامنة عن صلة بن زفر بكسر الصاد المهملة وتضعيف اللام المفتحة وزفر بالزاي والقاف على وزن عمر كوفي عيسى بن كبار التابعين وفضلا ثم **قوله** (كنا عند عمار بن ياسر) صحابي جليل مشهور من السابقين الاولين بدرى قتل مولى يصفين سنة سبع وثلاثين (مصلية) اي مخوية (رفعتي بعض القوم) او اعزل (فقال) او بعض القوم الذي اعزل واحذر عن اكلها من صام اليوم الذي شك فيه وفي بعض النسخ يشك فيه وذكر الجازي هذا الحديث

مُصَلِّية فقال كلوا ففتش بعض القوم فقال انصائم فقال عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم وفي الباب عن ابي هريرة قال قال ابو عيسى حديث عمار بن
 حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم ان صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وبه يقول سفيان الثوري ومالك بن انس وعبد الله بن المبارك والشافعي و
 احمد وابن حبان وهو ان يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه ولا ياكل اكثرهم ان صامه وكان من شهر رمضان ان يقضى يوما مكانه باب لمجاذ في احصاء هلال شعبان
 لرمضان حل ثلثنا مسلم بن حجاج نايجي بن يحيى نا ابو معاوية عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احصوا هلال شعبان لرمضان
 قال ابو عيسى حديث ابي هريرة لا نعرفه مثل هذا الا من حديث ابي معاوية والصحيح ما روى عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقدر موا
 شهر رمضان بيوم ولا يومين وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة نحو حديث محمد بن عمرو الليثي باب لمجاذ ان الصوم لرؤية الهلال والافطار له
 حل ثلثا قتيبة نا ابو الاحص عن مالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا قبل رمضان صوموا الرويته وافطروا الرويته فا
 حالت دونه غياية فاكملوا ثلثين يوما

في صحيحه تعليقا بلفظ من صام يوم الشك والراد من اليوم الذي يشك فيه يوم الثلثين من شعبان اذ المرير الهلال في ليلة يغيم سائر ايامه فيكون من رمضان وكونه من شعبان رفق
 ابا القاسم هو كنية رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل فائدة تخصيص كرهه الكنية الاشارة الى انه هو الذي يقسم بين عباد الله احكامه زمانا ومكانا وغير ذلك قال الحافظ في فتح الباري استد
 به على تحريم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رايه فيكون من قبل المرفوع قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك وخالفهم الجمهوري المالك فقال هو موقوف والجواب انه
 موقوف لظاهر فروع حكماء انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة) أخرجه البزار بلفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام ستة ايام احدها اليوم الذي يشك فيه وفي اسناد عبد الله بن
 سعيد المتبري عن جده وهو ضعيف وأخرجه ايضا الدارقطني وفي اسناده الواقدي أخرجه ايضا البيهقي وفي اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقبري المتقدم وهو منكر الحديث كما
 قال احمد بن حنبل كذا في الليل (وانش) لم اقف على من أخرجه قوله (حديث عمار حديث حسن صحيح) وأخرجه ايضا ابن حبان وابن خزيمة وصحاه والحاكم والدارقطني والبيهقي قال العراقي في
 شرح الترمذي جميع الصاغات في تصنيف له الاحاديث الموضوعية فذكر فيه حديث عمار المذكور وما ادرى ما وجه الحكم عليه بالوضع وليس في اسناده من يثبت بالكذب وكلمت ثقات وقال وقد
 كتبت على الكتاب المذكور كراسة في الرد عليه في احاديث منها هذا الحديث قال نعم في اتصاله نظر فقد ذكر المزي في الاطراف انه روى عن ابي اسحاق السبيعي انه قال حدثت عن صلة بن زفر عن
 جزم الجاري بصحته المصلة فقال في صحيحه وقال صلة وهذا يقتضي صحته عنده وقال البيهقي في المعرفة انه اسناده صحيح انتهى قوله (والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم) قال في التل
 وقد استدلل بهذا الاحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النووي وبه قال مالك والشافعي والجمهور وحكي الحافظ في الفتح عن مالك وابي حنيفة انه لا يجزى من صوم رمضان ويجوز عا
 سؤ ذلك قال ابن الجوزي ولا خلاف في هذه المسئلة وهي اذ حال دون مطلع الهلال غيم او غير ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة اقول احداها يجب صومه على انه من رمضان وثانيها يجوز صوما
 ولا نقلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذر ونفلا يوافق عادة ثلثها المرجع الى راي الامام في الصوم والظن ذهب جماعة من الصحابة الى صومه منهم علي وعائشة وعمر وابن عمر وناس بن مالك واسماء بنت
 ابي بكر وابو هريرة ومعاوية وعمر بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين واستدل الجوزي لصومه باذنه ذكرها الشوكاني وتكلم عليها وليس فيها ما يفيد مطلوبهم ثم قال قال ابن عبد
 ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمار بن مسعود وحذيفة بن عباد وابو هريرة وناس بن مالك ثم قال والحاصل ان الصحابة اختلفت في ذلك
 وليس قول بعضهم بحجة على احد والحجة ما جاء عن الشافعي وقد عرفته قال وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة في الابحاث التي كتبتها على رسالة الجلال انتهى (ورأى اكثرهم ان صا
 او صوم يوم الشك (وكان من شهر رمضان ان يقضى يوما مكانه) لان الذي صام يوم الشك لم يصم صوم رمضان على اليقين وان ظهر بعد انه كان من رمضان فلا بد له من ان يقضى
 يوما مكانه باب لمجاذ في احصاء هلال شعبان لرمضان قوله (حدثنا مسلم بن حجاج) وهو صاحب الصحيح قال العراقي لم ير المصنف في كتابه شيئا عن مسلم صاحب الصحيح الا هذا
 الحديث وهو من رواية الاقران فانهما اشتركا في كثير من شيوخهما انتهى قوله (احصوا) بقطع الهمزة امر من الاحصاء وهو في الاصل العد بالخصا اي عد (هلال شعبان) اي ايام
 (لرمضان) اي ارجل رمضان او الحافطة على صوم رمضان وقال ابن الملك اي لتعلمي دخول رمضان قال الطبري الاحصاء الباعدة في العد بانوا الجهد ولذلك كنى به عن الطائفة في قول
 عليه الصلوة والسلام استقيموا وان تصوموا انتم وقال ابن حجر اي اجتهدوا في احصائه وضبطه بان تتحروا مطاعه وتتراؤا امانا زله لاجل ان تكونوا على بصيرة في ادراك هلال
 رمضان على حقيقة حتى لا يفتكروا منه شيء كذا في المرقاة قال السيوطي في قوة المفتاح هذا الحديث مختصر من حديث وقد رواه الدارقطني بتمامه فزادوا فخلطوا بمرضان الا ان يوافق
 ذلك صيا ما كان يصومه احدكم وصوموا الرويته وافطروا الرويته فان نعم عليكم فانها ليست تفي عليكم العدة انتهى قوله (لا نعرفه مثل هذا) اي هذا اللفظ الام من حديث معاوية
 يعني انه قد نكر هذا اللفظ والصحيح ما روى عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقدر موا شهر رمضان بيوم ولا يومين
 بلفظ لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين حديثان يدلان على غيبين فالاول يدل على احصاء هلال شعبان والتخاطبة وقد روى ابو داود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحفظ من شعبان ما لا يحفظ من غيره الحديث والحديث الآخر يدل على النهي عن تقدم رمضان بيوم او يومين فالظاهر ان محمد بن عمرو يروي هذين الحديثين عن ابي سلمة
 عن ابي هريرة فروى عنه ابو معاوية الحديث الاول وهو روى عنه غيره الحديث الآخر فعلى هذا يكون الحديثان صحيحين ففكر والله تعالى اعلم باب لمجاذ ان الصوم لرؤية الهلال (ان
 قوله صوموا الرويته) الضمير للهلال على حدثوا بارت بالحجاب اكتفاء بقرينة السياق قال الطبري الامم اللقبت كقولهم اقام الصلوة لليلة الشمس (دونه) اي دون الهلال (غياية) بفتح الغين

اي حديث عمار بن حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم ان صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وبه يقول سفيان الثوري ومالك بن انس وعبد الله بن المبارك والشافعي و احمد وابن حبان وهو ان يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه ولا ياكل اكثرهم ان صامه وكان من شهر رمضان ان يقضى يوما مكانه باب لمجاذ في احصاء هلال شعبان لرمضان حل ثلثنا مسلم بن حجاج نايجي بن يحيى نا ابو معاوية عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احصوا هلال شعبان لرمضان قال ابو عيسى حديث ابي هريرة لا نعرفه مثل هذا الا من حديث ابي معاوية والصحيح ما روى عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقدر موا شهر رمضان بيوم ولا يومين وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة نحو حديث محمد بن عمرو الليثي باب لمجاذ ان الصوم لرؤية الهلال والافطار له حل ثلثا قتيبة نا ابو الاحص عن مالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا قبل رمضان صوموا الرويته وافطروا الرويته فا حالت دونه غياية فاكملوا ثلثين يوما

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي بكرة وابن عمر قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه باب ما جاء أن الشهر يكون تسعا وعشرين
 حل ثنا أحمد بن منيع نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال أخبرني عيسى بن دينار عن أبيه عن عمرو بن الحارث بن أبي ضار عن ابن مسعود قال ما ضمت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما ضمتنا ثلثين وفي الباب عن عمرو وأبي هريرة وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر والنسابة جابر وأما سلمة وأبي بكرة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الشهر يكون تسعا وعشرين حل ثنا علي بن حجر نا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن النضر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر
 فاقام في منسوبة تسعا وعشرين يوما قالوا يا رسول الله انك ألبت شهر اطفال الشهر تسع وعشرون قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في
 الصوم بالشهادة حل ثنا محمد بن اسمعيل نا محمد بن الصلت نا الوليد بن أبي ثور عن سمار عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني
 رأيت الهلال فقال تشهد ان لا اله الا الله ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس ان يصوموا غدا حل ثنا أبو كريب نا حسين نا جعفر عن زائدة
 عن سمار بن حرب نحوه قال أبو عيسى حديث ابن عباس فيه اختلاف وروي سفيان الثوري وغيره عن سمار بن حرب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل
 أكثر احيى أبى مالك روى عن سمار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل العمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم قالوا تقبل شهادة رجل واحد في الصيام وبه يقول
 ابن المبارك والشافعي وأحمد وقال اسحاق لا يصام إلا بشهادة رجلين

العجة والياك الشاتين من تحت وهي الصاب نحوها قال القاري هذا هو المشهور في ضبط هذا الحديث وقال ابن العربي يجوز ان يجعل بدل الياك الاخيرة باد موحدة من الغيب تقديره
 ما خفي عليك واستأثر ونونا من الخين وهو المحجب بكذا في قوت المعتدي قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه الشيخان (وابن بكرة) أخرجه الشيخان (وابن عمر) أخرجه الشيخان قوله
 (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) أخرجه أحمد والذنا في باب ما جاء أن الشهر يكون تسعا وعشرين قوله (عن عمرو بن الحارث بن أبي ضار) بكسر المعجمة
 صحابي قليل الحديث وهو أخو جبرية أم المؤمنين كذا في الترتيب قوله (ما ضمت مع النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية أبو داود (ما ضمت مع النبي صلى الله عليه وسلم) قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي
 كلمة ما فحتم ان تكون مصدرة في الوضعين أي صوم تسعا وعشرين أكثر من صوم ثلثين وتحمّل ان تكون في الوضعين موصولة والعائد محذوف والتقدير ما ضمتها حال كونه تسعا وعشرين
 أكثر مما ضمتها حال كونه ثلثين فيكون تسعا وعشرين وكذلك ثلثين حال من ضمير المفعول المحذوف الرابع إلى رمضان المراد بالموصول وعلى التقديرين قوله أكثر فروغ على الخبرية والحق
 ان الأشهر المناقصة أكثر من الوافية وأما القول بان كلمة ما الأولى نافية وعلى هذا التقدير يكون قوله أكثر منضموبا ويكون الناقص ما كان غائبا على الدوام في بعيد ويؤيد هذا
 البعد ما قاله الشيخ ابن حجر قال بعض الحفاظ صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان منها مصفان فقط ثلثون وقال الثوري وقد يقع النقص متواليا في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع أكثر
 من أربعة انتهى كلام أبي الطيب باختصار وحديث ابن مسعود هذا أخرجه أبو داود أيضا وسكت هو المنزوي عنه وذكر الحفاظ في الفتح وسكت عنه هو أيضا وقال ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد
 انتهى قلت والظاهر أن حديث ابن مسعود حسن قوله (وفي الباب عن عمرو وأبي هريرة) أما حديث عمر فاخرجه الشيخان وأما حديث أبي هريرة فاخرجه أيضا الشيخان وأما حديث عائشة فاخرجه
 أحمد وأما حديث سعد بن أبي وقاص فاخرجه مسلم وأما حديث ابن عمر والنسابة جابر وأما سلمة فاخرجه مسلم وغيره وأما حديث ابن عباس وأبي بكرة فلينظر من أخرجه قوله (ألى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من نسائه) أي حلف ان لا يدخل عليهن وليس المراد بالأيلا في هذا الحديث الأيلا الشرقي بل المراد الأيلا اللغوي وهو الحلف (فاقام في منسوبة) بضم الراء وفتحها أي غرفة متال
 الجري في النهاية المشربة بالضم والفتح الغرفة وفي القاموس المشربة العرفة والعيلة انتهى والغرفة بالضم والعيلة بالضم والتشد يد معناها بالفارسية بر وارة كذا في الصراح وبر وارة على وزن
 همزة معناه بالفارسية بالآخانة وحج و بالآحجة رأته تسع وعشرون أي هذا الشهر تسع وعشرون أو المعنى الشهر قد يكون كذلك قال الحفاظ في الفتح ظاهرا حصر الشهر في تسع و
 عشرين مع أنه لا يصح فيه بل قد يكون ثلاثين والجواب ان المعنى ان الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب كقول ابن مسعود ما ضمتنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما ضمتنا ثلاثين ويؤيد الأول قوله في حديث امر سلمة ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما قال ابن العربي معناه حصره من جهة أحد طرفيه أي ان يكون
 تسعا وعشرين وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا انفسكم بصوم الأكثر احتياطا ولا تقتصر على الأقل تخفيفا ولكن اجعلوا هباتكم مرتبطة ابتداء ونهاية باستهلالها انتهى
 قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري (باب ما جاء في الصوم بالشهادة) قوله (حدثنا محمد بن اسمعيل) هو الإمام البخاري رحمه الله نا محمد بن الصباح (الذي روى أبو جعفر
 البغدادي ثقة حافظ من العاشرة نا الوليد بن أبي ثور هو الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي وقد ينسب بجدة ضعيف من الثامنة كذا في الترتيب رحمه الله نا محمد بن الصباح (الذي روى
 من الأعراب وهم سكان البادية ر ان رأيت الهلال يعني هلال رمضان كما في رواية يعنى وكان غيما وفيه دليل على ان الاخبار كاف ولا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى الدعوى ر فقال
 تشهد ان لا اله الا الله الخ قال ابن المبارك دل على ان الاسلام شرط في الشهادة (أذن في الناس) أمر من التاذين أي ناد فيهم وأعلمهم قوله (وأكثر اصحاب سمار ودور عن سمار عن النبي صلى
 الله عليه وسلم مرسل) وقال النسا في أنه أولى بالصواب وسمك اذا انفرد باصل ليكون حجة كذا قال الحفاظ في التلخيص وقال في بلوغ المار مرداه الخمسة وجهه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسا
 إرساله انتهى قوله (وبه يقول ابن المبارك والشافعي) أي في أحد قوليه قال الثوري وهو لا يحرم واحد) وبه قال أبو حنيفة وهو قول الجمهور كما صرح به الحفاظ في الفتح واستدلوا بحديث التبا
 ومحدث ابن عمر رضي الله عنهما قال تراى الناس الهلال فاخبرت النبي صلى الله عليه وسلم الى رأيت فصام ولم ير الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم وقال اسحاق لا يصام الا بشهادتهما
 (رجلين) وبه قال مالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي في أحد قوليه واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه خطب في اليوم الذي شك فيه فقال الا اني جالست اصحاب

ولم يختلف اهل العلم في الاطراء انه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين **باب** ما جاء شهر اعيد لا ينقصان **حل** لما يجيى بن خلف البكر بالبشر من الفضل عن خالد الخزاز
عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة قال ابو عيسى حديث ابي بكر في حديث حسن و
قد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم مسلاً قال احمد معنى هذا الحديث شهر اعيد لا ينقصان يقول النبي صلى الله عليه وسلم في سنة
واحدة شهر رمضان وذو الحجة ان نقص احدهما تم الاخر وقال اسحاق معنى لا ينقصان يقول وان كان تسعاً وعشرين فهو تمام غير نقصان وعلى مذهب السني
يكون ينقص الشهران معا في سنة واحدة **باب** ما جاء لكل اهل بلد رؤيتهم **حل** لما عني بن محمد بن اسمعيل بن جعفر بن محمد بن جهملة اخبرني كريب ان ام الفضل
بنت الحارث بعثته الى معاوية بالشام قال فقد من الشام فقصيت حاجتها واستهل على هلال رمضان وانا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قلتم
المدنية في اخر الشهر فسا لنى ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال منى رأيت الهلال فقلت رأينا ليلة الجمعة فقال انت رأيت ليلة الجمعة فقلت رأاه الناس فصاموا
وصام معاوية فقال لكن رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلثين يوماً وراة فقلت الا تكتفي بروية معاوية وصياحه قال لا هكذا امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ابو عيسى

رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم حدثوني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا الروية وافطروا الروية واشكوا لها فان غم عليكم فاقولوا ثلثين يوماً فان شهد شاهدان
مسلمان فصوموا وافطروا رواه احمد والنسائي ولم يقل فيه مسلمان قال الشوكاني في النيل ذكره الحافظ في التلخيص ولا يذكر فيه قد جاء اسناداه لا بأس به على اختلاف فيه انتهى
واستدلوا ايضا بحديث امير مكة الحارث بن حاطب قال عهدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننسك للروية فان لم نره وشهد شاهد عدل لشكنا ان يشهدا تهما رواه ابو داود والدارقطني
وقال هذا اسناد متصل صحيح **واجاب** من قال يقبل شهادة رجل في الصيام عن هذين الحديثين بان التصريح بالاثنتين غاية ما فيه النفع من قول الواحد بالمفهوم وحديث ابن عباس
وحديث ابن عمر المذكورين يدلان على قبوله بالمنطق ولاالة المنطوق اذ هو ولم يختلف اهل العلم في الاطراء انه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين قال النووي في شرح مسلمة لا يجوز شهادة
عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فجوزه بعد ل انتهى واحتجوا بما رواه الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طائفة قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس
في دار رجل الى واليها وشهد عند علي روية هلال شهر رمضان فقال ابن عمر وابن عباس عن شهادته فامراه ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة واحد على روية
هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الاطراء الا بشهادة رجلين قال الدارقطني تقر به حفص بن عمر اليل وهو ضعيف **فان قلت** هذا الحديث ضعيف فكيف يصح الاحتجاج به على عدم
جواز شهادة رجل واحد في الاطراء **قلت** اصل الاحتجاج بحديث عبد الرحمن بن زيد وحديث الحارث بن حاطب المذكورين فان قوله صلى الله عليه وسلم فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا
واظروا في حديث عبد الرحمن بن زيد وقوله فان لم نره وشهد شاهد عدل لشكنا ان يشهدا تهما في حديث الحارث يدلان بفهمهما على عدم جواز شهادة رجل واحد في الاطراء ولا يعارضه منطوق
بل منطوق حديث ابن عمر وابن عباس وان كان ضعيفاً يؤيدهما **باب** ما جاء شهر اعيد لا ينقصان **قوله** (رمضان وذو الحجة) بيان ان اطلق على رمضان انه شهر عید تقر به من العبد
ونظير قوله صلى الله عليه وسلم في المغرب وتزلزلها والخروج الترمذي من حديث ابن عمر وصلة المغرب ليلية جهرتها واطلق كونهما وثراً لها لقرتها منه قاله الحافظ **قوله** (رحديث ابي بكر في حديث حسن
واخرجه الشيخان فالظاهر انه صحيح) (قال احمد) اي ابن حنبل يروى ان نقص احدهما تم الاخر اي واحد احدهما تسعاً وعشرين جاز الاخر ثلاثين (وقال اسحاق) اي ابن راهويه يروى ان كان
تسعاً وعشرين فهو تمام غير نقصان اي فهو تمام في الفضيلة غير ناقص (وعلى مذهب اسحاق يكون ينقص الشهران معا في سنة واحدة) اي على مذهب اسحاق يجوز ان ينقصا معا في سنة واحدة
وفي صحيح البخاري وقال ابو الحسن كان اسحاق ابن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعاً وعشرين وثلاثين انتهى وذكر ابن حبان هذا الحديث معنيين احدهما ما قال اسحاق في الاخر
انهم في الفضل سواء علقوا في الحديث الاخر ما من ايام لعل فيها افضل من عشرين في الحجة وقيل معنى لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة
وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبهذا جزم البيهقي وقيل الطحاوي فقال معنى لا ينقصان اي الاحكام فيها وان كانت تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها اذا كانا
ثلثين وقيل معنى لا ينقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون روية الهلال مانع وهذا اشار اليه ابن حبان ايضا ولا يخفى بعد ذلك وقيل معنى لا ينقصان معا في سنة واحدة على طريق
الاكثر الاغلب وان ذكر في وقوع ذلك وهذا العدل مما تقدم لانه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين هذا التحصيل ما قاله الحافظ في فتح الباري وقال النووي في شرح
مسلم الا حرم ان معناه لا ينقص اجرهما والثواب المرتب عليهما وان نقص عددهما وقيل معناه لا ينقصان جميعاً في سنة واحدة غالباً وقيل لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان لان فيه
الناسك حكاة الخطابي وهو ضعيف والاول هو الصواب المعتمد ومعناه ان قوله صلى الله عليه وسلم رمضان رمضان اي انا واحتساباً باغفرله ما تقدم من ذنبه وقوله من قام رمضان ايماناً
واحتساباً وغير ذلك فكل هذا الفضائل تحصل سواء تم عدد رمضان ام نقص انتهى قلت الظاهر هو ما قاله النووي والله تعالى اعلم **باب** ما جاء لكل اهل بلد رؤيتهم **قوله** (بعثته)
اي كريباً واستعمل على رمضان (بضم التاء من استعمل قاله النووي يعني بصيغة المجهول (فرأينا الهلال) وفي رواية مسلم فرأيت الهلال فقال انت رأيت ليلة الجمعة فقلت رأاه
الناس وصاموا وصام معاوية (وفي رواية مسلم فقال انت رأيت فقلت نعم وراة الناس وصاموا وصام معاوية) فقال لكن رأينا (اي فقال ابن عباس لكن رأينا) (حتى نكمل)
من الاكمال والتكميل فقلت الا تكتفي بروية معاوية وصياحه قال لا الخ وهذا ظاهر كيد علي بن ابي طالب بل رؤيتهم ولا تكتفي بروية اهل بلد بل اهل بلد الخ قال النووي في شرح مسلم
الصحيح عند اصحابنا ان الروية لا تعم الناس بل تخص بن قريظ على ما نقله في الصلوة وقيل ان اتفق المظلم لزمهم وان اتفق الاقيام فلا خلاف قال بعض اصحابنا نعم ان الروية في موضع صحيح

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح عني العمل على هذا الحديث عند اهل العلم ان لكل اهل بلد رأيتهم باب ما جاء في استيعاب ليل الاقطار رجل ثمانين من عمر بن علي المقداد
ناسعيل بن عامر بن اشعيرة عن عبد العزيز بن عبيد بن ابي بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد ثمر فليطعمه عليه ومن لا فليطعمه على ماء فان الماء طهور
وفي الباب عن سلمان بن عامر قال ابو عيسى حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد ثمر فليطعمه عليه ومن لا فليطعمه على ماء فان الماء طهور
العزيز بن عبيد بن انس قد روي أصحاب شعبة هذا الحديث عن شعبة عن عاصم الاحول عن حفصة ابنة سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا الصحيح حديث سعيد بن عامر وهذا روى عن شعبة عن عاصم عن حفصة ابنة سيرين عن سلمان بن عامر لم يذكر فيه شعبة عن الرباب الصحيح ما روى سفيان الثوري
اهل الارض فعلى هذا القول انما العمل ابن عباس بخبر كريب لانه شهادة فلا تثبت بواحد من ظاهر حديثه انه لم يره هذا ولما ذكره ان الرؤية لا تثبت حكمها فحق البعيد انتهى قوله وحديث ابن
عباس حديث حسن صحيح واخرجه مسلم قوله والعمل على هذا عند اهل العلم ان لكل اهل بلد رأيتهم ظاهر كلام الترمذي هذا انه ليس في هذا اختلاف بين اهل العلم ولا اهل ليس كذلك قال الحافظ
في الفتح قد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب اهل العلم كل بلد رأيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكا ابن النضر عن عكرمة والقاسم وسالم واصحاق وحكا الترمذي
عن اهل العلم ولم يحك سواه وحكي المأزني وجه الشافعية ثانياً بمقابله اذ اروي ببلدة لزمر اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقال
اجمعوا على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من الميلاد كخسان ولا نلس قال القرطبي قد قال شيخنا اذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة موضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين منهم الصوري
قال ابن الماجشع لا يلزمهم بالشهادة الا اهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة الا ان يثبت عند الامام الا عظم فيلزم الناس كلام لان البلاد في حقها كابلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع وقال
بعض الشافعية ان تقاربت البلاد كان الحكم واحداً وان تباعدت فوجبان لا يجب عند اكثر واختار ابو الطيب طائفة الوجوب حكا البغوي عن الشافعي وفي ضبطه البعد اوجه اختلف
المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الرخصة وشرح المهذب ثانياً مسافة القصر قطع به الامام والبغوي وصححه الرافعي في الصغير النووي في شرحه مسلم ثانياً اختلف
الا قال لم يجمعوا حكا الشافعية فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم خامساً قول ابن ماجشع في المنقول انتهى كلام الحافظ قلت حديث ابن عباس الذي يشهد
القول الاول اخبره الجماعة البخاري وابن ماجه عن كريب ان امر الفضل بعثته الى معاوية بالشام فقال قدمت الشام فقضيت حاجتها واستعملت على رمضان وانا بالشام فرأيت
الهلال ليلة الجمعة ثم قلت للدينة في اخر الشهر فما النبي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيته الهلال فقلت رأيت ليلة الجمعة فقال انت رأيت فقلت نعم وراى الناس و
صاموا وصام معاوية فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلا تزال نصور حتى تكمل ثلثين او ثرا فقلت انك تكفي برؤية معاوية وصيامه فقال له هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الشافعي في النيل بعد ذكره لاقوال التي ذكرها لافضل الفقه وجه اهل هذه الاقوال حديث كريب هذا وجه الاحتجاج به ان ابن عباس لم يزل يروي اهل الشام وقال في اخر الحديث يشهدنا امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على انه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يلزم اهل بلد العلم برؤية اهل بلد اخر وعلم ان الحجة انما هي في المرفوع من رواية ابن عباس في اجتهاده الذي ظهر عنه
الناس والمشار اليه بقوله هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله فلا تزال نصور حتى تكمل ثلثين ولا ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخرج الشيخان وغيرهما بلانظر لا تصحوا حتى تروا
الهلال ولا تغزوا حتى تروه فانهم عليكم فاكموا العدة ثلثين وهذا لا يختص باهل ناحية على حجة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فلا يستدل به على لزوم رؤية اهل بلد غيرهم
من اهل البلاد اظهر من الاستدلال بعلم عدم الزوم لانه اذا راى اهل بلد فقد راى المسلمون فيلزم غيرهم ما لازمهم ولو سلم توجه الاشارة في كلام ابن عباس الى عدم لزوم رؤية اهل بلد اهل بلد اخر
لما كان عدم اللزوم مقيد بادل العقل وهو ان يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية اهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل
بالاجتهاد وليس حجة ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك ان الدالة قاضية بان اهل الاقطار يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الاحكام الشرعية والمردية من جملة ما
سواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع ام لا فلا يقبل التخصيص البديل ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا التخصيص فينبغي ان يقتصر فيه على العمل بالنص ان كان النص معلوماً
او على المفهوم منه ان لم يكن معلوماً او دواء على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا بمعنى لفظ حتى ننظر في عموم خصوصه انما جاء بصيغة جملة اشار بها الى
تخصه هو عمل اهل المدينة برؤية اهل الشام على تسليم ان ذلك المراد ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله مخصوصاً لذلك العمى فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك المراد على خلاف
وعدم الاحتجاج به فلا يجب على اهل المدينة العمل برؤية اهل الشام دون غيرهم ويمكن ان يكون في ذلك حكمة لا تعقلها ولو سلم صحة الاحتجاج وتخصيص به فغايتة ان يكون في المطالع التي بينها
من البعد ما بين المدينة والشام واكثر وما في اقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي ان ينظر ما دليل من ذهب الى اعتبار البريد والناحية او البلد في المنع من العمل بالرواية والذي ينبغي اعتقاده
هو ما ذهب اليه المالكية وحكا القرطبي عن شيخه انه اذا راى اهل بلد لزمر اهل البلاد كلها ولا يلتفت الى ما قاله ابن عبد البر من هذا القول خلاف الاجماع قال لا يلزم قد اجمعوا على انه لا تراعى
الرؤية فيما بعد من الميلاد كخسان ولا نلس ذلك لان الاجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة انتهى كلام الشافعي في فقهه ونا مل: باب ما جاء في استيعاب ليل الاقطار قوله
من وجد ثمر فليطعمه عليه الامم للندب قال البخاري في صحيحه باب يفيض بيا تيسر الماء وغيره ثم ذكر حديث عبد الله بن اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فوجد
لنا الخ قال الحافظ في الفتح البخاري اشار الى ان الامر في قوله من وجد ثمر فليطعمه عليه ومن لا فليطعمه على الماء ليس على الوجوب وقد شذبه ابن خرم فاجعل الفطر على التمر والا فليطعمه على الماء فان الماء طهور اي
بالع في الطهارة فيستدل به كراهة الظاهر البائن قال الطيبي لا يلزم من اداء العباداة ولا من الله تعالى على عباده ولا من السماء ماء طهورا كذا في المرقاة قوله روى في الباب عن
سلمان بن عامر اخبر احمد الترمذي وابو داود وابن ماجه والدارمي قوله روى حديث غير محفوظ فانه تفرد به سعيد بن عامر برواية عن شعبة عن عبد العزيز بن عبيد بن انس خالفه

القياس

وفي الباب عن انس قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ماجاء في فضل السحور حل ثنا قتيبة نا ابو عوانة عن قتادة وعبد الغزي بن صهيب عن انس مالت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تسحروا فان في السحور بركة وفي الباب عن ابو هريرة وعبد الله مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس وعمر بن العاص والعاص بن سائر وعتبة بن عبد الواري الدري قال ابو عيسى حديث انس حديث حسن صحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فصل ما بين صيا منا وصيام اهل الكتاب اكلة السحور ثنا يونس قتيبة نا الليث عن موسى بن علي عن ابيه عن ابي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وهذا حديث حسن صحيح واهل مصر يقولون موسى بن علي واهل العراق يقولون موسى بن علي بن رباح اللخمي باب ماجاء في كراهية الصوم في السفر حل ثنا قتيبة ثنا عبد الغزي بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان سئل الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة علم الفتح فصام حتى بلغ كراغ الغيم وصام الناس معه ف قيل له ان الناس قد شق عليهم الصيام وان الناس ينظرون فيما فعلت فراقب قد خرج من ما بعد العصر فشرب والناس ينظرون اليه فاضطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه ان ناسا منكم فقالوا لك العصاة وفي الباب عن كعب بن عاصم وابن عباس ابو هريرة قال ابو عيسى حديث جابر حديث حسن صحيح وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس

الى شيء انتهى قال الحافظ في الفتح قال شيخنا يعني العراقي في شرح الترمذي لما اخرج الترمذي هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم وهو مشكل لان الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به لانها ان يذكر غيرك بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد دافع الترمذي بقية اصحاب السنن فتجربوا بالغيبة وذكروا هذا الحديث وكانهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الا امر يحفظ المنطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجمل فانه يصح اطلاعه على جميع المعاصي وما قوله والعمل به فيعني على ان يوقعي ان يعنى ايضا على الجمل اي والعمل بكل منهما انتهى قوله (وفي الباب عن انس) اخرجه الطبراني في الاوسط بلقظان لم يدع الخنا والكذب ورجاله ثقات قاله الحافظ في الفتح قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا مسلم (باب ماجاء في فضل السحور) بالفصح هو اسم ما يتسمى به من الطعام والشراب وبالضم المصدر الفعل نفسه كذا في النهاية قوله (تسحروا) امر بجمع كما اجمعوا عليه في تناولوا شيئا ما وقت السحور حديث تسحروا اولو بجوعة ماء وقد صححه ابن حبان وقيل انه ضعيف انتهى قلت قال الحافظ في فتح الباري يحصل السحور باقل ما يتناولوه المرء من مأكول ومشروب قد اخرج احمد بن حنبل في مسنده الحديث ابو سعيد الخدري بلقظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ساء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين واسعيد بن منصور من طريق اخرى مسند تسحروا اولو بلقمة انتهى (فان في السحور بركة) قال القاري الرواية المحفوظة عند الحديثين فتح السنين وهو ما يتسمى به من الطعام والشراب انتهى وقال الجزري في النهاية اكثر ما يروى بالفتح قيل الصواب بالضم لانه المصدر والاجر في الفعل لا في الطعام انتهى قال الحافظ في الفتح هو بفتح السين وضمهم لان المراد بالبركة الاجر والثواب فينا سبب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر والبركة كونه يقوى على الصوم وينشطه ويخفف المشقة فيه فينا سبب الفتح لانه ما يتسمى به وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والعمار في السحور الاول ان البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة وهي اتباع السنة ومخالفة اهل الكتاب والتقوى به على العبادة والزيادة في النشاط ومداقة سؤل الخلق الذي يشبه الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذا اشكعتم معه الاكل والتسبب للذكر بالمداد وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن اعقلها قبل ان ينام انتهى قوله (وفي الباب عن ابو هريرة وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله

وابن عباس وعمر بن العاص والعاص بن سائر وعتبة بن عبد الواري الدري) اما حديث ابو هريرة فاخرجه ابو داود وابن حبان عنه فروعا نعم سحر المومن التمر واما حديث عبد الله بن مسعود وحديث جابر فليست من اخرجهما واما حديث ابن عباس فاخرجه البزار والطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثة ليس عليهم حساب فيما اطعموا ان شاء الله تعالى اذا كان حلالا الصائم والمتسحر المربط في سبيل الله واما حديث عمر بن العاص فاخرجه الترمذي في هذا الباب واما حديث العاص بن سائر فاخرجه ابو داود والنسائي و ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما قال المنذري ورواه كلهم عن الحارث بن زباد عن ابي رهم عن العاص والحارث لم يرد عنه غير يونس بن سيف وقال ابو عمر الترمذي مجهول يروي عن ابي رهم حديثه منكر انتهى واما حديث عتبة بن عبد فليست من اخرجه واما حديث ابي الدرداء فاخرجه ابن حبان في صحيحه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الغداء المبارك يعني السحور قوله (فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب) ما زاد في تصنيف اليها الفصل بمعنى الفرق (اكلة السحور) قال النووي بفتح الهاء هكذا ضبطناه وهكذا ضبط الجمهور وهو المشهور في روايات بلادنا وهي عبارة عن المرة الواحدة من الاكل كالقدوة والحشقة وان كل ما اكل فيهما واما اكلة بالضم فهي اللقمة الواحدة واعني لقاضي عياض ان الرواية فيه بالضم واهله اراد روايتها بل هو فيها بالضم قال والصواب الفتح لانه المقصود هنا انتهى كلام النووي قال الترمذي في المعنى ان السحور هو الفارق بين صيامنا وصيام اهل الكتاب لان الله تعالى اباحه لنا الى الصبح بعد ما كان حراما علينا ايضا في بد الاسلام وحرمة عليهم بعد ان يناموا او مطلقا ومخالفتنا اياهم تقع موقع الشكر لتلك النعمة فقول ابن الهمام انه من سنن المسلمين غير صحيح كذا في المراقبة قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه مسلم قوله (واهل مصر يقولون موسى بن علي) اخرج الامام ردا هل العراق يقولون موسى بن علي بضم العين مصفرا (وهو موسى بن علي بن رباح اللخمي) ابو عبد الرحمن البصري صدق ربما اخطأ من الابعث كذا في التقريب (باب ماجاء في كراهية الصوم في السفر) قوله (عام الفتح) اي في مكة وحقنكم كراغ الغيم بضم الكاف والغيم بفتح المعجمة وهو اسم وادام عسفا قاله الحافظ فراقب قد خرج من ما بعد العصر فشرب والناس ينظرون اليه فاضطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه ان ناسا منكم فقالوا لك العصاة وفي الباب عن كعب بن عاصم وابن عباس ابو هريرة قال ابو عيسى حديث جابر حديث حسن صحيح وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس الى شيء انتهى قال الحافظ في الفتح قال شيخنا يعني العراقي في شرح الترمذي لما اخرج الترمذي هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم وهو مشكل لان الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به لانها ان يذكر غيرك بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد دافع الترمذي بقية اصحاب السنن فتجربوا بالغيبة وذكروا هذا الحديث وكانهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الا امر يحفظ المنطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجمل فانه يصح اطلاعه على جميع المعاصي وما قوله والعمل به فيعني على ان يوقعي ان يعنى ايضا على الجمل اي والعمل بكل منهما انتهى قوله (وفي الباب عن انس) اخرجه الطبراني في الاوسط بلقظان لم يدع الخنا والكذب ورجاله ثقات قاله الحافظ في الفتح قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا مسلم (باب ماجاء في فضل السحور) بالفصح هو اسم ما يتسمى به من الطعام والشراب وبالضم المصدر الفعل نفسه كذا في النهاية قوله (تسحروا) امر بجمع كما اجمعوا عليه في تناولوا شيئا ما وقت السحور حديث تسحروا اولو بجوعة ماء وقد صححه ابن حبان وقيل انه ضعيف انتهى قلت قال الحافظ في فتح الباري يحصل السحور باقل ما يتناولوه المرء من مأكول ومشروب قد اخرج احمد بن حنبل في مسنده الحديث ابو سعيد الخدري بلقظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ساء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين واسعيد بن منصور من طريق اخرى مسند تسحروا اولو بلقمة انتهى (فان في السحور بركة) قال القاري الرواية المحفوظة عند الحديثين فتح السنين وهو ما يتسمى به من الطعام والشراب انتهى وقال الجزري في النهاية اكثر ما يروى بالفتح قيل الصواب بالضم لانه المصدر والاجر في الفعل لا في الطعام انتهى قال الحافظ في الفتح هو بفتح السين وضمهم لان المراد بالبركة الاجر والثواب فينا سبب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر والبركة كونه يقوى على الصوم وينشطه ويخفف المشقة فيه فينا سبب الفتح لانه ما يتسمى به وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والعمار في السحور الاول ان البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة وهي اتباع السنة ومخالفة اهل الكتاب والتقوى به على العبادة والزيادة في النشاط ومداقة سؤل الخلق الذي يشبه الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذا اشكعتم معه الاكل والتسبب للذكر بالمداد وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن اعقلها قبل ان ينام انتهى قوله (وفي الباب عن ابو هريرة وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله

بن أبي جبر عن محمد بن أبي حنيفة عن ابن المسيب أنه سأل عن الصوم في السفر فحدث أن عمر بن الخطاب قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان غزوتين يوم بدر والفقه فافطرنا فيهما وفي الباب عن أبي سعيد قال أبو عيسى حدثنا عمر بن الخطاب أنه سأل عن الصوم في السفر فحدث أن عمر بن الخطاب قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان غزوتين يوم بدر والفقه فافطرنا فيهما هذا أنه رخص في الإفطار عند لقاء العدو وبه يقول بعض أهل العلم باب لمجاورة الرخصة في الإفطار للحمل والمرضع **ح** ثنا أبو كريب ويوسف بن عيسى قال نا وكيع نا أبو هلال عن عبد الله بن مسعود عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب قال غارت علينا خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتني تغد فقال أدن فكن فقلت اني صائم فقال أدن أحدك عن الصوم والصيام أن الله وضع عن المسافر شرط الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم والصيام والله لقد قالها النبي صلى الله عليه وسلم كليهما أو أحدهما فإياهما نفسان لا تكون طعمت من طعام النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن أبي أمية قال أبو عيسى حدثنا أنس بن مالك الكوفي حديث حسن ولا يعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد والعلة على هذا عند بعض أهل العلم وقال بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفتران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان وأبو مالك والشافعي وأحمد قال بعضهم يفتران ولا قضاء عليهما وإن شاء تأقتضا ولا أطعام وبه يقول إسحاق باب ما جاء في الصوم الميت **ح** ثنا أبو سعيد لا يخرجنا إلا هذا الخبر عن الأعمش عن الأعمش عن سلمة بن كهيل ومسلم بن أبي سعيد بن جابر وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسكن بالعين بن أبي حنيفة بضم الحاء المهملة وتكرار المثلثة ثم نعت مصفرا وقد قيل فيه ابن أبي حنيفة وليس له عند المصنف إلا هذا الحديث كذا في قوت المغتذي **قوله** رآته سألته أي أن عمر بن أبي حنيفة سأل ابن المسيب (روا الفتح) أي فتح مكة أخرجهم مسلم ولفظه أنكم قد نوت من عدوكم والفطر أقوى لكم قال فكانت رخصة فتنام صام ومنام فطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال أنكم مصبغوا عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت غزوة فافطروا الحديث وأخرجنا لك في المطاعين أبو بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفر عام الفتح بالفطر وقال تقود العدو فكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه عنه الشافعي في السنن وأبو داود وصححه الحاكم وابن عبد البر كذا في التلخيص **قوله** (حديث عمر لا يعرفه إلا هذا الوجه) وفيه ابن أبي حنيفة وهو ضعيف لكنه يقتضيه حديث أبي سعيد المذكور وقد روى عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه آمن بالفطر في غزوة غزاهما (رواه مسلم وقد تقدم أنما لفظه به باب لمجاورة الرخصة في الإفطار للحمل والمرضع) **قوله** (عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب) زاد في رواية أبي داود نحوه بنو تميم قال الحافظ في التلخيص أنس بن مالك القشيري الكوفي أبو أمية وقيل أبو أمية أو أبو مية صحابي نزل البصرة انتهى وقال ابن أبي حنيفة في علله سألت أبي عن يعقوب الحديث فقل اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري انتهى وفي المرقاة الصواب أنه من بني عبد الله بن كعب على ما جزم به البخاري في ترجمته فهو كوفي لا قشيري خلافا لما وقع لابن عبد البر لأن كماله ابنان عبد الله جل أنس هذا وقشيري وهو أخو عبد الله ولما حرمه أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم فهو ضار بجاري خزي انتهى **قوله** (أغار علينا) أي على قوسنا فإنه كان مسلما من قبل والإغارة النهب (رخيل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي خرسانه صلى الله عليه وسلم فقال أدن) أمر من الدنو بمعنى القرب رآه الله وضع عن المسافر شرط الصلوة أي يصفه يعني يصف الصلوة الرباعية روى عن الحامل والمرضع الصوم والصيام) وفي رواية أبو داود أن الله وضع عن المسافر الصوم والصيام والمرضع والحمل والله لقد قالها جميعا أو أحدهما والله لقد قالها النبي صلى الله عليه وسلم كليهما أو أحدهما أو قال الحامل والمرضع كليهما أو أحدهما **قوله** (وفي الباب عن أبي أمية) أخبره الثاني وليس فيه ذكر المرضع والحمل **قوله** (حدثنا أنس بن مالك الكوفي حديث حسن) وأخرجنا أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود ونقل المنذرى تحسين الترمذي وأقره **قوله** (والعلة على هذا عند بعض أهل العلم) كذا قال الترمذي لا خلاف في جواز الإفطار للحامل والمرضع إذا خافت الرخصة على الرضيع والحامل على الجنين قال الشوكاني في النيل يجوز للحمل والمرضع الإفطار وضد ذهب إلى ذلك القرطبي واللقطبي إذا خافت الرخصة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا إنها تفتقرهما قال أبو طالب ولا خلاف في الجواز انتهى روى بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفتران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان وأبو مالك والشافعي وأحمد) أما أنهما يقضيان فلاهما في حكم الرضيع المرضع يفترون ويقضون وأما أنهما يطعمان فلا تأتيا بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم روى أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله وعلى الذين يطيقونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الطعام أن يفترا ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحمل والمرضع إذا خافتا يعني على أولادهما فطرتا وطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في أخره وكان ابن عباس يقول لا م ولد له حمل أنت بمثله الذي لا يطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصح الدارقطني أسنده روى الإمام مالك في الموطأ بلا عا عن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فقال تفترون وتطعمون مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة بيد النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ويريدون ذلك من رمضان من الأهلرض مع الحنف على ولدها انتهى روى بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفترون ويقضيان ويطعمان ولا قضاء عليهما وإن شاء تأقتضا ولا أطعام وبه يقول إسحاق) فتد لا يجمع بين القضاء والأطعام فإذا اضطرت الحامل والمرضع قسما ولا أطعاما ولا قضاء قال الحافظ في الفتح اختلف في الحامل والمرضع ومن أظفر بكبر ثم قوى على القضاء بعد فقال الشافعي يقضون ويطعمون وقال الأوزاعي والكوفيون لا أطعام ولا قضاء انتهى قال البخاري في صحيحه قال الحسن وأبو إمام في المرضع والحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما فطرتا ثم تقضيان انتهى واستدل من قال أن الحامل والمرضع تقضيان ولا أطعام بان الأصل فيه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر إذا اضطرت عليه الصوم بقدر ما فاته ولا أثر للفدية فيه والحامل والمرضع أعطى إياهما حكم المرضع فيلزم عليهما القضاء فقط ولشبهه له حديث الباب وقال العلامة الشافعي في المصنف بعد ذكر قول إسحاق المذكور ما لفظه بن قول بتطبيق أدله مناسبة ترى نايد انتهى والقاهر عندنا في حكم المرضع فيلزم عليهما القضاء فقط والله أعلم **قوله** (ومسلم بن أبي سعيد بن جابر وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسكن بالعين بن أبي حنيفة بضم الحاء المهملة وتكرار المثلثة ثم نعت مصفرا وقد قيل فيه ابن أبي حنيفة وليس له عند المصنف إلا هذا الحديث كذا في قوت المغتذي) **قوله** (أغار علينا) أي على قوسنا فإنه كان مسلما من قبل والإغارة النهب (رخيل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي خرسانه صلى الله عليه وسلم فقال أدن) أمر من الدنو بمعنى القرب رآه الله وضع عن المسافر شرط الصلوة أي يصفه يعني يصف الصلوة الرباعية روى عن الحامل والمرضع الصوم والصيام) وفي رواية أبو داود أن الله وضع عن المسافر الصوم والصيام والمرضع والحمل والله لقد قالها جميعا أو أحدهما والله لقد قالها النبي صلى الله عليه وسلم كليهما أو أحدهما أو قال الحامل والمرضع كليهما أو أحدهما **قوله** (وفي الباب عن أبي أمية) أخبره الثاني وليس فيه ذكر المرضع والحمل **قوله** (حدثنا أنس بن مالك الكوفي حديث حسن) وأخرجنا أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود ونقل المنذرى تحسين الترمذي وأقره **قوله** (والعلة على هذا عند بعض أهل العلم) كذا قال الترمذي لا خلاف في جواز الإفطار للحامل والمرضع إذا خافت الرخصة على الرضيع والحامل على الجنين قال الشوكاني في النيل يجوز للحمل والمرضع الإفطار وضد ذهب إلى ذلك القرطبي واللقطبي إذا خافت الرخصة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا إنها تفتقرهما قال أبو طالب ولا خلاف في الجواز انتهى روى بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفتران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان وأبو مالك والشافعي وأحمد) أما أنهما يقضيان فلاهما في حكم الرضيع المرضع يفترون ويقضون وأما أنهما يطعمان فلا تأتيا بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم روى أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله وعلى الذين يطيقونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الطعام أن يفترا ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحمل والمرضع إذا خافتا يعني على أولادهما فطرتا وطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في أخره وكان ابن عباس يقول لا م ولد له حمل أنت بمثله الذي لا يطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصح الدارقطني أسنده روى الإمام مالك في الموطأ بلا عا عن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فقال تفترون وتطعمون مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة بيد النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ويريدون ذلك من رمضان من الأهلرض مع الحنف على ولدها انتهى روى بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفترون ويقضيان ويطعمان ولا قضاء عليهما وإن شاء تأقتضا ولا أطعام وبه يقول إسحاق) فتد لا يجمع بين القضاء والأطعام فإذا اضطرت الحامل والمرضع قسما ولا أطعاما ولا قضاء قال الحافظ في الفتح اختلف في الحامل والمرضع ومن أظفر بكبر ثم قوى على القضاء بعد فقال الشافعي يقضون ويطعمون وقال الأوزاعي والكوفيون لا أطعام ولا قضاء انتهى قال البخاري في صحيحه قال الحسن وأبو إمام في المرضع والحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما فطرتا ثم تقضيان انتهى واستدل من قال أن الحامل والمرضع تقضيان ولا أطعام بان الأصل فيه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر إذا اضطرت عليه الصوم بقدر ما فاته ولا أثر للفدية فيه والحامل والمرضع أعطى إياهما حكم المرضع فيلزم عليهما القضاء فقط ولشبهه له حديث الباب وقال العلامة الشافعي في المصنف بعد ذكر قول إسحاق المذكور ما لفظه بن قول بتطبيق أدله مناسبة ترى نايد انتهى والقاهر عندنا في حكم المرضع فيلزم عليهما القضاء فقط والله أعلم **قوله** (ومسلم بن أبي سعيد بن جابر وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسكن بالعين بن أبي حنيفة بضم الحاء المهملة وتكرار المثلثة ثم نعت مصفرا وقد قيل فيه ابن أبي حنيفة وليس له عند المصنف إلا هذا الحديث كذا في قوت المغتذي)

٢٢ (تأخرنا فافطروا) أما لاجل السفر وأما للتفري عند تمام العمل ولينين الثاني فخر إلى بلقر بن عبد الرحمن عن بعض الصحابة ورعي في لفظه وفيه دليل على جواز الإفطار

الله عليه وسلم فقالت اني اتخى ماتت عليها صوم شهرين متتابعين قال رايت لو كان علي الخليلين اكنت تقصينيه قالت نعم قال نحق الله احق وفي المباحين بريد بن عمرو
عائشة قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح حدثنا ابو بكر بن نايب نا ابو خالد الاسمر عن الاعشى بهذا الاسناد نحوه قال محمد بن قنبر في غير ابي خالد عن الاعشى مثل
رواية ابو خالد قال ابو عيسى درويش بن معاوية وغير واحد هذا الحديث عن الاعشى عن مسلم بن الحطيئة عن سعيد بن جبارة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
فيه عن سلمة بن كهيل ولا عن عطاء ولا عن مجاهد باب المجاهد في الكفارة حدثنا قتيبة بن سعيد عن اشعث بن محمد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا قال ابو عيسى حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه الصحيح عن ابن عمر موقوف قوله واختلف اهل
العلم في هذا فقال بعضهم يصام عن الميت ويقول احمد واسحاق قالوا اذا عجل الميت نذر صيام يصام عنه واذا كان عليه قضاء رمضان اطعم عنه وقال مالك وسفيان
والشافعي يصوم احد عن احد اشعث هو ابن سواد ومحمد هو محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى

رجال الإمامة الستة **قوله** رجلا امرأة) وفي رواية البخاري جارا رجلا فقالت أن أختي ماتت) وفي رواية البخاري أن أمي ماتت (وعليها صوم شهرين متتابعين) وفي رواية للشيخين وعليها صوم شهرين في رواية البخاري وعليها صوم شهرين في رواية له وعليها خمسة عشر يوما قال الحافظ في الفتح وقد ادعى بعضهم أن هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل رجلا وامرأة والمسئول عنه اختا وأما فلا يقلح في موضع الاستدلال من الحديث رأيت لو كان على أختك دين أكنفت تقضينه) فيه مشروعية القياس وضرب الأمثال ليكون أوهم وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعتهم (قال فحق الله الحق) وفي رواية للبخاري قد بين الله الحق إن يقضى وفي رواية للشيخين رأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكا يوجب ذلك عنها قالت نعم قال فصوم عن أمك والحديث فيه دليل على أن من مات وعليه صوم صام عنه وليه وهو قول أصحاب الحديث وهو المراجحة **قوله** (وفي الباب عن بريدة وأبي عاتشة) أم الحديث بريدة فخرج به أحمد ومسلم وأبو داود عنه قال بينا أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتته امرأة فقالت أني قصدت على أمي بجماعة وأنها ماتت فقال وجب لجرك ورددنا عليك الميراث قالت يا رسول الله إنه كان عليه صوم شهر فاصوم عنها قال صومي عنها الحديث وأما حديث ابن عمر فلم أفت على من أخرجه في الصوم عن الميت وأما حديثه في الإطعام عن الميت فخرج به الترمذي في الباب الآتي وسيجيئ ما فيه من الكلام وأما حديث عائشة فخرج به الشيخان وغيرهما عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **قوله** (وروى أبو معاوية وغيره أحد هذا الحديث عن الأعمش الخ) أخرجه البخاري في صحيحه **(باب ما جاء في الكفارة) قوله** (رأعنا) بفتح العين المحذوطة وسكون الموحدة وفتح المثناة ابن القاسم الزبيدي بالضم أبو زيد كذلك الكوفي ثقة **قوله** (فليطعم عنه) على بناء الفاعل أي فليطعم ولي من مات (مجان كل يوم) من أيام الصيام لقائه وسكينة) كما وقع بالنصب في نسخ الترمذي الموجودة عندنا ووقع في كتاب المشكوة مسكين بالرفع وعلى هذا يكون قوله فليطعم على بناء المجهول والخبرين في هذا الحديث مقدار الطعام قد جاء في رواية البيهقي أنه من الخطبة في سبيل فأنظر **قوله** (ولا تعرفه) مرفوعا إلا من هذا الوجه والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله قال الحافظ في التلخيص بعد نقل قول الترمذي هذا ما لفظه رواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عند عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفع على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك انتهى وقال الذيلعي في نصب الراية وضعفه عبد الحق في أحكامه بأشعث وابن أبي ليل وقال الدارقطني في علله المحفوظ موقوف هكذا رواه عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر وقال البيهقي في المعرفة لا يصح عن الحديث فان محمد بن أبي ليل كثير الوهم ورواه أصحاب نافع عن ابن عمر قوله ثم أخرجه عن عبد الله بن الأخشن عن نافع عن ابن عمر قال من مات وعليه صيام رمضان

فليطعم عنه كل يوم مسكيتا من حنطة انتهى قوله (واختلف اهل العلم في هذا فقال بعضهم يصام عن الميت وبه يقول احمد وسحاق قالوا اذا كان على الميت نذر صيام يصام عنه واذا كان عليه قضاء رمضان اطعم عنه) وهو قول الليث وابو عبيد **واستدلوا** بحديث ابن عباس المذكور في الباب فان قوله فيه وعليها صوم شهرين متتابعين يقتضي انه لم يكن عليها صوم شهر رمضان بل كان عليها صوم المنذر بل قد وقع في رواية للشيخين وعليها صوم نذر وقد جاء في رواية احمد وغيره بيان سبب النذر بلفظ ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله فجأها ان تصوم شهرها فاجأها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال صومي عنها **وحملوا** العمم الذي في حديث عائشة الذي اشترطه فيه في حديث ابن عباس وفيه انه ليس بين حديث ابن عباس وحديث عائشة تعارض حتى يجمع بينهما فحمل ابن عباس صورة مستقلة سال عنها من وقعت له واملا حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العمم حيث قيل في آخره فدين الله احق ان يقضى روى قال مالك وسفيان والشافعي لا يصوم احد عن احد) وهو قول الحنفية **واستدلوا** بحديث ابن عمر المذكور في الباب وفيه انه قد تقدم ان المحفوظ انه موقوف ولا يجتهد فيه مسرح فلا يصلح للاستدلال ثم ليس فيه ما يمنع الصيام فان قلت روى مالك بلاغان ابن عمر كان ليس كل يوم يصوم احد عن احد او يصلي احد عن احد لا يصلي احد عن احد ففيه ما يمنع الصيام قلت قد جاء عن ابن عمر خلاف ذلك كما ذكره البخاري تعليقا وسجيحي فاختلف قوله علا انه موقوف ايضا والحديث الصحيح اولى بالاتباع **واستدلوا** ايضا بما روى النسائي في الكبرى باسناد صحيح عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وما روى عن عائشة انها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم صقات يطعم عنها وعن عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم واطعموا عنهم اخبرني البيهقي قالوا فلما ائتمى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياء دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روياء وفيه ان هذا الاستدلال ايضا محذور اما لا فلا لانه جاء عن ابن عباس خلاف ذلك فروى ابن ابي شيبة بسند صحيح استدلى ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال يصام عنه النذر وفي صحيح البخاري تعليقا ان ابن عمر امرأة

قال ما اهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تستطيع ان تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا قال اجلس فجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر والعرق المكتل الضخم قال فتصدق به فقال ما بين يديها أحد أفقر منا قال فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها قال خذ فاطمه اهلك في الباب عن ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عمر قال ابو عيسى حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم في من اضر في رمضان معتق من جماع واما من اظن معتق من اكل او شرب فان اهل العلم قد اختلفوا في ذلك فقال بعضهم عليه القضاء والكفارة وشبهوا الاكل والشرب بالجماع وهو قول سفيان الثوري ابن المبارك واسحاق وقال بعضهم عليه القضاء ولا كفارة عليه لانه لما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم الكفارة في الجماع ولم يذكر عن في الاكل والشرب قالوا لا يشبه الاكل والشرب بالجماع وهو قول الشافعي والشافعي وقول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الذي اضر قضاء عليه خذ فاطمه اهلك هذا معان يحتمل ان يكون الكفارة على من قدر عليها وهذا رجل لم يقدر على الكفارة فلما اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وماله قال الرجل ما احل الله لي من اكل النبي صلى الله عليه وسلم خذ فاطمه اهلك لان الكفارة اذا لم يكن بعد الفصل عن قوته واختار الشافعي لمن كان على مثل هذا الحال ان ياكله وتكون الكفارة عليه بما مضى فملك يومئذ كقربان ما جاز في السواك للصائم ثم حدثنا احمد بن زيار بن عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ببيعة عن ابيه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم ما لا احصى يتسوك وهو صائم وفي الباب عن عائشة قال ابو عيسى حديث عامر بن ببيعة حديث حسن العمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك للصائم باسألا ان بعض اهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود الرطب

كان عامدا لان الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل التوقم كالواقع وبالع غير عنه بلفظ الماضي واذا اقر بذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور وقول مالك والجمهور وعن احمد وبعض المالكية يجب على الناس ان يتسكوا بترك استفسارهم عن جماعة هل كان عن عمد او نسيان وترك الاستفسار في الفعل يقتل منزلة العموم في القول كما اشتهر **والجواب** انه قد تبين حاله بقوله هلك واحترقت فدل على انه كان عامدا عارفا بالتحريم وايضا قد دخل النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد

(وقعت على امرأتى في رمضان) وفي حديث عائشة ولدت امرأتى (قال هل تستطيع ان تعتق رقبة) اي عبدا او اممة (قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين) قال لا قال فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا قال القاضى وكذا في شرح السنة وكتابا في الفاء على فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني فدل على الترتيب وقال مالك بالتحخير فان الجماع مع تحريم بين الخصال الثلاث عندنا قال ابن حجر الكفارة مرتبة ككفارة الظهار والذكورة في سورة المجادلة وهو قول الشافعي والاكثرين وقال مالك انها محذورة كالكفارة المذكورة في سورة المائدة اية اودان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا **واجابوا** بان او كما لا تقتضى الترتيب لا تقنعه كما بينته الروايات الاخرى حينئذ لا تقدر او يصوم من عجز عن العتق او يطعم من عجز عن الصوم ورواها اكثر واشهر فقد رويها عشر من صحابيا وهي حكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ورواه هذا اثنان وهو لفظ الراوى انتهى كذا في المراجعة قلت لاشك ان رواية الكفارة مرتبة اكثر واما انها رواها عشر من صحابيا ففيه نظر قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذين يروون الترتيب عن الزهري اكثر ممن روى التحجيل الى ان قال بل روى الترتيب عن الزهري تمام ثلاثين نفسا ولم يرد قال ويترجح الترتيب ايضا بانه احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجيل او لا بخلاف العكس انتهى كلام الحافظ والاصل ان القول بالترتيب هو المراجيع المعول عليه لعرق (وبفتح) (والعرق المكتل) بكسر الهمزة والضم بسكون الخاء والى العظيم وفي حديث علي عند الدارقطني تطعم ستين مسكينا لكل مسك واحد وفيه فاقى خمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث ابى هريرة وقدر جاني بيان مقدار ما في المكتل من التمر روايات مختلفة وبرواية على هذه يحصل الحرج بينها كما ذكره الحافظ في الفتح (قال فتصدق به) اي على الفقراء (فقال) اي على رجل (ما بين يديها) اي المدينة (باب ما جاز في السواك للصائم) قوله (عن عاصم بن عبيد الله) بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة قوله (ما لا احصى) اي مقدار لا اقدر على احصائه وعدا اكثر (يتسوك) مفعول ثان لان خبره على الحقيقة وما موصوفة ولا احصوا صفتها وهي ظرف لتسوك اي يتسوك مرات لا اقدر على عددها قاله الطيب قال ميرك ولعله حمل الرواية على معنى العلم فجعل يتسوك مفعولا ثانيا ويحتمل ان تكون بمعنى الابصار ويتسوك حينئذ حال وقوله (وهو صائم) حال ايضا اما مترادفة واما متداخلة كذا في المراجعة

قوله (وفي الباب عن عائشة) اخبره ابن ماجه والدارقطني بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه صل خيرا لخصا للصائم ثم السواك (حديث عامر بن ببيعة حديث حسن) واخرج احمد وابوداود واخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا اخرج حديث عاصم ثم نظرت فاذا شعبة والنسائي قد روي عنه وروى يحيى بن عبد الرحمن عن الثوري عنه وروى مالك عنه بخلاف غير الموطا قال الحافظ وضعفه ابن معين والذهبي والبخاري وغير واحد انتهى **قوله** (والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك للصائم باسألا) قبل الزوال وبعده وطبا كان السواك او باسألا وهو قول اكثر اهل العلم وبما قال مالك وابو حنيفة والشافعي على ما حكى عنه الترمذي واحتجوا بحديث الباب وحديث عائشة الذي اشار اليه الترمذي وحديث ابى هريرة لولا ان اثنى على ما رويهم بالسواك عند كل وضوء اخبره الناس في جميع الاحاديث التي رويت في معناه في فضل السواك فانها باطلا فقامت تقضي باحترام السواك في كل وقت وعلى كل حال وهو الاصح والاقوى (الا ان بعض اهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود الرطب) كالمالكية والشافعية فانهم كرهوا للصائم الاستياك بالسواك الرطب لما فيه من الهم والحرج عن ذلك ابن سيرين جوابا حسنا قال البخاري في صحيحه قال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قيل له طعم قال والماء له طعم وانت تغمض به انتهى وقال ابن عمر لا بأس لان يستاك الصائم بالسواك الرطب واليايس رواه ابن ابي شيبة قلت هذا هو الحق لان اقصى ما يفتنى من السواك الرطب ان يحلل منه في الغم شيء وذلك الشيء كما دغمضته فاذا قد

وكرواله السواك آخر النهار ولم ير الشافعي بالسواك باسأ أول النهار وأخره وكروه أحمد وإسحاق والسواك آخر النهار **باب ما جاء في الكحل للصائم** **حديث** ما عبد الله بن
واصل بالحسن بن عطية بن أبي عاتكة عن أنس بن مالك قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال أشكت عيني فأفكحل وأنا صائم قال نعم وفي الباب عن أبي رافع قال قال أبو موسى
حديث أنس حديث أسناده ليس بالقوي ولا صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء وأبو عاتكة يضعف وأختلف أهل العلم في الكحل للصائم فذكره بعضهم وهو قول
سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق ورفض بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي **باب ما جاء في القبلة للصائم** **حديث** ما جاء في القبلة للصائم **حديث** ما جاء في القبلة للصائم
أبو الأحوص عن زياد بن علقمة عن عمرو بن ميمون عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل في شهر الصوم وفي الباب عن عمر بن الخطاب حفصة وأبي سعيد وأم سلمة وابن
من فيه لا يضر بعد ذلك والله تعالى أعلم ورواه السواك آخر النهار وأحبوا على ذلك بأن في استيائك آخر النهار إزالة الخلق المحقق بقوله صلى الله عليه وسلم الخلق فمما للصائم الطيب
عند الله من ريح المسك **وأجيب** بأن الخلق بضم الخاء المعجمة على الصحيح تغيير راحة الفم من خلل المعدة وذلك لا يزال بالسواك قال ابن الهمام بل لا يزال أثره الظاهر عن السنن من
الأصفر وهذا لأن سبب الخلق خلل المعدة من الطعام والسواك لا يفيد شغلها بطعام ليرتفع السبب لهذا روى عن معاذ مثل ما قلناه روى الطبراني عن عبد الرحمن بن غنم قال سألت
معاذ بن جبل السواك وأنا صائم قال نعم قلت أي لها من السواك قال أي النهار شئت عدة وعشية قلت إن الناس يكرهونه عشية ويقولون إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قال الخلق فم
الصائم أجيب عند الله من ريح المسك فقال سبحان لقد أمرهم بالسواك وهو يعلم أنه لا بد للصائم من الخلق وإن استاك وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أنوهم عدا ما في ذلك من
الغير شيء بل فيه شر إلا من ابتلى ببلل لا يجد منه بدا انتهى قلت أسناده هذا لا ترجيح كما مر به الحافظ في التلخيص الجيد قال ابن الهمام وكذا الغبار في سبيل الله لقوله عليه الصلوة والسلام من
اعتبرت قدميه في سبيل الله حره الله على النار أما يوجر عليه من اضطرابه ولم يجد عنه محيصاً فأما من التقي نفعه عدا فماله في ذلك من الأجر شيء قيل فيدخل في هذا أيضاً من تكلف
الدوام تكثير المشي إلى المساجد نظراً إلى قوله عليه الصلوة والسلام وكثرة الخطا إلى المساجد قال وفي الطلوع أحاديث مضعفة منها ما رواه البيهقي عن إبراهيم بن عبد الرحمن ثنا
إسحاق الخوارزمي قال سألت عاصم الأحول أيسناك الصائم بالسواك المطبق قال نعم أراه أشد رطوبة من الماء قلت أول النهار وأخره قال نعم قلت عن رجل قال الله قال عن النبي
النبي صلى الله عليه وسلم يروى عن حبان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهذا هو الصحيح عن ابن عمر من قوله قلنا كفى نبوته عن ابن عمر مع تعدد الضعيف فيه
مع عمومات الأحاديث الواردة في فضل السواك وأما ما روى الطبراني عنه عليه الصلوة والسلام إذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فإن الصائم إذا دبست شفتاه
كانت له نور يوم القيمة فحديث ضعيف لا يقدح ما قد مناه انتهى كلام ابن الهمام ملخصاً قلت حديث إذا صمت فاستاكوا بالغداة ولم رواه الدارقطني والبيهقي من حديث خباب
وضعفاه ورواه أيضاً من حديث علي وضعفاه أيضاً قاله الحافظ في التلخيص وقال فيه وأخرج الدارقطني من طريق عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة قال لك السواك إلى العصر وإذا أصليت
العصر قاله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خلع فم الصائم الطيب عند الله من ريح المسك انتهى قلت وهذا الحديث أيضاً ضعيف فان عمر بن قيس مذكور قال في التقريب عن
قيس بن المكي المعروف بسندل مذكور من السابعة انتهى قال في الخلاصة في ترجمته عن عطاء وعنه ابن عيينة وابن وهب قال البخاري منكر الحديث انتهى **قوله** (ولم ير الشافعي بالسواك باسأ
أول النهار وأخره) كذا حكى الترمذي عن الشافعي المشهور عنه أنه كان يكنى السواك بعد الزوال **باب ما جاء في الكحل للصائم** **قوله** (حدثنا عبد الأعلى بن زامل) بن عبد الأعلى الأسدي
الكني ثقة من كبار العاشرة (والحسن بن عطية) بن نعيم القزويني يروي عن أبيه عن الصادق عليه السلام قال لا يزال السواك حتى يذهب عنه أثره قال أشكت عيني بالتشديد وفي نسخة
بالتخفيف أي أشكن من وجه عيني قاله القاري (قال نعم) فيه جواز الكحل بالأكراه للصائم وبه قال الأكثر **قوله** (وفي الباب عن أبي رافع) أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله
بن أبي رافع عن أبيه عن جده بلظان وسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد أنه منكر وكان البخاري يرويه ابن حبان
في الضعفاء من حديث ابن عمر وسنده مقارب رواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضاً وأنه قد خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه حماد بن عمار عن ذلك في
رمضان وهو صائم ذكره الحافظ في التلخيص قال يرويه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضاً وأنه قد خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه حماد بن عمار عن ذلك في
بأسناده جيد انتهى وفي الباب أيضاً عن عائشة قالت كحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم أخرجه ابن ماجه عن بريدة ثنا الزبيدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأبو سعيد
الزبيدي كما هو موضح في رواية البيهقي وهو ضعيف **قوله** (وأبو عاتكة يضعف) قال في التقريب اسمه طريف بن سليمان أو بالعكس ضعيف وبالغ السليمان في فيه من الخامسة وقال في الخلاصة
عن أنس وعنه الحسن بن عطية قال البخاري منكر الحديث انتهى وقال في الميزان مجمع على ضعفه **قوله** (وأختلف أهل العلم في الكحل للصائم فذكره بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد
واسحق) واستدل لهم بما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالأكراه للصائم عند النوم وقال لبيته الصائم قال أبو داود
قال في صحيحه بن معين هو صحيح منكر انتهى قال الزبيدي قال صاحب التلخيص معبد ابنه النعمان كالحج بن عبد الرحمن بن النعمان قال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم صدق انتهى هذا الحديث لا يصح
للاستدلال على كراهة الكحل للصائم وبني كراهته محمد صحيح ورفض بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي وهو قول الحنفية وروى أبو داود في سننه بأسناده عن الأعمش قال ما
رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم وكان إبراهيم يرضى أن يكحل الصائم بالصائم انتهى هذا الأشعث عن أبيه وأبو داود والترمذي واستدل لهم بأحاديث الباب من ينجس عما يصحح للأعرج
عليه جاز لا كحل للصائم وليس في كراهته شيء صحيح فالأصح هو القول بالجواز من غير كراهة والله تعالى أعلم **فان قلت** قد يوجب طعم الكحل في الحلق وقد ورد اللفظ ما دخل وليس ما خرج
قلت حديث اللفظ ما دخل وليس ما خرج مرفوع ضعيف ثم المراد بالرجل دخول شيء بعينه من منفذ إلى الباطن لا وصولاً إلى شيء من السمات إلى الباطن ولذلك لا يضر شتم العطر نحو: **باب**

عباس واس و ابى هريرة ق **قال ابو عيسى** حديث عائشة **تحدث حسن صحيح** واختلف اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في القبلة للصائم فخص بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في القبلة للشيخ ولم يخصصوا للشاب فانه ان لا يسلم له صومه والمباشرة عندهم اشد وقد قال بعض اهل العلم القبلة تنقص الاجر ولا يفسد الصائم ورواوا ان الصائم اذا ملك نفسه ان يقبل واذا لم يامن على نفسه ترك القبلة لا يسلم له صومه وهو قول سفيان الثوري والشاذ **باب لمجاورة مباشرة الصائم** حدثنا ابن ابي عمير واكيعنا اسرائيل عن ابى اسحاق عن ابى ميسرة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبشركم وهو صائم وكان املككم لا يربح حديثا منا اوبعنا وروى عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويبشركم وهو صائم وكان املككم لا يربح **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح وروى ميسرة اسمه عمرو بن شرجيل ومعنى لا يربح يعني لنفسه **باب لمجاورة الصيام لمن لم يفرض من الليل** حدثنا اسحاق بن منصور نا ابن ابي عمير نا يحيى بن ابي ربيع عن عبد الله بن بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يجم الصيام قبل الفجر فلا صيام له

مجاورة في القبلة للصائم قوله عن زياد بن علاقة بكسر العين المهملة وبالفتح ثقة من الثالثة قوله كان يقبل في شهر الصوم اي في رمضان وفيه ايسر له يقبل في رمضان وهو صائم قال الحافظ في الفتح فاشارت عائشة الى عدم الفقرة بين صوم الفرض والنفل انتهى **قوله** حديث عائشة حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان وغيرهما بالفاظ قوله (وفي الباب عن عمر بن الخطاب) اخرج احمد وابو داود بلفظ قال هشتم شيئا فقبلت وانصائم فالتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت صنعت اليوم امر اعظم اقبلت وانصائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت لو تهممت بماء وانتصائم قلت لا يا سبأ ذلك فقال صلى الله عليه وسلم فقيم كذا في التتقي قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث اخرج ابو داود والنسائي قال النسائي منكره صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم انتهى (وحفصة) اخرج ابن ماجه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم (وامرسلة) اخرج الشيخان بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم (وابن عباس) اخرج ابن ماجه بلفظ قال خص المكي للصائم في المباشرة وكرهه للثابدين والنس لم ينظر من اخرج (وابهريرة) اخرج ابو داود بلفظ ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فخص له واتاه اخرها له فهاذا الذي خص له شيخنا واذا كان هناك شاب انتهى سكنت عنه ابو داود والمنذرى قال ابن الهمام سنده جيد كذا في المراجعة **قوله** (رفخص بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يربحوا للشاب الخ) قال الحافظ في الفتح فرق قوم بين الشاب الشيخ فكلها يعني القبلة للشاب اباها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس اخرج مالك وسعيد بن منصور وغيرهما جاز في حديثان مرفوعان فيه ما ضعف اخرج احمد وابو داود حديث ابو هريرة والآخر احمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص انتهى **قوله** (وقال بعض اهل العلم القبلة تنقص الاجر ولا يفسد الصائم ورواوا ان الصائم اذا ملك نفسه ان يقبل الخ) قال الحافظ في الفتح بعد نقل كلام الترمذي هذا ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن ابي سلمة وهو ربهما النبي صلى الله عليه وسلم انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم انما هذا الامسلة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال اما والله اني لا تقاكم له واخشاكم له فذلك على ان الشاب الشيخ سئل ان عمر حينئذ كان شابا ما فعله كان اول ما بلغ وفيه دلاله على انه ليس من الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قيل امراته وهو صائم فامر امراته ان تسال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسالت فقال اني افضل انك فقال زوجها يا نبي الله اني اقبلت فقال انا اعلمكم بعد ما تسال الله واتقاكم واخرج مالك كنهه امسلة قال عن عطاء بن رطلان رجلا فذكره وهو مطول انتهى كلام الحافظ وقال قبل هذا قد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم **فكرة** قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم انه كان يكره القبلة والمباشرة والنذر في غيره عن قوم نحوهم واجتنبوا قولوا تعالى فالا بالشره من الآية فمنه من المباشرة وهذه الآية تها والجباب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو المبيح لله تعالى وقد اباح المباشرة تها فاذل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مدونه من قبلة ونحوها **واباح** القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيح عن ابو هريرة وبه قال سعيد وسعد بن ابى وقاص وطائفة بل بالغ بعض اهل الظاهر فاستحبها انتهى كلام الحافظ قلت اعد الاقوال عندى يتذهب اليه سفيان الثوري والشاذ فممن ان الصائم اذا ملك نفسه جاز له التقبيل واذا لم يامن تركه يحصل الجرم والتوفيق بين الاحاديث المختلفة وهو قول ابو حنيفة **رح** قال محمد بن الحسن في الموطا لا بأس بالقبلة للصائم اذا ملك نفسه بالجماع فان خاف ان لا يملك نفسه فاكف افضل وهو قول ابو حنيفة رحمه الله وللعامة قبلنا انتهى **باب لمجاورة مباشرة الصائم** المباشرة اعلم من القبلة قيل هو من الزوج المرأة فيما دون الفرج وقيل هو القبلة والمس باليد قاله **قوله** (يبشركم) قال النووي معنى المباشرة هنا المس باليد هو من التقاء البشريتين انتهى وكان املككم لا يربح يعني لم يربح الاجر والمجدة اي حاجته ويرى بكسر الحزة وسكون الراءى عضوه والاول اشهر الى ترجيح اشار البخاري من التفسير كذا في فتح الباري فقلت قال البخاري بعد من ايت هذا الحديث قال ابن عباس ارب حاجته وقال طائفة اخرى الى الامر به الاحق بالحاجة له في المس انتهى قال الجزري في النهاية اي حاجته تقضى ان كان غالبا لهواه واكثر المحلثين يروونه بفهم الحرة والراء يعنون الحاجة وبعضهم يرويه بكسر الحنة والراء يعنون الحاجة وبعضهم يرويه بكسر الحرة وسكون الراء وله تاويلان احدهما انه الحاجة والثاني اراد به العضو عنت به من الاعضاء والآخر خاصة انتهى في مجمع البحار غرض التفسير بالعضو بالانفراج عن سنن الادب انتهى قال النووي معنى كلام عائشة رضي الله عنها انها انما ينبغي كره الاحتراز عن القبلة ولا تتوهم من انفسكم انكم مثل النبي صلى الله عليه وسلم في استباحتها لانه يملك نفسه ويامن الوقوع في قبلة يتولد منها انزال او شهوة وهي من نفس الخوف ذلك فانتم لا تمانون ذلك فطريقكم لا تكفان عنها انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وغيرهما بالفاظ والابو ميسرة اسمه عمرو بن شرجيل (انكوف المحلثان ثقة عابد مخضرم ومعنى لا يربح يعني لنفسه) هذا بيان حاصل المعنى قد عرفت اصل معنى لا يربح (باب لمجاورة الصيام لمن لم يفرض من الليل) **قوله** (من لم يجم الصيام) قال في النهاية الاجماع احكام النية والغزمية اجمعت الراء ازمعته وعزمت عليه انتهى والمعنى من لم يصوم العزم على الصوم (قبل الفجر) اي قبل الصبح الصادق (فلا صيام له) ظاهره انه لا يصح الصيام بلانية قبل الفجر فربما كان او قل لا يذهب بن عمر جابر بن زيد وما لك والمزني واد وذهب الباقون الى جواز النفل بنية من النهار وخصصوا هذا الحديث بما روى عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم

قال أبو عيسى حديث حفصة حدثت عن مرفوع هذا الوجه وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح وأما معنى هذا عند بعض أهل العلم لا صيام لمن أجمع الصيام قبل طلوع الفجر في رمضان أو في قضاء رمضان أو في صيام نذر إذا لم ينو منه من الليل لم يجزه وأما صيام التطوع فبإباحة أن ينويه بعد ما أصبح وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق باب لمجاورة الصائم التطوع محل ثمانية آيات من مائة من حرج بن ابن مهران عن أم هانئ قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتني بشراب فشربت منه ثم ناولني فشربت منه فقلت أني أذنبت فاستغفرت له قال وماذا قالت كنت صائمة فافطرت فقال امن قضاء كنت تقضينه قالت لا قال فلا يفرك وفي الباب عن أبي سعيد وعائشة حديث أم هانئ في أسناده مقال في العمل على بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن الصائم المتطوع إذا افطر فلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي

يأتي ويقول عند الله فاقول لا يقول أن صائمه وفي رواية أن اخذ لصائمه وأخذ للاستقبال وهو جواب جزاء كذا في المراقبة قلت والظاهر الأصح هو ما ذهب إليه الباقر قوله حديث حفصة حديث لا تعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح قال في المتفق بعد ذكر هذا الحديث رواه الخمسة وقال في النيل أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصححه مرفوعاً وأخرجه أيضاً الدارقطني وقال الحافظ في التلخيص واختلف الأئمة في رفعه ووقفه فقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا أدرى أيهما أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم بن كنانة عن أبيه قال لا يصح رفعه وقال الترمذي لموقوف أصح ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب الصحيح عن ابن عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندك موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد بن حنبل في مسنده أن لا يصح رفعه ذلك لا سند وقال الحاكم في المستدرج على شرط الشيخين وقال في المستدرج على شرط البخاري قال البخاري رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً وقال الخطابي أسند عبد الله بن أبي بكر والريكة من الثقة مقبولة وقال ابن خزيمة الاختلاف فيه يزيد قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات انتهى كلام الحافظ قال الشوكاني وقد تقرر في الأصول أن الرخصة من الثقة زيادة مقبولة وإنما قال ابن خزيمة الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة لأن من رواه مرفوعاً فقد رواه موقوفاً باعتبار الطريق قال وفي الباب عن عائشة عند الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وعن معوية بن سعد عند الدارقطني أيضاً بل قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أجمع الصيام من الليل فليصم ومن لم يصم ولم يجمه فلا يصم وفي أسناده الواقدي انتهى كلام الشوكاني قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) واستدلوا بحديث الباب وحديث عائشة المذكورين تفريراً لاستدلاله بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم من الليل فليصم في حديث الباب نكرة في سياق النفي فيعمل كل صائم ولا يخرج عنه إلا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه إجماع الصيام قبل الفجر وقد قام الدليل على أن صيام التطوع لا يشترط فيه الإجماع قبل الفجر وهو حديث حفصة المذكور في الباب والظاهر أن النفي متوجه إلى الصحة لأنها أقرب الجازين إلى الذات أو متوجه إلى نفى الذات الشرعية وقد عرفت ما ذهب إليه ابن عمر وجاب بن زيد رضي الله تعالى عنهما وما لك وغيرهم من حديث عائشة المذكور لم يبلغهم وفي اللغات والمذهب عندنا يعني الخفية أنه يجزئ صوم رمضان والنفل والزم المعين بنية من نصف النهار الشرعي شرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق أن يبيت الليلة لأنها غير متعينة فلا بد من التعيين في الابتداء والدليل لنا في الفرض ما روي في السنن الأربعة عن ابن عباس قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد عنده الأعرابي برؤية الهلال الأمن كل فلا ياكل بقية يومه ولم ياكل فليصم وأما حديث حفصة مرفوعاً أنه قد اختلف في رفعه فمحل على نفى الكمال انتهى ما في اللغات قلت أجيب عن رواية ابن عباس بأنه لما أصبحت النية في النهار في صراحة شهادة الأعرابي برؤية الهلال لأن الرجوع إلى الليل غير مقدور الزرع فيما كان مقدوراً فيفضل الجواز بثلث هذه الصورة أعني من انكشف له في النهار أن ذلك اليوم من رمضان وكمن ظهر له وجوب الصيام عليه من النهار كما يجتوون يميناً والصبي يحتمل والكافر يسلم وأما الاختلاف في رفع حديث حفصة فاجيب عنه بأن الرخصة زيادة والزيادة من الثقة مقبولة وأما حمله على نفى الكمال فمقيض ظاهر والظاهر أن النفي متوجه إلى الصحة وإلى نفى الذات الشرعية هذا ما عندى الله تعالى أعلم. باب لمجاورة الصائم التطوع قول أم هانئ قال الحافظ في تهذيب التهذيب يها دون ابن أم هانئ ويقال ابن أم هانئ ويقال ابن بنت أم هانئ والثالث وهم روى حديثه سماك بن حرب عنه عن أم هانئ مرفوعاً الصائم المتطوع أمير نفسه ولا يها في ابن يقال له جعدة بن هبيرة قال الحافظ فيتمثل أن يكون هارون هذا ولد جعدة بن هبيرة وأما أبو الحسن بن القطان فقال لا يعرف انتهى (عن أم هانئ) بهنئة بعد نزول مكسرة بنت أبي طالب قوله ركت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتني بشراب) أو من ما فاته المراد عن الإطلاق وفي رواية أبي داود قالت لما كان يوماً الفتح فتم مكة حباكة فاطمة فجلست على يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر هانئ عن يمينه فحباكة الوليدة بأن فيه شراب ثم ناولني أي بقية الشراب (امن قضاء كنت تقضينه) وفي رواية أبي داود كنت تقضين شيئاً (فلا يفرك) أو ليس عليك أثر في افطارك وفي رواية أبي داود فلا يفرك أن كان تطوعاً قول حفصة (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه البيهقي قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاكاً أخوك وتكلف لك افطرتهم مكانه انشئت قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث أسناده حسن (وعائشة) أخرجه البخاري في التاريخ وأحمد وإسحاق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلت لا فقال فأتني صائماً ثم أتانا يوماً آخر فقلت يا رسول الله اهدنا لحبس فقال أرينيه فقلت أصبحت صائماً فأكل انتهى ولما دلت الباب تدل على أنه يجوز لمن صام تطوعاً أن يفطر لاسيما إذا كان في دعوة إلى طعام أحد من المسلمين قوله (وفي أسناده مقال) فإن في سند سماك وقد اختلف عليه في قال النسائي سماك ليس يعتمد عليه إذا انفرد وفي أسناده أيضاً هارون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وقال الحافظ في التلخيص مجهول قوله (وإن الصائم المتطوع إذا افطر فلا قضاء عليه) أن يجزئ لا يقضيه وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي وهو قول الجمهور من أهل العلم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم إن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه في حديث أم هانئ ويقول صلى الله عليه وسلم افطرتهم مكانه انشئت في حديث أبي سعيد الخدري قال الحافظ هو الراجح على عدم الإيجاب انتهى قال ابن خزيمة

حدثنا محمد بن غيلان نا ابيه عن ابي عبد الله قال كنت اجمع مع سواد بن حرب يقول احديني ام هاني حدثني فقلت انا افضلهم وكان اسمه جعدة وكانت ام هاني جدته فحدثني
عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فذبح شراب فشرب ثمرنا ولها فشربت فقالت يا رسول الله اما اني كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غلبه الصائم المتطهر
امين نفسه ان شاء صام وان شاء افطر قال شعيب قلت له انت سمعت هذا من ام هاني قال لا اخبرني ابو صالح واهلنا عن ام هاني وروى حماد بن سلمة هذا الحديث عن حماد
فقال عن هارون بن بنت ام هاني عن ام هاني ورواية شعيب احسن هكذا حدثنا محمد بن غيلان عن ابيه او فاقه امين نفسه وحدثنا غير محمد بن ابي اود فاقه
امير نفسه او امين نفسه على الشك وهكذا روى من غير وجه عن شعيب امير او امين نفسه على الشك حدثنا احمد بن داود وكيع بن طحان بن يحيى عن عائشة بنت
بنت طلحة عن عائشة ام المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندكم شيء قالت قلت لا قال فاني صائم حدثنا محمد بن غيلان نا بشر
ابن السري عن سفيان عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة ام المؤمنين قالت ان كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتيني فيقول اعنديك غداء فاقول لا فيقول اني صائم
قالت فانا في يوم ما فقلت يا رسول الله انه قد اهديت لنا هدية قال وما هي قلت خبئ قال اما اني اصيبت صائما قالت ثم اكل قال ابو عيسى هذا حديث حسن
باب ما جالس ابي القضاة عليه السلام حدثنا احمد بن منيع نا كثير بن هشام نا جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت انا حفصة صلتين ففرض لنا طعما
اشتبهناه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كذا صائمتين ففرض لنا طعام اشتبهناه فاكلنا منه
قال اقصيا يوما اخر مكانه قال ابو عيسى وروى صالح بن ابي الاضرار ومحمد بن ابي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا روى مالك بن انس ومعه وعبيد
ابن عمرو زياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرفوعا ولم يذكره ابيه عن عروة وهذا اصح لانه روى عن ابن جريح قال سألت الزهري فقلت احذرك
عروة عن عائشة قال لم اسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث حصل ثما بعد اهل بيته
ابن زيد البغدادي نا روى عن عروة عن ابن جريح فذكر الحديث وقد ذهب قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الى هذا الحديث فواو اهل القضاء اذا افطر وهو
يلزمه القضاء واحتجوا بحديث عائشة الا في الباب الا في قوله رفقيت انا افضلهم او افضل بنى ام هاني رجعة قال في التقريب جعدة الخزرجي من ولد ام هاني قيل هو ابن يحيى بن جعدة
ابن هبيرة وهو مقبول من السادسة انتهى قال في الخلاصة جعدة الخزرجي عن ابو صالح مولى ام هاني وعنه شعيب قال البخاري لا يعرف الا حديث الطوطى امير نفسه وفيه نظر انتهى وقال في القصة
هو من ولد ام هاني بنت ابي طالب اخو هارون وهو ابن ابنتها انتهى قوله امين نفسه بالنون قال في الجمع معناه انه اذا كان امين نفسه فله ان يتصرف في امانه نفسه على ما يشاء انتهى
قلت له: او جعدة واخبرني ابو صالح اسمه باذام بالذال المعجمة ويقال اخره نون موطنه هاني فضعيف مدلس من الثالثة كذا في التقريب وقال في الخلاصة باذام بمعجمة بين الفين من
ام هاني ابو صالح مدلس يروى عن مولاة قال ابن معين ليس به باس قال النسائي ليس بثقة قوله (عن هارون بن بنت ام هاني) قال في الخلاصة هارون بن ام هاني وقيل انه حفيد
عن ام هاني وعنه مالك مجهول وقد عرفت من عبارة تهذيب التهذيب ان هارون بن ام هاني يقال له ابن ام هاني ويقال ابن بنت ام هاني والثالث وهم قوله رفق امير نفسه
او امين نفسه) تقدم بيان معنى امين نفسه ومعنى امير نفسه انه امير نفسه بعد دخوله في الصوم ان شاء صام او اتم صومه وان شاء افطر اما بعد او غيره قوله (عن طلحة بن يحيى)
ابن طلحة بن عبيد الله التيمي المديني نا في الكوفة صدوق يخطئ من السادسة (عن عنته عائشة بنت طلحة) بن عبيد الله التيمي ام عمران كانت فاتكة الجمال وهي ثقة من الثالثة قوله
(اعنديك غداء) بفتح المعجمة والذال للمهملة وهو ما يوك كل قبل الزوال (قلت حبس) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء ثم غلب طيب من واظن وقيل طعام يتخذ من الزبد والتمر ولا قط وقد
يبدل الاظ بالديق والزبد بالسمن وقد يبدل السمن بالزيت قاله القاري (قالت ثم اكل) قال ميرك يدل هذا على جواز افطار النقل وبه قال الاكثر وقال ابو حنيفة يبيح بعد
واما بن فلا قوله (هذا حديث حسن) واخوه مسلم: باب ملجأ في ايجاب القضاء عليه او على الصائم المتطوع الذي افطر قوله (جعفر بن برقان) بضم الموحدة وسكون
الراء بعد ها فاف ابو عبد الله الرقي صدوق فيهم في حديث الزهري كذا في التقريب قوله (كنت انا حفصة) بالرفع صائمتين او نفلا ففرض لنا طعام) بصيغة المجهول او عنده هنا
احد بطريق الهدية فبدرتني اليه حفصة) اي سقتني اليه صلى الله عليه وسلم في الكلام من بدرت الشيء بدوا اسرعت اليه وكانت ابنة ابيها تعني على خصال ابيها او كانت جارية كابنها
قوله (ولم يذكره ابيه عن عروة وهذا اصح) وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن جزيمة في روايته سئل الزهري عنه (هو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على ارساله وشذ من قوله
وقال الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا كذا في فتح الباري قوله (فرا واعليه القضاء اذا افطر وهو قول مالك ابن انس) وهو قول الحنفية واستدلوا عليه بحديث الباب
وحديث ابو سعيد الذي اشار اليه الترمذي في الباب المتقدم وقد ذكرنا لفظه واجيب عن ذلك بما في حديث ام هاني وان كان قطعها فان شئت فاقض وان شئت فلا تقض رده احمد
داود اجمعناه فيجمع بينه وبين حديث عائشة وابي سعيد محل القضاء على التخيير وهو هذا الجوهري اهل العلم قال الشوكاني في التلخيص ويدل على جواز الافطار وعدم وجوب القضاء
حديث ابن حنيفة يعني الذي فيه قصة زيارته سلمان ابا الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قر ذلك واميين كابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فقال ابن
المنذر ليس في تحريم الاكل في صوم النقل من غير عذر الا الادلة العامة بقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان وقال ابن عبد البر من احتج في هذا
بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فهو جاهل يا قول اهل العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك النبي عن الرياء كانه قال لا تبطلوا اعمالكم بالرياء بل اخلصوها له وقال اخرون لا تبطلوا اعمالكم
بازنكاب الكبار ولو كان المراد بذلك النبي عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا وجب على نفسه بنذر او غيره لا متمتع عليه الافطار الا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب لهم لا يقولون بذلك

حدثنا محمد بن غيلان نا ابيه عن ابي عبد الله قال كنت اجمع مع سواد بن حرب يقول احديني ام هاني حدثني فقلت انا افضلهم وكان اسمه جعدة وكانت ام هاني جدته فحدثني

مالك بن انس باب ما جاء في صلال شعبان بومضان حل ثلثنا بعد الزمان بن مهدي عن سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن سلمة عن ام سلمة قالت ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وفي الباب عن عائشة قال ابو عيسى حديث ام سلمة حديث حسن وقد روى هذا الحديث ايضا عن ام سلمة عن عائشة انها قالت ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في شهر اكثر صياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله حل ثلثنا بذلك هذا ما بعد عن محمد بن عمرو نا ابو سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وروى سالم ابو النضر وغيره احد هذا الحديث عن ام سلمة عن عائشة نحو رواية محمد بن عمرو وروى عن ابن المبارك انه قال في هذا الحديث وهو جائز في كلام العرب اذا صام اكثر الشهران يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليسته اجم ولعله تعشى واشتغل ببعض امره كان ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين يقول انما معناه هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهران باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان حال رمضان حل ثلثنا قتيبة ناعبد الغزي بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا انتهى قال الشوكان ولا يخفى ان الآية عامة ولا اعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقدم في الاصول فالصواب ما قال ابن المنير انتهى (باب ما جاء في صلال شعبان بومضان) قوله ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين (الم) وفي رواية ابو داود وغيره انه لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصومه بومضان وهذا اللفظ او في ما ترجم به الترمذي قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذه الرواية او كان يصوم مظهرا واستدل عليه برواية عائشة عند مسلم بلفظ كان يصوم شعبان الا قليلا وسيجئ تحقيقه قوله (حديث ام سلمة حديث حسن واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة وسكت عنه ابو داود ونقل المنذرى تحسين الترمذي واقرا) وقد روى هذا الحديث ايضا عن ام سلمة عن عائشة قال الحافظ في الفتح يحتمل ان يكون ام سلمة روى عن كل من عائشة وام سلمة ويؤيد ان محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن ام سلمة تارة اخرى خرجها النسائي انتهى قوله ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في شهر اكثر (كش) بالنصب على انه ثانی مفعول رأيت (صياما) تمييز (منه) اي من النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان متعلق بصياما والمعنى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في شعبان وفي غيره من الشهور سعى رمضان وكان يصيامه في شعبان اكثر من صيامه فيما سواه كذا ذكره الطبري قال بعض المفسرين قوله في شهر يعني به غير شعبان وهو المستكن في اكثر وفي شعبان حال من الحزور في منه العائد الى الرسول صلى الله عليه وسلم اي ما رأيت كاشا في غير شعبان اكثر صياما منه كاشا في شعبان مثل زيد قائما احسن منه قاعدا او كلاهما طرفا اكثر الاول باعتبار الزيادة والثاني باعتبار اصل المعنى ولا تعلق له برويته والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة كذا ذكره القاري (كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله) اي لغاية القلة وفي رواية مسلم من طريق ابوبعيد عن ام سلمة عن عائشة كان يصوم شعبا كله كان يصوم شعبان الا قليلا قوله (كان ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين يقول انما معناه الحديث انه كان يصوم اكثر الشهران) المراد بكلا الحديثين الحديث الذي ورد فيه صوم اكثر شعبان والحديث الذي فيه صوم شعبان كله قال الحافظ في الفتح حاصل ما قال ابن المبارك ان الرواية الاولى مفسرة لثانية وان المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطبري قال لان الكل تأكيد لارادة التمثيل وهو الحق في تفسيره بالبعض مناف له قال فيحتمل على انه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه اخرى مثلا يتوهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقلها كله انه كان يصوم من اوله تارة ومن اخره اخرى ومن اثنا عشر طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخفى بعضه بصيام دون بعض وقال الزين بن المنير ما ان يحمل قول عائشة على البالغة والمراد اكثر وامان يحتمل بان قولها الثاني متاخر عن قولها الاول فاخبرت عن اول امره انه كان يصوم اكثر شعبان واخبرت ثانيا عن اخر امره انه كان يصومه كله انتهى ولا يخفى تكلفه والاول هو الصواب ويؤيد رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان انتهى كلام الحافظ واختلاف في الحكمة في كثاره صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان على اقل قول ذكرها الحافظ في الفتح وقد ذكر في تأييد بعضها بعض الاحاديث الضعاف ثم قال ولا في ذلك ما جاء في حديث احمد مما مضى خرجه النسائي وابو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم اراك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحبان برفع على وانما صام ونحوه من حديث عائشة عند ابوعبيد بن قال فيه ان الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة فاحب ان ياتيني احلى وانما صام قال ولا تعارض بين هذا وبين ما جاء من النهي عن تقديم رمضان بصوم يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحمل النهي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده انتهى (باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان حال رمضان) قوله (اذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا) وفي رواية ابو داود وغيره اذا انتصف شعبان وفي رواية فلا صيام حتى يكون رمضان قال القاري في المرقاة والنهي للنسائي رحمة على الامة ان يضعفوا عن حق القيام بصيام رمضان على وجه الشاطا وما من صام شعبان كله فيتعود بالصوم ويرى من الكلفة ولذا افيد بالانتصاف او من عنه لانه نوع من التقدم والله اعلم قال القاضى المقصود استعظام من لا يقوى على اتباع الصيام فاستحب الاضام كما استحب اظرافه ليتوكل على الدعاء فاما من قدر فلا يموله ولذلك جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الشهرين في الصوم انتهى قال الحافظ في فتح الباري قال كثير من الشافعية بمنع الصوم من اول الساعات عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابهريرة مرفوعا اذا انتصف شعبان فلا تصوموا اخرجه اصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الربيعي من الشافعية يحرم التقدم بصوم ايام من شعبان لا يتقدم من احدكم رمضان بصوم يومين ويومين ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الاخر وقال جمهور العلماء يحرم الصوم بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الذي فيه وقال احمد وابن معين انه منكر واستدل البيهقي بحديث الباب يعني لا يتقدم من احدكم شعبان بصوم يومين على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو صحيح من حديث العلاء وكذا ضعفه قبله الحارثي استظهر

قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل مفطرا فإذا بقي شيء من شعبان أخذ في الصوم لحال شهر رمضان وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشبه قوله وهذا حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبلوا شهر رمضان بصيحا إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم وقد دل في هذا الحديث إنما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال رمضان باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان حدثنا أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون نا الحارث بن أرطاة عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فخرجت فإذا هو بالبقيع فقال كنت تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله قلت يا رسول الله فظننت أنك تبص لنا ذلك فقال إن الله تبارك وتعالى ينزل ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا فيغفر لكثير من عباد الله ثم كلب وفي الباب عن أبي بكر الصديق قال أبو عيسى حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحارث بن أرطاة وسمعت محمد بن يعقوب هذا الحديث قال يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة قال محمد بن الحارث لم يسمع من يحيى بن أبي كثير

حديث ثابت عن أنس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن أسناده ضعيف واستظهر أيضا حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل هل حمت من شهر شعبان شيئا قال لا قال فإذا اضطرت من رمضان فصم يومين ثم جمع بين الحديثين يعني بين حديث العلاء بن عبد الرحمن وبين حديث لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يومين ويومين بان حديث العلاء على من يضعفه الصوم وحديث المتقدم بصوم يوم أو يومين مخصوص من يجتأبزع له رمضان وهو جمع حسن انتهى كلام الحافظ قوله حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ومحمد بن حبان وغيره وقال أحمد وابن معين أنه منكر كما قال الحافظ في الفتح قال أبو داود في سننه وكان عبد الرحمن يحدث به قلت لأحمد لم قال لا نكأن عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي شعبان برمضان وقال عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال أبو داود وليس هذا عندى خلافه ولم يجز به غير العلاء عن أبيه انتهى وقال المنذري في تحفيظه حكى أبو داود عن العلاء أن هذا الحديث منكر قال وكان عبد الرحمن يعني ابن مهدي لا يحدث به ويحتمل أن يكون الإمام أحمد لما أنكر من جهة العلاء بن عبد الرحمن فإن فيه مقالا لأئمة هذا الشأن قال العلاء بن عبد الرحمن وإن كان فيه مقال فقد حدثت عنه الإمام مالك مع شدة انتقاده للرجال وتحريه في ذلك وقد أخرج به مسلم في صحيحه وذكره أحاديث انفرد بها رواتها وكذلك فعل البخاري أيضا والحفاظ في الرجال مذهب فعل كل منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد رضي الله عنهم انتهى كلام المنذري قلت الحق عندى أن الحديث صحيح والله تعالى أعلم قوله ما يشبه قوله أي قول بعض أهل العلم والمعنى أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله وهذا حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم الخ أي ما قلنا من أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله فلا نعرفه إلا من هذا الوجه قال أبو داود في سننه وقال بعضهم وهذا أي كراهية الأخذ في الصوم لحال رمضان لأنه صلى الله عليه وسلم قال الخ وقيل وهذا أي دليل كراهية الأخذ في الصوم لحال رمضان حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم الخ والظاهر هو ما قلنا والله تعالى أعلم باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان هي الليلة الخامسة عشر من شعبان وتسمى ليلة البراءة وذكر هذا الباب هنا استطراد لذكر شعبان وألفا الكلام في الصيام قاله أبو الطيب المدني قوله (فقدت) أي لم أجده قال في النهاية فقدت الشيء أفدته إذا غاب عنك (ليلة) من ليلى تعني الليلة التي كان فيها عندى (فإذا هو البقيع) أي واقف فيه والمراد بالبقيع بقيع الذرود وهو موضع بظاهر المدينة فيه قبور أهلها كان به شجر الفرق فذهب بقى اسمه كذا النهاية وإن يحيف أي يحير ويظلم الله عليك ورسوله ذكر الله تنبيهها لعظم شأنه عند ربه على حد أن الذين يباليون بك الغايبا يعني الله قال الطيبي وتزييد الكلام وتحسينا أو حكاية لما وقع في الآية أم جافون أن يحيف الله عليهم ورسوله وأشارة إلى التلازم بينهما كما لا طاعة ولا محبة قال يعني ظننت أني ظننت بأن جعلت من نيتك لغيرك وذلك مناف لمن تصدى بمصيبة لرسالة رقت يا رسول الله ظننت أنك أتيت بعض ناسك أي نرجاتك لبعض مهماتك فأردت تخفيفها وعلني على هذا الغيرة الحاصلة للنساء التي تخرجن عن دائرة العقل وحائزة الدين للعاقبة من المعاتبة أو المعاقبة والحاصل أني ما ظننت أن يحيف الله ورسوله على علي غري بل ظننت أنك باهر من الله أو باجتهاد منك خرجت من عندى لبعض ناسك لأن عادتك أن تفصل النوافل في بيتك كذا في المراقبة إلى سماء الدنيا أو في رواية ابن ماجه إلى سماء الدنيا فيغفر لكثير من عباد الله ثم كلب أي قبيلة بني كلب وخصم لا نهم أكثر غنا من سائر العرب نقل الأبهري عن الأزهاري أن المراد بغفران أكثر عدد الذنوب المغفورة لأعداء أصحابها وهكذا رواه البيهقي انتهى ذكره القاري وفي الشكوة زاد رزين من استحق النار قوله وفي الباب عن أبي بكر الصديق (أخبرنا البزار والبيهقي بإسناد لا بأس به كذا في الترغيب والترهيب المنذري في باب الترغيب من التهاجر قوله حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وأخبرنا ابن ماجه والبيهقي روى قال يحيى بن كثير لم يسمع من عروة قال الخ فالحديث منقطع ومن شعبان أحدهما ما بين الحارث بن أرطاة وبين يحيى بن عروة أعلم أنه قد روى في فضيلة ليلة النصف من شعبان عدة أحاديث هي عهد لعلها أصلا فتمت حديث الباب وهو منقطع ومنها حديث عائشة قالت قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل فصلى فأتاه السجود حتى ظننت أنه قد قبض فلما رأيت ذلك قلت حتى حركت أقدامه فتحرك فقام فقم رأسه من السجود وفرغ من صلوة قال يا عائشة أو يا حميراء أظننت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد خاس بك قلت لا والله يا رسول الله ولكني ظننت أنك قبعت طول سجودك فقال أتدري أي ليلة هذا قلت لا والله يا رسول الله أعلم قال هذه ليلة النصف من شعبان إن الله عز وجل يطلع على عباده في ليلة النصف من شعبان فيغفر للمستغفرين ويرحم المسترحمين ويؤخر أهل الحمد كما هم درواه البيهقي وقال هذا من سهل جيد ويحتمل أن يكون العلاء أخذ من مكمل قال الأزهري يقال للرجل إذا غدر بصاحبه فلم يؤته حقه قد خاس به كذا في الترغيب والترهيب والحافظ المنذري ومنها أخر ما رواه ابن جيل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يطلع الله إلى جميع خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مشاحن قال المنذري في الترغيب بعد ذكره رواه الطبراني في الأوسط وابن حبان في صحيحه والبيهقي ورواه ابن ماجه بلطف من حديث أبي بكر الصديق روى الله عنه يحيى بإسناد لا بأس به انتهى كلام

فالجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما قدر المدينة صامته واهل الناس بصيامه فلما افترض رمضان كان رمضان هو الفريضة وترك عاشوراء من شأ صامه
 ومن شاء تركه وفي الباب عن ابن مسعود وقيس بن سعد وجابر بن سمرة وابن عمر ومعاوية قال ابو عيسى والعلم على هذا عند اهل العلم على حديث عائشة وهو حديث صحيح لا يرون
 صيام عاشوراء واجبا الا من رغب في صيامه لما ذكر فيه من الفضل باب ما جاء في عاشوراء اي يوم هو حل ثلثا هكدا وابو كريب قال لا نأوي عن حاجب بن عمر عن
 الحكم بن الاحمر قال انتهيت الى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت اخبرني عن يوم عاشوراء اي يوم اصومه فقال اذا رايت هلال المحرم فاعلم ثم اصوم من يوم
 التاسع صائما قال قلت اهكذا كان يصوم محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم حل ثلثا قتيبة ناعبد الوارث بن يونس عن الحسن عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بصوم عاشوراء يوم العاشر قال ابو عيسى حديث ابن عباس عن جدي حسن صحيح وقد اختلف اهل العلم في يوم عاشوراء فقال بعضهم يوم التاسع وقال بعضهم يوم العاشر وروى عن
 يوم تصومه قريش هكذا في غالب النسخ والظاهر بما بالنصب واعتباره منصوبا مضافا الى الجملة بعد كما في يوم نفع الصادقين يبعده اشتغال تصومه على ضمير عائذ اليه فان اشتغال الجملة المضاعف
 اليها على ضمير المضاعف غير متعارف في العربية بل قد منع بعضهم فالظاهر الجملة التي بعد صفة له واعتبار اليوم اسم كان على ان عاشوراء خبر كان بعيد من حيث المعنى من حيث علم الخبر
 لان عاشوراء معرفة ويوم نكدة قال الوجه ان يقال ان كان فيه ضمير اثنان وعاشوراء مبتدأ خبره يوم مذكور في شرح الترمذى لابي الطيب رفلما افترض رمضان كان رمضان هو الفريضة
 ظاهر هذا الحديث ان صوم عاشوراء كان فضلا ثم لئنه وجوبه بوجوب صوم رمضان قال الحافظ في الفتح يؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا للذين لا يرون يومه ثم تكرر الامر بذلك
 ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بامر من اكل بالامساك ثم زيادته بامر الامهات ان لا يرضعن فيه الاطفال ويقول ابن مسعود الثالث في مسلم لما انفرد رمضان ترك
 عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق دل على ان المتروك وجوبه واما قول بعضهم المتروك تاكرا استحبابه والباقى مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تاكرا استحبابه
 باق ولا سيما مع استمرار الاقدام بحق في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لئن عشت لاصوم التاسع والعاشر ولترغبه في صومه وانه يكفر سنة واي تاكرا بلغ من هذا انتهى
 قوله وفي الباب عن ابن مسعود وقيس بن سعد وجابر بن سمرة وابن عمر ومعاوية اما حديث ابن مسعود فمتفق عليه اما حديث قيس بن سعد فاخرجه ابن وشيبة واما حديث
 جابر بن سمرة فاخرجه مسلم واما حديث ابن عمر ومعاوية وهو ابن ابي سفيان فمتفق عليهما قوله (وهو حديث صحيح) واخرجه البخاري والنسائي باب ما جاء في عاشوراء اي يوم
 هو قوله (وهو متوسد رداءه في زمزم) وفي رواية تسلم عند زمزم ثم اصبح من يوم التاسع صائما الخ قال النودى هذا نصريح من ابن عباس بانه مذهب ابن عباس هو اليوم
 التاسع من المحرم ويتاوه على انه مأخوذ من الظاهر الاول فان العرب تسمى اليوم الخامس من يوم الورد رعباء وكذا باقى الايام على هذه النسبة فيكون التاسع عشرا وذهب جماهير العلماء
 من السلف والخلف الى ان العاشر هو اليوم العاشر من المحرم من قال ذلك سعيد بن المسيب الحسن البصري ومالك واحمد واسحاق وخلق وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ
 واما تقدير اخذ من الظاهر فبعيد ثم ان حديث ابن عباس الثاني يروى عليه لانه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم عاشوراء فذكر ان اليهود والنصارى تصومونه فقال انه في العام
 المقبل يصوم التاسع وهذا نصريح بان الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر انتهى قلت وقد تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنين بان معناه انه ينوي الصيام في
 الليلة المتعقبة للتاسع وقوله الحافظ حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان المقبل ان شاء الله صمتا التاسع فلم يات العلم المقبل حتى توفي قال فانه ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فما كان قبل ذلك انتهى قال الشوكاني الاول ان يقال ان ابن عباس ارشد السائل الى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجبه عليه بتعيين
 يوم عاشوراء انه اليوم العاشر لان ذلك مما لا يبال عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فان ابن عباس لما فهم من السائل ان مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه اجاب عليه بانه التاسع
 وقوله نعم بعد قول السائل اهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم بمعنى نعم هكذا كان يصوم لم يبق لانه قد اخبرنا بذلك فلا بد من هذا لانه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم التاسع تأويل
 ابن المنين في غاية البعد لانه قوله واصبح يوم التاسع صائما لا يحتمل انه انتهى كلام الشوكاني قلت وتأويل الشوكاني ايضا بعيد ففكر قوله (امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء
 يوم العاشر) هذا دليل على ان عاشوراء هو اليوم العاشر قال في المعاني مراتب صوم المحرم ثلثة الافضل ان يصوم يوم العاشر ويوم ابعده وقد جاء ذلك في حديث احمد
 وثانيها ان يصوم التاسع والعاشر وثالثها ان يصوم العاشر فقط وقد جاء في التاسع والعاشر احاديث ولهذا لم يجعلوا صوم العاشر والحادي عشر من المراتب وان كان مخالفا
 لليهود في هذا ايضا وكذا لا يجوز من السنة انتهى قلت قال الحافظ في الفتح واخرجه ابن عباس صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوما قبله او
 يوما بعده وهذا كان في اخر الامر وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة هذا الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا سيما اذا كان فيما يخالف فيه اهل الاقوال فلما فتحت مكة واشتهر امر الاسلام
 احب مخالفة اهل الكتاب ايضا كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك قوا فقههم اولاد وقال غنى اخى بموسى منك ثم احب مخالفتهم فامر بان يضاف اليه يوم قبله ويوم بعده مطلقا فلم
 اتفق قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) حديث ابن عباس الاول اخرجه مسلم وابو داود والثاني انفرد به الترمذى وهو منقطع بين الحسن البصري وابن عباس فانه لم يصح
 منه وقول الترمذى حديث حسن صحيح لم يروى عن مراده او حديث ابن عباس اراد وقد فهم اصحاب الاطراف انه اراد تصحيح حديثه الاول فذكروا كلامه هذا عقيب حديثه الاول فتبين ان
 الحديث الثاني منقطع وثالثها مخالفة الحديث الصحيح المتقدم كذا في عمدة القارى للعيني قوله (فقال بعضهم يوم التاسع وقال بعضهم يوم العاشر) قال الزين بن المنين الاكثر على
 ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر ربه المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقبل هو اليوم التاسع فعلى الاول فالיום مضاف ليلته الماضية وعلى الثاني هو مضاف ليلته الآتية
 وقيل انما سمي التاسع عاشوراء اخذ من اوله الاول اذا روى الاصل ثمانية ايام ثم ادركها في التاسع تالوا وروى ناعشر بكسر العين وكذلك الى الثلاثة كذا في الفتح وروى عن ابن عباس

ذي الحجة عيد الصيام كل يوم منها صيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر قال ابو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث مسعود بن واصل عن النخعي
 وسالت محمد بن عن هذا الحديث فلم يعرف من غير هذا الوجه مثل هذا وقال قد روي عن قتادة عن سعيد بن مسعود بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا باب ما جاء في
 صيام ستة ايام من شوال حدثنا احمد بن منيع نا ابو معاوية نا سعيد بن سعيد عن محمد بن ثابت عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان
 ثم اتبعه بست من شوال فذلك صيام الدهر في الباب عن جابر وابو هريرة وثوبان قال ابو عيسى حديث ابي ايوب حديث حسن صحيح وقد استحب قوم صيام ستة من
 شوال لهذا الحديث وقال ابن المبارك هو حسن مثل صيام ثلاثة ايام من كل شهر قال ابن المبارك ويروى في بعض الحديث ويحق هذا الصيام برمضان واختار ابن المبارك
 ان يكون ستة ايام من اول الشهر قد روي عن ابن المبارك انه قال ان صام ستة ايام من شوال متفرقا فهو جائز قال ابو عيسى قد روي عبد الغزي بن محمد عن صفوان
 ابن يحيى وسعد بن سعيد هذا الحديث عن محمد بن ثابت عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا وروى شعبه عن ورقاء بن عمر عن سعد بن سعيد هذا الحديث و
 سعد بن سعيد هو اخي يحيى بن سعيد الانصاري قد تكلم بعض اهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه باب ما جاء في صوم ثلثة من كل شهر حدثنا قتيبة
 نا ابو عوانة عن يونس نا ابن جابر نا ابو الربيع عن ابو هريرة قال عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ان لا انا انما الاعلى تروى ثلثة ايام من كل شهر وان اصل الحديث
 احب خيرة ومن متعلق باب من الفصل بين احب معموله باجنبي فالوجه ان يقرأ احب بالفتح ليكون حصة ايام وان يتعبد فله ومن متعلق باب الفصل بين باجنبي وهو كقوله
 ما رأيت رجلا احسن في عيته الكحل من عين زيد خبر ما حذف اقول لو جعل احب خبرا وان يتعبد متعلقا باب جازف الجادى ما من ايام احب الى الله لان يتعبد له فيها من
 عشرة والحجة لكان اقرب لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر اما المعنى فلان سوق الكلام لتظيم الايام والعبادة تابعة لها لا عكسها وعلى ما ذهب اليه القائل يلزم العكس مع ارتكاب
 ذلك التعسف ريعدل بالمعلوم وقيل بالمجهول ايسرى (صيام كل يوم منها) اي ما عدا العاشر قال ابن الملك اي من اول ذي الحجة الى يوم عرفة (صيام سنة) اي لم يكن فيها
 عشر ذي الحجة كذا قيل والمراد صيام التطوع فلا يجتزأ الى ان يقال لم يكن فيها ايام رمضان **قوله** (هذا حديث غريب الخ) واخرجه ابن ماجه وهذا حديث ضعيف لان في سند مسعود
 بن واصل وهو ابن الحديث وفيه نخاس بن قهز وهو ضعيف كما عرفت **باب** ما جاء في صيام ستة ايام من شوال **قوله** (هذا حديث غريب الخ) من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال قطع او جعل عقبه في الصيا
 (بست من شوال) وفي رواية مسلم ستان شوال قال النوى هذا صحيح ولو كان ستة بلها سجا ايضا قال اهل اللغة يقال صمتا وخمسة وستة وانما يلزمون اثبات الهاء في المذكور اذا
 ذكره بلفظ صريح فيقولون صمتا ستة ايام ولا يجوز ست ايام فاذا حذف في الايام جاز الوجوهان وما جاء حذف الجاء فيه من المذكور الذي ذكر بلفظه قوله تعالى يترصدون بانفسهم اربعة اشهر
 وعشرا او عشرة ايام انتهى (فذلك صيام الدهر) لان الحسنة بعشر امثالها ف رمضان بعشرة اشهر الستة بشهرين قال النوى وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي
قوله (وفي الباب عن جابر وابو هريرة وثوبان) وفي الباب ايضا عن البراء بن عازب ابن عباس وعائشة قال ميرك في تحقير احاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم اجمعين واما حديث جابر فرواه الطبراني
 طحا واليزار والبيهقي واما حديث ابو هريرة فرواه اليزار والطبراني وسأدهما حسن وقال النوى في حديثه عند البراء صحيح واما حديث ثوبان فرواه ابن ماجه والنسائي و
 ابن خزيمة في صحيحه وابن حبان ولفظه عند ابن ماجه من صام ستة ايام بعد الفطر كان كصيام السنة من اجزاء بالحسنة فله عشر امثالها واما لفظ البقية فقريب منه واما حديث ابن
 عباس فرواه الطبراني واحمد واليزار والبيهقي واما حديث عائشة فرواه الطبراني ايضا كذا في المراقبة قلت واما حديث البراء بن عازب فرواه الدارقطني **قوله** (حديث ابي ايوب)
 حديث حسن صحيح واخرجه مسلم وابو داود وابن ماجه **قوله** (وقد استحب قوم صيام ستة من شوال لهذا الحديث) وهذا هو الحق قال النوى فيه دلالة صريحة على ان هذا
 واحمد داود وما يقيم في استحباب صوم هذه الستة وقال مالك وابو حنيفة يكره ذلك قال مالك في الموطا ما رأيت احدا من اهل العلم يصومها قال فيكون لثلاث ايام وجوبه دليل الشافعي
 وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح واذا ثبت السنة لا تترك ذلك بعض الناس واكثرهم او كلهم لها او قولهم قد يظن وجوبها ينتقض بصوم يوم عرفة عاشوراء وغيرهما من الصوم
 المذكور انتهى كلام النوى قلت قول من قال بكونه صوم هذه الستة باطل مخالف لاحاديث الباب لذلك قال عامة الشافعية بانه لا يباس به قال ابن الهمام صوم مستثنى من شوال
 عن ابو حنيفة وابو يوسف كراهته وعامة المشافعية يرواه باسا انتهى **قوله** (ويروى بصيغة المجهول) وبناث فاعلمه **قوله** (ويحق هذا الصيام برمضان كذا في بعض الحواشي) قلت لم
 اقف انا على الحديث الذي روي فيه هذا اللفظ نعم قد روي في حديث ثوبان من صام ستة ايام بعد الفطر كان كصيام السنة والظاهر المتبادر من البعدية هي البعدية القرية رواه اختار
 ابن المبارك ان يكون ستة ايام من اول الشهر او من اول شهر شوال متواليه (روى عن ابن المبارك انه قال ان صام ستة ايام متفرقا فهو جائز) قال النوى قال احمدنا في
 الافضل ان تصام الستة متواليه عقب يوم الفطر فان فرقها واخرها عن اوائل الشهر الى اخره حصلت فضيلة المتابعة لانه يصلح انه اتبعه ستان شوال انتهى قلت
 الظاهر هو ما نقل النوى عن احمد به فان الظاهر المتبادر من لفظ بعد الفطر المذكور في حديث ثوبان المذكور هي البعدية القرية والله تعالى اعلم **قوله** (وقد تكلم بعض اهل الحديث
 في سعد بن سعيد من قبل حفظه) قال الحافظ في التقریب سعد بن سعيد بن فيس بن عمر الانصاري اخي يحيى صدوق سيئ الحفظ من الرابطة انتهى **فان قلت** كيف صحح الترمذي حديث
 سعد بن سعيد المذكور من تصحيحه فانه قد تكلم فيه بعض اهل الحديث من قبل حفظه **قلت** الظاهر ان تصحيحه لتعدد الطرق وقد تقدم في المقدمة انه قد يصح الحديث لتعدد طرقه علانية
 لم يتفرده به سعد بن سعيد بل تابعه صفوان بن سليم كما تقدم **باب** ما جاء في صوم ثلثة من كل شهر **قوله** (عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي اوصى في رواية الشيخين او
 خليفتهما (او ثلثة خصال) لان انا انما الاعلى تروى بالمحافظ فيه استحباب تقدم الى تروى النوى وذلك في حق من لم يثق بالاستيقاظ ويتناول من يصلي بين النامين وهذه الوصية

محمد بن غيلان نا ابو داود انما اشعبه عن الاعمش قال سمعت يحيى بن زبيد قال سمعت عن موسى بن طلحة قال سمعت ابا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا ابا ذر اصبمت من الشهر
ثلاثة ايام فصم ثلث عشرة وايدع عشرة وخمس عشرة وفي الباب عن ابي قتادة وعبد الله بن عمرو وثقة بن اياس الزبيدي وعبد الله بن مسعود وابي عوف وابي عباس وعائشة
وقتادة بن ملحان وعثمان بن ابي العاص جابر قال ابو عيسى حديث ابي ذر حديث حسن وقد روي في بعض الحديث ان من صام ثلثة ايام من كل شهر كان كمن صام
الدهر حدثنا هناد نا ابو معاوية عن عاصم الاحول عن ابي عثمان عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام من كل شهر ثلثة ايام فذلك صيام الدهر فان
الله تبارك وتعالى تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اليوم بعشرة ايام قال ابو عيسى هذا حديث حسن قال ابو عيسى وقد روي شعبه هذا
الحديث عن ابي ثمر وابي التياح عن ابي عثمان وقال عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله حدثنا محمد بن غيلان نا ابي داود انما اشعبه عن ابي ذر الرشك قال سمعت
معاذة قالت قلت لعائشة اكان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم ثلثة ايام من كل شهر قالت نعم قلت من ايه كان يصوم قالت كان لا يبالي من ايه صام قال ابو عيسى
هذا حديث حسن صحيح قال ويزيد الرشك هو يزيد الضبي وهو يزيد القاسم وهو القاسم وهو الرشك هو القاسم في لغة اهل البصرة باب ما جاء في فضل الصوم حدثنا
عمر بن موسى المقرئ البصري نا عبد الوارث بن سعيد نا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان ربي يقول كل حسنة بعشر
امثالها الى سبعة ضعف الصوم وانا اخبر به والصوم حجة من النار والخوف في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وان جعل على احدكم جاهل وهو صائم
لا يهريرة ورد مثلها لابي داود في رواية مسلم ولا في رواية النسائي انتهى كلامه افظ قال الشيخ عبد الحق في العاقل لعله اكتفى لابي هريرة باول الليل لانه كان يحفظ احاديث رسول
الله صلى الله عليه وآله ويستحضر ملفوظاته وكان يضيء جزئيين من الليل فيه ذلك افضل لان الاشتغال بالعلم افضل من العبادة وهو السبب في الوصية له بان يوتر قبل ان ينام انتهى كلام
الشيخ قلت ويمكن ان يكون لسبب اخر كما هو في الوصية لابي داود اوله في دعوى الله عنهما والله تعالى اعلم ووصوم ثلثة ايام من كل شهر قال الحافظ الذي يظهر ان المراد بها
البصر وان اصل الضمى زاد حين في رواية كل يوم وفي رواية البخاري يلفظ ركعتي الضمى قال ابن دقيق العيد لعله ذكر الاقل الذي يوجد التأكيد بفعله وفي هذا دلالة على استحباب
صلوة الضمى وان قلها ركعتان قال الحافظ في الفتح حكى شيخنا الحافظ ابو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي انه اشتهر بين العوام ان من صلى الضمى ثم قطعها يعني فصا ركعتين من
الناس يتكرونها اصل ذلك وليس لما قاله اصل بل الظاهر انه مما القاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث ابي داود انتهى حديث ابي هريرة
المذكور لم يحكم عليه الترمذي بشئ هو حديث صحيح واخرجه الشيخان **قوله** سمعت يحيى بن زبيد اخرج في الحديث واحد وثلاثين الميم والميم في قوله فسم ثلث عشرة وايدع
عشرة وخمس عشرة هي ايام الليالي البيض **قوله** وفي الباب عن ابي قتادة اخرجه مسلم وفيه ثلاث من كل شهر رمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله وعبد الله بن عمرو
اخرجه الشيخان وفيه ثلثة ايام من كل شهر صوم الدهر كله صم كل شهر ثلثة ايام واقرأ القرآن في كل شهر فربما بن اياس الزبيدي اخرج احمد باسناد صحيح عنه مرفوعا صيام ثلثة ايام
من كل شهر صيام الدهر كله وافطارة واخرجه ايضا البزار والطبراني وابن حبان في صحيحه كذا في الترغيب (وعبد الله بن مسعود) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم من
غرة كل شهر ثلثة ايام وقلما كان يفطر يوم الجمعة اخرجه الترمذي والنسائي واخرجه ابو داود الى ثلثة ايام وصححه ابن خزيمة وابي عوف (لينظر من اخرج حديثه وابي عباس)
اخرجه النسائي (وعائشة) اخرجه مسلم والترمذي في هذا الباب (وقتادة بن ملحان) بكسر الميم وقيل بفتحها ولم اقف على من اخرج حديثه (وعثمان بن ابي العاص) اخرجه
النسائي والبيهقي (وجابر) اخرجه النسائي وقال الحافظ اسناده صحيح **قوله** (حديث ابي ذر حديث حسن) واخرجه النسائي وصححه ابن حبان كذا في المرقاة **قوله** (فذلك صيام
الدهر) وذلك لان الحسنة بعشرة امثالها فيعدل صيام الثلاثة الايام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون لمن صام الدهر **قوله** (هذا حديث حسن) واخرجه ابن ماجه **قوله**
(عن ابي ثمر) بكسر الشين المججمة وسكون الميم الضمى مقبول من الرابعة **قوله** (قالت نعم) اي هذا اقل ما كان يقصر عليه (قلت من ايه) اي من اي يوم وفي رواية مسلم من اي ايام
الشهر كان لا يبالي من ايه صام وفي رواية مسلم لم يكن يبالي من اي ايام الشهر يصوم **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** (يزيد الرشك) بكسر الراء وسكون
الشرين المججمة (هو يزيد الضبي) بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها عين ميملة قال في الخلاصة يزيد بن ابي يزيد الضبي مولى ابي الاذرعة البصري الذي اذاع القسام الرشك
عن مطرف بن الشخير وعنه شعبه ومعمر وثقه ابراهيم بن ابي حنيفة في حديثه (باب ما جاء في فضل الصوم) **قوله** (القرآن بقية القاف وشدة الزمى الاولى قال في القاموس
القرآن الابرهم والقرآن ككثان بانهم القر **قوله** (كل حسنة بعشر امثالها) او تضاعف بعشر امثالها (الى سبعة ضعف) بكسر الصاد اي مثل (والصوم لي) وفي رواية الشيخين كل عمل
ابن ادم يضاعف الحسنة بعشر امثالها الى سبعة ضعف الا الصوم فانه لي الخ قال الحافظ في الفتح قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وانا اخبر به مع ان الاعمال كلها لله
وهو الذي يجزي بها على اقول ثم ذكر الحافظ عشرة اقوال ثم قال واقرب الاقوال التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني وانا اذكر ههنا هذين القولين ومن شاء الوقوف على باقيها فليرجع
الى الفقه فالقول الاول ان الصوم لا يقع فيه الربا كما يقع في غيره قال ابو عبيد بن جريه قد علمنا ان اعمال البر كلها لله وهو الذي يجزي بها فانزى والله اعلم انه لما خص الصيام لان ليس يظهر
من ابن ادم بفعله وانما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التاويل قوله صلى الله عليه وآله ليس في الصيام رياء حدثني شابا عن عليل عن الزهري فذكر ان بعض مرسل قال ذلك لان الاعمال لا
تكون الا بالحركات الا الصوم فانما هو لنية التي تقوى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى قال الحافظ وقد روي الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل واورده من وجه
اخر عن الزهري موصولا عن ابي سلمة عن ابي هريرة وسناده ضعيف لفظه الصيام لا رياء فيه قال الله عز وجل هو لي وانا اخبر به وهذا الوجه كان قاطعا للترام قال الحافظ معنى النفي

باب ماجاء في كراهية صوم ايام التشريق حدثنا هنادنا وكيع عن موسى بن علي عن ابيه عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق عيدنا اهل الاسلام وهي ايام اكل وشرب وفي الباب عن علي وسعد ابو هريرة وجابر ونبينة وابشر بن يحيى وعبد الله بن حذافة وانش وحمزة بن عمرو الاسلمي وكعب بن مالك وعائشة وعمر بن العاص وعبد الله بن عمر قال ابو عيسى حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم بكون صيام ايام التشريق الا ان قوما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم خصوا الممتع اذا لم يجد هديا ولم يصم في العشر ان يصوم ايام التشريق وبه يقول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق قال ابو عيسى اهل العراق يقولون موسى بن علي بن رباح واهل مصر يقولون موسى بن علي وقال سمعت قتبية يقول سمعت الليث بن سعد يقول قال موسى بن علي لا اجعل احدا في حل من صيام ابي عيسى من قال مولانا اهر فقد اصاب من قال مولانا عبد الرحمن بن عوف فقد اصاب انتهى قال الحافظ في الفتح قال ابن التين وجه كون القولين صوابا ما روي انما اشتهر في ولاته وقيل يجل احد على الحقيقة والاخر على الجواز وسبيل الجواز اما انه كان يكثر ملازمة احدهما المخذلة ولا خذعنا ولا انتقاله من ملك احدهما الى ملك الاخر وجزم الزبير بن بكار بانه كان مولانا عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فثبتت له ابن اهر المجازية قال واسم ابن اهر ايضا عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن اخيه انتهى كلام الحافظ (باب ماجاء في كراهية صوم ايام التشريق) هي ايام تلعيد النحر سميت بذلك من تشريق اللحم وهو تقديده وبسطه في الشمس ليجف لان لحم الاضحية كانت تشريق فيها بمعنى قيل سميت به لان الهدى والضحيا لا تنحر حتى تشرق الشمس على تطلع كذا في قوله (يوم عرفه) اي ليوم التاسع من ذي الحجة (ويوم النحر) اي ليوم العاشر من ذي الحجة (وايام التشريق) اي ليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (عيدنا) بالرفع على الجوزية اهل الاسلام بالنصب على الاختصاص (وهي) اي الايام الخمسة (ايام اكل وشرب) في الحديث دليل على ان يوم عرفه وايام التشريق ايام عيد كما ان يوم النحر يوم عيد وكل هذه الايام الخمسة ايام اكل وشرب قال الشوكاني في النيل لما حدث ابو قتادة مرفوعا صوم عرفه بكفر سنتين ماضية ومستقبلة رواه الجماعة الا البخاري والترمذي انه يستحب صوم عرفه مطلقا وظاهر حديث عقبة بن عامر يعني المذكور في هذا الباب انه يمكن صومه مطلقا وظاهر حديث ابو هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفه يعرفات رواه احمد وابن ماجه انه لا يجزئ صومه يعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل احد مكروه لمن كان يعرفات حاجا والحكمة في ذلك انه ربما كان مؤديا الى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفته هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيد حديث عقبة بن عامر انتهى كلام الشوكاني خلا قوله (وفي الباب عن علي) اخبره النسائي عن طريق مسعود بن الحكم عن امه انها رأت وهي في فوات رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبها يصيح يقول يا ايها الناس انها ايام اكل وشرب ونساء وبغال وذكر الله قالت قلت من هذا قال علي بن ابي طالب ورواه البيهقي من هذا الوجه لكن قال ان جدته حدثته كذا في التلخيص (وسعد) بن ابي وقاص اخبره احمد بلفظ قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انادي ايام مني انها ايام اكل وشرب ولا صوم فيها يعني ايام التشريق واخرجه البزار ايضا قال في جميع الزوائد رجالهم رجال الصحيح (وابو هريرة) اخبره الدارقطني في سننه في الضحيا وفيه وايام مني ايام اكل وشرب وبغال وفي مسند سعيد بن سلام الطراد قال الزبلي ما ه احمد بالكذب (وجابر ونبينة) الهزلي اخبره مسلم بلفظ ايام التشريق ايام اكل وشرب ونبش بن يحيى بمثلين مصغرا اخبره النسائي بخبر حديث نبينة روعبد الله بن حذافة اخبره الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال يعني ايام مني في اسناده الواقدي (والنسائي) اخبره الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم فحى عن خمسة ايام في السنة يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق وفي اسناده محمد بن خالد الطحان وهو ضعيف (وحمزة بن الاعور الاسلمي) لينظر من اخبره وكعب بن مالك اخبره احمد ومسلم وفيه ايام مني ايام اكل وشرب (وعائشة) وابن عمر قال لا يصوم في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى اخبره البخاري (وعمر بن العاص) اخبره ابو داود (وعبد الله بن عمر) اخبره البزار قال الزبلي في نصب الداية قال المنذرى في حواشيه وقد روي هذا الحديث من ردة اية نبينة قوله (حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود والنسائي وسكت عنه ابنه (وهو نقل المنذرى في صحيح الترمذي واقرة قوله) (الا ان قوما من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم خصوا للممتع اذا لم يجد هديا ولم يصم في العشر ان يصوم ايام التشريق) قال الحافظ في الفتح وقد روي ابن المنذرى وغيره عن الزبير بن العوام وابي طلحة الجوزي مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمر بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في اخرين منعه الا للمتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الاوزاعي وغيره ايضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا باحاديث الباب التي لم تقيد بالجواز للمتع واستدل القائلون بالجواز للمتع حديث عائشة وابن عمر قال لا يصوم في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وله عنهما انها قالوا الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج اليوم عرفه فان لم يجد هديا ولم يصم صام ايام مني قال الشوكاني وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد اخبره الدارقطني والطحاوي بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم ايام التشريق وفي اسناده يحيى بن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحل المطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص قال الشوكاني وهذا اقوى المذهب واما القائل بالجواز مطلقا فاحاديث الباب جميعها تنزه عليه (وبه يقول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق) وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصوم ايام التشريق قال محمد في الموطا لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لم تنع ولا تغيرها للمجاءت من النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابو حنيفة والامة من قبلنا انتهى قوله (اهل العراق يقولون موسى بن علي بن رباح) بضم العين وفتح اللام مصغرا (واهل مصر يقولون موسى بن علي بفتح العين وكسر اللام مكبرا) (باب ماجاء في كراهية الحجامة للصائم) قوله (عن ابراهيم بن عبد الله بن قاسم) بقاء وظاهره قيل هو عبد الله بن ابراهيم بن قارظ ورواه من روى عنه ائمة اثنان صدوق من الثالثة كذا في التقرير (داطر الحاجم والحجي) استدل بظاهر هذا الحديث من قال بحجامة الحجامة للصائم وبسجى ذكرهم قوله (وفي الباب عن سعد بن ابى وقاص مالك بن وهب بن عبد مناف احد العشرة الخوارج حديثه ابن عدي في الكامل وفي مسند داود بن الزبرقان وهو ضعيف (وعلى) ابن ابي طالب اخبره البزار في مسنده وقال جميع ما يرويه الحسن عن علي مرسل وانما

باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم حل ثنا أحمد بن رافع النيسابوري ومحمد بن غيلان ويحيى بن موسى قالوا أنا عبد الرزاق عن مكرم بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم وفي الباب عن سعد بن علي وشاذل بن أوس وثوبان وإسماعيل بن زيد وعائشة ومفضل بن يسار ويقال معقل بن نسيان وأبو هريرة وابن عباس وأبو موسى وبلال قال أبو عيسى حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح ذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج ذكر عن علي بن عبد الله أنه قال أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشاذل بن أوس لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحدِيثين جميعاً حديث ثوبان وحديث شاذل بن أوس وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الحجامة للصائم حتى إن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اختجم بالليل منهم أبو موسى الأشعري ابن عمر بهذا يقول بن المبارك قال أبو عيسى سمعت إسحاق بن منصور يقول قال عبد الرحمن ابن مهدي من اختجم وهو صائم فعليه القضاء قال إسحاق بن منصور وهكذا قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم قال أبو عيسى أخبرني الحسن بن محمد الرعقاني قال قال الشافعي قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اختجم وهو صائم ثم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال افطر الحاجم والمحجوم ولا أعلم أحداً من هذين الحديثين ثابتاً ولو توفى رجل الحجامة وهو صائم لم يكن أحب إليّ وإن اختجم وهو صائم لم أر ذلك أن يفطره قال أبو عيسى هكذا كان قول الشافعي ببغداد وأما بصري فقال إلى الرخصة ولم يلجأ إلى ما سألتني أن النبي صلى الله عليه وسلم اختجم في حجة الوداع وهو صائم باب ما جاء من الرخصة في ذلك حل ثنا بشر بن هلال البصري نا عبد الوارث بن سعيد نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال اختجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم قال أبو عيسى هذا حديث صحيح هكذا روى وهيب بن خور واية عبد الوارث وروى اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة مرسلاً ولم يذكر فيه عن ابن عباس حل ثنا أبو موسى محمد بن التقي نا محمد بن عبد الله الأنصاري عن جبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم اختجم وهو صائم قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه

يروى عن قيس بن عبد الله وغيره عن علي (وشاذل بن أوس وثوبان) قال الحافظ في التلخيص ما حديث ثوبان وشاذل فخرج به أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي إسماعيل ثوبان قال علي بن سعيد النسائي سمعت أحمد يقول هو أصح ما روى فيه وكذا قال الترمذي عن البخاري ورواه المذكورون من طريق يحيى بن أبي كثير أيضاً عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شاذل بن أوس صححه البخاري الطريقين تبعاً لأهلين المديني نقله الترمذي في العلل وقد استوعب النسائي طرق هذا الحديث في السنن الكبرى انتهى ورواه (إسماعيل بن زيد) أخرجه النسائي من حديث أشعث بن عبد الملك عن الحسن عنه ثم قال لا أعلم تابعاً لأشعث عن أبيه أخرجه النسائي أيضاً وفيه سليمان بن أبي سليم وهو ضعيف ومفضل بن يسار ويقال معقل بن نسيان) أخرجه النسائي أيضاً ذكر الاختلاف فيه (وابن عباس) أخرجه النسائي (وابن موسى) أخرجه النسائي وذكره صححه علي بن المديني وقال النسائي رفعه خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلقه البخاري (وبلال) أخرجه النسائي وقد ذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية والحافظ بن حجر في التلخيص هذه الأحاديث وغيرها مع الكلام عليها مفصلاً من شاء الوقوف عليها فليرجع إليها قوله (حديث رافع بن خديج صحيح) وأخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين (وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج) قال الحافظ في الفتح لكن عارض أحمد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع أصحها وقال البخاري هو غدير محفوظ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هو عندى باطل وقال الترمذي سألت إسحاق بن منصور عن ثوبان يحدثني بعن عبد الرزاق قال هو غلط قلت ما علمته قال روى هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد حديث مهران بن يحيى روى عن يحيى بن أبي قلابة أن أبا إسماعيل حدثه أن ثوبان أخبر به هذا هو المحفوظ عن يحيى فكانه دخل المرء حديث في حديث انتهى (وذكر عن علي بن عبد الله) بن جعفر بن نعيم السعدي موكلاً به أبو الحسن ابن المديني البصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله (رواه) قال أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشاذل بن أوس لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحدِيثين جميعاً حديث ثوبان وحديث شاذل بن أوس (يعرفان تقياً لظن طرقي تعين الجمع بذلك) وقد صحح البخاري الطريقين تبعاً لأهلين المديني كما عرفت في بيان تخريج حديثهما وكذا قال عثمان الدارمي حديث افطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشاذل قال وسمعت أحمد يذكر ذلك وقال المروزي قلت لأحمد بن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا الخبر في حديث ابن خزيمة جميعاً حدثنا أحمد بن حبان قال ابن حبان والحاكم كذلك في الفتح قوله (وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الحجامة للصائم) واحتجوا بحديث الباب وهو ظاهر يدل صراحة على أن الحجامة تفتقر للصائم ثم قال الطيبي ذهب إلى هذا الحديث جمع من الأئمة وقالوا افطر الحاجم والمحجوم منهم أحمد وإسحق وقال قوم منهم مسروق والحسن وابن سيرين يكنى الحجامة للصائم ولا يفطره للصوم بها وحملوا الحديث على التشديد وإنما نقصا أحرياً ما هما وأبطلاهما بتركاب هذا المكره وقال الأكثر بن لا بأس بها أخرج عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اختجم وهو محرم واختجم وهو صائم والشافعي وأحمد وإسحق في حقيقته وقالوا معنى قوله افطر تعرض لافطرك ما يقال هلك فلان إذا تعرض للهلاك انتهى كلام الطيبي وقال البغوي في شرح السنة معنى قوله افطر الحاجم والمحجوم أي تعرضاً للافطار أما الحاجم فلا يلا من من صلى من الدم أو جوفه عند المص والحجوم فلا يلا من منغف قوتهم وجوز الدم فيقول أمره إلى أن يفطر انتهى كلام البغوي (باب ما جاء من الرخصة في ذلك) قوله (اختجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم) أي اختجم في حال اجتماع الصوم مع الإحرام قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (هكذا روى هيب بن خور واية عبد الوارث) ورواية وهيب بن خور البخاري في صحيحه (وروى اسمعيل بن إبراهيم) وهو معروف بابن علي قوله (عن جبيب بن الشهيد) (الذي البصري ثقة ثبت من الخامسة) (عن ميمون بن مهران) البخاري أصح كوفي نزل الرواية ثقة فقيهاً في الخبر لعمر بن عبد العزيز وكان يرسل من الرابعة قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) ورواه النسائي أيضاً بإسناد الترمذي وزاد وهو محرم وقال هذا حديث منكر لا

واحد وإسحاق وقد قال قوم من التابعين إذا أصبح جنباً يقضى ذلك اليوم والقول الأول أصح باب ماجاء في أجابة الصائم للدعوى **ح**ل ثنا أذهن بن مروان البصري نا محمد بن سواد ناسع بن أبي عمرو بن عيسى عن أبي بصير عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعى أحدكم للطعام فليجيب فان كان صائماً فليصلي على الدعاء **ح**ل ثنا أنس بن علي نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعى أحدكم وهو صائم فليقل أني صائم قال أبو عيسى فكله الحديثين في هذا الباب

أبو هريرة حسن صحيح باب ماجاء في كراهية صوم المرأة الأباذن زوجها **ح**ل ثنا أقيشة بن عبد الله بن عيسى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوم المرأة زوجها شاهد يوم ما من غير شهر رمضان إلا بأذنه وفي الباب عن ابن عباس وأبو سعيد قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن أبي الزناد عن موسى بن عثمان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ماجاء في تأخير قضاء رمضان **ح**ل ثنا أقيشة نا أبو عوانة عن اسمعيل الشدادي عن عبد الله بن عمر عن عائشة قالت ما كنت أقضي ما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى يحيى بن

من الجهم لا من الاحتلام حديث عائشة وأم سلمة حديث حسن صحيح وأخرج الشيخان وغيرهما رواه على هذا عند أكثر أهل العلم قال النودى في شرح مسلم قد اجتمع أهل هذا الاختصاص على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع وبه قال جماهير الصحابة والتابعين وحكى عن الحسن بن صالح ابن أبي اباله وكان عليه أبو هريرة والصحيح أنه رجع عنه كما مرج به في رواية مسلم وقيل لم يرجع عنه وليس بشئ وحكى عن هان من عرفة أن علم بجنايته لم يرجع ولا فيصوم وحكى عن أبي هريرة وحكى أيضاً عن الحسن البصري أنه يجزئه في صوم الطلوع ومن الفضل وحكى عن مسلم بن عبد الله والحسن البصري والحسن بن صالح يصومه ويقضيه ثم ارتفع هذا الخلاف واجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته انتهى كلام النودى **قوله** وقد قال قوم من التابعين إذا أصبح جنباً يقضى ذلك اليوم وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم ثم رجع عن هذه الفتيا قال الحافظ في الفتح وقد بقي على مقالة أبي هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذى ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر إجماع على خلافه كما جزم به النودى وأما بن دقيق العيد فقال صار ذلك إجماعاً أو كالأجماع انتهى (والقول الأول أصح) فان قلت قد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف حديث الباب فالجواب الشيخان عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من أصبح جنباً فلا يصوم له وقد بقي على حديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما ذكره الترمذى فما وجه كون القول الأول أصح من القول الثاني قلت له وجه ذلك في فتح الباري وغيره قال ابن عبد البر أنه صح وتروى حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي بذلك وإيضاح رواية اثنين مقدمة على روايته وأحد لاسيما وهما زوجتان للنبي صلى الله عليه وسلم والزوجات أعلم بحال الأزواج وقال الحافظ في التلخيص قال ابن المنذر أحسن ما سمعت في هذا الحديث أنه منسوخ لأن إجماع في أول الإسلام كان ممنعاً على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل الاعتكاف وكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ولم يعلم النسخ فلما علمه من حديث عائشة وأم سلمة رجح عليه قال الحافظ وقال المصنف أنه محمول عند الأئمة على ما إذا أصبح جماعاً واستدامه مع علمه بالفجر والأول أولى انتهى وقال محمد في موطنه من أصبح جنباً من جمعة من غير احتلام في شهر رمضان ثم اعتكف بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك وكتاب الله تعالى يدل على ذلك **باب** ماجاء في أجابة الصائم للدعوى

قوله (فان كان صائماً فليصل) أي فليصم لاهل الطعام بالبركة كما في حديث ابن مسعود عن الطبراني وان كان صائماً فليدع بالبركة (يعني الدعاء) هذا تفسير من بعض الرواة والترمذى أي ليس المراد بقوله فليصل الصلوة كما هو الظاهر بل المراد به الدعاء وحله الطبيعي على ظاهره فقال أي كعتين في ناحية البيت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم انتهى قال القاري في المراقبة ظاهر حديث أم سليم إن يجتمع بين الصلوة والدعاء انتهى قلت حديث أم سليم أخرجه البخاري عن أبيه ولقظه هكذا قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم فأتته بقر ومن فقال أعيدوا استمك في سقائه وتمر كفي وعائنه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فمضى غير المكتوبة فدعا أم سليم وأهل بيته انتهى ويجوز أن يصوم صوم نفل أن يفطر ويطعمها أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر بن

منه ما إذا دعى أحدكم للطعام فليجيب فان شاء لم يطعم وان شاء لم يطعم انتهى **قوله** (فليقل أني صائم) قال ابن الملك أمر صلى الله عليه وسلم المدعو حين لا يجيب الداعي أن يعتذر عنه بقوله أني صائم وان كان يستحب أخفاء النوافل لئلا يؤذى في ذلك الاعتذار وبغض في الداعي انتهى قال النودى محمول على أنه يقول اعتذاره وأعلاماً بما جأله فان سمحه ولم يطالبه بالخصم سقط عنه

الخصم وإن لم يجبه وطالبه بالخصم لم يضر بالخصم وليس للصوم عدل في أجابة الدعوى لكن إذا حضر لا يلزم ما أكل ويكون الصائم عند أبي ترك الأكل بخلاف الفطر فإنه يلزمه الأكل على أصح الوجهين عننا

وأما الأفضل للصائم فقال أصحابنا ان كان يشق على صاحب الطعام صومه استغف له الفطر إلا فلا هذا إذا كان صوم طوع فان كان صوماً واجباً حرماً فطر انتهى كلام النودى **قوله** (فكله الحديثين في هذا الباب عن أبي هريرة حسن صحيح) وأخرجهما مسلم **باب** ماجاء في كراهية صوم المرأة الأباذن زوجها **قوله** (لا تصوم المرأة) النسخة عن النودى في رواية مسلم لا يصوم المرأة أن تصوم (وزوجها) أي حاضر معها في بلدها الأباذنه (نسخة) أي أن يوليها قال القاري في المراقبة ظاهر الحديث إطلاق منه صوم النفل فهو حجة على الشافعية في استثنائه وخبر عروة وعائشة انتهى قلت الأمر كما قال القاري وإنما يلحق بالصوم صلوة التطوع لقصور منها وفي معنى الصوم الاحتكام لاسيما على القول بان الاحتكام لا يصح بدون الصم ما انتهى (وفي الباب عن ابن عباس وأبو سعيد) أم الحديث ابن عباس فأخبره الطبراني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه من حق الزوج على الزوجتان لا تصوم لظوم الأباذنه فان فعلت جاءت وعطشت ولا يقبل منها كذا في الترجيب أم حديث أبو سعيد فأخرجهما إماماً وابن ماجه كذا في المشكوة في باب عشرة النساء **قوله** (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرج البخاري مسلم وغيرهما **باب** ماجاء في تأخير قضاء رمضان **قوله** (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) في فتح الباري وذكره لأبيس بن خزيمة في أحد أمهات الكتب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في شعبان زاد البخاري قال يحيى المشغل من النبي صلى الله عليه وسلم

أبو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الزيادة من حديث من قول يحيى بن سعيد الأصبغى كما بينه الحافظ في الفتح وقال فيه ما يدل على ضعف الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لئلا يفعل ذلك وكان يذ من المرأة في غير نيتها فيقبل وليس من غيرها فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصم اللهم إلا أن يقال أنها كانت لا تصوم الأباذنه ولم يكن ياذن لاحتقال احتياجه إليها فاذا ضاق الوقت

سعيد الانصاري عن ابي سلمة عن عائشة نحو هذا باب ما جاني فضل الصائم اذا اكل عند حلت ناعلي بن جحرنا شريك عن جدي بن زيد عن ابي ليلى عن مولاتها عن النبي صلى الله عليه قال
 الصائم اذا اكل عند الغايط وصلت عليه الملائكة قال ابو عيسى وروى شعبه هذا الحديث عن جدي بن زيد عن جدته ام عمار عن ابنة عبد الانصارية ان النبي صلى الله عليه قال حلت ناعلي بن جحرنا
 ناعلي بن جحرنا عن جدي بن زيد قال سمعت مولاتنا ايقال لها اني تحدث عن ام عمار ابنة عبد الانصارية ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقالت اليه طعما فقال كل
 فقالت ابي سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصائم تصلي عليه الملائكة اذا اكل عند حلت ناعلي بن جحرنا قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو اصح من حديث
 شريك حلت ناعلي بن جحرنا عن جدي بن زيد عن مولاتها ايقال لها اني تحدث عن ام عمار ابنة عبد الانصارية ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقالت اليه طعما فقال كل
 شريك قال ابو عيسى ام عمار هي جد جدي بن زيد الانصاري باب ما جاني قضاء الحائض الصيام دون الصلوة حلت ناعلي بن جحرنا عن جدي بن زيد عن مولاتها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الاسود عن عائشة قالت كنا نحض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نطهر فيأمر بقضاء الصيام ولا يأمر بقضاء الصلوة قال ابو عيسى هذا حديث حسن وقد روي عن معاوية
 عن عائشة ايضا والعمل على هذا عند اهل العلم لا يعلم بينهم اختلاف في ان الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلوة قال ابو عيسى هو ابن معتب الصفي الكوفي ويكنى ابا
 عبد الكريم باب ما جاني كراهية مباغلة الاستنشاق للصائم حلت ناعلي بن جحرنا عن جدي بن زيد عن مولاتها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت عامر
 ابن لقيط بن صبرة عن ابيه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني استنشقت في الوضوء فقلت يا رسول الله اني استنشقت في الوضوء فقال لا بأس به حلت ناعلي بن جحرنا عن جدي بن زيد
 عن معاوية عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم
 لها وكان هريرة عن ابي سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم من نزل على قوم فلا يصوم
 بينا هدية فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالصوم لان الحديث حكم الرفعة لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع توفروا على اوجه على السوال من غير عذر لان الزيادة كما
 كان جائزا لم تقابل عائشة عليه ويخلف من حوصها على ذلك في شعبان انه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان اخر باب ما جاني فضل الصائم اذا اكل عند حلت ناعلي بن جحرنا
 ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضى صدوق يخطب كثيرا تغير حفظه منذ ولّى القضاء بمكة (عن ابي ليلى) قال في التقريب ليلي مولاتها ام عمار الانصارية مقبولة من السادسة وكذا الذهب في الميزان في
 فصل النسق المجهولات (عن مولاتها) اي مقبولة بالكسرة هي ام عمار وتطلق المولات على المتقربات بالفتح ايضا قوله (اذا اكل عند الغايط) جمع المفطر الى المفطر ومن (صلت عليه الملائكة) اي دعيت له
 الملائكة بما صدرم وجوه المرغب قوله (عن جدته ام عمار) بضم العين وتخفيف اليم الانصارية يقال اسمها نسبية بنت كعب عم الانصارية والدة عبد الله بن زيد محبوبة مشهورة قوله (سمعت
 مولاتنا) المراد بالمولات ههنا المتقربات بالفتح قوله (تصلي عليه الملائكة) اي تستغفر له ان الصائم اذا اكل عند حلت ناعلي بن جحرنا (اي مالت نفسه الى المأكول واشتد صومه عليه) قوله (هذا حديث حسن صحيح) وانحج
 احمد وابن ماجه ايضا ورواه النسائي عن ابي ليلى مرسلا قوله (عن مولاتها) المراد بالمولات ههنا المتقربات بالفتح (باب ما جاني قضاء الحائض الصيام دون الصلوة) قوله (عن عبيدة) بالنسبة
 ابن معتب بن مضمي ومعه عيين وكسر مثناة فرقية ثقيلة بعد هاء موحدة الكوفي الضري ضعيف اختلط باخوه من الثامنة ماله في البخاري سكون موضع واحد في الاصحى كذا في التقريب قلت علق البخاري
 في ذلك الموضع الواحد قوله (فيا امرأ بقضاء الصيام ولا يأمر بقضاء الصلوة) قد علق ذلك بان قضاء الصوم لا يشق لانه لا يكون في السنة الامرة بخلاف قضاء الصلوة فانه يشق كثيرا لانه يكون
 غالبا في كل شهر ستا وسبعا وقد امتد العشر فيلزم قضاء صلوات اربعة اشهر من السنة وذلك في غاية المشقة قاله القاري قوله (هذا حديث حسن) قد عرفت ان في سند عبيدة بن معتب
 وهو ضعيف مع كونه ضعيفا كان قد اختلط باخوه الا انه معتضد بطريق معاذة عن عائشة قوله (وقد روي عن معاذة عن عائشة ايضا) اخبرنا البخاري ومسلم والترمذي وابو داود والنسائي
 وابن ماجه (باب ما جاني كراهية مباغلة الاستنشاق للصائم) قوله (سمعت عامر بن لقيط بن صبرة) بفتح الصاد وكسر الباء ويحيى سكون الباء مع فتح الصاد وكسر هاء كذا في التهذيب
 واخبرني عن الوضوء) اي كماله (وقال اسبغ الوضوء) بضم الواو واي انه فوائضه وسننه وروخل بين الاصابع) اي اصابع اليدين والرجلين (روايع في الاستنشاق) بايصال الماء الى باطن الاذن
 (الا ان تكون صائما) فلا تبالي بصل الماء الى باطنه فيبطل الصوم قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابن ابي اود والنسائي واخرجه ابن ماجه والدارمي الى قوله بين الاصابع قوله (وقد
 كره اهل العلم السقوط للصائم) قال في القاموس سقطه الداء كمنعته ونحوه اسقطه اياه سيطرة واحدة واسعاولة واحدة ادخله في انفه فاستعط والسقوط كعبو وذلك الدواء (وروا
 ان ذلك) اي السقوط (يفطر) من التطهير اي يجعل الصائم مفطرا وينصد صومه (وفي الحديث ما يقوى قولهم) قال الخطابي في الحديث من الفقه ان وصل الماء الى الدماغ يفطر الصائم اذا كان ذلك
 بفعله وعلى قياس ذلك كل ما وصل الى جوفه بفعله منقطة وغيرها سواء كان ذلك في موضع الطعام والشراب او في غير من حشوه انتهي اختلف اذا دخل من ماء المنقطة والاستنشاق المجرى
 خطأ فقالت الخفيفة وما لك والشافعي في احد قوليه الزن انه يفسد الصوم وقال احمد بن حنبل واسحاق والاذاعي اصحابنا المشايخ انه لا يفسد الصوم كالناسي قل الحسن البصري والخمسي فسدان
 لم يكن لغريضة (باب ما جاني في نزل بقوم الخ) قوله (بشرع معاذ العقدي) بفتح الهاء والقاف ابر سهل الضري صدد في من العاشرة كذا في التقريب (ابن ابي اود والنسائي) ابن الحسن ويقال
 ابو سهل سكن البصرة متروك من النافذة كذا في التقريب وقال الذهبي في الميزان قال البخاري منكر الحديث وقال احمد بن حنبل قال ابن معين ليس بثقة وقال ابن عدى عامة لا يرويه لاياب علية انتهى
 قوله (فلا يصوم من تطوع الا باذنه) بفتح الخاء طهرهم والنهي لانه في التيسير يقال ابر الطيب في شرح الترمذي لما يخرجوا صومه بسبب تعييد الوقت واحسان الطعام للصائم بخلاف ما
 اذا كان مفطرا فيأكل معهم كما يكون فيندفع عنهم الحرج ولا من ادب الضيف ان يطعم الضيف فاذا خالف فقد ترك الادب انتهى قوله (هذا حديث منكر) المنكر ما انفرد به الضعيف ورواه

حديث عائشة حديث حسن صحيح وقوله فيها وترفع يكتف ذكرا والروايات عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال التمسوها في العشرة الاواخر في كل وتر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر انها ليلة احدى وعشرين و ليلة ثلث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين واخر ليلة من رمضان قال الشافعي كان هذا عندى والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحب على نحو ما يسال عنه يقال له نلتسها في ليلة كذا اقول التمسوها في ليلة كذا قال الشافعي اقوى الروايات عندك فيها ليلة احدى وعشرين قال ابو عيسى قد روى عن ابى بكر عبا انه كان يحلف انها ليلة سبع وعشرين ويقول اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعلامتها فعدنا وحفظنا وروى عن ابى قلابه انه قال ليلة القدر تنقل في العشرة الاواخر اخبرنا بذلك عبد بن حميد ناعبد الوراق عن ممر عن ايوب عن ابى قلابه بهذا **ح** ثنا واصل بن عبد الاعلى الكوفي نا ابو بكر بن عياش عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب انى علمت ابا المنذر انها ليلة سبع وعشرين قال بلى اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انها ليلة تصبحتها اظلم الشمس ليس لها شعاع فعدنا وحفظنا والله لقد علم ابن مسعود انها في رمضان وانها ليلة سبع وعشرين ولكن كرهه ان يخبركم فنتكلموا قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **ح** ثنا احمد بن مسعدة نا يزيد بن زريع نا عيينة بن عبد الرحمن قال حدثني ابي قال ذكرت ليلة القدر عند ابو بكر فقال ما انا بمتكبرها لشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله في العشرة الاواخر فاني سمعته يقول التمسوها في تسع ييقين او سبع ييقين او خمس ييقين او ثلث او اخر ليلة قال وكان ابو بكر يصلي في العشرين من رمضان كصلوته في سائر السنة فاذا دخل العشر اجتهد قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **باب** **ح** ثنا احمد بن محمد نا واكيم نا سفيان عن ابى اسحاق عن هبيرة بن يريم عن على ان النبي صلى الله عليه وآله كان يؤقيظ اهله في العشرة الاواخر من رمضان قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **ح** ثنا قتيبة ناعبد الرحمن بن زيار عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في العشرة الاواخر ما لا يجتهد في غيرها

[illegible]

--

أما **حل ثلث** ابن مصعب المديني قراءة عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا اعتكف أدنى إلى رأسه فأمر رجلاه و كان لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان **قال** أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح هكذا رواه غير واحد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عمره عن عائشة والصحيح عن عروة وعمره عن عائشة هكذا روى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة **حل ثلث** ما بذلك قتيبة عن الليث والعمل على هذا عند أهل العلم إذا اعتكف الرجل أن لا يخرج من اعتكافه إلا حاجة الإنسان واجمعوا على هذا أنه يخرج لقضاء حاجته للغائط والبول ثم اختلف أهل العلم في عيادة المريض وشهود الجمعة والجماعة للمعتكف فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وغيرهم أن يعوق المريض ويشيع الجنائز ويشهد الجمعة إذا اشتراط ذلك وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وقال بعضهم ليس له أن يفعل شيئا من هذا ولأول المعتكف إذا كان في مصيعة فيه أن لا يعتكف إلا في المسجد الجامع لأنهم كرهوا الخروج من معتكفه إلى الجمعة ولم يروا أنه ينزل الجمعة فقالوا لا يعتكف إلا في المسجد الجامع حقه يحتاج إلى أن يخرج من معتكفه لغير قضاء حاجة الإنسان لأن خروجها لغير قضاء حاجة الإنسان قطع عندهم الاعتكاف وهو قول مالك والشافعي **قال** أحمد لا يعوق المريض ولا يتبع الجنائز على حديث عائشة وقال إسحاق إن اشتراط ذلك فله أن يشيع الجنائز ويعوق المريض **باب ما جاء في قيام شهر رمضان** **حل ثلث** ما كانا دنا محمد بن الفضيل عن داود بن أبي هند عن الوليد بن عبد الرحمن الجرجسي عن جابر بن نقاش عن أبي ذر قال صمتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يصلي بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب ثلث الليل فقلنا يا رسول الله لو قلنا ببقية ليلتنا هذه

ورواه مالك عنه يعني عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عمره **قال** أبو داود وغيره لم يأت عليه ذكر الجارية أن عبدا لله بن عزابة ما كان كذا الدارقطني إن أبا داود رواه كذلك عن الزهري انتهى ما في الفقه راجع إلى قرب روى بنشد يدا لياررأسه زاد الشيخان في روايتهما وهو في المسجد رافرجله من الترجيل وهو تسريح الشعر وهو استعمال الشطط في الرأس أي مشطه وادنه قال الحافظ في الفقه وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والضم والخلق والتزين للحاق بالترجل والجموع على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد وعن مالك تركه فيه الصنائع والخوف حق طلب العلم انتهى **قال** ابن الملك فيه دليل على أن المعتكف لو أخرجه بعض أجزاءه من المسجد لا يبطل اعتكافه وكان لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان فسرهما الزهري بالبول والغائط وقد انفقوا على استئذانهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ولخرجها فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلتحق بهما القى والفصل من الخراج إليه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وانظر الجارية مسلم وأبو داود والشافعي وابن ماجه **قوله** والصحيح عن عروة وعمره عن عائشة هكذا روى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة (روى الجارية في جميعه) **قال** حدثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمره بنت عبد الرحمن أن عائشة الخ قال الحافظ في الفقه قوله عن عروة وعمره عن عائشة كذا في رواية الليث جمع بينهما ورأى أن يوافق عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عن عروة عن عمره إلى آخر ما نقلت عبارته فيما تقدم ثم قال واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقي اختصر وأمنه ذكر عمره وأن ذكر عمره في رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد قد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث انتهى كلام الحافظ **قوله** رواجعوا على هذا أنه يخرج لقضاء حاجته للغائط والبول (وكذا لفعل الجنابة) أن لا يمكنه الاعتكاف في المسجد فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وغيرهم أن يعوق المريض ويشيع الجنائز ويشهد الجمعة إذا اشتراط ذلك (أو) ابتداء اعتكافه وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وهو قول إسحاق كما بينه القوم في فيما بعد **قال** الحافظ في الفقه وقال الشافعي إسحاق أن شرط شيئا من ذلك يعوق عيادة المريض وتشيع الجنائز وشهود الجمعة لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد انتهى **قلت** قولهم هذا محتاج إلى دليل صحيح وقال بعضهم ليس له أن يفعل شيئا من هذا واحتجوا بما روى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج حاجة الإنا لا بد منه ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع **قال** أبو داود وغيره عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وقال النذري في مختصره وعبد الرحمن بن إسحاق أخرجه له مسلم وثقه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره وتكلم فيه بعضهم انتهى **قال** الحافظ في بلوغ المرام بعد كره الحديث لباس برجاله إلا أن المرحوم وقف أخوه وقال في فتح الباري مجزم الدارقطني بأن للقدس الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج إلا حاجة وما عداها من دونها روي عن علي بن النخعي والحسن البصري أن شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن النذري إلا في الجمعة انتهى يعني أن الكوفيين يقولون إذا خرج المعتكف للجمعة لم يبطل اعتكافه وإن شهد الجنائز أو عاد مريضا يبطل **قال** صاحب شرح الرقاية ولا يخرج منه إلا حاجة الإنسان والجمعة وقت الزوال انتهى **قال** الأصيلي ما في سبل السلام في شرح حديث عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا إلا ما لفظه فيه دلالة على أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية وأيضا لا يخرج لشهود الجمعة وأنه أن فعل ذلك بطل اعتكافه وفي المسئلة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه انتهى كلام الأئمة وبني يخذل عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله كان لا يسأل عن المريض إلا مارا في اعتكافه ولا يخرج عليه أخيرا أبو داود وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف والصحيح عن عائشة من فعلها وكذلك أخرجه مسلم وغيره **قال** ابن حزم هذا حديث عن علي بن كنانة التميمي روى المعتكف إذا كان في مصيعة فيه لا يعتكف إلا في المسجد الجامع (إلا) هذا الحديث عندنا والله تعالى أعلم **باب ما جاء في قيام شهر رمضان** **قوله** (صمتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله) أي في رمضان فلم يصلي بنا أبو بصير بل غفر الفريضة من ليالي شهر رمضان وكان إذا صلى الفريضة دخل محبة (حتى بقي سبع من الشهر) أي مضى ثمان وعشرون **قال** الطبري أي سبع ليال نظر إلى الملتحقين وهو أن الشهر تسع وعشرون فيكون القيام في قوله (فقام بنا) أي ليلة للثلاثة والعشرين والمراعاة للقيام صلوة الليل (حتى ذهب ثلث الليل) أي صلى بنا بالجماعة صلاة الليل التي في ثلث الليل وفيه ثبوت صلوة التراويح للجماعة في المسجد والليل (ثم لم يقم بنا في السادسة) أي ما بقي وهي الليلة الرابعة والعشرون وقام بنا في الخامسة وهي الليلة الخامسة والعشرون (حتى ذهب ثلث الليل) أي نصفه (لو قلنا) من التفتيل (بقية ليلتنا هذه) أي لو جعلت بقية الليل زيادة لنا على قيام

فقال انه من قام مع الامام حتى يصير في كتيبة قيام ليلة ثم يصلي بنا حتى يقي ثلث من الشهر وصلى بنا في الثالثة وعى اهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال السحر
قال ابو عيسى هذا الحديث حسن صحيح واختلف اهل العلم في قيام رمضان فرائى بعضهم ان يصلي احدا واربعين ركعة مع التور وهو قول اهل المدينة والعمل على هذا عندهم بالمدى ينقل
المشروط في الفلاح في صلاة النافلة سميت بها النوافل لانها اذا نزلت على الفلاح قال الظهر تقديره لو نزلت قيام الليل على نصفه كان خيرا لنا ولولم يفتي رانه خمسين الشان (من قام مع الامام)
او من صلى الفرض مع اخر حتى يصير في كتيبة قيام ليلة اي حصل له قيام ليلة قامة يعني ان الاجر حاصل بالفرض وزيادة النوافل مبنية على قدر النشاط لان الله تعالى لا يمل حق قتلوا
الظاهر ان المراد بالفرض العشاء والصبح الحديث ورد بذلك حتى يقي ثلاث من الشهر اي الليلة السابعة والعشرون والثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون (وصلى بنا في الثالثة) وهي الليلة
السابعة والعشرون (ودعى اهله ونساءه) وفي رواية ابي دارجم اهله ونساءه والناس (قلت) قلنا مجيد بن نفيذه (اي لا يذروا الفلاح قال السحر) بالضم والفلاح في النهاية
السحر بالفتح اسم ما يتحى به من الطعام والشراب بالضم المصدور الفعل نفسه واكثر ما يروى بالفتح وقيل الصواب بالضم لانه بالفتح الطعام والبركة والاجر والثواب في العمل لا في الطعام انتهى قال
القاضي الفلاح الفوز بالغيبة هي السحرة لانه يعين على تمام الصوم وهو الغنى بكسبه ونواه والموجب للفلاح في الاخرة وقال الخطابي في اصل الفلاح البقاء على الصيام اذا كان سببا لبقاء
الصوم ومعين عليه انتهى تعليله اعلم انه لم يرد في حديث ابي ذر هذا بيان عدد الركعات التي يصليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الليالي ثمان ركعات ثم اتركنا استقصا عليه قوله وهذا
حديث حسن صحيح واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة وسكت عنه ابو داود ونقل النذري صحيح الترمذي واقرا وقال ابن حجر المكي هذا الحديث صحيح الترمذي والمحكمه انتهى قولهم واختلف
اهل العلم في قيام رمضان اي في عدد ركعات التراويح فرائى بعضهم ان يصلي احدا واربعين ركعة مع التور وهو قول اهل المدينة ولم يرد فيه حديثا مرفوعا صحيحا ولا ضعيفا وروى فيه
اثر اخرجه مجيد بن نصر في قيام الليل عن محمد بن سيرين ان معاذ ابا حليمه القاري كان يصلي بالناس في رمضان احدى واربعين ركعة وعن ابن ابي ذر عن صلح مولى التومة قال ادركت الناس
قبل الحجة يقولون باحدى واربعين يوترون منها خمس انتهى قال العيني قال العيني وهو اكثر ما قيل فيه قال العيني وذكر ابن حبان في الاستدراك عن الاسود بن يزيد
كان يصلي اربعين ركعة ويوتر بسبع هكذا ذكره ولم يقل ان التور من الاربعين (والعمل على هذا عندهم بالمدينة) قول الترمذي هذا يخالف ما رواه مجيد بن نصر عن ابن ابي عمير قال مالك استحب
ان يقوم الناس في رمضان ثمان وثلاثين ركعة ثم يسلّم الامام والناس ثم يوتر بهم بواحدة وهذا العمل بالمدينة قبل الحجة منذ بضع ومائة سنة الى اليوم انتهى قال العيني بعد كره هذه الرواية
هكذا وروى ابن ابي عمير عن مالك وكان جهر ركعتين من التور مع قيام رمضان والا فاشتهى عن مالك ست وثلاثون والتور ثلاث والعاء واحد انتهى كلام العيني قلت تاويل العيني رواية
ابن ابي عمير بقله وكان جهر ركعتين من التور مع قيام رمضان فذكر في قيام رمضان قولين الاول احدى واربعون ركعة مع التور والثاني عشرين ركعة وفيه اقوال كثيرة
لم يذكرها الترمذي قلنا ان تذكرها قال العيني في عمدة القاري بعد كره القول الاول ورواية ابن ابي عمير عن مالك المذكورة في ما قلناه وقيل ست وثلاثون وهو الذي عمل على اهل المدينة وروى ابن
هيب قال سمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع قال لما ادرك الناس الايام يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون منها ثلاثا وقيل اربع وثلاثون على ما حكى عن زهارة بن ابي اذ انه كذلك كان يصلي به في
الاشهر الاخير وقيل ثمان وعشرون وهو الذي عن زهارة بن ابي اذ في العشرين الاول من الشهر كان سعيد بن جبير يفعل في العشر الاخير وقيل اربع وعشرون وهو مروي عن سعيد بن جبير وقيل
عشرون وكما رواه الترمذي عن اكثر اهل العلم فانه مروي عن عمر وعلى وغيرهما من الصحابة وهو قول اصحابنا الحنفية وقيل احدى عشرة ركعة وهو اختيارنا وما لك لنفسه واختاره ابو بكر بن العربي انتهى كلام
العيني وقال الخطيب جلال الدين السيوطي في رسالته المصنوعة في صلاة التراويح قال الجوزي من اصحابنا عن مالك انه قال الذي جهر عليه الناس عن الخطيب احب الي هو احدى عشرة ركعة وهو صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له احدى عشرة ركعة بالوتر قال نعم وثلاث عشرة قريب قال ولا ادري من اين احدث هذا الركعة الكثيرة انتهى قلت القول الرابع الاقوى من حيث الدليل
من هذا القول الاخير الذي اختاره مالك لنفسه احدى عشرة ركعة وهو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند الصحيح بها امر عن الخطيب رضي الله تعالى عنه واما الاقوال الباقية فلم
يثبت واحد منها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسند صحيح ولا ثبت الامر به عن احد من الخلفاء الراشدين بسند صحيح خالف عن الكلام فاما ما قلنا من ان احدى عشرة ركعة هي الثابتة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاما روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سال عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا
في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعاء فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا الحديث هذا الحديث الصحيح نص صحيح في ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة تعليله قد ذكره العيني في عمدة القاري تحت هذا الحديث استدل به بحجتها وهو مفيد قلنا ان نذكرها قال الاستدلال
الاجوية منها انه ثبت في الصحيح من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاول يجتهد فيه ما لا يجتهد في غيره وفي الصحيح ايضا من حديثها كان اذا دخل العشر احيى الليل وانقطع
اهله وجد وشدة مبره وهذا يدل على انه كان يزيد في العشر الاخر على عادته فكيف يجزئ بينه وبين حديث الباب فالحجواب ان الزيادة في العشر الاخر يحصل على التطويل دون الزيادة
في العدد ومما فيها من الروايات اختلفت عن عائشة روى في عدد ركعات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ففي حديث الباب احدى عشرة ركعة وفي رواية هشام بن عروة عن ابيه كان يصلي من الليل
ثلاث عشرة ركعة وفي رواية مسروق انه سألها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت سبع وتسع واحدى عشرة سوى ركعتي الفجر وفي رواية ابراهيم عن الاسود عن عائشة انه كان يصلي بالليل
تسع ركعات ورواه البخاري والنسائي وابن ماجة والجواب ان من عدلها ثلاث عشرة اراد بركعتي الفجر صرح بذلك في رواية القاسم عن عائشة فكانت صلواته بالليل عشر ركعات وفي رواية
ويكبر ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة ولما رواه سبيع وتسع وهي في حالة الكبر كما سياتي في انشاء الله تعالى انتهى كلام العيني قلت الامر كما قال العيني في الجواب عن السؤال الثاني
واما الجواب عن السؤال الاول فقيهه انه قد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد يصلي ثلاث عشرة ركعة سوى ركعتي الفجر في صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهني انه قال لا امر من

ان تقدم رد رواية في جليلها ورواه في جليلها صلى الله عليه وسلم في تلك الليالي

صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم
صلى ركعتين وهما دون الاثنين قبلهما ثم أتى فذلك ثلاث عشرة ركعة فالأحسن في الجواب أن يقال أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح صلاته بالليل بركعتين خفيفتين كما في هذا الحديث وروى مسلم
عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيفتين وروى أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح
صلاته بركعتين خفيفتين فقد تكملت ما نزل الركعتان الخفيفتان فصا وقام الليل ثلث عشرة ركعة ولما تعد لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخففها صار إحدى عشرة ركعة والله تعالى أعلم
ويدل على هذا القول الأخير الذي اختاره مالك لنفسه أعني إحدى عشرة ركعة حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن ركعتي الفجر خير من ثمان ركعات وأتوا بها كذا
القبلة اجتمعنا في المسجد ورجعنا فلم تزل فيه حتى أصبحنا ثم دخلنا فقلنا يا رسول الله اجتمعنا إلى ربك في صلاة المسجد ورجعنا أن نقول بنا فقال اني خشيت أن يكتب عليكم رواة الطريق
في الضعيف محمد بن فضال روى في قيام الليل ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال بعد ذكر هذا الحديث أسناده وسط انتهى وهذا الحديث صحيح عند ابن خزيمة
وابن حبان ولز الأخرجاها في صحيحهم وقد ذكر الحافظ أبو جرير هذا الحديث في فتح الباري لبيان عدد الركعات التي صلها النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في شهر رمضان فهو صحيح عند أحمد وحسن
فانه قد قال في مقدمة الفتحة فاسوق ان شاء الله تعالى الباب وحديثه أولا ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ثم استخرج ثانيا ما يتعلق به غير من صحيح في ذلك الحديث من فوائد
المتنية والإسنادية من تمتك وزیادات وكشف غامض وتصريح مدلس لماء ومتابعة سماع مع شيخ المختلط قبل ذلك كل ذلك من إلهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء و
الفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما ورد من ذلك انتهى **فإن قلت** قال النيموي في آثار السنن بعد ذكر حديث جابر المذكور في أسناده لين وقال في تعليقه مدار على عيسى بن جارية ثم
ذكر جرم بن معين والنسائي وأبو داود وتوفيق بن زرعته وابن حبان ثم قال قول الذهبي أسناده وسط ليس بصواب بل أسناده دون وسط انتهى **قلت** قال الحافظ بن حجر في شرح الخبئة الذي
من أهل الاستقراء التمام في نقد الرجال انتهى فلما حكم الذهبي بأن أسناده وسط بعد كونه الجرح والتعديل في عيسى بن جارية وهو من أهل الاستقراء التمام في نقد الرجال فحكمه بأن أسناده
وسط هو الصواب ويؤيده إخراج ابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث في صحيحهم ألا يلتفت إلى ما قال النيموي ويشهد لحديث جابر هذا حديث عائشة المذكور ما كان يزيد في رمضان ولا
في غيره على إحدى عشرة ركعة **ويدل على هذا القول الأخير الذي اختاره مالك** أعني إحدى عشرة ركعة ما رواه أبو يعلى عن حديث جابر بن عبد الله قال جاء ابن بكعب الواسطي إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله كأن من الليلة شيء يعني في رمضان قال وما ذاك يا بني قال نسوة في داري قلن أنا نفرأ القرآن فنصلي يصلونك قال فضليت بمن ثمان ركعات وأوترت فكانت سنة
الرضا ولم يقل شيئا قال الهيثمي في مجمع الزوائد أسناده حسن **وأما ما قلت** من أن بإحدى عشرة ركعة أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعليه فلا إن لا أمام مالك روى في موطنه
عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يكون ركعتي الفجر ركعة وكان القاري يقرأ بالمئين حتى كنا نعتمد على العصي من
طول القيام وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر ورواه أيضا سعيد بن منصور والبيهقي في إثبات السنن أسناده صحيح **فإن قلت** قال الحافظ في الفتحة بعد ذكر
أن عمر رضي الله عنه وأولاد عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال أحدهم وعشرين انتهى وقال الزرقاني في شرح الموطن قال ابن عبد البر روى غير مالك في هذا إحدى وعشرون وهو
الصحيح ولا أعلم أحدا قال فيه إحدى عشرة إلا مالك ويجعل أن يكون ذلك أولا ثم ضعف عنهم طول القيام ونقلهم إلى أحد وعشرين لأن الأغلب عندي أن قوله إحدى عشرة وهم انتهى
قلت قول ابن عبد البر أن الأغلب عندي أن قوله إحدى عشرة وهم باطل جدا قال الزرقاني في شرح الموطن بعد ذكر قول ابن عبد البر بهذا اللفظ ولا وهم وقوله أن مالكا انفرد به ليس
كما قال فقدرناه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال أحدهم عشرة كما قال مالك انتهى كلام الزرقاني وقال النيموي في آثار السنن ما قاله ابن عبد البر ومن وهم
مالك فغلط جدا لأن مالكا قد تابعه عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في سننه ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبَةَ في مصنفه كلاهما عن محمد بن يوسف قال
إحدى عشرة كما رواه مالك عن محمد بن يوسف وآخر عن محمد بن يوسف في قيام الليل من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن يوسف عن جد السائب بن يزيد قال كنا نصلي في زمن عمر
في رمضان ثلاث عشرة ركعة فقال النيموي هذا قريب مما رواه مالك عن محمد بن يوسف أي مع الركعتين بعد العشاء انتهى كلام النيموي **قلت** فلما ثبت أن لا أمام مالكا لم ينقد بقوله
إحدى عشرة بل تابعه عليه عبد العزيز بن محمد وهو ثقة ويحيى بن سعيد القطان أمام الجرح والتعديل قال الحافظ في التقريب ثقة متفق حافظ أمام ظهر لك حق الظهور أن قول ابن عبد البر
أن الأغلب أن قوله إحدى عشرة وهم ليس بصحيح بل لو ثبت ظهر لك أن الأمر على خلاف ما قال ابن عبد البر أعني أن الأغلب أن قول غيره مالك في هذا اثنا عشر كما في رواية عبد
وهم فإنه قد انفرد هو بأخبار هذا الاثر بهذا اللفظ ولم يخرج به أحد غيره فيما أعلم وعبد الرزاق وإن كان ثقة حافظا لكنه قد عمي في أخرجه فتعذر كما مر به الحافظ في التقريب وأما
الأمام مالك فقال الحافظ في التقريب أمام دار الحديث رأس المتقين وكبير المحدثين حتى قال البخاري رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يسند كلاما ماله عن نافع عن ابن عمر انتهى ومع هذا لا ينبغي له أخبار هذا الاثر
بلفظ إحدى عشرة بل أخرجه أيضا بهذا اللفظ سعيد بن منصور وابن أبي شيبَةَ كما عرفت **فالحاصل** أن لفظ إحدى عشرة في أثر عمر بن الخطاب المذكور صحيح ثابت محفوظ ولفظ إحدى وعشرين
في هذا الاثر غير محفوظ والأغلب أنه هم والله تعالى أعلم **قول** هذا واكثر أهل العلم على ما روى عن علي وعمر وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة أما أن تقول في خلاف خبر
البیهقی فی سنته وابن ابوشیبہ نعم ابی الحسن ان علی بن ابی طالب ؓ امر رجلا ان یصلی بالناس خمس ترویجات عشرين ركعة قال النيموي في تعليق آثار السنن مدار هذا الاثر على أبي الحسن
وهو لا يعرف انتهى **قلت** كما قال النيموي قال الحافظ في التقريب في ترجمة أبي الحسن أنه مجهول وقال الذهبي في ميزانه لا يعرف انتهى وروى عن علي إذا خوف روى البيهقي في سنته من

ابواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في حرم مكة حل لنا فتيبة بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمر
ابن سعيد وهو بعث البعوث إلى مكة أين إلى أيها الأمير أحل لك قوة قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح سمعته أذنوا وعاءه قلبوا وبصرته عيناى حين تكلم
 به أنه حرام له وأنفق عليه ثم قال إن مكة حرمها الله لا يحرمها الناس ولا يحل لأمرئ من بآله واليوم الآخر أن يسفك بدماء أو يعضد بها شجرة فإن أخذ ترخص فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا إن الله أدن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأتك ذلك وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ليبلغ الشاهد
 الغائب فقبل لأبي شريح ما قال لك عمر بن سعيد قال أنا أعلم منك بذلك يا أبا شريح إن الحرم لا يعيد عاصيا ولا قاربا ولم يقل قال أبو عيسى يروى بخزنية وفي الباب عن
 من الذين يليات فكيف يغير الجواب لكناية عن حفظهم من الكبار فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل إن معناه أن ذنوبهم تقع مغفورة انتهى (ولا امرئ على ذلك) أي على ترك الجماعة في القراءات
 وصدر من خلافة عمر بن الخطاب (أي في أول خلافته) صدر الشئ وجهه أوله ثم جمع عمر عن الناس على قارى واحد فقي صحيح البخارى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن
 عبد القارى أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أفراد متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلوته الرجل فقال عمر إنى أرى لجمعت
 هؤلاء على قارى واحد كان أمثل ثم عزم فجمعهم على الدين كعب ثم خرجت مع ليلة أخرى الناس يصلون بصلوة قارئهم قال عمر نعم البدعة هذا والقى تتلمذ منها فاضل من القى
 تقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقولون أوله قولهم في الباب عن عائشة (أخرج الشيخان قوله (هذا حديث صحيح) وأخرج الشيخان (أبواب الحج عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) أصل الحج في اللغة القصد قال الخليل كلمة القصد إلى مخرج وفي الشعر القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهي فتح مكة وبكسر هاء التان نقل الطبري أن الكسنة أهل نجد
 والفتح لغزيرهم نقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر وعن غيره عكس وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة واجتماع على تكبير الأعراس كالنذر واختلف هل
 هو على المقود أو التواخي وهو مشهور وفي وقت ابتدأ فرضه اختلاف فقيل قبل الهجرة وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنه فاجمعوا على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله
 تعالى واتوا الحج والمعرة لله وهذا ينبغي أن المراد بالتمام ابتداء الفرض وتؤيد قرينة علقمة ومسروق وأبراهيم النخعي بلفظ واقموا الحج فاعلموا الطبري بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد
 بالتمام الإكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع قصة ضمها ذكر الأمر بالحج وكان قد مره عليه ما ذكره الواقدي سنة خمس هذا يدل أن ثبت على تقدمه
 على سنة خمس ودفعه فيها قاله الحافظ في فتح الباري (باب ما جاء في حرم مكة) قوله (العدوي) بفتح العين والدال وأبو شريح العدوي هذا هو الخوازي الصحابي المشهور
 الله عنه أنه قال لعمر بن سعيد (هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الهجري يعرف بالأشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين بلحسان (وهو) أي عمر
 (بعث البعوث) أي يرسل الجيوش وأبعث جماعة من الجند يرسلها الأمير إلى قتال قرقة وفتح بلاد (المكة) أي لقتال عبد الله بن الزبير يكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية
 واعتصم بالحرم وكان عمر وولي يزيد على المدينة والقصة مشهورة ومخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعة الناس الحسين بن علي وابن الزبير
 فاما ابن أبي بكر فكان قبل موت معاوية وأما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت أبيه وأما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليأبى يوع فكان ذلك سبب قتله فاما ابن
 الزبير فاعتصم وبعث إلى البيت وغلب على مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر أهل المدينة أن يحجزوا إليه الجيوش فكان أخذ ذلك أهل المدينة على خلع يزيد من الخلافة
 رايدن بفتح الال وتبدل هزته الثانية بالياء عند الابتداء وهو أمر من الأذن بمعنى الإجازة (أحدثك) بالحزم وقيل بالرفع (قولا) أي حديثا (قام به) صفة للقول أي قام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بذلك القول خطيبا والعن حدث بدر الغد) بالنصب أي اليوم الثاني من يوم الفتح سمعته أذنوا) بضم الزال وسكونها فيه إشارة إلى بيان حفظه من جميع الحج
 أي حملته عنه بغير واسطة وذكر الأذنين للتأكيد (دوعاءه قلبى) أي حفظه تحقيق لفهمة تثبت (وأبصرته عيناى) يعنى أن سمعته ليس اعتمادا على الضم فقط بل مع الشاهدة
 (أنه حل له الحج) هو بيان لقوله تكلم (أن مكة حرمها الله تعالى) أي جعلها حرمته مظهرة قال الحافظ أي حكمه بتوحيها وقضاه ولا معارضة بين هذا وبين قوله في حديث أنس بن إبراهيم
 حرم مكة بأمر الله تعالى لا بلجها ده انتهى (ولم يحرمها الناس) أي من عندهم أي أن توحيها كان بوحى من الله لا بأصلها الناس (أزيتك) بكسر الفاء وحكى غيرها وهو صوب الهم
 والمردب للقتل (بها) أي بمكة (أو يعضد) بكسر الضاد المعجمة أي يقطع بالعضد وهو آلة كالفأس (فان) شريطة (أحد) فاعل فعل محذوف وجوباً بفسرة (ترخص) حقوله تعالى وإن أحد
 من المشركين استجارك (ولم يأتك ذلك) وبه ترجوا أبا المترخص ثم ابتدأ وعطف على الشرط فقال (وإنما أذن) أي أنه (ساعة) أي مقدار من الزمان والمراد بيوم الفتح وفي مسند أحمد
 من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر والمخوف فيه القتال لا الشجر وقد عادت) أي جمعت (حرمتها اليوم) أي يوم الخيطة المذكورة
 (كحرمتها بالأمس) أي ما عادت تلك الساعة ويمكن أن يراد بالأمس الزمن الماضي (ما قال لك عمر بن سعيد) أي في جوابك (قال) أي عمر (بذلك) أي الحديث والحكم (يا أبا شريح)
 يحتفل إن يكون التلاوة تمهيدا لما قبله أو تمهيدا لما بعده (إن الحرم) وفي رواية البخارى أن مكة (لا يعيد) من الإعادة أي لا يحجز ولا يحكم (عاصيا) أي إن إقامة الحرم عليه ولا
 فالأمر) أي هاربا عليه دم يعصم بمكة كذا مقتضى منه (ولا قاربا) أي لا يجزى (عاصيا) أي إن إقامة الحرم عليه ولا (عاصيا) أي إن إقامة الحرم عليه ولا (عاصيا) أي إن إقامة الحرم عليه ولا
 الخزيه بالضم الفساد وبالفتح اسرقة وقد تصرفت عمر في الجواب وأنى بكلامه ظاهر حتى كن يراد بالباطل فإن الصحابي أنكر عليه ضرب الحرب على مكة فاجابه بأنها لا تمنع من إقامة القصص
 وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يترك أمر يعصم فيه شئ من ذلك انتهى قوله (ويروى بخزنية) قال ابن العربي في بعض الروايات بكسر الفاء وزاى ساكنة بعد هاء مثناة تحتية أي
 بشئ يخفى منه أي يستخفى قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرج الجماعة (وابن عباس) أخرج البخارى مسلم قوله (حدثني أبي شريح حديث حسن صحيح) وأخرج البخارى مسلم

باب ماجاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة حدثنا يونس بن عيسى نا ابراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا رسول الله ما يجب الحج قال الزاد والراحلة قال ابو عيسى هذا حديث حسن العمل عليه عند أهل العلم ان الرجل اذا ملك زادا او راحلة وجب عليه الحج وابراهيم بن يزيد هو الخنزري المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل خلفه **باب ماجاء في فرض الحج** حدثنا ابو سعيد الاقبري نا منصور بن وردان كوفي عن علي بن عبد الله عن ابيه عن ابي الجحتر عن علي بن ابي طالب لما نزلت والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قالوا يا رسول الله افى كل عام فسكت فقالوا يا رسول الله افى كل عام قال لا ولو قلت نعم لوجبت فانتزلة الله ياها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم اشيئا من قبل ان تبدلوا بمثلها عذرا كبيرا قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه واسم ابي الجحترى سعيد بن ابراهيم بن سعيد بن قيس وزاد **باب ماجاء في حج النبي صلى الله عليه وسلم** حدثنا عبد الله بن ابي زياد نا زيد بن حباب عن سفيان بن جعفر عن محمد بن ابيه عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج فحجته قبل ان يهاجر ووجهه بعد ما هاجر مع امره فساقت ثلثة وستين بدنة وجاء على من اليمن ببقيتها فيها حمل لا رجل في انفه برقة من فضة فخر فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة ببضعة ففجحت فشرى من قرنها قال ابو عيسى هذا حديث غريب من حديث سفيان لا يعرفه الا من حديث زيد بن حباب ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتابه عن عبد الله بن ابي زياد وسالت محمد بن ابي زياد فليعرفه من حديث الثوري عن جعفر بن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأيت له لا يروى هذا الحديث محضاً وقال انما يروى عن الثوري عن ابي اسحاق عن محمد بن اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال ناهاهم ناقتة قال عن ابن سابط عن ابي امامة بلفظ من لم يجسه مرضا وحاجته ظاهرة او سلطان جاور فله حج فليمت ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا وليت ضعيف شريك سبي الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فارسله رواه احمد في كتاب الايمان لا عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط ومنها الطريق التي خرجها ابن عدى عن عبد الرحمن القطامي عن ابي الهيثم وهو مات وكان عن ابي هريرة قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذه الطريق مع الفاظها وله طريق صحيحة الا انها موقوفة رواها سعيد بن منصور والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال لقد هممت زابحت رجلا الى اهل اليمن فينظر وكل من كان له حجة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ما هم مسلمين ما هم مسلمين لفظ سعيد ولفظ البيهقي ان عمر قال ليمت يهوديا او نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج وعند ذلك سعة وخليت سبيله قلت واذا انضم هذا الموقف للمرسل ابن سابط علم ان هذا الحديث اصلا ومحمدا على من استحق الترك وتبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى كلام الحافظ **(باب ماجاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة)** قوله (ما يجب الحج) اي ما شرط وجوب الحج (قال الزاد والراحلة) يعني الحج واجب على من وجدها ذهبا ويايا بقوله (هذا حديث حسن) الفاهران الترمذي حسنه لشواهد والا فحق سند هذا الحديث ابراهيم بن يزيد الخنزري وهو متروك الحديث كما صرح به الحافظ في التلخيص وقال في التلخيص روى الدارقطني للحاكم والبيهقي من طريق سعيد بن ابي عمرو بن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسل يعني الذي اخبره الدارقطني وسنده صحيح والحسن وكذا ادى الموصول الا رواه وقد رواه الحاكم من حماد بن سلمة عن قتادة عن انس ايضا الا ان الراوي عن حماد هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحنظلي وقد قال ابو جابر انه هو منكر الحديث ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجة والدارقطني من حديث ابن عمر وقال الترمذي حسن وهو من رواية ابراهيم بن يزيد الخنزري وقد قال فيه احمد والنسائي متروك الحديث ورواه ابن ماجة والدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف ايضا ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس ورواه الدارقطني من حديث جابر ومن حديث علي بن ابي طالب ومن حديث ابن مسعود ومن حديث عائشة ومن حديث عمر وشعيب عن ابيه عن جده وطريقها كلها ضعيفة وقد قال عبد الحق ان طريقة كلها ضعيفة وقال ابو بكر بن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسل انتهى **باب ماجاء في فرض الحج** قوله (عن ابي الجحترى) بفتح الهمزة وسكون الحاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية وكسر الراء وشدة ياء تحتانية وهو سعيد بن فيروز بن ابي عمران الطائي مولاهم الكوفي ثقة ثبت كثير الاسرار من الثالثة قوله (قال لا) فيه دليل على ان الحج لا يجب الا مرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا يجب الا مرة الا ان ينذر بالحج والعمرة وجب الوفاء بالنذر بشرطه ولو قلت نعم لوجبت استدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في الاصول قوله (وفي الباب عن ابن عباس) قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال افى كل عام يا رسول الله فقال لو قلتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا ان تعملوا بها الحج مرة فمن نراد فهو تطوع ورواه احمد ابو داود والنسائي وابن ماجة والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما (وابو هريرة) اخبرنا احمد ومسلم والنسائي وفي الباب ايضا عن انس اخبرنا ابن ماجة قال الحافظ في التلخيص جاله ثقات قوله (حديث علي بن ابي طالب) قال الحافظ في التلخيص منقطع انتهى قلت قال الخنزري في الخلاصة سعيد بن فيروز ابو الجحترى الكوفي تابعي جليل عن عمر وعلى مرسل انتهى فقال ابن ابي حاتم في كتاب المراسيل قال علي بن المديني ابو الجحترى لم يلق عليا قال ابو هريرة ابو الجحترى لم يسمع من علي شيئا انتهى **(باب ماجاء في حج النبي صلى الله عليه وسلم)** قوله (رفاق ثلثة وستين بدنة) بفتحين وهي البلال والبقرة عند الحفيرة والابل فقطعت لثا فميت بها تكبير بها والحم بدن بضم فسكون (وجاء على من اليمن ببقيتها) اي ببقيتها البدن التي ذبحها النبي صلى الله عليه وسلم او ببقيتها المائة وارجاء الضمير الى المائة مع عدم ذكرها لشهرتها قال النووي ما اهدى به على رضي الله عنه اشتراكه لانه من السعاية على الصدقة في انفة برة بضم الباء وتخفيف الراء الحقة تكون في انف البعير من فضة وفي رواية البيهقي من ذهب قاله السيوطي ببضعة بفتح الهمزة وقد تكسر القطعة من اللحم (فشرى من قرنها) بفتح الميم والراء النكسة في شربه صلى الله عليه وسلم من قرنها دون الاكل من اللحم لما في الرق من اللحم لما خسر من البضعات كلها قوله (ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي ابو محمد الدارمي الحافظ صاحب السند

قلت لانس بن مالك كرم الله وجهه قال حجة واحدة واعتمر اربع عمر في ذي القعدة وعمره الحادية عشرة وعمره الجمرانة اذ قسم غنمة خين قال ابو عيسى
هذا حديث حسن صحيح وخبان بن هلال ابو حبيب البصري هو جليل ثقة وثقه يحيى بن سعيد القطان باب ما جاءكم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم حل ثلثا فتيبة نادى اود بن
عبد الرحمن الطائري وعمر بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر في ذي القعدة وعمره الثانية عشرة من قبل عمره القصاص في ذي القعدة و
عمره الثالثة من الجمرانة والرابعة التي مع حجة وفي الباب عن انس وعبد الله بن عمرو وابن عمر قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث غريب ورؤي ابن عيينة هذا الحديث عن
عمر بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر فلهذا كوفي عن ابن عباس حديث ابن عباس حديث غريب ورؤي ابن عيينة هذا الحديث عن عمر بن
دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه باب ما جاء في موضع اخر من النبي صلى الله عليه وسلم حل ثلثا ابن ابي عمر ناسفيا بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه
عن جابر بن عبد الله قال لما اراد النبي صلى الله عليه وسلم الحج اذن في الناس فاجتمعوا فلما اتى البيداء احرم وفي الباب عن ابن عمر وانس والمسور بن مخزومة قال ابو عيسى حديث
جابر حديث حسن صحيح حل ثلثا فتيبة بن سعيد نحا تم بن اسمعيل عن موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والله ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند السبعين من عند الشجرة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء

ثقة فاضل متقن من الحاد يه عشر كذا في التفسير قال الخزاز في الخلاصة في ترجمته احد الاعلام وصاحب السند والتفسير والجامع عن يزيد بن هارون ويعلى بن عبيد وجعفر بن عون ابو
علي الحنفى مخلق وعندهم وث والبخاري وغيره الصحيح قال احمد امام اهل زمانه وقال ابن حبان كان من حفظه وجميع وثقه وصنف حديث واظهر السنة في بلدة ووعا اليها ربيع عن حويها
وقع في اليها قال احمد بن سنان مات سنة خمس وخمسين مائتين انتهى قوله ربحان بن هلال بفتح الحاء الملهمة وتشديد الموحدة ثقة ثبت عن التاسعة قوله حجة واحدة بالنصب
اي حجة واحدة وهي حجة الوداع (عمر في ذي القعدة) بالنصب على البدلية والرفع على الخبرية (واحدة) عاخرة في ذي القعدة (وعمره الحادية عشرة) بضم الحاء الملهمة وفتح الدال الملهمة وسكون
الخفيفة وكسر الموحدة وشدة التختية الثانية وختمها موضع بينه وبين مكة تسعة اميال (وعمره الجمرانة) بكسر الجيم وسكون العين وقيل بكسر العين وتشديد الراء موضع بينه وبين
مكة تسعة اميال وقيل ستة اميال (اذ قسم غنمة خين) بضم الخاء الملهمة مصغر موضع وكان قمة غنيمته بعد فتح مكة سنة ثمان قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه
البخاري مسلم (باب ما جاءكم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (اعتمر اربع عمر) بضم العين وفتح الهمزة (عمره الحادية عشرة) بتخفيف الياء وتشديد هاء قبل هاء اسم بين وقيل شجرة وقيل
قريبة على تسعة اميال من مكة اكثرها في الحرم ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمر الى هذا الموضع فاجتمع قريش وصدرة من دخول مكة فصالحهم على ان يأتوا من العام المقبل
فوجه ولم يعتمر ولكن عدلها من العمر لترتب احكامها من ارسال الهدى والخروج من الاحرام فخرج حلق وكانت في القعدة (وعمره الثانية) اي عمره السنة الثانية (من قابل) اي من
عام قابل (عمره القصاص) اي عمره العوض وفي بعض النسخ عمره القصاص وفي صحيح البخاري من حديث انس عمره الحادية عشرة في ذي القعدة حيث صدره المشركين وعمره من العلم المقبل في ذي
القعدة حيث صالحهم (والرابعة التي مع حجة) اي حجة الوداع قوله (وفي الباب عن انس وعبد الله بن عمرو وابن عمر) اسأله حديث انس فاخرجه الترمذي في الباب المتقدم واخرجه
البخاري مسلم وغيرهم واما حديث عبد الله بن عمرو فليست من اخرجه كما لم يحدث ابن عمر فاخرجه البخاري قوله (حديث ابن عباس حديث غريب) واخرجه ابو داود وابن ماجه
سكت عنه ابو داود والمنذري ورجاله كلهم ثقات (باب ما جاء في اي موضع احرم النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (اذن في الناس) لقوله تعالى واذن في الناس بالحج الا يقولوا
نادى بينهم بلن اريد الحج قاله ابن الملك والظاهر انه امره ان يابنه صلى الله عليه وسلم يري الحج كما في حديث جابر الطويل قاله البخاري (فاجتمعوا) اي خلق كثير في المدينة (فلما اتى
البيداء) وهي الغائرة التي لا شئ فيها وهي هنا اسم موضع مخصوص عند ذي الحليفة (احرم) اي كزرا واظهره وهي اظهرها ثبت انه احرم ابتداء في مسجد ذي الحليفة بعد كعتق الاحرام
كذا في المراقبة قلت بل هو التعين ويدل عليه حديث ابو داود وستقف عليه عن قريب قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخبر الشيوخ عنه انه يقول ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من
عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة هذا لفظ البخاري (وانس) اخبره الجماعة ولفظ البخاري صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء وبذي الحليفة ركعتين ثم بات حق صبيح ذي الحليفة فلما
ركب وراحلته واستوت به اهل وفي رواية لابي داود صلى الظهر ثم ركب وراحلته فلما علا على جبل البيداء اهل (والمسور بن مخزومة) اخبر البخاري وابو داود وفي قصة الحديبية
فيه فلما كان بذي الحليفة قلد الهدى واشتره واحرم منها وفي الباب ايضا عن سعد بن ابي وقاص اخبره ابو داود وعنه كان نبى الله صلى الله عليه وسلم اذا اخذ طريق القرع اهل اذا
استقلت به وراحلته واذا اخذ طريق احد اهل اذا اشرف على جبل البيداء قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري قوله (البيداء التي تكذبون فيها الخ) وفي
رواية الشيخين بيدها هذه تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وفي رواية لابي سلمة كان ابن عمر اذا قيل له الاحرام من البيداء قال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الترمذي قال العلماء هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة الى جهة مكة وهي بقرب ذي الحليفة وسميت بيدها لانه ليس فيها بناء ولا شئ وكل مغارة تسمى بيدها وما
ههنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه وقوله تكذبون فيها اي يقولون انه صلى الله عليه وسلم احرم منها ولم يحرم منها وانما احرم قبلها من مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك
وكانت عند المسجد وسماهم ابن عمر كاذبين لانهم اخبروا بالشئ على خلاف ما هو الكذب عند اهل السنة هو الاخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعلق به ام غلط فيه وسواء قال المعتزلة شيئا
فيه العمد يتوعدنا ان العمدية شرط لكونه اسما لا يكونه ليعلم كذا يقول ابن عمر جاء على قاعدتنا انتهى قوله (والله ما اهل) اي ما رخصته بالتلبية قوله (هذا حديث حسن صحيح)
واخرجه الشيوخ ان العلم ان الصحابة رضوا الله عنهم اختلفوا في موضع اهلاله صلى الله عليه وسلم وسبب اختلافه ما رواه ابو داود في سننه عن سعيد بن جبير قال قلت لعبد الله بن

تَحْيَاةُ نَالِيَتِ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرٍاهُ أَهْلُ فَاطِمَةَ يُقَالُ لِبَيْتِكَ لَشَرِيكَ لَكَ الْبَيْتُ أَنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ لَشَرِيكَ لَكَ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ يُزِيدُ مِنْ عِنْدِهِ فِي أَثَرِ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتُكَ لَشَرِيكَ لَكَ وَنَعْدُكَ وَالْحَيَّرُ فِي يَدَيْكَ وَالْبَيْتُ وَالرَّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَالَ أَبُو عَالِيَةَ فِي الْمَبَادِئِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَعَالِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو عَالِيَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا حَسَنٌ مَجِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرَهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ حَقٍّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فَإِنْ زَادْنَا فِي التَّلْبِيَةِ شَيْئًا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ أَنْشَاءَ اللَّهُ وَاحِبًا لِي أَنْ يَقْصُرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا قُلْنَا لَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ فِيهَا لِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ خِفَظُ التَّلْبِيَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ زَادَ فِي عَمْرِغَةِ تَلْبِيَةِ مَنْ قَبْلَهُ لِبَيْتِكَ وَالرَّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ بِأَبِي مَالٍ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالْخَرْجُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَرْفُوعٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي قُدَيْكٍ وَتَابَةَ السَّحَابُ بْنُ مَنْصُورٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَفَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ أَيْلَ الْحَجَّ أَفْضَلَ قَالَ الْعَجَّةُ وَالتَّجْدُّو حَدَّثَنَا هَذَا دَنَا اسْمُ غَيْلِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَمْرِغَةِ بْنِ غَزْوَةَ عَنْ ابْنِ جَرَّادٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ مَسَلَ يُلْكِي الْأَثْبَى مِنْ عَنِّي يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَيْءٍ أَوْ مَدَّ رَحَتِي يَنْقُطُ مِنَ الْأَرْضِ مَنْ هَهُنَا وَهَهُنَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَفَّانٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصَرِيُّ قَالَ لَنَا عُبَيْدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنْ عَمْرِغَةِ بْنِ غَزْوَةَ عَنْ ابْنِ جَرَّادٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا اسْمُ غَيْلِ بْنِ عِيَّاشٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو جَابِرٍ فَتَحَمَّ قَالَ مَعْنَاهُ لِبَيْتِكَ هَذَا السَّبَبُ وَالْمَلِكُ بِالْأَنْصَبِ عَطْفٌ عَلَى الْحَمْدِ وَلِذَا اسْتَحَبَّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ قُبُورِ الْمَلِكِ وَيَتَذَكَّرُ بِقَوْلِهِ لَشَرِيكَ لَكَ أَيْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ وَيَصِلُ النِّعْمَةُ وَكَمَا نَفَعُ مَنْ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ مَرْفُوعًا خَيْرٌ لَشَرِيكَ لَكَ أَوْ فِيهِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ وَالْمَلِكُ بِالْأَنْصَبِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَيَجُوزُ الرُّفْعُ وَتَقْدِيرُهُ وَالْمَلِكُ كَذَلِكَ قَوْلُهُ (أَهْلُ فَاطِمَةَ يُقَالُ لِبَيْتِكَ) قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ السُّنْدُكِيُّ أَيْ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقَالُ لِبَيْتِكَ أَيْ شَرِيكَ لَكَ أَوْ هَبَّ لَكَ كَوْنُهُ يَهْلُ وَقَوْلُهُ يَقُولُ لِبَيْتِكَ بَيَانُ لِيَهْلُ أَنْتُمْ وَالْمَرَادُ مِنَ الْأَهْلَالِ رَفْعُ الصَّوْتِ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَاتِلُ هُوَ نَافِعٌ فِي أَثَرِ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ فِي عَقِبِهِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا قَالَ فِي الْقَامُوسِ خَرَجَ فِي أَثَرِهِ وَآثَرَهُ بَعْدَهُ (وَسَعْدُكَ) قَالَ الْقَاضِي أَمْرًا بِهَا وَتَشْنِيتُهَا كَمَا فِي لِبَيْتِكَ وَمَعْنَاهُ مَسَاعِدَةُ لَطَاعَتِكَ بَعْدَ عَطْفٍ (وَالْحَيَّرُ فِي يَدَيْكَ) أَيْ الْحَيَّرُ كُلُّهُ بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ (وَالرَّغْبَى إِلَيْكَ) قَالَ الْقَاضِي قَالَ الْمَازَرِيُّ يَرُودُ يَفْتَحُ الْمَرَادُ وَالْمَدُّ بِضَمِّ الرَّامِعِ الْقَصْرِ وَنَظِيرُهُ الْعُلْيَا وَالْعُلْيَا وَمَعْنَاهُ هَهُنَا الْطَلَبُ وَالْمَسْئَلَةُ إِلَى مَنْ بِيَدِ الْخَيْرِ وَالْعَمَلُ عَطْفٌ عَلَى الرَّغْبَى قَالَ الطَّيِّبِيُّ كَذَلِكَ الْعَمَلُ مِنْتَهُ إِلَيْكَ أَهَذَا الْقَصْدُ مِنْهُ أَنْتُمْ قَالَ الْقَاضِي الْأَطْهَرُ أَنَّ التَّقْدِيرَ وَالْعَمَلُ لَكَ أَيْ لَوْحُوكَ وَرِضَاكَ وَالْعَمَلُ لَكَ أَيْ لَوْحُوكَ وَتَوْفِيقُكَ أَوْ الْمَعْنَى أَمْرُ الْعَمَلِ رَاجِعٌ إِلَيْكَ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ أَنْتُمْ قُلْتَ الْأَطْهَرُ عِنْدِي هُوَ مَا قَالَ الطَّيِّبِيُّ قَوْلُهُ (وَفِي الْمَبَادِئِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) أَخْبَرَهُ النَّسَائِيُّ (وَجَابِرُ) أَخْبَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَالٍ (وَعَالِشَةُ) أَخْبَرَهُ الْجَارِيُّ (وَابْنُ عَبَّاسٍ) أَخْبَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ) أَخْبَرَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيُّ قَوْلُهُ

(حدث ابن عمر حديث حسن صحيح) واخرج البخاري مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه **قوله** (والعمل عليه هذا العلم الخ) قال البخاري بعد ان اخبر حديث ابن عمر بان مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب اجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكوة ما يحب وهو قول محمد والتوري الاذاعي وخالفهم اخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث معد يكرب ثم فعله هو لم يقل لم يوجبوا ما شتم ما هو من جنس هذا بل علمه كما علمه التكبير في الصلوة فكل الا ينبغي ان يبعد في ذلك شيئا مما علمه ثم اخبر حديث عامر بن سعد بن وقاص عن ابيه انه سمع رجلا يقول لبك هذا المعارج فقال انه لا والمعارج وما هكذا النبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا سعد فذكره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى قال القاري في المرقاة قال في الجوز هذا اختصار البخاري ولعل مراده من الكراهة ان يزيد الرجل من عند نفسه على التلبية الماثورة بقرينة ذكره قبل هذا القول ولا بأس للرجل ان يزيد فيها من ذكر الله تعالى ما يحب هو قول محمد ان اراد الزيادة في خلال التلبية المستوتة فان احتجنا قالوا ان زاد عليها فهو مستحب قال صاحب السراج الراجح هذا بعد الاثبات بها اما في خلاها فلا انتهى قال المحقق في الفقه وهذا يدل على ان الاقتصار على التلبية المرفوعة افضل لما رواه هو صلى الله عليه وسلم عليه وان لا بأس بزيادة لكونه لم يرد عليه ما رويهم عليه وهو قول الجمهور وبه صرح اشتهر بحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال وهو احدث قول الشافعي قال الشيخ ابو الحسن حكي اهل العراق عن الشافعي عن القديم انه كره الزيادة المرفوعة وعلط ابل الكير ولا يستحب حكي الترمذي عن الشافعي قال فان زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس - احب الى ان يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ان ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة انتهى **باب** ما جاء في فضل التلبية والنس **قوله** (وابن ابي في ريك) بضم الفاء مصغرا هو محمد بن اسمعيل بن مسلم بن ابي فريك صدوق من صفات الثامنة كذا في التقريب **قوله** (راي الحج) اي اى اعماله او خصاله بعد مكانه را فضل اي اكثر ثوابا **قوله** (الحج والعمرة) بتشديد هاء الاول رفعت الصلوة بالتلبية والثاني سيلان ماء الهدى وقيل دماء الاضحية قال الطيبري ويحتمل ان يكون السؤال عن نفس الحج ويكون المراد ما فيه الحج وقيل على هذا انهما الاستيعاب لانه ذكر اوله الثاني هو الاحرام واخوه الذي هو التحلل باسرافة المراقص ارباب المبدأ والمنتهى عن سائر الافعال اي الذي يستوجب جميع اعماله من الاركان والندبات كذا في المرقاة وبسبب تفسير العجم والحج عن الترمذي ايضا **قوله** (عن عمارة) بضم العين المهملة وفتح الميم مخففة (بن غرية) بفتح العين المعجمة وكسر الراء بعدها تخانية ثقيلة ابن الحارث الانصاري المتوفى في المدنى لا بأس به **قوله** (الابو من عن يمينه) كلمة من بالغتم موصولة (من حج) وشجر وندر (من بيان من قال الطيبري لما نسب للتلبية الى هذه الاشياء عبر عنها بما يصدر عن اولي العقل انتهى) المدر هو الطين المستحسج (حقوب يقضو الارض) اي انتهى (من ههنا وههنا) اشارة الى المشرق والمغرب والغاية محذوفة اي لا ينبغي ان يزداد في اللغات **قوله** (رأى عبيدة) بفتح اوله (بن حميد) بالتصغير الكوفي ابو عبد الرحمن المعروف بالحداد صدوق غوي ربما اخطأ من الثامنة **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخبر ابن ماجه وفيه ابراهيم بن يزيد الخزرجي وهو ضعيف في كوفه ان ماجه التفسير عن وكيع بلفظ العجم رفع الصوت بالتلبية والحج اراقة الدم (وجابر) اخبره ابو القاسم في الترغيب والترهيب راويه متروك وهو

من الحجة واهل نجد من قرن قال واهل اليمن من مكة وفي الباب عن ابن عباس جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر قال ابو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة عن سفيان عن يزيد بن ابى ربيعة عن محمد بن علي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق قال ابو عيسى هذا حديث حسن باب ما جاء في ما لا يجزى للحجر ملبسه حل ثنا ائمة ائمة نالليث عن نافع عن ابن عمر انه قال قام رجل فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا ان نلبس من الثياب في الحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبس القميص ولا السراويل ولا البرانس ولا العمامة ولا الخفاف الا ان يكون احد ليست له فعلان فليلبس الخفين ما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسه الزعفران

من الحجة) بضم الجيم وسكون الحاء وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل وستة وسهيت الحجة لان السيل الجحف بها ودم فحدث عائشة عند النساقي واهل الشام ومصر الحجة المقام الذي يوم المصرون الان رابع بنات فاعل براهم موحدة وغبن مجة قوس من الحجة كذا في فتح الباري قال القاري في المرافعة كان اسم الحجة سميعة فالحجف السيل باهلها فسميت بحجة يقال الجحف به اذا ذهب به وسيل يحاف اذا جرف الارض وذهب به والان مشهور برابع انتهى واهل نجد من قرن بضم القاف سكن الراء اسم موضع يقال له قوت المنازل اينما قال النوى قوت المنازل على نحو محتلين من مكة قالوا وهو اقرب المواقيت الى مكة واهل اليمن من ملهم بفتح التحتانية واللام وسكن اليم بعد ما لام مفتوحة ثم يم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلثون ميلا ويقال له مكة بالحزرة وهو الاصل والياء تسهيل لها تنبيه قال الحافظ اجد المواقيت من مكة ذوالحليفة ميقات اهل المدينة فقيل الحكمة في ذلك ان تعظم اجرة اهل المدينة وقيل فتابها لافاق لان اهل المدينة اقرب لافاق الى مكة اي من لم يفتك معين انتهى قوله (روى الباب عن ابن عباس اخبره البخاري مسلم (وجابر بن عبد الله اخبره مسلم (وعبد الله بن عمرو) اخبره اسحاق بن راهوي في مسنده والدارقطني في سننه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام الحجة واهل نجد قرنا واهل اليمن يلموه لاهل العراق ذات عرق وفي مسنده الحج بن اسرطاة كذا في نصب الراية قوله (وقت لاهل المشرق العقيق) وهو موضع بجدة ذات العرق ما وراءه وقيل اخل في حد ذات العرق واصلة كل مسيل شعبة السيل فوسعه من العن وهو القطع والشرق والمراد باهل المشرق من منزله خارج الحرم من شرق مكة الى أقصى بلاد المشرق وهم العراقيون والمعنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعين لاحرام اهل المشرق العقيق قوله (هذا حديث حسن) قال المنذرى بعد ترك كلام الترمذي هذا وفي اسناده يزيد بن ابى ربيعة وهو ضعيف في كماله حتى انه تفرد به انتهى فان قلت روى ابو داود والنسائي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق وروى مسلم في صحيحه عن ابى الربيع انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الجبل فقال سمعت احببه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهل اهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الاخرى الحجة ومهل اهل العراق من ذات عرق الحديث فيثبت من هذين الحديثين ان ميقات اهل العراق ذات عرق وثبتت من حديث الترمذي انه الصحيح فكيف التوفيق قلت قال الحافظ في الفتح حديث الترمذي قد تفرد به يزيد بن ابى ربيعة وهو ضعيف وان كان حظه فقد جرح بينه وبين حديث جابر غير باجوبة منها ان ذات عرق ميقات الوجوه العقيق ميقات الاستحياب لانه من ذات عرق ومنها ان العقيق ميقات بعض العراقيين وهم اهل الدان والاخر ميقات لاهل البصرة وقع ذلك في حديث لا شر عند المطابق واسناده ضعيف ومنها ان ذات عرق كانت اولاً في موضع العقيق الان ثم حوت وقربت الى مكة فذات عرق والعقيق ثم واحد ويتبعين الاحرام من العقيق ولم يقل به احد وانما قالوا يستحب احتياطا انتهى فان قلت روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر قال لما فتح هذا المصراع انقاع فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل نجد قرنا وهو جرح عن طريقته وانان امرنا نوق شق علينا قال فاطمروا واحدوا من طريقكم فحلهم ذات عرق انتهى والمراد من هذين المصريحين لكونه بالبصرة كما صرح به شراح البخاري وهما امرتا العراق فخايت ابن عمر يدل ان عمر بن عبد الله لاهل العراق ذات عرق باجتهاد منه وحديث جابر غير يدل على انها صارت ميقاتهم بتوقيت النبي صلى الله عليه وسلم فكيف التوفيق قلت جمع بينهما بان رضي الله تعالى عنهما لم يبلغه الخبر فاجتهاد فيه فاصاب ووافق السنة فان قلت قال ابن خزيمة ورويت في ذات عرق اخبا لا يثبت منها شيء عند اهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد في ذات عرق حديثا ثابتا وما حديث جابر عند مسلم فهو شكوك في رصفه فالظاهر ان توقيت ذات عرق لاهل العراق باجتهاد عمر رضي الله عنه قلت قال الحافظ في الفتح الحديث يجمع الطريق يقوى وما حديث جابر فقد اخرج احمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد فلم يشكافي رفعه

(باب ما جاء في ما لا يجزى للحجر ملبسه) بضم اللام قوله (ماذا تأمرنا ان نلبس) من ليس بكسر الباء يلبس بفتحها ليسا بضم اللام لا من ليس بفتح الباء يلبس بكسر الباء ليسا بفتحها فانه معنى الخلف ومنه قوله تعالى لا تلبسوا الحق بالباطل (في الحرم) بضم الحاء وسكن الراء اي في الاحرام (لا تلبس القميص) قال الطيبي يحرم لبسه لانه منحصر ولا سراويلات) جمع او جمع الجمع (ولا البرانس) بفتح الواو وكسر النون جمع البرانس فمهما قال الجزري في النهاية هو كل ثوب واسه منه سلقنق به من ذاعة اوجبة او مطرا وغيره وقال الجوهرى هو قلتسوة طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الاسلام من البرانس بكسر الباء الفظ والنون زائدة وقيل انه غير عربي انتهى كلام الجزري (ولا العمامة) جمع العمامة بكسر العين (ولا الخفاف) بكسر الخاء جمع الخف (فليلبس الخفين ما اسفل من الكعبين) وفي رواية الشيخين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين قال الحافظ في الفتح والمراد كشف الكعبين في الاحرام وهما الظلمان الناشان عند فصل الساق والقدم ويؤيد ما روى ابن ابي شيبة عن جابر عن هشام بن عمر قس امية قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظنهما وترك فيهما قدر ما يمسك رجله وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الخفية الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة وقيل انه لا يثبت عن محمد بن الحسن في نقله عنه ان هشام بن عبيد الذي معه يقول في مسألة الحرم اذا لم يجد النطيلين حيث يقطع خفيه فاشد محمد بن عبد الله في قطع الخفين في الهامة قال ونقل عن الاصمعي هو قول الامامية ان الكعبين عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم وجهى اهل اللغة ان في كل قدم كعبين قال في ظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد النطيلين ومن الخفية

ولا الورع من منتقب المرأة الحرام ولا تلبس الفقازين قال ابو عيسى هذا حديث صحيح والعلم عليه عند اهل العلم باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للمحرم اذا لم يجد الاثر او النعلين حل ثمة احمد بن عبد الله الضبي البصري نايزيد بن زهر بن ابي ثعلبة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمحرم اذا لم يجد الاثر او السراويل او النعلين فليلبس الخفين حل ثمة ابي ثعلبة نااحمد بن زيد عن عمرو بن عوف وفي الباب عن ابن عمر وجابر قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا لم يجد المحرم الاثر او لبس السراويل واذا لم يجد النعلين لبس الخفين وهو قول احمد قالوا بعضهم على حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين ليقطعهما اسفل من الكعبين وهو قول سفيان الثوري الشافعي باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص او جبة حل ثمة ابي ثعلبة بن سعيد نا عبد الله بن ادريس عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن يعقوب عن ابي عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرابيا قد احرم عليه جبة فامر ان يتركها حل ثمة ابن ابي عمير نا سفين عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يعقوب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال ابو عيسى هذا صحيح وفي الحديث قصة وهكذا روى قتادة والحكم بن ارمطة وغير واحد عن عطاء بن يعقوب عن ابي عمير نا جابر عن عطاء بن صفوان بن يعقوب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في لبس المحرم من اللباس حل ثمة احمد بن عبد الملك بن ابي شوريب نايزيد بن زريع نا عمر عن الزهري عن عمر عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم الفادرة والعقرب والغراب والحديا والكلب العقور

تجرب تعقب بانها لو جبت لبيدها النبي صلى الله عليه وآله لانه وقت الحاجة واستدل به على اشتراط القطع خلافاً للمشهور عن احمد فانه اجاز لبس الخفين من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس ومن لم يجد خمارين فليلبس خفين وتعقب بانه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي ان يقول بها هنا انتهى (مسند الثعالبين) لما فيه من الغيب (ولا اليرس) بفتح الواو وسكون الراء وهو بياض صفره ليل ابيض به ولا تنتقب المرأة الحرام (اي المحرمة) الا تستر وجهها بالبرقع والتقاب (ولا لبس نقازين) النقاز بضم القاف وتشديد الناء ثوب ثلثه منسأة العرب في ايد يمين يغطي الاصابم والكف والساعد من البرق ويكون فيه قطن محشو ذكره الطيبي قيل يكون له ازراريزر على الساعد **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (والعمل عليه عند اهل العلم) قال عياض اجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وانه نهي بالقيص والسر اويل على كل غيظ وبالعامة والبرانس على كل ما يغطي المراس به غيظاً وغيره وبالحفاف على كل ما يستر الرجل انتهى قال ابن المنذر اجمعوا على ان المرأة لبس جميع ما ذكر وانما تشترط مع الرجل في منع الثوب ان يمسى مسه الثعالبين او اليرس انتهى (باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للحرم ما اذا لم يجد الا زوا النعلين) **قوله** (واذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين) استدل به لاحد بن حنبل على اجازة لبس الخفين من غير قطع واجيب بانه مطلق وقد اورد ابن عمر مفيد فيحمل المطلق على المقيد **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه الشيخان (وجابر بن) اخرجه احمد ومسلم بلقظ من لم يجد خمارين فليلبس خفين ومن لم يجد ازراراً فليلبس سراويل **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وهو قول احمد) قال احمد يجوز للحرم لبس الخفين من غير قطع اذا لم يجد النعلين واستدل باطلاق حديث ابن عباس وجابر وقد عرفت ان حديث ابن عمر مفيد فيحمل المطلق على المقيد قد استدلل بعض الحنابلة فان القطع فساد واسه لا يجب الفشاء ورجبان لفشاء انما يكون فيما عني الشرع عنه لا فيما اذن فيه فاستدل بعضهم بالقياس على السراويل واجيب بالقياس مع وجود النص فاسد لا اعتبار **قوله** (وهو قول سفيان الثوري والشافعي) وبه قال مالك وابو حنيفة وجاهل العلماء واستدلوا بحديث ابن عمر وهو الحق فان المطلق يحمل على المقيد والزيادة من الثقة مقبولة واختلف العلماء في لبس الخفين لعدم النعلين هل عليه فدية ام لا قال الشافعي وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسها اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب تعقب بانها لو كانت واجبة لبيدها النبي صلى الله عليه وآله لم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز انتهى (باب ما جاء في الذي يجوز وعليه قيص واجبه) **قوله** (فارة ان يزينهما) وفي رواية لابن ابي اخط جنتك فخلعها من رأسه وقد استدلل بهذا الحديث على ان المحرم يزين ما عليه من الخيط من قيص او غيره ولا يزينه عند الجهو تمزيقه ولا شقته وقال النخعي والشعبي لا يزينه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً لراسه اخرجه ابن ابي شيبة عنها وعن علي بن علقمة وكذا عن الحسن بن ابي القاسم ورواية البراءة المذكورة تدل عليهم **قوله** (وهذا احمد) اي رواية ابن ابي عمر بزيادة صفوان بين عطاء ويعلی احمد بزيادة قتيبة بن سعيد **قوله** (وفي الحديث قصة) روى البخاري في صحيحه عن صفوان بن يعلى ان يعلى قال لعمر ابي النبي صلى الله عليه وآله ولم حين يوحى اليه قال فيبينما النبي صلى الله عليه وآله لم بلحمة واحدة ونفر من احبابه جادة رجل فقال يارسول الله كيف ترى في رجل احرم بعة وهو متضمخ بطيب فسكت النبي صلى الله عليه وآله لم ساعة فجاءه الوحى فاشاعر عمر الويل لي على وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله لم ثوب قد اخل به فادخل رأسه فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله لم محر الوجه وهو يخط ثم سري عنه فقال ابن ابي عمير قال الذي سأل عن المرأة فقال اغسل الطيب الذي بك ثلث حران وانزع عنك الحبة و اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك انتهى (وهكذا روى قتادة والجميع بن ابرطاة وغير واحد عن عطاء عن يعلى بن امية) اي بعدم ذكر صفوان بين عطاء ويعلی والحديث اخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاء بقتل المحرم من الدواب) **قوله** (خمس) بالثنتين مبتدأ وقوله (فواسق) صفة جمع فاسقة وفسقهن خبثهن وكثرة الضرر منهن قال في النهاية اصل الفسوق الخروج عن الاستقامة والنجس وبه سمي لما هو فاسقاً وانما سميت هذه الحيوانات فواسق على الاستعارة لخبثهن وقيل لخروجهن عن المحرمية في الحل والحرم او لحرمة لهن مجال انتهى قال الطيبي وروى بلاتنين مضافاً الى فواسق قال في المفاتيح الاول هي الصحيح (يقولن) خبر لقوله خمس في المحرم اي في راضه (الفارة) بالهمزة وتبيل الفا اي لاهلية والوحشية (والعقرب) وفي معناها الحية بل بطريق الاولى (والخراب) اي لا يقع كما في رواية مسلم وهو الذي في خلاصة او بطنه بياض (والحدباء) تصغير حذأة على وزن غنية فكذلك الحرة بعد ياء التصغير ياء وادغم ياء التصغير فيه فصلاً حذائية ثم حذف التاء وحوض عنها الالف للالتصاق على التانيث ايضا كما في المراقبة (والكلاب العقور)

هذا الحديث في الصحيحين

حل ثلثا قتيبة نأحمد بن زيد عن مطر الزرق عن ربيعة بن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول فيما بينهما قال أبو عيسى هذا حديث حسن ولا أعلم أحدا أسند غير حماد بن زيد عن مطر الزرق عن ربيعة بن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وردها مالك مرسلا وردها أيضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلا قال أبو عيسى روى عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال وروى بعضهم عن يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال قال أبو عيسى يزيد بن الأصم هو ابن أخت ميمونة باب ما جازي الرخصة في ذلك **حل ثلثا حيد بن مسعدة** ناسفان بن جبير هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي الباب عن عائشة قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول سفیان الثوري وأهل الكوفة **حل ثلثا قتيبة** نأحمد بن زيد عن مطر الزرق عن ربيعة بن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم **حل ثلثا قتيبة** نادا بن عبد الرحمن الطحطا عن عمر بن دينار قال سمعت أبا الشعثاء يحدث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم قال أبو عيسى هذا حديث صحيح وأبو الشعثاء اسمه حجاب بن زيد واختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة فقال بعضهم تزوجها حلالا وظاهر تزويجها وهو محرم ثم بنى بها وهو حلال يسرف في طريق مكة وماتت ميمونة تسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنت بسرف **حل ثلثا حيد بن مسعدة** نأحمد بن زيد عن مطر الزرق عن ربيعة بن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم قال أبو عيسى هذا حديث صحيح وأبو الشعثاء اسمه حجاب بن زيد واختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة فقال بعضهم تزوجها حلالا وظاهر تزويجها وهو محرم ثم بنى بها وهو حلال يسرف في طريق مكة وماتت ميمونة تسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنت بسرف **حل ثلثا حيد بن مسعدة** نأحمد بن زيد عن مطر الزرق عن ربيعة بن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم قال أبو عيسى هذا حديث صحيح وأبو الشعثاء اسمه حجاب بن زيد واختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة فقال بعضهم تزوجها حلالا وظاهر تزويجها وهو محرم ثم بنى بها وهو حلال يسرف في طريق مكة وماتت ميمونة تسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنت بسرف

الحجة ولاها فحق الخصومة فكان الحديث في النسخ عن ذلك وأبو بكر بن يحنه انتفى قوله (عن أبو رافع) هو من النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في اسمه فقيل إبراهيم وقيل سلم وقيل غيره ذلك مات في أول خلافة علي رضي الله عنه **قوله** تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث الهلالية وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنة سبع (روى بها) أي دخل عليها وهو كناية عن الزفاف (وكنت أنا الرسول) أي أسطة **قوله** هذا حديث حسن وأخرجه أحمد **قوله** وروى عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال (أخرجه مسلم قال صاحب المتن في الأخبار راية صاحب القصة والسفير فيها) أولى لأنه أخبر وأعرف بما انتهى (باب ملجاء في الرخصة في ذلك) **قوله** (تزوج ميمونة وهو محرم) وللخاري تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال ماتت بسرف **قوله** (وفي الباب عن عائشة) أخرجه ابن حبان والبيهقي عنها قالت تزوج وهو محرم وأخرج الطحاوي أيضا عن أبي هريرة تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم **قوله** حديث ابن عباس حديث حسن صحيح (وأخرجه البخاري مسلم بن زياد) واللفظ ابن ماجه **قوله** (وبه يقول سفیان الثوري) أهل الكوفة وبه قال عظم وعكرمة **واحتجوا** بحديث ابن عباس المذكور **وأجيب** أولابانه مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس كما قال عياض **وتعقب** بأنه قد صح من رواية عائشة وأبو هريرة نحو كما صرح به الحافظ في الفقه وثانيا بأن حديث ابن عباس فعل وحديث عثمان قول الصحيح عند أصوليين عند تعارض القول والفعل ترجيح القول لأنه يتعدى إلى الغير والفعل قد يكون مقصورا عليه قاله النووي **وثالثا** بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفياني **وأجيب** أعرف بها أما راية ميمونة فآخرها المرسد في هذا الباب هي رواية صحيح أخرجه مسلم أيضا وأما راية أبي رافع فآخرها الترمذي في حسنه كما عرفت في الباب المتقدم **قلت** والحال في هذا المقام من الطرفين طويل والمرجح هو قول الجمهور فإن حديث عثمان رضي الله عنه فيه بيان قانون كل لامة وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما ففيه حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفيه احتمالات متطرفة هذا ما عدى والله تعالى أعلم **قوله** (هذا حديث صحيح) وأخرجه مسلم (واختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة) قال النووي في شرح مسلم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم أو هو حلال واختلف العلماء بسبب ذلك في كاح المحرم فقال مالك والشافعي وأحمد وجه من العلماء من الصحابة فمن بعدهم لا يصح كاح المحرم واعتدلوا حديث الباب قال أبو حنيفة والكوفيون يصح كاحه لحديث قصة ميمونة **وأجاب** الجمهور عن حديث ميمونة ما جوبه أصحها أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما تزوجها حلالا هكذا رواه أكثر الصحابة قال القاضي وغيره ولم يروا أنه تزوجها محرم إلا ابن عباس وحده وروى ميمونة وابن أبي عمير أنها تزوجها حلالا وهم اعرف بالقضية لتعلقهم به بخلاف ابن عباس ولا نهم اضطرب ابن عباس وأكثر الجواب **الثاني** تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في الحرم وهو حلال ويقال لمن هو في الحرم محرم وإن كان حلالا وهو لغة شائعة معروفة ومنه البيت المشهور قلنا ابن عفان الخليفة عموما في حرم المدينة **والثالث** أنه تعارض القول والفعل والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول لأنه يتعدى إلى الغير والفعل قد يكون مقصورا عليه **والرابع** جواب جامع من أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يزوجه في حال الإحرام وهو ما خصه دون الامة وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا والوجه الثاني أنه حرام في حقه كغيره وليس من الخصائص انتهى كلام النووي **قوله** (ثم بنى بها) أي دخل بها قال في النهاية الأبتة والبسالة الدخول بالزوجة والاصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها فيقال بنى الرجل على أهله (بسرف) بفتح الميملة وكسر الراء موضع معروف من مكة بعشر أميال وقيل أقل وقيل أكثر وماتت ميمونة بسرف) سنة إحدى وخمسين على الصحيح قال الحافظ **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف

اللام كل ما اطل من الشمس (التي بنى بها) أي دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة فيها (في تلك الظلة) **قوله** (هذا حديث غريب) وأخرجه أحمد ومسلم وتقدم لفظه وأخرجه أبو داود أيضا ولفظه قالت تزوجني وهو حلال بسرف **قوله** (بفتح الميملة) كسر الراء موضع معروف من مكة بعشر أميال وقيل أقل وقيل أكثر وماتت ميمونة بسرف) سنة إحدى وخمسين على الصحيح قال الحافظ **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف

مسلم أيضا وتقدم لفظه وأخرجه أبو داود أيضا ولفظه قالت تزوجني وهو حلال بسرف **قوله** (بفتح الميملة) كسر الراء موضع معروف من مكة بعشر أميال وقيل أقل وقيل أكثر وماتت ميمونة بسرف) سنة إحدى وخمسين على الصحيح قال الحافظ **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف **قوله** (ودفنها في الظلة) أي في ظلها (بضم الظاء) بضم القاف

خطب المخرومي صدوق كثير التديس والرسالة **قوله** الرابعة **قوله** (رصيد البر) حلال وإنه محرم بضمعين أي محرم وما لم يقيد بـ (بأنفسكم مباشرة) أو يمسلكم أي

فيها قال ابو عيسى هذا حديث غريب روى غير واحد من الحديث عن يزيد بن الاصم مرسلا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو جلال باب ما لم يلق اكل الصيد للحرم حل
قتيبة بن يعقوب بن عبد الرحمن عن عمر بن ابي عمرو عن الطيب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر كصيد البحر وانتم حرموا ما لم يصيد به او يصيد لكم وفي الباب عن ابي قتادة
وطه قال ابو عيسى حديث جابر حديث مفسر المطلق يعرف له سماعا من جابر والعل على هذا عند بعض اهل العلم لا يرون باكل الصيد للحرم مباحا اذ لم يصطط له او يصطط من
اجله قال الشافعي هذا الحديث روى في هذا الباب اقبس العمل على هذا وهو قول احمد اسحاق حل ثنا قتيبة عن مالك بن انس عن ابي النضر عن نافع مولى ابي قتادة عن
ابي قتادة انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حواذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع اصحاب له فحرموا وهو غير محرم فرائ حمارا وحشيا فاستسقى على فرسه فقال اصحابنا اني ناولوا
سجك فابوا فاسألهم فابوا عليه فاخذ فشده على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابي بعضهم فادركوا النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال
انما هو طعمة اطعمكموها الله حل ثنا قتيبة عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي قتادة في حمار الوحش مثل حديث ابي النضر غير ان في حديث زيد بن اسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اكل الصيد للحرم حل في كراهية لحم الصيد للحرم حل ثنا قتيبة نا الليث عن ابن تيمية
عن عبيد الله بن عبد الله بن ابن عباس اخبره ان الصديق جثامة اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر به بالاكواب او بكأن فاهدى له حمارا وحشيا فذبحه عليه فلما
راى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه الكراهية قال انه ليس بنا ردي عليك وانما حرم قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد ذهب قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم الى هذا الحديث وكرهوا اكل الصيد للحرم وقال الشافعي ان هذا الحديث عندنا انما روى عليه ما ظن انه صيد من اجله وتركه على التركة وقد روى بعض اصحابنا
الزهري هذا الحديث وقال اهذهى له ثم حار وحش وهو غير محفوظ وفي الباب عن علي بن زيد بن ارقم باب ما جاء في صيد البحر للحرم حل ثنا ابو كريب نا وكيع عن حماد بن سلمة عن
ابي الهيثم عن ابي هريرة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخرة فاستقبلنا رجل من خراجنا ففعلنا نضرب باسيانا فانا وعصيتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوه فانه من صيد
البحر قال ابو عيسى هذا حديث غريب لا يخرجه الا من حديث ابي الهيثم عن ابي هريرة وابو الهيثم اسمه يزيد بن سفيان وقد ذكره في شعبة وقد روى عن قوم من اهل العلم للحرم ان يصيد
فياكل وراى بعضهم ان عليه صدقة اذا اصطاده واكاه باب ما جاء في الضبع يصيدها للحرم حل ثنا احمد بن زهير نا اسمعيل بن ابراهيم نا ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن
عمر عن ابن ابي عمير قال قلت لجابر بن عبد الله الضبع اصيده قال نعم قال قلت اكلها قال نعم قال قلت اذله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال ابو عيسى هذا حديث حسن
صحيح وقال علي قال يحيى بن سعيد روى جريير بن حازم هذا الحديث فقال عن جابر عن عمر وحديث ابن جريج احمد وهو قول احمد اسحاق والعل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم في الحرم
اذا اصاب ضبعا ان عليه الجواز باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة حل ثنا يحيى بن موسى اخبرني هارون بن صلحنا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر قال اغتسل النبي صلى
الله عليه وسلم لدخول مكة بغيره قال ابو عيسى هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر انه كان يغتسل لدخول مكة وبه يقول الشافعي يستحب الاغتسال لدخول مكة وعبد الله
بن زيد بن اسلم ضعيف في الحديث ضعفه احمد بن حنبل وعلي بن الندي وغيرهما ولا يعرف هذا مرفوعا الا من حديث باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة من اعلاها وخروجها من اسفلها
حل ثنا ابو موسى محمد بن المنذر نا سفيان بن زهير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة

لا حكمة قال في المقاتلة وهذا يستدل مالك والشافعي روى على حجة لحم صاد لللال لاجل الحرم و ابن خزيمة وريحلة على ان يحل ليكم الصيد وان اللحم او على ان يكون معناه ان يصاد بامركم فلا يجوز لحم صيد
في جلال الحرم من غير امة ابن الهيثم نا مالك والشافعي هو مذهب الجمهور واجتهدوا في جابر هذا من جملة ادلة الجمهور ما رواه احمد وابن ماجه عن حديث ابي قتادة وفيه ولم ياكل منه حين
اخرته اني اصطد له قوله وفي الباب عن ابي قتادة اخبرنا جابر عن مسلم والترمذي وغيرهم (وطه) اخبرنا احمد بن مسلم والنسائي قوله (رحمته) حديث جابر حديث مفسر فانه صريح في التفرقة بين ان يصيد
غيره ولا يبين ان لا يصيد للحرم ولا يصيد له بل يصيد للحلال لنفسه وطعمة للحرم ومفيد لبقية الاحاديث المطلقة قوله والمطلق يعرف له سماعا من جابر وقال الترمذي في موضع آخر والمطلق
عبد الله بن خطيب قال انه لم يسم من جابر ذكر ارجا توارى انه لم يسم من جابر قال ابنه عبد الرحمن بن ابي حاتم يشبه ان يكون ادركه ذكره المنذري باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة
قوله رافعه بغيره الفاء وبالحاء العجوة المشددة موضع تريب من مكة قال الحب لطبري هو يدين مكة ومنى قال العراقي ووقع في سنان الدارقطني بالجيم والمعرف الاول كذا في قوت المعتدي
وقال في النهاية في موضع عند مكة وقيل وايد في به عبد الله بن عمر اني قوله والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر انه كان يغتسل في الظاهر ان الضمير في انه يرجع الى ابن عمر ويحتمل ان يرجع
الى النبي صلى الله عليه وسلم روى الجاهلي في صحيحه عن نافع قال كان ابن عمر اذا دخل ادى الحرم امسك عن التلبية فمسيبت بذي طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك قال الحافظ في فتح الباري يحتمل ان الاشارة به الى الفعل الاخير هو الغسل ويحتمل ان الاشارة الى الجيم هو الاخير انتهى وروى مسلم عن ابن عمر انه كان لا يقبل مكة الا بات بذي طوى حتى يصلي
ثم يدخل مكة نهرا ما يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله وروى مالك في الموطا عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل لاجرامه قبل ان يحرم ولدخول مكة ولو قف عتبة عرفة قوله (وبه يقول
الشافعي يستحب الاغتسال لدخول مكة) قال الحافظ في الفتح قال ابن المنذر الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس تركه عندهم فدية وقال اكثرهم يجزئ منه الوضوء وفي الموطا ان ابن
كان لا يقبل من اسره من محرم الا من احتلام وظاهرة ان غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه وقال الشافعية ان عن الغسل آيةهم وقال ابن التين لم يرد كالحاجبا الغسل لدخول مكة وانما ذكره
للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف انتهى قوله (وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ضعيف) قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن زيد بن اسلم العمري موثق المدني اخبرنا عبد الله واسامة قال ابو عيسى
المصلي سمعت يحيى بن معين يقول بن زيد بن اسلم السواشي وروى عثمان بن ابي شيبة عن يحيى بن معين يقول بن زيد بن اسلم ضعيف وقال الجاهلي عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ضعيف وقال احمد بن عبد الله ثقة و

الحرم والصيد ٢
باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ٢
الاشارة ضعيفان ٢

دخلها من اعلاها وخرج من اسفلها وفي الباب عن ابن عمر قال ابو عيسى حديث عائشة حديث حسن صحيح باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة فهازل ثمانا يوسف بن عيسى ناو كيع بن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة فهازل ثمانا قال ابو عيسى هذا حديث حسن باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت حل ثمانا يوسف بن عيسى ناو كيع بن نافع عن ابى قزعة الباهلي عن المهاجر المكي قال سئل جابر بن عبد الله ارفع الرجل يديه اذا راى البيت فقال يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فعله قال ابو عيسى رفع اليد عند رؤية البيت انما تعرفه من حديث شعبة عن ابى قزعة واسم ابى قزعة سويد بن جحر باب ما جاء كيف الطواف حل ثمانا محمد بن غيلان ناو كيع بن نافع عن جعفر بن محمد عن ابىه عن جابر قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى على يمينه فملى ثلثا ومضى اربع ثلثا في القام فقال واخذوا من مقام ابراهيم مصل فجلسوا ركنين في المقام بينه وبين البيت ثم اتى الحجر بعد الركنين فاستلمه ثم خرج الى الصفا فالتفت الى الصفا والرد من شعاع في الباب عن ابن عمر قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعلل هذا عند اهل العلم باب ما جاء في الرمل من الحجر الى الحجر حل ثمانا علي بن خنيسر فهازل الله بن وهب عن مالك بن انس عن جعفر بن محمد عن ابىه قوله (دخلها من اعلاها وخرج من اسفلها) قال القاري في المرافاة المراد باعلاها ثمانية كذا في بعض النسخ والمد والتوين وعد منظر الى انه علم ان كان البقعة هي التي يخرج منها الى المقبرة السماة عند العامة بالمحلة وتسمى بالحجر عند الخاصة ويطبق ايضا على التنية التي قبله ببسائر التنية الطريق الضيق بين الجبلين وباسفلها ثنية كذا في بعض النسخ والتوين وتركه وهو المسمى الآن ببيت الشبيكة قال الطيبي في تحجب عند الشافعية دخول مكة من التنية العليا والخروج من السفلى سواء كانت هذه التنية على طريق مكة كالمدني او لا كما ينفرد انا فاعلم صلى الله عليه وسلم هذا في الطريق داخلها وخرجها لئلا يتغير الحال الى اكمل منه كما فعل في العيد يشهد له الطريقان وليتولد به اهلها منى فلت قد بين في الحق الذي لاجله خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين طريقه وحق اخذوها الى افضى الفقه مفصلا قوله (وفي الباب عن ابن عمر) قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل مكة دخل من التنية العليا اتى بالطحا واذا اخرج خرج من التنية السفلى واه الجماعة الى التمنية قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) اخرج البخاري ومسلم (باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة فهازل) قوله (ناو كيع) بنظم العيين وفتح الميم وشدة التنية هي عيلة الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ثقة ثبت قدمه احمد بن صالح على مالك في نافع من الخامسة عابد قوله (دخل مكة فهازل) وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر قال بان النبي صلى الله عليه وسلم بذى طوى حتى اصبح ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله قال الحافظ وهو ظاهر في الدخول فهازل قال واما الدخول لئلا فلم يقع منه صلى الله عليه وسلم الا في عمرة الجعرانة فانه صلى الله عليه وسلم احرم من الجعرانة دخل مكة لئلا يفضوا امر العمرة ثم رجعا لئلا يفضوا بالجعرانة كما رواه احمد بن اسحاق بالسنن الثلاثة من حديث عوش الكعبي ورجع عليه الشافعي دخول مكة لئلا يروى سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي قال كان الشافعي ان يدخل مكة فهازل ويخرج منها لئلا يخرج عن عطاء ان شتم فلا دخل لئلا انكم لستم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اما ما فاجب ان يدخلها فهازل ايروا الناس انتهى قال الحافظ وقضية هذا ان من كان اما ما يقتدي به استحبه ان يدخلها فهازل انتهى قوله (هذا حديث حسن) وفي بعض النسخ حسن صحيح والحج الجائر مسلم (باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت) قوله (عن ابى قزعة) بقاف مفتوحة وسكون زاي ففتحها وبعين مهمله كنية سويد بن جحر كذا في النسخ عن المهاجر المكي (هو مهاجر بن عكرمة بن عبد الرحمن الخزاسي ثقة ابن حبان قال الحافظ في التقرير مقبول من الرابعة قوله) (افكتنا فعله) الهرة للاكسار وفي رواية ابو داود او فليكن يفعله وفي رواية الشافعي فليكن يفعله قال الطيبي وروى قال ابو حنيفة ومالك والشافعية والاعلم في التنية والشافعية ايضا فانهم حوالا نه يس اذا راى البيت او وصل الى البيت او منى البيت ان لم يره لم يركب في فلاة ان يقف ويذوق فاعايل به انتهى كلام القاري قلت روى الشافعي في مسنده عن ابن جريح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا راى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزجرا شرفا وكرمه عن حجه واعتمرا تشريفا وتعظيما وتكريما وبرا قال الشافعي بعد ان اورد هليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شي فلا اكرهه لا استحبه قال البيهقي فكانه لم يعمل على الحديث لا نقطه انتهى فظهر من كلام الشافعي هذا ان رفع اليدين عند رؤية البيت عند ليس بمكره ولا مستحب اما حديث ابن جريح فقال الحافظ في التنية هو من حصل فيما بين ابن جريح والنبي صلى الله عليه وسلم وسلم انتهى في اسناده سعيد بن سفيان القدر لم وفيه مقال قاله الشافعي وقال ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بالليل واما الذي عند رؤية البيت فقد روي فيه اخبارا وثابتا منها ما اخرج ابن المفسر ابن عمر كان اذا نظر الى البيت قال اللهم انت السلام ومنك السلام تحيننا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في المسان عن ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد ولم يدر كمره رواه الحاكم عن عمر ايضا وكذلك رواه البيهقي عنه انتهى قوله (رفع اليد عند رؤية البيت انما تعرفه من حديث شعبة عن ابى قزعة) ذكر الخطابي ان سفين الثوري ابن المبارك واحمد بن حنبل واحاق بن را هو يمتنعوا حديث جابر هذا لان في اسناده مهاجرين عكرمة الكوفي وهو مجهول عندهم لكن قد عرفت ان ابن حبان وثقه وقال الحافظ انه مقبول قوله (واسم ابى قزعة سويد بن جحر) كذا في بعض النسخ وفي بعضها سويد بن جحر وهو الصحيح قال الحافظ في التقرير سويد بن جحر بتقديم الهمزة مصنف الباهلي ابو قزعة البصري ثقة من الرابعة انتهى كذلك في الخلاصة (باب ما جاء كيف الطواف) قوله (دخل المسجد) اي المسجد الحرام (فاستلم الحجر) اي الحجر الاسود اي وضع يديه وقبلكه والاسلام افتعال من السلام بمعنى التحية واهل اليمن يسمون الركن الاسود بالحجبان لان الناس يحيطون به بالسلام وبكسر السين وهي الحجرة واحدة اسلم بكسر الهمزة يقال اسلم الحجر فاسلمه وتناولته في النهاية وغيرها (ثم مضى على يمينه) اي بين نفسه مما يلي الباب قيل على يمين الحجر وفي رواية مسلمة ثم مضى على يمينه (فملى) قال في النهاية يملأ يملأ اذا اسرع في المشي هزم منكبته (فلا تقام) اي ثلاث مرات من الاشواط السبعة (ومضى) اي على عادته (ثم اتى الحجر) اي مقام ابراهيم (فقال) اي فقرأ (ولقد وا) بكسر الواو على الامر ويفتحها (مضى) اي مودع من صلح الطواف والمقام بينه وبين البيت (حالة حالية) وللغرض صلى ركنين خلف المقام (ثم اتى الحجر) اي الحجر الاسود (ومن شعاعا) اي جهم شعيرة وهي العلامة التي جعلت للطاعات الناس بها في الحجر عند هاكل وقوف والري والطواف والسعي قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرج الشيخان قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) اخرج مسلم ايضا (باب ما جاء في الرمل من الحجر الى الحجر) اي من الحجر الاسود الى

عن ابن بكير قال ابو عيسى حدثني محمد بن حسن صحيح والعل على هذا عند اهل العلم يستحبون تقبيل الحجر فان لم يمكنه ان يصل اليه استلمه بيده وقبل بيده وان لم يصل اليه قبله
اذا حاذى به وكبر وهو قول الشافعي باب ما جاء انه يبذل بالصفاء قبل المروة حدثنا ابن ابي عمير سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم
حين قدم مكة فطاف بالبيت سبعا واثني المقام فقرأ واتخذ ومن مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم فصلى خلف المقام ثم اتى الحجر فاستلمه ثم قال نبي ابا بكر الله به فبذل بالصفاء وقرأ الصفاء
والمروة من شعائره قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم انه يبذل بالصفاء قبل المروة فان بدد المروة قبل الصفاء لم يجز وبذل بالصفاء واختلف
اهل العلم في من طاف بالبيت ولم يطف بين الصفاء والمروة حتى يحج فقال بعض اهل العلم ان لم يطف بين الصفاء والمروة حتى يخرج من مكة فان ذكر وهو قريب منها رجع طواف
بين الصفاء والمروة وان لم يذ كر حتى أتى بلاده اجزأه وعليه وهو قول سفيان الثوري قال بعضهم ان ترك الطواف بين الصفاء والمروة حتى يحج الى بلاده فانه لا يجزئه وهو
قول الشافعي قال الطواف بين الصفاء والمروة واجب لا يجزئ الحج الا به باب ما جاء في السعي بين الصفاء والمروة حدثنا ثمانية عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طائفة
عن ابن عباس قال انما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفاء والمروة ليرى المشركين قوته قال وفي الباب عائشة وابن عمر جابر قال ابو عيسى حدثني ابن
عباس حديث حسن صحيح وهو الذي يستحب اهل العلم ان يسعي

قال الحافظ وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في امور الدين وحسن اتباع فيما لا يكشف عن معانيها وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في ما فعله ولو لم يعلم الحكمة فيه انتهى قوله
وفي الباب عن ابن بكير الصديق انه وقف عند الحجر ثم قال اني اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولو اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك اخبرني ابن ابي شيبة والدرلقطبي
في العلل كذا في شرح سراج احمد السمرهري وقال القاري نقلا عن ابن الهمام من غرائب المتن ما في ابن ابي شيبة في اخبرني عن بكر بن عزيق عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
عليه الصلوة والسلام وقف عند الحجر فقال اني اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولو اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك انتهى (وابن عمر) اخبرني جابر بن عبد الله بن
اخبرني الشيطان قوله (يستحبون تقبيل الحجر) المستحب في التقبيل ان لا يرفع به صوته ويرى الفاعل عن سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء كذا
في فتح الباري (باب ما جاء انه يبذل بالصفاء قبل المروة) قوله (واخذوا) بكسر الحاء من الاتخاذ وفي قراءة بفتح الحاء خيرا (مرقاه ابراهيم) المراد بمقام ابراهيم الحجر الذي فيه
اشركه وهو من جحر الحرام وقال مجاهد المراد بمقام ابراهيم الحرم كله والاول اصح قاله الحافظ قلت وحديث الباب يرمي ما قال مجاهد (مصلى) اي مكان صلوة بان تصلوا خلفه كتحق
الطواف كذا في تفسير الجلالين وقال الحافظ في الفتح اي قبله قاله الحسن البصري وغيره وقال مجاهد اي مدعي عنده ولا يصح عمله على مكان الصلوة لانه لا يصل فيه بل عنده وبترج
قول الحسن بانه جاز على المعنى الشرعي وقد روي الكندي في اخبار مكة باسانيد صحيحة ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ابي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاز سبل
في خلافة فاحتمله حتى وجد باسفل مكة فاقى به فربط الى استار الكعبة حتى قدم عرفا فاستنبت في امر حتى تحقق رفعة الاول فاعادته اليه وبني حوله ناستقر ثم الى الان انتهى (ثم اتى
الحجر) اي الحجلة السبع (نبي ابا بكر الله به فبذل بالصفاء) او بتد بالصفاء لان الله تعالى بدد انه بذكره في كلامه فالترتيب المذكور له اعتبار في الامر الشرعي اما وجوب او استقبالا وان
كانت الواو مطلقا في الآية (وقد انا الصفاء والمروة من شعائره الله) قال في تفسير الخازن شعائر الله اعلام دينه واصلاها من الاشعار وهو اعلام واحد لها شعيرة وكل ما كان معلما
لقرآن يتقرب به الى الله تعالى من صلوة وعلم ونبيجة فهو شعيرة من شعائره الله وشعائر الحج محالة الظاهرة للحواس ويقال شعائر الحج فالمطاف والموقف والمنحركاتها شعائر والمراد
بالشعائر هنا الناسك التي جعلها الله اعلاما لطاعته فالصفاء والمروة منها حيث ليس بينهما انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم مطولا في قصة حجة الوداع قوله
والعمل على هذا عند اهل العلم انه يبذل بالصفاء قبل المروة فان بدد المروة قبل الصفاء لم يجز قال الطيبي لا يتبدل بالصفاء شرط عليه الجمع قوله (واختلف اهل العلم في من طاف
بالبيت ولم يطف بين الصفاء والمروة الخ) قال الحافظ في الفتح واختلف اهل العلم في هذا فالجمعي قالوا هو ركن لا يتبدل بالحج بدونه وعن ابن خنيفة واجب يحبس بالدم وبه قال الثوري والشافعي
لا في العامد وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال النسي فيما نقله ابن النديم اختلف عن احمد كنه الاقوال الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما اذا ترك بعض السعي
كما هو عندهم في الطواف بالبيت انتهى كلام الحافظ باب ما جاء في السعي بين الصفاء والمروة (ها جبران بمكة يجب المشي بينهما بعد الطواف في العرة والحج سبعة اشواط مع سرعة
المشورين الميادين الاخضرين قال الثوري في تهذيب الاسماء واللغات الصفاء مبدأ السعي وهو مقصود مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام وهو ارفق اي قطعة من جبل في قبيل وهو
الآن احد عشر درجة اما المروة فلاحية جدا اي منخفضة وهي نصف من جبل قبيعان وهو ريجان ومن وقف عليها كان محاذيا للركن العراقي ومنه العارة من رؤيته واذا نزل
من الصفاء حتى يكون بين الميادين الاخضرين المعلق بقناة المسجد بينه وبين ست اذرع فيسعي سعيًا شديد حتى يجاذي الميادين الاخضرين الذين بقناة المسجد داخل الدار العباسية عيشي
حق المروة انتهى قوله (انما سعى بالبيت) اي سعى بين الصفاء والمروة (اي سعى بينهما اي سعى في السعي

في بطن الواح في الموطأ حتى انضبت قدما في بطن الواح حتى خرج منه راي من الارادة (المشركين قوته) وجلادته والطهران عن عطاء عن ابن عباس قال امرت ان فليزل ما امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرل ليرى المشركين قوته قوله (وفي الباب عن عائشة وابن عمر جابر) امل حديث عائشة فانحدر الشيطان فقهره الزيلعي اخراجا عن عائشة في حديث
طويل قد مر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاجل ان يترك الطواف بينهما واسأل حديث ابن عمر فاخرجه الترمذي في هذا الباب واما حديث جابر فاخرجه مسلم قوله

منه ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال بلال القرظي ولم يركب أسامة بعد ذلك واشتغاله مع خنثة الصليقي واغلاق الباب وجالسه فيها كعمله لا يظنه وأما بلال فمحقها إذا خربها انتهى كلام النوري قوله روى
الباب عن أسامة بن زيد (أخرج أحمد في مسنده وابن جابر في صحيحه من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين وسكنت معه عمره أسامة
كروى قال الزبيدي في تخريجها بعد ذكره هذا سند صحيح انتهى روى مسلم في صحيحه عن أسامة خلاف هذا كما تقدم (والفضل بن عباس) أخرج أحمد بن حنبل في مسندهما والطبراني في صحيحه بلفظك
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة ولكنه لما دخلها وقع ساجدا بين العمودين ثم جلس يدعوك في غضب الراية (وعثمان بن طلحة) أخرج ابن إدريس والبيهقي في إحداهما والضياع عن امرأة من بني سليم
عن عثمان بن طلحة كذا في شهر سراج أحمد (وشيبه بن عثمان) أخرج ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال أتيت شيبه بن عثمان فقلت يا أبا عثمان دعني أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فلم
يصل فقال كذبوا أبو طلحة بن علي بن العمودين ثم الصلوا بها بطن فوطئها كذا في شهر سراج أحمد قوله (وقال مالك بن النزال) بأس بالصلوة النافلة في الكعبة (كذا المعلق الترمذي عن مالك بن جابر النافلة
وقيد بعض أصحابه بغير الروايات ما تقدم فيه الجماعة قاله الحافظ في الفهرست (وذكر أن يصلي المكتوبة في الكعبة) وروى عنه النعمان عن ابن عمر (أحمد بن حنبل) قوله (وكان الملقب الترمذي عن مالك بن جابر النافلة
لبعض أصحابه النافلة فيه فانه يسأله في الفريضة (وقال الشافعي لا بأس أن يصلي المكتوبة والصلوة في الكعبة) وبه قال الحنفية وهو مذهب الجمهور قال الحافظ في فتح الباري
وفيه أي في حديث بلال استحباب بالصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويلحق به الفرض إذا لفرق بينهما في مسألة الاستقبال وهو قول الجمهور انتهى وقال النوري في شهر مسند بلال الجمهور
حديث بلال وإذا صححت النافلة صححت الفريضة لأنها في الموضع سواء في الاستقبال في حال النزول وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير في السفر انتهى قال الحافظ عن ابن عباس لا
تضم الصلوة داخلها مطلقا وعمله بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيعمل على استقبال جميعها قال به بعض المالكية والظاهرية والطبراني انتهى قلت والظاهر
هو قال الجمهور وهو أقوى الدلائل في هذا الباب والله تعالى أعلم (باب ما جاز في كسر الكعبة) أي هدمها قوله (أن ابن الزبير) يعني عبد الله بن الزبير الصحابي المشهور (وقال له) أو لا أسألك
إذا كانت تغفرك ليك أو تسألنيك وفي رواية للبخاري قال ابن الزبير كانت عائشة تسألنيك كثيرا فحدثتك في الكعبة (ولما أن قومك حديث محمد) بالاضافة وقال المطرزي لا يجوز حذف
الواو في مثل هذا الصواب حديث محمد كذا في فتح الباري قال السيوطي في حاشية النسائي ويمكن أن يوجه بان لفظ القوم مفرغ لفظا وجمع معنى فزعم أن المعلق في جانب الخبايا روى العنق
أجاء الضمير في قوله تعالى كنت الجنة أنت حيث أفرقت أنتى قال الجوزي في النهاية للحديث عندنا لقد يرمي ولم يرد به عهد بمالكه والخروج منه والدخول في الإسلام وإن لم يمكن للذين
في قلوبهم غلو هدمت الكعبة وغيرها بما تقدم ومن ذلك انتهى (وصلت لها باباين) أي بابا شرقيا وبابا غربيا فلما ملك ابن الزبير هدمها وجعل لها باباين (أحدهما يدخل منه والآخر
يخرج منه) روى مسلم في صحيحه قصة هدمها وبناها مطولا قال النوري قال العلاء بن ربيعة البيت خمس مرات بنته الملائكة ثم إبراهيم عليه الصلوة والسلام ثم قرش في الجاهلية وحضر
النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة وقيل خمس وعشرون وفيه سقط على الأرض حين رفعه أزاره ثوبا ابن الزبير ثم الحجيم بن يوسف واستمر إلى أن علي بن أبي طالب
وقيل بنو من آخرين أو ثلثا قال العلاء بن ربيعة عن هذا البناء وقد ذكره أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها ورجعها إلى بناء ابن الزبير للاحتياط المذكور في الباب فقال مالك شئت
الله يا أمير المؤمنين أن تجلس هذا البيت لعبة للملوك لايتأد أحد لا يقضه وبناءه فقد ذهب هيئته من صدور الناس انتهى قال الحافظ ويستفاد من هذا الحديث ترك المصلحة لأن الوقوع
للفساد ومنه ترك أكار المكن خشية الوقوع في النكس منه وإن الإمام ليسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا ما لم يكن محميا انتهى (باب ما جاز في الصلوة في الحجر) بكسر الهمزة و
اللام الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة كذا في فتح الباري وقال في القاموس للحجر بكسر اللام العقل وما حواه الحطم الدار بالكعبة شرفها الله تعالى من جانب الشمال انتهى وقال في النهاية للحجر بكسر
الحاء المستند إلى الجانب الكعبة الغربي انتهى قلت في قوله (الغربي) نظر كما لا يخفى قوله (عن علقمة بن أبي علقمة عن أبيه عن عائشة) كذا في نسخ الترمذي في رواية أبو داود عن علقمة عن أمه عن
عائشة وفي رواية النسائي عن أمه عن أبيه عن عائشة بزيادة عن أبيه عن أمه قوله (أما قولهم فأنما هو قطعة من البيت) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت وكذا قوله في رواية عائشة عند البخاري
قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم وبذلك كان يثق ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال سمعت ابن عباس يقول لو وليت من
البيت ما دلى ابن الزبير لا دخلت الحجر كله في البيت فلم يطاف به أن لم يكن من البيت وقد ذكر الحافظ في الفهرست روايات أخرى تدل باطلانها على أن الحجر كله من البيت ثم قال وهذه الروايات كلها
مطلقة وقد جلت روايات أصح منها مقيدة منها للسلم من طريق أبي ترعة عن الحوث بن عبد الله عن عائشة حصة أزيد فيه من الحجر كله من وجه آخر عن الحوث عنها فان بد القوم أن
يبنوه بعدى فحلى لا ريك ما تركوا منه فأراها قريبا من سمعته أذرع وله من طريق سعد بن مينا عن عبد الله بن ربيعة عن عائشة وزدت فيها من الحجر ستة أذرع ثم ذكر روايات مقيدة أخرى

باب ماجاء في فضل الحجر الأسود والركن القام **حدثنا** قتيبة بن جابر عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم **وفي** الباب عن عبد الله بن عمرو وأبو هريرة **قال** أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح **حدثنا** قتيبة بن جابر عن ابن ربيع عن رجاء بن يحيى قال سمعت مسافعاً الحاجب يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن الركن والقام يا قوتان من يا قوت الجنة تملسان نورهما أولهما يطس نورهما لاضاءة تأما بين المشرق والمغرب **قال** أبو عيسى هذا يروى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً قوله وفيه عن النبي أيضاً وهو حديث غريب **باب** جلد في الخروج إلى منى **حدثنا** أبو سعيد الأشج عن أبيه عن حماد بن عمار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر والمغرب هذه الروايات ثم حقق أن الروايات المطلقة محمولة على المقيدة وقد بسط الكلام فيه وأجاد **قوله** ولكن قوبك استقصوه أو قصره عن تمام شأنه لقلة النقطة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخبره أبو داود والنسائي أيضاً (وعلقه بن بلال) قال المنذرى وعلمه هذا هو مولد أشعة تابعي مدني اختبره البخاري مسلم وأمه حكي الجارية وغيره أن اسمها أم حنيفة انتهى **باب** ماجاء في فضل الحجر الأسود والركن والقام **قوله** وهو أشد بياضاً من اللبن جملة حالية (فسودته خطايا بني آدم) قال في المراجعة أو صارت ذنوب بني آدم الذين يمسحون الحجر بسبب أسودته والأظهر حمل الحديث على حقيقة أنه لا مانع نقلاً ولا عقلاً وقال بعض الشراح من علمنا بعض الحنفية هذا الحديث يحتمل أن يراد به المبالغة في تعظيم شأن الحجر وتفضيحه أمر الظن والذنب والمعنى أن الحجر لما فيه من الشرف والكرامة والبركة شاركوا به الجنة فكانه نزل منها وأن خطايا بني آدم تكاد تؤثر في الجهاد فتجلى البهيم منه أسود فكيف بقلوبهم وأولاه من حيث أنه مكفر للخطايا محمل للذنوب كان من الجنة فمن كثرة تحملها وزاوي آدم صار كأنه ذبيح شديد فسودته الخطايا وما يؤيد هذا أنه كان فيه نقط بيض ثم لاذل السواد يتركها في الحديث إذا ذنب العبد نكتت في قلبه نكتة سوداء فإذا ذنب نكتت فيه نكتة أخرى هكذا الحق يمين قلبه جميع ويصير ممن قال فيهم كلام بل بران على قلوبهم كانوا يكسبون والحاصل أن الحجر بمنزلة اللآلئ البيضاء في غاية من الصفاء ويتغير بلباقاة ما لا يناسبه من الأشياء حتى يسقطها جميع الأجزاء في الجملة الصعبة لها آثارها في الجماع العقلاء انتهى كلام القارئ **قال** الحافظ ابن حجر وأما بعض الحديثين على هذا الحديث فقال كيف فسودت خطايا المشركين ولم تبينه طهات أهل التوحيد واجب بما قال ابن قتيبة لو شك الله كان ذلك وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصيب ولا ينصب على العكس من البياض وقال الحب الطبري في بقاءه أسود عابرين له بصيرة فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد قال درويش عن ابن عباس (أما غيره بالسواد لا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة فإن ثبت هذا هو الجواب **قال** الحافظ ابن حجر أخوه الحميد في فضائل مكة بأسناد ضعيف انتهى **قوله** روى الباب عن عبد الله بن عمرو) أخوه الترمذي في هذا الباب أخرجه أحمد وصححه ابن حبان وصححه الكلام عليه (روى أبو هريرة) أخوه ابن ماجه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاض الحجر الأسود فكأنما يفاض بيد الرحمن وفي فضائل مكة للجندي من حديث ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر بن ابن عباس أن هذا الركن الأسود هو بين الله في الأرض يصلح به عبادة مصلحة الجمل خاها ومن حديث الحكم بن أبان عن عكرمة عن زيادة فمن لم يدرك بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استلم الحجر فقد بايع الله ورسوله وقال الحب الطبري العن كونه يمين الله والله أعلم كل ملك إذا قدم عليه قبلت يمينه ولما كان الحجر المقعر أول ما يقدر أن يسلم له تقبيله نزل منزلة يمين الملك يد الله المثل الأعلى ولذلك من صنفه كان عند الله عهداً كان الملك يحل العهد بالصدق في كذا في عمدة القارئ **واعلم** أن ابن عباس حديث آخر في فضل الحجر الأسود عند الترمذي رواه في وأخوه كتاب الحجر مرفوعاً بلفظه وأسه لبيعته الله يوم القيمة له عبادان **قوله** (روى) ابن عباس حديث حسن صحيح **قال** الحافظ في الفهرست فيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجري من ميم منه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن مختصر وألفظه الحجر الأسود من الجنة وحامد عن سعد بن عطاء قبل الاختلاط في صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً أن هذا الحجر لسانا وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة يحيى وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث الترمذي الحاكم أيضاً انتهى ما في الفهرست **قوله** (أن الركن والقام) أي الحجر الأسود ومقام إبراهيم راي قوتان من يا قوت الجنة (الراد للجنس العنق) أي من يراقت الجنة (رعى الله فريها) أي أذهبها **قال** القارئ رأى بأساس الشريكين لما ولع الحكمة في طمسها ما يكون إلا ما يخصها لا عينياً وأولهم طمس على هذا الفاعل ويحتمل أن يكون على بناء للفعل (أضاءة تأما بين المشرق والمغرب) أي لا تلتأه **قوله** (وفيها عن ابن عباس) أخرجه الحاكم كما استشف عليه (وهو حديث غريب) وأخبره أيضاً ابن حبان من طريق رجاء بن صبيح والحاكم ومن طريقه البيهقي كذا في التزيين **قال** الحافظ في الفهرست هذا حديث مرفوعاً أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي أسناده رجي أبو يحيى وهو ضعيف **قال** الترمذي حديث غريب يروى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه وأشباهه والذي رضعه ليس بقوى انتهى **باب** ماجاء في الخروج إلى منى والقام بها (ضم الميم من الإقامة) ومنى موضع بين مكة والمدينة جهة المشرق بطن المسيل إذا هبطت من وادي محسر من جهة المغرب جرة العقبة ذكره النووي في التهذيب وقال في المجمع سمي به لما يمين فيه من الدماء أي يراق وهي لا تنصرف وتكتب بالياء أن قصد بها البقعة ويصرف ويكتب بالالف بتأويل موضع انتهى **قوله** (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي يوم الزوية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة (ثم عدى) من العدة وهو الشيء أول النها أي سارعة بعد طلوع الشمس لما في حديث جابر الطويل ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس (إلى عرفات) بفتحين **قال** النووي اسم موضع الوقوف سمي به لأن آدم عرف حواء هناك وقيل لأن جابر عرف إبراهيم الناسك هناك **قوله** (واسم من صلى الله عليه وسلم قد كلفه) اسمعيل بن مسلم هذا هو ابن إسحاق البصري الجاني ولكن الفقيه ضعفه بن المبارك وقال أحمد منكر الحديث كذا في الخلاصة وحديث ابن عباس هذا أخرجه ابن ماجه أيضاً **قوله** (وأنا عبد الله بن الأحمري) بتقديم الجيم على الحاء للهالة **قوله** (روى الباب عن عبد الله بن الزبير) أخرجه الحاكم في المستدرک بلفظه قال من ستر الحجر أن صلى الإمام الظهر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ثم يفد والعرافة حتى إذا زالت الشمس خطب الناس ثم صلى الظهر والعصر جميعاً كذا في شرح سراج أحمد (والنسائي) أخرجه

بالمزلة حين خرج الى الصلوة فقلت يا رسول الله ان جئت من جبل الى جبل لا وقفت عليه فهل لي من حرج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلوة واحدة ووقف مضائق يد فم وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد اتم حجه ووقف نفسه قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بلييل حل ثوبا قتيبة ناسخا بن زيد عن ابي بن عكرمة عن ابن عباس قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثقل من جمع بلييل وفي الباب عن عائشة وام حبيبة واسماء والفضل قال ابو عيسى حديث ابن عباس بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثقل من جمع بلييل حديث صحيح وروى عنه غيره وروى عنه هذا الحديث عن مشاش عن عطاء بن ابي عيسى عن الفضل بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهل من جمع بلييل وهذا حديث خطأ خطأ فيه مشاش وزاد فيه عن الفضل بن عباس وروى بن جرير وغيره هذا الحديث عن عطاء بن ابي عيسى ولم يذكر فيه عن الفضل بن عباس حل ثوبا او كبريتا وكبريتا عن السعدي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهل مكة لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ليرى ان اباسا ان يقدم الضعفة من المزلة بلييل يصيرون الى معنى وقال اكثر اهل العلم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم انهم لا يرمون حتى تطلع الشمس وخص بعض اهل العلم فان يرموا بلييل والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الترمذي الشافعي باب حل ثوبا على بن خشم ناعيب بن يونس عن ابن جرير عن ابي الربيع عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يرى يوم الحزني ما بعد ذلك فبعد زوال الشمس قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم انه لا يرمي بعد يوم الحزني الا بعد الزوال باب جلان الضعفة العجوة تشد يد المرأة المكسورة ثم سين معلقة قال الحافظ في حديث واحد في الحديث بن كرام بن جابر من جلي على هاجيل سلى وجعل ابا قاله النذري على فتح الطاء وتشديد الياء بعد هاء معلقة (اكلت مطيتي) او اعيت دابق ما تركت من جبل بالجيم وفي بعض النسخ جعل بالحاء المهلة المفتحة والمجدة الساكنة احد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارفع قاله الجوهري قال العراقي الشهير في الرواية فخر الحاد المهلة وسكن المجدة وهو ما طالع من الرمل وروى بالجيم وفتح الباء قاله الترمذي في بعض النسخ قوله في بعض النسخ ما تركت من جبل الا وقفت عليه اذا كان من رمل يقال له جبل واذا كان من حجارة يقال له جبل قال السيوطي ليس هذا في روايتنا وصلواتنا هذه يعني صلوة الجبل ليلان نهارا فقد ترجمه تسك بهذا الحديث بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يجتنب ما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوع يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقان فاجاب الجمهور عن الحديث بان المأبأ نهارا وما بعد الزوال بل ان الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعد لم يبقوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن احد انه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل مقيد لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قاله الشوكاني (وقف نفسه) قيل المأبأ انه اتى بعلية من الناسك والشهوان التفت ما يشعته المحرم عند حمله من تقصير شعره وحلقه وخلق العادة وتنف الا بط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ذلك هو البرن وقصا جميع الناسك لانه لا يقضي التفت الا بعد ذلك واصل التفت الوضوء والقدر **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرج في ابوابه واللساني وابن ماجة ايضا: (باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بلييل **قوله** (في ثقل) بفتح التاء المثناة والقاف متتام الساكن وخشمة (ومن حرج) او المزلة بلييل) قال الطبري يستحب تقديم الضعفة ثلاثا واما بن حازم وفي الباب عن عائشة كانت سودة امرأة حنيفة ثبلة فاستاذت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تفيض من جمع بلييل فاستاذت لها اخوة الشيطان واما حبيبة (اخوة مسلمو بلطغان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها جمع بلييل واسماء) اخوة الشيطان (والفضل) اخوة الترمذي **قوله** (عن مشاش) بعضهم الميم وتكرار القين الجمجمة كذا في قوت المعتدي وقال في التقريب مشاش معجبتين ابوسان ابا ابوالزهر السلي البصري والمرنى وقيل هما اثنان مقبول من السادسة **قوله** (قدم ضعفة اهل مكة) بفتح الضاد المعجمة والعين المهلة جمع ضعيف هم النساء والصبيان والحكم **قوله** (عن مقسم) بن زيد متبر قال في التقريب بكر ابله بن جريرة بنهم المجدة وسكن الجيم ويقال بخدة بفتح النون وبدل مولى عبد الله بن الحارث ويقال لمولى ابن عباس الزهراء له صدق وكان من رمل الرابعة **قوله** (لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس) فيما دلي على عدم جواز الرمي في الليل وعليه ابن خزيمة سج والاكثرون خلافا للشافعي والتعديد بطلوع الشمس لان الرمي حينئذ ستة وما قبله بعد طلوع الفجر جاز ان اتفاقا كذا في المراجعة **قوله** (وهو قول الترمذي الشافعي) اخبر الشافعي بحديث اسماء اخرج البخاري مسلم عن عبد الله مولى سماعة اسماء انها سمت الحجرة قلت لها انا رمينا الحجرة بلييل قالت انا كنا نضع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عباس لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس يحمل الامر على الذنب ويؤيد ما اخبره الطحاوي عن طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم اياهاء وامر ان ارمي الحجرة قاله الحافظ في الفتح وقال فيه وقال الحنفية لا يرمي حجرة العقبة الا بعد طلوع الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر جاز ان رماها قبل الفجر اهاها وهذا قال احمد واسحق والجمهور يوزاد اسحاق ولا يرميها قبل طلوع الشمس وبه قال الشافعي ومجاهد والثوري واوثور وروى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء موطا بن الشعبي الشافعي اخبر الجمهور بحديث ابن عمر انه كان يقدم ضعفة اهل الحديث وفيه فتنة من يقدم مني صلوة الفجر ومنه من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رمو الحجرة وكان ابن عمر يقول ارحب في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري مسلم واخبر اسحاق بحديث ابن عباس لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس انتهى كلام الحافظ: **باب قوله** (يرى يوم الحزني) قال العراقي الرواية فيه بالتثنية على انه مصروف انتهى في وقت الضحوة من بعد طلوع الشمس ما قبل الزوال (واما بعد ذلك) اي بعد يوم الحزني وهو يوم التشرية (فبعد زوال الشمس) اي غير يوم الزوال وفيه دليل على ان السنة ان يرمي الجمل في يوم يوم الاصحى بعد الزوال وبه قال الجمهور وخالف فيه عطاء موطا وسنن قنبل لا يجوز قبل الزوال مطلقا وخص الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال وقال اسحاق ان رمي قبل الزوال اعداد الا في اليوم الثالث فيجوز تكرار في فتح الباري قلت لادب علي ما ذهب اليه عطاء موطا وسنن قنبل من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من قوله كما توحي الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال فاستدلوا عليه باثر ابن عباس وهو ضعيف فللعمد ما قال به الجمهور قال في الهداية ولما اليوم الرابع فيقول الرمي قبل الزوال عند الحنفية خلافا لما ذهب مروي عن ابن عباس انتهى قال ابن القيم اخبر البيهقي عن ائمة النعمان يوم النفر فقد حل الرمي والصدقة لا تنفك الا ارتفاع وفي سنة طلوع بن عمر ضعفة البيهقي قال ابن الهمام ولا شك ان المحتفل في تعيين الوقت للرعي في الاول من

الافاضة من جميع قبل طلوع الشمس **حدثنا** قتيبة بن ابراهيم عن الامام عن الحكم عن قيس بن عمار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم افاض قبل طلوع الشمس وفي الباب عن عمر قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح واما كان اهل الجاهلية ينتظرون حتى تطلع الشمس ثم يفيضون **حدثنا** محمد بن عمار عن ابي داود قال انا ناسخبة عن ابي اسحاق قال سمعت عمر بن ميمون يقول كنا وقفا بمكة فاجتمع فقال عمر بن الخطاب ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس فكانوا يقولون اشرق ثياب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافاض عمر قبل طلوع الشمس قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ان الجاهليين تروى مثل حصول الخذف **حدثنا** محمد بن عمار عن ابي داود عن ابن سعيد القطان نا ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار بمثل حصول الخذف وفي الباب عن سليمان بن عمرو بن الاحوص عن امه وهي ام جندب الانزلية وابن عباس والفضل بن عباس وعبد الرحمن بن عثمان التيمي وعبد الرحمن بن معاذ قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو الذي اختاره اهل العلم ان يكون الجاهلي تروى بهما مثل حصول الخذف باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس **حدثنا** محمد بن احمد بن عبد القوي البصري نا زيد بن عبد الله عن النخعي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار اذا زالت الشمس قال ابو عيسى هذا حديث حسن باب ما جاء في الرمي الجمار اركبا **حدثنا** احمد بن منيع نا يحيى بن زكريا بن ابي الدرداء نا النخعي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمرات يوم النحر اركبا وفي الباب عن جابر وقدامة بن عبد الله وامر سليمان بن عمرو بن الاحوص

قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن والعمل عليه عند بعض اهل العلم

اول النهار وفيما بعده من بعد الزوال ليس الافعله كذلك مع انه غير معقول ولا يدخل وقته قبل الوقت الذي فعله فيه عليه الصلوة والسلام كما لا يفعل في غير ذلك المكان الذي فعل فيه عليه الصلوة والسلام واما في عليه الصلوة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمي قبله انتهى **قولنا** هذا حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم: (باب ما جاء ان الافاضة من جميع قبل طلوع الشمس) الافاضة الدفعة **قوله** (افاض قبل طلوع الشمس) وفي بعض النسخ افاض من جميع قبل طلوع الشمس **قوله** (وفي الباب عن عمر) اخرجه البخاري والاربعة **قوله** (كنا وقفا بمكة) واقف بمكة اي بالمحطة دان المشركين كانوا لا يفيضون (او من جميع اشرق) بغفر اوله فعل امر من الاشراف او دخل في الشروق والمشهور بان المعنى تطلع عليك الشمس (تباير) بفتح المثناة وكسر الواو جيل معروف هناك وهو علي بن ابي طالب وهو عظيم جبال مكة عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمحطة قبل طلوع الشمس عند الاسفا وقد نقل الطبري لاجماع علي بن ابي طالب فيها حتى طلعت الشمس فاته الوقت قال ابن المنذر كان الشافعي يجهل اهل يقولون بظاهر هذا الحديث وما روي في معناه وكان مالك يرى ان يدفع قبل الاسفا وهو مردود بالنصوص: (باب ما جاء ان الجاهليين تروى مثل حصول الخذف) اي صغار اركبا **قوله** (يرمي الجاهلي بمثل حصول الخذف) قال العلماء هو فحجة المباشرة قاله النووي و قال قال اصحابنا ولودعي بكر منها او اصغرها وكان مكرها انتهى **قوله** (وفي الباب عن سليمان بن عمرو بن الاحوص عن امه وهي ام جندب الانزلية وابن عباس والفضل بن عباس وعبد الرحمن بن عثمان التيمي وعبد الرحمن بن معاذ) ام الحديث ام جندب فاجزه ابو داود وابن ماجه وابن عمار فاجزه النسائي وابن طبري واما حديث الفضل بن عباس فاجزه مسلم وفيه عليه حصول الخذف الذي تروى به المحبة وفي رواية اخرى له والنبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرات كما يخذف الانسان كما حدثنا ابن عباس وحديث عبد الرحمن بن عثمان وعبد الرحمن بن معاذ فليظن من اخرجهما **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم: (باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس) **قوله** (عن النخعي) هو ابن دينار الواسطي (عن الحكم) هو ابن عتيبة عن مقسم بكريم وسكن القاف ابن جيرة او ابن خديجة **قوله** (يرمي الجاهلي اذا زالت الشمس) اي في غير يوم النحر وروى مسلم و ابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج اخبرني ابو الزبير عن جابر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرات في يوم النحر وروى عن ذلك بعد زوال الشمس الحديث يدل على ان المسنة تروى في الجاهليين في غير يوم النحر وقال الجهمي وخالف فيه عطاء وطائفة فقلا يجوز قبل الزوال مطلقا وخص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقال اسحاق ان يرمي قبل الزوال اعدا في اليوم الثالث فيجزيه انتهى كذا في فتح الباري قلت احبته لحنفية بما رواه الليث عن ابن عباس اذا انتفع النهار من يوم النحر فقد حل الرمي والصدور قال الزبيلي في فضيلة في مستطحة عمر وضعفه البيهقي قال والانتفاع الارتفاع انتهى الحق ما ذهب اليه الجمهور وفي الباب عن ابن عمر كنا نخون فاذا زالت الشمس سميادوا به الجاهلي وابو داود وكن عائشة قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابراهيم حين صلى الظهر ثم رجع الى متى فمكث بها ليالى ايام التشريق يرمي الجمرات اذا زالت الشمس الحديث رواه احمد وابو داود واخذ الباب كلها ثم عدل عن قال يجوز الرمي قبل الزوال في غير يوم النحر **قوله** (وهذا حديث حسن) واخرجه احمد وابن ماجه هكذا حدثنا جارية بن المغيرة ثنا ابراهيم بن عثمان بن ابي شيبة ابو شيبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: (باب ما جاء في الرمي الجمار اركبا) **قوله** (رمي الجمرات) اي جمرات العقبة **قوله** (وفي الباب عن جابر) قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرات على راحته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فان لا ادري لعلي اجمع بعد محقق هذا اخرجه احمد ومسلم والنسائي وقدامة بن عبد الله بهضم القاف تخفيف اللال الملهة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرات يوم النحر على ناقة صهبا ليس حرب كطرد وليس قبل اليك اليك اخرجه الشافعي والترمذي والنسائي وابن ماجه والداري وامر سليمان بن عمرو بن الاحوص) قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرات من بطن الوادي وهو كالب يكون من كل صفة الحديث اخرجه ابن ابي عمير وسكت عنه واخرجه ابن ماجه بغضه قال المنذري في اسناد يزيد بن ابي زياد قال وقد تقدم الكلام عليه **قوله** (حديث ابن عباس حديث حسن) واخرجه ابن ماجه **قوله** (والعمل عليه عند بعض اهل العلم) قال النووي مذهب مالك والشافعي وغيرهما انه يستحب ان يحمل من اركبا ان يرمي جمرات العقبة يوم النحر اركبا ولو رواها ما اشيا لجاز واما من صلى ما شيا فغيرها ما شيا وهذا في يوم النحر واما البيهقي الاكلان من ايام التشريق فالسنة ان يرمي فيها جميع الجمرات ما شيا وفي اليوم الثالث يرمي اركبا وينفر هذه كله مذهب مالك والشافعي وغيرهما وقال احمد واسحاق يستحب يوم النحر ان يرمي ما شيا قال ابن المنذر كان ابن عمر وابن الزبير وسالم

واختار بعضهم ان يمشوا الى الجمار ووجه الحديث عندنا انه ركب في بعض الايام ليقتدى به في فعله وكلا الحديثين مستعمل عند اهل العلم **قول** ثنا يوسف بن عيسى بن علي بن ابي نعيم عن ابي نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رمى الجمار شى اليه ذاهبا وارجعا قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد رواه بعضهم عن عبد الله بن يونس والعل على هل عندنا اهل العلم وقال بعضهم يركب يوم النحر ويمشي في الايام التي بعد يوم النحر قال ابو عيسى كان من قال هذا انما اراد اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله لانه انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ركب يوم النحر حيث ذهب يرمى الجمار ولا يرمى يوم النحر الا حجرة العقبة باب كيف ترمى الجمار **قول** ثنا يوسف بن عيسى بن علي بن ابي نعيم عن جامع ابن شاذان عن ابن خنوة عن عبد الرحمن بن يزيد قال لما اتى عبد الله حجرة العقبة استبطن الوادي واستقبل الكعبة وجعل يرمى الحجرة على حاجبه الايمن ثم رعى يسبح حصيات يكدو مع كل حصاة ثم قال والله الذي لا اله غيره من ههنا رمى الذي ازلت عليه سورة البقرة **قول** ثنا هناد بن واكيم عن المسعودي بهذا الاسناد نحو قال وفي الباب عن الفضل ابن عباس ابن عباس بن ابي عمير وجابر قال ابو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم يخرجون ان يرمى الرجل من بطن الوادي يسبح حصياتا ويكبر مع كل حصاة وقد رخص بعض اهل العلم ان لم يتمكن ان يرمى من بطن الوادي رعى من حيث قدر عليه ان لم يكن في بطن الوادي **قول** ثنا اضر بن علي الجعفي عن علي بن خنوة قالنا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن ابي نعيم عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لاقامة ذكر الله **قول** ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في كراهية طرد الناس عن رمي الجمار **قول** ثنا احمد بن منيع ناظر بن معاوية عن ابي بن نابل عن قدامة بن عبد الله قال ايت النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمار على ناقته ليس ضرب لاطرد ولا ليكك اليك وفي الباب عن عبد الله بن خنوة قال ابو عيسى حديث حسن صحيح **قول** ابو عيسى حديث قدامة بن عبد الله حديث حسن صحيح واما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه وهو حديث حسن صحيح واين بن نابل هو ثقة عند اهل الحديث باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة **قول** ثنا واكيم عن المسعودي بهذا الاسناد نحو قال وفي الباب عن

في نسخة من
الكتاب في الصلاة
من نسخة الكتاب

يرمون مشاة قال وايجوز ان الرمي بحزبه على احوال رماه اذا وقع في الرمي انتهى كلام الترمذي باب كيف ترمى الجمار **قوله** (نا السعدي) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي السعدي صدق اختلط قبل موته وصنابطة ان من سمع منه ببغداد بعد الاختلاط مات ثلثة سنين ومائة **قوله** (لما اتى عبد الله) هو ابن مسعود (استبطن الوادي) اي قصد بطن الوادي ودقق في وسطه واستقبل القبلة اكن في رواية الترمذي وروى البخاري هذا الحديث وفيه وجعل البيت عن يساره ومضى يمينا وكذلك رواه مسلم قال الحافظ ما رواه البخاري هو الصحيح وما رواه الترمذي شاذ في اسناده المسعودي وقد اختلط انتهى (يكره مع كل حصاة) استدلل به على اشتراط رمي الحمرات واحدة واحدة وقد قال صلى الله عليه وسلم خذ اعني مناسك مخالفا في ذلك عطاء وصاحبه ابو حنيفة رحمه فقالوا لرمي السبع دفعة واحدة اجزاء (الذي ازلت عليه سورة البقرة) خص سورة البقرة بالذكوان كثيرا من افعال الحج المذكور فيها فكانه قال هذا مقام الذي ازلت عليه احكام الناسك منها بذلك على ان افعال الحج توقيفية وقيل لخص البقرة بذلك لظهورها وعظم قدرها واكثر ما فيها من الاحكام او اشار بذلك الى انه يشترع الوقت عند هاقدر سورة البقرة والله اعلم **قوله** (وفي الباب عن الفضل بن عباس) اخبره ابن جرير وابن عباس اخبره ابن خزيمة والطبراني والحاكم والبيهقي كذا في شرح سراج احمد بن ابن عمر اخبره البخاري وجابر اخبره مسلم فوجدته الطويل حتى الى الحجرة التي عند الشجرة فوماها بسبع حصياتا يكره مع كل حصاة رعى من بطن الوادي ثم اضر الى النحر فحى **قوله** (يخبر ابن مسعود حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح في اسناده المسعودي قد اختلط قال ولفظ واستقبل القبلة فيه شاذ كما عرفت انما **قول** (يخرجون ان يرمى الرجل من بطن الوادي) قال الترمذي في شرح مسلم فحدث ابن مسعود استحباب الرمي من بطن الوادي فيستحب ان يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يمينه ويمنع يمينه وليستقبل القبلة والحجرة يرميها بالحصيات السبع هذا هو الصحيح في مذهبننا وبه قال جمهور العلماء وقال بعض اصحابنا يستحب ان يقف مستقبل الحجرة مستدبرا مكة وقال بعض اصحابنا يستحب ان يقف مستقبل الكعبة وتكون الحجرة عن يمينه والصحيح الاول انتهى كلام الترمذي قلت من قال باستحباب استقبال القبلة وكون الحجرة عن اليمين استدلل برواية الترمذي بلفظ واستقبل القبلة وجعل يرمى الحجرة على حاجبه الايمن واحتج الجمهور القائلون باستحباب استقبال القبلة في الحجرة برواية البخاري مسلم ابن مسعود بلفظ جعل البيت عن يساره ومنع يمينه وقالوا ان رواية الشيخين مقدمة على رواية الترمذي بسبع حصياتا يكره مع كل حصاة قال الترمذي استحبابا لتكبيرهم كل حصاة هو مذهبنا ومذهب مالك والعل دكا فة قال القاسم والجمهور على انه لو ترك التكبير لاشى عليه **قوله** (من ههنا رمى الذي ازلت عليه سورة البقرة) خصها بالذكر لما فيها من احكام الحج **قول** (وفي الباب عن الفضل بن عباس) اخبره ابن جرير وابن عباس اخبره ابن خزيمة والطبراني والحاكم والبيهقي كذا في شرح سراج احمد بن عمر اخبره مالك في الموطا **قوله** (حدث ابن مسعود حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لاقامة ذكر الله) اعلان بذكر الله وفيه للمؤمن المتبركة فاحذر الحذر من الغفلة وانما خصا بالذكر ان المقصود من جميع العبادات هو ذكر الله تعالى لان ظاهرها فعل لا تظهر فيها العبادة وانما فيها التعبد للعبودية بخلاف الطواف حول بيت الله والوقوف للدعاء فان اثر العبادة لا تفتحه فيها كذا في المرقاة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الدارمي باب ما جاء في كراهية طرد الناس عن رمي الجمار **قوله** (عن ابن) بفتح الهجره وسكون التحتية وفتح الميم بن نابل بالنون وبالوجهة المكسوة صدق فيهم قاله الحافظ عن قدامة بن عبد الله بضم القاف وبالذال الهجاء اسلم قديما ومن مكة ولم يهجر وشهد حجة الوداع (ليس) او هناك (قرب ولا هجر ولا اليك اليك) او تخرجت وهي اسم فعل بمعنى تخرج عن الطريق **قوله** (وفي الباب عن عبد الله بن خنوة) اخبره **قوله** (حدث قدامة بن عبد الله حديث حسن صحيح) واخرجه الشافعي والسائي وابن ماجه والدارمي باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة (قال في القاموس البدنة محركة من الابل والبقر وقال في النهاية البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي الابل اشبه وقال في الفتح اصل البدن من الابل والحققت بها البقرة شرعا **قوله** (البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة) وفي رواية لمسلم اشتركت مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة من ابدنة فقال رجل الجار ليشترك في البقرة ما ليشترك في الجوز وقال ما هو الا من البدن **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر وابو هريرة

خل بين الناس وبينها فياكلها وفي الباب عن ذؤيب بن ابي قبيصة الخ **قال** ابو عيسى حديث ناجية حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم قالوا في هدي التطوع اذا اعطى
لا ياكل هو ولا احد من اهل رفقته ويحكي بينه وبين الناس ياكلونه وقد اجزأ عنه وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وقالوا ان اكل منه شيئا غرم مقدار ما اكل منه قال بعض اهل
العلم اذا اكل من هذا التطوع شيئا فقد ضمن **باب** ما جاء في ركوب البدنة **حل** ثمانية ائمة ابو عوانة عن قتادة عن النسي بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق ببدنة
فقال له اركبها فقال يا رسول الله انها بدنة فقال له في الثالثة او في الرابعة اركبها ويحك او ذلك وفي الباب عن علي بن ابي هريرة وجابر **قال** ابو عيسى حديث انس بن
صحيح حسن وقد رخص قوم من اهل العلم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في ركوب البدنة اذا اخرجوا الى ظهرها وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وقال بعضهم لا يركب لم يقصر
اليه **باب** ما جاء في جانب الرأس في الحلق **حل** ثمانية ائمة ابو عمار ناسفيان بن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن النسي بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحجارة غرت بكفة ثم ناول الحائق شقه الايمن فحلقه فاعطاه بالحق ثم ناوله شقه الايسر فحلقه فقال قسمه بين الناس **حل** ثمانية ائمة ابو عمر ناسفيان بن عيينة عن هشام بن حسان عن
ان يعلم من مر به انه هدى فياكله **ر** ثم خل بين الناس وبينها فياكلها وفي حديث ذؤيب بن ابي قبيصة لا تطعمها انت ولا احد من اهل رفقته قال النزي وفي المراء بالرفقة وجمان لا يحبان احدهما
الذين يحلطن المهدى في اكله وغيره دون باقي القافلة والتاقي وهو الاصح الذي يقتضيه ظاهر النص وهو ان اصحاب المراء بالرفقة جميع القافلة لان السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف
تطعيم اياه وهذا امر جرم في جميع القافلة فان قيل اذا لم تجزوا اهل الرفقة اكله وقلمت بتركه في البرية كان طعمة للسباع وهذا اضاعة مال فلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان
البادي يتبعون منازل الجميع لا تقاطعها قطرة ويخجلون في قذافي قافلة اش قافلة والرفقة بضم المراء وكسرهما لغتان مشهورتان **انتهى قوله** وفي الباب عن ذؤيب بن ابي قبيصة الخ **الخ** **الخ**
احمد ومسلم وابن ماجة عند قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعث معه بالبدنة ثم يقول ان اعطيت منها فخذت فخذت عليها موتا فانحرها ثم اغس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها انت
ولا احد من اهل رفقته **قوله** (حديث ناجية حديث حسن صحيح) قال في المتقى رواه الخمسة الا النسائي **قوله** روي في امينه وبين الناس اي يتوك بينه وبين الناس (ياكلونه) قال النزي
ولا يجوز للاغنياء اكل منه مطلقا لان الهدى مطلقا لا يكون لغيرهم **انتهى** وقال القاري في شرح الموطا للحمد اعلان هدي التطوع اذا بلغ الحرم يجوز لصاحبه وغيره من الاغنياء
القربة فيه بالاراقة اما يكره في الحرم وفي غيره التصديق **انتهى** وقد اجزأ عنه اي لا يدل عليه وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وقالوا ان اكل منه شيئا غرم مقدار ما اكل منه (او يفسد
قيمة ما اكل منه من الغرم وهو اداء شئ لازم قال سعيد بن المسيب انه كان يقول من ساق بدنة تطوعا ثم عطبت فخوها فليجعل قلائدها ونعلها في دمها ثم يتركها للناس ياكلونها و
ليس عليه شئ فان هو اكل منها او اكلها فعليه الغرم رواه محمد في الموطا وقوله فعليه الغرم فمهم والغرامة وهي قيمة ما اكل وقال بعض اهل العلم اذا اكل من هدي التطوع شيئا فقد ضمن
الويله البدل وهذا خلاف مذهب الجمهور قال عياض فاعطى من هدي التطوع لا ياكل منه صاحبه ولا ساقه ولا رفقته لنقل الحديث وبه قال مالك والجمهور وقالوا لا يدل عليه موضع بيان و
لم يبين صلى الله عليه وسلم خلاف الهدى لوجب اذا اعطى قبل محله فياكل منه صاحبه والاغنياء لان صاحبه يضمنه لتعلقه بدمته قاله الزرقاني **باب** ما جاء في ركوب البدنة **قوله**
(رأى رجلاً) قال الحافظ لما اقتفى على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) بفتح الواو والهمزة والواو في رواية لمسلم مقلدة وكن في رواية البخاري فقال يا رسول الله انها بدنة (اراد انها بدنة
مهذلة الى البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مفيد لان كونها من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي على النبي صلى الله عليه وسلم كمن يهديها فقال انها بدنة
قال في الغفر والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال ما زاد في مراجعته ويلك ويحك او ذلك) شك من الراوي قال الجزي في النهاية وغيره كلمة ترحم وتوج
تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها وقد يقال بمعنى المدح والتعجب هي منصوبة على المصدر وقد ترفع وتضأن ولا تضأن يقال ويجزئ ويجهاله ويجهله **انتهى** قال الويل للخرن والهلاك والشقة
من العذاب وكل من وقع في هلكة دعا بالويل ومعنى النداء فيه يا خرن ويا هلاك ويا عذابي احضر هذا وقتك واوانك فكانه نادى الويل ان يحضره لما عرض له من الامر الفظيع قال وقد يرد الويل
بعض التعجب **قوله** (وفي الباب عن علي بن ابي هريرة وجابر) اما حديث علي فاخرجه احمد عنه انه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب الجمل يشمتون فياهمهم
يركوب هديه قال لا تتبعون شيئا افضل من سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم واما حديث ابي هريرة فاخرجه البخاري ومسلم وابودود والنسائي بخلافه في الباب واما حديث جابر فاخرجه
احمد ومسلم وابودود والنسائي عنه انه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا بلغت اليها حتى قبل ظهرها **قوله** (حديث الشرح حديث
حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وهو قول الشافعي واحمد واسحاق) وحكي ابن عبد البر عن الشافعي مالك وابو حنيفة واكثر الفقهاء كراهة ركوبه لغرضه وقل الطحاوي عن ابو حنيفة
جواز الركوب مع الحاجة وفيمن مانع منها بالركوب والطحاوي قد معرفة مذهب امامه وقد وافق ابو حنيفة الشافعي فيمن النقص في الهدى الواجب كذا في النيل (وقال بعضهم
لا يركب ما لم يقصر اليه) قال في النيل وقد بعض الحنفية لجواز اكله وانظر ونقله ابن ابي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر لم يكن باغتر قاح وحكي ابن العربي عن مالك
انه يركب للغرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت غرورته والليل على اعتبار الغرورة ما في حديث جابر المذكور من قوله صلى الله عليه وسلم اركبها بالمعروف اذا بلغت اليها **باب** ما جاء في
جانب الرأس في الحلق **قوله** (نحو نسكه) جمع نسكة بمعنى ذبيحة قال في النهاية نسك ينسك نسكا اذا ذبح والدنسكة الذبيحة ثم ناول الحائق شقه الايمن (فيه استحباب البدنة في حلق
الرأس بالشق الايمن من رأس الحلق وهو مذهب الجمهور وقال ابو حنيفة يبدأ بجانبه الايسر لا يبدأ من الحائق والحديث يروى عليه والظاهر ان هذا الخلاف ياتي في فصل الشارب قاله الشافعي
فاعطاه اي الشعر المحلق (فقال اقسامه بين الناس) فيه مبشر وعية التبرك بشعر اهل الفضل وغيره وفيه دليل على طهارة شعره لا يدمى وبه قال الجمهور **قوله** (هذا حديث حسن) فاخرجه
ومسلم قديس **باب** ما جاء في الشاذي ههنا قصة الامام ابو حنيفة والحجاء الشهيرة فقال ان ابا حنيفة لما ذهب حاجا ففرغ من حجه واراد الحلق فاستدبر القبلة قال الحائق استقبلها

[illegible]

وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فسانك محمد عن هذه الروايات فقال صح شئ في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال محمد ويحفل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى هذا فامسكه ولم يذكر الذي سمعه منه قال ابو عيسى قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب فيثبت ذلك العمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وبيقول الترمذي ابن المبارك والثاقبي يرون ان محمداً عن الميت قال ما لك اذا اوصواك بحج عنده حج عنده قد رخص بعضهم ان يحج عن الحي اذا كان كبير او جال لا يقدر ان يحج وهو قول ابن المبارك والثاقبي باب منه **حلت ثياب يوسف بن عيسى** ناكيب عن شعبة عن النعمان بن سالم عن عمرو بن اوس عن ابي زرين العقيلي انه ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن قال حج عن ابيك واعتمر قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وانما ذكرت العمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديثان يعتمر الرجل عن غيره وابو زرين العقيلي اسمه لقيط بن عامر **حلت ثياب محمد بن عبد الله** على عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن يزيد عن ابيه قال جادت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابي ماتت ولم تحج افا حج عنها قال نعم **حج عنها قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح باب ما جاز في العمرة او اجبة هو **احل ثياب محمد بن عبد الله** على الصنعاني ثنا عمر بن علي عن الحجاج عن محمد بن المنكر عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة او اجبة هي قال لا وان يعتمر وهو افضل قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح

٧٣

صلى الله عليه وسلم قيل في قول الترمذي هذا نظر من حيث ان الموضع بهذا الاسناد هو حديث آخر في المشي الى الكعبة فلا عن الكبير العاخر رواه الطبراني من رواية عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجعفي ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله توفيت ابي وعليها مشي الى الكعبة نذر ما قال النبي صلى الله عليه وسلم هل تستطيعين ان تمشي عن امك قالت نعم قال فامشي عن امك قالت او يحزني ذلك عنها قال نعم ارايت لو كان عليها دين ثم قضيت به عنها هل كان يقبل منك قالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاهي بذلك **واجيب عنه** بانه اذا ادان بين الاختلاف في هذا الحديث عن ابن عباس في المتن والاسناد مع هذا الاختلاف في مثله كذا في عمدة القارئ قلت لو كان ارادة الترمذي بيان الاختلاف في هذا الحديث في المتن ايضا لساق لفظ حديث ابن عباس عن سنان بن عبد الله عن عمته فاذا اظهر انه قد جاز بهذا الاسناد حديث في الحج عن الكبير العاخر ايضا وقد وقف عليه الترمذي والحجاري ولم يقف عليه من تعقب على الترمذي في قوله المذكور والله تعالى اعلم **قوله** (رفق الله شئ في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل بن عباس الخ) قال الحافظ في الفتح انما رجع الحجازي الى رواية عن الفضل لانه كان روى النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزلة الى مضموم الضعفة وقد سبق في باب التلبية والتكبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف الفضل فاخذ بالقتل انه لم يزل يلبى حتى رمى الحجرة فكان القتل حدث اخاه بما شاهد في تلك الحالة انتهى كلام

الحافظ **قوله** (وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث) اي حديث كثيرة وقد ذكرها الزيلعي في نصب الراية **قوله** (وبيقول الترمذي وابن المبارك والثاقبي يرون ان محمداً عن الميت) وبه قال ابو حنيفة روى قال محمد بن جهم في مصطفاه لا بأس بالحج عن الميت وعن المرأة والرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان ان يحجا وهو قول ابو حنيفة والعمامة من فقهاءنا انتهى **قوله** (وقال مالك اذا اوصواك بحج عنده حج عنده الخ) قال العيني في شرح الحجازي وحاصل ما في مذهب مالك ثلاثة اقوال مشهور بها لا يجوز ثانياً يجوز لمن الولد ثالثاً يجوز ان اوصى وعن النضر وبعض السلف لا يصح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وان اوصى به وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال لا يحج احد عن احد ولا يصح احد عن احد وكذا قال ابراهيم النخعي وقال الثاقبي للجهول يجوز الحج عن الميت عن فرجه ونذرة سوادا وصى به ولم يوصى هو واجب في تركه انتهى (وقد رخص بعضهم ان يحج عن الحي اذا كان كبير الخ) وهو قول

احمد والثاقبي **باب منه قوله** (عن عمرو بن اوس) بفتح الهنزة وسكن الواو والسين المهمله الثقفى الطائفي تابعي كبير من الثانية وروى عن ذكره في الصحابة (عن ابي زرين) بفتح الراء وكسر الزايم العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر كذا في فخر الباري **قوله** (فقال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير الخ) قال الحافظ في الفتح هذا قصة اخرى اثيرها قصة الخنمية قال وحديثه ما بين حديث الخنمية فقد ابد وتكلف (ولا الطعن) بفتح طاء وسكن عين وحركتها الراحلة اي لا يقوى على السيرة ولا على الركوب من كبر السن كذا في الجمع (حج عن ابيك) فيه جواز الحج عن الغير استدلال الكوفيين بعمومه على جواز حجة حجهم لم يحج نياية عن غيره وخالفهم الجمهور فخصوا به حج عن نفسه واستدلوا بما في السنن ومحمد بن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلبى عن شربة فقال احججت عن نفسك فقال لا قال حج عن نفسك ثم اجمع عن شربة كذا في الفتح قلت الظاهر ان الحج هو قول الجمهور والله تعالى اعلم (واعتمر) استدلاله من قول ابو جوب العمرة قال الامام احمد لا اعلم في ايجاب العمرة ثبوتاً اجماعاً من هذا ولا اصح منه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وسكت عنه ونقل المنذري في تحفيم الترمذي اقره واخرجه ايضا النسائي وابن ماجه وغيرهم كما تقدم **قوله** (وابو زرين العقيلي اسمه لقيط بن عامر) قال الحافظ في الترمذي لقيط بن صبرة بفتح الهمزة وكسر الجيم مشهور ويقال انه جده واسم ابيه عامر وهو ابو زرين العقيلي والاكثر على انها انسان انتهى **قوله** (قال نعم حج عنها) فيه جواز الحج عن الميت **قوله**

(هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم واخرجه الحاکم في المستدرک وزاد فيه الصحيح والصدق قوتاً قال صحيح الاسناد ولم يخبر جاءه كذا في نصب الراية **باب ما جاز في العمرة او اجبة** هي ام لا **قوله** (عن الحجاج) هو ابن ارطاة الكوفي القاضى احد الفقهاء صدق كثير الخط والتدليس **قوله** (قال لا ادان يعتمر وهو افضل) باحتماله الخفية والمالكية على ان العمرة ليست باجبة لكن الحديث ضعيف كما ستعرف **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح في اسناده الحج وهو ضعيف وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر بن جهم فروعاً للحج والعمرة وبنيتهما اخراج ابن عدي وابن لهيعة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر بن جهم بل روى ابن الجهم لما كان باسناد حسن عن جابر بن جهم مسلم الا على عمرة موقوف على جابر انتهى وقال العيني في شرح الحجازي فارقلت قال المنذري وفي تحفيمه له نظر فان في سنن الحجاج بن ارطاة ولم يخبر به الشيخان في صحيحهما وقال ابن حبان تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن معين واحمد قال

وهو قول بعض اهل العلم قالوا العمرة ليست بواجبة وكان يقال هما حجان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة قال العمرة سنة لا نعلم احدا رخص في تركها وليس فيها شيء ثابت باها انفق
قال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة سنة لا نعلم احدا رخص في تركها وليس فيها شيء ثابت باها انفق
يزيد بن ابي زياد عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة وفي الباب عن سراق بن مالك بن جشم وجابر بن عبد الله قال ابو عيسى
ابن عباس حديث حسن ومعنى هذا الحديث لا بأس بالعمر في اشهر الحج وهكذا قال الشافعي واحمد واسحاق ومعنى هذا الحديث ان اهل الجاهلية كانوا لا يعترفون في اشهر الحج فلما جاء
الاسلام رخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة يعقوب بن ابي اسحق بالعمر في اشهر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة لا ينبغي للرجل
ان يهل بالحج الا في اشهر الحج واشهر الحرم رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم هكذا روى غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم باب ما جاء في ذكر فضل العمرة
قال الدارقطني لا يخبر به وانما روى هذا الحديث من قوف على جابر قال البيهقي ورفعه ضعيف قلت قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتاب الامام وهذا الحكم بالتصحيح في رواية الكرخي بكتا
الترمذي وفي رواية غيره حسن لا غير وقال شيخنا زين الدين رح لعل الترمذي اغلح حكمه عليه بالحجة لحيث من وجه اخر فقد رواه يحيى بن ايوب عن عبد الله بن عمر بن ابي الزبير عن جابر قلت يا
رسول الله العمرة فريضة قال لا وان تعتم خير لك ذكره صاحب الامام وقال اعترض عليه يضعف عبد الله بن عمر العمري قال العيني رواه الدارقطني من رواية يحيى بن ايوب عن عبد الله بن الغيرة
عن ابي الزبير عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة فريضة كالفريضة للحج قال لا وان تعتم خير لك رواه البيهقي من رواية يحيى بن ايوب عن عبد الله بن الغيرة عن ابي الزبير ثم قال وهو
عبد الله بن الغيرة تفرد به عن ابي الزبير وروى ابن ماجة من حديث طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمر تطوع وروى عبد الباقي بن قانع من حديث
ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وكذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه انتهى قوله (وهو قول بعض اهل العلم قالوا العمرة ليست بواجبة) وهو قول الحنفية والماكية واستند
بحديث الباب وقد عرفت انه ضعيف لا يصلح للاحتجاج قوله (وكان يقال هما حجان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة) قال في فهم البحار ومنه الحج الاكبر هو يوم النحر ويوم عرفة ويومين العمرة
الحج الاصغر وايام الحج كلها او القرن او يوم حج ابوبكر الاصغر العمرة او يوم عرفة والافراد انتهى ما في الجمع وقال الشافعي العمرة سنة اي واجبة ثابتة بالسنة قال العيني قال شيخنا زين الدين
ما حكاه الترمذي عن الشافعي لا يريد به انها ليست بواجبة بل قيل قوله لا نعلم احدا رخص في تركها لان السنة التي يراها خلاف الواجب يرخص في تركها قطعاً والسنة تطلق ويراد بها التقدير
وغير سنة الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى قال (اي الشافعي وقد روى) اي في كون العمرة تطوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف قد تقدم انما الاحاديث التي رويت في كون
العمر تطوعاً وقد بلغنا عن ابن عباس انه كان يوجبها النج الشافعي سعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طائفة يقول سمعت ابن عباس يقول و
الله انها لفريضة في كتاب الله واتموا الحج والعمر لله والحكم من طريق عطاء عن ابن عباس الحج والعمر فريضة واسناده ضعيف الضمير في قوله لفريضة للفريضة وكان اصل الكلام
ان يقول لفريضة لان الملاحم كذا في فتح الباري وقد ذهب الشافعي واحمد وغيرهما من اهل الاثر الى وجوب العمرة واختاره البخاري في صحيحه واستدلوا بقول ابن عباس المذكور وذكره البخاري تعليقا
وبقول ابن عمر ليس من خلق الله احداً عليه حجة وعمر واجبتان من استطاع اليه سبيلاً فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع اخبر ابن خزيمة الدارقطني والحكم وذكره البخاري تعليقا وقال سعيد
بن ابراهيم في المناسك عن ايوب بن نافع عن ابن عمر قال الحج والعمر فريضةان ويقول صبي بن عبد العزير في الحج والعمر مكتوبين على فاهلكت بها فقال له هديت السنة نبيك اخبرنا ابو داود
وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمرو بن ابي جابر عن ابيان والاسلام فوقع فيه ان قم وتعمرو اسناده قد اخبره مسلم بن لميسق لفظه واحاديث اخر غير ما ذكره بقوله تعالى واتموا
الحج والعمر لله اي اقيموها وانما ظاهره وجوب العمرة والله تعالى اعلم باب منه قوله (دخلت العمرة في الحج) اي في شهر الحج قوله (وفي الباب عن سراق بن مالك بن جشم
ابن جشم) بنهم الجهم والشين محاي مشهور من مسلمة الفحومات في خلافة عثمان بن عفان في ثلثة اربع وعشرين وقيل بعدها اخبر النساقي وابن ماجة من طريق طائفة عن سراق انه
قال يا رسول الله ارايت عمرتنا هذه لعامنا ام لا بل لا بل دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة وطائفة عن سراق في اتصاله فظهر ولكن اخبر الدارقطني من طريق ابي الزبير
عن جابر عن سراق (وجابر بن عبد الله) اخبره مسلم حديثه الطويل في قصة حج النبي صلى الله عليه وسلم وفيه من كان منكولاً من معصدي فيلجأ وليصلها عمره فقام سراق بن مالك بن جشم
فقال يا رسول الله العامنا هذا ام لا بل فشك رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابعه واحدة في الاخرى وقال دخلت العمرة في الحج فزيتن لا بل لا بل ابد قوله (حدثني ابن عباس حديث
حسن) في اسناده زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي ابو محمد الكوفي في صدق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن اسحاق لابن ولوشيت ان وكيعا كذب به وله في البخاري موضع
واحد متابع وفي اسناده هذا الحديث ايضا يزيد بن ابي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف كذب فتعبد صار يتلقن وكان شيعياً فتمسك الترمذي لعله لشواهد قوله (ومعنى
هذا الحديث ان لا بأس بالعمر في اشهر الحج وهكذا قال الشافعي واحمد واسحاق) قال الجزري في النهاية دخلت العمرة في الحج معناها انها سقط فرضها بوجوب الحج ودخلت فيه وهذا
تاويل من لم يرها واجبة فاما من اوجبها فقال معناها ان عمل العمرة قد دخل في عمل الحج فلا يرى على القارن الكون احرام واحد وطواف وسعي وقيل معناها انها قد دخلت في وقت الحج
وشهره لا نعلم كانوا لا يعترفون في اشهر الحج فابطل الاسلام ذلك واجازة انتهى قلت هذا المعنى لا يخبر به الا في اختاره الترمذي وبه قال الشافعي واحمد واسحاق وهو الظاهر والله
تعالى اعلم قوله (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) احرم العلماء على ان المراد باشهر الحج ثلثة او لها شوال لكن اختلفوا هل هي كلها او شهران وبعض الناس
قد ذهب الى الاول ملك وهو قول الشافعي ذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير واخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم النحر ولا فقالوا
احمد ابن حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور الصحيح عنه لا وقال بعض اتباعه قسم من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهي ثاويين على من اخبر يوم النحر من اشهر الحج قوله

حل ثلث ايد بن اوب نامردان بن شجاع الجزري عن خفيف عن عكرمة ومجاهد وعطاء بن ابي عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ان النفساء والحائض تغتسل وتقوم وتقفى المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت حتى تظهر هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه باب ملجأ من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت **حل ثلث** ايد بن عبد الرحمن الكوفي نا الحارث بن الحجاج بن اوطاة عن عبد الملك بن مغيرة عن عبد الرحمن بن البيهقي عن عمرو بن اوس عن الحارث بن عبد الله بن اوس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من حج هذا البيت او اعتمر فليكن اخرعه بالبيت فقال له عمر خرو من يدك سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخبرنا به وفي الباب عن ابن عباس قال ابو عيسى حديث الحارث بن عبد الله بن اوس حديث غريب وهكذا روى غير واحد عن الحجاج بن اوطاة مثل هذا وقد خالف الحجج في بعض هذا الاسناد **باب ملجأ من حج** ثلث ايد بن اوب عن ابي عمارة عن ابي عمير عن الحجج عن ابي الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمره فطاف لهما طواف واحد وفي الباب عن اخيه الترمذي وقد رواه هذا الحديث الشيخان وغيرها وله الفاظ قوله (حدثنا يزيد بن اوب) بن زياد البغدادي ابو هاشم الطوسي الاصل بليق دلوية وكان يغضب منها ولقبه احمد شعبة الصخر ثقة حافظ من العاشرة نامردان بن شجاع الجزري ابو عمرو ويقال ابو عبد الله الاموي مولاهم نزل بغداد صدق له اوهام ويقال له الخفيف في كثرة روايته عن خفيف قوله (ان النفساء والحائض تغتسل وتقوم الخ) وفي رواية ابي داود الحافظ والنفساء اذا انتا على الوقت تغتسلن وتحرمان وتقتضيان المناسك كلها الخ قال النووي في صحة احكام النساء والحائض واستحبنا ان غلبا للاحكام وهو محم على الامر به لكن مذهبا ومذهب مالك وابو حنيفة والمجموع انه مستحب قال الحسن اهل الظاهر هو واجب الغسل والنفساء يصح منها جميع افعال الحج الا الطواف ركعتيه لقوله صلى الله عليه وسلم اصنع ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف وفيه ان ركعتي الاحرام سنة ليستا بشرط صحة الحج لان اسماء لم تصلها انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه) واخرجه ابو داود قال المنذري واخرجه الترمذي وقال غريب من هذا الوجه هذا اخر كلامه وفي اسناده خفيف وهو بن عبد الرحمن الحارثي كنيته ابو عمرو وقد ضعفه غير واحد انتهى كلام المنذري **باب ملجأ من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت** قوله (حدثنا يزيد بن عبد الرحمن الكوفي) الناجي الوشاة ثقة روى عن عبد الله بن ادريس وعبد الرحمن بن محمد الحارثي وغيرهما وروى عنه الترمذي وابن ماجه وغيرهما (نا الحارثي) هو عبد الرحمن بن محمد بن زياد الكوفي لا باس به وكان يدل من التاسعة عن عبد الملك بن مغيرة الطائفي مقبول من الرابعة وقال في تهذيب التهذيب روى عن ابن عباس وعبد الرحمن بن البيهقي وغيرهما وعنه الحجج بن اوطاة وغيره وذكره ابن حبان في الثقات (عن عبد الرحمن بن البيهقي) بفتح الهمزة ثم تحتانية ساكنة وفتح اللام كان في الخلاصة وقال في التقریب هو مولى عمر بن عبد العزيز بن اوس قال في تهذيب عبد الرحمن بن ابي يزيد هو ابن البيهقي روى عن ابن عباس وعمرو بن اوس وغيرهما عن عمرو بن اوس (التقفي الطائفي تابعي كبير من الثانية وهم من ذكره في الصحابة عن الحارث بن عبد الله بن اوس) قال في تهذيب التهذيب الحارث بن اوس ويقال ابن عبد الله بن اوس ثقفى حجازي سكن الطائف روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن عمرو ابن اوس ثقفى قوله (من حج هذا البيت واعتمر فليكن اخرعه بالبيت) كذا في هذا الحديث زيادة (واعتمر ورواه ابو داود في مسنده وليس فيه هذه الزيادة وليس هذه الزيادة في حديث ابن عباس الذي اشار اليه الترمذي وهذه الزيادة غير محفوظة (فقال له عمر) بن الخطاب رضوا الله تعالى عنه خرو من يدك (قال الجزري في النهاية اى سقطت من اجل مكره يصيب يدك من قطع او وجع وقيل هو كناية عن الخجل يقال خرو من يدك اى خجلت وسياق الحديث يدل عليه وقيل معناه سقطت الى الارض من سيب يدك اى من جنتا يتهما كما يقال لمن وقع في مكره انما اصابه ذلك من يده اى من امره وجبت كان العمل باليد ضيفا اليها انتهى وقع في رواية ابي داود ارب عن يدك قال الجزري اى سقطت اربابك من اليدين خاضعة وقال الهروي معناه ذهب ما في يدك حتى تحتاج وفي هذا نظر لانه قد جازى رواية اخرى لهذا الحديث خرو من يدك وهي عبارة عن الخجل مشددة كانه اراد اصابك خجل وهم ومعنى خرو سقطت انتهى قال في حاشية النسخة الاحمدية فان قلت كان عمر يروي لك برأيه واجتهاده فان غضب عليه قلت غضبه على انه كان ينبغي له ان يبلغ هذا الحديث عند الامناسك كى يري الناس ذلك سنة ولم يستند الى اجتهاد عمر وانه انتهى قلت هذا ليس بصحيح بل وجه ذلك من كونه حراحة في رواية ابو داود فقد رواه عن الحارث بن عبد الله بن اوس قال اتيت عمر بن الخطاب فسالت عن المرأة تطوف بالبيت به الفخر ثم خيض قال ليكن اخرعه بالبيت قال فقال الحارث كذا انى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقال عمر ارب عن يدك سالت عن شئ سالت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كى ما خالف قوله (وفي الباب عن ابن عباس) قال كان الناس يصيرون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلكم لا ينفر احد حتى يكون اخرعه بالبيت رواه احمد ومسلم وابو داود وابن ماجه وفي رواية امر الناس ان يكون اخرعه بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه كذا في المنتقى قوله (حديث الحارث بن عبد الله بن اوس حديث غريب) قال المنذري واخرجه النسائي والاسناد الذي اخرجه ابو داود والنسائي حسن واخرجه الترمذي باسناد ضعيف قلنا غريب انتهى كلام المنذري قلت في اسناد الترمذي الحجج بن اوطاة وهو صدوق كثير الخطا وانما ليس روى هذا الحديث عن عبد الملك بن مغيرة بالغضعة وفي اسناده ايضا عبد الرحمن بن البيهقي وهو ضعيف كما عرفت وما ابو داود والنسائي فلو جاز باسناد اخر غير اسناد الترمذي وفي حديث الباقى على وجوب طواف الوداع قال الترمذي وهو قول اكثر العلماء غير انهم يتركونه وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا شئ في تركه قال الحافظ الذي آتاه ابن المنذر في الاوسط انه واجب الا انه لا يجب تركه شئ انتهى قال الشوكاني وقد اجمع في طواف الوداع امره صلى الله عليه وسلم ونهيه عن تركه وضعه الذي هو بيان للحج الواجب لا شك ان ذلك يفيد الوجوب والله تعالى اعلم **باب ملجأ من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت** قوله (فطاف لهما طواف واحد) استدله من قال بكفاية الطواف الواحد للقات واليه ذهب الجمهور قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه احمد وابن ماجه فروعا من قرن بين حج وعمرته اجزأه لهما طواف واحد واخرجه الترمذي ايضا وباقي لفظه (روى ابن عباس) اخرجه ابن ماجه عن عطاء وطايف بن مجاهد عن جابر بن عبد الله بن عمر وابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطوف هو واصحابه لعمركم وحجهم حين قدموا الى طوافا

ابن عمر وابن عباس قال ابو عبيد بن جابر حدثني حسن العمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا القارن يطوف طوافاً واحداً وهو قول الشافعي
واحداً واحداً وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يطوف طوافين وسبعين سبعين وهو قول الثوري واهل الكوفة حل ثلثاً لا دين اسم البغدادى نا
عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احرم بالحج والعمرة اجزاه طواف واحد وسعى واحد منهما حتى يحل منهما جميعاً قال
ابو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح تفرد به الدرر اوردى على ذلك اللفظ وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر بن نافع وهو اصح باب ما جاء ان مكث المهاجر بمكة بعد
الصد ثلاثاً حل ثلثاً احمد بن حنبل بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد سمعت السائب بن يزيد عن العلاء بن الحضرمي عن عوف قال يكره ان يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه
بمكة ثلاثاً قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح قد روى من غير هذا الوجه بهذا الاسناد مرفوعاً باب ما جاء ما يقول عند لقول من الحج والعمرة حل ثلثاً على بن حجرنا
اسماعيل بن ابراهيم عن ابيوب عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قفل من غزوة او حج او عمرة فعلا قد قد من لا (رض) وشرفاً كبر ثلاثاً ثم قال لا اله الا الله محمد
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آمنون تأتون عابدين سائحون ارباباً حامدين صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب حل وفي الباب عن البراء
واحداً وفي الباب ايضا عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع الحديث وفيه طواف الذين كانوا اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً
آخر بعد ان رجعوا من منى فجمعهم واما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً اخرج الشيخان قوله (حدثني جابر بن عبد الله بن حسن) واخرجه مسلم وابو داود والنسائي وابن
بلقط لم يطق النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافاً واحداً قوله (وهو قول الشافعي واحداً) وفيه قال مالك وهو قول الجمهور كما صح
به النووي وغيره وتسمى باحاديث الباب قوله (وهو قول الثوري اهل الكوفة) قال النووي وهو يحكى عن علي بن ابي طالب وابن مسعود والشعبي والنخعي انتفى قال الحافظ في الفتح
واخرج الحفظة بما روى عن علي انه جمع بين الحج والعمرة طواف لهما طوافين وسعى لهما سبعين ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل وطرقه عن علي عند عبد الرزاق و
الدارقطني وغيرهما ضعيف ولكن (اخرجه من حديث ابن مسعود) باسناد ضعيف نحوه واخرجه من حديث ابن عمر نحوه ذلك وفيه للحسن بن عمار وهو متروك والمخرج في الصحيحين وفي
السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقال البيهقي ان ثبتت الرماية انه طاف طوافين فيحتمل على طواف القدم طواف الافاضة واما السعي مرتين فلم يثبت وقال
ابن خزيمة لا يجمع عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه في ذلك شيء اصله قال الحافظ لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي بن ابي طالب ذلك باسناد لا بأس بها اذا اجتمعت
ولم ير في الباب اصح من حديث ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ثم ذكر الحافظ كلاماً حسناً من شاة الوقوف عليه فليجمع الى فتح الباري واراد عبد الله بن عمر الحديث الذي اشار
اليه الترمذي قد تقدم تحريجه ولفظه واراد حديث عائشة الحديث الذي اخرج الجاهلي وغيره واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً قلت القول لراجح هو ان
القارن لا يجب عليه الا طواف واحد كالمفرد قوله (نا عبد العزيز بن محمد) هو الدرر اوردى قوله (من احرم بالحج والعمرة اجزاه طواف واحد وسعى واحد منهما) اي من الحج والعمرة ورواه
سعيد بن منصور بلفظ من جمع بين الحج والعمرة كفاه..... طواف واحد وسعى واحد كذا في فتح الباري هذا الحديث نص صريح في ان القارن لا يجب عليه الا طواف واحد
سعى واحد (هذا حديث حسن غريب صحيح) واخرجه احمد وابن ماجة باب ما جاء ان مكث المهاجر بمكة بعد الصد ثلاثاً قال في النهاية الصد بالتحريك رجوع المسافر من مقصد
والشاربة من الورد يقال صد ريصد رصداً وراو صدراً انتهى وقال في الجمع اي بعد الرجوع من منى كان اقامة المهاجر بمكة حراماً ثم ايجز بعد فضله الثلثة ايام انتهى قوله
(يكره) يضم الكاف من باب نصر ينصر او يقيم (المهاجر بعد قضاء نسكه) اي بعد رجوعه من منى كما قال في الرماية الاخرى بعد الصد ما والصد من منى قاله النووي (بمكة ثلاثاً) ...
اي يجوز له مكث هذه المدة لقضاء حاجته ولا يجوز له الزيادة عليها لانها بلدة تركها الله تعالى فلا يقيم فيها اكثر من هذه المدة لانه يشبه العود الى ما تركه الله تعالى قال النووي
معنى الحديث ان الذين هاجروا من مكة قبل الفتح الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم عليهم استيطان مكة والاقامة بها ثم ايجز لهم اذا وصلوها بحج او عمرة او غيرها ان يقيموا بعد
فراغهم ثلثة ايام ولا يزيدوا على الثلاثة انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري في الهجرة ومسلم في الحج وابو داود (اي في الحج واخرجه النسائي ايضا في الحج وفي الصلوة
وابن ماجة في الصلوة) وقد روى من غير هذا الوجه بهذا الاسناد مرفوعاً ان شئت الوقوف على ذلك فارجع الى الصحيحين والسنن وقد ذكرنا مواقع الحديث فيها (باب ما جاء
ما يقول عند لقول من الحج والعمرة) وعند الرجوع منهما قوله (اذا قفل) اي يجمع (فعلاً) الفاء للعطف وعلاً فعل ماضى (فد فدا) بتكرار الفاء المفتوحة واللال المهلة المكان
الذي فيه ارتفاع وغلظ قاله السيوطي وكذلك في النهاية وجمعه قد قد او شرفاً بفتح الشين المعجمة والراء المكان المرتفع (ركب) جواب اذا رايتون بجمرة مدددة بعد حكمة مكتوبة
اسم فاعل اي يثوب اذا رجع اي غن رجوعه من السفر بالسلامة الى وطنه (تايتون) اي من المعصية الى الطاعة (عابدون) اي لعبود نار سائحون جمع سائح من سائح المديسي اذا
جزي على وجه الارض اي سائر وناطلونا وناثرون محبوبنا قاله القاري في المراقبة (لربنا حامدين) اي لا غير لانه هو النعم علينا (صدق الله وعده) اي في وعده باظهار الدين
(ونصر عبده) اراد به نفسه النفسية (وهزم الاحزاب) اي القبائل المختلفة لحوب النبي صلى الله عليه وسلم والحزب جماعة فيهم لفظ (وحد) لقوله تعالى وما النصر الا
من عند الله وكانوا اثني عشر الفاً توجهوا من مكة الى المدينة واجتمعوا لحواسي من انهم اليهم من اليهود ومضى عليهم قريب شهر لم يقع بينهم حرب الا التوامي بالنبل والحجارة زعموا
منهم ان المؤمنين لم يطيخوا مقابلتهم فلا بد انهم يهربون فارسل الله عليهم مريخاً وليلة سفت التراب على وجوههم واخطات نيرانهم وقلعت اوتادهم وارسل الله الفان الملائكة
فكبرت في معسكرهم فهاضمت الخيل وقذفت في قلوبهم الرعب فانهم موأزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا نعم الله عليكم اذ جاءكم جنق فادسنا عليهم مريخاً وجنق المروها

وفي الباب عن البراء بن عازب قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح باب ما جاء في الحرم ميت في أحرامه **ح** ثنا ابن أبي عمير ناسفان بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا سقط عن بغيره فوقف فمات وهو حرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيمة يهل أو يلبى قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم إذا مات الحرم انقطع أحرامه ويصنع به ما يصنع بغير الحرم باب ما جاء في الحرم ميتة فيضملها بالصبر **ح** ثنا ابن أبي عمير ناسفان بن عبيدة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهبان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر عن عثمان بن عفان قال قتلت أبا الصبر فاني سمعت عثمان بن عفان يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اضمد لها بالصبر قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بأساً أن يتداوى الحرم بدواء لم يكن فيها طيب باب ما جاء في الحرم يحلق رأسه في أحرامه ما عليه **ح** ثنا ابن أبي عمير ناسفان بن عبيدة عن أيوب بن أبي نجيح ومحمد بن الأعمش وعبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو بالحديبية قبل أن يدخل مكة وهو حرم وهو يوقد تحت قدر والقمل يقذف على وجهه فقال أنوزيك هو أمك هذه فقال نعم فقال الحلق وأطعم فرقاً بين ستة مساكين

ومن يوم الأحزاب وهو غزوة الخندق وقيل المراد أخزاب كقوله في جميع المواضع قاله القاري قوله وفي الباب عن البراء الخوجه الترمذي في الدعوات (والش) الخوجه أبو نعيم الحافظ ذكر لفظه العيني في عمدة القاري (وجاب) الخوجه الدار قطني عتقنا إذا سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا صعدنا بئرنا وإذا هبطنا سبحنا كما في عمدة القاري قلت وأخرجه البخاري أيضاً قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) الخوجه البخاري في الحج والدعوات ومسلم في الحج وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير (باب ما جاء في الحرم ميت في أحرامه) قوله (قوس بصيغة الجمل) أو كبر عتقه قال في النهاية الوقف كسر العتق وقصت عتقه أخصها وقصاً وقصت به راحلته كقولك خذ الخظام وخذ الخظام ولا يقال وقصت العنق نفسها ولكن يقال وقص الرجل فهو موقوف انتهى (ولا تخمروا رأسه) أي لا تغطوه (يهل أو يلبى) شك من الراوي والجملة حال أي يبعث مليباً قوله (هذا حديث حسن صحيح) الخوجه الشيخان قوله (وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الجمهور قالوا لا ينقطع أحرام الحرم بعد موته فلا يغسل رأسه ويكفن في ثوبه واستدلوا بحديث الباب قوله (وقال بعض أهل العلم إذا مات الحرم ينقطع أحرامه ويصنع به ما يصنع بغير الحرم) وهو قول الخفيفة والمالكية واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه إذا مات ابن آدم انقطع عمله الحديث رواه مسلم وأجاب العيني والزرقاتي وغيرهما من الخفيفة والمالكية عن حديث الباب بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعل عر فبالوحي بقوله أحرامه بعد موته فهو خاص بذلك الرجل وبأنه واقعة حال لا عموم لها وبأنه علله بقوله فإنه يبعث مليباً وهذا الأمر لا يتحقق في غيره فيكون خاصاً به قال صاحب التعليق المجلد بعد ذكر هذه الآية لفظه ولا يخفى على المنصف أن هذا كله تعسف فإن البعث مليباً ليس بخاص به بل هو عام في كل حرم حيث ورد يبعث كل عبد على أمات عليه الخوجه مسلم وورد من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها يوم القيمة أخرجه الحاكم وورد أن المؤذن يبعث وهو يؤذن والمليب يبعث وهو يلبى أخرجه الأصمعي في الترغيب والترهيب وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما أبسطه السيوطي في البدو والسافرة في أحوال الآخرة فهذا التعليق لا دلالة له على الاختصاص وإنما علل به لأننا لم نجد له التفسير المخالف لسان الموقن به على حكمة فيه وهو أنه يبعث مليباً فينبغي إبقاؤه على صفة الملبين واحتمال الاختصاص بالوحي مجرد احتمال لا يميم وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يهيئ إذا لم يكن فيه تعليل وأما إذا وجد وهو عام فيكون الحكم عاماً والجواب عن أثر ابن عمر يعني الذي رواه محمد بن مالك عن نافع أن ابن عمر كفن ابنه وأقرب عبد الله وقد مات محمواً بالحفة وخمر رأسه أنه يحتمل أن يهيئ لم يبلغه الحديث ويحتمل أن يكون بلغه وحمله على الأولوية وجوز التخصيص فعمل هذا الذي لا يجازي الحق عنه انتهى كلام صاحب التعليق للجهن وقال الحافظ في فتح الباري قال أبو الحسن بن القصار لو أراد تميم هذا الحكم في كل حرم لقال فإن الحرم كما جازان الشهيد يبعث وجرحه شعب دماً واجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة في الأمر أن يكون ميتاً كان في النسك وهي عامة في كل حرم والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص انتهى (باب ما جاء في الحرم ميتة فيضملها بالصبر) ككتف ولكن الأضغرة الشعر وهو عصاة جامدة من نبات كالسوسن بين صفة وحرمة منه سقوط من منه عري ومنه سيجاني أفضله سقوط من كذا في القاموس وجر الجواهر الضمما بالكسر أن يخطأ الداء بآثاره ويلين ويوضع على العضو أصل الضم للشد من باب ضرب يقال ضمد رأسه وجرحه إذا شدة بالضمة وهي خرق تشد بها العضو لما وثق ثم نقل لوضع الداء على الجرح وغيره وإن لم يشد قوله (عن نبيه بن وهب) بنون مضمومة وباء موحدة مصغر لقوله (اشتكى عينيه) وفي رواية لمسلم رمدت عينه (يقول اضمد لها بالصبر) بكسر الميم وفي رواية لمسلم فان عثمان خطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل إذا اشتكى عينيه وهو حرم ضمد لها بالصبر قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) قال الترمذي اتفق العمل على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحو مما ليس بطيب كالأدوية في ذلك فان احتاج إليها في طيب حائل فعله وعليه الفتية واتفق العمل على أن الحرم أن يحلق رأسه في أحرامه فيه وأما الاحتال للزينة فمكره عند الشافعي وأحمد وإسحاق وفي هذا ما لا شك قولن كالأدوية وفي إيجاب الفتية عندهم بذلك خلاف انتهى (باب ما جاء في الحرم يحلق رأسه في أحرامه ما عليه) قوله (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم صحابي مشهور قوله (مر به) أي كعب بن عجرة (وهو) أي كعب بن الجديبية بضم الجيم والهمزة وفتح الال مصغراً قال الجوزي في النهاية هي قرية قريبة من مكة سميت بئر فيها وهي مخففة وكثر من الحزبان يشدها انتهى وهو حرم وهو يوقد تحت قدر الصمير أن يرجع إلى كعب وفي رواية أبي نافع عن كعب دنا الصمير قاله الحافظ والقيل بفتح القاف وسكون اليم ودية يتولد من

حل ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثني أبو ناسليم بن حيان قال سمعت قروان الأصغر عن أنس بن مالك أن علياً قدّم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 العين فقال بما أهلت قال أهلت بما أهّل به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن مع هدي لا خللت قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه **باب**
حل ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث نا أبو عن أبيه عن محمد بن اسحاق عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوم الحج
 الأكبر فقال يوم النحر **حل ثنا** ابن أبي عمير نا سفيان بن عيينة عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال يوم الحج الأكبر يوم النحر لم يرفع هذا الصبح من الحديث الأول مرواية
 ابن عيينة موقوف أصح من رواية محمد بن اسحاق مرفوع قال أبو عيسى هكذا روى غير واحد من الحفاظ عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي موقوف **باب** **حل ثنا**
 قتيبة نا جري عن عطارد بن السائب عن ابن عبيد بن عمير عن أبيه أن ابن عمر كان يزاحم على الركنين فقلت يا عبد الرحمن إنك تزاحم على الركنين نهجاً ما رأيت أحداً من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يزاحم عليه فقال إن أفعل فافعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن سمحاً كفارة الخطايا وسمعت يقول لعطف بهذا البيت
 فاحصاً كان كعتق رقبة وسمعت يقول لا يضمن قد ما ولا يرض أخيراً لا حظ الله عنده بخطيئة وكتب له بها حسنة قال أبو عيسى وروى حماد بن زيد عن عطارد بن السائب عن
 ابن عبيد بن عمير عن ابن عمر نحوه ولم يذكر فيه عن أبيه وهذا تخدش حسن **باب** **حل ثنا** قتيبة نا جري عن عطارد بن السائب عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الطواف حول البيت مثل الصلوة إلا أنك تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يكمل إلا بخير قال أبو عيسى وقد روى عن ابن طاووس عن غيره عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً ولا نفع مرفوعاً
 صحيح الترمذي وقال في الليل لأوجه أيضاً ما لك والشافعي ابن حبان والحاكم اتفقوا في الباب حديث آخر ذكرها الشافعي في الليل **باب** **قوله** (نا سليم) بفتح أوله بن حيان بفتح
 المهملة وتشديد النون الثانية المذنب البصري ثقة من السابعة قال سمعت مردان الأصغر / أبا خليفته البصري قيل اسم أبيه خاقان وقيل سائر ثقة من الرابعة **قوله** (بما أهلت)
 قال أهلت بما أهّل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث جابر الطويل عند مسلم ما ذقلت حين فرضت الحج قال قلت اللهم أني أهل بما أهّل به رسولك قال لولا أن
 معي هدي لا خللت وفي حديث جابر الطويل قال فان معي هدي فلا تحل وفي الحديث دليل على أنه يجوز تعليق أحرام الرجل على أحرام غيره **باب** **قوله** فقال يوم النحر
 لما فيه من أكثر أحكام الحج من الحجمة العقبية والخلق والذبح وطواف الزيارة وغيرها **قوله** (وهذا أصح من الحديث الأول) أي من حديث الأول وأقل ضعفاً منه
 فهما ضعيفان لأن في سندهما الحارث وهو الأعم وهو ضعيف وبين الترمذي وجه الأصح بقوله روى غير واحد من الحفاظ وفي الباب عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقف يوم النحر بين الحجرتين في الحجمة التي حج فقال هذا يوم الحج الأكبر أخرج به البخاري وغيره **تنبيه** قد اشتبه بين العوام أن يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة كان الحج حجةً ولا أصل
 له نعم روى زرير عن طلحة بن عبيد الله بن كز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة وإذا وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة كذا في جمع الفوائد وهو حديث عرسى ولا يفتقر
 على أسناده **باب** **قوله** قال الحافظ واختلف في المراد بالحج الأصغر فالجوه على أنه العروة وقيل الحج الأصغر يوم عرفة والحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تتكمل بقية المناسك ذكر الحافظ
 أقوالاً أخرى وإن شئت الوقوف عليها فارجع إلى الفقه **باب** **قوله** (عن ابن عبيد) بالتصغير اسمه عبد الله ثقة من الثالثة (بن عمير) بالتصغير أيضاً عن أبيه (ابن عبيد بن
 عمير) يكنى بأبى عامر الليثي الحجري قاضياً أهل مكة ولد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقال رآه وهو معد في كبار السابعين ما قبل ابن عمر **قوله** (أن ابن عمر كان يزاحم
 أي يغالب الناس على الركنين) أي الحجج الأسوأ والركن لما في زحاماً قال الطبري أي زحاماً عظيماً وهو يحتمل أن يكون في جميع الأشواط وفي أوله وأخوه فانهما أكد أحدهما وقد قال
 الشافعي في الأهم ولا أحب الزحام في الاستلام إلا في بدئ الطواف وأخوه لكن المراد ازدحام لا يحصل فيه أذى لأنهم لقوله عليه الصلوة والسلام لعمر أنك رجل قوى لا تزاحم على الحجر
 فتؤذي لضعيف أن وجد خلوة فاستلمه ولا فاستقبله وهلل وكبر رواه الشافعي وأحمد ويزاحم عليه أي على ما ذكرنا على كل واحد وقد جاءه ربه بما نفعه من شدة زحامه كما أنهم
 تركوه لما يترتب عليه من الأذى فالأقوال بفعلهم سيما هذا الزمان أولى قاله القاري في المراقبة قلت روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركنين حتى
 ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هتاف الأقدرة إليه فلهذا يكون فوادى معهم وروى لفاً من طريق عن ابن عباس كراهة المزاينة وقال لا يذبح في فتح الباري (إن فعل)
 أو هذا الزحام فلا ألام فإن شرطية والجواز مقدر ودليل الجواب قوله فافعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قاله القاري وقال الشيخ عبد الحفي في المعاني أن الزحام فلا تتكروا على
 فافعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضل استلامهما فافعل لا يطبق الصبر عنده سمعته (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً) سبعة أسبوعاً كذا وقع في النسخ الموجهة بـ (بلا ألف) ووقع في المشكوة
 أسبوعاً بالألف قال في الجمع طاف أسبوعاً أي سبع مرات والأسبوع الأيام السبعة وسبوعاً بـ (بلا ألف) لغية انتهى وقال القاري أي سبعة أشواط كما في رواية (فاحصاً) قال السجستاني أو لم
 يأت فيه زيادة أو نقص قال القاري بأن يحمله ويراعى ما يعتد به في الطواف من الشروط والأداب لا يصنع (أي الطائف) (الاحط الله عندها) أي لا وضعت الله ومحاض الطائف بكل
قوله (الطواف حول البيت) احتراز من الطواف بين الصفا والمروة مثل الصلوة بالرفع على الخبرة وجوز التصديق في هذا (الأن تتكلم في فيه) أي في الطواف قال القاري في المراقبة
 أو تعداد الكلام فيه والاستثناء متصل أو متلها في كل معتبر فيها وجوز أهد ما إلا الكلمة يعفو وما في معناه من المناقبات من الأكل والشرب سائر الأفعال الكثيرة وأما منقطع أي
 لكن رخص في الكلام وفي العدول عن قوله إلا الكلام نكتة لطيفة لا تفهم ويعلم من فعله عليه الصلوة والسلام عدم شرطية الاستقبال وليس لأصل الطواف وقت مشروط ونحو بقية
 شروط الصلوة من الطهارة الحكيمة والتحقيقية وستر العورة فهي معتبرة عند الشافعي كصلوة واجبات عندنا لأنه لا يلزم من مثل الشيء أن يكون مشاركا له في كل شيء على الحقيقة
 مع أن الحديث من الأحاد وهو ظني لا يثبت به الفرضية مع الاتفاق أنه يعفى عن النجاسة التي بالطواف إذ شق اجتنبها لأن في زمته عليه الصلوة والسلام ومن أصحاب الكرام ومن

الامن حديث عطاء بن السائب عن اهل العلم يستحبون ان لا يتكلم الرجل في الطواف بالحلجة او يدركه الله تعالى ومن العلم باب حل ثنا قتيبة بن جابر عن ابن خثيم عن
سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة ان يمشي بين يديك ويصبر بها ولسان ينطق بيمينه من استلمه حتى قال ابو
عليه هذا حديث حسن حل ثنا هناد بن اوكيم عن حماد بن سلمة عن فروق السبيعي عن سعيد بن جابر عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ان يمشي بالزيت وهو محرم غير
المفتت قال ابو عيسى مفتت مطيب هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فروق السبيعي عن سعيد بن جابر عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ان يمشي بالزيت وهو محرم غير
حل ثنا ابوكريب ناخلة بن يزيد الجعفي ناخلة بن معاوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تحب ان يمشي من مائة من رطل من زعفران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله
قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه باب حل ثنا احمد بن زهير عن محمد بن الوزير الواسطي عن احمد بن حنبل قال ان سحاق بن يوسف الاندلسي عن
سفيان عن عبد الغني بن ربيع قال قلت لانس جدي شي عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمشي بالزيت قال نعم قال قلت ان يمشي بالزيت يوم النحر
قال لا بطر ثم قال فعل كما فعل امرؤك قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح يستعمل في حديث سحاق بن حنبل عن الشوري

بعد لم يزل فيه نجاسة ذرق الطيور وغيرها ولم يمتنع احد من الطواف به لاجل ذلك ولا امر من يقتدي به بظهر ما هناك فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير او من ذكر الله وافادته
علم واستفادته على وجه لا يشترط على الطائفين قوله وقد روي عن ابن ابي اسباط وغيره عن طائفة عن ابن عباس موقوفا ان قال الحافظ في التلخيص واه الترمذي والحاكم والدارقطني من
حديث ابن عباس صححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روي موقوفا ولا نعرفه موقوفا الا من حديث عطاء بن السائب عن طائفة عن ابن
عباس اختلف في رفعه ووقفه وروح الوقوف لسانى والبيهقي وابن الصلاح والمذري والنوى وادان رواية الرافعة ضعيفة وفي اطلاق ذلك نظروا فان عطاء بن السائب صدق واذا
روى عنه الحديث موقوفا مرة وموقوفا اخرى فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع والنوى من يعقد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تحليل الحديث به اذا كان الراوي ثقة فيجوز على طريقتيه
ان المرفوع صحيح فان اعتل عليه بان عطاء بن السائب اختلط ولا تقبل الادوية من رواه عنه قبل اختلاطه آجيب بان الحاكم اخبره من رواية سفيان الثوري عنه والثوري ممن يسم قبل
اختلاطه بان قال ان كان الثوري قد اختلف عليه في وقفه ورفع فعله طريقته تقدم رواية الرافعة ايضا والحق انه من رواية سفيان موقوف ورواه عليه من رفعه قد بسط الحافظ الكلام
ههنا من شاء الوقوف عليه فليجزم الى التلخيص باب قوله ناخلة بن يزيد الجعفي ناخلة بن معاوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تحب ان يمشي من مائة من رطل من زعفران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله
الغازي المكي ابو عثمان ثقة قوله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة ان يمشي بين يديك ويصبر بها ولسان ينطق بيمينه من استلمه
فيشهد على من استلمه حتى) قال العراقي على هذا معنى اللام وفي رواية احمد والدارمي وابن حبان يشهد من استلمه قال والباء في معنى يمشي يمشي يمشي او باستلمه كذا في قوت المفتت
وقال الشيخ في العات كلمة على باعتبار تضمن معنى الرقيب الحفظ وقوله حتى متعلق باستلمه او استلمه ايما واحتمسا باويحيى ان يتعلق بشهادة والحديث محمول على ظاهره فان
الله تعالى قادر على ايجاد البحر والخلق في الجمادات فان الاجسام متشابهة في الحقيقة يقبل كل منها ما يقبل الاخر من الاعراض ويأوله الذين في قلوبهم زيغ القائلون ان ذلك
كنية عن تحقيق ثواب المستلم وان سعيه لا يضيع والحجب من البصاوي انه قال ان الغلب على الظن ان المراد هذا وان لم يمتنع حمله على الظاهر ولا عجب فانه مجبول على القسوف
في تفسير القرآن وشرح الاحاديث تجاوزه الله عنده انتهى كلام الشيخ قوله (هذا حديث حسن) واخبره ابو ماجه والدارمي قال الحافظ في الفتح في صحيح ابن خزيمة عن ابن عباس مرفوعا
ان لهذا الحجر لسانا وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيمة حتى صححه ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث الشرح عند الحاكم ايضا انتهى ولو ان روى هذا الحديث في باب
فضل الحج الاسود كان احسن بقوله عن فروق السبيعي قال في التقريب فروق بن يعقوب السبيعي بفخر الملهة والموحدة وبخا ومجعة ابو يعقوب بالبصرة صدق في عابده لكنه ليس بالحديث كثير الخطا من
الحامسة انتهى قال الذهبي في الميزان قال ابو حاتم ليس يقوى وقال ابن معين ثقة وقال البخاري في حديثه مناكير وقال النسائي ليس بثقة وقال ايضا هو والدارقطني ضعيف وقال يحيى
القطان ما يعجزني الرواية عن فروق انتهى وقال في ترجمة محمد بن يونس القرشي الشامي نقل عن ابن حبان فروق السبيعي ليس بشي انتهى قوله (غير المفتت) قال في القاموس زيت مفتت
طبخ فيه الرياحين او خلط بادهان طيبة انتهى الحديث يدل على جواز ادهان بالزيت الذي لم يخلط بشي من الطيب لكن الحديث ضعيف قال ابن المنذر راجع العلماء على انه يجوز للحرم
ان ياكل الزيت في الشحم والسمن والشح والسمك وان يستعمل ذلك في جميع بدنه سوا رأسه وحلته قال واجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدن من زوايل الطيب الزيت في هذا كذا في الفقه
النبيل قلت ظاهر كلام الحنفية ان ادهان ممنوع عندهم مطلقا قال الرغباني الحنفية في الهداية ولا يمس طيبا لقوله عليه السلام التحم الشعث الثقل وكذا لا بد من ما روينا انتهى قال ابن الهمام
والشعث انتشار الشعر تغبره لعدم تبهله فافاد منهم ادهان انتهى قوله (هذا حديث غريب) ومع كون غريبه ضعيف لا يكره على فروق السبيعي وقد عرفت حاله والحديث اخبره احمد وابن
ماجة ايضا باب قوله ناخلة بن يزيد الجعفي ناخلة بن معاوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تحب ان يمشي من مائة من رطل من زعفران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله
السابعة قوله (كان يحمله) فيه دليل على استحباب حمل ما ذكره من المواطن الخارجة عن مكة قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه البيهقي والحاكم صحيحا كذا في النبيل (باب) قوله (روى
محمد بن الوزير الواسطي ثقة عابدين العاشرة ناخلة بن يوسف الاندلسي) بتقديم الزاد على الراء ثقة من التاسعة (عن سفيان) هو الثوري صححه به الحافظ عن عبد الغني بن ربيع
بالفاس مصغرا المكي بنزيل الكوفة ثقة من الرابعة ابن منظر يوم التروية اي يوم التامن من ذي الحجة وسمي التروية بفهم المشاة وسكن الراء وكسر اللام وتخفيف التثنية لانهم كانوا يروون
فيها بالهم ويتركون من الماء لان تلك الاماكن لم تكن اخذوا فيها ابار ولا عينين واما الآن فقد كثرت جداول استغنى عن حمل الماء وقيل في تسمية احوال اخرى كرها الحافظ في الفتح

باب ما جاء في التَّعَرُّفِ للمريض حل ثنا ابنه عن هذا القصة قال البصير نا عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أشتكيت قال نعم قال اسم الله أريقك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس وعين حاسدة باسم الله أريقك والله يشفيك حل ثنا قتيبة نا عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب قال دخلت أنا وثابت البناني على أنس بن مالك فقال ثابت يا خزيمة أشتكيت فقال أنس فلا أريقك برقية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلى قال اللهم رب الناس مذهب البأس أشف انت للشافى لا شافى إلا انت شفاء لا يغادر سقما وفي الباب عن أنس وعائشة قال أبو عيسى حديث أبي سعيد بن محمد بن حمير قال سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقلت له رواية عبد العزيز عن أبي نضرة عن أبي سعيد صح أو تخد عبد العزيز عن أنس قال كلاهما صحيح نا عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن عبد العزيز بن صهيب عن أبي نضرة عن أبي سعيد وعن عبد العزيز بن صهيب عن أنس باب ما جاء في الحث على الوصية حل ثنا اسحاق بن منصور نا عبد الله بن مكي نا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت يلبث فيه وله شيء يوصيه إلا وصيته مكتوبة عنده وفي الباب عن ابن أبي أوفى قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث صحيح باب ما جاء في الوصية بالثلث والربع حل ثنا قتيبة نا جابر عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد بن مالك قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فقال أوصيت قلت نعم قال بكى قلت بمالي كمال في سبيل الله قال فما تركت لولك قال هم اغنيا بخير فقال اوص بالعشر قال فما زلت أنا قصه حتى قال اوص بالثلث والثلث كبير

باب ما جاء في التعذر لبعض قوله (ان جبريل بكسر الجيم وفتحها) (ان النبي صلى الله عليه وسلم) (اي الزيادة او العيادة) (اشتكت بفتح الهمزة للاستفهام وحدث فمرة الوصل وقيل بالمد على اثبات همزة الوصل وابلها الفاء وقيل بحذف الاستفهام) (قال ليم الله اريقك) بفتح الهمزة وكسر القاف ما خذ من الرقية (من شركك نفس) (اي نصيبتك) (وعين حاسدة) (وفي رواية مسلم) (اي عين حاسدة قال النودي في شرح مسلمة قيل يحتمل ان المراد بالنفس نفس الادعي وقيل يحتمل ان المراد بها العين فان النفس تطلق على العين يقال رجل منغوس اذا كان يصيب الناس بعينه كما قال في الرواية الاخرى من شركك ذي عين ويكون قوله (اي عين حاسدة) من باب التوكيد بلفظ مختلف او شك من الرواي في لفظه انتهى كلام النودي **قوله** (ورثايت البناني) بضم الموحدة (يا با حننة) (هذه كنية الشيخ **قوله** (رب الناس) بالنصب بحذف حرف النداء (مذهب لباس) (اي فزيل شدة المرض قال الحافظ ابن حجر لباس بغير همزة لان زواج فاصلة الهمزة (شفاء) بالنصب على انه مفعول مطلق لا شفاء والحجتان معترضتان بين الفعل والمفعول المطلق (لا يعاود) (بالعين المججمة اي لا يترك رسماً) بفتح السين وضم وسكون اي مرضاً والتذكير للتقليل وفائدة التقييد انه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض اخر يتولد منه مثلاً فكان يدعو بالشفاء المطلق لا بطلق الشفاء **قوله** وفي الباب عن

(النس) اخوجه احمد ابن السنن (وعائشة) اخرجه الشيخان والنسائي **قوله** (حدث ابى سعيد حديث صحيح) واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة **قوله** (قال) (ابو عبيد بن سالم) (ابازرعة) هو عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي ما حافظه مشهور وروى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة قال اسحاق كل حديث لا يعرفه ابن زهره فليس له أصل
 مات سنة اربع وستين ومائتين (نا عبد الحميد بن عبد المارث) هذا مقول ابى زهره واستدل بقوله هذا على كون كلا الحديثين صحيحين **باب** ما جاء في الحث على الوصية **قوله** (وما) (ابى ليس) (حق امرى مسلم) قال الحافظ كذا في اكثر الروايات ومنقط لفظ مسلم من رواية احمد عن اسحاق بن عيسى عن مالك والوصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اذ كذا التجميع
 تقع المبادرة لامتناعه لما يشترع به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكي بن المنذر فيه الاجماع وقد بحث فيه السبكي من جهة ان الوصية شرعت زيادة في
 العمل الصالح والكافر لا يعمل بعد الموت واجاب بانهم فظروا ان الوصية كالاعتاق وهو يصح عن الذمي والحربي (بييت) كان فيه حذ فالتقديره ان بييت وهو كقوله تعالى ومن
 اياته يريكم البرق الابية ويهون ان يكون بييت صفة لمسلم وبه جزم الطيبي (وله شيء) جملة حالية (يرى فيه) صفة شيء (الا ووصيته مكتوبة عندنا) قال الطيبي رحمه ما معنى ليس
 بييت صفة ثالثة لأمري ويروى فيه صفة والسبكي خابروا ليس ثم قيد ليلتين على ما قاله الظهري تأكيد وليس تحديد والعنى لا ينبغي ان يعضى عليه زمان وان كان قليلا في حال من الاحوال
 الا ان بييت بهذه الحال وهما ان يكون وصيته مكتوبة عندنا لانه لا يدرى متى يركه الموت قال الطيبي وفي تخصيص ليلتين تسامح في ارادة المبالغة اي لا ينبغي ان يبيت ليلة وقد
 ساء عنها في هذا المقدار فلا ينبغي ان يتجاوز عنه قال النووي فيه دليل على وجوب الوصية والجهل على انها من بنو به قال الشافعي رحمه ومعناه ما المحرم والا احتياطا لمسلم الا ان تكون
 وصيته مكتوبة عندنا وقال داد وغيره من اهل الظاهر هي اجبة بهذا الحديث ولا دلالة فيه على الوجوب لكن ان كان على الانسان دين او ودية فله ان لا يصا بمذلك ويستحب
 تجميلها وان يكتبها في صحيفة ويشهد عليه فيها وان تجدد له امر يحتاج الى الوصية به الحق بها **قوله** (وفي الباب عن ابى ثوري) اخوجه البخاري من طريق طلحة بن مصرف قال لست

عبد الله بن أبي أوفى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال لا نقلت كيف كتب على الناس الوصية وأمر أبا الوصية قال أوصى بكتاب الله **قوله** (حديث ابن عمر حديث صحيح) وأخرج البخاري مسلم بن أبي بيار في الوصية بالثلاث والرابع **قوله** (هم أغنياء بخير) قال في مجمع البحار قوله بخير خير بعد خيرا وصفة أغنياء (فما زلت أنا قصه) قال في مجمع البحار إني أراجه في التقصان أي أعد ما ذكره ناقصا ولو روي ببناء محجة لكان من المناقضة انتهى قلت في جميع النسخ إلى آخره أناقص بالصاد المهملة وأصح الشيخ والمؤلفين هذا الخذف في الشك وفيه أيضا بالصاد المهملة لكن قال القاري في الرقاة وفي نسخة بالمعجمة وقال فيه نقلنا عن ابن الملك أي قال سعد فما زلت أناقص النبي صلى الله عليه وسلم من المناقضة أي ينقص عليه الصلوة والسلام قولي وأناقص قوله إرادته المرجحة حوصا على الزيادة وروى أيضا المهملة عن التقصان انتهى ما في الرقاة قلت وقع في رواية النسائي وأوص بالعشر فما زال يقول وألحقه قال أوص بالثلاث الخ وقال الجوزي في النهاية في حديث علي بن النضر عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أناقص من الناس من أناقصني أناقصه أي ينقص قولي ونقص قولهم نقص البناء إرادته بالمرجحة والركعة انتهى (والثلاث كبير) وقع في

فلما مات أبو سلمة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إن أباسمة ماتت قال فقلوا اللهم اغفر له وأعتقني من عقوب حسنة قالت فقلت فاعتقني الله منه من هو خير منه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو عيسى شقيق هو ابن سدة أبو ذؤانب الأسدي قال أبو عيسى حديث سدة حديث حسن صحيح وقرآن يستحب يلقن المريض عند الموت قول لا
اله الا الله وقال بعض أهل العلم إذا قرأ هذه الكلمة بعد ذلك فلا ينبغي أن يلقن ولا يكلم عليه في هذا وروى عن ابن المبارك أنه لما حضرته الوفاة جعل رجل يلقنه لا اله الا
الله واكثر عليه فقال له عبد الله إذا قلت مرة فأنكر ذلك ما لم أنكم بلام وإنما معنى قول عبد الله إنما أراد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان أخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة
باب ما جحد في التشديد عند الموت **قول** ثمانية قتيبة نا الليث عن ابن القاسم بن محمد عن عائشة أنها قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
بالموت وعندة قد فرغ فيه ماء وهو يدخل يده في القدر ثم يمسح وجهه بالماء ثم يقول اللهم اغفر لي غمات الموت **قال** أبو عيسى هذا حديث غريب **باب** ثمانية الحسن بن
الصباح البزاز نا بشر بن اسمعيل الطبري عن عبد الرحمن بن العلاء عن أبيه عن ابن عمر عن عائشة قالت ما أعبط أحد أجهون موت بعد الذي أتيت من شدة موت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال وسألت أبا ذؤانب عن هذا الحديث قلت له من عبد الرحمن بن العلاء قال هو ابن العلاء بن الجراح وإنما أعرفه من هذا الوجه **باب** ثمانية ابن بشارة نا يحيى بن سعيد عن الثوري
سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمن ميت يعرف الجبين وفي الباب عن ابن مسعود **قال** أبو عيسى هذا حديث حسن وفي بعض أهل الحديث
لا يعرف قتادة سمعا من عبد الله بن بريدة **باب** ثمانية عبد الله بن أبي نيار وهارون بن عبد الله البزاز البغدادي نا ثمانية ابن حاتم نا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس نا
النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ثبات وهو بالموت فقال كيف تجد قال يا رسول الله إني أرحو الله وإني أخاف ذنبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا

ثمانية انتهى وأعتقني منه عقوب حسنة) أي عتقني من عقوب حسنة فأعتقني الله منه من هو خير منه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بدل من من هو خير منه
قوله (حديث حسن صحيح) وأخرجهم **قوله** (وروى عن ابن المبارك) هو عبد الله بن المبارك المروزي أحد أئمة الأعلام وشيوخ الإسلام قال ابن عيينة ابن المبارك عالم
المشرق والمغرب ما بينهما وقال شعيب ما قدم علينا مثله ثقة ثبت فقيه عال جواد جمع فيه خصال الخيرات سنة أحد وثلاثين ومائة (وأما معنى قول عبد الله) أي ابن المبارك (أما أراد
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان أخر قوله لا اله الا الله) أخرجه أبو داود والحاكم عن معاذ بن جبل وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي هريرة أنه لما احتضر أراد أن تلقينه فتذكر كرواخذ معاذ
فخذ ثم به أبو هريرة باسنادة وخبرته في أخر قوله لا اله الا الله **باب** ما جحد في التشديد عند الموت **قوله** (عن ابن الهيثم) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهيثم الليثي أبو
عبد الله المدني ثقة مكثر من الخامسة (عن أبي موسى بن سرجس) بفتح المجهلة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مفعلة مد في مستوف من السادسة (عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر القتيبي
ثقة أحد الفقهاء بالمدنية من كبار الثالثة **قوله** (وهو بالموت) أي مشغول أو ملتبس به (ثم يمسح وجهه بالماء) دفعا لحرارة الموت أو دفعا للغشيان وكبر (اللهم اغفر لي غمات الموت)
أي شدائد أي اغفر لي غمات الموت (وغمات الموت) أي شدائد (وسكرات الموت) أي شدائد جميع سكرة
بسكون الكاف وهي شدة الموت قال سراج أحمد في شرح الترمذي هو عطف بيان لما قبله والظاهر أن يراد بالشدائد وبالأخرى ما يترتب عليها من الدهشة والحيرة الموجبة
للغفلة وقال القاضي في تفسير قوله تعالى وجاءت سكرة الموت بالحى إن سكن ثم لا ذاهبة بالعقل انتهى **قوله** (هذا حديث غريب) لم يحكم عليه الترمذي بشئ من الصحة والضعف
والظاهر أنه ضعيف لأن موسى بن سرجس مستوف كما تقدم **قوله** (والحسن بن الصباح البزاز) أخرجه أبو داود على الواسطي نزيل بعد اصدوق فهم وكان عابدا فاضلا من العاشرة (نا بشر)
بكسر المجمة الثقيلة صدق من التاسعة (عن عبد الرحمن بن العلاء) بن الجراح تزيل حلب مقبول من السابعة (عن أبيه) العلاء بن الجراح ثقة من الرابعة **قوله** (ما أعبط) بكسر الهمزة يقال عبطت الرجل انبطم
إذا شغيت أن يكون له مثل ماله وأن يندم عليها هو فيه أو ما أحسد (أحد) ولا تخفى ولا أفرح (أحد) (هون موت) الهون بالفتح الرفق اللين أي بسهولة موت والإضافة فيه أضافة الصفة
إلى الموصوف أي لا أتيت شدة وفاته علمت أن ذلك ليس من المندرات الدالة على سوء عاقبة المتوفى وأن هون الموت وسهولته ليس من المكمات والأركان صلى الله عليه وسلم إلى الناس به فله
أكرم شدة الموت لأحد لا أعبط أحد موت من غير شدة **قوله** (هو ابن العلاء الجراح) يعني وسكون الأول منها **قوله** (وأما أعرفه من هذا الوجه) لم يحكم عليه بشئ من الصحة والضعف
الظاهر أنه حسن **باب** ثمانية ابن بشارة نا يحيى بن سعيد عن الثوري (المؤمن ميت يعرف الجبين) قيل هو عبارة عن شدة الموت وقيل هو علامة الخير
عند الموت قال ابن الملك يعني يشد الموت على المؤمن بحيث يعرف جبينه من الشدة لتحيص ذنوبه أو لتزويد رغبته وقال الثوري بشئ فيه وجهان أحدهما ما يكاد من شدة السياق التي
يعرقونها الجبين والثاني أنه كناية عن كمال المؤمن في طلب الحلال وتصنيفه على نفسه بالصوم والصلوة حتى يلقى الله تعالى والأول أظهر في المراقبة وقال الطبري اختلف في معنى هذا
الحديث فقيل إن عرف الجبين لما يعالج من شدة الموت قبل من الحياء وذلك لأن المؤمن إذا جاءته البشرية مما كان قد اقتراف من الذنوب حصل له بذلك نخل واستحي من الله تعالى فقام
لذلك جبينه كذا في قوت المعتدى **قوله** (في الباب عن ابن مسعود) أخرجه الشيخان كذا قال سراج أحمد في شرحه وإني لم أجده في الصحيحين حديثا عن ابن مسعود في هذا الباب والله تعالى
أعلم **قوله** (هذا حديث حسن) والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا ورواه الحاكم وقال على شرطهما وأقره الذهبي كذا في المراقبة **باب** ثمانية نا سيار نا حاتم نا بشر نا
الهيثم نا تشديد التثنية صدق له أوها من كذا التاسعة (نا جعفر بن سليمان) الضبي صدق زاهد لكنه يتشيع من الثامنة **قوله** (وهو بالموت) أي في سكرته (كيف تجد) نا
قال ابن الملك أي كيف تجد قلبك أو نفسك في الانتقال من الدنيا إلى الآخرة راجيا رحمة الله أو خائفا من غضب الله (أجد في أرجو رحمة ربي) أي مع هذا (أخاف
ذنبي) قال الطبري على الرجا بانه والخوف بالزنب أشار بالفعل إلى أن الرجا حدث عند السياق وبلا هيمنة والتأكيد بان إلى أن خوفه كان مستمرا محققا (لا يجتمعان) أي الرجا

باب ثمانية

فأذننى فإفزعنا أذناه فالقالب الحققة فقال شعرها به قال هشيم وفي حديث غيره كذا ولا أدري لعل هشما منهم قالت وصفر شعرها ثلثة قرون قال هشيم أظنه قال
فالقينا خلفها قال هشيم نحن نأخذ من بين القوم عن حفصة ومحمد بن أم عطية قالت وقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبداً نبياً منها وأما موضع الوضوء وفي الباب
أم سليم قال أبو عيسى حديث أم عطية حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال غسل الميت كالغسل من الجنابة وقال مالك بن أنس
ليس بغسل الميت عند أحد مؤتمت وليس لذلك صفة معلومة ولكن يظهر قال الشافعي إنما قال مالك قولاً مجازاً يغسل ويتيمم إذا التقى الميت بماء القراح أو ما غيره أجزأ ذلك
من غسله ولكن أحب إلى أن يغسل ثلثاً فصاعداً لا ينقص عن ثلث لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلها ثلثاً أو خمساً وإن القوا في أقل من ثلث مرات أجزأ ولا يرى
أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو على معنى الاتقاء ثلثاً أو خمساً ولم يوقت ذلك قال الفقهاء وهم أعلم بعجائ الحديث وقال أحمد إسحاق فتكون الغسلات بماء وسدر
ويكون في الأخرى شيء من الكافور باب ما جاء في المسك للميت حل ثلثاً أسفيان بن وكيع نا أبي عن شعبة عن خنيد بن جعفر عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن المسك فقال هو أطيب طيبكم حل ثلثاً عمن بن خنيد نا البراء بن وثنابة قال نا شعبة عن خنيد بن جعفر نا قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح
والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد إسحاق

من كافر من الراوى أو الظن قال الأول محمول على الثاني لأنه ذكره فيصدق بكل شيء منه (فأذننى) بالمد وكسر الال وتشديد النون الأولى امرجاعة النساء من الإيدان وهو
الاعلام والنون الأولى أصلية ساكنة والثانية ضمير فاعل وهو مفتوحة والثالثة للوقاية قال القالب الحققة بفقر الملهة ويجوز كسرهما بعدها فاف ساكنة والماء ديبها الأزاركا
وقم مفسر في رواية البخارى والحق في الأصل معقد الأزارد اطلق على الأزارج أزا قاله الحافظ (شعرها به) أى بالمحق في النهاية أى جعلته شعارها والشعار الثوب الذى
يلبس الجسد لا يلبس شعره قال الطبيب أى جعل هذا الحق تحت الأكفان بحيث يلاصق بشرتها المراد إبطال البركة اليها قوله (وفي حديث غيره كذا) أى خالد ومضى وهشام ووضفها
شعرها الضفر فقل الشعر قال الطبيب من الضفيرة وهو الشعر ومنه ضفر الشعر إدخال بعضه فى بعض (ثلثة قرون) أى ثلاث حنفاً تروى في رواية للبخارى ناصيتها وقربها أى جانبي
راسها وفي رواية أخرى البخارى أنها جعلن رأس بنت النبى صلى الله عليه وسلم ثلثة قرون تقصضته ثم غسلته ثم جعلته ثلثة قرون (فالقينا خلفها) أى فالقينا الشعر خلف ظهرها
قال الحافظ فى فتح البارى واستدل به على ضفر شعر الميت خلافاً لمن منعه فقال ابن القاسم لا يعرف الضفر بل يكف وعن الأوزاعي الحنفية يرسل شعر الميت خلفها وعلى وجهها مفراً
قال القرطبي كان سبب الخلاف أن الذى فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبى صلى الله عليه وسلم أم فعلته استحساناً ما كلاً الأمرين محتمل لكن الأصل أن لا يفعل بالميت شيء من
جنس القرب إلا بإذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعاً قال وقال النووى الظاهر اطلاع النبى صلى الله عليه وسلم وتقريره قال الحافظ ابن حجر وقد روى أنه سعيد بن منصور بلفظ الأمر
عن أم عطية قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلها ترا واجعل شعرها خفراً وأخرج ابن حبان فى صحيحه عن أم عطية اغسلها ثلثاً أو خمساً أو سبعاً واجعل لها ثلثة قرون شئ
روى فى الباب عن أم سليم ينظر من أخرجه قوله (حديث أم عطية حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال غسل الميت كالغسل من الجنابة) يعنى يراى
فى غسل الميت ما يراى فى الغسل من الجنابة قوله (وقال مالك بن أنس ليس لغسل الميت عند أحد مؤتمت وليس لذلك صفة معلومة) قال مالك فى الوطأ وليس لغسل الميت عندنا
حد مؤتمت وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيظهر انتهى قلت بل له حد مؤتمت وصفة معلومة فيغسل الميت ثلثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأى الغاسل شيئاً
بما منه ومواضع الوضوء منه ويغسل بماء وسدر يجعل فى الغسلة الأخيرة الكافور وإن كان الميت امرأة فيصفر شعر رأسها ثلثة قرون ويجعل خلفها وهذه الصفات كلها قد جاءت
فى حديث أم عطية الصحيح المتفق عليه فلا حاجة إلى القول المحلى بأنه ليس لغسل الميت حد مؤتمت وليس لذلك صفة معلومة رقال الشافعي إنما قال مالك قولاً مجازاً يغسل ويتيمم ولم يغسل
ولم يبين (وإذا التقى) بصيغة المجهول لمن الاتقاء ريباً القراح قال فى القاموس القراح كحاً بالماء لا يخالطه ثقل من سويق وغيره والخالص كالقريح (ولا يرى) وفى بعض النسخ ولا يرى
بهمزة الاستفهام (ولم يوقت) من التوقيت أى لم يجد والمعنى أن القصص من قوله اغسلها ثلثاً أو خمساً هو الاتقاء بالتحديد فإن حصل النقاء والظهارة بأقل من ثلاث مرات أجزأ
قوله (وكذلك قال الفقهاء وهم أعلم بعجائ الحديث) المراد بالفقهاء الفقهاء من الحديثين كسفيان الثورى والأمام مالك والأمام الشافعي والأمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك
واسحاق بن راهويه وغيرهم وقدمهم الترمذى بذلك فى كتابه لعل قوله (وقال أحمد وإسحاق فتكون الغسلات بماء وسدر) أى قال يكون جميع الغسلات بالماء والسدر لا بغير
قوله صلى الله عليه وسلم اغسلها بماء وسدر وظاهره أن السدر يخلط فى كل مرة من مرات الغسل (ويكون فى الأخرى) أى فى الغسلة الأخيرة (شئ من كافر) قال ابن العربى وقد قال الأول
بالماء القراح والثانية بالماء والسدر والثالثة بالماء والكافور وقد قال النخعي لا يجعل الكافور فى الماء وليس هذا فى لفظ الحديث ولم يقتضيه بلفظ الحديث من خلط الماء بالسدر
الكافور انتهى (باب ما جاء فى المسك للميت) قوله (ثنا أسفيان بن وكيع) بن الجراح الرواسى الكوفى أبو محمد قال البخارى يتكلمون فيه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم رنا
أبى (هو وكيع بن الجراح) أسفيان أحد الأئمة الاعلام ثقة حافظ عن خنيد بن جعفر بن طريق الحنفى البصرى صدق لم يشك أن ابن معين صنفه قاله الحافظ قوله
(فقال هو أطيب طيبكم) أى أفضله فهو أنحر من أعموسيدها وتقديم الضمير عليه خطأ كما قال ابن القيم ومطابقة الحديث للباب بان من العلوم أن الطيب سنة نيت للمسك
فرد من الطيب بل هو من أفضل أفرادها فهو أيضاً سنة له تنبيه لا قال الحافظ الزيلعي فى نصب الرأية بعد ذكر هذا الحديث أخرجه مسلم فى الطب أخرجه أبو داود والنسائى فى الجنائز
وبواب عليه باب الطيب للميت قال لما عرفت مطابقتها للباب انتهى قلت ليس فى واحد من البخارى داود الموجودة عندنا باب الطيب للميت بل وقع فى جميعها باب فى المسك للميت

ابن كعب بن علقمة في امة المغيرة بن شعبه ففعل المنبر فحل الله واشق عليه قال قال بالنوح في الاسلام اما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نزع عليه ثوب ما ينزع عليه وفي الباب عن عمرو بن علي وابي موسى وقيس بن عاصم وابي هريرة وجندة بن مالك والشرح ام عطية وسمرة وابي مالك الاشعري قال ابو عيسى حديث المغيرة حدثت عن جيس بن جهم حل ثوب المحرق بن غيلان نا اودادنا شعبة والمسعودي عن علقمة بن مرثد عن ابني الربيع عن ابهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع في امق من امر الجاهلية لن يدعها الناس للبياسة والطعن في الاحسان والقدوى اجرب بعير فاجرب مائة بعير من اجرب البعير الاول ولا تفرأه صطربا بنو كند او كذا قال ابو عيسى هذا حديث حسن باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت حل ثوب عبد الله بن ابي نزيادنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا ابني عن صالح بن كيسان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال قال عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الميت يعذب ببكاء اهله عليه وفي الباب عن ابن عمر وعمران بن حصين قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد كره قوم من اهل العلم البكاء على الميت وقالوا الميت يعذب ببكاء اهله عليه ذهبوا الى هذا الحديث

وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم ان وفاته حيث كان المغيرة بن شعبه امير على الكوفة وكانت امة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة احدى واربعين الى اثنان وهو عليه سنة ثمانين كذا في فتح الباري (من صحيح) مجهول ناه (ما نفي عليه) اي ادم نفي عليه وفي رواية الصحيحين من نفي عليه فانه يعذب بما نفي عليه يوم القيمة قوله (وفي الباب عن عمر) اخبره الشيخان والترمذي (وعلى) اخبره ابن ابي شيبة (وابي موسى) اخبره احمد مر فوعا بلفظ الميت يعذب ببكاء الحي اذا قالت المناخة واعندنا واناصرا واكاسبا هجند الميت وقيل له انت عضدها انت ناصرها انت كاسبها انتي واخرجه الترمذي (وقيس بن عاصم) اخبره النسائي (وابي هريرة) اخبره الترمذي واخرجه ابن عدي من حديث الحسن عن ابهريرة بلفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناحية والمستعة وهو ضعيف ذكره الحافظ في التلخيص (وجندة بن مالك) اخبره الطبراني (واسم) واخرجه مسلم عن اثنان عمر قال لخصه اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المولع عليه يعذب في قبره زاد بن حبان قالت بلى كذا في التلخيص (وامر عطية) اخبره الشيخان والنسائي اخبره البزار (وسمرة) اخبره البزار ايضا (وابي مالك الاشعري) اخبره احمد ومسلم مر فوعا بلفظ اربع في امق من امر الجاهلية لا يتركوهن الفخ في الاحساب المعن في الانساب لا يستقوا بالخير والنيابة الحديث وفي الباب احاديث كثيرة مذكورة في عدة القاري **قوله** (حديث المغيرة بن شعبه حديث غريب حسن صحيح) اخبره الشيخان **قوله** (اربع في امق) اي حصل اربع كائنة في امق من امر الجاهلية ام اي حال كونهن من امر الجاهلية وخصاها (زبد عن) بفتح الدال اي ان يتركهن (النيابة) هو قول داود واهل واحسناه والندبة بعد ثمانين الميت مثل واشيا عامه واسداه واجللاه قاله القاري (والطعن في الاحساب) جمع الحسب ما يعده الرجل من الخصال التي تكون فيه كالشجاعة والفضاحة وغير ذلك وقيل الحسب ايعد الانسان من مفاخر ابيه قال ابن السكيت الحسب الكرم يكونان في الرجل وان لم يكن لابائه شرف والشرف والمجد لا يكونان الا بالاباء (رو العدي) بفتح العين الهمة وسكون الدال الهمة قال الجوزي في النهاية هو اسم من الاعداء كالرعوى والبقوى من الاعراء والبقاء يقال اعداه الداء يعده اعداء وهو ان يصيبه مثل ما يصاحب الداء وذلك ان يكون بغير جرب فتشقق مخالطته بابل اخرى خذرا ان يتعد ما به من الجرب اليها فيصيبها ما اصابه وقد اطله الاسلام لانهم كانوا يظنون ان المرض بنفسه يتعد فاعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس الا كذلك وانما الله هو الذي يمرض ويؤزل الداء (اجرب بعير) اي صار ذا جرم (من اجرب البعير الاول) هذا رد عليهم اي من اين صار فيه جرم (والا لئلا مطربا بنو كند او كذا) الا لا يجمع نو قال النودي في شرح مسلم نقل عن الشيخ ابني عمر الصلاح النوف في اصله ليس هو نفس الكوكب فانه مصدر نال النجم بنو نو اي سقط وغاب قيل نهض وطلع وبيان ذلك ان ثمانية وعشرين نجما معروفة المطالع في اربعة اشهر السنة كلها وهي المعروفة بمنازل القمر الثمانية والعشرين يسقط في كل ثلث عشرة ليلة منها نجمة في المغرب مطلوع الفجر ويطلع اخري قبله في المشرق من ساعته فكان اهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطربا يسبون الى الساقط الغارب منها وقال الاممعي الى الطالع منها قال ابو عبيد الله لم اسمع ان النوء السقوط الا في هذا الموضع ثم ان النجم نفسه قد يسمى نو اسمية للفاعل بالمصدر قال ابو اسحاق الزجاج في اما يه الساقطة في المغرب هي الاواء والطالعة في المشرق هي البوارج انتهى كلام النودي **باب** ما جاء في كراهية البكاء على الميت **قوله** (الميت يعذب ببكاء اهله) عليه فيه دلالة على انه لا يجوز البكاء على الميت لانه سبب لتعذيبه واليه ذهب بعض اهل العلم كما ستعرف وقد حكى النودي اجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت ونباح لا بخرم العين **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر وعمران بن حصين) اما حديث ابن عمر فخرجه الشيخان بمثل حديث عمر ولا احمد ومسلم عنه بلفظ الميت يعذب في قبره بما نفي عليه اما حديث عمران بن حصين فخرجه للنسائي مر فوعا بلفظ الميت يعذب بنباح اهله عليه **قوله** (حديث عمر) حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان **قوله** (وقد كره قوم من اهل العلم البكاء على الميت وقالوا الميت يعذب ببكاء اهله عليه) وقد ذهبوا الى هذا جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن ابهريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله تعالى ولا تزدروا نذره ونرا اخرى روى عنه ابو يعلى انه قال تالله ان اطلق رجلا مجاهدا في سبيل فاستشهد فمات امرأته سفها وجلا فبكت عليه ليعذب من هذا الشهيد بذنب هذه السفهة والى هذا يخرج جماعة من السلفية منهم الشيخ ابراهيم وغيره وذهب جمهور العلماء الى تاويل هذه الاحاديث لغيرها للعلماء القرائية واشباهها لتعذيبه لاذنب له واختلفوا في التاويل فذهب جمهورهم كما قال النودي الى تاويلها بان يصح بان يبكي عليه لانه سبب منسوب اليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد - اذامت فابكيتي بما انا اهله - وشق على الجيب يا ام معبد - قال في الفقه واعترض بان (التعذيب بسبب الوصية يستحق مجرما مصدره الوصية والحديث ال على انه انما يقع عند الامتثال والجواب انه ليس في السياق حصرا فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال

وقال ابن المبارك أرجو أن كان يتهاون في حياته أن لا يكون عليه من ذلك شيء **حل ثنا علي بن حجرنا محمد بن عمار قال حدثني أسيد بن أبي أسيد عن موسى بن أبي موسى**
الاشعري أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يموت فيقوم بكبهم فيقول وأجبله وأسيداه أو نحو ذلك لا وكل به ملكان يلهزان أهكذا
كنت قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب **باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت** **حل ثنا قتيبة بن مالك وثنا اسحاق بن موسى** أن أنصارى نامعن ناولك
عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن خرم عن أبيه عن عمه أنها أخبرته أنها سمعت عائشة وذوها أن ابن عمر يقول إن الميت ليحذب بيك الحنفي فقالت عائشة
غفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب بكه شيء أو أخطأ إنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يئكي عليها فقال لهم ليسكن عليها وأنها لتعذب
في قبرها قال أبو عيسى هذا حديث صحيح **حل ثنا قتيبة بن عباد بن عباد المصلي عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم**
قال الميت ليحذب بيك أهله عليه قال فقالت عائشة رحمه الله لم يكذب بكه شيء وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لرجل أن يموت يا ابن الميت ليحذب في أن أهله
ليسكن عليه في الباب عن ابن عباس قرطبة بن كعب أبو هريرة وابن مسعود وأسامة بن زيد قال أبو عيسى حدثني عائشة حديث حسن صحيح وقد روي عن غير
وجه عن عائشة وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وتناولوا هذه الآية ولا تزروا أزمنة وزر أخرى وهو قول الشافعي **حل ثنا علي بن خشم** من عيسى بن يونس عن ابن أبي
عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد عبد الرحمن بن عوف فاطلق به إلى ابنه إبراهيم فوجد في جوفه بنفسه فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم
فوضعه في حجره فبكى فقال له عبد الرحمن أتبكي ولم تكن تهيت عن البكاء فقال لا ولكن نهيت عن صوتين أحق من فاجون صوت عند مصيبة تخش وجوه وتسقي جوف
أن لا يقع إذا لم يمتلأ مثلاً انتهى قلت والحق هو ما ذهب إليه الجمهور من تأويل هذه الأحاديث الصحيحة ولا وجه لوجهها مع إمكان التأويل ولهم تأويلات بعضها قريبة وبعضها بعيدة فتخذ القرية
وتترك البعيدة وإن شئت الرقوت على هذه التأويلات فارجع إلى فتح الباري وغيره من شروحه البخاري (وقال ابن المبارك أرجو أن كان يتهاون في حياته أن لا يكون عليه من ذلك شيء)
وهذا هو بجائي والله تعالى أعلم **قوله** (حدثني أسيد بن أبي أسيد) بفتح الهرة وكسر السين فيها المراد أبو سعيد المديني صدوق **قوله** (ما من ميت) أي حقيق ومشف على الموت
يموت (قال الطبيب هو كقول ابن عباس يمرض المريض أو تضل الضالة فسمى المشارف للموت والمرض والصلال ميتاً ومريضاً وضالة وهذه الحالة التي ظهرت على عبد الله بن رواحة
انتهى قلت وقصة عبد الله بن رواحة أخرجها البخاري وقد ذكرتها في آخر هذا الباب (يلهزان) بفتح الهاء أي يضربانه ويدفعانه وفي النهاية للضر الضرب بجمع اليد في
الصدر يقال هز به بالرمح أي طعنه في الصدر (أهكذا كنت) أي تومخا وتقربا **قوله** (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في التلخيص ورواه الحاكم وصححه وشكاه في الصحيح
عن النعمان بن بشير قال أغمى على عبد الله بن رواحة فحملت أخته بنكي وتقول ولجبله وأكذا وأكذا فإفاق قال ما قلت شيئاً إلا قيل لي أنت كذا فلما مات لم تبك عليه
باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت أي في الرخصة في البكاء الذي ليس به صوت ولا نياحة **قوله** (عن عمه) بفتح العين هو بنت عبد الرحمن بن سعد بن زمرارة
الأنصارية المدنية أكثرت عن عائشة بثقة من الثالثة **قوله** (وذكر) بصيغة المجهول (ها) أي عائشة (غفر الله لأبي عبد الرحمن) كنه عبد الله بن عمرو وهذا من
الأدب الحسنة المأخوذة من قوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم فمن استغفر من غير شيئا ينبغي أن يوطئ ويمهل له بالرداء إقامة لعذرة فيما وقع منه وأنه لم يتعد
ومن ثم زادت على ذلك بياناً واعتذاراً بقولها (أما) بالتخفيف للتنبيه أو للافتتاح يوق بها الجحد التأكيد (أنها) أي ابن عمر (ولكنه شيء) أي مودة الخاص (أو أخطأ)
أي في أمر أدته العام (يسكن عليها) بصيغة المجهول (انهم) أي اليهود (رواها) أي اليهودية (لتعذب في قبرها) أي كقبرها قال القاري في المراقبة ولا ينبغي أن هذا الاعتراض
وأرد لم يسمهم الحديث إلا في هذا الموضع وقد ثبت بالفاظ مختلفة وبروايات متعددة عنه وعن غيره غير مقيدة بل مطلقة دخل هذا الخصوص تحت ذلك العموم فلا منافاة
ولا معارضة فيكون اعتراضها بحسب جملتها انتهى وقال الحافظ في فتح الباري قال القرطبي أنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالتخطئة أو النسيان أو على أنه
سمع بعضاً ولم يسم بعضاً بعين لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرين وهم جابر ومن فلاة للنفى مع إمكان جملة على عمل صحيح انتهى **قوله** (هذا حديث صحيح) وأخرجه
الشيخان **قوله** (فقالت عائشة رحمه الله لم يكذب بكه شيء) وهم الخ (وكذا لك حكمت عائشة رحمه الله أيضاً بالتخطئة فقيروا رواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري مسلم
فقلت يرحم الله عمرو الله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله ليحذب المؤمن بيكاء أهله عليه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الله لا يزيد الكافر عذاباً بيكاء
أهله عليه قالت حسبكم القرآن ولا تزروا أزمنة وزر أخرى قال الحافظ في الفتح وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة وفيه اشعار بأنها لم تزد الحديث مجدياً آخر بل بما
استشعرته من معارضة القرآن قال الدارقطني رواية ابن عباس عن عائشة بينت ما نفته عمه وعدها إلا أنها خصته بالكفر لأنها أثبتت أن الميت يزاد عذاباً بيكاء
أهله فأي فرق بين أن يزاد فعل غير أو يعذب ابتداء انتهى **قوله** (وفي الباب) أي في باب الرخصة في البكاء على الميت (عن ابن عباس) أخرجه أحمد بلفظ قال ماتت
زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكى النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فاخرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال مهلاً يا عمر ثم قال إياكن ولعيق الشيطان ثم قال
أنه مما كان من العين ومن القلب من الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد ومن اللسان من الشيطان انتهى (وقرطبة بن كعب) لينظر من أخرجه (وأي هريرة) أخرجه
أحمد والنسائي قال ماتت ميتة من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر ينهاهن ويظنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهن يا عمر فإن
العين دامة والقلب صلب العهد قريب انتهى (وابن مسعود) لينظر من أخرجه (واسامة بن زيد) أخرجه الشيخان قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وسلم إليكم ابناً في قبض

قيل يحيى من ابي جابر هذا فقال طارطار فخرنا وقد ذهب بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الى هذا ورواوا ان المشي خلفها افضل وبه يقول الثوري والحق و
ابو جابر جرحه في الحديثان عن ابن مسعود ويحيى امام بن تيم الله ثقة يكنى ابا الحارث يقال له يحيى الجابر ويقال له يحيى الجبر ايضا وهو كوفي روى له شعبة وسفيان
الثوري ابو الاحوص سفيان بن عيينة باب ماجاء في كراهية الركوب خلف الجنائز **حل** ثمانية بن حنظلة بن عيسى بن يونس عن بكر بن ابي مرير عن اشهد بن سعد عن
ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة فراءى ناسا ركبا فقال لا تستحيين ان مثلنكم الله على اولادهم وانتم على ظهور الراءى في الباب عن المغيرة بن شعبة
وجابر بن سمره قال ابو عيسى حديث ثوبان قد روى عنه موقفا باب ماجاء في الرخصة في ذلك **حل** ثمانية بن عجلان نا ابراهيم او داودنا شعبة عن سمار بن جندب قال
سمعت جابر بن سمره يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وجنازة ابن الدخاح وهو على فرس له يسعى ونحن حوله وهو يتوقص به **حل** ثمانية بن عبد الله بن الصديق الهاشمي نا
ابو قتيبة عن الجراحي عن جابر بن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم انتم جنازة ابن الدخاح ماشيا ورجع على فرس قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **باب**
جاء في الاسراع بالجنائز **حل** ثمانية بن منيع نا ابن عيينة عن الزهري سمع سعيد بن المسيب عن ابي هريرة يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا بالجنائز فان
تلك خير انقل مؤها اليه وان تلك شتم انقصه عن رقابكم وفي الباب عن ابي بكرة قال ابو عيسى حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح **باب** ماجاء في قتله احد ذكره مرة
حل ثمانية بن ابي بصير نا ابو جابر عن ابن شهاب عن انس بن مالك قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فوقف عليه فزأه قد مثل به فقال
لولا ان تجد صفة في نفسها لركت بها حتى تأكله

سعيد بن منصور وغيره عن علي قال المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد قال الفذ قال الحافظ اسناده حسن وهو موقوف له حكمه المرفوع لكن حتى لا يترفع
احدا انه تكلم في اسناده انتهى في الباب حديث اخر فذكرها الحافظ الزيلعي في نصب الراية **قوله** (وله حديثان عن ابن مسعود) الحديث الآخر ما رواه ابو الاحوص عن يحيى التيمي عن
ابي ماجدة عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عفو رحيم الغفور كذا في الميزان وقوت المعتدي **قوله** (ويحيى امام بن تيم الله ثقة) قال العراقي هذا الخلف
لقول الجمهور فقد ضعفه ابن معين واطرحه النسائي والجوزجاني وقال البيهقي ضعفه جماعة من اهل النقل ثم قال فيه احمد وابن عدي لا بأس به كذا في قوت المعتدي رد
يقال له يحيى الجابر ويقال له يحيى الجبر ايضا لانه كان يجبر الاعضاء كذا في تهذيب التهذيب **باب** ماجاء في كراهية الركوب خلف الجنائز **قوله** (الاستحيين ان مثلنكم
الله الخ) ان هذه بكسر الهنزة قاله القاري والحديث يدل على كراهة الركوب خلف الجنائز ويعارضه ما اخرج ابراهيم عن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الركاب
يسير خلف الجنائز والمشي عيش خلفها واما ما عني عن يديها ولسانها قريانها الحديث **قوله** (الجميع بين هذين الحديثين بوجوه منها) ان حديث المغيرة في حق المعتدي مريض او
مثل او عرج ونحو ذلك وحديث الباب في حق غير المعتذر **ومنها** ان حديث الباب محمول على انهم كانوا قدام الجنائز او طرفها فلا ينافي حديث المغيرة **ومنها** ان حديث
المغيرة لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجواز فيكون الركوب جائزا مع الكراهة **قوله** (روى في الباب عن المغيرة بن شعبة) اخبرنا ابو داود وتقدم لفظه واخرجه احمد و
النسائي وابن ماجدة بالفظ الركاب خلف الجنائز والمشي حيث شاء منها (وجابر بن سمره) اخبرنا مسلم والترمذي (حديث ثوبان قد روى عنه موقفا) لم يتكلم الترمذي على
حديث ثوبان المرفوع المذكور بحسن ولا ضعف وفي اسناده ابو بكر بن ابي مرير وهو ضعيف **باب** ماجاء في الرخصة في ذلك **قوله** (في جنازة ابن الدخاح) يفتح الدال
المهملةين وحائين مهملةين (وهو على فرس له) (اي حين رجع كسا في الرواية الاثنية (يسعى) قال العراقي روى بالياء والنون (وهو يتوقص به) بالفتح الشدة والصلابة
المهملة اي يتوقص به وفي مصنف ابن ابي شيبة يتوقص بالسين المهملة وهما لغتان كذا في قوت المعتدي وقال في الجمع اي يثب يقارب **قوله** (عن الجراح) بتعدي
قوله (ورجع على فرس) فيه دليل على جواز الركوب عند الانصراف وقال العلماء لا يكره الركوب في الرجوع من الجنائز اتفاقا لا تقضاء العبادة كذا في الرقعة وقال النووي في بركة
الركوب في الرجوع عن الجنائز وانما يكره الركوب في الذهاب معها انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **باب** ماجاء في الاسراع بالجنائز **قوله** (بكم به)
النبي صلى الله عليه وسلم (اي يفرح الحديث اليه صلى الله عليه وسلم **قوله** (اسرعوا) امرن الاسراع قال الحافظ في الفتح نقل ابن قدامة ان الامر فيه للاستحباب بلا خلاف في بين العلماء و
شد ابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك حمل بعض السلف هو قول الحنفية قال صا الهداية وعشرون بهامسعين دون الحب وفي المبطل ليس فيه شيء
موقت غير ان العجة تحب الى اخليفة وعن الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجية المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد وما لعياض في النفي خلاف فقد من استجابة اراد
الزيادة على المشي المعتاد ومن كرهه اراد لا فرط فيه كالرمل والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهي الى شدة يخاف معها حدوث مفسد قبل الميت او مشقة
على الحامل او المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم انتهى كلام الحافظ (باب الجنائز) (اي يحملها الى قبورها) (فان تلك) اي الجنة المحمودة قاله الحافظ
وقال القاري (اي قلن تلك الجنائز) قال الظهير للجنائز بالنكسر الميت وبالفتح السرير فعلى هذا اسند الفعل الى الجنائز واريد بها الميت (خيروا) اي خيروا في رواية الشيخين صالحة
(تقدموها) اي الجنائز رالية (اي الخيروا في رواية الشيخين) فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه قال القاري فان كان حال ذلك الميت حسنا لطيفا فاسرعوا به حتى يصل الى
تلك الحالة الطيبة عن قريب قال الحافظ في الحديث استحباب لبادة الدفن الميت لكن بعد ان يتحقق انه مات اما مثل الطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع به فنهى
حق في يوم وليلة يتحقق موتهم به على ذلك ابن بريته انتهى **قوله** (روى في الباب عن ابي بكرة) اخبرنا ابو داود ومن طريق عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان في جنازة عثمان بن ابي

أثبت أقدم من عمران بن إسماعيل باب ما جاء في المجلس قبل أن توضع حل ثنا محمد بن بشير عن عيسى بن بشر بن رافع عن عبد الله بن سليمان بن جندب عن أبي أمية عن أبيه
عن جندب عن عبد الله بن إسماعيل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتبع جنازة لم يقعد حتى توضع في الخد فحضر له خبر فقال هكذا أفصح يا محمد فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
خالفهم قال أبو عيسى هذا حديث غريب بشير بن رافع ليس بالقوي في الحديث باب فضل المصيبة إذا احتسب حل ثنا أسود بن نصر عن عبد الله بن المبارك عن حماد بن سلمة عن
أبي سنان قال فثنت أبي سنان وأبو طلحة الخولاني جالس على شفير القبر فلما أردت الخروج أخذ بيدي فقال لا أشرك يا أبا سنان قلت بلى قال حدثني الضحاك بن عبد الرحمن بن عمر
عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مات ولد العبد قال الله لملائكته قبضتم ولرعيدي فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ماذا
قال عبيدي فيقولون سمعناك واسترجم فيقول الله ابنو العبد بيتا في الجنة وسمو بيت الحمد قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب باب ما جاء في التكبير على الجنازة ثنا
أحمد بن منيع ثنا اسمعيل بن إبراهيم نا معمر بن الزهري عن سعيان بن مسكين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الجاشي فذكر أربعا وفي الباب عن ابن عباس بن أبي داود في جنازة
وأنس بن زيد بن ثابت قال أبو عيسى يزيد بن ثابت هو أخو زيد بن ثابت وهو أكبر منه شهيد بدر أو زيد لم يشهد بدر قال أبو عيسى حديث أبو هريرة هذا حديث حسن صحيح
والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري مالك بن أنس ابن المبارك والشافعي
وأحمد وإسحاق حل ثنا محمد بن المنثري نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أخته كبر على جنازة خمس
فما لنا به عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها قال أبو عيسى حديث زيد بن أرقم هذا حديث حسن صحيح وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن التكبير على الجنازة خمس
الترمذي مرفوعا إذا أتيت الجنازة فقموا فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع قال الحازمي قد اختلف أهل العلم في هذا الباب فقال قوم من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن أنس بن مالك
وعن رافع بن خديج عن الحسن بن علي بن أبي هريرة وابن عمر وابن الزبير وأبو ذر عن أهل الشام وأحمد وإسحاق وذكر إبراهيم النخعي والشعبي أنهم كانوا يكبرون أن يجلسوا حتى توضع عن منكب الرجال
وبه قال محمد بن الحسن وخالفهم في ذلك آخرون ورأوا المجلس أو في اعتقده الحكم الأول منسوخا ومسكوا في ذلك بأحاديث ثم ذكر بأسناد حديث الباب قال هذا حديث غريب صحيح
الترمذي في كتابه قال بشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث وقد روي هذا الحديث من غير هذا الطريق وفيه أيضا كلام ولو صح لكان صحيحا في النسخة غير أن حديث أبي سعيد لم يثبت فلا
يقاومه هذا الأسناد ثم روي الحازمي بأسناد عن علي بن رضى الله عنه قال قد منعت رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أول ما قد منعت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلس حتى توضع الجنازة
ثم جلس بعد جلسنا معه فكان يوخل بالآخر من أم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث بهذا اللفظ غريب أيضا ولكنه يشهد ما قبله انتهى كلام الحازمي باب فضل
المصيبة إذا احتسب أو صبر طلب الثواب قوله (على شفير القبر) أي على طرف قبر حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رافع (بفتح الملهة وسكون الراء وفتح الزاي ثم موحدة ثقة من الثا
قال الله لملائكته) أي ملك الموت وأعوانه قبضتم على قدركم لاستفهام (ولرعيدي) أي وحده فيقول قبضتم ثمرة فؤاده) أي يقول ثانيا أظهار الكمال الرحمة كما أن المولد
العطوف يبال القصاد هل قصدت ولد يحميه بأمه ورضاه وقيل سمى الولد ثمرة فؤاده لأنه نتيجة الأب كالثمرة للشجرة (روا) استرجع) أي قال أنا لله وأنا إليه راجعون
سمو بيت الحمد) أضاف البيت إلى الحمد الذي قاله عند المصيبة لأنه جزء من ذلك الحمد قاله القاري باب ما جاء في التكبير على الجنازة قوله (صلى على الجاشي) بفتح النون
وتخفيف الجيم وبعد ألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب قيل بالتخفيف وهو لقب من سلك الحشمة وحكى المطرزي عن بعضهم تشديد الجيم وظاهرا كذا في فتح الباري واسمه
أصح قبل بن أربعة وهو ممن آمن به صلى الله عليه وسلم ولم يره وكان رد المسلمين المهاجرين إليه مبالغيا في الاحتسا إليهم (فكبر أربعا) فيه دليل على أن التكبير على الجنازة أربع
تكبيرات وعليه عمل أكثر قوله (وفي الباب عن ابن عباس بن أبي داود وجابر بن أنس ويزيد بن ثابت) أم الحديث ابن عباس فخرجه الحازمي في كتاب الاعتبار عنه قال خروا كبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة أربعا وكبر عمر بن عبد الله بن عمر على عمر أربعا وكبر الحسن بن علي على علي أربعا وكبر الحسين بن علي على علي أربعا وكبر علي بن أبي طالب
أربعا وقام بعد الأربعة قد ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا رواه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات من هذا الوجه وزاد ثم سلم عن يمينه
وشماله ثم قال لا يزيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذكره الحافظ في التلخيص سكت عنه وأما حديث جابر فخرجه الشيخان عند أن النبي صلى الله عليه وسلم يصنع على
أحمة الجاشي فكبر عليه أربعا وأما حديث أنس فخرجه الحازمي في كتاب المناهج والمنسوخ عند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى نبي هاشم
سبع تكبيرات وكان أخوصلة أربعا حتى خرج من الدنيا قال وأما حديثه وأما حديثه كبر أربع تكبيرات له دليل وليس في رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما حديث يزيد بن ثابت فخرجه أحمد بن حنبل وفيه ثماني القبر
فصنفنا خلفه فكبر عليه أربعا قوله (حديث أبو هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة بقوله (وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي
وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة وقد استدلوا بحديث الباب قال الحافظين مجرى الفتح وقد اختلف السلف في ذلك فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمساً وروى ذلك
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجلا من بني أسد فكبر خمساً وروى ابن المنذر عن غيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر مستأد على الصحابة خمساً
وعلى سائر الناس أربعا وروى أيضا بأسناد صحيح عن أبي عبد الله قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فلما قلت أقال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع وفيه أقوال

وغيرهم وأما التكبير على الجنائز فخمسة وقال أحمد واسحاق إذا كان الإمام على الجنائز فخمسة فإنه يتبع الإمام باب ما يقول في الصلوة على الميت **حدثنا علي بن يحيى ثنا هبة بن**
زيادنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني إبراهيم الأشعري عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنائز قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنشانا قال يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وزاد فيه اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام
ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وعائشة وأبي قتادة وجابر وعوف بن مالك قال أبو عيسى حديث إبراهيم بن عبد الله بن
صهيب وروى هشام الدستوائي وعلي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن
أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ وعكرمة بن عمار في حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي
قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو عيسى وسعت محمد يقول أصحاب الروايات في هذا حديث يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأشعري عن أبيه قال وسالت عن
اسم أبي إبراهيم الأشعري فلم يعرفه **حدثنا** أحمد بن زهير بن زهير بن عبد الرحمن بن مهدي نا معوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على ميت فقهرت من صلوة عليه اللهم اغفر له وارحمه واغسله بالتراب كما يغسل الثوب قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقال

أخبركم ما تقدم قال والذي نختار ما ثبت عن ترمذي سابق بإسناد صحيح الإسناد كان التكبير أربعًا وخمسة عشر عن النضر بن عمار عن أبيه في رواية قال كان
يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعًا وستين وخمسة وأربعًا عن النضر بن عمار عن أبيه في رواية قال كان يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعًا وستين وخمسة وأربعًا
الإمام إذا كبر خمسًا تابعه المأموم ولا يتابعه في زيادة عليها ورواه الأثرم عن أحمد بن حنبل عن أحمد إذا كبر خمسًا لا يكبر معه ولا يسلم معه الإمام ومن لا يرى متابعة الإمام في زيادة
على أربع الثوب ومالك وأبو حنيفة وأصحابه اختاره ابن عقيل كذا ذكره العيني نقلًا عن ابن قدامة قلت الراجح عندي أن الإمام إذا كبر خمسًا تابعه المأموم **باب ما يقول في**
الصلوة على الميت **قوله** (حدثني إبراهيم الأشعري) مقبول من الثالثة قيل أنه عبد الله بن أبي قتادة ولا يصح قوله (صغيرنا وكبيرنا) ههنا أشكال وههنا
الصغير غير مكلف لا ذنب له فامعنى الاستغفار له وذكرنا في دفعه وجهًا فقيل الاستغفار في حق الصغير لرفع الدرجات وقيل المراد بالصغير والكبير الشاب الشيخ وقال التوربشتي عن
الطحاوي أنه سئل عن معنى الاستغفار للصبيان مع أنه لا ذنب لهم فقال معناه السؤال من الله أن يغفر له ما كتب في اللوح المحفوظ أن يفعل بعد البلوغ من الذنوب حتى إذا كان فعله
مغفورًا أو لا للصغير غير مكلف لا حاجة له إلى الاستغفار وذكرنا وإنشانا المقصود من القرآن الأربع الشمول الاستيعاب كانه قيل اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات كلهم أجمعين وقال
يحيى بن أبي كثير (فأحيه على الإسلام) أي الاستسلام والانقياد لا أمر والنواهي فتوفه على الإيمان) أي المصدقين القلبي إذا نافع حينئذ غيره ورواه أبو داود عن طريق يحيى عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد اللهم لا تخومنا أجرة ولا تقلنا أجرة ولا تقلنا أجرة وقع في هذه الرواية اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام قال الشوكاني في
الذيل ولفظ فأحيه على الإسلام هو الثابت عند أكثر وعند أبي داود فأحيه على الإيمان وتوفه على الإسلام **قوله** وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وعائشة وأبي قتادة وجابر
وعوف بن مالك) أم حديث عبد الرحمن وأبي قتادة وجابر فليظن من أخرجه وأما حديث عوف بن مالك فأخرجه مسلم **قوله** (حدثني إبراهيم الأشعري) حديث والذاب
إبراهيم حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي ورواه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة (وروى هشام الدستوائي) قال ابن أبي حاتم
سالت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقال الحفظ لا يذكرنا بأهرية إنما يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا لا يصح بذكر أبي هريرة الأغنياء
متقن والصحيح أنه مرسل (وروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة) قال الحاكم بعد روايته حديث أبي هريرة المذكور أنه شاهد صحيح فرواه من حديث أبي سلمة
عن عائشة نحوه وأعله الترمذي بقوله وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ وعكرمة بن عمار في حديث يحيى بن أبي كثير في الحديث عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار إليما أصله من
البصرة صدوق يغلط وفي رواية عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب وروى عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تم
بعض الناس أن أبا إبراهيم المذكور هو عبد الله بن أبي قتادة وهو غلط أبو إبراهيم من بني عبد الأشهل وأبو قتادة من بني سلمة قاله الحافظ في التلخيص نقلًا عن ابن أبي حاتم عن
أبيه **قوله** (فقهرت من صلوة) وفي رواية أخرى له سمعت النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة يقول (واغسله بالتراب) بفحتين وهو جرب
الغمام قاله العيني روى هذا الحديث هكذا مختصرًا ورواه مسلم مطولًا ولفظه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فخفظت من دعائه وهو يقول اللهم اغفر له
أرحمه وعافه وأعاف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرق ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارًا خيرًا من داره وأهلًا خيرًا من
أهله وزوجًا خيرًا من زوجته وأدخله الجنة وأعد من عذاب القبر ومن عذاب النار انتهى قال النووي فيه إشارة إلى الجهر بالدعاء في صلوة الجنائز وقد اتفق أصحابنا على أنه
أن يصلي عليها بالثأر أو بالقراءة وأن يصلي بالليل ففيه وجهان الصحيح الذي عليه الجمهور ليس إلا الثاني مجهر أو بالدعاء فيسر به بلا خلاف وحينئذ يتناول هذا الحديث على أن قوله
حفظت من دعائه أي عليه بدل الصلوة فخفظته انتهى قلت ويريد هذا التأويل قوله في رواية أخرى سمعت وقال القاري في المرافقة وهذا يعني قوله حفظت لا ينافي ما تقدم في الحق
من نذب الأسرار لأن الجهر هنا للتعليم لا لغيره انتهى وقال الشوكاني في الذيل قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وكان أقوله فخفظت من دعائه يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر
بالدعاء وهو خلاف ما صح به جماعة من استحباب الأسرار بالدعاء وقد قيل إن جهر **صلى الله عليه وسلم** بالدعاء لفصد تعليمهم وأخرج أحمد عن جابر قال ما أراح لنا في دعاء الجنائز

محمد بن اسمعيل احمد شفي في هذا الباب هذا الحديث باب ما جاء في القراءة على الجنائز بفتحها الكتاب **حل** ثنا احمد بن منيع نا زيد بن حبان ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن رستم عن ابن عباس بن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائز بفتحها الكتاب في الباب عن امر شريك قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث ليس اسناده بذلك القوي ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبه الواسطي منكر الحديث والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنائز بفتحها الكتاب **حل** ثنا محمد بن بشر نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف نا ابن عباس عن علي بن جنادة فقرأ بفتحها الكتاب فقلت له فقال انه من السنة او من تمام السنة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يختارون ان يقرأ بفتحها الكتاب بعد التكبيرة الاولى وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤبرك ولا عمر ولا عمر بن الخطاب يعني قد رآه الحافظ الذي فقت عليه باح يحيى حمزة الظاهران البصرة الاسرار بالجمع انتمى كلام الشوكاني قوله

(هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وقال محمد بن اسمعيل احمد شفي في هذا الباب هذا الحديث او حديث عوف بن مالك وقد ورد في هذا الباب احاديث منها ذكره الترمذي ومنها حديث واثة بن الاصمغ اخبرنا ابو داود ومنها حديث عبد الله بن ابي وفي اخبرنا احمد وابن ماجه قال الحافظ بن حجر واختلاف الاحاديث في ذلك محمل على انه يدعوليت بدعاء ولا خرباخر انتهى قال الشوكاني اذا كان المصلي عليه طفلا استحب ان يقول المصلي اللهم اجعله لنا سلفا وفريفا واجرا وروى في ذلك البيهقي من حديث ابو هريرة وروى مثله سفيان في جامع الحسن قال والظاهر انه يدعوليت بفتحها في هذه الاحاديث سواء كان البيت ذكرا وانثى ولا يحول الضمير المذكور الى صيغة التانيث اذا كانت الميت انثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى انتهى **باب** ما جاء في القراءة على الجنائز بفتحها الكتاب **قوله** نا ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبه الواسطي قال الحافظ مشهور بكنيته مشرك الحديث (قرأ على الجنائز بفتحها الكتاب) او بعد التكبيرة الاولى وقد اخرج الشافعي والحاكم عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم عليه كبر على الميت اربعاد قرأ بام القرآن بعد التكبيرة الاولى ولفظ الحاكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى على جنائزنا اربعا ويقرأ بفتحها الكتاب في التكبيرة الاولى وفيه ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى فقلت ثقاه جماعة منهم الشافعي وابن الاصبغاني وابن عدي ابن عقدة وضعفه اخرون قاله ابن القيم في جلاء الافهام وقد صرح العراقي في شرح الترمذي بان اسناده حديث جابر ضعيف **قوله** (وفي الباب عن امر شريك) اخبرنا ابن ماجه عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنائز بفتحها الكتاب وفي اسناده ضعف ليسير كما قال الحافظ في التلخيص في الباب ايضا عن ام حنيفة النهدية قالت امرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفتحها الكتاب على ميتنا رواه ابو نعيم كن في عدة القاري وعن ابى امامة ابن سهل بن حنيف قال السنة في الصلوة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخضع للدعاء للميت ولا يقرأ الا في الاولى اخبرنا عبد الرزاق والنسائي قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح انتهى قلت وروى النسائي في سننه قال اخبرنا قتبية قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابى امامة قال السنة في الصلوة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى بام القرآن مخافة ثم تكبر ثلثا والتسليم عند الآخرة وقال النور في الخلاصة ان اسناده على شرط الشيخين قاله العيني في شرح البخاري **قوله** ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبه الواسطي منكر الحديث قال في التلخيص بكنيته مشرك الحديث **قوله** والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنائز بفتحها الكتاب قال الحافظ في الفتح بعد ذكر قول الترمذي هذا ما لفظه هذا مصيرته يعني من الترمذي الى الفرق بين الصيغتين (اي بين قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائز بفتحها الكتاب بين قوله من السنة القراءة على الجنائز بفتحها الكتاب) اسله اراد الفرق بالنسبة الى الصراحة والاحتمال انتهى **قوله** نا ابن عباس عن علي بن جنادة فقرأ بفتحها الكتاب فقلت له فقال انه من السنة او من تمام السنة) شك من الراوي وفي رواية النسائي فقرأ بفتحها الكتاب وسورة جهنم حتى اسمعنا فلما فرغ اخذت بيده فسالته فقال سنة وحق والحاكم من طريق ابن عجلان انه سمع سعيد بن سعيد يقول صلى ابن عباس على جنائز فجهنم بالحمد ثم قال انما جهزت لتعلمي انها سنة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري والنسائي وابن حبان والحاكم **قوله** (وهو قول الشافعي واحمد واسحاق) وقولهم هو الحق يدل عليه احاديث الباب (وقال بعض اهل العلم لا يقرأ في الصلوة) وهو قول ابو حنيفة رر قال محمد في موطنه لا قراءة على الجنائز وهو قول ابو حنيفة رر انتهى **واستدل** لهم حديث ابو هريرة مرفوعا اذ صليت على الميت فاخصلوا له الدعاء رواه ابو داود وابن ماجه قلت هذا الاستدلال ليس بشيء فان المراد بقوله فاخصلوا له الدعاء ادعوا له بالاحلاص وليس فيه نفي القراءة على الجنائز كيف وقد روى لقاضي اسمعيل في كتاب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عن ابى امامة انه قال ان السنة في الصلوة على الجنائز ان يقرأ بفتحها الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخضع للدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الا مرة ثم يسلم واخرجه ابن الجارود في المنقح قال الحافظ رجاله عموما في الصحيحين ففي هذا الحديث ان السنة في الصلوة على الجنائز قراءة الفاتحة والاحلاص الدعاء للميت وكذا وقع الجمع بين القراءة والاحلاص الدعاء للميت في رواية عبد الرزاق وقد تقدمت هذه الرواية **واستدل** الطحاوي على ترك القراءة في التكبيرة الاولى بتركها في باقي التكبيرات وترك التلخيص قلت هذا الاستدلال ايضا ليس بشيء فانه قياس في مقابلة النص واجابوا عن احاديث الباب بان قراءة الفاتحة في الصلوة على الجنائز كانت على وجه الدعاء قال الطحاوي واعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة قلت هذا ادعاء محض لا دليل عليه فهو مما لا يلتفت اليه قال صاحب التعليق المجد قد صنف حسن الشربلاني من متلخري اصحابنا يعني الحنفية رسالة سماها بالنظم المستطاب بحكم القراءة في صلوة الجنائز بام الكتاب ورد فيها على من ذكر الكراهة بتركها في رواية وهذا هو الاول للثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه انتهى كلام صاحب التعليق الجيد **قوله** قال الشوكاني في النيل هب للجمعي الى ان لا يستحب الجهر بالقراءة في صلوة الجنائز وتساووا بقول ابن عباس لما قرأ اى جهرا لا تعلموا انه سنة وبقوله في حديث ابن امامة سر في نفسه انتهى

الشافعي رحمه الله وقال بعض أهل العلم لا يقرأ في الصلاة على الجنائز إلا ما هو التنازع على الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وآله والدعاء للميت هو قول الترمذي وغيره من أهل الكوفة **باب كيف الصلاة على الميت والشفاعة له** حدثنا أبو كريب ناعبد الله بن المبارك ويونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي جيب عن محمد بن عبد الله بن الزبير قال كان مالك بن هبة إذا صلى على جنازة فقال للناس عليهم ثلثة أجزاء ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلثة صفوف فقد أوجب في الباب عن عائشة وأم حبيبة وأبو هريرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو عيسى حديث مالك بن هبة حديث حسن هكذا رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق وروى إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق هذا الحديث وأدخله بن جرير ومالك بن هبة في رجاله ورواه في صحيحه عندنا **باب ثلثة ابن أبي عبد الله** الثقف عن أبي ثلثة أحمد بن منيع وعلي بن حجر قالنا اسمعيل بن إبراهيم عن أبيه عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع كان لعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت أحد من المسلمين فيصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا مائة فيشفعوا له ألا تشفعوا فيه

الشوكاني قلت وقدر في حديث أبو أمامة عند النسائي السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ أيام القرآن مخافتة وقد تقدم هذا الحديث أنفا وأما الفطرس في نفسه وقد وقع عند الشافعي فأخرج في مسنده أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكون للمام ثم يقرأ بقائمة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً وفي نفسه الحديث وأما قول ابن عباس الذي ذكره الشوكاني فأخرجه الحاكم من طريق شرح جليل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكب ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال اللهم عبدك وابن عبدك والحديث وفي آخره ثم انصرف فقال يا أيها الناس إني لم أقرأ عليها أي جهر إلا لتعلموا أنها سنة قال الحافظ في الفتح وشرح جليل مختلف في توثيقه انتهى أخرجه ابن الجارود في المنتقى من طريق زيد بن طحان التيمي قال سمعت ابن عباس قرأ على جنازة فأتته الفاتحة الكتاب وسورة وجهر بالقراءة وقال أما جهرت لتعلموا أنها سنة وأخرجه أيضاً من طريق طحان بن عبد الله قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بقائمة الكتاب وسورة وجهر بالقراءة وقال أما جهرت لتعلموا أنها سنة قال الشوكاني وقيل يستحب الجهر بالقراءة فيها واستدل على ذلك بما رواه النسائي من حديث ابن عباس فقد وقع فيه فقر بقائمة الكتاب وسورة وجهر فقرأ فبرع قال سنن في حق وقال بعض أصحاب الشافعي أنه يجهر بالليل كالليلية انتهى كلام الشوكاني **قلت** قول ابن عباس إنما جهرت لتعلموا أنها سنة يدل على أن جهره كان للتعليم وأما قول بعض أصحاب الشافعي بجهر بالليل كالليلية فلم أقف على رواية تدل على هذا والله تعالى أعلم **فائدة أخرى** قد وقع في رواية النسائي التي ذكرها أنفا فقر بقائمة الكتاب وسورة وهذا يدل على أن السنة قراءة فاتحة الكتاب وسورة معها قال الشوكاني فيه مشروعية قراءة سورة مع الفاتحة في صلاة الجنائز ولا يحصى عن المصير إلى أن لا فيها زيادة خارجة عن مخرج صحيح انتهى قلت قال الحافظ في التلخيص بعد ذكرنا ابن عباس أنه قرأ على جنازة بقائمة الكتاب وقال أنها سنة ما لفظه ورواه أبو يعلى في مسنده من تخد ابن عباس وزاد وسورة قال البيهقي ذكر السورة غير محفوظ وقال الترمذي سنده صحيح انتهى **باب كيف الصلاة على الميت والشفاعة له** قوله (عن مرثد) بفتح الميم وسكون المراء والتاء المثناة المفتحة رين عبد الله بن الزبير بفتح التاء الثانية والزاي بعدها نون ثقة فقيه **قوله** (كان مالك بن هبة) بالتصغير السكوني الكندي صحابي نزل حمص ومعه مات في أيام مروان وكان أمير المعاليمة وعضد الجيوش وغزو الروم (فقال للناس عليها) فاعل من القلة أي رأسهم قليلاً رجزاً هم ثلثة أجزاء من الجزية أي فرقتهم وجعل القوم الذين يمكن أن يكونوا أصفاً واحداً ثلثة صفوف وفي رواية أبي داود جزاً هم ثلثة صفوف قال القاري في المراقبة أي قسمهم ثلثة أقسام أي شيوخاً وكهولاً وشباباً أو فضلاً وطلبة العلم والعامية انتهى قال أبو الطيب السدي في شرح الترمذي بعد ذكر هذا القول هذا بعيد جداً انتهى قلت لا شك في بعده بل الحق والصواب أن المراجع لهم ثلثة صفوف كما في رواية أبي داود (ثم قال) أي استدلالاً لفعله (من صلى عليه ثلثة صفوف) وأقل الصف أن يكون اثنين على الأصح قاله القاري قلت ولا حد كثره (فقد أوجب) وفي رواية أبي داود وجبت له الجنة وفي رواية البيهقي غفر له كذا في قوت الغتدي فمعنى أوجب أي وجب الله عليه الجنة أو أوجب مغفرته وعدلته وفضلاً **قوله** (وفي الباب عن عائشة) أخرجه مسلم والترمذي (وأم حبيبة) لما أقف على حديثها (وأبو هريرة) أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له كذا في فتح الباري (وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أخرجه النسائي من حديث أبي الميرح حدثني عبد الله عن إحدى مهنات المؤمنين وهي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس لا شفّعوا فيه فالت ابابيل عن الإمامة قال أربعون **قوله** (حديث مالك بن هبة حديث حسن) وصححه الحاكم كما قال الحافظ في الفتح وأخرجه أبو داود وسكت عنه هو الترمذي وأخرجه ابن ماجه **قوله** (رضيع كان لعائشة) بالجر بدل من عبد الله بن يزيد قال الحافظ في التلخيص عبد الله بن يزيد رضيع عائشة بصري وثقه العجلي من الثالثة قلت قال في القاموس بفتح عك أخرك من الرضاغة **قوله** (فصلى عليه أمة) أي جماعة (فليشفعوا له) من الجود أي دعوا له لا شفّعوا فيه) من التفعيل على بناء المفعول أي قبلت شفاعتهم (ففيه) في حقهم وروى مسلم عن ابن عباس مرفوعاً ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعين رجلاً لا يشرك بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه وفي هذه الأحاديث استحباب تكئين جماعة الجنائز ويطلب بلوغهم هذا العدد الذي يكون من موجبات القبول وقد قيد ذلك بغيرين الأول أن يكونوا شافعين فيه أي مخلصين له الدعا سائلين له الغفرة الثاني أن يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال الترمذي في شهر مسلم قال القاضي قبل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوها عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله قال ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بقبول شفاعة مائة فخرج

وقال على في حديثه مائة فما فوقها قال ابو عيسى حديث عائشة تحدثت حسن **باب** وقد اوقفه بعضهم ولم يرفعه **باب** ما جاز في كراهية الصلوة على الجنائزة عند طلوع الشمس وعند غروبها **حل** ثنا هناد بن واكيم عن موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عقبة بن عامر الجهني قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يها أن ان فصل فيهن او نقبر فيهن موتا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب وحين تضيئ الغرب حتى تغرب **قال** ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يكرهون الصلوة على الجنائزة في هذه الساعات وقال ابن المبارك سمعت هذا الحديث او ان نقبر فيهن موتا يعني الصلوة على الجنائزة وكراهية الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها واذا انصف النهار حتى يزول الشمس وهو قول حماد واسحاق وقال الشافعي لا بأس ان يصلى على الجنائزة في الساعات التي يكره فيها الصلوة **باب** في الصلوة على الاطفال **حل** ثنا ابشر بن ادم بن بثلث ارضها السماء نا اسمعيل بن سعيد بن عبيد الله نا ابو عن زياد بن جبير بن حية عن ابيه عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم

به ثم يقبل شفاعته أربعين ثم ثلاث صفوف وان قل عددهم فأكبر به ويحتمل ايضا ان يقال هذا مفهوم عدل ولا يحتمل به جماهير الأصوليين فلا يلزم من الاخبار عن قبول شفاعته ما ثبت من قبل ما دون ذلك وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف وحيث كل الاحاديث معمول بها ويحصل الشفاعته باقل الامر من ثلاثة صفوف واربعين انتهى كلام النووي وقال الترمذي في الاثر بين هذه الاحاديث لان السبيل في امثال هذا المقام ان يكون الاقل من العدين من متأخرين الاكثر لان الله سبحانه اذا وعد المغفرة لعفو لم يكن من سنته التقصص من الفضل الموعود بعد ذلك بل يزيد تفضلا فيد على زيادة فضل الله وكرمه على عباده انتهى قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) اخرج مسلم والنسائي قوله (وقد اوقفه بعضهم ولم يرفعه) قال النووي قال القاضي عياض رواه سعيد بن منصور موقوفا على عائشة فاشار الى تعليقه بذلك وليس معللا لان من دفعه ثقة وزيادة الثقة مقبولة انتهى باب ما جاء في كراهية الصلوة على الجنائز عند طلوع الشمس عند غروبها قوله (ثلاث ساعات) اي راحة ان فضلي فيهن هو باطلا لا يشمل صلوة الجنائز لانها صلوة او نقبر فيهن موتانا من باب ضرر الدفن فيهن موتانا يقال قبره اذا دفنته واقبرته اذا جعلت له قبرا يوارى فيه ومنه قوله تعالى فاقبروه كذا في المرقاة وقال النووي وهو بضم الباء الموحدة وكسرهما فتان انتهى (حين تطلع الشمس بأبرقة) اي طالعظاهرة حال مؤكدة وحين يقوم قائم الظهيرة قال النووي الظهيرة حال استواء الشمس ومعناه حين لا يبقى للقاء في الظهيرة ظل في المشرق ولا في المغرب انتهى وقال ابن حجر الظهيرة هو نصف النهار قائما اما الظل قيامه وقوفه من قامت به دابته وقفت والمرا دو قوفه بطو حركته الناشئ من بطو حركة الشمس حيثئذ باعتبار ما يظهر لنا طويادى الى الراى الا فى ساعة على حالها واما القائم فيها لانه حيثئذ لا ميل له ظل الى جهة المشرق ولا الى جهة المغرب وذلك كله كناية عن وقت استواء الشمس في وسط السماء (حتى تميل) اي الشمس من المشرق الى المغرب وتزول عن وسط السماء الى الجانب الغربي وميلها هذا هو الزوال قال ابن حجر وقت الاستواء المذكور وان كان قتا ضيقا لا يسع صلوة الا انه يسع التيمم فيجزم تعم التيمم فيه (وحيث تضيف) بفتح التاء والصاد المحجمة وتشديد اللام اي تميل قاله النووي واصلى الضيف الميل سمي لضيف ليله الى ان يتزل عليه قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه قوله (وقال ابن المبارك معنى هذا الحديث وان نقبر فيهن موتانا يغنى الصلوة) اي ليس المراد بقوله ان نقبر الدفن كما هو الظاهر بل المراد به صلوة الجنائز قلت قد حمل الترمذي قوله نقبر فيهن موتانا على صلوة الجنائز ولذلك باب عليه باب ما جاء في كراهية الصلوة على الجنائز عند طلوع الشمس عند غروبها ونقل في تائيد قول ابن المبارك وحمله ابو داود على الدفن الحقيقي فانه ذكره في الجنائز وباب عليه باب الدفن عند طلوع الشمس عند غروبها قال الزيلعي في نصب الراية قد جلت بصرى الصلوة فيه رواه الامام ابو حفص عمر بن شاهين في كتاب الجنائز من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن علي بن قالا انها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فضلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس الخ اخره انتهى ما في نصب الراية قلت لو معناه هذه الرواية لكانت قاطعة لا نزاع ولوجب حمل قوله ونقبر فيهن موتانا على الصلوة لكن هذه الرواية ضعيفة فان خارجة بن مصعب ضعيف قال الحافظ في التريب في ترجمته متروك وكان يدل على الكذب اي ينقل ان ابن معين كذبه **تنبيه** قال النووي في شرح مسلم قال بعضهم ان المراد بالنقبر صلوة الجنائز وهذا ضعيف لان صلوة الجنائز لا تكرر في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز تفسير الحديث بما يخالف الاجماع بل الصواب ان معناه تعم تاخير الدفن الى هذه الاوقات كما بيكر تعم تاخير العصر الى اصفراد الشمس بلا عذر وهو صلوة المنافقين فاما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات فلا تعد فلا يكره انتهى كلام النووي قلت قوله صلوة الجنائز لا تكرر في هذا الوقت بالاجماع فيه نظر ظاهر كما استتف على ذلك في بيان المذهب قوله (وهو قول احمد واسحاق) وهو قول مالك والشافعي والحنفية وهو قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهم اروي ابن ابي شيبة عن طريق يمين بن مهزيان قال كان ابن عمر يكره الصلوة على الجنائز اذا طلعت الشمس حين تغرب قال الحافظ في فتح الباري والى قول ابن عمر ذهب مالك والشافعي والكويتي واحمد واسحاق انتهى قال القاري في المرقاة والمذهب عندنا ان هذه الاوقات الثلاثة يحرم فيها الفرائض والنوافل وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة اذا حضرت الجنائز او تليت آية السجد حيثئذ فانه لا يكره ان تكن الادنى تاخيرهما الى خروج الاوقات انتهى واستدل الهنوي لا يجد في الباب وقولهم هو الظاهر والله تعالى اعلم وقال الشافعي باس ان يصل على الجنائز في الساعات التي يكره فيها الصلوة واجيب من جانبنا عن حديث الباب بانه محمول على الدفن الحقيقي قال البيهقي وفيه عن القبر في هذه الساعات لا يتناول الصلوة على الجنائز وهو عند كثير من اهل العلم محمول على كراهية الدفن في تلك الساعات انتهى كذا نقل الزيلعي عن البيهقي في نصب الراية **ولعقب** بانه كيف لا يتناول الصلوة على الجنائز وقد رواه اسحاق بن راويه في كتاب الجنائز بلفظها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فضلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس عند غروبها وعرفت ان رواية ضعيفة **فان قيل** صلوة الجنائز متصلة وكل صلوة متصلة عنها في هذه الساعات فكيف قال الشافعي باس ان يصل على الجنائز في هذه الساعات **يقال** ليس كل

رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن البيضاء في المسجد قال ابو عيسى هذا حديث حسن العول على هذا عند بعض اهل العلم قال الشافعي قال مالك لا يصلي على الميت في المسجد قال الشافعي يصلي على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث باب ما جاء من يقوم الامام من الرجل والمرأة حل ثوبا عبد الله بن منير عن سعيد بن عامر عن همام عن ابو غالب قال صليت مع انس بن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش فقالوا يا ابا حمزة فصل عليها فقام حيال وسط السرير فقال له العلامة بن زياد هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنازة مقامك منها ومن الرجل مقامك منه قال نعم فلما فرغ قال لحفظوا وفي التبا عن سمرة قال ابو عيسى حديث الشرح حديث حسن قد روي غير واحد عن همام مثل هذا وروي في كيع هذا الحديث عن همام فوهم فيه فقال عن غالب عن انس الصحيح عن ابو غالب قد روي هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد وغير واحد عن ابو غالب بن شريك ابيه همام واختلفوا في اسم ابو غالب هذا فقال بعضهم اسمه نافع ويقال رافع وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا وهو قول احمد بن حنبل واسحاق بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن البيضاء في المسجد وفي رواية لمسلم والله لا يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على النبي بيضاء في المسجد سهيل وابنيه قال النوري قال العلامة بنو البيضا ثلاثة اخوة سهيل وسهيل وصنفوان واسمهم البيضا واسمها وعد والبيضا وصف وابوهم وهب بن ربيعة القرشي القهري وكان سهيل قديم الاسلام هاجر الى الحبشة ثم عاد الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بدرا وغيرها توفي سنة تسع من الهجرة انتهى كلام النوري قوله (هذا حديث حسن) احتج به الجماعة الا البخاري قوله (قال الشافعي قال مالك لا يصلي على الميت في المسجد) وهو قول ابن ابي ذئب وابي حنيفة وكل من قال بجحاسة الميت واحتجوا بحديث ابو هريرة مرقوعا من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له رواه ابو داود وسيجيى بيان ما فيه من الكلام واختبر بعضهم بان العمل استقر على ترك ذلك لان الذين انكروا ذلك على عائشة فكانوا من الصحابة قالوا الحافظ بن جبر وروى بان عائشة لما انكرت ذلك الا انكارا سلبيا فاذل على انه اخفط ما نسق انتهى قوله (وقال الشافعي يصلي على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث) و به قال احمد واسحاق وهو قول الجمهور واستدلوا بحديث الباب واستدل لهم ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي بالمصلى كما في صحيح البخاري والمصلى حكم المسجد فيما ينبغي ان يحتجب فيه بدليل حديث ام عطية ويعتزل الحيف المصلى قال الحافظ في فتح الباري وقد روي ابن ابي شيبة وغيره ان عمر صلى على ابوبكر في المسجد وان صهيبة صلى على عمر في المسجد زاحف رواية وضعت الجنازة فجاء المنبر هذا يقتضوا الاجماع على جواز ذلك انتهى قلت والمحق هو الجواز اما حديث ابى داود المذكور فاجيب باجوبة قال النوري في شرح مسلم اجابوا عنه باجوبة **احدها** انه ضعيف لا يحتج به قال احمد بن حنبل هذا حديث ضعيف تفرد به صاحب المصلى الترمذي والضعيف **الثاني** ان الذي في نسخة المشهور للحققة المسموعة من سنن ابى داود من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه ولا حجة لهم حينئذ فيه **الثالث** انه لو ثبت الحديث وثبت انه قال فلا شيء له لوجبنا عليه على فلا شيء عليه ليجم بين الروايتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل بن بيضاء وقد جادلنا بمعق عليه بقوله تعالى وان اسأتم فلها **الرابع** انه محمول على نقص الاجز في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعها الى المقبرة لما فاتته من تشييعها الى المقبرة وحسن دفته انتهى كلام النوري قلت الظاهر ان هذا حديث حسن قال الحافظ في الترمذي صالح بن نبهان المدني مولى التؤمة صدوق اختلط بخبره قال ابن عدى لا بأس برواية القدما عنه كابن ابي ذئب وابن جريح انتهى روى ابو داود هذا الحديث من طريق ابن ابي ذئب عن صالح مولى التؤمة وقد ثبت ان عمر صلى على ابوبكر في المسجد وان صهيبة صلى على عمر في المسجد ولم يكن احد من الصحابة على عمر ولا على صهيبة فوق اجزاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم على اجزاء الصلوة على الميت في المسجد فلا بد من تاويل حديث ابى داود المذكور على تقدير انه حسن **باب** ما جاء من يقوم الامام من الرجل والمرأة قوله (على جنازة رجل) اي عبد الله بن عمر كما في رواية ابى داود (فقام حيال رأسه) بكسر الحاء اي خلفه ومقابلته (جنازة امرأة من قريش) وفي رواية ابى داود المرأة الانصارية قال القاري فالفضية اما متعردة واما متحدة فتكون المرأة قرشية انصارية انتهى (فقالوا) اي ولياها رايانا حمزة كنية اشبه (فقام حيال وسط السرير) بسكون السين وفتحها قال الطبري الوسط بالسكون يقال فيما كان متفرقا لاجزاء الناس والدواب غير ذلك ما كان متصل الاجزاء كالدار والراس فهو بالفتح وقيل كل منهما يقع موقع الاخر وكانه اشبه وقال صاحب المغرب الوسط بالفتح كالمرکز للدائرة وبالسكون داخل الدائرة وقيل ما يصلح فيه بين فبا لفتح وما لا فلا بسكون انتهى ووقع في رواية ابى داود فقام عند عجائبها قال في النهاية العجيزة العجن وهي المرأة قفاصة والعجن مؤنر الشئ (هكذا رايت) بخلاف حروف الاستفهام (قام على الجنازة) اي من المرأة قوله (وفي الباب عن سمرة) رواه الجماعة قوله (حديث الشرح حديث حسن) واخرجه ابوداود وابن ماجه وسكت عنه ابوداود والنسائي والحافظ في التلخيص قال الشوكاني ورجال اسناد ثقات قوله (رواختلفوا في اسم ابو غالب هذا الخ) قال في الترمذي ابو غالب الباهلي مولى همام الخيا اسمه نافع او رافع ثقة من الخامسة (وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا) اي الى ان الامام يقوم حذاء راس الرجل وحذاء عجيبة المرأة (وهو قول احمد واسحاق) وهو قول الشافعي وهو الحق وهو رواية عن ابو حنيفة قال في الهداية وعن ابى حنيفة انه يقوم من الرجل يحذاء رأسه ومن المرأة يحذاء وسطها لئلا ينشأ فعل كذلك وقال هو السنة انتهى ورحم الطحاوي قيل ابو حنيفة هذا على قول الشرح حيث قال في شرح الآثار قال ابو جعفر القائل الاول الحين لما قد شد الاثار التي رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذهب الخفية الى ان الامام يقوم بجذائمه الميت رجلا كان او امرأة وهو قول ابو حنيفة المشهور **وقال** مالك يقوم حذاء الراس منها ونقل عنه ان يقوم عند وسط الرجل وعند منكبي المرأة **وقال** بعضهم حذاء راس الرجل وقدم المرأة واستدل بفعل على ما وقال بعضهم انه يستقبل صدر المرأة وبينه وبين المرأة من الرجل قال الشوكاني بهذا وهذا قوله

والله اعلم بالصواب

حل ثنا احمد بن منيع نا هشيم اخبرنا الشيباني نا الشعبي قال اخبرني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وراى قبره من قبل ان تصف اصحابه صلى عليه فقيل له من اخبرك فقال ابن عباس وفي الباب عن انس وبريدة وزيد بن ثابت وابو هريرة وعامر بن ربيعة وابو قتادة وسهل بن حنيف قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند كل اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم لا يصلى على المقبر وهو قول مالك بن انس

عليه لم يصلى على قتلى احد فقال الحكم قال لا يصلى عليهم انتهى قال الشوكاني لكن حديث ابن عباس من روى من طرق اخرى فلا رها وأعلم ان في الصلوة على قتلى احد على حدة احاديث اخرى لكن لا يخلو احد منها عن كلام قال ابن تيمية في المنتقى وقد رويت الصلوة عليهم يعني على شهداء احد باسناد لا تثبت انتهى **ثم اعلم** انه لم يرد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم على شهداء بدر ولا انه يصلى عليهم وكذلك في شهداء اسائر الشهداء النبوية الا ما روى الشافعي في سننه والطحاوي عن شاذ بن الهاد عن ابن جلاب عن الاعراب جاب الى النبي صلى الله عليه وسلم فامن به وتبعه الحديث وفيه وكفى تتبعك علي ان ارحى الى ههنا واشاء الى حلقة بسهم فامتن فادخل الجنة فقال ان تصلى الله يصلى قلبه فلبسوا قليلا ثم نهضوا في قتال العدو فأتى النبي صلى الله عليه وسلم على رجل قاصا به سهم حيث اشار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهل هو قالوا نعم فقال صدق الله فصدقه ثم كفنه النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قدمه فصلى عليه فكان ما ظهر من صلاته اللهم هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل شهيدا انما شهيد على ذلك وما روى ابو داود في سننه عن ابن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال غزينا على من جئنا من المسلمين رجلا منهم فصره فاطأه واصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوكم يا معشر المسلمين فابتدروا الناس فوجدوه قد مات فلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ومائة ومضى عليه وفنه فقالوا يا رسول الله اشهد هو قال نعم واناله شهيدا قال الشوكاني في النيل سكت عنه ابو داود والمنذري وفي سبعة سلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود بعد اخراجه عن سلام المذكور انما هو عن زيد بن سلام عن جلال ابي سلام انتهى وزيد ثقة انتهى ما في النيل وقد استدلل بزيد بن الحارثين ايضا من قال بالصلوة على الشهيد قال الشوكاني اما هذا ابي سلام فلم يرفق الما عني من الصلوة على جواب عليه وهو من ادلة المثبتين لانه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه شهيدا وصلى عليه نعم لو كان النفي عاما غير مقيد بوقعة احد لم يرد في الاثبات غير هذا الحديث لو كان مختصا بمن قتل مثل صفة انتهى اما حديث شاذ بن الهاد فهو ايضا من ادلة المثبتين فانه قتل في المعركة وسماه شهيدا وصلى عليه **قلت** والظاهر على ان الصلوة على الشهيد ليست بواجبة فيجوز ان يصلى عليها ويجوز تركها والله تعالى اعلم وروى المارودي عن احمد اصالاة على الشهيد لاجد وان لم يصلى عليه اجزا ذكره الحافظ الفقيه واختار الشوكاني الصلوة على الشهيد واجاب عن كلام الامام الشافعي الذي ذكره في كلام **فان** قال الشوكاني في النيل قد اختلف في الشهيد الذي قدم الخلا في غسله والصلوة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة او اعم من ذلك فعندنا ان في ان المراد بالشهيد قتيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حياة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البقي وخرج بجميع ذلك من سمي شهيدا بسبب غير السبب المذكور لا خلا من ان جميع هذه القوي شهيد روى عن ابي خنيفة وابو يوسف وعمران من جرح في المعركة من مات قبل الارثاء فتشهد ولا رتثات ان يحل ويكفي او يثيب او يرضى او يبقى في المعركة يوما وليلة حيا وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارثاء واما من قتل من اصابه نفس او مال او في المصطلح فقال ابو خنيفة وابو يوسف انه شهيد وقال الشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغسلون وذهبت المعتزلة والخفية والشافعية في قول له ان قتيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغسل على اصحابه وهو توقيف انتهى كلام الشوكاني

باب ما جاء في الصلوة على القبر قوله اخبرنا الشيباني نا الشعبي هو عكرمة بن شراحيل الشعبي هو عكرمة بن شراحيل الشعبي من كبار التابعين قال ادركت خمسمائة من اصحابه وراى قبره من قبل ان تصف اصحابه صلى عليه او على القبر في رواية البخاري فامهم وصلوا خلفه رفيل له اي للشعبي من اخبرك اي بهذا الحديث (فقال ابن عباس) اي فقال الشعبي اخبرني ابن عباس وفي رواية البخاري قلت من حدثك هذا يا ابا عمر قال ابن عباس قال الم في الفتح القائل هو الشيباني والمقول له هو الشعبي قال وسياق الطرق الصحيحة تدل على انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه صلى عليه في مجتد فنه قوله (وفي الباب عن انس) اخوجه البزار (وبريدة) اخوجه البيهقي (وزيد بن ثابت) اخوجه احمد والشافعي (وابو هريرة) اخوجه البخاري (وسهل بن ربيعة) اخوجه ابن ماجه (وابو قتادة) اخوجه البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء وفي رواية بعد شهر كذا في النيل (وسهل بن حنيف) اخوجه ابن عبد البر في كتابه التمهيد قال الامام احمد رويت الصلوة على القبر من النبي صلى الله عليه وسلم من سنة وجوه حسان قال ابن عبد البر بل من تسعة كلها حسان ما قلها كلها باسناد في تمهيد من حديث سهل بن حنيف وابو هريرة وعامر بن ربيعة و ابن عباس وزيد بن ثابت الخمسة في صلواته على المسكينة وسعد بن عباد في صلوة المصطفى على ام سعد بعد دفنها بشهر حديث الحسين بن وروح في صلوة علي بن ابي طالب ابن البراء وحديث ابي امامة بن ثعلبة انه صلى الله عليه وسلم رجع من بدر وقد توفيت ام ابي امامة فصلى عليها وحديث انس انه صلى على امرأة بعد ما دفنت وهو محقل المسكينة وغيرها وكن او من حديث بريدة عند البيهقي وسماها محجة كن في التعليق **المجد قوله** (رحديث ابن عباس حديث حسن صحيح) اخوجه البخاري ومسلم **قوله** (والعمل على هذا) اي على مشروعية الصلوة على القبر وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وسواهم على الميت (ولا وهو قول الجمهور) انتهى واستدلوا بالحدوث الباب ورواها عن بعض اهل العلم لا يصلى على القبر وهو قول مالك بن انس قال ابن المنذر ومنعه النخعي ومالك وابو حنيفة وعنه ان دفن قبل ان يصلى عليه شرع والا فلا واجابوا عن احاديث الباب بان ذلك كان من عند الله صلى الله عليه وسلم واستدلوا على هذا بقول صلى الله عليه وسلم في حديث ابو هريرة عند مسلم ان هذه القبور

ولكن حمل اليه في هذا على انه يؤمن في المعركة

وقال ابن المبارك اذا دفن الميت ولم يصل عليه صلى على القبر وروى ابن المبارك الصلوة على القبر وقال احمد واسحاق يصلون على القبر الى شهره قالوا اكثر ما سمعنا عن ابن السيب ان النبي صلى الله عليه وسلم على قبر لم سعد بن عبد الله بعد شهر **حل ثنا احمد بن نضر** انا يحيى بن سعيد بن سعيد بن ابو عمرو بن قتادة عن سعيد بن المسيب ان ام سعد مات والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقدمه في ذلك شهر **باب ما جاء في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على الجنازة** **حل ثنا ابو سلمة بن يحيى بن خلف** ومحمد بن مسعدة قالنا بشر بن الفضل نا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن ابي المهلب عن عمران بن حصين قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احاكم الجنازة فدايات قوموا فصلوا عليه قل قمنا نصفنا كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت

ملواة ظلة على اهلها وان الله ينوها لهم يصلون عليهم قالوا صلوة صلى الله عليه وسلم كانت للتزوير القبر فخلا لا يوجد في صلوة غيره فلا يكون الصلوة على القبر مشروعة **اجاب** ابن حبان عن ذلك بان في تركه انكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانه ليس من خصائصه **وتعقب** بان الذي يقع بالتعبية لا ينهض دليلا للاصالة ومن جملة ما اجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها لم تدرج في هذا الاسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك خير واحد من اصحاب جابر بن زيد قال الحافظ وقد اخرجت ذلك بدلا منه في كتاب بيان المديح قال البيهقي يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال احمد انتهى قلت وقع في حديث يزيد بن ثابت عند النساء في قال لا يموت فيكم ميت ما دمت بين أظهركم كما لا يعنى انتم توفى به فان صلواتكم له رجة وهذا ليس يرسل **واجاب** الشوكاني بان الاختصاص لا يثبت الا بدليل ومجرد كون الله ينوها القبر بصلواته صلى الله عليه وسلم على اهلها لا يعنى مشروعية الصلوة على القبر لغيره سيما بعد قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلى انتهى **قوله** روى ابن المبارك اذا دفن الميت ولم يصل عليه الخ قال الشوكاني في النبيل واه امن لم يصل عليه ففرض الصلوة عليه الثابت بالدلالة واجماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض محتاج الى دليل قال وقد استدلى بحديث الباب يعني حديث ابن عباس المذكور على رد قول من فصل فقال يصل على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان القصة وردت فيمن قد صلى عليه

المفصل هو بعض ما عني **قوله** روى احمد واسحاق يصل على القبر الى شهر قال الامير اليماني في سبل السلام واختلف القائلون بالصلوة على القبر في المدة التي شرعت فيها الصلوة فقيل الى شهر بعد دفنه وقيل الى ان يسلم على الميت لانه اذ لم يسلم عليه لم يقرب ما يصل عليه وقيل ابد لان المرام من الصلوة عليه الدعاء وهو جاز في كل وقت قال هذا هو الحق لا بدليل على القول بمدة انتهى قلت استدلى احمد واسحاق وغيرهما من قالوا الى شهر بحديث سعيد بن المسيب الذي رواه الترمذي في هذا الباب قال الحافظ في التلخيص بعد ذكره ورواه البيهقي واسناده مرسل صحيح انتهى قد روى الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر وروى عنه ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه بعد ثلاث قلت الظاهر الاقتصار على المدة التي ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القياس على طلق الدعاء وتجويزه في كل وقت ففيه نظر كما لا يخفى **قوله** روى سعيد بن المسيب ان ام سعد مات الخ هذا مرسل وقد عرفت انفا انه رواه البيهقي واسناده مرسل صحيح **باب ما جاء في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على الجنازة** هو من سادات التابعين اسلم ولم يهاجر وهاجر المسلمون اليه الى الحبشة فمترين وهو يحيى اليماني واهل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن امية بكتبا بين احكام ما يروى فيه الى الاسلام والثاني يطلب منه تزويجه بام حبيبة فاخذ الكتاب ووضع على عينيه واسلم وزوجه ام حبيبة واسلم على يد عمر بن العاص قبل ان يصل النبي صلى الله عليه وسلم فصار يطعنه فيقال صحابي كثير الحديث اسلم على يد تابعي كذا في فضائل الساري وقال الحافظ في الفهرست هو بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الالف شين ثم ياء ثقيلة كياء النسب قيل بالتخفيف فلقب بملك الحبشة وكنى المطر بنى تشديد الجيم عن بعضهم وخطاه انتهى قلت كما يقال لمن ملك الفرس كسرى ومن ملك الرمح قيصر كذلك يقال لمن ملك الحبشة الجاشي وكان اسمه احمية فصح الجاشي في هجرة الحبشة من طريق ابن عبيدة عن ابن جريح فقوموا فصلوا على اخيكما **قوله** روى احمد الجاشي قد مات ورواية الجاشي قد توفي اليوم **حل** صلح من الحبش وفي رواية ابو هريرة عن الجاشي في اليوم الذي مات فيه وفيه علم من اعلام النبوة صلى الله عليه وسلم اعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه لمع بعد ما بين ارض الحبشة والمدينة وصلينا عليه كما يصل على الميت استدلى به على مشروعية الصلوة على الميت الغائب عن البلد وبذلك قال الشافعي والجمهور السلف حتى قال ابن خزيمة عن احمد بن حنبل في نسخة من نسخة الحنفية والناكية لا يشرع ذلك **وقد اعتدل** من لم يصل بالصلوة على الغائب من قصة الجاشي بامم منها انه كان بارض لم يصل عليه بها احد فتعينت الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال الحافظ لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته ليس بها من يصل

وبه ترجم ابو داود في السنن الصلوة على المسلم يليه اهل الشرك يدل اخر قال الحافظ في الفهرست هذا محتمل الا انتهى لما اقف في شيء من الاخبار على انه لم يصل عليه في بلد واحد **قوله** هذا انه كشف له صلى الله عليه وسلم عن حق راء فتكون صلواته عليه كصلوة الامام على ميت راء ولم يره المأمونين واخلاف في جوازها **واجيب** عنه بان هذا يحتاج الى نقل صحيح صحيح **فان قلت** قد روى عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سرير الجاشي حتى راءه وصل عليه واخرج ابن حبان عن عمران بن حصين قصة الصلوة على الجاشي وفي رواية في مقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون الا ان جازت مابين يديه اخرجها من طريق الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن وكيع عن عوانة عن طريق ابان وغيره عن يحيى بن فضال خلفه ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد ماتت **قلت** اما رواية ابن عباس فقد كرها الواقدي في اسبابه بغير اسناد كما ذكره الحافظ في فتح الباري واما رواية عمران بن حصين بلفظ وهم لا يظنون الا ان جنازته بين يديه وبلغه ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد ماتت فالمراد به انهم صلوا عليه كما يصلون على الميت للحاف من غير فرق ويدل عليه حديث الباب بلفظ قمنا نصفنا فصفنا كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت وهو مروي عن عمران

وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وحذيفة بن أسيد وجابر بن عبد الله قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب هذا الوجه وقد رواه أبو قلابة عن
 عنه أبو الهيثب عن عمران بن حصين وأبو الهيثب اسمه عبد الرحمن بن عمرو يقال له معاوية بن عمرو باب ما جاء في فضل الصلوة على الجنائز **حل ثنا أبو بكر بن أبي عتبة**
 ابن سليمان عن محمد بن عمرو نا أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فله قبر طوم من تبعها حق يقضى فيها فله قبر طان أحدهما أو
 أصغرهما مثل أحد فذكرت ذلك لابن عمر فإرسا إلى عائشة فساءها عن ذلك فقالت صدق أبو هريرة فقال ابن عمر لقد قرأنا في قراريط كثيرة قال وفي الباب عن البراء
 وعبد الله بن مغلغل وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ابن عمرو وثي بنان قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وزاد عن غير وجه باب
آخر حل ثنا محمد بن زبير نا رويح بن عباد نا عبد بن منصور قال سمعت أبا الهيثب يقول حدثت أبا هريرة عشر سنين فسمعتنه يقول سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من تبع جنازة وحملها ثلاث مرات فقد قضى ما عليه من حقها قال أبو عيسى هذا حديث غريب رواه بعضهم هذا الإسناد ولم يرفعه أبو الهيثب اسمه يزيدي بن سفيان
 ابن حصين ومنها أن ذلك خاص بالجاشي لا لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ميت غائب قاله الهيثب **وأجاب** عنه الحافظ في الفتح فقال كان له لم يثبت عنده
 قصة معاوية بمعاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوي بالنظر إلى مجموع طرقه انتهى ولم يقل بالصلوة على الغائب اعتدلات أخرى ضعيفة لا حاجة إلى ذكرها
 والكلام عليها قال الشوكاني بعد البحث في هذه المسئلة ما لفظه والحاصل أنه لم يأت المانع من الصلوة على الغائب لثبوتها به سوى الاعتدال بأن ذلك مخصوص بمن كان في
 أرض لا يصل عليه فيها وهو أيضا جري على قصة الجاشي يد فعلا لا يشي والنظر انتهى **قلت** الكلام في هذه المسئلة طويل من ذكر في فتح الباري وغيره فعليك أن تراجع **قوله** (وفي
 الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وحذيفة بن أسيد وجابر بن عبد الله) أما حديث أبي هريرة فخرجه المجاعقة وأما حديث جابر فخرجه الشيخان وأما حديث
 أبي سعيد وحذيفة وجابر فيلنظر من أخرجه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي ورواه الهيثب اسمه عبد الرحمن بن عمرو (الح) قال الحافظ في التقریب أبو الهيثب الجري
 البصري عم أبي قلابة فذكر الاختلاف في اسمه ثم قال ثقة من الثانية: (باب ما جاء في فضل الصلوة على الجنائز) **قوله** (فله قبر طوم من تبعها حق يقضى فيها) قال الجوهري صله قبر ط
 بالتشديد لأن جمعه قراريط فإبدا من أحد حر في تضعيفه ياء قال والقيراط نصف دانق والدانق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القيراط جزء من اثني عشر جزء من الدرهم وأما
 صاحب النهاية فقال القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد في الشام جزء من أربعة وعشرين جزء (حق يقضى فيها) أي يفرغ من دفنها (أحدهما أو أصغرهما)
 شك من الراوي (مثل أحد) هذا التفسير للمادهن لا للفظ (فذكرت ذلك) هذا مقول أبو سلمة (فوطنا) من التقريظ أو ضيعنا كما في رواية لسلمة في قراريط كثيرة جمع قيراط أي
 ضيعنا قراريط كثيرة من عدم المواظبة على حضور الدفن بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال كان ابن عمر يصلي على الجنائز ثم ينصرف
 فلما بلغ حديث أبي هريرة قال فذكر **قوله** (وفي الباب عن البراء الخ) قال الحافظ في الفتح وقع لحديث الباب يعني بخلاف أبي هريرة الذي ذكره الترمذي وفي هذا الباب من روايته
 عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة من حديث ثوبان عند مسلم والبراء وعبد الله بن مغلغل عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد وابن مسعود عند أبي عوانة وإسناد
 هؤلاء الخمسة صحيح ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه وابن عباس عند البيهقي في الشعب النسخ عند الطبراني في الأوسط وثلاثة بن الهيثم عند ابن عدي وخضعة
 عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف انتهى **قوله** (حدثني أبو هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرها **باب آخر**
قوله (نا رويح بن عباد نا عبد بن منصور نا الوائشة فاضله تصانيف من التاسعة) سمعت أبا الهيثم قال في الخوف مضمومة وفترها وفترها زاي مشددة وهو يزيد
 ابن سفيان انتهى وقال في التقریب بتشديد الزاي المكسورة التميمي البصري اسمه يزيد وقيل عبد الرحمن بن سفيان مترد لمن الثالثة **قوله** (وحملها ثلاث مرات) قال ابن الملك
 يعقوب بن الخليلين في الطريق ثم يتركها ليستريح ثم يحملها في بعض الطريق يفعل كذلك ثلاث مرات (فقد قضى ما عليه من حقها) أي من حق الجنائز بيان لما قال ميرك أي من
 جهة العاقبة لا من دين وغيبته ونحوها انتهى وقد عد صلى الله عليه وسلم من جملة الحقوق التي للو من على المؤمن أن يشيع جنازته **قوله** (هذا حديث غريب) لم يحكم الترمذي
 عليه بالضعف وهو ضعيف لأن في سنده أبا الهيثم وهو مترد كما عرفت **قوله** (وضعه شعبة) قال الزهوي في الميزان قال مسلم سمعت شعبة يقول رأيت أبا الهيثم
 ولو يطعن رها لوضع حديثا انتهى **أعلم** أن أهل العلم قد اختلفوا في كيفية حمل الجنائز فقال عمر راح في مؤطاة وصفته أن يمد الرجل فيضع يمينه الميت المقدم على
 يمينه ثم يضع يمين الميت الأخر على يمينه ثم يعود إلى المقدم الأيسر فيضعه على يساره وهذا قول أبي حنيفة فوضاه عنه انتهى وقال الشافعي رح السنة أن يحملها رجلان
 يضعها السابق على أصل عنقه والثاني على على صدره **وأستدل** للإمام أبي حنيفة بما رواه ابن ماجه عن عبيد بن بسطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود
 قال من اتبع جنازة فليأخذ بجوانب السريين كلها فإنه من السنة وإن شاء فليأخذ ثم إن شاء فليأخذ ورأه إرداه الطيا السويدي ابن أبي شيبة وعبد الله بن عمار في مصنفيهما
 حديثنا شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبيد بن بسطاس به بلفظ فليأخذ بجوانب السريين الأربعة ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه ورواه محمد بن الحسن الشيباني
 في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة رخصا الله عنه حل ثنا منصور بن المعتمر به قال من السنة حمل الجنائز بجوانب السريين الأربعة كن في نصب للرأية **وأحجج** للإمام الشافعي
 بما أخرجه ابن سعد عن شيوخ من بني عبد الأشهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن أبي وقاص في حق خرج به من الدار **وأجاب** صاحب الهداية عن هذا
 بأن ذلك كان لأرحام الميتة **قلت** لا شك في أنه كان في جنازة سعد بن أبي وقاص الميتة فروي سعد بن أسد صحيح عن ابن عمر فعه قال لقد شهد سبعون ألف ملك

على ملة رسول الله وقال مرة بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ايضا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله ابو الصديق النخعي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وقد روي عن ابو الصديق عن ابن عمر مرفوعا ايضا باب من جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر حل ثمنه ازيد من اخزم الطائي نا عثمان بن فرقد قال سمعت جعفر بن محمد عن ابيه قال الذي واحد قبر رسول الله صلى الله عليه وآله ابو طلحة والذي الذي القى القبطية تحت شقرا مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعفر واخبرني ابن ابي رافع قال سمعت شقرا يقول انا والله طرحت القبطية تحت رسول الله صلى الله عليه وآله في القبر وفي الباب عن ابن عباس قال ابو عيسى حديث شقرا حديث حسن غريب روي عن ابن ابي رافع عن عثمان بن فرقد هذا الحديث حل ثمنه ازيد من اخزم الطائي نا يحيى بن سعيد عن شعبة عن ابن جمره عن ابن عباس قال جعل في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله قبطية حمراء قال ابو عيسى هذا حديث حسن وقد روي شعبة عن ابن جمره القصاب اسمه عمران بن ابي عمار عن ابن جمره الضبي واسمه نصر بن عمران كلاهما من اصحاب ابن عباس قد روي عن ابن عباس انه كره ان يلقى تحت الميت في القبر شي والى هذا ذهب بعض اهل العلم وقال محمد بن بشر في موضع اخر حل ثمنه محمد بن جعفر ويحيى عن شعبة عن ابن جمره عن ابن عباس هذا اصح باب ما جاء في تسوية القبر حل ثمنه ازيد من اخزم الطائي نا يحيى بن سعيد عن ابن جمره عن ابن عباس عن ابي ثعلبة عن ابي اثل ان عليا قال لا في الهياج الاسد

او وضع او ادخله (وبالله) اي بامر الله وحكمه او بعينه (وعلى ملة رسول الله) اي على طريقتيه ودينه (وقال مرة بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله) اي على طريقتيه وشريعته المراد بملة رسول الله وسنته واحد قال الطبري قوله ادخل روي معلوما ومجهولا والثاني اغلب على المجهول لفظ كان بمعنى الدوام وعلى العلوم بخلافه لما روي ابو داود عن جابر قال راي ناس نارا في المقبرة فانوها فاذا روي الله صلى الله عليه وسلم في القبر وهو يقول ناولوني صاحبكم فاذا هو الرجل الذي يرفع صوته بالذكر كاليرك وفيه نظره على تقدير العلم بمقتضى كلام ايضا على تقدير المجهول يحتمل عدمه ايضا كما لا يخفى قال القاري وفيه ان دخاله عليه الصلوة والسلام الميت بنفسه الا شرف لم يكن دائما بل كان نادرا انك قول بسم الله يمكن ان يكون هاتما مع دخاله وادخال غيره تامل انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه احمد وابن ماجه قوله (رواه الناجي عن النبي صلى الله عليه وسلم) اخرج ابو داود (وقد روي عن ابو الصديق موقفا ايضا) قال الترمذي واخرجه النائي مسندا ومرفوعا وفي الباب حديث اخر ذكرها في الافظ في التخصيص والبيان في نصب الراية: **تفصيلا** اعلم ان الترمذي روى حديث الباب في الجمال وقدره ابن ماجه بالاصح فقال حدثنا هشام بن محمد ثنا اسمعيل بن عياش ثنا ليث بن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثنا عبد الله بن سعيد ثنا ابن خالد احدثنا المجاج عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الميت القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وقال ابن جابر اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى سنة رسول الله وقال هشام في الخبر قال بسم الله وعلى سنة رسول الله وقال هشام في حديثه بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله (باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر) قوله (سمعت جعفر بن محمد جعفر هذا معروف بالصادق وابو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب معروف بالابا قوله (الذي الحد) يقال الحد يحد كذا هب يحد والحد يحد اذا حفر الحد وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر (والذي القى القبطية) قال في النهاية هو كساء له خمل شقرا) يضم الشين المجهدة وسكون القاف مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه صالح شهد بدماء وهي ملوك ثم علق قال الحافظ اظنه مات في خلافة عثمان قال النور في شرح مسلم هذه القبطية القاها شقرا وقال كرهت ان يلبسها احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فصل الشا حليم اصحابنا وغيرهم من العلم على كراهة وضع قبطية او مضربة او نخلة او نحو ذلك تحت الميت في القبر وشذ عنهم البغوي من اصحابنا فقال في كتابه التمديب لا باس بذلك لهذا الحديث والصلاب كراهته كما قاله الجمهور واجابوا عن هذا الحديث بان شقرا انقرض بفعل ذلك ولم يوافقه غيره من الصحابة ولا علموا ذلك وانما فعله شقرا لما ذكرناه عنه من كراهته ان يلبسها احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسها ويقت شها فلم تطب نفس شقرا ان يتبذ لها احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه غيره فروي اليه عن ابن عباس انه كره ان يجعل تحت الميت ثوب في قبره انتهى كلام النورى واخبرني ابن ابي رافع قال سمعت شقرا يقول انا والله طرحت القبطية (الح) وروى ابن اسحاق في الغاري والحاكم في الاكليل من طريقه والبيهقي عنه من طريق ابن عباس قال كان شقرا حين وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره اخذ قبطية قد كان يلبسها و يقاتر شها فدفنها مع القبر قال والله لا يلبسها احد بعدك فدفنت معه وروى الواقدي عن علي بن حسين انهم اخرجوها وبن ذلك جزم ابن عبد البر كذا في التخصيص قوله (رو في الباب عن ابن عباس) اخبره الترمذي في هذا الباب مسلم وغيره حديث شقرا حديث حسن غريب ذكره الحافظ في التخصيص سكت عنه قوله (نا يحيى بن سعيد) هو القاطن عن ابن جمره بفتح الجيم وسكون اليم قال جعل بصبغة المجهول والجا على شقرا مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه مسلم والقصاب وابن حبان قال الحافظ وروى ابن ابي شيبة وابو داود في الرايسل عن الحسن بن خوخة واذ كان المدينة ارض سبخة وكان ابن عبد البر تلك القبطية استخرجت قبل ان يمال التراب انتهى وقال الحافظ العلق في القبيته في السيرة وقرئت في قبرة طليقة: وقيل اخبرت وهذا أثبت: قوله (وقد روي شعبة عن ابن جمره القصاب) بالحا الملهمة والذي والقصاب بمعنى بائنه القصب (واسمه عمران بن ابي عمار) الواسطي روي عن ابن عباس والنس وغيرهما وعنه شعبة والثوري وغيرهما ثقة له في مسلم حديث ابن عباس اشجع الله بطنه وليس له حديث في جامع الترمذي (روى) اي شعبة عن ابن جمره بفتح الجيم وسكون اليم وسكن الراء الملهمة والضبي) يضم الصاد المجهدة وفتح الموحدة بعد هاء ملة تراووه نعتين عمران البصري نزيل خراسان مشهور بكينته ثقة ثبت من الثالثة قوله (والى هذا ذهب بعض اهل العلم) وذهب الجمهور الى كراهة وقولهم هو الرأحور وقد قدم الجواب عن هذا الباب والله كما علم قوله (حدثنا محمد بن جعفر ويحيى عن شعبة عن ابن جمره) بالجمع لا غير دليل على جمره القصاب شقرا في الترمذي: (باب ما جاء في تسوية القبر) قوله (قال لا في الهياج)

وفي الباب عن أنس وصقوان بن أمية وجابر بن عتيك وخالد بن عرفة وسليمان بن محمد وأبي موسى وعائشة قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح **حل ثنا**
عبيد بن أسباط بن محمد القرشي الكوفي نا إلى نا أبو سنان الشيباني عن أبي إسحاق السبيعي قال قال سليمان بن محمد بن خالد بن عرفة أو خالد سليمان ما سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من قتل له بطنه لم يعذب في قبره فقال أحدهما لصاحبه نعم قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب هذا الباب قد روي من غير هذا الوجه باب
ما جاء في كراهية الفرار من الطاعون **حل ثنا** أمية بن نعيم عن عمرو بن دينار عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الطاعون فقال بئس
رجز وأعداء أرسل على طائفة من بني إسرائيل فاذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها وإذا وقع بارض ولستم بها فلا تقبضوا عليها وفي الباب عن سعد وخزيمة بن ثابت
وعبد الرحمن بن عوف وجابر وعائشة

إن الشهاد الحكمية كثيرة وردت في أحاديث شهيرة جمعها السيوطي في كرامته سماها أبو إسحاق السبيعي في أسباب الشهادة قوله (وفي الباب عن أنس وصقوان بن أمية وجابر بن
عتيك وخالد بن عرفة وسليمان بن محمد وأبي موسى وعائشة) أما حديث أنس فاخرجه البخاري ومسلم عنه مرفوعا الطاعون شهادة لكل مسلم وأما حديث صفوان بن أمية
فليظن من أخرجه وأما حديث جابر بن عتيك فاخرجه مالك وأبو داود والنسائي وأما حديث خالد بن عرفة وسليمان بن محمد فاخرجه الترمذي وفي هذا الباب وأما حديث
أبي موسى فليظن من أخرجه وأما حديث عائشة فاخرجه البخاري قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما قوله (حدثنا عبيد بن
أسباط بن محمد القرشي الكوفي) صدق من الحادية عشرة زنا (وهو أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد القرشي مولاهم ثقة ضعف في الثوري من التاسعة نا أبو سنان الشيباني)
اسمه سعيد بن سنان البرقي الأصغر الكوفي نزول الرى صدق له وإمام السادسة (قال قال سليمان بن محمد) بضم المهمله وفتح الراء ابن الجون الخراعي أبو مطرف الكوفي صحابي قتل
بعين الورد سنة خمس وستين لخالد بن عرفة) بضم العين المهمله وسكون الراء وضم الفاء القضاء صحابي استنابه سعد على الكوفة مات سنة أربع وستين (أو خالد سليمان)
شك من المروي قوله (من قتل له بطنه) أسناده مجازي أي من مات من وجع بطنه وهو يحتل الأسهال والاستسقاء والنفاس قليل من حفظ بطنه من الحوام والشبه فكانه قتل بطنه
كد في الرقعة قلت والظاهر هو الأول (لم يعذب في قبره) لأنه لشدة كفره لسيئته وصح في مسلم أن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين أي لا يحق للأديمين قوله
(هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد قال ميرزا وأخرجه النسائي وابن حبان **باب** ما جاء في كراهية الفرار من الطاعون قوله (بقية رجز) بكر الراء أي عذاب زاء
عذاب) شك من المروي را رسل على طائفة من بني إسرائيل قال الطيبي هم الذين أمرهم الله تعالى أن يدخلوا الباب سجدا فافرقوا قال تعالى فاستأعظهم رجزا من السماء قال
ابن الملك فارسل عليهم الطاعون فمات منهم في ساعة أربعة وعشرون ألفا من شيوعهم وكبرائهم فاذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها قال ابن الملك فان العذاب
لا يدفعه الفرار وإنما ينفعه التوبة والاستغفار قال الطيبي فيه أنه لو خرج لحاجة فلا بأس فلا تقبضوا عليها بكر اليا من باب ضرب يضرب وفي رواية الشيخين فلا تقبضوا عليها
والمراد بالهبوط هو القدر من عادة العرب أن يموال زهاب بالصعود والقدوم بالهبوط قوله (وفي الباب عن سعيد بن أبي وقاص أخرجه الطحاوي في شرح الآثار بلفظ قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا وقع الطاعون بارض وانتم بها فلا تقربوا منها وإذا كان بارض فلا تقبضوا عليها وخزيمة بن ثابت) ليظن من أخرجه (روى عبد الرحمن
ابن عوف) أخرجه الشيخان بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم به بارض فلا تقربوا منها وإذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه (وجابر) أخرجه أحمد
بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفار من الطاعون كالفار من الزحف والصابر فيه له أجر شهيد قال الحافظ في فتح الباري سند صالح لما لم يأت قال الحافظ المنذرة
في الترغيب والترهيب أسناده حسن وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الإسفار في تخريج أحاديث العلوم أسناده ضعيف (وعائشة) أخرجه أحمد بلفظ قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فناء اضني بالطن والطاعون فقلت يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كغدة الأبل المقيم فيها كالشهيد والفار منها كالفار
من الزحف قال الحافظ العراقي في المغني عن الأسفار أسناده جيد وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري سند حسن قال الزرقاني رجاله ثقات وأحاديث الباب كلها تدل
على حرمة الخروج من ارض وقع بها الطاعون فرار منه وكذا الدخول في ارض وقع بها الطاعون لأن الأصل في النهي التحريم ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة
الفار منها كالفار من الزحف قال الحافظ في فتح الباري ومنهم من قال النهي فيه للتنبيه فيكون ولا يحرم دخالهم جماعة فقالوا لا يحرم الخروج منها لظاهر النهي لثابت في الأحاديث
الماضية وهذا هو الأرجح عند الشافعية وغيرهم ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا في أثناء حديث بسند حسن قلت يا رسول
الله فما الطاعون قال غدة كغدة الأبل المقيم فيها كالشهيد والفار منها كالفار من الزحف انتهى وقال النووي في شرح مسلم وفي هذه الأحاديث منه على ملأ الطاعون
ومنع الخروج فإذا من ذلك أما الخروج لعارض فلا بأس وهذا الذي كرهنا هو مذهبا ومذهبا الجمهور قال القاض هو قول الأكثرين حتى قالت عائشة الفار منه كالفار من
الزحف قال ومنهم من جرد القدم عليه والخروج منه فإذا ثم قال والصحيح ما قدمناه من النهي عن القدم عليه والفار منه لظاهر الأحاديث الصحيح انتهى وقال الشيخ عبد الحق المكي
في أشعة المبعثات فإنا بطه دروهين است كه در انجا كه هست نبأ يد رقت واز انجا كه باشد نبأ يد رخت واگر چه كبريخات در بعض مواضع مثل خانه كه دروي نزلوه شده يا
التقى كفته يا نشستن درزيو ديواريكه هم شده نزغلبه طن بهلاك امده است اما در باب طاعون جزو صير نيامد وگرنيختن قهر يزيافته وقياس اين بركن مافاسل است
كه انها ز قبيل استيعاده انداين از اسباب همي برهر تقدير كبريخات الزحاجا تر نيست هيچ جا وارد نشده وهر كه بگريزد دعاهي مركب كبيرو ودر حقه است تسال الله القاه

قال ابو عيسى حديث اسامة بن زيد حديث حسن صحيح باب ما جاء فيمن أحب لقاء الله أحب الله لقاءه **حل** ثنا احمد بن المقدام ابو الاشعث الجعفي نا المعتمر بن سليمان قال سمعت ابا جابر عن قتادة عن انس عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه وفي الباب عن ابي موسى وابو هريرة وعائشة قال ابو عيسى حديث عباد بن الصامت حديث حسن صحيح **حل** ثنا حميد بن مسعدة نا خالد بن الحارث نا سعيد بن ابي عروبة نا محمد بن بشر نا محمد بن بكر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن زرارة بن ابي وق عن سعد بن هشام عن عائشة انها ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه قالت فقلت يا رسول الله كذا ليس كذلك ولكن المؤمن اذا بشر برحمة الله ورضوانه وجئت له احب لقاء الله واحب الله لقاءه وان الكافر اذا بشر بعذاب الله وسخطه كره لقاء الله وكره الله لقاءه قال ابو عيسى وهذا لخت حسن صحيح باب ما جاء فيمن يقتل نفسه لم يصح عليه **حل** ثنا يونس بن عيسى نا وكيع نا اسرائيل وشريك عن يونس نا ابن جابر بن سمره ان رجلا قتل نفسه فلم يصح عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو عيسى هذا حديث حسن وقد اختلف اهل العلم في هذا فقال بعضهم يصح على كل من صلى للقبلة وعلى قاتل النفس هو قول سفيان الثوري واسحاق وقال احمد لا يصح الا ما لم يقتل النفس ويصلي على غيره الامام باب ما جاء في المديون **حل** ثنا محمد بن غيلان نا ابو ادريس نا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال سمعت عبد الله بن ابي قتادة يحدث عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم ان رجل يصلي عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم فان عليه ديناً

انتم وقال الشيخ اسمعيل المهاجر الحنفي في تفسيره روح البیان والفرار من الطاعون حرام الى ان قال وفي الحديث الفار من الطاعون كالقار من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف فهذا الخبر يدل على ان النوع عن الخروج للتحريم وانه من الكبار انتهى وقال الزرقاني في شرح الموطا والجمهور على انه للتحريم حتى قال ابن خزيمة انه من الكبار التي يعاقب الله ان لم يعف انتهى وقال في شرح المواهب والافهام اكثر وقالوا انه للتحريم حتى قال ابن خزيمة انه من الكبار التي يعاقب عليها ان لم يعف وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الطاعون غدة كغدة البعير المقيم بها كالشهيد والفار منه كالقار من الزحف رواه احمد بن حنبل ثقات وروى الطبراني وابو يعقوب باسناد حسن من فروع الطائفة شهادة لا متى وخراجه انكم من الجن غدة كغدة الابل تخرج في الاباط والراق من مات منه مات شهيد او من اقام به كان كالمرايط في سبيل الله ومن فرمته كان كالقار من الزحف انتهى قلت والحق ان الخروج من ارض وقع فيها الطاعون فرا منه حرام وقد اختلفت في هذه المسئلة رسالة سميتها اخيرا لما عاون في منع الفرائض الطاعون **قوله** حديث اسامة بن زيد حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم **باب** ما جاء في من أحب لقاء الله **قوله** (من أحب لقاء الله) قال الجرجاني في النهاية المراد بلقاء الله المصير الى دار الآخرة وطلبه عند الله وليس الخرج به الموت لان كل واحد من الدنيا وبعضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن اليها كره لقاء الله لانه لا يما يصل اليه بالموت انتهى **قوله** (روى الباب عن ابي موسى) اخرجه البخاري ومسلم رواه هريرة واخرجه مسلم وعائشة واخرجه البخاري ومسلم والترمذي **قوله** عباد بن الصامت حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم **قوله** (ليس كذلك) اي ليس الامر كما ظننت يا عائشة (وكن المؤمن اذا بشر) اي عند الزرع وحضو الملائكة ففي رواية البخاري وكن المؤمن اذا حضره الموت بشر برضوان الله وفي حديث ابو هريرة عن مسلم ليس بالذي تذهب اليه ولكن اذا شئخص البصر حشره الصلوات اقتصر الجدل وتشجبت الاصابع فعند ذلك من أحب لقاء الله الخ قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث يفسر اخره اوله وبين المراد بين في الاحاديث المطلقة من أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله ومعنى الحديث ان الكراهة المعتبرة هي التي تكون عند الزرع في حالة لا تقبل توبته ولا غيرها فيحدث بين كل انسان بما هو ما تراه ما اعد له ويكشف له عن ذلك فاهل السعادة يحبون الموت ولقاء الله لينتقلوا الى ما اعد لهم ويحب الله لقاءهم في يجوز لهم العطاء والكرامة واهل الشقاى يكرهون لقاء الله لما علموا من سوء ما ينتقلون اليه ويكره الله لقاءهم اي يجعلهم من رحمة وكرامته ولا يريد ذلك بهم وهذا معنى كراهة سمعانه لقاءهم وليس معنى الخش ان سبب كراهة الله تعالى لقاءهم كراهة من ذلك ولا ان حبه لقاء الاخرين جهنم ذلك بل هو صفة لهم انتهى كرم النووي **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري ومسلم **باب** ما جاء في من يقتل نفسه لم يصح عليه **قوله** (ان رجلا قتل نفسه الخ) وفي رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصح عليه وفي رواية النسائي ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان افلا اصلي عليه **قوله** (هذا حديث حسن) اخرجه الجماعة البخاري **قوله** (فقال بعضهم يصح على كل من صلى للقبلة وعلى قاتل النفس وهو قول سفيان الثوري واسحاق) قال النووي في شرح مسلم تحت هذا الحديث ما لفظه وفي هذا الحديث دليل لمن يقول لا يصح على قاتل نفسه لعصيانته وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والاذاعي قال الحسن والحفي وقاتلة ومالك وابو حنيفة والشافعي ومجاهير العلماء يصح عليه اجاب عن هذا الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم يصح عليه بنفسه زجر الناس عن مثل فعله وصلى عليه الصحابة وهذا كما تروا النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة في اول الامر على من علي بن زجر الهم عن التساهل في الاستدانة وعن اهلها وفاتها وامر صحابه بالصلوة عليه فقال صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم قال القاضي مذهب العلماء كافة الصلوة على كل مسلم ومحمد ومجروح وقاتل نفسه ودل الزنا وعن مالك وغيره ان الامام يجتنب الصلوة على مقتول في جلد وان اهل الفضل لا يصلون على الفاسق زجر الهم وعن الزهري لا يصح على مجروح ويصلي على القاتل في قصاص وقال ابو حنيفة لا يصح على مجروح لا على قاتل القاتل

قال ابو قتادة هو علي قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الباب جابر وسلمة بن الأكوع واسماء بنت يزيد قال ابو عيسى حديث ابو قتادة خذ
حسن صحيح **حل ثنا** ابو الفضل مكنون بن العباس قال اخبرني عبد الله بن صالح ثني الليث ثني عقيل عن ابن شهاب اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى فيقول هل ترك لدينه من قضاء فان حُرِّث ان ترك وفاء صلى الله عليه وآله الا قال للمسلمين حملوا على صلحكم فلما فتح
الله عليه الفتح قام فقال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم فمن ثوئي من المؤمنين وترك ديناً فعلى قضاءه ومن ترك ما لا فهو لورثته قال ابو عيسى هذا حديث
حسن صحيح وقد رواه يحيى بن بكير وغير واحد عن الليث بن سعد **باب ما جاء في عذاب القبر حل ثنا** ابو سلمة يحيى بن خلف البصري ناشر بن المفضل عن
عبد الرحمن بن اسحاق عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذ اُقيمت الميت وقال احدكم انك صليح اسوان اذرقان
الباعية وقال قتادة لا يصلي على ولد الزنا عن الحسن لا يصلي على النفساء تمت من زنا ولا على ولدها ومنع بعض السلف الصلوة على الطفل الصغير واختلفوا في الصلوة على
السكران فقال بها فقهاء المحدثين وبعض السلف اذ مضى عليه رغبة أشهر ومنعها جمهور الفقهاء حتى يستهل وتعرف حياته بخلاف ذلك وأما الشهيد المقتول في حرب
انكفأ فقال مالك والشافعي والجمهور لا يصلي ولا يصلي عليه وقال ابو حنيفة يصلي ولا يصلي عليه وعن الحسن يصلي ويصلي عليه انتهى كلام النوى وقال الشوكاني
في النيل وذهب مالك والشافعي والجمهور الى انه يصلي على الفاسق واجابوا عن حديث جابر بن النعمان صلى الله عليه وسلم انما يصلي عليه بنفسه زوجا
للناس وصلى عليه الصحابة ويؤيد ذلك ما عند النسائي اما ان افلا يصلي عليه انتهى (وقال احمد لا يصلي الامام على قاتل النفس ويصلي عليه غير الامام) يدل عليه ما
في رواية النسائي من قوله صلى الله عليه وسلم اما ان افلا يصلي عليه **باب ما جاء في المديون** قوله (انني بصيغة المجهول (برجل) اي مجازة رجل (صلوا على صلحكم
فان عليه نية) قال القاضى وغيره امتناع النبوي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة على المديون اما للتحريم عن الدين والخروج عن الماطلة والتقصير في الاداء او كراهة ان يقف
دعواه ليدب عليه من حقوق الناس مظالمهم وقال القاضى بن العربي في العارضة وامتنع من الصلوة لمن ترك عليه نية تحريم الدين لئلا تضيق اموال
الناس كما ترك الصلوة على العصاة زجر اعنها حتى يجتنب خوفا من العار ومن حرمان صلوة الامام وخيار المسلمين انتهى (قال ابو قتادة وهو على الخ) في دليل على جواز
الضمان عن الميت سواء ترك وفاء او لم يترك وهو قول اكثر اهل العلم به قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يصح الضمان من حيث لم يخلف وفاء بالاتفاق بوضع عن
معسر دينا ثم مات من عليه الدين كان الضمان بجاله فلما لم ينف موت المعسر وانه الضمان لا ينافي ابتداءه قال الطبري التمسك بالحديث اولى من هذا القياس ذكره
القارى نقل عن شرح السنة ثم قال وقال بعض علماء التمسك به ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد رحمهم الله تعالى في انه تصح الكفالة عن ميت لم يترك ما
وعليه دين فانه لو لم تصح الكفالة لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقال ابو حنيفة لا تصح الكفالة عن ميت مفلس لان الكفالة عن الميت المفلس كفالة بدين ساقط
الكفالة بالدين الساقط باطله والحديث يحتمل ان يكون افراد بكفالة سابقة فان لفظ الاقرار والانشاء في الكفالة سواء ولا عموم لكفاية الفعل ويحتمل ان يكون عدل
الكفالة وكان امتناعه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة عليه ليظهر له طريق قضاء ما عليه فلما ظهر صلى الله عليه وسلم انتهى قلت والظاهر ما قال به اكثر اهل العلم والله
تعالى اعلم **قوله** (وفي الباب عن جابر وسلمة بن الأكوع واسماء بنت يزيد) اما حديث جابر فاخرجه البخاري ومسلم واما حديث سلمة بن الأكوع فاخرجه البخاري و
اما حديث اسماء بنت يزيد فاخرجه الطبراني كما في عمدة القارى **قوله** (حديث ابو قتادة حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع وفيه
قال ابو قتادة صلى الله عليه وآله وعلى دينه فصلى عليه **قوله** (بالرجل المتوفى) اي بالميت (عليه دين) جملة حالية (فيقول) اي رسول الله صلى الله عليه وآله ومن
قضاء) اي ما يقضى به دينه (فان حدث) بصيغة المجهول (اي اخبر) (فلما قرأ الله عليه الفتح) اي الفتوحات المالية (قام) اي على المنبر (انا اولي بالمؤمنين من انفسهم)
اي اولى في كل شئ من امور الدين والدنيا ولذا اطلق ولم يقيد فيجب عليهم ان يكون احبا اليهم من انفسهم وحكمة انفذ عليهم من حكمها وحقة اثر عليهم من حقوقها
وشفقتهم عليه اقدم من شفقتهم عليها وكذلك شفقتهم صلى الله عليه وسلم عليهم احق واخرى من شفقتهم على انفسهم فاذا حصلت له الغنيمة يكون هو اولى بقضاء
دينهم كذا في المراقبة قال المنذرى في الترغيب قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي على المدين ثم نسخ ذلك وذكره الحديث **قوله** (هذا حديث حسن صحيح)
واخرجه البخاري ومسلم وغيرها **باب ما جاء في عذاب القبر** **قوله** (اذ قبر الميت) بصيغة المجهول (اي اذا ادخل في القبر ودُفن) (اد قال احدكم) شك من
الراوي (اي وقال احدكم مكان لفظ الميت) (انما ملكان اسودان ازرقان) بزاى فرداى ازرقان اعينهما زاد الطبراني في الاوسط من طريق اخرى عن ابى هريرة
اعينهما مثل قدر الفخاس وانبا بهما مثل صياح البقر اصواتهما مثل الرعد ونحوه بعد الزناق من مرسل عمر بن دينار وزاد يعفران بانبا بهما ويطآن في
اشعارهما معهما كمنزلة لحيتهما عليها اهل من لم يقلوها كذا في فتح البارى (يقال لاحدهما المنكر) مفعول من انكر يعفى كذا الم يعرف احدا (ولا اخر المنكر)
فيعلى بمعنى مفعول من تكبرا بكسر الهمزة يعرفه احد فاما كلاهما اصل المعروف سميا لهما لان الميت لم يعرف بهما ولم ير صورة مثل صورتهما كذا في المراقبة وقال الحافظ
في الفتح ذكر بعض الفقهاء ان اسم اللذين يسألان المذنب منكرو نكير واسم اللذين يسألان الطيب مبشر وبشير رفيقولا ان ما كنت تقول) زاد في حديث انس عند
البخاري مسلم فيقعدانه ولا ادنى حديث البراء فتعا دروجه في جسده وزاد بن حبان من طريق ابى سلمة عن ابي هريرة (فاذا كان موثا كانت الصلوة عند

لا حرجها المنكر والاخر الكبير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول ما كان يقول هو عبد الله ورسوله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولون
 قد كنا نعلم انك تقول هذا انما يكسر له في قبر سبعون خراعا في سبعين ثم يتوب له فيه ثم يقال له ثم فيقول ارجع الى اهلي فاجبرهم فيقولان ثم تكومة العروس الذي
 لا يوقظه الا احب اهله اليه حتى يبعثه الله من مضجعي ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس يقولون فقلت مثله لا ادري فيقولان قد كنا نعلم انك تقول ذلك
 فيقال للارض التارح عليه فتلذت امر عليه فتختلف اضلاعها فلا يزال فيها معدبا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك وفي الباب عن علي بن زيد بن ثابت بن عباس البراء
 ابن عازب والي ابيوب ان جابر وعائشة وابي سعيد كلهم رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم في عذاب القبر قال ابو عيسى حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح
 هناك ناعبد عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ مات الميت عرض عليه مقعد فان كان من اهل الجنة فمن اهل الجنة و
 ان كان من اهل النار فمن اهل النار ثم يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيمة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في اجر من غري
 مصابا حل ثوبا يوسف بن عيسى ناعلى بن عاصم نا والله محمد بن سواق عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من غري مصابا فله مثل اجره
 راسه والزكاة عن يمينه والصوم عن شماله وفعل العروف من قبل رجليه فيقال له اجلس فيجلس قد مثلت له الشمس عند الغروب اذ بن ماجة من حديث جابر فيجلس
 فيمسح عينيه ويقول دعوني اصلي (في هذا الرجل) وفي حديث انس عند البخاري ما كنت تقول في هذا الرجل محمد واحمد من حديث عائشة ما هذا الرجل الذي كان
 فيكم قال القسطلاني عبر بذلك امتحانا لثلاثين تلقن تعظيمه عن عبارة القائل قيل يكشف الميت حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم وهي بشرى عظيمة للمؤمن ان صح
 ذلك ولا تعلم حديثا صحيحا مرويا في ذلك والقائل به انما استند لوجود ان الاشارة لا تكون الا لخاصة لا يمكن ان تكون الاشارة لما في الزهن فيكون مجازا انتهى
 كلام القسطلاني (فيقول) اي الميت (ما كان يقول) اي قبل الموت (قد كنا نعلم انك تقول هذا) اي الاقربا لوجود اية الرسالة وعلما بذلك اما باخبار الله
 تعالى اياها بذلك او بما شهدتها في جبينه اثر السعادة وشعاع نور الايمان والعبادة (ثم يفهم) بصيغة المجهول اي يوسع (سبعون ذراعا في سبعين) اي
 في عرض سبعين ذراعا يعني طوله وعرضه كذلك قال الطبري اصله يفهم قبره مقدر سبعين ذراعا فجعل القبر طر فالسبعين واسند الفعل الى السبعين مبالغة
 في السعة (ثم يتوب له فيه) اي يجعل النور له في قبره الذي سمع عليه وفي رواية ابن حبان (ثم) امر من نام بينام (فيقول) اي الميت لعظيم ما راي من السرور (راجع الى اهله)
 اي اريد المرجوع كذا قيل والاظهار للاستفهام مقدر قاله القاري (فاخبرهم) اي بان حال طيب لا حزن ولا يفرحوا بذلك ركنومة العروس هو يطلق على الذكر
 والا نتي في اول اجتماعهما وقد يقال للذكر العريس (الذي لا يوقظه) الجملة صفة العروس انما شبه نومها بنوم العروس لانه يكون في طيب لعيش (الا احب
 اهله اليه) قال الظاهر عبارة عن عزته وتعظيمه عند اهله ياتيه غداة ليلة زفافه من هواج عطف فيوقظه على الرفق واللفظ (حتى يبعثه الله) هذا ليس من مقول
 المالكين بل من كلامه صلى الله عليه وسلم وحق متعلق بجزء من اي ينام طيبا لعيش حتى يبعثه الله (سمعت الناس يقولون) وفي بعض النسخ يقولون قوله ولكن ذلك في المشكوة
 والمراد بالقول هو ان محمدا صلى الله عليه وسلم (فقلت مثله) اي مثل قولهم (لا ادري) اي انه نبى في الحقيقة ام لا وهو استيناف اي ما شئت غير ذلك القول ويحتمل ان
 يكون في محل نصب على الحال (التامى) اي النعمى اجتماعي (فيختلف اضلاعه) بفتح الهمزة جمع ضلع وهو عظم الجنب اي تزول عن الهيئة المستوية التي كانت عليها
 من شدقة التماسها عليه وشدقة الضفطرة ونجا وزجديه من كل جنب الجنب اخر فلا يزال فيها اي في الارض او في تلك الحالة قوله (وفي الباب عن علي بن ابي طالب)
 اقف عليه (زيد بن ثابت) اخبره مسلم رواه بن عباس والبراء بن عازب اخبره البخاري ومسلم واحد واحد واخرج احمد حديثه الطويل وذكره صاحب المشكوة في
 باب ما يقال عند من حضر الموت وصححه ابو عوانة وغيره كما صرح به الحافظ في التلخيص (والابو يوب) لما قف عليه (والنس) اخبره البخاري ومسلم (وجابر) اخبره مسلم
 وابن ماجة وعائشة اخبره البخاري ومسلم (والدارمي) والترمذي قوله (عرض عليه مقعد) او اظهر له مكانه الخاص من الجنة النار وادنى روايتها
 الصحيحين بالغداة والعشي قال القسطلاني يجوز ان يكون هذا العرض عن الروح فقط ويجوز ان يكون عليه من جرد من البدن قال المازني بالغداة والعشي وقتها والا فالوقت صبيحة
 عندهم ولا مساء قال وهذا في حق المؤمن والكافر واطمأنا ما للمؤمن الخلف فيحقه ايضا لانه سيدخل الجنة في الجملة ثم هو مخصوص بغير الشهاد لانهم جاءوا
 وارواحهم تسرح في الجنة ويحتمل ان يقال فاذرة العرض في حرقم تبشيرا وراحمهم باستقرارها في الجنة مقترنة باجسادها فان فيه قد مر ان الله اعلم ما هي
 فيه الا ان انتهى (ان كان) اي الميت من اهل الجنة فمن اهل الجنة قال التوربشتي القدير ان كان من اهل الجنة فمقعد من مقاعد اهل الجنة يعرض عليه و
 وقع عند مسلم بلفظ ان كان من اهل الجنة فلجنة او فالعرض الجنة (هنا) اي المقعد المروض عليك (حتى يبعثك الله) قال ابن تين معناه اي
 لا تصل اليه الى يوم البعث قال الحافظ في الفتح في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك حتى يبعثك الله اليه يوم القيامة قال ابن عبد البر والمعنى حتى
 يبعثك الله الى ذلك المقعد ويحتمل ان يعود الصبر الى الله فالى الله ترجع الامور والاول الظاهر انتهى يؤيده رواية الزهري عن سالم عن ابيه بلفظ ثم يقال هذا
 مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيمة اخبره مسلم انتهى كلام الحافظ قوله (هذا الحديث حسن صحيح) واخرج البخاري ومسلم باب ما جاء في اجر من غري
 مصابا الغراء الصبر والتغرية حمله عليه قوله (حدثنا يوسف بن عيسى بن دينار ابو يعقوب المروزي ثقة فاضل من العاشرة ناعلى بن عاصم) بن حبيب البصري

مؤيد له كافي ليدل على

المراد

المراد

قال ابو عيسى هذا حديث غريب لا يرفعه مرفوعا الا من حديث علي بن عاصم وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه ويقال اكثر مما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقول عليه **باب** ما جاء في من يموت يوم الجمعة **حدثنا** احمد بن بشارنا عبد الرحمن بن مهزيك ورواهما عن عبد القدوس قالنا هاشما بن سعد عن سعيد بن ابي هلال عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت يوم الجمعة او ليلة الجمعة ولا وقاه الله فتنة القبر **قال** ابو عيسى هذا حديث غريب ليس اسناده متصل بربيعة بن سيف انما يروى عن عبد الرحمن الجبلي عن عبد الله بن عمرو ولا يعرف بربيعة ابن سيف سمعا من عبد الله بن عمرو

التي هي صدق يخطئ ويقتصر دوى بالتفريع من التاسعة رنا والله محمد بن سوقة ايضا المصلة الغنى ابو بكر الكوفي ثقة مرفوعا من الخامسة ولا حاجة الى القسم ولعله لوجه اقتضاه عند الحديث **قوله** (من عزى مصابا) او لو غير موت بالماق لريه او بالكتابة اليه بايهون المصيبة عليه ويحمله بالصبر بعد الاجرا وبالرعا عليه نحو ان الله لك الاجر والهمك الصبر رزقك لشكر رقله) اي فللمعزى (مثل اجره) اي نحو اجر المصاب على صبره لان الزال على الخير كفا عليه **قوله** (هذا حديث غريب) والحديث اخرج ابن ماجة قال ميرك ورواه البيهقي في سند ضعيف وقال السيوطي في قوت الغث والرخي قال الخافض صلاح الدين العلائي ومن خطه نقلت هذا الحديث اخرج ابن الجوزي في الموضوعات من طريق حماد بن الوليد عن سفيان الثوري عن محمد بن سوقة به ومن طريق محمد بن عبيد الله الغزوي عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله في الاول اخرج ابن الوليد فقد قال فيه ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال ابن حبان ليس في الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من حديثهم ثم ذكر له هذا الحديث وانه انما يعرف من حديث علي بن عاصم لا من حديث الثوري في الثاني بالغرر في فقد قال فيه النساء في ليس بثقة قال العلائي علي بن عاصم احد الحفاظ المكثرين ولكن له اوهام كثيرة تكلوا فيه بسببها ومن جملتها هذا الحديث وقد تابعه عليه عن محمد بن سوقة عبد الحليم بن منصور لكنه ليس بشيء قال فيه ابن معين والنسائي متروك فكانت سرقة من علي بن عاصم وقال الحفاظ ابو بكر الخطيب كان اكثر كلامهم فيه يعنى علي بن عاصم بسبب هذا الحديث وقد روى ابراهيم بن مسلم الخوارزمي وكيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقة وابراهيم بن مسلم هذا ذكره ابن حبان في الثقات ولم يتكلم فيه احد وكيع بن الربيع صدوق متكلم فيه لكن حديثه يؤيد رواية علي بن عاصم ويخرج به عن ان يكون ضعيفا او هيا فضلا عن ان يكون موضوعا وقال يعقوب بن شيبة هذا حديث كوفي متكرر وانه لا اصل له مسند او لا موقوفا وقد روى ابراهيم بن الهشلي وهو صدوق ضعيف عن محمد بن سوقة قوله قال العلائي وهذه علة مؤثرة لكن يعقوب ابن شيبة ما ظفر بمتابعة ابراهيم بن مسلم وقد روى ابن ماجة والبيهقي من طريق قيس بن عمار مولى الانصارى وقد وثقه ابن حبان عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من عزى اخاه المؤمن من مصيبة كساه الله حلل الكرامة يوم القيمة والظاهر ان في اسناده انقطاعا انتهى كلام العلائي **قوله** لا يرفعه مرفوعا الا من حديث علي بن عاصم قد عرفت في كلام العلائي في المد كونا انما روى ابراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقة (موقوفا) اي علي بن عاصم بن مسعود قال القاري يكن له حكم المرفوع ويضعف خبر ابن ماجة بسند حسن مرفوعا من مسلم يفرع اخاه بمصيبة الكساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة انتهى قلت قد عرفت في كلام العلائي ان الظاهر ان في اسناده انقطاعا اكثر مما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث يعنى ان اكثر كلام الحديثين في علي بن عاصم بسبب هذا الحديث قال يعقوب بن شيبة هذا الحديث من اعظم ما انكره الناس على علي بن عاصم وتكلموا فيه مع ما انكر عليه سواء كان في تهذيب التهذيب (نقلوا عليه) اي عابوا وانكروا عليه: **(باب** ما جاء في من يموت يوم الجمعة) **قوله** (رواهما عن عبد القدوس) بفتح الملهة والقاف اسم عبد الملك بن عمرو القيسي ثقة من التاسعة عن ربيعة بن سيف بن ماجة الاسكندراني صدق له منكرين من الرابعة **قوله** (ما من مسلم يموت يوم الجمعة او ليلة الجمعة) والظاهر ان المتنوع لا للشك (الا وقاه الله) يحفظه (فتنة القبر) اي عذابه وسؤاله وهو يحتل الاطلاق والتقييد والاول هو الاصل بالنسبة الى الفضل المولى وهذا يدل على ان شرف الزمان له تاثير عظيم كما ان فضل المكان له اثر جسيم **قوله** ولا يعرف بربيعة بن سيف سمعا من عبد الله بن عمرو) فالحديث ضعيف لانقطاعه لكن له شواهد قال المحافظ في فتح الباري بعد ذكر هذا الحديث في اسناده ضعف اخرج ابن الجوزي من حديث الشيوخ واسناده اضعف انتهى قال القاري في المراجعة ذكره السيوطي في باب من كايستل في القبر وقال اخرج احمد والترمذي في حسنه وابن ابي الدنيا عن ابي عمير ثم قال واخرج ابن دهب في جامعهم والبيهقي ايضا من طريق اخر عنه بلفظ الا برى من فتنة القبر واخرجه البيهقي ايضا ثالثا عند موقوفا بلفظ وفي الفتان قال القاري هذا الاحاديث اي التي تدل على نفى سؤال القبر لا تعارض لحديث السؤال السابقة اي لا تعارضها بل تقتضيها وتبين من كايستل في قبره ولا يفتن فيه فمن يجرى عليه السؤال فيقاس تلك الاحوال وهذا كله ليس فيه مدخل للقياس ولا مجال للنظر فيه وانما فيه التسليم والاقتناع بقول الصادق المصدق قال الحكيم الترمذي ومن مات يوم الجمعة فقد انكشف له الظلام عما له عند الله لان يوم الجمعة لا تنجو فيه جهنم وتغلق ابوابها ولا يعمل سلطان النار فيه ما يعمل في سائر الايام فاذا قضى الله عبد من عباده فوافق قبضه يوم الجمعة كان ذلك دليلا لسعادته وحسن مآله وانه لا يقبض في هذا اليوم الا من كثر له السعادة عنده فلذلك يقيه فتنة القبر لان سببها انما هو تمييز الناس من المؤمنين قلت ومن تنمة ذلك ان من مات يوم الجمعة له اجر شهيد فكان على قاعدة الشهاد في عدم السؤال كما اخرج ابو عبيد في الحديث عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة اجير من عذاب القبر وجار يوم القيمة وعليه خارج الشهاد واخرج حميد في ترغيبه عن اياس بن بكر

باب ما جاء في تعجيل الجنائز حل ثنا قتيبة ناعبد الله بن وهب عن سعيد بن عبد الله الجعفي عن محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا علي ثلاث لا تخرها الصلوة اذا انت والجنائز اذا حضرت والايم اذا وجدت لها كفوا قال ابو عيسى هذا حديث غريب ما اري اسناده متصل **باب** اخر في فضل التسمية حل ثنا محمد بن جاتم المروزي نا يونس بن محمد حدثنا امر الاسود عن ممنية ابنة عبيد بن ابي بركة عن جده ابي بركة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسمى بكل كسبي برد في الجنة قال ابو عيسى هذا حديث غريب ليس اسناده بالقوي **باب** القاسم بن دينار الكوفي نا اسمعيل بن ابان الكوفي عن يحيى بن يعلى الاسدي عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في اول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى قال ابو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه واختلف اهل العلم في هذا فاعلموا ان اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان يرفع الرجل يديه في كل تكبيرة على الجنائز وهو قول ابن المبارك والشافعي والحنابلة وقال بعض اهل العلم لا يرفع يديه الا في اول مرة وهو قول الثوري اهل الكوفة وذكر عن ابن المبارك انه قال في الصلوة على الجنائز لا يقبض يمينه على شماله وراى بعض اهل العلم ان يقبض يمينه على شماله كما يفعل في الصلوة قال ابو عيسى يقبض احب الى

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد وفي قننة القبر واخرج من طريقين جريح عن عطية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم او مسلمة يموت في يوم الجمعة او ليلة الجمعة الا وفي قننة القبر دفنة القبر ولقي الله ولا حسا عليه وجا يوم القيمة ومعه شهره ينتهون له اوطاع وهذا الحديث لطيف صرح فيه بنفي الفتنة والعلاب انتهى كلام السيوطي **باب ما جاء في تعجيل الجنائز** قوله (عن سعيد بن عبد الله الجعفي) قال العراقي ليس له في الكتب لا يعرف في هذا الا هذا الحديث ولا يعرف الا برواية ابن وهب فيه ابراهيم مجهول ذكره ابن حبان في الثقات كذا في قوت المغتذي قلت وقال الحافظ في التقریب مقبول (عن محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب) صدوق من السادسة وروايته عن جده مرسله كذا في التقریب (عن ابيه) اي عمر بن ابي طالب ثقة من الثالثة مات زمن الوليد وقيل قبل ذلك قاله الحافظ **قوله** (قلت) اي من المحدثين وهو الاسود ولا بد من الاشارة الى ثلثة اشياء (الصلوة) بالرفع اي منها او احداها (اذا انت) اي حانت قال العراقي هو بعد الهرة بعد هاتون ومعناه اذا حضرت هكذا ضبطناه في اصول سماعنا قال وقع في مرآة ايتنا في مسند احمد اذا انت بتاء مكسرة وبالضم والاول اظهر كذا في قوت المغتذي (والجنائز اذا حضرت) قال القاري في المرقاة قال الاشرت فيه دليل على ان الصلوة على الجنائز لا تكرر في الاوقات المكرهة نقله الطيبي هو كذلك عندنا ايضا اذا حضرت تلك الاوقات من الضلوع والغروب الاستواء وما اذا حضرت قبلها وصلى عليها في تلك الاوقات فمكرهة واما بعد الصبح وقبله وبعد العصر فلا تكرر مطلقا انتهى (والايم) بتشديد الاء المكسورة اي المرأة الغريبة ولو بكره قاله القاري يعني ان لا يزوج لها (اذا وجدت لها كفوا) الكفو المثل في النكاح ان يكون الرجل مثل المرأة في الاسلام والحريه الصلاح والنسب حسن الكسب العمل قاله القاري **قوله** (هذا حديث غريب ما اري اسناده متصل) واخرج ابن ماجه والحاكم وابن حبان قال ميرك رجاله ثقات والظاهر ان اسناده متصل قال الحافظ الريسي في نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث عن جامع الزمزمي ما لفظه اخبرنا الحاكم في المستدرک في النكاح وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه انتهى لان وجدته قال عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عرض سعيد بن عبد الله الجعفي فليظن انتهى **باب اخر في فضل التسمية** قوله (حدثنا ام الاسود) الخراعية ويقال لاسلية ثقة من السابعة (عن ممنية) بضم الميم بسكون النون بعدها تخمانية (ابنة عبيد) بالتصغير قال الحافظ في التقریب لا يعرف حالها من التسمية **قوله** (من عتي كسبي) بفتح الميم لثلاثة مقصود المرأة التي فقدت لها كسبي بصيغة المجهول اي ليس (بردا) اي ثوبا عظيما مكافاة على تعزيتها قال المناوي في شرح الجامع الصغير لا يعرف المرأة الشابة الا زوجها او محرمها انتهى **قوله** (هذا حديث غريب ليس اسناده بالقوي) لانه فيه ممنية بنت عبيد وهي مجهولة كما عرفت **باب ما جاء في رفع اليدين على الجنائز** قوله (حدثنا القاسم بن دينار الكوفي) ثقة من الحادية زنا اسمعيل بن ابان الوراق) ثقة تكلم فيه للتشيع (عن يحيى بن يعلى الاسدي) الكوفي ضعيف من التاسعة (عن ابي فروة يزيد بن سنان) الرهاوي ضعيف من كبار السابعة (عن زيد بن ابي انيسة) بالتصغير ثقة قوله (فرغ يديه في اول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى) فيه دليل لمن قال يرفع اليدين في التكبيرة الاولى والتكبيرات الباقية والحديث ضعيف **قوله** (هذا حديث غريب) واهل ابن القطان في كتابه بابي فروة ونقل تضعيفه عن احمد والنسائي وابن معين والعقيلي قال وفيه علة اخرى وهو ان يحيى بن يعلى الرازي عن ابي فروة واكثر كريا القطون الاسدي هكذا صرح به عند الدارقطني وهو ضعيف قلت قال ابن حبان في ابي فروة كثير الخطا لا يعجز عن الاحتجاج به اذا وافق الثقات فكيف اذا انفرد ثم نقل عن ابن معين انه قال ليس بشيء كذا في نصب الراية **قوله** (وهو قول ابن المبارك والشافعي والحنابلة) واستدل لهم محمد بن بشر بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على الجنائز يرفع يديه في كل تكبيرة واذا انصرف سلم اخرج الجنازة لقطفي في علة عن عمر بن شبيب عن زيد بن هارون انبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر في كذا وقال هكذا رفع عمر بن شبيب وخالفه جماعة فردوه عن زيد بن هارون موقوف على الصواب ولم يروا البخاري في كتابه المرفوع في رفع اليدين شيئا في هذا الباب لاحد ثمة موقوف على ابن عمر محدثا موقوف على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم كذا في نصب الراية قلت لما وجدنا هذا مرفوعا صحيحا في هذا الباب **قوله** (وقال بعض اهل العلم لا يرفع يديه الا في اول مرة وهو قول الثوري واهل الكوفة) واستدل لهم محمد بن يحيى الباب قد عرفت انه ضعيف استدل لهم ايضا بحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في اول تكبيرة ثم

باب ما جاء ان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه حل ثلثنا محمد بن غيلان نا ابواسمعة عن ثوري بن ابي رزائق عن سعد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه حل ثلثنا** محمد بن بشر نا عبد الرحمن بن مهدي نا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال** ابو عيسى هذا حديث حسن وهو اصح ما رواه **ابواب النكاح** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **حل ثلثا** سفيان بن وكيع نا حفص بن غياث عن الحجاج عن مكحول عن ابي الشمال عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **اربع من سنن المسلمين الحياء**

ثم لا يعود اخرجه الدارقطني في سننه عن الفضل بن السكن ثنا هشام بن يوسف ثنا معمر بن ابن طائوس عن ابيه عن ابن عباس قد كره وسكت عنه بكن اعلاه العقيلي في كتابه باب الفضل بن السكن وقال انه مجهول كذا في نصب الراية قلت قال الذهبي في الميزان الفضل بن السكن الكوفي عن هشام بن يوسف لا يعرف وضعف لعل الدارقطني انتهى **باب ما جاء ان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه** قوله **نفس المؤمن معلقة** قال السيوطي ومجوسية عن مقامها الكريم وقال العراقي اي امرها من قوتها حكمها بنجاة ولا هلاك حتى ينظر هل يقضى ما عليها من الدين ام لا انتهى وسواء ترك الميت وفاء ام لا كما صرح به جمهور اصحابنا وشذ لما ورد في الحديث محمول على من يخلف فاكذابي قوت المعتدي وقال الشوكاني في النيل فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت والاحبار لهم بان نفس معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهذا مفيد بن له ما يقضى منه دينه وامان لا مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الاحاديث ما يدل على ان الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان محرم حبة المديون عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه لقضاء دينه وان كان له مال ولم يقض منه الورثة اخرج الطبراني عن ابي امامة مرفوعا من دان بدين في نفسه وفاءه ومات قبا وز الله عنه وارضى غريمه بما شاء ومن دان بدين وليس في نفسه وفاءه ومات اقض الله غريمه منه يوم القيمة واخرج ايضا من حديث ابن عمر الدين دينار من مات وهو يتوى قضاء فانا وليه ومن مات ولا يتوى قضاء فذلك الذي يوخ من حسنة ليس يومئذ دينار ولا درهم واخرج احمد وابو نعيم في الحلية والبرار والطبراني بلفظ يدعي بصاحب الدين يوم القيمة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن ادم فم اخذت هذا الدين وفيهم ضيقت حقوق الناس فيقول يارب انك تعلم اني اخذته فلم اكل ولم اشرب ولم اضيع ولكن اتى على يدي اما حرق واما سرق واما وصيعة فيقول الله صدق عبدي وانا احب من قصصك فيدعوا الله بشئ فيضعه في كفة ميزانه فترجح حسنة على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته هكذا اذكر الشوكاني هذه الاحاديث بعين الاسناد ولم يتكلم عليها بشئ من الصحة والضعف ثم ذكر حديث ابي هريرة مرفوعا من اخذ اموال الناس يريد اداها ادوا الله عنه ومن اخذ يريد اتلافها اتلفه الله اخرجه البخاري ثم ذكر حديث ميمونة ما من مسلم يدان دينيا يعلم الله انه يريد اداها الا ادوا الله عنه في الدنيا والاخرة قال اخرج الحاكم بلفظ من تدان بدين في نفسه وفاءه ثم مات قبا وز الله عنه وارضى غريمه بما شاء ثم قال قد ورد ايضا ما يدل على ان من مات من المسلمين مدني تاذن على من اليه ولاية امور المسلمين يقضيه عنه من بيت ما لهم وان كان له مال كان لورثته اخرج البخاري من حديث ابي هريرة ما من مؤمن الا وانا ولي به في الدنيا والاخرة اقروا ان شئتم النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم فايما مؤمن مات وترك مالا فليقره عصبته من كانوا ومن ترك دين او ضياعا فليأتني فانا مولاه واخرج احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث اخر من ترك مالا فله أهله ومن ترك دين او ضياعا فالي وعلى وانا اولى بالمؤمنين قال الشوكاني وفي معنى ذلك عدة احاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم انه قالها بعد ان كان يمتنع من الصلوة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه ذلك مشعرا بان من مات مديونا استحق ان يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو احد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم وانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه اخرجه احمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم يقولون ان ميراث من لا وارث له مختص برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية للرعاة واللفظ من ترك مالا فلو رثته ومن ترك دين او ضياعا فالي وعلى الولاية من بعدك من بيت المال **قوله** (هذا حديث حسن) واخرجه احمد وابن ماجه قال الشوكاني رجال اسناده ثقات الا عمر بن ابي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطئ انتهى **ابواب النكاح** قال القاري في المراجعة قيل هو مشترك بين الوطى والعقد اشتراكا لفظيا وقيل حقيقة في العقد مجازي الوطى وقيل بقلبه **قوله** (هذا حديث حسن) قال القاري في المراجعة قيل هو مشترك بين الوطى والعقد مجازي في الوطى على الصحيح والحجة في ذلك كثيرة وردت في الكتاب السنة للعقد حتى قيل انه لم ير في القرآن الا للعقد قال وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما وروى جزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري وان كان اكثر ما يستعمل في العقد انتهى (نا حفص بن غياث) بكساخين المعجمة الكوفي القاضى عن ابي الشمال بن ضباب بكسر المعجمة وبموحلتين مجهول كذا في الخلاصة والتقريب وقال في الميزان حدث عنه مكحول بن يثا اربع من سنن المسلمين لا يعرف الا بهذا الحديث قاله ابو زرعة **قوله** (اربع) او اربع خصا (من سنن المسلمين) اي فعلا وقولا يعني التي فعلوها وشعروا بدينهم او قبحه تغليب لان بعضهم كعيسى ما ظهر منه الفعل في بعض النكاح وهو النكاح قاله القاري في المراجعة وقال المناوي في شرح الجامع الصغير للمراوان الاربع من سنن غا لب لعل فتوح لم يثبت وعيسى لم يثبت وج (الحياء) قال العراقي وقع في روايتنا بفتح الحاء المهملة وبعدها ياء مثناة من تحت وكحقه بعضهم بكسرها وتشديد النون وقال ابن القيم في الهدى في الجامع بالنون والياء اي الحياء والحياء وسمعت ابا الجهم الحافظ يقول انما

حسن ثنا الحسن بن علي الخزاز قال نا عبد الله بن نمير نا الاعمش عن عمارة بن خوخة وقد روى غير واحد عن الاعمش بهذا الاستناد مثل هذا وروى أبو معاوية و
الحارث بن الاعمش عن إبراهيم بن علقمة عن عبد الله بن النسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه **باب** ما جاء في النهي عن التبتل **حسن** ثنا الحسن بن علي الخزاز وروى غير واحد قالوا
نا عبد الرزاق نا مفر عن الزهري عن سعيد بن المسيب نا سعد بن أبي قاص قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لا خصصنا هذا
حديث **حسن** ثنا إبراهيم بن الرافعي نا زيد بن اخزم واسحاق بن ابراهيم البصري قالوا نا معاذ بن هشام عن ابيه عن قتادة عن الحسن بن سمره نا النبي صلى
الله عليه وسلم عن التبتل وزاد زيد بن اخزم في حديثه وقرأ قتادة ولقد ارسلنا رسلا من قبلك جعلناهم ازواجا ذرية وفي الباب عن سعد بن النضر بن مالك وعائشة و
وابن عباس حديث سمره حديث حسن غريب

فلو كان الاستثناء مباحا لكان الارشاد اليه اسهل ونقطة عوى كونه اسهل لان الترتيب اسهل من الفعل وقد باح الاستثناء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الخفية لاجل
تسكين الشهيق كذا في فتح الباري **قلت** في الاستثناء ضرب عظيم على المستمي بأى وجه كان فالحق ان الاستثناء فعل حرام لا يجوز ارتكابه لا لغرض تسكين الشهيق ولا لغرض اخر ومن ابله
لاجل التسكين فقد غفل غفلة شديدة ولم يتأمل فيما فيه من الضرر هذا ما عدى والله تعالى اعلم **باب** ما جاء في النهي عن التبتل هو في الاصل الانقطاع والمراد به هنا
الانقطاع من النساء وترك الزوج **قوله** روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان بن مظعون التبتل اي لم ياذن له حين استأذنه بل نهاه عنه قال النووي هذا عندنا
محمل على من تآقت نفسه ووجد موته (ولو اذن له لا خصصنا) اي لجعل كل منافسه خصما كذا لا يجتهد في النساء قال الطبري كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا ولكنه عدل
عن هذا الظاهر الى قوله لا خصصنا لارادة المبالغة اي المبالغة في التبتل حتى يفضى بنا الاختصاص ولم ير دية حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي
عن الاختصاص ويؤيد ان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كابي هريرة وابن مسعود وغيرهما كذا في فتح الباري قال النووي وهذا محمول على انهم كانوا
يفنون جواز الاختصاص باجتهادهم ولم يكن ظنهم هذا موافقا فان الاختصاص في الآدمي حرام صغيرا كان او كبيرا قال البغوي وكان يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل واما ما كذا في يجوز
خصاؤه في صغره ويحرم في كبره انتهى **قلت** يدل على عدم جواز خصاء البهائم مطلقا صغيرة كانت او كبيرة ما كولة كانت او غير ما كولة ما اخرج ابن الزرقال الشوكاني في النيل باسناد
حسن حديث ابن عباس نا النبي صلى الله عليه وسلم عن صبر المرح وعن اخصاء البهائم ثم فيها شديدا واخرجه ايضا البيهقي في سننه الكبرى ويؤيد هذا الحديث ما رواه احمد
والطحاوي باسناد ضعيف عن ابن عمر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخصاء الخيل والبهائم ثم قال ابن عمر فيها ما كذا في الشوكاني في النيل تحت هذا الحديث فيه
دليل على تحريم خصي الحيوانات وقول ابن عمر فيها ما كذا في اي زيادة اشارة الى ان لخصي تنويه الحيوانات ولكن ليس كل ما كان جالبا للنفع يكون حلالا بل لابد من عدم المانع
وايضا الحيوان ههنا مانع لانه ايلزم لم ياذن به الشارع بل نفى عنه انتهى كلام الشوكاني وقد استدلل بعض الصحابة والتابعين على عدم جواز اخصاء البهائم بقوله تعالى ولا تضلهم
ولا منيهم ولا هم في بيتك اذن الانعام ولا هم فليغير خلق الله قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ولا هم فليغير خلق الله قال ابن عباس يعني بذلك خصي الذر
فكنا روى عن ابن عمر انس وسعيد بن المسيب عكرمة وابو عياض وقتادة وابو صالح والثوري وقد ورد في حديث النووي عن ذلك انه قد قيل المراد بتغيير خلق الله في هذه الآية
تغيير دين الله ففي تفسير ابن كثير وقال ابن عباس في رواية عنه ومجاهد وعكرمة وابراهيم النخعي والحسن وقتادة والحكم والسدي والضحاك وعطاء الخراساني ولا هم فليغير
فليغير خلق الله يعوق دين الله عز وجل وهذا كقوله اقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله على قول من جعل ذلك امرا لا يتبدل فطرة الله
ودعا الناس الى فطرته انتهى **قلت** لو تأملت وتدبرت في الآيتين ظهر لك ان المراد بتغيير خلق الله في الآية الاولى هو تغيير الصور وان المراد بتبديل خلق الله في الآية
الثانية هو تبديل دين الله وبديل على ان المراد بتغيير خلق الله في الآية الاولى هو تغيير الصور وان المراد بتبديل خلق الله في الآية الثانية هو تبديل دين الله
المستوشحات والمتنقشات المتغليات للحسن البخيرات خلق الله الحديث وقد استدلل من قال بجواز اخصاء البهائم بما ورد من ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم بكبشين موجنين قالوا لو
كان اخصاء الحيوان المأكول حراما لما صحى بالكبش الموجن البتة وفي هذا الاستدلال نظر كما لا يخفى على المتأمل وقد بسطت الكلام في هذه المسئلة في رسالتى ارشادا الهام الى حكم اخصاء
البهائم **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (في النهي عن التبتل) قال الجزري في النهاية التبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح وامرأة بتول منقطعة
عن الرجال لاشهوة لها فيم بها سميت مريم ام السجدة عليها السلام وسميت الفاطمة التبتل لانقطاعها عن النساء فاضلا ودينا وحسبا وقيل لانقطاعها عن الدنيا
الى الله تعالى انتهى **قوله** (ولقد ارسلنا رسلا من قبلك الخ) يعنى النكاح من سنة المسلمين فلا ينبغي تركها اصلا وقد استدلت عائشة بهذه الآية على منع التبتل وروى الشافعي
عن سعد بن هشام انه دخل على ام المؤمنين عائشة قال قلت انى اريد ان اسالك عن التبتل فما تزين فيه قالت فلان فعل ما سمعت الله عز وجل يقول لقد ارسلنا رسلا من قبلك فجعلنا
هم ازواجا وذرية فلا تبتل **قوله** (وفي الباب عن سعد بن ابي قاص اخرج الطبراني وفيه ان الله ابدلنا بالرهبانة الخفيفة السمحة كذا في النيل (داود بن مالك) اخوه احمد بلفظ ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالبادة وينهى عن التبتل غنيا شديدا ويقول تزوجوا الودود الولد فاني مكاتبكم الانبياء يوم القيامة واخرجه ايضا ابن حبان وصححه وذكره في مجمع الزوائد في
موضعين وحسن اسناده في احدهما كذا في النيل (روايت) اخبرنا الشافعي بلفظ حديث الباب (وابن عباس) اخوه احمد (داود) اخوه احمد والطبراني مرفوعا بلفظ لا ضرورة في الاسلام
قال الحافظ في التلخيص هو من رواية عطاء عن عكرمة عنه ولم يقع منسوبا فقال ابن طاهر هو ابن زرار وهو ضعيف لكن في رواية الطبراني ابن ابي النخعي وهو موثق انتهى **قوله** (هذا حديث حسن غريب)

داوهرية هذا حديث حسن قد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث وقالوا لا بأس ان ينظر اليها ما لم يَرْمِ منها كُفْرًا وهو قول احمد واسحاق ومعنى قوله احيان يؤدم بينكما قال احيان تدوم المودة بينكما باب ما جاز في اعلان النكاح **حدثنا احمد بن منيع نا هُشَيْم نا ابو بلع عن محمد بن حاطب الحجّي قال قال رسول الله عليه السلام فصل ما بين الحلال والحرام الدين والصوت وفي الباب عن عائشة وجابر والربيع بنت معوذ وحديث محمد بن حاطب حديث حسن وابو بلع اسمه يحيى بن ابي سُلَيْم ويقال ابن سُلَيْم ايضاً ومحمد بن حاطب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام صغير **حدثنا احمد بن مبلع نا يزيد بن هارون نا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اَعْلَنُوا هَذَا النِّكَاحَ واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف** هذا حديث حسن غريب**

فليقل أخرجه احمد وابوداود والنسائي أخرجه ابن حبان والدارقطني والحاكم وابوعبادة وصححه وهو مثل حديث الغيبة (وابو حنيفة) أخرجه احمد مرفوعا اذا خطب احدكم امرأة فلا جناح عليكم ينظر منها اذا كان انما ينظر اليها لخطبة وان كانت لا تعلم وأخرجه ايضا الطبراني والبخاري وأوردوا الحافظ في التلخيص سكنت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال احمد رجال الصحيح (وابو هريرة) قال كنت عند النبي صلى الله عليه وآله فأتاه رجل فاخبره انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ما نظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فان في عين الانصار رشيتا أخرجه مسلم واحمد والنسائي قوله (هذا حديث حسن) أخرجه احمد والنسائي وابن منبجة والدارقطني وابن حبان وصححه قوله (وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث وقالوا لا بأس ان ينظر اليها الخ) قال النووي في شرح مسلم تحت بحث غسل أبو هريرة فيه استحباب النظر الى من يريد تزوجها وهو من هبت ومن هب مالك وابو حنيفة وسائر الكوفيين واحمد وسجاءه العلماء وحكي للقاضي عن قوم كراهته وهذا مخالف لما يروى في هذا الحديث ومخالف لاجماع الامة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ثم انه انما يباح له النظر الى وجهها وكفيها فقط لا نهما كلبسها بعورة ولا نه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خضوبة البدن او عذوبة هذا من هبت ومن هب اكثر من وقال الاوداعي ينظر الى مواضع اللحم وقال داود ينظر الى جميع بدنها وهذا خطأ ظاهر من ابدى لاصحاب السنة والجماعة ثم من هبت ومن هب مالك واحمد والجمهور انه لا يشترط في جواز النظر رضاها بل له ذلك في غفلتها ومن غير تقدم اعلام لكن قال مالك اكره نظره في غفلتها مخافة من وقوع نظره على عورة وعن مالك رواية تضعيفه انه لا ينظر اليها الا باذنها وهذا ضعيف لان النبي صلى الله عليه وآله لم يرد ذلك في ذلك مطلقا ولم يشترط استئذانها ولا نهما تستحي غالباً من الاذن انتهى كلام النووي قوله (قال احوان تروم المحبة بينكما) قال في النهاية احوان يؤمن بينكما اي تكون بينكما المحبة والاتفاق يقال انكم امة ببيتها يادم او ما بالسكون الى الف ووفق وكذلك آدم يؤمن بالمدن انتهى (باب ما جاء في اعلان النكاح) قوله (ناهشيم) بالتصغير ابن بشير بن عظيم بن القاسم بن دينار السلمي ابو معاوية الواسطي ثقة ثبت كثير التأسيس والارسال (ابو بريح) بفتح الواحدة وسكون اللام بعد هاجيم الكوفي ثم الواسطي صدوق ربما اخطأ من الخامسة وهو ابو بريح الكبي (الحج) بضم الحيم وفتح الميم وبالحاء المهملة منسوبة الى حم بن عمر كذا في الغنى قوله (وفضل ما بين الحلال والحرام) اي فرق ما بينهما (الصوت) قال الجزري في النهاية يريد اعلان النكاح وذلك بالهتف والذكر به في الناس يقال له صوت وصيت انتهى (والدفع) بضم الدال وفتحها قال القاري في الرقعة الصوت اي الذكر والتشهير والدفع اي ضربه فانه يتم به الاعلان قال ابن الملك ليس المراد ان لا فرق بين الحلال والحرام في النكاح الا هذا الامر فان الفرق يحصل بخصه الشهود عند العقد بل المراد الترغيب الى اعلان امر النكاح بحيث لا يخفى على الاطراف السنة اعلان النكاح بغير بالدفع واصوات الحاضرين بالتهنئة او النعنة في النشاء الشعر المباح وفي شرح السنة معناه اعلان النكاح واضطراب القلوب والذكر في الناس كما يقال فلان ذهب صوتيه في الناس وبعض الناس يذهب به الى السماع وهذا خطأ يقع السماع المتعارف بين الناس الا ان انتهى كلام القاري قلت الفاهر عندي والله تعالى اعلم ان المراد بالصوت ههنا الغناء المباح فان الغناء المباح بالدفع جائز في العرس يدل عليه حديث الربيع بن ميمون في هذا الباب وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وفيه فحلت جويريات لنا يصرفن بالدفع ويندين من قتل من ابا في يوم بدر قال المهلب في هذا الحديث اعلان النكاح بالدفع والغناء المباح انتهى (روى البخاري في صحيحه عن عائشة انها زفت امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وآله ما كان معكم لهوفان الا انصار يجههم للهوف قال الحافظ في رد اية شريك فقال فصل بعثتم معها جارية تضرب بالدفع وتخفي واخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وابو مسعود الانصاريين قال انه رخص لنا في الهوف عند العرس الحديث وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل له اترخص في هذا قال نعم انه نكاح لا سفاح اشيد والنكاح انتهى قوله (حدثنا محمد بن حاطب حديث حسن) أخرجه احمد والنسائي وابن ماجه الحاكم قوله (واعلنوا هذا النكاح) اي ابيته فالامر للزوج او بالانكاح والاشتهاء فالامر للمتخلف كما في قوله (واجعلوا في الساجد) وهو ما لا نه ادعى للاعلان او لحصول بركة المكان (واضربوا عليه) اي على النكاح (بالدفوف) لكن خارج المسجد وقال الفقهاء المراد بالدفع ما لا جلاجل له كذا ذكره ابن الهمام قال الحافظ واستدل بقوله واضربوا على ان ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلحق بهن الرجال لعموم النسخ عن التشبيه بهن انتهى قلت وكذلك الغناء المباح في العرس مختص بالنساء فلا يجوز للرجال قوله (هذا حديث حسن) كذا في النسخ الحاضرة واوردها الحديث الشيخ وولي الدين في المشكوة وقال رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب ولم يذكر لفظ حسن وكذلك اورد الشوكاني في هذا الحديث في النيل وقال قال الترمذي هذا حديث غريب ولم يذكره ايضا لفظ حسن فالظاهر ان البتة التي كانت عند هذا المشكوة وعند الشوكاني هي الصحيحة ويدل على صحتها تصحيح الترمذي وعيسى بن ميمون احدهما هذا الحديث وقصره الحافظ في الفتح بضعف هذا الحديث والله تعالى اعلم واخرج ابن ماجه هذا الحديث بلفظ

فهذا الباب عيسى بن ميمون الانصاري يضعف في الحديث وعيسى بن ميمون الذي يروي عن ابن أبي نجيم التفسير هو ثقة **حدثنا** حماد بن مسعدة البصري ناشر ابن الفضل ناخذ بن كوان عن الربيع بنت معوذ قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل على غداة بني فجلس على فراشي كيجلسك متى تجوزيات لنا يضر من بدفن ويئذ بن من قتل من ابائي يومئذ راحات قالت احدهن وفيما بنى يعلم ما في غد فقال لها اسكتي عن هذه وقولي التي كنت تقولين قبلها وهذا حديث حسن **صحيح** باب ما يقال للزوج **حدثنا** ... مستقيمة نلعبد الخريز بن محمد عن سهيل بن ابي صالح عن ابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رقا الانسا اذا تزوج قال **باركوا** عليه وبارك عليك وجميع بيتكم في خير وفي الباب عن عقيل بن ابي طالب حديث ابي هريرة **صحيح** باب ما جاء فيما يقول اذا دخل على اهله **حدثنا** ابن

اعلموا هذا النكاح واضربوا عليه بالغمال وفي سنده خالد بن الياس وهو متروك واخرجه من حديث عبد الله بن الزبير احمد وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ اعلنوا النكاح وليس فيه اضر بوا عليه بالدخول **قوله** (وعيسى بن ميمون الانصاري يضعف في الحديث) عيسى بن ميمون هذا هو مولد القاسم بن محمد يعرف بالواسطي قال البخاري منك الحديث وقال ابن يروي احاديث كلها موضوعات روى عيسى ميمون الذي يروي عن ابي نجيم التفسير هو ثقة قال الحافظ في تهذيب التهذيب عيسى بن ميمون الجشبي الكوفي ابو موسى المعروف بابن داية وهو صاحب التفسير روى عن مجاهد وابن ابي نجيم وعنه السفينان وغيرهما قال الدردور عن ابن معين ليس به باس وقال ابن المديني ثقة كان سفينان يقدمه على ورقاء وقال الساجي ثقة ووثقه ايضا الترمذي وابو احمد الحاكم والدارقطني وغيرهم انتهى مختصرا **قوله** (عن الربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد اليماء المكسوة (بنت معوذ) بكسر الواو المشددة (غداة بني) بصيغة المجهول (في) وفي رواية الشيخ بن عيسى سلمت وزفقت الزوجة البنا الدخول بالزوجة وبين ابن سعد انها تزوجت حينئذ اياس بن البكير الليثي وانها ولدت له محمد بن اياس قيل له صحبة كيجلسك متى بكسر اللام اي مكانك خطاب لمن يروي الحديث عنها وهو خالد بن ذكران قال الحافظ في الفتح قال الكرماني هو مجمل على ان ذلك كان من وراء حجاب او كان قبل نزول اية الحجاب او جاز النظر للحاجة او عند الامن من الفتنة انتهى قال الحافظ والخير هو المحدث الذي وضع لنا بالدلة القوية ان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر اليها وهو الجواب الصحيح عن قصة ام حرام بنت ملحان في دخولها ونومها عند وتقليتها راسه ولم يكن بينهما محرمية ولا زوجية انتهى كلام الحافظ واعراض القاري في المراقبة على كلام الحافظ هذا فقال هذا غريب فان الحديث لا دلالة فيه على كشف وجهها ولا على الخلوة بها بل ينافيها مقام الزفاف وكذا قولها فجعلت جويريات لنا يضر من بدفن (قلت) لو ثبت بالدلة القوية ان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر اليها لحصل الجواب بلا تكلف وكان شافيا وكافيا ولكن لم يدرك الحافظ تلك الأدلة ههنا (وجويريات) بالتصغير قيل المراد بهن بنات الانصار دون المملوكات يضر من بدفن بضم الدال ويفتح قيل تلك البنات لم تكن بالغات حد الشهوة وكان دفنهن غير مصحوب بالجلجل روي بن بضم الزال من النذرية بضم النون وهي ذكرا وصفات الميت بالثناء عليه وتعد يد محاسنه باكرهم والشجاعة ونحوها (من قتل من ابائي يوم بدر) قال الحافظ ان الذي قتل من ابائها انما قتل باحد واباءها الذين شهدوا بدر معوذ ومعاذ وعوف واحدهم ابوها وآخران عماها اطلقت الابوة عليها تغليبا (اسكتي عن هذه) اي عن هذه المقالة وفي رواية البخاري في هذه اي اترك ما يتعلق بمديحي الذي فيه الاطراء المنهي عنه مراد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غد الا الله فاشارة الى علة المنع (وقولي التي كنت تقولين قبلها) فيه جواز سماع المدح والمثنية مما ليس فيه مخالفة تضيي الى الغلو قاله الحافظ قال القاري في المراقبة وانما منع القائلة بقولها وفيما بنى الخنك اهت نسبة على الغيب اليه لانه لا يعلم الغيب الا الله وانما يعلم الرسول من الغيب ما اخبره او نكراهة ان يذكر في اثناء ضرب لدف واثنا مرتبة القتل لعل منصبه عن ذلك انتهى قلت المعتبر هو الاول لما ورد به التصريح في رواية حماد بن سلمة كما مرنا **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري: **باب** ما يقال للزوج (اي من الدعاء) **قوله** (كان اذا رقا الانسا) بفتح الواو وتشديد الفاء مهملة معناه دعاء قاله الحافظ في الفتح وفي القاموس رقا رقا فاعاله بالرفاء واللين اي بالالتئام وجمع التل انتهى وذلك لان الترفئة في الاصل الالتئام يقال رقا القوب لام خرقه وضم بعضه الى بعض كانت هذه ترفئة للجاهلية ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وارشده الى ما في هذا الباب فروي بقي بن مخلد عن رجل بن يميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء واللين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم واخرجنا النساء والطبارة عن عقيل بن ابي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له بالرفاء واللين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات رقا قال بارك الله وبارك عليك وفي رواية غير الترمذي بارك الله لك وبارك عليك وجميع بيتكم في خير **قوله** (وفي الباب عن عقيل بن ابي طالب) انه تزوج امرأة من بني جشم فقالوا لالرفاء واللين فقال لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم اخرجنا النساء وابن ماجه واحمد بمعناه وفي رواية لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك قولوا بارك الله فيك وبارك لك فيها واخرجنا ايضا ابو يعلى والطبراني وهو من رواية الحسن بن عقيل قال في الفتح ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عقيل **قوله** (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) اخرجنا اصحاب السنن وابن حبان والحاكم قاله الحافظ في الفتح: **باب** ما جاء في ما يقول اذا دخل على اهله **قوله** (اذا الى اهله) اي جامع لاهله او جاريته والمعنى اذا اراد ان يجامع فيكون القول قبل الشروع وفي رواية لا يجامع الا اذا احاط بان يأتي اهله وهو مشقة لغيرها من الروايات التي تدل بظاهرها على ان القول يكون مع الفعل فهي محمولة على الجواز قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اولاد اوردت القرينة (رجبنا) اي نبينا (الشيطان) مفعول ثان راد زقتنا من الولد (له يضره الشيطان) اي لم يسلط عليه بحيث لا يكون له على صالحه والا فكل

ابو ناسفيا بن عيينة عن منصور عن سالم بن ابى الجعد عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذ انى امره قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فان قضى الله بيننا ولدا لم يضره الشيطان هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في الاوقات التي يتجنب فيها النكاح حد ابن ابي شيبة عن سعيد بن اسفيا عن اسمعيل بن امية عن عبد الله بن عمرو عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني في شوال وكانت عائشة تسحب ان يبنى بنسائها في شوال هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حدث الثوري عن اسمعيل باب ما جاء في الوليمة حل ثمانية نكاحنا ما جاء في حديث عن ابن عمر بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى علي بن ابي طالب بن عوف ان تصفيرة فقال ما هذا فقال اني تزوجت امرأة على وزن نكاح من ذهب فقال بارك الله لك اولم ولو لبشاة

مولد ميسه الشيطان الامريم وابنها ولا بد له من وسوسة لكن كان من ليس له عليم سلطان قاله في الجمع قلت وقد وقع في رواية لمسلم واحمد لم يسلط عليه الشيطان وقد وقع في رواية للجاري لم يضره شيطان ابد اقال الحافظ في الفتح واختلف في الضرر المتفق بعد الاتفاق على عدم الحمل على العموم في انواع الضرر على ما نقل القاضي عياض ان كان ظاهر في الحمل على عموم الاحوال من صيغة النكاح مع التابيد وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت في الصحيح ان كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الا من استثنى فان هذا الظن نوع من الضرر ثم اختلفوا فقيل المعنى لم يسلط عليه من اجل بركة التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه وقال الدودي معنى لم يضره اي لم يفتنه عن دينه الى الكفر ليس المراد عصمته من العصية انتهى كلام الحافظ مختصرا وقد ذكرنا اولا اخر من شاء الاطلاع عليه فليرجع الى الفتح قوله هذا حديث حسن صحيح (اخرج الجماعة الا النسائي في كذا في المتن باب ما جاء في الاوقات التي يتجنب فيها النكاح قوله بنو بنو) اي دخل معي وزفني قال في النهاية الابتداء والبناء الدخول بالزوجة والاصل فيه ان الرجل كان اذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها فيقال بنى الرجل على اهله قال الجوهري ولا يقال بنى باهله وهذا القول فيه نظر فانه قد جلد في غير موضع من الحديث وغير الحديث وعاد الجوهري استعماله في كتابه انتهى (روى بنو بنو في شوال) زاد مسلم في روايته فاي نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان احلى عنده منى (وكانت عائشة تسحب ان يبنى بنسائها في شوال) حميد بن نساها يرجع الى عائشة قال النووي فيها استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال وقد نص اصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام وما كانت الجاهلية عليه ما يتخيل بعض العوام اليوم من كراهة التزوج والدخول في شوال وهذا باطل لا اصل له ومن اثار الجاهلية كانوا يتطيرون بذلك لما في اسم شوال من الاسالة والرفع انتهى قال القاري قيل انما قالت هذا ردا على اهل الجاهلية فانهم كانوا لا يرون بينا في التزوج والعرس في شهر الحج انتهى قوله (هذا حديث حسن) ورواه احمد ومسلم والنسائي (باب ما جاء في الوليمة) قال العلماء من اهل اللغة والفقه وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الاذهري وغيره وقال الانباري اصلها تمام الشئ واجتماعه والفعل منها ولم قاله النووي واعلم ان العمل اذ ذكره وان الضيافات ثمانية انواع الوليمة للعرس والخمس بضم الخاء المعجمة ويقال بالصاد المهملة ايضا للولادة والاعذار بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذل المعجمة للختان والوكيلة للبناء والنقعة لتقديم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة تيمن سابع الولادة والوضيمة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة الطعام عند المصيبة والمادوية بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والوضيمة من هذه الانواع الثمانية ليست بجائزة بل هي حرام وقال الحافظ في الفتح وقد فاتهم كالحزق بكسر الميملة وتخفيف الدال المعجمة واخوه قاف الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرخعة هو الذي يصنع عند الختم اي ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قد مر مقصود منه ويحتمل ان يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة قال وروى ابو الشيخ والطبراني في الاوسط عن ابو هريرة رفعه الوليمة حتى وسنة الحديث وفي اخره قال والخمس الاعذار والتوكيرات فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وظاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفي مسند احمد من حديث عثمان بن ابى العاص في وليمة الختان لم يكن يدعى لها انتهى قوله (راى علي بن ابي طالب بن عوف ان تصفيرة) قال النووي في رواية رددع من زعفران براد ودال وعين مهملات هو اثر الطبيب الصحيح ومعنى هذا الحديث انه تعلق به اثر من الزعفران وغیره من طيب العروس ولم يقصد ولا تعقل التزعم فقد ثبت في الصحيح النقي عن التزعم للرجال وكذا في الرجال عن الخلق لانه شعار النساء وقد نهي الرجال عن التشبه بالنساء فهذا هو الصحيح في معنى الحديث وهو الذي اختاره القاضى والمحققون قال القاضى وقيل انه يرخص في ذلك للرجل العروس وقد جاء ذلك في اثر ذكره ابو جليل انه كانوا يخصصون في ذلك للشباب ايام عرسه قال وتيل لعله كان ليسير اقله ينكر انتهى كلام النووي وعلى وزن نكاح من ذهب قال الحافظ في النواة اسم لقدر معروف عندهم فسردها بخمسة دراهم من ذهب قال القاضى كذا فسرها اكثر العلماء راو له ولو لبشاة قال الحافظ ليست لهذه الامتناعية انما هي لئلا يتقليل ووقع في حديث ابو هريرة بعد قوله اعربت قال نعم قال اولت قال لا فرح لي به رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال اولم ولو لبشاة وهذا هو الصحيح فيه ان الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدله على ان الشاة اقل ما يشرع للموسر لكن الاسناد ضعيف قال ولو لا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم اولم على بعض نساءه باقل من الشاة لكان يمكن

حديث ابن مسعود لا تعرفه مرفوعاً الامز حديث زياد بن عبد الله وزيد بن عبد الله كثير الغرائب المناكير سمعت محمد بن اسمعيل بن ركن عن محمد بن عتبة قال قال وكيع زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث **باب** ما جاء في اجابة الراعي حل ثنا ابو سلمة يحيى بن خلف ناشر بن الفضل عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوالد دعوة اذ ادعيتهم وفي الباب عن علي وابي هريرة

وربما شهده الله يوم القيمة بين اهل العصاة بانه مرأى كذاب بان اعلم الله الناس بريائه وسمعته وقرع باباً سمع خلفه فيقتصر بين الناس قال الطيلي اذ احدث الله تعالى بعد نعمة حق له ان يحدث شكر واستحب لك في الثاني جبر المايق من نقصان في اليوم الاول فاز السنة مكسلة للواجب واما اليوم الثالث فليس الا براء وسمعة والمدعو يجب عليه الاجابة في الاول ويستحب في الثاني ويكره بل يحرم في الثالث انتهى قال القاري فيه ردصريح على اصحاب مالك حيث قالوا باستحباب سبعة ايام لذلك انتهى قلت لعلمهم تسكوا بما اخرجوا من اي شبهة من طريق خصصة بقت سيرين قالت لما تزوج ابي عاصم الصبية سبعة ايام فلما كان يوم الانفصال دعا ابي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرها فكانوا ابصاراً فلما اطعموا دعا ابي واثنى واخرجه البيهقي من وجه اخر انه ساقا منه واخرجه عبد الرزاق الى خصصة فيه ثمانية ايام ذكره الحافظ في الفتح وقد جرح الامام البخاري في صحيحه الجواز والولية سبعة ايام حيث قال باب حق احابة الولاية والدعوة ومن اوله بسبعة ايام ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين انتهى وأشار بهذا الى ضعف حديث الباب ولكن ذكر الحافظ في الفتح شواهد لهذا الحديث وقال جرحها هذه الاحاديث وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فيجوز معها يدل على ان الحديث اصلاً قال ودعاه به يعني حديث الباب الشافعية والحنابلة قال والى ما جرح اليه البخاري هب المالكية قال عياض استحباب اصحابنا لاهل السنة كونه اسبوعاً قال وقال بعضهم محله اذا دعا في كل يوم من الورد قبله ولم يكره عليهم واذا حملنا الامر في كراهة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك واما اطلاق ذلك على الثالث لكونه الغالب انتهى كلام الحافظ مختصراً **قوله** (حديث ابن مسعود لا تعرفه مرفوعاً الامز حديث زياد بن عبد الله) وقال الرازي رقيق به زياد بن عبد الله عن عطارد بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي عنه قال الحافظ وزيد بن خلف في الاحتجاج به ومع ذلك فسماعه عن عطارد بعد الاختلاف (وزيد بن عبد الله كثير الغرائب والمناكير) قال الحافظ في الفتح وشيخه فيه عطارد بن السائب سماع زياد منه بعد اختلافه فهذا علمته انتهى قد عرفت ان حديثه شواهد يدل على مجيها ان الحديث اصلاً قال وكيع زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث قال الحافظ في التقرير لم يثبت ان وكيعاً كذب به وله في البخاري موضع واحد متابعه انتهى حديث الباب خوجه ابو داود من حديث رجل من ثقيف قال فتادة ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا ادري ما اسمه واسناده ليس بصحيح كما صرح به البخاري في تاريخه الكبير مخرجه ابن ماجه من حديث ابي هريرة وفي اسناده عبد الملك بن حسين النخعي الواسطي قال الحافظ ضعيف وفي الباب عن النضر بن عدي في اسناده بكر بن خنيس وهو ضعيف وذكره ابن ابي حاتم والدارقطني في العلل من حديث الحسن بن انس ورجحوا رواية من رسله عن الحسن في الباب ايضاً عن وحشي بن حرب عند الطبراني باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند ايضا باسناد كذلك **باب** في اجابة الراعي **قوله** (ايتوا الدعوة اذ ادعيتهم) قال النووي ودعوة الطعام بفهم الراعي دعوة الشرب بكسرهما هذا قول جمهور العرب عكسة تيم الرباب فقالوا الطعام بالكسر والشرب بالفتح واما قول قطرب في الثالث ان دعوة الطعام بالضم فغلطوه فيه والحديث دليل على انه يجب الاجابة الى كل دعوة من عرس غيره وقد اخذنا هذا الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقاً عرساً كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والمتابعين **ويحكي عليه** ما روى عن عثمان بن ابي العاص وهو من مشاهير الصحابة انه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها لكن يمكن الانفصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو عوا عند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا الطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقعه واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابي عبد الله ان ابن صفوان دعاه فقال اني مشغول ولن اتيك فعفني جئتته وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المأثية والحقيقة والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ الشيوخ منهم في الاجماع ولفظ الشافعي ايتان دعوة الولاية حق والولية التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا ارضى لاحد في تركها ولو تركها لم يتيب الى ان يعاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس قاله الحافظ وقال في شرح حديث ابي هريرة الذي اشار اليه الترمذي في هذا الباب وذكرنا اللفظة ما لفظه والذي يظهر ان اللام في الدعوة للعهد من الولية المذكورة او لا وقد تقدم ان الولية اذا اطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولاية فانها تقيد انتهى قلت قال الشوكاني في النيل بعد ذكر كلام الحافظ هذا ما لفظه وبجواب اول بيان هذا مصادرة على المطلوب لان الولية المطلقة هي محل النزاع وثانياً بان في احاديث الباب ما يشعر بالاجابة الى كل دعوة ولا يمكن فيه ما ادعاه في الدعوة وذلك نحو ما في رواية ابن عمر بلفظ من دعى فلم يجب فقد عصي الله وكذلك قوله من دعى الى عرس او نحو فليجب ثم قال الشوكاني لكن الحق ما ذهب اليه الاولون يعني بهم الذين قالوا بوجوب الاجابة الى كل دعوة قلت الظاهر هو ما قال الشوكاني والله تعالى اعلم **فائدة** قال الحافظ في الفتح بعد ان حكى وجوب الاجابة الى الولية بشرط وجوبها ان يكون الراعي مكلفاً حراً رشيداً ان لا يخلص لا غنياً مدون الفقراء وان لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لزم فيه ان رهبة منه وان يكون الراعي مسلماً على الاحكام وان يختص باليوم الاول على المشهور وان لا يسبق فمن سبق تعيبت الاجابة له دون الثاني وان جاء امعاً قهر الاقرب سماعاً على الاقرب اذ اراد على الاحكام فان استويا اترع وان لا يكون هناك من يتأذى بمضورة **قوله** (وفي الباب عن علي) ليظهر من اخوجه (رواي هريرة) قال قال

والبراء والنسابة أبو أيوب حديث ابن عمر حديث حسن **باب ما جاء في من يحج إلى الوالية بغيرة دعوة حل ما هنادنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي سعيد**
قال جاء رجل يقال له أبو شعيب غلام له لحام فقال اصنع طعاما يكفي خمسة فاقى رأيته في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فصنع طعاما ثم أرسل إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فدعا وجلس معه الذين معه فلما أقام النبي صلى الله عليه وسلم أتبعهم رجل لم يكن معهم حين دعوا فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الباب قال
لصاحب المنزل انه اتبعنا رجل لم يكن معنا حين دعونا فان أدنت له دخل قال فقد أدنا له فليدخل هذا حديث حسن وفي الباب عن ابن عمر **باب ما جاء في**
تزيين الأبنكار حل ثنا قتيبة ناخذ بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال تزوجت يا جابر
فقلت نعم قال بكرة أم ثيبا فقلت بل ثيبا فقال هذا جارية تملأ عجبك وتلاعبك فقلت يا رسول الله ان عبد الله مات وترك سبع بنات وتسعا فحلت بمن يقوم
عليهن فدعاني في الباب عن أبي بن كعب كعب بن عجرة حدثنا جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم **باب ما جاء في النكاح **حل ثنا علي بن جعفر عن شريك بن عبد الله عن أبي****
اسحاق وحديثنا قتيبة نا أبو عوانة عن أبي اسحاق وحديثنا بن عبد الرحمن بن ممدى عن إسرائيل عن أبي اسحاق وحديثنا عبد الله بن أبي رباح عن ابن جابر
عن يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وفي الباب عن عائشة وابن عباس وأبو هريرة وعمران بن حصين

رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الوالية يدعى لها الأغنياً ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عص الله ورسوله أخرجه البخاري ومسلم والبراء أخرجه البخاري
(والنسابة) أخرجه أحمد عن ابن جهم يادع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خبز شعير وأهله نسخة فلجأ به كذا في عمدة القاري (وأبو أيوب) لما أتت على حديثه قوله (حديث
ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم: **(باب ما جاء في من يحج إلى الوالية بغيرة دعوة) قوله (الحاكم) بن عبد الله الحاملي نايع اللحم كذا وهو مبالغة**
لحم فاعل النسبة كلابن وتامر قاله القاري قلت وقع في رواية للبخاري لفظ كصاب والقصاب هو الجزار قال الحافظ وفيه جواز الاكتساب بصناعة الجزاره انتهى (فان
أدنت له دخل قال فقد أدنا له) فيه انه لا يجوز لأحد ان يدخل في ضيافة قوم بغير إذن أهلها ولا يجوز للصيف ان يأذن لأحد في الاتيان معه إلا بأمر من يحوز
إذن عام أو علم برضاة قال الحافظ في الفتح وفيه ان المدعوا لا يمنع من الإجابة اذا امتنع الداعي من الأذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث النس
ان فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة فقال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه
بان الدعوة لم تكن لولية وإنما صنع الفارس طعاما بقدر ما يكفي الواحد فحقت ان اذن لعائشة ان لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون الفرق ان عائشة كانت
حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأيضا فالمستحب للداعي ان يدعو خاص المدعومة كما فعل الخلفاء الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة إلا ان يدعوها او
علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه واحبان تاكل معه منه لانه كان موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة الحمار وأما قصة أبي طلحة حيث دعاه النبي
صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة فقال لمن معه قوموا فاجاب عنه المازري انه يحتمل ان يكون عليه رضا أبي طلحة فليستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه
ولان الذي اكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبيه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما اكلوه من البركة التي لا تصنع إلا في طحاة فيها فلم يقتصر إلى
استئذنه انه انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه أبو داود ومروان عن أبي هريرة فليجيب فقد عصي الله
ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا وهو حديث ضعيف كما صرح به الحافظ في الفتح: **(باب ما جاء في تزويج الأبنكار جمع بكروهي التوالم**
توطأ واستمرت عليها كلها الأولى قوله (هذا جارية) أي بكرا (تلاعبها وتلاعبك) فيه ان تزوج البكر أولى وان الملاعبة مع الزوج مندوب إليها قال الطيبي
هو عبارة عن الالفة التامة فان الثيب قد تكون معلقة القلب بالزوج الأول فلم تكن محبة كالملة بخلاف البكر وعليه ما ورد عليك بالابكار فانها في أشد
حبا وقل خبا (فحلت بمن يقوم عليهن) وفي رواية للبخاري كن في قسم اخوات فكهت ان اجمع اليهن جارية خرقا مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتشتطن قال
أصبت (فدعاني) وفي رواية للبخاري قال فبارك الله لك وفي الحديث دليل على استحباب نكاح الابكار المقتضى لنكاح الثيب كما وقع لحابر قوله (وفي الباب
عن أبي بن كعب) لما أتت على حديثه (وكعب بن عجرة) أخرجه الطبراني بنحو حديث جابر وفيه تعضاها وتعصك وفي الباب ايضا عن عويم بن ساعدة في ابن ماجة
والبيهقي بلفظ عليكم بالابكار فانها عذب أفوها وانطق أرحاما وأرضى باليسير وعن ابن عمر نحوه وزادوا استن اقبالا رواه أبو نعيم في الطب وفيه عبد الرحمن
ابن زيد بن أسلم وهو ضعيف كذا في التلخيص قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسابة وابن ماجة: **(باب ما جاء**
لأنكاح الأبولي) قوله (عن أبي اسحاق) هو السبيعي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري روى عن أبيه وجماعة روى عنه أبو اسحاق السبيعي وجماعة قيل اسمه عامر
وقيل الحارث ثقة من الثانية (لأنكاح الأبولي) قال السيوطي حمله الجمهور على نفق الصحة وأبو حنيفة على نفق الكمال انتهى قلت الواجب انه محمول على نفق الصحة بل هي
المتعين كما يدل عليه حديث عائشة الأتي وغيره قوله (وفي الباب عن عائشة) مروى بلفظ أي امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث أخرجه أبو داود والترمذي
وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كذا في فتح المباري وابن عباس مروى بلفظ لأنكاح الأبولي والسلطان ولي من لا ولي له أخرجه الطبراني
وفي أسناده الحجاج بن أرطاة وفيه مقال وأخرجه سفيان في جامعهم ومن طريقه الطبراني في الاوسط بأسناد أخرجه عن ابن عباس بلفظ لأنكاح الأبولي من شد

وانس حل ثنا ابن ابي عمر ناسفيا بن عيينة عن ابن جريح عن سليمان عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت بغير
اذن وليها فلكاحها باطل فلكاحها باطل فان خل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشترى فاشترى فالسلطان ولي من لا ولي له هذا حديث
حسن وقد روى يحيى بن سعيد الانصاري ويحيى بن ايوب وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريح فوهذا حديث ابي موسى حديث فيه
اختلاف رواه اسراييل وشريك بن عبد الله وابوعوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ورواه اسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابو عبيدة عن ابي اسحاق عن يونس
ابن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم غوه ولم يذكر فيه عن ابي اسحاق وقد روى عن يونس بن ابي اسحاق عن ابي بردة عن النبي صلى الله
عليه وسلم وروى شعبة والثوري عن ابي اسحاق عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي وقد ذكر بعض اصحاب سفيان عن سفيان عن ابي اسحاق عن ابي
بردة عن ابي موسى ولا يصح ورواية هؤلاء الذين رواد عن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي عقد صحيح لان سماعهم
من ابي اسحاق في اوقات مختلفة وان كان شعبة والثوري اخطوا ثبت من جميع هؤلاء الذين رواد عن ابي اسحاق هذا الحديث فان رواية هؤلاء عندى شبهة واضح
لان شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من ابي اسحاق في مجلس واحد وما يدل على ذلك ما حدثنا محمد بن غيلان نا ابي اود انبا ناسفة قال سمعت سفيان الثوري يقول يا
اسحاق اسمعت ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي فقال نعم فدل هذا الحديث على ان سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد

او السلطان كذا في فتح الباري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكاح المرأة لا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها اخراج ابن ماجة
والدارقطني والبيهقي قال ابن كثير الصحيح وثقه علي ابو هريرة وقال الحافظ رجاله ثقات كذا في النبل (وعمران بن حصين) مرفوعا بلفظ لانكاح الابوي شاهد عدل آخر
الحسن والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن بن عوف بن اسناد عبد الله بن محمد وهو متروك ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلا وقال هذا وان كان منقطعا
فان اكثر اهل العلم يقولون به كذا في التخصيص (وانس) اخراج ابن عدي كذا في شهر سراج **قوله** (عن سليمان) هو ابن موسى لا موسى مولاهم الدمشقي لا شقيقه وقد
فقيه في حديثه بعض ابن خوط قبل موته بقليل كذا في التقريري قال في الخلاصة وثقه دحيم وابن معين وقال ابن عدي تفرد باحاديث وهو عندى ثبت صدق وقال
النسائي ليس بالقوي قال ابو حاتم رحمه الله في حديثه بعض الاضطراب قال ابن سعد مات سنة تسع عشرة ومائة انتى **قوله** (ايما امرأة نكحت) اي نفسها وايما
من الفاظ العمى في سلب الولاية عنهم من غير تخصيص ببعض دون بعض اي ايما امرأة زوجت نفسها فلكاحها باطل فلكاحها باطل فلكاحها باطل اكر ثلاث مرات
للتأكيد والمبالغة ربما استعمل اي استمتع فان اشترى او اشترى اي اختلعا وان تنازعا اختلا فالعقل كذا كالمعد من قاله القاري وفي مجمع البحار التنازع الخصوصية والمراد
المنع من العقد دون المشاحة في السبق الى العقد فاما اذا تنازعا في العقد ومراهم في الولاية سواء فالعقد لمن سبق اليه منهم اذا كان ذلك نظرا منه في مصلحتها انتى
فانسلطان ولي من لا ولي له لان الولي اذا امتنع من التزويج فكأنه لا ولي لها فيكون السلطان وليها والا فلا ولاية للسلطان مع وجود الولي **قوله** رها حديث
حسن وصححه ابو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كما عرفت من كلام الحافظ وقال الحافظ بلوغ المرام اخبره الاربعة الا النسائي وصححه ابو عوانة وابن حبان و
الحاكم انتهى وقال في التخصيص قد تكلم فيه بعضهم من جهة ان ابن جريح قال ثم لقيت الزهري فسالته عنه فانكره قال فضعف الحديث من اجل هذا لكن ذكر عن يحيى بن معين
انه قال لم يدرك هذا عن ابن جريح فابن علي بن جريح روى عنه في رواية ابن علي بن جريح انتى فحكاية ابن جريح هذا وصلها الطحاوي عن ابن ابي عمران عن يحيى بن معين
عن ابن علي بن جريح ورواه الحاكم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح سمعت سليمان سمعت الزهري وعد ابو القاسم بن مندة عدة من رواة عن ابن جريح فبلغوا
عشرين رجلا وذكر ابن عمر وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريح على روايته ايما عن سليمان بن موسى وان قررة وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق وابو بن موسى
هشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه ابو مالك الجنبى ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن ابيه
عن عائشة ورواه الحاكم من طريق احمد عن ابن علي بن جريح وقال في آخره قال ابن جريح فلقيت الزهري فسالته عن هذا الحديث فلم يعرفه وسالته عن سليمان
ابن موسى فاشفى عليه قال وقال ابن معين سمع ابن علي بن جريح ليس بذلك قال وليس احد يقول فيه هذه الزيادة غير ابن علي واصل ابن حبان وابن عدي
وابن عبد البر والحاكم وغيرهم للحكاية عن ابن جريح واجابوا عنها على تقدير الصحة بانه لا يثبت من نسيان الزهري له ان يكون سليمان بن موسى هم فيه وقد تكلم عليه
ايضا الدارقطني في جزء من حديث وثني الطيب بعده واطال في الكلام عليه ليمتقي في السان وفي الخلاصة فيا توابن الجوزي في التحقيق واطال الماوردى في الحاشية وفي
ذكر ما دل عليه هذا الحديث من الاحكام نصا واستنباطا فلاننى **فان قلت** ان عائشة رضوا الله تعالى عنها كانت تميز النكاح بغير ولي كما روى مالك انها زوجت
بنت عبد الرحمن اخيها وهو غائب فلما قدم قال امثلى فثبتت عليه في بناية فهذا يدل على ضعف حديث عائشة المذكور فانه يدل على اشتراط الولي **قلت** لم يرد في الخبر
النصر في بانها باشرت العقد فقد يحتمل ان تكون البنت المذكورة ثيبا ودعت الى كفها وابوها غائب فانتقلت الولاية الى الولي الابد اولى السلطان وقد مر عن عائشة انها
انكحت رجلا من بني اخيها فضربت بينهم لم يترتم تكلمت حتى اذا لم يبق الا العقد امرت رجلا فانكحتم قالت ليس الى النساء نكاح اخبر عبد الرزاق كذا في فتح الباري **قوله** رها

واسرائيل هو ثبت في ابى اسحاق سمعت محمد بن المثنى يقول ما فاتني الذي فاتني من خلد الثوري عن ابى اسحاق الا لما انكملت به على اسرائيل
 لانه كان ياتي به اترو حديث عائشة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كالح الا بولى حديث حسن وروى ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عمرو بن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى الحجاج بن ارطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن هشام بن عمرو عن ابيه
 عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وقد كثر بعض اهل الحديث في حديث الزهري عن عمرو بن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جريح ثم انقبت الزهري
 فسألته فانكره فضعفوا هذا الحديث من اجل هذا في كبر يحيى بن معين انه قال لم يدرك هذا الحرف عن ابن جريح الا اسمعيل بن ابراهيم قال يحيى بن معين سمع
 اسمعيل بن ابراهيم عن ابن جريح ليس بذلك انما صحح كُتبه على كتب عبد الحميد بن عبد العزيز بن ابي رة اذ ما سمع من ابن جريح وضعف يحيى بن ابراهيم
 عن ابن جريح والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا كالح الا بولى عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن جريح عن ابي طالب و
 عبد الله بن عباس و ابو هريرة وغيرهم وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين انهم قالوا لا كالح الا بولى منهم سعيد بن المسيب الحسن البصري شريح و ابراهيم النخعي
 وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبهذا يقول سفيان الثوري والاوزاعي مالك و عبد الله بن المبارك والشافعي احمد واسحاق باب ما جاء لا كالح الا ببيتة
حل ثانيا سفيان بن حماد المعنى البصري ناعبد الله على عن سعيد بن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البغايا اللاتي يكنن انفسهن بغير بيتة قال
 اسرائيل وشريك بن عبد الله الخ هذا بيان الاختلاف الذي وقع في سناد حديث ابى موسى **وقد ربح** الترمذي رواية اسرائيل وشريك وغيرهما الذين روى الحديث
 مسندا متصلا على رواية شعبية والثوري الرسالة لاجل ان سمعهم من ابى اسحاق في مجالس اوقات مختلفة وسمعها منه في مجلس واحد **قوله** (واسرائيل هو ثبت
 في ابى اسحاق الخ) قال الحافظ في فتح الباري واخرج ابن عدى عن عبد الرحمن بن مهدى قال اسرائيل في ابى اسحاق اثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن
 المديني من طريق البخاري الذهلي وغيرهم انهم صححو حديث اسرائيل **قوله** (وروى الحجاج بن ارطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن عائشة) فتابع الحجاج و
 جعفر سليمان بن موسى في روايته هذا الحديث عن الزهري ولم يتفرد به قال ابن جريح ثم انقبت الزهري فسألته فانكره اى قال ابن جريح في اخر الحديث رفضوا هذا
 الحديث من اجل هذا وقد تقدم الجواب عن هذا فتذكر لم يدرك هذا الحرف اى ثم انقبت الزهري فسألته فانكره ر اى اسمعيل بن ابراهيم وهو المعروف بابن علية فتق
 حافظ (انما صحح كُتبه على كتب عبد الحميد بن عبد العزيز بن ابي رة اذ) بفتح الراء وتشديد الواو الاذى اى عبد الحميد المكنى عن ابن جريح فالكثير قال احمد ويحيى ثقة يغلق
 الا رجاء وقال الدارقطني يتيقرب به ولا ينجزه كذا في الخلاصة وقال في التقريب صدق في خطى انوط ابن حبان فقال متروك ما سمع من ابن جريح اى لم يسم اسمعيل بن
 ابن جريح **قوله** (والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا كالح الا بولى عند اهل العلم الخ) قد اختلف العلماء في اشتراط الولى في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك
 وقالوا لا تزوج المرأة نفسها اصلا واحتجوا باحاديث الباب وذهب ابو حنيفة الى انه لا يشترط الولى اصلا ويجوز ان تزوج نفسها ولو بغير اذن وليها اذا تزوجت كفتا
 واحتمر بالقياس على البيع فانها تستقل به وحمل الاحاديث الواردة في اشتراط الولى على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو على سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص
 العموم بالقياس لكن حديث معقل رفعه هذا القياس يدل على اشتراط الولى في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكفأ والنقل بعضهم عن هذا اليراد
 بالتزامهم اشتراط الولى لكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على اجازة الولى كما قالوا في البيع وهو مذهب الاوزاعي وقال ابو ثور نحو لكن قال يشترط اذن الولى
 لها في تزويج نفسها وتعقب بان اذن الولى لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في انكاح نفسها صارت كمن اذن لها في البيع
 من نفسها ولا يصح كذا في فتح الباري **قلت** اراد مجدث معقل ما رواه البخاري في صحيحه عن الحسن فلا تعضلوها قال حدثني معقل بن يسار انها تولت فيه قال
 زوجت اختا لي من رجل وطلقها حتى اذا انقضت عدتها جاد خطيبها فقلت له زوجتك وفروشتك واكرمتك فطلقتها ثم جئت فخطبها قال والله لا تنقض اليك
 ابدا وكان رجلا لا يباس به وكانت المرأة تريد ان ترجع اليه فانزل الله هذه الآية فلا تعضلوها فقلت الان افعل يا رسول الله فزوجها اياه قال الحافظ في
 الفتح وهو اصرح دليل على اعتبار الولى والا لما كان لعضله معنى ولا نها لو كان لها ان تزوج نفسها لم تحتج الى اخيها ومن كان امره اليه لا يقال ان غيره منعه منه
 قال في كوابن المنذر انه لا يمتنع عن احد من الصحابة خلاف ذلك انتهى **قلت** القول القوي الراجح هو قول الجمهور والله تعالى اعلم **باب ما جاء لا**
نكاح الابية **قوله** (حدثنا يوسف بن حماد المعنى) بفتح الميم وسكون العين المهملة ثم نون مكسورة ثم ياء مشددة ثقة من العاشرة (ناعبد الاعلى)
 هو ابن عبد الاعلى البصري الشافعي بالمهملة ثقة من الثامنة (عن سعيد) هو ابن ابي عروبة اليشكري مولا هم البصري ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التذليل
 واختلط وكان من اثبت الناس في قتادة **قوله** (البغايا) اى الزنى اى جميع بغى وهى الزانية من البغاء وهو الزنا مبتدأ خبره (اللواتي يكنن) بضم واوله اى يزوجن
 قاله القارى (انفسهن) بالنصب بغير بيتة قال الطيبي المراد بالبيتة اما الشاهد فبدنه زنا عند الشافعي رح واما الولى اذ به يتبين النكاح
 فالتمية بالبغايا تشديد لانه شبهه انق قال القارى لا يخفى ان الاول هو الظاهر اذ لم يجد طلاق البيتة على الولى شرعا وعرفا انتهى **قوله** (ناعندر) بضم
 غين معجمة وسكون وفتح د ال مهملة وقد يضم لقب محمد بن جعفر الملقب بالبصري ثقة صحيح الكتاب الا ان فيه غفلة من التاسعة **قوله** (هذا حديث

عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه شعبه عن ابي اسحاق عن ابي عبد الله عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلا الحديثين صحيحان لان اسرائيل جمعها فقال عن ابي اسحاق عن ابي الخوص و ابي حنيفة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال بعض اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من اهل العلم **جل ثنا ابو هشام الرفاعي** عن ابن فضيل عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليدين الجذماء هذا حديث حسن غريب باب ما جاء في استئذان البكر والثيب **جل ثنا اسحاق بن منصور** نا محمد بن يوسف نا الهذلي نا زاعمي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا تنكح البكر حتى تستأذن واذا نكحت فاقمى في الباب عن عمر و ابن عباس عائشة والعرب بن عتبة حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم ان الثيب لا تزوج حتى تستأمر وان تزوجها فلا من غير ان يستأمرها فكرهت ذلك فالنكاح مفسوخ عند عامة اهل العلم واختلاف اهل العلم في تزويج البكر اذا تزوجهن الاباء فزاد اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان الاب اذا زوج البكر وهي بالغة بغير امرها فلم يرض بتزويج الاب فالنكاح مفسوخ وقال بعض اهل المدينة تزويج الاب على البكر جائز وان كرهت ذلك وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق

به والارحام ان الله كان عليهم قريبا ورووا قولوا قولا سديد (الاية) التامة هكذا يابها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما **قوله** روي في الباب عن عبد بن حاتم اخرج مسند تميم بن ابي حنيفة في شرح سراج احمد و ابي لمجد حذيفة في صحيح مسلم فيلنظر **قوله** (حدثني عبد الله حديث حسن) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابو عوانة وابن حبان كذا في فتح الباري **قوله** (وقد قال بعض اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة الخ) ويدل على الجواز حديث اسمعيل بن ابراهيم عن رجل من بني سليم قال خطبت لانا النبي صلى الله عليه وسلم امانة بنت عبد المطلب فانكحني من غير ان يتشهد رواه ابو داود ورواه البخاري في تاريخه الكبير وقال اسناده مجهول انتهى قال الشوكاني واما جملة الصحابي المذكور فغير قاطعة وقال الحافظ في فتح الباري تحت حديث سهل بن سعد الساعدي وفيه انه لا يشترط صحة العقد تقدم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوله لا تشهد ولا غيرهما من اركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة وافقهم من الشافعية ابو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد انتهى **قوله** (حدثنا ابو هشام الرفاعي) اسمه محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي الكوفي قاضي المدائن ليس بالقوي من صغار العاشرة وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ورجع الخطيب بان البخاري روى عنه لكن قد قال البخاري رأيتهم جميعين على ضعفه كذا في التقريب وقال في الميزان قال احمد العجلي باس به وقال البرقاني ابو هشام ثقة امرئ الدارقطني ان اخرج حديثي في الصحيح انتهى (ابن فضيل) اسمه محمد بن فضيل بن غزوان ابو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف روى بالتشيع **قوله** (كل خطبة بضم الخاء المعجمة وقال القاري بكسر الخاء هي التزوج انتهى قلت الظاهر انه بضم الخاء ليس فيها تشهد) قال الترمذي في اصل التشهد قولك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ويعبر به عن الشاء وفي غير هذه الرواية كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء والشهادة الخبر المقطوع به والثناء على الله اصدق الشهادات واعظمها قال القاري الرواية المذكورة رواها ابو داود عن ابي هريرة (كاليد الجذماء) بالزال المعجمة اي المقطوعة التي لا فائدة فيها لصاحبها او التي بها جذا من كذا في الجمع **قوله** (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في الفتح في اوله قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبد فيه مجمل الله فهو قطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء اخرجها ابو داود وغيره من حديث ابي هريرة قال وفي كل منهما مقال انتهى وقال في التلخيص حديث ابي هريرة كل كلام لا يبد فيه بالحمد فهو اجزم ابو داود والنسائي وابن ماجه وابو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي من طريق الثوري عن ابي سلمة عن ابي هريرة واختلف في وصله وارساله فوجح النسائي والدارقطني الارسل قوله ويروي كل امرئ بال لا يبد فيه مجمل الله فهو اجزم عند ابي داود والنسائي كالاول وعند ابن ماجه كالثاني لكن قال اقطع بدل ابتر وكن عند ابن حبان وله الفاظ اخر ورواه الحافظ عبد القادر الرهاوي في اول الاربعين المبلانية له انتهى كلام الحافظ الظاهر ان تحسين الترمذي بتعدد الطرق والله تعالى اعلم **باب ما جاء في استئذان البكر والثيب** **قوله** (لا تنكح) بصيغة المجهول (الثيب) قال في النهاية الثيب من ليس بيكر وفي رواية الشيخين الايم بتشديد الباء المكسورة (حتى تستأمر) على البناء للمفعول اي حتى تستأذن صريحا اذا استئما رطلب الامر ولا يكون الابا لنطق (ولا تنكح البكر) المراد البكر البالغة اذا لم يحل استئذان الصغيرة لانها لا تدرى ما الاذن (حتى تستأذن) اي يطلب منها الاذن (رواها الصموت) اي السكوت يعني لاجابة الى اذن صريح منها بل يكفى بسكوتها ككثرة حياتها وفي رواية الشيخين قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ادتها ان تسكت واختلف في ان السكوت من البكر يقوم مقام الاذن في حق جميع الاولياء ووفق الارب الجوز دون غيرها والى الاول ذهب اكثر اهل الظاهر الحديث **قوله** (روى في الباب عن عمر) لينظر من اخرجيه (وابن عباس) اخرج الجماعة الا البخاري (وعائشة) قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن قال نعم قلت ان البكر تستأمر فتسكت فقال سكتها اذنها اخرجها الشيخان (والعرب) بضم اوله وسكوت المراد بعد ما مهلة (بن عتبة) بفتح العين المهلة وكسر الهمزة وسكوت التختانية صحابي **قوله** (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (فراى اكثر اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان الاب اذا زوج البكر وهي بالغة بغير امرها فلم يرض بتزويج الاب فالنكاح مفسوخ) واحتجوا على ذلك بحديث ابن عباس ان جارية بكر اتت النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا قتيبة بن مالك بن النضر عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهرق احق بنفسها من ابوها و
البكر تستأذن في نفسها واذنهما صحتها هذا الحديث عن مالك بن النضر واحتج بعض الناس في اجازة النكاح
بغير ولي بهذا الحديث وليس في هذا الحديث ما احتجوا به لانه قد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وهكذا ائق به ابن عباس
بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نكاح الا بولي وانما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يهرق احق بنفسها من ابوها عند اكثر اهل العلم ان الولي لا يزوجها الا برضاها وامر
فان زوجها فانكاح مفسوخ على خشاء بنت خدام حيث زوجها ابوها وهي شيب فكرهت ذلك فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه

فذكرت ان اباهما تزوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابوداود والشافعي وابن ماجه قال ابن القطان في كتابه حديث ابن عباس هذا حديث صحيح روي وقال
بعض اهل المدينة تزويجه الاب على البكر جائز وان كرهت ذلك وهو قول مالك بن النضر والشافعي واحمد واسحاق وهو قول ابن ابي ليلى والليث واحتجوا بحديث ابن عباس
الاقي الا يهرق احق بنفسها من ابوها فانه دل بمفهومه على ان ولي البكر احق بنفسها واحتج بعضهم بحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وهذا الحديث
قال فقيد ذلك باليتيمة فيحل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس بلفظ والبكر يستأذن في نفسها رواه مسلم واجاب الشافعي بان المأثرة قد
تكون عن استطابة النفس ويؤيد حديث ابن عمر رفعه وامر والشافعي ببناءه رواه ابوداود وقال الشافعي لا خلاف انه ليس للام امر بكنهه على معنى استطابة النفس
وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزجون البكر لا يستأمر من
قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستأمر وكذلك رواه ابوداود عن ابوسمي ومحمد بن عمرو عن ابوسلمة عن ابهريرة
فدل على ان المراد بالبكر اليتيمة قال الحافظ ابن حجر وهذا لا يرفع زيادة الثقة لحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد باليتيمة البكر لم يرفع وتستأمر بضم اوله يدخل
فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايت ويبقى النظر في ان الاستأمر هل هو شرط في صحة العقد او مستحب على معنى الاستطابة كما قال الشافعي كل الامر محتمل انتهى كلام
الحافظ قلت الظاهر ان الاستأمر هو شرط في صحة العقد لا على طريق الاستطابة يدل عليه تشدد ابن عباس ان جارية بكر انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما
زوجها وهي كارهة فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم تخريجه وهو حديث صحيح قال الحافظ في الفتح ولا معنى للطعن في الحديث فان طرفة تقوى بعضها بعض
انتهى واجاب البيهقي بانه ان ثبت الحديث في البكر على انها زوجت بغير كف قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتدل فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما
قلت قد تعقب العلامة الامير اليماني على كلام البيهقي والحافظ في سبل السلام تعقب احسان حديث قال كلام هذين الامامين محاسنة على كلام الشافعي ومذهبهم و
الافتاء ويل البيهقي لا دليل عليه فلو كان كما قال لذكرته للمرة بل قالت انه زوجها وهي كارهة فاعلة كرهتها فعليها علق التحريم لانها المذكورة فكانه قال صلى الله عليه وسلم
اذ كنت كارهة فانت بالخيار وقول المصنف يعني الحافظ ابن حجر انها واقعة عين كلام غير صحيح بل حكم عام وعمود علمه فايما اجبت الكراهة ثبت الحكم وقد اخرج النسائي عن
عائشة ان فتاة دخلت عليها فقالت ابني زوجني من ابن اخيه يرفع في خيسه وانا كارهة قالت اجلسي حتى ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فارسل الى ابوها
فدعاها فجعل الامر لها فقالت يا رسول الله قد اجزيت ما صنع ابني ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس للاباء من الامر شيء والظاهر انها بكر ونعياها البكر التي في تشدد ابن عباس
وقد زوجها ابوها فنفق ابن اخيه وان كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس مرادها الاعلام النساء انه ليس للاباء من الامر شيء ولفظ النساء عام للثيب والبكر وقد قالت
هذه عنده صلى الله عليه وسلم فاقوها عليه والمراد بنفي الامر من الاباء نفق التزويج للكراهة لان السياق في ذلك فلا يقال هو عام لكل شيء انتهى ما في السبل قلت تشدد عائشة
الذي اخرج النسائي مرسل فانه اخرجها عن عبدالله بن بريدة عن عائشة قال البيهقي هذا مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة انتهى لكن رواه ابن ماجه متصلا وسنده
هكل حدثنا هناد بن السري ثنا وكيع عن كهمس بن الحسن عن ابن بريدة عن ابية قال جادت فتاة الزم بمثل حديث النسائي واخرج احمد في مسنده قوله (الايمه) قال
الحافظ ظاهر هذا الحديث الايمه هي الثيب التي فارقت زوجها بموت او طلاق لمقايلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الايمه ومنه قولهم الغرمائة اي يقتل الرجال فتصير
النساء ايامي وقد تطلق على من لا زوج لها اصلا (واذنها صحتها) بضم الصاد بمعنى سكوتها قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج الجماعة الا البخاري قوله
روا حجة بعض الناس في اجازة النكاح بغير ولي بهذا الحديث قال الحافظ الزيلعي وجهه انه مشارك بينها وبين ابوها ثم قدمها بقوله احق وقد صح العقد منه فوجب ان يصح
منها انتهى وليس في هذا الحديث ما احتجوا به لانه قد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي) وهو حديث صحيح كما عرفت (و
هكذا ائق به ابن عباس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نكاح الا بولي) فافتاؤه بعد النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد صحة حديثه وانما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم الايم
احق بنفسها من ابوها عند اكثر اهل العلم ان الولي لا يزوجها الا برضاها وامر فان زوجها فانكاح مفسوخ على خشاء بنت خدام (الح) قال الحافظ في الفتح
حديث عائشة ايماءة تكتم بغير اذن وليها فنكاحها باطل حديث صحيح وهو يبين ان معنى قولها احق بنفسها من ابوها انه لا ينفذ عليها امر بغير اذنها ولا يوجبها
فاذا ارادت ان تزوجه لم يجز لها الا باذن وليها انتهى كلام الحافظ وقال النووي في شرح صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم احق بنفسها محتمل من حيث اللفظان المراد
احق من ابوها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله ابو حنيفة وداود ويحتمل انها احق بالرضا او لا تزوجه حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله

باب ما جاء في كراهة اليتيمة على التزويج حدثنا قتيبة بن سعيد عن العزير بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستأمر في نفسها فان صممت فهو اذنها وان أبنت فلا يجوز عليها وفي الباب عن أبي موسى وابن عمر قال أبو علي حديث أبي هريرة حديث حسن واختلاف أهل العلم في تزويج اليتيمة فإى بعض أهل العلم ان اليتيمة اذا تزوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار في اجازة النكاح او فسخه وهو قول بعض التابعين وغيرهم وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهم من أهل العلم وقال احمد واسحاق اذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادركت واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين وقد قالت عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة باب ما جاء في الوليين يزوجان حدثنا قتيبة بن سعيد عن ابن ابي عمير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة زوجها وليان فهي لاول منهما ومن باع بيعاً من رجلين فهو لاول منهما حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم لا يعلم بينهم في ذلك اختلاف الا ان زوج احد الوليين قبل الاخر فنكاح الاول جائز ونكاح الاخر مفسوخ واذا زوجا جميعاً فنكاحهما جميعاً مفسوخ وهو قول الثوري واحمد واسحاق باب ما جاء في نكاح العبد بغير اذن سيده حدثنا علي بن حجرنا الوليد ابن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن عبد الله

عليه السلام لا نكاح الا بولي مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي يتعين الاحتمال الثاني قال واعلم ان لفظة ائتمرها للشاركة معناها ان لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً وحققاً او كذا من حقها فانه لو اراد تزويجها كفو او امتعت لم تجوز ولو ارادت ان تزوج كفو فامتنع الولي اجبر فان اصررت فجها القاضي فدل على تاكدها ورجحانه انتهى كلام النووي باب ما جاء في كراهة اليتيمة على التزويج قوله (اليتيمة تستأمر) اليتيمة هي صغيرة لا اب لها والمراة البكر البالغة سماها باعتبار ما كانت كقوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم وفائدة التسمية مراعاة حقها والشفقة عليها في تحريم الكفاية والصلاح فان اليتيم مظنة المرافة والرحمة ثم هي قبل البلوغ لا معنى لاذنها ولا لا بائها فكانه عليه الصلوة والسلام شرط بلوغها فمعناه لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر قاله القاري في المرقاة (فان صممت) اي سكنت (فهو) اي صماتها (وان ابنت) من الابداء اي انكرت ولم ترض (فلا يجوز عليها) بفتح الجيم اي فلا تعدي عليها ولا اجبار قوله (وفي الباب عن أبي موسى) اخرج احمد مرفوعاً بلفظ تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد اذنت وان ابنت لم تنكح واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وابو يعلى والدارقطني والطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح (وابن عمر) قال توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن امية بن حارثة بن الاوصى واوصى الى اخيه قدامة بن مظعون قال عبد الله وهو اخي كفاي فخطبت الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجنيها ودخل المغيرة بن شعبه يعنى الى امها فارغبها في المال فخطبت اليه فخطبت الجارية الى هوى امها فابتاعها فارتفع امرها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة اخي اوصى بها الى فزوجتها ابن عمها فلم يقصر بها في الصلوة ولا في الكفاية ولكنها امرأة وانما خطبت الى هوى امها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها قال فانزعرت والله مني بعد ان ملكتها فزوجها المغيرة بن شعبه رواه احمد والدارقطني قال صاحب المنتقى وهو دليل على ان اليتيمة لا يجبرها وصو ولا غيره انتهى قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن) قال في المنتقى رواه الخمسة الا ابن ماجة وقال في النبل واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم قوله (فإى بعض أهل العلم ان اليتيمة اذا تزوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار في اجازة النكاح او فسخه) وهو قول اصحاب ابن حنيفة ويذهب على جواز تزويج اليتيمة قبل بلوغها قوله تعالى وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكروا ما طاب لكم قال الحافظ في الفتح فيه دلالة على تزويج الولي غير الاب القى دون البلوغ بلكا كانت او ثيباً لان حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا اب لها وقد اذن في تزويجها بشرط ان لا يئس من صلاحها ففتحنا من منع ذلك الى دليل قوي انتهى (وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح) وهو قول الشافعي واحتج بظاهر حديث الباب قال في شرح السنة والاكثروا على ان الوصى لا ولاية له على بنات الوصى وان فوض لك اليه وقال احمد ابن ابي سليمان للوصى ان يزوجه اليتيمة قبل البلوغ وحكى ذلك عن أبي شريح انه اجاز نكاح الوصى مكرهه الاولياء واجاز مالك ان فوضه الاب اليه انتهى (وقال احمد واسحاق اذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادركت) اي اذا بلغت ولم تقف على دليل يدل على قول هذين الاماميين واما احتجاجها بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين ففيه ان عائشة قد كانت ادركت وهي بنت تسع سنين (قال عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة) كان عائشة ارادت ان الجارية اذا بلغت تسع سنين فهي في حكم المرأة البالغة لانه يحصل لها حينئذ ما يعرف به نفقها وضرها من الشوق والتمييز والله تعالى اعلم (باب الوليين يزوجان) قوله (ناغلر) بفتح المعجمة وسكون نون وفتح دال مهملة وقد انضم (زوجها وليان) اي من رجلين (فهو لاول منهما) اي للسابق منهما ببيتة او تصادق فانها معا او جهل السابق منهما بلاما قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة قال المنذرى وقد قيل ان الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً وقيل سمع منه حديث الحقيقة انتهى وقال الحافظ في التلخيص حسنه الترمذي وصححه ابو زرعة وابو حاتم والحاكم في المستدرک قال الحافظ وحسنه متوقفة على ثبوت سماعة الحسن من سمرة فان رجلا ثقتان لكن قد اختلف فيه على الحسن ورواه الشافعي واحمد والنسائي من طريق قتادة ايضا عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا الصرح وقال

بن محمد بن عقیل عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله تزوج بغیر اذن سیدة فهو عاهر وفي الباب عن ابن عمر حديث جابر بن عبد الله حسن وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقیل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والصحيح عن عبد الله بن محمد بن عقیل عن جابر بن عبد الله والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن نكاح العبد بغیر اذن سیدة لا يحوي وهو قول أحمد وإسحاق وغيرهما حل ثلثا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي نا أبي نا ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقیل عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله تزوج بغیر اذن سیدة فهو عاهر هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في مهر النساء حل ثلثا محمد بن إسماعيل بن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر قالوا لنا شعبة عن عاصم بن عبد الله قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على ثعلبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرصيت من نفسك ومالك بنعلمان قالت نعم قال فاجازة وفي الباب عن عمرو أبو هريرة وسهل بن سعد أبي سعيد السري وعائشة وجابر وأبو جندب الأسدي حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح واختلف أهل العلم في المهر فقال بعضهم المهر ما تراضوا عليه وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وقال مالك بن النضر لا يكون المهر أقل من ربع دينار وقال بعض أهل الكوفة لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ابن المدني لم يسمع الحسن من عقبة شيئا وأخرج ابن ماجه من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمية وعقبة بن عامر انتهى باب ما جاء في نكاح العبد بغیر اذن سیدة قوله (بغیر اذن سیدة) أي ما نكحه (فهو عاهر) أي ثلث قال المظهر لا يجوز نكاح العبد بغیر اذن السیدة وبه قال الشافعي وأحمد ولا يصير العقد صحيحا عند أهل الجازة بعده وقال أبو حنيفة ومالك أن جازي العقد صحيح قلت احتج من قال بطلان النكاح وعدم صحته إلا بأذن السیدة بأنه صلى الله عليه وسلم حكم عليه بأنه عاهر والعاهر الزاني والزنا باطل وبرواية ابن عمر بلفظ إذا نكح العبد بغیر اذن مولاه فنكاحه باطل وهو حديث ضعيف كما استعرف قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه أبو داود عن طريق عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نكح العبد بغیر اذن مولاه فنكاحه باطل قال أبو داود وهذا الحديث وهو موقوف وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما انتهى قال الحافظ في التلخيص ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ أيما عبد تزوج بغیر اذن مولاه فهو زان وفيه منديل بن علي وهو ضعيف وقال أحمد بن حنبل هذا حديث منكرو صواب الدارقطني في العلل وقف هذا المتن على ابن عمر ولفظ الموقوف أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه وجد عبد الله تزوج بغیر اذنه ففرق بينهما وأبطل صداقه وضربه حدا انتهى قوله (حديث جابر بن عبد الله حسن) قال المنذري بعد نقل تحسين الترمذي هذا ما لفظه وفي أسناده عبد الله بن محمد بن عقیل وقد احتج به غيره واحد وتكلم فيه غيره واحد وتكلم فيه غيره واحد من الأئمة انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) في أسناده عبد الله بن محمد بن عقیل وقد عرفت أنفا أنه قد احتج به غيره واحد وتكلم فيه غيره واحد والترمذي من احتج به ولذلك صحح هذا الحديث قال الخرجي في الخلاصة قال الترمذي صدق سمعت محمد يقول كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بخلاف ابن عقیل انتهى باب ما جاء في مهر النساء قوله (أرصيت) هزة الاستفهام للاستعلام من نفسك ومالك بكسر اللام أو بدل نفسك مع وجود مالك قاله القاري (قالت نعم فاجازة) استدله من قال بجواز كون المهر شيئا حقاير الة قيمة لكن الحديث ضعيف قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وسفيان (وأبو هريرة) قال جابر رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتزوج امرأة من الأضياع الحديث وفيه قال علي كرم تزوجتها قال علي أربع أواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أربع أواق كأنما تحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ثم أخرجه مسلم (وسهل بن سعد) أخرجه الترمذي في هذا الباب وأخرج الشيوخ (وأبو سعيد) أخرجه الدارقطني مرفوعا بلفظ لا يضركم يقليل من ماله تزوج أم بكثي بعد أن يشهد وفي أسناده أبو هارون العبدی قال ابن الجوزي وأبو هريرة العبدی اسمه عمارة بن جريس قال خاد بن زيد كان كذابا وقال السعدی كذاب مفتري كذا في نصب الراية (والنس) أخرجه الجماعة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن ابن عوف أن تصفر فقال ما هذا قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال بركة الله أوله ولوليتاة (وعائشة) أخرجه أحمد مرفوعا بلفظ أن أعظم النكاح بركة البيرة مؤنة وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط بلفظ أخف النساء صداقا أعظمهن بركة وفي أسناده الحوث بن شبل وهو ضعيف وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه وأخرجه أبو داود والحاكم وصححه عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الصداق البيرة (وجابر) بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعطى في صداق امرأة سويا أو تمرا فقد استحل أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجمه وقفه كذا في بلوغ المرام وأبو جندب الأسدي لينظر من أخرجه قوله (رحديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام بعد أن حكى صحيح الترمذي هذا أنه خولف في ذلك انتهى وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية بعد أن حكى صحيح الترمذي له قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن عبيد الله قال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان كان فاحش الخطأ فتروا انتهى قوله (واختلف أهل العلم في المهر فقال بعضهم على ما تراضوا عليه وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق قال الحافظ في الفتح واجازة الكافة بما تراضوا عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسود والنعل وإن كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه ابن جريح ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداد وفقهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية انتهى وأجمعهم أحاديث الباب وقال مالك بن النضر لا يكون المهر أقل من ربع دينار قال القزطبي استدله من ساءه بهنبا لسيرة بأنه عضوا في محرم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد المساق وتعبه الجهمي بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن اليد تقطع وتبين ذلك كذلك

حدثنا الحسن بن علي الخزاز نا اسحاق بن عيسى وعبد الله بن نافع قالنا مالك بن انس عن ابي جازم بن دينار عن مهمل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك من شيء تصدقها فقال ما عندي
 الا اراي هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراي ان اعطينها اجلسيت ولا ازالك فالتفت شيئا فقال ما اجد قال التمس ولو خائفا من حديث قال التمس فلم
 يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا بسوسماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجتكها بما معك
 من القرآن هذا حديث حسن صحيح وقد ذهب الشافعي الى هذا الحديث فقال ان لم يكن له شيء يصدقها فزوجها على سورة من القرآن فالتكاح جائز ويحلها
 سورة من القرآن وقال بعض اهل العلم التكاح جائز ويحل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة واحمد واسحاق **حدثنا** ابن ابي عمير اسفيان بن عيينة
 عن ابي بوب عن ابن سيرين عن ابي العجفاء قال قال عمر بن الخطاب الا نغالو صدقة النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله لكان اولادكم بها ابني
 الله صلى الله عليه وسلم ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من نساءه ولا انكم شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية هذا حديث حسن صحيح وابو العجفاء
 الفرهم وبان القدر المسروق يجب ردّه وقال بعض اهل الكوفة لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وهو قول ابي حنيفة واصحابه واحتجوا بحديث جابر مرفوعا تنكح النساء
 الا الاكفاء ولا يزوجن الا الاولياء ولا مهر دون عشرة دراهم وفي سنده مبشر بن عبيد قال الدارقطني بعد ان اخرج هذا الحديث هو متروك الحديث احاديثه لا يتابع
 عليها انتهى استدل به ينفق قد اخرج في سننه في كتاب المعرفة عن احمد انه قال احاديث مبشر بن عبيد موضوعة انتهى اخرجها ايضا ابو يعلى الموصلي في مسنده وابن حبان
 في كتاب الضعفاء وقال مبشر بن عبيد يروي عن الثقات الموضوعات لا يثبت حديثه الا على جهة التعجب انتهى واخرجه ايضا ابن عدي في العقييل واصله مبشر بن
 اخرج الدارقطني والبيهقي في سننهما عن الشعبي عن علي موقوف لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وفي سنده داود الاودى وهو ضعيف
 وله طرق اخرى في سنن الدارقطني ولا تخلو عن ضعف كذا في التعليق المجد تنبيهه قال صاحب العرف الشاذي اكثرنا يخرج حديث الدارقطني لا مهر اقل من عشرة دراهم
 وفي جميع طرقه حجاج بن ارطاة وهو متكرر فيه انتهى قلت ضعف هذا الحديث مشهور بمبشر بن عبيد وهو متروك الحديث بل قال الامام احمد في احاديثه موضوعة
 فالعجب من صاحب العرف الشاذي انه ضعف هذا الحديث بحجاج بن ارطاة ولم يضعفه بمبشر تنبيهه **أخر** قال العيني في البناية مجيبا عن ضعف حديث جابر المذكور
 فانه اذا روي حديث من طرق مفردة انها ضعيفة يصير حسنا ويحتمل به **وردد** عليه صاحب عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية بان بكثرة الطرق انما يصير الحديث حسنا
 اذا كان الضعف فيها يسيرا فيجب بواب تعدد اذا كانت شديدة الضعف بان لا يخلو واحد منها عن كذاب او متهم والافهم من كذا انك انتهى تنبيهه **أخر** قال الخففة
 ان ما يدل على كون المهر اقل من عشرة محمول على المجمل قلت رد عليهم صاحب عمدة الرعاية بان هذا الحمل انما يسلم مع مخالفة للظواهر اذ ثبت التقدير بدليل معتدل واذ ليس فليش
 تنبيهه اعلم ان حديث جابر المذكور من اخبار الاحاد وهو يخالف اطلاق قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم فانه لا تقدر فيه بشي وتخصيص اطلاق الكتاب بخبر الاحاد وان
 كان صحيحا لا يجوز عند الخففة فما بالك اذا كان متعيفا فالعجب منهم انهم كيف خصصوا بهذا الحديث الضعيف اطلاق الكتاب على ما به والعجب على العجب انهم قد استدلوا
 في الجواب عن الاحاديث الصحيحة التي دللت على كون المهر غير مال وهي مروية في الصحيحين واستندت به الشافعية حيث قالوا هذه الاحاديث اخبار احاد مخالفة لظاهر الكتاب
قوله (عن ابي العجفاء) بفتح اوله وسكون الجيم السلي الجري قيل اسمه هرم بن تسيب وقيل بالعكس وقيل بالصاد بدل السين المهملة من مقبول من الثانية (لا تغالوا)
 بضم الغاء واللام (صدقة النساء) بفتح الصاد وضم الال جمع الصداق قال القاضى الخالدة التكتير اى كثرتوا ومهورهن (فانها) اى القصة او المغالاة يعنى كثرة الصدقة
 (لو كانت مكرمة) بفتح الميم وضم المراء واحدة للتكاسم اى مما تحمل راو تقوى عند الله (او مكرمة في الآخرة لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم قاله القارى قال وهو غير
 متونة وفي نسخة يعنى من المشكوة بالتونين وقد قرأنا شاذ في قوله تعالى افسن اسس بنيانه على تقوى من الله ولا كرم بها) اى بمغالة المهر (لكم شيئا من نساءه) اى
 تزوج احد منهم (ولا انكم) اى تزوج (على اكثر من ثنتي عشرة اوقية) وهى اربع مائة وثمانون درهما واما ما روى ان صداق ام جيبية كان اربعة الاف درهم فانه مشتق
 من قول عمر لانه اصدقها النخاشى في الحبشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة الاف درهم من غير قبيلين من النبي صلى الله عليه وسلم وما روت عائشة من ثنتي عشرة و
 نشا فانه لم يتجاوز عدة الاواقى التي ذكرها عمر ولعله اراد عدة الاوقية ولم يلتفت الى الكسوة مع انه نفى الزيادة في عمله ولعله لم يبلغه صداق ام جيبية ولا الزيادة
 التي روتها عائشة فان قلت نهيته عن المغالاة مخالف لقوله تعالى واتيم احداهن قطرا فلا تأخذوا منه شيئا قلت النص يدل على الجواز لا على الافضلية والكلام
 فيها لا فيمكن ورد في بعض الروايات انه قال لا تزيدوا في مهور النساء على اربعين اوقية فمن زاد القيت الزيادة في بيت المال فقالت امرأة ماذا لك قال ولم
 قالت لان الله يقول واتيم احداهن قطرا فقال عمر امرأة اصاب ورجل اخطا كذا في المرقاة قلت اخرج عبد المزيق من طريق عبد الرحمن السلمي قال قال عمر لا
 تغالوا في مهر النساء فقالت امرأة ليس لك يا عمر ان الله يقول واتيم احداهن قطرا من ذهب قال وكان لك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاصمت
 عمر فخصمته واخرجها الزبير بن بكار من وجه اخر منقطع فقال عمر امرأة اصاب ورجل اخطا واخرج ابو يعلى من وجه اخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا قاله
 الحافظ في الفهم قال القارى في المرقاة ذكر السيد جمال الدين الحديث في هرقة الاحباب ان صداق فاطمة رضى الله تعالى عنها كان اربع مائة مثقال فضة وكذا ذكره حنفا

السلامة فهو والوقية عند اهل العلم اربعون درهما وثنت عشرة وقيمة هو اربعة وثلاثون درهما باب ما جاء في الرجل يعتق لامة ثم يتزوجها حل ثلثا ثقتية
 نا ابو عوانة عن قتادة وعبد الغزي بن صهيب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقها وفي الباب عن صفيية بنت الحارث بن
 صبيح والعل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وكذا بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صداقها حتى يجعل
 لها مهر اسوي الحق والقول الاول اصح باب ما جاء في الفضل في ذلك حل ثلثا هاتكاد ناعلي بن مسهر عن الفضل بن يزيد عن الشعبي عن ابي بردة بن ابي موسى
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يوتون اجرهم مرتين عبد ذي حق الله وحق مواليه فذلك يوتي اجره مرتين ورجل كانت عند جارية ورضيعة
 فاذ بها فاحسن اذ بها ثم اعتقها ثم تزوجها ينتقي بذلك وجه الله فذلك يوتي اجره مرتين ورجل امن بالكتاب الاول ثم جاده الكتاب الاخر فامن به فذلك
 يوتي اجره مرتين حل ثلثا ابن ابي عمرنا سفيان عن صالح بن صالح وهو ابن يحيى عن الشعبي عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو بمناه حل ثلثا في موسى
 حديث حسن صحيح وابو بردة بن ابي موسى اسمه عامر بن عبد الله بن قيس قد روى شعبة والثرعي عن صالح بن صالح بن يحيى هذا الحديث باب ما جاء في من تزوج
 المرأة ثم يكلفها قبل ان يدخل بها هل يتزوج انتها ام لا حل ثلثا ثقتية نا ابن لهيثة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل
 نكح امرأة فدخل بها فلا يجعل له نكاح انتها

المراهب لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي ان الله عز وجل امرني ان ازوجك فاطمة على اربعة امة مثقال نفضة والجمع ان عشرة دراهم سبعة مثاقيل مع عدم اعتبار
 الكسوك ليشكل نقل ابن الهمام ان صداق فاطمة كان اربعة امة درهم وعلى كل فمما اشتهر بين اهل مكة من ان مهرها تسعة عشر مثقالا من الذهب فلا اصل له اللهم
 الا ان يقال ان هذا المبلغ قيمة درع على رضي الله تعالى عنه حيث دفعها اليها مهر امجد والله تعالى اعلم انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح
 بعد ذكره وصحة ابن حبان والحاكم باب ما جاء في الرجل يعتق لامة ثم يتزوجها قوله (اعتق صفيية) هو ام المؤمنين صفيية بنت حيي بن اخطب من سبط
 هارون بن عمران كانت تحت ابن ابي الحقيق وقتل يوم خيبر وقت صفيية في السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها وماتت
 سنة خمسين وقيل غير ذلك وجعل عتقها صداقها فيه دليل على صحة جعل العتق صداقا وقد قال به من القداماء سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي وطاوس والزهري
 ومن فقهاء الامم النودى وابو يوسف واحمد واسحاق قالوا اذا اعتق امته على ان يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث قاله الحافظ وهو
 قول الحسن البصري وعامر الشعبي والاوزاعي وعطاب بن ابي رباح وقاتة وطاوس قاله العيني قوله (وهو قول الشافعي واحمد واسحاق) وفي هذا شافعي من القائلين بصحة
 جعل العتق صداقا كلام قال النودى قال الشافعي فان اعتقها على هذا الشرط قبلت عتقت ولا يلزمها ان تزوجه بل له عليها قيمتها لانه لم يرض بعقدها فجاءنا فان
 رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فله عليها القيمة ولها عليه المهر المسمى من قليل او كثير وان تزوجها على قيمتها فان كانت القيمة معلومة له ولها مهر المثل
 ولا تنقي له عليها قيمة ولا لها عليه صداق وان كانت مجهولة ففيه وجهان لا صحا بنا احدهما يصح الصداق كما لو كانت معلومة لان هذا العقد فيه ضرب من السامحة و
 التخفيف اصحهما وبه قال جمهور اصحابنا لا يصح الصداق بل يصح النكاح ويجب لها مهر المثل انتهى كلام النودى وقال الحافظ في الفتح ومن المستخرجات قوله الترمذي
 بعد اخراج الحديث وهو قول الشافعي واحمد واسحاق الخ وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والعرف عند الشافعية ان ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه من احتمال
 الاول انتهى واراد بصحة الاحتمال الاول ما ذكر قبل ذلك بقوله واحباب السابقين عن ظاهر الحديث باجوبة اقربا الى لفظ الحديث انه اعتقها بنظر ان يتزوجها فان
 له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها انتهى (ذكره بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر اسوي الحق) قال النودى اختلف العلم في من
 اعتق امته على ان يتزوج به ويكوت عتقها صداقها فقال الجمهور لا يلزمها ان تزوجه به ولا يصح هذا الشرط ومن قاله مالك والشافعي وابوخليفة ومحمد بن الحسن وذر
 انتهى (باب ما جاء في الفضل في ذلك) قوله (ثلاثة) اي من الرجال ارجل ثلاثة مبتدأ وخبر (يوتون) بصيغة المجهول (اجرهم مرتين) اي يوتيهم الله يوم القيامة
 اجرهم مرتين (عبد) بدل من مبتدأ ابدل بعض والعطف بعد الربط ابدل كل والربط بعد العطف او خبر مبتدأ ابدل من اولهم او مبتدأ
 موصوف محذوف الخبر اي منهم قاله القاري في المرافاة (راى حق الله) من صلوة وصوم (وحق مواليه) جمع المولى للاشارة الى انه لو كان مشترك بين جماعة فلا بد ان يوتي
 حقوق جميعهم فيعلم المنفرد بالاولى والاولى الى انه اذا تعد مواليه بالمساوية على جرى العادة الغالبة فيقوم بحق كل (فذلك) او ذلك العبد (يوتي اجره مرتين) اجس
 لتادية حق الله واجرت ادية حق مواليه (وجارية ورضيعة) اي جميلة وفادها) اي عليها الفصال الحميدة ما يتعلق باداب الخدمة اذ الادب هو حسن الاحوال من القيا
 والفقو وحسن الاخلاق (فاحسن اديها) وفي رواية الشيخين فاحسن تاديبها (احسا تاديبها هو الاستعمال معها الرفق واللفظ وزاد في رواية الشيخين وعلمها فاحسن تعليمها
 (ينتقي بذلك) اي المذكور من التاديب والتعليم والتزوج (فذلك يوتي اجره مرتين) اجر على عتقه واجر على تزوجه (ورجل امن بالكتاب الاول ثم جاده الكتاب الاخر فامن به) و
 في رواية الشيخين رجل من اهل الكتاب امن بنبيه وامن بمحمد قوله (حديث ابي موسى حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم والشافعي وابن ماجه (باب ما جاء
 في من يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل ان يدخل بها هل يتزوج انتها ام لا) قوله (نا ابن لهيثة) بفتح اللام وكسر الهاء اسمه عبد الله قوله (فدخل بها) او جامعها فلا يجعل له نكاح انتها

وابو هريرة وعقبة بن عامر وابو عباس قال أبو عيسى حديث علي بن جابر حديث معلول وهكذا روى أشعث بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عامر عن الحارث عن علي بن عامر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث ليس بأسناده بالقائمة لأن مجاهد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وروى عبد الله بن نمير هذا الحديث عن مجاهد عن عامر عن جابر بن عبد الله عن علي بن جابر وهذا قد رويهم فيه ابن نمير والحديث الأول أصح وقد رواه مغيرة وابن أبي خالدة وغير واحد عن الشعبي عن الحارث عن علي بن جابر عن محمد بن عجلان نا أبو أحمد ناسفیان عن أبي قيس عن هرير بن شريك عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحل والمحل له هذا حديث حسن صحيح وأبو قيس لا وروى عنه عبد الرحمن بن ثروان وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم وهو قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا وقال ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي قال وكيع وقال سفیان إذا تزوج المرأة ليحلها ثم ترك له أن يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يزوجها إنكاح جليل

في مسانيدهم حديث صحيح يرضى على صحته الزبلي في نصب الرأية (وعقبة بن عامر) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ إلا أخبركم بالنسب الاستعارة قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحل لعن الله المحل والمحل له قال عبد الحق في أحكامه أسناده حسن (وابو عباس) أخرجه ابن ماجه وفي أسناده زمعة بن صالح وهو ضعيف قوله لأن مجاهد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم قال الحافظ في التقریب مجاهد بن صالح وله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الهمداني أبو عمر الكوفي ليس بالقوي وقد تغاير في آخر عمره انتهى قوله رعن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحل والمحل له قال في سبل السلام الحديث لا يعل على تحريم التحليل لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم وكل محرم منه وعنه أنه يقتضي فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون علة للحكم ذكرنا التحليل صوراً منها أن يقول له في العقد إذا أحللتها فلا يحل لك هذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت ومنها أن يقول في العقد إذا أحللتها طلقها ومنها أن يكون مضمراً في العقد بأن يتواطأ على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود و ظاهر قبول اللعن وفساد العقد لجميع الصور وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يستعمل بها انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وصححه ابن القطان في ابن دقيق العيد على شرط البخاري كذا في التلخيص قوله والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب) أخرجه ابن أبي شيبة عنه قال لا أدق بحل ولا محلل له إلا جملتها كذا في شرح الترمذي للشيخ سراج أحمد ورواه أقف على سنده (وعثمان بن عفان) قال الشيخ سراج أحمد أخرجه الباقون قلت لما أقف على سنده ولا على لفظه روي يقول سفیان الثوري ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قال الحافظ الزبلي في نصب الرأية وأعلم أن المصنف يعنى صاحب الهداية استدله بهذا الحديث يعني بحديث لعن الله المحل والمحل له على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهرة يقتضي التحريم كما هو مذهب أحمد انتهى قلت لا شك في أن ما قاله الإمام أحمد هو الظاهر ثم أجاب الزبلي فقال يمكن يقال لما سماه محلاً دل على صحة النكاح لأن المحل هو المثلث للحل فلو كان فاسداً لما سماه محلاً انتهى قلت سماه محلاً على حسب ظنه فإن من تزوج المطلقة ثلاثاً فاقبض الطلاق أو شرط ظن أن تزوجها يائها ولهاها يحلها تزوجاً الأول ليس تسميته محلاً على أنه مثبت للحل في الواقع ويؤيد قول ابن عمر كذا نكاحاً هذا إسحاق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصححه الحاكم كما تقدم (وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا) أي ما قال سفیان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق (وقال) أي وكيع (ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي) يعني بأبي حنيفة وأصحابه قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي أي يطرح ويلقى من قولهم ما ذكره في هذا الباب من صحة النكاح وإن قصد الإحلال وذلك لأن اللعن يقتضي النفي عن هذا الفعل وحرمة زوجته وباب النكاح يقتضي عدم الصحة فتقوله بالصحة بخلاف الحديث فيكون مرمياً مطروحاً قال أجابوا عندهم قولهم ليس بخالف للحديث لأن اللعن قد يكون لحسن الفعل وهتك المروءة وتسميته محلاً يقتضي صحة العقد ليرتب عليه التحليل وليس في الحديث تصريح بعدم الشرط أو بإشائه فالنفي بينه وبين المحل اللعن على أنه لحسنه لا للحرمة ثلاثاً يعارض قوله محلاً فلا دلالة فيه على بطلان النكاح بخود أن يكون من نية الإحلال أو بكونه شرط الإحلال انتهى كلام أبي الطيب قلت قوله اللعن قد يكون لحسنه الفعل وهتك المروءة ادعاء محض لا دليل عليه بل لعنة الله لا يكون إلا للتحريم وقد تقدم أن تسميته محلاً لا يقتضي صحة العقد تسمية قوله الإمام وكيع هذا يدل دلالة ظاهرة على أنه لم يكن خفياً مقلداً للإمام أبو حنيفة فقل قول صاحب العرف الشاذي أن وكيعاً كان خفياً مقلداً لأبي حنيفة وقد تقدم الكلام في هذا في باب الأشعار من كتاب الحج (قال وكيع وقال سفیان إذا تزوج المرأة ليحلها ثم ترك له أن يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يزوجها) جليل قال الخطاب في المعالم إذا كان ذلك عن شرط بينهما فالنكاح فاسد لأن العقد منتهى إلى مدة كسكها المتعة وإذا لم يكن شرطاً وكان نية وعقيدة فهو مكروه فان أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة فقد حلت للزوج الأول وقد ذكر غير واحد من العلماء أن يضمنوا وينويوا واحداً في التحليل وإن لم يشترطاه وقال إبراهيم النخعي لا يحلها تزوجاً الأول إلا أن يكون نكاح مرغوبة فإن كانت نية أحد الثلاثة الزوج الأول والثاني أو المرأة أنه محلل فالنكاح باطل ولا تحل للأول وقال سفیان الثوري إذا تزوجها وهو يريد أن يحللها تزوجاً ثم ترك له أن يمسكها لا يحل له أن يمسكها ولا يستأنف نكاحاً جليلاً وكذلك قال أحمد بن حنبل وقال مالك بن أنس يفرق بينهما على كل حال انتهى كلام الخطاب وقال الشافعي إن عقد النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا يفسد لنية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد روى عن الناس ما حدثوا به أنفسهم ذكر قول الشافعي هذا الحافظ المنذري في تليخيصه قلت في كلام الشافعي هذا الكلام فقامل تسمية قال صاحب العرف الشاذي والمشهور عندنا أن الشرط أتم والنكاح صحيح قال

باب ما جاء في نكاح المتعة حل ثمان ابن عمر ناسفيا عن الزهري عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 منع النساء عن لحوم الحمير الا هلية من خيبر وفي الباب عن سيرة الجهمي وابو هريرة عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وغيرهم وانما روى عن ابن عباس شي من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وامر اهل العلم على تحريم المتعة وهو قول الثوري
 وابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق حل ثمان محمد بن عثمان بن ناسفيا بن عقبة اخو قبصة بن عقبة ناسفيا بن الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن
 عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في اول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليل له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى انه يقيم فيحفظ له متاعا وتصلح له
 شيئ حتى اذا انزلت الآية الا اذ اوجهم او ما ملكت ايمانهم قال ابن عباس فكل فرج سواها فمحرّم باب ما جاء من النهي عن نكاح الشغار حل ثمان محمد بن
 ولاي حنيفة ما افق عمر بسند له جيلان رجلا من امرأة التحليل فقال له عمر لا تفارق امرأتك وان طلقها فاعزك قال فدل على صحة النكاح التحليل انتهى قلت روى
 عبد المزدق ان امرأة ارسلت الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فاهره عمر بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها واوعده ان يحاقبه ان طلقها ذكر هذا الاثر الشوكاني
 في الليل بغير المسند ولم اقف على سنده فمن يدعي انه صحيح فعليه البيان واثرهم هذا يخالفه ما اخرج ابن ابي شيبة عنه قال لا اوتي بحلل ولا محلل له الا محرمات ما يخالفه
 قول ابن عمر كما نعه هذا اسفا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحة الحاكم وقد تقدم ثم قال صاحب العرف الشدي ان لم يشترط في اللفظ فان كان الرجل محرّقا
 بهذا الفعل فمكره كما في فقه القدير في بعض كتبنا انه اذا لم يشترط في اللفظ فالحل له ثوابا لانه نفع اخيه المسلم انتهى بلفظه قلت وفي بعض كتب الحنفية
 انه ما جرد وان شرطه بالقول لقصد الاصلاح وهذا هو معمول به عند حنفية ديارنا فيعملون به ويظنون انه من ينفعون اخوانهم ويصبرون ما جرد فيهم فله اسم
 الله تعالى الى التحقيق (باب ما جاء في نكاح المتعة) يعني تزويج المرأة الى الرجل فاذا انقضت وقعت الفقرة قوله (عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي) بن ابي طالب ومحمد
 هذا هو الذي يعرف باب بن الحنفية وابنه عبد الله كنيته ابو هاشم وذكر البخاري في التاريخ ولاحمد عن سفيان وكان الحسن ارضاها الى نفسها وكان عبد الله يتبع السبئية
 انتهى والسبئية ينسبون الى عبد الله بن سبأ وهو من رؤساء الرافض وكان المختار بن ابي عبيد على مراهيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم احبب طليعة
 ثم فارقه اكثرهم لما ظهر منه من الاكاذيب كان من راي السبئية موالاة محمد بن علي بن ابي طالب كانوا يزعمون انه المهدي انه لا يموت حتى يخرج في اخو الزمان ومنهم من
 اقربوه ودعم ان الامر بعد صادر الى ابنه ابو هاشم هذا ومات ابو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان وتسع وتسعين (فهو عن متعة النساء وعن حم
 الحمير الا هلية من خيبر) الطرف متعلق بكلام الاميرين ففي رواية البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن حمير الحمير الا هلية من خيبر
 مسلم قوله (وفي الباب عن سيرة الجهمي) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة اخرج احمد ومسلم انه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمت بها خمسة عشر
 فاخذت لمارس رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء وذكر الحديث الى ان قال فلم اخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا ايها الناس اني كنت اذنت لكم في الاستمتاع بالنساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيمة فمن كان عنده منهن شيء فليحل سبيله ولا تاخذوا ما اتيتموهن
 شيئا كذا في المتن (رواه بريدة) اخرج الدارقطني مرفوعا بلفظ هدم المتعة الطلاق والعدة والميراث قال الحافظ في التلخيص اسناده حسن قوله (حديث علي بن
 حسن صحيح) واخرجه البخاري مسلم قوله (وامر اهل العلم على تحريم المتعة وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق) قال الحازمي في كتاب
 الاعتبار وهذا الحكيم كان مباحا مشروعا في صدر الاسلام وانما اباحه النبي صلى الله عليه وسلم لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود وانما كان لك يكون في اسفارهم ولم يبلغنا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اباحه لهم وهم في بيوتهم ولعل انما هم عنده غير مرة ثم اباحه لهم في اوقات مختلفة حتى حرمه عليهم في اخر ايامه صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع وكان تحريمه تاثيرا لا تاقيت فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الامصار وائمة الامة الا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة وروى ايضا عن ابن جريج جواز
 وسند كراهية تدل على صحة ما ادعيته ثم ذكر الحازمي تلك الاحاديث ان شئت الوقوف عليها فعليك ان تراجع قوله (عن موسى بن عبيدة) بالتصغير (ابن
 بفتح الراء والموحدة ضعيف قاله الحافظ رضى الله عنه اذا انزلت الآية الا على اوجهم او ما ملكت ايمانهم) قال الطيبي يريد ان الله تعالى وصفهم بانهم يحفظون فرجهم عن جميع
 الفروج الا عن الزنا والسراري والمستمتعة ليست زوجة لانقاء التوارث اجماعا ولا مملوكة بل هي مستأجرة نفسها اياما معدودة فلا تدخل تحت الحكم انتهى
 وحديث ابن عباس هذا رواه الحازمي في كتاب الاعتبار وقال هذا اسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة الردي يسكن الربرة انتهى قلت قال الحافظ ضعيف كما تقدم و
 قد روى روايات عديدة عن ابن عباس في الرجوع ذكرها الحافظ في الفتح وقال يقوى بعضها بعضها (باب ما جاء من النهي عن نكاح الشغار) قال في النهاية
 هو نكاح معروف في الجاهلية كان يقول الرجل للرجل شاغري ائني وجف اختك او بنتك او من تلي امرها حتى ازوجك اخق او بنتي او من ائني امرها ولا يكون بينهما
 مهر ويكون بضع كل واحد منهما في مقابلة بضع الاخرى وقيل له شغار لا ارتفاع المهر بينهما من شجر الكلب اذ ارفع احد رجله ليلبول وقيل الشغار البعد وقيل الاستماع
 انتهى قوله (لا جلب ولا جنب) بفتحين فيها (ولا شغار) بكسر اوله (في الاسلام) الظاهر انه قيد في الكل ويحتمل ان يكون قيد للاخير وللجلب والجنب يكونان في
 السباق وفي الزكوة فالجلب في السباق ان يتبع فرسه رجلا يجلب عليه يصيح وينزع تحت له على الجري والجنب ان يجنب الى فرسه فرسا عريا فاذا افترس المركوب تحول

المرأة على عمتها او العمة على بنت اخيها والمرأة على خالتها او الخالة على بنت اختها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى بخلاف ابن عباس وابو هريرة
 حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند عامة اهل العلم ولا يعلو بينهم اختلاف انه لا يحل للرجل ان يجامع بين المرأة وعمتها او خالتها فانكح امرأة على عمتها او خالتها
 او العمة على بنت اخيها فنكاح الاخرى منها مفسوخ وبه يقول عامة اهل العلم قال ابو عيسى ادرك الشعبي باهرية وروى عنه سالم بن محمد عن هذا
 فقال صحيح قال ابو عيسى وروى الشعبي عن رجل عن ابو هريرة باب ما جاء في الشرط عقد النكاح حدثنا يوسف بن عيسى ونا وكبير ناعبد الجيد بن جعفر
 عن يزيد بن ابى جبيب عن فرقد بن عبد الله الليثي ابى الخيزر عن عتبة بن عامر الجعفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احق الشرط ان يوفى بها ما استحلتم
 بها الفروج حدثنا ابو موسى محمد بن المشي نا يحيى بن سعيد عن عبد الجيد بن جعفر نحوه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب قال اذا تزوج الرجل امرأة وشرطها ان لا يخرجها من مصرها فليس له ان يخرجها وهو قول بعض اهل العلم وبه يقول الشافعي
 بصيغة الجهر ولا تنكح الصغرى اي بنت الاخ او بنت الاخت وسميت صغرى لانها بمنزلة البنت (على الكبرى) اي سنا غالبا ورتبة فهي بمنزلة الام والمراد بها العمة والخالة
 ولا الكبرى على الصغرى كمن لم يوفى من الجانبين للتاكيد لقوله تعالى عن تنكح المرأة على عمتها قوله حديث ابن عباس وابو هريرة حديث حسن صحيح المراد بحديث ابن عباس
 هو المذكور ولا واخوه احمد وابو داود وابن حبان وحديث ابو هريرة اخوه مسلم وابو داود والنسائي ايضا ومسلم لم يخرجوه هكذا ابتداءه ولكنه فرقه حديثين
 فاخرج صدره عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها انتهى واخرج باقيه عن قبيصة بن ذؤيب عن ابى هريرة مرفوعا لا تنكح العمة
 على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة انتهى كذا في نصب الراية قوله روى العمل على هذا عند عامة اهل العلم لا يعلم بينهم اختلاف في المراد بالمرأة التي استحل
 في منعه ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخواارج واذا ثبت الحكم بالسنة وانفق اهل العلم على القول به لا يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الاجماع ابن
 عبد البر وابن خزيمة والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن خزيمة عثمان بن حرم استثنى الباقى وهو اهل الفقهاء القدماء من اهل البصرة واستثنى النووي طائفة من الخواارج والشيعة
 واستثنى القرطبي الخواارج ولغظة اختار الخواارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتدل بخلافهم لانهم مرقون من الدين انتهى وفي نقله عنهم
 جواز الجمع بين الاختين غلطين فان عمدتهم التمسك بادلة القرآن لا يخالفونها البتة وانما يدون الاحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع
 بين الاختين بنصوص القران كذا في فتح الباري قوله (فنكاح الاخرى منها مفسوخ) اي باطل واما نكاح الاولى منها فصحى هذا اذا عقد على احداهما ثم عقد على
 الاخرى واما اذا عقد عليهما معا بعقد واحد فنكاحهما باطل قوله (ادرك الشعبي باهرية) الشعبي ... بفهم الشين المعجمة هو عامر بن شراحيل الكوفي ثقة مشهور
 فقيه فاضل قال ادركت خمسمائة من الصحابة في فائدة الجمع بين زوجتي رجل وبنته من غيرهما جاز قال البخاري في صحيحه جميع عبد الله بن جعفر بين ابنة على وامرأة
 على وقال ابن سيرين لا بأس به وكره الحسن مرة ثم قال لا بأس به انتهى في باب ما جاء في الشرط عقد النكاح قوله (عن مزند) بفهم الميم وسكون الراء
 بعدها مثلثة (ابن عبد الله الليثي) بفهم القحطانية والى بعد هانز (ابى الخيزر) كنية مزند قوله (ان احق الشرط ان يوفى بها) بالتحقيق من باب الافعال ويجوز
 التشديد من التفعيل وان يوفى بها بدل من الشرط والمعنى احق الشرط بالوفاء وما استحلتم به (الفروج) خبر ان قال القاضي المراد بالشرط ههنا المهر لانه الشرط
 في مقابلة البضع وقيل جميع ما يستحق المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن العاقبة فان الزوج اذا تزوجها بالعقد فكأنها شرطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج
 ترغيبا للمرأة في النكاح ما لم يكن محظورا قال النووي قال الشافعي كذا العلماء على ان هذا محمول على شرط لا ينافي بمقتضى النكاح ويكون من مقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف
 والافتاق عليها وكسوتها وسكنائها ومن جانب المرأة ان لا يخرج من بيته الا باذنه ولا تصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك واما ما شرط يخالف مقتضاه كشرط ان لا
 يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا ينفق ولا ينفق عليها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يكون لغوا ويصح النكاح بمهر المثل وقال احمد يجب الوفاء بكل شرط قال الطيبي في
 هذا الخطاب في قوله ما استحلتم للتغليب فيدخل فيه الرجال والنساء ويدل عليه الرأية الاخرى ما استحلتم به الفروج كذا في المرافاة قوله وهذا حديث حسن
 صحيح اخوجه للجماعة قوله (منهم عمر بن الخطاب) قال اذا تزوج الرجل امرأة وشرطها ان لا يخرجها من مصرها فليس له ان يخرجها روى سعيد بن منصور عن طريق
 اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن ابي الهيثم عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع عمر حيث تمسكت بركبته فجاءه رجل فقال يا امير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارا
 وان اجم لا هري اولشاني ان انتقل الى ارض كذا وكذا فقال لها شرطها فقال الرجل هلك الرجال اذ لا تشاء امرأة ان تطلق زوجها الاطلقت فقال عمر المؤمنين على
 شرطهم عند مقاطع حقوقهم انتهى وذكره البخاري في صحيحه مختصرا معلقا وقد اختلف عن عمر بن عبد الله بن وهب باسناد جيد مجيد ١٠٠ بن السباق ان رجلا تزوج
 امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها فارفقوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مهر زوجها قال ابو عبيد تصاددت الرأيات عن عمر في هذا وقد قال بالقول
 الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس وابو الشعثاء وهو قول الاوزاعي وهو قول بعض اهل العلم وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق قال الحافظ
 النقل في هذا عن الشافعي قريب بل الحديث عندهم محمول على الشرط الذي لا ينافي بمقتضى النكاح بل تكون من مقتضياتها ومقاصدها كاشتراط العشرة بالمعروف
 والافتاق والكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها ان لا يخرجها الا باذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه الا برضاه

واحمد اسحاق بن عيسى بن ابي طالب انه قال شرط الله قبل شرطها كانه راي الزوج ان يخرجها وان كانت اشترطت على زوجها ان لا يخرجها وذهب بعض اهل العلم
 الى هذا وهو قول سفيان الثوري وبعض اهل الكوفة باب ملجاء في الرجل يسلم وعند عشرة نسوة حمل ثلثا منها فاعبذت عن سعيد بن ابي عروبة عن معمر بن الزهرى
 عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر بن غيلان بن سلمة الثقفي اسلم له عشرة نسوة في الجاهلية فاسلمن معه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخير منهن اربعاً هكذا رواه
 معمر بن الزهرى عن سالم بن ابيه وسمعت محمد بن اسمعيل يقول هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهرى قال حدثت عن محمد بن
 سويد الثقفي ان غيلان بن سلمة اسلم وعند عشرة نسوة قال محمد واما حديث الزهرى عن سالم بن ابيه ان رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجس
 نساءك او لا تجن قبرك كما رجم قبر ابي رغال والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند اصحابنا منهم الشافعي واحمد واسحاق باب ملجاء في الرجل يسلم وعند اثنتي
 عشرة نسوة فانه لا يملكهن الا ان يزوجهن منهن اربعاً قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني اسلمت وثقت اخواتي فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وتزوجنك واما شرطها في مقتضى النكاح كان لا يقيم لها ولا يدرى عليها ولا ينفق او غو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد في وجه النكاح بهر المثل في
 وجهه يجب المسمى لا الشرط وفي قول الشافعي بطل النكاح وقال احمد وجما عتية يجب الوفاء بالشرط مطلقاً وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشرط التي هي مقتضية
 النكاح وقال تلك الامور لا تؤثر الشرط في ايجابها فلا تشتد الحاجة الى تطبيق الحكم بالشرطها وسياق الحديث يقتضي خلاف ذلك لان لفظ احق الشرط يقتضون يكون
 بعض الشرط يقتضون الوفاء بها وبعضها اشتد اقتضاء والشرط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها انتهى (وعن علي بن ابي طالب انه قال شرط الله قبل شرطها
 كانه راي الزوج ان لا يخرجها وان كانت اشترطت على زوجها ان لا يخرجها وذهب بعض اهل العلم الى هذا وهو قول سفيان الثوري وبعض اهل الكوفة) قال الحافظ وقال البيهقي
 والثوري والجمهور يقول على حق لو كان صدق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمس على ان لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها ان ترجع بما نقصته له
 من المصدق وقال الشافعي بيع النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل عند بطلان العقد وتستحق الكل وقال ابو عبيد والذى نأخذ به انا نامة بالوفاء بشرط من غير ان يحكم عليه
 بذلك قال وقد اجتمعوا على انها لو اشترطت عليه ان لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فذلك هذا قال الحافظ وما بقي من حديث عقبة على الدرب ما في حديث
 عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والوطء والاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرطت عليه إسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله واخرج
 الطبراني في الصغير باسناد حسن عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم مبشرين بالبراءة من معور فقال ان شرطت لزوجي ان لا تزوج بعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان هذا لا يصح انتهى (باب في الرجل يسلم وعند عشرة نسوة) قوله (ان غيلان) بفتح الغين ان يتخير منهن اربعاً قال المظهر فيه ان الحكمة الكفرا صحيحة حتى اذا
 اسلم اليه يومه ابتعد النكاح الا اذا كان في كاحهم من لا يجوز الجمع بينهم من النساء وانه لا يجوز اكثر من اربع نسوة وانه اذا قال اخترت فلانة وفلانة للنكاح
 ثبت نكاحهن وحصلت الفرقة بينه وبين ما سوى الأربع من غير ان يطلقهن قال محمد في موطأه بهذا لخل يختار منهن اربعاً ايتهن شاء ويفارق ما بقى واما ابو خيفة
 فقال الاربع الاول اجازة ونكاح من بقى منهن باطل وهو قول ابراهيم النخعي قال ابن الهمام والوجه قول محمد وفي الهداية وليس له ان يزوجه اكثر من ذلك قال ابن الهمام
 اتفق عليه الاربعه وجه من المسلمين اما الجاهلي فله ما شاء منهن انتهى قوله قال محمد واما حديث الزهرى عن سالم بن ابيه ان رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر
 لعنوا المحفوظ عن الزهرى بهذا السند هو هذا الموقوف على عمر واما الحديث المرفوع المذكور بهذا السند فهو غير محفوظ بل الصحيح انه عن الزهرى قال حدثت عن محمد بن سويد
 الثقفي ان غيلان بن سلمة اسلم الحمار وى شعيب بن حمزة وغيره عن الزهرى كما روى معمر بن الزهرى وحكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم وقال ابن ابي حاتم عن
 ابيه وابي زرعة المرسى احمد بن ابي حاتم اسلمه في مسنده عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعاً عن معمر بن الحارث بن ابيان عن المرفوع والموقوف على عمر ولقطة ان ابن سلمة
 الثقفي اسلم وتحت عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن اربعاً فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ ذلك عمر فقال اني لا ظن المشيطان بها
 لست ارق من السم سمع بروتك فقد في نفسك واعلمك انك لا تمكث الا قليلاً وايم الله لتراجس نساءك ولا ترجس مالك اولا ورتن منك ولا من يقربك فيرجس
 كما رجم قبر ابي رغال انتهى والموقوف على عمر هذا الذي حكمه البخاري بصحة عن الزهرى عن سالم بن ابيه بخلاف اول القصص قوله (كبارهم قبر ابي رغال) بكسر الراء المهملة
 بعد هاء غين مجتمعة قال في القاموس في فصل الراء من باب اللام وابو رغال ككتاب في سنن ابي داود ولا شل النبوة وغيرهما عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حين خرجنا معه الى الطائف فمرنا بقبر فقال هذا قبر ابي رغال وهو ابن ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج منه اصابت به النقرة
 التي اصابت قوم بهذا المكان فدفن فيه الحديث وقول الجوهري كان دليلاً للحقيقة حين توجهوا الى مكة فمات في الطريق غير معتد به وكذا قول ابن سيدة كان عبد
 الشيبك كان عشاراً جاثراً انتهى وفي بعض الحواشي يضرب به المثل في الظلم والشوم وهو الذي يرجع الحاجر قبره الى الان قال جريداً مات الفرزدق فاجمعه كما ترون
 قبر ابي رغال . رباب ملجاء في الرجل يسلم وعند اثنتي عشرة نسوة قوله (انه سمع بن فيروز بن بقرم الفراء غير منصور للجمعة والعلمية واسمه الضحاك روي عن
 ابيه) هو فيروز بن ابي رغال وهو من ابناء فارس من فارس صنعاء وكان ممن وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قاتل الاسود العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة باليمن قتل
 في اخرايم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصله خبره في مرضه الذي مات فيه روى عنه ابناه الضحاك وعبد الله وغيرهما مات في خلافة عثمان قوله (اخترت ايتها) أنت

عليه السلام اختاريتها اشدت هذا حديث حسن غريب ورواه الجليل في اسمه الذي لم ينسج باب الرجل يشترى الجارية وهو حامل حملتها عن ابن خنيس
 الشيباني البصري ناعبد الله بن وهب نا يحيى بن ابراهيم بن ربيعة بن سليمان بن سيرين بن عبيد الله عن روفيع بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولا غيره هذا حديث حسن وقدرى من غير وجه عن روفيع بن ثابت والعل على هذا عند اهل العلم لا يرون للرجل اذا اشترى جارية
 وهو حامل ان يطأها حتى تصنع وفي الباب عن ابن عباس وابي الدرداء والعرباض بن سارية وابي سعيد باب ما جاء يسي الامة ولها زوج هل يحل له وطئها
 حملتها احمد بن منيع نا هشيم نا عثمان البتي عن ابي الخليل عن ابي سعيد الخدري قال اصبت اسبا يا يوم اوطاس من اذواج في قومهم فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فزلت المحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانا نكح هذا حديث حسن وهكذا رواه الثوري عن عثمان البتي عن ابي الخليل عن ابي سعيد و
 ابو الخليل اسمه صالح بن ابي فرير وروى هذا الحديث عن قتادة عن صالح بن ابي الخليل عن ابي علقمة الهاشمي عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حملتها ذلك
 عبد بن حميد نا حبان بن هلال نا همام باب ما جاء في كراهية مهر البغي حملتها قتيبة نا الليث عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي مسعود الانصاري
 قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب

وفي رواية اود او طلق ايتهما شئت قال المظهر هبنا في مالك واحمل الى ان لو اسلم رجل ونكحه اختان واسلمت معه كان له ان يختار احداهما سواء كانت المختارة
 تزوجها او لا واخره قال ابن حنيفة رح ان تزوجها معا لا يجوز له ان يختار واحدة منهما وان تزوجها متعاقبتين له ان يختار الاولى منهما دون الاخيرة انتهى قال الشوكلي
 والظاهر ما قاله الاولون لتركه صلى الله عليه وسلم الاستفصال ولما في قوله اخترتية ما من الاطلاق انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه احمد وابو داود وابن ماجه
 قال في النبيل واخرجه ايضا الشافعي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي واصله البخاري والعقيلي انتهى قلت في سند الترمذي ابن لهيعة فحسينه لتعد الطارق قوله
 (ابو وهب الجيشاني) بفتح الجيم وسكون التختانية بعدها معجمة (اسمه الذي لم ينسج) وقال ابن يونس هو عبيد بن شرحبيل مقبول من الابعة كن في التقريب
 (باب الرجل الذي يشترى الجارية وهو حامل) قوله (عن سير) بضم الهمزة وسكون السين المهملة (بن عبيد الله) الحضرمي الشافعي ثقة حافظ (عن روفيع) بالتصغير
 قوله (فلا يسقي) بفتح اوله اي يذبل (ماء) اي لظفته (ولا غيره) وفي رواية اود اود زرع غيره يعني اتيان الحبالى وزاد ابو داود ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر
 ان يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيع مفعما حتى يقسم قوله (هذا حديث حسن) واخرجه احمد وابو داود والدارقطني
 ابن ابي شيبة والطبراني والبيهقي والفضلاء المقدسي وابن حبان وصححه والبخاري وحسنه قوله (وفي الباب عن ابن عباس) اخرجه الحاكم بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهي يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم وقال لا تسق ماءك زرع غيرك واصله في النساء (وابو الدرداء) عن النبي صلى الله عليه وسلم اني على امرأة فحج على باب فسطاط فقال لعنه يريد
 ان يلجم بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنه لعنة تدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخذه وهو لا يحل له اخرجه احمد ومسلم
 وابو داود ورواه ابو داود الطيالسي قال كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يستخرقه وهو لا يحل له والحج هو الحمل كذا في المنتقى (والعرباض بن سارية) اخرجه احمد والترمذي
 بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن كذا في المنتقى (وابو سعيد) اخرجه احمد وابو داود بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 سبي في اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واخرجه الحاكم وصححه قال الحافظ في التلخيص صناديد حسن انتهى (باب ما جاء يسي الامة)
 ولها زوج هل يحل له ولها) اي هل يجوز للسباي وحمل تلك الامة بعد الاستبراء قوله (نا عثمان البتي) هو عثمان بن مسلم البتي بفتح الموحدة وتشديد المثناة
 ابن عمر والبصري صدوق (اصبت اسبا يا يوم اوطاس) بالصور وقد لا يعرف موضع ابقعة على ثلاث مراحل من مكة فيها دعة للنبي صلى الله عليه وسلم قاله القادي
 (والمحصنات) اي وحرمت عليكم المحصنات اي ذوات الاذواج (من النساء) ان تنكهن قبل مفارقة ازواجهن حرائر ومسلمات كن اولاد الاما ملكت ايمانا نكح من
 الاماء بالسبي فذكروهن وان كان هن اذواج في دار الحرب بعد الاستبراء والحديث رواه مسلم مطوكة ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بعث جيشا
 الى اوطاس فلقى عددا فقاتلوهم فظهروا عليهم واصابوا لهم سبايا فكان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون من غشيانهم من اجل ازواجهن من المشركين
 فانزل الله تعالى في ذلك والمحصنات من النساء الاما ملكت ايمانا نكح فنهىكم كحل اذا انقضت عدتهن انتهى قال النووي المراد بقوله اذا انقضت عدتهن انه
 استبرأوهن وهي بوضع الحمل عن الحامل ومحضنة من الحائل كما جاءت به الاحاديث الصحيحة والحديث دليل على ان السبايا يحل وطئهن بعد الاستبراء وان كن ذوات
 الاذواج قوله (هذا حديث حسن) واخرجه مسلم وابو داود والنسائي باب ما جاء في كراهية مهر البغي بفتح الموحدة وتشديد التختانية وهو
 فعيل بمعنى فاعلة وجمع البغي والبغايا والبغاء بكسر اوله والزنا والفجور واصل البغاء الطلب غير انه اكثر ما يستعمل في الفساد قوله (عن ثمن الكلب) فيه دليل على تحريم
 بيع الكلب فظاهر عدم الفرق بين المعلم وغيره سواء كان مما يحب اقتناءه او مما لا يحب واليه هب الجمهور وقال ابو خنيفة يجوز و قال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب
 الصيد دون غيره ويدل عليه ما اخرجه النسائي من حديث جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب لا كلب صيد قال في الفهم ورجال اسناده ثقات
 الا انه طعن في صحته واخرج نحوه الترمذي من حديث ابي هريرة لكن من رواية ابي الهزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على المقيّد ويكون المحرم بيع ما عد الكلب

ومهر البني وحلوان الكاهن في الباب عن رافع بن خديج وابي حنيفة وابي هريرة وابن عباس حديث مسعوي حديث حسن صحيح باب ما جاء ان لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حديث احمد بن نعيم وقتيبة قالنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابی هريرة قال قتيبة يبلغ به وقال احمد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه وفي الباب عن سمره وابن عمر قال ابو عيسى حديث ابی هريرة قد حدث حسن صحيح قال مالك بن النضر انما معنى كراهية ان يخطب الرجل على خطبة اخيه اذا خطب الرجل المرأة فوجبت به فليس لحد ان يخطب على خطبة وقال الشافعي معناه ان لا يخطب الرجل على خطبة اخيه هذا عندنا اذا خطب الرجل المرأة فوجبت به وركنت اليه فليس لحد ان يخطب على خطبة فاما قبل ان يعلم رضاها او دكرها اليه فلا بأس ان يخطبها والحجة في ذلك حديث فاطمة بنت قيس حيث جازت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ان ابائهم بن حذيفة ومعاوية بن ابی سفيان خطباها فقال ما ابو جهم فرجل لا يرفع عصاه عن النساء واما معاوية فصعلوك لا مال له ولكن اتى اسامة فعفى هذا الحديث عندنا والله اعلم ان فاطمة لم تخبره برضاها بل واحد منهما قال اخبرته لم يشتر عليها الذي ذكرته حل ثنا احمد بن غيلان ثنا ابو داود ان ابنا شعبة قال اخبرني ابو بكر بن ابی الجهم قال دخلت انا وابو سلمة ابن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس فحدثت ان زوجها طلقها ثلاثا ولم يجعل لها سكنى ولا نفقة قالت وضع لي عشرة اقفره عند ابن عم له خمسة شعير وخمسة برق قالت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فقال صدق فامرني ان اعتدل في بيت ام شريك ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بيت ام شريك بيت يفتشها المهاجرون ولكن اعتدل في بيت ابن ام مكتوم فعسوان تلقى ثيابك فلا يرادك فاذا انقضت عدلتك فجاء احد يخطبك فأتيتني فلما انقضت عدلي خطبني ابنيهم ومعاوية قالت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اما معاوية فرجل لا مال له واما ابو جهم فرجل شديد على النساء قالت فخطبني اسامة بن زيد الصديق ان صلح هذا القيد لا يحتاج به (وهو لم يبق) المراد به ما تاخذه الزانية على الزنا وهو جهم على تحريمه وحلوان الكاهن) نعم لحد الملهة وسكن الام هو ما يعطاه الكاهن على كهناته والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب يخبر الناس عن الكواكب قال الحافظ في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ العوض على امر باطل وفي معناه التعظيم والفرب بالخصوص غير ذلك مما يتعانا به العرافون من استطلاع الغيب قوله (وفي الباب عن رافع بن خديج وابي حنيفة وابي هريرة وابن عباس) اما حديث رافع بن خديج فليست من اخبره واما حديث ابی حنيفة فاخرجه البخاري مسلم واما حديث ابی هريرة فليست من اخبره واما حديث ابن عباس فاخرجه احمد ابو داود قوله (حديث ابی مسعود حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة في باب ما جاء ان لا يخطب الرجل على خطبة اخيه قال في النهاية خطب يخطب خطبة بالكسر فهو خاطب وكلام منه الخطبة ايضا واما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام انتهى قال في الصراح خطبة بالكسر من خواست قوله (قال قتيبة يبلغ به) اي قال قتيبة في روايته يبلغ به اي يرفع ابی هريرة الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقال احمد) اي قال احمد بن مربي في روايته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فعفى روايتها واحده انما الفرق في اللفظ قوله (لا يبيع الرجل على بيع اخيه) قال العلماء البيع على البيع حرم وكن ذلك الشراء على الشراء وهو ان يقول لمن اشترى سلعة فز من الحيا (اخيه) لا يبيعك بانقص ويقول للبايع افسخ اشترى منك بازيد قال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الاخ خرب للغائب فلا مفهوم له ولا يخطب على خطبة اخيه بمثل الجور في النهاية هو ان يخطب الرجل المرأة فتكون اليه يتفق على صدق ويتراضيا ولم يبق الا العقد فاما اذا لم يتفقا ولم يتراضيا ولم يكن احدهما الى الآخر فلا ينتم من خطبتها وهو خارج عن النهي انتهى قوله (وفي الباب عن سمره وابن عمر) وفي الباب ايضا عن عقبة بن عامر اما حديث سمره فاخرجه احمد فروا باللفظ نحو ان يخطب الرجل على خطبة اخيه واما حديث ابن عمر فاخرجه احمد ولفظه لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله او ياذن له الخاطب واما حديث عقبة بن عامر فاخرجه احمد وسلم ولفظه المؤمن اخو المؤمن فلا يجعل للمؤمن ان يبتاع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذره قوله (حديث ابی هريرة حديث حسن صحيح) واخر البخاري والنسائي قوله (والحجة في ذلك حديث فاطمة بنت قيس) قال النووي في شرح مسلم هذه الاحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة اخيه واجمعوا على تحريمها اذا كان قد صرح للخاطب بالاجابة ولم ياذن ولم يترك فلو خطب على خطبته وتزوج والحالة هذه عصي وصح النكاح ولم يفسخ هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال داود يفسخ النكاح وعن مالك روايتان كالمذهبيين وقال جماعة من اصحاب مال يفسخ قبل الدخول لا بعد واما اذا عرض له بالاجابة ولم يصح ففى تحريم الخطبة على خطبته قولان للشافعي صحهما لا يحرم وقال بعض المالكية لا يحرم حتى يرضوا بالزوج ويسمي المرأة اسيدا لولم اذكرناه من ان التحريم انما هو اذا حصلت الاجابة حديث فاطمة بنت قيس فانها قالت خطبني ابو جهم ومعاوية فلم يكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهما على بعض بل خطبها اسامة وقد يعارض على هذا الدليل فيقال لعل الثاني لم يعلم بخطبة الاول واما النبي صلى الله عليه وسلم فاشارة باسامة لانه خطب له واتفقوا على انه اذا ترك الخطبة رغبة عنها واذن فيها جازت الخطبة على خطبته وقد صرح بذلك في هذه الاحاديث انتهى قوله (على فاطمة بنت قيس) او القرشية اخت الضحك كانت من المهاجرات الاول فحدثت ان زوجها طلقها ثلاثا وفي رواية مسلم وغيره فبعث اليها بتطبيقه كانت بقيت لها روض على عشرة اقفره جمع قفيز وهو مكيال معروف خمسة شعير وخمسة برق بدل من عشرة اقفره (وقال صدق) اي في عدم جعله لك السكنى والنفقة (يفتشها المهاجرون) اي يدخلون عليها (فعسوان تلقى ثيابك فلا يرادك) قال النووي احقر بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة الى الاجنبى بخلاف نظرة اليها وهو ضعيف والصحيح الذي عليه الجمهور انه يحرم على المرأة النظر الى اجنبى كما يحرم على الرجل النظر اليها لقوله تعالى قل للمؤمنين ان يبغضوا من

فتزوجني فبارك الله لي في اسامة هذا حديث حسن صحيح وقد رواه سفيان الثوري عن ابي بكر بن ابي حمزة عن هذا الحديث وزاد فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
انكي اسامة حدثنا بذلك محمد بن غيلان ناويك عن سفيان عن ابي بكر بن ابي حمزة بهذا باب ما جاء في الغزل حل ثنا محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب
نايزيد بن زريع ناظر عن يحيى بن ابي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال قلنا يا رسول الله اننا كنا نغزل فرغمت اليهود انه المودة الصغرى
فقال كذبت اليهود ان الله اذا اراد ان يخلق له لم يمتعه وفي الباب عن عمر والبراء بن ابي هريرة وابي سعيد حل ثنا قتبية وابي عمر قالنا سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن جابر بن عبد الله قال كنا نغزل والقرآن ينزل حديث جابر حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه وقد
رخص قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في الغزل وقال مالك بن انس تستأمر الحرة في الغزل ولا تستأمر الامامة

ابصارهم الآية وحديث ام سلمة انما وايضا ليس في هذا الحديث رخصة لها في النظر اليه بل فيه انها امنة عند من نظر اليه وهي مأمورة بغض بصرها عنه
انتم وطلعت ابني ابي حمزة ومعاوية) ابي حمزة هذا هو عامر بن حذيفة العدوي القرشي وهو مشهور بكينته وهو الذي طلب النبي صلى الله عليه وسلم ان يجأنته في الصلوة قال الترمذي هو
غير ابي حمزة المذكور في التيمم وفي المروزيين يدعى الصلوة ومعاوية هذا هو ابي سفيان بن حرب كما مر (اما معاوية فرجل امال له) وفي رواية مسلم فصولك لا مال له
والصلوة بانهم الفقير الذي لا مال له (واما ابي حمزة فجل شديد على النساء) وفي رواية مسلم فرجل ضارب للنساء وفي هذا دليل على جواز ذكر الانسان بما فيه عذرة
وطلب النجاسة ولا يكون هذا من العيبة المحرمة (فبارك الله لي في اسامة) وفي رواية مسلم فجل الله فيه خيرا واغتبطت قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم بطوله
والنجاشي مختصرا قوله (ورواه سفيان الثوري عن ابي بكر بن ابي حمزة) اخرج هذه الرواية مسلم وقد اخرج مسلم حديث فاطمة بنت قيس من طرق عديدة مطولا ومختصرا
وقد استنبط منه النووي فوائد كثيرة في شرح مسلم فعليك ان تراجمه (باب ما جاء في الغزل) بفقر العين المحملة وسكون الزاوي هو الزرع بعد الايلاج لينزل خارج العرج
قوله (فرغمت اليهود انه) اي الغزل (المودة الصغرى) الواو دق البنت حبة وكانت العرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعار قاله النووي والمعنى ان اليهود زعموا ان الغزل
منع من الواك لان فيها ضاعة النطفة التي اعد لها الله تعالى ليكون منها الولد وشعبيا في ابطال ذلك الاستعداد لعجزها عن محبتها (كذبت اليهود) اي في زعمهم ان الغزل
المودة الصغرى وان الله تعالى اذا اراد ان يخلق له لم يمتعه (اي الغزل او شئ) وهذا الحديث دليل لمن اجاز الغزل قوله (وفي الباب عن عمر والبراء وابي هريرة وابي سعيد)
اما حديث عمر فاخرجه احمد وابن ماجه عنه قال صلى الله عليه وسلم ان يعزل من الحرة الاباذهما قال صاحب المتقلى ليس سنده بذلك وقال الشوكاني في اسناه
ابن لهيعة وفيه مقال معروف وشبهه لما اخرج عبد الزباق والبيهقي عن ابن عباس قال سمى عن عزل الحرة الاباذهما وروى عنه ابي شيبة انه كان يعزل عن امته وروى
البيهقي عن ابن عمر مثله واما حديث البراء فليظن من اخرجه واما حديث ابي هريرة فاخرجه النسا في نحو حديث ابي سعيد واما حديث ابي سعيد فاخرجه احمد وابو داود
قال قالت اليهود الغزل المودة الصغرى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذبت اليهود ان الله عز وجل لو اراد ان يخلق شيئا لم يستطع احدا ان يصرفه فان قلت قد
الباب وما في مضاهيها من حديث جذا مة بنت وهب فقيه ثم سألوه عن الغزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواو الحنفى وهي واذا المودة سئلت اخرجها
احمد ومسلم فارجع الجمع والتقريب بين هذين الحديثين قلت قد اختلفوا في وجه الجمع فمن العلماء من جمع بينهما على حديث جذا مة على التنزيه وهذا طريقة البيهقي
ومنه من ضعف حديث جذا مة لمعارضته لما هو اكثر منه طرقا قال الحافظ وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالتبويب والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ومنهم من
ادعى انه منسوخ وقد جردت معرفة التاريخ وقال ... الطحاوي يحتمل ان يكون حديث جذا مة على وفق ما كان عليه الامر اذ من موافقة اهل الكتاب فيما لم
ينزل عليه ثم علمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه وتعقبه ابن رشد وابن العربي بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يحوم شيئا تبعا لليهود ثم يبرح بتكليفهم
فيه ومنهم من رجح حديث جذا مة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بالاختلاف في اسناده والاضطراب وقال الحافظ زبدية انه انما يقدر في حديثه لا فيما يقوى
بعضه بعضا فانه يعمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذا مة بان احاديث غيرها موافقة لاصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال من
ادعى انه ايجر بعد ان منع فعليه البيان وتعقب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ يلزم من تسميته واد اخفيا على طريق التشبيه ان يكون حراما وجمع ابن القيم
فقال الذي كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم ان الغزل لا يتصور معه حمل اصلا وجعلوا بمنزلة قطع النسل بالواد فاكذبهم واخبرانه لا يمنع الحمل اذا
شاء الله خلقه واذا المين خلقه لم يكن واو حقيقة ولما واد اخفيا في حديث جذا مة لان الرجل انما يعزل هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى لو اد نكن الفرق
بينهما ان الواو ظاهر بالمباشرة اجمع فيه القصد والفعل والغزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصفه بكونه خفيا وهذا الجمع قوي كذا في الليل قوله (كنا نغزل والقرآن
ينزل) فيه جواز الاستدلال بالتقريب من الله ورسوله على حكم من الاحكام لانه لو كان ذلك الشئ حراما لم يقر راعليه لكن بشرط ان يجعله النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذهب اكثر
من اهل الاصول على ما سلكوا في الفقه الى ان الصحيح اذا اصاب الحكم الى النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكمه الرفع قال لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك
واقره لتفرد واعيم على سواهم اياه عن الاحكام قال وقد وردت عن طرق تخرج باطلا على ذلك واخرج مسلم من حديث جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري مسلم قوله (وقد رخص قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الغزل)

باب ماجاء في كراهية العزل حدثنا ابن ابي عمير وثابت بن عيينة عن ابن ابي بجر عن مجاهد عن قرعة عن ابي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يفعل ذلك احدكم فزاد ابن ابي عمير في حديثه ولم يقل لا يفعل ذلك احدكم قال في حديثهما فانها ليست نفس مخلوقة الا الله خالقها وفي الباب عن جابر بن عبد الله ابي سعيد حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن ابي سعيد ذكره العزل قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم **باب** ماجاء في القسمة للبكر والتيب **حدثنا** ابو سلمة يحيى بن خلف نا بشر بن المفضل عن خالد بن الحارث عن ابي قلابة عن انس بن مالك قال لو شئت ان اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه قال السنة اذا تزوج الرجل البكر على امراته اقام عندها سبعة اذ تزوج التيب على امراته اقام عندها ثلاثا وفي الباب عن ام سلمة حديث صحيح وقد روي عنه محمد بن اسحاق عن ابي عن ابي قلابة عن انس لم يرفعه بعضهم والعزل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا تزوج الرجل امرأة بكر على امراته اقام عندها سبعة ثم قسم بينهما بعد العزل واذا تزوج التيب على امراته اقام عندها ثلاثا واستدلوا بحديث الباب وقال مالك بن انس لم يستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه يدل عليه ما رواه احمد وابن ماجه عن عمر بن الخطاب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف ويشهد له ما اخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال نهى عن عزل الحرة الا باذنها وروى عنه ابن ابي شيبة انه كان يعزل عن امته وروى عابدين عن ابن عمر مثله وقد اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفقه عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء انه يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالتحقق العزل قال الحافظ ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة قال وتعقب بان المعروف عند المشافعية انه لاحق للمرأة في الجماع فيجوز عندهم العزل عن الحرة بغير اذنها على مقتضى قولهم ويدل على اعتبار الاذن من الحرة حديث عمر بن الخطاب كره اما الامه فان كانت زوجة فتحكمها الحرة واختلفوا هل يعتبر الاذن منها ومن سيدتها وان كانت سرية فقال في الفقه يجوز بل لا خلاف عندهم الا في وجه حكاه الرويان في النعم مطلقا كما ذهب ابن حزم **باب** ماجاء في كراهية العزل **قوله** (عن قرعة) بفتح القاف والزاى بن يحيى المبرى ثقة من الثالثة **قوله** لم يفعل ذلك احدكم وذا ابن ابي عمير في حديثه ولم يقل لا يفعل ذلك احدكم) اشار الى انه لم يصح لهم بالنهي اما اشار الى ان الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولم يشعر العازل فيحصل العلوق ويلحقه الولد ولا راد لما قضى به والقرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الرجة الامه لثلاثا يصير الولد رقيقا او خشية دخول الضرع على الولد المضم اذا كانت الموطوءة تزوجه او فرار من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلا فيرغب في قتله الولد لثلاثا يتضرر بتحصيل الكسب كذلك لا يغني شيئا وقد اخرج احمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث الشراة رجلا سال عن العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد اهرقته على صخرة الاخرجه الله منها ولله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود كذا في الفقه **باب** ماجاء في القسمة للبكر والتيب **قوله** (قال) اي بقرابة لو شئت ان اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه قال السنة) كانه يشير الى انه لو صرح برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كان صادقا ويكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكنه راي ان المحافظة على اللفظ اولى واعلم ان الصحابي اذا قال السنة او من السنة فالمراد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يتياد من قول الصحابي وقد وقع في صحيح البخاري في الحج قول سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب سألته الزهري عن قول ابن عمر للحجيج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك الا سنته انتهى راد اذا تزوج الرجل البكر على امراته) اي يكون عنده امرأة فيزوج معها بكرة (اقام عندها سبعة) زاد في رواية الشيخين ثم قسم (واذا تزوج ثيبا على امراته اقام ثلاثا) زاد في رواية الشيخين ثم قسم وفي رواية الدارقطني للبكر سبعة ايام وللثيب ثلاث ثم يعود الى نسائه **قوله** (روى في الباب عن ام سلمة) اخرج احمد ومسلم وابوداود وابن ماجه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عندها ثلاثا ايام وقال انه ليس بك فهو على هلك فان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وفي رواية الدارقطني ان شئت اقامت عندك ثلاثا خالصة لك وان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي قالت تقيم معي ثلاثا خالصة وفي اسناد رواية الدارقطني هذا الواقري وهو ضعيف جدا **قوله** (حدثني الشرحي) اخرج الشيخان **قوله** (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا تزوج الرجل امرأة بكر على امراته اقام عندها سبعة ثم قسم بينهما بعد العزل بالعدل) **حدثنا** ابو بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن ابي اسحاق وجهم بن عبد الله بن النوفلي في شرح مسلم وفيه ان حق الزفاف ثابت للزوجة وتقدم به على غيرها فان كانت بكرة كان لها سبع ليال بايامها بلا قضاء وان كانت ثيبا كان لها الخياريان شادت سبعة ويقضى السبع لما بقي النساء وان شادت ثلاثا ولا يقضى وهذا مذهب الشافعي وهو الذي ثبتت فيه هذه الاحاديث الصحيحة وممن قال به مالك والاحمد واسحاق وابو ثور وابن جرير وجهوا العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عندها سبعة ايام في موطنه حديث ام سلمة وفيه ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وروى قالت ثلثت قال محمد بهذا ناخذ بيني ان سبع عندها ان يسبع عندهن لا يزيد لها عليهن شيئا وان ثلثت عندها يثلث عندهن وهو قول ابو حنيفة والامة من فقهاءنا انتهى قلت مذهب الحنفية انه لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين البكر والثيب بل انقسم بينهما بالسوية والاستدلال على هذا حديث ام سلمة غير ظاهر بل الظاهر منه هو مذهب الجمهور وقد اقر به صاحب التعليق المجد على موطن محمد وكل الظاهر من سائر احاديث الباب هو ما ذهب اليه الجمهور ويؤيد

باب ماجاء في التسوية بين الخمر والرجل ثلثا ابن عمر ناشر بن أسير ناخدا بن سلمة عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيقول اللهم هذه قسمتي فيما املك فلا تثنني فيما املك ولا املك حديث عائشة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم وهذا اصح من تخريج حماد بن سلمة ومعنى قوله لا تثنني فيما املك ولا املك انما يعني به الحب والمودة كذا فسر بعض اهل العلم حل ثلثا محمد بن كيثا رنا عبد الرحمن بن مهدي ناهاهم عن قتادة عن النضر بن اشعث عن يثيب بن نهيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت عند الرجل امرأته فلم يغزل بينه ما جاء به القيمة وشقه ساقط وانما اسند هذا الحديث همام بن يحيى عن قتادة ورواه هشام بن اسحق عن قتادة قال كان يقول لا تعرف هذا الحديث مرفوعا الا من حديث همام باب ماجاء في الزوجين المشركين يسلم احدهما حل ثلثا احمد بن منيع وهذا قاله ابو معاوية عن الجهم بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد ان روى الله صلى الله عليه وسلم روى ابنه زينب على ابي العاص بن الربيع بمهر جديد وكناح جديد هذا حديث في اسناده مقال والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ان المرأة اذا اسلمت قبل زوجها ثم اسلم زوجها وهي في العدة ان زوجها احق بها ما كانت في العدة وهو قول مالك بن انس والاوزاعي الشافعي احمد واسحاق

رواية الدارقطني بلفظ ان شئت اقبلت عندك ثلاثا خالصة لك وان سبعت لك وسبعت لنسائي قالت تقيم معي ثلاثا خالصة واستدل ابو حنيفة واصحابه بالظاهر الواردة بالعدل بين الزوجات واجيبوا بان احاديث الباب مخصصة للظواهر العامة والحاصل ان المذهب المراجح الظاهر من الاحاديث هو مذهب الجمهور والله تعالى اعلم بتعليقه اعلم ان الامام ابو حنيفة واصحابه كما تروى العمل بظاهر احاديث الباب كذلك ترك الامام مالك واصحابه العمل بظاهره ثم سلمة المذكور فانه يفهم منه جواز التخييل للثيب بين الثلاث بلا قضاء والسبع مع القضاء واليه ذهب الشافعي احمد والجمهور وقال مالك واصحابه لا يغير بل للجمهور سبعة وللثيب ثلاث بدون التخييل والقضاء قال ابن عبد البر هذا يعني حديث ام سلمة تركه مالك واصحابه للحديث الذي رواه مالك عن انس انتهى اشار به الحديث التمس المذكور في الباب قالوا حيا للتعليق المجمل واعتذر اصحاب مالك عن تخذام سلمة الدال على التخييل بان مالكا راى ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لانه خص في النكاح بخصائص فاحتمل الخصوصية منع من الاخذ به وفيه ضعف ظاهر لان مجرد الاحتمال لا يمنع الاستدلال انتهى قلت الامر كما قال صاحب التعليق

المجمل: رباب ماجاء في التسوية بين الزوجات هو زوجات الرجل لان كل واحدة تنصرب بالآخرى بالغيرة والقسم كذا في المجموع قوله (كان يقسم بين نسائه فيعدل) استدله من قال ان القسم كان واجبا عليه وذهب بعض المفسرين الى انه لا يجب عليه واستدلوا بقوله تعالى ترجى من ثناء منهن الآية وذلك من خصائصه ويقول اللهم هذه قسمتي فيما املك (او اقدر عليه) (فلا تثنني) (ولا تثنني) (او لا تقا تثنني) (او لا تواخذني) (فما املك) (او من زيادة المحبة) والليل قال ابن الهمام ظاهر ان ماعده مما هو اخل تحت ملكه وقد مرته يجب التسوية فيه ومنه عدد الوطأت والقبلات والتسوية فيهما غير لازمة اجماعا قوله (وهذا اصح من حديث حماد بن سلمة) وكذا اعلمه النسائي والدارقطني وقال ابو زرعة لا اعلم احدا تابع حماد بن سلمة على فصله والحديث اخوجه الخمسة الا احمد واخرجه ايضا الدارقي وصححه ابن حبان والحاكم قوله (كنا فسر بعض اهل العلم) اخرج اليه من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس في قوله (ولن تستطيعوا ان تعدوا لوابين النساء) قال في الحب والجماع وعند عبيد بن عمر السلماني مثله قوله (رجاء يوم القيمة وشقه ساقط) وفي بعض الروايات جاء يوم القيمة يجوز احد شقيه ساقطا او ما ثلثا قال الطبري في شرح قوله وشقه ساقط اي نصفه ما ثلث قيل بحيث يراه اهل العصاة ليكون هذا زيادة في التعذيب وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين فانه لو كانت ثلاث او اربع كان السقوط ثابتا واقتل ان يكون نصفه ساقطا وان لزم الواحدة وترك الثلاث او كانت ثلاثة ارباعه ساقطة على هذا فاعتبر ثلثا كانت الزوجتان لمحداهما خوة والاخرى امة فالحق الثلثان من القسم وللازمة الثلث بذلك وروى الاثر في قوله (او يكره على رضى الله عنهما) كذا في المراجعة قوله (واما اسناده الحديث همام) او روى امرؤا (ولا تعرف هذا الحديث مرفوعا الا من حديث همام) وقال عبد الحق هو خبر ثابت بن كنانة انهما ما تفرد به وان هشاما رواه عن قتادة فقال كان يقال واخرج ابو نعيم عن انس نحوه وحديث ابي هريرة هذا اخوجه الخمسة واخرجه ايضا الدارقي وابن حبان والحاكم قالوا واستاده على شرط الشيخين كذا في المتقى والنيل: رباب

ما جاء في الزوجين المشركين يسلم احدهما قوله (عن الحاج) هو ابن اوطاة صدوق كثير الخطاء والتدليس قوله (رد ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد) يخالفه حديث ابن عباس لا في فقيه انه صلى الله عليه وسلم ردها عليه بالنكاح الاول ولم يجز نكاحا دها واحدا كما سنه في قوله (هذا حديث في اسناده مقال) في اسناده حاج بن اوطاة وهو مدلس ايضا لم يجمع عن عمرو بن شعيب كما قال ابو عبيد وانما حمله عن عمرو بن شعيب وقد ضعف هذا الحديث جماعة من اهل العلم كذا في النيل والحديث اخوجه ايضا ابن ماجه قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) اي من حيث ان هذا الحديث يقتضي ان الرجاء بعد العدة يحتاج الى نكاح جديد فالرد بلا نكاح لا يكون الا قبل العدة قاله ابو الطيب المدني (وهو قول مالك بن انس والاوزاعي والشافعي والاحمد واسحاق) وقال محمد في سوطه اذا اسلمت المرأة وزوجها كافرا في دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الاسلام فان اسلم في امرأته وان لو ان يسلم فرق

حل ثنا هناد ناير بن بكير عن محمد بن اسحاق قال ثنى داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال روى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابو العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يجلد ثنى كذا هذا حديث ليس باسناد باس ولكن لا يعرف وجه الحديث ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين من قبل حفظه حل ثنا يوسف بن عيسى ناير بن بكير عن اسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا جاء مسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فترجعت امراته مسلمة فقال يا رسول الله انها كانت اسلمت معي ففردتها عليه هذا حديث صحيح سمعت عبد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يذكر عن محمد بن اسحق هذا الحديث وحديث الجعفي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه ابنته على ابى العاص بن الربيع بمكة فجلد بها فجلد يزيد بن هارون حديث ابن عباس اجو اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يفرض لها حل ثنا محمد بن عيسى ناير بن يزيد بن الحباب سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الا شجعي فقال تضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروج بنت واشق امرأة متا مثل ما قضيت فخرج بها ابن مسعود وفي الباب عن الجراح حل ثنا الحسن بن علي الحلواني ناير بن هارون وعبد الرزاق كلاهما عن سفيان عن منصور عن محمد بن مسعود حديث حسن صحيح وقد روى عنه من غير وجه العمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم بينهم ما كانت فرقها تطليقة بآنة وهو قول ابى حنيفة وابراهيم النخعي اتفقوا عليه (بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يجلد ثنى كذا) وفي رواية لاهور داود بن ماجه بعد سنتين قال الشوكاني وفي رواية بعد ثلاث سنين واشاد في الفتح الى الجمع فقال المراد بالست ما بين هجرة زينب واسلامه وبالسنتين او الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلما فان بينهما سنتين واشهر قول (هذا حديث ليس باسناد باس) حديث ابن عباس هذا صحيح الى كره وقال الخطابي هو صحيح من حديث عمرو بن شعيب كذا قال البخاري قال ابن كثير في الاشارة هو حديث جيد قوي وهو من رواية ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى الا ان حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة وقد ضعف امرها على بن المديني وغيره من علماء الحديث وابن اسحاق فيه مقال معروف كذا في النيل قلت قد تقدم في بحث القراءة خلف الهمام ان الحق ان ابن اسحاق ثقة قابل للاحتجاج (ولكن لا يعرف وجه الحديث) قال الخطابي اشار بذلك الى ان رواها اليه بعد ست سنين او بعد سنتين او ثلاث مشكلا لاستبعاد ان تبقى في العدة هذه المدة قال ولا يذهب حل الجوانت في المسئلة تحت المشر اذا تاخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها فمن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر اشار الى ان بعض اهل الظاهر قال يجوز اذ ورد به الاجماع المذكور وتعقب بثبوت الخلاف قديما فيه فقد اخرج ابن ابي شيبة عن علي وابراهيم النخعي بطريق قوية وافق به حماد بن شاذان حنيفة واجاب الخطابي عن الاشكال بان بقا العدة تلك المدة ممكن وان لم تجز به عادة في الغالب لاسيما ان كان المدة انما هي سنتان واشهر فان الحين قد يطعن من ذات الاقراء لعارض ومثل هذا الجواب لم يفتي قال الخطابي هو اول ما يعتقد في ذلك وقال السهيلي في شرح السيرة ان حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل وان كان حديث ابن عباس اصح اسنادا لكن لم يقل به احد من الفقهاء لان الاسلام قد كان بينهما قال الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ومن جم بين الحديثين قال معني حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الاول في الصداق والحباء ولم يجلد ثنى زيادة على ذلك من شرط ولا غيره انتهى وقد اشار الى مثل هذا الجمع ابن عبد البر وقيل ان زينب لما اسلمت وبقى زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن قد نزل تخريم نكاح المسلمة على الكافر فلما نزل قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن امر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته ان تعتد فوصل ابو العاص مسلما قبل انقضاء العدة فقربها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول فيندفع الاشكال قال ابن عبد البر وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد مر فيه بوقوع عقد جديد والاخذ بالصريح اولي من الاخذ بالمتحمل ويؤيد هذا الخطا ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخاري قال الخطابي واحسن المسالك في تقرير الحديثين جميع حديث ابن عباس كما رجه الاثمة وحمله على العدة فيما بين نزول آية التخييم واسلام ابى العاص ولا مانع من ذلك انتهى وفي المقام كلام اكثر من هذا فعليك ان تراجم شرح البخاري كالفتح وغيره قوله رفق الله يا رسول الله انها كانت اسلمت معي ففردتها عليه في ان المرأة اذا اسلمت مع زوجها تزد الى هذه اجماع عليه قوله ريد عن محمد بن اسحاق هذا الحديث (اراد بهذا الحديث حديث ابن عباس المذكور بلفظ من النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب الخ) باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يفرض لها (قوله) (ولم يفرض) بفتح الياء وكسر الراء اوله يقدر ولم يعين (لها صداقا) اي مهر (ولم يدخل بها) اي لم يجامعها ولم يدخل بها خلوة صحيحة (مثل صداق نسائها) اي نسائها قوما (ولا وكس) بفتح فسكون اي لا نقص (ولا شطط) بفتح طاء اي لا زيادة (ولها العدة) اي الوفاة (ولها الميراث) زاد في رواية الا و (ان فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمق من الشيطان والله ورسوله بريان) فقام معقل بفتح الميم و كسر القاف (بن سنان) بكسر السين (الا شجعي) بالرفع صفة معقل (في بروج) قال في القاموس كجدول ولا يكسر بنت واشق صحابية انتهى وقال في المغني بفتح الباء عند اهل اللغة وكسرهما عند اهل الحديث انتهى وقال في جامع الاصول اهل الحديث يرونها بكسر الباء وفتح الراء وبالعين المهملة واسماء اهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس بالعربية فعول الا خروجه لهذا التثبت وعقد اسم ولد انتهى قال القاري فليكن هذا من قبيلهما ونقل الحديثين لحفظ قال وهو غير منصور (بنت واشق) بكسر الشين المحجمة (فخرج بها) او بالقضية او بالتبني لكون اجتهاده موافقا للحكمه صلى الله عليه وسلم قوله وفي الباب عن الجراح بفتح الجيم وتشديد الراء بن الجراح الا شجعي صحابي مقل واخرج حديثه ابو داود

ابو هريرة والزبير بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تحرم المصاة والمصتان روى محمد بن يونس هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه محمد بن يونس عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير محفوظ والصحيح عند اهل الحديث نقل ابن ابي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث عائشة حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالت عائشة انزل في القرآن عشر رضعات معلومات فنسخ من ذلك خمسة وصار الى خمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك حتى مات بذلك اسحاق بن موسى الانصاري ما من تا مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمة عن عائشة بهذا وهذا كانت عائشة تتفق وبعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعي اسحاق وقال احمد بن محمد بن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وقال ابن ذهاب هب الى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي وجب عنك يقول فيه شيئا وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يحرم قليل الرضاع وكثيره اذا وصل الى الجوف وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس والاوزاعي عبد الله بن المبارك وكيع واهل الكوفة

وتكرار منقذ ثديها انتهى وقال ابن الاثير في النهاية لا تحرم الحجة والمصتان وفي رواية الاملاجة والاملاجات الجمل الصبي امه اذا رضعها والحجة المرة والاملاجة المرة ايضا من أمجته امه اي رضعته يعني ان المصاة والمصتان لا يحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل انتهى قوله (وفي الباب عن ام الفضل) ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة فقال لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصاة والمصتان وفي رواية قالت خلى اعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا نبي الله اني كانت لي امرأة فتزوجت عليها اخرى فزعمت امرقا الا اني انها ارضعت امرقا في الحديث رضعة او رضعتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجاتان اخرجها احمد ومسلم (وابو هريرة) اخرج النسائي وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا كذا في التلخيص (والزبير) اخرج احمد والنسائي وابن حبان (وابن الزبير عن عائشة) اخرج مسلم والترمذي وغيرهما قوله (وهو غير محفوظ والصحيح عند اهل الحديث حديث ابن ابي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الخ) وأعل ابن جرير الطبري الحديث بالاضطراب فانه روى عن ابن الزبير عن ابيه وعنه عن عائشة وعن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وجمع ابن حبان بينهما بما كان ان يكون ابن الزبير سمع من كل منهم قال الحافظ في التلخيص وفي ذلك الجمع بعد على طريقة اهل الحديث انتهى قوله حديث عائشة حديث حسن صحيح (واخرج مسلم وغيره) (والعمل على هذا) احمد بن حنبل عائشة لا تحرم المصاة والمصتان (وعند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) ذهب احمد في رواية واسحاق وابو عبيدة وابو ثور وابن المنذر وداود واثارهم الا ابن حزم الى ان الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة والرضعتان فان مفهومه ان الثلاث تحرم واغرب القرطبي فقال لم يقل به الا داود وكذا في فتح الباري قوله (وقالت عائشة انزل في القرآن عشر رضعات معلومات) يسكون الشين ويفتح الفاء قاله القاري (فنسخ من ذلك خمسة) اي فنسخ الله تعالى من ذلك المذكور خمس رضعات وقد ضبط في النسخة الاحمدية الطبعة فتنسخ بضم النون وكسر السين ويجد منه قوله خمسة بالضم نعم لو كان خمس بالرفع لكان صحيحا وصار الى خمس رضعات الخ وفي رواية مسلمة قالت فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقر من القرآن قال الترمذي معنى ان النسخ بخمس رضعات تاخر انزاله جد احتياقا صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقر بخمس رضعات ويجعلها قرانا متلو لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عمه فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على ان هذا لا يتلى والنسخ ثلاثة انواع احدها ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات والثاني ما نسخ تلاوته دون حكمه كخمس رضعات والثالث ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الاكثر ومنه قوله تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم الايتام انتهى كلام النووي (وبهذا كانت عائشة تتفق وبعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعي واسحاق قال النووي يختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكمه الرضاع فقالت عائشة والشافعي واحبا به لا يثبت باقل من خمس رضعات وقال جمهور العلماء يثبت برضعة واحدة حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطائفة وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحامد ومالك والاوزاعي والثوري ابو حنيفة رضي الله عنهم قال فاما الشافعي وموافقه فاخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات واخذ مالك بقوله تعالى امها تكم الا اني ارضعكم ولم يذكر عدد او ههنا اعتراضات من قبل الشافعية على الماكية ومن قبل الماكية على الشافعية مذكورة في شرح مسلمة والبخاري فهو مذهب قوي (الصحة دليله وقوته) (وجوب) الجنب بضم الجيم وسكون الجاد ضد الشجاعة فهو ما مصدر ويحتمل ان يكون بصيغة الماضي ففتح الموحدة وبضمها (عنه) الغمير المحجور يرجع الى قوله ذاهب (ان يقول فيه) اي في هذا المذهب القوي (رشيئا) والمعنى حين عن ذلك الزاهب ان يتكلم في هذا المذهب القوي بشئ من الكلام اذ كان جيبك عنه والظاهر ان هذا مقولة ل احمد وقيل انه مقولة للترمذي وغيره عنده رجوع الى احمد قوله (وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يحرم قليل الرضاع وكثيره اذا وصل الى الجوف وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس والاوزاعي عبد الله بن المبارك وكيع واهل الكوفة) وهو قول ابو حنيفة واحبا به وهو قول الجمهور واليه ميلان الامام البخاري رج فانه قال في صحيحه باب من قال لا رضاع بعد حولين الى ان قال وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره انتهى قال الحافظ وهذا مصيب منه الى التمسك بالعموم الواحد في الاخبار انتهى قلت استدرك هؤلاء الائمة باطلاق قوله تعالى وامها تكم الا اني ارضعكم واطلاق حديث ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب وغير ذلك قال الحافظ في الفتح وقوي مذهب الجمهور ان الاخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتد به من ذلك فوجب الرجوع الى اقل ما يطلق عليه الاسم ويضد من حيث النظر

باب ملء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع حل لنا عن ابن جبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي مليكة قال قال ثني عبيد بن ابي مرير عن عقبة بن الحارث قال سمعته من عقبة ولكني لم اجد في حديث عبيد احفظ قال تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني قد ارضعتكما فالتفت اليها فقلت اني لم ارضعها ولم ارضعها فقلت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني قد ارضعتكما وهي كاذبة قال فاعرض عني قال فالتفت من قبل وجهي فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت انها قد ارضعتكما دعها عنك حديث عقبة بن الحارث حديث حسن صحيح وقد روى غير واحد من هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن عقبة بن الحارث ولم يذكر فيه عن عبيد بن ابي مرير ولم يذكر فيه دعها عنك والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اجماعا واشهادا المرأة الواحدة في الرضاع وقال ابن عباس تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وتؤخذ يمينها وبه يقول احمد واسحاق وقال بعض اهل العلم لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع حتى يكون اكثر وهو قول الشافعي وعبد الله بن ابي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن ابي مليكة ويكنى ابا محمد وكان عبد الله بن الزبير قد استقصاه على الطائف قال ابن جبر عن ابن ابي مليكة ادركت ثلثين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سمعت الجارود بن معاذ يقول سمعت وكيعا يقول لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع في الحكم ويفارقها في الورع

انه معوطا رى يقتضون تايد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر ويقال ما نعلم الباطن فيجوز فلا يشترط فيه العدد كالمثني واداه اعلم وايضا فقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نحن نحسن معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم من حماتها لا ينهض للاحتجاج على الاصح من قول الاصولي ان القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوى روى هذا على انه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى انه خبر ليقبل قوله فيه انتهى كلام الحاكم . (باب ملء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع) قوله (قال سمعته من عقبة) اي قال عبد الله بن ابي مليكة وسمعت الحديث من عقبة بن الحارث من غير واسطة عبيد بن ابي مرير ولكني لم اجد في حديث عبيد احفظ واخرجه ابو داود من طريق حماد عن ابي عبد الله بن ابي مليكة عن ابن الحارث قال حدثني صاحب لي عنه وانما الحديث صحيح احفظ ولم يسمه قال الحافظ والفتح وفيه اشارة الى التفرقة في صيغ الاء بين الافراد والجمع اوبين المقصد الى التحديث وعدمه فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ او قصدي الشيخ حديثه بذلك حدثني بالافراد وفيما عد ذلك حدثنا بالجمع اوسمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حديث عقبة بن الحارث ثم قال لم اجد ولكني سمعته يحدث وهذا يعين احد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك الشافعي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع ولا يقول حديثي ولا اخبرني لانه لم يقصد بالتحديث وانما كان لسمعه من غير ان يشعربه انتهى قوله (تزوجت امرأة) وفي رواية للبخاري انه تزوج ام يحيى بنت ابي اهاب (فجاءتنا امرأة سوداء) قال الحافظ ما عرفت اسمها (قد ارضعتكما) وفي رواية للبخاري قد ارضعت عقبة والى تزوج بها فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبخاري فقال لها عقبة ما علم انك قد ارضعتني ولا اخبرني فارسل الى ابي اهاب فسالهم فقالوا ما علمنا ارضعت صلجنت فركب الى النبي صلى الله عليه وسلم (قال وكيف بها) اي كيف تشغل بها وتباشرها وتقصي اليها (وقد زعمت) اي الحال انها قالت (دعها عنك) وفي رواية للبخاري في الشهادة انها عنها وفي رواية اخرى له في كتاب العلم فقارنها عقبة ونكت زوجها غير قوله (حديث عقبة بن الحارث حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري قوله (والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجماعا واشهادا المرأة الواحدة في الرضاع) وهو قول احمد قال علي بن سعد سمعت احمد يسئل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال يجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن واسحاق وروى عبد الرزاق عن ابن جبر عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناحوا بقول امرأة سوداء انها ارضعتهم قال ابن شهاب الناس يخذلون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره ابو عبيد الا انه قال ان شهدت الرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها اخرى وجب الحكم به كذلك في فتح الباري (وقال ابن عباس تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وتؤخذ يمينها وبه يقول احمد واسحاق) يعني انه رواية عن احمد ولما وقف على دليل اخذ اليه (وقال بعض اهل العلم لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع حتى يكون اكثر وهو قول الشافعي) قال الحافظ والفتح ذهب الجمهور الى انه لا يكفي في ذلك شهادة الرضعة لانها شهادة على فعل نفسها وقد اخرج ابو عبيد من طريق عمر الغيرة بن شعبة وعلي بن ابي طالب ابن عباس انهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما ان كانت بيينة والا فحل بين الرجل وامرأته الا ان يتزها ولو فخر هذا الباب لم تشأ امرأة ان تفرق بين الزوجين لكانت وقال الشعبي تقبل من ثلاث نسوة بشرط الا تتعرض نسوة للبلب لجرة وقيل لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت الحرمة دون ثبوت الاجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع اخرى وعن ابو حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتحصنات وعكسه الاصطفي من الشافعية واجاب من لم يقبل شهادة الرضعة وحدها بحجج النبي في قوله فيها عنها على التزوية وحجج الاخر في قوله دعها عنك على الارشاد انتهى قال الشوكاني ولا يخفى ان النهي حقيقة في التزوية فلا يخرج عن معناه الحقيقي الاقرنية صارفة قال والاستدلال على عدم قبول المرأة الرضعة بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم لا يفتيد شيئا لان الواجب بناء العام على الخاص ولا شك ان الحديث انحصر مطلقا لعبد الله بن ابي مليكة (بالتصغير ثقة فقيه من الثالثة) سمعت وكيعا يقول لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الحكم ويفارقها في الورع اي

باب ما جاء ان الرضاعة لا تحرم الا في الصغرة والحولين حل ثلثا ثلثية نال ابو عوانة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما فتن في الثدي وكان قبل الفطام هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من صحابي النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الرضاعة لا تحرم الا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فانه لا يحرم شيئا وفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي امرة هشام بن عروة باب ما يذهب مدمة الرضاع حل ثلثا ثلثية ما حاتة بن اسمعيل عن هشام بن عروة عن ابيه عن حجاج بن حجاج الاسدي عن ابيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ما يذهب عن مدمة الرضاع فقال غرة غرة عبد او امه هذا حديث حسن صحيح هكذا رواه يحيى بن سعيد القطان وحاتم بن اسمعيل وغير واحد عن هشام بن عروة عن ابيه عن حجاج بن حجاج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن ابيه عن حجاج بن حجاج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث بن عيينة غير محفوظ والصحيح ما روى هو له عن هشام بن عروة عن ابيه وهشام بن عروة يكتفي بالمنذر وقد أدرك جابر بن عبد الله وقال معن قوله ما يذهب عن مدمة الرضاع يقول انما يذهب ذمام الرضاعة وحققها يقول اذا اعطيت المرضعة عبدا او امه فقد قضيت ذمامها ويروى عن ابى الطفيل قال كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قبلت امرأة فيسقط النبي صلى الله عليه وسلم ففعلت علي فلما ذهبت قيل هذا كانت ارضعت النبي صلى الله عليه وسلم

يفارقها تورعا واحتياطا قال الشوكاني واما ما قيل من ان امه صلى الله عليه وسلم من باب الاحتياط فلا يخفى مخالفتها لما هو الظاهر ولا سيما بعد ان كرر السؤال اربع مرات كما في بعض الروايات والنبي صلى الله عليه وسلم يقول له في جميعها كيف قد قيل وفي بعضها دعها عنك وفي بعضها لا خير لك فيها مع انه لم يثبت في رواية انه صلى الله عليه وسلم امره بالطلاق ولو كان ذلك بالاحتياط لامره به قال الفتح وجوب العمل بقول المرأة المرضعة حرة كانت او امه انتهى كلامه بقدر الحاجة (باب ما جاء ان الرضاعة لا تحرم الا في الصغرة والحولين) قوله (لا يحرم) بتشديد الراء المكسورة (من الرضاع) بفتح الراء وكسر هاء الراء ما فتن الامعاء بالنصب على انه مفعول به الى ان يشق امعاء الصبي كالطعام ووقع منه موقع الغذاء ذلك ان يكون في اول الرضاع والامعاء جميع مع هو موضع الطعام من البطن (في الثدي) حال من فاعل فتن كقوله تعالى وتحنون من الحبال بيوتا اي كائنا في الثدي في نضامه سواء كان بالارضاع او باليجز ولزم به الاشتراط في الرضاع المحرم ان يكون من الثدي قاله القاري وقال الشوكاني قوله في الثدي اي في زمن الثدي وهو لغة معروفة فان العرب تقول مات فلان في الثدي اي في زمن الرضاع قبل الفطام كما وقع النص في ذلك في اخر الحديث (وكان) اي الرضاع (قبل الفطام) بكسر الفاء اي زمن الفطام الشرعي قوله (هذا حديث حسن صحيح) وصححه الحاكم ايضا وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا رضاع الا في الحولين ودواء الدارقطني وابن عدي مرفوعان موقوفان ورحم الرفوف وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما انشتر العظم وانبت اللحم رواه ابن ابي ابيدق قوله (والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان الرضاعة لا تحرم الا ما كان دون الحولين الخ) وهو قول صاحب الامام ابو حنيفة قال محمد بن موطأ لا يحرم الرضاع الا ما كان في الحولين فما كان فيها من الرضاع وان كان مصة واحدة فهي تحرم كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا لان الله عز وجل قال والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فتمام الرضاعة الحولان فلا رضاعة بعد تمامها يحرم شيئا وكان ابو حنيفة رحمه الله يحتاط ستة اشهر بعد الحولين فيقول يحرم ما كان في الحولين وبعد تمام ستة اشهر وذلك ثلثون شهرا ولا يحرم ما كان بعد ذلك ونحن لا نرى ان يحرم ونرى انه لا يحرم ما كان بعد الحولين انتهى كلام محمد رحمه الله قال صاحب التعليل للميجر ولا يخفى انه لا احتياط بعد رد النص بالحولين مع ان الاحتياط هو العمل باقوى الدلائل واقواها دليلا قولها انتهى (باب ما يذهب مدمة الرضاع) قوله (ما يذهب عنى) من الاذهاب اي شئ يزيد عنى (مدمة الرضاع) نال ابن الاثير في النهاية المدمة بالفتح مفعلة من الذم وبالكسر من الزمة والذمام وقيل هي بالكسر والفتح الحق والحزمة التي يذم مضيقها والمراد بمدمة الرضاع الحق الذي يرم بسبب الرضاع فكانه سائل فيسقط عن حق المرضعة حتى يكون قد ادبته كاملا وكانوا يستحبون ان يعطوا المرضعة عند فصال الصبي شيئا سوى جرتها انتهى (فقال غرة) اي هملوك (عبد او امه) بالرفع والتثنية بدل من غرة وقيل الغرة لا تطلق الا على الابيض من الرقيق وقيل هي نفس شئ يملك قال الطبري الغرة المملوك واصلها البياض في جهة الفرس ثم استعير لكرم كل شئ كقولهم غرة القوم سيدهم ولما كان الانسان السليل اخيرا يملك سمي غرة ولما جعلت الطائر نفسها خادمة جوزيت بجنس فعلها هذا حديث حسن صحيح (واخرجه احمد وابوداود والنسائي قوله) عن حجاج بن حجاج الاسدي (مقبول من الثالثة) لا يذهب حجة قاله الحافظ وقال الخزرجي في ترجمته حجازي عن ابيه حجاج بن مالك وعند عروة له عندهم فحدث (عن ابيه) حجاج بن مالك بن عويم بن ابي اسيد الاسدي عن ابي اسيد في الحديث في الرضاع كذا في التقریب وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن ابيه عن حجاج بن حجاج عن ابيه (فقال عن حجاج بن حجاج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) كما روى يحيى القطان وحاتم بن اسمعيل وغيرهما (وقال معن قوله ما يذهب عن مدمة الرضاع الخ) اي قال ابو عيسى معن قوله الخ وارجع الشيخ سراج احمد فخير قال وهشام حرة (يقول انما يذهب ذمام الرضاعة وحققها) قال في القاموس للذمام وللذمة الحق والحزمة قوله (ويروى عن ابى الطفيل قال كنت جالسا الخ) اخرجه ابوداود وابو الطفيل

باب ملجاء في الأمانة تتفق ولها زوج.. حدثنا علي بن حجر ناظر بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج بريرة عبد الله بن النضر
النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حراً لم يخيرها أحد ثلثنا هذا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كان زوج
بريرة حراً فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث عائشة حديث حسن صحيح هكذا روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج بريرة عبد
دروى عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت زوج بريرة وكان عبد الله يقال له مغيث وهكذا روى عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم وقالوا إذا كانت الأمانة تحت
الحرف اعتقت فلا خيار لها وإنما يكون لها الخيار إذا اعتقت وكانت تحت عبد وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وروى غيره واحد عن الأعمش عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حراً فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو عوانة هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
في قصة بريرة قال الأسود وكان زوجها حراً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من التابعين ومن بعدهم وهو سفيان الثوري وأهل الكوفة حدثنا هذا
ناهد عن سعيد بن أبي ريث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبد أسود بنى الخيرة يوم اعتقت بريرة والله لكان به في طرق المدينة
ونواحيها وإن دمر على تسيل على حقيقته يرضاهما لثنا رة فلم تفعل هذا حديث حسن صحيح وسعيد بن أبي عمير بنوه سعيد بن مهران ويكنى أبا النضر
بالنضر غيرهم عامر بن واثلة الليثي وهو آخر من مات من الصحابة في جميع الأرض فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه أي تعطيها لها وأنسابها قال الطبري في إسناده إلى جرح
دعاية الحقوق القديمة ولزوم الأكرام من له حصة قديمة وحقوق سابقة (فلما ذهبت) أي وتجب للناس من الأكرام أياها وقبولها القعود على رداءه المبارك رقيق
هذه أروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموهبة حليمة جازته عليه الصلوة والسلام يوم حزين فقام إليها وبسط رداءه لها وجلست انتهى (باب ملجاء
في الأمانة تتفق ولها زوج) قوله (كان زوج بريرة عبد) فيه دليل على أن زوج بريرة كان عبد حين اعتقت وفي المتفق عن عروة عن عائشة أن بريرة اعتقت وكان زوجها
عبد الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه انتهى وروى مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة أن بريرة خيرها النبي صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبد
(ولو كان حراً لم يخيرها) هذه الرواية مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبيهقه أيضاً أبو داود في رواية مالك قوله (عن الأسود عن عائشة
قالت كان زوج بريرة حراً) استدلل به من قال أن زوج بريرة كان حراً قال البخاري في صحيحه قول الأسود منقطع ثم عائشة عمة القاسم وخالة عروة فروايتها
عنها أولى من رواية اجنبى لسمع من وراء حجاب كذا في المتفق قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) أراد حديث عائشة حديثها الذي وأها أكراماً من طريق
هشام بن عروة عن أبيه عنها وأخرجها مسلم وغيره كما عرفت وأما حديثها الذي رواها ثانياً من طريق الأسود عن عائشة فأخرجها الخمسة كما في المتفق رو
دروى عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت زوج بريرة وكان عبد يقال له مغيث) أخرجها البخاري وهكذا روى عن ابن عمر) أخرجها الدارقطني البيهقي قال
كان زوج بريرة عبد وفي إسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف قلت وهكذا روى عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة كان عبد أخرجها النسائي والبيهقي إسنادهما
صحيح قال النسائي في الليل بعد ذكر عدة أحاديث الباب والحاصل أنه قد ثبت من طريق ابن عباس وابن عمر صفية بنت أبي عبيد أنه كان عبد ولين عنهم ما يخالف
ذلك وثبت عن عائشة من طريق القاسم وعروة أنه كان عبد ومن طريق الأسود أنه كان حراً ورواية اثنين أرحم من رواية واحد على فرض صحة الجميع فكيف
إذا كانت رواية الواحد معلولة بالانقطاع كما قال البخاري والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقالوا إذا كانت الأمانة تحت الحرف اعتقت فلا خيار لها إلخ
وهو مذهبنا لك والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور وهو الأقوى دليلاً وروى أبو عوانة هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في قصة بريرة
قال الأسود وكان زوجها حراً قال الحافظ في الفتح بعد ذكر روايات عديدة من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة وغيرها ما لفظه فقلت الروايات المفصلة
التي قد متها أنفاً على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه يعني قوله وكان زوجها حراً فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادراً أن الأكرام يكون في أخوة
ودونه أن يقع في وسطه وعلى تقدير أن يكون موهوباً فيخرج رواية من قال كان عبد بالكثرة وإيضاً فالمرء يعرف بعديته فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة ابن أخيها
وتابعهما غيرهما فلو اتبعتهم إلى من رواية الأسود فإنما أفرد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويترجح أيضاً أن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمانة إذا اعتقت
تحت الحرف خيارها وهذا بخلاف ما روى الحارثيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبه أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لا سيما وقد اختلف عنها فيه
انتهى وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وهو قول ابن حنيفة وأصحابه واستدلوا بحديث عائشة من طريق إبراهيم عن الأسود عنها قالت كان زوج بريرة حراً
وقد عرفت ما فيه قوله (كان عبد أسود) قال القاري أي كعبد أسود في قيم الصورة أو كان عبد فاعتق فصار حراً انتهى قلت هذا التاويلان باطلان مردودان
يردهما لفظ يوم اعتقت بريرة في هذا الحديث فإنه نص صريح في أن زوج بريرة كان عبد يوم اعتقت (بصيغة المجهول) والله لكان به في طرق المدينة
وفي رواية البخاري كان النظر إليه بطون خلفها يبكي ودموعه تسيل على حقيقته يرضاهما) قال في القاموس سارضاه وكرضاه طلبضاه انتهى قوله (حديث
ابن عباس حديث حسن صحيح) وأخبره البخاري تنبيهه قال صاحب المعرفة الشاذلي قول ابن عباس أنه عبد أسود لا يدل على كونه عبد في الحال بل باعتبار ما
كان انتهى قلت هذه غفلة شديدة ودهم قيمه فان ابن عباس قد نص في قوله هذا أن زوج بريرة كان عبد يوم اعتقها كما في حديث الباب قد تقدم بطلان

باب ما جاء ان الولد للفراش حل ثنا احمد بن منيع ناسفان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي الباب عن عمر وعثمان وعائشة وابي امامة وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وزيد بن ارقم وحديث ابي هريرة حديث حسن صحيح قد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابي هريرة والعمل على هذا عند اهل العلم باب ما جاء في الرجل يرى المرأة فتعجبها حل ثنا محمد بن بشار نا عبد الله بن علي بن عبد الله بن ابي هشام بن ابي عبد الله وهو الدستوائي عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فدخل على زينب فقضى حاجته وخرج وقال ان المرأة اذا اقبلت فقبلت في صورة شيطان فاذا رأت احدكم امرأة فاعجبته فليأت اهلكه فان معها مثل الذي معها وفي الباب عن ابن مسعود حديث جابر حديث حسن صحيح غريب وهشام بن ابي عبد الله هو صاحب الدستوائي هو هشام بن سنان باب ما جاء في حق الزوج على المرأة حل ثنا محمد بن خالد نا النضر بن شمير نا محمد بن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت اُمرأً لاحت ان يسجد لاحد هذا التاويل : تنبيهه قال صاحب العرف الشاذي ما لفظه بحث في ابن عباس جازا الى المدينة مع ابيه في السنة التاسعة وانها عتقت قبلها وكانت تحت عائشة فانه عليه السلام سألها عن ثمان عائشة في قصة الافك قلت قد وقع في هذه الشبهة من قلة اطلاعه فانه قد ورد في حديث ابن عباس هذا عند البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعباس يا عباس الاتعجب من حب مغيث الخ قال الحافظ في الفتح فيه دلالة على ان قصة بريدة كانت متأخرة في السنة التاسعة او العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الخائف وكان ذلك في اواخر سنة ثمان ويؤيد ايضا قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع ابيه ويؤيد تلخر قصتها ايضا بخلاف قول من زعم انها كانت قبل الافك ان عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة فيبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسايرة الى المراء والعق من يومئذ وايضا فنقول عائشة ان شاءمو اليك ان اعد لها لهمة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في اخر الامر لا فيهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جرد انها كانت تحت عائشة قبل شراؤها واشترتها واخرت عتقها الى بعد الفتح انتهى كلام الحافظ بقدر الحاجة : تنبيهه اعلم ان روايات كون بريدة عبد لها ترجيحان عديداً على روايات كونه حراً ذكرت بعضها فيما تقدم والباقية مذكورة في فتح الباري والنيل والامام ابن الهمام قد عكس القضية بوجه عديده كلها متقدمة ولولا حجة طول الكلام لبينت ما فيها من الخلل شاك : **باب ما جاء ان الولد للفراش** قوله (الولد للفراش) اي لملكه وهو الزوج والمولى لانهما يفترشانه قاله في الجمع وفي رواية للبخاري الولد لصاحب الفراش قال في النيل يختلف في معنى الفراش فذهب اكثر الى انه اسم للمرأة وقيل انه اسم للزوج وروى ذلك عن ابي حنيفة والشد ابن الاعراب مستند لا على هذا المعنى قول جرير بن عاتق تعانقه وبات فراشها وفي القاموس من الفراش وجه الرجل انتهى (وللعاهر الحجر) العاهر الزاني يقال عاهرته زنى وقيل يختص ذلك بالليل وقال في القاموس عاهرته كمنع وعاهرها اي تاهاليلها لمجرد اونها را انتهى ومعنى الحجر الخديبة اي لا شيء له في الولد والعرب تقول له الحجر وبقيه القربا يريدون ليس له الا الخديبة وقيل المراد بالبحر انه يرحم بالحجارة اذا في ولكنه لا يرحم بالحجارة كل زان بل المحصن فقط وظاهر الحديث ان الولد انما يلحق بالاب بعد ثبوت الفراش وهو لا يثبت الا بعد امكن الوطى في النكاح الصحيح او الفاسد والخذل ذلك ذهب الجمهور وروى عن ابي حنيفة انه يثبت بمجرد العقد قلت والحق ما ذهب اليه الجمهور قوله (روى الباب عن عمر وعثمان الخ) حديث الولد للفراش من طريقين بضعة وعشرين نفساً من الصحابة كما اشار اليه الحافظ قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) اخوجه الجملة الا اباداه : **باب في الرجل يرى المرأة فتعجبها** قوله (فقضى حاجته) اي من الجماع (اقبلت في صورة شيطان) شبهها بالشيطان في صفة الوسوسة والدعاء الى الشر (فليأت اهلكه) اي فليواقعها فان معها اي مع امراته (مثل الذي معها) اي فرجاً مثل فرجها وليد مسدداً والحديث رواه مسلم ولفظه هكذا ان المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان اذا احكم امره فاعجبته المرأة فوقعت في قلبه فليعمل الى امراته فليواقعها فان ذلك يتر ما في نفسه قال النووي رحمه الله الحديث انه يستحب لمن رأى امرأة فتحوكت شهوته ان يأتى امراته او جاريته ان كانت فليواقعها ليدفع شهوته ويكسر نفسه قوله (روى الباب عن ابن مسعود) قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فاعجبته فاقى سورة وهو تصنع طيباً وعند هائساء فاحلبينه فقضى حاجته ثم قال ايما رجل رأى امرأة تعجبها فليقم الى اهلكه فان معها مثل الذي معها رواه الدارمي كن في الشكوة قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وابوداود واحمد قوله وهشام بن ابي عبد الله هو صاحب الدستوائي يعني يقال لهشام بن ابي عبد الله صاحب الدستوائي لانه كان تاجراً يبيع البزالدستواني قال لذهبي في تذكرة الحفاظ هشام الدستوائي هو الحافظ الحجية ابو بكر بن ابي عبد الله سنبر الرجي مولاهم البحري التاجر كان يبيع الثياب المجلوبة من دستوا احدى كور الهواز ولذلك يقال له صاحب الدستوائي انتهى وقال العلامة محمد طاهر الفتني في الغنى الدستوائي مفتوحة وسكون سين مهملةتين وقهر مثلاً فوق وبهجرة بعد الف وقيل بنون مكان همزة نسبة الى دستوا كورة من الهواز او قرية وقيل منسوب الى بيع ثياب تجلب منها ويقال هشام صاحب الدستوائي

لامرأة ان تجل زوجها وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك بن جشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن ابي اوفى وطلح بن علي ولم سلمة والنس
ابن عمر حديث ابي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة حل ثناتها نادا ملاما زمر بن عمرو بن عبد الله
ابن بكر عن قيس بن طلح عن ابيه طلح بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا الرجل دعا زوجته لحاجة فلتاته وان كانت على التنوير هذا حديث حسن غريب
حل ثناتها واصل بن عبد الاعلى الكوفي ناخذ بن فضال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي فطر قسار والحميري عن ابيه عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اي امرأة بائت وزوجها عنها راض دخلت الجنة هذا حديث حسن غريب يا ب ماجا في حق المرأة على زوجها حل ثناتها ابو كريب محمد بن العلاء ناخذ
ابن سليمان عن محمد بن عمرو نا ابرس كمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا وخياركم خياركم لنساءهم وفي
الباب عن عائشة وابن عباس حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح حل ثناتها الحسن بن علي الحلواني نا الحسن بن علي الجعفي عن زائدة عن شبيب بن غرقم عن
سليمان بن عمرو بن الاحوص قال ثني اياه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن ابي عيسى واثنى عليه ذكره وعظ فذكر في الحديث قصة فقال اكمل
واستوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس بملكون منهم شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجروهن في المضاجع واضربوهن
ضربا غير مباح فان طعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا الا ان ياتيكم على نكاحها فاما حقكم عليهن فانهن عوان عندكم يعني اشرى في ايديكم يا ب
ياذن في بيوتكم لمن تكرهن الا وحققن عليكم ان تحسنوا اليهن في كل وقت وطعامهن هذا صحيح ومعه قوله عوان عندكم يعني اشرى في ايديكم يا ب

اي صاحب الزايد استوفى انتهى وهو هشام بن سنان موهلة ثم زين ثم موهلة على وزن جفرا سم والد هشام سنبر وكنته ابراهيم رباب ملجا في حق
الرجع على المرأة قوله لامرأة ان تجل زوجها اي لكثرة حقوقها وعجزها عن القيام بشكرها وفي هذا اغاية المبالغة لوجوب الطاعة للمرأة في حق زوجها
فان البهولة لا تقل لغيره قوله وفي الباب عن معاذ بن جبل اخبره الترمذي وابن ماجه مرفوعا تودي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجته من المحور العين
لا توديها فاما هو خيل يوشك ان يفارق الدنيا كذا في المشكوة (وسراقة بن مالك بن جشم) بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين موهلة صحابي مشهور من
مسلمة الفتح وعائشة وابن عباس قال الشوكاني في النيل وقضية السجدة ثابتة من حديث ابن عباس عند الزايد ومن حديث سراقة عند الطبراني ومن حديث
عائشة عند احمد وابن ماجه ومن حديث عصة عند الطبراني وعن غيره هؤلاء انتهى قلت لخرج احمد وابن ماجه عن عائشة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو امرت احد
ان يسجد لاحد لامرأة ان تجل زوجها ولو ان رجلا امر امرته ان تنقل من جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر كان فلو انما انقل قال الشوكاني
ساقه ابن ماجه باسناد فيه علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال وبقيته اسناده من رجال الصحيح انتهى (وعبد الله بن ابي اوفى) قال لما قدم معا من الشام سجد
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال اتيت الشام فوافيتهم يسجدون لاساقفتهم وبطارقهم فوددت في نفسي ان افعل ذلك لك فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلا تفعلوا فاني لو كنت امر احد ان يسجد لغير الله لامرته ان تجل زوجها والذي نفس محمد بيده لا تودي المرأة حق ربها حتى تودي حق زوجها ولو ان
نفسها وهي على قتب لم تمنعه اخرجه احمد وابن ماجه قال الشوكاني وحديث عبد الله بن ابي اوفى ساقه ابن ماجه باسناد صحيح (وطالح بن علي) اخبره الترمذي
في هذا الباب (وام سلمة) اخبره الترمذي في هذا الباب (والنس) اخبره احمد بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي بغير ان يسجد لبشر ولو امرت ان تسجد
من عظم حقها عليها والذي نفسي بيده لو كان من قدمه الى مفرق راسه فحقة تنجس بالقيح والصد يد ثم اسقبلته تلحسها ما دنت حقه كذا في التتقي (وابن عمر) قوله (رحديث ابي
هريرة حديث حسن غريب) قال الشوكاني في النيل بعد ذكر احاديث في معنى حديث ابي هريرة هذا ما لفظه فهذه الاحاديث في انه لو صلى السجود لبشر لامرته الزوجة زوجها
يشهد بعضها البعض ويقوى بعضها بعضا انتهى قوله (اذا الرجل دعا زوجته لحاجة) اي المختصة به كناية عن الجماع (فلتاته) اي تجب عوقه (وان كانت على التنوير)
اي ان كانت تحب على التنوير مع انه شغل شاغل لا يتفرغ منه الى غيره الا بعد نقصائه قال ابن المراك هذا بشرط ان يكون الخبز للزوج لانه دعاها في هذه الحالة فقد
رضى بالتزويج ما لنفسه وقلق المال اسهل من وقوع الزوج في الزنا كذا في المرقاة قوله (هذا حديث حسن) واخرجه النسائي وروى الزايد عن زيد بن ارقم بلفظ
اذا دعا الرجل امرته الى فراشه فلتجب وان كانت على ظهر قتب قوله (ايما امرته بائت) من البيوتة وفي بعض النسخ ماتت من الموت والظاهر انما تت وكذا هو
في رواية ابن ماجه (وزوجها عنها راض) جملة حالية (دخلت الجنة) لما عاتقها حق الله وحق عباده قوله (هذا حديث حسن غريب) وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي كذا
في النيل (باب ملجا في حق المرأة على زوجها) قوله (اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا) بضم اللام ويسكن لان كمال الايمان يوجب حسن الخلق والاحسان الى الكافة
الانسان (وخياركم خياركم لنسائهم) لانهن على الرحمة لضعفهن قوله (وفي الباب عن عائشة) اخبره الترمذي (وابن عباس) اخبره ابن ماجه مرفوعا خيركم
خيركم لاهله وانا خيركم لاهلي قوله (رحديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه البزار الى قوله خلقا قوله (الا للتنبيه) واستوصوا بالنساء خيرا قال
القاضي الاستيضاء قبول الرصية والمعنى اوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيقت فيهن (فانما هن عوان) جمع عانية قال في القاموس المعنى الاسير (الا ان ياتين بفاحشة
مبينة) كالنشوة وسق العشرة وعدم التحقق (فان فعلن فاجروهن) ضربا غير مبرح (تشديد المراد بالكسوة) وبالجملة الموهلة اي محجرت او

وقد روي عنه شعبه والثوري قد رواه بعضهم عن موسى بن عبيدة ولم يرعه باب ما جاء في الغيرة حل ثنا حميد بن مسعدة ثنا أسفيان بن حبيب عن
 الحجج الصنف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يغار والمؤمن يغار وغيرة الله أن يأتي المؤمن
 ما حرم عليه وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمر حديث أبي هريرة حديث حسن غريب قد روي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة عن أسماء ابنة
 أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وكلا الحديثين صحيح وحجاج الصنف هو حجاج بن أبي عثمان وأبو عثمان اسمه ميسرة وحجاج يكنى أبا الصلت وثقه
 يحيى بن سعيد القطان حل ثنا أبو عيسى نا أبو بكر الطائري عن علي بن عبد الله المدني قال سألت يحيى بن سعيد القطان عن حجاج الصنف فقال هرقل بن يسير
 باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها حل ثنا أحمد بن منيع نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بغيري ثلاثاً أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها وفي
 الباب عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر هذا حديث حسن صحيح وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم
 العمل على هذا عند أهل العلم يكرهون للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم واختلف أهل العلم في المرأة إذا كانت مؤمنة ولم يكن لها محرم هل تجزى فقال بعض أهل
 العلم لا يجب عليها الحج لأن المحرم من السبيل لقول الله عز وجل من استطاع إليه سبيلاً فقالوا إذا لم يكن لها محرم فلم تستطع إليه سبيلاً وهو قول

حديث الباب وهو قوله وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه قال عياض ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك وقيل الغيرة في الأصل المحبة
 والافتة وهو تفسير بلازم للتغير فيرجع إلى الغضب قد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب الرضا وقال ابن العربي التغير حال على الله بالذلة القطعية فيجب تأويله
 بلائمه كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك انتهى قوله (إن الله يغار) بفتح التحتانية والغين المحجمة من الغيرة ومعنى غيرة الله مبين في هذا الحديث (والمؤمن
 يغار) تقدم معنى الغيرة في الأدعي (وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه) من الفواحش وسائر المنهيات والمحرمات قوله (وفي الباب عن عائشة) أخرجه البخاري
 في الكسوف والنكاح (وعبد الله بن عمر) لينظر من أخرجه حديثه قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب) وأخرجه البخاري مسلم قوله (قد روي عن يحيى
 بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة عن أسماء ابنة أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) أخرجه البخاري مسلم (يكنى أبا الصلت) بفتحجة وسكوت لام وبثناة
 فوق كذا في المغني قوله (حدثنا أبو عيسى نا أبو بكر الطائري) كذا في بعض النسخ فهو مقولة لتلميذ الترمذي وليس في بعض النسخ حدثنا أبو بكر
 الطائري قوله (هو فطن كليس) أي جاذق عاقل وفطن بفتح الفاء وكسر الطاء من الفطنة وكليس كجيد من الكيس وهو خلاف الحق والعقل به رباب ما جاء في كراهية
 أن تسافر المرأة وحدها قوله (لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النبي المذكور يخص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كتابية وأخرية وقد قال به
 بعض أهل العلم وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطا بل لشارع فينتفع به ويتقاده فلذلك قيد به وإن الوصف ذكر لكيد التحريم ولم يقصد به
 إخراج ما سواه قاله الحافظ (ثلاثة أيام فصاعداً) وقع في حديث ابن عمر عند مسلم مسيرة ثلاث ليال والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها وثلاث ليال بآيامها
 (أو ذو محرم منها) بفتح الميم والمراد به لا يجزى له نكاحها قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه البخاري مسلم قوله (وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تسافر
 امرأة مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم) أخرجه الترمذي في هذا الباب من حديث أبي هريرة وأخرجه الشيخان أيضاً من حديثه قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم
 يكرهون للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم) كذا قال الحنفية يباح لها الخروج إلى ما دون مسافة القص بغير محرم وقال أكثر أهل العلم يحرم لها الخروج في كل سفر ولو كان
 أو قصيرا ولا يتوقف حرمة الخروج بغير المحرم على مسافة القص لإطلاق حديث ابن عباس بلفظ لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم قال الحافظ في فتح الباري تحت هذا الحديث
 كذا أطلق السفر وقيد في حديث أبي سعيد الذي في الباب فقال مسيرة يومين ومضى في الصلوة حديث أبي هريرة مقيد بمسيرة يوم وليلة وعند روايات أخرى حديث
 ابن عمر فيه مقيد بثلاثة أيام وعند روايات أخرى أيضاً وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلق لا اختلاف التقييد انتهى وحجة الحنفية أن المنع المقيد بالثلاث
 متيقن وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ولو قضي بأن الرأية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه ومن
 قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وإنما قلنا ذلك هنا للاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد بخلاف نخذ
 ابن عباس فإنه لم يختلف عليه فيه قال في الهداية يباح لها الخروج المأدود مدة السفر بغير محرم قال ابن الهمام رحمه الله تعالى في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه فروى عن عائشة امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم
 وليلة إلا مع ذي محرم وفي لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ أبو داود وبريد يعني في سبحين وأثنى عشر ميلاً على ما في القاموس وهو عند ابن حبان في
 صحيحه وقال صحيحه على شرط مسلم والطبراني في معجمه ثلاثة أميال فقل له أن الناس يقولون ثلاثة أيام فقال وهموا قال المذني ليس في هذا نيبان فإنه يميل
 أنه صلى الله عليه وسلم قالها في موطن مختلف بحسب الاستدلال ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لا قل الأعداد واليوم الواحد أول العدة وأقله والاثنان أول الكسرة
 وأقله والثلاثة أول الجمع فكانه أشار إلى أن هذا في قلة الزمن لا يجزى لها السفر من غير محرم فكيف إذا زاد انتهى حاصله أنه نبه بمنع الخروج أقل كل عدد على منعه

سفيان الثوري واهل الكوفة وقال بعض اهل العلم اذا كان الطريق منافها تخرج مع الناس في الحج وهو قول مالك بن انس والشافعي حدثنا الحسن بن علي الخلال ناثر بن عمر ناثر بن انس عن سفيان بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة مسيرة يوم وليدة الا ومعها ذو محرم هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات حدثنا قتيبة ناثر الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الخير عن عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله افرايت الحمار الموت وفي الباب عن عمر وجابر وعمر بن العاص حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح وانما معنى كراهية الدخول على النساء على غوما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان ومعنى قوله الحمار يقول الحمار اخو الزوج كانه كره له ان يدخل بها باب حدثنا نصر بن علي ناعيسى بن يونس عن فجلي عن الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلجوا على المغيبات فان الشيطان يجري من احدكم مجرى الدم قلت او منك قال نعم ولكن الله اعانني عليه فاسلمه هذا حديث غريب من هذا الوجه وقولكم بعضه في مجالس سفيان بن عيينة سمعت علي بن خشرم يقول قال سفيان بن عيينة في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الله اعانني عليه فاسلمه فاسلم انما قال سفيان بن عيينة قال لا يسلم الا على المغيبات والمغيبة المرأة التي يكون زوجها غائبا والمغيبات جماعة المغيبات

عن البلد مطلقا لا محرم او زوج وقد صرح بالنع مطلقا ان حمل السفر على الغوى ما في الصحيحين عن ابن عباس مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغة يطلق على ذلك انما كلام المحقق كذا في المرافة قوله (وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة) وهو قول ابو حنيفة وهو القول الرابع عندنا على الله تعالى اعلم قال احمد لا يجب الحج على المرأة اذا لم تجد محرم او لم يكن المحرم شرطا في الحج ذهب ابو حنيفة والشافعي والحنابلة في احد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط ادا او شرط وجوب قال مالك وهو مروي عن احمد انه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعله مخصوصا من عموم الاحاديث بالاجماع ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج واجيب بان الجميع عليه لما هو سفر الفريضة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني وايضا قد وقع عند الدارقطني بلفظ لا يحج امرأة الا ومعها زوج وصححه ابو عوانة وفي رواية للدارقطني ايضا عن ابو امامة مرفوعا لا تسافر المرأة سفر ثلاثة ايام او تخرج الا ومعها زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الاسفار وقد قيل ان اعتبار المحرم انما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لانها لا تشتهى وقيل لا فرق لان لكل ساقط لاقط وهو امر اعادة للامر النادر وقد اخرجنا ايضا من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بما في البخاري من حديث عدي بن حاتم مرفوعا بلفظ يوشك ان تخرج الطعنة من الحيرة ثم البيت لا حوار معها وتعقب بانه يدل على وجوب ذلك لا على جوازها واجيب عن هذا ابانه خبر في سياق المرح ورفعه من الاسلام فيعمل على الجواز والاولى حمله على ما قال المتقرب جمعا بينه بين احاديث الباب كذا في النيل: باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات جمع الغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسوة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة من غاب عنها زوجها يقال اغابت المرأة زوجها اذا غاب زوجها قوله (اياكم والدخول) بالنصب على التحذير وهو تنبيه للحاطب على محذور لا يجوز عنده كما قيل اياك والاسد وقوله اياكم مفعول بفعل مضمر تقديره اتقوا واتقوا الكلام اتقوا انفسكم ان تدخلوا على النساء والنساء ان يدخل عليكم وفي رواية عند مسلم لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بالطريق الاولى رافرايت الحمار الموت وسكن الميم وبالنوا قال في القاموس حمو المرأة وخمؤها وخمؤها ابرزوها ومن كان من قبله ولا تفي حاة وخمؤها ابرزوها او اخوها او عمتها او اخوها من قبلها خاصة انتهى قال النووي المرافعة الحديث اقارب الزوج غير اياه وابناءه لانهم محارم الزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وانما المراد الاخ وابن الاخ والعمة وابن العمة وابن الاخوت ونحوهم مما يحل لها تزويجه ولو لم تكن متزوجة وجرت العادة بالنساء هل فيه فيخلو الاخ بامرأة اخيه فتشبه بالموت وهو الذي يمنع من الاجنبى انتهى قلت ما قال النووي هو الظاهر به جزم الترمذي وغيره وزاد ابن وهب في حديثه عند مسلم سمعت الليث يقول الحمار اخو الزوج وما اشبهه من اقارب الزوج ابن العم ونحوه وقال الحمار الموت قال القرطبي في المفهم المعقوف ان دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة اى فهو محرم معلوم القويم وانما بالغ في الرجوع عند تشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والنزوح جبر لا يفهم بذلك حتى كانه ليس باجنبى من المرأة فخرج هذا تخرج قول العرب الاسد الموت والحوب الموت اى لقائه يفضى الى الموت وكذلك دخوله على المرأة قد يفضى الى موت الدين او الى موتها بطلانها عند غير الزوج او الى الرجم او وقعت الفاحشة قوله (وفي الباب عن عمر) اخرج الترمذي بلفظ لا يدخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان كذا في المشكوة (وجابر) اخرج الترمذي في هذا الباب واخرج مسلم عن جابر مرفوعا بلفظ الا لا يبيتان رجلا عند امرأة ثيب الا ان يكون ناكحا او محرم (وعمر بن العاص) اخرج مسلم وفي الباب عن ابن عباس اخرج الشيخان بلفظ لا يدخل رجل على امرأة ولا يسلم الا ومعها الا ومعها ذو محرم قوله (حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح) واخرج الشيخان قوله (وعلى غوما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخلون رجل بامرأة) هذا الحديث الذي اشار الترمذي اخرجنا احمد من حديث عامر بن ربيعة قاله الحافظ في الفتح الا كان ثالثهما الشيطان برقع الاول ونصب الثاني ويجوز العكس الاستثناء مفرغ والمعنى يكون الشيطان معهما اي بهما حتى يلقيا في الزنا قوله (لا تلجوا) من الوجه اى لا تدخلوا على المغيبات اى الاجنبيات اللاتي تعاب عنهن ازواجهن رافرايت الشيطان يجري من احدكم اى يها الرجال والنساء رجوى الدم) بفتح الميم اى مثل جريانه في بطنه من حيث لا ترونه قال في المجموع يحتل الحقيقة بان جعل له قدرة على الجوى في باطن

باب حدثنا محمد بن بشارة عن عامر بن عامر ناهاهم عن قتادة عن مورتق عن ابي الاحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فاذا خرجت استشرها الشيطان هذا حديث حسن صحيح غريب يا بحدثنا الحسن بن عرفة نا اسمعيل بن عياش عن مجيب بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت وجت من الحور العين لا تؤذيها فانك الله فانما هو عندك خيل يوشك ان يفارقك اليها هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ورواية اسمعيل بن عياش عن الشاميين اصله وله عن اهل الحجاز واهل العراق من اكبر بسند الله الرحمن الرحيم ابواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بحدثنا في طلاق الشئة حدثنا قتيبة بن سعيد نا محمد بن زيد عن ابي بوبن عن محمد بن سيرين عن عيسى بن جابر قال سالت ابن عمر عن رجل طلق امراته وهو حائض الانسان فيحتمل الاستسقاء لكثرة وسوسته قلنا ومنك اي يا رسول الله قال ومنى اي ومنى ايضا فاسلم بصيغة الماضي اي استسلم وانقاد وبصيغة المضارع المتكلم اي اسلم انامنه قال في الجمع وهما روايتان مشهورتان قوله وقد تكلم بعضهم في مجالس سعيد بن قيس حفظه قال الحافظ عجل الدين اوله وتخفيف الجيم بن سعيد بن عيسى الهمداني بسكون الميم ابو عمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في اخره (روى سمعت علي بن خشرم بالخاء والشين المعجمين بنون جعفر شيخ الترمذي وتلميذ ابن عيينة ثقة يعني فاسلم انامنه) يعني قوله فاسلم بصيغة المضارع المتكلم قال سفيان والشيطان لا يسلم يعني قوله فاسلم ليس بصيغة الماضي حتى ثبتت اسلام الشيطان فالشيطان لا يسلم قال في الجمع وهو ضعيف فان الله تعالى على كل شئ قدير فلا يعبد تخصيصه من فضله باسلام قرينه انتهى قال ابن الاثير في النهاية وما من ادعي الا معه شيطان قيل ومعك قال نعم ولكن الله اعانني عليه فاسلم وفي رواية حتى اسلم اي انقاد واستسلم وكف عن وسوسته وقيل دخل في الاسلام فسلمت من شره وقيل انما هو اسلم بضم الميم على انه فعل مستقبل اي اسلم انامنه من شره ويشهد للاول الحديث كان شيطان ادم كافرا وشيطان مسلمان انتهى قلت لوصح هذا الحديث كان شاهدا ثانيا لا لاول وان لم اتفق على سنده ولا على من اخبره (باب) قوله عن مورتق بضم الميم وكسر الراء المشددة ابن مشمر بفتح الراء كمد حرج كذا في الخلاصة وقال في التقریب مورتق بتشديد الراء ابن مشمر بضم اوله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء بعد هاجم الجلي ثقة عابد من كبار الثالثة قوله (المرأة عورة) قال في مجمع البحار جعل المرأة نفسها عورة لانها اذا ظهرت يستحي منها كما يستحي من العورة اذا ظهرت والعورة السوءة وكل ما يستحي منه اذا ظهر وقيل نهأت عورة (فاذا خرجت استشرها الشيطان) اي زنيها في نظر الرجال وقيل اي نظر اليها ليغويها ويغوي بها ولا يصل في الاستشراف رفع البصر للنظر الى الشئ وبسط الكف فوق القفا والمعنى ان المرأة يستقيم برزها وظهورها فاذا خرجت امعن النظر اليها ليغويها ويغوي بها ليوتهما واحدهما في الفتنة او يريد بالشيطان شيطان الكاس من اهل الفسق سماه به على التشبيه (باب) قوله عن مجيب بكسر الهمزة (بن سعد) السجوي المحصي ثقة ثبت من السادسة قوله (لا تؤذي بصفة النفي من الجور) اي نسا اهل الجنة جمع حور اوهى المشددة بياض العين الشديدة سوادها العين بكسر العين جمع عيناء بمعنى الواسعة العين لا تؤذيها) نهي مخاطبة (قاتلك الله) اي قتلك اولئك اعدائك وقد يرد للتعجب كثر تب يداه وقد لا يرايه وقوعه ومنه قاتل الله سمكة كذا في الجمع (فانما هو) اي الزوج (عندك دخيل) اي ضيف تزول يعني هو كالضيف عليك وانت لست باهل له حقيقة وانما نحن اهله فيفارقك ويلحق بنا يوشك ان يفارقك اليها اي واصلنا اليها قوله (هذا حديث غريب) واخرجه ابن ملحة (ورواية اسمعيل بن عياش عن الشاميين اصله وله عن اهل الحجاز واهل العراق من اكبر) قال الحافظ في التقریب اسمعيل بن عياش بن سليم الحسن بالنون ابو عتبة المحصي صدوق في روايته عن اهل بلده مخلص في غيرهم من الثامنة وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه احمد وابن معين ودسم والجاري وابن عدي في اهل الشام وضعفوه في الجاريين انتهى قلت روى اسمعيل بن عياش حديث الباب عن مجيب بن سعد وهو شامي محصي فالظاهر ان هذا الحديث حسن فان الرواية غير اسمعيل بن عياش ثقات مقبولون (ابواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الامر سال والترك وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض افراد سد لولة اللغوي قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وفتحها ايضا وهو فصيح وطلقت ايضا بضم اوله وكسر اللام الثقيلة فان خفت فهو خاص بالولادة والمضارع فيهما بضم اللام والمصدر في الولادة مطلقا سكتة اللام فهي طالق فيها كذا في فتح الباري واللعان مصدر لا عن بلا عن ملاعنة ولعانا وهو مشتق من اللعن وهو الطرد والابق لبعدهما من الرحمة او لبعدهما عن الاخر ولا يجتمعان ابدًا ولللعان واللعنة بمعنى يقاتل تلعنا والتعنا ولا عن الحاكم بينهما وهو شرعا عبارة عن شهادتين مؤكدة باليمين مقرونة باللعن قائمة مقام حل القذف في حق وحل الزنا في حقها اذا تلعنا سقط حد القذف عنه وحل الزنا عنها كذا في تفسير العلماء الحنفية والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادت بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادت بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله ان كان من الصادقين (باب ما جاء في طلاق السنة) قال الامام البخاري في صحيحه طلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جماع ويشهد شاهدان قال الحافظ في الفتح روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله فطلقوهن لعدن قال في الطهر من غير جماع واخرج عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذا قوله (وهي حائض) قيل هذه جملة من المبتدأ والخبر فالمطابقة

فقال هل تعرف عبد الله بن عمر فانه طلق امراته وهي حائض فسال عمر النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يرأجها قال قلت فيعتد بتلك الطليقة قال فانه ارأيت ان عجزوا استخيم حل ثلثا فتادنا وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابيه انه طلق امراته في الحيض فسال عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليأرجها ثم ليطلقها طاهرا او حاملا حديث يونس بن جبير عن ابن عمر حديث حسن صحيح وكذلك حديث سالم عن ابن عمر وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان طلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جماع وقال بعضهم ان طلقها ثلاثا وهي طاهر فانه يكون للسنة ايضا وهو قول الشافعي واحمد قال بعضهم لا يكون ثلاثا للسنة الا ان يطلقها واحدة وهو قول الثوري واسحاق وقالوا في طلاق الحامل يطلقها متى شاء وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وقال بعضهم يطلقها عند كل شهر تطليقة واحدة بائنا جاز في الرجل طلق امراته البتة حل ثلثا فتادنا قديصة عن جري بن حازم عن الزبير بن سعد عن عبد الله بن يزيد بن ركانة بينهما شرط واجب بان المصفة اذا كانت خاصة بالنساء فلا حاجة اليها كذا في عمدة القاري (فقال) اي ابن عمر (هل تعرف عبد الله بن عمر) اما قال له ذلك مع انه يعرفه وهو الذي يخاطبه ليقدره على اتباع السنة وعلى القبول من ناقلها وانه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء فقروا على ما يلزمه من ذلك لانه ظن انه لا يعرفه قاله للحافظ وغيره (فانه) اي عبد الله بن عمر (طلق امراته) اسمها امنة بنت غفار قاله النووي في تهذيبه وقيل بنت عمار بنت العيينة المهملية وتشديد اليم وقع في مسند احمدان اسمها نوافقة النون قال الحافظ ويمكن الجمع بان يكون اسمها امنة ولقبها النوافقة (فامر ان يرأجها) وفي رواية او ردها صاحب المشكوة عن الصحيحين فقبض في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاري فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض لانه صلى الله عليه وسلم لا يغضب بخير حوام (قال قلت) اي قال يونس بن جبير قلت لابن عمر (فيعتد) بصيغة المجهول اي يحسب (قال) اي ابن عمر (فمه) اصله فمأ وهو استفهام فيه انتفاء اي فما يكون ان لم تحسب ويحتمل ان تكون الهاء اصلية وهي كلمة تقال للزجاء كمن هذا الكلام فانه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر قول ابن عمر فانه اذا لم يعتد بها انكار القول السائل يعتد بها فانه قال وهل من ذلك بد رايت ان عجزوا استخيم (القاتل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة ويريد بنفسه وان اعاد الضمير بلفظ الغيبة وقد جلد في رواية لسمر عن ابن مولى لا اعتد بها وان كنت عجزت واستحقت وقوله ارأيت اي اخبرني قال الحافظ بن حجر قوله ارأيت ان عجزوا استخيم اي ان عجز عن فرض ليقيمه او استخيم فله ريات به يكون ذلك علما له وقال الخطابي في الكلام حذف اي ارأيت ان عجزوا استخيم أيسقط عند الطلاق حمقا ويطلبه عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه قوله (مرة) فليأرجها) اختلف في وجوب الرجعة فذهب اليه مالك واحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور انها مستقبلة وذكر صاحب الهداية انها واجبة لو رددت كما بها قاله العيني رحمت قلت واخبر من قال باستحباب الرجعة بان ابدت اما النكاح لا يجب فاستدأته كذلك قال الظاهر قول من قال بالوجوب لو رددت كما بها رآه ليطلقها طاهرا او حاملا استدلال به من ذهب الى ان طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور وعن احمد روايته انه ليس بسني ولا بدعي واختلف في المراء بقوله طاهرا هل المراد به انقطاع الدم او التظهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن احمد والراجح الثاني لما في رواية عند النسائي في هذه القصة قال عمر عبد الله فليأرجها فاذا اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يمسه حتى يطلقها وان شاد ان يمسه فليسكها قاله الحافظ قوله (حديث يونس بن جبير عن ابن عمر حديث حسن صحيح الخ) حديث ابن عمر هذا اخرج للامة الستة وله طرق والفاظ قوله (وقال بعضهم ان يطلقها ثلاثا وهي طاهر فانه يكون للسنة ايضا وهو قول الشافعي واحمد) قال القاري في المرقاة قال في شرح السنة استدلال الشافعي على ان الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا يكون بدعة لان النبي صلى الله عليه وسلم سأل ركانة بن عبد يزيد حين طلق امراته البتة ما رأت بها ولم ينه ان يريد اكثر من واحدة وهو قول الشافعي فيه بحث فانه انما يدل على وقوع الثلاث (واما على كونه مباحا) حراما فلا انتهى ما في المرقاة قلت تحت ركانة هذا ضعيف مضطرب كما استتف فيهم لا يصح ان يحججه على ان الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا على وقوع الثلاث قال العيني في شرح المجازي ولخلفوا في طلاق السنة فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امراته في طهر لم يمسه في طهر تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تنقضي العدة برؤية اول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والاذاعي وقال ابو خنيفة هذا احسن من الطلاق وله قول اخر وهو ما اذا اراد ان يطلقها ثلاثا طلقها عند كل طهر طليقة واحدة من غير جماع وهو قول الثوري و اشهب زعم الرعياني ان الطلاق على ثلاثة اوجه عند اصحاب ابو خنيفة حسن واحسن وبدعي فالاحسن ان يطلقها وهي مدخول بها تطليقة واحدة في طهر له اجماعا فيه ويتركها حتى تنقضي العدة والحسن وهو طلاق السنة وهو ان يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة ايام او ابدعي ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا انتهى كلام العيني (باب ما جاء في طلاق امراته البتة) قوله (عن الزبير بن سعد) كذا في النسخة المرحومة الزبير بن سعد وفي سنن ابوداود وسنن ابن ملجة الزبير بن سعيد وكذلك في الخلاصة والميزان والتقريب فهو الصحيح قال الذهبي في الميزان في ترجمته روى عباس عن ابن معين ثقة وقال في موضع اخر ليس بشيء وقال النسائي ضعيف وهو معروف بحديث في طلاق البتة وقال في التقريب ابن الحديث (عن عبد الله بن يزيد بن ركانة) بهم الزاد وهو عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة وكذلك وقع في سنن ابوداود وسنن ابن ملجة وقال الحافظ في التقريب قد ينسب المجرة وقال هو ابن الحديث وقال الذهبي في الميزان في ترجمته قال العقيلي اسناده مضطرب ولا يتابع على حديثه وساق حديث جري بن حازم عن الزبير بن سعيد المطلق عن عبد الله بن ركانة عن ابيه عن جد انه طلق امراته البتة الحديث

عن أبيه عن جده قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني طلق امرأتى البتة فقال ما اردت بها قلت واحدة قال والله قال فهو ما اردت هذا حديث
لا يعرفه الا من هذا الوجه وقد اختلف اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروى عن علي بن
جلها ثلاثا وقال بعض اهل العلم فيه نية الرجل ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا فثلاث ان نوى ثنتين لم تكن الا واحدة وهو قول الثوري اهل الكوفة وقال
مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها فني ثلاث تطلقا قال الشافعيان نوى واحدة فواحدة فواحدة وان نوى ثنتين فثنتين وان نوى ثلاثا فثلاثا
باب ملجاء في امرك بيدك رجل ثلثا على بن نصر بن علي بن ناسيمان بن حبيب بن زيد قال قلت لايوب هل علمت احدا قال في امور لم يبدل انها ثلاث الا
الحسن قال لا الحسن ثم قال اللهم غفر الا ملجأ شئ فتأذنه عن كثير مولى بني سمية عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث قال ايوب فقلت
كثير مولى بني سمية فسا لته فلم يعرفه فوجئت لقائدة فله خبرته فقال لشي هذا لا تعرفه الا من حديث سليمان بن حرب بن حماد بن زيد وسالت محمدا عن هذا الحديث فقال نا
والشافعي عن عهده عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجلان ان ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة قال الذهبي كانه اراد بقوله عن جده الحد الا على وهو ركانة انتهى
ابيه اي علي بن يزيد بن ركانة قال في الخلاصة علي بن يزيد بن ركانة الملقب عن ابيه وجده وعنه ابنه عبد الله ومحمدا وثقه ابن حبان وقال البخاري لم يصح حديثه وعن
جده اي ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف الملقب من مسلمة الفتح ثم نزل المدينة ومات في اول خلافة معاوية **قول** (ان طلق امرأتى
البتة بجمرة وصل اي قال انت طالق البتة من البت بمعنى القطع واسم امرأته سبيعة كما وقع في رواية لابي داود (قال فهو ما اردت) وفي رواية لابي داود فدها اليه قال الخطابي
فيه بيان ان طلاق البتة واحدة اذ المراد بها اكثر من واحدة وانها رجعية غير بائن انتهى قال القاضي رحمه في الحديث فوائد منها الدلالة على ان الزوج مصدق باليمين
فيما يدعيهما لم يكن به ظاهرا للفظ ومنها ان البتة ماثورة في عدم الطلاق اذ لو لم يكن لمخلفه بانه لم يرد الا واحدة وان من توجه عليه بين لمخلف قبل ان يخلف الحاكم
لم يعتد به حلفه اذ لم يعتد لا فخره على حلفه الاول ولم يخلفه ثانيا ومنها ان ما فيه احتساب الحاكم له ان يحكمه فيه من غير مدح انتهى **قوله** (هذا حديث لا يعرف
الا من هذا الوجه) قال المنذري في اسناده الزبير بن سعيد الهاشمي قد ضعفه غيره واحد وذكر الترمذي ايضا عن البخاري انه مضطرب فيه تارة قيل فيه ثلاثا و
تارة قيل نية واحدة واحده انه طلقها البتة وان الثلث انكرت فيه على المعنى قال ابوداود حديث نافع بن عجلان حديث صحيح وفيما قاله نظر فقد تقدم عن الامام احمد
بن حنبل ان طرقة ضعيفة وضعفه ايضا البخاري وقد وقع الاضطراب في اسناده ومنته انتهى كلام المنذري **قوله** (فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة) قال
اليعنى في شرح البخاري وقد اختلف العلماء في قول الرجل انت طالق البتة فذكر ابن المنذر عن عمر انها واحدة وان اراد ثلاثا فهي ثلاث وهذا قول ابي حنيفة والشافعي قالت
طائفة البتة ثلاث روى ذلك عن علي بن عمرو وابن المسيب وعمره والزهرى وابن ابي ليلى ومالك والاوزاعي وابي عبيد انتهى كلام اليعنى وقال القاري في المراجعة طلاق البتة
عند الشافعي واحدة رجعية وان نوى بها اثنتين او ثلاثا فهو ما نوى وعند ابي حنيفة واحدة بائنة وان نوى ثلاثا فثلاث فعند مالك ثلاث انتهى كلام القاري رو
روى عن علي انه جعلها ثلاثا وهو مروي عن ابن عمر وابن المسيب وعمره والزهرى وغيرهم كما عرفت انقار وقال بعض اهل العلم فيه نية الرجل ان نوى واحدة فواحدة
وان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى ثنتين لم تكن الا واحدة وهو قول الثوري واهل الكوفة وهو قول ابي حنيفة رحمه قال في فروع الوقاية من كتب الخفية قد ذكر في اصول الفقه
ان لفظ المصدر واحد لا يدل على العدة فالثلاث واحد باعتباري من حيث انه مجموع فتعهم نيته واما الاثنان في الحرة فعد محصل لا دالة للفظ المفرد عليه انتهى **باب**
ما جاء في امرك بيدك علم انه اذا جعل الرجل امرأته بيدها وقال امرك بيدك فان اختارته ولم تفارقه بل قرت عنده فليس ذلك بطلاق بالاتفاق واما اذا فارقتها
واختارت نفسها فهو طلاق ويستقف على ما فيه من اختلاف اهل العلم **قوله** (اللهم غفر) بفتح الغين المدجمة هو منصوب على المصدر اي اغفر غفرا قال بعض العلماء
طلب المغفرة من الله تعالى لانه جعل سماع هذا القول مخصوصا بالحسن يعني انه سمع من قتادة ايضا مثله انتهى وقال بعضهم يحتل انه كان سماعه من الحسن على الجرم
واليقين فلن اقاله جزما بل حصرا ولم يكن سماعه من قتادة بهذه الرتبة فذكر بعد طلب المغفرة من الله تعالى بسبب ان يكون فيه شئ من السهو والغفلة انتهى كذا في حاشية
السحابة الاحمدية قلت والظاهر عندي انه كان ينبغي لايوب ان يقول في جواب حماد بن زيد لا الا الحسن وفيه حديث مرفوع لكنه غفل عن ذكر الحديث المرفوع ثم ذكر كعلي
الفور فاستغفر واما اللهم غفر الا ما حدثني فتأذنه عن كثير مولى بني سمية قال في تهذيب التهذيب يثبت بن ابي كثير البصري مولى عبد
الرحمن بن سمية قال العجلي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات **قوله** (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث) اي اذا قال الرجل لامرأته امرك بيدك فاخترت نفسها فثلاثا
وقالته اي سالت كثير عن هذا الحديث اي سالت انه حدثت فتأذنه بهذا الحديث (فلم يعرفه) وفي رواية لابي داود قال ايوب فقد علمنا كثير فسا لته فقال ملجأ ثلث بهذا
قطر فاخبرته اي فاخبرت قتادة بما قال كثير (فقال) اي قتادة (نسئ) اي كثير وفي رواية لابي داود فقال ملجأ ثلث (نسئ) اي كثير وفي رواية لابي داود فقال ملجأ ثلث (نسئ) اي كثير
طريقة للجزم كما وقع في رواية لابي داود فلا شك انه علة قاضية وان لم يكن على طريقة للجزم بل عدم محرمه ذلك الحديث بدون تصريحه بالا كما في رواية الترمذي فليس
ذلك مما يبعد قاضيا في الحديث كما تقر في اصول الحديث **قوله** (ولم يعرفه) حديث ابي هريرة مرفوعا والحديث اخرجه ابوداود وسكت عنه وذكر المنذري كلام الترمذي
واقره واخرجه ايضا النسائي وقال هذا حديث منكروا (وكان علي بن نصر حافظا صاحب حديث) لعل الترمذي اراد بقوله هذا ان علي بن نصر روى هذا الحديث

سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بهذا هو عن أبي هريرة موقوف لم يثبت حديث أبي هريرة مرفوعاً وكان علي بن نصر حافظاً صاحب حديث وقد اختلف اهل العلم في امره بيدك فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود هي واحدة وهو قول غير واحد من اهل العلم من التابعين ومن بعدهم وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت القضاء ما قضت وقال ابن عمر اذا جعل امرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وانكر الزوج وقال لم اجعل امرها الا في واحدة استخلف الزوج وكان القول قوله مع يمينه وذهب سفيان واهل الكوفة الى قول عمر وعبد الله وامام مالك بن انس فقال القضاء ما قضت وهو قول احمد واما السحاق فذهب الى قول ابن عمر باب ما جاء في الخيار حل ثلثا من امر ابن عمر بن عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت خيّرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فكان طلاقاً حل ثلثا من امر ابن عمر بن عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان عن اسمعيل بن ابي الفصح عن مسروق عن عائشة بثله هذا حديث حسن صحيح واختلف اهل العلم في الخيار فروى عن عمر وعبد الله بن مسعود انهما قالان اختارت نفسها فواحدة بآنة ودرو عنهما انهما قال ايضاً واحدة يملك الرجعة وان اختارت زوجها فلا شيء ورؤي عن علي انه قال ان اختارت نفسها فواحدة بآنة وان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وقال زيد بن ثابت ان اختارت زوجها فواحدة وان اختارت نفسها فثلاث وذهب اكثر اهل العلم والفقه من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في هذا الباب الى قول عمر وعبد الله وهو قول الثوري واهل الكوفة ولما احدث ابن حنبل فذهب الى قول علي

مرفوعاً وكان ثقة حافظاً وروايته مرفوعة زيادة وزيادة الثقة لا فاضل مقبولة والله تعالى اعلم قوله رفقاً بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود هي واحدة وهو قول غير واحد من اهل العلم من التابعين ومن بعدهم يعني اذا قال رجل لامرأته امرتك بيدك ففارقتة فهي طلقة واحدة ولم يصرح الترمذي بان هذه الواحدة بآنة او رجعية وتند زيد بن ثابت في واحدة رجعية تدوي محمد في موطاه عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت انه كان جالساً عنده فأتاه بعض بني ابي عتيق وعيناه تدمعان فقال له ما شأنك فقال ملكك امرأتك ففارقتني فقال ساحمك على ذلك قال القدر قال له زيد بن ثابت ان رجعتا ان شئت فأنكها واحدة وانت امك بها وقال الامام محمد بعد هذه الرواية هذا عندنا على ما نرى الزوج فان نوى واحدة فواحدة بآنة وهو خالف من الخطاب ان نوى ثلاثاً فثلاث وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاء ثلثا انتهى كلامه قوله وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت القضاء ما قضت اي الحكم ما نوى من رجعية وبآنة واحدة او ثلاثاً لان الامر مفوض اليها وهو قول علي بن ابي طالب كما صرح به الامام محمد في موطاه وقد عرفت قول زيد بن ثابت لبعض بني ابي عتيق ان رجعتا ان شئت فأنكها واحدة الخ فاعلم عن زيد بن ثابت روايتين والله تعالى اعلم وقال ابن عمر اذا جعل امرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وانكر الزوج وقال لم اجعل امرها بيدها الا في واحدة استخلف الزوج وكان القول قوله مع يمينه روى الامام محمد في موطاه عن ابن عمر انه كان يقول اذا ملك الرجل امرأته امرها فالقضاء ما قضت الا ان ينكر عليها فيقول لم ارد الا تطبيقاً واحدة فيصنف على ذلك ويكون امك بها في عدتها وذهب سفيان واهل الكوفة الى قول عمر وعبد الله وتقدم قول ابي حنيفة واصحابه وامام مالك بن انس فقال القضاء ما قضت دروي مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلاً من ثقيف ملك امرأته امرها فقال انت الطلاق فسكت ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصم امرؤان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراها احسن ما سمع في ذلك قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك واحبه الى انتهى ما في الموطأ قال الشيخ سلام الله في المحلى في شرح الموطأ قوله وهذا احسن اي كون القضاء ما قضت الا ان ينكرها الزوج احسن ما سمعت في التي يجعل امرها بيدها او يملك امرها وهي المسكنة فلو قالت طلقت نفسي ثلاثاً وقال ما اردت ذلك بل اردت تليكي لك نفسك طلقة او طلقتين مثلاً فالقول له بخلاف ما لو قال ما اردت بالعتيك لك شيئاً ابداً فلا يقبل قوله بل يقع ما وقعت هذا في المسكنة واما الخيرة فاذا اختارت نفسها يقع عنده ثلاث وانكرها الزوج هذا تفصيل لمذهب مالك كما ذكره ابن ابي زيد وعند ابي حنيفة يقع في امرك بيدك على ما نوى الزوج فان واحدة فواحدة بآنة وان ثلاثاً فثلاث وفي اختار يقع واحدة بآنة وان نوى الزوج ثلاثاً وعند الشافعي يقع رجعية في المسكنة والخيرة كليهما وهو قول عمرو ابن مسعود انتهى ما في المحلى (وهو قول احمد) ولم يذكر الترمذي قول الشافعي وقد عرفت قوله انما هو انه يقع عنده رجعية في المسكنة والخيرة كليهما باب ما جاء في الخيار المراد به الخيار وهو جعل الطلاق الى المرأة فان لم تمتثل فلا شيء عليها قاله العيني قوله (خبرنا) وفي رواية مسلم خير نسائه (اذا كان طلاقاً) ستمها انكار اي لم يكن طلاقاً لهن اخترن النبي صلى الله عليه وسلم قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج الجماعة قوله (واختلف اهل العلم في الخيار الخ) قال الحافظ في الفتح ويقول عائشة في يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو ان من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما اذا اختارت نفسها هل يقع طلقة واحدة رجعية او بآنة او يقع ثلاثاً حكى الترمذي عن علي ان اختارت نفسها فواحدة بآنة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية عن زيد ابن ثابت ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت زوجها فواحدة بآنة وعن عمرو ابن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بآنة وعنهما رجعية وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى ان الخيار يريد بين شيئين فلو كان اختيارها الزوج طلاقاً لاخذ اقل على اختيارها لنفسها بمعنى الفرق و اختيارها الزوجاً بمعنى البقاء في العمة وقد اخرج ابن ابي شيبة من طريق اذا ان قال كنا حلو ساعد على فستل عن الخيار فقال سألني عن عمر فقلت ان اختارت نفسها

باب ما جاء في الطَّلَاق ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة حل ثلثاً نكاحاً ناجز يعرض مُعْدِيَةٌ عن الشَّعْبِيَّ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ طَلَّقَتْ زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا سَكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ قَالَ مُعْدِيَةٌ فَذَكَرْتُهُ لَأَبِرَاهِيمَ فَقَالَ قَالَ عَمْرُو بْنُ دَاوُدَ كَتَابَ اللَّهُ وَسُنَّةُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ امْرَأَةٌ لَا تَدْرِي أَحْفَظْتُ أَمْ نَسِيتُ كَانَ عُمَرُ يُجْعَلُ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ حَلَّ ثَلَاثًا أَحَدُ بَنِي مُنَيِّعٍ نَاهُشِيمٍ نَاحُصِينَ وَاسْمَعِيلُ وَحُجَالِدٌ قَالَ هُشَيْمٌ وَنَادَاهُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقَالَتْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَيْتَةَ فَخَاصَمْتَهُ فِي السَّكْنَى وَالنَّفَقَةِ فَلَمْ يُجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَفِي حَدِيثِ دَاوُدَ قَالَتْ وَأَمْرِي أَنْ أُعْتَلَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ ...

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصَرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَيَقُولُ أَحْمَدُ وَاسْحَاقُ وَقَالُوا لَيْسَ لِلْمُطَلَّاقَةِ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرَّجْعَةَ وَ

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ ثَلَاثًا لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا السَّكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ

[illegible]

وقال الشافعي إنما جعلنا لها السكني بكتابه قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قالوا هو البذاء أن تبذوا على أهلها واعتل بان فاطمة ابنة قيس لم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم السكني لما كانت تبذوا وعلى أهلها قال الشافعي لا نفقة لها الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة حديث فاطمة بنت قيس باب ما جاء لطلاق قبل النكاح حدثنا أحمد بن منيع نا هاشم نا عامر نا حول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك وفي الباب عن معاوية جابر وابن عباس وعائشة حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب هو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

بأنه لم يثبت شيء من السنة يخالف قول فاطمة وما وقع في بعض الروايات عن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني والنفقة فقد قال الإمام أحمد لا يصح ذلك عن عمرو قال الدارقطني السنة بيد فاطمة قطعاً وأيضاً تلك الرواية عن عمر من طريق إبراهيم النخعي ومولده بعد موت عمر بسنتين فإن قلت قال صاحب العرف الشاذي أن النخعي لا يرسل الأصحيب كما في أوائل التمهيد انتهى قلت قال الحافظ في تهذيب التهذيب وجماعة من الأئمة صحوا أمر أسيد وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود انتهى (وقال الشافعي إنما جعلنا لها) أي المطلقة ثلاثاً أثار السكني بكتابه قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قوله تعالى تبارك هكذا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لحدنهن وأحصوا العدة وأتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حد الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى هل الله يجحد بعد ذلك أم إذا بلغن أجلهن فأمسكنهن بمعروف أو انفقوهن بمعروف الخ والظاهر أن قوله تعالى هذا للطلقات الرجعية فاستدل الشافعي به على أن المطلقة ثلاثاً السكني محل نظر فتفكر قالوا هو البذاء أن تبذوا على أهلها قال في القاموس البذاء كرفض الرجل الفاحشة وهي بالهاء وقد بذر وبذر ما بذرته من البذر وهو الكلام القبيح انتهى وقال في تفسير الخازن قال ابن عباس لفاحشة المبينة بذارتها على أهل زوجها فيجعل أخرجها لسوء خلقها وقيل أراد بالفاحشة أن تزني فتخرج لأقامة الحد عليها ثم ترد إلى منزلها ويروى ذلك عن ابن مسعود انتهى (واعتل بان فاطمة ابنة قيس لم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم السكني لما كانت تبذوا على أهلها) وفي رواية للبخاري وغيره أن عائشة عابت ذلك أشد العيب وقالت إن فاطمة كانت في مكان وحش فحيف على ناحيتها فلذلك أخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية تدل على أن سبب الإذن في انتقال فاطمة أنها كانت في مكان وحش وقد وقع في رواية لابن داود إنما كان ذلك من سوء الخلق وقال الشافعي ولا نفقة لها الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة حديث فاطمة بنت قيس فذهب الشافعي إلى المطلقة ثلاثاً لها السكني بكتابه قال الله تعالى ولا نفقة لها حديث فاطمة بنت قيس والكلام في هذه المسئلة طویل فعليك بالمطولات (باب ما جاء لطلاق قبل النكاح) قوله لا نذر لابن آدم فيما لا يملك أي لا صحة له فلو قال الله على أن اعتق هذا العبد ولم يكن مملكه وقت النذر لم يصح النذر فلو ملكه بعد هذا لم يفتق عليه كذا النقل القاري عن بعض العلماء الخفيفة (ولا عتق له) أي لابن آدم (ولا طلاق له فيما لا يملك) ونزاد أبو داود ولا بيع إلا فيما لك قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً عن جابر عن الصادق عن النزال بن سبرة عن مرفوعاً بلفظ لا طلاق قبل النكاح جوي بضعيف كذا في نصب الراية وقال الحافظ في فتح الباري أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد ابن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جحش يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا يتم بعد احتلام الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور ومن وجه أخر عن علي مطولاً وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف (ومعاذ) بن جبل أخرجه الحاكم عن طائفة عن معاذ مرفوعاً وهو منقطع وله طريق أخرى عند الدارقطني عن سعيد بن المسيب عن معاذ مرفوعاً وهي منقطعة أيضاً وفيها يزيد بن عياض وهو متروك وزاد الدارقطني في هذه الطريق ولو سميت المرأة بعينها كذا في التلخيص ونصب الراية (وجابر) أخرجه الحاكم قال الحافظ في التلخيص وله طرق عنه بينها في تطبيق التعليق وقد قال الدارقطني الصحيح مرسلاً ليس فيه جابر (وابن عباس) أخرجه الحاكم وهو ضعيف وله طريق أخرى عند الدارقطني وهي أيضاً ضعيفة (وعائشة) أخرجه الدارقطني وهو ضعيف وفي الباب أيضاً عن ابن عمر عند الحاكم والدارقطني وهو ضعيف وعن المسور بن مخرمة عند ابن ماجه قوله (حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وسكت عنه أبو داود وقال المنذري وقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حديث حسن وهو أحسن شيء روي في هذا الباب وقال أيضاً سالت محمد بن اسمعيل فقلت أي شيء أحسن في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال الخطابي وأسد الناس لهذا الحديث من قال بطاهره وأجراه على عومه إذا حجته مع من فرق بين حال وحال والحديث حسن انتهى كلام المنذري قوله (وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال الحافظ في الفقه هذه المسئلة من الخلافات المشهورة وللعلل فيه مذاهب ألوقوع مطلقاً وعدم ألوقوع مطلقاً والتفصيل بين ما إذا عين أو خصص ومنهم من توقف فقال بعدم ألوقوع الجموع وهو قول الشافعي وابن مهدي والحد وأما إذا رد أو أتباعهم وجهوا أصحاب الحديث وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والداودي وابن أبي سبيح وابن مسعود وأتباعهم وما لك في المشهور عنه وعند عدم ألوقوع مطلقاً ولو عين ومن ابن القاسم مثله وعنه أنه توقف وكذا عن الثوري وأبو عبيد وقال جمهور المالكية بالتفصيل فإن سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زمناً ما يمكن أن يعيش إليه لزومه الطلاق والعتق انتهى كلام الحافظ قلت وأخرجه من قال بعدم ألوقوع مطلقاً أحاديث الباب قال

وغيرهم روى ذلك عن علي بن ابي طالب ابن عباس وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب الحسن بن سعيد بن جبلة وعلي بن حسين وشريح وجابر بن يزيد وغيرهم واحد
من فقهاء التابعين فيه يقول الشافعي وروى عن ابن مسعود انه قال في المنصوبة انها تطلق وروى عن ابراهيم النخعي والشعبي وغيرهما من اهل العلم انهم قالوا
اذا وقت نزل وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس انه اذا سمي امرأة بعينها او وقت وقت او قال ان تزوجت من كورة كذا فانه ان تزوج فانها تطلق و
اما ابن المبارك فشده في هذا الباب وقال ان فعل لا اقول هي حرم وذكر عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن رجل خلف بالطلاق ان لا يتزوج ثم يدا له ان يتزوج
هل له رخصة ان ياخذ بقوله الفقهاء الذين رخصوا في هذا فقال ابن المبارك ان كان يرى هذا القول حقا من قبل ان يبتلى بهذه المسئلة فله ان ياخذ بعلوم
فاما من لم يرض بهذا ابتلى احب ان ياخذ بقوله فلا ارى له ذلك وقال احمد ان تزوج لا امره ان يفارق امراته وقال اسحاق انا اجيز في المنصوبة تحت
ابن مسعود وان تزوجها لا اقول تحرم عليه امراته ووسع اسحاق في غير المنصوبة باب ملجاء ان طلاق الامة تطليقتان حل ثلثا محمد بن يحيى النيسابوري ناو
عاصم عن ابن جريح قال ناظر من اسلم قال حدثني القاسم عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
قال البيهقي بعد ان اخرج كثير من الاخبار ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار تدل على ان معظم الصحابة والتابعين فهم من الاخبار ان الطلاق والعقاق لا
علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما وان تاويل المخالف في حمله عدم الوقوع علما اذا وقع قبل الملك والوقوع فيما اذا وقع بعده ليس بشئ لان كل احد يعلم بعد
الوقوع قبل وجود عقد النكاح او الملك فلا يبقى في الاخبار فائدة بخلاف ما اذا حملناه على ظاهره فان فيه فائدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجع العقد فهذا
يرجح ما ذهبنا اليه من حل الاخبار على ظاهرها انتهى كلام البيهقي واجاب النخعي عن احاديث الباب بانها محمولة على التحيز واخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري انه
قال في رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وكل امة اشترتها فهي حرة هو كما قال فقال له معمر وليس جابا لطلاق قبل نكاح ولا علق الابد ملك قال انما ذلك ان يقول
الرجل امرأة فلان وعبد فلان حرة وفيه ما قال الحافظ من ان تاو له الزهري ترويه الآثار الصحيحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في اهم ادا
عدم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت فهي طالق سواء عمدا او خصص انه لا يقع انتهى وفيه ايضا ما قال البيهقي من ان معظم الصحابة والتابعين فهم من
الاخبار ان الطلاق او العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما وفيه ايضا لو حمل احاديث الباب على التحيز لم يبق فيها فائدة كما قال البيهقي و
للخفية تمسكات اخروصيفة ذكرها الحافظ في الفتح **واحتج من قال بالنقصان** بانه اذا عمدا على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه قوله (وروى عن ابن مسعود
انه قال في المنصوبة انها تطلق) وفي بعض النسخ المنصوبة بالسنة المهمة وهو الظاهر اي المرأة المنصوبة الى قبيلة او بلدة والمراد من المنصوبة العينة (وروى عن ابراهيم
النخعي الشعبي وغيرهما من اهل العلم انهم قالوا اذا وقت نزل اي اذا عين وقتا بان يقول ان تحت اليوم او غدا مثلا نزل يعني يقع الطلاق روى وكيع في مصنفه عن اسمعيل
ابن ابي خالد عن الشعبي قال ان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فليس بشئ واذا وقت لزمه وكذلك اخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن ابي زائدة واسمعيل بن
ابى خالد عن الشعبي قال اذا عمدا فليس بشئ واخرجه ابن ابي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم النخعي قال اذا وقت وقع وبأسناده اذا قال كل فليس بشئ
ومن طريق حماد بن ابي سليمان مثل قول ابراهيم واخرجه من طريق الاسود بن يزيد عن ابن مسعود كذا في فتح الباري قال الحافظ فابن مسعود اقدم من اثنى بالوقوع
وتبعه من اخذ به كذا النخعي ثم حماد انتهى (وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس) في المشهور عندنا عرفنا (انه اذا سمي امرأة بعينها) مثلاً قال ان تزوجت
فلانة فهي طالق او وقت وقت اي عين وقتا من الوقت بان قال مثلاً ان تزوجت اليوم او غدا فهي طالق (او قال ان تزوجت من كورة كذا) وقال في القاموس
الكورة بالضم الدريته والضمج كورة وقال فيه الصنع بالضم الناحية (اما ابن المبارك فشده في هذا الباب) اي في هذه المسئلة (وقال ان فعل لا اقول هي حرام) اي
اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم تزوجها لا اقول وقع الطلاق وصارت حراما عليه (روى عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن رجل الخ هذا بيان قشده
وقال احمد ان تزوج لا امره ان يفارق امراته) قال الحافظ ولشبهة الاختلاف كما احمد مطلقا وقال ان تزوج لا امره ان يفارق وكذا قال اسحاق في المعينة انتهى
(باب ملجاء ان طلاق الامة تطليقتان) قوله (حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري) هو الامام الذهبي ثقة حافظ جليل رآه ابو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد ثقة
ثبت (عن ابن جريح) اسمه عبد الملك بن عبد العزيز الاموي مولاهم الكوفي ثقة فقيه فاضل ناظر من اسلم بضم الميم وفتح الطاء المعجزة وبعدها مكسورة
وراء مهملة قال في الترتيب ضعيف قوله (طلاق الامة) مصدر مضارع لمفعوله اي تطليقتها (تطليقتان وعدتها حيضتان) قال القلي في المرقاة دل
ظاهر الحديث على ان العدة في المرأة وان لا عبدة بحرية الزوجة وكونه عبدا كما هو مذهبنا ودل على ان العدة بالحيض دون الاظهار وقال المظهر بهذا
الحديث قال ابو حنيفة الطلاق يتعلق بالمرأة فان كانت امة يكون طلاقها اثنتين سواء كان زوجها حرا او عبدا وقال الشافعي ومالك واحمد الطلاق يتعلق بالرجل
فطلاق العبد اثنتان وطلاق ثلاث ولا نظر للزوجة وعدة الامة على نصف عدة الحرة فيما له نصف عدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامة حيضتان لانه لا
نصف للحيض وان كانت تعدل بالاشهر فعدة الامة شهر ونصف عدة الحرة ثلاثة اشهر انتهى ما في المرقاة وقال الخطابي في المعاني اختلف العلماء في هذا فقالت
طائفة الطلاق بالرجال والعدة بالنساء روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس واليه ذهب عطاء بن ابي رباح وهو قول مالك والشافعي واحمد

باب ما جاء في الخلع حل ثلثا محمدا بن غيلان نا الفضل بن موسى عن سفيان نا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن الربيع بنت معوذ بن عفرأ أنها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحيضة وفي الباب عن ابن عباس قال أبو عيسى حديث الربيع بنت معوذ الصخر أنها أمرت أن تعتد بحيضة حل ثلثا محمد بن عبد الرحيم البغدادي ثنا علي بن يحيى ثنا هشام بن يوسف عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة هذا حديث غريب واختلف أهل العلم في عدة المختلعة فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة المطلقة وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم عدة المختلعة حيضة قال إسحاق وإن ذهبنا ههنا إلى هذا فهو مذهب قوي باب ما جاء في المختلعات حل ثلثا أبو بكر بن ثناء نا محمد بن ذواد بن عتبة عن أبيه عن ليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم

وهو لاعب فطلاقه جائز ومن اعتق وهو لاعب فعتقه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز وفي أسناده انقطاع أيضا عن علي موقوف عند عبد الرزاق أيضا وعن عمر موقوف عند غيره أيضا كذا في النيل قوله (وابن مالهك هو عند يوسف بن مالهك) بن جهم نا الفارسي المكي ثقة من الثالثة بر باب ما جاء في الخلع بضم الخاء المعجمة وسكون اللام ما خرج من خلع الثوب والنعل ونحوها فإنه إن كان المرأة لباس الرجل كما قال الله تعالى هن لباسكم وأنتم لباس لهن وإنما جاء مصدره بضم الخاء تفرقة بين الإحرام والمعافى يقال خلع ثوبه خلعاً بفتح الخاء وخلع امرأته خلعاً وخلعة بالضم وأما حقيقته الشرعية فهو فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له كذا نقل العيني في شرح البخاري عن شرح الترمذي الشيخ زين الدين العراقي قوله (نا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة) كوفي ثقة من السادسة كذا في التقريب (عن الربيع) بالتصغير والتثنية (بنت معوذ بن عفرأ) بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الواو المشددة وبالأل التعجمة الأضارية البخارية من صغار الصحابة قوله (وأمرت) بصيغة المجهول وكلمة أو للشك من الراوي (أن تعتد بحيضة) استدلال به من قال إن عدة المختلعة حيضة قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه البخاري وغيره (حديث الربيع بنت معوذ الصخر) أنها أمرت أن تعتد بحيضة (وأخرج النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق قال حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي فذكرت قصة وفيها أن عثمان أمرها أن تعتد بحيضة قالت وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس كذا في النيل الأوطار قوله (أن امرأة ثابت بن قيس) قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي ما حصله أنه اختلفت طرق الحديث في اسم المرأة ثابت بن قيس التي خالها ففي أكثر طرقه أن اسمها حبيبة بنت سهل وقد صح أن اسمها جميل وصح أن اسمها مريم وأما تسميتها زينة فلم يصح قال وأصح طرقه خذ حبيبة بنت سهل على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدل غير مرة من ثابت بن قيس لهذه ولهذا فإن في بعض طرقه أصل قهلا حد يقة وفي بعضها حد يقتين ولا مانع من أن يكونا قعتين فأكثر انتهى قوله (فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة) وفي رواية أبي داود فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة قال الخطابي في المعالم هذا يدل على أن الخلع فيه وليس بطلاق لأن الله تعالى قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فلو كانت هذه مطلقة لدرت قصر لها على قراء واحد انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندرج في قوله (فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غيرهم أن عدة المختلعة عدة المطلقة) أي ثلاث قروء بناء على أن الخلع طلاق ليس بنفسه وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحاق) وهو قول أبو حنيفة (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم عدة المختلعة حيضة) واحتجوا بحديثي الباب وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس ضرب امرأته الحديث وفي آخره خذ الذي لها وخل سبيلها قال نعم فأمرها أن تتربص بحيضة وتلق أهلها واستدل بهذه الروايات على أن الخلع فيه وليس بطلاق وقال الحافظ في الفتح وقد قال الإمام أحمد أن الخلع فيه وقال في رواية وأنها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أقراء فلم يكن عند ابن كونه فسحا وبين المنق من عدة ثلاثا انتهى (قال إسحاق وإن ذهبنا ههنا إلى هذا فهو مذهب قوي) لثبوت أحاديث الباب (باب ما جاء في المختلعات) قوله (حدثنا أبو بكر) اسمه محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ عن هشيم وابن المبارك وابن عيينة وخلق وعنه مات سنة ثمان (وربعين ومائتين) فراحم بضم الميم وبالزاي وكسر الحاء المهملة (بن ذواد) بفتح الذال المعجمة وشد يدا الواو بن عتبة بضم العين المهملة وسكون اللام بعدها موحدة قال الحافظ لا بأس به من العاشرة تنبيهه قد وقع في النسخة الإحدى عشر وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند عتبة وهو غلط (عن أبيه) ذواد بن عتبة الحارثي الكوفي أبو المنذر ضعيف (عن ليث) هو ليث بن أبي سليم بن زعيم صدوق اختلط أخيرا ولم يثبت حديثه فتركه من السادسة (عن أبي الخطاب) قال في التقريب أبو الخطاب شيخ الحديث بن أبي سليم مجهول انتهى (عن أبي زرعة) قال في التقريب أبو زرعة عن أبي إدريس الخولاني قيل هو ابن عمرو بن جبريل إلا فهو مجهول انتهى وقال في الخلاصة ابن زرعة عن أبي إدريس وعنه أبو الخطاب لعنه يحيى بن أبي عمر والسيدي (عن أبي إدريس) اسمه عائذ الله بن عبد الله الخولاني ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين وسمع من كبار الصحابة ومات ثمانين قال سعيد بن عبد العزيز كان عالما بالشام بعد أبي الدرداء

قال المختلعات من المناققات هذا حديث غريب من هذا الترمذي اسناده بالقوى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا امرأة اختلعت من زوجك من غير باس لم ترخ رائحة الجنة حدثنا بذلك محمد بن بشير ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا ايوب عن ابي قلابة عن محمد بن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سالت زوجها طلاقا من غير باس فحرام عليها رائحة الجنة وهذا حديث حسن وروى هذا الحديث عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي اسما عن ثوبان ورواه بعضهم عن ايوب بهذا الاسناد ولم يرفعه باب ماجاء في مداراة النساء حدثنا عبد الله بن ابي زياد ثنا يعقوب بن ابراهيم ابن سعد ثنا ابن اخي ابن شهاب عن عمه عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة كالضلع ان ذهبت تقيها كسرتها وان تركتها استمنتت بها على عوج وفي الباب عن ابي ذر وسمرة وعائشة حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه باب ما جاء في الرجل يساله ابوه ان يطلق امرأته حدثنا احمد بن محمد ثنا ابن المبارك ثنا ابن ابي ذر عن الحارث بن عبد الرحمن عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال كانت تحت امرأته أحبها وكان ابي يكرهها فأمرني ان أطلقها فابيت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك هذا حديث حسن صحيح انما يعرف من حديث ابن ابي ذر باب ما جاء لا تسال المرأة طلاقا اختها حدثنا قتيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الثوري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة يبلغ بالنبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسال المرأة طلاقا اختها لتكفي ما في اناءها وفي الباب عن ام سلمة خذ ابي هريرة خذ قوله المختلعات بكسر اللام اي التي يطلق الخلع والطلاق عن الزوجين من غير باس رهن المناققات اي العاصيات بالهدا والمطيعات ظاهرا قال الطبري مبالغة في قوله هذا حديث غريب من هذا الوجه وليس اسناده بالقوى لان في بعض رجاله جهالة وفي بعضهم ضعفا كما عرفت وفي الباب عن ابي هريرة مرفوعا المتروعات والمختلعات من المناققات اخرجه احمد والنسائي من طريق ايوب عن الحسن عن ابي هريرة قال الحافظ في الفتح وفي صحته نظران الحسن عند الاكثر لم يسمع من ابي هريرة لكن وقع في رواية النسائي قال الحسن لم اسمع من ابي هريرة غير هذا الحديث وقد تناوله بعضهم على انه اراد لم يسمع هذا الامر حديث ابي هريرة وهو كلف وما المانع ان يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكررت قصته في ذلك كقصته مع سمره في حديث العقيقة انتهى كلام الحافظ وفي الباب ايضا عن ابن مسعود مرفوعا المختلعات والمتبرجات من المناققات اخرجه ابو نعيم في الحلية قوله من غير باس اي من غير شدة تلجها الى سوال المفارقة لم ترخ رائحة الجنة اي لم يشمها قال الجزري في النهاية في حديث من قتل نفسا معاهدة لم يرخ رائحة الجنة اي لم يشم ريحها يقال راح يرنح وراح يرنح وراح يرنح اذا وجد رائحة الشيء والثالثة قد روى بها الحديث انتهى قوله (فحرام عليها رائحة الجنة) اي ممنوع عنها وذلك على نهج الوعيد والمبالغة في التهديد او وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت اي لا تجد رائحة الجنة اول ما وجدها المحسنين ولا تجد اصلا وهذا من المبالغة في التهديد ونظير ذلك كثير قاله القاضي قال القاري ولا بدع انها تحرم لذة الرائحة ولو دخلت الجنة قوله (وهذا حديث حسن) واخرجه ابوداود وابن ماجه قال الحافظ في الفتح رواه اصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان انتهى قوله وروى هذا الحديث عن ايوب عن ابي قلابة عن محمد بن ثوبان كذلك رواه ابوداود وابن ماجه في باب ما جاء في مداراة النساء داراه مداراة الاطفه قوله (ان المرأة كالضلع) قال في القاموس الضلع كعيب وجذع معروف مؤنثة انتهى وهو عظم الجنب وهو معوج يعني ان النساء في خلقهن اعوجاج في الاصل فلا يستطيع احد ان يغيرهن عما جبلن عليه وفي رواية مسلم ان المرأة خلقت من ضلع من تستقيم على طريقة ان ذهبت تقيها اي تدها الى اقامة الاستقامة وبالغت فيها لماسحتها في امرها وما تغافلن عن بعض افعالها قاله القاري (كسرتها) كما هو مشاهد في المعوج الشديد اليابس في الحس زاد في رواية مسلم و كسرها طلقها استمنتت بها على عوج لا انفكاك لها عنه وفي رواية مسلم فان استمنتت بها كسرها على عوج قوله (وفي الباب عن ابي ذر وعائشة) اما حديث ابي ذر وسمرة فليغفر من اخرجه واما حديث عائشة روى في هذا الباب فخرج في الكتب الستة وغيرها قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم في باب ما جاء في الرجل يساله ابوه ان يطلق امرأته قوله (طلق امرأتك) فيه دليل صريح يقتضي انه يجب على الرجل اذا امره ابوه بطلاق زوجته ان يطلقها وان كان يحبها فليس ذلك عند الله في الماسك ويلحق بالاب الام لان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ان لها من الحي على الولد ما يزيد على حق الاب كما في حديث عمر بن حكيم عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله من ابر قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من قال امك الحديث قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه ابوداود ونقل الترمذي صحيح الترمذي وانه في باب ما جاء لا تسال المرأة طلاقا اختها قوله (لا تسال المرأة طلاقا اختها) الظاهر ان المراد بالاخت الاخت في الدين بوجه هذا ما رواه ابن حبان من طريق ابي كثير عن ابي هريرة بلفظ لا تسال المرأة طلاقا اختها لتستفرغ صفتها فان المسلمة اخت المسلمة (لتكفي ما في اناءها) اي لتقلب ما في اناءها قال في النهاية يقال كفا ت الاناء وكفاته اذا كبته واذا املتته وهذا تمثيل لامالة الضرة حق صاحبها من زوجها الى نفسها اذا سالت طلاقا انتهى وفي رواية البخاري لتستفرغ صفتها فانما لها ما قدم لها قال الترمذي معنى هذا الحديث ان المرأة الأجنبية ان تسال رجلا طلاقا زوجته ليطلقها ويتزوج بها انتهى وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسال المرأة زوجها ان يطلقها لتتفرغ بما انتهى قال الحافظ وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسال المرأة طلاقا اختها واما الرواية

حسن صحيح باب ما جاء في طلاق المعتق حل ثلثنا محمد بن عبد الله على ثلثنا مردان بن معاوية الفراري عن عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد الخزوعي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعتق المغلوب على عقله هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء بن عجلان ضعيف اذهب الحديث والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان طلاق المعتق المغلوب على عقله لا يجوز الا ان يكون معتقها يفيق الاحيان فيطلق في حال افاقته باب حل ثلثنا ثقيبة ثلثنا يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء ان يطلقها وهي امرأته اذا ارتجحها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة او اكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا اطلقك فتبينين مني ولا اؤويك ابداً قالت وكيف ذلك قال اطلقتك

التي فيها لفظ الشرط يعني بلفظ لا يصح لامرأة ان تشتتر طلاق اختها لتكفي اناتها فظاهرها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها ولتتزوج الزوج المذكور من غير ان تشتتر ان يطلق التي قبلها انتهى قوله (روى الباب عن ام سلمة) لينظر من اخرجه قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاء في طلاق المعتق) قال الحافظ في الفتح المعتق بفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء التاني العقل فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران والجهيموس على عدم اعتبار ما يصدر منه انتهى قوله (كل طلاق حاش) اي واقع (الاطلاق المعتق) قال في القاموس عتته كعني عتتها وعنتها وعنتها فهو معتق نقص عقله او فقد اودهش انتهى وقال الجزري في النهاية المعتق هو المجنون المصاب بعقله وقد عتته فهو معتق انتهى (المغلوب على عقله) تفسير المعتق (او من صاحب المشكوة هذا الحديث بلفظ والمعتق قال القاري كانه عطفت تفسيره ويؤيده رواية المغلوب بلا) وقوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان ضعيف اذهب الحديث) اي غير حافظه قال الحافظ زين الدين العراقي هذا حديث أبي هريرة انفراداً باخراجه الترمذي وعطاء بن عجلان ليس له عند الترمذي الا هذا الحديث الواحد وليس له في بقية الكتب الستة شيء وهو خفي بصري يكنى ابا محمد ويعرف بالعطار اتفقوا على ضعفه قال ابن معين والفلاس كذاب وقال ابو حاتم والبخاري منكر الحديث زاد ابوا تمجدوا وهو متروك الحديث انتهى اعلم ان هذا الحديث بهذا اللفظ قد روي عن علي بسند صحيح موقوف عليه قال البخاري في صحيحه وقال علي بن كل طلاق جائز الاطلاق المعتق قال العيني ذكره بصيغة الجزم لانه ثابت واصله البغوي في المجديات انتهى قوله (والعمل على هذا) عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان طلاق المعتق المغلوب على عقله لا يجوز (الح) قال الحافظ في الفتح وفيه خلاف قد روي عن ابن ابي شيبه من طريق نافع ان الحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتقها فامرها ابن عمر بالعدة فقيل له انه معتق فقال اني لم اسمع الله استثنى للمعتق طلاقاً ولا غيره وذكر ابن ابي شيبه عن الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي انتهى قال في الرقابة قال زين العرب المغلوب على عقله يعم السكران من غير تعدد والمجنون والنائم والمرضى الزائل عقله بالمرض والمعنى عليه فانهم كلهم لا يقع طلاقهم وكذا الصبي وفي الهداية ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمعتق كالمجنون قال ابن الهيثم قيل هو قليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبيرين كن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وادفعه الا نادوا والمجنون ضده والمعتق من يكون ذلك منه على السواء وهذا يؤدي الى ان لا يحكم بالعتق على احد والاول اولى وما قيل من يكون كل من لا يميز منه غالباً معناه يكثر منه وقيل من يفعل فعل المجانين عن قصد مع ظهور الفاسد والمجنون بلا قصد والعاقل خلاصهما وقد يفعل فعل المجانين على حين الصلاة احياناً والمبرم والمعنى عليه والمدحوش كذا في هذا لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون انتهى ما في الرقابة وقال الحافظ في الفتح وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران ايضاً ابو الشعثاء وعطاء وطائس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن ابي شيبه عنهم باسناد صحيح وبه قال ربيعة والليث واسحاق والربيع واختاره الطحاوي واخبرنا بهم اجمعوا على ان طلاق المعتق لا يقع قال والسكران معتق بسكو وقال بوقوع طائفة من التابعين كسعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم والنخعي والشعبي وبه قال الاوزاعي والثوري ومالك وابو حنيفة وعن الشافعي قولان الصحيح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة والرجيحان بالعكس وقال ابن المربوط اذ اتينا ذهاب عقل السكران لم يترتب طلاق ولا لزومه وقد جعل الله عند السكران الذي تبطل به اصوله ان لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وانما استدلل من قال بوقوعه مطلقاً بانه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الاثم لانه يوم بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر وفيه واجاب الطحاوي بانه لا يختلف احكام فاقد العقل بين ان يكون ذهاب عقله بسبب من جهته او من جهة غيره اذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلوة بسبب من قبل الله او بسبب من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه فرض القيام ولتعب بان القيام انتقل الى بدل وهو القعود فافترقا واجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بان النائم لم يجب عليه قضاء الصلوة ولا يقع طلاقه فافترقا انتهى كلام الحافظ باب قوله (رثنا يعلى بن شبيب) المكي مولى آل الزبيرين الحديث من الثامنة ذكر في التقريب وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان انتهى نقل عن هاشم الخلاصة عن التهذيب وثقه النسائي وابو زرعة قوله (كان الناس اي في الجاهلية وهي امرأته اذا ارتجحها وهي في العدة وان

فكلما أهنت عدتك ان تنقضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فاخبرتها فسكتت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامساك بمرءة واسترجع باحسان فالت عائشة فاستأذنت الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق حل لنا ابو كريب محمد بن العلاء قال ثنا عبد الله بن ادریس عن هشام بن عروة عن ابيه نحوه هذا الحديث بمعناه ولم يذكر فيه عن عائشة وهذا اصح من حديث يعلى بن شبيب باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع حملها من مَنِيع ثنا الحسن بن محمد ثنا شيبان عن منصور عن ابواهم عن الاسود عن ابى السنابل بن بعلك قال وضعت سبعة بعد وفات زوجها بثلاثة وعشرين يوما وخمسة وعشرين يوما فلما تكلت تشققت للنكاح فانكر عليها ذلك فلذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفلح فقد حل اجلها حل لنا احمد بن منيع ثنا الحسن بن موسى ثنا شيبان عن منصور نحوه وفي الباب عن ام سلمة حديث ابى السنابل حديث مشهور غريب من هذا الوجه ولا يعرف للاسود شيئا عن ابى السنابل وسمعت محمد بن يعلى يقول لا اعرف ان ابى السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الحامل المتوفى عنها زوجها اذا وضعت فقد حل لها التزويم وان لم تكن انقضت عدتها وهو قول سفيان الثوري والشافعي واهل الحديث والشافعي واهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تعتد احوال الجليلين والقول الاول اصح حل لنا قتيبة ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان اباه برة وابن عباس وابا سلمة بن عبد الرحمن تذكروا المتوفى عنها زوجها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس فتعتد احوال الجليلين وقال ابو سلمة بل تحل حين تضع وقال ابو برة انا مع ابن اخي يعني اباسلمة فارس الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قد وضعت سبعة الاسدية بعد وفات زوجها ببسائر فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة مرة واكثر الواد في قوله وان طلقها وصليته والمعنى كان له الرجعة مادامت في العدة وان طلقها مائة مرة او اكثر ولا او يك من الايواء اي الاستناب في منزلي قال في مجمع البحار اراد الرجعة انتهى قال في القاموس ادوية منزلي واليه اديا بالضم ويكسر ادوية ثمانية وثلاثون وتاوية وتاوية وتاوية تنقضي سكنته واوية واوية انزلته انتهى فكلما أهنت عدتك ان تنقضي الهمة القصد اي فكلما ارادت وقصدت عدتك الانقضاء والمعنى كلما قربت وان انقضت عدتك (الطلاق مرتان) قال الخازن في تفسيره معنى الآية ان الطلاق الرجعي مرتان ولا رجعة بعد الثالثة الا ان تنكح زوجا اخر وهذا التفسير هو قول من جاز الجمع بين الطلاق الثلاث في دفعة واحدة وهو الشافعي وقيل معنى الآية ان التطلق الشرعي يجب ان يكون تطليقة بعد تطليقة على التقنين دون الجمع والارسال دفعة واحدة وهذا التفسير هو قول من قال ان الجمع بين الثلاثة حرام الا ان اباحه في حرام قال يقع الثلاث وان كان حراما (فامساك بمرءة) يعني بعد الرجعة ذلك انه اذا راجعها بعد التطليقة الثانية فعليه ان يمسكها بالمعروف وهو كل ما عرف في الشرع من اداء حقوق النكاح وحسن الصحبة (او استرجع باحسان) يعني انه يتركها بعد الطلاق حتى تنقضي عدتها من غير مضارة وقيل هو انه اذا طلقها ادى اليها جميع حقوقها المالية ولا يذكرها بعد المفارقة بسوء ولا ينفق الناس عنها كن في تفسير الخازن (فاستأذنت الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق) وفي رواية عن عروة فاستقبل الناس الطلاق جديدا من ذلك اليوم من كان طلق او لم يطلق قوله (وهذا اصح من حديث يعلى بن شبيب) يعني حديث عبد الله بن ادریس اصح من حديث يعلى بن شبيب المذكور قبله فان عبد الله بن ادریس اثنى من يعلى بن شبيب باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع حملها من مَنِيع (المقصود ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل قوله (عن ابى السنابل) بفتح المهملة وخفتا التون وكسر الواو وباللام صحابي مشهور اختلف في اسمه فقيل عمرو وقيل عامر وقيل جبة وقيل غير ذلك (بن بعلك) بفتح الواو وسكون العين وفتح الكاف الاولى وضعت سبعة (بضم السين المهملة وفتح الواو مضغرة وهي بنت الحارث لها صحبة روى ابن سعد في المهاجرات (بعد وفات زوجها) اسمه سعد بن خولة بثلاثة وعشرين يوما وخمسة وعشرين يوما شك من الراوى (فلما تكلت) اي طهرت من النفاس وتشرفت للنكاح (اي تزيت للخطاب تشرفت الشيء اي طهرت به اليه) فقال ان تفلح (اي سبعة ما ذكر من التشوف للنكاح) فقد حل اجلها فيه دليل على ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل قوله (وفي الباب عن ام سلمة) اخرج البخاري ومسلم والنسائي واخرج الترمذي في هذا الباب قوله (لا يعرف للاسود شيئا عن ابى السنابل) قال الخافظ في الفتح الاسود من كبار التابعين من اصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح على شرط مسلم لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلهذا قال ما نقله الترمذي (وسمعت محمد بن يعلى يقول لا اعرف ان ابى السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم) لكن جزم ابن سعد انه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمنا ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي ان ابى السنابل تزوج سبعة بعد ذلك واولها سنابل بن ابى السنابل ومقتضى ذلك ان يكون ابى السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن ابى سلمة انها تزوجت الشاب وكذا في رواية داود بن ابي عاصم انها تزوجت فتى من قومها وقصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار ابو يعلى به ابى السنابل قاله الخافظ قوله (والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم الخ) قال الخافظ وقد قال جمهور العلماء من السلف وائمة الفتوى في المصداق ان الحامل اذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل

فأمرها أن تزوج هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها حل ثلثا الأضارئ ثمانية عشر عن عيسى ثلثا مالك بن انس عن عبد الله بن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذا الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب فدعت بطيب فيه صنفرة خلوق أو غيره فدهنت به حارياً ثم مسّت بعارضها ثم قالت
والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلثة أيام إلا على
زوج أربعة أشهر وعشراً قالت زينب فدخلت على زينب بنت جحش حين توفي زوجها فدعت بطيب فمسّت منه ثم قالت والله مالي في الطيب من حاجة
غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً
قال زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابني توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها
أفكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاث مرات كل ذلك يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشراً وقد كانت أحلكن في الجاهلية ترمي
بالبرعة على رأس الحول فوالله إن المتوفى عنها زوجها ينبغي في عدتها الطيب والزينة وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق
وتنقضي عدة الوفاة انتهى وهو الحديث الباب روي بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تعتد أخر الجاهلين أي أن وضعت قبل مضي أربعة
أشهر وعشتر تبصت إلى الله فأنها لا تحل للحرج والوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع وبه قال علي بن أبي حمزة سعيد بن منصور وعبد بن حميد
عنه بسند صحيح وبه قال ابن عباس ويقال أنه رجع عنه ويقويه أن النقول عن اتباعه وفاق الجماعة في ذلك (والقول الأول أصح) الحديث سبعة المذكور
في الباب ولعله لم يبلغ من خالف هذا القول والله تعالى أعلم قوله (بعد وفاة زوجها) اسمه سعد بن خولة (بنيسير) جاء فيه روايات مختلفة قال
الحافظ والجمع بين هذه الروايات متعذر لا اتحاد القصة قال (أقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر قوله) هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري
ومسلم باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها قوله (عن زينب بنت أبي سلمة) هي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي بيبة النبي صلى الله
عليه وسلم أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة (أي التي ذكرتها بعد وهي عن أم حبيبة وعن زينب بنت جحش وعن أم سلمة (في صنفرة خلوق) بفتح الحاء المعجمة
طيب مركب من الزعفران وغيره وتغلب عليه الحمرة والصنفرة (أو غيره) الظاهر أنه عطف على خلوق (مالي بالطيب من حاجة) إشارة إلى أن آثار الحزن باقية
عندها لكن لم يسعها إلا امتثال الأمر أن تتخذ بضم الفوقية وكسر الحاء الهولمة من الأحاد قال في النهاية أحدث المرأة على زوجها متحدة وحديث تحدث
في حادثة إذا حزن عليه ولبست ثياب الحزن وتركزت الزينة وفي المشارق لحياض هو بضم التاء وكسر الحاء وفتحها مع ضم الحاء يقال حدثت وحدثت حدثاً
واحداً إذا امتنعت من الزينة والطيب وأصله المنع فالعنى أن تمنع نفسها من الزينة وتترك الطيب (على ميت) أي من ولد أو والد وغيرهما (فوق ثلاث
ليال) على زوج أربعة أشهر وعشراً قال النووي رحمه الله جعلت أربعة أشهر لأن فيها ينفر الروح في الولد وعشراً للاحتياط انتهى وقد اشتكت عينيها وفي المشكوة
وقد اشتكت عينيها قال القاري بالرفع وفي نسخة بالنصب قال النووي رحمه الله في شرح مسلم هو برفع النون ووقع في بعض الأصول عيناها بالالف قال الزركشي
في التنقيح ويجوز ضم النون على أنها في المشتكية وفتحها فيكون في اشتكت ضميراً لأفعل وهي المرأة الحادة وقد مر في الأول ما وقع في رواية عيناها انتهى
كلام القاري قلت وقد مر في رواية الترمذي هذه بلفظ وقد اشتكت عينيها (أفكحلها) بالنون المفتوحة وضم الحاء وفتحها من باب نصر ومنع و
الضمير البارز إلى الآية (لا مرتين أو ثلاث مرات) شك من الراوي (كل ذلك) قال القاري بالنصب في نسخة بالرفع (يقول لا) قال ابن الملك فيه حجة لأحمد
على أنه لا يجوز الاحتفال بالآفة للمتوفى عنها زوجها في رمد ولا في غيره وعندنا وعند مالك يجوز الاحتفال به في الرمد وقال الشافعي لا يحتفل للرمد ليلاً
وتسميه نهارة انتهى (أي عدتكن في الدين) لأن أربعة أشهر وعشراً بالنصب على حكاية لفظ القرآن وفي المشكوة عشر بالرفع قال القاري كذلك في
النسخ الحاضرة والأصول المصححة المعتمدة بالرفع عطفاً على أربعة (ترعى بالبرعة) بسكون العين وفتحها وهي روث البعير قال في القاموس البعر ويجوز ولحقه
بهذا (على رأس الحول) أي في أول السنة قال القاضى كان من عادتهم في الجاهلية أن المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت بيتاً ضيقاً ولبست شرثياتها و
لم تمس طيباً ولا شيئاً فيه زينة حتى يموت أو سنة ثم توفي بلبنة حماراً وشاة أو طير فتكسرها ما كانت فيه من العدة بأن تسميها قبلها ثم تخرج من البيت فتقطع
بعره فترمي بها وتقطع بذلك عدتها فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك أن ما شرع في الإسلام للمتوفى عنها زوجها من الزينة شهر وعشراً في مسكنها وترك الزينة
والنظيب في تلك المدة يسير في جذب ما تكاد به في الجاهلية انتهى قوله (حديث زينب حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا عندنا) هذا
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الطيب الزينة الخ) وقد تقدم اختلاف أهل العلم في الاحتفال للمتوفى عنها زوجها وحديث الباب يدل على تحريم الاحتفال بها
سواء احتاجت إلى ذلك أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره أجعل به بالليل وأسميه بالنهار ولفظ أبي داود فتكحل بالليل وتغسلينه بالنهار

قال في الفتح وجعل الجمع بينهما انها اذا لم تنجح اليه لا يحل واذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركه فاذا فعلت مسحت به بالنهار انتهى باب
مكباء في المظاهر واقع قبل ان يكفر المظاهر اسم فاعل من الظاهر بكسر المعجمة وهو قول الرجل لامرأته انت على كظها اي دنا خص الظهر بذلك دون سائر الاعضاء
لانه محل الركوب غالباً ولذلك سمي الركوب ظهراً فشبّهت الزوجة بذلك لانها مركوب الرجل فلما ضاف لغير الظهر كالبطن مثلاً كان ظهراً راعى الاظهر عند
الشافعية واختلف فيما اذا الميعين لام كان قال كظها اختي مثلاً فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهراً رابلاً يختص بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديثه وخولته
التي ظاهرها منها اوس وقال في الجرد لا يكون ظهراً وهو قول الجمهور كذا في فتح الباري ومذهب الحنفية ما ذكره صاحب شرح الوقاية بقوله هو تشبيه زوجتان
ما يعبربه عنها او جزء شائع منها بعضو يحرم نظره اليه من اعضاء محارمه نسباً ورضاعاً كانت على كظها اي او رأسك او مخو او نصفك كظها اي او كبتنها او كغذاها
او كفرجها او كظها اختي او غمقي يصيبه مظاهراً ويحرم وطئها ودواغيه حتى يكفر انتهى قوله (في المظاهر يرفع) اي يجامع (قال) (تعلق به الجار المتقدم اي قال
في شان المظاهر الخ قوله وهذا حديث حسن غريب) واخرجه ابن ملجود في سنن محمد بن اسحاق وهو رواه عن محمد بن عمر بالغضنة (والعمل على هذا عند اكثر اهل
العلم الخ) قال القاري في المرقاة ومذهباً انه ان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولكن لا يعو حتى يكفر وفي المطا قال مالك
فيم يظاهر ثم يسها قبل ان يكفر عنها يستغفر الله ويكفر ثم قال ذلك احسن ما سمعت قوله (وهو قول عبد الرحمن بن مهدي) وهو منقول عن عمر بن العاص
وقبيصة وسعيد بن جبيرة والزهرى وقائمة ونقل عن الحسن البصري والنخعي انه يجب ثلاث كفارات وحديث الياق حجة على هؤلاء كلهم قوله (رأيت خلتها)
قال في الصراح خلتها بالفتح ياي برجن جمع خلتا خيل وفي رواية ابن ماجة رأيت بياض حجلها في القمر والحجل بكسر الحاء وفيه وهو الخلتان فلا تقر بهما اي لا
تجامعها رختي تفعل ما امرك الله اي الكفارة قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم وصححه قال الحافظ درجا
ثقات لكن اعلاه ابو حاتم والنسائي بلا إرسال وقال ابن حزم رواه ثقات ولا يضر إرسال من أرسله واخرجه البزار شاهد الله من طريق خفيف عن عطاء عن
عباس ان رجلاً قال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتى فرأيت ساقها في القمر فواتعتها قبل ان اكفر فقال كفر ولا تعد وقد بالغ ابو بكر بن العربي فقال
ليس في الظاهر حديث صحيح (باب ما جاء في كفارة الظهار) قوله (ان سلمان بن عمار انصاري) هو سلمة بن عمار المذكور في الحديث المتقدم (احد
يقى بياضته) بالنصب بدل من سلمان (حتى يمضي رمضان) قال الطيبري رحمه الله فيه دليل على صحة ظهار الوقت (وقع عليها) اي جامعها وفي غير الترمذي قال كنت
امرأً قد اوتيت في جماع النساء ما لم يثبت غيري فلما دخل رمضان ظاهرت من امرأتى حتى ينسلخ رمضان فرقام ان اصيب في ليلى شيئا فاتتابع في ذلك
الى ان يدكني النهار وانا لا اقدر ان اتزع فبينما هي تخذمني من الليل اذ تكشف لي منها شيء فوثبت عليها فلما أصبحت غدت على قومي فاخبرتهم خبري
وقلت لهما انطلقوا معي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بما رمي فقالوا والله لا نفعل نخوف ان ينزل فينا قرآن او يقول فينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم مقالة يبقى علينا عارها ولكن اذهب انت واضع ما بدالك فخرجت حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم الخ (فذكر ذلك له) وفي رواية غير الترمذي
فاخبرته خابري فقال لي انت بذالك فقلت انا بذالك فقال انت بذالك فقلت انا بذالك فقال انت بذالك قلت نعم ها انا اذا فامض في حكم الله عز وجل فانا
صا برله (اعتق رقبة) ظاهراً عدم اعتبار كونها مؤمنة وبه قال عطاء والنخعي وابو حنيفة وقال مالك والشافعي وغيرهم لا يجوز ولا يجوز اعتناق الكافر
لان هذا مطلق مقيد بما في كفارة القتل من اشتراط الايمان واجيب بان تقييد حكمه بما في حكم آخر محال لا يصح ولكنه يؤيد اعتبار الاسلام حديث معاذ
ابن الحكم السلمي فانه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتناق جارية عن الرقبة التي عليه قال لها اين الله قالت في السماء فقال من انا فقالت رسول الله
قال فاعتقها فانها مؤمنة ولم يستفصله عن الرقبة التي عليه وترك الاستفصال في مقام الاختقال ينزل منزلة العموم في المقال كذا في الليل وغيرها

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفردة بن عمرو اعطيه ذلك العرق وهو مكنى ياخذ خمسة عشر صاعا او ستة عشر صاعا اطعام ستين مسكيتا هذا حديث حسن يقال سلمان بن صخر ويقال سلمة بن صخر البياضي والعل على هذا الحديث عند اهل العلم في كفارة الظهار باب ما جاء في الايلاء حل ثلث الحسن ابن قزعة البصري ثلثا مسكينة بن علقمة ثناء او عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فحل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة وفي الباب عن ابي موسى والنساجد بن مسعدة بن علقمة عن داود رواه علي بن مسهر وغيره عن داود عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وليس فيه عن مسروق عن عائشة وهذا الصحيح حديث مسعدة بن علقمة والايلاء ان يحلف الرجل ان لا يقرب امراته اربعة اشهر اكثر واختلف اهل العلم فيه اذا مضت اربعة اشهر فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر يوقف فاما ان يفنى واما ان يطلق وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد والحق

قلت فيه شيء فتفكر وقال قسم شهرين متتابعين قل لا استطيع وفي رواية غير الترمذي وهل اصابني ما اصابني لافي الصبر قال الحكم ستين مسكيتا قال لا اجد في رواية غير الترمذي والذي يعتك بالحق لقد بتنا ليلتنا وحشاما لنا عشاء (الفردة بن عمرو) بفقر الغاء وسكون الراء البياضي لانصارى شهيد بن راوما بعد من المشاهد روى عنه الوحاظ القار (ذلك العرق) بفقر العين والراء عوييكن (وهو مكنى) بكسر الهمزة وسكون الكاف وفتح الفوقية قال في القاموس المكنى كمنيزيل يسع خمسة عشر صاعا انتهى وقال في النهاية العرق بفقر الراء زنبيل مشوح من خوص وفي القاموس عرق التمر الشقيقة المنسوجة من الخوص قيل ان يجعل منه الزنبيل والزنبيل نفسه ويمكن ان يمتد وهو تفسير من الرازي (اطعام ستين مسكيتا) اي يطعم ستين مسكيتا واخرج بهذا الحديث الشافعي على ان الواجب لكل مسكين مد فان العرق ياخذ خمسة عشر صاعا وقال الترمذي ابو خنيفة واصحابه ان الواجب لكل مسكين صاع من تمر او خذرة او شعيرة او زبيب او نصف صاع من بر واحتجوا برواية ابو داود فانه وقم فيها فاطم وسقام بن تمير بن ستين مسكيتا قال الشوكاني وظاهر الحديث انه لا بد من اطعام ستين مسكيتا ولا يجوز اطعام دونهم واليه ذهب الشافعي ومالك وقال ابو خنيفة واصحابه انه يجوز اطعام واحد ستين يوما انتهى وقال الطبري في الحديث دليل على ان كفارة الظهار مرتبة انتهى قوله (هذا حديث حسن) واخرجه احمد وابوداود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقد اعلمه عبد الحق بالانقطاع وان سليمان بن يسار لم يدر كسيلة وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري وفي اسناده محمد بن اسحاق قوله (وفي الباب عن خولة بنت ثعلبة وهي امرأة اوس بن الصامت) هذه العبارة ليست في بعض النسخ واخرج حديثها ابن ابي راسك عنه فهو المنزهي وفي اسناده محمد بن اسحاق وهو رواه عن معمر بن الاعنة في باب ما جاء في الايلاء هو مشتق من الايالة بالتشديد وهي اليمن والجمع الايالا وزن عطايا قال الشاعر قليل الايالا يحافظ بيمينه + فان سبقت منه الايالة برت : بجمع بين المقوم والجمع وفي الشرع الحلف الواقع من الزوج ان لا يوطأ زوجته اربعة اشهر واكثر ويأتي الكلام في ما يتعلق به عن قريب قوله (آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايلاء اي حلف) وحرم جعل الحرام حلالا (الحرم) في الصحيحين ان الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه هو العمل وقيل تحريم ما روية وروى ابن مردويه عن طريق عائشة ما يفيد الجمع بين الروايتين وهكذا الخلاف في تفسير قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الاية ومدة ايلاءه صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر كما ثبت في صحيح البخاري واختلف في سبب ايلاءه صلى الله عليه وسلم فقيل سببه الحديث الذي افشته حفصة كما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس واختلف ايضا في ذلك الحديث الذي افشته وقد وردت في بيانه روايات مختلفة وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى انها اربعة اشهر فصاعدا قالوا فان حلف على انقص منها لم يكن موليا قوله (وفي الباب عن ابي موسى) لينظر من اخرجه (والنس) اخرجه البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه الحديث وفي الباب عن ام سلمة عند البخاري بنحو حديث النس وعن جابر عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعزل نساء شهره قوله (وهذا الصحيح حديث مسعدة بن علقمة) واخرجه ابن ماجه قال الحافظ في الفتح رجاله موثقون لكنه ربح الترمذي ارساله على قفه انتهى قوله (ولا يلاء ان يحلف الرجل ان لا يقرب امراته اربعة اشهر واكثر) الايلاء في اللغة الحلف وفي الشرع هو ما ذكره الترمذي فلو قال لا اقربك ولم يقل والله لم يكن موليا وقد فسر ابن عباس به قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم بالقسم اخرج عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد وفي مصنف ابي بن كعب للذين يقسمون اخرج ابن ابي داود في المصاحف عن حماد بن عمار عن ابي خنيفة واصحابه والشافعي في الجديد اذا حلف على ترك قربان زوجته اربعة اشهر يكون موليا واشتراط ما لك ان يكون مضرا بها او يكون حالة الغضب فان كان للاصلاح لم يكن موليا ووافقه احمد واخرج نحوه عبد الرزاق عن علي وكذلك اخرج الطبري عن ابن عباس وعلى والحسن وحجة من اطلق اطلاق قوله تعالى للذين يؤثرون الاية واتفق لائمة الاربعة وغيرهم على انه لو حلف ان لا يقرب اقربا من اربعة اشهر لا يكون موليا وكذلك اخرج الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان ايلاء الجاهلية السنة والسنين فوثق الله لهم اربعة اشهر وعشر اثنى عشر من كان ايلاءه اقل فليس بايلاء قوله (وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) ولم يغيرهم اذا مضت اربعة اشهر يوقف اي المولى يعني لا يقع بمضى هذه المدة الطلاق بل يوقف المولى (فاما يفنى) اي يرجع واما ان يطلق (وان جامع زوجته

وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر فهي تطليقة بائنة وهو قول الثوري اهل الكوفة باب ما جاء في اللعان
 حل ثلثنا ثلثنا عبد بن سليمان عن عبد الملك بن ابي سليمان عن سعيد بن جبيرة قال سئلت عن المتلاعنين في امارة مصعب بن الزبير ايفرق بينهما
 فما دريت ما اقول فمئت مكاني الى منزل عبد الله بن عمر استأذنت عليه فقبل لي انه قاتل فسمع كلامي فقال ابن جبيرة ادخل ما جارك الاحاجة قال فدخلت
 فاذا هو مفترش برودة رجله فقلت يا ابا عبد الرحمن المتلاعنان ايفرق بينهما فقال سبحان الله نعم ان اول من سأل عن ذلك فلان بن فلان اتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت لو ان احدا راى امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلمة بامر عظيم وان سكنت سكنت على امر عظيم قال
 فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فانزل الله الايات التي في سورة النور

في اربعة اشهر فليس عليه الا كفارة يمين وهو قول مالك بن النضر والشافعي واحمد واسحاق وسائر اهل الحديث كما استعرف روى البخاري في صحيحه عن ابن
 عمر قال اذا مضت اربعة اشهر بوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق بغير المولى قال البخاري وين كذا عن عثمان وعلى وابي الدرداء وعائشة واثني عشر
 رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الحافظ في الفتح من وصل هذه الآثار قال وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحاق وسائر اصحاب الحديث الا ان
 لما نكيت والشافعية بعد ذلك تفارغ يطلق ترجعانها ان الجمهور ذهب الى ان الطلاق يكون فيه رجعا لكن قال مالك لا تصح رجعة الا ان جامع في العدة وقا
 الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على ان له اربعة اشهر ومن كانت له اربعة اشهر لاجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فاذا انقضت فعليه احد امرين اما ان يفتر
 اما ان يطلق فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يجد رجوعا او طلاقا ثم رجع قول الوقف بان اكثر الصحابة قال به والترجيح قد يقع بالاكثر
 مما فقهوا من القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الاثمة قال لم يجد في شيء من الأدلة ان العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ولو جاز كان الغرم على الفتي فيا ولا قائل به
 وكذلك ليس في شيء من اللغة ان اليمين التي لا ينوي به الطلاق تقتضي طلاقا وقال غير العطف على اربعة اشهر بالفاء يدل على ان التحجير بعد مضي المدة والذي
 يتبادر من لفظ التبرص ان المراد به المدة المضربة ليقع التحجير بعدها وقال غيره جعل الله الفتي والطلاق معتقلين بفعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى فان

فاؤا وان عزموا فلا يتيه قول من قال ان الطلاق يقع بمجرد مضي المدة انتهى ما في فتح الباري (وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا
 مضت اربعة اشهر فهي تطليقة بائنة وهو قول الثوري واهل الكوفة) وهو قول ابو حنيفة روى قال محمد بن موطا به بلعن عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
 وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا الى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر قبل ان يفتر فقد بانت بتطليقة بائنة وهو ما خالف من الخطاب
 وكانوا لا يرون ان يوقف بعد اربعة وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية الذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان كان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق
 فان الله سميع عليم قال الفتي الجماع في اربعة اشهر وعزيمة الطلاق انقضاء اربعة اشهر فمضت بانت بتطليقة ولا يوقف بعدها وكان عبد الله بن عباس
 اعلم بتفسير القرآن من غيره وهو قول ابو حنيفة روى والامة انتهى ما في الموطا قلت هذه المسئلة من المسائل التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
 وقد عرفت ان مذهب اكثر الصحابة رضي الله عنهم هو ما ذهب اليه مالك والشافعي واحمد واسحاق وسائر اهل الحديث ويوافقه ظاهر القرآن فتفكر وامه

تعالى اعلم: (باب ملجاء في اللعان) هو ما خذ من اللعان لان الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين واختير لفظ اللعان دون الغضب في التسمية
 لانه قول الرجل وهو الذي يدأبه في الآية وهو ايضا يبدأ به وله ان يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لعنا لان اللعان الطرد والابعاد وهو مشترك
 بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه الى اكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فلذنبها اعظم
 لما فيه من تلويث انفراش والتعرض لاحاق من ليس من الزوج به فتشتر الحرمية وتثبت الولاية وللايثان لا يستحقهما قاله الحافظ في الفتح وقال ابن الهمام
 في شرح الهداية اللعان معمد راعن واللعن في اللغة الطرد والابعاد وفي الفقه اسم لما يجري بين الزوجين من الشهادات بالالفاظ المعروفة وشرطه قيام
 النكاح وسببه قزفه زوجته بما يوجب الحد في الاجنبية وحكمه حرمتها بعد التلاعن وهذه من كان اهلا للشهادة فان اللعان شهادات مؤكدة

بالايمان عندنا واما عند الشافعي فايمان موكد ان بالشهادات وهو الظاهر من قول مالك واحمد انتهى كلام ابن الهمام مختصرا قوله (في امارة مصعب
 ابن الزبير) اي حين كان امير اعلى العراق (فما دريت) اي ما علمت (فمئت مكاني الى منزل عبد الله بن عمر) وفي رواية لمسلم فمضيت الى منزل ابن عمر بركة
 فظهر ان رواية الترمذي حد فالتقديره فمئت مكاني وسافرت الى منزل عبد الله بن عمر بركة وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن سعيد بن جبيرة
 قال كنا بالكوفة فمضت في الملاعة يقول بعضنا يفرق بينهما ويقول بعض لا يفرق فظهر من هذا انه سافر من الكوفة قال الحافظ في الفتح ويخذ منه
 ان الخلاف في ذلك كان قديما وقد استمر عثمان البقي من فقهاء البصرة على ان اللعان لا يقتضي الفرقة وكانه لم يبلغه حديث ابن عمر انتهى رآه قائل من القليل
 وهي انتم نصف النهار (فقال ابن جبيرة) برفع ابن وهو استفهام اي ائت ابن جبيرة مفترش برودة رجله بفتح الموحدة وسكون الواو وبالذال المهملة
 وفي رواية مسلم بالذال المعجمة قال في الصراح برودة كلامه زير يالان برنيت شتوتهمند انتهى وقال في القاموس البردة المجلس يلتقي تحت الرجل

والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم حتى ختم الآيات فدعى الرجل فتلاهن عليه ووعظهن وذكرهن وأخبرهن أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم تثنى بالمرأة ووعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما صدق قال فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ثم تثنى بالمرأة فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين ثم فرق بينهما وفي الباب عن سهل بن سعد وابن عباس وحذيفة وابن مسعود حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم حل ثلثا فتية ثلثا مال بن النضر عن ابن عمر قال لا عن رجل امرأته وفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ابن تميم المتوفى عنها زوجها حل ثلثا الأنصاري ثلثا معن ثلثا مال بن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمت زينب بنت كعب بن عجرة أن الفرقة بنت مالك بن سنان وهي اخت أبي سعيد الخدري أخبرها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خديجة وأن زوجها خرج في طلب عبد له أبقوا حتى إذا كان بطرف القدر ومعههم فقتلوه قالت فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجي لم يترك لي مسكنا يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فأتته فأنصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرني فتخرجت له فقال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي قال امكثي في بيتي حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر قالت فلما كان عثمان أرسل إلى فأتني عن ذلك فالحبيرة فأتبعه وقال فيه البردة البردة انتهى وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه وزاد مسلم في روايته متوسط وسادة خشوها ليف (يا أبا عبد الرحمن) هذا كنية عبد الله بن عمر (والذين يرمون أزواجهم) بالزنا ولم يكن لهم شهادة عليه (الأنفسهم) وقع ذلك لجماعة من الصحابة كذا في تفسير الجلالين (حتى ختم الآيات) والآيات مع تفسيرها هكذا (فشهادة أحدهم مبتدأ) أربع شهادات (نصب على المصدر) بالله أنه لمن الصادقين (فيما روى به زوجته من الزنا) والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين (في ذلك وخبر المبتدأ) أي دفع (عنها العذاب) أي حد الزنا الذي ثبت بشهادته (أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين) فيما رواها به من الزنا (والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين) في ذلك (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته) بالستر في ذلك (وأن الله تواب) بقبوله التوبة في ذلك وغيره (حكيم) فيما حكى به في ذلك وغيره لبين الحق في ذلك وما جل بالعقوبة من يستحقها كذا في تفسير الجلالين قوله (وذكره) بالتشديد أي تخوفه من عذاب الله وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (والعاقب يختار الأيسر على الأيسر) وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (وهو الرجم) قال النووي فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وبال اليقين الكاذبة وأن الصادق عذاب الدنيا وهو الحد أهون من عذاب الآخرة (فبدأ بالرجل) فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج لأن الله تعالى أباه ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها وينفي النسب أن كان ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج ثم قال الشافعي وطائفة لولا عنت المرأة قبله لم يصح لعانها وصححه أبو حنيفة وطائفة قاله النووي (فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) هذه الفاظ اللعان وهي مجمع عليها (ثم فرق بينهما) احتجبه الثوري و أبو حنيفة واتباعهما على أنه لا تنقح الفرقة بين المتلاعنين حتى يوتئها عليهما الحاكم وذهب مالك والشافعي إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك و غالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي واتباعه وسمعون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بان اللعان المرأة أنما شرع لرفع الحد عنها بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفى النسب لحاق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى قوله (وفي الباب عن سهل بن سعد) أخرجه الشيخان (وابن عباس) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (وحذيفة) لينظر من أخرجه (وابن مسعود) أخرجه مسلم قوله (مرحلتين) ابن عمر حديث حسن صحيح (وأخرجه الشيخان) قوله (لا عن رجل امرأته) هو عوبير الجعاني وزوجه خولة بنت قيس العجلانية قاله الحافظ في مقدمته الفقه وقد وقع اللعان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحابيين أحدهما عوبير الجعاني ووجه زوجته بشريك بن سماعة قتلهما وكان ذلك سنة تسع من الهجرة وثانيهما هلال بن أمية بن عامر الأنصاري وخبرهما مروى في الصحيحين وغيرهما (وفرق النبي صلى الله عليه وسلم) قال القاضي فيه تنبيه على أن الفرقة بينهما لا يكون الابتغريق القاضي والحاكم وقال زفر تنقح الفرقة بنفس تلاعنهما وهو المشهور من مذهب مالك والروى عن أحمد (والحق الولد بالأم) أي في النسب الوراثية فيرث ولول الملاعنة منها وترث منه ولا ورثة بين الملاعن وبينهم وبه قال جمهور العلماء ووقع في أخر حديث سهل بن سعد عند البخاري وغيره قال يعقوب ابن شهاب ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء ابن تميم المتوفى عنها زوجها) قوله (عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة) البصري المديني حليف الأنصار رثقة من الخامسة (عن عمت زينب بنت كعب بن عجرة) بضم العين سكن الجهم (أبي سعيد الخدري) مقبولة من الثانية ويقال لها أحبة (أن الفرقة) بضم الفاء وفتح الراء ربت مالك بن سنان (بكر السير) (وهي) أي الفرقة

وقضى به حل ثلثا محمد بن بشير أروشي بن سعيد ثنا سعد بن اسحق بن كعب بن مجرة فذكر نحوه بمناه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند
 أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا المعتدلة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد واسحق
 وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للمرأة أن تعتد حيث شأنت وإن لم تعتد في بيت زوجها والقول الأول أصح بسم الله الرحمن الرحيم
أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب ولجاء في ترك الشبهات حل ثلثا قتيبة بن سعيد ثنا أحمد بن مريد عن مجالد عن الشعبي عن النعمان**
ابن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحلال بين والحرام ريتين وبين ذلك أمور مشبهات لا يدري كثير من الناس أين الحلال أي من الحرام
 زينب راتها أي الفريضة (سأله) حال واستئناف تعليل (في خبر مرة) بضم الميم المعجمة وسكون الدال الهجاء أبو قبيلة (في طلب عبد) بفتح فسكون فضم عبد (القول)
 بفتح الموحدة أي هربوا (حق إذا كان) أي زجها (بطرف القدم) بفتح القاف وضم الدال مشددة ومحقة موضع على ستة أميال من المدينة (حتى إذا كنت في الحجرة) أي الحجرة
 الشريفة (أو في المسجد) أي المسجد النبوي وهو مسجد المدينة (قال مكثي) بضم الكاف أي توقفي (أنبتني) في بيتك أي الذي كنت فيه (حتى يبلغ الكتاب) أي إلى الحد
 المكتوب عليها أي الفريضة (أجله) أي مدته والمعنى حتى تنقضي العدة وسميت العدة كتابا لأنها فريضة من الله تعالى قال تعالى كتب عليكم أي فرض دفعا كان عثمان
 بن حنيفة وأمية المؤمنين **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك في الموطأ وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقمي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد
 من الوجهين جميعا ولم يخرجاه قال الذهبي هو حديث صحيح محفوظ كذا في المراقبة وقال الحافظ في بلوغ الرامد وصححه الترمذي والذهبي وابن حبان والحاكم وغيرهم
انتهى قوله والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم (لم) قال في شرح السنة اختلفوا في السكني للمعتدة عن الوفاة وللشافعي
 فيه قولان فعلى الأصح لها السكني وبه قال عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وقالوا أذن الله صلى الله عليه وسلم للفريضة أو لا صار منسوخا بقوله (مكثي في
 بيتك) والخوف فيه دليل على جواز نسيم الحكم قبل الفعل والقول الثاني أن لا سكني لها بل تعتد حيث شأنت وهو قول علي وابن عباس وعائشة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 أذن للفريضة أن ترجع إلى أهلها وقوله لها أخرا مكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أمر استحباب انتهى وحجة أصحاب القول الأول حديث الباب واستدل على الثاني
 على عدم خروج المتوفى عنها زوجها بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج فإنه دل على عدم خروجها من بيت
 زوجها ولم ينسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشرا وصية بقى عدم الخروج على حاله انتهى وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وهو قول أبي حنيفة وأصحابه
 ففي موطأ الإمام محمد عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا تبيت الميتة ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها قال محمد وبهذا نأخذ أما المتوفى عنها فأنها تخرج بالذهاب في حوائجها
 ولا تبيت إلا في بيتها وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة فلا تخرج ليلا ولا نهارا مادامت في عدتها وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء ثنائنا (وقلا بعض)
 أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للمرأة أن تعتد حيث شأنت وإن لم تعتد في بيت زوجها وهو قول علي وابن عباس وعائشة كما في شرح السنة
 وقال العيني في البناية وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تعتد حيث شأنت وهو قول الحسن وعطاء الزاهري انتهى واستدل لهم بما أخرجه الدارقمي
 عن محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد حيث شأنت قال الدارقمي لم يسنده
 غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف قال ابن القطان ومحبوب بن محرز أيضا ضعيف وعطاء مختلف وأبو مالك أضعفهم فلذلك اعلمه الدارقمي به وذكر الجميع أمنا
 لاحتمال أن يكون الجنائية من غيره انتهى كلامه كذا في نصب الرأية (والقول الأول أصح) فإن دليله أصح من دليل القول الثاني قال القاضي الشوكاني في النيل
 قد استدل بحديث فريضة على أن المتوفى عنها تعتد في المنزل الذي بلغها نفي زوجها وفيه ولا تخرج منه إلى غيره وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم وقد أخرج ذلك عبد الرزاق عن عمر وعثمان وابن عمر وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عن أكثر أصحاب ابن مسعود والشافعي ومحمد بن محمد بن سالم
 ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء وأخرجه حماد بن أسيرين والبيهقي صاحب المصنف وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والدارقمي وإسحاق وأبو عبيد قال وحديث
 فريضة لم يأت من خالفه بما ينتهض لمعارضته فالتمسك به متعين انتهى **أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم** **باب ساجاء في ترك الشبهات**
قوله (عن الشعبي) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وبموحدة هو عامر بن شراحيل الفقيه المشهور قال مكحول ما رأيت أفقه منه ثقة فاضل توفي سنة ثلاث
 مائة **قوله** (الحلال بين) بتشديد الياء المكسورة أي واضح لا يخفى حله بأن رد نص على حله (أو موهل أصل) يمكن استخراج الجزئيات منه كقوله تعالى خلق
 لكم ما في الأرض جميعا فإن اللام للنفع فعلم أن الأصل في الأشياء الحلال إلا أن يكون فيه مضرة (والحرام بين) أي ظاهر لا يخفى حرمة بان ورد نص على حرمة كالفواكه
 والحرام والميتة والدوم ونحوها أو موهل ما يستخرج منه غنى كل مسكر حرام (روين ذلك) المذكور من الحلال والحرام وفي رواية الصحيحين وبينهما (مشبهات)
 بكسر الموحدة أي أمور ملتبسة غير مبينة كنهها ذات جهة إلى كل من الحلال والحرام (لا يدري كثير من الناس) قال الحافظ مفهوم قوله كتيبن أن معرفة
 حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين (فمن تركها) أي
 المشبهات (استبراء) استفعال من البراءة أي طلبا للبراءة (والدينه) من الذم الشرعي وعرضته من كلام الطاعن (فقل لهم) من الذم الشرعي والطعن

فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم ومن واقع شيئا منها يؤشك ان يواقع الحرام كما انه من يرى حول الحى يؤشك ان يواقع الآوان لكل ملك حتى الآوان
 حواله بحار من أجل ثنا هاتذا ثنا وكيع عن زكريا بن ابى زائل عن الشعبي عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه هذا حديث حسن صحيح قد
 رواه غير واحد عن الشعبي عن النعمان بن بشير باب ملجاء فى اكل الربوا اصل ثنا قتيبة ثنا ابو عوانة عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
 مسعود عن ابن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربوا وموكله وشاهديه وكاتبه وفى الباب عن عمر وعلى وجابر حديث عبد الله بن عبد الله بن حسن
 صحيح باب ملجاء فى التغليظ فى الكذب والزور ونحوه اصل ثنا محمد بن عبد الله بن الصنعاق ثنا خالد بن الحارث عن شعبة ثنا عبد الله بن ابى بكر بن انس
 عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الكذب قال الشك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وقول الزور وفى الباب عن ابى بكر بن وايمى بن خريم وابن عمر بن الخطاب
 انس حديث حسن صحيح غريب باب ملجاء فى التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم اياهم اصل ثنا ابو بكر بن عتاش عن عاصم عن ابى وائل عن قيس
 بن ابرزة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه انتهى السامرة فقال يا معشر التجار

(ومن واقع شيئا منها) أى من وقع فى شئ من المشتبهات يؤشك ان يواقع الحرام، أى ان يقع فيه كما انه من يرى حول الحى، بكسر الهمزة وفتح الميم مخففة وهما على الذى يحبه
 السلطان من ان يقع منه غير معاراة وابه وهذا المنع غير جائز الا للنبي صلى الله عليه وسلم لانه له من رسله يؤشك ان يواقع (أى يؤشك
 ان يقع فى الحى) قال الحافظ فى اختصار التتيل بذلك تكتة وهى ان ملوك العرب كانوا يحرمون لمراعى مواشيهم اماكن مختصة يتوعدون من يرى فيها بغيا ذنهم بالعقوبة
 الشديدة فمثل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم فلما خاف من العقوبة المراقبة لرضا الملك يبعد عن ذلك الحى خشية ان تقع مواشيه فى شئ منه فبعد اسم
 له ولو اشتد حذره وعيول الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يامن ان تنفرد الفأدة فتقع فيه بغير اختياره او تحل المكان الذى هو فيه ويقع الخصب
 فى الحى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فانه سبحانه وتعالى هو الملك حذره حارمه راعاه مركبة من همة الاستفهام وحرف النفي لا عطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعد
 (وان لكل ملك حتى) أى على ما كان عليه الجاهلية او اخبار عما يكون عليه ظلة الاسلامية قال القارى فى المراقبة الاظهر ان الواو هى الابتداءية التى تسمى النخبة
 الاستينائية الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها فى الجمل كما ذكر صاحب المغنى (الاولان حى الله محارمه) وهى انواع المعاصى فمن دخلها بارتكاب شئ منها استحق
 العقوبة عليه اذا فى رواية الصحيحين الاوان فى الجسد مضقة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب **قوله** هذا حديث حسن
 صحيح واخرجه البخارى ومسلم **باب ملجاء فى اكل الربوا** **قوله** لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربوا، أى اخذه وان لم ياكل وانما خص بالاكل لانه
 اعظم انواع الانتفاع كما قال تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما وموكله بغير عطف لى ياخذ وان لم ياكل منه نظرا الى ان الاكل هو الغلب
 والا اعظم كما تقدم (وشاهديه وكاتبه) وروى مسلم هذا الحديث عن جابر بن عبد الله بن مسعود قال النوى هذا نص صريح بتجريم كتابة المبايعات بين المترايين والشهادة
 عليها وفيه تحريم الاعانة على الباطل انتهى وفى رواية النسائى عن ابن مسعود اكل الربوا وموكله وشاهديه وكاتبه اذا علم ذلك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه
 وسلم يوم القيمة **قوله** وفى الباب عن عمر (اخرجه ابن ماجة والداريمى وروى) ابن ابى طالب (اخرجه النسائى وجابر بن) اخرجه مسلم وفى الباب ايضا عن ابى حنيفة
 اخرجه البخارى ومسلم مرفوعا بلفظ حرم ثمن الدم وثن الكلب وكسب البغى ولعن الواشمة والمستوشمة واكل الربوا وموكله **قوله** (حديث عبد الله بن حسن صحيح
 واخرجه ابوداود والنسائى وابن ماجة واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وصححه) **باب ملجاء فى التغليظ فى الكذب والزور وقوله** (عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فى الكباش) وفى رواية البخارى سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكباش فقال (وعقوق الوالدين) أى قطع صلتهما من لغيره وهو الشق والقطع والمراد عقوق
 لحدهما قيل هو ايد اذ لا يتحمل مثله من الولد عادة وقيل عقوقهما مخالفة امرهما فيما لم يكن معصية وفى معناها الاجل دول الجذات وقول النفس أى بغير حق (رو
 قوله الزور) أى الكذب وسعى زورا ميلانه عن جهة الحق ووقع فى رواية البخارى وشهادة الزور مكان وقوله (روى فى الباب عن ابى بكر) اخرجه البخارى ومسلم
 رواه ابن خزيمة بضم الصاد المعجمة وفتح الراء المهله مصغرا ابن الاخوم الاسدى ابى عطية الشافى الشاعر مختلف فى صحته وقال الجعفى تايى ثقة واخرجه حديث احمد
 والترمذى واخرجه ابوداود وابن ماجة عن خريم بن فاتك مرفوعا عدلت شهادة الزور بلا شرك بالله ثلاث مرات ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الارقان واجتنبوا قول
 الزور وخلفاءه غير مشركين به رواه ابوداود وابن ماجة ورواه احمد والترمذى عن امين بن خزيمة الا ان ابن ماجة لم يذكر القراءة (وابن عمر) اخرجه ابن ماجة مرفوعا
 بلفظ لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له بالنار **قوله** (روى حديث انس حديث حسن صحيح غريب) واخرجه البخارى ومسلم **باب ملجاء فى التجار وتسمية**
النبي صلى الله عليه وسلم اياهم **قوله** (عن قيس بن ابرزة) بمجعة وراوى مفتحات الغفارى محابى نزل الكوفة ر نحن نسئ بصيغة الجعول أى نذغى المماقر
 بالنصب على انه مقول ثان وهو بفتح السين الاول وكسر الثانية جمع المسار قال فى النهاية السمسار القيم بالامر والمحافظة وهو اسم للذى يدخل بين البائع والشراى
 متوسطا لمضاء البيع والسمرة البيع والشراء انتهى (فقال يا معشر التجار) ولغظ ابوداود هكذا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى السامرة فسر بنا النبي
 صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم هو حسن منه فقال يا معشر التجار الخ قال الخطيبى السمسار اعنى وكان كثير من يعالج البيع والشراء فيهم عما فتلقوا هذا الاسم عنهم فقير

إن الشيطان والأثم يحضرون البيعة فتؤبوا بيعكم بالصدقة وفي الباب عن البراء بن عازب ورفاعة حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح وأما منصور
والأعمش وجيب بن ثابت وغير واحد عن أبي واثل عن قيس بن أبي غرزة ولا تعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا **ح** ثنا هناد بن ابراهيم
عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن قيس بن أبي غرزة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه هذا حديث صحيح **ح** ثنا هناد بن ابراهيم ثنا قيس بن سلمة
عن أبي حمزة عن الحسن بن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء **ح** ثنا أسود
ثنا ابن المبارك عن سفيان عن أبي حمزة بهذا الأسناد نحوه هذا حديث حسن لا يعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الثوري عن أبي حمزة وأبو حمزة
عبد الله بن جابر وهو شيخ بصري **ح** ثنا يحيى بن خلف ثنا بشر بن الفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعة
عن أبيه عن جده أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم
ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه فقال إن التجار يبعثون يوم القيمة في أراهم الله ويطهر الله الأيمان الذي اتقى الله وبره وصدقه هذا حديث حسن صحيح ويقال اسمعيل بن عبد الله
ابن رفاعة أيضا باب ماجاء فيمن حلف على سعة كاذبا **ح** ثنا أحمد بن محمد بن عيسى ثنا أبو داود سليمان بن عيسى قال سمعت أبا ذر عن
عمر بن جابر بن محمد بن خزيمة بن الحارث عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيمة ولا ينظر إليهم ولا يقبل عملهم من هم يارسى
الله فقد خابوا وخسر وأقال المنان والمسيل أزاره والمنفق سلخته بالكذب وفي الباب عن ابن مسعود وأبو هريرة وأبي أمامة بن ثعلبة وعمران بن
حصين ومعاقل بن يسار حديث أبي ذر حديث حسن صحيح **باب**

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التجارة التي هي من الأسماء العربية وذلك معنى قوله فيما أنا باسم هو الحسن منذ انتقم من الشيطان والأثم يحضرون البيعة وفي رواية أبو داود
أن البيعة يحضره اللغو والحلف (فشؤوا) أمر من الشوب بمعنى الخلط أي اخلطوا ببيعكم بالصدقة) فانها تطفئ غضب الرب **قوله** (وفي الباب عن البراء بن عازب) الثوري
البيهقي في شعب الإيمان (ورفاعة) أخوه الترمذي ابن ماجه والدارمي **قوله** (حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي و
ابن ماجه **قوله** (ولا تعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا) قال المنذري وقد روي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن التجار هم التجار إلا من بر
وصدق قال فمنهم من يجعلها حديثين انتهى **قوله** (عن أبي حمزة) اسمه عبد الله بن جابر ويقال له أبو حازم أيضا مقبول من السادسة كذا في التريب وقال
في الخلاصة في ترجمته يروي عن أبي الشعساء ومجاهد وعنه الثوري وحنان بن سفيان وثقه ابن حبان (عن الحسن) بن أبي الحسن البصري ثقة فاضل مشهور
وكان يرسل كثيرا ويدلس قال الزاكران يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيقول لحدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثنا وخطبنا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة
الثالثة مات سنة عشرة ومائة وقارب التسعين **قوله** (التاجر الصدوق الأمين) أي من تحرى الصدق والإمانة كان في زمرة الأبرار من النبيين و
الصديقين ومن توخى خلافهما كان في قرن الفجار من الفسقة والعاصين قاله الطبري وقال في اللغات كلاهما من صيغ المبالغة تنبيه على رعاية الكمال
في هذين الصفتين حتى ينال هذا الدرجة الرفيعة انتهى **قوله** (هذا حديث حسن) وقال الحاكم من مراسيل الحسن قاله المناوي وفي الباب عن ابن عمر بلفظ التاجر الأمين
الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة أخرجه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح وأبو داود في الباب أيضا عن أنس بن مالك بلفظ التاجر الصدوق تحت ظل
العرش يوم القيمة أخرجه الأصفهاني في ترغيبه وعن ابن عباس بلفظ التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة أخرجه ابن الجار **قوله** (عن اسمعيل بن عبيد) بالمصنف
ويقال له اسمعيل بن عبيد الله أيضا كما صرح به الترمذي بن رفاعة (بكسر الراء عن أبي عبيد) عن جده (رفاعة وهو رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان أبو معاذ
المدني بدمري جليل له أحاديث أنفرد به البخاري بثلاثة أحاديث وعندها به معاذ وعبيد مات في أول خلافة معاوية **قوله** (أن التجار بضم القوية وتشديد الجيم) هم
تاجروا ببعثون يوم القيمة فجاءوا جمع فاجر من الفجر إلا من اتقى الله بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة أي أحسن إلى الناس في تجارتهم أو قام بطاعة الله و
عبادته (وصدق) أي في مدينه ومأثر كلامه قال القاضي ما كان من دين التجار التماس في المعاملات والتهاك على ترويح السلع بما ينسره لهم من الأيمان الكاذبة و
مخها حكم عليهم بالفجر واستثنى منهم من اتقى المحارم ووب في مدينه وصدق في حديثه وإلى هذا ذهب الشارحون وحمل الفجر على اللغو والحلف كذا في الرقاة **قوله** (هذا
حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن ماجه والدارمي **باب** ماجاء من حلف على سعة كاذبا **قوله** (أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم) بضم الميم وسكون الدال وكسر الراء فاعل من كذب
ثقة (عن خروشة) بفحات والثنين المعجزة بن الحسن بضم الهاء الفراء كان شيعيا في حجر عمر قال أبو داود له محبة وقال العجلي ثقة من كبار التابعين فيكون من الثانية كذا في
التريب **قوله** (لا ينظر الله إليهم) أي نظرهم ولا يركبهم) أي لا يظهرهم من الذنوب (فقد خابوا) أي حرموا من الخيرات (المنان) وفي رواية والمنان الذي لا يعطي شيئا إلا
منه بقر الميم وتشديد النون أو لا من به على من أعطاه (والمسيل أزاره) أي عن كعبه كذا واختيار (والمنفق) بالتشديد والتخفيف أي المروج (بالحلف) بكسر اللام
وبسكونها **قوله** (روى الباب عن ابن مسعود) أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطهما كذا في الترغيب (رواي هريرة) أخرجه الشيخان (رواي أمامة بن ثعلبة) أخرجه
مسلم والنسائي وابن ماجه (وعمران بن حصين) أخرجه أبو داود (ومعاقل بن يسار) أخرجه أحمد **قوله** (حديث أبي ذر حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم **باب**

حل ثنا يعقوب بن ابراهيم الدورقي ثنا هشيم بن عطاء بن عمارة بن حديد عن صفوان الغامدي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بارك لامي في بكورها قال وكان اذا بعث سرية او جيشا بعثهم اول النهار وكان يحضر رجلا ناجوا وكان اذا بعث تجارة بعثهم
اول النهار فاثرى وكثر ماله وفي الباب عن علي بن بريدة وابن مسعود والنسابة وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله عن صفوان الغامدي حديث حسن لا يعرف
لصفوان الغامدي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وقد روى سفيان الثوري عن شعبة عن يعلى بن عطاء هذا الحديث باب ملجاء في الرخصة
في الشراء الى اجل حل ثنا ابو حفص عمر بن علي ثنا يزيد بن زريع ثنا عمارة بن ابي حفصة ثنا عكرمة عن عائشة قالت كان علي رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثوبين قطريين غليظين فكان اذا قتل فحرق فحرق عليه فقدم بؤ من الشام لاهل ان اليهودي فقلت لو بعثت اليه فاشترى منه ثوبين الى اليسرة
فارس اليه فقال قد علمت ما يريد انما يريد ان يذهب بمالي او بدمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب قد علم اني من اتقاهم واداهم الامانة و
في الباب عن ابن عباس والنسابة ابنة يزيد حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب قد رواه شعبة ايضا عن عمارة بن ابي حفصة سمعت محمد بن فراس
البصري يقول سمعت ابا داود الطيالسي يقول سئل شعبه بن ماعن هذا الحديث فقال استأخذتكم حتى تقوموا الى حرمي بن عمارة فقلت لولاه قال فحرمي
في القوم حل ثنا محمد بن نسيان ثنا ابن ابي عمير عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وروى
ملجاء في التبرك بالجارح التبرك من البكور قال في الصراح بكونه بركا بخاستن وبما ذكر من د باسداد رفاق يقال بكرت وابكرت وبكرت وابكرت كل بمعنى
انتهى قوله حل ثنا يعقوب بن ابراهيم الدورقي بفهمه مهلة وسكون واو وفحراء ويقاف ثقة من العاشرة ثنا هشيم هو هشيم بن بشير السلمي ابو معاوية قال يعقوب
الدورقي كان عند هشيم عشرون الف حديث وقال العجلي ثقة يدلس قال ابن سعد ثقة حجة اذا قال اما عن عمارة بن ابي حفصة الملهة بن حديد بفهم الحلة الملهة
وكسر الدال الاولى وثقة ابن حبان وقال ابو حاتم مجهول قوله اللهم بارك لامي في بكورها اي اول نهارها واخاضة لادنى مناسبة كذا في المرقاة رقال و
كان اي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية او جيشا قال في النهاية السرية طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعمائة تبعث الى العدو وجمعها السرايا
انتهى رفاثي اي صار ذا ثروة بسبب مراعاة السنة واجابة هذا الدعاء منه صلى الله عليه وسلم كذا في المعاني وكثر ماله عطف تفسير قوله روفي الباب
عن علي بن بريدة الخ قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة عمارة بن حديد بعد ذكر حديث الباب من طريقه ما لفظه وفي الباب عن النسابة باسناد اختلف
وعن بريدة من طريق اوس بن عبد الله وهولين وعن ابن عباس من وجهين لم يصح انتهى واما حديث ابن عمر فاخرجه ابن ماجه بلفظ اللهم بارك لامي في بكورها
في بكورها وفي الباب عن ابي هريرة بلفظ اللهم بارك لامي في بكورها يوم الخميس اخرج ابن ماجه وفي الباب عن جماعة من الصحابة روى كما استفق قوله
حديث صفوان الغامدي حديث حسن واخرجه ابو داود والنسابة وابن ماجه وابن حبان في صحيحه قال الذهبي في تذكرة الحفاظ بعد ذكر هذا الحديث صفوان
لا يعرف الا في هذا الحديث الواحد ولا قيل انه صحابي الا به ولا نقل ذلك الا عمارة وعمارة مجهول كما قال الرازيان ولا يفهم بذلك ابن حبان له بين الثقات فاما
قاعده معرفته من الاحتجاج به من لا يعرف تفرد بهذا الحديث عنه يعلى بن عطاء قال ابن القطان اما قوله حسن فخطأ انتهى كلام الذهبي قلت الامر كما قال الحافظ
الذهبي قال المنذري في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث روى عنه كهم عن عمارة بن حديد عن صفوان وعمارة بن حديد بن حديد بن حديد بن حديد بن حديد بن حديد بن حديد
عنه ابو هريرة فقال لا يعرف وقال ابو عمر الترمذي صحيح وداعة الغامدي وغامدي في الادسكن الطائف وهو معدود في اهل الجاهلية روى عنه عمارة بن حديد وهو مجهول لم يرو
عنه غير يعلى الطائفي ولا يعرف الا صفوان بن ابي هريرة في بكورها وهو لفظ رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قال المنذري وهو كما قال ابو عمر قد
رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن عباس وابن مسعود وابن عمر وابو هريرة والنسابة بن مالك وعبد الله بن سلام والمؤانس بن سميان وعمران
بن حصين وجابر بن عبد الله وبعض اسانيد جيد ونسب طين بن زريق وذا في حديثه بن خنيسها وبريدة وداود بن عبد الله وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم جميعا
وفي كثير من اسانيدهم مقال وبعضها حسن وقد جتتها في جزء بسطت الكلام عليها وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم باركوا للغد في
طلب الرزق فان الغد وبركة ونجح رواه البزار والطبراني في الاوسط روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نوم الصبيته ينعم الرزق رواه
احمد والبيهقي وغيرها وادرجها ابن عدي في الكامل وهو ظاهر النكارة وروى عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وروى الله عنها قالت مري رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانا مضطجعة مستصبة فخر كني برجل ثم قال يا بنية قومي اشهدى رزق ربك ولا تكوني من الخافلين فان الله يقسم ان ذاق الناس ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس رواه البيهقي
رواه ايضا عن علي قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي فاطمة بعد ان صلى الصبح وهي نائمة فذكره بعناه وروى ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن النوم قبل طلوع الشمس انتهى ما في الترغيب باب ملجاء في الرخصة في الشراء الى اجل وبوب الاما الجاهلي في صحيحه بلفظ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة قال ابن
بطال الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع قال الحافظ في الفتح لعل المصنف يعق الجاهلي تخيلا ان احدا يتخيّل انه صلى الله عليه وسلم لا يثري بالنسيئة فاراد دفع ذلك التخيّل
انتهى قوله رويين قطريين كذا في بعض النسخ وفي بعضها ثوبان قطريان هو القياس قال في النهاية قطري بكسر الهمزة فمضى من البرد وفي حرة وله اعلام وفيه بعض خشونة

مرهونة بعشرين صاعاً من طعام أخذه لاهله هذا حديث حسن صحيح **حدثنا محمد بن بشار** ثنا ابن أبي عدي عن هشام الدستوائي عن قتادة عن انس قال **محمّد بن بشار** ثنا ابن أبي عدي عن هشام قال مشيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت من بين يديه واهاالة تسخنة ولقد رهن له درع مع يهودي بعشرين صاعاً من طعام أخذه لاهله ولقد سمعته ذات يوم يقول ما اشد عذابي محمد صاع ولا صاع حب وان عذابي من مثل التسعة شوية هذا حديث حسن صحيح **باب ما جاء في كتابة الترويض** **حدثنا محمد بن بشار** ثنا عبد بن ليث صاحب الكرايس ثنا عبد الحميد بن وهب قال قال العلاء بن خالد بن هذلة اكرئك كتاباً يتبلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت بلى فخرج لي كتاباً هذا ما اشتري لعداء بن خالد بن هذلة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتري منه عبداً وامّة لاداء ولا غائلة ولا خبثة ببيع المسلم المسلم هذا حديث حسن غريب لا يخرجه الا من خذ عبد بن ليث وقد روى عن هذا الحديث غير واحد من اهل الحديث **باب ما جاء في المكيال والميزان** **حدثنا سعيد بن يعقوب** لوطي قال قال ابن عبد الله (فقد بن) هو ضرب من الثياب الى الميرة) اي مؤجلاً الى وقت اليسر قد علمت ما يريد) ما استفهامية علق العلم او موصولة والعلم بمعنى العرفان (رواههم) قال في المجموع بد الفاء احسنهم وفاء انتهى قوله (وفي الباب عن ابن عباس) اخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه (انس) اخرج البخاري وغيره واخرجه الترمذي ايضا (واسماء ابنة زيد) ليظن من اخرج حديثها قوله (حتى تقوموا الحربى بن عماره) بن ابي حفصة وحرى بفتح الحاء والواو المصليتين وبشدة التثنية وانما قال شعبة للقوم لتقبيل راسه لا عذره واكرامه لانه هو ابن عماره بن ابي حفصة الذي روى شعبة هذا الحديث عنه قوله (وروى عن هرون) الوالحال قوله (هذا حديث حسن صحيح) وقال صاحب الاقلام هو على شرط البخاري كذا في النيل (قال محمد) هو ابن بشار (مشيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت من بين يديه) قال الحافظ في الفتح وقم لاحمد من طريق شيبان عن قتادة عن انس لقد دعى النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير واهالة تسخنة فكان اليهودي دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان انس فلهذا قال مشيت اليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره انه اخذ ذلك اليه انتهى (فاهالة) قال في القاموس الاهالة الشحم او ما اذيب منه او الزيت وكل ما ائتم به (سخنة) بفتح السين المهلة وكسر النون المتغيرة الرجز (مع يهودي) وفي بعض النسخ عن يهودي قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة ميسير الصغابة الى معاملة اليهود اما بيان الجواز ولا نهى لم يكن عندهم اذ ذاك طعام فاضل عن حاجتهم او خشي انهم لا ياكلون منه ثمن او عوضاً والله تعالى اعلم (بعشرين صاعاً) وفي رواية للشيخين ثلثين صاعاً من شعير ولعله صلى الله عليه وسلم هذه اول الامر في عشرين ثم استزاده عشرة فرواه الراوي تارة على ما كان الرهن عليه ولا تارة على ما كان عليه اخرجوا قال في الفتح لعله كان دون الثلاثين فجز الكسرة تارة والحق الجواب اخرى انتهى (ولقد سمعته ذات يوم يقول) قال الحافظ في الفتح هو كلام انس والضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم اي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهر للسبب في شرائه الى اجل وذهل من زعم انه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لانس لانه اخرج للسباق عن ظاهره بتغير دليل انتهى (وان عند يمين مثل التسعة شوية) قال الحافظ مناسبة ذكر انس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة الى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وانه لم يقبله متضجر ولا شكيا معاذ الله من ذلك وانما قاله معتذراً عن اجابة دعوة اليهودي ولله هذه عنده درعاً انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري وغيره **باب ما جاء في كتابة الشرط** قوله (ثنا عبد بن ليث) ابو الحسن البصري صدوق يخطئ من التاسعة (صاحب الكرايس) ويقال له الكرايس ايضاً والكرايس جمع كرايس بالكسر قرب من القطر الابيض معرب فارسيته بالفتح غير وعزة فعلال والنسبة كرايسى كانه شبه بالاضارى والا فالقياس كرايسى كذا في القاموس (قال في العدة) بفتح العين المهلة وتشديد الدال المهلة ايضاً واخره هزرة بوزن النعال صحابي قليل الحديث اسلم بعد حنين بن هذلة بفتح الهاء وسكون الواو هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة قوله (لا داء) قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شئ ام لا كرجع الكبد والسعال وقال ابن المنين كاداد اي يكتفم البائع والا فلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم ومحصله انه لم يرد بقوله لا داء نفى الداء مطلقاً بل نفى داء مخصوص وهو ما لم يطعم عليه روى لا غائلة قيل المراد بها الاباق وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحيلة سلب بها مالي (ولا خبثة) بكسر الخاء المعجمة وضمها وسكون الواو وبعد هاء مثناة قيل المراد الاخلاق الخبيثة كالاباق وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد الحوام كما عاب عن الحلال بالطيب قيل الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء والخبثة ما كان في الخلق بضمها والغائلة سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكره في المبيع قاله ابن العربي كذا في النيل (بيع المسلم المسلم) المسلم الاول بل هو فاعل والثاني بالنصب مفعول والمعنى ان هذا بيع المسلم للمسلم ليس فيه شئ مما ذكر من الداء والغائلة والخبثة قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه النسائي وابن ماجه وابن الجارود وعلقه البخاري **باب ما جاء في المكيال والميزان** قوله (رانكم قد وليتم) بضم الواو وتشديد اللام المكسورة (امرئ) اي جعلتم حكماً في امرئ اي الوزن والكيل وانما قال امرئ ابهمه ونكره ليدل على التعظيم ومن ثم قيل في حقهم ويل المطففين (هذلت فيه) كذا في نسخة الترمذي في المشكوة فيهما وهو الظاهر (الامر السالفة قبلكم) اقوم شعيب على نبينا وعليه الصلاة والسلام كانوا ياكلون من الناس تاماً واذا اعطوهم اعطوهم ناقصاً قوله (وحسين بن قيس يضعف في الحديث) في التقریب حسين بن قيس الرحبي ابو علي الواسطي لقبه حنش متروك من السادسة (وقد روى هذا باسناد صحيح موقوفاً عن ابن عباس) قال المنذري في الترغيب بعد ذكر حديث الباب رواه الترمذي والحاكم كلاهما من طريق حسين بن قيس عن عكرمة عن ابي عن

الواسطي عن الحسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب البكيل والميزان انكم قد وليتم امرين هلكن فيه الا هاتين
قبلكم هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث الحسين بن قيس وحسين بن قيس يصف علفي الحديث وقد روى هذا باسناد صحيح موقوف على ابن عباس
باب ما جاء في بيع من يزيد **حل** ثنا احمد بن مسعدة ثنا عبيد الله بن شبيب بن عجلان ثنا الاخير بن عجلان عن عبد الله الحنفى عن انس بن مالك ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم باع جلسا او قكحا وقال من يشتري هذا المجلس والقدة فقال رجل اخذتها بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم من يزيد
على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعها منه هذا حديث حسن لا نعرفه الا من حديث الاخير بن عجلان وعبد الله الحنفى الذي روى عن هوا ابو بكر الحنفى
واعلم على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواثيق وقد روى هذا الحديث المعتمر بن سليمان وغير واحد من اهل الحديث عن
الاخير بن عجلان **باب** ما جاء في بيع المدبر **حل** ثنا ابن ابي عمير ثنا اسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن جابر عن الانصاري عن غلام
له فمات ولم يترك ما لا غير فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم بن النخاس قال جابر عبد اخطب ما مات عام الاول في امارته ابن الزبير هذا الحديث
حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن جابر بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا باسا
ببيع المدبر وهو قول الشافعي وجمهور اصحابنا وكما قالوا من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ببيع المدبر وهو قول اسفيان بن عجلان ومالك بن دينار

عن ابن عباس قال لما حججت الاستاذ قال الحافظ المنذرى كيف حسين بن قيس متروك والصحيح عن ابن عباس موقوف كذا قاله الترمذى وغيره انتهى بأب ملجافى بيع من يزيد
قوله ربيعاً عطساً بكسر اللام المهملة وسكون الهمزة على ظهر البعير تحت القنب لا يقرأه والحسن البساط أيضاً ومنه كن حلس بيتك حتى ياتيك يد خاطئة وميتة
قاضية وقولها بفختين أى أراد بيعهما وقضيته أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم صدقة فقال له هل لك شئ فقال ليس لى الا حلس وقدح فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعهما وكلتاهما ثم أذا لم يكن لك شئ فسل الصدقة فباعهما صلى الله عليه وسلم كذا فى المرقاة (من يريد على درهم ثم فيه جواز الزيادة على الثمن اذ المرء يرضى بالثمن
يا عين الطالب قال الترمذى هذا ليس بسوم لان السوم هو ان يقف الرابح المباح على البيع ولم يعقد اه فيقول الآخر للبايع انا اشتريته وهذا حرام بعد استقرار
الثمن ولما السوم بالسعة التى تبلى لمن يزيد فلينس محرام قوله (هذا حديث حسن) وعله ابن القطان مجهول حال ابى بكر الصفي ونقل عن الجارى انه قال لا يصح حديث
كذا فى التخصيص والحديث رواه احمد وابوداود مطركا ورواه ابو داود ايضا والتزمى فى النساء مختصراً قاله الحافظ قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يرد)
باسا بيع من يزيد فى الغنائم والموارث بحكى الجارى عن عطاء انه قال ادركت الناس لا يرون باسا فى بيع المغنم من يزيد ووصله ابن ابى شيبة عن عطاء
بجاهد روى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا باس ببيع من يزيد وكذلك كانت تنوع الاخماس قال ابن العربي لا معنى للاختصاص للجواز بالنعيمه والبرهان فان
الباب واحد والمعنى مشترك انتهى قال الحافظ وكان الترمذى يقيد بما ورد فى حديث ابن عمر الذى لنحو جانب خنية وابن الجارود والد ارطقى من طريق زيد بن اسلم عن ابن
عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع احدكم على بيع احد حتى يذرا لا الغنائم والموارث وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع فريدة وهى الغنائم
الموارث ويلحق بها غيرها لانه شارك فى الحكم وقد أخذ بطهرة الاولى واعى واسحاق فخصا الجوز ببيع المغنم والموارث وعن ابراهيم النخعي انه كره بيع من يزيد انتهى
وقال العيني فى عمدة القارى اما البيع الشراء فيهر يزيد فلا باس فيه فى الزيادة على زيادة اخيه وذلك ما رواه الترمذى من حديث الثوري ذكره العيني قد
الباب ثم قال وهو قول مالك والشافعى وجمهور اهل العلم وكه بعض اهل العلم الزيادة على زيادة اخيه ولم يرد اصحة هذا الحديث وضعفه الأزدى بأنه اختصر
عجلان فى سند وجهه الجسهل على تقدير عدم الثبوت انه لو ساوم واراد شراء سلعتة واعطى فيها ثمنه يرض به صاحب السلعة ولم يكن اليه ليبيعه فانه
يجوز تغدير طلب شرائها طبعاً ولا يقول احداً نه يحرم السوم بعد ذلك قطعاً كالخطبة على خطبة اخيه اذا ارد الخاطب الاول لانه لا فرق بين الموضوعين وذكر الترمذى
عن بعض اهل العلم جواز ذلك يعنى بيع من يزيد فى الغنائم والموارث قال العيني روى الدارقطني من رواية ابن لهيعة قال حدثنا عبد الله بن جعفر عن زيد
اسلم عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المزايمة ولا بيع احدكم على بيع اخيه الا الغنائم والموارث ثم روى من طريقين آخرين احدهما عن الواقدي
مثله وقال شيخنا يعنى الحافظ زين الدين العراقي مر الظاهر ان الحديث خرج على الغالب وعلى ما كانوا يعتدون فيه مزايمة وهى الغنائم والموارث فانه وقع البيع فى
غيرها فزائدة فالمعنى واحداً كما قاله ابن العربي انتهى كلام العيقى قلت من كره بيع من يزيد لعله تمسك بما رواه البراء من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايمة فكذلك حديث ضعيف فان فى اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف باب ملجافى بيع المدبر اسم مفصى لمن التدبير وهو تعليق
العقب بالموت قوله ران رجلا من الانصار فى مسلم انه ابومذكور الانصارى والغلام اسمه يعقوب لفظ ابو داود ان رجلاً يقال له ابومذكور اعشق غلاماً يقلد
له يعقوب (وذكر غلاماً له) بان قال انت حر بعد موتى (فمات ولم يترك ما لا غيره) قال العيني فى عمدة القارى هذا مما نسب به سفیان بن عيينة الى الخطأ اعنى
قوله فمات لم يكن سيده مات كما هو مصرح به فى الاحاديث الصحيحة وقد بين الشافعى خطأ ابن عيينة فيها بعد ان رواه عنه وقال البيهقي من طريق شريك عن سلمة
ابن كهيل عن عطاء وابى الزبير عن جابر ان سجالات وترك مدبراً وبناً ثم قال البيهقي وقد جمعوا على خطأ شريك فى ذلك وقال شيخنا يعنى الحافظ العراقى وقد روى

رسید

ذلك قال سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال لمن حوله اينقص الرطب اذ ليس قالوا نعم فنفي عنك حل لنا
 هذا ثنا وكيع عن مالك عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عتيق قال سالت اسعدا فذكر نحوه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وهو
 قول الشافعي واصحابنا باب ما جاء في كراهية بيع التمرة قبل ان يبذل وصلحنا **الحديث** ثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان رسول
 وقالوا لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلا ولا متماثلا يد ابيد كان او سيئة واما التمر بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متماثلا متفاضلا يد ابيد لا سيئة وفيه
 خلاف ابي حنيفة حيث جاز بيع التمر بالرطب متماثلا اذا كان يد ابيد لان الرطب تمر وبيع التمر بالتمر جائز متماثلا من غير اعتبار الجودة والرد اذ قد حكى عنه انه
 لما دخل بغداد سألوه عن هذا او كانوا اشداء عليه لاختلافه لغيره فقال الرطب اما ان يكون تمر او لم يكن تمر فان كان تمر اجاز لقوله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر متماثلا
 بمثل وان لم يكن تمر اجاز لحديث اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم فاوردوا عبد الله بن مسعود في الحديث فقال مدبره على زيد بن عياش وهو مجهول او قال من لا يقبل هذا
 واستحسن اهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك كيف يقال ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد من لا يقبل حديثه قال ابن الهمام في الفقه
 مردوده بان ههنا قسما ثالثا وهو انه من جنس التمر ولا يجوز بيعه بالآخر كالحظية المقلية بغير المقلية لعدم تسوية الكيل ههنا فكل الرطب التمر لا يسويهما الكيل
 واما يسوي في حال الاحتال البديلين وهو ان يصف الاخر ابو حنيفة ينعى ويعتبر للمساوي حال العقد وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع من المساواة في الحال اذا كان
 مرجحه امر اخلاقيا وهو زيادة الرطوبة بخلاف المقلية ههنا فانه في الحال يحكم لعدم التساوي لا كتنازلهما وتختل الاخر مردط عنه في زيد بانه ثقة كما مر
 قد يجاب ايضا بانه على تقدير صحة السند فالمراد التمر نسيئة فانه ثبت في حديث ابو عياش هذا زيادة نسيئة اخوجه ابو داود وعبيد بن ابي كتيبة عن عبد الله
 ابن بن زيد ان ابا عياش اخبره انه سمع سعدا يقول نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الرطب بالتمر نسيئة واخرجه الحاكم والطحاوي في شرح معاني الآثار بن رواه
 الدارقطني وقال لاجتماع هؤلاء الاربعة يعنى مالك واسماعيل ابن امية والضحك بن عثمان ولغيره خلاف ما رواه يحيى بن ابي كتيبة يدل على ضعفه للحديث وانت
 تعلم ان بعد صحة هذه الرواية يجب قبولها لان المذهب المختار عند الحديث هو قبول الزيادة وان لم يرد لها الاكثر الا في زيادة تفرد بها بعض الحاضرين في المجلس
 فان مثله مردود كما كتبناه في تحرير الاصول وما نحن فيه لم يثبت انه زيادة في مجلس واحد لكن يبقى قوله في تلك الرواية الصحيحة اينقص الرطب اذ جف عريا عن
 الغائلة اذا كان التمر عن النسيئة انتهى كلام ابن الهمام وهذا غاية التوجيه في المقام مع ما فيه من الاشارة الى ما فيه والطحاوي كلامه في شرح معاني الآثار مبني
 على ترجيح رواية النسيئة وهو خلاف جمهور الحديثين وخلاف سياق الرواية ايضا ولعل الحق لا يتجاوز عن قولهما وقول الجمهور كذا في التعليق المجمل **قوله**
 (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مالك في الموطأ واصحاب السنن وقد اعل ابو حنيفة هذا الحديث من اجل زيد بن عياش وقال مدبره على زيد بن عياش
 هو مجهول وكذا قال ابن خزم و**تعقبوهما** بان الحديث صحيح وزيد ليس بمجهول قال الزرقاني زيد كنيته ابو عياش واسم ابيه عياش المدني تابعي صدوق
 نقل عن مالك انه مولى سعد بن ابي وقاص وقيل انه مولى بني مخزوم وفي تهذيب زهير بن عياش ابو عياش الزهري في ويقال الخزومي روى عن سعد
 وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن انيس ذكره ابن حبان في الثقات وصح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان حديثه المذكور وقال الدارقطني ثقة وقال الحاكم
 في المستدرک هذا حديث صحيح لاجماع ائمة النقل على امامة مالك وانه محكم في كل ما يرويه اذ لم يوجد في روايته الا الصحيح خصوصا في رواية اهل المدينة
 والشيوخ لم يخججه لما خشينا من جهالة زيد انتهى في فقه القدير شرح الهداية قال صاحب التنقيح زيد بن عياش ابو عياش الزرق المدني ليس به باس مستأثرا
 ذكره ابن ابي حنيفة بانه مجهول وردط عنه بانه ثقة وروى عنه مالك في الموطأ وهو لا يروى عن مجهول وقال المنذرى كيف يكون مجهولا وقد روى عنه ثقتان
 عبد الله بن يزيد وعمران بن انيس وهما ما احتج بهما مسلم في صحيحه وقد عرفه ائمة هذا الشأن واخرجه حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال وقال ابن الجوزي
 في التحقيق قال ابو حنيفة انه مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه ائمة النقل انتهى وفي غاية البيان شرح الهداية نقلوا تضعيفه عن ابو حنيفة ولكن لم يحرروا
 ضعفه في كتب الحديث فمن ادعى فعله البيان انتهى وفي ابناية للعيني عند قول صاحب الهداية زيد بن عياش ضعيف عند النقلة هذا ليس بصحيح بل هو ثقة
 عند النقلة انتهى كذا في التعليق المجمل **قوله** (والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول الشافعي واصحابنا) وهو الحق والصواب وقد عرفت قول الامام ابو حنيفة
 وما فيه من الكلام **باب ما جاء في كراهية بيع التمرة قبل ان يبذل وصلحنا** **قوله** (حتى يزهر) يقال زهر النخل يزهر اذا ظهرت ثمرته وازهر يزهر اذا احمر
 او اصفر وقيل هما بمعنى الاحمر والاصفر ومنهم من انكر يزهر ومنهم من انكر يزهر وفي صحيح البخاري في حديث انس قلنا لانس ما زهرها قال تمرا وتصفر وقال الزبلي
 في ضرب الراية يستعمل زهرها وازهرى ثلاثا ويراعيا قال في الصحاح يقال زهر النخل يزهر اذا بدت فيه الحمرة او الصفرة وازهرى لغف حمرها ابو زيد ولم يعرفها الا في
 ودفع رباعيا في الصحيح وثلاثا عند مسلم كلاهما من حديث انس انتهى كلام الزبلي (حتى يبيض) اي يشتد حبه ويامن العاهة اي الآفة والجملة من باب عطف
 التفسير **قوله** (وفي الباب عن انس) اخوجه البخاري ومسلم وعائشة اخوجه الدارقطني في العلل بلفظها عن بيع التمر حتى تنجي من العاهة كذا في التلخيص
 (وابو هريرة) اخوجه احمد ومسلم والشافعي وابن ماجه (وابن عباس) اخوجه الدارقطني بلفظ نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يباع تمر حتى يطعم الحديث (وجابر)

الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخلق حتى يزوهوا بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنبل حتى يبيض ويامن العاهة حتى البايغ المشتري
وفي الباب عن انس وعائشة وابي هريرة وابن عباس وجابر وابي سعيد وزيد بن ثابت حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كروايع الثمار قبل ان يبدل صلاحها وهو قول الشافعي واحمد واسحاق حلت لنا الحسن بن علي الخلال ثنا ابني
الوليد وعفان وسليمان بن حرب قالوا ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يشوّه ومن بيع الخبز
بشئ من هذا حتى يشوّه لا يعرفه مرفوعا الا من حديث حماد بن سلمة باب ما جاء في النهي عن بيع جبل الحبل حلت لنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن
ابوب عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع جبل الحبل وفي الباب عن عبد الله بن عباس وابي سعيد الخدري حديث ابن عمر حديث
حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وجبل الحبل نتاج التاج وهو بيع مفسوخ عند اهل العلم وهو من بيع الغر وقد روى شعبة هذا الحديث
عن ابوب عن سعيد بن جبيل عن ابن عباس وروى عبد الوهاب الثقفي وغيره عن ابوب عن سعيد بن جبيل ونافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا

الخروج البخاري ومسلم وابو داود (ابن سبيد) لينظر من اخرجه روي بن ثابت (الخروج ابو داود وذكره البخاري تعليقا قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح)
اخريه البخاري والبخاري وابن ماجة قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كروايع الثمار قبل ان يبدل صلاحها وهو
قول الشافعي واحمد واسحاق) كذا قال الترمذي وقال الحافظ في الفتح قد اختلف في ذلك على اقول فقيل يبطل مطلقا وهو قول ابن ابي اسحق والثوري وروى
نقل الاجماع على البطلان وقيل يجوز مطلقا بشرط التيقية وهو قول يزيد بن ابني حبيب وهم من نقل الاجماع فيه ايضا وقيل ان شرط القطع لم يبطل ولا بطل
وهو قول الشافعي واحمد والجمهور ورواية عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط التيقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل ان توجد اصلا وهو قول اكثر
المحققين وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه انتهى ما في الفتح وقال الشوكاني في النيل اعلم ان ظاهر احاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل
الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما مقتضى النهي ومن ادعى ان مجرد شرط القطع يحل البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصح لتقييد احاديث
النهي ويستوي الاجماع على ذلك لاجتماعها كذا عرفت من ان اهل القول الاول يقولون بالبطلان مطلقا وقد عول المجتهدون مع شرط القطع في الجواز على
على مستنبطة لمعناها مقيدة للنهي بذلك مما لا يفيد من لسانهم بمقارفة النهي لمجرد خيالات عارضة وشبه واهية تنهار باسبر تشكيك فالحق ما قاله
الاولون من عدم الجواز مطلقا وظاهر النصوص ايضا ان البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء او لم يشترط لان الشارع قد جعل النهي مستندا الى
غاية بد الصلاح وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ومن ادعى ان شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ما ورد من النهي عن بيع وشرط لانه
يلزمه في تحريمه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط وايضا ليس كل شرط في البيع منهيا عنه فان اشتراط جابر بعد بيعه للجمل ان يكون
له ظهرة الى المدينة قد صححه الشارع وهو شبهه بالشرط الذي نحن بصدده انتهى كلام الشوكاني قوله (حتى يسود) بتشديد الدال اي يبدل صلاحه
زاد مالك في الموطا فانه اذا اسحق نجوه عن العاهة (حتى يشتد) اشتد الحب قوته وصلابته قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود و
ابن ماجة وسكت عنه ابو داود وافر الترمذي تحسين الترمذي . . . **باب ما جاء في النهي عن بيع جبل الحبل** (بفتح المهملة والموحدة وقيل في الاول
ليكون الموحدة فعلا عياض وهو مصدر جئت تجبل جلا والحبل جمع حبل مثل ظلمة وظالم ويحيى تفسير الحبل من الترمذي قوله (نحو عن بيع جبل
الحبل) كذا روى الترمذي الحديث بدون التفسير ورواه البخاري ومسلم مع التفسير هكذا نحو عن بيع جبل الحبل وكان بيعا يتبايعه اهل الجاهلية كان
الرجل يتبع الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها واخرج البخاري في صحيحه في ايام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان
اهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور الى جبل الحبل وجبل الحبل ان تنتج الناقة فما في بطنها ثم تحمل التي تنتج فنهكهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فظاهر هذا السياق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزوا ابن عبد البر بانه من تفسير ابن عمر كذا في الفتح قوله (روى في الباب عن عبد الله بن عباس
اخريه الطبراني في معجمه ذكره الزيلعي روى ابني سعيد الخدري) اخرجه ابن ماجة قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري ومسلم قوله
(وجبل الحبل نتاج التاج) اي اولاد الاولاد اعلم ان الجبل الحبل التفسيرين مشهورين **احلها** ما قال به مالك والشافعي وجماعة وهو ان يبيع
بشئ الى ان يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان يبيع بشئ الى ان تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم ابو اسحاق في التنبيه فلم يشترط وضع حمل الود
وعلة النهي على هذا التفسير للجاهلية في الاجل وثانيهما ما قال به ابو عبيدة وابو عبيد واحمد واسحاق وابن حبيب المالكى واكثر اهل اللغة وبه
جزم الترمذي هو بيع ولد نتاج الدابة وعلة النهي على هذا التفسير انه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغر فلا
الحافظ ورجح الاول لكن نهى موافقا للحديث وان كان كلام اهل اللغة موافقا للشافعي وقال ابن التين محصل الخلاف هل المراد البيع الى اجل او بيع الجنبين
وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام او ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول او بيع جنين الجنين فصارت اربعة اقوال انتهى وقال

باب ما جاء في كراهية بيع الغر حلت ثلثا أبو بكر بن ثابت أبو أسامة عن مجاهد بن عبد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الغر وبيع الحصاة وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد والنسائي حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم كراهية بيع الغر قال الشافعي ومن بيع الغر بيع السمك في الماء وبيع العبد الأبق وبيع الطائر في السماء ونحو ذلك من البيوع ومعنى بيع الحصاة
أن يقول البائع للمشترى إذا ابتذلت إليك بالحصاة فقد وجب البيع فيما بيني وبينك وهو يشبه بيع المناذلة وكان هذا من بيع أهل الجاهلية
باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة حلت ثلثا هذا ثلثا عبد الله بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وقد فسره
النووي التفسير الثاني أقرب إلى اللغة لكن الأولى هو ابن عمر قد فسره بالتفسير الأول وهو عرفت في مذهب الشافعي ومحقق الأصوليين أن تفسير الرازي مقدم إذا لم
يخالف الظاهر انتهى وهو بيع مفسوخ أي ممنوع ومنه عند وهو من بيع الغر هذا على تفسير الترمذي وأما على تفسير غير الترمذي فعلة النهي جهة الثمن
وباب ما جاء في كراهية بيع الغر بغير الغن المحبة والراء الأولى أي ما لا يعدل عاقبته من الخطر الذي لا يرى أليكون أم لا كبيع الأبق والطائر في الهواء والسمك في
الماء والغائب المجهول ويجعل أن يكون المعقود عليه مجهولا أو معجونا عنه مما انطوى بعينه من غر الثوب أي طيه أو من الغرة بالكسرى الغفلة أو من الغر وقوله
رعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر قال النووي النهي عن بيع الغر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة غير مختصرة ببيع الأبق
والعديم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير والماء في الضرع وبيع الحل في البطن وبيع بعض الصبرة بماء وبيع ثوب
من أثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيع باطل لأنه غر من غير حاجة وقد يحتل بعض الغر ببيعها إذا دعت إليه حاجة كالحمل بأساس الدار وكما إذا
باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح البيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته وكن القول في حمل الشاة وابنها
وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غر حقيق منها أنهم يجمعون على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم يريحشوها ولو بيع حشوها بانفراد لم يجز وجمعوا على
جواز إجارة الدار والدة الثوب ونحو ذلك شهر مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين وجمعوا على جواز دخول الحمام بالاجرة
مع اختلاف الناس في استعما لهم الماء وفي قدر مكثهم قال العلماء مدار البطلان بسبب الغر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وهو أنه دعت حاجة إلى ارتكاب
الغر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة وكان الغر يحد بجزء البع والافلا وأعلم أن بيع الملاسة وبيع المناذلة وبيع جبل الحبل وبيع الحصاة وعسب الغل
وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي أخلة في النهي عن بيع الغر ولكن أفردت بالذكر وهي عنها كونهما من بيعات الجاهلية المشهورة انتهى
كلام النووي وبيع الحصاة فيه ثلاث تاويلات أحدها أن يقول بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الأرض من
هنا إلى ما انتهت إليه الحصاة والثاني أن يقول بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرى بهذه الحصاة والثالث أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعا فيقول إذا رمت
هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكن أقاله النووي قوله وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد والنسائي حديث ابن عمر فلخرجه إليه بقي وابن جابر
قال الحافظ أسناد حسن وأما حديث ابن عباس فالخرجه ابن ماجة وأما حديث ابن سعيد فالخرجه ابن ماجة وأما حديث النسائي فالخرجه أبو يعلى وفي
الباب أيضا عن سهل بن سعد عن الدارقطني والطبراني وعن علي بن أحمد وابن داود وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الحافظ في التلخيص والعيني في شرح البخاري
قوله حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح أخرجه الجماعة إلا البخاري قوله قال الشافعي ومن بيع الغر بيع السمك في الماء قال العراقي وهو فيما إذا
كان السمك في ماء كثير بحيث لا يمكن تحصيله منه وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه ولكن بمشقة شديدة وأما إذا كان في ماء يسير بحيث يمكن تحصيله منه
وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه بغير مشقة فإنه يصح لأنه مقدور على تحصيله وتسليمه وهذا كله إذا كان مرثيا في الماء القليل بأن يكون الماء صافيا فأما
إذا لم يكن مرثيا بأن يكون كذا فإنه لا يصح بلا خلاف انتهى كلام العراقي قوله ومعنى بيع الحصاة أن يقول البائع للمشترى إذا ابتذلت الخ وقع هذا التفسير
في رواية البزار قال الحافظ في التلخيص وللإزار من طريق حفص بن عاصم عنه يعني عن أبي هريرة نهى عن بيع الحصاة يعني إذا قذف الحصاة فقد وجب البيع انتهى
(وهو) أي بيع الحصاة (يشبه) من الأشباه أي يشابهه ببيع المناذلة هو أن يبتذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير
نظر ولا تراص ويأتي باقي الكلام في بيع المناذلة في باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة قوله (رعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين
في بيعة) أي صفقة واحدة وعقد واحد ويأتي تفسير هذا عن المصنف قوله وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود قال الحافظ في
التلخيص حديث ابن مسعود رواه أحمد من طريق عبد الرحمن ابنه عنه بلفظ نهى عن صفقتين في صفقة وحديث ابن عمر رواه ابن عبد البر مثله وحديث ابن عمر
رواه الدارقطني في أثناء حديث انتهى قوله (وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي و
ابن حبان ولا بد أن يكون من يبيع بيعتين فله أو كسهما أو ال با انتهى قال الشوكاني في النيل وأخرجنا أيضا الشافعي ومالك في بلاغاته قوله (وقد فسره بعض

قال لا تبع ما ليس عندك حل ثنا قتيبة ثنا احمد بن زيد عن ايوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن جرأ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بيع ما ليس عندك حل ثنا احمد بن محمد بن عمار عن ايوب عن شعيب قال قال ثنيابي عن ابيه حتى كعب بن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا زجر ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك وهذا حديث حسن صحيح قال اسحاق بن منصور قلت لاهل البيت معنى نهى عن سلف وبيع قال ان يكون يقرضه قرضاً ثم يبيع به بغير اذنه عليه ويحتمل ان يكون يسلف اليه في شيء فيقول ان لم يتيه عندك فهو بيع عليك قال اسحاق كما قال قلت لاهل البيت عن بيع ما لم يضمن قال لا يكون عندك الا في الطعام يعني ما لم يقبض قال اسحاق كما قال في كل ما يكال ويوزن قال احمد اذا قال ابيعك هذا الثوب وعلى خياطته وقصارتها فهذا من نحو شرطين في بيع واذا قال ابيعك وعلى خياطته فلا بأس به او قال ابيعك وعلى قصارتها فلا بأس به انما هذا شرط واحد

ولا في رواية ابن ماجة والظاهر انه ليس على معناه الحقيقي بل المراد منه التسليم ومقصود السائل انه هل يبيع ما ليس عندك ثم يشتريه من السوق ثم يسلّمه للشترى الذي اشتراه منه (قال لا تبع ما ليس عندك) اي شيئاً ليس في ملكك حال العقد في شرح السنة هذا في بيع الاعيان دون بيع الصفات فلان قيل السلم في شيء موصوف عام الوجود عند الحل المشروط يجوز ان لم يكن في ملكه حال العقد وفي معنى ما ليس عندك في الفساد بيع العبد الا ببيع المبيع قبل القبض في معناه بيع ما لا يغيره بغير اذنه لانه لا يدري هل يبيع ما لم يضمن ام لا وبه قال الشافعي رحمه الله وقال جماعة يكون العقد مقفلاً على اجارة المالك وهو قول مالك واصحاب ابو حنيفة واحمد رحمهم الله كذا في المراجعة قوله ان ابيع ما ليس عندك دليل على تحريم بيع ما ليس في ملكك لا لانه ولا لاختصاصه مقدراً له وقد استثنى من ذلك السلم فتكون اذلة جوارحه مخصصة لهذا العموم قوله (وهذا حديث حسن) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة ونقل المنذري تحسين الترمذی وادركه قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو) اخرجه الترمذی في هذا الباب قوله (لا يجل سلف) بفتح السين (وبيع) اي معه يعني مع السلف بان يكون احدهما مشروطاً في الاخر قال القاضي رحمه الله يطلق على السلم والقرض والمراد به هنا شرط القرض على حذف المضاف اي لا يجل بيع مع شرط سلف بان يقول مثلاً بعثك هذا الثوب بعشرة على ان تقرضني عشرة نفق الحل الا لزم للصحة ليدل على الفساد من طريق الملازمة وقيل هو ان يقرضه قرضاً وبيع منه شيئاً باكثر من قيمته فانه حرام لان قرضه روح متاع بمجانة الثمن وكل قرض جرفه فهو حرام (ولا شرطان في بيع) قرأ بالمعنى الذي ذكره الترمذی ولا للبيعتين في بيعه وياتي تفسير اخر عن الامام احمد ولا ربح ما لم يضمن) يريد به الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل ان يقبضه وينتقل من ضمان البائع الى ضمانه فان بيعه فاسد وفي شرح السنة قيل معناه ان الربح في كل شيء انما يجل ان لو كان الخسران عليه فان لم يكن الخسران عليه كالباع قبل القبض اذا تلف فان ضمانه على البائع ولا يجل للمشترى ان يشتريه من ماله التي انتفع بها البائع قبل القبض لان البيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري فلا يجل له ربح المبيع قبل القبض (ولا يبيع ما ليس عندك) تقدم معناه قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة قال المنذري بعد نقل صحيح الترمذی ونسبه ان يكون صحيحاً التصريح به بذكر عبد الله بن عمرو ويكون مذهبه في الامتناع بعد حديث عمرو بن شعيب انما هو الشك في اسناده فحسب ان يكون الضمير عائداً على محمد بن عبد الله بن عمرو فاذا هو بذكر عبد الله بن عمرو انتهى ذلك انتهى قوله (قال اسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج ابو يعقوب القمي المروزي ثقة ثبت من الحادية عشرة روى عنه الجماعة سوى ابى داود وتلمذ لاهل البيت بن حنبل واسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وله عنهم مسائل كذا في التريب وتهذيب التهذيب ثم يبيع به بغير اذنه عليه) يعني يبيع منه شيئاً باكثر من قيمته ويحتمل ان يكون يسلف اي يقرض اليه في شيء يعني قرضه دراهم او نانيير واخذ منه شيئاً فيقول ان لم يتيه عندك اي لم يتيه ا ولم يتيسر لك رد الدرهم او الدنانير فهو بيع عليك يعني فذلك الشيء الذي اخذت منك يكون مبيعاً منك بعوض تلك الدرهم او الدنانير قال اسحاق كما قال المراد من اسحاق هذا اسحاق بن راهويه والضمير في قال راجع الى احمد بن حنبل اي قال اسحاق بن راهويه كما قال احمد بن حنبل في بيان معنى نهى عن سلف وبيع رقت لاهل البيت عن بيع ما لم يضمن (اي سالت عن معنى بيع ما لم يضمن) قال (اي احمد) لا يكون عندك الا في الطعام (اي النهى عن بيع ما لم يضمن ليس على عومه بل هو مخصوص بالطعام) يعني لم يقبض هذا التفسير لقوله لم يضمن (قال اسحاق) هو ابن راهويه (كما قال) اي احمد قوله (فهذا من نحو شرطين في بيع) اي فلا يجوز لنقله صلى الله عليه وسلم ولا شرطان في بيع واذا قال ابيعك وعلى خياطته فلا بأس به او قال ابيعك وعلى قصارتها فلا بأس به انما هذا شرط واحد) اي فيجب لفهم قوله صلى الله عليه وسلم ولا شرطان في بيع وكلام الترمذی هذا يدل على ان البيع بشرطين لا يجوز عند احمد والبيع بشرطين زعمه قال في مجمع البحار لا فرق عند اكثر في البيع بشرط او شرطين وفرق احمد بظاهر الحديث انتهى قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في المعات للتقييد بشرطين وقع اتفاقاً وعادة وبالشروط الواحد ايضا لا يجوز لانه قد ورد النهى عن بيع وشرط انتهى وقال الشوكاني في النيل وقد اخذ بظاهر الحديث بعض اهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد صح وان شرط شرطين او اكثر لم يصح ومذهب اكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين وانفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان انتهى قلت حديث النهى عن بيع بشرط اخرجه الطبراني في الاوسط والحاكم في علوم الحديث من طريق عبد الوارث بن سعيد عن ابى حنيفة حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم

حل ثنا ابو عمار الحسين بن الحرث ثنا عبد الله بن غدير عن الجليل وهو ابن اوطاة عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيوان اثني عشر
بواحدة يصلي لشا ولا باس به يد ابيد هذا حديث حسن **باب ما جاء في شراء العبد بالعبدين** **حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابي الزبير عن جابر**
قال جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وسلم على الحجر ولا يشتر النبي صلى الله عليه وسلم انه عبد نجاء سيده يريد ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فاشتراه
بعدين اسود بن ثمر لم يبيع احدا بعد حتى يساله اعبد هو في الباب عن انس جديث جابر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم انه لا باس
بعبد بعدين يد ابيد واختلفوا فيه اذا كان لشا **باب ما جاء ان الحطة بالحطة مثلا مثل وكراهية التفاضل فيه** **حل ثنا اسود بن نصر ثنا**
ابن المبارك ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن ابي قلابة عن ابي الاشعث عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذهب بالذهب مثلا
بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل والبر بالبر مثلا بمثل والماء بالماء مثلا بمثل والشعير بالشعير مثلا بمثل فربح ادا وازداد
فقد اربى يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يد ابيد ويبعوا البر بالتمر كيف شئتم يد ابيد ويبعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يد ابيد وفي الباب عن
ابي سعيد وابي هريرة وبلال حديث عباد بن جابر حديث حسن صحيح وقد روي بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الاسناد قال يبيعوا البر بالشعير كيف شئتم
يد ابيد وروي بعضهم هذا الحديث عن خالد عن ابي قلابة عن ابي الاشعث عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ونزاد فيه قال خالد قال ابو قلابة
بيعوا البر بالشعير كيف شئتم فذكر الحديث والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون ان يباع البر بالبر لا مثلا بمثل والشعير بالشعير لا مثلا بمثل فاذا
اختلف الاصناف فلا باس ان يباع متفاضلا اذا كان يد ابيد وهذا قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفيان الثوري
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان لثمة وهو قول الشافعي واصحابه واستدلوا بحديث عبد الله بن عمر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابعت جيشا
على ابل كانت عندي قال فخلت الناس عليها حتى نفذت لابل وبقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله ابل قد نفذت قد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم فقال
لي ابيع عليا ابل بقله من ابل الصدقة الى محله حتى تنفذ هذا البعث قال وكنت ابناء البعير بقله من ابل الصدقة الى محله حتى تنفذ ذلك
البعث فلما جاءت ابل الصدقة اداها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابوداود قال الشوكاني في النيل في اسناده محمد بن اسحاق وفيه مقال معروف وقوي الحفظ
في الفقه اسناده وقال الخطابي في اسناده مقال واعله يعنى من اجل محمد بن اسحاق ولكن قد مر ان ابي يعقوب في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر واجابوا
عن حديث سمره بما فيه من المقال وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبة من طرف واحد اذا كانت النسبة من الطرفين فهو
من بيع الكلى بالكلى وهو لا يصح عند الجميع **واجاب** المانعون عن حديث عبد الله بن عمر المذكور بأنه منسوخ ولا يفتي ان النسبة لا يثبت الا بعد تقرر ما تقرر من الناسخ
ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطلب لطريق الجمع ان امكن ذلك او المصير الى التعارض قيل وقد امكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على صحة اطلاق النسبة
على بيع المعدوم بالمعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب او في اصطلاح الشرع فنالك والا فلا شك ان احاديث النهي ان كان كل واحد منهما لا يخلو عن مقال نكها تثبت من
طريق ثلثة من الصحابة سمره وجابر بن سمره وابن عباس وبعضها يقوى بعضها في امرهم من حديث واحد غير خال من المقال وهو حديث عبد الله بن عمر ولا سيما
وقد صحح الترمذى وابن الجارود حديث سمره فان ذلك مرجح آخر وايضا قد تقرر في الاصول ان دليل التحريم ارجح من دليل الاباحة وهذا ايضا مرجح ثالث كذا في
النيل قوله (الحيوان اثني عشر بواحدة يصلي لشا) تسك به من منع بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا نشأ قوله (هذا حديث حسن) في سنده المجازع بن اوطاة
وهو صدق كثير الخطاء والتدليس وروى هذا الحديث عن ابي الزبير بالنعنة في باب ما جاء في شراء العبد بالعبدين قوله فاشتراه بعدين اسود بن ثمر فيه
دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا اذا كان يد ابيد وهذا هو الخلاف فيه وانما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان لنسبة وقد تقدم بيانه في الباب
المتقدم قوله (وفي الباب عن انس) اخبره احمد ومسلم وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اشترى صفيية بسبعة ارؤس من دحية الكلبي قوله (حديث
جابر حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **باب ما جاء ان الحطة بالحطة مثلا بمثل وكراهية التفاضل فيه** **قوله (الذهب بالذهب) بالرفع على تقدير**
يباع وبالنصب على تقدير يبيعون (من نزاد) اي اعطى الزيادة (واو زاد) اي طلب الزيادة (فقد اربى) اي اوقع نفسه في الربا وقال الثوري يفتي اي الى الربا و
تعاطاه ومعنى اللفظ اخذ اكثر مما اعطاه من ربا يفتي بوا اذا زاد يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يد ابيد) اي حاشا مقبوضا في المجلس قبل افتراق احد
عن الاخر وفي رواية مسلم فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يد ابيد قوله (وفي الباب عن ابي سعيد) مرفوعا بلفظ الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء مثلا بمثل يد ابيد فربح ادا واستزاد فقد اربى الاخذ والمعطى فيه سواء اخبره مسلم
(وابي هريرة) اخبره مسلم وبلال) اخبره ابن ابي شيبة كذا في نص الالية قوله (حديث عباد بن جابر حديث حسن صحيح) اخبره الجماعة الا البخاري قوله
(وهو قول مالك بن انس) وهو قول الليث والاوزاعي وجمهور ان الحطة بالشعير هما صنف واحد والقول الاول) وهو ان الحطة والشعير صنفان يجوز بيع
احدهما بالآخر متفاضلا وهو قول الجمهور (راجع) من القول الثاني لانه يدل على القول الاول قوله صلى الله عليه وسلم يبيعوا البر بالشعير كيف شئتم وقوله صلى الله عليه وسلم

والشافعي واحمد واسحاق وقال الشافعي والحجة في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الشعير بالبر كيف شئتم يدا بيد وقد ذكره قوم من اهل العلم ان بيع الخطة بالشعير الامثلا بمثل وهو مالك بن انس القول الاول اصح باب ما جاء في الصرف حل ثنا احمد بن منيع ثنا احسين بن محمد ثنا شيبان عن يحيى بن ابي كثير عن نافع قال طلقت انا وابن عمر الى ابي سعيد فخذ ثنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته اذ نأى هاتين يقول لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل والقصة بالفضة الامثلا بمثل لا يشف بعضه على بعض ولا تبيعوا امنه غائباً بنا جزو في الباب عن ابي بكر وعمر وعثمان وابي هريرة وهشام ابن عامر والبراء وزيد بن ارقم وقصالة بن عبيد وابي بكرة وابن عمر وابي الدرداء وبلال حديث ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الا ما روى عن ابن عباس انه كان لا يرى بائساً ان يباع الذهب بالذهب متفاضلاً والقصة بالفضة متفاضلاً اذا كان يدا بيد وقال انما الربوا في النسبة وكذلك روى عن بعض اصحابه شيئاً من هذا وقد روى عن ابن عباس انه رجع عن قوله حين حدثه ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم والقول الاول اصح والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وروى عن ابن المبارك انه قال ليس في الصرف اختلاف حل ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا يزيد بن هارون ثنا احمد ابن سبله عن سواد بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كنت ابيع الابل بالبقيع فابيع بالدينارين فالتخذ مكانها الورق وابع بالورق فالتخذ مكانها الدينارين فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت خارجاً من بيت حفصة فسالت عن ذلك فقال

في حديث عمر عند البخاري وغيره البر بالبر في الالهاء وهاء الشعير بالشعير في الالهاء وهاء قال الحافظ في الفتح واستدل به على ان البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك والليث والاوزاعي فقالوا هم صنف واحد انتهى باب ما جاء في الصرف هو بيع الذهب بالفضة وبالعكس قاله الصنفين قولنا طلقت انا وابن عمر الى ابي سعيد واخرجه مسلم من طريق الليث عن نافع ان ابن عمر قال له رجل من بني ليث ان ابا سعيد الخدري يا تر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع فاطلق عبد الله وانا معه والليث حتى دخل على ابي سعيد الخدري فقال ان هذا الخبر انك تخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نوع من بيع الورق بالورق الامثلا بمثل الحديث فاشار ابو سعيد باصبعه الى عينيه واذنيه فقال ابصرت عيناى وسمعت اذناى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الخ لا تبيعوا الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع اصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وهرى ومصحف وكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ونقل التودى وما لغيره في ذلك الاجماع الامثلا بمثل او الاحال كونهما متماثلين اى متساويين (الفضة بالفضة) المراد بالفضة جميع انواعها مضروبة وغير مضروبة ولا يشف بعضه على بعض بصيغة المضارع المجهول من الاشفاف وهو التفضيل يقال شف الدرهم يشف اذا زاد واذا نقص من الاعتداد واشفه غيره يشفه كذا في عمدة القارى ولا تبيعوا امنه غائباً اى غير حاضر (بنا جز) اى حاضر من الخبز بالنون والجمع والزاي قال الحافظ في الفتح اى موجه لا يحال والمراد بالغائب اعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان او حاكاً والناس من الحاضر انتهى قولنا (وفي الباب عن ابي بكر الخ) قال الحافظ في التلخيص وفي الباب عن عمر في الستة وعن علي في المستدرك وعن ابي هريرة في مسلم وعن انس في الدارقطني وعن بلال في البراء وعن ابي بكرة متفق عليه وعن ابن عمر في البيهقي وهو معلول انتهى قلت وحديث زيد بن ارقم والبراء مرفوعاً بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً اخبراه في الصحيحين واما احاديث باقى الصحابة فلا ينظر من اخبرها قولنا (حديث ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله روى هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الا ما روى عن ابن عباس الخ اعلم ان بيع الصرف له شطآن من النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس اختلف في رجوعه وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي سالت ابا مجمل عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به باساً زماناً من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد وكان يقول انما الربوا في النسبة فليق به ابو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والخطة بالخطة والشعير بالشعير الذهب بالذهب الفضة بالفضة يدا بيد مثلاً بمثل فمن مراد فهو ربا فقال ابن عباس استغفر الله واوب اليه فكان ينهى عنه ان شئ الله كذا قال الحافظ في فتح الباري فان قلت فما وجه التوفيق بين حديث ابي سعيد المذكور وبين حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا الا في النسبة اخبره الشيخان وغيرها قلت اختلفوا في الجمع بينهما ففيل ان حديث اسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاقتال وقيل المعنى في قوله لا ربا الا في النسبة لا ربا الا في النسبة اذ اختلفت انواع البيع والفضل فيه يدا بيد راجحاً بينهما وغيره وانما القصد لعمد الاكمل لا لغيره وايضاً ففي تخويم ربا الفضل من حديث اسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث ابو سعيد لان دلالة بالمطوق ومجمل حديث اسامة على الربا الاكبر كما تقدم وقال الطبري مع حديث اسامة لا ربا الا في النسبة اذ اختلفت انواع البيع والفضل فيه يدا بيد راجحاً بينهما وبين حديث ابي سعيد ذكر الحافظ قوله (بالقبيع) بالمحولة والمراد به بقيع الغرق فانه كما كانوا يقيمون السوق فيه قبل ان يتخذ مقبرة وروى القبيع بالنون وهو مخمق قريبه المدينة يستنقم فيه الماء اى يجتمع كذا في النهاية (فابيع بالدينارين) اى تامة (فالتخذ مكانها) اى مكان الدينارين (الورق) اى الفضة وهو يفتح الواو وكسر

لاباس به بالقيمة هذا حديث لا يعرفه مرفوعا الا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر وروى داود بن ابي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر موقوفاً والعمل على هذا عند بعض اهل العلم ان لا باس ان يقتضي الذهب من الورق والورق من الذهب هو قول احمد واسحاق وقد كره بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ذلك حل ثلثاً ثلثية ثلثاً الليث عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحدثان انه قال اقبلت اقول من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب ارنا ذهبك ثم اتنا اذ جاء خادماً نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب كلا والله تعطينه وورقه او لثركن اليه ذهبه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الورق بالذهب بوا الالهاء وهاء والبر بالبر بوا الالهاء وهاء والشعين بالشعين بوا الالهاء وهاء والتمير بالتمير بوا الالهاء وهاء هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم ومعنى قوله الالهاء وهاء يقول ابيد باب ما جاء في اتباع النخل بعد التباير والعبد له مال حل ثلثاً ثلثية ثلثاً الليث عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد ان تؤتى فتمرتها للذي باعها الا ان يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه الا ان يشترط المراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحها وقيل بكسر الواو والمضروبة وبفتحها المال وبيع بالورق اي تارة اخرى فقال لا باس به بالقيمة اي لا باس ان اخذ بدل الدنانير لورق وبالعكس بشرط التقابض في المجلس وفي المشكوة فقال لا باس ان تاخذ بسعريومها ما لم تفرقا وبينكما شيء قال ابن الملك اي شئ من علقته الاستبدال وهو التقابض في المجلس في بيع النقد بالنقد ولو مع اختلاف الجنس انتهى قال الطيبي رحمه الله فاما نكره اي لفظ شئ وابهه للعلم بالمراد وان تقابض النقيدين في المجلس مما هو مشهور لا يلتبس على كل احد كذا في المراجعة والتمير المنصوب في قوله ان تاخذها راجع الى احد النقيدين من الدراهم والدنانير على البذل كما ذكره الطيبي رحمه الله قال الشوكاني في النبيل فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الزمة بغيره وظاهره انهما غير حاضرين جميعاً بل المحضر احدهما وهو غير اللازم فيدل على ان ما في الزمة كالحاضر انتهى قوله (هذا حديث لا يعرفه مرفوعا الا من حديث سماك بن حرب) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه و احمد وصححه الحاكم قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم) قال في النبيل وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله والحسن والحكم وطاوس والزهري ومالك والشافعي وحنيفة والثوري والاوزاعي واحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب واحمد بن حنبل في نه مكره اي الاستبدال المذكور والحديث يرد عليهم واختلف لا ولون فمنهم من قال يشترط ان يكون بسعريومها كما وقع في الحديث وهو مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بسعريومها واغلي وارخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بسعريومها وهو انخص من حديث اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يد ابيد فينبى العام على الخاص قوله (عن مالك بن اوس بن الحدثان) بفهم المهلة والمثناة المصرية بالنون المدنى له رؤية وروى عن عمر من يصطرف الدراهم من الاصطراط وكان اصله بالتاء فابدلت التاء بالطاء ارنا ذهبك ثم اتنا اذ جاء خادماً وفي رواية مالك في الموطأ فترا وضنا حتى اصطرف منى اخذ الذهب بقلها في يده ثم قال حتى ياتي خازني من الغابة وانما قال ذلك طلحة لظنه جواز ذلك كسائر البيوع وما كان ببلنه حكم المشكوة (نطك ورقك) الورق بكسر داء ويسكن وبكسر واو مع سكوت والرقعة بكسر واو خفة كاف درهم المضروب (الاهاء وهاء) قال النووي فيه لغتان المد والقصر والمد اضعف واشهر اصله هاء فابدلت الكاف من المد ومعناه خذ هذا ويقول لصاحبه مثله قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) يعني على انه لا يجوز بيع الناجز بالغائب في الصروف ببر باب ما جاء في اتباع النخل بعد التباير والعبد له مال قوله (من ابتاع) اي شترى (بعد ان تؤتى) بصيغة المجهول من التباير هو تسليم النخل وهو ان يوضع شئ من طلع فخل النخل في طلع الا نثى اذا انشق فصلم ثم ته باذن الله تعالى فتمرتها للذي باعها فغير دليل على ان من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ويدل بمفهومه على انها اذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري ويدل لك قال جمهور العلماء وخالفهم الا ذراعى وابو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التباير وبعد وقال ابن ابي اسلي تكون للمشتري مطلقاً وكلا الاطلاقين مخالف لاحاديث الباب هذا اذا لم يقع شرط من المشتري بانه اشترى الثمرة ولا من البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة للشايط من غير فرق بين ان تكون مؤبرة او غير مؤبرة قال في الفتح لا يشترط في التباير ان يؤتى بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به كذا في النبيل (الا ان يشترط المبتاع) اي المشتري بان يقول اشتريت النخلة بثمرتها هذه (وله مال) قال القاري اللام للاختصاص فان العبد لا ملك له خلافاً لما لك (رفما له) بضم اللام (للذي باعه) اي باقى على اصله وهو كونه ملكاً للبائع قبل البيع قاله القاري وهذا على راي من قال ان العبد لا ملك له قال في شرح السنة فيه بيان ان العبد لا ملك له بحال فان السيد لو ملكه لا يملك لانه ملك فلا يجوز ان يكون مالاً كما يلها ثم وقوله وله مال اضافة مجازة لا اضافة ملك كما في السراج الى الفرس والاكاف الى الحمار والغنم الى الراعى يدل عليه انه قال فماله للبائع اضافة الملك اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشئ للبعد كله ملكاً لاثنين في حالة واحدة فتثبت ان اضافة المال الى العبد مجازة الى اللام حقيقة اي الملك قال النووي رحمه الله مذهب مالك والشافعي في القدير ان العبد اذا ملكه سيد ما لا ملكه لكنه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع الا ان يشترط لظاهر الحديث وقال الشافعي ان كان المال دراهم لم يجز بيع العبد

النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتفرق عن بيع الا عن تراض هذا حديث غريب **ح** ثنا عمر بن حفص الشيباني ثنا ابن وهب عن ابن جابر عن ابن جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خيرا عرا بيا بعد البيع وهذا حديث حسن غريب **باب** ما جاء فيمن يخذل في البيع **ح** ثنا يوسف بن حماد البصري ثنا عبد الله
 ابن عبد الله عن سفيان عن قتادة عن النضر بن رباح عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على الرجل الا بعد البيع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه فقال يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع فقال اذا بايعت فقل هاهنا ولا خلافة وفي الباب عن ابن عمر حديث النخعي
 حسن صحيح غريب العرا على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وقالوا الحجر على الرجل الحجر في البيع والشراء اذا كان ضعيف العقل وهو قول احمد واسحاق و
 لم يربعضهم ان الحجر على الرجل البالغ **باب** ما جاء في المرأة **ح** ثنا ابو كريب ثنا وكيع عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اشترى مصرية فهو بالخيار اذا احبها ان شاء ردّها وكرهها فمعه صاع من تمر وفي الباب عن انس ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ح ثنا محمد بن كشارنا ابو عامر ثابته بن خالد عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشترى مصرية فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها ردّها معي
 رغبة في البيع فان اردى الا قاله فيوافي الحديث الاول يعني الحديث الا في هذا الباب هذا هو تنزيه للاجماع على حل المفارقة من غير اذن الاخر ولا علمه انتهى
 وقال قال لا شرف وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس لهما ولا فلا معنى لهذا القول انتهى **قلت** قد فهموا الحديث عن ابي هريرة منه ثبوت خيار المجلس وهو ان
 ابن عمر وفتى سنن ابي داود حدثنا محمد بن حاتم الجوزي قال مراد الفارسي خبّرنا عن يحيى بن ايوب قال كان ابو زرعة اذا بايع رجلا خيرة قال ثم يقول خيرة فيقول
 سمعت ابا هريرة يقول الحديث **قوله** (هذا حديث غريب) واخرجه ابو داود وسكت عنه وقال المنذري واخرجه الترمذي ولم يذكر ابا زرعة وقال هذا حديث
 غريب انتهى كلام المنذري قلت قد ذكر الترمذي ابا زرعة لكنه لم يذكر قوله الذي ذكره ابو داود في روايته **قوله** (خيار عرا بيا بعد البيع) اي بعد تحققه بالايجاب
 والقبول قال الطبري ظاهره يدل على مذهب ابي حنيفة لانه لو كان خيار المجلس ثابتا بالعقد كان التحريم عبثا والمجربان هذا مطلق يحمل على المقيد كما سبق في الحديث
 الاول من الباب انتهى اراد بالحديث الاول حديث ابن عمر المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا **قوله** (وهذا حديث حسن غريب) وقال ثنا
 المشكوة بعدة كره هذا الحديث رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب وقال الفارسي وحسن غير موجود في بعض النسخ **باب** ما جاء فيمن يخذل في
 البيع **قوله** (ان رجلا كان في عقده) قال في النهاية (اي في رايه ونظره في مصالح نفسه انتهى وكان اسم ذلك الرجل حنّان بن منقذ بفقر الحاء المهملة والموحدة
 الثقيلة (ضعف) اي كان ضعيف العقل والاي (الحجر عليه) بفهم الجهم من الحجر وهو المنع من التصرف ومنه حجر القاضي على الصفيين والسفيهين اذا منعهم من التصرف
 من ما لهم من في النهاية (فنهاه) اي عن البايعة (فقل هاهنا وههنا) تقدم ضبطه وتفسيره في باب الصرف (ولا خلافة) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام اي لا خلافة
 ولا نق للجنس اي لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة قال النووي اختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصا في حقه وان الغائبة بين المتبايعين لا حصة
 لا للغيرين بسببها سواء قلت او كثرت وهذا مذهبنا في ابي حنيفة واخرين وهي اعم الروايتين عن مالك وقال البغداديون من المالكية للمغبون الخيار لهذا
 الحديث بشرط ان يبلغ الغبن ثلث القيمة فان كان دونه فلا والصحيح الاول لانه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اثبت له الخيار وانما قال له قل لا خلافة اي لا خديعة
 ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ولانه لو ثبت او اثبت له الخيار كانت قضية عين لا مجموع لها فلا ينفذ منه الا غيره الا بدليل انتهى **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه
 الشيخان وابو داود والنسائي **قوله** (حديث النضر بن جابر) واخرجه ابو داود والنسائي وابو داود وسكت عنه ابو داود والمنذري **قوله** (والعمل
 على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وقالوا الحجر على الرجل الحجر) واستدلوا بحديث انس المذكور وجه الاستدلال ان اهل ذلك الرجل الذي كان في عقده ضعف
 لما قالوا يا رسول الله لم ينكر عليهم فلو كان الحجر على الرجل البالغ لا يصح لا نكر عليهم واستدل ايضا بهذا الحديث من لم يقل بالحجر على الرجل البالغ بانه صلى الله عليه وسلم
 لم يحجر على ذلك الرجل فلو كان الحجر على الرجل البالغ جائز الحجر على ذلك الرجل ومنعه من البيع فتأمل **باب** ما جاء في المصراة (اسم مفعول من التصرية قال في التمهيد
 المصراة الناقة او البقرة والشاة يصترى اللبن في ضرعها اي يجمع ويحبس انتهى يعني لتباع كذلك ويضربها المشتري ويظن انها لبون فيريد في الثمن **قوله** (فهو بالخيار
 اذا احبها) وفي رواية للشيخين بعد ان يحلبها قال الحافظ ظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والحجه على انه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن
 لما كانت التصرية لا تعرف غالباً الا بعد الحلب كرقيد في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت ان شاء ردها وردد معها صاعا من تمر اي عوضا
 عن لبنها لان بعض اللبن حدث في ملك المشتري وبعضه كان مبيعا فقدم تمييزه امتنع رده وردد قيمته فوجب الشارع صاعا قطعاً للمصومة من غير نظر الى قلة اللبن
 وكثرة كذا في المرقاة **قوله** (وفي الباب عن انس) اخرجه ابو يعلى ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (اخرجه احمد باسناد صحيح وفي الباب ايضا عن ابن عمر اخرجه
 ابو داود والطبراني وعن عمر بن عوف المزني اخرجه البيهقي في الخلافيات كذا في فتح الباري **قوله** (فهو بالخيار ثلثة ايام) فيه دليل على امتداد الخيار لهذا المقدار
 فتقيد بهذه الرواية الروايات القاضية بان الخيار بعد الحلب على الفور كما في قوله بعد ان يحلبها فان ردّها ردّها مع صاعا من طعام لا سماع قال الحافظ تحمل الرواية
 التي فيها الطعام على التردّد وروى الطحاوي من طريق ايوب عن ابن سيرين ان المراد بالسماء الحنطة الشامية وروى ابن ابي شيبة وابو عوانة من طريق هشام بن حسان

صاعاً من طعام لا سماء معقولة لا يبرهن هذا حديث صحيح والعمل على هذا الحديث عند اصحابنا منهم الشافعي واحمد واسحاق باب ما جاء في اشتراط ظهور الحديث
عن ابن سيرين لا سماء يعني الحنطة وروى ابن التذمر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين انهم سمعوا اباهم يروى يقول لا سماء تملس بين هذه الروايات تبين ان المراد بالطعام التمر
ولما كان المتبادر الى الذهن ان المراد بالطعام القمح نفاه بقوله لا سماء انتهى قوله (معنى لا سماء لابن) بنعم المحدث ونشيد الراء وهو الحنطة قوله (هذا حديث حسن
صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله (والعمل على هذا الحديث عند اصحابنا منهم الشافعي واحمد واسحاق) قال الحافظ الفقيه قد اخذ بظاهر هذا الحديث يعني حديث ابن
المذكور رحمه الله اهل العلم وافق به ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يصحى عنه ولا يفرقوا بين ان يكون اللبن
الذي حلب قليلاً وكثيراً ولا بين ان يكون التمر قوت تلك البلد ام لا **وخالف** في اصل المسئلة اكثر الحنفية وفي فروغها اكثرهم **اما الحنفية** فقالوا لا يريد بعيب
التصريف ولا يجب رصاع من التمر والفهرز فرفق قال بقول الجمهور الا انه قال يتخير بين صاع تمر ونصف صاع بركن اقال ابن الجبلي وابو يوسف في رواية كما انهما
قالا لا يتعين صاع التمر بل قيمته **والحنابلة** الحنفية عن الاخذ بحديث المصراة باعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث بكونه من رواية ابو هريرة ولم يكن كائن مسعود
وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالف للقياس الجلي وهو كلام ادى قائله به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الدعاية وقد ترك ابو حنيفة القياس الجلي
لرواية ابو هريرة وامثاله كما في الوضوء ببديل التمر ومن القهقهة في الصلوة وغير ذلك والظن ان لهذا التكتة اوج البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث ابو هريرة
اشارة منه الى ان ابن مسعود قد اُتِيَ بِرُفْقِ حَدِيثِ ابِي هُرَيْرَةَ فَلَمَّا كَانَ خَبَرُ ابِي هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ ثَابِتاً لَمْ يَخَالَفْ ابْنَ مَسْعُودٍ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ فِي ذَلِكَ وَقَدْ اخْتَصَرْتُ ابُو هُرَيْرَةَ
بمزيد الحفظ للبراء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثم مع ذلك لم ينفر ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد اخرج ابو داود ومن حديث ابن عمر واخرجه الطبراني من وجه آخر
عنه وابو يعلى من حديث ابن ابي عمير في الخلافيات من حديث عمر بن عوف المزني واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا
الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به باسواء لاحقة قتلهم ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح اخرى واللبن
اخرى واعتباره بالصاع تارة وبالمثل والثلاثين تارة وبلا ناء اخرى **والجواب** ان الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يسل به الصحيح ومنهم من قال
وهو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى وان عاقبتكم فاعقبوا بمثل ما عوقبتكم به **واجيب** بانه من ضمان المتلفات لا التقوبات والمتلفات تضمن بالمثل وبغير المثل
ومنهم من قال هو منسوخ **وتعقب** بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه كذا في فتح الباري وقد بسط الحافظ فيه الكلام في هذا المقام بسطاً
حسناً واجاد وقال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين المثال العشرون رد المحكم الصحيح الصريح في مسئلة المصراة بالمتغاية من القياس وزعمهم ان هذا يخالف
الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته والقياس الصحيح الموافق للكتاب السنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال لا
يخالف نفسه هذا من اطل الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداها فمردود اليها فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس
فرع فكيف يرد الاصل بالفرع وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس ابطال قول من زعم انه خلاف القياس وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالبيد
المشتد للاصول حتى قبل وخالف خبر المصراة للاصول حتى رد انتهى **قلت** قد اطال الحافظ ابن القيم في هذا الكتاب في ابطال قول من زعم انه خلاف القياس
فعليك ان ترجع اليه **تعبية** قال صاحب العرف الشاذي اما ما ذكر صاحب المنار وغيره من ان حديث المصراة يرويه ابو هريرة وهو غير فقيه ورواية الذي
ليس بفقيه غير معتبر اذا كانت خلاف القياس والقياس يقتضي بالفرق بين اللبن القليل والكثير ولبن الناقة والشاة والبقرة وغيرهما من الاقيسة فاقول
ان مثل هذا قابل الاستفاد من الكتب فانه لا يقول به عامل وايضا هذه الضابطه لم ترد عن ابن حنيفة وابي يوسف ومحمد ولكنها منسوبة الى عيسى بن ابيان انتهى
كلام صاحب العرف الشاذي بلفظه **قلت** وكذلك كثير من الضوابط والمسائل المذكورة في كتب الحنفية المنسوبة الى الامام ابن حنيفة قابلة للاستفاد من الكتب
لحنفية فانها لم ترد عنه رحمه الله بل هي منسوبة اليه بلا دليل وشأنه اعلم واجل ان يقول بها **تعبية** اخبر قال صاحب العرف الشاذي اول من اجاب الطحاوي
فعارض الحديث واتى بحديث الخراج بالضممان وسنده قوى اقول ان هذا الجواب ليس بذلك القوي انتهى كلام صاحب العرف الشاذي بلفظه ثم بسط في تضعيف
جواب الطحاوي هذا وتوهمه **قلت** لا شك في ان جواب الطحاوي هذا ضعيف **ووا** قد زعم الطحاوي رد ان حديث الخراج بالضممان ناسخ لحديث المصراة و
هذا زعم فاسد قال الحافظ الفقيه وقيل ان ناسخه حديث الخراج بالضممان وهو حديث اخرجه اصحاب السنن عن عائشة ووجهه الدلالة منه ان اللبن فضلة من
فضلات الشاة ولو هلك لكان من ضمان المشتري فكل ذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدلها للبائع حكاه الطحاوي ايضا **وتعقب** بان حديث المصراة صحيح
منه باتفاق فكيف يقدم المروج على الراجح ودعى كونه بعد الدليل عليها وعلى التنزل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه
النقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا تعارض انتهى كلام الحافظ وقال قبل هذا ما لفظه ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا
دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ثم ذكر الحافظ الاحاديث التي زعموا انها ناسخة واجاب عنها جواباً شافياً ان شئت الوقوف عليها فارجع الى فتح الباري
رباب ما جاء في اشتراط ظهور الدابة عند البيع **قوله** (واشتراط ظهور الدابة عند البيع) وفي رواية صحيحين واستثنيت حملته الى اهلي يضم الماء المهلة والمراد الحمل عليه

عند البيع حل ثلثا ابن أبي عمير ثنا وكيع عن زكريا عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه باع من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا واشترط ظهرا إلى أهله هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن جابر والعل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون الشرط جائزا في البيع إذا كان ثلثا واحدا وهو قول أحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم لا يجوز الشرط في البيع ولا يتم البيع إذا كان فيه شرط باب الانتفاع بالرهن حل ثلثا أبو بكر بن يوسف بن عيسى قال ثنا وكيع عن زكريا عن عامر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهري يركب إذا كان مرهونا ولكن الذي يشرط إذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب نفقته

قال الشوكاني وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب وبه قال الجمهور وجوز مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها ثلاثا أيام وقال الشافعي ما بخفيته والخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط وحديث النهي عن الثنيا وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات ويجاب بان حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو عام من حديث الباب مطلقا فيبني العام على الخاص فامحذ حديث النهي عن الثنيا فقد تقدم تقييده بقوله إلا أن يعلم انتهى كلام الشوكاني قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (باب الانتفاع بالرهن) أي بالشئ المرهون قوله الظهري يركب بصيغة المجهول وكذلك يشرط هو خبر بمعنى الأمر والمراد من الظهري الدابة وقيل الظهري الدابة القوي يستوي فيه الواحد والجمع (ولكن الدر) بفتح للمهمة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الصرع وقوله ابن الدر من إضافة الشئ إلى نفسه لقوله تعالى وحسب الحصيد قاله الحافظ (وعلى الذي يركب ويشرب نفقته) أي كائنا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للرهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم ياذن له المالك وهو قول أحمد وإسحاق وطائفة قالوا لا ينتفع المرهون من الرهن بالركوب الحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها المفهوم الحديث وأما دعوى الاحتجاء فيه فقد دل بطلانها على إباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وهذا يختص بالرهن لأن الحديث وإن كان محتملا لكنه يختص بالرهن لأن انتفاع الراهن بالرهن يكونه مالك رقبته لا يكونه منفعا عليه بخلاف الرهن وذهب الجمهور إلى أن الرهن لا ينتفع من الرهن بشئ وتلوا الحديث لكونه مرد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول جمع عليها وأثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخها حديث ابن عمر لا تحلب ماشية امرئ بغير إخطائه رواه البخاري انتهى وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهري يمنع الراهن من درها وظهريها فهي محلوقة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن وأعرضه الطحاوي بإمرواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ونقطة إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرهون علفها الحديث قال فقهاء أن المراد الرهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تقييد الرهن بالركوب الرها حرم الرها ارتفع ما بيع في هذا المرهون وتعلق بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا امتعذر والجمع بين الأحاديث ممكن وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حملها على ما امتنع الراهن من الاتفاق على الرهن فيباح حينئذ للرهن الاتفاق على الحيوان حفظ حياته ولا بقاء المأية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو يشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهو من جملة مسائل الظفر كن أفاد الحافظ في فتح الباري قلت حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على الرهن خلاف الظاهر وقال في سبل السلام أنه تقييد الحديث بما لم يقيد به الشارع وأما قول ابن عبد البر يدل على نسخها حديث ابن عمر لا تحلب ماشية امرئ بغير إخطائه فافهم ما قال الحافظ في جواب الطحاوي من أن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا امتعذر والجمع بين الحديثين ممكن وقال في السبل ما التزم فلا بد له من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ يخص عمره النبي بالرهونة انتهى وأما قوله بان الحديث يرد أصول جمع عليها وأثار ثابتة ففيه أن هذا الحديث أيضا أصل من أصول الشريعة والجمع بين هذا الأصل وتلك الأصول الجمة عليها وتلك الآثار الثابتة التي أشار إليها ممكن وأما قول الجمهور بان الحديث يرد على خلاف القياس من وجهين أحدهما ما قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين ومن ذلك قول بعضهم إن الحديث الصحيح وهو قوله الرهن مركوب محلوب وعلى الذي يركب ويجلب النفقة على خلاف القياس فإنه جوز لغير المالك أن يركب الدابة ويحلبها وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين والصواب ما دل عليه الحديث وقواعد الشريعة وأصولها لا تقضي سواه فإن الرهن إذا كان حيوانا محظرا في نفسه بحق الله سبحانه وكذلك فيه حق المالك والمرهون حق الوثيقة وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضا بيد المرهون فإذا كان بيده فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفعه باطلا وإن مكن صاحبه من ركوبه خرج عن يده وثبوته وإن كلف صاحبه كل وقت أن يأتي يأخذ لبنه شق عليه غاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة وإن كلف المرهون بيع اللبن وحفظ ثمنه للراهن شق عليه فكان مقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرهون والحيوان أن يستوفي المرهون منفعة الركوب الحديث يعرض عنهما بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير الحقيقتين فإن نفقة الحيوان واجبة على صاحبه والمرهون إذا انفق عليه أدى عنه واجبا وله فيه حق فله أن يرجع بيده من منفعة الركوب الحلب يحوز أن يكونا بدلا فاخذها خين من أن تهدر على صاحبها باطلا ويلزم بعض ما انفق المرهون فإن قيل المرهون لا يرجع لك كان في اضطراره ولم تسلم نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو الغاية التي ما فوقها في العدل والحكمة والمصلحة شوم مختار ثم ذكر ابن القيم كلاما حسنا مفيد لمن شاء

هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي عن أبي هريرة وقد روي غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة
 موقوفاً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم ليس له أن ينتفع من الرهن بشئ بأب ما جاء في شراء القلادة
 وفيها ذهب وخرز حل ثلثا قتيبة ثلثا الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن أبي عمران عن حنشل الصنعائي عن فضالة بن عبيد قال اشترت
 بخرز قلادة بثلثي عشرة ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشاع حتى
 تفصل حل ثلثا قتيبة ثلثا ابن المبارك عن أبي شجاع سعيد بن يزيد بهذا الإسناد نحو هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي...
 الوقوف عليه فليرجع إلى الإعلام وقال القاضى الشوكاني في النيل ويجاب عن دعوى مخالفة هذا الحديث للصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا
 ترد إلا بعد اضطرار منها بعد تعذر الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبقى العام على الخاص والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضي بتأخر النسخ على
 وجه يتعذر معه الجمع لا مجرد الاحتمال مع الامكان انتهى كلام الشوكاني في خلاص ان حديث الباب صحيح محكم ليس بمسوخ ولا يرد أصل من أصول الشريعة ولا أثر
 من الآثار الثابتة وهو دليل صريح في جواز الركوب على الدابة الموهنة بنفقتهما وشرب لبن الدر الموهنة بنفقتهما وهو قول أحمد وإسحاق كما ذكر الترمذى وأما قس
 الأرض الموهنة على الدابة الموهنة والدر الموهنة فقياس من الفارق هذا ما عندي والله تعالى أعلم **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا مسلماً والشافى
قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق) قال ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب الحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها لمفهوم الحديث قال الطيبي
 وقال أحمد وإسحاق للمرتهن أن ينتفع من الموهون بمحل ركوب دون غيرها ويقدر بقدر النفقة واحتج بهذا الحديث ووجه التمسك به أن يقال دل الحديث بمنظر
 على إباحة الانتفاع في مقابلة الانتفاع وانتفاع الرهن ليس كذلك لأن إباحته مستفادة له من تملك الرقبة لا من الانتفاع وبمفهومه على أن جواز الانتفاع مقصور
 على هذين النوعين من النفقة وجواز انتفاع غير مقصور عليهم فإذا الراد به أن المرتهن أن ينتفع بالركوب الحلب من الموهون بالنفقة وأنه إذا فعل ذلك لم يره النفقة
 انتهى **قلت** قول أحمد وإسحاق هو الظاهر لما في حديث الباب وقد قال به طائفة أيضاً كما عرفت في كلام الحافظ وقد كان جواز انتفاع الركوب شرب اللبن بقدر
 العلف إبراهيم النخعي أيضاً قال الإمام البخارى في صحيحه وقال المغيرة عن إبراهيم تركب لفضالة بقدر الفها وتخلب بقدر الفها والرهن مثله انتهى قال الحافظ في الفتح قول
 والرهن مثله في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه لا يرد إذا كانت موهونة تركب بقدر علفها وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها
 ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ولفظه إذا رهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن علفها فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو
 ربا انتهى (وقال بعض أهل العلم ليس له) أي للمرتهن (أن ينتفع من الرهن) أي من الشئ الموهون بشئ) أي بشئ من الانتفاع وهو قول الجمهور واستدلوا بحديث
 أبي هريرة مرفوعاً لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواية الشافى والدارقطنى وقال هذا إسناد حسن متصل كذا في المستقى قال الشوكاني
 قوله له غنمه وعليه غرمه فيه دليل لمذهب الجمهور لأن الشارع قد جعل الغنم والغرم للرهن ولكنه قد اختلف في وصله وإرساله ورفعها وقفه وذلك
 مما يوجب عدم انتهاكه لمعارضته ما في صحيح البخارى وغيره انتهى **قلت** حديث أبي هريرة الذي استدلل به الجمهور بتوسط الكلام فيه الحافظ ابن حجر في التلخيص
 من شاء الوقوف عليه فليرجع إليه (باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز قال في القاموس الخرز حركه الجوهر وما ينظم وقال في الصراح خرزة بفتحين ثم
 خرزات الملك جواهر تاجه والقلادة بكسر القاف ما يقدر في العنق وقال في الصراح قلادة بالكسر كرن بند وجميل **قوله** (عن حنشل) بفتح الحاء المهملة والنون الخفيفة بعد
 مجيء ابن عبد الله ويقال ابن على بن عمرو السبائي ثقة من الثالثة كذا في التقريب (عن فضالة) بفتح الفاء (بن عبيد) بالتصغير (فصلتها) من التفصيل أي ميزت
 ذهبها وخرزها بعد العقد (فوجدت فيها) أي في القلادة (لا تشاع) أي القلادة بعد هذا الذي يعنى لحي (حق تفصل) بصيغة المجهول أي تميز والحديث رواه ابن إد
 بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم أني بقلادة فيها ذهب خرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير وسبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينه وبينه فقال إنما اردت
 الحجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فرد حتى ميز بينهما **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والشافى قال الحافظ في التلخيص
 وله عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها قلادة فيها خرز وذهب وفي بعضها ذهب جوهر وفي بعضها خرز وذهب وفي بعضها خرز معلقة بذهب وفي
 بعضها بثلثي عشرة ديناراً وفي أخرى بتسعة دنانير وفي أخرى بسبعة دنانير وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت بيوعاً شهدها فضالة قال الحافظ والجواب
 المسد عندى أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل المقصود الاستدلال بحفظ الاختلاف فيه وهو انتهى عن بيع ما لم يفصل وأما جنبها أو قل ثمنها فلا يتعلق
 به في هذه الحالة ما يوجب الحكم بالاضطرار وحديثه فينبغي المتن جميع رواياتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بحجة رواية حفظهم واضبطهم ويكون رواية الباقيين
 بالنسبة إليه شاذة وهذا الجواب هو الذي يجاب به في حديث جابر قصة جمل ومقدار ثمنه انتهى كلام الحافظ **قوله** (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يرد أن يباع سيف محلى) أي بالفضة لا ومنطقة (بكسر الميم في الفارسية كسر بند) مفضضة (اسم مفعول من التقضيض قال في الصراح
 تقضيض سيم كوفت وسيم اند وكرن) وهو قول ابن المبارك والشافى وأحمد وإسحاق (وهو مقول عن عمر بن الخطاب وأبيه وجماعة من السلف وهو الظاهر وقد

عليه السلام وغيرهم لم يروا ان يباع سيف محلي او منطقة مفضضة او مثل هذا بدينهم حتى يميز ويفضل وهو قول ابن المبارك والشافعي احمد واسحاق وقد رخص بعض اهل العلم في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك حل ثنا محمد بن بشر ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن ابراهيم عن الاسود عن عائشة انها ارادت ان تشتري برة فاشتروها الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشتريها فانما الولاء لمن اعطى الثمن او لمن ولي النعمة وفي الباب عن ابن عمر حديث عائشة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وقال منصور بن المعتمر يكره اباعتاب حل ثنا ابو بكر الطخارفي عن علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اذا حدثت عن منصور فقد ملأت يدك من الخير لا ترو غيره ثم قال يحيى ما حدثني ابراهيم النخعي ومجاهد اثبت منصور عن محمد بن عبد الله بن ابي الاسود قال قال عبد الرحمن بن مهدي منصور اثبت اهل الكوفة باب

رخص بعض اهل العلم في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقالت الخفية انه يجوز اذا كان للذهب المنفرد اكثر من الذي في الفلادة ونحوها كمثلها ولا دونه قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث انه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً وباع الاخر بما اراد وكذا الاتباع فضة مع غيرها بفضة وكذا الخطة مع غيرها بخطة والمزج مع غيره بلم وكذا سائر البويات بل لا بد من فصلها وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة او قليلاً او كثيراً وكذلك باقي الربويات وهذه هي المسئلة المشهورة في كتب الشافعي واصحابه وغيره المعروفة بمسئلة مدحجة وصورتها باع مدحجة ودرهما بمدحجة او بدرهمين لا يجوز لهذا الحديث وهذا منقول عن عمر بن الخطاب ووابنه وجماعة من السلف وهو مذهب الشافعي احمد واسحاق ومحمد بن عبد الحكيم المانكي وقال ابو حنيفة والثوري والحسن بن صالح يجوز بيعه باكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بد منه وقال مالك واصحابه واخرون يجوز بيع السيف المحلى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب فيجوز بيعه بالذهب اذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره وقد روي بان يكون الثلث فما دونه قال واجابت الخفية بان الذهب فيها كان اكثر من ثلثي عشر درهما وقد اشترها بالثلثي عشر ديناراً قالوا ونحن لا نجيز هذا وانما يجيز البيع اذا باعها بذهب اكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الثمن ونحوه مما هو مع الذهب المبيع فيصير كعقد بين الطرفين بانه انما هو عند الله كافي ببيع الغنائة لثلاثين المسلمين في بيعها قال النووي دليل صحة قولنا وفساد التاويل يعني جواب الخفية وجواب الطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباع حتى يفصل وهذا صريح في اشتراط فصل احدهما عن الاخر في البيع وانه لا فرق بين ان يكون الذهب المبيع به قليلاً او كثيراً وانه لا فرق بين بيع الغنائة وغيرها انتهى كلام النووي وقال صاحب السبل واجاب المانعون بان الحديث فيه دلالة على علة النهي وهي عدم الفصل حيث قال لا يباع حتى يفصل وظاهرة الاطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه حكم النهي هو سد الزريعة الى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الاستمارة بفصل واختيار المساواة بالكيل والوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب انتهى (باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك) قوله (ارادت ان تشتري برة) بوزن فعية مشتقة من البرير وهو ثمر الاراك وقيل انها فعية من البر بمعنى مفعولة كبريرة او بمعنى فاعلة كرجية هكذا وجهه القرطبي والاول اولى لانه صلى الله عليه وسلم غير اسم جبرية وبان اسمها برة وقال لا تتركوا انفسكم فلو كانت برة من البر لشاركتها في ذلك وكانت برة لنا من الانصار كما وقع عندنا في نعيم وقيل للناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل ان تعتق كما في حديث الافك وعاشت الى خلافة معاوية وتفرست في عبد الملك بن عريان انه يلى الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها كذا في القمير واشترى بها فانما الولاء لمن اعطى الثمن يعني لمن اشترى واعتق قال في اللغات قد يتوهم ان هذا متضمن للخداع والتعزير فكيف اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهله بذلك والجواب انه كان جهلاً باطلا منهم فلا اعتذار بذلك واشكل من ذلك ما ورد في بعض الروايات تخديها واشترط الولاء لهم فان الولاء لمن اعتق والجواب ان اشتراطه لهم تسليم لقولهم الباطل باخذ الغنائم دون اثباته لهم انتهى قلت قد ذكر الحافظ في الفتح دفع هذا الاشكال وجوها عديدة بالبسط فعليك ان تطالعها راولن ولي النعمة اي المعتق قوله (روى في الباب عن ابن عمر) اخرجه البخاري والنسائي وابودود قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري ومسلم (وقال اي ابو عيسى) منصور بن المعتمر يعني اباعتاب) بفتح المهملة وشد الفوقانية وبالموحدة (اذا حدثت) بصيغة المجهول (عن منصور) اي ابن المعتمر يعني اذا حدثت بك رجل عن منصور فقد ملأت يدك من الخير كناية عن كونه ثقة ثبتاً في الحديث وكان هو اثبت اهل الكوفة وكان لا يحدث الا عن ثقة (لا ترو) من الارادة (غيره) اي غير منصور (واخبرني محمد) هو الامام البخاري وهذا قول الترمذي قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه البخاري وابودود والنسائي قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله (وقال اي ابو عيسى الترمذي) منصور بن المعتمر يعني اباعتاب) بفتح المهملة وشد الفوقانية قوله (قال سمعت يحيى بن سعيد) بن فروخ القمي القطان البصري الحافظ للحجة احمد بن محمد الجرجسي والتعديل اذا حدثت بصيغة المجهول للخطاب عن منصور هو منصور بن المعتمر المذكور قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته احل الاعلام لا احفظ له شيئاً عن الصحابة وحدث عن ابي دائل وربي بن حوش وابراهيم وسعيد بن جبيرة ومجاهد الشعبي والجرهم الاشجعي وطبقتهم وعنه شعبة وشيبان وسفيانان وشريك فخلق كثيرين حكى عنه شعبة قال ما كتبت حديثاً قط وقال ابن مهدي لم يكن بالكوفة احد اعظم من منصور وقال احمد العجلي كان منصور اثبت اهل الكوفة لا يختلف فيه احد مات في سنة اثنتين وثلاثين ومائة انتهى مختصراً (فقد ملأت يدك من الخير لا ترو) من الارادة (غيره) مقصود يحيى القطان

من هذا الكلام بيان كمال حفظ المنصور بن المعتز واقفاً في الحديث: **باب قوله** (حدث حكيم بن خزام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي وهو ابن أخى خديجة أم المؤمنين وللقيل القيل ثلث عشرة سنة وكان من اشراف قريش ووجهها في الجاهلية والاسلام وتكلم اسلامه الى عام الفجر ومات بالمدينة سنة اربع وخمسين وله مائة وعشرون سنة ستون في الجاهلية وستون في الاسلام (يشترى له) وفي رواية ابداً (ليشترى له) (الاضحية) اي ما يضحي به من غنم وتصدق بالدينار جعل جماعة هذا اصلاً فقالوا من وصل اليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فانه يتصدق به ووجه الشبهة ههنا انه لم ياذن لحكيم بن خزام في بيع الاضحية ويجوز ان يتصدق به لانه قد خرج عنه للقرابة لله تعالى في الاضحية فذكره اكل ثمنها قاله في النبل **قوله** (حدث حكيم بن خزام) لا نعرفه الا من هذا الوجه وجيب بن ابي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن خزام (فالحديث منقطع واخرجه ابو داود من طريق ابي حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن خزام قال المذموم في اسناده مجهول **قوله** (ثنا الزبير بن خريث) بكسر العجمة والراء المشددة المكسورة واخوه مثناة وثقة احمد ابن معين (عن ابي لبيد) اسمه لما ذكره بكسر اللام وتخفيف الميم وبالزاي ابن الزبير ففتح الزاي وتشغيل الموحدة واخوه اصدوق ناصبي من الثالثة كذا في التقریب **قول** (فاشترى له شاتين) فيه دليل على انه يجوز للوكيل اذا قال له المالك اشترى هذا الدينار شاة ووصفها ان يشترى به شاتين بالصفة المذكورة لان مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً ومثل هذا الواو ان يبيع شاة بدينار فباعها بدينار او بان يشترىها بدينار فاشترىها بنصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النودى في زيادات الروضة) فقال بآرك الله في صفقة يمينك بفتح صاد وسكون فاء والمعنى بآرك الله في بيعك فجاركت (فكان بعد ذلك يخرج الى كناسة الكوفة) بضم الكاف وتخفيف النون موضع بالكوفة (فدين بجر الرجز العظيم الخ) وفي رواية البخاري ففعاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى تراً بالبركة فيه وحديث عمروة البارقي هذا أخرجه احمد والبخاري وابو داود وابن ماجه وفي اسناد من عد البخاري سعيد بن زيد اخو حماد وهو مختلف فيه عن ابي لبيد لما ذكره بن زياد وقد قيل انه مجهول لكنه قال انه وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت احمد يثني عليه وقال في التقریب انه ناصبي اجلد قال المذموم النودى اسناده صحيح لا يجيئه من وجهين وقد رواه البخاري من طريق ابن عيينة عن شعيب بن غرق سمعت الحريزي يروي عن عمروة قال قال الصواب انه متصل في اسناده مبهم: **قوله** وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث وقالوا به وهو قول احمد واسحاق الخ) قال في النبل في الحديث دليل على صحة بيع الفضولي وبه قال مالك واحمد في احاديث ابي ايتين عنه والشافعي في القديم وقواه النودى في الروضة وسومر وى عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وقال الشافعي في الجديد واصحابه ان البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان لحديث لا تبع ما ليس عندك واجابوا عن حديثي الباب بما فيها من القائل وعلى تقدير الصحة فيمكن انه كان وكيلاً بالبيع بقربة فمها منه صلى الله عليه وسلم وقال ابن حنيفة انه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء والوجه ان الاخراج عن ملك المالك مفتقر الى اذنه بخلاف الادخال **ويجاب** بان الادخال للبيوع في الملك يستلزم الاخراج من الملك للثمن وروى عن مالك العكس من قول ابن حنيفة فان صح فهو قوي لان فيه جمعاً بين الاحاديث انتهى كلام الشوكاني **باب** ما جاء في المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى **قوله** (اذا اصاب المكاتب) اي استحق (احداً) اي دية او ميراثاً ورث) بفتح فسره وخفف بحسب ما عتق منه اي بحسبه ومقداره والمعنى اذا ثبت للمكاتب تبديعية او ميراث ثبت له من الدية والميراث بحسب ما عتق من نفسه كما لو ادى نصف الكتابة ثم مات ابنه وهو حر ولم يخلف غيره فانه يرض منه نصف ماله او كما اذا جنى على المكاتب تجانية وقد ادى بعض كتابته فان الجاني عليه يدفع الى ورثته بقدر ما ادى من كتابته دية حر ويدفع الى مولاه بقدر ما بقي من كتابته دية عبد مثلاً اذا كاتبه على الف وقيمته مائة وادى خمسمائة ثم قتل فلورثة العبد خمسمائة من الف نصف دية حر ولو ادى خمسين نصف قيمته (يؤدى المكاتب) بضم ياء وسكون واو وفتح وال مخففة اي يعطى دية الكاتب رجصة ما ادى بفتح الحزقة وتشديد اللال اي قصور وفي قال القاري وفي نسخة يعني من المشكوة بحسب ما ادى اي من النجوم دية حر) بالنصب وما بقي اي يعطى رجصة

هكذا روى يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى خالد الكلال عن عكرمة عن يحيى قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم وهو قول سفیان الثوري والشافعي واحمد واسحاق حل ثنا قتيبة ثنا عبد الوارث بن سعيد عن يحيى بن ابي أنيسة عن عمرو بن شعيب عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مكاتب عبد على مائة أو قية فادها الا عشرة اواق او قال عشرة الدراهم ثم عجز فهو رقيق وهذا حديث غريب العمل عليه عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان المكاتب عبد ما بقى عليه شيء من كتابته وقدره او الحجاج بن ارقاة عن عمرو بن شعيب عن جده حل ثنا سعيد بن عبد الرحمن الخزاز عن ثناء سفیان عن الزهري عن نبهان عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان عند مكاتب احدكم ما يؤدى فلتحتجب منه هذا الحديث حسن صحيح ومعنى هذا الحديث عند اهل العلم على التورع وقالوا لا يفتق المكاتب وان كان عنده ما يؤدى حتى يؤدى باب ملجاء اذا اقلس الرجل غريم فيجوز عنده متاعه حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن خرم عن عمر بن عبد العزيز عن ابي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ايما امرأ اقلس وجده رجل سلعتة عنده بعينها فهو اولى بها من غيره وفي الباب عن سمره وابن عمر حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول الشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم هو أشق الغرماء وهو قول اهل الكوفة

ما بقى عليه من الجوز مدية عبد بالنصب قال لا شرف قوله يؤدى تخفيف الدال مجهول من روى دية او على الدية وانتصبة حرم مفعولا به ومفعول ما أدى من الجوز محذوف عائد الى الموصول اي بصفة ما اداه من الجوز يبطى دية حرم بصفة ما بقى دية عبد قوله وفي الباب عن ام سلمة اخرجها الترمذى وابوداود وابن ماجه قوله حديث ابن عباس حديث حسن واخرجه ابوداود قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم الخ قال القاضي رحمه الله ليل على ان المكاتب يعتق بقدر ما يؤدى من الجوز وكذا حديث ام سلمة وبه قال النخعي وحده ومع ما فيه من الطعن معارض بحدوث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال القاري يمكن ان يقال في الجوز بينهما وبينه على تقدير صحته تقوية لقول النخعي انه يعتق عتقا موقفا على تكميل تادية الجوز لاسيما على القول بجواز تجزئ العتق انتهى قوله وهو قول سفیان الثوري والشافعي واحمد واسحاق وهو قول ابو حنيفة رحمه الله قوله على مائة او قية بضم هزة وتخفيف تحتية وقد تشدد وهو اسم لا يعين درهما فادها اي فقضى المائة وفيها الا عشرة اواق بفتح الهنزة وتنوين القاف جمع اوقية ووقع في اكثر نسخ الترمذى وعشرة اواق بغير التاء وهو الظاهر ثم عجز اي عن اداء الجوز المكاتبه فهو اي فعبد المكاتب العاقر قال ابن الملك هذا يدل على ان عجز المكاتب عن اداء البعض كعجز عن الكل فلا يسد فيه كتابته فيكون رقيقا كما كان ويدل مفهوم قوله فهو رقيق على ان ما اداه يصير لسيده قوله وهذا حديث غريب قال في التتقى بعد ذكر هذا الحديث رواه الخمسة الا النسائي انتهى قال في النيل واخرجه ايضا الحاكم وصححه قال الشافعي لما جد احدث روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا عمرا ولم ادر من رخصته من اهل العلم يثبتونه وعلى هذا فحقا المقتين انتهى قلت واخرج ابوداود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من فوجا بلفظ قال المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم قال الحافظ في بلوغ المرام اخرجها ابوداود باسناد حسن واصله عند احمد والشافعية وصححه الحاكم انتهى وقال المنذرى في استناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال قوله حديثنا سعيد بن عبد الرحمن الخ وفي بعض النسخ قبل هذا باب منه رعن نبهان بفتح النون وسكون الواو زادا بواو مكاتب ام سلمة فلتحتجب اي احد اكن وهي سيدته رمنة اي المكاتب فان ملكه على شرف الزوال وما قارب الشيء يبطى حكمه والمعقاة لا يدخل عليها قوله وهذا حديث حسن صحيح قال الحافظ في بلوغ المرام بعد ذكره رواه احمد والربعة وصححه الترمذى انتهى قوله ومعنى هذا الحديث عند اهل العلم على التورع الخ قال القاضي هذا امر محمول على التورع والاحتياط لانه يصدر ان يعتق بالاداء لانه يعتق بمجرد ان يكون واجبا للرجم فانه لا يعتق ما لم يرد الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم وعمله قصده منع المكاتب عن تلخير الاداء بعد التمكن ليستتير به النظر الى السبلة وسد هذا الباب عليه انتهى باب ملجاء اذا اقلس الرجل غريم فيجوز عنده متاعه قال في النهاية اقلس الرجل اذ لم يبق له مال ومعناه صادرت دهاهه فلو ساء وقيل صار الى حال يقال ليس معه فلس قد اقلس بفلس افلاسا فهو مفلس وفلسه الحاكم تفليسا انتهى الغريم المدينون قوله وروجه رجل سلعتة عنده بعينها اي بذاتها بان تكون غيرها ككحة حسا او معنى بالتصرفات الشرعية فهو اي الرجل راو لها اي احق بسلعتها من غيره اي من الغرماء قوله وفي الباب عن سمره اخرجها احمد وابوداود وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي معناه منه خلاف معروف لكنه يشهد لصحته حديث الباب رواه ابن عمر اخرجها ابن حبان باسناد صحيح قاله في النيل قوله حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح واخرجه البخاري مسلم قوله والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول الشافعي واحمد واسحاق قال في شرح السنة العمل على هذا عند اكثر اهل العلم قالوا اذا اقلس المشتري بالثمن ووجب المايعة عين ماله فله ان يفسخ البيع ويأخذ عين ماله وان كان قد اخذ بعض الثمن واقلس بابقاى اخذ من ماله بقدر ما بقى من الثمن قضى به عثمان رضوانه عنده روى عن علي رضي الله عنه لا تمل لها من الثمن الصلابة وبه قال مالك والشافعي رحمه الله قلت وهو الحق وهو قول الجمهور وقال بعض اهل العلم هو اسق الغرماء بضم الهزاة اي هو ماسا ولهم وكواحد منهم ما يأخذ مثل ما يأخذون ويحسم

الرجل راو لها اي احق بسلعتها من غيره اي من الغرماء قوله وفي الباب عن سمره اخرجها احمد وابوداود وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي معناه منه خلاف معروف لكنه يشهد لصحته حديث الباب رواه ابن عمر اخرجها ابن حبان باسناد صحيح قاله في النيل قوله حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح واخرجه البخاري مسلم قوله والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول الشافعي واحمد واسحاق

ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ الامانة الى من اتتمت ولا تخن من خائنك هذا حديث حسن غريب قد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث قالوا اذا كان للرجل على آخر شيء فذهب به فوقع له عنده شيء فليس له ان يجلس عنه بقدر ما ذهب له عليه وخصص فيه بعض اهل العلم من التابعين وهو قول التورمي قال ان كان له عليه درهم فوقع له عنده دينار فليس له ان يجلس بمكان درهم الا ان يقع عنده درهم فله حينئذ ان يجلس من دراهمه بقدر ما له عليه باب ملجاء ان العارمية مودة **حلت بنا هناد** وعلى بن حجر قال ثنا اسمعيل بن عياش عن شريك بن مسلم الخولاني عن ابي امامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع العارمية مودة والزعيم غارم والذين مقضى وفي الباب عن سمرة وصفوان بن امية وشرحبيل بن ابي امامة حديث وقد روي عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من غير هذا الوجه **حلت بنا محمد بن الثني** ثنا ابن ابي عمير عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال علي اليد ما اخذت حتى تؤدي قال قتادة ثم شئ الحسن

تعالى ان الله يا اكرمكم ان تؤدوا الامانات الى اهلها والى من اتتمت اي عليها (ولا تخن من خائنك) اي تعامله بمعاملته ولا تقابل خيائته بخيائتك قال في سبل السلام وفيه دليل على انه لا يجازى بالاساءة من اساء وحمله الجهم على انه مستحب لادالة قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وان عاقبتم فما يقبوا مثل ما عوقبتم به على الجواز وهذه هي المعروفة بمسئلة الظفر وفيها اقوال للعلماء هذا القول **الاول** وهو الاشهر من اقوال الشافعي وسواء كان من جنس ما اخذ عليه او من غير جنسه **والثاني** يجوز اذا كان من جنس ما اخذ عليه من غيره نظاهر قوله بمثل ما عوقبتم به وقوله مثلها وهو اى الخفية **والثالث** لا يجوز ذلك لا الحكم الحاكم لنظاهر النفي في الحديث ونقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بيمينكم بالباطل **والجيب** انه ليس اكلا للباطل والحديث يحمل فيه النفي على الذب **الرابع** لان خرمه انه يجب عليه ان يخذل بقدر حقه سواء كان من نوع ما هر عليه او من غيره وسبيع وليستوفى حقه فان فضل على ما هو له رده له اول رده ثمة وان نقص بقي في ذمة من عليه الحق فان لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل الا ان يحمله او يبرئه فهو مكجور فان كان الحق الذي له لا يبينه له عليه وظفر بشئ من مال من عنده له الحق لخذله فان طوب انكر فان استخلف حلف وهو ما جاور في ذلك قال وهذا قول الشافعي وابي سليمان واصحابهما وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بما لفرض عليه اخذوا واصناف المظالم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاوانك ما عليهم من سبيل وبقوله تعالى واللحومات قصاص وبقوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ونقوله صلى الله عليه وسلم لهند امرأة ابي سفيان خذي ما يفيك ووليك بالمعروف ومجديت البخاري ان نزلتم يقوم وامر الكرم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا لخن وانهم حق الضيف واستدل بكونه اذا لم يفعل عاصيا بقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى لاية وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكرا الحديث ثم ذكر حديث ابو هريرة فقال هو من رواية طلحة بن غنم عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال ولئن صح فلا حجة فيه لانه ليس بشئ المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار منكرا انتهى مختصرا **قوله** هذا حديث حسن غريب واخرجه ابو داود وسكت عنه ونقل المذري تحسين الترمذي واقره وقال الزبيلي قال ابن القطان والمانع من تصحيحه شريك وقيس بن الربيع مختلفا فيها انتهى وقال الحافظ في بلوغ المرام وصححه الحاكم واستنكره ابو حاتم الرازي انتهى وقال الشوكاني في النيل وفي الباب عن ابي بن كعب عند ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف واخرجه ايضا الدارقطني وعن ابي امامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن النضر عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وعن رجل من الصحابة عند احمد وابو داود والبيهقي وفي اسناده مجهول واخرجه الصحابي لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن اخرو وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن مسروق عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه وقال احمد هذا حديث باطل لا يعرفه من وجه يصح قال الشوكاني لا يخفى ان وروده بهذه الطرق المتقدمة مع تصحيح امامين من الائمة المضطرب لبعضها وتحسين امام ثالث منهم مما يصير به الحديث مستهضا للاحتجاج انتهى **باب ملجاء ان العارمية مودة** **قوله** العارمية مودة قال التورميشي اي تؤدي الى صاحبها واختلفوا في تأويله على حسب اختلافهم في الضمان فالقائل بالضممان يقول تؤدي عين حال القيام وقيمة عند التلف وفائدة التادية عذر من يرى خلافه الزام للاستيعار مودة ردها الى مالكها كذا في المرقاة (والزعيم) اي الكفيل (غارم) قال في النهاية الغارم الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه والغرم اداء شئ لازم وقد غرم يغرهم غرما انتهى والمعنى انه ضامن ومن ضمن دينه اداؤه (والذين مقضى) اي يجب قضاءه **قوله** (وفي الباب عن سمرة) اخرجه الترمذي وابو داود وابن ماجه وصفوان بن امية واخرجه ابو داود (والثني) اخرجه الطبراني في كتاب مستد الشاميين ذكره الزبيلي في نصب الراية في الكفالة باسناده ومثله وفي الباب عن ابن عباس ذكره الزبيلي فيه **قوله** حديث ابو امامة حديث حسن واخرجه احمد وابو داود وابن ماجه قال الحافظ الزبيلي قال صاحب التقيم رواية اسمعيل بن عياش من الشاميين جيدة وشرحبيل بن ثقات الشاميين قاله الامام احمد وثقه ايضا العجلي وابو حبان وضعفه ابن معين انتهى والحديث اخرجه الترمذي في الصايا مطولا **قوله** (علي اليد ما اخذت) اي يجب على اليد ما اخذته قال الطيبي ما موصولة مبتدأ وعلى ايديهم والراجع محذوف اي ما اخذته اليهم ضمان على صاحبها والاستناد الى اليد على السب لاغلا نهائيا المتضمن (حتى تؤدي) بصيغة الفاعل الموثق والضمين الى اليد حتى تؤديه الى مالكه فيجب رده في الغصب وان لم يطلبه وفي العارمية ان عين مدة رده اذا انقضت ولو لم يطلبه كان في اليد بعة لا يلزم الا اذا طلب المالك ذكره ابن المالك قال القاري هو تفصيل حسن يعني من اخذ مال احد بخص او عارية ووديعة لزمه رده انتهى قال قتادة ثم شئ الحسن

فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعني العارية هذا حديث حسن وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إلى هذا وقالوا أيضا من صاحب العارية وهو قول الشافعي وأحمد وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن يخالف وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق باب ما جاء في الاحتكار رجل ثمن اسحاق بن منصور ثمانية مائة دينار من هارون ثمنه محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله بن فضالة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحتكر الاخواني فقلت لسعيد يا أبا حمزة انك تحتكر قال ومعمّر قد كان يحتكر وانما روى عن سعيد ابن المسيب انه كان يحتكر الزيت والخبث ونحو هذا وفي الباب عن معمر وعلي وابن ابي امامة وابن عمر

أي الحديث (قَالَ) أي الحسن (هو) أي المستعير (لا ضمان عليه) لا يلزم من قول الحسن أن المستعير لا ضمان عليه أنه لو الحديث كما استعرف (هذا حديث حسن) أخرجه النسبة إلى الشافعي وصححه الحاكم وسماه الحسن من سمة فيه خلاف مشهور ووقع في بعض النسخ هذا حديث صحيح واستدل بهذا الحديث من قال بان الوديع والمستعير ضمانا وهو صالح للاختلاج به على التضمن لأن الماخوذ إذا كان على اليد لا أخذ حتى تروى فالحكم إذا كان في ضمانها كما يشتر لفظ على من غير فرق بين ما أخذ وما أخف وقال المقلبي في النار يحتجون بهذا الحديث في مواضع على التضمن ولا راد أصح لأن اليد لا مينة أيضا عليها ما أخذت حتى تروى ولا فليست بأمانة إنما كلاما أهل بينهما لو تلفت بغير جناية وليس الفرق بين التضمن وغير التضمن إلا هذا وأما الحفاظ فبشرك وهو الذي تقيده على فعله هذا لم يثبت الحسن كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث انتهى قال الشوكاني بعد ذكر كلام المقلبي هذا ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قلة الجرد وعدم الفائدة وبما أن ذلك أن قوله لأن اليد لا مينة عليها ما أخذت حتى تروى ولا فليست بأمانة يقتضي الملازمة بين عدم الأمانة فيكون تلف الوديع والعارية بأى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضيا لخروج الأمان عن كونه أمينا وهو ممنوع فان يقتضى لذلك إنما هو التلف بخيانة أو جناية ولا نزاع في أن ذلك موجب للضمان إنما النزاع في تلف لا يصيب به الأمان خارجا عن كونه أمينا كالتلف بامر لا يطاق دفعه أو بسبب سهو أو نسيان أو بواقعة سماوية أو سرقة أو ضياع بلا تقريط فأنه يوجب التلف في هذه الأمور مع بقاء الأمانة وظاهر الحديث يقتضي الضمان وقد عارضه ما أسلفنا ثم ذكر الشوكاني كلام صاحب ضوء النهار ثم تعقب عليه ثم قال وأما مخالفة رأى الحسن لروايته فقد تقررت في الأصول أن العمل بالرواية لا بالراى انتهى قوله (وقالوا أيضا من صاحب العارية وهو قول الشافعي وأحمد) قال في النيل قال ابن عباس أبو هريرة وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وعزاه صاحب الفتح إلى الجمهور أنها اذ تلفت في يد المستعير ضمنها الأمانة إذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه واستدلوا بحديث سمة المذكور وبقره تعالى أن الله يامرهم أن تودوا الأمانات إلى أهلها ولا يخفى أن الأمر بتأدية الأمانة لا يستلزم ضمانها إذا تلفت رد وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن يخالف وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق واستدلوا بحديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطني قال الحافظ في أسناده ضعف أخرجه الدارقطني من طريق أخرى عنه بلفظ ليس على المستعير غير الغل ضمان ولا على المستودع غير الغل ضمان وقال إنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع قال الحافظ وفي أسناده ضعيفان قال الشوكاني قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على أنه لا ضمان على من كان أمينا على عين من الأعيان كالوديع والمستعير أما الوديع فلا يضمن قيل إجماعا إلا الجناية منه على العين والوجه في تضمينه بالجناية أنه صار بها خائنا والخائض من لقوله صلى الله عليه وسلم ولا على المستودع غير الغل ضمان والغل هو الخائن وهكذا يضمن الوديع إذا وقع منه تعد في حفظ العين لأنه نوع من الخيانة وأما العارية فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أنها غير مضمونة على المستعير إذا لم يحصل انتهى (باب ما جاء في الاحتكار) قال الحافظ الاحتكار الشرعي مساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحلجة الناس إليه وبهذا فسر مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وعن أحمد إنما يحرم احتكار الطعام للفقراء دون غيره من الأشياء انتهى قوله (لا يحتكر الاخواني) بالهرى أى عائل ثم ورد أنه مسلم بلفظ من يحتكر فهو خاطئ قال النووي الاحتكار المحرم هو في الأقوات خاصة بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل ادخره ليغسل فاما إذا جاء من قرية أو اشتراه في وقت الرخص وادخره وباعه في وقت الغلاء فليس باحتكار ولا تحريم فيه وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال انتهى واستدل مالك بعموم الحديث على أن الاحتكار حرام من الطعام وغيره وذكره ابن اللبكي في شرح المشارك كذا في المرافقة قوله (فقلت) قاله محمد بن ابراهيم (سعيد) أي ابن المسيب (يا أبا محمد) كنية سعيد بن المسيب (أنك تحتكر) قال ومعمّر (أي ابن عبد الله بن فضالة) قد كان يحتكر (أي في غير الأقوات) والخط بفتح الخاء المعجمة والموحدة الورد الساقط على الدواب ونحو هذا (أي من غير الأقوات) قال ابن عبد البر وأخرون إنما كان يحتكر الزيت وحمل الخبز على احتكار القوت عند الحاجة إليه وكذلك حمله الشافعي وأبو حنيفة وأخرون قوله (روى الباب عن عمر) مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بلكلن وأما فلاس أخرجه ابن ماجة قال الحافظ في النسخ أسناده حسن وعينه مرفوعا بلفظ الجالب مرفوعا والمحتكر ملعون أخرجه ابن ماجة والحاكم وأسناده ضعيف (روى) لم ألق عليه حديثه (روى أبا امامة) مرفوعا من احتكر طعاما أربعين يوما ثم تصدق به لم يكن له كفارة أخرجه زرير (روى عن عمر) مرفوعا من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه أخرجه أحمد والحاكم قال الحافظ في الفتح في أسناده مقال وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعا من احتكر حكة يريد أن

حديثه فمحدث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم كونه احتكاراً للطعام ورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام وقال ابن المبارك لا بأس بالاحتكار في الفطن والسختيان وخبره باب ما جاء في بيع الحفلات حل ثمانية أئمة أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا الشوق ولا تحفلوا ولا ينفق بخصم لبعض وفي الباب عن ابن مسعود وأبو هريرة حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم كونه بيع الحفلة وهي المصراة لا يخبئها صاحبها أياماً أو يؤخذ ذلك ليجمعه اللابن في ضرعها فيغتر بها المشتري وهذا ضرب من الخديعة والغرر باب ما جاء في اليمين الفاجرة يقطع بها مال المسلم حل ثمانية أئمة أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف علي يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فقال الأشعث بن قيس في دأبه لقد كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فحجرتني فقد مثته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لك بئنة فقلت لا فقال لليهودي أخلف فقلت يا رسول الله أذن يحلف فيذهب بمالي فاتزل الله عز وجل أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية إلى آخرها وفي الباب عن وائل بن حجر وأبي موسى وأبي أمامة بن ثعلبة الأضاري وعمران بن حصين حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح باب ما جاء إذا اختلف البيعان حل ثمانية أئمة ثناسفيا عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان فالقول قول الماتع والمبتاع بالخيار

يقال به على المسلمين فهو خاطئ أخرجه الحاكم ذكره المحافظ وسكت عنه وعن معاذ بن عمرو عن احتكار طعاماً على امتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه أخرجه ابن عساکر قوله (ورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام) واحتجوا بالروايات التي فيها التصريح بلفظ الطعام قال الشوكاني في النيل وظاهر حديث الباب أن الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الادمي والدواب بين غيره والتصريح بلفظ الطعام في بعض الروايات لا يصلح لتقييد باقي الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها المطلق وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لفهمه من اللقب هو غير معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الأصول قوله (قال ابن المبارك لا بأس بالاحتكار بالفطن والسختيان) قال في القاموس السختيان ويفتح جلد الماعز إذا دبح معرث (باب ما جاء في بيع الحفلات) الحفلة هي المصراة وقد ذكرنا في تفسيرها في هذا الباب قال أبو عبيد سميت بذلك لأن اللابن يكثر في ضرعها وكل شئ كثرته فقد حفلت تقول خرج حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثروا جميعهم ومنه سمي الحفل قوله (لا تستقبلوا السوق الراية من السوق العيرى لا تلقوا الركبان) قال في الجمع في حديث الجمع إذا جاء سويقة أي تجارة وهي مصغر السوق سميت بذلك لأن التجارة تجلب إليها والمبيعات تساق فورها والمراد العيرى التي رولا تعلقوا من الخيل بالمهمل والغاء بمعنى التجميع والمعنى لا تتركوا حلب الناقة أو البقرة أو الشاة ليجمع ويكثر لبنها في ضرعها فيغتر بها المشتري (ولا ينفق) بصيغة النهي من التنفيق وهو من النفاق ضد الكسأ دبقاً انفقت السلة فهي نافقة وانفقها ونفقها إذا جعلها نافقة (بعضكم لبعض) قال في النهاية أي لا يقصد أن ينفق سلعة عن عجمة الخش فانه يزيادته فيها يرغب السامع فيكون قوله سبباً لا يبتليها ومنفقاً لها انتهى قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) أخرجه البخاري موقوفاً عليه بلفظ قال من اشترى شاة محفلة فزدها فزيد معها أصاً عامن ثم وأخرجه الأسماعيلي مرثوعاً ذكر أن دفعه غلط (وأبو هريرة) أخرجه البخاري ومسلم قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) هذا الحديث رواه الترمذي من طريق سماك عن عكرمة وقال المحافظ في التقریب سماك بن حرب السك في أبو المغيرة صدق ورواية عن عكرمة عكرمة خاصة مصنطرة وقد تغير آخره فكان ربما يلقن انتهى تصحيح الترمذي هذا الحديث لو رده من وجه آخر صحيح (باب ما جاء في البيع الفاجرة يقطع بها مال المسلم) قوله (من خلف علي يمين) المراد باليمين المال المحلوف عليه (وهو فيها فاجر) أي كاذب ليقطع بها مال امرئ مسلم قال المحافظ يقطع يفعل من القطع كانه قطعة عن صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالخلف المذكور رتق الله وهو عليه غضبان) في حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عند معرض وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة (فقال الأشعث) هو ابن قيس أبو محمد الكندي صحابي نزل الكوفة روى الله لقد كان ذلك كان بيني وبين رجل الخ وقع في رواية البخاري من خلف علي يمين صابر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تصديق ذلك أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً إلى آخر الآية فدخل الأشعث بن قيس فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن فقالوا كن أو كذا فقال في أنزلت الخ (أذن يحلف) بالنصب قال السهيلي لا غير وحكي ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا ذكره المحافظ قوله (وفي الباب عن وائل بن حجر) أخرجه مسلم (وأبي موسى) لينظر من أخرجه روى أبي أمامة بن ثعلبة) أخرجه مسلم (وعمران بن حصين) أخرجه أبو داود قوله (حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء إذا اختلف البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتية المكسورة أي المتبايعان قوله (إذا اختلف البيعان) أي إذا اختلف الماتع والمشتري في قدر الثمن أو في شرط الخيار أو في شئ آخر ولم يكن لأحد منهما بينة قال في النيل لم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعر بالتعميم في مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والثمن وفي كل امر يرجع إليهما وفي سائر الشروط المعتبرة والتصريح بالاختلاف في الثمن في بعض الروايات لا يتأ

هذا حديث مرسل عن ابن عبد الله لم يذكر ابن مسعود وقد روى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث أيضاً وهو مرسل
 أيضاً قال بن منصور قلت لأحمد إذا اختلف البيعان لم تكن بينة قال القول ما قال رب السلعة أو يتراد أن قال السحاق كما قال وكل من قال القول قوله
 فعليه اليمين وقد روى نحو هذا عن بعض التابعين منهم شرح باب ما جاء في بيع فضل الماء حدثنا ثقات قتيبة ثناد وروى عبد الرحمن العطاري عن عمرو بن دينار
 عن أبي المنهال عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء وفي الباب عن جابر وبهيسة عن أبيها وأبو هريرة وعائشة وأنس وعبد
 ابن عمر وحديث أبي إسحاق حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنهم كرهوا بيع الماء وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وقد خصص
 بعض أهل العلم في بيع الماء منهم الحسن البصري

في هذا العموم المستفاد من الحذف انتهى فالقول قول البائع أي مع يمينه والمبتاع أي المشتري بالخيار أي أن شاء اختار البائع ورضى بقول البائع وإن فسخ
 البيع والحديث دليل على أنه إذا وقع الخلاف بين البائع والمشتري في الثمن والمبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد
 الشرعية إن من كان القول قوله فعليه اليمين كذا في سبل السلام قلت يدل على أن القول قول البائع مع يمينه رواية أحمد والنسائي عن أبي عبيدة وأما رجلا
 تبايعا سلعة فقال هذا الخبز بكذا وكذا وقال هذا بعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا أقام
 بالبائع أن يستخلف ثم يخير المبتاع أن شاء أخذ وإن شاء ترك قوله (والمبتاع) أي المشتري بالخيار أي أن شاء أخذ وإن شاء ترك قوله (هذا حديث مرسل)
 الم وما خرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وروى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكرها الحافظ في التلخيص والقول ما قال
 رب السلعة أي البائع (قال إسحاق كما قال) أي أحمد (وكل من قال القول قوله فعليه اليمين) يدل على ذلك رواية أحمد والنسائي التي ذكرنا قال الشوكاني قد استدل
 بالحديث من قال أن القول قول البائع إذا وقع الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الأخيرة و
 هذا إذا لم يقع التراضي بينهما على التراد فان تراصيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون لها خلاص عن النزاع إلا التفاسخ وحلف البائع والظاهر عدم الفرق بين
 المبيع وتافه لما عرفت من عدم انتهاء الرواية المصوح فيها بأشواط بقاء المبيع للاختصاص والتزاد مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهما بمثل المثلي وقيمة
 القيمة إذا تقرر لك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق فاعلم أنه لم يذهب إلى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما أعلم بل اختلفوا
 في ذلك اختلافا طويلا على حسب ما هو مبسوط في الفروع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سياتي من قوله صلى الله
 عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه لأنه يدل بعمومه على أن اليمين على المدعي عليه والبينة على المدعي من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا
 والآخر مشتريا أو لا وحديث الباب يدل على أن القول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعيا أو مدعى عليه فبين
 الحديثين عموم وخصوص من وجه فيتعارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى الأصول الخارجة
 وحديث أن اليمين على المدعى عليه عزاه المصنف يعني صاحب المتن في كتاب الأحكام إلى أحمد ومسلم وهو أيضا في صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعى
 عليه انتهى بقدر الحاجة (باب ما جاء في بيع فضل الماء) قوله (عن أبي إسحاق بن عبد الله) بغير إضافة يكتفى بأعرف له صحبة بعد في أهل الحجاز قوله (قال النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء) وفي رواية غير الترمذي عن بيع فضل الماء وفيه دليل على تحريم بيع فضل الماء والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض
 مساحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب وغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع وسواء كان في قلاة أو في غيرها وقد خصص من عموم أحاديث
 النع من البيع الماء ما كان منه محزوا في الأنية لأنه يجوز بيعه قيا على جواز بيع الحطب إذا حرزه الحاطب الحديث الذي مره صلى الله عليه وسلم بالاحتطاب ليستغنى
 به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبو هريرة وهذا القياس بعد تسليم صحته إنما يصح على مذهب من جواز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف
 في الأصول ولكنه يشكل على النهي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان بن عفان واشتري نصف بكر رومة من اليهودي وسبها للمسلمين
 بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اشتري بكر رومة فهو سحر بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودي يبيع ماءها الحديث فإنه كما يدل على جواز بيع
 البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريره صلى الله عليه وسلم لليهودي على البيع وبما بان هذا كان في صدر الإسلام وكانت
 شوكة اليهود في ذلك الوقت قرية والنبي صلى الله عليه وسلم صالحهم في مبادئ الأمر على ما كانوا عليه ثم استقرت الأحكام وشرع لأمته تحريم بيع الماء فلا يعارض
 ذلك التقرير وأيضا الماء هنا دخل تبعا لبيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك انتهى كلام الشوكاني في ملخص قوله (وفي الباب عن جابر وبهيسة عن أبيها وأبو هريرة
 وعائشة وأنس وعبد الله بن عمرو) أم حديث جابر فأخرجه مسلم عنه فوا بلفظ أي بيع فضل الماء وأما حديث بهيسة عن أبيها فأخرجه أبو داود بلفظ أنه قال
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء ثم أعاد فقال المح وفيه قصة وأعله عبد الحق وابن القطان بأنها لا تعرف لكن ذكرها ابن جبان وغيره في الصحابة
 كذا في التلخيص وأما حديث أبو هريرة فأخرجه ابن ماجه بسند صحيح ثلاث لا يمنع الماء والكلاء والنار فأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه بلفظ أنها قالت

حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمتنع فضل الماء ليمنع به الكلاء هذا حديث حسن صحيح
باب ما جاء في كراهية عسب الفحل حل ثنا أحمد بن منيع وأبو عمار قال ثنا اسمعيل بن علقمة ثنا علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقد
رخص قوم في قبول الكرامة على ذلك حل ثنا عبد الله بن عبد الله بن عيسى بن أبي يحيى بن آدم عن إبراهيم بن حميد الزواصري عن هشام بن عروة عن محمد
ابن إبراهيم التيمي عن أنس بن مالك أن رجلاً من كبار سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله أنا أطرق الفحل فنكرهم
فوخص له في الكرامة هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة باب ما جاء في ثمن الكلب حل ثنا قتيبة ثنا الليث
عن ابن شهاب ح وثنا سعيد بن عبد الرحمن

يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء والماء والنار والحديث وأسناده ضعيف وأما حديث أنس فأخرجه الطبراني في الصغير فحصلت أن لا يحل منعها
الماء والنار قال أبو جعفر في هذا حديث منكروا ما حديث ابن عمر فأخرجه الطبراني بسند حسن كذا في التلخيص في كتاب أحياء الموات قوله رخص
أي اس حديث حسن صحيح أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه قوله والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنهم كرهوا بيع الماء الخ وقد تقدم ذكر ما قد سكر في كلام الشوكاني
قوله لا يمتنع بصيغة المجهول (فضل الماء) وهو الفاضل عن كفاية صاحبه ليمنع به الكلاء بفهم الكاف واللام بعد هاء مرة مقصورة وهو النبات لطيف
ويابس والمعنى أن يكون حول النبات كلاء ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا مكثوا من سقى بها ثم من تلك البئر ثلاثاً يتصرفوا بالعض
بعد الرعي فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعي وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور وعلى هذا يخضع البذل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الرعي
لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول و
يلحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قالت الخنفية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي في ما حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع
بان الماشية ذات أرواح يجتثي من عطشها ما تريد بخلاف الزرع وبهذا الجواب النودي وغيره باب ما جاء في كراهية عسب الفحل بفهم العين المهملة
واسكان السين المهملة أيضاً وفي آخره موحدة ويقال له العسب أيضاً والفحل الذكر من كل حيوان فرس كان أو جمل أو نيساً وغير ذلك وقد روى النسائي من حديث
أبي هريرة بنحو عن عسب الفحل قال في القاموس العسب ضرب الفحل أو ماؤه أو نسله والولد وأعطاه الكراء على الضراب والفحل كضرب انتهى قوله روى النبي
صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل قال في النهاية عسب الفحل ماؤه فرس كان أو بعيراً أو غيرها وعسبه أيضاً ضرابه يقال عسب الفحل الناقة يعسبها عسباً و
لم ينع من واحد منها ما إذا أراد النحر عن الكراء الذي يؤخذ عليه فإن عسب الفحل منذ وباليها وقد جاء في الحديث ومن حقها أطراق فحلها ووجه الحديث أنه نحر عن كراء
عسب الفحل فخذت المضاف وهو كثير في الكلام وقيل يقال لكراء الفحل عسب عسب فحل يعسبه أي كراه وعسبت الرجل إذا أعطيته كراء ضرب فحل فإحتاج إلى جند
مضاف وإنما نهي عن الجلالة التي فيه ولا بد في الجارة من تعيين العمل ومعرفة مقدارها انتهى قوله وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد (أما حديث أبي هريرة
فأخرجه النسائي وتقدم لفظه وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في هذا الباب ولا نس غير حديث الباب عند الشافعي وأما حديث أبي سعيد فأخرجه الدارقطني والبيهقي
وفي الباب عن علي بن عبد الحكم في علوم الحديث وابن حبان والذراور والبراء عند الطبراني وعن ابن عباس عند أيضاً وعن جابر عند مسلم قوله (حديث ابن عمر
حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو عيسى وغيرهما قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) وهو قول الجمهور والذي عندهم التحريم وهو الحق قال الحافظ في
الفتح بيحه وكراهة حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي وجه للشافعية والخاتبة تجوز الجارة ملاء معلومة وهو قول الحسن بن سبيح
ورواية عن مالك قواها الأبهري وغيره وحمل النهي على ما إذا وقع لأم مجهول وأما إذا استأجرت معلومة فإباحة كما يجوز الاستئجار لتلقيح الفحل و
تلقب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصلحه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح انتهى وقال الشوكاني وأما حديث الباب فنذكر عليهم أي على من جاز جارة
الفحل للضراب معلومة لأنها صادقة على الجارة قال صاحب لا فعال عسب الرجل عسباً أكثرى منه فحلاً يأنى به انتهى روى رخص قوم في قبول الكرامة على
ذلك أي قبول الهدية على ذلك وهو الحق كما يدل عليه حديث أنس الآتي قال الحافظ وإما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان الهدى المعبر هدية من
المستعير بغير شرط جاز ثم ذكر الحافظ حديث أنس الآتي ثم قال ولا ينع حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعاً من أطرق فرساً فاعقب كان له كاجر سبعين
فرساً انتهى قوله (أنا أطرق الفحل) بهم النون وكسر الراء أي غيره للضراب قال في النهاية ومنه الحديث ومن حقها أطراق فحلها أي عارته للضراب استغرق
الفحل استعارته لذلك (فتمكر) بصيغة المتكلم المجهول أي يعين صاحبها لا شيء شيئاً بطريق الهدية والكرامة لا على سبيل المعاوضة رخص له في الكرامة أي
في قبول الهدية دون الكراء وفيه دليل على أن المعبر إذا الهدى إليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الرغيب في أطراق الفحل أخرجه ابن حبان في صحيحه
حديث أبي كبشة مرفوعاً من أطرق فرساً فاعقب كان له كاجر سبعين فرساً قوله (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد الزواصري) قال في التقييد وإبراهيم

استندوا على هذا بأحاديث الباب (وقد رخص بعض أهل العلم في بيع الماء)

الناهي التقييد

الخروج وغير واحد قالوا اننا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابي مسعود الانصاري قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
دمر البغي وحلوان الكاهن هذا حديث حسن صحيح **قال** ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن يحيى بن ابى كثير عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ عن المسيب
ابن يزيد عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وثن الكلب خبيث وفي الباب عن عمر بن مسعود وجابر
وابو هريرة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جعفر حديث رافع حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كرهوا ثمن الكلب هو قول الشافعي واحمد و
ابن حبان وقد رخص بعض اهل العلم في ثمن كلب لصيد باب ما جاء في كسب الحجام **قال** ثنا قتيبة عن مالك بن النضر عن ابن شهاب عن ابن محبة عن اخي بنى
حاتمة عن ابيه انه استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في اجارة الحجام فيها فلهما فم يزل يساله وليست اذنه حتى قال اعلفه ناضحك واطعمه رقيقك وفي الباب
عن رافع بن خديج وابى حنيفة وياور والسائب حديث محبة حديث حسن والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقال احمد ان سألني حجام فبعت له واخذ هذا الحديث
ابن حنيفة وثقة السائي وابن معين وابو حاتم وروى له البخاري ومسلم كذا في نصب الراية باب ما جاء في ثمن الكلب **قوله** (نحو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
فيه دليل على عدم صحة بيع الكلب مطلقا وهو قول الجمهور ومهر البغي) بغير المودة وكسر المحبة وتشديد التثنية وهو فعل بمعنى فاعلة من بنت المرأة بغاء بالكسر اذا بنت
ومنه قوله تعالى ولا تكرر هو قتيبة على البغاء ومهر البغي هو ما تاخذه الزانية على الزنا اسماء مهورا مجازا وحلوان الكاهن) بضم الحاء الملهمة وسكون اللام ما يطاه على كاهنه
قال الهروي اصله من الخلاوة شبه المعلى بالشيء الخلو من حيث انه يأخذ سهلا بلا كلفة ومشقة والكاهن هو الذي يتعاطى الاخبار عن الكائنات في المستقبل ويدعى
معرفة الاسرار وكانت في العرب كهنة يدعون انهم يعرفون كثير من الامور الكائنة ويرون ان لهم تابعة من الجن تلقى اليهم الاخبار ومنهم من يدعى انه يدرك الرجو
بقهر اعطيت ومنهم من يزعم انه يعرف الامور بمقدورات واسباب يستدل بها على مواضعها كاشي يسرق فيعرف المظنون به للسرقة ومنهم المرأة بالزانية فيعرف من صلتها
ونحو ذلك ومنهم من يسمى النجم كاهنا حيث انه يجبر عن الامور كتيان المطر ومجيئ الرباء وظهور القتال وطالع نحس وسعيد وامثال ذلك وحديث الهروي عن ابي
الكاهن يشتمل على الهوى عن هؤلاء كاهنهم وعلى الهوى عن قصد بيقهم والمرجع الى قولهم كذا في المراقبة قال الحافظ وحلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ الخوض
على امر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتبع انه العرافون من استطلاع الغيب انتهى **قوله** هذا حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم
قوله (كسب الحجام خبيث الخ) اي مكره لذنائه قال القاضي الخبيث في الاصل ما يكره لذنائه وخسته ويستعمل للحرام من حيث كرهه الشارع واستدله كما يستعمل
الطبيب للحلال قال تعالى ولا تبدلوا الخبيث بالطيب اي الحرام بالحلال ولما كان مهر الزانية حراما كان الخبيث المسند اليه بمعنى الحرام وكسب الحجام لما لم يكن حراما لانه
صلى الله عليه وسلم احتج به واعطى الحجام اجرة كان المراد من المسند اليه الثاني واما في بيع الكلب فمن صححه كالحفنة فسهرة بالذناوة ومن لم يصححه كاصحابنا فسهرة بانه حرام
انتهى **قوله** (وفي الباب عن عمر) اخرجه الطبراني ذكره الزيلعي في نصب الراية (وابن مسعود) لما وقف على حديثه (وجابر) اخرجه احمد ومسلم وابودود (وابو هريرة)
اخبره ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سنته ذكره الزيلعي (وابن عباس) اخرجه احمد وابودود (وابن عمر) اخرجه الحاكم (وعبد الله بن جعفر) لما وقف على حديثه
قوله (حديث رافع حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كرهوا ثمن الكلب الخ) قال الطيبي في الحديث دليل على انه لا يصح بيع
وان لا قيمة على متلفه سواء كان معلما او لا وسواء كان يجوز اقتناؤه ام لا واجازة اوجيفه ببيع الكلب الذي فيه منفعة ووجب القيمة على متلفه وعن
مالك روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول الجمهور انتهى وقال الشوكاني في النيل وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب
الصيد ون غيره ويدل عليه ما اخرجه السائي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد قال في الفقه ورجال اسناده
ثقات الا انه طعن في صحته واخرج نحو الترمذي من حديث ابو هريرة لكن من رواية ابى المهزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على المقيّد ويكون الحرم بيع ما حل
كلب الصيد ان حل هذا المقيّد للاحتياج به واختلفوا ايضا هل تجب القيمة على متلفه فمن قال تجزئ ببيع قال بعدم الوجوب من قال يجوز قال بالوجوب ومن فصل في
البيع فصل في لزوم القيمة انتهى (باب ما جاء في كسب الحجام) **قوله** (عن ابن محبة) بتشديد التثنية المكسوبة (في اجارة الحجام) وفي رواية الموطأ في اجرة الحجام رفع
يزول يساله وليت اذنه) اي في ان يرخس له في كلها فان اكثر الصحابة كانت لهم ارقاء كثيرون وانهم كانوا ياكلون من جزلهم ويعيدون ذلك من اطيب المكاسب فلما
سمع محبة نهيهم عن ذلك وشق ذلك عليه لاحتياجه الى اكل اجرة الحجام تكرر في ان يرخس له في ذلك حتى قال صلى الله عليه وسلم اعلفه ناضحك) بجمرة وصل وكسر اللام
اي اطعمه قال في القاموس العلف كالضرب الشرب لكثره اطعام الدابة كالاعلان والناضح هو الحمل الذي يسقى به الماء واطعمه رقيقك) اي عبدك لان هذين ليس لهما
شرف ينال فيه دناءة هذا الكسب بخلاف الكرم وهذا ظاهر في حرمة عمله الحديث صحيح لكن الاجماع على تناول الحولة فيحمل النهي على التنزيه كذا ذكره ابن الملك **قوله**
(وفي الباب عن رافع بن خديج) اخرجه مسلم وغيره وقد تقدم (وابو حنيفة) اخرجه البخاري (وجابر) اخرجه احمد لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام فقال
اطعمه ناضحك والسائب) اخرجه ابو يعلى الموصلي في مسند ذكره الزيلعي في نصب الراية **قوله** (حديث محبة حديث حسن) اخرجه احمد وابودود واخرجه ايضا
مالك **قوله** (وقال احمد ان سألني حجام لم) قال الحافظ في الفقه ذهب احمد وجماعة الى الفرق بين الحوام والعبد فكل الحوام الاحتراف بالحجارة ويحرم الاتفاق على نفسه منها

باب ماجاء من الرخصة في كسب الحجام حدثنا علي بن مجش عن اسمعيل بن جعفر عن حميد قال سئل عن كسب الحجام فقال الشراحتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه أبو طيبة فامر له بصاعين من طعام وكثير أهله فوضعوهم عند من خراجه وقال ان افضل ما تداؤتم به الحجامة أو ان من أمثل دوائكم الحجامة وفي الباب عن علي وابن عباس وابن عمر حديث الشرح حديث حسن صحيح وقد رخص بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في كسب الحجام وهو قول الشافعي **باب** ما جاء في كراهية ثمن الكلب السنن **باب** ما جاء في كراهية ثمن الكلب السنن حدثنا علي بن مجش عن علي بن خشرة قال ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب السنن هذا حديث في سنده اضطراب قد روى هذا الحديث عن الاعمش عن بعض اصحابه عن جابر واضطر أبو علي الاعمش في رواية هذا الحديث وقد ذكره قوم من اهل العلم ثمن الهرة وخص فيه بعضهم وهو قول احمد والشافعي وروى ابن فضال عن الاعمش عن ابي جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه **باب** ما جاء في كراهية ثمن الكلب السنن حدثنا علي بن مجش عن علي بن زبير عن جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الهرة وثمنه هذا حديث غريب وعمر بن زبير لا يعرف كبيراً احدي روى عن غير عبد الرزاق **باب** ما جاء في كراهية ثمن الكلب السنن حدثنا علي بن مجش عن حماد بن سلمة عن ابي الهيثم عن ابي هريرة قال نبي عن ثمن الكلب السنن هذا حديث لا يصح من هذا الوجه وابو الهيثم اسمه يزيد بن سفيان فذكر في شعبه بن الحجاج وروى عن ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدراب منها وابو الهيثم مطلقاً وعنه حديث حميدة **باب** ما جاء من الرخصة في كسب الحجام قوله (عن حميد) بالتصنيف هو حميد الطويل وجمعه أبو طيبة بفتح مهملة فسكون تحتية ثم باء من حلة عبد بنى بياضة واسمه نافع او دينار ومسيرة اقول (وامر أهله) اي ساداته (فوضعوهم) عنه من خراجه بفتح الخاء المعجمة هو ما يقدره السيد علي بن عبد في كل يوم ويقال له صربية وغلة (وان من أمثل دوائكم) اي من افضل دوائكم والاشك **قوله** (روى) الباب عن علي بن يونس من اخبره (وابن عباس) اخبره البخاري مسلم (وابن عمر) لينظر من اخبر حديثه **قوله** (حدثنا الشرح حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري **قوله** وقد رخص بعض اهل العلم (الخ) قال الحافظ في الفتح اختلف العلماء في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى انهم حلال واحتجوا بهذا الحديث يعني بحديث ابن عباس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم واعطى الحجام اجرة ولو علم كراهية لم يعطه قال وقالوا هو كسب فيه دناءة وليس بحره فحملوا الرجوع على التنزيه ومنهم من ادعى التنزيه وان كان حراماً ثم ابيح وجنم الى ذلك البخاري والشافعي لا يثبت بالاحتمال وذهب الجمهور الى الفرق بين الحر والعبد وقد ذكرنا مذهب احمد فيما تقدم نقلاً عن الفتح قال الحافظ جهم بن العربي بين قوله صلى الله عليه وسلم كسب الحجام خبيث وبين اعطاء الحجام اجرة بان محل الحجام اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل النحر على ما اذا كان على عمل مجهول قال وفي الحديث الاجرة على المعالجة بالطب والشفاعة الى اصحاب الحقوق ان يخففوا منها وجواز مخرجه السيد ابيد كان يقول له اذنت لك ان تكتب علي ان تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك انتهى **باب** ما جاء في كراهية ثمن الكلب السنن بكرة السنين المهمة وفتح النون المشددة وسكون الواو بعدها راء وهو الهرة روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنن قال في شرح السنة هذا محمول على ما لا ينفذ وعلى انه متى تنزیه لكي يعتاد الناس هبته و اعارته والسماحة به كما هو الغالب فان كان نافعاً وباعه صحه البيع وكان ثمنه حلالاً هذا مذهب الجمهور الا ما حكى عن ابي هريرة وجاعة من التابعين رضوا الله تعالى عليهم اجمعين واحتجوا بالحديث وأما ما ذكره الخطابي وابن عبد البر ان الحديث ضعيف فليس كما قالوا بل هو صحيح كذا في المرقاة قلت لا شك ان الحديث صحيح فان مسلماً أخرجه في صحيحه كما استعرف وقال الشوكاني وفيه دليل على تويم بيع الهرة به قال ابو هريرة ومجاهد جابر بن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاها المنذري ايضا عن طاوس وذهب الجمهور الى جواز بيعه واجابوا عن هذا الحديث بأنه ضعيف وفيه ان الحديث صحيح واه مسلم وقيل انه يحمل النهي على كراهية التنزيه وان بيعه ليس من مكارم الاخلاق والامن المندبات لا يخفى ان هذا الخراج انتهى عن معناه الحقيقي بلا مقتض انتهى **قوله** في سنده اضطراب قال المنذري والحديث اخبره البيهقي في السنن الكبرى من طريقين عن عيسى بن يونس وعن حفص بن غياث كلاهما عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر ثم قال اخبره ابو داود في السنن عن جماعة عن عيسى بن يونس قال البيهقي وهذا حديث صحيح على شرط مسلم دون البخاري اذ هو لا يحتج برواية ابي سفيان ولعل مسلماً انما لم يخرج في الصحيح لان وكيع بن الجراح رواه عن الاعمش قال قال جابر بن عبد الله فذكره ثم قال قال الاعمش اري ابا سفيان ذكره فالا عمش كان يشك في عمل الحديث فصارت رواية ابي سفيان بذلك ضعيفة انتهى **قوله** (حدثنا الشرح حديث غريب) وعمر بن يزيد لا يعرف كبيراً احدي (الخ) والحديث اخبره ابو داود والنسائي وابن ماجه وقال النسائي هذا منكر قال المنذري وفي اسناده عمر بن زيد الصنعاني قال ابن حبان ينفرد بالمناكير عن المشاهير يخرج عن حد لا يحتج به وقال الخطابي وقد كثر بعض العلماء في اسناده هذا الحديث وزعم انه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو عمر بن عبد البر حديث بيع السنن كراهية رضى هذا الخبر كلامه **قوله** اخبر مسلم في صحيحه من حديث معقل وهو ابن عبد الله بن الحزري عن ابي الزبير قال سالت جابر عن ثمن الكلب والسنن فقال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك **باب** **قوله** (عن ابي الهيثم) بتشديد الزاي المكسورة التميمي البصري اسمه يزيد وقيل عبد الرحمن بن سفيان متروك من الثالثة قاله الحافظ **قوله** (نحى عن ثمن الكلب السنن) كذا في الصحيح استدل به عطاء والنخعي على انه يجوز بيع كلب الصيد دون غيره لكن الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج **قوله** (تسكن فيه شعبة بن الحجاج) قال في الميزان روى عن شعبة ثم تركه وقال النسائي متروك مسلم بن ابراهيم سمعت شعبة يقول كان ابي الهيثم مطروحاً في مسجد ثابت لواعطاه انسان فمسح الحلة سبعين حديثاً وقال سلم سمعت

جابر بن النبی صلی الله علیه وسلم یخوفا ولا یصحب اسناده ایضا باب ملجاء فی کراهیة بیع المغنیات حدثننا قتیبة بن شاکر عن مضر بن عابد الله بن زید عن علی بن یزید عن القاسم عن ابی امامة عن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال لا تبیعوا القینات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خیر فی تجارة فیهن وثمنهن حرام فی مثل هذا انزلت هذه الآية ومن الناس من یشتري لهو الحديث لیصل عن سبیل الله الی اخر الآية وفي الباب عن عمر بن الخطاب حدیث الی امامة انما انما فی مثل هذا من هذا الوجه وقد تكلم بعض اهل العلم فی علی بن یزید وضعفه وهو شارح باب ملجاء فی کراهیة ان یفرق بین الاخوان واولادها واولادها فی البیع حدثننا عمر بن حفص الشیبانی عن عبد الله بن وهب اخبرني جعی بن عبد الله عن ابی عبد الرحمن عن ابی ایوب قال سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول من فرق بین والدیه وولدها فرق الله بینہ و بین لیجته یوم القيمة هذا حدیث حسن غریب حدثننا الحسن بن علی عن عبد الرحمن بن مہدی عن حماد بن سیدة عن الحجج عن الحكم عن میمون بن ابی شیبہ عن علی قال وهب رسول الله صلی الله علیه وسلم غلامین اخوین فبعتهما فقلت لیس فی هذا حدیث عن رسول الله صلی الله علیه وسلم یأمر علی ما فعل غلامک فاخبرته فقال ردة ردة هذا حدیث حسن غریب وقد کره بعض اهل العلم من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم و غیرهم التفریق شعبه یقول رأیت ابی المہزم ولویعطی درهما لوضع حدیث انتی قوله (وروی عن جابر عن النبی صلی الله علیه وسلم یخوفا ولا یصحب اسناده ایضا) اخوہ النسائی قال لحاظ باسناد رجاله ثقات الا انه ظن فی اسناده وقد وقع فی حدیث ابن عمر عند ابن ابی جاتمه بلفظ من عن ثمن الکلب وان کان ضاراً یا یعنی مما یصید وسناده ضعیف قال ابواته هو منکر انتی (باب ملجاء فی کراهیة بیع المغنیات قوله) ثنا بکر بن مضر بضم المیم وفتح الضاد غیر منصرف ثقة ثبت عن عبد الله بن زحری بفتح الزای سکون المهلة صدوق یخطی عن علی بن یزید بن ابی زیاد الا لہان الدمشقی صاحب القاسم بن عبد الرحمن ضعیف من السادسة عن القاسم هو ابن عبد الرحمن الدمشقی ابو عبد الرحمن صاحب ابی امامة صدوق یسرل کثیراً قوله (لا تبیعوا القینات) بفتح القاف وسکون الختية فی الصحاح القین الامة مغنیه كانت او غیرها قال التوربشقی وفي الحدیث یراد بها المغنیه لانها اذا لم تکن مغنیه فلا وجه للبیع عن بیعها وشرائها (ولا تعلمهن) ای اغناء فانها رقیة الزنا و ثمنهن حرام قال القاضی النبی مقصود علی البیع و الشرع لاجل التغنی وحرمة ثمنها دلیل علی فساد بیعها ولجمها وجمعها وبیعها والحديث مع ما فیہ من الضعف للطن فی رواة مؤول بان اخذ الثمن علیہن حرام کما فی ثمن الغنم من النباذ لانه اعانة وتوصل الحاصل محمول لان البیع غیر صحیح انتی (ومن الناس من یشتري لهو الحديث) ای یشتري الغناء والاصوات المحمومة التي تلحی عن ذکر الله قال الطیبی رحمه الاضافة فیہ بمعنى من البیان خوجة خزواب ساج ای یشتري اللهو من الحدیث لان اللهو یشیر الی الحدیث ومن غیره والمراد من الحدیث المنکر فی فیہ نحو السمر بالاساطیر وبالحادیث التي لا اصل لها والتحدث بالخرافات والاضاحیة الغناء وتعلم الموسيقى وما أشبه ذلك فی المرقاة واخرج ابن ابی شیبہ باسناد صحیح ان عبد الله سئل عن قوله تعالى ومن الناس من یشتري لهو الحديث قال الغناء والذي لا اله غیره واخرجه الحاکم وصححه والبیہقی کذا فی التلخیص قوله (وفي الباب عن عمر بن الخطاب) لیظهر من اخرجه قوله (حدیث الی امامة انما انما فی مثل هذا من هذا الوجه) واخرجه احمد وابن ماجه (وقد تكلم بعض اهل العلم فی علی بن یزید الخ) قال البخاری منکر الحدیث وقال النسائی لیس بثقة وقال ابو زرعة لیس بقوی قال الدارقطنی متروک کذا فی المیزان (باب ملجاء فی کراهیة ان یفرق بین الاخوان قوله من فرق) بتشدید الراءین والدیه وولدها ای بیع اربة او خدیعة بقطیعة وامثالها فی معنى الوالدة والولد وكل ذی رحم محرم قال الطیبی رحمه اراد به التفریق بین الجارية وولدها بالبیع والربة و غیرهما وفي شرح السنة وكذلك حکم الجدة وحکم الاب والجد اجاز بعضهم البیع مع الکراهة والیه ذهب اصحاب ابی حنيفة کما یجوز التفریق بین البهائم وقال الشافعی انما کره التفریق بین السبا یا فی البیع واما الولد فلا بأس وخص اکثرهم فی التفریق بین الاخوان ومنع بعضهم من علی والاقی واختلفوا فی حد الکبر البیع للتفریق قال الشافعی هو ان یشبع سبع سنین او ثمانیا وقال الاوزاعي حتى یستغنی عن ابيه وقال مالک حتى یشتر و قال صفوان بن عیینة حتى یعتقه وقال احمد لا یفرق بینہما وان کبروا وحکمهم وجوز اصحاب ابی حنيفة التفریق بین الاخوان الصغیرین فان کان لحدھا صغیر لا یجوز کذا فی المرقاة (وفرق الله بینہ و بین أحبته) ای من اولاده ووالدیه و غیرها (یوم القيمة) ای فی موقف یجتمع فیہ الاحباب یشفع بعضهم بعضا عند رب الارباب فلا یرد علیہ قوله تعالى یوم یفر المرء من اخیه وامه وابیه وصاحبته وبنیه قوله (هذا حدیث حسن غریب) واخرجه الدارمی واحمد والحاکم فی المستدرک قوله (ریعن ما فعلی بالفتن ای صنع غلامک) ای الغائب رفل خبرته ای علمت النبی صلی الله علیه وسلم بیعه (ردة) ای رد البیع (ردة) کرهه للتاکید قوله (هذا حدیث حسن غریب) واخرجه ابن ماجه قال مشکوفاً وهو من رواية میمون بن ابی شیبہ عن علی بن یزید وقد اعله ابو داود بالانقطاع بینہما واخرجه الحاکم وصححه اسناده ورحمہ البیهقی لشواهد انتی قوله (وقد کره بعض اهل العلم من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم و غیرهم التفریق بین السبا فی البیع) وكذا فی غیر البیع کالهبة قال مشکوفاً فی حدیث الباب لیل علی تحريم التفریق بین الوالدة والولد و بین الاخوان اما بین الوالدة وولدها فقد حکى فی البحر عن الامام یحیی انه اجاع حتى یشفع الولد بنفسه وقد اختلف فی انعقاد البیع فذهب الشافعی الی انه لا ینعقد وقال ابو حنيفة وهو قول الشافعی انه ینعقد وقد ذهب بعض الفقهاء الی انه لا یجزم التفریق بین الاب والابن واجاب عن ذلك صاحب البحر انه مقیس علی الام ولا یخفى ان حدیث ابی موسی المدنی فی الباب لیشمل الاب فالتعویل علیہ ان محاولی من التعویل علی القیاس واما بقية القرابة فذهبت الی هادویة والتحقیة الی انه یجوز التفریق بینہم قیاساً وقال الامام یحیی والشافعی لا یجزم والذي یدل علی النص هو

السبي في البيع ونخص بعض اهل العلم في التفريق بين المولات الذين ولدوا في ارض الاسلام والقول الاول صح وروى عن ابراهيم انه فرق بين الدرة وولدها في البيع فقبل له في ذلك فقال ان قد استأذنتها في ذلك فرضيتك باب ملجاء في من يشتري العبد يستغله ثم يجدها عيبا حل ثلثا من الثمن ثلثا عثمان بن عمرو وابو عامر العقدي عن ابن ابي عمير عن محمد بن خفاف عن عمرو بن عتبة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالخراج بالضمان هذا حديث حسن وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه والعمل على هذا عند اهل العلم حل ثلثا ابوسلمة يحيى بن خلف ثلثا عمر بن علي عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالخراج بالضمان وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عمرو واستغرب محمد بن اسمعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي وقد روى مسلم بن خالد الزنجي هذا الحديث عن هشام بن عمرو ورواه جري عن هشام ايضا وحديث جري يقال تدليس ليس فيه جبر لم يسمع من هشام بن عمرو وتفسير الخراج بالضمان هو الرجل الذي يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيبا فيرده على البائع فالغلة للشاري لان العبد لو تخير التفريق بين الاخوة واما بين من عداهم من الارحام فللخافة بالقياس فيه فظلاله لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الاخ واخيه فلا الحاق لوجوه الفارق فينبغي الوقوف على ما تناوله النص وظاهر الاحاديث انه يجوز التفريق سواء كان بالبيع او بغيره ما فيه مشقة كما مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختياريه للفرق كالقسمة انتهى كلام الشوكاني قلت المراد بحديث ابي موسى الذي اشكر اليه الشوكاني حديثه الذي روى ابن ماجة والدارقطني عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الاخ واخيه والقول الاول صح يعني صحيح فانه يدل عليه حديث الباب واما من رخص في التفريق مطلقا فاحاديث الباب حجة عليه اعلم انه قد استدرك على جواز التفريق بعد البلوغ حديث سلمة بن اكوع قال خرج احمد ومسلم وابوداود عنه قال خرجنا مع ابي بكر امرة علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزونا فزارة فلما دنونا من الماء امرنا ابو بكر فعرسنا الحديث وقيه قال فجلت بهم سوقهم الى ابي بكر وفيهم امرأة من فزارة عليها قشع من ادم ومعها ابنة لها من احسن العرب اجمله فقلنا ابو بكر ابتها فلم اكشف لها ثوبا حتى قدمت المدينة ثم بت فلم اكشف لها ثوبا وفيه فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها الى اهل مكة وفي ابيهم اسارى من المسلمين فقلنا هم بتلك المرأة قال صاحب المتن بعد ذكره هذا الحديث ما لفظه وهو حجة في جواز التفريق بعد البلوغ انتهى قال الشوكاني قوله فلم اكشف لها ثوبا بكناية عن عدم الجماع والظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال وقد حكى في الغيث الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان صح فهو المستند لا هذا الحديث لان كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم لان يقال انه حمل الحديث على ذلك للجمع بين الادلة وقد استدرك على جواز التفريق بين البالغين بما اخرج الدارقطني في الحاكم من حديث عباد بن الصامت بلفظه لا فرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان في اسناد عبد الله بن عمر الواقفي وهو ضعيف وقد رماه على بن النعمان بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له الدارقطني بحديث سلمة المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سلمة وهذا الحديث منهض للاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير انتهى كلام الشوكاني ففكر وتامل قوله (وروى عن ابراهيم انه فرق بين الام وولدها في البيع) وفي قول ابراهيم هذا كلام كما لا يخفى والله تعالى اعلم: (باب ملجاء فيمن يشتري العبد ويستغله الخ) قال في النهاية الغلة الدخول الذي يحصل من الزرع والتمر واللبن والاجارة والتناج ونحو ذلك انتهى وقال الحافظ في الفقه ما يقدره السيد على عبده في كل يوم يقال لها الخراج والضريبة والغلة انتهى وقال في القاموس الغلة الدخول من كراء دار او اجر غلام فائدة ارض واغلت الضيعة اعطتها واستغل عبده كلفه ان يغله انتهى قوله (وابو عامر العقدي) يعني وقاف مفتوحين ودال مهلة واسمه عبد الملك بن عمرو عن محمد بن عيسى بن الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام بن خفاف يضم الخاء المعجمة وفائين بوزن غراب قوله (قضى ان الخراج بالضمان) قال الطيبي هو الباء في الضمان متعلقة بخروج تقديره الخراج مستحق بالضمان اي بسببه وقيل الباء للقبالة والمضام محذوف او منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان الا ان عليه بتلف المبيع ونفقته ومؤنته ومنه قوله من عليه غرمه فعليه غنمه والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المتبعة عبد اكان او امه او ملكا وذلك ان يشتريه فيستغله زمانا ثم يعثر منه على عيب قد يبره لم يطلعه البائع عليه او لم يعرفه فله رد العين المعيبة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لان المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه ولم يكن له على البائع شيء في شرح الستة قال الشافعي رحمه الله في الحديث في يد المشتري من نتاج الدابة وول الامه والابن الماشية وصوفها وثمر الشجرة ان الكل يبقى للمشتري وله رد الاصل بالعيب وذهب اصحاب ابو حنيفة رحمه الله الى ان حدوث الولد والثمرة في يد المشتري يمنع رد الاصل بالعيب بل يرجع بلا ردش وقال مالك رحمه الله لا يرد الاصل والصوف ولو اشترى جارية فولدت في يد المشتري بالشبهة او ولها ثم وجد بها عيبا فان كانت ثيبا ردها والمهر للمشتري ولا شيء عليه ان كان هو الوطئ وان كانت بكر فاقضت فلا رد له لان زوال البكارة نقص حدث في يده بل يسترد من الثمن بقدر ما نقص العيب من قيمتها وهو قول مالك والشافعي قوله (هذا حديث حسن) وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه واخرجه الترمذي بعد هذا بسند اخر وصححه قال الحافظ في باغ المرام بعد كونه الحديث رواه الخمسة وضعفه البخاري وابوداود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان انتهى قوله

هلك هلك من مال المشتري فحوز من المسائل يكون فيه الخراج بالضمان باب بلقاء من الرخصة في اكل الثمرة لما روي عن محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب ثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبنة وفي الباب عن عبيد الله بن عمر وعطاء بن شرجيل ورافع بن عمر وعمر بن مولى أبي الحزم وابي هريرة حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه الا من حديث يحيى بن سليم وقد رخص فيه بعض اهل العلم ابن السبيل في اكل الثمار وكرهه بعضهم الا بالثمن حديثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه من ذي حاجة غير مخذن خبنة فلا شيء عليه هذا حديث حسن حديثنا ابو عمار الحسني بن حوث الخزاعي ثنا الفضل بن موسى عن صالح بن ابو جبير عن ابيه عن نافع بن عمر قال كنت ارمي نخلاً الانصار فدخلوني فذهبوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع لم ترمي نخلكم قال قلت يا رسول الله لجمع قال لا ترم وكل ما وقع اشبعك الله وارواك هذا حديث حسن غريب صحيح باب بلقاء في الثمر عن الثنا حديثنا زيار بن ائوب البغدادي ثنا عبد الله بن العوام اخبرني سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبنة والمزابنة والخابرة والثنا الا ان تعلم هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر

واستغرب محمد بن اسمعيل هذا الحديث اي جملة غريباً وروى عن مسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الاوهام كذا في التقريب (رواه جابر بن عبد الله بن ابي طاهر) اي فيه جبري معنى التدليس ان يروى الرواية عن لقيه او عاصراً ما لم يسمعه منه بصيغة تحتل السماع كلفظة قال وعن قوله (هو الرجل الذي يشترى العبد فيستغله) اي يأخذ غلته ورافعة للمشتري لا للبائع (لا زال العبد لو هلك هلك من مال المشتري) اي لم يكن على البائع شيء اي الخراج مستحق بسبب الضمان باب بلقاء من الرخصة في اكل الثمرة لما روي عن محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب قال في التقريب صدوق من كبار العاشرة رثنا يحيى بن سليم هو الطائفي كما هو مصر عند ابن ماجة قال في التقريب يحيى بن سليم الطائفي صدوق سئ الحفظ انتهى وقال في مقدمة فتح الباري وثقه ابن معين والجعل بن سعد وقال ابو حاتم حماد الصدوق ولم يكن بالحافظ وقال النسائي ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر وقال الساجي خطأ في احاديث رواها عن عبيد الله بن عمر قال يعقوب بن سفيان كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به فاذا حدثت من كتابه فخذ به حسن واذا حدثت حفظاً فيعرف في كتابه انتهى قلت حديث الباب رواه يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر قوله (من دخل حائطاً فليأكل) اي من ثمره (ولا يتخذ خبنة) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وبعد هاتون وهي طرف الثوب اي لا يأخذ منه شيئاً في ثوبه

قوله (وفي الباب عن عبيد الله بن عمر) اخبره ابو داود في اللقطة والنسائي في الزكاة وابن ماجة والترمذي في هذا الباب (وعطاء بن شرجيل) اخبره ابو داود وابن ماجة (ورافع بن عمر) الغفاري اخبره ابو داود وابن ماجة والترمذي وروى عن مولى ابي الحزم وابي هريرة) لينظر من اخرج حديثهما **قوله** (حديث ابن عمر حديث غريب الخ) قال البيهقي لم يصح وجاء من اوجه اخبره قويه انتهى قال الحافظ في الفتح بعد ذكر كلام البيهقي في هذا والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا بكثير من الاحكام بما هو دونها انتهى **قوله** (وقد رخص فيه بعض اهل العلم لابن السبيل في اكل الثمار وكرهه بعضهم الا بالثمن) قال النووي في شرح المذهب لاختلاف العلماء فيمن مريبستان او زرع او ماشية قال الجمهور لا يجوز ان يأخذ منه شيئاً الا في حال الضرورة فيأخذ ويغير عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال احمد اذا لم يكن على البستان حائط جاز له الاكل من الفاكهة الرطبة في صح الروايتين ولو لم يجز ذلك وفي الاخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر فروعا اذا مر احدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة اخبره الترمذي استغربه كذا في فتح الباري قلت قد ضعف البيهقي هذا الحديث فقال لم يصح وجاء من اوجه غير قويه وقال الحافظ والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد قلنا ان كلام البيهقي وكلام الحافظ وياتي بقية الكلام في هذه المسئلة في باب اختلاف المواشي غير اذن الا بالباب **قوله** (عن الثمر) بفتحين (المعلق) اي المدي من الشجر من اصا منه اي من الثمر من ذي حاجة بيان لمن اي فقير او مضطر غير متخذه بالنصب على انه حال من فاعل اصاب (خبنة) قال في النهاية الخبنة مسطف الا اذا وطر الثوب اي لا يأخذ منه في ثوبه يقال اخبر الرجل اذا خبا شيئاً في خبنة ثوبه او سره وبيده انتهى فلا شيء عليه قال ابن الملك اي فلا اثر عليه لكن عليهما نه ان كان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ و اجاز ذلك احمد من غير ضرورة كذا في المراجعة **قوله** (هذا حديث حسن) واخبره النسائي وابو داود وابن ماجة **قوله** (كنت ارمي نخلاً الانصار) وفي رواية ابو داود كنت غلاماً ارمي نخلاً الانصار (وكل ما وقع) اي سقط **قوله** (هذا حديث حسن غريب صحيح) واخبره ابو داود وابن ماجة

باب بلقاء في الثمر عن الثنا بضم المثناة على وزن الدنيا اسم من الاستثناء وهي في البيع ان يستثنى شيئاً محجوراً **قوله** (وهي عن الحاقلة والمزابنة) تقدم تفسيرها (والخابرة) بلقاء المعجزة وهي كراء الارض بالثنت والربع كما في رواية مسلم والثنا اي اذا انصت الى الجهالة رآك ان تعلم بصيغة المجهول والمعنى اذا كان الاستثناء معلوماً فهو ليس منه عندنا انتهى هو الاستثناء المجهول قال ابن حجر الراديا لثنا الاستثناء في البيع فحان يبيع الرجل شيئاً ويستثنى بعضه فان كان الذي استثناه معلوماً فحان يستثنى واحداً من الاشجار ومنزلة من المنازل او موضعاً معلوماً من الارض صح بالاتفاق وان كان محجوراً فحان يستثنى شيئاً غير معلوم لم يصح البيع والحكمة في الثمر عن استثناء المجهول ما يتضمنه من الغرر مع الجهالة انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح الخ) واخبره مسلم بلفظ نهى عن الثنا واخبره

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه **حل** ثنا قتيبة ثنا أحمد بن زيد بن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس بالحسب كل شيء مثله وفي الباب عن جابر وابن عمر حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كراهية بيع الطعام حتى يقبضه المشتري وقد رخص بعض اهل العلم في من ابتاع شيئا مما لا يكال ولا يوزن من مالا يوزن ولا يشرب ان يبيعه قبل ان يستوفيه وانما التشديد عند اهل العلم في الطعام وهو قول احمد واسحاق **باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع اخيه** **حل** ثنا قتيبة ثنا الباقون عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض وفي الباب عن ابي هريرة وسمرة حديثان عن حديث حسن صحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يسوم الرجل على سوم اخيه ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض اهل العلم هو السوم **باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك** **حل** ثنا حميد بن مسعدة ثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت ابا ليثael تحدث عن يحيى بن عباد عن انس عن ابي طلحة انه قال يابني الله اني اشتريت خمرالايتام في تجري قال اهرق الخمر واكسر الدنانير

ن
احكامه

ايضا زيادة لان تعلم النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم ان هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه التنبية **باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه** اي يقبضه **قوله** (من ابتاع) اي اشترى (حتى يستوفيه) اي يقبضه وافي قال ابن عباس والحسب كل شيء مثله اي مثل الطعام استعمل ابن عباس القياس ولعله لم يبعه النص المقتضى يكون سائر الاشياء كالطعام كحديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يتباع السلع حيث يتباع حتى يجوزها التجار الى رحالهم اخبرنا ابو داود والدارقطني وكحديث حكيم بن خزام قلت يا رسول الله اني اشترى بيوعا فاجل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه ... رواه احمد قال محمد في الموطأ يقول ابن عباس نأخذ الاشياء كلها مثل الطعام لا يبيع ان يبيع المشتري شيئا استراه حتى يقبضه وكذلك قول ابو حنيفة رحمه الله وخصص في الدرد والعقار والارضين التي لا تحول ان يتباع قبل ان تقبض اما نحن فلا نجيز شيئا من ذلك حتى يقبض انتهى كلام الامام محمد **قلت** ما ذهب اليه الامام محمد هو الظاهر اهلا في حديث زيد بن ثابت وكحديث حكيم بن خزام المذكورين **قوله** (وفي الباب عن جابر اخبرنا احمد ومسلم وابن عمر) قال كانوا يتبايعون الطعام جزا فابا على السوق فهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه حتى ينقلوه اخبرنا الجماعة الا الترمذي وابن ماجة **قوله** حديث ابن عباس حديث حسن صحيح اخبرنا الجماعة **قوله** وقد رخص بعض اهل العلم في من ابتاع شيئا مما لا يكال ولا يوزن اي في من اشترى شيئا غير مكيل ولا موزن (من مالا يوزن ولا يشرب) لما لا يكال ولا يوزن (ان يبيعه قبل ان يستوفيه) وهو قول ابو حنيفة في الدرد والعقار والارضين كما تقدم (وانما التشديد عند اهل العلم في الطعام وهو قول احمد واسحاق) قال العيني في البداية اختلافوا في هذه المسئلة فقال مالك يجوز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض لو ردد التخصيص في الاحاديث بالطعام وقال احمد ان كان المبيع مكبلا او موزنا او معدودا لم يجز بيعه قبل القبض وفي غيره يجوز وقال زفر ومحمد والشافعي لا يجوز بيع شيء قبل القبض طعاما كان او غيره لاطلاق الاحاديث وذهب ابو حنيفة وابو يوسف الى جواز بيع غير المنقول قبل القبض لان النهي معلول بضر الفساد العقل لحوق الهلاك وهو في العقار وغيره نادر وفي المنقولات غير نادر انتهى كلام العيني **قلت** قد عرفت فيما تقدم ان الظاهر قول زفر ومحمد والشافعي ومن تبعهم والله تعالى اعلم **باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع اخيه** **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض بان يجيء بعضكم بعد استقرار الثمن بين البائع والمشتري وركون احدهما الى الآخر فيزيد على ما استقر فاطلاق البيع مجاز اول يراد به السوم ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض اي بعد التوافق على الصداق وركون احدهما الى الآخر ولفظ البخاري نهى ان يبيع الرجل على بيع اخيه وان يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك الخاطب قبله او ياذن له الخاطب **قوله** (وفي الباب عن ابي هريرة) اخبرنا البخاري ومسلم وسمرة لينظر من اخرج حديثه **قوله** (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) اخبرنا البخاري ومسلم **قوله** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يسوم لرجل على سوم اخيه اخبرنا مسلم عن ابي هريرة بلفظ لا يسوم الرجل على سوم اخيه المسلم ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض اهل العلم هو السوم صورة السومان يأخذ شيئا ليشتره فيقول المالك رده لا يبيعك شيئا امنه بثمنه او مثله بارضى يقول المالك استرده لاشتره منك بالكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون احدهما الى الآخر فان كان ذلك تصرحا فقال الحافظ في الفقه لاختلاف في التحريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للمشافعية وقال ابن خزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون **وتعقب** بانه لا بد من امر مبين لوضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي يتباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا كما حكاها في الفقه عن ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك **واما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء** فهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخه لا يبيعك بانقصا ويقول للبائع افسخه لا اشترى منك بازيد قال في الفقه وهذا محم عليه وقد اشترط بعض المشافعية في التحريم ان لا يكون المشتري مغبونا غبنا فاحشا ولا اجاز البيع على البيع والسوم على السوم حديث اللذان النصيحة واجيب عن ذلك بان النصيحة لا تنصرف في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن ان يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين الصلحتين كذا في الفقه **باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك** **قوله** (الايتام) صفة خمرها واشتريتها للتخليل كذا في بعض الحواشي ويحتمل ان يتعلق باشتريتها لاجلهم ويكون

وفي الباب عن جابر وعائشة وابي سعيد وابن مسعود وابن عمر والنسائي حديث ابی طلحة روى الثوري هذا الحديث عن السدي عن يحيى بن عباد عن انس بن ابي طلحة كان عنده وهذا اصح من حديث الليث حل ثنا محمد بن بشير ثنا يحيى بن سعيد ثنا سفيان عن السدي عن يحيى بن عباد عن انس بن مالك قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني انا اخبر خلا قال لا هذا حديث حسن صحيح حل ثنا عبد الله بن منير قال سمعت ابا عاصم عن شبيب بن بشير عن انس بن مالك قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومقتصرها وشاربها وحاملها والمحمول لثاليه وساقيتها وبارئها واكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له هذا حديث غريب من حديث انس وقد روى نحوه عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما في اختلاب المواشي بغير اذن الارباب حل ثنا ابوسلمة يحيى بن خلف ثنا عبد الاعلى عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليست اذنه فان اذن له فليحتلب ليشرب ان لم يكن فيها احد فليصرت ثلثا فان اجاب احد فليست اذنه فان لم يجبه احد فليحتلب ليشرب لا يحل وفي الباب عن ابن عمر روى سعيد حديث سمرة حديث حسن غريب صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول احمد واسحاق

هذا قبل التحريم ثم سأل عن حكمها بعد التحريم هل القية او اهريقه فيكون في معنى الحديث السابق يعني حديث ابی سعيد قال كان عندنا خمر لبيتم فلما نزلت المائدة سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقلت انه لبيتم فقال اهريقوه رواه الترمذي وديناسه معنى رواية ابوداود انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ايتام ورتوا خمر قال اهرقوها قالوا فلا جعلها خلا قال لا كذا في المعاني (في حرجي) صفة لا ايتام (رواها الدارقطني) بكسر الدال جمع الدن وهو طير في الدن امر بكسر المعجمة بفتحها وعلم ما كان تطهيره او مبالغة للزجر عنه وعما قاربها كما كان التغليظ في اول الامر ثم نسخ كذا في المرقاة قوله (وفي الباب عن جابر) اخبره الجماعة عن عائشة (اخبره الاصبهاني ذكره المنذري في الترغيب روى ابی سعيد) اخبره احمد بلفظ قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما حرمت الخمر ان عندنا خمر لبيتم لنا فامرنا فاهرقناها (وابن مسعود) لما وقف على حديثه (رواه ابن عمر) اخبره ابوداود وابن ماجه رواه انس اخبره الترمذي وابن ماجه قوله (حديث ابی طلحة روى الثوري هذا الحديث عن السدي عن يحيى بن عباد عن انس بن ابي طلحة كان عنده) فالحديث على رواية السدي من مسند انس بن ابي طلحة وهو من مسند ابی طلحة في مسند هذا هو الكبير واسمه اسمعيل بن عبد الرحمن الكوفي صدوق يجهل كان يقعد في سدة باب الجامع فنهى بالسكاك بضم السين وتشديد الدال قوله (قال لا) قال ابو في شرح مسلم هذا دليل المشافعي والجمهور انه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهير بالتخليل هذا اذا خللها بخبز او بصل او غير ذلك مما يلقى فيها في باقية على نجاستها وينجس ما التقي فيها هو مذهب الشافعي واحمد والجمهور وقال الاوزاعي والليث وابو حنيفة طهروا عن مالك ثلاث روايات اصحها ان التخليل حرام فلو خللها طهرت وطهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة حلال وتطهروا اجمعوا انها اذا انتقلت بنفسها لا طهرت وقد يجزئ عن سخنون المالكى انها لا تطهر فان صح عنه هو صحيح باجماع من قبله انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبره احمد ومسلم واوداد قوله (في الخمر) ظرفية مجازية او تعليلية اى في شأنها (واجلها عشرة) اى عشرة اشخاص عاصرها بالنصب بدل عن المفعول به وهو من يعصرها بنفسه لنفسه او لغيره ومقتصرها من يطلب عصرها لنفسه او لغيره (والحمولة اليه) اى من يطلب ان يحملها احدا اليه (رواها) اى عاقدتها ولو كان كيدا او دلا (المشتري) اى للشرب والتجارة بالوكالة او غيرها (اى) الخمر والمشتراة له بصيغة اسم المفعول اى الذى اشترى الخمر له قوله (هذا حديث غريب من حديث انس) واخبره ابن ماجه (وقد روى نحوه عن ابن عباس) اخبره احمد باسناد صحيح وابن حبان والحاكم كذا في الترغيب (وابن مسعود) لما وقف على حديثه (رواه ابن عمر) اخبره ابوداود وابن ماجه (باب ما في اختلاب المواشي بغير اذن الارباب) اى بغير اذن الارباب المواشي وهي جمع الماشية قال في القاموس الماشية الابل والغنم انتهى وقال في النهاية الماشية جمع المواشي وهي اسم يقع على الابل والبقر والغنم واكثر ما يستعمل في الغنم انتهى قوله (اذا اتى احدكم على ماشية) قال الطبري حرج اى متعد بنفسه وعادة على تضمينه معنى نزل وجعل الماشية بمنزلة المضيف فيه معنى حسن التعليل وهذا اذا كان الضيف النازل مضطرا انتهى (فليست اذنه) بسكون اللام ويجوز كسرها (فليصوت) بتشديد الواو اى يصرح وينادي ولا يحل (اى منه شيئا) قوله (وفي الباب عن ابن عمر) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لابي احد ماشية امر بغير اذنه ايجب احدكم ان توفى مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه فاما تخزون لهم ضررهم مواشيهم اطعمهم فلا يحل لابي احد ماشية احد الابل اذنه اخبره البخاري ومسلم (وابن سعيد) اخبره ابن ماجه مر فوا بلفظ اذا اتيت على راع فناداه ثلاثا فان اجابك ولا فاشرب من غير ان تقصد الحديث وذكر الحافظ هذا الحديث في الفقه وقال اخبره ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم قوله (حديث سمرة حديث حسن غريب صحيح) واخبره ابوداود قال الحافظ في الفقه اسناد صحيح الى الحسن فمن صححه سماعة من سمرة صححه ومن لا اعلمه بالانقطاع لكن له شاهد من رواها حديث ابی سعيد فذكره وقد تقدم انفا قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول احمد واسحاق) قال القاري قال في شرح السنة العمل على هذا يعني على حديث ابن عمر المذكور عند اكثر اهل العلم انه لا يجوز ان يحمل ماشية الغنم بغير اذن الا اذا اضطر في غنصمة ويضمن وقبل لا ضمان عليه لان الشرع اباح له وذهب احمد الى ان

وقال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض اهل الحديث في رد اية الحسن عن سمرة وقالوا انما يحل ذلك عن صحيفته سمرة باب ما جاء في بيع جلود الميتة والاصنام حل ثلثا ثقتيبة ثلثا اللبث عن يزيد بن ابي حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانه يطلى به

وغيرها الى اياحه غير المضطر ايضا اذا لم يكن المالك حاضرا فان ابا بكر رضي الله عنه حلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنا من غنم رجل من قريش برعاها عبد الله وصاحبها غافا في هجته الى المدينة ولما روى الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم على ما شية الحديث وقد رخص بعضهم لابن السبيل في اكل ثمار الغنم ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا لم ياكل غير متخنز خبنة فلا شيء عليه عند اكثرهم لا يباح الا باذن المالك الا ضرورة مجاعة تركها سبق قال الترمذي بشرى وحمل بعضهم هذه الاحاديث على المجاعة والضرورة لا نه لا تقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم انتهى وقال الحافظ في الفتح تحت حديث ابن عمر المذكور قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن ان ياخذ المسلم المسلم شيئا الا باذنه وانما خص اللابن بالذكر لتساهل الناس فيه فنية على ما هو اولى منه وبهذا اخذ الجمهور لكن سواء كان باذن خاص واذن عام واستثنى كثير من السلف ما اذا علم طبيب نفس صاحبه وان لم يقع منه اذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم الى الجواز مطلقا في الاكل والشرب سواء علم طبيب نفسه او لم يعلم والحجة لهم ما اخرجوه ابو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا اذا اتى احدكم على ما شية الحديث واجيب عنه بان حديث النهي اصح فهو اولى ان يعمل به وبانه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير اذنه فلا يلتفت اليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع منها حل الاذن على ما اذا علم طبيب نفس صاحبه والنهي على ما اذا لم يعلم ومنها تخصيص الاذن بابن السبيل دون غيره او بالاضطر او بحال المجاعة مطلقا وهي مقاربة ومنهم من حمل حديث النهي على ما اذا كان المالك الحرج من المالحديث ابو هريرة بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسفرنا رأينا ابله مصرورة فبينا اليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الابل لاهل بيت من المسلمين هو قوتهم اليسر لهم لو رجعتهم الى مزادكم فوجدتم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك اخرجوه احمد وابن ماجه واللفظ له وفي حديث احمد فابتدروا القوم لمحبوبها قالوا فيحمل حديث الاذن على ما اذا لم يكن المالك مختارا وحديث النهي على ما اذا كان مستغنيا ومنهم من حمل الاذن على ما اذا كانت غير مصرورة والنهي على ما اذا كانت مصرورة لهذا الحديث لكن وقع عند احمد في اخره فان كنتم لابد فاعلمين فاشربوا ولا تمسوا فذل على عموم الاذن في المصروف وغيره لكن بقيد عدم الحرج ولا بد منه واختار ابن العربي الحرج على العادة قال وكانت عادة اهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلادنا وبلادنا اورد في السنن الى قصر ذلك على المسافر في الخرد واخرون على قصر الاذن على ما كان لاهل الزمة والنهي على ما كان للمسلمين وقال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نلغيت فاستخذ ذلك الحكم وورد الاحاديث في ذلك وقال الترمذي في شرح المذهب اختلف العلماء في من مريستان او زرع او ماشية قال الجمهور لا يجوز ان ياخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيأخذ ويلبغ عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال احمد اذا لم يكن على البستان حائط جازله الاكل من الفاكهة الرطبة في اصحاب الروايتين ولولم يحتج لذلك وفي الاخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين علق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا اذا امر احدكم بحائط فلياكل ولا يتخنز خبنة اخرجوه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من اوجه اخر غير قوية قال الحافظ والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو وفيه انتهى كلام الحافظ مختصرا قوله وقال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض اهل الحديث في رد اية الحسن عن سمرة وقالوا انما يحدث عن صحيفته سمرة وقال الترمذي في باب كراهية بيع الحيوان بالحيوان لثمة سماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال علي بن المديني وغيره انتهى قال الحافظ في تهذيب التهذيب واما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعا منه حديث الحقيقة وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الاربعة وعند علي بن المديني ان كلها سماع وكذا احكي الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان واخرون هي كتاب في ذلك لا يقتضي الانقطاع وفي مسند احمد حدثنا هشيم عن حميد الطويل وقال جاء رجل الى الحسن فقال ان عبد الله ابن وانه نذر ان يقدر عليه ان يقطع يده فقال الحسن حدثنا سمرة قال قلنا خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الا امر فيها بالصدقة وهو عن الثلثة وهذا يقتضي سماعا منه لغير حديث الحقيقة وقال ابو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن ابيه في الصلوة دلت هذه الصحيفة على ان الحسن سمع من سمرة قال الحافظ ولم يظهر وجه الدلالة بعد انتهى : (باب ما جاء في بيع جلود الميتة والاصنام) قوله عام الفتح وهو بمكة فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل ان يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم اعاده صلى الله عليه وسلم ليعلمه من لم يكن سمعه وان الله ورسوله حرم هكذا وقع في هذا الكتاب في الصحيحين وغيرهما باسناد الفعل الى الصمير الواحد وكان الاصل حوما قال الحافظ في الفتح والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا وجهه الاشارة الى ان امر النبي صلى الله عليه وسلم ناشئ عن امر الله وهو نحو قوله والله ورسوله احق ان يرضوا والخيار في هذا ان الحجة الاولى جد فت لدلالة الثانية عليها والتقدير عند سبويه والله احق ان يرضوا ورسوله احق ان يرضوا انتهى ربيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام اي وان كانت من ذهب او فضة (ارأيت) اي اخبرني (شحوم الميتة فانه يطلى به) الضمير يرجع الى شحوم الميتة على تاويل المذكور

السفن ويدهن بها الجلود ويستصحب بها الناس قال لاهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشجر فاجلوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه وفي الباب عن عمر وابن عباس حديث جابر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم **باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة** حدثنا احمد بن عبد الله الطبري ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعوف في قيئه وفي الباب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل لاحد ان يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي وكذلك حدثنا بذلك محمد بن يشار ثنا ابن ابي عمير عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب انه سمع طائفة من اصحابنا يحدثون عن ابن عمر عن ابن عباس يرفعان الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا من وهب هبة لم يردى ثم محرم فليس له ان يرجع في هبته ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فله ان يرجع فيها ما لم يثبت منها وهو قول الثوري وقال

قاله الطبري قال القاري والظاهر انه راجع الى الشجر المفهوم من الشجر السفينة (ويدهن) بتشديد الدال ويستصحب بكسر الموحدة اي ينور (بها الناس) اي المصباح او بيوتهم يعني فهل يبيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع (قال لاهو حرام) قال الحافظ اي البيع هكذا فسر بعض العلماء كالشافعي ومن تبعه ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يجرم الانتفاع بها وهو قول اكثر العلماء فلا ينتفع من الهبة اصلها عند اهلنا من اخص بالدليل وهو الجدل المذبذب **واختلفوا فيما يتخص من الاشياء الطاهرة فاجوز على الجواز** وقال احمد وابن الماجشون لا ينتفع بشئ من ذلك واستدلوا بالحكم على جواز الانتفاع باجماعهم على ان من مات له دابة ساعه اطعامها كلاب الصيد فذلك يسوغ دهن السفينة بشجر اليتة ولا فرق انتهى كلام الحافظ رقاتل الله اليهود اي اهلكهم ولعنهم اخبارا ودعاء (ان الله حرم عليهم الشجر) اي شجر الغنم والبقر قال الله تعالى ومن الغنم والبقر حرمنا عليهم شجرهما فاجلوه اي اذا بوه قال في النهاية تجلت الشجر واجلته اذ بته وقال في القاموس حمل الشجر اذ به كجملة واجملته واحتملوا بذلك في تحليله ذلك لان الشجر المذاب لا يطلق عليه لفظ الشجر في عرف العرب بل يقولون انه الودك ثم باعوا فاكلوا ثمنه الضمير المنسوب في هذه الجملة الثلاث راجع الى الشجر على تأويل المذكور او الى الشجر المفهوم من الشجر كما تقدم قال في شرح السنة فيه دليل على بطلان كل حيلة تحتال للتوصل الى محرم وانه لا يتغير حكمه بتغيير هبته وتبديل اسمه انتهى قوله (وفي الباب عن عمر) مر فوجا قاتل الله اليهود حرم عليهم الشجر فاجلوه فباعوها اخبره الشيخان (رواين عباس) اخبره احمد وابو داود وقوله (حدثنا جابر حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة** قوله (ليس لنا مثل السوء) اي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين ان نتصف بصفة ذميمة يشاء فيها اخص الحيوانات في اخص احوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الاعلى ولعل هذا يبلغ في الزجر عن ذلك وادل على التحريم مما لو قال لا تعفوا في الهبة والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد ان تقبض ذهب جمهور العلماء الهبة الوالد لولده جمعا بين هذا الحديث وحديث النعمان بن بشير العائدي في هبته كالكلب يعوف في قيئه وفي رواية للبخاري العائدي في هبته كالعائدي في قيئه قال الطحاوي قوله كالعائدي في قيئه وان اقتضى التحريم يكون النقي محرما لكن الزيادة في الرواية الاخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم القويم لان الكلب غير متعبد فالقبي ليس حراما عليه والمرد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب **وتعقب** باستبعاد ما تأكله ومما فرقة سياق الاحاديث له وبان عرف الشرع في مثل هذه الاشياء يريد به المبالغة في الرجوع قوله من لعب بالزند شير فكانا غمس يده في لحم خنزير قال الحافظ في الفتح **قوله** لا يحل لاحد ان يعطي عطية فيرجع (بالنصب عطف على يعطي ريفها) اي في عطيته (الا الوالد) بالنصب على الاستثناء واخبر به من قال بتحريم الرجوع في الهبة الهبة الوالد لولده وجمهور العلماء **قوله** (حدثنا ابن عباس حديث حسن صحيح) واخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وصححه **قوله** (قالوا من وهب هبة لذي رحم محرم فليس له ان يرجع في هبته ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فله ان يرجع فيها ما لم يثبت بصيغة المجهول الى ما لم يعوض منها) اي من هبته (وهو قول الثوري) وهو قول اصحابنا بخيفة رح قال القاضي رح حديث ابن عمر وابن عباس نص صريح على ان جواز الرجوع مقصور على ما وهب الوالد من ولده واليه ذهب الشافعي وعكس الثوري اصحابنا بخيفة وقالوا لا يرجع للواهب فيما وهب لولده او لاحد من محارمه ولا احد الزوجين فيما وهب لغيره من ولده الرجوع فيما وهب للاجانب وجوز مالك الرجوع مطلقا الا في هبته احد الزوجين من الاخر **أول** بعض الحنفية هذا الحديث بان قول لا يحل معناه التحذير عن الرجوع لا نفى الجواز عنه كما في قولك لا يحل للواجدرة السائل وقوله الا الوالد لولده معناه ان له ان يأخذ ما وهب لولده ويتصرف في نفقته وسائر ما يوجب له عليه وقت حاجته كسائر امواله استيفاء الحق من ماله لا استرجاعا عالم وهب نقضا للهبة وهو مع بقائه **عدل عن الظاهر** بلا دليل انتهى كلام القاضي قال القاري في المراجعة متعقبا عليه المجتهد سائر الدليل وما لم يكن له دليل لم يحتمل الى التاويل انتهى قلت قد اخرج مالك عن عمر انه قال من وهب هبة يرجو ثوابها فهي ردة على صاحبها ما لم يثبت منها ورواه البيهقي عن ابن عمر مر فوجا وصححه الحاكم قال الحافظ والحفوط من رواية ابن عمر ورواه عبد الله بن موسى مر فوجا قبل وهو وهم قال الحافظ صححه الحاكم وابن خزم ورواه ابن خزم ايضا عن ابن عمر فوجا بلفظ الواهب الحق بهبته ما لم يثبت

الشافعي لا يجل لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولله واجته الشافعي بحديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجل لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولله باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك حدثنا هناد بن سعيد قال حدثنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن يزيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم

منها وأخوه أيضاً ابن ماجة والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن بن سمره عن فروة بن بلظاذ إذا كانت الهبة لأبي رحم محمول يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال قال الحافظ وسند ضعيف قال ابن الجوزي أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمره ضعيفة وليس منها ما يصح وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس عن فروة عن وهب هبة فهو أحق بها حتى يشأ عليها فإن رجع وهبته فهو كالذي يقبض ويأكل منه قال الشوكاني بعد ذكر هذه الروايات فإن صححت هذه الأحاديث كانت محضنة لعموم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الأتابة عليها ومفهوم حديث سمره يدل على جواز الرجوع في الهبة أعيدى الرحم انتهى (وقال الشافعي لا يجل للرجع) وبه قال جمهور العلماء كما عرفت (باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك) العرايا جمع العربية وهي عطية ثمر النخل دون الرقبة كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الأبل بالنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة والعربية نعيمة بمعنى مفعولة أو فاعلة يقال عري النخل بفخر العين والراء بالتعدية يعريها إذا فريها عن غيرها بأن أعطاه الآخر على سبيل النعمة لئلا يكثر ثمرها وتبقى رقبتهما عطية ويقال عريت النخل بفخر العين وكسر الراء تعري على أنه قاهر فكلها عريت عن حكم آخراتها واستثبنت بالعطية واختلف في المراء بها شرعاً فقال مالك العربية أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخولها عليه فخص له من ثمرها منه يتركز أنقل البخاري في صحيحه عنه **وقال** الشافعي في لام العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر بخرصه من الثمر بأن يخرص الرطب ثم يقدر كمي نقص إذا لم ييس ثم يشتري بخرصه ثمره فإن تفرق قبل أن يتقاضى فسد البيع انتهى قال الحافظ في الفتح محمله أن لا يكون خروفاً ولا نسيئة انتهى **وقال** ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعري الرجل في ماله النخلة والخلة بن كذا في صحيح البخاري قال الحافظ أم حديث ابن إسحاق عن نافع فوصله الترمذي ون تفسير ابن إسحاق وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ الخلات نراد فيه فيشتق عليه فيبيعها بثل خوصها وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العربية عليها انتهى **وقال** يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين العرايا نخل كانت تهرب المساكين فلا يستطيعون أن يلتذوا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من الثمر كذا في صحيح البخاري قال الحافظ هذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن مالك عن أبيه عن زيد بن ثابت عن فروة في العرايا قال سفيان بن حسين نذ قال الحافظ وصوب العربية كثيرة وهذه أحدها قال منها أن يقول الرجل لصاحب النخل أجزأني ثمر نخلات باعياها بخرصها من الثمر فيخرصها أو يبيعه ويقبض منه الثمر فيسلم إليه الخلات بالتحلية فينتفع برطبها ومنها أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيد ورة الرطب ثم لا يحب أكلها رطباً احتياجاً إلى الثمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الوهاب أو من غيره يتمرياً خذ مجلاً ومنها أن يبيع الرجل ثمر نخلاته بعد بد وصاله ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لغيره وهي التي عفى له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها عريت من أن تخرص في الصدقة فخرص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تفرقوا عنهم أن يبتاعوا بذلك الثمر من رطب تلك الخلات بخرصها وما يطلق عليه اسم عربية أي يعري رجلاً ثمر نخلات يبيع له أكلها أو التصرف فيها وهذه هبة مخصوصة ومنها أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحاجة من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيهما جميع هذه الصور يصح عند الشافعي المجهور وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترطوا التجارة ولا ادخاراً ومنع أبو حنيفة صواب البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يعري الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يملك ذلك له ثم يبدوله في ارتجاع تلك الهبة فخرص له أن يحتبس ذلك يعطيه بقدر ما ذهبه له من الرطب بخرص ثمره أو حمله على ذلك احتجاً لعدم بيع الثمر بالتمر ولحقب بالتمريج باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن علي بن إبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت العربية لم يملكها لأن الهبة لا يملك إلا بالقبض فلما جاز له أن يعطي بدلها ثمر أو هو يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة **وقال** الطحاوي بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بأخذ ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن له إيجاب عليه فلما أذن له أن يحتبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعد ظهر بذلك معنى الرخصة وأختل ذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حاجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق العربية شرعاً على صور أخرى قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نحو عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظير ذلك الأذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك قال فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض وأما حمله الرخصة على الهبة فبعد مع تفرج الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولا نه عابراً بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد ممنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تنقيد لا نهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع

الشافعي لا يجل لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولله

قَتِيبَةُ وَاحِدٌ مِنْ مَنِيْعٍ قَالَ ثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَتِيبَةُ يَنْبَغُ بِمَا لَبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَنْكَبُشُوا وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالثَّوْلِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَلَّاءُ عَلَى هَذَا عَنِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا الْفَحْشَ وَالْفَحْشَ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الدَّارَ يُبْعِرُ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا سَلْعَةً فَيَسْتَأْمِرُ بِكَثْرَتِهَا تَنْتَقِي وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَحْضُرُ الْمُشْتَرِيَ يَرِيدُ أَنْ يَخْتَارَ الْمُشْتَرِيَ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الشَّرِي أَنْ يَأْتِيَ بِأَنْ يَخْتَارَ الْمُشْتَرِيَ بِمَا يَسْتَأْمِرُ وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيْعَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ نَجَشَ رَجُلٌ فَالْمُنَاجَشُ ثُمَّ فِيمَا يَصْنَعُ وَالْبَيْعُ جَائِزٌ لَنْ الْبَائِعِ غَيْرُ الْمُنَاجَشِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّحْمَنِ فِي الْوِزْنِ حَلُّ ثَمَانِ أَهْدَاءٍ وَحَمْدٌ مِنْ غِيلَانَ قَالَ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفِيَانٍ عَنْ سَمَاءَ بْنِ خُزَيْمٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ جَلَبْتُ أَنَا وَخُرْقَةُ الْعَبْدِ بَرَّامٍ هَجْرًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَا سَامِرًا وَبِلَ وَعِنْدِي وَزْنُ بَلَاخٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْوِزْنِ زَيْنٌ وَدَارِجٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ سَوِيْدٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الرَّحْمَانَ فِي الْوِزْنِ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَمَاءَ فَقَالَ عَنْ أَبِي صَفْوَانَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنْظَارِ الْعُسْرِ الرِّفْقُ بِهِ حَلُّ ثَمَانِ أَبْرَاقٍ ثَنَا السَّحَابُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنْتُمْ قَوْلٌ رَوَى فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِنْفَظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْفَحْشِ وَالنَّسِ لِيَنْظُرَ مِنْ أَخْرَجَهُ رَحِمَةُ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَخَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (فَيَسْتَأْمِرُ بِكَثْرَتِهَا تَنْتَقِي) أَيْ بِكَثْرَتِهَا تَسْأَلُ وَيُجِبُ السَّلْعَةَ يَفِيضُ بِهَا كَثْرَتُهَا قَالُوا فِي الْقَامُوسِ وَهِيَ الْيَسَاءُ وَشَيْئٌ لَا يَسُوى كَيُرْضَى أَنْتُمْ قَوْلُهُ رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ نَجَشِ رَجُلٍ فَالْمُنَاجَشُ ثُمَّ فِيمَا يَصْنَعُ وَالْبَيْعُ جَائِزٌ لَنْ الْبَائِعِ غَيْرُ الْمُنَاجَشِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ يَجْمَعُ الْعِلْمُ عَلَى أَنَّ الْمُنَاجَشَ عَاصٍ بَعْلُهُ وَخَالَفُوا فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَسَادُ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِوَاطْءِ الْبَائِعِ أَوْ صُنْعِهِ وَالمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ثُبُوتُ الْخِيَارِ وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْمَصْرُوفَةِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمْ صَحَّةُ الْبَيْعِ مَعَ الْأَثَرِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ أَهْلُ الشَّافِعِيَّةِ فِي تَحْصِيصِ الْمُنَاجَشِ وَشَرْطُ فِي تَحْصِيصِهِ مِنْ بَاعٍ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ وَاجِبٌ الشَّارِحُونَ بَانَ الْفَحْشَ خَدِيْعَةٌ وَتَحْرِيمُ الْخَدِيْعَةِ وَاضِحٌ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا الْحَدِيثَ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ فَقَدْ كَلَّاهُ لِيُتْرَكَ فِيهِ كُلُّ أَحَدٍ وَاسْتَشْكَلَ الرَّافِعِيُّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ أَضْرَارًا وَلَا ضَرَارَ لِيُتْرَكَ فِيهِ عَلَى تَحْرِيمِهِ كُلُّ أَحَدٍ قَالَ فَالْوَجْهُ تَحْصِيصُ الْمَعْصِيَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ عِلْمِ أَخِيهِمَا أَنْتُمْ وَقَدْ حَكَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالسَّانِ عَنْ الشَّافِعِيَّةِ تَحْصِيصُ الْمَعْصِيَةِ فِي الْفَحْشِ أَيْضًا مِنْ عِلْمِ النَّبِيِّ فَظَهَرَ أَنَّ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ يَحْتَاطُ بِمَنْصُوحٍ لَفْظِ الشَّافِعِيِّ الْفَحْشَ أَنْ يَحْضُرَ الرَّجُلُ السَّلْعَةَ تَبَاعٌ فِيحْطُ بِهَا الشَّيْءُ وَهُوَ لَا يَرِيدُ شُرَاهَا لِيَقْتَدِيَ بِهَا السَّوَامَ فَيَعْطُونَ بِهَا أَكْثَرًا مَا كَانُوا يَعْطُونَ لَوْلَمْ يَكُنْ مَعَهَا سَوِيْدٌ فَتَنْجَشُ فَهُوَ عَاصٍ بِالْفَحْشِ أَنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ وَالْبَيْعُ جَائِزٌ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ رَجُلٍ نَجَشَ عَلَيْهِ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي بِبَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّحْمَنِ فِي الْوِزْنِ قَوْلُهُ (عَنْ سُوَيْدٍ) بِالتَّصْغِيرِ قَالَ فِي التَّقْرِيبِ سُوَيْدُ بْنُ قَيْسٍ صَحَابِيٌّ لَهُ حَدِيثٌ الْمَسْرُودُ بِلَ نَزَلَ الْكُوفَةُ (جَلَبْتُ أَنَا) قَالَ فِي الْقَامُوسِ جَبَّهَ يَجْبُهُ جَدًّا وَجَلَبًا وَاجْتَلَبَهُ سَاقَهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ وَتَقَالُ فِي الصَّرَاحِ الْجَلْبُ كَشَيْدٍ جَلْبَابُ أَخِيهِ أَشْهَرُ لِبَشِيرٍ بَرْنَدٍ وَخَتَنَ (وَمُخْرَفَةٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَةُ فَرَأَتْهُ فَاءً وَيُقَالُ بِالْمِيمِ وَالصَّيْحُ الْأَوَّلُ كَذَا فِي الْأَسْتِعَابِ (رَبًّا) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْأَوَّلُ الشَّيَابُ أَوْ مَتَاعُ الْبَيْتِ مِنَ الشَّيَابِ وَنَحْوِهَا وَبِأَسْفَلِ الْبُرْجِ وَحَرْفَتُهُ الْبُرْجَانَةُ أَنْتُمْ قَالُوا الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي السِّيَرِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثِيَابُ الْكَتَانِ الْقَطَنِ لَا ثِيَابَ الصُّوفِ وَالْخَزَّيْنِ هَجْرًا بِفَتْحَيْنِ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ مَصْرُوفٌ قَالَهُ الْقَارِي وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ هَجْرٌ حَوْكَةٌ بِالْأَيْمَنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِزِهِمْ وَلَيْلَةٌ مَذْكُورَةٌ وَمَصْرُوفٌ وَقَدْ يُوْنَتُ دَمِيْعٌ وَاسْمٌ لِحَمِيْعٍ أَرْضُ الْبَحْرَيْنِ وَمِنْهُ الْمَثَلُ كَبُضْعٍ تَمَرًا إِلَى هَجْرَةٍ كَانَتْ قَرِيبَ الْمَدِينَةِ وَإِلَيْهَا تَنْسَبُ الْقُلَالُ أَوْ تَنْسَبُ إِلَى هَجْرَةِ الْيَمَنِ أَنْتُمْ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ جَلَبْتُ أَنَا وَمُخْرَفَةُ الْعَبْدِ بَرَّامٍ هَجْرًا ثَنَا بِهِ مَكَّةَ رَجَاءً أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَادَ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ فَاشْتَرَى مَنَاسِرًا وَيْلًا قَالَ السِّيُوطِيُّ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى الْمَسْرُودَ بِلَ وَلَمْ يَلْبَسْهَا وَفِي الْهَدْيِ لَابْنِ الْقَيْمِ الْجُوزِيَّ أَنَّهُ لَبَسَهَا أَقْبَلُ أَنْ سَبَقَ قَلَمُ لَكِنْ فِي مَسْنَدِ أَبِي يَعْلَى وَالْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ لِبَسْدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ دَخَلْتُ يَوْمًا الْمَسْجِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ إِلَى الْبَزَازِينَ فَاشْتَرَى مَسْرُودًا بِلَ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَ تَلْبَسُ الْمَسْرُودَ بِلَ فَقَالَ أَجَلٌ فِي السَّفَرِ وَالْخَضِرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنِّي أَمَرْتُ بِالْمَسْرُودِ فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا اسْتَرْتَمُكَذَا فِي فَتْحِ الرَّحْمَنِ (وَعِنْدِي وَزْنُ) أَيْ الثَّمَنِ (بِالْأَجْرِ) أَيْ بِالْأَجْرَةِ (زَيْنٌ) بِكَسْرِ الزَّيِّ أَيْ ثَمَنُهُ وَارْجَحُ هَجْرَةُ الْهَمَزَةِ وَكَسْرِ الْجِيمِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ حَمَلُ الْمِيزَانِ بِرَحْمَةِ مِثْلَةِ رَجُلٍ وَرَحْمًا مَالًا وَارْجَحُ لَهُ وَرَجَحُ اعْطَاهُ رَاجِحًا قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اخْتِارِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ وَفِي مَعْنَاهَا أَجْرَةُ الْقِسَامِ وَالْحَاسِبُ وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يَنْوِي عَنْ أَجْرَةِ الْقِسَامِ وَكَرِهَهَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَكَانَ فِي مَخَاطِبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَامْرَأَةً أَيْ أَيْاهُ بِهَذَا الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الثَّمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِيَ وَإِذَا كَانَ الْوِزْنُ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْكَافِيَ يُلْزِمُهُ فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ أَجْرَةَ الْوِزْنِ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُشْتَرِيَ فَقِيَاسُهُ فِي السَّلْعَةِ الْمُبْدِيَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَائِعِ أَنْتُمْ قَوْلُهُ رَوَى فِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ أَخُو الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلْيَنْظُرْ مِنْ أَخْرَجَهُ قَوْلُهُ رَحِمَةُ اللَّهِ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ وَاحِدٌ قَوْلُهُ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَمَاءَ فَقَالَ عَنْ أَبِي صَفْوَانَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي خِلَافِ شُعْبَةَ سَفِيَانٍ فَانْهَ رَوَايَةً عَنْ سَمَاءَ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَتِهِ بَعْدَ

من أنظر معسر أو وضع له أظله الله يوم القيمة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله وفي الباب عن أبي اليسر بن أبي قتادة وحذيفة وأبي مسعود وعبد الله بن مسعود عن أبي هريرة عن الحسن بن صالح بن حي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خرب سبب رجل من كان قبلكم فلم يوجب له من الخير شيئاً إلا أنه كان رجلاً مؤسراً فكان يحاط الناس فكان يأمر غلاماً أن يتجأ وروى عن المعسر فقال الله تعالى نحن أحق بذلك منه تجأ وروى عنه هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في مظل الغني ظلمه حل ثنا محمد بن بشارة عن عبد الرحمن بن مهاد عن ثناء سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مظل الغني ظلمه وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبّع وفي الباب عن ابن عمر والشريد حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ومعناه أنما إذا أجيل أحدكم على ملى فليتبّع وقال بعض أهل العلم إذا أجيل الرجل على ملى فاحتاله فقد برئ الحيل وليس له أن يرجع على الحيل وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم إذا أتى مال هذا بأفلاس الحيل عليه فله أن يرجع على الأول واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا ليس على مال مسلم توى وقال إسحاق معنى هذا الحديث ليس على مال مسلم توى هذا إذا أجيل الرجل على آخر وهو يرى أنه ملى فإذا هو مولى فليس على مال مسلم توى باب ما جاء في المناذبة والملازمة حل ثنا أبو بكر بن محمد بن غيلان قال ثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المناذبة والملازمة

ذكر رواية سفيان ورواية شعبة ما لفظه والقول قول سفيان حدثنا ابن أبي رزمة قال سمعت أبي يقول قال رجل لشعبة خالفك سفيان فقال ومغتني وبلغني عن يحيى بن معين قال كل من خالف سفيان فالقول قول سفيان حدثنا أحمد بن حنبل ناو كيع عن شعبة قال كان سفيان أحفظ مني انتهى وقال المنذري في تلخيص السنن وقال إبراهيم بن محمد الكوفي أبو صفوان مالك بن عمارة ويقال سويد بن قيس باع من النبي صلى الله عليه وسلم فأرجح له وقال أبو عمر النخعي أبو صفوان مالك بن عمارة ويقال سويد بن قيس وذكره هذا الحديث وهذا يدل على أنه عندهما رجل واحد كنيته أبو صفوان واختلف في اسمه انتهى باب ما جاء أنظر المعسر والرفق بهم الأنظار للتأخير والأهوال المعسر الفقير قوله (من أنظر معسر) أي أهمل مديوناً فقيراً أو وضع له أي حط ترك دينه كله أو بعضه أظله الله يوم القيمة تحت ظل عرشه أي وقفه الله تحت ظل عرشه قوله (وفي الباب عن أبي اليسر) بفتحين أخرجه مسلم فروعاً بلفظ من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله أو وضع عنده أظله الله وفي قوله (روى قتادة) أخرجه مسلم فروعاً بلفظ من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله من كرب يوم القيمة (وحذيفة) أخرجه البخاري (روى مسعود) أخرجه الترمذي في هذا الباب (وعبد الله) لم أقف على حديثه قوله (حديث أبي هريرة عن الحسن بن صالح بن حي) ذكر المنذري هذا الحديث في ترغيبه وعزاه للترمذي وحده وقال معنى وضع له أي تركه شيئاً مما له عليه انتهى قوله (عن أبي مسعود) اسمه عقبته بن عمرو بن ثعلب الأنصاري البدرى صحابي جليل رضى الله عنه إلا أنه كان رجلاً مؤسراً أي غنياً ذاملاً (يخاطب الناس) أي يعامل الناس بالبيع والشراء (أن يتجأ وروى عن المعسر) أي الفقير أي يتسأله في الاقتضاء والاستيفاء وقبول ما فيه نقص يسير بذلك) أي بالتجأ وروى عنه (أبو) تسامحاً عنه قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه مسلم باب ما جاء في مظل الغني ظلمه قوله (مطل الغني) أي تلخيره إزاء الدين من وقت إلى وقت بغير عذر (ظلم) فإن المطل منع إزاء ما استحق أدائه وهو حرام من المأثم ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً جازله التأخير إلى الأمان ذكره النووي قال الحافظ المراد بالغني هنا من قدر على الأداء فأخوه ولو كان فقيراً قال وقوله مطل الغني هو من إضافة المصدر للفعل والعنف مجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً للتأخير حقه عنه وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في الفقير أولى ولا يخفى بعد هذا التأويل انتهى (فاذا أتبع) بضم الهمة القطعية وسكون المثناة الفوقية وكسر الواو أي جعل تابعاً للغني يطلب الحق فاحصله إذا أجيل (على ملى) أي غنى قال في النهاية الملى بالهمزة الثقة الغني وقد ألع الناس فيه بترك الهمة وتشديد الباء انتهى (فليتبّع) بفتح الباء وسكون التاء وفتح المرحلة أي فليحتل يعني فليقبل الحوالة قال الحافظ ابن حجر في الفهم معنى قوله أتبع فليتبّع أي أجيل فليحتل وقد رواه بهذا اللفظ أحمد قال المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي أسكن المثناة في أتبع وفي فليتبّع وهو على البناء للمفعول مثل إذا علم فليعلم وقال القوطي ما أتبع فبضم الهمة وسكون التاء مبنياً لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبّع فلا أكثر على التحفيف قيد بعضهم على التشديد والأول جرح انتهى قال الحافظ وما أذاعه من الاتفاق على تبعية قوله قول الخطابي أن أكثر المحلثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف قوله (وقال بعض أهل العلم إذا أجيل الرجل على ملى فاحتاله) أي فقبل ذلك الرجل الحوالة (وليس له) أي للرجل المحتال أن يرجع إلى الحيل واستبدل على ذلك بأنه لو كان له الرجوع لم يكن لأشراط الغني فائدة فلما شرط علم أنه انتقل لا لا رجوع له كما لو عرض عن دينه بعوض تلف العوض في يد صاحب الدين فليس له رجوع (وقال بعض أهل العلم إذا أتى) كرضي أي هلك (مال هذا) أي المحتال (بأفلاس الحيل عليه) أو موته (فله) أن يرجع على الأول أي فليحتل أن يرجع على الحيل وهو قول الحنفية قالوا يرجع عند التعذر وشبههوا بأثمان (روى) احتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا ليس على مال مسلم توى على وزن حصى بمعنى الهلاك وهو يرى أنه ملى أي الرجل المحتال يظن أن الآخر له حال عليه غنى (فاذا) (للفاجأة) (هو مولى) أي مفلس (فليس على مال مسلم توى) أي هلاكه وضياعه (باب ما جاء في المناذبة والملازمة) قوله (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المناذبة والملازمة) زاد مسلم (أما الملازمة

وفي الباب عن ابي سعيد بن عمر حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح ومعنى هذا الحديث ان يقول اذا ابتذلت اليك بالشيء فقد وجب البيع بيني وبينك والملاسة ان يقول اذا المست الشيء فقد وجب البيع وان كان لا يرى منه شيئاً مثل ما يكون في الجراب او غير ذلك وانما كان هذا من بيع اهل الجاهلية فنهى عن ذلك باب ما جاء في السلف في الطعام والشرع حدثنا احمد بن منيع ثنا سفيان عن ابن ابي نجيح عن عبد الله بن كثير عن ابي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمر فقال من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قال وفي الباب عن ابن ابي اوفى وعبد الرحمن بن ابري حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اجازوا السلف في الطعام والشرع غير ذلك مما يعرف حكمة وصفته واختلفوا في السلم في الحيوان فראى بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم السلم في الحيوان جائز وهو قول الشافعي واهل واصل وكره بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم السلم في الحيوان وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة

فان ليس كل واحد منهما ثوب صالحة بغير تامل والمناذرة ان ينبذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه قوله وفي الباب عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملاسة والمناذرة في البيع والملاسة لس الرجل ثوباً لا يريد بالليل وبالنهارة ولا يقبله والمناذرة ان ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض (وابن عمر) لما وقف على حديثه قوله (حديث ابي هريرة حديث صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله ومعنى هذا الحديث ان يقول اذا ابتذلت الخ قال الحافظ في الفتح واختلف العلماء في تفسير الملاسة على ثلاث صوحي اوجه للشافعية اصحابنا ان ياتي بثوب مطوي او في ظلمة فيسهل المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط ان يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته وهذا موافق للتفسير المذكور في الحديث الثاني ان يجعل لنفسه يسعاً بغير صيغة رائدة الثالث ان يجعل لنفسه شرطاً في قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التاويلات كلها باطل قال واما المناذرة فاختلفوا ايضا على ثلاثة اقوال وهي اوجه للشافعية اصحابنا ان يجعل لنفسه النذر بيعاً كما تقدم في الملاسة وهو موافق للتفسير في الحديث والثاني ان يجعل النذر بيعاً بغير صيغة والثالث ان يجعل النذر قاطعاً للخيار قال واختلفوا في تفسير النذر فقيل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور وقيل هو نبذ المحصاة والصحيح انه غيره انتهى كلام الحافظ لمخصاً قوله (وان كان لا يرى) الواو وصلية (منه) اي من الشيء المباع مثل ما يكون في الجراب اي مثل المبيع الذي يكون في الجراب وهو بفتح الجيم وكسرهما بالفارسية انبان على ما في الصراح وقال في القاموس الجراب بالكسر لا يفتح واغنية فيما حكاه عياض وغيره المزود والوعاء جرب واجرة انتهى (فنهى عن ذلك) والعلة في النهي عنه الغرر والجهالة وابطال خيار المجلس رباب طباء في السلف في الطعام والشرع السلف بفتح السين ووزناً ومعنى قال الجزى في النهاية السلم هو ان تعطى ذهب او فضة في سلعة معلومة الى اجل معلوم فكانت قد استندت الثمن الى صاحب السلعة وسلمته اليه انتهى قلت فالتن المجل يسمى رأس المال والمبيع الموجل المسلم فيه ومعطى الثمن رب السلم وصاحب البيع المسلم اليه والقياس ياتي عن جواز هذا العقد لانه داخل تحت بيع ما ليس عند الا ان يجوز لزور الاحاديث الصحيحة بذلك وآية المداينة في سورة البقرة حادثة على جوازها كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) اي من مكة بعد الهجرة (وهم يسلفون في الثمر) الجملة حالية والاسلاف اعطاء الثمن في مبيع الى مدة اي يعطون الثمن في الحال وياخذون السلعة في المال وفي رواية البخاري ومسلم وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث كذا في المشكوة (من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم) فيه دلالة على وجوب الكيل والوزن وتعيين الاجل في الكيل والوزن وان جهالة احدهما مفسدة للبيع قال النووي في شرح مسلم فيه جواز السلم وانه يشترط ان يكون قدر معلوماً بكيل او وزن او غيرهما مما يضبط به فان كان مذكوراً كما شرط ذكره في رعات معلومة وان كان معدداً كالحیوان اشترط ذكره معلوم ومعنى الحديث انه ان اسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً وان كان موزناً فليكن وزنه معلوماً وان كان موزناً فليكن اجله معلوماً ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم موزناً بل يجوز حاله لانه اذا جاء موزناً مع الغرر فجوز الحال اولى لانه ابعد من الغرر وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان اجل فليكن معلوماً وقد اختلف العلماء في جواز السلم في الحال مع اجماعهم على جواز السلم في الجوز الحال الشافعي واخرون ومنعه مالك وابو حنيفة واخرون واجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به انتهى كلام النووي قوله (قال) اي ابو عيسى وفي الباب عن ابن ابي اوفى وعبد الرحمن بن ابري قال لا كنا نصيب الغانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ياتيننا بط من انباط الشام فسلمناهم في الحظرة والشعير والزبيب وفي رواية والزيت الى اجل مسمى قيل ان كان لهم زرع قالوا ما كنا نسا لهم عن ذلك اخرج البخاري قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) اخرج البخاري قوله (فراى بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم السلم في الحيوان جائز وهو قول الشافعي واهل واصل وكره بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم السلم في الحيوان وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة) انتهى

باب ملجاء في أرض المشتركة يريد بعضهم بيع نصيبه حل ثلثا على بن خشرم ثنا عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة عن سليمان الشكري عن جابر
ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يحرضه على شريكه هذا حديث ليس اسناده
بمتصل سمعت محمد بن ابي قول سليمان الشكري يقال انه مات في حصة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بشر قال محمد ولا نعرف لاحد
منهم سمعا من سليمان الشكري الا ان يكون عمرو بن دينار ولعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله قال وانما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان الشكري
وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله فقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد قال سليمان التيمي ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله الى الحسن البصري فخذها
او قال فوراها فذهبوا بها الى قتادة فوراها فاتوا بها فلم اروها حل ثلثا بذلك ابو بكر الطائري عن علي بن المديني باب ملجاء في الحاضرة
والمعاصرة حل ثلثا محمد بن بشر ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا ايوب عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحاقلة والمزابنة والمخابرة
والمعاصرة ورضي في العرايا هذا حديث حسن صحيح باب حل ثلثا محمد بن بكر ثنا الحسن بن علي بن فضال عن قتادة وثابت ومحمد بن
انس قال غلام السمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله سخر لنا فقال ان الله هو السخر القابض المباسط الرزاق وان لا رجوان القتيبي
روكوه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم المسلم في الحيوان وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة واحتجوا بما اخرجوه الحاكم في المستدرک والدارقطني
في سننه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في الحيوان قال الزبلي في نصب الراية قال الحاكم حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه انتهى قال صاحب التتبع
واسحاق بن ابراهيم بن جوف قال فيه ابن حبان منكر الحديث جدا ياتي عن الثقات بالموضوعات لا يحل كتب حديثه الا على جهة التعجب قال الحاكم روى حديث
موضوعة انتهى واحتجوا ايضا بما روى محمد بن الحسن في الاثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال لا تسلمن ما لنا في شئ من الحيوان و
هو موقوف وفيه قصة قال الحافظ الزبلي قال في التتبع فيه انقطاع انتهى : باب ملجاء في أرض المشتركة يريد بعضهم بيع نصيبه قول عن سليمان الشكري
بغير احتجائية وسكون الشين المعجمة وضم الكاف هو سليمان بن قيس ثقة قال ابو داود مات في فتنة ابن الزبير قوله (من كان له شريك في حائط اى بستان رمن
ذلك) اى من ذلك الحائط حتى يحرضه على شريكه وفي رواية مسلمة لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو احمق
به انتهى قال النووي في هذا المحمول عندنا على الذنب الى اعلامه وكرهه ببيعة قبل اعلامه كراهة تنزيهه وليس محرام ويتاقلون الحديث على هذا ويصدق على المكروه
انه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوي الطرفين والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين بل هو لاسخ الذرك واختلاف العدل فيما لو اعلم الشريك بالبيع
فاذن فيه فباع ثم اراد الشريك ان يأخذ بالتشفعة فقال الشافعي ومالك وابو حنيفة واصحابهم وعثمان البتي وابن ابي ليلى وغيرهم له ان يأخذ بالتشفعة و
قال الحاكم والثوري وابو عبيد وطائفة من اهل الحديث ليس له الاخذ عن احمد روايتان كالمذهبين انتهى كلام النووي قال الشوكاني في النيل متعقباً على من قال
انه يصدق على المكروه انه ليس بحلال مالفظة هذا انما يتيم اذا كان اسم الحلال مختصاً بما كان مباحاً او مندوباً او واجباً وهو ممنوع فان المكروه من اقسام الحلال
وقال فيه قال في شرح الارشاد الحديث يقتضى انه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرفعة ولم اظفر به عن احد من اصحابنا ولا محمد عنه وقد قال الشافعي
اذا صح الحديث فاضربوا بقول من الحائط قوله (هذا حديث ليس اسناده بمتصل) واخرج مسلم بسند اخر متصل صحيح ولفظه من كان له شريك في ربعة او غل
فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضوا اخذ وان كره ترك وفي رواية له لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه وفي رواية اخرى له لا يصح ان يبيع حتى يحرض على
شريكه (ولم يسمع منه) اى من سليمان الشكري رقتادة ولا ابو بشر قال الخزاز في الخلاصة سليمان بن قيس الشكري عن جابر وابي سعيد وعمر بن دينار
وارسل عنه قتادة وابو بشر قال النسائي ثقة انتهى (ولا نعرف لاحد منهم) اى من روى عن سليمان الشكري ولعله) اى لعمر بن دينار رسمع منه) اى من سليمان
الشكري : باب ملجاء في المخابرة والمعاصرة قوله (نهى عن الحاقلة والمزابنة) اما الحاقلة والمزابنة فقد تقدم معانيهما في باب النهي عن الحاقلة والمزابنة واما
المخابرة فقد تقدم معناها في باب النهي عن الثنبار والمعاصرة مفادعة من العام كالمساخاة من السنة والمشاهدة من الشهر قال الجزري في النهاية هي بيع ثمر الخجل
او الشجرتين وثلاثاً فصاعداً قبل ان تظهر ثمارة وهذا البيع باطل لانه بيع ماله يخلق فهو كبيع الولد قبل ان يخلق وروى في العرايا تقدم تفسير العرايا
في باب العرايا قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرج مسلم : (باب) قوله (غلا السعر) بكسر السين وهو بالفارسية نرخ اى ارتفاع السعر سخرنا امر من
تسعين وهران يامر السلطان او نوابه او كل من ولى من امور المسلمين امر اهل السوق ان لا يبيعوا المتعة الا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه والنقصان
لمصلحة (ان الله هو السخر) بتشديد العين المكسورة قال في النهاية اى انه هو الذي يرضي عن الاشياء ويغلبها فلا اعتراض لاحد ولذلك لا يجوز
التسعين انتهى (القابض المباسط) اى مضيق الرزق وغيره على من شاء ما شاء كيف شاء وموسعه وليس احد منكم يطبني مطمة قال في المجموع مصدر
ظلم واسم ما اخذ منك بغير حق وهو بكسر كالم وفتحها وقد يتكرر الفتح انتهى وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعين وانه مظلمة ووجهه ان
الناس مسطرون على اموالهم والتسعين حرم عليهم والا مام ما موربرعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري بخص الثمن اولى من نظره في مصلحة الباطل

وليس احد منكم يطبخ في مظلمة في دم ولا مال هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في كراهية الغش في البيع حدثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر عن الغلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرع على صبرة من طعام فادخل يده فيها فالت اصابعه بلا فقال يا صاحب الطعام ما هذا قال اصابت به السماء يا رسول الله قال افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غش فليس منا وفي الباب عن ابن عمر وابي هريرة وابي عباس وبريدة وابي بردة بن نيار وحذيفة بن اليمان حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم كرهوا الغش وقالوا الغش حرام باب ما جاء في استقراض البعير والثمن من الحيوان حدثنا ابو كريب ثنا وكيع عن علي بن صالح عن سلمة بن كهيل عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا فاعطى سنًا خير من سنه وقال خياركم احاسنكم تحنًا وفي الباب عن ابي رافع حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح وقد روي في هذه السلسلة وسفيان عن سلمة والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باستقراض السن باسًا من الابل وهو قول الشافعي والجمهور واخطى وكره بعضهم ذلك

بتوفير الثمن واذا اتقا بل الامران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لا تقسمهم والزام صاحب السلعة ان يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض والى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسعير واحاديث الباب ترد عليه وظاهرها ما ثبت انه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص لا فرق بين الجلب وغيره والى ذلك مال الجمهور وفي وجه للشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قوت الادمى وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وابن ماجه والدارمي وابو يعلى والبيهقي قال المحافظ واسناد على شرط مسلم وصححه ايضا ابن حبان وفي الباب عن ابي هريرة عند احمد وابي داود قال جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال بل ادعوا الله ثم جاء اخر فقال يا رسول الله سعر فقال بل الله يخفض ويرفع قال المحافظ واسناده حسن وعن ابي سعيد عند ابن ماجه والبيهقي ورجالهم رجال الصحيح وحسنه المحافظ وعن علي بن عبد الله بن النخوع وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير وعن ابي جحيفة في الكبير كذا في النيل : (باب ما جاء في كراهية الغش في البيع) قال في النهاية الغش ضد النصح من الغش وهو المشرب الكدر انتهى قال في القاموس غش غشاه لم يحضه النعم او اظهره خلاف ما اضم كغشته والغش بالكسر لا سم منه استقر وقال في الصراح غش بالكسر خيانت كردن قوله (وهو على صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن كذا في القاموس و قال في النهاية الصبرة الطعام المجمع كالكومة وجمعها صبر من طعام المراد من الطعام جنس المحبوب المأكول وفادخل يده فيها اي في الصبرة (فالت) اي ادركت (ربلا) بفتح الموحدة واللام (قال اصابت به السماء) اي المطر لانهم مكانه وهو نازل منها قال الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم : رعيناه وان كانوا غصبا (من غش فليس منا) وفي رواية مسلم فليس مني قال النووي كذا في الاصول ومعناه من اهتدى بهدي واقترى بعمله وعمل طريقتي كما يقول الرجل اذا لم يرض فعله لم يستمنى وهكذا في نظائره مثل قوله من حمل علينا السلاح فليس منا وكان سفيان بن عيينة يكره تفسيره مثل هذا ويقول بس مثل القول بل يمسك عن تأويله ليكون اوقع في النفوس وابلغ في الجرائم وهو يدل على تحريم الغش وهو مجمع عليه قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه احمد والدارمي (رواي الحمراء) اخرجه ابن ماجه (رواي عباس وبريدة) ليظن من اخرج حديثهما (رواي بردة بن نيار) اخرجه احمد وحذيفة بن اليمان (ما وقف على حديثه) حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح (اخرجه الجماعة الا البخاري والشافعي) : (باب ما جاء في استقراض البعير والثمن من الحيوان) اي غير البعير قوله (استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي من رجل (سنا) اي جلا له من معين (فاعطى) وفي نسخة فاعطاه (سنًا خير من سنه) اي من سن الرجل الذي استقرض منه قوله (وفي الباب عن ابي رافع) اخرجه مسلم والترمذي في هذا الباب قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باستقراض السن باسًا من الابل وهو قول الشافعي والجمهور واسحاق) قال المحافظ وهو قول اكثر اهل العلم انتهى وقال النووي في شرح مسلم وفي الحديث جواز اقتراض الحيوان وفيه ثلاثة مذاهب مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء من السلف والخلف انه يجوز قرض جميع الحيوان الا الجارية لمن يملك وطيبها فانه لا يجوز ويجوز اقراض لمن لا يملك وطيبها كحمارها والمرأة والنخعي والمذهب الثاني مذهب الزني وابن جرير وداد انه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد والثالث مذهب ابو حنيفة والكنفيعين انه لا يجوز قرض شيء من الحيوان وهذه الاحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم للنسخ بغير دليل انتهى كلام النووي قلت جواز اقتراض الجواد هو الصحيح يدل عليه احاديث الباب (وكره بعضهم ذلك) وهو قول الثوري وابو حنيفة رحم (واحتجوا) اجديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان لشيئته وهو حديث قد روي عن ابن عباس مرفوعا اخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال اسناده ثقات الا ان الحفاظ لا يحسنون السند (واخرجه الترمذي من حديث) عن سمرة في سماعة الحسن من سمة اختلاف وفي الجملة هو حديث صلح الحجة (وادي الطاوي) انه ناسخ لحديث الباب (وتعقب) بان النسخ لا يثبت بالاقتناع (ولم يجمع بين الحديثين) ممكن فقد جهر بينهما الشافعي وجملة جمل النهي على ما اذا كان لشيئته من الجانبين ويتعين المصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين اولى من الغناء احدهما باتفاق واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه واعتل من منع بان الحيوان يختلف اختلافا متبايناً

حل ثنا محمد بن المثنى ثنا وهب بن جريث ثنا شعبه عن سلمة بن كهيل عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رجلا تقاضا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه فقهه به
اصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه فان لصاحب الحق مقالا وقال اشتره واله بغيره فاعطوه اياه فطلبوه فلم يجدوا الا سنا افضل من سني
فقال اشتره فاعطوه اياه فان خيركم احسنكم قضاء حل ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن سلمة بن كهيل نحوه هذا حديث حسن
صحيح حل ثنا عبد بن حميد ثنا روح بن عباد ثنا مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي ارفع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بكونه لفته ابل من الصدقة قال ابراق فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخفي الرجل بكرة فقلت لا اجد في ابل الا
بجلا خيرا ارباعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء هذا حديث حسن صحيح باب اخبرنا ابو كريب
ثنا اسحاق بن سليمان عن مغيرة بن مسلم عن يونس بن الحسن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب سحر البيع سحر الشراء سحر القضا
هذا حديث غريب وقدرى بعضهم هذا الحديث عن يونس عن سعيد المقبري عن ابي هريرة برة حل ثنا عباس بن محمد الدوري ثنا عبد الوهاب
ابن عطاء ثنا اسرائيل عن زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غفر الله لرجل كان قبله كان سهلا اذا باع
لا يوقف على حقيقة المشية فيه واجيب بانه لا مانع من الاحاطة به بالوصف بما يدفع التغير وقد جرت الخفية التزويج والكتابة على الرقيق الموصوف بالذمة
كذا في الفتح تمديده قال صاحب العرف الشاذي قال ابو حنيفة لا يجوز القرض الا في المكيل او الموزون قال ولنا حديث النضر بن سبيع الحيوان بالحيوان نسنة وان
قل هذا الحديث في البيع لا القرض يقال ان مناطهما واحد انتهى فقلت قد مر هذا الجواب بان الخطة لا يباع بعضها ببعض نسنة وقرضها جائز فذلك الحيوان
لا يجوز بيع بعضها ببعض نسنة وقرضه جائز وقد عرفت ان هذا الحديث محمول على ما اذا كانت النسنة من الجانيين معا بين الاحاديث قال ومحل حديث الباب
عندى انه اشترى البعير بثمن مؤجل ثم اعطى بلا بدل ذا الثمن فعبر الراوى بهذا انتهى كلامه قلت تاويله هذا مردد عليه يرد لفظ استقرض في حديث
ابو هريرة المذكور في الباب قوله ان رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى طلب منه قضاء الدين وفي رواية للبخاري كان لرجل على النضر صلى الله عليه
سن من ابل فجاءه يتقاضاه ولا حرج عن عبد الرزاق عن سفيان جاز اعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بغيره (فاغظله) اى فعنف له صلى الله عليه وسلم قال
النورى لا غلط محمول على التشديد في المطالبة من غير ان يكون هناك قدر فيه ويحتمل ان يكون القائل كافرا من اليهود او غيرهم انتهى قال المحافظ والاول الظاهر
لرواية احمد انه كان اعرابيا وكانه جرى على عادته من جفاء المخاطبة (فهذه اصحابه) اى اراد اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يردوه بالقول او الفعل لكن لم
يفعلوا ادبهم النبي صلى الله عليه وسلم (دعوه) اى اتركوه ولا تزجروهم فان صاحب الحق مقالا اى صولة الطلب وقوة الحججة لكن مع مراعاة الادب المستقر قال ابن اللؤلؤ
المراد بالحق هنا الدين اى من كان له على غريمه حق فمطلبه فله ان يشكوه ويرأفقه الى الحاكم ويعاتب عليه وهو المراد بالمقال كذا في شهر المشارق (اشتره والبصير)
قال المحافظ وفي رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بغيره ولم يجدوا الا سنا افضل من سني لان بغيره كان صغيرا والوجود كان رباعيا خيرا كما في رواية
ابي رافع الاتية (فان خيركم احسنكم قضاء) فيه جواز وفاء ما هو افضل من المثل المقرض اذ لم تقع شرطية ذلك في العقد فيجوز حينئذ اتفاقا وبه قال الجمهور
وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدم منعت وان كانت بالوصف جازت بقوله (ثنا روح بن عباد) بن العلاء ابو محمد البصري ثقة فاضل له تصانيف
من التامعة قوله (استسلف) اى استقرض ركبنا بفتح الباء وسكون الكاف اى شأبا من الابل قال في النهاية البكر بالفتح الفتى من الابل بمنزلة القلام من
الناس والاشترى بكرة وقد يستعار للناس انتهى رجاء ته ابل من الصدقة (اي قطعة ابل من ابل الصدقة) (الاجلا خيرا) قال في النهاية يقال جلا خيرا وناقاة
خيار اى مختار ومختارة (رباعيا) بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة والياء المثناة الثنائية وهو من الابل ما اتي عليه ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت
رباعيته (اعطه اياه) فان خيار الناس الخ قال النورى هذا مما يستشكل فيقال كيف قضى من ابل الصدقة اجر من الذي يستحقه الغريم مع ان الناظر في القضا
لا يجوز تبرعه منها والجواب انه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها بغير ارباعيا ممن استحقه فملكه النبي صلى الله عليه وسلم بثمنه
واوفاه متبرعا بالزيادة من ماله ويدل على ما ذكرناه رواية ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اشتره واله سنا هذا هو الجواب المعتمد وقد قيل في اجوبته غير
منها ان المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فاعطاه من الصدقة حين جاءت وامره بالقضاء انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم و
روى ابن ماجه عن عراب بن سارية الجملة الاخيرة بلفظ خيرا الناس خيرهم قضاء (باب قوله) (ان الله يحب سحر البيع) بفتح السين وسكون الهم اى سهلا في
البيع وجوازا يتجان من بعض حقه اذا باع قال المحافظ السهم الجواد يقال سحر بكذا اذا جاد والمراد هنا المساهلة (سبح الشراء) سحر القضا اى التقاضى لشرف نفسه
وحسن خلقه بما ظهر من قطع علاقة قلبه بالمال قاله المناوى وللناس في من حديث عثمان رجلا كان سهلا مشتريا وباعا قاضيا ومقتضيا
ولا حل من حديث عبد الله بن عمرو نحوه قوله (هذا حديث غريب) واخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح قال المناوى في شهر الجامع الصغير واقره قوله وغفر
الله لرجل كان قبله كان سهلا الخ قال المناوى فيبحث لنا على التأسى بذلك لعل الله ان يغفر لنا (اذا اقتضى) اى اذا طلب دينه على غريمه يطيبه بالرفق و

قوله في حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان

وفي الباب عن أبي هريرة حديث ابن عمر حديث غريب ليس أسنده عندي متصل وعبد الملك الذي روى عنه لم يمت هذا هو عبد الملك بن أبي حمزة **قوله** هذا ثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن جاز عليه ينزل عليه ملك فيسأله **قوله** ثنا عبد الله بن عبد الرحمن ثنا يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن عبد الأعلى عن الثعلبي عن بلال بن مرداس القرظي عن خيثمة وهو البصري عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعاء وكل إلى نفسه ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا ليس له هذا حديث حسن غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى **قوله** ثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا الفضيل بن سليمان عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء أو جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سيكينة هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روى أيضا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في القاضى يصيب ويخطئ **قوله** ثنا حسين بن مهدي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله اجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله اجر واحد وفي الباب عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه لا يعرفه من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر بن سفيان الثوري باب ما جاء في القاضى كيف يقضى **قوله** ثنا هناد ثنا وكيع عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو عن رجل من اصحاب معاذ عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فقال كيف تقضى فقال انضمت بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبسنه رسول الله قال ان كان من اهل النار ومن كان قاضيا فقصى بالمحرمات كان من اهل النار ومن كان قاضيا فقصى بحكم الله كان من اهل الجنة بعد ذلك رواه ابو يعلى وابن حبان في صحيحه والترمذي باختصار عنهما وقال حديث غريب وليس أسنده عندي متصل وهو كما قال فان عبد الله بن مرهوب لم يسم من عثمان رضي الله تعالى عنه انتهى وفي الترغيب **قوله** روى الباب عن أبي هريرة له في هذا الباب حديث ذكره المنذري في الترغيب **قوله** حديث ابن عمر حديث غريب وأخرجه ابو يعلى وابن حبان في صحيحه مطولا كما عرفت وليس أسنده عندي متصل فان عبد الله بن مرهوب لم يسم من عثمان رضي الله تعالى عنه انتهى وفي صحيح ابن حبان هو عبد الملك بن أبي حمزة قال في التقریب مجهول وقال في تهذيب التهذيب ذكره ابن حبان في التقات روى له الترمذي حديثا واحدا في القضاء وله في صحيح ابن حبان اخر انتهى وكل إلى نفسه بهم وأوفى كاف مخففة مكسوة أي فوض إلى نفسه ولا يعان من الله (ومعجم) بصيغة المجهول في بعض النسخ اجبر (فيسرده) أي يحمله على السداد والصلاب **قوله** عن بلال بن مرداس بكسر الهمزة وسكون الراء قال الحافظ ويقال ابن أبي موسى القرظي مقبول من السابعة (عن خيثمة) هو ابن أبي خيثمة البصري أبو بصير **قوله** من الحديث من الرابعة **قوله** (من يبتغى) أي يطلب نفسه (ومن آله) أي جابر **قوله** وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى أي حديث أبي عوانة عن عبد الأعلى يذكر خيثمة أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى بغير ذكر خيثمة قال الحافظ وطريق خيثمة أخرجه ابوداود والترمذي والحاكم انتهى **قوله** من ولي القضاء بصيغة المجهول من التولية لاو (لشك من الراوى جعل قاضيا بصيغة المجهول أي جعله السلطان قاضيا فقد ذكر بصيغة المجهول بغير سيكينة) قال ابن الصلاح المراد ذبح من حيث المعنى لأنه بين عذاب الدنيا ان رشد وبين عذاب الآخرة ان فسد وقال الخطابي ومن تبعه انما عدل عن الذبح بالسكين ليعلم ان المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا الحد الوجهين والثاني ان الذبح بالسكين فيه اراحة للذبح وبغير السكين كالخنق وغيره يكون كالألم فيه أكثر فذكر ليكون البغ في التحذير ومن الناس من فتن بحجة القضاء فأخرجها عما يتبادر إليه الفهم من سياقها فقال انما قال ذبح بغير سكين ليشير إلى الفرق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فساد هذا كذا في التلخيص **قوله** وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وأخرجه احمد وابوداود وابن ماجه والحاكم والبيهقي قال الحافظ وله طرق وأعله ابن الجوزي فقال هذا حديث لا يسمو وليس كما قال وكفا قوة تخويف النساء له وذكر الدارقطني الخ لا من فيه على سعيد المقبري قال والمحققون عن سعيد المقبري عن أبي هريرة انتهى باب ما جاء في القاضى يصيب ويخطئ **قوله** (فاجتهد) عطف على الشرط على تأويل اراد الحكم (فأصاب) عطف على فاجتهد أي وقع اجتهاده موافقا للحكم الله (فله اجران) أي اجر الاجتهاد واجر الاصابة والمجالة جزاء الشرط (فأخطأ فله اجر واحد) قال الخطابي انما يوجب الخطأ على اجتهاده في طلب الحق لان اجتهاده عبادة ولا يجر على الخطأ بل يوضع عنه لاثمه وهذا فممن كان جامعا لالة الاجتهاد عارفا بأصول علم البرجوع القياس فاما من لم يكن محلا للاجتهاد فهو متكلف ولا يذنب بالخطأ بل يخاف عليه الوزم ويدل عليه قول علي الصلاة والسلام للقضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وهذا انما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة دون الأصول التي هي اركان الشريعة وانما الحكم التي لا تختمل الرجوع ولا تدخل فيها التأويل فان من اخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ وكان حكمه في ذلك مردد أكد في المراجعة **قوله** روى الباب عن عمرو بن العاص أخرجه الشيخان (وعقبة بن عامر) أخرجه الحاكم والدارقطني **قوله** وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب (وأخرجه الشيخان عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة) باب ما جاء في القاضى كيف يقضى **قوله** (عن أبي عون) اسمه محمد بن عبيد الله الثقفي الكوفي ثقة من الرابعة (عن الحارث بن عمرو) هو ابن اخ المغيرة بن شعبه الثقفي ويقال ابن عون مجهول من السادسة كذا في التقریب وفي اللين ما روى عن الحارث غير أبي عون وهو مجهول قال اجتهد رأي قال ابن الاثير في النهاية الاجتهاد بذل الوسع في طلب

لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي قوي رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثنا محمد بن بشارة محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالنا شعبة عن ابي عون عن الحارث بن عزم بن اخ الغيرة بن شعبة عن انا من اهل حمص عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بم متصل وابوعون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله باب ماجاء في الامام العادل **ح** ثنا علي بن المنذر الكوفي ثنا محمد بن فضيل عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الناس الى الله يوم القيمة وادناهم منه مجلسا

الامر وهو افتعال من الجهد الطاقة والمراد به رد القضية التي تعرض للحكم من طريق القياس الى الكتاب السنة ولم يرد الرأي الذي يراه من قبل نفسه من غير حمل على كتاب وسنة انتهى قال الطبري قوله اجتهد رأيي المبالغة قائمة في جوهر اللفظ وبناؤه للافتعال للاعتمال والسعي بذلك الوسع قال الراغب الجهد الطاقة والمشقة والاجتهاد لخذ النفس بيد الطاقة وتحمل المشقة يقال اجتهدت رأيي واجتهدت اعتبته بالفكر قال الخطابي لم يرد به الرأي الذي يسنخه من قبل نفسه او يخطر بباله على غير اصل من كتاب سنة بل اراد رد القضية الى معنى الكتاب السنة من طريق القياس وفي هذا اثبات للحكم بالقياس كذا في المراقبة الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابو داود لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** (عن انا من اهل حمص) بكسر الحاء المهملة وسكون الميم كورة بالشام **قوله** (هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه) واخرجه احمد وابوداود والدارقطني قال الحافظ في التلخيص قال البخاري في تاريخه الحارث بن عزم عن اصحاب معاذ وعنه ابوعون لا يصح ولا يعرف الا بهذا وقال الدارقطني في العلل رواه شعبة عن ابي عون هكذا وارسله ابن مهدي وجماعة عنه والرسل احمد قال ابوداود اكثر ما كان يحدثنا شعبة عن اصحاب معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مرة عن معاذ وقال ابن حزم لا يصح لان الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون قال وادعى بعضهم فيه التواتر وهذا كذب بل هو عند التواتر كانه ما رواه احد غير ابوعون عن الحارث فكيف يكون متواترا وقال عبد الحق لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يدين كونه في كتبهم ويعتمدون عليه لان كان معناه صحيحا وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرق في الكلام على هذا الحديث اعلم انني فحست عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسالت عنه من لقيت من اهل العلم بالنقل فلم اجد له غير طريقتين احدهما طريق شعبة والاخرى عن محمد بن جابر عن اشعث بن ابي المشعث عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح انتهى وقال الحافظ بن القيم في اعلام الموقعين بعد ذكر حديث معاذ في هذا اللفظ هذا حديث وان كان عن غير مسلمين فهم اصحاب معاذ فلا يضره ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان الذي حدث به الحارث ابن عمر وعن جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا يبلغ في الشهرة من ان يكون عن واحد منهم لو سمي كيف وشهرة اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث اذ رأيت شعبة في اسناد حديث فاشد يد يدك به قال ابوبكر الخطيب قد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفتا بذ لك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الطهور بما اؤوه والحل ميتته وقوله اذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وتراذ البيع وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الاحاديث لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها كافة عن كافة غنوا وصحتها عند هم عن طلب الاسناد لها فذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الاسناد انتهى كلامه وقد جونا النبي صلى الله عليه وسلم للحاكم ان يجتهد رأيه وجعل له على خطائه في اجتهد الرأي اجرا واحدا اذا كان قصده معرفة الحق وتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الاحكام على بعض ويتبرون النظائر بنظيره ثم يسطرون القيم في ذكر اجتهادات الصحابة رضي الله عنهم قال وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم ينفهم كما امرهم يوم الاحزاب ان يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق وقال لم يرد منا التاخير وانما اراد سرعة النهوض فنظروا الى المعنى واجتهد اخرون واخروها الى بني قريظة فصلوها ليلا نظروا الى اللفظ وهؤلاء سلف اهل الظاهر اولئك سلف اصحاب المعاني والقياس وقال في اخر كلامه قال الترمذي الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا هم جرا استعملوا القاييس في الفقه في جميع الاحكام في امرينهم قال واجمعوا بان نظائر الحق ونظائر الباطل باطل فلا يجوز لاحد انكار القياس لانه التشبيه بالامور والتمثيل عليها انتهى ما في الاحكام **قلت** الامر كما قال ابن القيم لكن ما قال في تصحيح حديث الباب ففيه عنك كلام **ر** باب ماجاء في الامام العادل **قوله** (عن عطية) بن سعد بن جنادة العوفي الجذلي ابو الحسن الكوفي ضعفه الثوري وهشيم وابن عدي وحسن له الترمذي حديث كذا في الخلاصة وقال في التقريب صدق يخطئ كثير كان شيعيا دلسا انتهى وقال في الميزان تابعي شهير ضعيف قال ابوجاثر يكتب حديثه ضعيف وقال ابن معين سلم وقال احمد ضعيف الحديث وقال النسائي وجماعة ضعيف انتهى مختصرا (عن ابي سعيد) الخديري رضي الله عنه **قوله** (ان احب الناس) اي اكثرهم محبة قاله القاري وقال المناوي اي اقربهم منه مجلسا اي مكانة ومرتبة قاله القاري وقال المناوي اي اقربهم من محل كرامته وارفعهم عند منته

امام عادل وابغض الناس الى الله وابعدهم منه مجلسا امام جاثرو في الباب عن ابن ابي وفي حديث ابي سعيد حديث حسن غريب لا نعرف الا من هذا
 الوجه **حل ثنا عبد القدوس بن محمد ابو بكر الطنطا ثنا عمرو بن عاصم ثنا عمران القطان عن ابي اسحاق الشيباني عن ابن ابي ذؤيب قال قال رسول الله**
صلى الله عليه وسلم مع القاضي ما لم يحرفه اذ اجار فحلف عند ولزمه الشيطان هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث عمران القطان باب ما جاء
 في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما **حل ثنا هناد ثنا الحسن بن علي الجعفي عن داود عن سماعة بن حرب عن حنش عن علي قال قال**
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تنقض الا لاول حتى تسمع كلام الاخر فسوف تدرى كيف تقضي قال علي فما زلت قاضيا بعد هذا
 حديث حسن باب ما جاء في امام الرعية **حل ثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم قال ثني علي بن الحكم ثني ابو الحسن قال قال عمرو بن مرة لما وثق**
 اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امام يغلق بابا به دون ذوى الحاجة والحاجة والمسكنة الا اغلق الله ابواب السماء دون خلته وحاجته
 ومسكنته فجعل معاوية رجلا على حوائج الناس وفي الباب عن ابن عمر حديث عمرو بن مرة حديث غريب وقد مر في هذا الحديث من غير هذا الوجه
 ابن مرة الجعفي يكنى ابا مريم **حل ثنا علي بن حجر ثنا يحيى بن حمزة عن يزيد بن ابي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن ابي مريم صاحب النبي صلى الله عليه وسلم**
 نحو هذا الحديث بمعناه باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان **حل ثنا ابي عوانة عن عبد الملك بن عمار عن عبد الرحمن بن ابي بكرة**
قال كتب ابي ابو عبيد الله بن ابي بكرة وهو قاض ان لا تحكم بين اثنين وانت غضبان وفي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو
 راام جاثرو او ظالمه **قوله** (وفي الباب عن ابن ابي ذؤيب) أخرجه الترمذي في هذا الباب **قوله** (حديث ابي سعيد حديث حسن غريب) في سنده عطية العوفي وقد عرفت
 حاله **قوله** (ثنا عمرو بن عاصم) القيسي ابو عثمان البصري صدوق في حفظه فثبوته من صفات التاسعة (ثنا عمران القطان) هو ابن داود بفتح الراء ابو العولم
 صدوق يرمي برأي الخوارج من السابعة **قوله** (عن ابن ابي ذؤيب) هو عبد الله بن ابي ذؤيب واسم ابي ذؤيب علقمة بن قيس الاسلمي شهد الحديبية وخيبر وما بعدها
 من المشاهد ولم يزل بالمدينة حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ثم تحول الى الكوفة وهو اخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين ورواه القاري في شرح
 المشكاة فقال هو عبد الله بن انيس الجعفي الانصاري **قوله** (الله) وفي بعض النسخ ان الله (مع القاضي) اي بالنصرة والاعانة وما لم يحرف (اي ما لم يظلم
 وتحل عنه) اي خذله وتركه عن ولزمه الشيطان لا ينفك عن اضلاله **قوله** (هذا حديث غريب) واخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن الكبرى قال النكح
 في شرح الجامع الصغير قال الحاكم صحيح واترجمه انتهى وفي الباب عن ابن مسعود مرفوعا بلفظ ان الله مع القاضي ما لم يحرفه الطبراني قال للنواوي ضعيف لضعف
 جعفر بن سليمان القادي انتهى **باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما** **قوله** (عن حنش) بفتح الحاء الهمزة والنون الخفيفة هو ابن المقهر
 الكنانى الكوفي صاحب على قال الحافظ صدوق له او هام اذا تقاضى اليك رجلان) اي توافع اليك خصمان فلا تنقض الا لاول) اي من الخصمين وهو المدعى (حتى تسمع
 كلام الاخر) قال الخطابي فيه دليل على ان الحاكم لا يقضي على غائب ذلك انه صلى الله عليه وسلم اذا منعه من ان يقضي لاحد الخصمين وهو حاضر ان حتى يسمع كلام الاخر
 ففي الغائب اولى بالمنع وذلك لا مكان ان يكون مع الغائب حجة تبطل دعوى الاخر وقد حجت قال الاشراف لعل مراد الخطابي بهذا الغائب الغائب عن محل الحكم
 فحسب دون الغائب الى مسافة القصر فان القضاء على الغائب الى مسافة القصر جائز عند الشافعي كذا في المرقاة (فسوف تدرى كيف تقضي) وفي رواية ابو داود
 فانه احول ان يتبين لك القضاء (فما زلت قاضيا بعد) اي بعد دعائه وتعليمه صلى الله عليه وسلم والحديث رواه الترمذي هكذا مختصرا ورواه ابن ملجته هكذا
 بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقلت يا رسول الله تبعثني وانا شاب قضى بينهم ولا ادري ما القضاء قال فضرب بيده في صدرى ثم قال اللهم
 اهد قلبه وثبت لسانه قال فما شككت بعد في قضاء بين اثنين ورواه ابو داود ونحو ذلك **قوله** (هذا حديث حسن) واخرجه ابو داود وابن منجة ونقل المنذر
 حسين الترمذي واقره **باب ما جاء في امام الرعية** **قوله** (قال عمرو بن مرة) في الترتيب عمرو بن مرة الجعفي ابو طلحة ابو مريم صحابي مات بالشام في
 خلافة معاوية انتهى وقال صاحب المشكاة عمرو بن مرة يكنى ابا مريم الجعفي وقيل لا زدي شهد اكثر المشاهد انتهى **قوله** (وما من امام يغلق بابا به دون ذوى الحاجة
 والحاجة والمسكنة) اي يحجب ويمتنع من الخروج عند احتياجهم اليه والحاجة بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام الحاجة والفقر والحاجة والمسكنة لغة
 متقاربة وانما ذكرها للتأكيد والمبالغة لا اغلق الله ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته) اي ابعد ومنعه عما يبتغيه من الاموال الدينية او
 الدنيوية فلا يجد سبيلا الى حاجته الضرورية قال القاضي المراد باحتجاب الولى ان يمنح ارباب الحوائج والمهمات ان يدخلوا عليه فيعرضوا له و
 يعسر عليهم انهاؤها واحتجاب الله تعالى ان لا يجيب دعوته ويخيب اماله انتهى **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه الشيخان عنه مرفوعا بلفظ كلكم راع الحديث
قوله (حديث عمرو بن مرة حديث غريب) واخرجه احمد والحاكم والبيهقي **قوله** (عن القاسم بن مخيمرة) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وكسر الميم عن ابي
 هو عمرو بن مرة المذكور في هذا الحديث بمعناه) أخرجه ابو داود قال الحافظ في الفتح ان سنده جيد **باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان** **قوله** (وهو قاض
 اي يحسب ان كما في رواية مسلم لا يحكم الحاكم بين اثنين) اي متخاصمين (وهو غضبان) بلا تنوين اي في حالة الغضب لانه لا يقدر على الاجتهاد والفكر في

غضبان هذا حديث حسن صحيح وابو بكرة اسمه نفيع باب ملجاء في هذا الأمر **قوله** ثنا ابو كريب ثنا ابو اسامة عن داود بن يزيد الاودى عن الخيرة بن شبيب عن قيس بن ابي جاز عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فلما سرت ارسلت في اترى فرددت فقال اترى لم بعثت اليك قال لا تصيبن شيئا بخير احدى فانه غلول ومن يغلول يات بما غل يوم القيمة هذا دعوتك وامض بعثك وفي الباب عن علي بن كريمة وبريدة والمستورد بن شداد وابي حميد وابي عمير حديث معاذ حديث حسن غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه من حديث ابو اسامة عن داود الاودى باب ملجاء في الراشقة المرتشي في الحكم **قوله** ثنا قتيبة ثنا ابو عوانة عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشقة المرتشي في الحكم وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حنبل واصل حديث ابي هريرة حديث حسن مسانها قال ابن دقيق العيد النوى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال وعداه الفقهاء بهذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر وهو قيس مظنة على مظنة وقد اخرج البيهقي بسند ضعيف عن ابي سعيد رفعه لا يقضى للقاضي الا هو شبعان ريان وسبب ضعفه ان في اسناده القاسم العمري هو متمم بالوضع وظاهر النوى التحريم ولا موجب له من معناه الحقيقي الى الكراهة فلا خلاف الحاكم فحكم في حال الغضب فذهب الجمهور الى انه يصح ان صادف الحق لا يحصل له عليه لم يفتى للزبير في حال الغضب كما في حديث عبد الله بن الزبير عن ابيه فكانهم جعلوا ذلك قرينة تصارفة للنوى الى الكراهة قال الشوكاني ولا يخفى انه لا يصح الاحتجاج بغيره صلى الله عليه وسلم به في مثل ذلك لانه معصوم عن الحكم بالباطل في رهائته وغضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطاء ولهذا ذهب بعضهم الى انه لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النوى عنه والنوى يقتضى الفساد وفصل بعضهم بين ان يكون الغضب طرا عليه بعد ان استبان له الحكم فلا يؤثر والا فهو محل الخلاف قال الحافظ ابن حجر وهو تفصيل متعب **قوله** وهذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان (وابو بكرة اسمه نفيع) بضم النون وفتح الفاء مصغرا محلى مشهور بكنيته **باب** ملجاء في هذا الامر **قوله** (وفي اترى) بفتحين وبكسر وسكون اوعق (فرددت) بصيغة المجهول من الرد اي فرجعت اليه وقفت بين يديه (قال لا تصيبن شيئا) فيه اخمارا تقديرا بعثت اليك لا وصيك واقول لك لا تصيبن اي لا تأخذن (فانه غلول) اي خيانة و الغلول هو الخيانة في الخيمة (ومن يغلول يات بما غل يوم القيمة) قال الطبري اذ بما غل ما ذكره في قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبلن احدكم بحجر يوم القيمة متعلق بقبته يعبره رغاء الحديث (لهذا) اي لاجل هذا النعمر وامض اي اذهب وفي بعض النسخ فامض بالفاء **قوله** (وفي الباب عن علي بن كريمة) بفتح العين المهملة وكسر اليم اخبره مسلم وابوداود وبريدة (اخبره ابو داود والحاكم والمستورد بن شداد) بتشديد الال الاودى اخبره ابو داود (وابي حميد) اخبره البيهقي وابن عدى قال الحافظ اسناده ضعيف (وابي عمرو) لينظر من اخبره **قوله** حديث معاذ حديث حسن غريب (ذكر الحافظ هذا الحديث في الفتح وعزاه الى الترمذى وسكت عنه) **باب** ملجاء في الراشقة المرتشي في الحكم الراشقة هو رفع الرشوة والمرشقة اخذها **قوله** (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشقة المرتشي في الحكم) زاد في حديث ثوبان والراشقة يعني الذي يمشي بين يديها راه اخبره ابن الاثير في النهاية (الرشوة) والرشوة الوصلة الى الحاجة بالمصانعة واصله من الرشا الذي يتوصل به الى الماء قال الراشقي الذي يعينه على الباطل والمرشقة الراشقة الذي يسعى بين يديها لطلبها او لطلبته تنقص لهذا فاما ما يعطى كوصلة الى الخلد حق اودفع ظلم فغير داخل فيه روى ان ابن مسعود اخذ براض الحبشة في شئ فاعطى دينارين حتى تخلى سبيله وروى عن جماعة من ائمة التابعين قالوا لا باس ان يصانع الرجل عن نفسه وماله اذا خاف الظلم انتهى كلام ابن الاثير وفي المرقاة شرح المشكوة قيل الرشوة ما يعطى لابطال حق او لاحقاق باطل اما اذا اعطى ليتوصل به الى حق او ليدفع به عن نفسه ظلما فلا باس به وكذا الخلد اذا اخذ ليسعى في اصابة صاحب الحق فلا باس به لكن هذا ينبغي ان يكون في غير القضاة والوكلاء لان السعي في اصابة الحق المستحق ودفع الظلم عن المظلوم واجب عليهم فلا يجوز لهم الاخذ عليه قال القادر كذا ذكره ابن الملك وهو ما خوذ من كلام الخطابي الا قوله وكذا الخلد وهو بظاهره ينافي فيه حديث ابي امامة مرفوعا من شفع لاحد شفاعته فاهدى له هدية عليها فقبلها فقد اتى بابا عظيما من ابواب الزبارة اود انتهى **قوله** (روى الباب عن عبد الله بن عمرو) اخبره الترمذى وصححه وابوداود وابن ماجه قال الشوكاني في النبل اسناده لا مطعن فيه (وعائشة الخ) قال الحافظ في التلخيص **قوله** (ما حديث عائشة وامرسة) فينظر من اخبرهما (وابن حنبل) كذا في اكثر النسخ قال في اسد الغابة عن ابي حنبل وابن مندة انه الصواب قال وقيل ابو حنبل انتهى بالمعنى وفي بعضها ابن حنبل وفي بعضها ابي حنبل كذا في بعض النسخ **قوله** (حديث ابي هريرة حديث حسن) واخرجه احمد وابوداود وابن حبان وصححه قال الشوكاني قد غره الحافظ في بلوغ المرام الى احمد والاربعة وهو وهم فانه ليس في سنن ابي داود وغير حديث ابن عمرو وهم ايضا بعض الشراح فقال ان ابا داود زاد في روايته لحديث ابن عمرو لفظ في الحكم وليست تلك الزيادة عند ابي داود قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذى والطبراني باسناد جيد في الحكم انتهى قلت الامر كما قال الغوثي **قوله** (وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي ابو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند ثقة فاضل متقن

وقدرى هذا الحديث عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر وروى عن ابى سلمة عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا يصح وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول حديث ابى سلمة عن عبد الله بن عمر وعن النبى صلى الله عليه وسلم احسن شئى فى هذا الباب اصح حديثنا ابو موسى محمد بن النشئ ثنا ابو عامر العقلى ثنا ابن ابى ذئب عن خالد الحارث بن عبد الرحمن عن ابى سلمة عن عبد الله بن عمر قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاشقي والمترشي هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء فى قبول الهدية واجابة الدعوة حل ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا بشر بن الفضل ثنا سعيد بن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اهدى الى كراع لقبلت ولو دعيت عليه لاجبت وفى الباب عن علي وعائشة والغيرة ابن شعبة وسلمان ومعاوية بن حنيفة وعبد الرحمن بن علقمة حديث النرجدي حسن صحيح باب ما جاء فى التشديد على من يقضى له شئ ليس له ان ياخذ حل ثنا هارون بن اسحاق الهذلي ثنا عبد الله بن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابى سلمة عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الى وانما انا بشر ولعل بعضكم ان يكون الخن نجته من بعض فان قضيت لاحد منكم شئ من حق اخيه فانما اقطع له من النار فلا ياخذ منه شئ وفى الباب عن ابى هريرة وعائشة حديث ام سلمة حديث حسن صحيح باب ما جاء فى ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه حل ثنا قتيبة ثنا ابو الاحوص عن يمان بن حبيب عن علقمة بن وائل عن ابي صالح قال جلد من خضر موت ورجل من كندة مات سنة خمس وخمسين ومائتين قوله (هذا حديث حسن صحيح) تقدم تخريجه باب ما جاء فى قبول الهدية واجابة الدعوة قوله (لو اهدى الى كراع) بضم الكاف وفتح الراء المخففة هو مستند للساق من الرجل ومن حد الرسخ من اليد وهما من الغنم والبقر بمنزلة الوطيف من الفرس والبعد وقيل الكراع ما دون الكعب من الدواب وقال ابن فارس كراع كل شئ طرفة كذا فى الفهرست ولودعيت عليه اى على الكراع ودفع فى حديث ابى هريرة عند البخارى لودعيت الى كراع لاجبت قال الحافظ فى الفتح وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي ان المراد بالكراع فى هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة وزعم انه اطلق ذلك على سبيل المبالغة فى الاجابة ولو وجد المكان لكن المبالغة فى الاجابة مع حقارة الشئ او فخر ولهذا ذهب الجمهور الى ان المراد بالكراع هنا كراع الشاة واغربا لغزالي فى الاحياء فان ذكر الحديث بلفظ لودعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة انتهى قلت لفظ الترمذى ولودعيت عليه لاجبت يد على من قال ان المراد بالكراع كراع الغنم وفى الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجواره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعوا الرجل الى قتله ولوعلم ان الذى يدعوه اليه شئ قليل قوله (وفى الباب عن علي وعائشة والغيرة ابن شعبة وسلمان ومعاوية بن حنيفة وعبد الرحمن بن علقمة) قال فى التلخيص اخرج احمد البزار عن علي ان كسرى اهدى الى النبى صلى الله عليه وسلم هدية فقبل منه وان الملك اهدى اليه فقبل منهم وفى النسائى عن عبد الرحمن بن علقمة التلقى قال لما قدم وقد ثقيف قدموا معهم بهدية فقال النبى صلى الله عليه وسلم اهدية ام صدقة للحديث وفيه قالوا لا بل هدية فقبلها والخيارى عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى بطعام سال اهدية ام صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابة وان قيل هدية فضرب بيده فاكل معهم قال الحافظ والاحاديث فى ذلك شديدة قوله (حديث النرجدي حسن صحيح) واخرجه البخارى من حديث ابى هريرة بلفظ لودعيت الى كراع لاجبت ولو اهدى الى كراع لقبلت (باب ما جاء فى التشديد على من يقضى له شئ ليس له ان ياخذ) قوله (انكم تختصمون الى) اى ترفعون الخصامة الى (وانما انا بشر) اى كواحد من البشر فى عدم علم الغيب قال النوى معناه التنبيه على حالة البشرية وان البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الامور شيئا الا ان يطلعهم الله تعالى على شئ من ذلك وانه يجوز عليه فى امور الاخرة ما يجوز عليهم وانه انما يحكم بين الناس بالظاهر ولا يتولى السرائر فيحكم بالبينة وباليمين ونحو ذلك من احكام الظاهر مع امكان كونه فى الباطن خلاف ذلك ولو شاء الله لاطلعه على باطن امر الخصمين فحكم ببقين نفسه من غير حاجة الى شهادة او يمين لكن لما امر الله تعالى امته بالتباعد والاقتداء فاقراله وافعاله واحكامه اجرى له حكمهم فى عدم الاطلاع على باطن الامور ليكون حكم الاممة وذلك حكمه فاجرى الله تعالى احكامه على الظاهر الذى يستوى فيه هو وغيره ليصح الاقتداء به انتهى (ولعل بعضكم ان يكون الخن نجته من بعض) وفى رواية البخارى ومسلم ولعل بعضكم ان يكون الخن نجته من بعض قال الحافظ الخن بمعنى لانه من الخن بمعنى وزنه ومعناه والمراد انه اذا كان اظن كان قادرا على ان يكون المبلغ فى حجة من الاخر انتهى (فانما اقطع له من النار) وفى بعض النسخ قطعة من النار اى لئلا قضيت له حجب الظاهر اذا كان فى الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يؤل به الى النار وقوله قطعة من النار تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى انما ياكلون فى بطونهم نار اقال النوى فى هذا الحديث كناية لمذهب مالك والشافعية والجمهور وجاهل عمدا لا اسلام و فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ان حكم الحاكم لا يحل الباطن ولا يحل حراما فاذا شهد شاهد اذور لسانه بما لم يحكم به الحاكم لم يحل للحاكم ذلك المال ولو شهد عليه بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكذبهما وان شهدا بالزور انه طلق امراته لم يحل لمن علم بكذبهما ان يزوجها بعدكم القاضي الطلاق وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يحل حكم الحاكم الفروج دون الاموال فقال يحل حكم المذكورة وهذا يخالف الحديث الصحيح وارجأ من قبله ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها وهى ان الاضناع اولى بالاحتياط من الاموال انتهى قوله (وفى الباب عن ابى هريرة) اخرجه ابن ماجه بنحو

الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على ارض لي فقال الكندي هي ارضي في يدي ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي انك ببيتة قال لا قال فقلت يمينه قال يا رسول الله ان ارجل فلجرا لا يبالي علي لمخلف عليه وليس يتورع من شيء قال ليس لك منه الا ذلك قال فاطلق الرجل لمخلف له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ادبر اثنان خلف على ماله لياكله ظلم ليلقيين الله وهو عنده معرض في الباب عن عمر وابي عبد الله بن عمر ورواه الشعث بن قيس حديث وائل بن حجر حديث حسن صحيح حدث ثنا علي بن حجر ثنا علي بن مسهر عن غيره عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه هذا حديث في اسناده مقال ومحمد بن عبد الله بن العزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعف ابن المبارك وغيره حدث ثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي ثنا محمد بن يوسف ثنا نافع بن عمر الجمحي عن عبد الله بن ابي مليكة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان اليمين على المدعي عليه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه باب لما جاز في اليمين مع الشاهد حدثنا يعقوب بن ابراهيم الدؤوبي ثنا عبد العزيز بن محمد قال ثنا ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد قال ربيعة واخبرني ابن اسعد بن عباد قال وجدنا في كتاب سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وفي الباب عن علي وجابر وابي عباس وسرق حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد حديث حسن غريب حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن ابان قال ثنا عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد حدثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر ثنا جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد قال وقضى بها علي فيكم وهذا اصح وهكذا روى سفيان الثوري

حديث الباب (وعائشة) لينظر من اخرجه قوله (حديث ام سلمة حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة وله الفاظه رباب ما جاء ان البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه قوله (عن ابيه) هو وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه جاز رجل من حضرموت (بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد وفتح الميم وسكون الواو اخوه مثناة فوقية وهو موضع من اقصى اليمن (ورجل من كندة) بكسر فسكون ابو قبيلة من اليمن (غلبني على ارض لي) اي بالنصب (التعدي) هي ارضي (اي ملك لي) (وفي يدي) اي تحت تعمر في ان الرجل (اي الكندي رافض) اي كاذب (الا ذلك) اي ما ذكر من اليمين لما ادبر) اي حين ولي على قسدا خلف (على ماله) اي على مال الحضرمي ليلقيين الله بالنصب (وهو) اي الله (عنه) اي الكندي (معرض) قال الطيبي هو مجاز عن الاستهانة به والسخط عليه والاعداء عن رحمة نحو قوله تعالى لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم قوله (وفي الباب عن عمر) لينظر من اخرجه (وابن عباس) اخرجه مسلم فروى على يمين الناس بدعواهم لا دعى الناس ماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر واسناده حسن وصحيح على ما قال النووي في شرح مسلم (وعبد الله بن عمرو) اخرجه الترمذي (والاشعث بن قيس) اخرجه ابو داود وابن ماجه قوله (حديث وائل بن حجر حديث حسن صحيح) اخرجه مسلم قوله (البينة على المدعي) وهو من يخالف قوله الظاهر ومن لو سكت لخلي (واليمين على المدعي عليه) لان جانب المدعي ضعيف فكلف حجة قوية وهي البينة وجانب المدعي عليه قوي فنقم منه بحجة ضعيفة وهي اليمين قوله (ومحمد بن عبد الله الحرزمي) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فتاوى مفتوحة ابن عبد الرحمن الكوفي (يضعف في الحديث) قال الحافظ المتقريب ما تروك انتهى وقال الذهبي في الميزان قال احمد بن حنبل ترك الناس حديثه وقال ابن معين لا يكتب حديثه وقال الفلاس متروك قال للذهبي هو من شيوخ شعبة الجمع على ضعفه ولكن كان من عباد الله الصالحين مات سنة خمس وخمسين ومائة انتهى قوله (قضى ان اليمين على المدعي عليه) اي المنكر ولم ينكر في هذا الحديث ان البينة على المدعي لانه ثابت مقر في الشرع فكانه قال البينة على المدعي فان لم يكن له بينة فاليمين على المدعي عليه قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان باب ما جاء في اليمين مع الشاهد قوله (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد) قال المظهر يعني كان المدعي شاهد واحد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلف على ما يدعيه بدل من الشاهد الاخر فلما خلف قضى له صلى الله عليه وسلم بما ادعاه وبهذا اقال الشاهد وما لك واسعد وقال ابو حنيفة لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين بل لا بد من شاهدين وخلافهم في الاموال فاما اذا كان الدعوى في غير الاموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق كذا في المرقاة قوله (وفي الباب عن علي) اخرجه احمد والدارقطني من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن امير المؤمنين علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق وقضى به امير المؤمنين بالعراق (وجابر) اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي (وسرق) بالضم وتشديد اللام وصوب الحسري تخفيفها ابن اسد الكوفي وغير ذلك في نسبة صحابي سكن مصر ثم الاسكندرية وحدثه اخرجه ابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وهو الراوي عنه قوله (حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد حديث حسن غريب) واخرجه ابن ماجه وابو داود وزاد قال عبد العزيز الرازي في الحديث فذكرت ذلك لسهيل فقال اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة ان حديثه اياه ولا حفظه قال عبد العزيز وقرن كان اصحاب

عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وروى عبد العزيز بن أبي سلمة ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رأوا أن يمين مع الشاهد الواحد جائزة في الحقوق والأموال وهو قول مالك بن النضر الشافعي وأحمد وإسحاق وقالوا لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا في الحقوق والأموال وله يرب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد

سهيل اهله ذهبت بعض عقلة ونسب بعض حديثه فكان سهيل بعد حديثه عن ربيعة عن أبيه انتهى قال الحافظ في الفتح رجاله مدنيون ثقات ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسبه بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه انتهى وروى بن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه صحيح وقال ابن رسلان في تاريخ السنن أنه صحيح حديث الشاهد واليمين الحافظان أبو نزرعة وأبو حاتم من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت **قوله** (عن جعفر بن محمد) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام مات سنة ثمان وأربعين ومائة عن ثمان وستين سنة (عن أبيه) هو محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر المعروف بابا قرق قال ابن سعد ثقة كثير الحديث توفي سنة أربع عشرة ومائة عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قضي باليمين مع الشاهد) حديث جابر هذا أخرجه أحمد وابن ماجه أيضا **قوله** (وهذا أصح) أي كونه مرسلًا أصح قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبو زرعة هو مرسل وقال الدارقطني كان جعفر رعا رسله ورعا وصده وقال الشافعي إمام يقيم عبد الوهاب وصله وهو ثقة وقد صح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة **قوله** (وهو قول مالك بن النضر الشافعي وأحمد وإسحاق) قال النووي قال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال وبه قال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار ووجهتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسئلة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر بن أبي هريرة وعمارة بن خزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة قال الحافظ أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس قال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في أسنده

قال ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته قال وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسان انتهى ولو لم يرب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد) وهو قول أبو حنيفة والكوفيون والشعبي والحكم والأوزاعي والليث والأندلسيين من أصحاب مالك قالوا لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام **واحتجوا** بقوله تعالى واستشهدوا بالشهدتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وبقوله واشهدوا ذوي عدل منكم وقد حكى البخاري وقوع المراجعة في ذلك ما بين الزناد وابن شبرمة فاحتج أبو الزناد على جواز القضاء بشاهد ويمين بالخبر الوارد في ذلك فاجاب عنه ابن شبرمة بقوله تعالى هذا قال الحافظ وإنما تنقله النجدة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين يعني الكوفيين والحجازيين وهوان الخبر إذا ورد متضمنًا لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخًا والسنة لا تنسخ القرآن ولا يكون نسخًا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سند وجوب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنها تضيق معارضة للنص بالرأي وهو غير معتد به وقد اجاب عنه سهيل فقال ما حاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه قال الحافظ بعد ذكر حاصل بحثه هذا لكن مقتضى ما بحثه أنه لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما روى الدارقطني من حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أنه مر فوعا قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهد **واجاب** بعض الختفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الأحاد لا تنسخ التواتر ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهورا **واجيب** بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا **أيضا** فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النسخ وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخ اصطلاح ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم تكاح العمه مع بنت أخيها وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ونحو ذلك وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما في القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها رائدة على ما في القرآن كالوضوء بالديبذ والوضوء بالقهقهة ومن القئ واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود إلا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر حاتم لا تقطع إلا يد في الغزو ولا يرب الكافر المسلم ولا يוכל الطافي من السمك ويجرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطيور ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرب القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب **واجابوا** بأن الأحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة أحاديث شهيرة فوجب العمل بها كمشهورها **فيقال** لهم وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينف وعشرون نقسا وفيها ما هو صحيح فأي شهرة على هذه الشهرة قال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز

صاحبه

وقد قال بعض اهل العلم اذا كان العبد بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه فان كان له مال غرم نصيبا خيه وعتق العبد من ماله وان لم يكن له مال غنم من العبد واعتق ولا يستسعى وقالوا بما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول اهل المدينة وبه يقول مالك بن النضر والشافعي واحمد واسحاق باب ما جاء في العتق حديث احمد بن محمد بن اثنى ثنا ابن ابي عدي عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن سمره ان نبيا صلى الله عليه وسلم قال العتق جأزة لاهلها او ميراث لاهلها وفي الباب عن يزيد بن ثابت وجابر وابو هريرة وعائشة وابن الزبير ومعاوية حديثنا الانصاري ثمانية عن ابن شهاب عن اوسلة عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رجل اعمر عمره له ولعقبه فانها للذي يعطى لا ترجع الى الذي اعطاها لانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث هذا حديث حسن صحيح وهكذا روى غير واحد عن الزهري مثل رواية مالك وروى بعضهم عن الزهري ولم يذكر فيه ولعقبه والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا قال هي لك حياتك ولعقبك فانها لمن اعمرها لا ترجع الى الاول واذا لم يقل لعقبك فهي رجعة الى الاول اذا مات العتق وهو قول مالك بن النضر والشافعي وروى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العتق جأزة لاهلها والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا مات العتق فهي لورثته وان لم يجعل لعقبه وهو قول سفیان الثوري واحمد واسحاق وقد جمع البيهقي بين الحديثين بان معناهما ان العتق اذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريكه بل تبقى حصته شريكه على جاهها وهو الرق ثم ليستسعى العبد في عتقه ببقية فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه اليه ويعتق وجعله في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري قال الحافظ والذي يظهر انه في ذلك باختلاف لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجهول لانها غير واجبة فهذا مثلها قال البيهقي لا يبقى بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة اصلا قال الحافظ وهو كما قال لانه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذا لم يتجاوز العبد الاستسعاء فيعاضه حديث ابى الجهم يعني بحديثه الذي يرويه عن ابيه ان رجلا من قومنا اعتق شقصا له من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله غرض رجل شريك رواه احمد وفي لفظه هو حر كله ليس لله شريك رواه احمد ولا يرد في معناه قال الحافظ ويمكن جملة على ما اذا كان المعتق غنيا او على ما اذا كان جميعه له فاعتق بعضه انتهى وفي هذه المسئلة كلام طويل من الجانبين فان شئت التفت عليه فعليك ان ترجع الى اخيه الباري وغيره باب ما جاء في العتق بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر قال الحافظ في الفتح وحكي فتم اوله مع السكون انتهى قال في النهاية يقال امرته الدار عري اي جعلتها له يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه وكذا كانوا يفعلون في الجاهلية فابطل ذلك واعلم ان من اعمر شيئا وارقبه في حياته فهو لورثته من بعده وقد تعاضدت الروايات على ذلك والفقهاء فيها مختلفون فمنهم من يعمل بظاهر الحديث ويجعلها تمليكاً ومنهم من يجعلها كالعارية ويتأول الحديث انتهى قلت الجهم على ان العتق اذا وقعت كانت ملكا لاخذ ولا ترجع الى الاول لان صرح باشتراط ذلك ثم اختلفوا الى ما يتوجه التملك فالجهم انه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان العتق عتق الموهوب له نقد بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلك به مسلك العارية او الوقف روايتان عند المالكية وعن الخفيفة التملك في العتق يتوجه الى الرقبة وفي الرقبة الى المنفعة وعنه انها باطلة كذا ذكره الحافظ قلت ما ذهب اليه الجهم هو الظاهر قوله (العتق جأزة لاهلها) اي لاهل العتق وهو العتق له (او ميراث لاهلها) شك من الراوى وروى مسلم من حديث جابر بن عبد الله بلفظ العتق ميراث لاهلها وفيه دليل على ان العتق تملك الرقبة والمنفعة فهو حجة على مالك وفي قوله ان العتق تملك دون الرقبة وحديث سمره هذا اخرجه احمد ايضا وفي سماع الحسن من سمره كلام قوله (وفي الباب عن يزيد ابن ثابت) اخرجه ابن حبان بلفظ العتق سبيل الميراث (وجابر) اخرجه مسلم وغيره بالفاظ (وابو هريرة) اخرجه البخاري ومسلم بلفظ العتق جأزة (وعائشة وابن الزبير ومعاوية) اخرجه الطبراني ذكره العيني في العمدة واما حديث عائشة ومعاوية فليست من اخرجه قوله (ايما رجل اعمر بصيغة المجهول (عمر) قال القاري هو مفعول مطلق (له) متعلق باعمر والضمير للرجل (ولعقبه) بكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين ومع كسرهما كما في نظائره ولعقبهم اولاد الانسان ما تناسلوا قاله النووي (فانها) اي العتق (للذي يعطى) بصيغة المجهول (لانه اعطى) على بناء الفاعل وقيل على بناء المفعول (عطاء وقعت فيه الموارث) والمعنى انها صارت ملكا للدفع اليه فيكون بعد موته لورثته كسائر املاكه ولا ترجع الى الدافع قوله (هذا حديث صحيح) واخرجه مسلم قوله (والعمل على هذا) اي على حديث جابر المذكور (هي لك حياتك) بالنصب اي الدار لك مد حياتك (ولعقبك) وكذا ذلك (فانها) لمن اعمرها بصيغة المجهول (لا ترجع الى الاول) اي العتق اذا مات العتق اي المعمر له (وهو قول مالك بن النضر والشافعي) وهو قول الزهري واحمد بن محمد بن جابر المذكور فان مفهوم الشرط الذي تضمنه ايما والتعليل يدل على ان من لم يعمره كذلك لم يورث منه العتق بل يرجع الى المعطى وبما روى مسلم عن جابر موقفا قال انما العتق الذي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها واعلم ان قول الشافعي هذا في القديم كما صرح به الحافظ في الفتح واما قوله في الجديد فقول الجهم وروى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العتق جأزة لاهلها

مجموع الميم مع اوله وركب

باب ما جاء في الرقي جلد ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم عن داود بن ابي هند عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العري جازا
 لاهلها والرقي جائزة لاهلها هذا حديث حسن وقد رواه بعضهم عن ابي الزبير عن جابر موقوفا على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الرقي جائزة مثل العري وهو قول احمد واسحاق وقرئ بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم بين العري والرقي فجازوا
 العري ولم يجيزوا الرقي وتفسير الرقي ان يقول هذا الشيء لك ما عشت فان مت قبل في راجعة الي قال احمد واسحاق الرقي مثل العري وهي من
 اعطيتها ولا ترجع الى الاول باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس جلد ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا ابو عامر العقدي ثنا كثير
 بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلح احرارهم او اهل حراما
 والمسلمون على شروطهم الا شرطوا حراما او اهل حراما هذا حديث حسن صحيح

اى بدون ذكر ولعقبه وهو قول سفيان الثوري واحمد اسحاق وهو قول ابن خزيمة رحمه الله وهو قول ابن خزيمة رحمه الله وهو قول ابن خزيمة رحمه الله
 وبما روى عن عروة بن مسعود انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 صحيح ما مضى يملكها الموهوب له ملكا تاما لا يعوق الى الواهب ابا فاذ اعلموا ذلك فمن شاء امر ودخل على بريدة ومن شاء ترك لانهم كانوا يتوهمون انها
 كالعارية ويرجع فيها وهذا دليل للشافعي وموافقيه انتهى قال الحافظ في الفتح بعد ذكر روايات العمري المختلفة ما لفظه فيجتمعت من هذه الروايات ثلاثة احوال
 احدها ان يقول هي لك ولعقبك فهذا صريح فانها للموهوب له ولعقبه ثانيا ان يقول هي لك ما عشت فاذا مت رجعت الى هذه عارية موقوفة
 وهي صحيحة فاذا ماتت رجعت الى الذي اعطى وقد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهري وبه قال اكثر العلماء ووجهه جماعة من الشافعية والاصحاب عند اكثرهم
 لا ترجع الى الواهب واحتجوا بانه شرط فاسد فلغى ثالثها ان يقول عمر تكلموا ويطلق رواية ابى الزبير هذه ريعني بها ما رواه مسلم عن جابر قال جعل
 الامام جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم اسكو عليكم اموالكم ولا تقسدها فانها من عمر عمرى في الذي عمرها حيا وميتا ولعقبه تدل على ان حكمها
 حكم الاول وانها لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعي في الجديد والجمهور وقال في القديم العقد باطل من اصله وعنه كقول مالك وقيل للتدبير عن الشافعي كالمثل
 وقد روى النسائي ان قتادة حكي ان سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسئلة اعنى صورة الاطلاق فذكر له قتادة عن الحسن وغيره انها
 جائزة وذكر له حديث ابى هريرة بذلك قال وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال فقال الزهري ان العمري او الجائزة اذا اعمله ولعقبه
 من بعده فاذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذي يجعل شرطه قال قتادة واحتج الزهري بان الخلفاء لا يقضون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن هرون انتهى
 (باب ما جاء في الرقبي) على وزن حُجْلِي قال الجزري في النهاية الرقبى هو ان يقول الرجل للرجل قد وهبت لك هذه الدار فان مُتَّ قَبْلِي رَجَعْتُ اليَّ وان مُتَّ قَبْلَكَ
 فهو لك وهي فُجْلِي من المراقبة لان كل واحد منهما يراقب موت صاحبه انتهى قال القاري الرقبى لا تصح عند ابى حنيفة ومحمد وتصح عند ابى يوسف رحمهم الله انتهى وقال
 الحافظ في الفتح العمري والرقبي متحد المعنى عند الجمهور ومنع الرقبى مالك والبخليفة ومحمد ووافق ابى يوسف الجمهور وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقفا
 العمري والرقبي سواء انتهى قوله (العمري جائزة لاهلها) اي لمن اعمله (والرقبي جائزة لاهلها) اي لمن ارقب له وروى النسائي عن ابن عباس موقفا بلفظ العمري لمن
 اعملها والرقبي لمن ارقبها والعائد في هبته كالمائد في قبته قوله (هذا حديث حسن) اخبره الخمسة كذا في المنتقى قوله (ولم يجز الرقبى) وحديث الباب وما
 في معناه حجة عليهم قوله (قال احمد واسحاق الرقبى مثل العمري الخ) وهو قول الجمهور وهو الظاهر يدل عليه حديث الباب وفي الباب احاديث ذكرها الزيلعي في
 نصب الراية في باب الرجوع في الهبة (باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس) قوله (ثنا ابا عبد الله العنيد) بفتح العين المهملة و
 القاف اسمه عبد الملك بن عمر والقيس ثقة (ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني) قال في التقریب ضعيف من السابعة منهم من كذبه قوله (والصلح جائز بين
 المسلمين) خصهم لا اخراج غير بل لدخولهم في ذلك دخولا اوليا اهتماما بشأنهم (الاصلح احرم حلالا) كصلحة الزوجة للزوج على ان لا يطلقها او لا يزوج عليها
 او لا يبيت عندها (او احل حراما) كالصلح على اكل مال لا يجل اكله او نحو ذلك (والسلمون على شروطهم) اي ثابتون عليها لا يرجعون عنها (الا شرط احرم حلالا
 فهو باطل كان يشترط ان لا يبطأ امته وزوجته او نحو ذلك (او احل حراما) كان يشترط نصرة الظالم او الباغى او غير المسلمين قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبر
 ابن ماجه وابرم اخ وانهما روايته عند قوله شروطهم وفي تصحيح الترمذي هذا الحديث نظروا في اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جدا
 قال فيه الشافعي وابرم اياه وهو ركن من اركان الكذب وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن ابيه عن جده نسخة موضوعة وتركه احمد وقد توفى
 الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي ما الترمذي فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه علما لا يعقل العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير
 في ارشاده قد توفى ابو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله انتهى اعتد له الحافظ فقال له كانه اعتبر بكنة طرقة كذا قال الشوكاني
 في النيل وذكر فيه طرقة وقال بعد ذكرها لا يخفى ان الاحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فاقول احوالها ان يكون المتن الذي اجتمعت عليه

باب ما جاء ان لوالد يلخذ من مال ولده حدثنا احمد بن منيع ثنا يحيى بن زكريا بن ابو زائدة ثنا الامام عن حمارة بن عمار عن عمار بن عمار عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمر وهذا حديث حسن وقد روي بعضهم هذا عن حمارة بن عمار عن عمار بن عمار عن عائشة والعلل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا ان يد لوالد مبسوط في مال ولده يلخذه ماشاء وقال بعضهم لا يلخذ من ماله الا عند الحاجة اليه باب ما جاء في من يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاير حدثنا محمد بن غيلان ثنا ابو داود الحفري عن سفيان عن حميد عن انس قال اهدت بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فالقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم طعام بطعام وانه باناء هذا حديث حسن صحيح حدثنا علي بن حجر ثنا اسويد بن عبد العزيز عن حميد عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار قصعة فضاعت ففمنها هم وهذا حديث غير محفوظ وانما الراعي الحديث الذي رواه الثوري حديث التوراه

ابن ابي ميمونة وهلال بن ابي هلال العامري مولى ام المدين وبعضهم نسبة الجدة فقال ابن اسامة وقال في التقريب ثقة من الخامسة باب ما جاء ان لوالد ياخذ من مال ولده قوله (عن حمارة) بعضهم المهملة وخضة اليم المفتوحة (بن عمير) بالتصغير التي كوفي ثقة ثبت من الرابعة وعن حمته لاقرت قاله ابن حبان و سياتي كلامه (ان اطيب ما اكلتم) او اكله واهناه (من كسبكم) اي مما كسبتم من غير واسطة لقربه للتوكل وكذا بواسطة اولادكم كما بينه بقوله وان اولادكم من كسبكم لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسمى الولد كسبا مجازا قاله المناوي وفي رواية عند احمد ان ولد الرجل من اطيب كسبه فكلوا من ماله هنيئا وفي حديث جابر انت وما لك لا بيك قال ابن رسلان اللام لا باحة لا للتقليم لان مال الولد له وزكاته عليه وهو من ماله عند انتى قوله وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمر واما حديث جابر فاخرجه عنه ابن ملحة بلفظ ان رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا ولدا وان ابني يريد ان يحتاج مالي فقال انت وما لك لا بيك قال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وقال الدارقطني تفرقه عيسى بن يونس بن ابي اسحاق كذا في النيل واما حديث عبد الله بن عمر فاخرجه احمد وابو داود بلفظ ان امرأيا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابني يريد ان يحتاج مالي فقال انت وما لك لوالدك الحديث واخرجه ايضا ابن خزيمة وابن الجارود وفي الباب ايضا عن سمرة عند الزرار عن عمر عند الزرار ايضا وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابى يعلى قوله (هذا حديث حسن) اخرجه الخمسة كذا في المنتقى وقال الشوكاني اخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظ احمد يعني لفظه الذي ذكرناه) اخرجه ايضا الحاكم وصححه ابو حاتم وابو زهرة وعله ابن القطان بانه عن حمارة عن عائشة وتارة عن امه وكذا تاهلا ليعرف ان انتى قوله (قالوا ان يد لوالد مبسوط في مال ولده ياخذ ماشاء) واستدلوا على ذلك باحاديث الباب قال الشوكاني وجميع هذه الطرق يتنهض للاحتجاج فيدل على ان الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الاكل منه سواء اذن الولد او لم ياذن ويجوز له ايضا ان يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه وقد حكى في البحر الاجماع على انه يجب على الولد المورث ان لا يبيع المورثين انتى روى قال بعضهم لا ياخذ من ماله الا عند الحاجة اليه) قال ابن الهمام بعد ذكر حديث عائشة المذكور فان قيل هذا يقتضي ان له ملكا ناجزا في ماله قلنا نعم لو لم يقيد حديث رواه الحاكم وصححه والبيهقي عنهما فروعا ان اولادكم هبة يهب لمن يشاء انا ثاوي يهب لمن يشاء المذكور واما الهام لهما اذا احتجتم اليها وما يقطع بان الحديث يعني انت وما لك لا بيك ما اول انه تعالى ورث الاب من ابنته السدس مع ولد ولده فلو كان الكل ملكا لم يكن لغيره شيء مع وجوده انتى قلت قال الحافظ في التلخيص قال ابو داود في هذا الزيادة وهي اذا احتجتم اليها انها منك وتقول عن ابن المبارك عن سفيان قال حدثنا به جاد وروى فيه انتى : باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر) قوله (ابو داود الحفري) بفتح المهملة والفاء نسبة الى موضع بالكوفة ثقة عابد من التابعين اهدت بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم هنيئ بنت جحش كما رواه ابن خزم في المحلى عن انس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة كما رواه النسائي عنها وبعض الروايات تدل على انها خاصة وبعضها تدل على انها ام سلمة وبعضها تدل على انها كسفية قال الحافظ وتحرر من ذلك ان المراد من اهم في حديث الباب هي زينب ليجي الحديث من محججه وهو حميد عن انس وما عد ذلك فقصص اخرى لا يليق من تحقق ان يقول في مثل هذا قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة من غير تقرير انتى بقصته بوزن صحفة وبمعناها طعام بطعام وانه باناء فيه دليل على ان القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم الثل ويؤيد رواية البخاري بلفظ ودفع القصعة الصحيحة للرسول وباحتج الشافعي والكرهيون وقال مالك ان القيمي يضمن بقيمته مطلقا وفي رواية عن مالك المذهب الاول وفي رواية عن اخرى ما صنعته الادمي في المثل واما الحيوان فالقيمة وعندها ما كان مكينا او موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو المشهور عندهم ولا خلاف في ان المثل يضمن بمثله واجاب القائلون بالقول الثاني عن حديث الباب وما في مناه كما يحكمه البيهقي من ان القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم في بيتي زوجتي فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسوة في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية ابن ابي حاتم بلفظ من كسر شيئا فهو له وسو عليه مثله وبهذا يرد على من زعم انها واقعة عين لا عموم لها قوله وهذا حديث حسن صحيح واخرج معناه الجماعة قوله (ثنا اسويد بن عبد العزيز السلمي مولى ام الدمشقي قاضي بعلبك اصله واسطى نزل حمص

باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة حد ثلثا محمد بن وزير الراسطي ثنا اسحاق بن يوسف الأزرق عن مسفيان بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش وأنا ابن أربع عشرة فلم يقبلني فعرضت عليه من قابل في جيش وأنا ابن خمس عشرة فقبلني قال نافع هذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا حد ما بين الصغير والكبير ثم كتب أن يفرض لمن بلغ الخمس عشرة حد ثلثا ابن أبي عمر ثنا مسفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه أن عمر بن عبد العزيز كتب أن هذا حد ما بين الصغير والكبير وذكر ابن عيينة في حديثه قال حدثت به عمر بن عبد العزيز فقال هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق يرون أن الغلام إذا استكمل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال وإن احتكم قبل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال وقال أحمد وإسحاق للبلوغ ثلث منازل بلوغ خمس عشرة أو الاحتلام فإن لم يعرف سنه ولا احتلامه فأنبات يعنى العانة **باب**

لبن الحديث (استعار قصعة) بفتح القاف وسكون الصاد قال في القصعة الصخرة وقال في الصراحة كاس برزركر وهذا حديث غير محفوظ وإنما أراد عند سويد هو ابن عبد العزيز الحديث الذي رواه الثوري يعني أن سويد بن عبد العزيز قد فهم في رواية حديث النضر المذكور فرواه عن حميد عن أنس بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار قصعة لم فهو غير محفوظ والمفهوم ما رواه مسفيان الثوري عن حميد عن أنس بلفظ أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ **باب ما جاء في حد**

البلوغ (عرضت) بصيغة المجهول أي للذهاب إلى الخمر وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من باب عرض العسكر على الأمير (في جيش) أي في واقعة واحدة وكانت في السنة الثالثة من الهجرة وأنا ابن أربع عشرة) حلة حالية (فلم يقبلني) وفي رواية للشيخين فلم يجزني وزاد البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله فلم يجزني ولم يرنى بلغت (فعرضت عليه من قابل في جيش) يعني غزوة الخندق وهي غزوة الأحزاب (فقبلني) وفي رواية للشيخين فجازني أي في المقاتلة أو البايعة وقيل كتب الجائزة لي وهي رزق وزاد البيهقي وابن حبان بعد قوله فجازني ورأى بلغت وقد صححه هذا الزيادة أيضا ابن خزيمة كذا في النيل قوله (هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة) بكسر التاء يريد أن يبلغ الصبي خمس عشرة سنة دخل في زمرة المقاتلين وأثبت في الديوان اسمه وإذا لم يبلغها عد من الذرية قال الحافظ في الفتح استدلل بقصة ابن عمر على أن استكمل خمس عشرة سنة اجريت عليه أحكام البالغين وإن لم يحتكم فيكلف بالعبادات وإقامة الحدود وليستحق سهم الغنمية ويقتل إن كان حربيا ويفك عنه الجحزان والنس رشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز ورواه عليه رواية نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بأنها كانت في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازوه وتجاوز بعضهم فقال إنما رده بضعفه لالسنة وإنما أجازة لقوته لا لبلوغه ويرى على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما ممن وجها آخر عن ابن جريج أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بلفظ عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فلم يجزني ولم يرنى بلغت وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها للجلالة ابن جريج وقد روى عنه غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالحديث فاتفق ما يخشى من تدليسها وقد نض فيها لفظ ابن عمر لقوله ولم يرنى بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره وكلاهما في قصة يتعلق به انتهى كلام الحافظ قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) قال في شرح السنة العمل على هذا عند أهل العلم قالوا إذا استكمل الغلام والجارية خمس عشرة سنة كان بالغاً وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما وإذا احتلم واحد منهما قبل بلوغه هذا البلوغ بعد استكمال تسع سنين يحكم ببلوغه وكذلك إذا حاضت الجارية بعد تسع ولا حيض ولا احتلام قبل بلوغ التسع انتهى وقال في الهداية بلوغ الغلام بالاحتلام والأجبال ولا تزال إذا وطئ فإن لم يوجد فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والجل فإن لم يوجد فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة راجح وقال إذا تمت للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن أبي حنيفة راجح وهو قول الشافعي انتهى قلت ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من أن الغلام أو الجارية إذا استكمل خمس عشرة سنة كان بالغاً هو الرأى الموافق لحديث الباب قوله (فأنبات يعنى العانة) يريد أنبات شعر العانة وقد أخرج الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن مؤنرا المراهقين فمن أنبت منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الذراري وفي أنبات حديث أخرى من كورة في النيل وقد استدلل بحديث أبي سعيد هذا وما في معناه أن الأنبات من علامات البلوغ قال الشوكاني استدلل بهذا الحديث من قال أن الأنبات من علامات البلوغ **وتعقب** بأن قتل من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر يقتل الحية ونحوها **ورده** هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وطالب الأيمان وإزالة المانع منه فرفع التكليف يؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغزو إلى البلاد البعيدة كتبوك ويأمر بغزو أهل الأقطار النائية مع كون الضرر من كل ذلك ما مؤنا وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذا المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف يعني مصنف المتفق وله في ذلك رسالة انتهى كلام الشوكاني **باب ما جاء في من تزوج امرأة أبيه** قوله (مر بن خالي

ما جاء فيمن تزوج امرأة ابية **حدثنا ابو سعيد** لا يشترط ان يكون من غيات عن اشعث عن عدي بن ثابت عن البراء قال مررت في خالي ابو بردة بن نيار
معه لواء فقلت اين تريد فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابية ان آتته براسه وفي الباب عن قرعة حديث البراء حدثني
حسن غريب وقد روى محمد بن اسحاق هذا الحديث عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن البراء وقد روى هذا الحديث عن اشعث عن عدي
عن يزيد بن البراء عن ابية وروى عن اشعث عن عدي عن يزيد بن البراء عن خاله عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الرجلين يكون احدهما اسفل
من الآخر في الماء **حدثنا** ثناء مكيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة انه حدثه ان عبد الله بن الزبير حدثه ان رجلا من الانصار خاضم الزبير عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحوة التي يسقون بها النخل فقال الانصار سرجه الماء يمشي فاني عليه فلتخصموا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم ارسل الماء الى جارك فغضب الانصارى فقال ان كان ابن عمتك فقتلوه وجرحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فقال الزبير والله اني لا احبس ترأت هذه الآية في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ابو بردة بن نيار (بكر التوت بعد ما تحتية خفيفة حليف الانصار ومعلوء) بكسر اللام اي علم قال الظاهر وكان ذلك للواء علامة كونه مبعوثا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك الامر (يعني) اي ارسلني (ان آتته) اي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم براسه اي راس ذلك الرجل وفي رواية لابو داود وللنسائي وابن ماجه والدارمي فامر فان
اضرب عنقه واخذ ماله والحديث دليل على انه يجوز للامام ان يامر بقتل من خاف قطعيا من قطعات الشريعة كهذه المسئلة فان الله تعالى يقول ولا تشكروا ما منكم
اباؤكم من النساء ولكنه لا بد من حمل الحديث على ان ذلك الرجل الذي امر صلى الله عليه وسلم بقتله عالم بالتحريم وفعله مستحلا ذلك من موجبات الكفر والمردة يقتل
قوله (وفي الباب عن قرعة) لينظر من اخبره قوله (حديث البراء حديث حسن غريب) اخبره الخمسة قال الشوكاني والحديث اسانيد كثيرة منها ما رجاله رجال
الصحيح وقد روى محمد بن اسحاق هذا الحديث عن عدي بن ثابت الخ قال الترمذي قد اختلف في هذا الحديث اختلافا كثيرا فذكر من شاء الوقوف عليه فليرجع
الى النيل (باب ما جاء في الرجلين يكون احدهما اسفل من الآخر في الماء) المراد بالاسفل الابعداى يكون ارض احدهما قريبة من الماء وارض الآخر بعيدة منه
قوله (ان رجلا من الانصار) زاد البخاري في روايته في كتاب الصلح قد شهد بدره قال الدودي بعد جزمه بانه كان منافقا وقيل كان بدره يا فان هو نقد وقع
ذلك منه قبل شهره هاهنا انتفاء النفاق ممن شهدها وقال ابن التين ان كان بدره يا فعنفوا قوله لا يؤمنون لا يستكملون كذا في فتح الباري وقال القاري في المراقبة قال
التوربشتي وقد اجتمع من المفسرين بنسبة الرجل تارة الى النفاق واخرى الى اليهية وكلا القولين رائج عن الحق اذ قد علم انه كان انصاريا ولم يكن الانصار من
جملة اليهود ولو كان مغوصا عليه في دينه لم يصنفوا بهذا الوصف فانه وصف مدح والانصار وان وجد منهم من يرمى بالنفاق فان القرن الاول والسلف بعدهم
تخرجوا واحترزوا ان يطلقوا على من ذكر بالنفاق واشتهر به الانصارى والاولى بالشيعر بدية ان يقول هذا قول ازالة الشيطان فيه بتمككه عند الغضب غير مستبد
من الصفات البشرية الا ابتلاء بامثال ذلك انتهى ما في المراقبة (خاصم الزبير) اي ابن العوام ابن صفيية بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم اي حاكمه النبي صلى
الله عليه وسلم (في شراج الحوة) بكسر الحوة وبالجيم جهر شرح بفتح اوله وسكون الراء مثل مجروح والراء بهاءنا مسيل الماء وانما اضيفت الى الحوة لكونها فيها والحوة موضع
معروف بالمدينة قال ابو عبيد كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيبتاض الناس فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم للاعلى ما على كذا في الفتح (فقال الانصارى)
يعني للزبير (سرج الماء) امر من التسميم اي اطلقه وارسله وانما قال له ذلك لان الماء كان يرباض الزبير قبل ارض الانصارى فيحبسه كما كان سقى ارضه ثم يرسله الى
ارض جارة فالتبس منه الانصارى فيجعل ذلك فامتنع اعلم انه وقع في نسخة الاحمدية شرح بالشين العجوة وهو غلط فاني (اي ابن زيد) (عليه) اي على الانصارى راسق
يا زبير) بجملة وصل من الثلاثي وحكى ابن التين انه بهمة قطع من الرابعى قاله للحافظ ثم ارسل الماء الى جارك فان ارض الزبير كانت اعلى من ارض الانصارى لان
كان ابن عمتك بفتح هزرة ان اي حكمت بذلك لاجل ان كان او بسبب ان كان قال القاضي وهو مقدر بان اولان وحرف الجوهي حذفت معها التحقيف كثيرا فان فيها
مع صلتها طولا اي وهذا التقدير والتجريح لانه ابن عمتك او بسببه ونحو قوله تعالى ان كان ذامال وبنين اي لا قطع مع هذه المثالب لان كان ذامال (فتلون وجرحوا)
الله صلى الله عليه وسلم اي تغيب من الغضب (حق يرجع الى الجدر) اي يصير اليه والجدر بفتح الجيم وسكون الدال المهلة هو السناة وهو ما وضع بين شربات النخل كل جدار
وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء ويروى الجدر بضم الدال وهو جمع جدار والمراد جدران الشربات التي في اصول النخل فانها ترفع حتى يصير تشبه الجدار والشربات بمجعة وفتحات
هي الحفر التي تحفر في اصول النخل (فلا وربك) لا زائدة لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر اي اختلط بينهم ثم لا يجيدوا في انفسهم حرجا ضيقا وشكرا عما قضيت بسلام
ينقاد والحكمك (تسليما) من غير معارضة (الآية) بالنصب اي اتم الآية قوله (هذا حديث حسن) واخرجه الشيخان قوله (وروى شبيب بن ابى حمزة عن الزهري
عن عروة بن الزبير عن الزبير ولم يذكر فيه عن عبد الله بن الزبير) اخبره البخاري في الصلح من صحيح (الحديث الاول) اي الذي اسناده الترمذي وقد بسط الحافظ في
الفتح الكلام في بيان الاختلاف بين راياب ما جاء في من يعتق ماله عند موته وليس له مال غيرهم قوله (اعتق ستة اعداء جمع عبد اي ستة ماله) رفق الله
قولا شديدا (كرهه لفعله وتغليظا عليه لتحق العبيد كلهم وعدم رعاية جانب الرثة) ثم دعاهم اي طلبهم (نجز اثمهم) قال النووي بتفديد الراي و

ثم لا يجد في انفسهم حرجا مما قضيت وليسلموا تسليما الاية هذا حديث حسن وروى شعيب بن ابي حمزة عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن الزبير
 لم يذكر فيه عن عبد الله بن الزبير ورواه عبد الله بن وهب عن الليث ويونس عن الزهري عن عمرو بن عبد الله بن الزبير في الحديث الاول باب ما جاء
 فيه من يتيقن مما ليك عند موته وليس له مال غيرهم حل ثلثا ثلثية ثلثا ثلثا من زيد عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي الهيثم عن عمران بن حصين ان رجلا
 من الانصار اعتق ستة اعباد له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال له قول لا شديدا قال ثم دعاهم فجزاهم ثم اوقع
 بينهم فاعتق اثنين واراقا ربعة وفي الباب عن ابي هريرة حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن عمران بن حصين
 والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق يرون القرعة في هذا وفي غيره واما بعض اهل العلم من اهل الكوفة
 وغيرهم فلم يروا القرعة وقالوا يعتق من كل عبد الثلث وليستسعى في ثلثي قيمته وابل المثلث اسمه عبد الرحمن بن عمرو ويقال معاوية بن عمرو باب
 ما جاء في من ملك ذا اخوة حمل ثلثا عبد الله بن معاوية الجمعي ثلثا من سلمة عن قتادة عن الحسن عن عمرو بن عثمان بن قنينة قال من
 ملك ذا ارحم فمحمم هو محرم هذا الحديث لا يعرفه مسند الامن حديث حماد بن سلمة وقد روي بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمرو بن عثمان
 وتخفيفها لثان مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره اي فقههم وفي رواية مسلم فجزاهم اثنان واراقا ربعة اي بقى حكم الرق على الاربعة ودل الحديث على ان الكفاية
 في مرض الموت ينفذ عن الثلث لتعلق حق الورثة بماله وكذا التبرع كالهبة ونحوه قوله (وفي الباب عن ابي هريرة) قوله (حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح)
 يخرج الحجة الا البخاري كذا في المتن قوله (وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق يرون القرعة في هذا وفي غيره) وهو قول الجمهور قال الامام البخاري
 في صحيحه باب القرعة في المشكلات وذكر فيه عدة احاديث كلها تدل على مشروعية القرعة قال الحافظ في الفتح وجه ادخالها في كتاب الشهادات انها من جملة اليمين
 التي تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والزراع بالبينة كذلك تقطع بالقرعة ومشروعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وانكرها
 بعض الخفية وحكي ابن المنذر عن ابي حنيفة القول بها وجعل المصنف يعني البخاري رحمه الله الامر بالشك وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لانهما فالتقوقع الشائخة
 فيه فيقرع لفصل النزاع وقال اسماعيل القاضي ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة بين الشركاء فليعلم ان يعدلوا
 ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا مما كان له في الملك مشاعا فيقسم في موضع يعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه
 لان مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة وانما افادت القرعة ان لا يختار واحد منهم شيئا معيناً فيختاره الاخر فيقطع التنازع وهي اما في الحقوق المتساوية واما في
 تعيين الملك فمن الاول عقد الخلافة اذا استروا في صفة الإمامة وكذا بين الائمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تفصيل الموتى والصلوة عليهم والاعانة
 اذ كان في درجة والاولياء في التزويج والاستناب الى الصفاة الاول وفي احياء الوات وفي نقل المعدن ومقاعد الاسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والارحام
 اخذ اللقيط والنزول في الختان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزيجات وفي ابتداء القسم والدخول ابتداء النكاح وفي الاقراء بين العبيد اذا اوصوا بعتقهم ولم
 يسعهم الثالث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني ايضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراء بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة انتهى كلام
 الحافظ واما بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم فلم يروا القرعة وهو قول ابي حنيفة وحديث الباب محجة على هؤلاء والقول الاول هو الحق والصواب (وقالوا يعتق
 من كل عبد) اي من الاعد الستة (الثلث) اي ثلثه (ليستسعى) بصيغة المجهول اي كل عبد (في ثلثي قيمته) فان ثلثه قد صار حرا قوله (وابل المثلث اسمه
 عبد الرحمن بن عمرو الخ) قال في التقرير ثقة من الثانية (باب ما جاء في من ملك ذا ارحم) قوله (من ملك ذا ارحم) بفتح الراء وكسر الحاء واصله موضع تكوين
 الولد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من بينك وبينه نسب بوجوب تحريم النكاح (محرم) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء المخففة ويقال محرم بصيغة المفعول
 من التحريم والمحرم من لا يحل نكاحه من الاقارب كالاب والاخ والعم ومن في معناهم وهو بالجر وكان القياس ان يكون بالنسب لانه صفة ذا ارحم لاغت رحم ولعله
 من باب جرجل كقوله بيت صن خرب وماء شرب بارد (فهو) اي ذوالرحم المحرم ذكر كان او انثى (حر) اي عتق عليه بسبب ملكه قوله (هذا حديث لا يعرفه
 مسند الامن حديث حماد بن سلمة) قال الحافظ في التلخيص ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسل وشعبة اخف من حماد وقال علي بن المديني هو حديث
 منكر وقال البخاري لا يصح انتهى وقال الشوكاني لكن الرفع من الثقة زيادة لولا ما في سماع الحسن من سمة مقال انتهى والحديث اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه
 قوله (وقد روي بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمرو بن عثمان بن قنينة) اخرجه ابوداود عن قتادة عن عمرو بن الخطاب من قوافل عليه بمثل حديث سمة
 قال المنذري واخرجه النسائي وهو موقوف وقاتلة لم يسمع من عمر فان مولاه بعد وفاة عمر بنيف وثلاثين سنة انتهى قوله (حدثنا عتبة بن مكرم) بضم الميم و
 سكن الكاف وفتح الراء التي بفتح المهملة وتشديد الميم ابو عبد الملك البصري ثقة من الحادية عشر (ثنا محمد بن بكر البزازي) بضم الموحدة وسكون الراء ثم عملة
 ابوعثمان البصري صدوق يخطئ من التاسعة قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم) قال ابن الاثير في النهاية والذي ذهب اليه اكثر اهل العلم من الصحابة
 والتابعين واليه ذهب ابي حنيفة واصحابه واحمدان من ملك ذا ارحم محرم عتق عليه ذكر كان او انثى وذهب الشافعي وغيره من الائمة والصحابة والتابعين

حل ثلثا عقبة بن مكرم التيمي البصري غير واحد قالوا اتنا محمد بن بكر البرساني عن حماد بن سلمة عن قتادة وعاصم الاحول عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذراع حم حمور فهو حر ولا تعلم احد اذكر في هذا الحديث عاصم الاحول عن حماد بن سلمة عن غير محمد بن بكر والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقد روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذراع حم حمور فهو حر رواه حمزة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتابع حمزة بن ربيعة على هذا الحديث وهو حديث خطا عند اهل الحديث باب ما جاء من زرع في ارض قوم بغير اذنهم حل ثلثا قتيبة ثنا شريك بن عبد الله التيمي عن ابي اسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابي اسحاق الا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحق وسالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال لا اعرف من حديث ابي اسحاق الا من رواية شريك قال محمد ثنا معقل بن مالك البصري ثنا عقبة بن الاصم عن عطاء عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه

الانه يعق عليا اولاد الاباء والامهات ولا يعق عليهم من ذوى قرابته وذهب مالك الى انه يعق عليه الولد والوالدان والاشق ولا يعق غيرهم انتهى قال البيهقي وافقنا ابو حنيفة في بني الاعوام انهم لا يعقون بحق الملك واستدل الشافعي ومن وافقه بان غير والدين والادلاء لا يتعلق بها رد الشهادة ولا يجب بها النفقة مع اختلاف اللذين فاشبه قرابة ابن العم وبانه لا يعصبه فلا يعق عليه بالقرابة كابن العم قال الشوكاني لا يخون نصب مثل هذه الاقيسة في مقابلة حديث سمرة وحديث ابن عمر مما لا يلتفت اليه منصف واعتذار عنهما بما فيهما من المقال ساقتا لهما يتعاضدان فيصليحان للاحتجاج انتهى كلام الشوكاني قوله رواه ابياتي

حمزة بن ربيعة على هذا الحديث قال الحافظ بن ربيعة الفيلسطيني ابو عبد الله اصله دمشق صدق يوم قليل من التاسعة انتهى وفي الخلاصة وثقه احمد وابن معين والنسائي وابن سعد وهو حديث خطا عند اهل الحديث وقال النسائي حديث منكر وقال البيهقي وهم فيه حمزة والحفوظ بهذا الاسناد نعم عن بيع الولاء وعن هبته وروى الحاكم هذا بان روى من طريق حمزة الحديثين بالاستناد الواحد وصححه ابن خزم وعبد الحق وابن القطان كذا في التلخيص حديث ابن عمر هذا اخرج ابن خزيمة والنسائي والحاكم من طريق حمزة الترمذي باب من زرع في ارض قوم بغير اذنهم قوله فليس له من الزرع شيء يعني ما حصل من الزرع يكون لصاحب الارض ولا يكون لصاحب البذر الا بذرة واليه ذهب احمد وقال غيره ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه نقصان الارض كذا نقله القاري عن بعض العلماء الحنفية ونقل عن ابن الملك انه عليه اجرة الارض من يوم غصبها الى يوم تفريقها انتهى قلت ما ذهب اليه الامام احمد هو ظاهر الحديث (وله نفقته) اي ما انفقه النفا على الزرع من الثروة في الحراث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فتقدر قيمته ويسلمها المالك والظاهر الاول قوله هذا حديث حسن غريب وضعفه الخطابي ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه ايضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن ابي رباح عن رافع قال ابو زرعة لم يسمع عطاء من رافع وكان موسى بن هارون يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطاء غير ابي اسحاق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو من الحفاظ كذا في النبل والحديث اخرجه الخمسة الا النسائي كذا في المنتقى قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق قال ابن رسلان قد استدله كما قال الترمذي احمد على ان من زرع بذرا في ارض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو ما ان يسترجعها مالكا

وياخذها بعد حصاد الزرع وليست ترجعها والزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها بعد حصاد الزرع فان الزرع لغاصب الارض لا تعلم فيها خلافا وذلك لانه نماء ماله وعليه اجرة الارض الى وقت التسليم وضمان نقص الارض وتسوية حفرها وان اخذ الارض صاحبها من الغاصب الزرع قائم فيها لم يملك اجبارا للغاصب على قلعه وخير المالك بين ان يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له او يترك الزرع للغاصب بهذا اقال ابو عبيد وقال الشافعي واكثر الفقهاء ان ضامن الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراه الارض ومن جملة ما استدله الاولون ما اخرجه احمد وابوداود والطبراني وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى زرعاً في ارض ظهين فاعجبه فقال ما احسن زرع ظهين فقالوا انه ليس لظهين ولكنه لفلان قال فخذوا زرعكم ورووا عليه نفقته فدل على ان الزرع تابع الارض ولا يخون حديث رافع بن خديج اخص من قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق مطلقا فيبقى العام على الخاص وهذا على فرض ان قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الواجب ما ذهب اليه اهل القول الاول من ان الزرع لصاحب الارض اذا استرجع ارضه والزرع فيها وما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث انه ايضا لرب الارض ولكنه اذا صح الاجماع على انه للغاصب كان مخصصا لهذه الصورة وقد روى عن مالك والثرعاء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي الجوز مالكا والقاسم يقول ان الزرع لرب الارض واحتمل ما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وسلم الزرع للزرع وان كان غاصبا ولما وقف على هذا الحديث فينظر فيه وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي له عرق مستطيل في الارض حديث رافع ورد في الزرع فجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع ارجح لان بناء العام على الخاص اولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة انتهى كلام الشوكاني قوله قال محمد هو الامام البخاري وثنا معقل

ابن مالك البصري قال لما فطم مقبر من العاشرة وزعم الازدي انه متروك فاختار (ثنا عقبة بن الاصحم) هو عقبة بن عبد الله الاصحم الرفاعي البصري ضعيف وجراد بن سلم وهم من فرق بين الاصحم والرفاعي كابن حبان (عن عطاء) هو ابن ابراهيم بن ابي جابر ماجاء في النحل والتسوية بين الولد قوله (ان اباك نحل) اي اعطى وذهب قال في النهاية النحل العطية والهبة ابتداء من غير عرض ولا استحقاق (ابن ابي) هو النعمان بن بشير نفسه ففي الصحيحين عن النعمان بن بشير ان اباك اتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نحلته ابني هذا غلاما الحديث (غلاما) اي عبدا (يشهد) اي يجعله شاهدا (فأمره) اي اردد الغلام اليك وفي رواية للشيوخين قال اعطيت سائرا ولدا مثل هذا قال لا قال فاتقوا الله واعلموا بان اولادكم قال فرجع فزاد عطيته وفي رواية لها انه قال لا اشهد على جبر وفي رواية لهما ليس لك ان يكون اليك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وغيرها قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم يستحبون التسوية بين الولد حتى قال بعضهم يسوي بين ولد حصة في القبلة) قال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فان فعل بعضا صح وكره واستحبت المبادرة الى التسوية او الرجوع فحلوا الامر على المذهب النحوي على التزنية قال وتمسك به يعني بحديث النعمان بن بشير من اوجب التسوية في عطية الاولاد وبه صرح البخاري وهو قول طاووس والثوري واحمد واسحاق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء انها باطلة وعن احمد نعم ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته ودينه او خوف ذلك دون الباقيين وقال ابو يوسف تحب التسوية ان قصد بالتفضيل الاصرار قال ومن حجة من اوجبه انه مقابلة الواجب لان قطع الرحم والعقوق محومان فما يؤدى اليهما يكون محوما والتفضيل مما يؤدى اليهما انتهى وقال بعضهم يسوي بين ولده في النحل والعطية الذكر والا نقي سواء وهو قول سفيان الثوري الخ قال الحافظ في الفتح اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن واحمد واسحاق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكر حظين كالديارات واحتموا بانها حظها من ذلك المال لابقاء الواهب في يد حقيقات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى وظاهر الامر بالتسوية يشهد لهم واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه سووا بين اولادكم في العطية فلم كنت مفضلا لحد الفضل النساء اخرج سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن انتهى **باب** ماجاء في الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وغلط من خربها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من المعانة وفي الشرع انتقال حصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى اجنبي مثل العرض السمي قاله الحافظ في الفتح قوله (جارا لدار اخي بالدار) استدرك القائلين بنبوت الشفعة لجارا واجاب عنه القائلون بعدم الشفعة بالجوار بان المراد بالجوار هو الشريك قوله (وفي الباب عن الشريد) بضم الشين المعجمة وكسر الراء بن سويد قيل قلت يا رسول الله ارضوا لئلا يحد فيها شرك ولا قسم الا الجوار فقال الجار اخي بسبقه ما كان رواه احمد والنسائي وابن ماجه ولا بن ماجه فخصم الشريك اخا بسبقه ما كان كذلك في المنتقى (وابن ابي عمير) اخرج الجار اخا بسبقه واخرج ايضا ابا اود والنسائي وابن ماجه (روى) اخرج النسائي مرثعا بلفظ جار الدار اخي بالدار قوله (حديث سمرة بن جندب) عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فرق بين ولدك وبين ولد غيره (روى) اي عيسى بن يونس وعن سعيد بن ابراهيم (الخ) اخرج النسائي ايضا (ولا يعرف حديث قتادة عن ابن ابي عمير) حديث عيسى بن يونس قال لا فرق في سنة بعد روايته وهم فيه عيسى بن يونس وغيره يروون قتادة عن الحسن عن سمرة هكذا رواه شعبة وغيره وهو الصواب انتهى قال ابن القطان عيسى بن يونس ثقة ولا يبعد ان يكون جمع بين الروايتين اعني عن انس وعن سمرة انتهى قوله (روى حديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن الشريد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب هو حديث حسن) اخرج النسائي وابن ماجه من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن ابيه وقد ذكرنا لفظه فيما تقدم

غائبا إذا كان طريقتهما واحدا هذا حديث حسن غريب ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وعبد الملك وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك هذا الحديث وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري قال عبد الملك بن أبي سليمان يميز في العلم والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن الرجل أحق بشفعته وأكثرا غائبا فإذا أقدم فيه الشفعة وإن تطاول ذلك باب إذا حدث الحد ود وقعت السهام فلا شفعة لحمل ثنا عبد بن محمد ثنا عبد الرزاق ثنا ميمون عن الزهر عن أبي سدة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة هذا الحديث حسن صحيح وقد رواه بعضهم مرسلين عن أبي سدة عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان به يقول بعض فقهاء التابعين مثل عمر بن عبد العزيز وغيره وهو قول أهل المدينة منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة ابن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق لا يرون الشفعة إلا للخطيط ولا يرون للجار شفعة إذا لم يكن خليطا وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الشفعة للجار واحتجوا بالحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جابر الدار أحق بالدار وقال الجار أحق ببقية الدار روى إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري وغيره بلفظ الجار أحق بسبقه وفيه قصة سمعت محمد يقول كلاما لم يبين عند صحيح قال الحافظ في الفتح يحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع انتهى (باب ملجاء في الشفعة للغائب) قوله (الجار أحق بشفعته) أي بشفعة جاره كما في رواية أبي داود (ينتظر بصيغة المجهول ربه) أي للجار قال ابن رسلان يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ وقد أخرج الطبراني في الصغير والأوسط عن جابر أيضا مرفوعا بالصبي على شفعة حتى يترك فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك وفي أسناده عبد الله بن بزيع كذا في التلخيص قلت قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الله بن بزيع قال الدارقطني ليس بمتروك وقال ابن عدي ليس بحجة وهو قاض ترو دعامة أحاديثه ليست بمتروكة انتهى (وإن كان غائبا) بالواو وإن وصلية قال الطبراني في شرح المشكوة بإثبات الراوي في الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي وجامع الأصول وشرح السنة وباسقاطها في نسخ المعاصير والأول الوجه إذا كان طريقتهما أي في الجارين أو الدارين قوله (هذا حديث حسن غريب) ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارمي قوله (لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث) قال الذهبي في الميزان عبد الملك بن أبي سليمان أحد الثقات المشهورين تكلم فيه شعبة لتفردة عن عطاء بخبر الشفعة للجار قال وكيع سمعت شعبة يقول لروى عبد الملك حديثا آخر مثل حديث الشفعة لطرح حديثه وقال أبو قدامة السرخسي سمعت يحيى القطان لروى عبد الملك حديثا آخر كحديث الشفعة فلو تركت حديثه وروى أحمد بن أبي حريص عن يحيى ثقة وقال أحمد حديثه في الشفعة منكر وهو ثقة انتهى قال المنذري بعد نقل كلام الترمذي وقال الإمام الشافعي يخاف أن لا يكون محض وأبو سدة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يعارض حديثي ما بحديث عبد الملك وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر قال يحيى لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه وقال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحدا رواه عن عطاء غير عبد الملك تفردة به ويروى عن جابر خلاف هذا أخرجه مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك واستشهد به البخاري ولم يخرجنا لهذا الحديث ويشبه أن يكون تاريخ تفردة به وانكار الأئمة عليه وجعله بعضهم رأيا لعبد الملك أدرجه عبد الملك في الحديث انتهى كلام المنذري قوله (فإذا أقدم فيه الشفعة وإن تطاول ذلك) وظاهر الحديث أنه لا يجب عليه السير متى بلغه للطلب أو البعث برسول كما قال مالك وقال بعض أهل العلم أنه يجب عليه ذلك إذا كان مسافة غيبته ثلاثة أيام فمادونها وإن كانت المسافة فوق ذلك لم يجب (باب إذا حدث الحد ود وقعت السهام فلا شفعة) قوله (إذا وقعت الحدود) أي إذا أقدم الملك المشتري ووقعت الحدود أي الحواجز والنهايات قال ابن الملك أي عينت وظهر كل واحد منها بالقسمه والأفراز (وصرفت) بصيغة المجهول أي بيئت (الطريق) بأن تعددت وحصل لكل نصيب طريق مخصوص قال في النهاية صرفت الطريق أي بيئت مصارفها وشوارعها كانه من التصريف أو التصريف انتهى وقال ابن مالك معناه خلصت وبيئت وهو مشتق من الصرف بكسر الهمزة الخالص من كل شئ كذا في الفتح فلا شفعة استدلل بهذا الحديث لمن قال أن الشفعة لا تثبت إلا بالخطيط لا بالجار قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه أحمد والبخاري قوله (وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق لا يرون الشفعة إلا للخطيط ولا يرون للجار شفعة إذا لم يكن خليطا) واستدلوا بحديث جابر المذكور واستدلوا أيضا بأن الشفعة تثبت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فذهبت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم وروى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الشفعة للجار وبه قال أبو حنيفة وأصحابه واستدلوا بالحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جابر الدار أحق بالدار (قد تقدم هذا الحديث في باب ملجاء في الشفعة) وروى الجار أحق بسبقه (بفتح السين المهملة والقاف) وهو ناسكها وهو القرب والملاصقة أخرجه البخاري عن عمرو بن الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسوي بن مخزوم فوضع يده على إحدى منكبي أنجاه أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا سعد اتبع مني يبقى في دارك فقال سعد والله ما أتباعها فأتا المسوي والله لتبثا عنهما فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف مجخمة أو مقطعة قال أبو رافع لقد أعطيت بها ثمانمائة دينار ولولا أني سمعت رسول الله

وهو قول الترمذي ابن المبارك وأهل الكوفة **باب حل ثنا يوسف بن عيسى ثنا الفضل بن موسى عن أبي حمزة الشكري عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي**
مليكة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشريك شفيح والشفعة في كل شيء هذا حديث لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري
 وقد روى غير واحد هذا الحديث عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهذا أصح حل ثنا هناد ثنا أبو بكر بن عيا
 عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وليس فيه عن ابن عباس وهكذا روى غير واحد عن عبد العزيز بن
 ربيع مثل هذا ليس فيه عن ابن عباس وهذا أصح من حديث أبي حمزة وأبو حمزة ثقة يمكن أن يكون الخطأ من غير أبي حمزة حل ثنا هناد ثنا أبو بكر
 عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حديث أبي بكر بن عياش وقال أكثر أهل العلم إنما تكون الشفعة في الدور والأرضين
 ولم يروا الشفعة في كل شيء وقال بعض أهل العلم الشفعة في كل شيء والقول الأول أصح **باب ما جاء في اللقطة وضالة الأبل والغنم حل ثنا الحسن**
ابن علي الخلال ثنا يزيد بن هارون عن عبد الله بن مكي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال خرجت مع زيد بن صوحان فسلمان بن ببيعة

صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقبة ما أعطيتكم ما بأربعة آلاف وإنما أعطى بها خمس مائة دينار فأعطاهما آياه قال الحافظ الفقيه قال ابن بطال استدرك بهذا الحديث
 أبو خنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاة إلى الشراء منه قال
 وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جاراً فهو ودان كل شيء قارب شيئاً قيل له جار وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من الحاطة انتهى
 تعقبه ابن النديم بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من حلة دار سعد لا شقصاً شأناً من منزل سعد وذكر عمر بن شبة أن سعد كان اتخذ دارين
 بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منها لأبي رافع فاشترها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى كلامه أن سعد كان جاراً لأبي رافع
 قيل إن يشترى منه داراً لا شريكاً **وقال** بعض الخفية يلزمنا الشافية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازته أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة في الجار وبها
 في الشريك **وأجيب** بأن محل ذلك عند المجرد وقد قامت القرينة هنا على الجار فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع في حديث جابر صريح في اختصاص الشفعة
 بالشريك بحديث أبي رافع معروفة الظاهر اتفاقاً لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قد مو الشريك مطلقاً ثم
 المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بجار فعملوا هذا فتبين تأويل قوله أحق بالحمل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك انتهى ما في الفقه **باب قوله** (عن أبي

حمزة السكري) قال المزرجي في الخلاصة سمي بذلك لحلاوة كلامه انتهى قال في القاموس السكري الغنم وتشديد الكاف معرب شكر وقال الحافظ ثقة فاضل رعن عبد العزيز
 ابن ربيع (بضم الراء وفتح الفاء مصغراً عن ابن أبي مليكة) بالتصغير هو عبد الله بن أبي مليكة من مشاهير التابعين وعلمائهم وكان قاضياً على عهد ابن الزبير
 (والشفعة في كل شيء) استدرك به من قال بثبوت الشفعة في كل شيء مما يمكن نقله إلا أن الحديث معلول بالارسال **قوله** (وهذا أصح) أي كونه مرسلًا أصح قال الحافظ
 في الفهرست يذهب عن حديث ابن عباس مرفوعاً الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسال وأخرج الطحاوي له شأها من حديث جابر بإسناد لا بأس
 برواياته انتهى **قوله** (وقال أكثر أهل العلم إنما تكون الشفعة في الدور والأرضين ولم يروا الشفعة في كل شيء) واحتجوا بحديث جابر مرفوعاً رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة في كل شئ لم تقسم ربعة أصح الحديث رواه مسلم قال القاري في هذا الحديث دلالة على أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن نقله كالأرض والدور والبيت
 دون ما يمكن كالأمتعة والدواب وهو قول عامة أهل العلم انتهى واحتجوا أيضاً بحديث سمره المذكور في الباب بحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والدور رواه عبد الله بن أحمد في المستند وهو من روايته إسحاق عن عبادة ولم يذكره (وقال بعض أهل العلم الشفعة في
 كل شيء) وبه قال مالك في رواية وهو قول علماء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من النقولات كذا في الفقه واحتج من قال بثبوت الشفعة في كل شيء
 بحديث ابن عباس المذكور في الباب وقد عرفت أنه معلول بالارسال **باب ما جاء في اللقطة وضالة الأبل والغنم اللقطة الشيء يلتقط وهو بضم اللام و**
فتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزمخشري في الغائز اللقطة بفتح القاف والحامزة تشكهاً كذا قال وقد جزم
 الخليل بأنها باسكون قال ولما بفتح فهو اللاقط وقال الأزهري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة الحديث الفقه
 كذا في الفقه والصال في الحيوان كاللقطة في غيره **قوله** (عن سويد) بالتصغير بن غفلة بفتح المعجمة والفاء أبو أمية البسقي تابعي كبيد مخضرم أحدرك النبي صلى
 الله عليه وسلم وكان في زمنه رجلاً وعلى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل أنه صلى خلفه ولم يثبت وإنما قدم المدينة حين نقصوا أيدى بهم من دفنه صلى الله
 عليه وسلم ثم شهد الفتح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها قال خرجت أي في غزاة كما في رواية البخاري مع زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة و
 سكون الواو وهذا مهملة تابعي كبيد مخضرم أيضاً وسمان بن ربيعة هو الباهلي يقال له حجة ويقال له سمان الخليل لخبرته بها وكان أميراً على بعض القاذ
 في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان (قالا) أي زيد بن صوحان وسمان بن ربيعة (دعه) وفي رواية البخاري ألقه (تأكله السباع) كأنه كان من الجمل أو مثله
 مما يأكله السباع (لاخذنه ولا تستمعن به) وفي رواية البخاري ولكن إن وجدت صاحبها ولا استمتع به فقد تمت على أبي بن كعب) وفي رواية البخاري فلما رجنا

فوجدت سوطا قال ابن نمير في حديثه فالتقطت سوطا فخذته قال ادع فقلت لا ادعها تاكله السباع لاخذته فلا استمتع به فقد مت على ابي بن كعب فالتفت عن ذلك وحديثه الحديث فقال احسنت وجدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صرة فيها مائة دينار قال فاتيته بها فقال لي عمرتها حولها فحولا فاما اجد من يعرفها ثم اتيته بها فقال عرفها حولها اخر ففقرتها حولها ثم اتيته فقال عرفها حولها وقال احص عدتها وعائها وكاءها فاذا جاء طابها فاعبرك بعدتها وعائها وكاءها فاذا جاءها اليه والا فاستمتع بها هذا حديث حسن صحيح حدثنا قتيبة بن سعيد بن جعفر عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى النبت عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم اعرها وكاءها وعائها وعفاصها ثم استيق بها فان جاء ربتها فاذا اليه فقال يا رسول الله فضالة الغنم فقال خذها فانما هي لك او لاختك او للزئب فقال يا رسول الله فضالة الابل قال فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه او اخر وجهه فقال مالك ولها معها جذلها وسقاها حتى يلقي ربتها وفي الباب عن ابي بن كعب وعبد الله بن عمرو الجارود بن المعلى وعياض بن حماد وجري بن عبد الله حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح وقدره عن غير وجه

حجنا فمررت بالمدينة فالتفت ابي بن كعب (فقال احسنت) اي فيما فعلت (وقال احص) امر من الاصاء رعدتها اي عدتها وعائها الوعاء بكسر الواو والمدا يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد او خرف او خشب او غير ذلك (وكاءها) الوعاء بكسر الواو والمدا الحيط الذي يشد به الصرة وغيرها قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم قوله (ثم اعرها وكاءها) في النهاية الوعاء هو الحيط الذي تشد به الصرة والكيس ونحوها (وعفاصها) تقدم معناه (وعفاصها) بكسر الواو اي وعفاصها في الفائق العفاص الوعاء الذي يكون فيه اللقطة من جلد او خرق او غير ذلك قال ابن الملك وانما امر يعرفها ليعلم صدق وكذب من يدعيها في شرح السنة اختلفوا في تاويل قوله اعرها عفاصها في انه لو جاء رجل وادعى اللقطة وعرف عفاصها وكاءها هل يجب الدفع اليه فذهب مالك واحمد الى انه يجب الدفع اليه من غير بينة اذ هو القصص من معرفة العفاص والوكاء وقال الشافعي واصحاب ابن حنيفة رحم الله عنهم الرجل العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه انه صادق فله ان يعطيه ولا يبينه لانه قد يصيب في الصفة بان يسمع المتكلم يصفها فعلى هذا انا وويل قوله اعرها عفاصها وكاءها كثر الاختلاف بما له اختلاف لا يمكن التمييز اذا جاء مالكها انتهى ما في المراجعة قلت قد وقع في حديث ابي بن كعب عند مسلم وغيره فان جاء احد بخبرك بعد جهاز وعاءها ووكاءها فاعطها اياه قال الحافظ في الفتح وقد اخذ بظاهر هذه الزيادة مالك واحمد وقال ابو حنيفة والشافعيان وقع في نفسه صدقه جاز ان يدفع اليه ولا يحبر على ذلك الا بيينة لانه قد يصيب الصفة وقال الخطابي ان صحت هذه اللقطة لم يجز في الفتها وهي فائدة قوله اعرها عفاصها الخ ولا احتياط مع من لم ير الابل بيينة قال وبتاويل قوله اعرها عفاصها على انه امر بذلك لثلاث تخطبها له اول تكون الدعوى فيها معلومة قال الحافظ قد صحت هذه الزيادة فتعين الصبر اليها انتهى قلت قد ذكر وجه صحة هذه الزيادة في الفتح من شاء الوقوف على ذلك فليرجع اليه فان جاء ربتها اي مالك اللقطة فادها اليه فيه دليل على بقاء مالك مالك اللقطة خلا من اياها بعد الحول بلا ضمان (فضالة الغنم) بتثنية اللام اي غاوتها او متروكها مبتدأ خبره محذوف اي ما حكمها (هي لك) اي ان اخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها فان لك ان تملكها (او لاختك) يريد به صاحبها والمعنى ان اخذتها فظهر ما لكها فهو له او تركتها فالتفت ان صادفها فهو ايضا له وقيل معناه ان لم تلتقطها يلتقطها غيرك او للزئب بالهزرة وابداله اي ان تركت اخذها الذئب وفيه تحريض على التقاتل قال الطيبي اي تركتها ولم يتفق ان يخذها غيرك ياكله الذئب غالبا نبه بذلك على جواز التقاتل وملكها وعلى ما هو العلة لها وهي كونها معرضة للضياع ليدل على اطراد هذا الحكم في كل حيوان يعجز عن الرعي بخير راع (احمرت وجنتاه) اي خذاه (او اخر وجهه) شك من الراوي (مالك ولها) اي شئ لك ولها قيل ما شانك معها اي اتركها ولا تاخذها (معها جذلها وسقاها) الجذال بالمد النعل السقاء بكسر القربة والمراد هنا بطنها كمر شها فان فيها رطوبة يكفي اياها كثرة من الشرب فان الابل قد يتحمل من الظماء ما لا يتحملة سواه من البها ثم اراد انها تقوى على الشئ وقطع الارض وعلى قصد المياه وورودها رعي الشجر والامتناع عن السباع المفترسة قوله وفي الباب عن ابي بن كعب وعبد الله بن عمر في حاشية النسخة الاحمدية كذا في اكثر النسخ وفي نسخة صحيحة عبد الله بن عمرو بالواو وعليه يدل بعض القرائن انتهى قلت الامر كما في هذه الحاشية روي الجارود بن المعلى وعياض بن حماد وجري بن عبد الله (ما حديث ابي بن كعب فاخرجه احمد ومسلم) اما حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب فلهما اقف عليه (اما حديث عبد الله بن عمرو بالواو فاخرجه النسائي وابوداود) اما حديث الجارود فاخرجه الدارمي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضالة المسلم حرق النار اما حديث عياض بن حماد فاخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجة واما حديث جري بن عبد الله فاخرجه احمد وابوداود وابن ماجة مرفوعا بلفظ لا ياي الضالة الاضال قوله (حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح) وقدره عن غير وجه (الظاهر ان هذا تكرار قوله) (رخصا في اللقطة اذ اعرها سنة فلم يجد من يعرفها) ينتفع بها وهو قول الشافعي واحمد (والمحقق) واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم والا فاستمتع بها وما

والعمل على هذا عند بعض اهل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وخصوصا في اللقطة اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها ان ينتفع بها وهو قول الشافعي
واحمد والحق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يعرفها سنة فان جاء صاحبها والا تصدق بها وهو قول سفيان الثوري وعبد
ابن المبارك وهو قول اهل الكوفة لم يردوا صاحب اللقطة ان ينتفع بها اذا كان غنيا وقال الشافعي ينتفع بها وان كان غنيا لان ابي بن كعب اصاب
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها ثم ينتفع بها وكان ابي كثير المال من مياسير اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها ثم ينتفع بها وكان ابي كثير المال من مياسير اصحاب
تخل له الصدقة لم تخل على بن ابي طالب لان علي بن ابي طالب اصاب دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرفه فلم يجد من يعرفه فامر النبي
صلى الله عليه وسلم باكله وكان على لا تخل له الصدقة وقد رخص بعض اهل العلم اذا كانت اللقطة ليسيرة ان ينتفع بها ولا يعرفها وقال بعضهم اذا كان
دون دينار يعرفها قد رجحت وهو قول اسحاق بن ابراهيم

وما في معناه قال الحافظ في الفتح قوله والا فاستنفعها استدلال به على ان المتقط يتصرف فيها سواء كان غنيا ام فقيرا وعن ابي حنيفة ان كان غنيا تصدق بها وان
صاحبها تخير بين امضاء الصدقة او تعريضه قال صاحب الهداية الا ان كان يا ذن الهمام فيجوز للغني كما في قصة ابي بن كعب وبهذا اقال عمر وعلي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يعرفها سنة فان جاء صاحبها والا تصدق بها وهو
قول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وهو قول اهل الكوفة استدلالهم بحديث عياض بن حمار وفيه وان لم يجد صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء رواه
احمد وابن ماجة قال الشوكاني استدلال به من قال ان المتقط يملك اللقطة بعد ان يعرف بها حولا وهو ابو حنيفة لكن بشرط ان يكون فقيرا وبه قالت الواحدية
واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف الى الله انما يملكه من يستحق الصدقة وذهب الجمهور الى انه يجوز له ان يصرفها في
نفسه بعد التعريف سواء كان غنيا او فقيرا لاطلاق الادلة الشاملة للغني والفقير كقوله فاستمتع بها وفي لفظ في كسبيل مالك وفي لفظ فاستنفعها وفي لفظ
في ملك واجابوا عن ادعوى ان الاضافة بمعنى اضافة المال الى الله في قوله فهو مال الله تدل على صرف الفقير بان ذلك لا دليل عليه فان الاشياء كلها
تضاف الى الله قال الله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم انتهى وقال الشافعي ينتفع بها وان كان غنيا وهو قول الجمهور كما عرفت لان ابي بن كعب اصاب

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها ثم ينتفع بها وكان ابي كثير المال من مياسير اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام اخرج حديث ابي بن كعب هذا الترمذي في هذا الباب واخرجه ايضا احمد ومسلم ومياسير جمع ميسر قال في القاموس اليسر بالضم وبضمين واليسار
واليسارة الميسرة مشقة السين السهولة والغنى واليسار او اليسار اذا غنى فهو من ميسره ميسرين انتهى وقول الشافعي وكان ابي كثير المال قد اعترض عليه
بحديث ابو طلحة الذي في الصحيحين حيث استشار النبي صلى الله عليه وسلم في صدقة فقال اجعلها في فقراء اهلك فجعلها ابو طلحة في ابي بن كعب وحسان وغيرهما
والجواب عنه ان ذلك كان في اول الحال وقول الشافعي بعد ذلك حين فتحت الفتوح كذا في التلخيص فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ياكلها وهذا دليل على انه يجوز
لغني ان ينتفع باللقطة واجاب من قال بعدم جوازها بانه انما جاز لابي بن كعب الانتفاع بها لانه صلى الله عليه وسلم قد كان اذن له بالانتفاع بها واذا اذن الامام
يجوز للغني الانتفاع باللقطة قلت هذا الجواب انما يتمشى اذا ثبت عدم جواز الانتفاع باللقطة للغني بدليل صحيح فلو كانت اللقطة لم تخل الا لمن تخل له الصدقة
لم تخل على بن ابي طالب لان علي بن ابي طالب اصاب دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرفه فلم يجد من يعرفه فامر النبي صلى الله عليه وسلم باكله وباتي
تخريج حديث علي هذا عن قريب وكان على لا تخل له الصدقة وهذا ايضا دليل على جواز الانتفاع باللقطة للغني وقد رخص بعض اهل العلم اذا كانت اللقطة

ليسيرة ان ينتفع بها ولا يعرفها الخ اخرج احمد وابوداود عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل واشباهه يلتقطه الرجل
ينتفع به وعن ابن ابي شاذان النبي صلى الله عليه وسلم مائة دينار فقال لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لا اكلتها اخرجه الشيخان قال صاحب المنتقى فيه ابا حنيفة
في الحال انتهى قال الشوكاني حديث جابر في سنده المعيرة بن زياد قال المنذري كلمة فيه غير واحد وفي التعريب صدق له او هام وفي الخلاصة وثقه وكيع و
ابن معين وابن عدى وغيرهم وقال ابو حاتم شيخ لا يحتج به وقوله واشباهه يعني كل شئ يسير وقوله ينتفع به فيه دليل على جواز الانتفاع بما يوجد في الطرقات
من المحقرات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة ايام لما اخرجه احمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ للاحمد من حديث يعلى بن مرة
مرفوعا عن النقط لقطه ليسيرة حبلا او درهما وشبه ذلك فليعرفها ثلاثة ايام فان كان فوق ذلك فليعرفها ستة ايام زاد الطبراني فان جاء صاحبها فلا يلتصق
بها وفي سنده عمر بن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعة ولكنه قد اخرج له ابن خزيمة متابعه وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم انه مجهول وزعم هو وابن القطا
ان يعلى حكيمه التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهول قال الحافظ وهو عجب منه لان يعلى صحابي معروف الصحة قال ابن رسلان ينبغي ان يكون هذا الحديث معولا
به لان رجال اسناده ثقات وليس فيه معارضة للاحاديث الصحيحة بتعريف سنة لان التعريف سنة هو الاصل المحكوم به عزيمة وتعريف الثلاث رخصة ليسيرة

حل ثنا محمد بن بشر ثنا أبو بكر الحنفي ثنا الفخاري عن عثمان بن سفيان عن أبي سعيد عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال عرفها سنة فإن اعترفت فادها وألا فاعرف عفاصها وكادها وعددها ثم كلها فإن جاء صاحبها فادها هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وقال أحمد بن حنبل أصح شيء في هذا الباب هذا الحديث والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رخصوا في اللقطة إذا عرفها سنة فلم يجز من يعرفها أن ينتفع بها وهو قول المشافعي وأحمد وإسحاق باب ما جاء في الوقف حل ثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال أصاب عمر أرضاً فبخر فقال يا رسول الله أصبت ما لا يجز لك أصب ما لا تقب أنفس عندى منه فأنكرني قال أنشئت حبست أصلها وتصدقت بها فصدق بها عمر أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث تصدق بها في الفقراء والقريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لأجناح على من وليها أن يأكل منها بالعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه قال فدكرته لمحمد بن سيرين فقال غير مماثل

للمتقط لان المتقط ليس يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي الى ان احدا لا يلتقط اليسير والرخصة لا تعارض العظيمة بل لا تكون الامع بقاء حكمه الاصل كما هو مقرر في الاصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد عن علي بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدينا روجا في السوق فقال النبي صلى الله عليه وسلم عرفه ثلاثا ففعل فلم يجز احد يعرفه فقال كله انتهى وينبغي ايضا ان يقيد مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للمتقطان انتفاع بالحقير الا بعد التعريف به ثلاثا محررا للمطلق على المقيّد وهذا اذا لم يكن ذلك الشيء الحقير مأكولا فان كان مأكولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كما قلنا ونحوها الحديث الشرا المذكور كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنه لم يمنع من أكل التمرة الأخشية ان تكون من الصدق ولو لا ذلك لأكلها وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها وجدت تمرّة فأكلتها وقالت لا يجب الله الفساد قال في الفقه يعني أنها لو كانت فله فؤخذ فتوكلت نفسدت قال وجواز أكله كل هو المحذور به عند أكثر المتأمنين ويمكن ان يقال انه يقيد حديث التمرة بحديث التعريف ثلاثا كما قيد به حديث الانتفاع ولكنها لم تجز للمسلمين عادة بمثل ذلك وايضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم لاكلها أي في الحال ويبعد كل البعد ان يريد صلى الله عليه وسلم بغيره بعد التعريف بها ثلاثا وقال اهل العلم في مقدار التعريف بالحقير فحكى في البحر عن زيد بن علي والناصر القاسمية والشافعي انه يعرف به سنة كالكتير وحكى عن المؤيد بالله والامام يحيى واصحاب أبي حنيفة انه يعرف به ثلاثة ايام واحتمل الاولون بقوله صلى الله عليه وسلم عرفها سنة قالوا لا يفسر واحتمل الآخرون بحديث يعلى بن مرة وحديث علي وجعلوها لمخصّصين لعروض حديث التعريف سنة وهو الصواب لما سلف قال الامام المهدي قلت الاقوى تخصيصه بما مرّ للخرج انتهى يعني تخصيص حديث الستة بحديث التعريف ثلاثا انتهى كلام الشوكاني قوله (عن يسير) بضم الموحدة وسكون السين المهملة (عن سعيد المدني) العابد مولد ابن الحضرمي ثقة جليل من الثانية (فان اعترفت) بصيغة المجهول أي اللقطة (فادها) أي ادا اللقطة الى ربها المعترف (ثم كلها) أي بعد التعريف الى سنة وفيه انه يجوز للمتقطان يأكل اللقطة ويتصرف فيها وان كان غنيا لا يطلاق الحديث ولا يجب عليه ان يتصدق بها قوله (هذا حديث حسن صحيح) ما أخرجه الشيخان (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) قد تقدمت هذه العبارة بعينها في مكررة وليس في تكرارها فائدة: باب ما جاء في الوقف قوله (أصاب عمر) أي صادف في نصيبه من الغنيمة (أرضاً فبخر) أي أرضاً فبخرها هو السماة بفتح كذا في رواية البخاري وأحمد وفتح بفتح المثناة واليم وقيل لا يكون اليم وبعد ما عين محجمة لم أصب ما لا تقب أي قبل هذا ابد النفس أي عز واجد والنفس الجيد المغتبط به يقال نفس بفتح النون وضم الفاء نقاسة (فأنكرني) أي فيه فاني اردت ان تصدق به واجعله لله ولا ادري بأي طريق اجعله له (رحبت) بتشديد الموحدة ويخفف أي وقفت (وتصدقت بها) أي بمنفعتها وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر احبس أصلها وسبل ثم تها وفي رواية يحيى بن سعيد تصدق بثمره وحبس أصله قاله الحافظ فتصدق بها عمر أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) فيه ان الشرط من كلام عمر في رواية البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمرة فتصدق به عمر الخ وهذه الرواية تدل على ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا مانع فانه يمكن الجمع بان عمر شرط ذلك الشرط بعد ان امره النبي صلى الله عليه وسلم به فمن الرواية من رخصه الى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من وقف على عرقه ومنه امتثال الامر الواقع منه صلى الله عليه وسلم به (تصدق بها في الفقراء) وفي المشكوة و تصدق بها الخ بزيادة الواو والقربي) تأنيت الاقرب كذا قيل والاطهر انه بمعنى القرابة والضاف مقدر ويؤيد قوله تعالى (وات ذا القربى) قاله القاري وقال الحافظ لا يصلح ان يكون هم من ذكر في الخمس يحتمل ان يكون المراد بهم قربي الواقف وبهذا الثاني جزم القرطبي وفي الرقاب) بكسر الراء جمع رقبه وهم المكاتبون أي في اداء ديونهم ويحتمل ان يريد به ان يشترى به الارقاء ويعتقهم وفي سبيل الله) أي منقطع الغزاة او الحاج قاله القاري (وابن السبيل) أي ملازمه وهو المسافر (والضيف) هو من تزل بقوم يريد القرى (لأجناح) أي لا أثر على من وليها أي قام بحفظها وأصلها حران يأكل منها بالعروف) بان يأخذ منها قدر ما يحتاج اليه قوتا وكسوتا أو يطعم من الطعام (غير متمول فيه) أي مخرج حال من فاعل وليها قال فذكره لابن سيرين) القائل هو ابن عون ووقع في رواية البخاري فحدثت به ابن سيرين قال

الحافظ الفقيه القائل هو ابن عون بين ذلك الدار فظني من طريق أبي أسامة عن ابن عون قال ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره انتهى (فقال غير متائل مالا) أي غير
مجمع لنفسه منه رأس مال قال ابن الأثير أي غير جامع يقال مال مؤنث ومجد مؤنث أي مجرى عذو وأصل ذلك الشئ أصله انتهى وقال الحافظ التائيل أصل المال حتى
كانه عند قد يرمه وثقة كل شئ أصله (قال ابن عون) فحدثني به رجل آخر (وقد في النسخة المطبوعة الأحمدية ابن عوف بالفاء وهو غلط في قطعة أديمر الحمر) قال في
القاموس الأديمر الجلد الأحمر (ومد بغيره قوله) وهذا حديث حسن صحيح (وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة قوله) لا تغلر بين المتقدمين
منهم في ذلك اختلافا في إجازة وقف الأرضين (وغير ذلك) وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله وقال ابن خزيمة لا يدين موخا له جميع أصحابه إلا زفر بن الحذلي
فحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديثي عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون فحدثه به ابن علية فقال هذا لا يبيع أحدا
خلافه ولو بلغ ابن خزيمة لقال به فرج عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد انتهى كذا في الفتح قوله (انقطع عنه عمله) أي أعماله بدليل الاستئذان
والمراد فائدة عمله لا نقطاع عمله يعني لا يصل إليه أجر وثواب من شئ من عمله (الأم من ثلث) فإن أجروا لا ينقطع (صدقة جارية) بالجواب بدل من ثلث قال في الأزهار
هو الوقف وشبهه مما يدوم نفعه (وعلمه ينتفع به) أي بعد موته (روى لصالح يدعوله) قال ابن الملك قيد الولد بالصالح لأن الأجر لا يحصل من غير ما ذكر دعاءه
تحويلا للولد على الدعاء لبيه قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم (باب ما جاء في الجهاد أن جرحه لجبار) قوله (الجماء) بفتح العين هو مرد
سميت جماء لأنها لا تنكح (وجرحها) بضم الجيم وفتحها فبا الفتح مصدر وبالضم الاسم (جبار) بضم الجيم وتخفيف الهمزة أي هدد لا شئ فيه (والبلد) بالهمزة وببدل
(رجبار) فبس حفر يبر في أرضه أو في أرض المباح وسقط فيه رجل لا قود ولا عقل على الحافر وكذلك المعدن قاله الفاري (والمعدن جبار) ليس المراد أنه لا ذكوة
فيه وإنما المعنوي من استلج العمل في معدن مثلاً فهلك فهو هدر ولا شئ على من استاجر (ووفى الركاز الخمس) الركاز يكسر الراء وتخفيف الكاف وأخره زاي المال
الدفون مأخوذ من الركن بفتح الراء يقال ركوة يركزه ركوا إذا دفنه فهو مركز قوله (وفى الملب عن جابر وعمر بن عوف المرق وعبادة بن الصامت) لينظر من أخرج
أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح (أخرج الجماعة قوله) (فالركاز ما وجد من دفن الجاهلية) بكسر اللام المهملة و
سكون الفاء بمعنى المدفون كالذبح بمعنى الذبوح وأما بالفتح فهو المصدور ولا يراد هنا دفن وجد ركاز أدي سنة الخمس (قال البخاري في صحيحه) قال مالك وابن
أديس الركاز دفن الجاهلية في قبيله وكثيره للخمسة وليس المعدن ركاز وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركاز الخمس انتهى قال الحافظ قوله في
قبيله وكثيره للخمسة فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره وأما في الجديد فقال لا يجب فيه للخمسة حتى يبلغ نصاب الزكاة (والأول قول الجمهور) وهو
مقتضى ظاهر الحديث قوله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركاز الخمس أي فغاير بينهما انتهى قال البخاري وقال بعض الناس المعدن ركاز
مثل دفن الجاهلية لأن يقال أركو المعدن إذا أخرج منه شئ قيل له فقد يقال لمن ذهب له الشئ ورجح رجحاً كثيراً وأكثر ثمرة أركزت ثم ناقضه وقال لا بأس أن
يكفه ولا يؤدى الخمس انتهى قال الحافظ قوله وقال بعض الناس الخ قال ابن التين المراد ببعض الناس ابن خزيمة قال الحافظ ويحتل أن يريد به إباحة وغيره من
الكريهين ممن قال بذلك قال ابن بطال ذهب أبو حنيفة والتوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز وأخبرهم يقول العرب أركز الرجل إذا أصاب ركازاً وهي قطع من
الذهب تخرج من المعادن والحجة للجمهور ستفرقة النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركازين والعطف فصح أنه غيره قال وما الزمربة البخاري القائل المذكور قد يقال
لمن ذهب له الشئ أو رجح رجحاً كثيراً وأكثر ثمرة أركزت حجة بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك في الإسماء الاشتراك في المعنى إلا أن أوجب ذلك من يجب التسليم له و

باب ما ذكر في احياء الارض الموات حدثنا محمد بن بشر ثنا عبد الوهاب ثنا ايوب عن هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق هذا حديث حسن غريب **حدثنا محمد بن بشر** ثنا عبد الوهاب ثنا ايوب عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له هذا حديث حسن صحيح وقدرناه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول احمد واسحاق وقالوا له ان يحيى الارض الموات بغير اذن السلطان وقال بعضهم ليس له ان يحييها الا باذن السلطان والقول الاول اصح وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف، الترمذي جد كثير وسمة

قد اجمعا على ان المال الموهوب لا يجب فيه الخمس وان كان يقال له اركن فذلك المعدن واما قوله ثمة ناقض الخ فليس كما قال واما اجازته ابو خيفة ان يكتفه اذا كان محتاجا بمعنى انه يتا ولا ان له حقا في بيت المال ونصيبا في الفم فاجاز له ان يأخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لانه اسقط الخمس عن المعدن اه وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها بن بطال ونقل ايضا انه لو وجد في دارة معدن فليس عليه شئ وبهذا يتجه اعتراض البخاري والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب عند ان المعدن يحتاج الى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجها بخلاف الركاز وقد جرت عادة الشرع ان ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خففت زكاته قيل انما جعل الركاز للخمس لانه مال كافر فغفل من وجده منزلة الغنائم فكان له اربعة اخماسه انتهى **باب ما ذكر في احياء الارض الموات** بفهم الميم قال في النهاية الموات الارض التي لم تزرع ولم تعم ولا جرى عليه ملك احد ولا حياؤها مباشرة عمارتها وتأثير شئ فيها **قوله** (من احيى ارضا ميتة) الارض الميتة هي التي لم تعم وشبهت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت قال الزرقاني ميتة بالتشديد قال العراقي ولا يقال بالتخفيف لانه اذا خفف تحذف منه تاء التانيث و آليتة والموات والموتان بفهم الميم والواو التي لم تعم سميت بذلك تشبيها لها بالميتة التي لا ينتفع بها لعدم الانتفاع بها بزرع او غرس او بناء او نحوها انتهى رفهية (اي صار تلك الارض مملوكة له سواء كانت فيها قرب من العمران ام بعد سواء اذن له الامام في ذلك ام لم ياذن وهذا قول الجمهور وعن ابو خيفة لا يذن اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما باهل العمران اليه حاجة من دعي ونحوه **واصح** الطحاوي والجمهور ومع حديث الباب بالقياس على ما في البحر والنهر وما يصاد من طيور وحيوان فانهم اتفقوا على ان من اخذ او صاده يملكه سواء قرب او بعد سواء اذن الامام اولم ياذن كذا في الفتح قلت خالف ابوخيفة صاحبنا فقال لا يقبل الجمهور وحجة الجمهور حديث الباب وما في معناه وهو الظاهر المراجح وقد قال الترمذي انه اصح **واستدل** ابو خيفة بحديث الارض لله ورسوله ثم لكم من بعدى فمن احيى شيئا من موتات الارض فله رقبتهما أخرجه ابو يوسف في كتاب الخراج فانه اضافته الى الله ورسوله وكلما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان يختص به الا باذن الامام **قلت** لم اتفق على سند هذا الحديث ولا ادري كيف هو وعلى تقدير صحته فالكبرى ممنوعة لحديث الباب ولقوله في هذا الحديث فمن احيى شيئا لم يتفكر واستدل له ايضا بحديث ليس للرء الا ما طابت به نفس امامه **قلت** هذا حديث ضعيف قال الترمذي في نصب الراية بعد ذكره رواه الطبراني وفيه ضعف من حديث معاذ انتهى (وليس لعرق) بكسر العين وسكون الراء وهو احد عروق الشجرة (ظالم) قال المحاذفي الفتح في رواية الاكثر بتوطين عرق وظالم لنعته وهو راجع الى صاحب لعرق اي ليس لعرق اي ليس لعرق في ظلم ويروي بلاضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الارض وبلاول جرم مالك والشافعي والا زهري وابن فارس وغيرهم وبالحق الخطابي فغلط رواية الاضافة انتهى قال في النهاية هو ان يحيى الرجل الى ارض قد احيها رجل قبله فيغرس فيها غرسا غريبا ليستوجب به الارض والرواية لعرق بالتنوين وهو على حذف المضاف اي لذى عرق ظالم فجعل العرق نفسه ظالما والحق اصلحه او يكون الظالم من صفة صاحب العرق وان روى عرق بلاضافة فيكون الظالم صاحب العرق والحق لعرق وهو احد عروق الشجرة انتهى **قوله** (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود والنسائي وسكت عنه ابو داود واقر المنذري تحسين الترمذي **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه النسائي **قوله** (وقدرناه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسل هذا المرسل اخرجه ابو داود والنسائي ومالك **قوله** (وهو قول احمد واسحاق) وهو قول الجمهور كما تقدم (وقال) اي بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم (له) اي يجوز ان اراد احياء الارض الميتة (وقال بعضهم ليس له ان يحييها الا باذن السلطان) وهو قول ابى حنيفة رحمه قال محمد في الموطأ بعد ذكر حديث الباب مرسل وان عمر بن الخطاب قال بهذا فخذلنا من احيى ارضا ميتة باذن الامام وبغير اذنه فهي له فاما ابو حنيفة في فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال وينبغي للامام اذا احيها ان يجعلها له وان لم يفعل لم تكن له انتهى **قوله** (وفي الباب عن جابر) اعلمه اشار الى ما اخرجه النسائي عنه بلفظ من احيى ارضا ميتة فله فيها اجر وما اكلت العافية منها فهو له صدقة (وعمر بن عوف الترمذي جد كثير) اخرجه ابن شعبة و البزار في مسندهما والطبراني في مسنده عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جابر مرفوعا بلفظ طيب سعيد بن زيد ورواه ابن عدي في الكامل و اعلمه بكتب وضعفه عن احمد والنسائي وابن معين جد كذا في نصب الراية (وسمى) لينظر من اخرج حديثه **قوله** (قال سالت ابا الوليد الطيالسي هو هشام

حل ثنا ابو موسى محمد بن المثنى قال سالت ابا الوليد الهيثمي عن قوله وليس لعرق الظالم الغاصب الذي يأخذ ما ليس له قلت هو الرجل الذي يخرس في ارض غيره قال هو ذاك باب ملجاء في القطائع قلت لقتيبة بن سعيد حدثكم محمد بن يحيى بن قيس الماربي قال اخبرني ابي عن ثمانية بن شرجيل عن سمي بن قيس عن شميم بن ابيض بن خمال انه وقد ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم استقطعه اليه فقطع له فلما ان ولى قال رجل من المجلس ادرى ما قطع له انما قطع له الماء العذب قال فانزع منه قال وسأله عن ما يحكي من الاراك قال ما لم تنله خفاف الابل فاقربه قتيبة وقال نعم حل ثنا محمد بن يحيى بن ابي عمر ثنا محمد بن يحيى بن قيس الماربي نحوه وفي الباب عن وايل واسماء ابنة ابي بكر حديث ابيض بن خمال ثنا حسن غريب والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في القطائع يرون جائزا ان يقطع الامام لمن راي ذلك حل ثنا محمد بن غيلان ثنا ابو داود الطيالسي ثنا شعبة عن بيها قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع ارضا فحضرته قال محمد وثنا النضر عن شعبة وزاد فيه وبعث معه معاوية ليقطعها اياه هذا حديث حسن صحيح باب ملجاء في

ابن عبد الملك الباهلي مرآة البصري الحافظ الامام الحجة قال احمد متفق وهو اليوم شيخ الاسلام ما اقدم عليه احدا من الحديثين قال البخاري ثمانية سبع وعشرين ومائتين قلت هو الرجل الذي يخرس في ارض غيره بتقدير همة الاستفهام والقائل هو محمد بن المثنى (قال اي ابو الوليد) باب ملجاء في القطائع جميع قطيعة تقول اقطعته ارضا جعلتها له قطيعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به ويصير اولى باحيائه ممن له يسبق الى احيائه ولخصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض ان الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه اهلا لذلك قال واكثر ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها لمن يراه ما يحوزره اما بان يملكه اياه فيعمره واما بان يحصل له غلته مدة انتهى كذا في الفتح قوله (قلت لقتيبة بن سعيد حدثكم محمد بن يحيى بن قيس) قرأ الترمذي هذا الحديث على شيخه قتيبة بالقراءة عليه وهذا الحد وجو التحل قال السيوطي في تدريب الراوي واذا قرأ على الشيخ فائلا اخبرك فلان ادخوه كقلت اخبرنا فلان والشيخ مصنع اليه فاهم له غير منكر ولا مقر لفظ صح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة ولا يشرط لفظ الشيخ بالاقراء قوله نعم على الصحيح الذي قطع به جماهير اصحاب الفنون وشرط بعض اصحاب الشافعية والظاهر بين نطقه به انتهى كلام السيوطي قلت قد قرأ قتيبة بعد قراءة الترمذي هذا الحديث عليه ونطق بقوله نعم كما هو مصرح في آخر الحديث (الماربي) منسوب الى ما روي بفتح الميم وسكون الهزنة وكسر الراء وقيل بفتحها موضع باليمن عن ثمانية) بضم المثناة بن شرجيل بفتح الشين المعجمة عن سمي بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد اللام عن قيس) قال الحافظ مجهول عن شميم بضم الشين المعجمة وفتح الميم مصغرا ابن عبد الدار لما في مقبول من الثالثة عن ابيض بن خمال بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام عن قيس) اي قد ام (استقطعه) اي سألته ان يقطع اياه (المحرم) اي معدن المحرم (فقطع له) لفظه صلى الله عليه وسلم انه يخرج منه الملح يعمل وكذا فلما ان ولى اي ادب قال رجل من المجلس وهو لا نزع ابن حابس القمي على ما ذكره الطبري وقيل انه العباس بن مرداس (الماء العذب) بكسر العين وتشديد الال المهملة اي الدار التي لا ينقطع والعد الهيا (قال) اي الرجل قال ابن الملك والظاهر انه ابيض الراوي قال القاري الاظهران فاعل قال هو الرجل والا فكان حقه ان يقول فرجه مني انتهى قلت عندي ان فاعل قال هو شميم الراوي عن ابيض فتفكر (قال) اي شميم الراوي (وسأله) اي الرجل النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المرقاة وقال الشيخ عبد الحق في اللغات اي سأل ابيض رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت الظاهر عندي هو ما قال الشيخ عن ما يحكي بصيغة المجهول (من الاراك) بيان لما وهو القطعة من الارض على ما في القاموس ولعل المراد منه الارض التي فيها الاراك قال الظاهر المراد من المحي هنا الاحياء اذا المحي المتعارف لا يجوز لاحد ان يخصه (ما لم تنله) بفتح النون اي لم تصله (خفاف الابل) معناه ما كان بحمل من المراعي والعمارات وفيه تحليل على ان الاحياء لا يجوز بقرب العمارة لاحتياج اهل البلد اليه لحي مواشيهم واليه استأثر بقوله ما لم تنله خفاف الابل قال الاصمعي الحفا للجل للسن والعنى ان ما قرب من المرعى وقال الطبري و قيل يحتمل ان يكون المراد به انه لا يحكي ما يناله الاخفاف ولا شئ منها الا دينا له الاخفاف كذا في المرقاة قوله (فاقربه) وقال نعم هذا متعلق بقوله قلت لقتيبة بن سعيد حدثكم محمد بن يحيى الماربي اي قال الترمذي شيخه قتيبة حدثكم محمد بن يحيى الماربي فاقربه قتيبة وقال نعم وهذا الحد وجو التحل وقد مر تفصيله في ابتداء الكتاب في فخرج قوله فاقربه الشيخ الثقة الامين قوله (وفي الباب) عن وائل واسماء ابنة ابي بكر) الحديث وائل فلخرجه الترمذي في هذا الباب واما حديث اسماء فخرجه ابو داود بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع للنزيب نخيلا قوله (حديث ابيض بن خمال حديث حسن غريب) وخرجه ابن ملجاء والدارمي قوله (اقطع ارضا فحضرته) بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد وفتح الراء والميم اسم بلد باليمن وهما اسمان جلا اسماء واحدا هو غير منصرف بالعلمية والتوكيد وقال في القاموس بضم الميم بلد وقبيلة (روعت معه) اي مع وائل (معاوية) الظاهر ان المراد به هو ابن الحكم السلمي وابن جهممة السلمي واما معاوية بن ابي سفيان فهو وابوه من مسلمة الفتح ثم من الموافقة قلوبهم فهو غير ملائمة للبرام وان كان مطلق هذا الاسم ينصرف اليه في كل مقام قاله القاري قوله (هذا حديث حسن صحيح) وخرجه الدارمي في باب ما جاء في فضل الغرس بفتح الغين المعجمة وسكون الراء قال في الصراح غرس بالفتح تشادن درخت قوله (بكر الراء قال في القاموس غرس الشجر

فضل الغرس حل ثنا أئيبه ثنا أبو عوانة عن قتادة عن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم غرس غرساً وزرع زرعاً فأكمل منه انسان
أو طيراً أو بهيمة إلا كانت له صدقة وفي الباب عن أبي أيوب وأبو بكر وجابر وزيد بن خالد حديث النضر حديث حسن صحيح باب ما جاء في المزارعة
حل ثنا السحاق بن منصور ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد بن عمير عن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم غرس غرساً وزرع زرعاً فأكمل منه انسان
ثم أوزرع وفي الباب عن النضر وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم وغيرهم لم يزدوا بالمزارعة بأساً على النصف والثلث والرابع واختار بعضهم أن يكون البذر من رب الأرض وهو قول أحمد وإسحق
وكره بعض أهل العلم المزارعة بالثلث والرابع ولم يزدوا بمساقاة النخل بالثلث والرابع بأساً وهو قول مالك بن النضر والشافعي ولم يرب بعضهم أن يحجر
شي من المزارعة إلا أن تستأجر الأرض بالذهب والفضة باب حل ثنا هناد ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن مجاهد عن رافع بن خديج
قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

يُغْرَسُ أَثْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ كَأَغْرَسَهُ وَالْغَرْسُ الْمَخْرُوسُ دُونَ زَرْعٍ، وَلِلنَّبِيِّ لَانِ الزَّرْعُ غَيْرُ الْغَرْسِ (نزرعاً) نصبه وكذا نصب غرساً على المصدرية وعلى المفعولية
(فياكل منه) أي مما ذكر من المخرس والمزروع (انسان) ولو بالتعدى أو طيراً أو بهيمة) أي ولو بغير اختياره (الأكانت له صدقة) قال الطيبي المزارعة برفع الصدقة
على أن كانت تامة انتهى قال القاري وفي نسخة يعق من المشكوة بالنصب على أن الضمير راجع إلى المأكول وانت لما نيت الخبر انتهى والحديث رواه مسلم عن جابر
وفيه وما سرق منه له صدقة وفي رواية له عن نضر بن مسلم غرساً فأكمل منه انسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيمة قوله (وفي الباب
عن أبي أيوب) أخرجه أحمد عن زرعة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من رجل غرس غرساً أو زرع زرعاً فأكمل منه انسان
عبد الله بن عبد العزيز الليثي (رواه مبشر) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الشين المشددة عها بية مشهورة امرأة زيد بن حارثة وحديثها أخرجه مسلم (وجابر
أخرجه مسلم) (وزيد بن خالد) لينظر من أخرجه وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها المنذرى في الترغيب في باب الزرع وغرس الأشجار والمثمة قوله (حديث
النضر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاء في المزارعة) المزارعة هي أن يعامل انسان على أرض ليتعهد لها بالسقي والتربية على أن ما رزق
الله تعالى من الجواب يكون بينهما بحوزة معين كذا في المرقاة والمراد بقوله بحوزة معين كالنصف والرابع والثلث قوله (عامل أهل خير) وهم يهود خير وهو موضع
قريب المدينة غير منصرف (بشطر ما يخرج) أي بنصفه فالشطر هنا يعنى النصف وقد يأتي بمعنى النحر كقوله تعالى فول وجحك شطر المسجد الحرام أي نحو (منها) أي من خير
يعنى من نخلاها وزرعها والحديث دليل على جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف أو ربع أو ثمن وهو الحق قوله (وفي الباب عن النضر) لينظر من أخرجه (رواه ابن عباس)
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفع خيبر بأرضها ونخلها مقاسمة على النصف أخرجه أحمد وابن ماجه (وزيد بن ثابت) أخرجه ابن ماجه وسبق في
لفظه في الباب الذي بعده (رواه جابر) لينظر من أخرجه قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة قوله (لم يزدوا بالمزارعة بأساً على النصف والثلث والرابع الزرع
وهو قول الجمهور) قال الشيخ عبد الحق الدهلوي المساقاة أن يدفع الرجل أشجاره إلى غيره ليعمل فيه ويصلحها بالسقي والتربية على سهم معين كنصف أو ثلث أو
المزارعة عقد على الأرض ببعض الخارج كذلك والمساقاة تكون في الأشجار والمزارعة في الأراضي وحكمهما واحد وهما فاسدان عند أبي حنيفة وعند صاحب
والآخرين من الأئمة جائز وقيل لا يرى أحداً من أهل العلم منع عنهما إلا أبو حنيفة وقيل زفر معه وقال في الهداية الفتوى على قولهما والدليل للأئمة ما روى
أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أوزرع ولا في خيفة ما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن الخابرة وهي المزارعة انتهى كلامه قلت
أحاديث النوى عن الخابرة محمولة على التنزيه أو على ما إذا اشتراط صاحب الأرض ناحية منها معينة كما يدل عليه حديث ذكرها صاحب الشك في الباب الذي بعده وكذا ما
ورد من النوى المطلق عن الخابرة والمزارعة يحمل على ما فيه مفسدة كما بينته هذه الأحاديث ويحمل على اجتنابها نداء واستحباباً يفقد جامعاً يدل على ذلك ثم ذكر
أحاديث تدل على أن النوى عن الخابرة والمزارعة ليس للتحريم بل هو للتنزيه قال الشوكاني في النيل كلام المصنف يعني صاحب الشك في الباب الذي بعده وكذا ما
الصيراليه للجمع بين الأحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف انتهى قلت الأمر كما قال الشوكاني وقال الحافظ في الفتح هذا الحديث يعنى حديث الباب هو
عمدة من جاز المزارعة والخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلهم عمر واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع
الشجر الذي من شأنه أن يثمر بحوزة معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم والحق المقل بالنخل يشبهه به وخصه داود
بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا يجوز مجال لأنها أجارة بثمرة معدومة أو مجهولة وإجاب من جوزها أنه عقد على عمل في المال ببعض ثمنه فهو كالضارفة لأن المضارب
يعمل في المال لجزء من ثمنه وهو محدود ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا وإيضاً فالقياس في إبطاله إذا أجماع مردد وإجاب
بعضهم عن قصة خيبر بأنها فتحت صلحاً وأقر على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا النصف للثمرة فكان ذلك يرخض الحق للجزية فلا يدل على جواز المساقاة ونعقب بأن
معظم خبر فتح عنده وبأن كثيراً منها قديم بين الغائبين وبأن عمر أجلاهم منها فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجازة في جميع الثمر بأن

عشرين ابنة مخاض وعشرين بنى مخاض كثر اوعشرين بنت لبون وعشرين جدعة وعشرين حقة حل ثلثا ابرهشام الرفاعي ثنا ابن ابى نرادة وابو خالد
الاحمر عن الحجاج بن ارمطاة نحوه وفي الباب عن عبد الله بن عمر وحديث ابن مسعود لا تعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقدر دوى عن عبد الله موقوف
وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا وهو قول احمد واسحاق وقد اجمع اهل العلم على ان الدية تؤخذ في ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية وراوا ان دية
الخطأ على العاقلة فرأى بعضهم ان العاقلة قرابة الرجل من قبل ابيه وهو قول مالك والشافعي وقال بعضهم انما الدية على الرجال دون النساء و
الصبيان من العصبية ويحمل كل رجل منهم ربع دينار وقد قال بعضهم ان نصف دينار فان ثلث الدية والا تظن الى اقرب لقبائلي منهم فالتموا ذلك

العمد وهو ما كان بامثلة لا يقتل في العادة كالعضا والسوط والابرة مع كونه قاصدا للقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل اربعون منها في بطونها اولادها و
قال مالك والليث وغيرهما ان المقتل ضربان عمد وخطا والخطا ما وقع بسبب من الاسباب او من غير مكلف او غير قاصد للمقتول او للمقتل بامثلة لا يقتل
في العادة والعمل ما عداه والاول لا قود فيه والثاني فيه القود ولا يخفى ان الاحاديث التي تدل على القسم الثالث وهو شبه العمد صالحة لاحتجاج بها و
ايجاب دية مغلظة على فاعله قاله الشوكاني وعشرين ابنة مخاض هي التي قطع في السنة الثانية من الابل وعشرين بنى مخاض ذكرها بالنصب كذا في النسخ
الحاضرة وفي المشكوة ذكرها بلجور قال القاري بلجور على الجوار كما في المتن حوضب خرب كذا في الترمذي وابو اود وشرح السنة وبعض نسخ المصايير وفي بعض النسخ
بالنصب وهو ظاهر انتهى كلام القاري فظهر من كلامه هذا ان نسخة الترمذي التي كانت عند القاري كان فيها ذكر بلجور وعشرين بنت لبون قال في مجمع
المحاربت بنت لبون وابن لبون وهو من الابل ما اتى عليه سنتان ودخل في الثالثة فصارت اسم لبونا اي بنت لبون ولد اخور وعشرين جدعة هو من الابل
ما تمرله اربع سنين وعشرين حقة بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف هي الداخلة في الرابعة قوله رواه هشام الرفاعي بكسر الراء اسمه مجنون يزيد بن
محمد بن كثير الجعفي الكوفي قاضى المدائن ليس بالقوى قوله وفي الباب عن عبد الله بن عمرو اخبرنا حفصة الا الترمذي بلفظ ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى
ان من قتل خطأ فديته مائة من الابل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرة بنى لبون ذكره وسكت عنه ابو اود وقال المنذرى
في اسناداه عمرو بن شعيب وقد تقدم الكلام عليه ومن دون عمرو بن شعيب ثقات الامم بن راشد المحملي وقد وثقه احمد وابن معين والنسائي وضعفه
ابن حبان وابو نرعة وقال الخطابي هذا الحديث لا اعرف احدا قال به من الفقهاء قوله حديث ابن مسعود لا تعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقدر دوى عن
عبد الله موقوف قال الحافظ في التلخيص رواه احمد واصحاب السنن والبخاري والدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود مرفوعا لكن فيه بنى مخاض بدل ابن
لبون وبسط الدارقطني القول في السنن في هذا الحديث ورأه من طريق ابى عبيدة عن ابيه موقوف وفيه عشرين بنى لبون وقال هذا اسناد حسن وضعف الاول من
اوجه عديدة وقوى رواية ابى عبيدة بما رواه ابراهيم النخعي عن ابن مسعود على وفقه ولحقه البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والجواد قد يعارض قال وقد رأيت
في جامع سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد الله وعن ابى اسحاق عن علقمة عن عبد الله وعن عبد الرحمن بن مهدي عن يزيد بن هارون عن سليمان
التيمن عن ابى مجمل عن ابى عبيدة عن عبد الله وعند الجميع بنى مخاض قال الحافظ ابن حجر وقد مر على نفسه بنفسه فقال وقد رأيت في كتاب ابن خزيمة وهو لم
من رواية وكيع عن سفيان فقال بنى لبون كما قال الدارقطني قال الحافظ فانتفى ان يكون الدارقطني غيره فلعل الخلاف فيه من فوق انتهى قوله وقد اجمع
اهل العلم على ان الدية تؤخذ في ثلث سنين روى ابن ابى شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال اول من فرض العطاء عمر وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين
ثلث الدية في سنتين والنصف في سنتين والثالث في سنة وما دون ذلك في عامه واخرجه عبد الرزاق من طريق عن عمر كذا في الدراية ولفظ عبد الرزاق
في طريق ابن عمر بن الخطاب جعل الدية الكاملة في ثلاث سنين وجعل نصف الدية في سنتين وما دون النصف في سنة ولفظ في طريق اخرى ان عمر جعل
الدية في الاعطية في ثلاث سنين والنصف في الثلاثين في سنتين والثالث في سنة وما دون الثالث فهو في عامه ولفظه في رواية اخرى وقضى بالدية في ثلث
سنين وفي كل سنة ثلث على اهل الديار وفي عطياتهم قضى بالثلاثين في سنتين وثلث في سنة وما كان اقل من الثلث فهو في عامه ذلك كذا في نصب الراس
رواوا وان دية الخطا على العاقلة بكسر القاف جمع عاقل وهو رافع الدية وسميت الدية عقلا تسمية بالمصد لان الابل كانت تعقل بفناء ولي القتل
ثم كثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ولولم تكن ابلا وعاقلة الرجل فلما تميزت من قبل الابل وهم عصبته وهم الذين كانوا يعقلون الابل على بابى المقتل
وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة واجمع اهل العلم على ذلك وهو مخالف لظاهر قوله تعالى ولا تزدروا نذره ولا تزدروا نذره ولا تزدروا نذره ولا تزدروا نذره
المصلحة لان القاتل لو اخذ بالدية لا دوشك ان تاتي على جميع ماله لان تتابع الخطا منه لا يؤمن ولو ترك يقيد تغريمه لهدم المقتول قال الحافظ ويحمل
ان يكون السرفيه انه لا يفرج بالتغريم حتى يفتقر لال الامر الى لا هذا رجع لا افتقر فجعل على عاقلة لان احتمال فقر الواحد اكثر من احتمال فقر الجماعة ولان
اخا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود الى مثل ذلك من جماعته ادعى الى القبول مع تحذيره نفسه والعلم عند الله تعالى وعاقلة الرجل عشيرة فيبدا
بفخذة الا في فان عجزوا ضم اليهم الاقرب اليهم وهو على الرجال الاحرار البالغين والى اليسار منهم انتهى وقال بعضهم انما الدية على الرجال دون النساء والصبيان

حل ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا حبان ثنا محمد بن راشد ثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل
متعمداً فنج إلى أولياء المقتول فان شأوا قتلوا وإن شأوا أخذوا الدية وهي ثلثون حقة وثلثون جذعة وأربعون خلفاً وما صلحوا عليه فهو لهم ذلك
للتشديد للعقل حديث عبد الله بن عمر عن حديث حسن غريب باب ما جاء في الدية كرهى من الدراهم حل ثنا محمد بن بشر ثنا معاوية بن هاشم ثنا محمد بن
مسلم هو الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً حل ثنا سعيد بن عبد الرحمن الخزرجي عن ناسفين
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابن عباس وفي حديث ابن عيينة كلام أكثر من هذا ولا نعلم أحداً يذكر
هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق وإسحاق بن إبراهيم بن أحمد وهو قول بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف وهو
قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وقال الشافعي أعرف الدية إلا من الأبل وهو مائة من الأبل باب ما جاء في الموضحة حل ثنا أحمد بن محمد بن مسعدة ثنا
يزيد بن زريع ثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المواضع خمس خمس هذا حديث حسن صحيح والعمل على
هذا عند أهل العلم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق أن في المواضع خمساً من الأبل باب ما جاء في دية الأصابع حل ثنا أبو عمار ثنا الفضل
من العصبية قال في الهداية من كتب الحنفية وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الدين عقل القول عمر لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة انتهى قلت قال
الحافظ الزبيلي في تخرجه الهداية غريب انتهى وقال الحافظ في الدراية لم أجده انتهى قال في الهداية وكان العقل إنما يجب على أهل النصرة لتركهم مراقبته والمناس لا
يتناصرون بالنساء والصبيان ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصرة وهو الجزية انتهى ويحمل بصيغة المجهول من التحميل لكل رجل منهم ربع دينار وقد
قال بعضهم إلى نصف دينار قال صاحب الهداية وتقسيم عليهم في ثلاث سنين لا يناد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص منها كذا ذكره القدر في
مختصره وهذا إشارة إلى أنه يناد على أربعة من جميع الدية وقد نص محمد بن علي أنه لا يناد على كل واحد من جميع الدية في الثلاث سنين على ثلاثة وأربعة فلا
يخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهما أو درهما وثلاث دراهم وهو الأصح وعند الشافعي يجب على كل واحد نصف دينار لأنه صلة فيعتب بالركوة و
إذا نها ذلك إذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار انتهى رفان تمت الدية أي فيها رطل أي وإن لم تمت الدية فنظر إلى اقرب القبائل منهم فالرطل بصيغة المجهول
من الألف قول من قتل بصيغة المعلوم دفع بصيغة المجهول أي القاتل وهو ثلثون حقة بكسر الحاء وهي من الأبل ما دخلت في السنة الرابعة كذا استخرجت
الركوب والحمل (وثلاثون جذعة) بفتحين وهي ما دخلت في السنة الخامسة وأربعون خلفاً بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبعدها فاء وهي الحامل وتجمع
خلفات وخلائف نراه في رواية ابن ماجه في بطونها ولا دها وذلك للتشديد العقل بفتح العين وسكون القاف أي الدية قول حديث عبد الله بن عمرو
حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه باب ما جاء في الدية كرهى من الدراهم قوله أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً
أي من الدراهم قوله (روى حديث ابن عيينة كلام أكثر من هذا) روى أبو داود من سنن معن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل فجعل
النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفاً قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق قال الشوكاني في النيل اختلفوا في الغضنة
فذهب الهادي والمزيد بالله إلى أنها عشرة آلاف درهم وذهب مالك والشافعي في قول له إلى أنها اثني عشر ألف درهم انتهى واستدل لما ذهب إليه أحمد وإسحاق
وغيرهما بحديث الباب قال الشوكاني ويعارض هذا الحديث ما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم الحديث ولا يخفى أن حديث ابن عباس يعني حديث الباب فيه إثبات أن النبي
صلى الله عليه وسلم فرضها اثني عشر ألفاً وهو مثبت فيقدم على النافي كما تقر في الأصول وكثرة طرقه تشهد لصحته والرفع زيادة إذا وقعت من طريق ثقة
نعين الأخذ بها انتهى (وروى بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف) أي من الدراهم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قال صاحب الهداية لنا ما روى عن عمرو
ابن النبي صلى الله عليه وسلم قصو بالدية في قتيل بعشرة آلاف درهم قال الحافظ في الدراية لم أجده وإنما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار موقوفاً وكذلك ابن أبي شيبة
والبيهقي (وقال الشافعي لا أعرف الدية إلا من الأبل وهي مائة من الأبل) استدل الشافعي بحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفيه وإن في النفس
الدية مائة من الأبل الحديث رواه النسائي قال الشوكاني لا يقتصر على هذا النوع من أنواع الدية يدل على أنه الأصل في الوجوب كما ذهب إليه الشافعي ومن أهل
البيت القاسم بن إبراهيم قالوا وبقيّة الأصناف كانت مصلحة لا نقد بشارعياً وقال أبو حنيفة وزفر والشافعي في قول له بل هي من الأبل للنص ومن النقادين
تقوياً أذهبا قيمته المتلفات وما سواها صلح انتهى باب ما جاء في الموضحة بكسر الضاد المعجمة هي الجراحة التي ترفع اللحم من العظم وتوضحه قوله (قال
في المواضع بفتح أوله جمع موضحة (خمس خمس) أي في كل واحدة منها خمس من الأبل قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الخمسة كذا في المنتقى
وقال في النيل وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود وصححه قوله (وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الحنفية
رباب ما جاء في دية الأصابع قوله دية أصابع الميدين والرجلين سواء أي حتى الأبهام والخصروان كانا مختلفين في المفاضل (عشرة

ابن موسى عن الحسين بن واقد عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية اصابع اليدين في الرجلين سواء عشرة من الابل لكل اصبع وفي الباب عن ابن موسى وعبد الله بن عمر حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبيقول سفيان الثوري والشافعي واحمد واسحاق حل ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه سواء يعني الخنصر والابهام هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في العفو حل ثنا احمد بن محمد ثنا عبد الله بن المبارك ثنا يونس بن ابى اسحاق ثنا ابو السفر قال دق رجل من قريش سن رجل من الانصار فاستعدى عليه معاوية فقال لمعاوية يا امير المؤمنين ان هذا دق سني فقال معاوية انا سننضيك والخنصر الآخر على معاوية فابتنه فقال لمعاوية شاك بصاحبك وابولدرج اعجاز السعد فقال ابولدرج اء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رجل يصاب بشئ في جسد فينصدق به الارض لله به درجة وخطئته خطيئة فقال الانصار اى انت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته اذ نأى ووعاه قلبي قال فاني اذكره اله قال معاوية لا جرم لا اخيبك فامر له بما له حديث غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه ولا يعرفه الا في السفر سمعنا من ابولدرج اء وابولسفر اسمه سعيد بن احمد ويقال ابن محمد الثوري باب ما جاء في من رخص راسه بصخرة حل ثنا علي بن حجر ثنا يزيد بن هارون ثنا همام عن قتادة عن انس قال خرجت جارية عليها اوضاح فاخذها يهودى فزخ راسها واخذ ما عليها من الخنصر فادركت وبها رمق فاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال من قتلك افلان فقالت براسها قال فلان حتى تكى اليهودى فقالت براسها نعم قال فاخذ فاعترف فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فزخ راسه بين حجرين هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق وقال بعض اهل العلم لا تؤد الا بالسيف

من الابل لكل اصبع) بتثنية الهرة والباء قوله وفي الباب عن ابن موسى وعبد الله بن عمر) اما حديث ابن موسى فاخرجه احمد وابودود والنسائي واما حديث عبد الله بن عمر فلخرجه الخمسة الا الترمذي قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب) واخرجه ابودود واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه وقال ابن القطان في كتابه رجال اسناده كلهم ثقات قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول سفيان الثوري والشافعي واحمد واسحاق) ربه قال ابن خنيفة وهو الحق وقد روى عن عمر انه كان يجعل في الخنصر ستا من الابل وفي البصر تسعا وفي الوسطي عشرة وفي السبابة اثنتي عشرة وفي الابهام ثلاث عشرة ثم روى عنه الرجوع عن ذلك وروى عن مجاهد انه قال في الابهام خمس عشرة وفي التي تليها عشرة وفي الوسطي عشرة وفي التي تليها ثمان وفي الخنصر سبع وهو مردود باحاديث الباب قاله الشوكاني قوله (وهذه سواء يعني) اى يريد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله هذه وهذه (الخنصر والابهام) اى هما متساويان في الدية وان كان الابهام اقل مفصلا من الخنصر اذ في كل اصبع عشرة ادية وهي عشر من الابل في شرح السنة يجب في كل اصبع يقطعها عشر من الابل واذا قطع املة من انا ملة ففيها ثلث دية اصبع الا املة الابهام فان فيها نصف دية اصبع لانه ليس فيها الا املتان ولا فرق فيه بين اناسل اليد والرجل كذا في المرقاة قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الامسلياء (باب ما جاء في العفو) قوله (فاستعدى عليه معاوية) اى استغاث معاوية على الرجل قال في القاموس استعداه استعان واستنصره (والخنصر) اى الذي دق سنه (فامر به) من الابهام اى فامره قال في القاموس البرم السامة والخبى وابرمة فبرم كفرج وتبرم املة فمل انتهى وقال في مجمع البحار يرم به اى يرمه وملة رما من رجل يصاب بشئ في جسد من نحو قطع او جرح فينصدق به) اى عفا عنه قال الطيبي مرئى على قوله يصاب ومخصص له لانه يحتمل ان يكون سماويا وان يكون من العباد فخص بالتالي دلالة قوله فتصدق به وهو العفو عن الجاني وقال المناوى اى اذا جنى انسان على اخرجانية فعفا عنه لوجه الله: اى هذا الثواب قوله (هذا حديث غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه الخ) قال المنذرى في الترغيب ويرى ابن ماجة المرفوع منه عن ابى السفر ايضا عن ابى الدرر اء واسناده حسن لولا الانقطاع قوله (وابولسفر اسمه سعيد بن احمد ويقال ابن محمد الثوري) قال الحافظ سعيد بن محمد بضم الياء القتانية وكسر الميم وحكى الترمذي انه قيل فيه احمد ابولسفر يفتح الملهة والفاء الهذلي الثوري الكوفي ثقة من الثالثة انتهى (باب ما جاء في من رخص راسه بصخرة) الرخصة الدق والكسر قوله (عليها اوضاح) جمع وضو يفتحون وهي نوع من الخنصر سميت بها لباضاها (فاخذها) اى الجارية (فزخ راسها) اى رخص راسها بين حجرين كما في رواية الشيخين (ادركت) بصيغة المجهول اى ادركها الناس (وبها رمق) بفتحين اى ببقية الروح واخر النفس والجمالية قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا) اى على ما يدل عليه هذا الحديث من جواز القود بمثل ما قتل به القاتل (وهو قول احمد واسحاق) واليه ذهب الجمهور ويؤيد ذلك عموم قوله تعالى وان عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عاقبتم به وقوله تعالى فاعتدوا عليكم مثل اعتدى عليكم وقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وما اخرجه البيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي وفيه من حرق حرقة ومن غرق غرقاة قال البيهقي في اسناده بعض من يجعل واما قتاله زيدا في خطبته وهذا اذا كان السبب الذي وقع القتل به مما يجوز فعله لا اذا كان لا يجوز لمن قتل غيره باجباره الخ والروايات به وقال بعض

باب ملجاء في تشديد قتل المؤمن حدثنا ابو سلمة يحيى بن خلف ومحمد بن عبد الله بن بزيع قال ثنا ابن ابي عدي عن شعبان عن يعلى بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لزوال الدنيا اهون على الله من قتل رجل مسلم **حدثنا محمد بن بشير** ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبان عن يعلى بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمر ونحوه ولم يرفعه وهذا اصح عن حديث ابن ابي عدي وفي الباب عن سعد بن ابى عباس وابى سعيد وابى هريرة وعقبة بن عامر وبزيرة حديث عبد الله بن عمر وهكذا رواه ابن ابي عدي عن شعبان عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه وهكذا روى سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء مرفوعا وهذا اصح من الحديث المرفوع **باب الحكم في الدماء** **حدثنا محمد بن غيلان** ثنا وهب بن جرير ثنا شعبان عن الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اول ما يحكم بين العباد في الدماء حديث عبد الله حديث حسن صحيح وهكذا روى غير واحد عن الاعمش مرفوعا وروى بعضهم عن الاعمش ولم يرفعه **حدثنا ابو كريب** ثنا وكيع عن الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اول ما يحكم بين العباد في الدماء **حدثنا ابو كريب** ثنا وكيع عن الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اول ما يقضى بين العباد في الدماء **حدثنا الحسين بن حريث** ثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يزيد الرقاشي ثنا ابو الحكم الجبلي قال سمعت ابا سعيد الخدري وابا هريرة يدكران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان اهل السماء واهل الارض اشتركوا في دم مؤمن لا كلفتم الله في النكاح حديث غريب

اهل العلم لا قود الا بالسيف قال الشوكاني ذهبت العترة والكوفون ومنهم ابو حنيفة واصحابه الى ان الاقتصار لا يكون الا بالسيف واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عند ابن ماجه والبخاري والبيهقي بالفاظ مختلفة منها لا قود الا بالسيف واخرجه ابن ماجه ايضا والبخاري والبيهقي من حديث ابي بكره واخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث ابي هريرة واخرجه الدارقطني من حديث علي واخرجه البيهقي والطبراني من حديث ابن مسعود واخرجه ابن ابي شيبة عن الحسن مرسلا وهذه الطرق كلها لا تخلو واحدة منها من ضعيف او متروك حتى قال ابوا لم حديث منكره قال عبد الحق وابن الجوزي طرقه كلها ضعيفة وقال البيهقي لم يثبت له اسناد وثيق يد معنى هذا الحديث الذي يقوى بعض طرقه بعضا حديث سداد بن اوس عند مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة واحسان القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسيف كما يحصل به ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يامر بضرب العنق من اراد قتله حتى صار ذلك هو المعروف في اصحابه فاذا ارادوا رجلا ليسحق القتل قال قائلهم يا رسول الله دعني اضرب عنقه حتى قيل ان القتل بغير ضرب العنق بالسيف مثله وقد ثبت النهي عنها انتهى كلام الشوكاني **باب ملجاء في تشديد قتل المؤمن** **قوله** (لزوال الدنيا) اللام لا ابتداء (اهون) اى احقر واسهل (على الله) اى عنده (من قتل رجل مسلم) قال الطيبي رح الدنيا عبارة عن الدار القربى التي هي معبر للدار الاخرى وهي فرعة لها وما خلقت السموات والارض الا لتكون مساحا لنظار المتبصرين و متعبدات المطيعين والى الاشارة بقوله تعالى ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا اى بغير حكمة بل خلقها لان جعلها مساكن للكافرين وادلة لهم على معرفتك فمن حاول قتل من خلقت الدنيا لاجله فقد حاول ذوال الدنيا وبهذا المخرج ما ورد في الحديث الصحيح لا تقهر الساعة على احد يقول الله الله قال القاري واليه الاماء بقوله من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا الآية **قوله** مرو في الباب عن سعد بن عباس وابى سعيد وابى هريرة وعقبة بن عامر وبزيرة) ما حديث سعد فليظن من اخرجه واما حديث ابن عباس فاخرجه الترمذي وحسنه والطبراني في الاوسط ورواه رواته رواية الصحيح كذا في الترغيب واما حديث ابى سعيد وابى هريرة فلخرجه الترمذي وقال حديث حسن غريب واما حديث عقبة بن عامر فليظن من اخرجه واما حديث بزيرة فلخرجه النسائي والبيهقي **باب الحكم في الدماء** **قوله** (ان اول ما يحكم بين العباد) اى يوم القيمة (في الدماء) خبر ان قال النووي هذا لتظيم امر الدنيا وتأثير خطرها وليس هذا الحديث فحالف القول اول ما يحاسب به العبد صلوة لان ذلك في حق الله وهذا فيما بين العباد قال في المراقبة والظاهر ان يقال لان ذلك في النهايات هذا في الامورات او الاول في المحاسبة والثاني في الحكم لما اخرج النسائي عن ابن مسعود مرفوعا اول ما يحاسب العبد عليه صلواته واول ما يقضى بين الناس في الدماء وفي الحديث اشارة الى ان الاول الحقيقي هو الصلوة فان المحاسبة قبل الحكم **قوله** (حدثنا عبد الله حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وان اهل السماء واهل الارض اشتركوا) قال الطيبي رح للضيق وان اهل السماء فاعل والتقدير لو اشترك اهل السماء (في دم مؤمن) اى اراقته والمراد قتله بغير حق لا كهم الله في النار اى معصم فيها وقلبه قال الطيبي رح كيه لوجه اى صرعه فاكب هو وهذا من النوادر ان يكون افعلا لازما وفعل متعديا قاله الجوهري وقال الزمخشري لا يكون بناء افضل مطاوعا لفعل بل همة اكب للصيرورة او الدخول فبعنا صا رذاكب او خل في الكب ومطاع فعل انفع لنحو ك و انكب وقطع وانقطع قال التوربشتي و الصواب كهم الله ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة قال الطيبي فيه نظر لا يجوز ان يرد هذا على الاصل وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى ان يتبع

يقتل نفسا معا هذا حل ثنا محمد بن بشار ثنا مهدي بن سليمان عن ابن عجلان عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا من قتل نفسا معا هذه له ذمة الله وذمة رسوله فقد اخبر بذمة الله فلا يرحم رائحة الجنة وان ريحها لتوجد من مسيرة سبعين خريفا وفي الباب عن ابى بكر
حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باب حل ثلثنا ابى بكر بن ابي بصير بن ادم
عن ابى بكر بن عياش عن ابى سعد عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ردى العامريين بادية المسلمين وكان لها عهد من رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذا حديث غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه وابو سعد البقال اسمه سعيد بن المزيان باب ما جاء في حكمه والقتيل في
القصاص والعفو حل ثنا محمد بن غيلان ويحيى بن موسى قالا ثنا الوليد بن مسلم ثنا الامام عن ابى كريب قال حدثني ابو سلمة قال
ثني ابو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس لجد الله وانني عليه ثم قال ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يعفو واما ان
يقتل وفي الباب عن دائل بن جحى والنسابة ابى شريح خويلد بن عمرو وحل ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد ثنا ابن ابى ذئب قال ثني سعيد بن
ابى سعيد المقبري عن ابى شريح الكعبي ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم هما بمعنى العهد والامان والعمان والحرمة والحق وسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين واما انتم انتهى فقد اخبر بذمة الله قال في الجمع
خبرته اجرتة وحفظته والخفارة بانكسر والضم الزمام واخبرته اذا انقضت عهده وذماته وهزته للسلب وفلا يرح رائحة الجنة اي لم يشم ريحها يقا
راح يرح يراح يراح يراح اذا وجد رائحة الشيء والثلاثة قد روى بها الحديث كذا في النهاية قال المحافظ بفتح الراء والياء هو اجد وعليه
الاكثر قال والمراد بهذا النفي وان كان عاما للتخصيص بزمان فالما تعاضدت الادلة العقلية والنقلية ان من مات مسلما ولو كان من اهل الكبار
فهو محكوم باسلامه غير محمول في النار وما له الى الجنة ولو عذب قبل ذلك انتهى لو ان ريحها لتوجد من مسيرة سبعين خريفا اي عاما كما في رواية
البخاري والجملة الحالية اي في الحال ان ريح الجنة لتوجد قال السيوطي وفي رواية سبعين عاما وفي الاخرى مائة عام وفي الفردوس الف عام وجمع
بان ذلك بحسب اختلاف الاشخاص والاعمال وتقوات الدرجات فيدر كها من شاء الله من مسيرة اربعين عاما وما بين ذلك قاله ابن العربي
غيره ذكره القاري في المرقاة وقال ويحتمل ان يكون المراد من الكل طول المسافة لا تحديد ها انتهى قلت ذكر المحافظ هذه الروايات المختلفة وذكر ان في رواية
الطبراني عن ابى بكر خمسة مائة عام ووقع في الموطأ في حديث اخر خمسمائة عام وهذا اختلاف شديد ثم ذكر وجه الجمع عن ابن بطال ولم يرض به لما فيه
من التكلف ثم قال والذي يظهر في الجمع ان يقال ان الاربعين اقل من يدر ك به ريح الجنة من في الموقف السبعين فوق ذلك اذكرت للمبالغة و
الخمس مائة ثم الالف اكثر من ذلك ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاعمال فمن ادركه من المسافة البعدى افضل ممن ادركه من المسافة القري
وبين ذلك وقد اشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي ثم رأيت نحو في كلام ابن العربي ونقل كلامهما فان شئت الوقوف عليه فارجع الى الفتح قوله
وفي الباب عن ابى بكر اخبره الطبراني وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمرو عند البخاري قوله حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح واخرجه
ابن ماجه باب قوله ردى العامريين الذين قتلها عمرو بن امية الضمري ردية المسلمين اي مثلية المسلمين واخرج البيهقي عن عكرمة
عن ابن عباس يلفظ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية العامريين دية الحو المسلم واخرج ايضا من وجه اخر انه صلى الله عليه وسلم جعل دية العاهة
دية المسلم وكان لها اي للعاهة ردين عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشعر به عمر بن امية ولذلك قتلها قوله هذا حديث غريب
واخرجه البيهقي قال الشوكاني في النيل في اسناده ابو سعد البقال اسمه سعيد بن المزيان ولا يحتمى بحدیثه والرواية عن ابى بكر بن عياش (رو
ابو سعد البقال اسمه سعيد بن المزيان) العصبى مولا هم الكوفي الاعور ضعيف مدلس من الخامسة قاله المحافظ باب ما جاء في حكمه والقتيل
في القصاص والعفو قوله روى من قتل له قتيل اي من قتل له قريب كان حيا فصارت قتيل لا بذلك القتل (فهم) اي من قتل له قتيل يعني ولي
المقتول (بخير النظرين) يعني القصاص والدية ايها اختار كان له اما ان يعفو واما ان يقتل وفي رواية البخاري ما يردى واما يقال قال المحافظ
في الفتح بعد ذكر لفظ الترمذي هذا المراد بالعفو اخذ الدية جمعاً بين الروايتين ويؤيده ان عنده في حديث ابى شريح فمن قتل له قتيل بعد اليهم
فاهله بين خيارين اما ان يقتلوا او ياخذوا الدية ولا بد او وبن ماجه وعلقه الترمذي من وجه اخر عن ابى شريح بلفظ فانه يختار احك
ثلاث اما ان يقتص واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الواجبة فخذوا على يديه اعان اراد زيادة على القصاص والدية قال وفي الحديث
ان ولي الدم يخير بين القصاص والدية واختلف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته فذهب الاكثر الى ذلك وعن مالك لا يجب الا برضا
القاتل واستدل بقوله ومن قتل له بان الحق يتعلق بوثنة المقتول فلو كان بعضهم غائبا او طفلا لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل وبهذا
الغائب انتهى قوله وفي الباب عن دائل بن جحى والنسابة ابى شريح خويلد بن عمرو (محدث دائل فيلنظر من اخوجه واما حديث النسابة فلخرجه الخمسة

حل ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم ثنا خالد عن ابي قلابة عن ابي الاشعث الصنعاني عن شداد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجد احدكم شفرته وليبرح ذبيحته هذا حديث حسن صحيح و**ابو الاشعث** اسمه **شرحبيل بن ادة** **باب ما جاء في دية الجنين** **حل ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم عن عبيد بن فضالة عن الغيرة بن شعبان امرأتين كانتا حترتين فومت احداهما الاخرى بحجر وعمود فسطاها فالتقت جبينها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين غرة عبد او امة وجعله على عصبه المرأة قال الحسن ثنا زيد بن الحباب عن سفيان عن منصور بهذا الحديث هذا حديث حسن صحيح**

اغزو البعقبة بالمدكرات بعده انتهى وهو بضم الغين المعجمة وتشديد اللام اي لا تخونوا في الغيبة (ولا تغدروا) بكسر الدال اي لا تنقضوا العهد وقيل لا تحاربهم قيل ان تدعونهم الى الاسلام (ولا تمثلوا) بضم المثناة قال النورى في تهذيبه مثل به مثل يمثلكم قتل اذا قطع اطرافه وفي القاموس مثل بفلان مثلاً ومثله بالضم كمثل تمثيلاً وقال الجوزي في النهاية يقال مثلت بلحيوان امثل به مثلاً اذا قطعت اطرافه وشوهت به ومثلت بالقتيل اذا جدعت انفه او ذنبه او مذكوره او شيئاً من اطرافه والاسم المثلة فاما مثل بالتشديد فهو اللبا لغة انتهى (ولا تقتلوا وليداً) اي طفلاً صغيراً

روى في الحديث قصة (رواهها مسلم بطولها) **قوله** روى في الباب عن ابن مسعود وشداد بن اوس وسمرق والمغيرة وعلي بن مرة والي ايوب قال الشوكاني قد وردت في ذلك احاديث كثيرة انتهى قلت ذكر بعضها منها الطحاوي في شرحه **الاثر قوله** (حديث بريدة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** (ذكره اهل العلم المثلة) اي حرموها فالمراد بالكرهية التحريم وقد عرفت في المقدمة ان السلف رحمهم الله يطلقون الكراهية ويريدون بها الحرمة **قوله** (عن شداد) بفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المفتوحة (عن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو ابن ثابت الانصاري صحابي مات بالاشام قبل الستين او بعدها وهو ابن اخ حسان بن ثابت **قوله** (ان الله كتب الاحسان على كل شيء) اي الى كل شيء روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن في كل شيء والمراد منه العموم الشامل للانسان حياً وميتاً قال الطبري اي واجب مبالغة لان الاحسان هنا مستحب وضمن الاحسان معنى التفضل وعده بعلو المراد بالتفضل اراحة الذبيحة بتحديد الشفرة وتجميل امراءها وغيرها وقال الشافعي على هنا بمعنى اللام متعلقة بالاحسان ولا بد من على اخرى محذوفة بمعنى الاستعلاء المجازي متعلقة بكتب والتقديس كتب على الناس الاحسان لكل شيء (فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة) وبكسر القاف الحالة التي عليها القتلى في قتله كالجلسة والركبة والمراد بها المستحقة قصاصاً واحداً والاحسان فيها الاختيار اسهل الطرق واقلها المار واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة قال النورى يروي بفتح الدال وبغيرها في اكثر النسخ يعني نسخ صحيح مسلم وفي بعضها بكسر الدال وباللهاء كالقتلة روي ليجد بضم الياء وكسر الحاء وفتح الدال المشددة ويجوز كسرهما واحداً كما شفرته بفتح الشين اي سكينته ويستحب ان لا يجد بحضرة الذبيحة ولا يذبح واحدة بحضرة الاخرى ولا يجبرها الى مذبحها ولا يبرح ذبيحته بضم الياء وكسر المراء اي ليتركها حتى تستريح وتبرد من قولهم اراح الرجل اذا رجعت اليه نفسه بعد الاحياء والاسم الراحة وهذا انفع لان البيان للاحسان في الذبح قال النورى الحديث عام في كل قتل من الذبائح والقتل قصاصاً وحداً ونحو ذلك وهذا الحديث من الجوامع انتهى قال القاري قال علماؤنا وذكروا السليخ قبل التبريد وكل تعذيب بلا فائدة لهذا الحديث ولما اخرج الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان رجلاً اجمع شاة بين يديان يذبحها وهو يجد شفرته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اتريد ان تقيتها من تينين هلا احدهما شفرته قبل ان تقبحها انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** (رواه الاشعث) اسمه **شرحبيل بن ادة** (كذا في النسخة الحاضرة والاصواب شرحبيل بن ادة قال الحافظ في التقریب شرحبيل بن ادة بالمد وتخفيف الدال ابو الاشعث الصنعاني ويقال ادة جديبه وهو ابن شرحبيل بن كلب ثقة من الثانية شهد فتح دمشق انتهى وكذلك في تهذيب التهذيب والخلاصة: **باب ما جاء في دية الجنين** قال في القاموس الجنين الولد في البطن والجمع اجنة ومنه قوله تعالى هو علم بكم اذا انشاكم من الارض واذا انتم اجنة في بطون امهاتكم

قوله (ان امرأتين كانتا حترتين) قال في القاموس المضرتان زوجتان وكل حضرة لاخرى وهن خراش والحجر وعمود فسطاها بضم الفاء وسكون السين اي خيمة (غرة) بضم الغين المعجمة وتشديد المراء وبالتنوین (عبد) بيان للغرة (او امة) او ليس للشك بل للتنويع قال الجوزي في النهاية الغرة العبد نفسه والامة اصل الغرة البياض في وجه الفرس وكان ابو عمرو بن العلاء يقول الغرة عبد ابيض او امة ببيض وهي غرة لبياضه فلا يقبل في الدية عبد اسقى ولا جارية سوداء وليس ذلك شرطاً عند الفقهاء ولما الغرة عندهم ما بلغ ثلثه نصف عشر الدية من العبيد والاماء ولما تجب الغرة في الجنين اذا سقط ميتاً فان سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة وقد جاء في بعض الروايات الحديث بغرة عبد او امة او فرس او بجل وقيل ان الفرس والبغل غلط من الراوي انتهى (وجعله) اي الغرة على عصبه المرأة اي القاتلة وهم من عد الولد وذوي الارحام وفي حديث ابو هريرة المتفق عليه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لزوجها وبنيتها وان العقل على عصبتها **قوله** (قال الحسن) هو ابن

حل ثنا علي بن سعيد الكندي ثنا ابن ابي ذائدة عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد او امة فقال الذي قضى عليه انقض من لا شرب ولا اكل ولا صاح فاستهل فمثل ذلك يطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا يقول بقول الشاعر بلي في غرة عبد او امة وفي الباب عن حميد بن مالك بن النابغة حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وقال بعضهم الغرة عبد او امة او خمسائة درهم وقال بعضهم اوفرس او بغل **باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر** **حل** ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم ثنا مطر عن الشعبي ثنا ابو حنيفة قال قلت لعلي بن ابي امير المؤمنين هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله قال والذي فلق الحبة وبرئ النسمة ما علمته الا فهمما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في الصحيفة قال قلت وما في الصحيفة قال فيها العقل وفكرك الاسير **الحلال** قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم وابوداود والنسائي قوله (انقض من لا شرب ولا اكل ولا صاح فاستهل) وفي مرسل سعيد المذكور ولا نطق ولا استهل واستهل الصبي تصويته عند ولادته فمثل ذلك يطل انضم تحتية وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام اي يطل ويهدر من طل القتل يطل فهو مطلول وروى بالباء الرحلة و تخفيف اللام على انه فعل ماض (ان هذا يقول بقول الشاعر) وفي حديث مرسل سعيد المذكور ان هذا من اخوان الكهان وفي حديث المغيرة فقال سمع كسيرة الاعراب وفي حديث ابن عباس عند ابوداود والنسائي سمع الجاهلية وكهانتها قال الطبري وانما قال ذلك من اجل صحبه الذي سمع ولم يعبه بمجرد السمع دون ما تضمنه من الباطل اما اذا وضع السمع في مواضعه من الكلام فلا فم فيه وكيف يذم وقد جاء في كلامه صلى الله عليه وسلم كثير انتهى قال الحافظ ابن حجر والذي يظهر لي ان الذي جاء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد الى التسجيع وانما جاء اتفاقا لعظم بلاغته واما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ومرتبه في ذلك متفأ وتة جدا انتهى وقال الشوكاني وفي قوله في حديث ابن عباس سمع الجاهلية وكهانتها دليل على ان المذموم من السمع انما هو ما كان في القبيل الذي يراد به ابطال شرع والاثبات باطل او كان متكلفا وقد حكى النووي عن العلماء ان المذموم منه انما هو ما كان كذلك لا غيره انتهى قوله (وفي الباب عن حميد بن مالك بن النابغة) لم اقف على حديث حميد بن مالك بن النابغة نعم عند الطبراني وغيره في الباب حديث عن حميد بن مالك بن النابغة وقال الحافظون ترجمته روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجنين وليس له عندهم غيره انتهى قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) اي على ما يدل عليه احاديث الباب وهو الصحيح المعول عليه (وقال بعضهم اوفرس او بغل) قال الحافظ ووقع في حديث ابي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين غرة عبد او امة اوفرس او بغل وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاووس عن ابيه عن عمر مرسل فقال حميد بن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالردية في المرأة وفي الجنين غرة عبد او امة اوفرس او بغل في المان ذكر الفرس في المرفوع وهم وان ذلك ادرج من بعض رواياته على سبيل التفسير للغرة وذكر انه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس بلفظ فقضى في الجنين غرة قال طاووس الفرس الغرة قال الحافظ ونقل ابن المنذر والحطابي عن طاووس ومجاهد عروة بن الزبير الغرة عبد او امة اوفرس وتوسع داود ومن تبعه من اهل الظاهر فقالوا لا يجوز كل ما وقع عليه اسم الغرة انتهى (باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر) قوله (ثنا مطر) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام الكسورة ابن طريف الكوفي ثقة فاضل من صغار السادسة ثنا ابو حنيفة بضم الحيم وفتح المهملة وسكون تحتية بعدها فاء اسمه وهب بن عبد الله العامري نزل الكوفة وكان من صغار الصحابة ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبلغ الحمد ولكنه سمع منه وروى عنه مات بالكوفة سنة اربع وسبعين قوله (هل عندكم سوداء في بيضاء) المراد به شيء مكتوب وفي رواية للبخاري هل عندكم شيء من الوحي وصغير الجمع للتعظيم او اراد جميع اهل البيت وهو رئيسهم ففيه تغليب وانما ساله ابو حنيفة عن ذلك لان جماعة من الشيعة كانوا يزعمون ان عند اهل البيت لاسماء عليا اشياء من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة ايضا فبين من عبادة والاشواق التي وحدها في مسند النسائي (والذي فلق الحبة) اي شققها فاخرج منها النيات والغصن (وبرأ النسمة) بهتتين او خلقها والنسمة النفس وكل دابة فيها روح فهي نسمة (ما علمته الا فهمما يعطيه الله رجلا في القرآن) وفي رواية البخاري في كتاب العلم قال لا الاكتاب الله او فهم اعطيه رجل مسلم او ما في هذه الصحيفة (وما في الصحيفة) عطف على فمها وفي رواية وما في هذه الصحيفة (والمراد بالصحيفة الورقة المكتوبة قال القاضى انما ساله ذلك لان الشيعة كانوا يزعمون انهم قد تركوا كما نقلت عن الحافظ ثم قال اولانه كان يرى من علماء وتحقيق لا يجد في زمانه عند غيره فخلق انه ليس شيء من ذلك سوى القرآن وانه عليه الصلوة والسلام لم يخص بالتبليغ والارشاد قومادون قوم وانما وقع التفات من قبل الفهم استعداد الاستنباط فمن رزق فهمها وادراكا ووفق للتأمل في آياته والتدبر في معانيه ففتح عليه ابواب العلوم واستثنى ما في الصحيفة احتياطا لاحتمال

وان لا يقتل مومن بكافر في الباب عن عبد الله بن عمر وحديث علي بن ابي طالب وحديث حسن مجيب والعل على هذا عند بعض اهل العلم وهو سفيان الثوري ومالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق قالوا لا يقتل مومن بكافر وقال بعض اهل العلم يقتل المسلم بالمعاهد والقول الاول اصح حد ثنا عيسى بن احمد ثنا ابن وهب عن اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دية عقل الكافر نصف عقل المومن حديث عبد الله بن عمر في هذا الباب حديث حسن اختلف اهل العلم في دية اليهود والنصراني فلذهب بعض اهل العلم الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال عمر بن عبد العزيز دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ان يكون فيهما ماله يكون عند غيره فيكون منفردا بالعلم (قال قلت وما في الصحيفة) وفي رواية وما في هذه الصحيفة (قال فيها العقل) اي الدية واحكامها يعني فيها ذكر ما يجب لدية النفس والاعضاء من الابل وذكر اسنان تودي فيها عدد دهاق (وكذلك الاسير) بفتح الفاء ويجوز كسرهما اي فيها حكمه تخلصه والترغيب فيه وانهم انواع البر الذي ينبغي ان يهتم به وان لا يقتل مومن بكافر (قال القاضي هذا عام يدل على ان المومن لا يقتل بكافر قصاصا سواء الحربي والذمي هو قول عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وبه قال عطاء وعكرمة والحسن وعمر بن عبد العزيز واليه ذهب الثوري وابن شبرمة والاوزاعي ومالك والشافعي واحمد واسحاق وقيل يقتل بالذمي والحديث مخصوص بغيره وهو قول النخعي والشعبي واليه ذهب اصحاب ابي خزيمة لما روي عبد الرحمن بن البيلماني ان رجلا من المسلمين قتل رجلا من اهل الذمة فرقع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انا احق من اوفي بدمته ثم امر به فقتل واجيب عنه بانه منقطع لا احتياج به ثم انه اخطأ اذ قيل ان القاتل كان عمرو بن امية الضمري وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتين وماتوا بالاجماع لانه روي ان الكافر كان رسولا فيكون مستامنا والمستامن لا يقتل به المسلم وفاقا وان هو منسوخ لانه روي عنه انه كان قبل الفتح وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في خطبة خطبها على درج البيت ولا يقتل مومن بكافر ولا ذو عهد في عهده كذا في المراجعة قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو) اخرج احمد وابن ماجه والترمذي عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يقتل مسلم بكافر وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده رواه احمد وابوداود كذا في المنتقى والحديث سكت عنه ابوداود والبيهقي وفي الباب حديث اخر من كورة في التلخيص والنيل قوله (حديث علي بن ابي طالب) وخرج ابن الجارود والنسائي وابوداود قوله (والقول الاول اصح) يدل عليه حديث الباب وهو صحيح صريح في انه لا يقتل مسلم بكافر لفظا الكافر صادق على الذمي كما هو صادق على الحربي وكذا يدل على القول الاول احاديث اخرى وروي عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابيه ان مسلما قتل رجلا من اهل الذمة فرقع الى عثمان فلم يقتله وغض عليه لدية قال ابن حزم هذا في غاية الصحة فلا يصح عن احد من الصحابة شيء غير هذا الا ما روينا عن عمر انه كتب في مثل ذلك ان يقاوبه ثم الحقه كتابا فقال لا تقتلوه ولكن اعتقلوه واما القول الثاني اعني ان المسلم يقتل بالذمي فليس دليل صحيح صريح يدل عليه من جملة ما استدلل به اهل القول الثاني من الحنفية وغيرهم ما روي عبد الرحمن البيلماني وقد عرفت انه لا يصلح للاحتجاج ومن جملة حديث لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده قالوا ان قوله ولا ذو عهد معطوف على قوله مسلم فيكون التقدير ولا ذو عهد في عهده بكافر كما في المعطوف عليه المراد بالكافر المذكور في المعطوف هو الحربي فقط يدل جملته مقابلا للمعاهد لان المعاهد يقتل بمن كان معاهدا مثله من الذميين اجماعا فيلزم ان يقيد الكافر في المعطوف عليه بالحربي كما قيد في المعطوف لان الصفة بعد متعده ترجع الى الجميع اتفاقا فيكون التقدير لا يقتل مسلم بكافر حربي ولا ذو عهد في عهده بكافر حربي وهو يدل بمفهومه على ان المسلم يقتل بالكافر الذمي ويجاب بان هذا مفهوم صفة والخلاف في العمل به مشهور بين ائمة الاصول ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية فكيف يصح احتجاجهم به علما انه اذا تعارض المنطوق بالمفهوم يقدم المنطوق وقد اجيب عن استدلالهم هذا باجوبة اخرى ذكرها الحافظ في الفتح وكذا الشوكاني في النيل وقد بسط الحافظ الكلام في الجواب عن متمسكاتهم بالآخر فعليك ان تراجع الفتح قوله (ثنا ابن وهب) الظاهر انه عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المصري الفقيه ثقة حافظ قوله (قال لا يقتل مسلم بكافر) حريبا كان او ذميا وهو مذهب الجمهور وهو الاصح كما عرفت قوله (وبهذا الاسناد) اي الذي ذكره الترمذي بقوله ثنا عيسى بن احمد الخ (دية عقل الكافر نصف عقل المومن) وفي رواية غير الترمذي عقل الكافر يحذف لفظ الدية وهو الظاهر فان العقل هو الدية وفي لفظ قضى ان عقل اهل الكتاب بين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى رواه احمد والنسائي وابن ماجه وفي رواية كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينارا وثمانية الاف درهم ودية اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم قال وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف حديث وفيه ترك دية اهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية قوله (حديث عبد الله بن عمر في هذا الباب حديث حسن) وخرج احمد والنسائي وصححه ابن الجارود قوله (وبهذا يقول)

وبهذا يقول أحمد بن حنبل وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة وبهذا يقول مالك الشافعي وإسحاق وقال بعض أهل العلم دية اليهودي والنصراني مثلية المسلم وهو قول سفيان الثوري أهل الكوفة باب ما جاء في الرجل يقتل عبداً حراً ثماناً قتيبة ثماناً البعوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه ومن جلد عبداً جلدناه هذا حديث حسن غريب وقد ذهب بعض أهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا في مآدون النفس وهو قول أحمد وإسحاق وقال بعضهم إذا قتل عبداً لا يقتل به وإذا قتل عبداً غيره قتل به وهو قول سفيان الثوري باب ما جاء في المرأة تزني من نيز زوجها ثماناً قتيبة وأبو عمار وغيره أحد قالوا ثماناً سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب يقول الدية على العاقلة ولا تزني المرأة من نيز زوجها شيئاً حتى أخبره الصحابة بن سفيان

أحمد بن حنبل، وحجته أحاديث الباب وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف (أي من الدرهم) ودية المجوسي ثمانمائة (أي من الدرهم) أخرجه الأثر عن عمر بن الخطاب هذا الشافعي والدارقطني عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف والمجوسي ثمانمائة كذا في المتفق قال في النبل وأثر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وأخرج ابن خزم في الأصيل من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية المجوسي ثمانمائة درهم وأخرجه أيضاً الطحاوي وابن عدى والبيهقي وأسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة وروى البيهقي عن ابن مسعود وعلي أنهما كانا يقولان في دية المجوسي ثمانمائة درهم وفي أسناده ابن لهيعة وأخرج البيهقي أيضاً عن عقبة بن عامر وفيه أيضاً ابن لهيعة وروى نحوه لك ابن عدى والبيهقي والطحاوي عن عثمان وفيه ابن لهيعة وبهذا يقول مالك والشافعي وإسحاق) واستدلوا بأن عمر المذكور وبما ذكرنا وقال بعض أهل العلم دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة) وهو قول الحنفية واستدلوا بعمر قوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله قالوا إطلاق الدية يفيد أنها الدية المعهودة وهو دية المسلم ويجوز عندنا لا يمنع كون المعهود ههنا دية المسلم لا يجوز أن يكون المراد بالدية المتعارفة بين المسلمين لأهل الذمة المعاهدين وثانياً بأن هذا الإطلاق مقيد بحديث الباب وقد استدلوا بأحاديث كلها ضعيفة لا تصلح للاختجاج ذكرها الشوكاني في النبل وبين عللها ثم قال ومع هذه العلل فلهذا الأخذ بمعارضته بحديث الباب هو الأرجح منها من جهة صحته وكونه قولاً وهذه فعلاً والقول أوجه من الفعل انتهى (باب ما جاء في الرجل يقتل عبداً) قوله (من قتل عبداً قتلناه) فيه دليل لمن قال إن من قتل عبداً يقتل روم من جلد عبداً جلدناه) أي من قطع أطراف عبداً قطعنا أطرافه قال في شرح السنة ذهب عامة أهل العلم إلى أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد فثبت بهذا الاتفاق أن الحديث محمول على الزجر والروع أو هو منسوخ كذا في المرقاة قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن إدريس وابن ماجه والدارقطني وفي رواية لابن إدريس والنسائي ومن خصى عبد مخصيناه أعلم أنه قد وقع في نسخ الترمذي الحاضرة عندنا حسن غريب وكذا وقع في المتن في الشوكاني في النبل قال الحافظ في بلوغ المرام إن الترمذي صححه والصاب ما قاله المصنف

يعني صاحب المتن فأنما لم نجد في نسخ من الترمذي إلا لفظ حسن غريب كما قال المصنف قوله (وقد ذهب بعض أهل العلم من التابعين منهم إبراهيم النخعي إلى هذا) قال في النبل حكى صاحب البحر الإجماع على أنه لا يقتل السيد بعبده إلا عن النخعي قال صاحب المتن قال البخاري قال علي بن المدني سمع الحسن عن سمرة صحيح وأخذ بحديثه من قتل عبداً قتلناه وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبده وتناولوا الخبر على أنه أراد من كان عبداً لثلاثتهم تقدم الملك ما فارق وقال بعض أهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا في مآدون النفس وهو قول أحمد وإسحاق قال الشوكاني في النبل بعد ذكر كلام الترمذي هذا وحكاية صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء محكومة ومالك والشافعي انتهى (باب ما جاء في المرأة تزني من نيز زوجها) قوله (الدية على العاقلة) قال الجزري في النهاية قد تكرر في الحديث ذكر العقل والعقول والعاقلة أما العقل فهو الدية وأصله أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الأبل فعقلها بفتاء أولياء المقتول أو شديها وعقلها ليس لها إلهام ويقبضها منه فميمت الدية عقلاً بالصدر يقال عقل البعير يعقله عقلاً وجمعها عقول وكان أصل الدية الأبل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقرة والغنم وغيرها والعاقلة هي العصابة ولا تارهب من قبل الأب الذين يعطون دية قتيلاً الخطاء وهو صفة جماعة عاقلة وأصلها اسم فاعلة من العقل وهو من الصفات الغالبة انتهى (حتى أخبره) أي عمر بن الخطاب بتشديد الحاء المهملة (بن سفيان الكلبي) بكسر الكاف صحابي معروف كان من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات قال صاحب المشكوة يقال أنه كان بشياعته يعد بمائة فارس وكان يقوم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف (إن) مصدرية أو تفسيرية فان الكتابة فيها معنى القول (ورث) أمر من التوريت أي عطاليراث (امرأة أشيم) بفتح الهمزة فسكون شين محجة بعدها تخفية مفتوحة وكان قتل خطأ فان الحديث رواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمر وزاد قال

الكلاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان ورت امرأة اشيم الضبابي من يتزوجها هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم
باب ما جاء في القصاص حدثنا علي بن خنيس بن عيسى بن يونس عن شعبة عن قتادة قال سمعت زرارة بن اوفى يحدث عن عمران بن
حصين ان رجلا عصى يد رجل فزعر عيدة فوقع ثلثتها فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يعص احدكم اخاه كما يعص الفحل كادية
لك فانزل الله تعالى والجروح قصاص وفي الباب عن يعلى بن امية وسلمة بن امية وهما اخوان حديث عمران بن حصين حديث حسن
صحيح باب ما جاء في الحبس والتهمة حدثنا علي بن سعيد الكندي ثنا ابن المبارك عن معمر بن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وسلم حبس رجلا في قهقهة ثم خلى عنه وفي الباب عن ابي هريرة حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده حديث حسن وقد روى اسمعيل بن ابراهيم
عن بهز بن حكيم هذا الحديث اتم من هذا واطول

ابن شهاب وكان قتلهم اشيم خطا (الضبابي) بكسر الصاد المعجمة وتحقيف الموحدة الاولى منسوب الى ضباب قلعة بالكوفة وهو صحابي ذكره ابن عبد البر
وغیره في الصحابة (من دية زوجها) زاد في رواية ابوداود وجع عمرى عن قوله لا تروى المرأة من دية زوجها قول ربهذا حديث حسن صحيح واخرجه احمد
وابوداود والنسائي قول ربهذا العمل على هذا عند اهل العلم قال في شرح السنة فيه دليل على ان الدية تجب للمقتول او كانت تنقل منه الى ورثته كسائر
املاكه وهذا قول اكثر اهل العلم وروى عن علي بن ابي طالب وجهه انه كان لا يورث الاخوة من الام ولا الزوج ولا المرأة من الدية شيئا كذا في المرقاة
وقال الخطابي وانما كان عمر يذهب في قوله الاول الى ظاهر القياس وذلك ان المقتول لا تجب بية الا بعد موته ولذا مات بطل ملكه فلما بلغت السنة
ترك الراى وصار الى السنة انتهى قلت ما ذهب اليه اكثر اهل العلم هو الحق يدل عليه حديث الباب وفي الباب حديثان اخران ذكرهما صاحب المنتقى
في كتاب الفرائض رباب ما جاء في القصاص بكسر القاف مصدر من القاض وهو المماثلة او فعال من قص الاثر اي تبعه والولى يتبع القاتل في فعله
وفي المغرب القصاص هو مقاصة دلي المقتول والقاتل والجروح الجراح وهي مساواته اياه في قتل او جرح ثم عمر في كل مساواة كذا في المرقاة قوله ان رجلا
عصى يد رجل (العض اخذ الشئ بالسن وفي الصراح العض كريدن من سمع لسمع وضرب يضرب (فانزع) اي العضوض (يده) اي من في العاض (فوقعت)
اي سقطت (ثنيته) اي ثنيته العاض والثنيته السنان المتقدمان والجمع الثنايا وهي الاسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت (فاختصموا)
وفي بعض النسخ (فماختصموا) (فقال يعص احدكم) بتقدير هزرة الاستفهام الاكادى (كما يعص الفحل) بفتح الفاء وسكون الحاء اي الذك من الابل (كادية لك)
فيه دليل على ان الجناية اذا وقعت على الجاني عليه بسبب منه كالقصة المذكورة وما شابهها فلا قصاص ولا ارش (فانزل الله تعالى والجروح قصاص)
اي يقتصر فيها اذا امكن كاليد والرجل والذكر ونحو ذلك ولا يمكن فيه الحكومة كذا في تفسير الجلالين وهذه الجملة اعني فانزل الله تعالى والجروح قصاص
له اجدها في غير رواية الترمذي قوله (وفي الباب عن يعلى بن امية) اخرج الجماعة الا الترمذي كذا في المنتقى (وسلمة بن امية) اخرج النسائي و
ابن ماجه (وهما اخوان) في التقريب سلمة بن امية التيمي الكوفي اخو يعلى بن امية صحابي له حديث واحد انتهى قلت وهو الذي اشار اليه الترمذي
قول ربهذا حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح اخرج الجماعة الا ابوداود رباب ما جاء في الحبس والتهمة قوله عن بهز بن حكيم بن معاوية
القشيري صدوق من السادسة عن جده (هو معاوية بن حيدة القشيري) قوله (حبس رجلا في تهمة) اي في ادعاء شهادة بان كذب فيها او بان
ادعى عليه رجل ذنب او بينا فحبسه صلى الله عليه وسلم ليعلم صدق الدعوى بالبينة ثم لما لم يقيم البينة خلى عنه (ثم خلى عنه) اي تركه عن الحبس بان اخرج
منه والمعنى خلى سبيله عند هذا يدل على ان الحبس من احكام الشرع كذا في المرقاة وقال في اللغات فيه ان حبس المدعى عليه مشروع قبل ان تقام البينة
انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة) لينظر من اخرجها (حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده حديث حسن) واخرجه ابوداود والنسائي قال المنذر
وجد بهز بن حكيم هو معاوية بن حيدة القشيري وله صحبة وفي الاحتجاج بحديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده اختلاف انتهى قلت سئل يحيى بن معين
عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده فقال اسناد صحيح اذا كان من دون بهز ثقة قاله الحافظ في اسد الغابة وقال في تهذيب التهذيب وقال ابن حبان
كان يخطئ كثيرا فاما احمد واسحاق فهما يجتزمان به وترك جماعة من ائمتنا قول ربهذا وقد روى اسمعيل بن ابراهيم (هو ابن علية) عن بهز بن حكيم
هذا الحديث اتم من هذا واطول (رواه الامام احمد في مسنده عن اسمعيل بن علية اخبرنا بهز بن حكيم عن ابيه عن جده ان اباه او عمه قام الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال جيلاني بما اخذوا فاعرض عنه ثم قال اخبرني بما اخذوا فاعرض عنه فقال لئن قلت ذلك انهم ليزعمون انك تنهى عن النحر وتنهى
به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما قال فقام اخوه وابن اخيه فقال يا رسول الله انه قال فقال لقد قتلتموها وقاملكم ولئن كنت افعل ذلك انه لعلى
وما هو عليه كخلى اليه عن جيلانه واخرجه من طريق عبد الرزاق ثنا معمر بن بهز بن حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم
ناسا من قومي في تهمة فحبسهم فجاء رجل من قومي الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال يا محمد علم حبس جيلاني فمضت النبي صلى الله عليه وسلم عنه

باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد **حل ثلثا** بن شبيب وحاتم بن سبياه المروزي وغيره احد قالوا ثنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل عن سعيد بن يزيد بن عمرو بن نفيل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد **حل ثلثا** بن شبيب عن ابي عامر العقدي ثنا عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن الحسن عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد وفي الباب عن علي وسعيد بن زيد وابي هريرة وابن عمر وابن عباس فاجاب حديث عبد الله بن عمرو وحديث حسن وقد روي عنه من غير وجه وقد رخص بعض اهل العلم للرجل ان يقاتل عن نفسه وماله وقال ابن المبارك يقاتل عن ماله ولو درهمين **حل ثلثا** هارون بن اسحاق الهمداني ثنا محمد بن عبد الوهاب عن سفيان الثوري عن عبد الله بن الحسن قال ثنا ابراهيم بن محمد بن طلحة قال سفيان واثنى عليه خيرا قال سمعت عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ماله فليخرج حق قتله فهو شهيد هذا حديث صحيح

فقال ان ناسا يقولون انك تنهى عن الشر وتستغنى به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول قال مجاهد عرض بينهما بالكلام مخافة ان يسمعها فيدعو على قومي عوة لا يفلحون بعدها ابد فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم به حتى فهمها فقال قد قالها او قالها منهم والله لو فعلت لكان علي وما كان عليهم خلوا له عن جيرانه انتهى **باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد** قوله **رواه** بن سبياه **بكسر السين** المهلة بعدها تخنانية واخرها هاء منونة مقبول من الحادية عشرة قاله الحافظ **رواه** عبد الرحمن بن عمرو بن سهل **الانصاري** المدني ثقة من الثالثة **رواه** سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل **العدوي** احد العشرة قوله **من قتل دون ماله** اي عند الدفع عن ماله **فهو شهيد** اي في حكم الاخرة كما في حكم الدنيا قوله **هذا** حديث حسن صحيح **اخرجه** احمد والاربعة وابن حبان والحاكم قوله **ثنا عبد العزيز بن المطلب** بن عبد الله بن حنظل الخزرجي ابو طالب المدني صدوق من السابعة قوله **وفي الباب عن علي وسعيد بن زيد وابي هريرة وابن عمر وابن عباس** فاجاب اما حديث علي فليست من اخرجه واما حديث سعيد بن زيد فاخرجه الترمذي في هذا الباب من طريقين واما حديث ابراهيم بن طلحة فاجزه مسلم واحمد عن رجل فقال يا رسول الله سمعنا انك قتلت رجلا يريد اخذ مالي قال فلا تعطه مالك قال رايت ان قتلتني قال قتلتني قال فانت شهيد قال رايت ان قتلتني قال هرق في النار وفي لفظ احمد يا رسول الله رايت ان عدى على مالي قال فقتله قال فان ابا علي قال ان الله قال فان ابا علي قال قاتل فان قتلت ففي الجنة وان قتلت ففي النار واما حديث ابن عمر فاخرجه البيهقي وقد اخرج احمد والنسائي وابو داود والبيهقي وابن حبان من حديث ابراهيم بن محمد بن طلحة من رواية قتادة عن النضر بن انس عن بشير بن نهيك عنه بلفظ ولا قصاص ولا دية وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر ما كان عليك فيه شيء كذا في النيل واما حديث ابن عباس فاجاب فليست من اخرجه قوله **رواه** عبد الله بن عمرو وحديث حسن **واخرجه** البخاري ومسلم واعلم ان الحافظ قد تعقب في صلوة الخوف من التخييص من زعم ان حديث ابن عمرو بن العاص متفق عليه وقال انه من افراد البخاري وفي هذا التعقب نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المظالم والغصب بان مسلما اخرج هذا الحديث من طريق ابن عمرو وذكر القصة قاله الشوكاني في النيل قوله **رواه** رخص بعض اهل العلم **وهو الحق** لاحاديث الباب **وقال** ابن المبارك يقاتل عن ماله ولو درهمين اي لو كان درهمين لاطلاق الاحاديث قال الشوكاني واحاديث الباب فيها دليل على انها تجوز مقاتلة من اراد اخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير اذا كان الاخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما حكاه النووي والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة وقال بعض المالكية لا تجوز اذا طلب الشيء الخفيف ولعل متسك من قال بالجواب ما في حديث ابراهيم بن محمد بن طلحة من الامر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال الى من رام غصبه واما القاتل بعد الجواز في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يراد عليه ولكنه ينبغي تقديره الاخف فلا يعدل المدافع الى القاتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه وسلم بالمشاورة قبل المقاتلة وكما تدل الاحاديث على جواز المقاتلة لمن اراد اخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن اراد اراقه الدم والفتنة في الدين والاهل وحكي ابن النذر عن الشافعي انه قال من اراد ماله او نفسه او عريمه فله المقاتلة وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال النذر والذي عليه اهل العلم ان الرجل ان يدفع عما ذكره اريد ظلمه بغير تفصيل الا ان كل من يخطئه من علماء الحديث كالمجيعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالامر بالصبر على جوده وترك القيام عليه انتهى ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على المصنفة المذكورة ما ذكرنا من حديث ابراهيم بن محمد بن طلحة وحمل لا تراعى احاديث الباب على الحالة التي الناس فيها امام واما حالة الفرق والاختلاف فليست مسلمة البغي على نفسه وماله ولا يقاتل احد اقال في الفتح ويرد عليه حديث ابراهيم بن محمد بن طلحة يعني الحديث الذي اشار اليه الترمذي وذكرنا لفظه قوله **قال سفيان** هو الثوري **رواه** اثنى **اي** عبد الله بن الحسن **عليه** اي على ابراهيم بن محمد بن طلحة قوله **من اراد ماله** بالرفع اي الانسان الذي اراد انسان اخرا ان يأخذ ماله **بغير حق** اي ظلما **فقاتل** اي ذلك الانسان الذي هو مالك المال دون ماله

حل ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا سفيان عن عبد الله بن الحسن عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحوه حل ثنا عبد بن حميد اخبرني يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا ابي عن ابيه عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر
عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون
دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد هذا حديث حسن صحيح وهكذا روى غير واحد عن ابراهيم
ابن سعد نحوه هذا ويعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري باب ما جاء في القسامة حل ثنا قتيبة
ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن ابی حنيفة قال قال يحيى وحسبت عن رافع بن خديج انها قال اخرجه عبد الله بن
سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد حتى اذا كان بخيبر فترقا في بعض ما هناك ثمان محبصة وجد عبد الله بن سهل قتيلا قد قتل
اقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ومحيصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان اصغر القوم ذهب عبد الرحمن لينكلم قبل صاحبه
قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الكبر فصمت وتكلم صاحبه ثم ترككم معها فذكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل
فقال لهم اتخلفون خمسين يمينا ففتنهم فصاروا قاتلكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد قال فتبرئكم يهود خمسين يمينا قالوا لا
كيف نقبل ايمان قوم كفار فلما راى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى عقله حل ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا يزيد بن هارون ثنا يحيى
بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن ابی حنيفة ورافع بن خديج نحو هذا الحديث بمعناه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم
(فقتل) بصيغة المجهول اي مالك المال (فهو) اي مالك المال المقتول (شهيد) اي في حكمه الاخره قوله (هذا حديث صحيح) تقدم تخرجه قوله
راخبرني يعقوب بن ابراهيم بن سعد المدني تزيل بغداد ثقة فاضل من صغار التاسعة (ثنا ابي) هو ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف الزهري المدني تزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح من الثامنة (عن ابيه) هو سعد بن ابراهيم الزهري البغدادي ثقة ولي قضاء
واسط وغيرها من التاسعة قوله (من قتل دون ماله) اي عند دفعه من يريد اخذ ماله ظلما (ومن قتل دون دمه) اي في الدفع عن نفسه (ومن
قتل دون دينه) اي في ضرورة دين الله والذبح عنه (ومن قتل دون اهله) اي في الدفع عن بضع حيلته او قرينته (فهو شهيد) لان المؤمن
محترم ذاتا و ما واهلا ومالا فاذا اريد منه شيء من ذلك جازله الدفع عنه فاذا قتل بسببه فهو شهيد قوله (هذا حديث حسن صحيح) و
اخرجه احمد وابو داود والنسائي رباب ما جاء في القسامة) بفتح القاف وتخفيف السين المهملة وهي مصدر اقيم والمراد بها الايمان و
اشتقاق القسامة من القسم كالجاعة من الجمع وقد حكى امام الحرمين ان القسامة عند الفقهاء اسم للايمان وعند اهل اللغة اسم للحالفين و
قد صرح بذلك في القاموس وقال في الضياء انها الايمان قال في المحكم انها في اللغة الجماعة ثم اطلقت على الايمان قاله في النيل وقال القاري في الرقا
وسبب القسامة وجو القتل في المحلة او ما يقوم مقامها وركنهما قولهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وشرطها ان يكون المقسم رجلا حرا
عاقلا وقال مالك يدخل النساء في قسامة الخطأ دون العمد وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كانت الدعوى في القتل العمد والخطأ
في شرح السنة صورة قتل القسامة ان يوجد قاتل وادعي عليه على رجل او على جماعة قتله وكان عليهم لو ثبت ظاهر وهو ما يغلب على الظن صدق
المدعي كان وجد في محلتهم وكان بين القاتل وبينهم عداوة انتهى ما في المراقبة قوله (عن بشير) بضم الموحدة وضم الشين المعجمة مصغر الحارثي
المدني ثقة فقيه من الثالثة (قال قال يحيى وحسبت عن رافع بن خديج) كذا في نسخة الترمذي والظاهر ان يكون وعن رافع بن خديج بالواو قبل
عن وكذلك وقع عند مسلم قال الحافظ في الفتح وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل قال يحيى وحسبت انه قال ورافع بن خديج
انهما قال اخرجه عبد الله بن سهل الخ وقال وفي الادب من رواية حماد بن زيد عن يحيى عن بشير عن سهل بن ابی حنيفة ورافع بن خديج انها حدثنا
ان عبد الله بن سهل الخ (نما) اي سهلا ورافعا ومحبة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر القتا نية المشددة وفتح الصاد المهملة (اقبل) وفي بعض
النسخة فاقبل (وحوصة) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد الباء مصغرا قدر في التخفيف فيه وفي محبسة رقب صاحبها وفي بعض النسخ قبل
صاحبها وهو الظاهر تكبر الكبر) الاول امر من التكبير والثاني بضم الكاف وسكون الموحدة اي قدم من هو اكبر منك واسن بالكلام ارشاد الى الادب
ومقتل عبد الله بن سهل اي قتله (فقال لهم اتخلفون خمسين يمينا) وفي رواية عند مسلم يقيم خمسون منكرا على رجل منهم فيدفع برئ من صاحبكم
او قاتلكم) شك من الراوي (قال فتبرئكم يهود خمسين يمينا) وفي رواية للشيخين فتبرئكم يهود في ايمان خمسين منهم اي يخلف خمسون من اليهود
فتبرئكم من ان تخلفوا (اعطى عقله) بفتح العين المهملة وسكون القاف اي دينة زاد في بعض الروايات من عنده وفي رواية للبخاري فذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يطل منه فوداه مائة من ابل الصدقة قال الحافظ في الفتح زعم بعضهم انه غلط من سعيد بن عبيد بن قيس يحيى بن سعيد بقوله من عند حج

في القسامة وقد رأى بعض فقهاء المدينة القود بالقسامة وقال بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان القسامة لا تجب القود وانما تجب المدينة
بسم الله الرحمن الرحيم **ابواب الحل** وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد حدثنا محمد بن يحيى القطعي ثنا بشر
ابن نمير ثناهما عن قتادة عن الحسن بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يشب
وعن المعتوق حتى يعقل وفي الباب عن عائشة حديث علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي بن ابي طالب

بعضهم بين الرديتين باحتمال ان يكون اشتراها من ابل الصدقة بمال دفعه من عنده او المراد بقوله من عنده اي بيت المال المرصد للمصالح واطلق عليه قد
باعتبار الانتفاع به مما نال في ذلك من قطع المنازعة واصلح ذات البين وقد حمل بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء عجزا عن
الزكاة للمصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره قال الحافظ وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث ابل اس قال حملنا النبي
صلى الله عليه وسلم على ابل من ابل الصدقة في الحج وعلى هذا فلما رد بالعندية كونها تحت امره وحكمه انتهى قوله وهذا حديث حسن صحيح اخرجه للجماعة
قوله رواه عن اهل العلم قال القاضي عياض هذا الحديث اصل من اصول الشرع وقاعدة من قواعد الاحكام وركن من اركان مصالح العباد
وبه اخذ كافة الائمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الامة وفقهاء الامصار من المجازيين والشاميين والكوفيين اختلفوا في صورة
الخذ به وروى الترقف عن اخذ به عن طائفة فلم يرد القسامة ولا اثبتوا بها في الشرع حكما وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وابي قلابة وسالم بن عبد
وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وابراهيم بن عليه واليه ينحى البخاري وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه قال الحافظ وهذا ينافي
ما صدر به كلامه ان كافة الائمة اخذوا بها وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتهما في اول الباب انتهى وقد رأى بعض فقهاء المدينة القود بالقسامة
الحكم اختلف القائلون بالقسامة فيما اذا كان القتل عمدا هل يجب القصاص بها ام لا فقال جماعة من العلماء يجب وهو قول مالك واحمد واسحاق و
قول الشافعي في القديم وقال الكوفيون والشافعي في اصح قوليه لا يجب بل تجب الدية واختلفوا في من يحلف في القسامة فقال مالك والشافعي في الجمل
يحلف الورثة ويجب الحق بحلفهم وقال اصحاب ابي حنيفة يستحلف خمس من اهل المدينة ويقرهم الولي يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا قاتله
فاذا حلفوا قضى عليهم وعلى اهل الحلة وعلى عاقلتهم بالدية كن في الرقاة نقلنا عن النور في **ابواب الحل** وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد قوله (عن الحسن) هو البصري (عن علي) هو ابن ابي طالب (رفع القلم) كناية عن عدم التكليف (عن ثلاثة) قال
السبكي الذي وقع في جميع الروايات ثلاثة بالهاء وفي بعض كتب الفقهاء ثلاث بغير هاء ولم ار له اصلا قاله المناوي (عن النائم) ولا يزال مرتفعاً

رحق يستيقظ من نومه وكذلك يقدر فيما بعده (عن الصبي حتى يشب) وفي رواية حتى يحتلم وفي رواية حتى يكبر وفي رواية حتى يبلغ قال السبكي
ليس في رواية حتى يكبر من البيان ولا في قوله حتى يبلغ ما في هذه الرواية يعني رواية حتى يحتلم فالتمسك بها لبيانها وصحة سندها اولي (عن
المعتوق) اي المجنون ونحوه (رحق يعقل) اي حتى يفنق من باب ضرب يضرب قوله (وفي الباب عن عائشة) اخرجه الدارمي واخرجه ابن ماجه عن
علي بن عائشة رضي الله تعالى عنهما قوله حديث علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي بن ابي طالب عن عائشة حديث حسن غريب من هذا الوجه اي من هذا الاسناد المذكور في الحديث اخرجه ابو داود وابن
ماجة ايضا وقد روى من غير وجه عن علي اي روى هذا الحديث عن علي من اسانيد عديدة وروى بعضهم عن القلام حتى يحتلم اي مكان
وعن الصبي حتى يشب (ولا تعرف للحسن سماعا من علي بن ابي طالب) قال الحافظ في تهذيب التهذيب سئل ابو زرعة هل سمع الحسن احدا من ابني
قال راى رؤيته لاي عثمان وعلي اقبل هل سمع منها حديثا قال لا راى عليا بالمدينة وخرج علي الى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك وقال
الحسن رايت الزبير يبيع عليا وقال علي بن المديني لم ير عليا الا ان كان بالمدينة وهو غلام انتهى فان قلت قال النعماني اتصال الحسن بعلي ثابت
بروجه فمنها ما ذكره البخاري في تاريخه الصغير في ترجمة سليمان بن سالم القرشي العطار سمع علي بن زيد عن الحسن راى عليا والزبير التزما وراى
عثمان وعلي التزما ومنها ما اخرجه الزبي في تهذيب الكمال باسناد عن يونس بن عبيد قال سألت الحسن قلت يا ابا سعيد انك تقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانك لم تدركه قال كان اخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه احد قبلك ولولا ما نزلت مني ما اخبرت ان في زمان كما ترى كان
في عمل الحج كل شيء سمعتني اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن علي بن ابي طالب وغيره في زمان لا يستطيع ان اذكر عليا ومنها ما اخرجه
ابو يعلى في مسنده حدثنا حوثر بن اشرب قال اخبرنا عتبة بن ابي الصهباء الباهلي قال سمعت الحسن يقول سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثل امي مثل المطر الحديث قال السيرمي في تحاف الفرقة بوصول الخرقه قال محمد بن الحسن الصيرفي شيخ شيخنا هذا انصر صريح في سماع الحسن
من علي بن رجاله ثقات حوثر بن وثقه ابن حبان وعقبته وثقه احمد وابن معين قلت اما ما ذكره البخاري ففي مسنده علي بن زيد بن جدعان وهو

وقدرى هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي بن النوفلي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ورداه عن الاعشى عن ابي ظبيان عن ابي عباس عن علي موقوف فاولم يرفعه والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم وابو ظبيان اسمه حصين بن جندب باب ما جاء في درء الحد وحل ثنا عبد الرحمن بن الاسود وابو عمرو البصري ثنا محمد بن ربيعة ثنا يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحد وعن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخط في العفو خير من ان يخط في العقوبة حل ثنا هناد ثنا وكيع عن يزيد بن زياد بن محمد بن ربيعة ولم يرفعه وفي الباب عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو حديث عائشة لا يرفعه مرفوعا الا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه وكيع عن يزيد بن زياد بن محمد بن ربيعة ولم يرفعه ورواية وكيع اصح وقد روى نحوه عن غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا مثل ذلك وزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث وزيد بن ابي سيار الكوفي ائتمت من هذا واقد

ضعيف كما في التقريب واما قول يونس بن عبيد فليظهر كيف اسناده واما ما أخرجه ابو يعلى فالظاهر صحته فان كان خاليا عن علة خفية فادع فلا شك انه نص صريح في سماع الحسن من علي بن ابي طالب ورواه تعالى علمه وروى هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي بن النوفلي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ورداه عن الاعشى ليس في بعض النسخ لفظ عن وهو الصحيح عن ابي ظبيان عن ابي عباس عن علي موقوف فاولم يرفعه قال البخاري في صحيحه قال علي لم تعلم ان القلم رفع عن ثلاث عن الجنون حتى يفتق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ قال الحافظ في الفتح وصله البغوي في الجدييات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعشى عن ابي ظبيان عن ابي عباس ان عمر اتي بمجنونة قد زنت وهي حبلى فاراد ان يرحمها فقال له علي اما بلغك ان القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير وكيع وغير واحد عن الاعشى ورواه جري بن حازم عن الاعشى فصريح فيه بالرفع اخرج ابيه ابو حبان من طريقه واخرجه النسائي من طريقين آخرين عن ابي ظبيان مرفوعا وموقوفا لكن لم يذكر فيهما ابن عباس جعله عن ابي ظبيان عن علي وروى الموقوف على المرفوع انتهى قوله (والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم) قال الحافظ في الفتح واخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في ايقاع طلاق الصبي فعن ابن المسيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند احمد ان يطبق الصيام ويحصى الصلوة وعند عطاء اذا بلغ اثنا عشر سنة وعن مالك روايته اذا انا هز لا خلاص انتهى قلت وحديث الباب ظاهر فيما ترجمه الترمذي قوله (وابو ظبيان) بفتح المعجمة وسكون الواو راسمه حصين بن جندب ابن الحارث الجعفي بفتح الجيم وسكون النون ثم موحدة الكو في ثقة من الثانية (باب ما جاء في درء الحد) قوله (رادرا والحدود) بفتح الراء امر من الدراى اذ فوضوا ايقاع الحد (ما استطعتم) اي مدة استطاعتكم وقد مر طاعتكم (فان كان له) اي الحد المدلول عليه الحد (مخرج) اسم مكان اي عذر يرد فيه (فخلوا سبيله) اي اتركوا اجراء الحد على صاحبه ويجوز ان يكون ضميره له للسلم المستفاد من المسلمين ويؤيد ما ورد في رواية فان وجدتم للسلم مخرجا والعفو اتركوه ولا تتعرضوا له (فان الامام ان يخطئ) اي يخطئ (في العفو) مبتدأ خبره (خير من ان يخطئ في العقوبة) والحجة خبران ويؤيده ما في رواية لان يخطئ بفتح اللام وهو لام الابتداء قال الظهير يعني ادفعوا الحدود ما استطعتم قبل ان تصل الى فان الامام اذا سلك سبيل الخطا في العفو الذي صدر منه خير من ان يسلك سبيل الخطا في الحد فان الحدود اذا وصلت اليه وجب عليه الانقاذ قال الطيبي نزل معنى هذا الحديث على معني حديث تغافل الحدود فيما بينكم فما بلغت من حد فقد وجب جعل الخطاب في الحديث لعامة المسلمين ويمكن ان ينزل على حديث ابي هريرة في قصة رجل وبريدة في قصة ما عرفت فيكون الخطاب للامة لقوله صلى الله عليه وسلم للرجل ايك جنون ثم قوله احصنت وما عرابه جنون ثم قوله اشرب لان كل هذا تنبيه على ان الامام ان يدرأ الحد وبالشبهات انتهى قال القاري بعد نقل كلام الطيبي هذا ما لفظه هذا (التاويل متعين و) (التاويل الاول لا يلائم قوله فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان عامة المسلمين مأمورون بالسلم مطلقا ولا ينافيه ايضا لفظ خير كما لا يخفى فالصواب ان الخطاب للامة وانه ينبغي لهم ان يدفعوا الحدود بكل عذر مما يمكن ان يدفع به كما وقع منه عليه الصلوة والسلام لما عذروا وغيره من تلقين الاعذار انتهى كلام القاري قال الطيبي فيكون قوله فان الامام مظهرا لقيم مقام الضمير على سبيل الالتفات من الخطاب الى الغيبة حثا على الظاهر الرافة انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو) اما حديث ابي هريرة فاخرجه ابن ماجه اسناده ضعيف ولفظه ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا واما حديث عبد الله بن عمرو وهو بالواو فاخرجه ابوداود والنسائي مرفوعا ولفظه تغافلوا الحدود فيما بينكم فما بلغت من حد فقد وجب قال الشوكاني وفي الباب عن علي مرفوعا ادروا الحد وبالشبهات وفيه المختار بن نافع قال البخاري وهو منك الحديث قال واصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن ابي واثع عن عبد الله بن مسعود قال ادروا الحدود وبالشبهات ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم وروى عن عقبة بن عامر

باب ما جاء في السائر على المسلم حل ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفس
عن مسلم كربة من كربة الدنيا نفس الله عنه كربة من كربة الآخرة ومن سائر على مسلم سائر الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان
العبد في عون أخيه وفي الباب عن عقبة بن عامر وابن عمر حديث أبي هريرة هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحو رواية أبي عوانة وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
حل ثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال ثنا أبي عن الأعمش بهذا الحديث حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج
عن مسلم كربة من كربة يوم القيمة ومن سائر مسلماً سائر الله يوم القيمة هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر باب ما جاء في
ومعاً أيضاً موقوفاً وروى منقطعاً وموقوفاً على عمر ورواه ابن خزيمة في كتاب الاتصال عن عمر موقوفاً عليه قال الحافظ وأسناده صحيح ورواه ابن أبي شيبة من طريق
أبراهيم النخعي عن عمر بلفظ لأن أخطى في الحد وبالشبهات أحب إلى من أن أقيمها بالشبهات في مسند أبي خيفة الحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعاً
بلفظ أدر والحد وبالشبهات وما في الباب أن كان فيه المقال المعروف فقد شد من عضد ما ذكرناه فيصالح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية در
الحد وبالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة انتهى قوله رجاء عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة (و) وأخرجه الحاكم والبيهقي (و)
قد روى نحو هذا عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قالوا مثل ذلك وقد تقدم آثارهم (باب ما جاء في السائر على المسلم) قوله
(من نفس) من التنفيس أي فرج وأزال وكشف (عن مسلم كربة) بضم الكاف فعلة من الكرب وهي الحصلة التي يحزن بها جمعها كرب بضم ففتح والتنوين فيها
للافراد والتخفيف أي هما واحد من هما أي هم كان صغيراً كان أو كبيراً من كرب الدنيا أي بعض كربها أو كربة مبتدأة من كربها (نفس الله) أي ألقاها
وفرجها عنه أي عن من نفس عن مسلم كربة (من كرب الآخرة) أي يوم القيامة وتنفيس الكرب إحسان لهم وقد قال تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان
وليس هذا مانفياً لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن أتى بفساد أمثالها فله ضعفها إلى عشرة المائة إلى سبعمائة إلى غير حساب على
أن كربة من كرب يوم القيمة تسأري عشر أو أكثر من كرب الدنيا ويدل عليه تنوين التعظيم وتخصيص يوم القيامة دون يوم آخر والحاصل أن المضاعفة
أما في الكمية أو في الكيفية (من سائر على مسلم) وفي حديث ابن عمر من سائر مسلماً أي بدنه أو عيبه بعدم الغيبة له والذب عن معائبه وهذا بالنسبة
إلى من ليس معروف بالفساد ولا فيستحب أن ترفع قصته إلى الوالي فإذا رأى في معصية فينكرها بحسب القدرة وإن عجز يرفعها إلى الحاكم إذا لم يتربط
عليه مفسدة كذا في شرح مسلم للنووي سائر الله في الدنيا والآخرة أي لم يفضحه بأظهار عيوبه ونزبه رواه في عون العبد ما كان العبد في عون
أخيه وفي حديث ابن عمر المتفق عليه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته أي من كان ساعياً في قضاء حاجته وفيه تنبيه نبيه على فضيلة
عون الأخ على امرئ وإشارة إلى أن المكافأة عليه ما يجنسها من العناية الإلهية سواء كان بقلبه أو بدنه أو بما ألدفع المضاد أو جذب المنافع إذا
الكل عون قوله (وفي الباب عن عقبة بن عامر وابن عمر) (المحدث عقبة بن عامر فأخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا الباب و
وقال صحيح الإسناد لفظه من سائر عورة أخيه فكانما استحي مؤدبة في قلوبها قال المنذري في الترغيب جال سائدهم ثقات ولكن اختلف فيه
على إبراهيم بن شبيب اختلافاً كثيراً ذكرت بعضه في مختصر السنن انتهى وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا الباب و
في الباب أحاديث أخرى ذكرها المنذري في الترغيب قوله (حديث أبي هريرة هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي
الأعمش وأبي صالح (وروى أسباط بن محمد قال حدثت) بصيغة الجمهور (عن أبي صالح) ففي رواية أسباط بن محمد بين الأعمش وأبي صالح فإن الأعمش
لم يذكر من حديثه عن أبي صالح قال المنذري بعد ذلك حديث أبي هريرة هذا رواه مسلم وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه انتهى
قلت ليس في نسخة الحاضرة عندى حسين الترمذي لهذا الحديث قوله (عن سالم عن أبيه) أي عبد الله بن عمر (المسلم أخو المسلم) قال الله تعالى إفا
المؤمنين أخوة (ولا يسله) بضم أوله وكسر اللام أي لا يخذله بل ينصره قال في النهاية أسلم فلان فلانا إذا القاه في التهلكة وأصححه من عدو
وهو عام في كل من أسلمته إلى شيء لكن دخله التخصيص وغلب عليه الإلقاء في التهلكة وقال بعضهم الحمرة فيه للسلب أي لا يزيل سلمه وهو بكسر السين
وفتحها الصلح قوله (ومن كان في حاجة أخيه) أي في قضاءها (ومن فرج) من التفرج أي زال وكشف قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث
ابن عمر) هذا الحديث متفق عليه كما في المشكوة لكن لم يميز المنذري في الترغيب إلى الشيخين بل عزاه إلى داود والترمذي (باب ما جاء في
التلقين في الحد) قوله (قال الماعز) بكسر العين المهملة وبالزاي راحق) بجملة الاستفهام وهو خبر مقدم لقوله ما يلقى عنك (ما بلغك) أي
أي شيء بلغك (وقعت على جارية آل فلان) أي جامعاً معهما (فشهد أربع شهادات) أي أقبل على نفسه كأنه شهد عليها بأقراره بما يوجب الحد

التلقين في الحد حل ثنا قتيبة ثنا ابو عوانة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما غر بن مالك
أحق ما بلغني عنك قال ما بلغني عنك قال بلغني أنك وقعت على جارية ال فلان قال نعم فتشهد اربع شهادات فامر به فرجهم وفي الباب عن
السائب بن يزيد حديث ابن عباس حديث حسن وروى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة مرسل ولم يذكر فيه عن
ابن عباس باب ما جاء في ذرء الحد عن المعترف اذ ارجع حل ثنا ابو كريب ثنا عبد الله بن سليمان عن محمد بن عمر ثنا ابو سلمة عن ابي هريرة
قال جاء عمر الاسدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه قد نزلني فاعرض عنه ثم جاء من الشق الآخر فقال انه قد نزلني فاعرض عنه ثم جاء
من الشق الآخر فقال يا رسول الله انه قد نزلني فامر به في الرابعة فلخرج الى الحرة فرجهم بالحجارة فلما وجد من الحجارة فمشتل حتى مر برجل
معه لحج فجل فضربه به وضربه الناس حتى مات فلذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فرحين وجد من الحجارة ومشت الموت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه هذا حديث حسن قد روى من غير وجه عن ابي هريرة وروى هذا الحديث عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حل ثنا بذلك الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن الرهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد
الله ان رجلا من اسلم جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه ثم اعترف فاعرض عنه حتى شهد على نفسه اربع شهادات فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم فامر به فرجهم في المصلى فلما اذلقته الحجارة فوادرك فرجهم حتى بان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
والحديث دليل على جواز التلقين في الحد قال الامام البخاري في صحيحه باب هل يقول الامام للمقر اعطاك لست او غرت وذكر فيه حديث ابن عباس في قصة وفيه
لعنك قبلت او غرت او نظرت قال لا يا رسول الله الحديث قال الحافظ هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الامام المقر بالحد ما يدفع عنه وقد خصه بعضهم
بنظر به انه اخطأ او جهل انتهى قوله وفي الباب عن السائب بن يزيد لينظر من اخرجه (حديث ابن عباس حديث حسن) واخرجه احمد ومسلم
وابوداود في باب ما جاء في ذرء الحد عن المعترف اذ ارجع قوله (فقال انه قد نزلني) هذا نقل بالمعنى كما لا يخفى اذ لفظه اني قد نزلتني والمراد ان ما عزا
قد نزلني قاله القاري قلت هذا هو الظاهر كما لا يخفى (ثم جاء من الشق الآخر) اي بعد غيبته عن المجلس قاله القاري قلت ليس في هذا الحديث ما يدل على
ذلك الا ان عليه دليل اخر فيلنظر (فامر به) اي برجه (في الرابعة) اي في المرة الرابعة من مجالس الاعتراف (فاخرج) بصيغة المجهول او امر باخراجه (الى
الحرة) وهي بقعة ذات حجارة سود خارج المدينة (فلما وجد من الحجارة) اي لما اصابته (فر) اي هرب (يشتل) بتشديد الدال اي يسعى وهو جالس
(حتى مر برجل معه لحج) بفتح اللام وسكون الحاء المهمله اي عظم ذنبه وهو الذي يبيت عليه الاسنان (فضربه) اي بالحي (وضربه الناس)
اي اخرون باشياء اخر وموت عطف على مس الحجارة على سبيل البيان قال الطبري قوله ذلك اذ جعل اشارة الى المذكور السابق من فرائض من
مس الحجارة كان قوله انه فرحين وجد من الحجارة تكرار لانه بيان ذلك فيجب ان يكون ذلك مبهما وقد فسر بما بعده كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دبر هؤلاء مقطوع مصحين ولعله كرر لزيادة البيان انتهى (هلا تركتموه) وفي رواية هلا تركتموه اصله ان يتوب فيتوب الله عليه قال القاري
اي عسى ان يرجع عن فعله فاي رجع الله عليه بقبول توبته قال ابن الملك فيه ان المقر على نفسه بالزنا لو قال ما زنيته او كذبت او رجعت سقط عنه الحد
فلو رجع في اثناء اقامته عليه سقط الباقي وقال جمع لا يسقط اذ لو سقط لصار ما عزم مقتولا خطأ فجب الدية على عواقل القاتلين قلنا انه لم يرجع صريحا
هرب وبالهرب لا يسقط الحد وتاويل قوله هلا تركتموه اي لينظر في امره اهرب من الم الحجارة او رجع عن اقواله بالزنا قال الطبري فان قلت اذا كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم واخذهم بقتله حيث مرفه يلزمهم فودا قلت لا لانه صلى الله عليه وسلم واخذهم بشبهتهم تعرضت تصلي ان يدفع بها الحد وقد عرضت لهم شبهة
ايضا وهي المضاء امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصح عليهم انتهى وفي شرح السنة فيه دليل على ان من اقر على نفسه بالزنا اذ ارجع في خلال اقامة الحد فقا
كذبت او ما زنيته او رجعت سقط ما بقي من الحد عنه وكذلك السارق وشارب الخمر انتهى قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابن ماجه (وروى هذا الحديث
عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله الخ) اخرجه الترمذي عقيب قوله هذا بقوله حدثنا بذلك الحسن بن علي الخلال الخ قوله (حتى شهد على نفسه اربع
شهادات) اي اقر على نفسه كانه شهد عليها باقراره بما يوجب الحد اربع مرات (قال ابك جنون) قال النووي لما قال ابك جنون لتحقيق حاله فان
الغالب ان الانسان لا يصبر على قرار ما يقتضي هلاكه مع ان له طريقا في سقوط الائمة بالتوبة وهذا مبالغته في تحقيق حال المسلم وصيانة دمه واثارة
الى ان اقرار الجنون باطل وان الحد ولا تجرى عليه (قال احصنت) بتقدير همة الاستفهام اي هل تزوجت (فلما اذلقته الحجارة) اي اصابته بحجارة
فغقرته من لؤى الشئ طرفة (فر) اي هرب (فادرك) بصيغة المجهول اي ادركه الناس من الادراك بمعنى الحق (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
خيرا) اي اثني عليه (ولم يصبر عليه) وفي رواية البخاري من طريق محمد بن غيلان عن عبد الله بن ابي رباح وصلى عليه قال الحافظ في الفتح قال المنذرى في شعبة
السنن رواه ثمانية انفس عن عبد الرزاق فلم يذكره واخوه الترمذي وعنه في الحديث والافاضة روايات ههنا لا نفس وغيرهم ثم قال فهو لا اكثر من عشرة انفس

عليه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم ان الاعتراف بالنزاع اذا اقر على نفسه اربع مرات اقيم عليه الحد وهو قول احمد والشافعي وقال بعض اهل العلم اذا اقر على نفسه مرة اقيم عليه الحد وهو قول مالك بن انس والشافعي وحجة من قال هذا القول حديث ابو هريرة وزيد بن خالد ان رجلا من اخصار اهل المدينة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله ان ابني زنا بامرأة هذا الحديث يطوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اغد يا ابليس الى امرأة هذا فان اعترفت فادبها ولم فان اعترفت اربع مرات باب ما جاء في كراهية ان يشفع في الحد وحل ثلثا ثمانية ثلثا اللبث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان قريشا كتمتهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجترئ عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انشفع في حد من حدوا الله

في حد من حدوا الله

منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها انتهى قال الامام البخاري في صحيحه بعد رواية هذا الحديث ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري فصل عليه سئل ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم قال لا انتهى قال الحافظ وقد اعترض عليه في جزئه بان معمر اورد هذه الزيادة مع ان المنفرد بها انما هو محمد بن عجلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدة الكثيرين من الحفاظ فصرحوا بانه لم يصل عليه لكن ظهر لي ان البخاري قويت عنده رواية محمد بالشواهد فقد اخرج عبد الرزاق ايضا وهو في السنن لا في قرة من وجه اخوه ابن امانة بن سهل بن خفيف في قصة ما عر قال فقيلا يا رسول الله اقصى عليه قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فيقول رواية النفي على انه لم يصل عليه حين رجم ورواية الاثبات على انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني قال الحافظ ويتايد بما اخرج مسلم من حديث عمر بن ابن حصين في قصة الجهنية التي نزلت ورجعت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها فقال له عمر اقصى عليها وقد نزلت فقال لقد ثابتت توبة لو قسمت بين سبعين لو سعتهم انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري قوله (وهو قول احمد والشافعي) وهو قول ابو حنيفة وحجته احاديث الباب قال في شرح السنة يحتج بهذا الحديث يعني بحديث ابو هريرة المذكور في هذا الباب من اشتراط التكرار في الاقرار بالذات حتى يقام عليه الحد ويحتج ابو حنيفة بتجيبه من الجواب الاربعة على انه يشترط ان يقر اربع مرات في اربعة محاسن ومن لم يشترط التكرار قال انما رده مرة بعد اخرى لشبهة داخلته في امره ولذلك دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا وفي رواية فقال اشربت خمر افقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ريح الخمر فقال ازيت قال نعم فامر به فرجم فدم مرة بعد اخرى للكشف عن حاله لان التكرار فيه شرط انتهى وقال بعض اهل العلم اذا اقر على نفسه مرة اقيم عليه الحد وهو قول مالك بن انس والشافعي واختاره الشوكاني في النيل واجاب عن جميع ما استدلل به الاولون وقال في اخر كلامه واذا قد تقررت لك عدم اشتراط الاربعة عرفت عدم اشتراط ما ذهب اليه الحنفية من ان الاربعة لا تكفي ان تكون في مجلس واحد بل لا بد ان تكون في اربعة مجالس لان تعدد الامكنة فرع تعدد الاقرار الواقع فيها واذا لم يشترط الاصل تبعه الفرع في ذلك وايضا لو فرضنا اشتراط كون الاقرار اربعاً لم يستلزم كون مواضعه متعددة اما عقلا فظاهر لان الاقرار اربع مرات او اكثر منها في موضع واحد من غير انتقال مما لا يخالف في امكانه عاقل واما شرعا فليس في الشرع ما يدل على ان الاقرار الواقع بين يديه صلى الله عليه وسلم وقع من رجل في اربعة مواضع فضلا عن وجوب ما يدل على ان ذلك شرط ثم اجاب الشوكاني عن الروايات التي استدلل بها الحنفية على اشتراط تعدد مواضع الاقرار فان شئت الوقوف على ذلك فارجع الى النيل ووجه من قال هذا القول حديث ابو هريرة وزيد بن خالد ان رجلا من اخصار اهل المدينة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله ان ابني زنا بامرأة هذا الحديث يطوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اغد يا ابليس الى امرأة هذا فان اعترفت فادبها ولم فان اعترفت اربع مرات باب ما جاء في كراهية ان يشفع في الحد وحل ثلثا ثمانية ثلثا اللبث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان قريشا كتمتهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجترئ عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انشفع في حد من حدوا الله

ثم قام فاختط فقال انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا اسرق فيهم الشريف تركوه واذا اسرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي الباب عن مسعود بن الجماء ويقال ابن الاعمى وابن عمرو جابر حديث عائشة حديث حسن صحيح باب ما جاء في تحقيق الرجم ثنا سلمة بن شبيب اسحاق بن منصور والحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا مخرج الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال ان الله بعث محمد بالحق وانزل عليه الكتاب وكان فيما انزل عليه اية الرجم فوجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده وان خائف ان يطول بالناس زمان فيقول قائل لجلد الرجم في كتاب الله فيضربوا بركه فريضة اترها الله الا وان الرجم حق على من نرى اذ الحصن قامت البيعة او كان تخلف او الاعتراف هذا حديث صحيح حدثنا احمد بن منيع ثنا اسحاق بن يوسف الا زرق عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجم ابوبكر ورجمت ولولا اني اكره ان ازيد في كتاب الله لكتبت في المصحف فاني قد خشيت ان يحى اقوام فلا يجحدونه في كتاب الله فيكفرون به وفي الباب عن علي حديث محمد بن حسن صحيح وروى من غير وجه عن عمر باب ما جاء في الرجم على المشيب

اي محبوبه وهو بالرفع عطف بيان او بدل من اسامة قال الترمذي معني يجترئ يتجاسر عليه بطريق الادلال وهذه منقبة فاهرة لاسامة وخكمته واسامة اي فكلوا اسامة فكله اسامة ظنا منه ان كل شفاعته حسنة مقبولة وذهول عن قوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها (انشفع فجد من حمد الله) الاستفهام للتوبيخ (ثم قام فاختط) اي بالغ في خطبته واظهر خطبته قاله القاري وقال وهو احسن من قول الشراح اخطبت (انما اهلك) بصيغة الفاعل قال القاري وفي نسخة يعنى من المشكوة على بناء المفعول (الذين من قبلكم) يحتمل كلهم او بعضهم (انهم كانوا) اي كونهم اذا اسرق الخ او ما اهلكهم الا لانهم كانوا والحصر ادعائى اذ كانت فيهم امور كثيرة من جملتها انهم كانوا اذا اسرق فيهم الشريف (اي القوي تركوه) اي بلا اقامة الحد عليه واذا اسرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد (اي لقطع او غيره رواه الله) بجملة وصل وسكون ياء وضم ميم وبكسر وفتح همة وبكسر فوا القاسوس وايم الله وايم الله بكسر وهما وايم الله بكسر الهمة والميم وهو اسم وضع للنقسم والتقدير ايم الله قسمي وفي النهاية وايم الله من الفاظ النقسم وفي هزها الفتي والكر والقطع والوصل وفي شرح الجزرية لابن المصنف الاصل فيها الكسر لانها همة وصل اسقوطها وانما فتحت في هذا الاسم لانه ناب مناب حرف النقسم وهو الواو ففتحت لفتحها وهو عند البصريين مفرد وعند سيبويه من اليمين بمعنى البركة فكانه قال بركة قسي وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين وهزته همة قطع وانما سقطت في الوصل بكثرة الاستعمال وفي المشارق ليعياض وايم الله بقطع الالف وصلها اصله ايم فلما كثرت في كلامهم حذف النون فقالوا ايم الله وقالوا ام الله ورام الله انتهى وفيه لغات كثيرة ذكرت في القاموس (ولان فاطمة بنت محمد سرقت الخ) انما ضرب المثل بفاطمة لانها اغتره صلى الله عليه وسلم قوله (وفي الباب عن مسعود بن الجماء ويقال ابن الاعمى وابن عمرو جابر) اما حديث مسعود وجابر فلي نظر من اخبره واما حديث ابن عمر فاخرجه احمد وابو داود وفي الباب عن الزبير بن العوام لقي رجلا قد اخذ سارقا وهو يريد ان يذهب به الى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حق ابلغ به السلطان فقال الزبير انما الشفاعتة قبل ان يبلغ الى السلطان فاذا بلغ اليه فقد لعن الشافع والمشفع رواه مالك قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وابو داود والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء في تحقيق الرجم قوله) (ان الله بعث محمد بالحق وانزل عليه الكتاب) هذا مقدمة الكلام وتوطئة للمرامر فاعل الدبابة وفعال التهمة الناشئة من فقدان اية الرجم بنسخها مع بقاء حكمها (وكان فيما انزل الله اية الرجم) بالرفع على انها اسم كان وفيما انزل الله خبره وهي الشيخة والشيخة اذ انزيا فارجوها البتة لكلا من الله والله عز وجل حكيم اي الشيب والشيخية كذا في تفسيره مالك في الموطأ قال القاري ولاظهر تفسيرهما بالحصن والحصنة (ورجنا بعده) اي تبعاله وفيه اشارة الى وقوع الاجماع بعده (الا) حرف التنبيه (وان الرجم حق) اي ثابت واجب (على من نرى) اي من الرجال والنساء (اذا احصن) اي كان بالغاعا فلا قد تزوج حرة تزوجا صحيحا واجامعها (او الاعتراف) اي لا قرار بالزنا قوله (هذا حديث صحيح) واخرجه الشيخان قوله (فاني قد خشيت ان يحى اقوام الخ) قد وقع ما خشيه عمر فانكر الرجم طائفة من الخوارج ومعظمهم وبعض المعتزلة ويحتمل ان يكون استند في ذلك الى توقيف وقد اخرج عبد الرزاق والطبري عن ابن عباس ان عمر قال سمعني قوم يكذبون بالرجم الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي وان ناسا يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله للجلد الا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه اشارة الى ان عمر استخضر ناسا قالوا ذلك فرد عليهم كذا في فتح البارز قوله (وفي الباب عن علي) اخرجه البخاري قوله (حديث محمد بن حسن صحيح) واصله في الصحيحين (باب ما جاء في الرجم على المشيب) قوله (وشبل بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة هو ابن خالد او خليل كما صرح به الترمذي فيما بعد قال الحافظ شبل بن حاد داود ابن خليل المزني مقبول من الثالثة انتهى وقد تفرع بذلك شبل في الحديث سفيان بن عيينة وهو وهم منه كما بينه الترمذي فيما بعد (فقال انشدك الله) بصيغة المتكلم من

حل ثنا نصر بن علي وغير واحد قالوا ثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله سمعه من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم
 كانوا عند النبي صلى الله عليه وآله فأتاه رجلان يختصمان فقام إليه أحدهما فقال انشدك الله يا رسول الله لما قضيت بيننا بكتاب الله فقال
 خصمه وكان افقه منه اجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله واذن لي فأكلمه ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بأمراته فاخبروني ان
 على ابني الرجم فقد يت منه بمائة شاة وخادم ثم لقيت ناسا من اهل العلم فرعوا ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأة هذا فقال
 النبي صلى الله عليه وآله والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة شاة والخادم رخص عليك وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام
 واغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعدي عليها فاعترفت فزجها حل ثنا اسحاق بن موسى الانصاري ثنا معن ثنا مالك
 عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وآله نحوه بمعناه حل ثنا قتبية ثنا الليث
 عن ابن شهاب باسنادة نحو حديث مالك بمعناه وفي الباب عن أبي بكر وعباد بن الصامت وأبي سعيد وابن عباس وجابر
 ابن سمرة وهزال وبريدة وسكبة بن الحقيق وأبي برزة وعمران بن حصين حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح وهكذا روي
 مالك بن انس ومعمرو وغير واحد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وروا بهذا الاسناد
 فاجلدها فان زنت في الرابعة فبيعوها ولو بضع فيروروي سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل قالوا
 كنا عند النبي صلى الله عليه وآله هكذا روي ابن عيينة الحديثين جميعا عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل حديث ابن عيينة وهم فيه سفيان
 بآب نصر قال الحافظ أي سالك بالله وضمن انشدك معنى اذكر كذا فذكر كذا رافعا لشيد في أي صوتي هذا اصله ثم استعمل في كل مطلوب
 مؤكدا ولو لم يكن هناك رفع صوت وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام مع النهي عنه ثم اجاب عنه بان
 لم يبلغ النهي لكونه اعرابيا لما قضيت بيننا بكتاب الله لما بتشديد الميم بمعنى الا وفي رواية الشيخين لا قضيت قال الحافظ قيل فيه استعمال الفعل
 بعد الاستثناء بتأويل المصدر وان لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى اليه وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم
 يراد به النفي المحصور فيه المفعول والمعنى هنا لا اسألك الا القضاء بكتاب الله ويحتمل ان تكون الاجواب القسم لما فيها من معنى الحصر تقديره
 اسألك بالله لا تفعل شيئا الا القضاء فالتأكيد انما وقع لعدم التشاغل بغيره لان لقوله بكتاب الله مفهوما والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على
 عباده وقيل المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الاول ولان الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن الا بواسطة امر الله باتباع رسوله
 قال الحافظ ويحتمل ان يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها الشيخ والشيخة اذ اذنبا فارجمها انتهى (فقال خصمه وكان افقه منه اجل) بفختين
 وسكون اللام أي نعم قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي يحتمل ان يكون الراوي كان عارفا بما قبل ان يتحكما فوصف الثاني بانه افقه من الاول اما
 مطلقا واما في هذه القصة الخاصة واستدل بحسن ادبه في استئذانه وترك رفع صوته ان كان الاول رفعه وتأكيد السؤال على فقهه وقد ورد
 ان حسن السؤال نصف العلم واردة ابن السني في كتاب رياضة المعلمين حديثا مرفوعا بسند ضعيف قاله الحافظ (اقض) أي احكم (ان ابني كان
 عسيفا) أي اجيرا ويطلق ايضا على الخادم وعلى العبد (على هذا) ضمن على معنى عند دليل رواية عمرو بن شعيب وفي رواية محمد بن يوسف عسيفا في اهل
 هذا وكان الرجل مستحده فيما يحتاج اليه امراته من الامور فكان ذلك سببا لما وقع له معها كذا في الفقه (زوني) أي الاجير (بأمراته) أي المستاجر
 (فاخبروني) أي بعض العلماء (فقدت منه) أي ابني بمائة شاة وخادم أي عطيتهما فداؤا وبدا عن رجم ابني (فرعوا) أي قالوا وفي رواية الشيخين
 فاخبروني ان على ابني جلد مائة وبقرتين مائة بفتح الجيم أي ضرب مائة جلدة لكونه غير محصن وتغريب عام أي اخرجهم عن البلد سنة وانما الرجم على امرأة هذا أي
 لانها محصنة (المائة شاة والخادم رخص عليك) أي مردد عليك (واغدي) بضم الدال وهو امر بالذهاب في الغداة كما ان روح امر بالذهاب في الرواح ثم
 استعمل كل في معنى الاخر أي فاذهب يا أنيس تصغير انس وهو ابن الضحاك الاسلمي (على امرأة هذا) أي اليها وفيه تضمين أي جاكها اليها (فان
 اعترفت فارجمها) قال القاري به اخذ مالك والشافعي انه يكفي في الاقرار مرة واحدة فانه صلى الله عليه وآله عليهما رجمها باعترافها ولم يشترط الاربع
 كما هو مذهبنا واجيب بان المعنى فان اعترفت الاعتراف المحقق وهو اربع مرات فارجمها انتهى قلت قد تقدم الكلام في هذا قوله وعن أبي هريرة
 وزيد بن خالد الجهني (لم) ليس في هذه الرواية ذكر شبل وهو المحفوظ كما استقف عليه قوله (حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح)
 أخرجه الجماعة قوله (وروا بهذا الاسناد) أي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أي بدون ذكر شبل (عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه قال اذا زنت الامة الحرم) أخرجه الشيخان (وشبل بن خالد لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام انما روى شبل عن عبد الله بن مالك
 الاوس عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام وهذا الصحيح وحديث ابن عيينة غير محفوظ قال الحافظ في تهذيب التهذيب شبل بن حامد ويقال ابن خالد

ابن عيينة ادخل حديثاً في صحيحه ما روى الزبيدي يونس بن يزيد وابن اخي الزهري عن الزهري عن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الامة والزهرى عن عبد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الاوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الامة وهذا الصحيح عند اهل الحديث وشبل بن خالد لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم انما روى شبل عن عبد الله بن مالك الاوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الصحيح وحديث ابن عيينة غير محفوظ وروى عنه انه قال شبل بن حامد وهو خطأ انما هو شبل بن خالد ويقال ايضا شبل بن خنيد حل ثلثا قتيبة ثنا هشيم عن منصور بن مزاذان عن الحسن بن عطاء بن عبد الله عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب جلد مائة ثم اللحم والبكر بالبكر جلد مائة ونفق سنة هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب ابي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهم قال الثيب يجلد ويرجم الى هذا ذهب بعض اهل العلم وهو قول اسحاق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وغيرهما الثيب انما عليه الرجم ولا يجلد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا في غير حديث في قصة ما عزموا عليه انه امر بالرجم ولم يامر ان يجلد قبل ان يرجم والعلم على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفيان الثوري ابن المبارك والشافعي واحمد

ويقال ابن خنيد ويقال ابن عبد الرزاق روى عن عبد الله بن مالك الاوسى حديث الوليدة اذا زنت فاجلدوها وعنه به عبد الله بن عبد الله بن عتبة كذا رواه اصحاب الزهري عنه وخالفهما ابن عيينة فروى عن الزهري عن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد وشبل جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث العسيف لم يتابع على ذلك رواه النسائي والترمذي ابن ماجه وقال النسائي الصواب الاول قال وحديث ابن عيينة خطأ وروى البخاري حديث ابن عيينة فاسقط منه شبل قال لا يروى عن ابن معين ليست لشبل صحبة انتهى (وروى عنه) اي عن سفيان بن عيينة رانه قال شبل بن حامد وهو خطأ انما هو شبل بن خالد ويقال ايضا شبل بن خنيد بالتصغير وقد بسط الحافظ الكلام في هذا في تهذيب التهذيب ان شئت الوقوف عليه فارجح اليه قوله (عن الحسن) هو البصري (عن عطاء) بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملين (بن عبد الله) الرقاشي البصري ثقة من الثانية (خذوا عني) اي حكم حد الزنا (فقد جعل الله لهن سبيلاً) اي حداً واضحاً وطريقاً واضحاً في حق المحسن وغيره وهو بيان لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة الى قول الله او يجعل الله لهن سبيلاً ولم يقل عليه الصلوة والسلام لكم ليوافق نظم القرآن ومع هذا فيه تغليب للنساء لانهن مبدأ للشهوة ومنتهى الفتنة قال التور بشق كان هذا القول حين شرع الحد في الزاني والزانية والسبيل ههنا الحد لانه لم يكن مشرعاً ذلك الوقت وكان الحكم فيه ما ذكر في كتاب الله واللاتي ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلاً (الثيب بالثيب) اي حد زنا الثيب بالثيب (جلد مائة ثم اللحم) استدلل بهذا من قال ان الثيب يجلد ثم يرجم (والبكر بالبكر جلد مائة) اي حد زنا البكر بالبكر ضرب مائة جلدة لكل واحد منهما (ونفق سنة) اي اخرجها عن البلد سنة قوله ر هذا حديث صحيح اخرجها لجماعة الا البخاري والنسائي قوله (والى هذا ذهب بعض اهل العلم وهو قول اسحاق) وهو قول داود الظاهري وابن المنذر وهو قول احمد في رواية عنه واستدلوا بحديث الباب وغيره وبارواه احمد والبخاري عن الشعبي ان علياً رضي الله تعالى عنه حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس وجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فحق اثر على هذا وكذا في حديث الباب وغيره دليل على انه يجمع للمحسن من الجلد والرجم (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد) ذهب مالك والحنفية والشافعية وجمهور العلماء الى انه لا يجلد المحسن بل يرجم فقط وهو مروي عن احمد بن حنبل وتمسكوا بحديث سمره في انه صلى الله عليه وسلم لم يجلد ما عزا بل اقتصر على رجمة قالوا وهو متأخر عن احاديث الجلد فيكون ناسخاً لحديث عبادة المذكور في الباب قال الشوكاني **ويجاب** بمنع التأخر المدعى فلا يصح ترك جلد ما عزموا عليه لانه فرع التأخر ولم يثبت ما يدل على ذلك ومع عدم ثبوت تأخره لا يكون ذلك الترك مقتضياً لإبطال الجلد الذي اثبتته القرآن على كل من زنى ولا ريب انه يصدق على المحسن انه زان فكيف اذا انضم الى ذلك من السنة ما هو صريح في الجمع بين الجلد والرجم للمحسن كحديث عبادة المذكور ولا سيما وهو صلى الله عليه وسلم في مقام البيان والتعليم لاحكام الشرع على العموم بعد ان امر الناس في ذلك المقام باخذ ذلك الحكم عنه فقال خذوا عني فلا يصح الاحتجاج بعد نص الكتاب والسنة بسكوته صلى الله عليه وسلم في بعض المواطن او عدم بيانه لذلك او امله لا امر به قال وقد تقر بان المثبت اولى من النافي ولا سيما كون المكان مما يجوز فيه ان الراوي ترك ذكر الجلد لكونه معلوماً من الكتاب والسنة قال وهذا امير المؤمنين علي بن ابي طالب يقول بعد مرته صلى الله عليه وسلم بعدة من السنين لم يجمع لتلك المرأة بين الرجم والجلد لجلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله فكيف يخفى على مثله التأخر وعلى من حضرته من الصحابة الا كابر انتهى كلام الشوكاني **واستدل** بجمهور ايضا بعدم ذكر الجلد في رجم الغامدية وغيرها قال الشوكاني **ويجاب**

باب منه حل ثنا الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابه عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة
اعترفت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا وقالت أنا جلي فدعى النبي صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت حملها فإخبرني
ففعل فامر بها فشدت عليها ثيابها ثم امر برجمها فوجت ثم صلى عليها فقال له عمر بن الخطاب يا رسول الله رجمتها ثم تصلي عليها فقالت لقد
تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة وسعتهم وهل وجدت شيئا أفضل من أن جادت بنفسها لله وهذا حديث صحيح **باب**
ملجأ في رجم أهل الكتاب حل ثنا اسحاق بن موسى لا نصارى ثنا معن ثنا مالك بن السرح عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم رجلا
ويهودية وفي الحديث قصة هذا حديث حسن صحيح **باب** **ثنا هناد ثنا شريك عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم رجلا**
ويهودية وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر وابن أبي أوفى وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس حديث جابر بن سمرة حديث حسن
غريب من حديث جابر بن سمرة والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا إذا اختلف أهل الكتاب وتوافوا إلى أحكام المسلمين حكموا بينهم بالكتاب
والسنة وبالحكم المسلمين وهو قول أحمد وإسحاق وقال بعضهم لا يقيم عليهم الحد في الزنا والقول الأول أصح

منع كون عدم الذكر يدل على عدم الوقوع كما يقال أن عدم الذكر لقيام أدلة الكتاب والسنة القاضية بالجلد واليضا عدم الذكر لا يعارض صراحة الأدلة
القاضية بالاثبات وعدم العلم ليس علما بالعدم ومن علم حجة على من لم يعلم انتهى **باب منه قوله** **أن امرأة من جهينة** وهي الغامدية (رفقا الحسن
إليها) إنما امر بذلك لأن سائر قرابتها ربما حملتهم الغيرة وحمية الجاهلية على أن يفعلوا بها ما يذنبها فامر بالاحسان تحذيرا من ذلك وفقدت عليها ثيابها
لئلا تكشف عند وقوع الرجم عليها لما جرت به العادة من الاضطراب عند نزول الموت وعدم المبالاة بما يبذل من الانسان ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المرأة
ترجم قاعدة والرجل قائما لما في ظهور عورة المرأة من الشناعة ثم صلى عليها هذا نص صريح في أنه صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية واختلفت الروايات في
صلوته صلى الله عليه وسلم على ما عرفت ففي صحيح البخاري من حديث جابر في امر ما عرفت قال ثم امر به فوجم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خير او صلى عليه ورواه
الترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية عن جابر عند الشيخين في امر ما عرفت وقال له خير او لم يصلي عليه وقد تقدم وجه الجمع بين هاتين الروايتين في
كلام المحافظ المتقدم في باب دبره الحن عن المعترف اذ رجع قال النووي في شرح مسلم واختلف العلماء في المصلاة على المرحوم فكرهها مالك واسم الامام
واهل الفضل دون باقي الناس ويصلي عليه غير الامام واهل قبل الشافعي واخرون يصلي عليه الامام واهل الفضل وغيرهم والخلاف بين الشافعي و
مالك انما هو في الامام واهل الفضل واما غيرهم فاتفقوا على انه يصلي وبه قال جماهير العلماء قالوا فيصلي على الفاسق والمقتولين في الحديث في
المحاربة وغيرهم وقال الزهري لا يصلي احد على المرحوم وقتل نفسه وقال قتادة لا يصلي على ولد الزنا واحتج الجمهور بهذا الحديث يعني بخلاف
الباب وفيه دلالة للشافعي على ان الامام واهل الفضل يصلون على المرحوم كما يصلي عليه غيرهم واجاب اصحاب مالك عنه بجوابين احدهما انه
ضعفوا رواية المصلاة لكون اكثر الروايات لم يذكرها والثاني ولو لها على انه صلى الله عليه وسلم امر بالمصلاة او دعا فسمى صلوة على مقتضاها في اللغة
وهذان الجوابان فاسدان اما الاول فان هذه الزيادة ثابتة في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة واما الثاني فهذا التأويل مردود لان التأويل
انما يصار اليه اذا اضطرت الأدلة الشرعية الى ارتكابه وليس هنا شيء من ذلك فوجب حمله على ظاهره انتهى **قلت** الامر كما قال النووي في الله تعالى
اعلم (وسعتهم) وفي بعض النسخ لو سعتهم ومن ان جادت بنفسها لله) أي خرجها ودفعها كما يدفع الانسان ماله يجوز به قوله (وهذا حديث
صحيح) أخرجه الجماعة لا البخاري وابن ماجه **باب** **ملجأ في رجم أهل الكتاب** **قوله** (رجم يهوديا ويهودية) فيه دليل لمن قال ان حد
الزنا يقيم على اليهود كما يقيم على المسلمين وان الاسلام ليس بشرط في الاحسان كما ذهب اليه الشافعي واحمد وابويوسف في رواية وعند أبي
حنيفة ومحمد والمالكية الاسلام شرط وفي الحديث قصة (رواه الشيخان وهي ان اليهود اتوا النبي صلى الله عليه وسلم بجمل وامرأة منهم قد زنيا فقالا
ما تجدون في كتابكم فقالوا لا نسمي وجوههما ونخزيان قال كذلكم ان فيها الرجم فأتوا بالتوراة فأمثلوها ان كنتم صدقين **قوله** (وهذا حديث
حسن صحيح) وأخرجه الشيخان **قوله** (ثنا شريك) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي صدوق يخطئ كثيرا في تغيير حفظه منذ ولي قضاء
الكوفة **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر وابن أبي أوفى وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس) اما حديث ابن عمر فقد أخرجه
الترمذي في هذا الباب ولعله أشار إلى حديث آخره في رجم أهل الكتاب واما حديث البراء فأخرجه احمد ومسلم وابو داود واما حديث جابر
وهو ابن عبد الله فأخرجه احمد ومسلم واما حديث ابن أبي أوفى فليظن من أخرجه واما حديث عبد الله بن الحارث بن جزء فأخرجه البيهقي قال المحافظ
في التلخيص سنده ضعيف واما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم **قوله** (حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب من حديث جابر بن سمرة) أشار بقوله
من حديث جابر بن سمرة إلى وجه الغرابة فلا تكرر في العبارة فتفكر **قوله** (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا إذا اختلف أهل الكتاب الخ) ومجتهبهم

أو صحيفته

باب ما جاء في النفي حل ثنا أبو كريب يحيى بن أكرم قال ثنا عبد الله بن إدريس عن عبد الله بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب و
غرب وان أبابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت حديث ابن عمر حديث غريب واه
غير واحد عن عبد الله بن إدريس فروعه وروى بعضهم عن عبد الله بن إدريس هذا الحديث عن عبد الله بن عمار عن ابن عمر عن أبابكر ضرب
وغرب وان عمر ضرب وغرب حل ثنا بذلك أبو سعيد الأشج ثنا عبد الله بن إدريس وهكذا روى هذا الحديث من غير رواية ابن إدريس
عن عبد الله بن عمر نحوه وهذا وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن أبابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ولم يذكر فيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفي رواه أبو هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت وغيرهم عن النبي صلى
الله عليه وسلم والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم
وكذلك روى غير واحد من فقهاء التابعين وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق
أحاديث الباب وروى بعضهم لا يقيم عليهم الحد في الزنا قال ابن الهمام والشافعي في القنا في اشتراط الاسلام في الاحصان وكذا أبو يوسف في رواية وبه قال أحمد
وقوله مالك كقولنا فلون في الزنا الذي التيب المحرم عندنا ويرجم عندهم هذا الحديث يعني حديث ابن عمر المتفق عليه كذا في المرقاة قال الحافظ في التلخيص
تمسك الخفية في ان الاسلام شرط في الاحصان حديث روى عن ابن عمر فروعا وموقوفا من اشرك بالله فليس بمحصن وروح الدارقطني وغيره الوقف و
أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده على الوجهين ومنهم من اول الاحصان في هذا الحديث باحصان القذف انتهى وإجاب الخفية عن احاديث الباب
بأنه صلى الله عليه وسلم إنما يجرمهم التوراة فانه سألهم عن ذلك اولا وان ذلك انما كان عندما قدم المدينة ثم نزلت آية حد الزنا وليس فيها اشتراط
الاسلام ثم نزل حكم الاسلام فالرجم باشتراط الاحصان وان كان غير متلو علم ذلك من قوله عليه الصلوة والسلام من اشرك بالله فليس بمحصن فكذا
الجواب صاحب الهداية وغيره ولا يخفى ما فيه من التعسف ولذا لم يرض به ابن الهمام حيث قال وأعلم ان الاسهل ما ان يدعى ان يقال حين رجمهما
كان الرجم مثبت مشروعية في الاسلام وهو الظاهر من قوله عليه الصلوة والسلام ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ثم الظاهر كون اشتراط الاسلام
لم يكن ثابتا والامر يجرمهم لا تنسخ شريعتهم وانما كان يحكم بما نزل الله عليه وانما سألهم عن الرجم ليبيكتم بتركهم ما انزل عليهم فحكم برجمهما
بشريعة الموافق لشرعهم ولذا لم يكن الرجم كان ثابتا في شرعنا حال رجمهم بلا اشتراط الاسلام وقد ثبت الحديث المذكور للمفيد لا اشتراط الاسلام
وليس تاريخ يعرف به اما تقدم اشتراط الاسلام على عدم اشتراطه او تأخره فيكون رجمه اليهوديين وقوله المذكور متعارفين فيطلب التوجيه
القول مقدم على الفعل انتهى قلت قد تقدم انما في كلام الحافظان الدارقطني وغيره قد رجحوا وقف الحديث المذكور وقال الدارقطني في سننه
الصواب انه موقوف قوله والقول الاول صحيح لانه يدل عليه احاديث الباب واما القول الثاني فمداورة على ان الاسلام شرط في الاحصان استدلالا
عليه حديث ابن عمر المذكور وقد عرفت ان الصواب وقفه والله تعالى اعلم باب ما جاء في النفي المراد بالنفي التغريب وهو الخراج الزاني عن محل
اقامته سنة قوله (ويحيى بن أكرم) بالشاء الثلاثة القيمي المروى ابو محمد القاضي المشهور فقيه صدوق الا انه روى بسرقه الحديث ولم يقع ذلك له
وانما كان يرى الرواية بالاجازة والجدادة من العاشرة قوله (طرب) في جلد الزاني والزانية مائة جلدة (وغرب) من التغريب اي اخرج الزاني و
الزانية عن محل اقامته سنة قوله (روى الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت) ما حديث أبي هريرة وزيد بن خالد فاخرجه الجماعة
وفيه على ابنك جلدة مائة وتغريب عام واما حديث عبد الله بن الصامت فاخرجه الجماعة الا البخاري والنسائي وفيه ليكر بالكرجل مائة وتغريب عام
قوله (حديث ابن عمر حديث غريب) واخرجه النسائي والحاكم والدارقطني قال الحافظ في التلخيص وصححه ابن القطان وروح الدارقطني وقفه قوله
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفي رواه أبو هريرة (الهم) وفي الباب احاديث اخرى مبسوسة في تخريج الهداية للزيلي والتلخيص للبخاري
وغيرهما والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر (كما في حديث الباب) وروى محمد في الموطأ باسناد
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ان رجلا وقع على جارية بكر فاحبها ثم اعترف على نفسه بأنه زنى ولم يكن احسن فامر به أبو بكر الصديق فجلد الحد ثم نفى
الى ذلك ومنهم عثمان رضي الله عنه فعند ابن أبي شيبة عن مولى عثمان ان عثمان جلد امرأة في زناها ثم ارسل بها الى مولى يقال له المهدي الى خيبر فهاهنا
وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وهو القول الرابع المعول عليه وقد ادعى محمد بن نصر في كتابه لاجماع
الاتفاق على نفي الزاني البكر الا عن الكوفيين وقال ابن المنذر اقسام النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف انه يقضي بكاتب الله تعالى ثم قال ان عليه جلدة مائة
وتغريب عام وهو المبين لكاتب الله تعالى وخطب عمر بذلك على رؤس المنابر وعلى خلفاء الراشدون ولم ينكره احد فكان اجماعا وقال صاحب التعليق لجد
من العلماء الخفية والخفية في الجواب عن احاديث النفي مسالك الاول القول بالنسخ ذكره صاحب الهداية وغيره وهو كما سبيل الى اثباته بعد ثبوت عمل

باب ما جاء ان الحد وكفارة لاهلها حل ثنا قتيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابي ادريس الخولاني عن عبادة بن الصامت قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال تبايعوني على ان لا تشركوا بالله ولا تشركوا اولادكم ولا تنزلوا اقراعهم الاية فمن وفى منكم فاجزه على الله ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب عليه فهو كفارة له ومن اصاب من ذلك شيئا فستر الله عليه فهو الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وفي الباب عن علي بن جرير بن عبد الله وخزيمة بن ثابت حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح وقال الشافعي لم اسمع في هذا الباب ان الحد يكون كفارة لاهله شيئا احسن من هذا الحديث قال الشافعي واحب لمن اصاب نبا فستره الله عليه ان يسأله على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه وكذلك روى عن ابي بكر وعمر انهما امرارجلان ان يسأله نفسه يا ب ما جاء في اقامة الحد على الاماء **حدثنا الحسن بن علي الخلال** ثنا ابو داود الطيالسي ثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي قال خطب على فقال يا ايها الناس اقيموا

الحداء به مع ان النسب لا يثبت بالاحتمال **والثاني** انها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر بن عبد العزيز بن امية ابن خلف في الشراب الى خيبر فخطب بهم قل فتنصروا فقال عمر لا اغرب بعد مسلم ولا اخرج محمد في كتاب الآثار وعبد الرزاق عن ابراهيم قال قال ابن مسعود في البكر يزي بالبكر مجلدان وبنفيان سنة قال وقال علي بن حبيب ما من الفتنة ان ينفيا فانه لو كان النفي جدا مشروعا لما صدر عن عمر عن علي مثله **والثالث** انها اخبار احاد ولا تجوز بها الزيادة على الكتاب وهو موافق لاصولهم لا يكت خصمهما انتهى **قلت** اما قول عمر رضي الله عنه انما اغرب بعد مسلما فالظاهر انه في شارب الحمدون الزاني واما قول علي رضي الله عنه فواضعه ابراهيم النخعي وليس له سماع منه قال ابو زرعة النخعي عن علي بن مسعود قال ابن المديني لم يلق النخعي احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو حاتم لم يلق احدا من الصحابة الا عائشة ولم يسمع منها وادرك النساء ولم يسمع منه كذا في تهذيب التهذيب واما قولهم بانها اخبار احاد ولا تجوز بها الزيادة ففيه ان احاديث التعزير قد جاوزت حد الشهرة المعتبرة عند الخفية فيما ورد من السنة زائد على القرن فليس لهم معذرة عنها بذلك وقد علموا بما هو ودونها بما ارجح الحديث نقض الوضوء بالقهقهة وحديث جواز الوضوء بالنديز **باب ما جاء ان الحد وكفارة لاهلها قوله** (فقال تبايعوني) وفي رواية الشيخين قال وحوله عصاة من احبوا ببايعوني والمبايعة هنا عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيها بالمعاهدة المالية كما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واماوهم بان لهم الجنة (قرأ عليهم الاية) وفي رواية البخاري وقول الاية كلها قال الحافظ هي قوله تعالى يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنين يبائعينك على ان لا يشركن بالله شيئا الى اخرها وهذه الاية في سورة الممتحنة (ومن وفى منكم) اي ثبت على العهد وفي بالتخفيف وفي بالتشديد وهما بمعنى رفاجره على الله) اطلق على سبيل التخييم لانه لما ان ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين اثبت ذكر الاجر في موضع احدهما ووضح في رواية الشيخين بتعيين العوض فقال بالجنة وعندها بلفظ على المبايعة في تحقق وقوعه كالتواجبات وتعيين حمله على غير ظاهر الدلالة القائمة على انه لا يجب على الله شي (فهو) اي العقاب (كفارة له) قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به فالمرتد اذ قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة انتهى قال القاضي عياض ذهب اكثر العلماء الى ان الحد وكفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ادري كفارة لاهلها ام لا لكن حديث عبادة اصح اسنادا ويمكن ان يكون حديث ابي هريرة وردا ولا قبل ان يعلم الله ثم اعلم بعد ذلك انتهى وقد بسط الحافظ الكلام هنا بسطا حسنا فعليك ان تراجع الفتح رفقها الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور الى ان من تاب لا يبقى عليه مواخذة ومع ذلك فلا يمان من مكر الله لانه لا اطلاع له هل قبلت توبته او لا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن اتى ما يوجب الحد فقيل يجوز ان يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الافضل ان يأتى الامام ويعترف به ويسأله ان يقيم عليه الحد كما وقع لما عز والغامدية وفضل بعض العلماء بين ان يكون معتبرا بالنجور فيستحب ان يعلن توبته والا فلا كذا في الفتح **قلت** قول من قال يجوز ان يتوب سرا ويكفيه ذلك هو الظاهر به قال الشافعي وهو قول ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كما ذكره الترمذي في الله تعالى اعلم **قوله** (وفي الباب عن علي بن جرير بن عبد الله وخزيمة بن ثابت) اما حديث علي فاخرجه الترمذي وصححه الحاكم وهو عند الطبراني باسناد حسن كذا في النيل واما حديث جرير بن عبد الله فاخرجه ابو الشيخ واما حديث خزيمة فاخرجه احمد **قوله** (حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وكذلك روى عن ابي بكر وعمر انهما امرارجلان ان يسأله نفسه) رواه محمد في الموطأ عن سعيد بن المسيب ان رجلا من اسلم الى ابي بكر فقال ان الاخر قد ذنى قال له ابو بكر هل ذكرت هذا لاحد غيري قال لا قال ابو بكر تب الى الله عز وجل واستتر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده قال سعيد فلم تقر به نفسه حتى تم من الخطاب فقال له كما قال ابي بكر فقال له عمر كما قال ابو بكر **باب ما جاء في اقامة الحد على الاماء** **قوله** (يا ايها الناس) اي يا ايها المؤمنون راقموا

الحديث على إرثائكم من أحسن منهم ومن لم يحسن فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامرئ أن أجدها فالتيتها فإذا هي حديثه عهد بنفاس
فخشيت أن أناجلدنها أن أقتلها أو قال تموت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت لك أنه فقال أحسنت هذا حديث صحيح حدثنا
أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها
ثلثا بكتاب الله فإن عادت فليبيعها ولو بجميل من شعر وفي الباب عن زيد بن خالد وشبل عن عبد الله بن مالك الأوسي حديث أبي هريرة
حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم راوا أن يقيم الرجل
الحمل على مملوكه دون السلطان وهو قول أحمد وإسحق وقال بعضهم يدفع إلى السلطان ولا يقيم الحد هو بنفسه والقول الأول أصح باب
الحد ود على إرثائكم بتشديد القاف جمع رقيق أي من عبادكم وأما ثكم (من الحسن) أي تزوج (منهم) أي ومنهم ففيه حذف وتخليب (ومن لم يحسن)
قال الطبري في تعديد الأرقام بالأحصان مع أن الحوية شرط للأحصان يراد به كونهن فزوجات لقوله تعالى فإذا احسن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
المحصنات من العذاب حيث وصفهن بالأحصان فقال فإذا احسن وحكم (وإن) وفي رواية مسلمة فان (فإذا هي حديثه عهد) أي جديدة زمان (فخشيت
أن أناجلدنها أن أقتلها) قال الطبري هو مفعول فخشيت وجلدتها مفسر لعامل أنا المقدر بجلد أن الشرطية كقول الحماسي ه وإن هي لم تجل عن النفس ضيها
فليس الحسن الثناء سبيل جواب الشرط محذوف عن عليه الكلام المعترض فيه بين الفعل ومفعوله (أو تموت) شك من الراوي (فقال أحسنت) فيه أنجلد
ذات النفس أو خوق حتى تخرج من نفاسها لأن نفاسها أنج مرض فتوخى الزمان البر قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه مسلم قوله (إذا زنت أمة أحدكم
فليجلدها ثلاثا) كذا وقع في رواية الترمذي ووقع في رواية الشيخين هكذا إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت
فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو بجميل من شعر ورواه أحمد في رواية وأبو داود وذكر فيه في الرابعة الحد والبيع
كذا في المتن قال الشوكاني في النيل قوله فليبيعها ظاهر هذا أنها لا تحد إذا زنت بعد أن جلدتها في المرة الثانية ولكن الرواية التي ذكرها المصنف يعني صلح
المتنقى عن أبي هريرة وزيد بن خالد مصرحة بالجلد في الثالثة وكذلك الرواية التي ذكرها عن أحمد وأبو داود إنما ذكر في الرابعة الحد والبيع نص في محل النزاع
وبها يرد على النووي حيث قال أنه لا يحصل المقصود من الرجوع إلى الإخراج عن الملك دون الجلد مستدلا على ذلك بقوله فليبيعها وكذا وافقه على
ذلك ابن دقيق العيد وهو مردود قاله الشوكاني ولو بجميل من شعر) بفتح العين وليكن أي وإن كان ثمنها قليلا قال النووي فيه ترك غلظة الفساق
وأهل المعاصي وهذا البيع المأمور به مستحب وقال أهل الظاهر هو واجب وفيه جواز بيع الشيء الثمين بثمن حقير إذا كان البائع عالما وإن كان جاهلا
ففيه خلاف لأصحاب مالك فانهم لا يجوزونه خلافا للجمهور فإن قيل كيف يكره شيئا لنفسه ويرتضيه لآخره المسلم فالجواب لعل الزانية تستعفف عند
المشتري بأن يعفها بنفسه أو يصونها لهيبتها أو بالأحسان إليها والترسعة عليها أو يزوها أو غير ذلك انتهى ملخصا قوله (وفي الباب عن زيد بن خالد
وشبل عن عبد الله بن مالك الأوسي) تقدم في باب الرجم على الشيب قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا
عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم راوا أن يقيم الرجل الحد على مملوكه دون السلطان وهو قول أحمد وإسحاق) واحتجوا بأحاديث
الباب قال الشوكاني أحاديث الباب فيها دليل على أن السيد يقيم الحد على مملوكه وإلى ذلك ذهب جماعة من السلف الشافعي ذهبوا العترة إلى أن حد
الماليك إلى الإمام أن كان ثم أمام وألا كان السيد وذهب مالك إلى أن الأمة إن كانت فزوجة كان أمر جدها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبد السيد
فامر جدها إلى السيد واستثنى مالك أيضا القطع في السرقة وهو وجه للشافعية وفي وجه لهم آخر يستثنى حد الشرب وروى عن الثوري والأوزاعي أنه لا يقيم
السيد الحد الزنا وظاهر أحاديث الباب أنه يحد المملوك سيد من غير فرق بين أن يكون الإمام موحدا أو معدوما وبين أن يكون السيد ملكا لأقامة
الحد لا وقال ابن حزم يقيم السيد الحد إذا كان كافرا وقال بعضهم يدفع إلى السلطان ولا يقيم الحد هو بنفسه وهو قول الحنفية وقد احتج من قال أنه
لا يقيم الحد مطلقا إلا الإمام بأرواه الطحاوي وعن مسلم بن يسار أنه قال كان رجل من الصحابة يقول الزكاة والحد ود الفقه والجمعة إلى السلطان قال
الطحاوي لا نعلم له مخالفا من الصحابة وتعقبه ابن حزم بأنه خالفه اثنا عشر صحابيا وظاهر أحاديث الباب أن الأمة والعبد يجلدان سواء كانا
محصنين أم لا وقد خرج البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال أدركت بقايا الأضرار وهم يضر بون الوليدة من ولائهم في مجالسهم إذا زنت
ورواه الشافعي عن ابن مسعود وأبي بردة وأخرجه أيضا البيهقي عن خارجة بن زيد عن أبيه وأخرجه أيضا عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين
ينتهي إلى قولهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون لا ينبغي لأحد يقيم شيئا من الحد ودون السلطان إلا أن الرجل أن يقيم حد الزنا على عبدا وأمه
وروى الشافعي عن ابن عمر أنه قطع يد عبده وجلد عبد له زنى وأخرج مالك عن عائشة أنها قطعت يد عبدا لها وأخرج أيضا أن حفصة قتلت جارية
لها محرقتها وأخرج عبد الرزاق والشافعي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد عبده وأمره بقتلها زنت ورواه القول الأول أصح (والله أعلم بالصواب)

ماجاء في حد السكران حل ثنا اسفيان بن فكيح ثنا ابي عن مسعر عن زيد بن اسلم عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب الرجل
 بنعلين اربعين قال مسعر اظن في الخمر وفي الباب عن علي بن عبد الرحمن بن ابي هريرة والسائب بن عباس وعقبة بن الحارث حدث ابي سعيد بن
 حسن وابو الصديق النخعي اسمه بكر بن عمر حل ثنا محمد بن بشير ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه قال سمعت قتادة يحدث عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اتى برجل قد شرب الخمر فصر به بجديتين نحو الاربعين وفعله ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف كلخق الخمر ود
 ثمانين فامر به عمر حديث انس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان حد السكران ثمانون
 (باب ماجاء في حد السكران) قوله (عن مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين وبالراء المهملة هو ابن كدام بكسر اوله وتخفيف ثمانية ثقة ثبت قول
 ضرب الحد بنعلين اربعين وفي رواية احمد جلد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر بنعلين اربعين فلما كان زمن عمر جعل بدل كل فعل سوطا قوله رو
 في الباب عن علي بن عبد الرحمن بن ابي هريرة والسائب بن عباس وعقبة بن الحارث) اما حديث علي بن ابي ربيعة فخرجه مسلم وفيه فقال يلعن الله بن جعفر قم
 فاجله فجلده وعلى يده حتى بلغ اربعين فقال امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا الحبالى واما حديث
 عبد الرحمن بن ابي هريرة فخرجه ابو داود والبخاري وابو داود عنه قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب قال ضرب
 فقال ابو هريرة فمنا الضارب بيد والضارب بنعله والضارب بثوبه الحديث واما حديث السائب وهو ابن يزيد فخرجه احمد والبخاري عنه قال كنا
 نرى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابو بكر وصدر من امرهم فقوم اليه فصر به بايدينا ونعالنا واديتنا حتى كان صدر من امرهم
 فجلد فيها اربعين حتى اذا اعتواقيها ففسقوا جلد ثمانين واما حديث ابن عباس فخرجه الحاكم في المستدرک عنه ان الشرب كانوا على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يضربون بالايدي والنعال والعصا حتى توفي وكان ابو بكر يجلد اربعين حتى توفي الى ان قال فقال عمر ماذا اترون الحديث واما حديث عقبة بن
 الحارث فخرجه احمد والبخاري عنه قال سمعنا النعمان وابو النعمان شارباً فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت ان يضربوه فكنتم فيمن ضربه
 فصر بناه بالنعال والجريد قوله (حديث ابي سعيد حديث حسن) واخرجه احمد وتقدم لفظه (ابو الصديق) بكسر الصاد المهملة وتشديد الدال
 المكسورة (النخعي) بالنون والجيم (اسمه بكر بن عمر) وقيل ابن قيس بصرى ثقة من الثالثة قوله (بجريدتين) الجريدة سعفة النخل سميت بها لكونها
 مجردة عن الخوص وهو ورق النخل (نحو الاربعين) وفي رواية الشيخين ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد ابو بكر اربعين وفي رواية
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد اربعين كذا في المشكاة (فقال عبد الرحمن بن عوف كلخق الحد ثمانين) اي ارى ان تجلد ثمانين
 كلخق الحد كما في رواية مسلم وروى مالك في الموطأ عن ثور بن زيد الدليمي قال ان عمر استشار في حد الخمر فقال له علي ارى ان تجلد ثمانين جلد فانه
 اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فجلد عمر في حد الخمر ثمانين قال ابن الهمام ولا مانع من كون كل من علي وعبد الرحمن بن عوف اشار بذلك فروى
 الحديث مقتصر على هذه الرواية وعلى هذا الاخرى قوله (حديث انس حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم وابو داود قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان حد السكران ثمانون) قال القاري في المرقاة واجمع عليه الصحابة فلا يجوز لاحد المخالفة انتهى وقال الشوكاني
 في النيل قد ذهبت العائرة ومالك والليث وابو نيفة واصحابه والشافعي في قوله الى ان حد السكران ثمانون جلد وذهب احمد وداود وابو ثور
 والشافعي في المشهور عنه الى انه اربعون لانها هي التي كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن ابى بكر وفعلاها علي في زمن عثمان واستدل الاولون بان
 عمر جلد ثمانين بعدما استشار الصحابة قال ودعوى اجماع الصحابة غير مسلمة فان اختلافهم في ذلك قبل امارة عمر وبعدها وردت به الروايات
 الصحيحة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على مقدار معين بل جلد تارة بالجريد وتارة بالنعال وتارة بهلم مع الثياب وتارة بالايدي والنعال
 والمنقول من المقلين في ذلك انما هو بطريق التخمين ولهذا قال انس نحو اربعين فلا ولي الاقتصار على ما ورد عن الشارع من الافعال وتكون جميعها
 جائزة فايها وقع فقد حصل بالحد المشروع الذي ارشادنا اليه صلى الله عليه وسلم بالفعل والقول كما في حديث من شرب الخمر فاجلده فاجلده المأمور
 به هو الجلد الذي وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصحابة بين يديه ولا دليل يقتضي تختم مقدار معين لا يجوز غيره انتهى وقد وقع في بعض الروايات
 اربعين بالجزم كما عرفت (باب ماجاء من شرب الخمر فاجلده قوله (عن عاصم) هو ابن بهدلة وهو ابن ابي النجود الكوفي المقرئ صدوق له ادهام
 حجة في القراءة (فان عاد في الرابعة فاقتلوه) قال القاري المراد الضوب الشديد والامر للوعيد فانه لم يذهب احد قديماً او حديثاً الى ان شارب الخمر
 يقتل وقيل كان ذلك في ابتداء الاسلام ثم نسخ انتهى قلت الى هذا القول الاخير ذهب الترمذي واختاره واما قول القاري بانه لم يذهب احد الخرفيه
 نظر فانه قد ذهب اليه شذوذة قليلة كما نقله القاري نفسه عن القاضى عياض قوله (روى في الباب عن ابي هريرة والشريد والشرجيل بن اوس و
 جزيرو ابى الرميد البلوي وعبد الله بن عمرو) اما حديث ابي هريرة فخرجه الخمسة الا الترمذي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سكر فاجلده

حل ثلثا قتيبة ثلثا الليث عن نافع عن ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محن قيمته ثلثة دراهم وفي الباب عن سعد بن عبد الله بن عمرو بن عباس أبو هريرة وأمين حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر الصديق قطع في خمسة دراهم وروى عن عثمان وعلي أنها قطعا في ربع دينار وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنها قالا تقطع اليد في خمسة دراهم والعمل على هذا عند بعض فقهاء التابعين وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو القحطاف في ربع دينار فصاعدا وروى عن أبي مسعود أنه قال لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا لا قطع في أقل من عشرة دراهم باب ما جاء في تعليق يد السارق حل ثلثا وأبو بكر الصديق وأحمد بن محمد بن الوليد عن الموقوف في مثل هذا لا يخالف الموقوف على طريق الفتوى والحجبان الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الرواية القوية بروايتها انتهى قول من قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محن بغير الجيم وفتح الجيم وتشديد النون هو الترس لأنه يوارى حامله قيمته ثلثة دراهم هذه الرواية لا تخالف رواية ربع دينار للتقدم لأن ربع دينار كان يومئذ ثلثة دراهم ففي رواية عائشة عند أحمد قال أقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وقال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما بدينار وكان كذلك بعده وقد ثبت أن عمر فرض المدينة على أهل الوراق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب الف دينار قوله (وفي الباب عن سعد بن عبد الله بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة وأمين) أما حديث سعد فاخرجه الطحاوي وأما حديث عبد الله بن عمرو فاخرجه أبو داود والنسائي وأما حديث ابن عباس فاخرجه الطحاوي وأما حديث أبي هريرة فاخرجه الشيخان وأما حديث أمين فاخرجه الطحاوي قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) فاخرجه الشيخان قوله (منهم أبو بكر الصديق قطع في خمسة دراهم) وأخرج ابن المنذر عن عمران قال لا تقطع الخمس إلا في خمس دراهم وروى عن عثمان وعلي أنها قطعا في ربع دينار) أخرج ابن المنذر أنه أنى عثمان بسارق سرق أربعة فقومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر فقطع وأخرج أيضا والبيهقي عن طريق جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين عليا رضي الله تعالى عنه قطع في ربع دينار وكانت قيمته درهمين ونصفا وأخرج البيهقي أيضا من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه القطع في ربع دينار فصاعدا وأخرج أيضا من طريقه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه أنه قطع يد السارق في بيضة من حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات ولكنه منقطع وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنها قالا تقطع اليد في خمسة دراهم) وروى عنهما القطع في أربعة دراهم قال الثوري في النبل المذهب الخمس أربعة دراهم نقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد وكذلك حكاه عنهما في البحر انتهى والعمل على هذا عند بعض فقهاء التابعين وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو القحطاف في ربع دينار فصاعدا) قد ذهب إلى ما يقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار للجهل من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة واختلفوا في ما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه يكون التقويم بالدرهم لا بالربع الدينار إذا كان الصرف مختلفا وقال الشافعي الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها حتى قال إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم تجب القطع انتهى قال مالك وكل واحد من الذهب والفضة معتبر في نفسه لا يقوم بالأخر وذكر بعض البغداديين أنه ينظر في تقويم العروض بما كان غالبا في نقود أهل البلد وروى عن ابن مسعود أنه قال لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود) أخرج قول ابن مسعود هذا الطحاوي في شرح الآثار قال حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود فذكره والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا لا قطع في أقل من عشرة دراهم) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسائر فقهاء العراق واحتجوا بقول ابن مسعود المذكور وقد عرفت أنه منقطع واحتجوا أيضا بما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عشرة دراهم وأخرج نحو ذلك النسائي عنه وأخرج عنه أبو داود أن ثمنه كان دينار أو عشرة دراهم وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وأخرج النسائي عن عطاء مرسل أن ما يقطع فيه ثمن الجن قال وثمانه عشرة دراهم قالوا هذه الروايات في نقد بن ثمن الجن أرحم من الروايات الأولى وإن كانت أكثر وأصح ولكن هذه أحوط والحجود تدفع بالشبهات فهذه الروايات كأنها شبهة في العمل بما دونها وروى نحو هذا عن ابن العربي قال وأليه ذهب سفيان مع جلالة ويحجب بان الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص في أسنادها جميعا محمد بن إسحاق وقد غنع ولا يحتج بمثله إذا جاء بالحديث معناه فلا يصح لمعارضته ما في الصحيحين عن ابن عمرو وعائشة وقد تعسف الطحاوي فزع أن حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما لا يفيد بطلان قوله وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه كذا في النبل قلت الأمر كما قال الثوري قد

قَتِيبَةُ ثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلَى الْمَقْدَلِيُّ فِي ثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِيزٍ قَالَ سَأَلْتُ فَهْلاًةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَعْلِيقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ أَمِنْ السَّنَةِ
هُوَ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَتْ يَدَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ
ابْنِ عَلَى الْمَقْدَلِيِّ فِي ثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحْيِيزٍ هُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْيِيزٍ نَشَأَ بَابُ مَلْجَأٍ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُنْتَهَبِ
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ
قَطْعُ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَى مُغِيرَةُ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ
حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمُغِيرَةُ بْنُ مَسْلَمَةَ هُوَ بَصَرِيٌّ أَخُو عَبْدِ الْحَزِيِّ الْقَسَمِيُّ كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بَابُ مَلْجَأٍ لَا قَطْعَ فِيهِ ثُمَّ وَلَا كَثْرَ حَدَّثَنَا
قَتِيبَةُ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خُبَّانٍ عَنْ عَمَّةٍ وَأَسْعَدِ بْنِ حَبَّانٍ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا قَطْعَ فِيهِ ثُمَّ وَلَا كَثْرَ

اجاب الحافظ عما اورد الطحاوي على حديث عائشة المذكور بجواب احسن اشافيا وقد اجاب ايضا عن الروايات التي تدل على ان ثمن المحن كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا او عشرة دراهم واجاد فيه واصاب ثم قال الحافظ ولو ثبت لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بانه كان او لا لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها فزيد في تغليظ الحد كما فريد في تغليظ حد الحر واماسائر الروايات فليس فيها الا اخبار عن فعل وقع في عهد رسول الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر عفي المذكور في هذا الباب انه قطع في عمن قيمته ثلاثة دراهم وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فان ربع دينار صرف ثلاثة دراهم **(باب ما جاء في تعليق يد السارق)** قوله **(ثنا للحجاج)** هو ابن اوطاة (سمعت فضالة) بفتح الفاء (ربن عبيد) بالتصغير (راق) بصيغة المجهول (فعلقت) بتشديد اللام مجعولا (في عنقه) اي ليكون عبرة ونكالا قال ابن الهمام المتقولي عن الشافعي واحمد انه ليس تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلوة والسلام امر به واعتدنا ذلك مطلقا امامان رآه ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام في كل من قطعه ليكون سنة انتهى وقال في النيل في هذا الحديث دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لان في ذلك من الزجر ما لا فريد عليه فان السارق ينظر اليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جاز اليه ذلك الامر من الخسارة بمفارقة ذلك العضو النفيس وكذلك الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة ما تنقطع به وسأوسه الرديئة واخرج البيهقي ان عليا رضي الله عنه قطع ساقا فمروا به يديه معلقة في عنقه انتهى قوله **(هذا حديث حسن غريب)** قال في المنتقى اخرج الخمسة الا احمد وفي اسناده الحجاج بن اوطاة وهو ضعيف انتهى **(لا نعرفه الا من حديث عمر بن علي المقدومي عن الحجاج بن اوطاة)** قال الحافظ في التلخيص وهما مدلسان وقال النسائي الحجاج بن اوطاة ضعيف ولا يحتج بحديثه قال هذا بعد ان اخرج بطريقه انتهى **(باب في الخائن والمختلس)** الخائن هو من ياخذ المال خفية ويظهر النعم للمالك والمختلس الذي يسلب المال على طريقة الخلسة وقال في النهاية هو من ينتهب المال على جهة القهر والغلبة قوله **(ليس على خائن)** قال ابن الهمام اسم فاعل من الخيانة وهو ان يؤتمن على شيء بطريق العارية والوديعة فيأخذه ويدعي ضياعا وينكر انه كان عنده وديعه او عارية وعنده صاحب الهداية بقصص الحرز لانه قد كان في يد الخائن وحرزة لا حرز المالك على الخلوص وذلك لان حرزة وان كان حرزا للمالك فانه حرزة بايدي اعمه عند لا كنه حرز ما دون للسارق في دخوله **(ولا منتهب)** لانه مجاهر بفعله لا يخف فلا سرقة ولا قطع **(ولا مختلس)** لانه لا يختطف للشيء من البيت ويذهب او من يد المالك في المغرب الاختلاس اخذ الشيء من ظاهر بسرعة **(رقطع)** اسم ليس قال النووي في شرح مسلم قال القاض عياض شرع الله تعالى ايجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك في غيرها كالاختلاس والانتهاب والغصب لان ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ولانه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة الى الالة الامور وتسهيل اقامة البينة عليه بخلافها فيعظم امرها واشتدت عقوبتها ليكون ابلغ في الزجر عنها انتهى قوله **(هذا حديث حسن صحيح)** واخرجه الخمسة كذا في المنتقى واخرجه ايضا الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه وفي الباب عن عبد الله بن عوف عند ابن ماجة بنحو حديث الباب عن انس عند ابن ماجة ايضا والطبراني في الاوسط وعن ابن عباس عند ابن الجوزي في العلل وضعفه هذا الاحاديث يقوى بعضها بعضا ولا سيما بعد تصحيح الترمذي وابن حبان حديث الباب قاله الشوكاني قوله **(والعمل على هذا عند اهل العلم)** كذا قال الترمذي ولم يذكر اختلاف الائمة في هذه المسئلة قال الشوكاني في النيل قد ذهب الى انه لا يقطع المختلس والمنتهب الخائن العترة والشافعية والخنفية ذهب احمد واسحاق وزفر والخوارج الى انه يقطع وذلك لعدم اعتبارهم الحرز انتهى **قلت** والراجح هو قول الشافعية والخنفية لاحاديث الباب هو مجموعها صالحة للاحتجاج **(باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر)** قوله **(لا قطع في ثمر ولا كثر)** بفتح الكاف والشاء المثناة وهو الحمار قال في القاموس والكثير وهو جوار الخمل وطلعهما وقال البخاري ان ثمن الخمل وقال في الجمع اكثر بفتح ثمن جوار الخمل وهو شحمه الذي في وسط الخملة وهو شئ ابيض وسط الخمل يوكى اكثر

هكذا روى بعضهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو رواية الليث بن سعد وروى مالك بن انس وغير واحد هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن واسم بن حبان باب ماجاء ان لا يقطع الايدي في الغزو محدثنا قتيبة ثنا ابن لهيعة عن عياش بن عباس عن شبيب بن بيتان عن جنادة بن ابى أمية عن بسر بن ارطاة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يقطع الايدي في الغزو هذا حديث غريب وقدر داه غير ابن لهيعة بهذا الاسناد نحو هذا وقال بسر بن ابى ارطاة ايضا والعمل على هذا عند بعض اهل العلم منهم الاوزاعي يرون ان يقام الحد في الغزو بحضرة العدو وخافة ان يلحق من يقام عليه الحد بالعدو فاذا خرج الامام من ارض الحرب ورجع الى الاسلام اقام الحد على من اصابه كذلك قال الاوزاعي باب ماجاء في الرجل يقع على جارية امراته حد ثلث على بن حجر ثنا هشيم عن سعيد بن عمرو بن ابوب بن مسكين

الطلع اول ما يركل انتهى قلت المراد بالكثر هو الجار كما وقع في رواية النسائي قال في شرح السنة ذهب ابو حنيفة الى اظهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة سواء كانت محزرة او غير محزرة وقاس عليه اللحم والالبان والاشربة والخبوز واوجب الاخرى القطع في جميعها اذا كان محزرا وهو قول مالك والشافعي تناول الشافعي الحديث على الثمر المعلقة غير المحزرة وقال نخيل المدينة لا حواظ لاكثرها والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب وفيه دليل على ان ما كان منها محزرا يجب القطع بسرقة انتهى قلت حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد اخبره النسائي وابو داود عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشئ فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤديه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع واخرجه ايضا الحاكم وصححه واخرجه ايضا الترمذي مختصرا في باب الرخصة في اكل الثمرة لما رها وحسنه وحديث رافع بن خديج المذكور في الباب اخرجه الخمسة واخرجه ايضا الحاكم والبيهقي وصححه البيهقي وابن حبان واختلف في وصله وارساله وقال الطحاوي هذا الحديث تلفت العلماء منه بالقبول (باب ماجاء ان لا يقطع الايدي في الغزو) قوله (عن عياش بن عباس) الاول بفتح العين المهملة والياء التحتية المشددة والثاني بالموحدة المشددة وبالسین المهملة قال الحافظ ثقة (عن شبيب) بكسر او له وفتح التحتية وسكون مثلهما بعدها (بن بيتان) بلفظ تشديد بيت القتيبي المصري ثقة من الثالثة قاله الحافظ وفي الغزو شبيب بكسر معجمة ويقال بضمها وفتح تحتية اولى وسكون الثانية (عن جنادة) بضم الجيم وفتح النون الخفيفة (بن ابى أمية) بضم الهيمه مصغرا لارزدي الشامي من ثقاة التابعين (عن بسر) بضم الموحدة وسكون السين المهملة رارطاة بفتح الهيمه وسكون الراء ويقال بن ابى ارطاة من صفار الصحابة قوله (لا يقطع الايدي في الغزو) روى احمد وابو داود والنسائي عن بسر بن ارطاة انه وجد رجلا يسرق في الغزو فجلده ولم يقطع يده وقال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطع في الغزو قال صاحب المنتقى للترمذي منه الرفوع انتهى وفي الباب عن عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم واقبلوا الحد في الحضر والسفر رواه عبد الله بن احمد في مسنده وبيها في الجمع بين هذين الحديثين قوله (هذا حديث غريب) واخرجه احمد وغيره كما عرفت انفرد وقدر داه غير ابن لهيعة بهذا الاسناد نحو هذا (رواه ابو داود في سننه قال حدثنا احمد بن صالح نا ابن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن عياش بن عباس باسناد الترمذي قال الشوكاني رجال اسناد اود او وثقات الى بسرق قال وفي اسناد النسائي بقية بن الوليد قال قال المنذر واختلف في صحة بسر بن ارطاة فقيل له صحبة وقيل لا وان مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين وله اخبار مشهورة وكان يحيى بن معين لا يحسن الثناء عليه وهذا يدل على انه عنده لا صحبة له وغزه الدارقطني انتهى كلام المنذري ونقل في الخلاصة عن ابن معين انه قال لا صحبة له وانه رجل سوء ولي اليمن وله بها آثار قيحة انتهى (رواه) وفي بعض النسخ يقال وهو الظاهر بسر بن ابى ارطاة (اي زيادة لفظ ابى بين بسر وارتاة قوله) وكذلك قال الاوزاعي قال العزيمي في شرح الجامع الصغير والجهنم على خلاف ما قال به الاوزاعي انتهى وقال التورثي ولعل الاوزاعي رأى فيه احتمال بافتان المقطوع بان يلحق بدار الحرب او رأى انه اذا قطعت يده والامير متوجه الى الغزو لم يتمكن من الدفع ولا يغني عنها فيتك الى ان يقبل الجيش قال القاضي وعله عليه الصلوة والسلام اراد به النزع من القطع فيما يؤخذ من المغانم انتهى قال الشوكاني ولا معارضة بين الحديثين يعني حديث بسر بن ارطاة وحديث عبادة بن الصامت المذكورين لان حديث بسر اخص مطلقا من حديث عبادة فيبقى العام على الخاص وبيان ان السفر المذكور في حديث عبادة اعم مطلقا من الغزو المذكور في حديث بسر لان المسافر قد يكون غازيا وقد لا يكون وايضا حديث بسر في حد السرقة وحديث عبادة في عموم الحد انتهى (باب ماجاء في الرجل يقع على جارية امراته) قوله (روايوب بن مسكين) بكسرميم وكاف قال في تهذيب التهذيب ابوب بن ابى مسكين ويقال مسكين التميمي ابو العلاء القصاب الواسطي روى عن قتادة وسعيد المقبري وابى سفيان وغيرهم قال احمد لا باس به وقال مرة رجل صالح ثقة انتهى وقال في التقريب صدوق له او هام من السابقة (عن جيب بن سالم)

عن قتادة عن جبيب بن سالم قال رفع الي النعمان بن بشير رجل وقع على جارية امرأته فقال لا قضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كانت احلتها له لا جلد ثلثة مائة وان لم تكن احلتها له جنته حل ثلثا على بن جحز ثلثة اشهر عن ابي بشير عن جبيب بن سالم عن النعمان بن بشير نحوه وفي الباب عن سلمة بن الحبحق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمد يقول لم يسمع قتادة من جبيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه عن خالد بن عرفطة وقد اختلف اهل العلم في الرجل يقع على جارية امرأته فروى من غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي وابن عمر بن عبد الرحمن وقال ابن مسعود ليس عليه حد ولكن يعزروا ذهب احمد واسحاق الى ما روى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في المرأة اذا استكرهت على الزنا حل ثلثا على بن جحز ثلثة اشهر عن سليمان بن الرقي عن الجعفي بن اربطة عن عبد الجبار بن ابي بن جحز عن ابيه قال استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد واقامه على الذي صابها ولم يذكر انه جعل لها ثمنا هذا حديث غريب وليس اسناده بمتصل وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه سمعت محمد يقول عبد الجبار بن وائل بن جحز لم يسمع من ابيه ولا اذكره يقال انه ولد بعد موت ابيه باثني عشر والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان ليس على المستكره حل ثلثا محمد بن يحيى ثنا محمد بن يوسف عن اسرائيل ثلثة اشهر عن جحز بن علقمة بن وائل الكندي عن ابيه ان امرأة خربت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلوة فتلقاها رجل الانصاري من النعمان بن بشير وكاتبه لاجاس به من الثالثة (رفع الي النعمان بن بشير) الانصاري الخرجي له ولا يرويه حجة ثم سكن الشام ثم روى امرأته الكوفة ثم قتل بحمص (لا قضين فيها) اي في هذه القضية وفي رواية ابي داود فيك مكان فيها والخطاب للرجل (لكن كانت احلتها له) اي ان كانت امرأته جنت جارية حل لاهلها واذنت له فيها لا جلد ثلثة مائة وفي رواية ابي داود جلد ثلثة مائة قال ابن العربي يعني لا يثبت له الا بطلان به الحد تنكيلا لا انه رأى حده بالحد حله قال السندي بعد ذكر كلام ابن العربي هذا لان المحصول من الحد لعل سبب ذلك ان المرأة اذا احلت جارية لها زوجها فاعلم الفروج فلا يصح لكن العارية تصير شبهة ضعيفة فيعزرها صاحبها انتهى قولهم وفي الباب عن سلمة بن الحبحق نحوه (بضم الميم) وفتح الحاء المهملة وبعد هاء موحدة مشددة مفتوحة ومن اهل اللغة من يكسرها واخرج حديثه ابو داود والنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان كان استكرها فوجرة وعليه لسيدتها مثله وان كانت طارعة فمهره وعليه لسيدتها مثله قال النسائي لا تصح هذه الاحاديث وقال البيهقي قبضة بن حريث يعني لذي روى هذا الحديث عن سلمة بن الحبحق غير معروف وروينا عن ابي داود انه قال سمعت احمد بن حنبل يقول رواه عن سلمة بن الحبحق شيئا لا يعرف لا يحدث عنه غير الحسن يعني قبضة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبضة بن حريث سمع سلمة بن الحبحق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة بن الحبحق وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبضة بن حريث غير معروف والحجة لا تقو بمثله وكان الحسن لا يبالى ان يروى الحديث من سمع وقال بعضهم هذا كان قبل الحد فكذلك في النيل قوله (حديث النعمان في اسناده اضطراب الخ) اخرج الحسنه كن في المتفق وقال المنذري وقال النسائي احاديث النعمان كلها مضطربة قال الخطابي هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه انتهى انما رواه النعمان بن جحز بن عرفطة (بضم العين) وسكون الراء المهملة وضم الفاء وبعد هاء طاء مهملة مفتوحة وتاء تانيث قال في التقريب مقبول من السادسة قوله (ورذهب احمد واسحاق الى ما روى النعمان بن بشير الخ) قال الشوكاني وهذا هو المراجحة الحديث وان كان فيه المقال المتقدم فاقل احواله ان يكون شبهة يدبر بها الحد انتهى (باب ما جاء في المرأة اذا استكرهت على الزنا) قوله (ثنا معمر) بن نمران محمد قال في التقريب معمر بالتشديد ابن سليمان النخعي ابو عبد الله الكوفي ثقة فاضل اخطأ الازدي في تليينه واخطأ من زعم ان البخاري اخرج له من التاسعة قوله (استكرهت امرأة) بصيغة المجهول اي جامعها رجل بالاكراه (فذكر) اي دفع (واقامه) اي الحد (على الذي صابها) اي جامعها (ولم يذكر) اي لما روى قال القاري في المرقاة وفي نسخة يعني من المشكوة بصيغة المجهول اي لم يذكر في الحديث رآه اي للنبي صلى الله عليه وسلم (رجل لها مهرا) اي على جامعها قال المظهر وكان ابن الملك لا يدل هذا على عدم وجوب المهر لانه ثبت رجوبه لها بايجابه صلى الله عليه وسلم في احاديث اخرى قوله (هذا حديث غريب وليس اسناده بمتصل) لان عبد الجبار بن وائل لم يسمع من ابيه وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه (اي من غير هذا الاسناد) وقد رواه الترمذي فيما بعد فقال حدثنا محمد بن يحيى الخ سمعت محمد (اي هو الامام البخاري) عبد الجبار بن وائل بن جحز لم يسمع من ابيه (هذا حديث غريب) ولا اذكره يقال انه ولد بعد موت ابيه باثني عشر عاما هو الامام البخاري (ابن جحز) ثلثة اشهر عن ابيه روى ابو داود في سننه قال حدثنا عبد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الوارث بن سعيد نا محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا كبر رفع يديه الحديث فقول عبد الجبار كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي نص صريح في ان عبد الجبار قد ولد في حياة ابيه قال الحافظي تهذيب التهذيب وهذا القول ضعيف جدا فانه قد صح انه قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي ولومات ابو وهو حمل لم يقبل هذا القول انتهى

له قوله وائل بن ميسرة ثلثة اشهر عن ابيه باثني عشر عاما هو الامام البخاري (ابن جحز) ثلثة اشهر عن ابيه روى ابو داود في سننه قال حدثنا عبد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الوارث بن سعيد نا محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا كبر رفع يديه الحديث فقول عبد الجبار كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي نص صريح في ان عبد الجبار قد ولد في حياة ابيه قال الحافظي تهذيب التهذيب وهذا القول ضعيف جدا فانه قد صح انه قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي ولومات ابو وهو حمل لم يقبل هذا القول انتهى

فَجَلَّهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا فَصَاحَتْ فَانْطَلَقَ وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَتْ أَنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَعَلَّ بِي كَذَا وَكَذَلِكَ أَوْ مَرَّتْ بِعَصَابَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَعَلَّ بِي كَذَا وَكَذَلِكَ فَانْطَلَقُوا فَاخْذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّتْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا فَاتَوَّاهَا فَقَالَتْ نَعَمْ هُوَ هَذَا فَاتَوَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا امْرَأَةٌ لِيَرْجِعَ قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا فَقَالَ لَهَا أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَقَالَ لِلرَّجُلِ تَوَلَّ حَسَنًا وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا أَرْجِعْهُ وَقَالَ لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقَبِلَ مِنْهُمْ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَعَلَقَةٌ بِنِ وَائِلِ بْنِ جَرَّاحٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلِ وَعَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ بَابٌ مَا جَاءَ فِيهِ يَنْقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ السَّوَّاقُ شَاعِدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجَدَ تَمْرَةً وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلْهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ فَقَالَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَكِنْ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يَنْتَقَعَ بِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَذَا الْعَمَلُ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَقْبَضَ بَهِيمَةً فَلَا حِلَّ فِيهَا

قَالَ قُلْتُ قَالَ الْحَافِظُ قَهْدِيبُ التَّهْلِيلِ نَصْرُ ابْنِ بَكْرِ الْبَزْزَارِيِّ أَنَّ الْقَائِلَ كُنْتُ غَلَاةً لَا أَقْبَلُ صَلَوةَ أَبِي هُوَ عَلَقَةٌ بِنِ وَائِلِ الْأَخُوهُ عَبْدِ الْجُبَّارِ قُلْتُ قَوْلُ ابْنِ بَكْرِ الْبَزْزَارِيِّ هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ قَائِلُ كُنْتُ غَلَاةً لَا أَقْبَلُ صَلَوةَ أَبِي هُوَ عَلَقَةٌ لَمْ يَقْبَلْ لِحْدِثِ عُلُقَةٍ بِنِ وَائِلِ **قَوْلُهُ** زَيْدُ الصَّلَوةِ حَالٌ أَوْ اسْتَيْثَانٌ تَعْلِيلٌ رَفَعَهَا رَجُلٌ أَيْ قَابِلُهَا فَجَلَّهَا أَيْ فَعَشِيهَا بِثَوْبَةٍ فَصَارَ كَالْحُلِيِّ عَلَيْهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا قَالَ الْقَاضِي أَيْ غَشِيَهَا وَجَامِعُهَا كُنِيَ بِعَنِ الْوَلِيِّ كَمَا كُنِيَ عَنْهُ بِالْغَشْيَانِ فَانْطَلَقَ أَيْ الرَّجُلُ الَّذِي جَامِعَهَا رَوَاهُ رَجُلٌ أَيْ أَخْرَجَهُ الَّذِي جَلَّهَا رَفَعَهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ أَيْ الْمَارِ الَّذِي لَمْ يَجْلُهَا رَفَعَهَا بِي كَذَا وَكَذَلِكَ أَيْ التَّجْلِيلُ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ مِنْهَا وَالْحَالُ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْمَارَ كَانَ فَعَلَ بِهَا رَوَاهُ بِعَصَابَةٍ بَكْرُ الْعَيْنِ أَيْ جَامِعَةٌ وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ دَاوُدَ وَهَرَّتْ عَصَابَةٌ رَفَاخُذُ الرَّجُلِ الَّذِي ظَنَّتْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا وَكَانَ ظَنُّهَا غَلَاةً أَنَا صَاحِبُهَا أَيْ أَنَا الَّذِي جَلَّيْتُهَا وَقَضَيْتُ حَاجَتِي مِنْهَا لَا تَذْخِرُ أَخْذُ وَاتَوَّاهُ عِنْدَكَ رَفَعَهَا لَهَا أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ لَكُنَّهَا مَكْرَهَةً رَوَاهُ الرَّجُلُ زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ دَاوُدَ يَعْنِي الرَّجُلَ الْمَاخُذَ رَفَعَهَا حَسَنًا لِأَنَّهُ كَانَ مَاخُذًا مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ رَوَاهُ الرَّجُلُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا أَرْجِعْهُ لِأَنَّهُ كَانَ مُعْتَرِفًا بِمَا قَالَتْ الْمَرْأَةُ وَكَانَ مُحْصَنًا وَعَلَقَةٌ بِنِ وَائِلِ بْنِ جَرَّاحٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلِ أَمَا كُنْتُ عُلُقَةً أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلِ أَيْ دَاوُدَ الْمَذْكُورَةَ وَأَمَّا سَمَاعُ عُلُقَةٍ مِنْ أَبِيهِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَاتٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ الْقَصَاصِ مِنْ طَرِيقِ سَمَاعٍ عَنْ حَرْبٍ عَنْ عُلُقَةٍ بِنِ وَائِلِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ الْحَدِيثَ وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَلِيمٍ الْعَنْبَرِيِّ حَدَّثَنِي عُلُقَةُ بِنِ وَائِلِ حَدَّثَنِي أَبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءٍ رَفَعِ الْيَدَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ أَنْبَأَنَا قَيْسُ بْنُ سَلِيمٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عُلُقَةَ بِنِ وَائِلِ بْنِ جَرَّاحٍ حَدَّثَنِي أَبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَوْلُهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَكَانَ أَقُولُهُ حَدَّثَنِي أَبِي فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالْبُخَارِيِّ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى سَمَاعِ عُلُقَةٍ مِنْ أَبِيهِ فَالْحَقُّ أَنَّ عُلُقَةَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَخِي عَبْدِ الْجُبَّارِ **فَاقْتُلْ** قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ عُلُقَةُ بِنِ وَائِلِ بْنِ جَرَّاحٍ صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ أَنْتَهَى وَقَدْ قَالَ فِي أَوَائِلِ التَّقْرِيبِ أَنِّي أَحْكُمُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ مِنْهُمْ بِحُكْمِ يَتِمُّلُ أَحْمَرُ مَا قِيلَ فِيهِ وَأَعْدَلَ مَا وَصَفَ بِهِ أَنْتَهَى فَظَهَرَ أَنَّ أَعْدَلَ الْأَقْوَالِ أَصَحُّهَا أَنَّ عُلُقَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ **قُلْتُ** قَوْلُ الْحَافِظِ فِي التَّقْرِيبِ أَنَّ عُلُقَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ فِي بُلُوغِ الرَّمِّ فِي صِفَةِ الصَّلَوةِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ عُلُقَةٍ بِنِ وَائِلِ عَنْ أَبِيهِ رَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فَقَوْلُ الْحَافِظِ رَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُلُقَةَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ أَنَّ الْحَافِظَ كَانَ قَائِلًا وَلَا يَجِدُ سَمَاعَ عُلُقَةٍ مِنْ أَبِيهِ ثُمَّ تَحَقَّقَ عِنْدَهُ سَمَاعُهُ مِنْهُ فَرَجَعَ مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَنَّ لَمْ يَقْبَلْ هَذَا فَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ فِي التَّقْرِيبِ أَنَّ عُلُقَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ يَرُدُّ رِوَايَةَ ابْنِ دَاوُدَ الْمَذْكُورَةَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **بَابٌ** مَا جَاءَ فِيهِ يَنْقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ **قَوْلُهُ** عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ فِي التَّقْرِيبِ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ مَوْلَى الْمُطَّلَبِ الْمَدَنِيِّ أَبُو عَمَّانَ ثِقَةٌ وَبِإِسْنَادٍ وَهُمْ مِنَ الْخَامِسَةِ رَفَاخُذُ قَالَ الْقَارِي أَيْ فَافْزِعْهُ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ ارْأَدْهُ وَعَبِيدٌ أَوْ تَهْدِيدٌ أَوْ اقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ قِيلَ لِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا حَيَرَانٌ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ وَقِيلَ كَرَاهَةٌ أَنْ يُلْقَى صَاحِبُهَا الْخَوْفَ فِي الدُّنْيَا لِأَبْقَائِهَا وَفِي شَرْحِ الْمُظْهَرِّ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَرِ قَوْلِهِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ أَنَّهُ يَجُوزُ وَقَالَ إِسْحَاقُ يَقْتُلُ أَنْ عَمِلَ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِالنَّمَى وَالْبَهِيمَةِ قِيلَ أَنَّ كَانَتْ مَأْكُولَةً تَقْتُلُ وَالْأَفْوَحُ جَاهُ الْقَتْلِ لَظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَعَدَمُ الْقَتْلِ لِلنَّمَى عَنْ ذَيْبِ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِهِ رَفَقِيلُ لَابْنِ عَبَّاسٍ مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ أَيْ لَا عَقْلَ لَهَا وَلَا تَكْلِفَ عَلَيْهَا فَمَا بَالُهَا تَقْتُلُ رَفَقِيلُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا أَيْ مِنَ الْعِلْلِ وَالْحُكْمِ وَلَكِنْ أَرَى بَعْضَ الْمُعْتَمِدَةِ أَيْ ظَنِّ رَأْيِي أَنْ يَنْتَقَعَ بِهَا أَيْ يُلْبَسُهَا وَبَشَعُهَا وَتَوَلِّدُهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ رَوَيْتُ عَمَلُ بِهَذَا الْعَمَلِ أَيْ الْمَكْرَهُةَ **قَوْلُهُ** هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ وَالْأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ وَرَجَّاهُ مَوْثِقُونَ لِأَنَّهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ فَكَانَ أَقْبَلُ بُلُوغِ الرَّمِّ وَيَأْتِي بَاقِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِيمَا بَعْدَ رَوَايَةِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمٍ هُوَ ابْنُ أَبِي النُّجُودِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ هُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسَدِيُّ

حل ثنا بذلك محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري هذا اصح من الحديث الاول والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول احمد و
 اسحاق باب ما جاء في حد اللوطي **حل ثنا** محمد بن عمرو السواق ثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به وفي الباب عن جابر وابى هريرة وانما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه وروى محمد بن اسحاق هذا الحديث عن عمرو بن ابى عمرو فقال ملعون من عمل قوم لوط ولم يذكر فيه القتل وذكر
 فيه ملعون من اتى بهيمة وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن عاصم بن سُهَيْل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قتلوا الفاعل
 والمفعول به هذا حديث في اسناده مقال ولا نعلم احدا رواه عن سُهَيْل بن ابى صالح غير عاصم بن عمرو العري وعاصم بن عمرو يُضَعَّف في الحديث من
 قبل حفظه واختلف اهل العلم في حد اللوطي فرأى بعضهم ان عليه الرجم احسن او لم يحسن وهذا قول مالك والشافعي واهل حنابلة وقال بعض اهل
 العلم من فقهاء التابعين منهم الحسن البصري وابراهيم النخعي وعطاء بن ابى رباح وغيرهم قالوا لحد اللوطي حد الزاني وهو قول الثوري واهل الكوفة
حل ثنا احمد بن منيع ثنا يزيد بن هارون ثنا همام عن القاسم بن عبد الواحد المكي عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل انه سمع جابرا ايقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الكوفي ثقة فاضل من الثانية من اتى بهيمة فلا حد عليه هذا قول ابن عباس رضي الله عنه مراد ابى اود وكذا قال عطاء وقال الحكم ارى ان يجلد ولا يبلغ به الحد
 وقال الحسن هرب بن زلة الزاني قال ابى اود حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابى عمرو انتهى قلت عطاء تابعي جليل مشهور والحكم هذا هو ابن عتيبة الكوفي
 احد الائمة الفقهاء والحسن هذا هو الحسن البصري قال الخطابي يريد ارى ابى اود بقوله حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابى عمرو ان ابن عباس لو كان
 عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه انتهى (وهذا) اي حديث عاصم الموقوف على ابن عباس (اصح من الحديث الاول) يعني حديث
 عمرو بن ابى عمرو المذكور والا وحديث عاصم هذا اخرجه ايضا ابى اود والنسائي قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) اي علمهم على حديث عاصم الموقوف
 يعني انهم قالوا بانه لا حد على من اتى بهيمة (وهو قول احمد واسحاق) قال الخطابي واكثر الفقهاء على انه يعزروا ذلك قال عطاء والنخعي وبه قال مالك و
 الثوري واحمد واصحاب الرأي وهو احد قولي الشافعي انتهى (باب ما جاء في حد اللوطي) قوله (من وجدتموه) اي علمتموه (يعمل قوم لوط) اي يعمل قوم
 لوط اللواط (فاقتلوا الفاعل والمفعول) قال في شرح السنة اختلفوا في حد اللوطي فذهب الشافعي في اظهر قوليه وابى يوسف ومحمد الى ان حد الفاعل
 حد الزنا اي ان كان محصنا يرحم وان لم يكن محصنا يجلد مائة وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتعزيب عام رجلا كان او امرأة
 محصنا او غير محصن لان التكمين في الذبح لا يحصنها فلا يحصنها احد المحصنات وذهب قوم الى ان اللوطي يرحم محصنا كان او غير محصن وبه قال مالك واحمد
 والآخر للشافعي انه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث وقد قيل في كيفية قتلهما هدم بناء عليهما وقيل رميهما من شاهق كما فعل بقوم
 لوط وعند ابى حنيفة يعزروا ولا يجزى انتهى قوله (وفي الباب عن جابر وابى هريرة) اما حديث جابر فخرجه الترمذي في هذا الباب اما حديث ابى هريرة
 فخرجه ابن ماجة والحاكم عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول به احصنا او لم يحصنا واسناده ضعيف ذكره الترمذي علقا
 فقال رووه روى هذا الحديث عن عاصم بن عمرو الخ قال لحافظ وحديث ابى هريرة لا يصح وقد اخرج البزار من طريق عاصم بن عمرو العري عن سُهَيْل عن ابيه عنه
 وعاصم مذكور قوله (واختلف اهل العلم في حد اللوطي فرأى بعضهم ان عليه الرجم احسن او لم يحسن وهو قول مالك والشافعي واهل حنابلة) اسحاق
 اخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه انه رجم لوطيا قال الشافعي بهذا اناخذ يرحم اللوطي محصنا كان او غير محصن وروى ابن ماجة من طريق عاصم بن عمرو العري
 عن ابى هريرة بلفظ فارجوا الاعلى والاسفل وقد عرفت ان عاصما هذا مذكور واما رجم علي رضولوطيا فهو فعله وقال بعض اهل العلم من فقهاء التابعين
 منهم الحسن البصري وابراهيم النخعي وعطاء بن ابى رباح وغيرهم قالوا لحد اللوطي حد الزاني وهو قول الثوري واهل الكوفة وهو قول الشافعي فيجعل عند
 هؤلاء الائمة البكر ويعزب ويرجم المحصن واخفقوا بان التلوط نوع من انواع الزنا لانه ايلاج فرج في فرج فيكون اللائط والموطبة داخلين تحت عموم
 الادلة الواردة في الزاني المحصن والبكر ويؤيد ذلك حديث اذ اتى الرجل الرجل فهما زانيان اخرج البيهقي من حديث ابى موسى وفي اسناده محمد بن
 عبد الرحمن كذبه ابو حاتم وقال البيهقي لا اعرفه والحديث منكر بهذا الاسناد انتهى ورواه ابو الفتح الانزلي في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجه آخر
 عن ابى موسى وفيه بشر بن الفضل الجلي وهو مجهول وقد اخرج ابى اود الطيالسي في مسنده عنه وعلى فرض عدم شمول الادلة المذكورة لهما ففيها لا حظ
 بالزاني بالقياس **ويجاب** عن ذلك بان الادلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقا محصنة لعموم ادلة الزنا الفارقة بين البكر والغيب على
 فرض شمولها للوطي ومبطله للقياس المذكور على فرض عدم الشمول لانه يصير فاسدا لاعتبار كما تقر في الاصول **وذهب** ابو حنيفة والشافعي في
 قوله الى انه يعزب اللوطي فقط ولا يجزى ما في هذا المذهب من المخالفة للادلة المذكورة في خصوص اللوطي والادلة الواردة في الزاني على العموم وامّا
 الاستدلال لهذا الجديت لان اخطى في العقوبة فمردود بان ذلك انما هو مع الالتباس والنزاع ليس هو في ذلك **قوله** وان

ان اخوف ما اخاف على امتي على قوم لوط هذا حديث حسن غريب ما انفقه من هذا الوجه عن عبد الله بن محمد بن عجيل بن ابي طالب عن جابر باب ما جاء في المرتد حل ثنا احمد بن محمد بن عتبة الطيبي ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا ايبس عن عكرمة بن علي حرق قوما ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت انا لقتلتهم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ولم يكن الا حرقهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعذبوا بعدا ب الله فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم في المرتد واختلفوا في المرأة اذا ارتدت عن الاسلام فقالت طائفة من اهل العلم يقتل وهو قول الاوزاعي واهل الحنابلة واسحاق وقالت طائفة منهم تحبس ولا تقتل وهو قول سفيان الثوري وغيره من اهل الكوفة باب ما جاء فيمن شهّر السلاح حل ثنا ابو كريب ابو السائب قال ثنا ابو اسامة عن يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح

اخوف ما اخاف على امتي على قوم لوط اخوف افضل تفضل بمعنى المفعول قال الطيبي اضاف افضل الى ما وهي نكرة موصوفة يدل على انه اذا استقصى الاشياء الخوف منها شيئا بعد شيء لم يوجد اخوف من فعل قوم لوط قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرج ابن ماجه: (باب ما جاء في المرتد) اي في حكم الذي ارتد عن الاسلام قوله (ان عليا حرق قوما ارتدوا عن الاسلام) روى الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن غفلة ان عليا بلغه ان قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث اليهم فاطعمهم ثم دعاهم الى الاسلام فابوا فحفر حفيرة ثم اتى بهم فضرب اعناقهم ورماهم فيها ثم اتى عليهم للحطب فاحرقهم ثم قال صدق الله رسول الله عز وجل المظفر الاسفرائيني في الملل والنحل ان الذين احرقهم على طائفة من الرداء افاض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم اظهر الاسلام وابتدع هذه المقالة كذا قال الحافظ في الفتح وذكر باسناده رواية توريد ما نزع الاسفرائيني في الملل والنحل (فبلغ ذلك ابن عباس) وكان ابن عباس حينئذ اميرا على البصرة من قبل علي رضي الله عنه (انا) انا تاكيد للضمير المتصل والخبر محذوف اي لو كنت انا بدله من بدل دينه فاقتلوه قال الحافظ قوله من عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فانه تجوز عليه احكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر مع الاكراه لا تعذبوا بعدا ب الله اي بالقتل بالنار (فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس) قال الحافظ وفي رواية ابن علية فبلغ عليا فقال ويح ايام ابن عباس كذا عند ابو اورد وعند الدارقطني بخلافه وهو محتمل انه لم يرض بما اعتوض به وراى ان النهي للتفريه وهذا بناء على تفسير ويح باهكلمة رخصة فوجب له لكونه حمل النهي على ظاهرة فاعتقد مطلقا وانكر ويحتمل ان يكون قاطعا لرضا بما قال وانهم حفظ ما نسيه بناء على احد ما قيل في تفسير ويح انها تنقل بمعنى المدح والتعجب كما حكاها في النهاية انتهى قلت لفظ الترمذي فبلغ ذلك عليا فقال صدق يدل على ان المراد بقوله ويح ايام ابن عباس المدح والتعجب قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري قوله (وهو قول الاوزاعي واحمد واسحاق) وهو قول الجمهور وهو الاصح الموافق لحديث الباب فان لفظي قوله من بدل دينه عام شامل للرجل والمرأة (وقالت طائفة منهم تحبس ولا تقتل) اي المرأة المرتدة (وهو قول سفيان الثوري وغيره من اهل الكوفة) وهو قول الحنفية قال الحافظ في الفتح استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه على قتل المرتدة كالمترد وخصه بالخففة بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية اذ لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما راى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا ايضا بان من الشريعة لا تعم الموثق وتعقب بان ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة وقتل ابو بكر في خلافة امراء ارتدت والصحاب متوافرون فلم ينكروا ذلك عليه لحد وقد اخرج ذلك كله ابن المنذر واخرج الدارقطني اثر ابي بكر من وجه حسن اخرج مثله من فروع في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف وقد وقع في حديث معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى اليمن قال له اياما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب البصير اليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحد وكلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف من صور الزنا رجم الحصن فاستثفوا من النهي عن قتل النساء فذلك لا يستثنى قتل المرتدة انتهى: (باب ما جاء فيمن شهّر السلاح) قال في القاموس شهر سيفه كسبح وشهرة انتصاه فرعه على الناس وقال في الصراح شهر شمشير وكشيدن ازنيام والسلاح بالكسر آلة الحرب وحديد تهاوي ثوت والسيف والقوس بلا وترو العصا قوله (من حمل علينا السلاح) وفي حديث سلمة بن اكوع عن عبد مسلم عن سلمة بن علي السيف ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم اذ خال العرب عليهم وكأنه كفى بالحمل عن المقاتلة او القتل للملازمة الغالبة قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يراد بالحمل ما يصاد الوضع ويكون كناية عن القتال به ويحتمل ان يراد بالحمل حملة الامم اذ القتال به لقريظة قوله عليا ويحتمل ان يكون المراد حملة للضرب به وعلى كل حال فيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه قال الحافظ جامع الحديث بلفظ من شهر علينا السلاح اخرج البراء من حديث ابي بكر ومن حديث سمرة ومن حديث عمرو بن عوف وفي سنده كل

فليس منا وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبو هريرة وسلمة بن الأكوع حديث أبي موسى حديث حسن صحيح باب ما جاء في حد الساحر **حد ثنا** أحمد ابن منيع ثنا أبو معاوية عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الساحر ضرباً بالسيف هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه واسمعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه واسمعيل بن مسلم البصري قال وكيع هو ثقة ويروي عن الحسن أيضاً والصحيح عن جندب موقوف والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل من سحره ما يبلغ الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً باب ما جاء في الغال ما يصنع به **حد ثنا** محمد بن عمرو ثنا عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عمر بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجد تموة غل في سبيل الله فاحرق متاعه فوجد في متاعه مصحف فقال سالم بن عبد الله هذا حديث غريب رجل لا دخل في حديث سالم بهذا الحديث فاحرق متاعه فوجد في متاعه مصحف فقال سالم بن عبد الله هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وسالت محمد بن عيسى عن هذا الحديث فقال غاربه هذا أصح من محمد بن زائدة وهو أبو داود الليثي وهو منكر الحديث قال محمد بن قيس في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأت فيه منها إلا ما يعضد بعضها بعضاً وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ من رآنا بالنبل فليس منا وهو عند الطبراني في الأوسط بلفظ الليل بدل النبل وعند الزاهر من حديث بريدة مثله (فليس منا) أي ليس على طريقته وليس متبعاً لطريقته لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاوم دونه لأن عيب محل السلاح عليه لارادة قتاله أو قتله ونظيره من عشنا فليس منا وليس منا من ضرب الحد وشق الجيوب هذا في حق من لا يستحل ذلك فاما من يستحله فإنه يكفر باستحلال الحرم بشرطه لا محج حمل السلاح ولا ولي عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون المبلغ في النزج كان سفيان بن عيينة يترك على من يصره عن ظاهره فيقول معناه ليس على طريقته ويرى أن الإساءة عن تأويله أولى لما ذكرناه والوحيد المذكور لا يتبادر من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالماً انتهى قوله (وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبو هريرة وسلمة بن الأكوع) أما حديث ابن عمر وأبو هريرة فالخرجه الشيخان بلفظ حديث الباب وأما حديث ابن الزبير فليفتقر من أخرجه وأما حديث سلمة بن الأكوع فالخرجه مسلم قوله (حديث أبي موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري باب ما جاء في حد الساحر قوله (حد الساحر ضرباً بالسيف) قال في مجمع البحار يروي بالتاء وبالهاء وعمل عن القتل وهذا كماله لا يتجاوز منه إلى ما أخرجه واستدل به من قال إن حد الساحر القتل لكن الحديث ضعيف قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه) أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي (واسمعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه) قال في التقرى اسمعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ضعيف الحديث من الخامسة (واسمعيل بن مسلم البصري قال وكيع هو ثقة ويروي عن الحسن أيضاً) أي كما يروي عنه اسمعيل بن مسلم المكي قال في التقرى يسميه اسمعيل بن مسلم البصري القاضى ثقة من السادسة قوله (وهو قول مالك بن أنس) قال النووي في شرح مسلم على السحورام وهو من الكبار بالإجماع قال وقد يكون كفاً وقد لا يكون كفاً بل معصية كبيرة فإن كان فيه قول الفعل يقتضى الكفر وكفر الأفلأ وما تعمله وتعليمه فحرام قال ولا يقتل عندنا يعني الساحر فإن تاب قبلت توبته وقال مالك الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب ولا تقبل توبته بل تختم قتله والمسئلة مبنية على الخلاف في قبول توبته الزنديق لأن الساحر عندنا كافر كما ذكرنا وعندنا ليس بكافر وعندنا تقبل توبته المنافق والزنديق قال القاضى عياض وبقول مالك قال أحمد بن حنبل وهو مروي عن جماعة من الصحابة والتابعين قال أصحابنا إذا قتل الساحر بسحره إنساناً أو عاتق أنه مات بسحره وأنه غالباً ثممة القصاص وإن مات به ولكنه قد يقتل وقد لا يقتل فلا قصاص وتجب لدية والكفارة وتكون لدية في ماله لا على ما قلته لأن العاقلة لا تحمل ما ثبت باعتراف الجاني قال أصحابنا ولا يتصور القتل بالسحر بالمينة وإنما يتصور باعتراف الساحر والله تعالى أعلم انتهى كلام النووي باب ما جاء في الغال ما يصنع به قوله (من وجد تموة غل في سبيل الله) أي سرق من مال الغنيمة والغلول هو الخيانة في المغنم (فاحرق متاعه) قد استدلل بهذا الحديث من قال بحرق متاع الغال قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول مكحول وعن الحسن ويحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف قال الطحاوي لو صح الحديث لاحتمال أن يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى قوله (وهو منكر الحديث) قال النذم صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقد قيل إنه تفرد به وقال البخاري عامة أصحابنا يجتنبون بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشئ وقال الدارقطني أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد قال وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخفون سالم الأهر بذلك وصح ابن إدريس رحمه الله وقال محمد بن قيس في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأت فيه بحرق متاعه للحرق بفهم الحاء المهملة والراء

بحرق متاعه وقال هذا حديث غريب باب ملجاء فيمن يقول لا خرياً مخنت **حد ثنا محمد بن افع ثنا ابن أبي قديك عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة عن اود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاضربوه عشرين واذا قال يا مخنت فاضربوه عشرين ومن وقع على ذات محرم فاقطعوا هذه اليد لا تعرفه الا من هذا الوجه وابراهيم بن اسمعيل يضعف في الحديث وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه رواه البراء بن عازب وقره بن اياس المزني ان رجلاً تزوج امرأة ابيه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله والعمل على هذا عند اصحابنا قالوا من اتي ذات محرم وهو يعلم فعليه القتل وقال احمد من تزوج امه قتل وقال اسحاق من وقع على ذات محرم قتل باب ملجاء في التعزير **حد ثنا قتيبة ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر ابن عبد الله عن ابي بردة بن نيار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلد فوق عشر جلدات الا في حد من حد ود الله وقد روى هذا الحديث ابن طه عن بكير فان خطا فيه وقال عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خطا والصحيح حديث الليث بن سعد انما هو عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن ابي بردة بن نيار عن النبي صلى الله عليه وسلم****

وقد تسكن الرءاء كما في النهاية مصدر حرق بفتح الحاء وكسر الراء وهذا اللفظ رواه الترمذي عن البخاري ولفظ البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد في باب القليل من الغلول ولم يذكر عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرق متاعه يعني في حديثه الذي ساقه في ذلك الباب هو حديث عبد الله بن عمر قال كان على قتل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في النار فذهبوا لينظروا اليه فوجدوا عباءة قد غلها ثم قال البخاري وهذا الصم قال في الفتح اشار الى تضعيف حديث عبد الله بن عمر في الامر بحرق رجل الغال انتهى **باب ملجاء في من يقول لا خرياً مخنت** بفتح الميم المشددة ويكسر هو من ينشبه بالنساء سمي به لانكسار كلامه وقيل قياسه الكسر المشهور بفتح والفتحة والنشبه قد يكون طبعياً وقد يكون تكلفياً ومن الثاني حديث لعن الخنثيين كذا في مجمع البحار **قوله** (اذا قال الرجل للرجل) اي المسلم (يا يهودي) قال القاري وفي معناه يا نصراني ويا كافر (فاضربوه عشرين) اي سوطاً (واذا قال يا مخنت فاضربوه عشرين) قال الطيبي قوله يا يهودي فيه تورية وإيهام لانه يحتمل ان يراد به الكفر والدلالة لان اليهود مثل في الصغار والحمل على الثاني ارجح بل درء في الحد ود وعلى هذا المحدث انتهى (ومن وقع على ذات محرم فاقطعوه) اي من وقع بالجمع متعمداً وفيه دليل لمن قال ان من وقع على ذات محرم يقتل قال المظهر حكمه احمد بظاهر الحديث وقال غيره هذا مزجور والاحكام حكمه سائر الزنا يرحم ان كان محصناً ويجل ان كان غير محصن كذا في المراقبة قلت والظاهر ما قاله الامام احمد ولا حاجة لحمل الحديث على الرجز **قوله** (وابراهيم بن اسمعيل يضعف في الحديث) قال في التقریب ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة الانصاري الاشعري مولاهم ابو اسمعيل المدني ضعيف من السابعة **قوله** (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه رواه البراء بن عازب وقره بن اياس المزني ان رجلاً تزوج امرأة ابيه) **قوله** (قالوا من اتي ذات محرم وهو يعلم) جملة حالية اي والحال انه يعلم بتجريها فعليه القتل اي فعليه ان يقتل يعني يجب قتله وهو الظاهر وعلمه يدل احاديث الباب واما الذين قالوا ان عليه حد الزنا فاحاديث الباب حجة عليهم والله تعالى اعلم: **باب ما جاء في التعزير** قال في المغرب التعزير تاديب دون الحد واصله من العز ربحي الرد والرجع قال ابن الهمام وهو مشروع بالكتاب قال تعالى فاضربوهن فان اطعنكم فلا تنبغوا... عليهم سبيلا امر بضرب الزوجات تاديباً وتقديراً كذا في المراقبة للقاري وقابل فيه بعد ذكر احاديث في ثبوت التعزير بما لفظه واقرى هذه الاحاديث قوله عليه الصلوة والسلام فاضربوهم على تركها بعشر في الصبيان فهذا دليل شرعية التعزير وارجع عليه الصحابة انتهى كلامه وقال الحافظ التعزير ما خذ من العز وهو الرد والمنع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع اعدائه عنه ومنعهم من اضرارهم منه وامنتهم برسلي وعزرتهم وكشفه عن اتيان القبيح ومنه عزرة القاضي اي اذبه لئلا يعود الى القبيح ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به انتهى **قوله** (لا يجلد) بضم اوله بصيغة النفي وروى بصيغة النفي مجزوماً فوق عشر جلدات وفي رواية فوق عشرة اسواط وفي رواية فوق عشر ضربات (الا في حد من حد ود الله) المراد به ما ورد عن الشارع مقدراً بعد محضوص كحد الزنا والقتل ونحوها وقيل المراد بالحد هنا عقوبة المعصية مطلقاً الاشياء المخصوصة فان ذلك التخصيص انما هو من اصطلاح الفقهاء وعرف الشارع اطلاق الحد على كل عقوبة لمعصية من المعاصي ككبيرة او صغيرة ونسب ابن دقيق العيد هذه المقالة الى بعض المعاصرين له واليه اذهب ابن القيم وقال المراد بالنهي المذكور في التاديب المصالح كتاديب الاب ابنه الصغير واعرص على ذلك بانه قد ظهر ان الشارع يطلق الحد على العقوبات المخصوصة ويؤيد ذلك قول عبد الرحمن بن عوف ان اخاف الحد دثان ذكره الشوكاني ملخصاً من كلام الحافظ قلت وقول عبد الرحمن بن عوف هذا رواه احمد ومسلم وابوداود والترمذي وصححه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي برجل قد شرب الخمر فجلد مجريدين نحو اربعين

وهذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث بركات بن الاشج وقد اختلف اهل العلم في التعزير واحسن شيء يروى في التعزير بهذا الحديث ابواب
الصعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ب ما جاء ما يركل من صيد الكلب وما لا يركل حلال ثلثا محمود بن غيلان ثنا قبيصة ثنا سفيان
عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله انا نزلت بك بالنا معلمة قال كل ما مسكن عليك قلت يا
رسول الله وان تعلم قال وان قتلن ما لم يشركنها كلب من غيرها قال قلت يا رسول الله انا

قال ونفعه أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر قوله (وهذا حديث غريب الخ) أخرجه البخاري
النسائي قوله (وقد اختلف أهل العلم في التعزير الخ) قال الحافظ قد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فآخذ بظاهر الحديث واحمد في التشهير
عنه وإسحاق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي وصاحب ابى حنيفة تجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ ادنى الحد وهو
الاعتبار بحول الحر والعبد قولان وفي قول أوجه يستنبط كل تعزير من جنس حد ولا يجاوزها وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحر ولم يفصل
وقال الباقر هو الحر أي الإمام بالغام بلغ وهو اختيار ابى ثور وعن عمر أنه كتب إلى ابى موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين وعن عثمان ثلاثين
وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبى ثور وعطاء لا يعزّر إلا من تكرر منه ومن وقع منه مرة واحدة محصية لأجل فيه فلا
يعزّر وعن أبى حنيفة لا يبلغ أربعين وعن ابن أبى ليلى وأبى يوسف لا يزيد على خمس وتسعين جلدة وفي رواية عن مالك وأبى يوسف لا يبلغ ثمانين
وأجابوا عن الحديث بأجوبة ذكرها الحافظ مع الكلام عليها وقال الشوكاني في الليل والحق العمل بما دل عليه الحديث الصحيح المذكور في الباب يعني
حديث أبى بردة وليس لمن خالفه متمسك بصريح المعارضة وقد نقل القزويني عن الجمهور أنهم قالوا بما دل عليه حديث الباب وخالفه النووي فنقل عن
الجمهور عدم القول به ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول أحد عند قول رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا كل
قول عند قول محمد فمن آمن في دينه فكنا طرقت **أبواب الصيد** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصيد في الأصل مصدر صاد يصيد يصيد أو عول
معاملة الأسماء فأوقع على الحيوان المصايد والأصطياد يحل في غير الحرم وغير الحرم والمصيد يحل أن كان مأكولا لقوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا وقوله
تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والأمر بالاستحياب **باب ملجأ ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل** قوله (أنا نرسل كلابنا معلمة)
المراد بالمعلمة التي إذا أعرها صاحبها على الصيد طلبته وإذا أجزها أنزجتها وإذا أخذ الصيد حبسته على صاحبها وهذا الثالث مختلف في اشتراطه
واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب أقله ثلاث مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكفي مرتين وقال الرافعي لم يقدر العظم لأصطراب
العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف كذا في الفتح (كل ما أمسك عليك) وفي رواية للبخاري إذا أرسلت كلبك وسميت فكل قلت فإن
أكل قال فلا تأكل فإنه لم يمسه عليك إنما أمسك على نفسه وفي رواية أخرى له إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك
وان قتلن إلا أن يأكل الكلب فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه قال الحافظ وفيه تحريم أكل الصيد لذى أكل الكلب منه ولو كان الكلب
معلما وقد عدل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الأرجح من قول الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك
ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرأبيا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلبا
مكلبة فافتنى في صيدها قال كل مما أمسك عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود والباقر بسند وسلك الناس في
الجمع بين الحديثين طرقا منها للقاتلين بالتحريم حمل حديث أبى ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ومنها التي جوف ذواته عدل
في الصحيحين متفق على صحتها ورواية أبى ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وأيضا في رواية عدى حريجة مقرنة بالتغليل
المناسب للتحريم وهو خوف الأمساك على نفسه متאיده بان الأصل في الميتة التحريم فإذا اشككتنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن
أيضا وهو قوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم فإن مقتضاها أن الذي يمسه من غير إرسال لا يباح ويتقوى أيضا بالشاهد من حديث
ابن عباس عند أحمد إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فإنما أمسك
على صاحبها وأخرجه البرزاني من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبى رافع عن أبي بصير عن ابن عباس عن أبيه عن جده أن أعرأبيا
عدي على كراهة لتزييه وحديث أبى ثعلبة على بيان الجواز انتهى (وان قتلن ما لم يشرها كلب من غيرها) وفي رواية للبخاري قلت (أرسل كلبى
فأجد معه كلبا آخر قال لا تأكل فإنك إنما سميت على قلبك ولم تسم على الآخر فيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطیاده
قال الحافظ محله إذا أرسلت بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فان أرسلها
معا فقولهما والأفلاول ويؤخذ ذلك من التغليل في قوله إنما سميت على قلبك ولم تسم على غيره فإنه يفهم منه أن المرسل لوسمى على كلب

نرمي بالمراض قال ما خرق فكل وما اصاب بعزمه فلا تاكل **حد ثنا** محمد بن يحيى ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن منصور نحوه الا انه قال وسئل عن المراض وهذا حديث حسن صحيح **حد ثنا** احمد بن منيع ثنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن مكحول عن ابي ثعلبة والحجاج عن الوليد بن ابي مالك عن عائذ الله بن عبد الله انه سمع ابا ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انا اهل صيد فقال اذا ارسلت كلبك و ذكرت اسم الله عليه فامسك عليك فكل قلت وان فكل قال وان فكل قال قلت انا اهل رمي قال ما رذلت عليك قوسك فكل قال قلت انا اهل سفير تمر يا يهني والنصارى والمجوس فلا نجد غير انيتهم قال فان لم تجد واغبرها فاغسلوها بالماء ثم كوا فيها واشربوا وفي الباب عن عدي بن حاتم وهذا حديث حسن وعائذ الله هو ابو ادريس الخولاني باب ما جاء في صيد كلب الجوسى **حد ثنا** يوسف بن عيسى ثنا وكيع ثنا شريك عن الحجاج عن القاسم بن ابي بزة عن سليمان الليثي عن جابر بن عبد الله قال نهينا عن صيد كلب الجوسى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم لا يرون في صيد كلب الجوسى والقاسم بن ابي بزة هو القاسم بن نافع المكي باب في صيد البزاة

لحل (رأى نرمى بالمراض) بكسر الميم وسكون العين المهمله واخره مجمعة قال الخليل وتبعه جماعة سهم لا يرش له ولا نضل وقال ابن حديد تبعه ابن سيده سهم طويل له اربع قذذ رفاق فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المراض فصل عريض له ثقل ورزاة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو السمي بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة اخرها عصا محد رأسها وقد لا يجد وقوى هذا الاخير النورى تبعا ليعياض قال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المراض عصا في طرفها حديدية يرمى الصائد بها الصيد فما اصاب بجده فهو ذكى فيوكل وما اصاب بغيره فهو ذليل كذا في الفتح (ما خرق) بفتح الخاء المعجمة والزى بعد ها قاف اى نفذ يقال سهم خازق اى نافذ (وما اصاب بعرضه) بفتح العين اى بغير طرفه الواحد وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور وعن الاوزاعي من فقهاء الشام حل ذلك قوله (وهذا حديث حسن صحيح) اصله في الصحيحين قوله (ما ردت عليك قوسك) اى ما صدت بسهمك فان لم تجد واغبرها فاغسلوها بالماء ثم كوا فيها واشربوا قال البراءة ظاهره انه لا يستعمل انيتهم بعد الغسل اذا وجد غيرها وقد قال الفقهاء يجوز استعمال انيتهم بعد الغسل بلا كراهية سواء وجد غيرها ولا فتعمل الكراهية في الحديث على ان المراد الانية التى كانى يطحنون فيها اللحم الخنزير ويشربون فيها الخمر وانما نهوا عنها بعد الغسل للاستعداد او كونها معتادة الفحاسة ومراد الفقهاء الا فى التى ليست مستعملة فى الفحاسات غالبا ذكره ابو داود فى سننه صريحا قال النورى ذكر هذا الحديث البخاري وسلم مطلقا وذكره ابو داود مقيدا قال تاجنا وراى اهل الكتاب وهم يطحنون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى انيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فلا تاكلوا فيها الحديث ثم ذكر مثل ما تقدم فى كلام البرماوى وقال فانهى بعد الغسل للاستعداد كما يكره الاكل فى الحجفة المفسولة كذا فى الرقاة قوله (وفى الباب عن عدي بن حاتم) اراد الترمذى به غير حديث المذكور وله فى الباب احاديث عديدة قوله (وهذا حديث حسن) اصله فى الصحيحين (وعائذ الله هو ابو ادريس الخولاني) عن سليمان الليثي بفتح التثنية بعدها معجمة ساكنة وبكاف مضمومة هو ابن قيس البصرى ثقة من الثالثة (نهينا) بصيغة المجهول (عن صيد كلب الجوسى) فيه دليل على ان من لاخل ذبيحته من الكفرة لا يحل صيده جارحة ارسلها هو فى شرح السنة يحل ما اصطاد المسلم بكلب الجوسى ولا يحل ما اصطاده الجوسى بكلب المسلم الا ان يدركه المسلم حيا فيذبحه وان اشترك مسلم وجوسى فى ارسال كلب او سهم على صيد فاصابه وقتله فهو حرام انتهى واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة فى مصنفيهما عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبا ثمهم قال القارى وقد قال علما وناشطون الذابح مسلما لقوله تعالى الا ما ذكيتما وكتابيا ولو كان الكتابى حربيا لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم ولما ربه مذكاتهم لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اى كافر كان ويشترط ان لا يذكر الكتابى غير الله عند الذابح حتى لو ذبح بذكر المسحر او عزير لا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما اهل لغير الله به لامن لا كتاب له فهو سياتى ما سبق او وثنى لانه مثل الجوسى فى عدم التوحيد انتهى قوله (وهذا حديث غريب الخ) فى اسناده شريك وهو ابن عبد الله النخعي الكوفي وحجاج وهو ابن ارطاة صدوق كثير الخطا والتدليس (والقاسم بن ابي بزة هو القاسم بن نافع المكي) قال فى تهذيب التهذيب القاسم بن ابي بزة واسمه نافع ويقال يسار ويقال نافع بن يسار المكي ابن عبد الله ويقال ابو عاصم القارى الخزرجى مولاهم روى عن سليمان بن قيس وغيره وعنه حجاج بن ارطاة وغيره قال ابن معين والعلجى والنسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ولم يجمع التفسير من مجاهد احد غير القاسم وكل من يروى عن مجاهد التفسير فانما اخذ من كتاب القاسم انتهى (باب فى صيد البزاة) بعضهم الموحدة جمع البازى قال فى القاموس البازى ضرب من الصقور كل شئ يصيد من البزاة والشواهين قال

واضاف فى صيد كلب الجوسى (وهذا حديث حسن صحيح) قوله (ما ردت عليك قوسك) اى ما صدت بسهمك فان لم تجد واغبرها فاغسلوها بالماء ثم كوا فيها واشربوا قال البراءة ظاهره انه لا يستعمل انيتهم بعد الغسل اذا وجد غيرها وقد قال الفقهاء يجوز استعمال انيتهم بعد الغسل بلا كراهية سواء وجد غيرها ولا فتعمل الكراهية فى الحديث على ان المراد الانية التى كانى يطحنون فيها اللحم الخنزير ويشربون فيها الخمر وانما نهوا عنها بعد الغسل للاستعداد او كونها معتادة الفحاسة ومراد الفقهاء الا فى التى ليست مستعملة فى الفحاسات غالبا ذكره ابو داود فى سننه صريحا قال النورى ذكر هذا الحديث البخاري وسلم مطلقا وذكره ابو داود مقيدا قال تاجنا وراى اهل الكتاب وهم يطحنون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى انيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فلا تاكلوا فيها الحديث ثم ذكر مثل ما تقدم فى كلام البرماوى وقال فانهى بعد الغسل للاستعداد كما يكره الاكل فى الحجفة المفسولة كذا فى الرقاة قوله (وفى الباب عن عدي بن حاتم) اراد الترمذى به غير حديث المذكور وله فى الباب احاديث عديدة قوله (وهذا حديث حسن) اصله فى الصحيحين (وعائذ الله هو ابو ادريس الخولاني) عن سليمان الليثي بفتح التثنية بعدها معجمة ساكنة وبكاف مضمومة هو ابن قيس البصرى ثقة من الثالثة (نهينا) بصيغة المجهول (عن صيد كلب الجوسى) فيه دليل على ان من لاخل ذبيحته من الكفرة لا يحل صيده جارحة ارسلها هو فى شرح السنة يحل ما اصطاد المسلم بكلب الجوسى ولا يحل ما اصطاده الجوسى بكلب المسلم الا ان يدركه المسلم حيا فيذبحه وان اشترك مسلم وجوسى فى ارسال كلب او سهم على صيد فاصابه وقتله فهو حرام انتهى واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة فى مصنفيهما عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبا ثمهم قال القارى وقد قال علما وناشطون الذابح مسلما لقوله تعالى الا ما ذكيتما وكتابيا ولو كان الكتابى حربيا لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم ولما ربه مذكاتهم لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اى كافر كان ويشترط ان لا يذكر الكتابى غير الله عند الذابح حتى لو ذبح بذكر المسحر او عزير لا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما اهل لغير الله به لامن لا كتاب له فهو سياتى ما سبق او وثنى لانه مثل الجوسى فى عدم التوحيد انتهى قوله (وهذا حديث غريب الخ) فى اسناده شريك وهو ابن عبد الله النخعي الكوفي وحجاج وهو ابن ارطاة صدوق كثير الخطا والتدليس (والقاسم بن ابي بزة هو القاسم بن نافع المكي) قال فى تهذيب التهذيب القاسم بن ابي بزة واسمه نافع ويقال يسار ويقال نافع بن يسار المكي ابن عبد الله ويقال ابو عاصم القارى الخزرجى مولاهم روى عن سليمان بن قيس وغيره وعنه حجاج بن ارطاة وغيره قال ابن معين والعلجى والنسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ولم يجمع التفسير من مجاهد احد غير القاسم وكل من يروى عن مجاهد التفسير فانما اخذ من كتاب القاسم انتهى (باب فى صيد البزاة) بعضهم الموحدة جمع البازى قال فى القاموس البازى ضرب من الصقور كل شئ يصيد من البزاة والشواهين قال

حل ثنا نصر بن علي وهناد وابو عمارة قالوا ثنا عيسى بن يونس عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي العمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً وقال مجاهد البزاة وهو الطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى وما علمتم من الجوارح فسر الكلاب الطير الذي يصاد به وقد رخص بعض أهل العلم في صيد البازي وإن أكل منه وقالوا إنما تعليمه أجابته وكرهه بعضهم والفقهاء أكثرهم قالوا يأكل وإن أكل منه باب في الرجل يرمى لصيد فيغيب عنه حل ثنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود ثنا شعبة عن أبي بشر قال سمعت سعيد بن جبيرة يحدث عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله أرعى لصيد فأجد فيه من الغد سهمي قال إذا علمت أن سهمك قتله ولم ترفيه أثرب فيه فكل هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وروى شعبة هذا الحديث عن أبي بشر وعبد الملك بن ميسرة عن سعيد بن جبيرة عن عدي بن حاتم وكلا الحديثين صحيح وفي الباب عن أبي ثعلبة الخشني باب في من يرمى الصيد فيجده ميتاً في الماء حل ثنا أحمد بن منيع ثنا ابن المبارك قال أخبرني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد فقال إذا رميت سهمك فاذا كرس اسم الله فان وجدته قد قتل فكل إلا أن تجد قد وقع في ماء فلا تأكل فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك هذا حديث حسن صحيح حل ثنا ابن أبي عمير ثنا سفيان عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك فان أكل فلا تأكل فانما أمسك على نفسه قلت يا رسول الله أرأيت إن خالطت كلابنا كلابي أخرى قال إنما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكر على غيره قال سفيان كره له أكله قال أبو داود في حيوة الحيوان البازي أفصح لغاته مخففة الياء والثانية باز والثالثة بازى بتشديد الياء حكاها ابن سيده وهو مذكرة اختلاف فيه ويقال في التثنية بازيان وفي الجمع بزاة كقاضيان وقضاة ويقال للبزاة والشواهين وغيرها ما يصيد صقور وهو أشد الحيوان تكبراً واضيقها خلقاً انتهى قوله (وما أمسك عليك فكل) وفي رواية أبي داود ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وإن قتل قال إذا قتل ولم يأكل منه شيئاً فانما أمسكه عليك قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي) قال المنذرى وأخرجه الترمذى مختصراً وقال بعد ذكر كلام الترمذى هذا ومجاله هذا هو ابن سعيد وفيه مقال انتهى قال في التقريب مجالد بن عاصم أوله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الصمداني بسكون اليم أبو عمر والكوفي ليس بالقوي وقد تغيب في آخره من صغار السادسة انتهى قلت أخرج هذا الحديث أيضاً إليه في وقال تفرد مجالد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ انتهى قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً) قال الحفاظ وفي معنى الباز الصقور والعقاب والباشق والشاهين وروى مجاهد البزاة والطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى وما علمتم من الجوارح فسر الكلاب الطير الذي يصاد به قال الحفاظ وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلاب والطير وقد رخص بعض أهل العلم في صيد البازي وإن أكل منه وقالوا إنما تعليمه أجابته قال أبو داود في سننه بعد رواية حديث الباب الباز إذا أكل فلا بأس به والكلب إذا أكل كرهه وإن شرب الدم فلا بأس انتهى روى الفقهاء أكثرهم قالوا يأكل وإن أكل منه الظاهر أن قولهم هذا مبني على أن تعليم البازي إنما هو أجابته والله تعالى أعلم باب في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه قوله (فأجد فيه من الغد سهمي) أي في بعض زمن الاستقبال فمن التبعض كقوله تعالى منهم من كلم الله أو بمعنى في كقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وهو لا يظهر قال الطبري من فيه زائدة كما في قوله تعالى الله أكبر من قبل ومن بعد كذا في مرقاة إذا علمت أن سهمك قتله ولم ترفيه أثرب فيه فكل قال ابن الملك وإن رأيت فيه أثرب فيه فلا تأكل لأنه لا يعلم سبب قتله يقينا قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج أبو داود والنسائي والطحاوي قوله (وفي الباب عن أبي ثعلبة الخشني) أخرج أبو داود وفيه قال يا رسول الله اقتنى في قوس قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكياً وغير ذك قال وإن تغيب عنى قال وإن تغيب عنك ما لم يصُل أو تجد فيه أثرب غير سهمك وقوله ما لم يصُل بتشديد اللام أي ما لم يبتن ويتغير ريحه يقال صُل اللحم وأصل لغتان (باب فيمن يرمى الصيد فيجده ميتاً في الماء) قوله (الأن تجد قد وقع في ماء فلا تأكل) وجه أنه يحصل حينئذ الرد وهل قتله السهم أو الخرق في الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم حل أكله قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم الخ) ليس في هذا الحديث ذكر وجدان الصيد ميتاً في الماء فلا مناسبة بينه وبين الباب إلا أن يقال إن في هذا الحديث ذكر مسألة ما إذا خالطت الكلاب المعلمة كلاب أخرى ويستنبط من ذلك مسألة ما إذا وجد الصيد ميتاً في الماء فتفكر قوله (قال سفيان كره له أكله)

والعمل على هذا عند بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في الصيد الذبيحة اذا وقع في الماء ان لا ياكل وقال بعضهم في الذبيحة اذا قطع الحلقوم فوقع في الماء فمات فيه فانه ياكل وهو قول ابن المبارك وقد اختلف اهل العلم في الكلب اذا اكل من الصيد فقال اكثر اهل العلم اذا اكل الكلب منه فلا ياكل وهو قول سفيان وعبد الله بن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وقد رخص بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في اكل منه وان اكل الكلب منه باب ملجاء في صيد المراض حل ثنا يونس بن عيسى ثنا وكيع ثنا زكريا عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المراض فقال ما اصبته بجلده فكل وما اصبته بعرضه فهو قيد حل ثنا ابن ابي عمير ثنا سفيان عن زكريا عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم باب في الذبح بالمرودة حل ثنا محمد بن يحيى ثنا عبد الله بن علي عن سعيد بن قتادة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله ان رجلا من قومه صاد ارنبا واثننتين فذبحهما بمرودة فتعلقهما حتى لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعراه فاكلهما وفي الباب عن محمد بن صفوان ومافع وعدي بن حاتم وقد رخص بعض اهل العلم في ان يركب مرودة ولم يروا باكل الارنبيا سا وهو قول اكثر اهل العلم وقد ذكره بعضهم اكل الارنب واختلف اصحاب الشعبي في رواية هذا الحديث فروى اود بن ابي هند عن الشعبي عن محمد بن صفوان وروى عاصم الاحول عن الشعبي عن صفوان بن محمد او محمد بن صفوان ومحمد بن صفوان اصح وروى جابر الجعفي عن الشعبي عن جابر بن عبد الله نحو حديث قتادة عن الشعبي ويحتمل ان يكون الشعبي روى عنهما جميعا قال محمد بن حاتم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله في كراهية اكل المصبورة حل ثنا ابو كريب ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابي ايوب الكوفي عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن ابي الدرداء قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الحنطة

يعني المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم انما ذكرت اسم الله على كلبك الخ انه كره اكل صيد الكلب المعلم اذا خالطه كلب اخر وقال بعضهم في الذبيحة اذا قطع الحلقوم فوقع في الماء فمات فيه فانه ياكل قال النووي في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق انتهى وقد صرح الرازي بان محله ما لم ينبت له الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبح فان انتهى اليها قطع الحلقوم مثلا فقد تمت ذكاته كذا في النيل وقد اختلف اهل العلم في الكلب اذا اكل من الصيد فقال اكثر اهل العلم اذا اكل الكلب منه فلا ياكل الخ وهو القول المراجح كما عرفت فيما تقدم : (باب ملجاء في صيد المراض) بكسر الميم وسكون العين المهملة تقدم تفسيره في باب ما ياكل من صيد الكلب وما لا ياكل قوله (ما اصبته بجلده) اي بطرفه المحدث وفي رواية كل ما تخرق (وما اصبته بعرضه) بفتح العين وسكون الراء اي بغير طرفه المحدث (وهو وقيد) زاد في رواية البخاري فلا تاكل وقيد بالذال المعجمة بوزن عظيم فيعمل بمعنى مفعول وهو ما قتل بصا او محجرا او ما لاحد له وحاصل الحديث ان السهم وما في معناه اذا اصاب الصيد بجلده حل وكانت تلك تركاته واذا اصاب بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل قوله (هذا حديث صحيح) واخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) اي على التفصيل المذكور في الحديث : (باب ملجاء في الذبح بالمرودة) بفتح الميم وسكون الراء المهملة هي الحجارة البيضاء وبه سميت مرودة مكة وفي الغرب المرودة جرابيض رقيق وقال في القاموس المرودة حجارة بيض براقعة تورى النار واصلب الحجارة وقال في الجمع هي حجارة بيض ويحتمل منه كالكسكين قوله (صاد ارنبا) بوزن جعفر يقال له بالفارسية خرگوش (واثننتين) شنك من الراوي (فتعلقهما) اي علقهما قال في القاموس علقه تعليقاً جعله معلقاً كعلقه (فاراه بالكلهما) فيه دليل على انه يجوز الذبح بالمرودة وعلى ان الارنب حلال قوله (وفي الباب عن محمد بن صفوان ورافع وعدي بن حاتم) واما حديث محمد بن صفوان فلخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه واما حديث رافع وهو ابن خديج فلخرجه الشيخان والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه واما حديث عدي بن حاتم فلخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه قوله (وهو قول اكثر اهل العلم) وهو الحق يدل عليه حديث الباب وحديث انس رضي الله عنه قال انجنا ارنبا ونحن بمر الظهر ان فسعى القوم فلبغوا فلخذتها فجئت بها الى ابوطحمة فذبحها فبعث بركبها اوقال بفخذها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبلها قال الخ في الفتح والحديث جواز اكل الارنب وهو قول العلماء كافة الا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر بن الصحابة وعن عكرمة عن التابعين وعن محمد بن ابي ليلى من الفقهاء واحتمل حديث خزيمة بن جزم قلت يا رسول الله ما تقول في الارنب قال لا اكله ولا احرمه قلت فاني اكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال نبئت انها تدعى وسنة ضعيف لو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة وله شاهد عن عبد الله بن عمر وبلغني حديثي بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم ياكلها ولم ينها عنها زعم انها تحيض اخرجه ابوداود وله شاهد عن عمر بن عبد الله بن عمر عن اسحاق بن رايوية في مسندة وحكي الرازي عن ابي حنيفة انه حرمها وغلطه النووي في النقل عن ابي حنيفة انتهى : (وقد ذكره بعضهم اكل الارنب) وقد عرفت انفا اسماءهم وما احتجوا به قوله (وروى عاصم الاحول عن الشعبي عن صفوان بن محمد او محمد بن صفوان) اي رواه بالشك ورواية عاصم هذه اخرجه ابوداود (ومحمد بن صفوان اصح) وقال الطبراني محمد بن صفوان هو الصواب قال ابن عبد البر صفوان بن محمد كذا في تهذيب التهذيب ويحتمل ان يكون الشعبي روى عنهما جميعا اي عن محمد بن صفوان وجابر بن عبد الله كليهما : (باب ملجاء في كراهية اكل المصبورة) اي التي تحبس

وهي التي تصبر بالنبل وفي الباب عن عرياض بن سارية وانش وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة وحديث ابى الدرداء حديث غريب حل ثنا محمد بن يحيى وغير واحد قالوا ابو عاصم عن وهب بن ابى خالد قال حدثتني ام حبيبة بنت العرياض بن سارية عن ابىها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يوم خيبر عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطيور وعن لحوم الحمير الا هلية وعن الجحمة وعن الخليسة وان توطأ الخبلى حتى يفسخ ما في بطونها قال محمد بن يحيى هو القطعي سئل ابو عاصم عن الجحمة فقال ان يصب الطير او الشئ فيترعى وسئل عن الخليسة فقال الذئب السبع يدركه الرجل فيلخذه منه فيموت في يده قبل ان يذكيها حل ثنا محمد بن عبد الله عن علي بن عبد الرزاق عن الثوري عن يونس عن عكرمة عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ شئ فيه الروح غرضا هذا حديث حسن صحيح باب في ذكوة الجنين حل ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد عن مجالد عن ثنابغا عن بن غياث عن مجالد عن ابى لؤى عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكوة الجنين ذكوة امه وفي الباب عن جابر وابى امامة وابى الدرداء وابو هريرة وهذا حديث حسن وقد روى من غير هذا الوجه عن ابى سعيد والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي واحمد والبخاري

وترعى بالنبل حتى تموت قوله (عن اكل الجحمة) بتشديد اللام المفتوحة وضبطه الثماني بكسرهما قال في النهاية هي كل حيوان يصب ويرعى ليلقتل الا انه يكثر في الطيور والارانب واشباه ذلك مما يجثم بالارض اى يلزمها ويلتصق بها وهي التي تصبر (اى تحبس ويرعى لها بالنبل) بفتح النون وسكون الواو اى بالسهم حتى تموت وهذا التفسير من اخذ الرواية والنوى لان هذا القتل ليس بذي مج قوله (وفي الباب عن عرياض بن سارية وانش وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة) اما حديث العرياض فالخرجه الترمذى في هذا الباب واما حديث انش فاخرجه البخارى ولقظه نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تصيد البهائم واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان عندنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن تصيد بهيمة او غيرها للقتل واما حديث ابن عباس فالخرجه الترمذى في هذا الباب واما حديث جابر وابو هريرة فلينظر من اخرجه قوله (عن كل ذي ناب) اى عن اكله (من السباع) اى سباع البهائم كالاسد والثور والفهد والذئب والقرية والخنزير (وعن كل ذي مخلب) بكسريه وفتح لام (من الطير) اى عن اكل سباعه في شرم السنة اى بكل ذي ناب ما يعبد بنباه على الناس واما قوله كالذئب والاسد والكلب ونحوها واما رادى مخلب ما يقطع ويشق تخليه كالنمر والصرور واليازى وغيرها (وعن لحوم الحمير) بضم تين جمع حمار (الاهلية) اى الانسية ضد الوحشية (وعن الجحمة) سبق ذكرها وسياتي ايضا (وعن الخليسة) اى الماخوذة من فم السباع فتتوت قبل ان تنكس وتسمى بذلك لكفها مخلوطة من السبع اى مسلوقة من خلس الشئ اذا سلبه (وان توطأ) اى عن ان تجامع (الخبلى) بفتح الخاء جمع الخبلى رقيق يضرع ما في بطونها (يعنى اذا حصلت الشخص جارية حيلة لا يجوز وطؤها حتى تضع حملها قال القارى وكذا اذا تزوج حبل من الزنا ذكره بعض علماء منا يعنى الحنفية وقال المظهر اذا حصلت جارية لرجل من السبل لا يجوز له ان يجامعها حتى تضع حملها اذا كانت حاملا وحتى تحيض وينقطع دمها ان لم تكن حاملا (قال محمد بن يحيى) شيخ الترمذى (هو القطعي) بضم القاف وفتح الطاء المهملة وهي جملة معترضة وضيم هو راجع الى محمد بن يحيى وقالها هو الترمذى (باب في ذكوة الجنين) اى في ذكوة الجنين هو الولد مادام في بطن امه قال في النهاية التذكية الذبح والخريقاى ذكيت الشاة تذكية والاسم الذكاة ولذلك ذكى قوله (عن ابى لؤى) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وياق ترجمته في اخر الباب قوله (ذكر الجنين ذكوة امه) مرفوعا بالابتداء والخبر والمراد الاخبار عن ذكوة الجنين بانها ذكوة امه فيحمل بها كما تحل الام بهاء لا يحتاج الى تنكيته قوله (وفي الباب عن جابر وابى امامة وابى الدرداء وابو هريرة) وفي الباب احاديث اخرى وستعرف تخريجها قوله (وهذا حديث حسن) واخرجه ايضا الدارقطني وابن حبان وصححه وضعفه عبد الحق وقال لا يحتج به باسناد كلها وذلك لان بعضها مجالد او لكن اقل احوال الحديث ان يكون حسنا لغيره كآخرة طرقه ومجالد ليس الا فى الطريق التي اخبرها الترمذى وابو داود ومنها وقد اخرجه احمد بن حنبل في طريق ليس فيها ضعيف والحاكم اخرجه من طريق فيها عطية عن ابى سعيد وعطية فيه ابن وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد كذا في التليل قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال الحافظ في التلخيص قال ابن المنذر انه لم يرو عن احد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يوكل الا باستئناف الذكوة الا ما روى عن ابى خيفة انتهى (وهو قول سفيان) هو الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد والبخاري (واليه ذهب صاحبوا الخيفة) واليه ذهب ايضا مالك واشترط ان يكون قد اشعر وقال ابو خيفة بتجريم الجنين اذا خرج ميتا وانها لا تغنى تذكية الام عن تذكيته قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا نحرقت الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاة انها اذا كان قد تم خلقه ونبت شعره فاذا خرج من بطنها ذبح حتى يخرج الدم من جوفه وروى عن سعيد ابن المسيب انه كان يقول ذكاة ما كان في بطن الذبيحة ذكاة امه اذا كان قد نبت شعره وتم خلقه ثم قال محمد وهذا اذا تم خلقه فذكاة في ذكاة امه فلا باس باكله فاما ابو خيفة فكان يكره اكله حتى يخرج حيا فيذكي وكان يروى عن حماد عن ابراهيم انه قال لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين

وأبو الولد اسمه جابر بن ثوبان في كراهية كل ذي ناب؟ ذي مخالب حدثنا أحمد بن الحسن ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن النضر عن
عن ابن شهاب عن أبي أدریس الخولانی عن أبي ثعلبة الخشني قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع حدثنا سعيد بن عبد الرحمن
أنتم قلت استدلال الإمام أبو حنيفة رحمه بقول إبراهيم النخعي هذا على كراهية أكل الجنبين ليس بصحيح قال صاحب التعليق المجلد هذا استبعادا بغير الرأي فلا
عبارة به بمقابلة النصوص ولعلها لم تبلغها أو حملها على غير معناها وقيل قوله إذا تم يعني إذا خرج من بطن الذبيحة جنين ميت فإن كان تام الخلق نابت الشعر
يوكل وإن لم يكن تام الخلق فهو مضغة لا تؤكل وبه قال مالك والليث وأبو ثور وقال أحمد والشافعي بحمله مطلقا وقال أبو حنيفة لا يؤكل مطلقا وبه قال زفر
الحسن بن زياد فان خرج حيادج انفقا أو دليل من قال بلحل مطلقا أو مقيد بتمام الخلقة حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه أحمد عشر نقاسا من الصحابة الأول
أبو سعيد الخدري أخرجه حديثه باللفظ المذكور أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان وأحمد الثاني جابر أخرجه حديثه أبو داود وأبو يعلى والثالث
أبو هريرة وأخرجه حديثه الحاكم وقال صحيح الإسناد وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه والدارقطني وفي سنده عمرو بن قيس ضعيف الرابع
ابن عمر أخرجه حديثه الحاكم والدارقطني وفي سنده ضعيف الخامس أبو أيوب أخرجه حديثه الحاكم السادس ابن مسعود أخرجه حديثه الدارقطني ورجالهم رجال الصحيح
السابع ابن عباس أخرجه الدارقطني الثامن كعب بن مالك حديثه عند الطبراني التاسع والعاشر أبو أمامة وأبو الدرداء حديثهما عند الزوار والطبراني الحاكم
عشر على حديثه عند الدارقطني قال وأجاب في البسوط بان حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه لا يصح وفيه نظر فإن الحديث صحيح وضعف بعض طرقه غير مضمون ذكر
في الأسرار أن هذا الحديث لعله لم يبلغ أبا حنيفة فإنه لا تأويل له ولو بلغه لما خالفه وهذا حسن وذكر صاحب العناية وغيرها أنه روى ذكاة الجنين ذكاة
أمه بالنصب فهو على التشبيه أي كذكاة أمه كما يقال لسان الوز من لسان الأمير وفيه نظر فإن المحفوظ عن ثمة الشأن الرفع صرح به المنذري ويوضح ما ورد
في بعض طريق أبي سعيد الخدري قال السائل يا رسول الله أنا نحر الأبل والناقة ونذبح البقر فنجد في بطنها الجنين أفلقه أم ناكله فقال كلوه إن شئتم فإن
ذكاة ذكاة أمه بالجملته فقول من قال بمواظفة الحديث أقوى هذا المخلص ما ذكره العيني في البناية انتهى ما في التعليق المجلد قلت قد بسط الحافظ في التلخيص
الكلام على أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن شاء الوقوف عليه فليرجع إليه **فان قلت** حديث الباب ليس بنص في أن ذكاة الجنين ذكاة
أمه وإن ذكاة الأم تغني عن ذكاته ففي النهاية للجزري يروي هذا الحديث بالرفع والنصب فمن رفعه جعله خبرا للبدن الذي هو ذكاة الجنين فتكون ذكاة
الأم هي ذكاة الجنين فلا يحتاج إلى مجزئ مستأنف ومن نصب كان التقدير ذكاة الجنين كذكاة أمه فلما حذف الجار نصب أو على تقديرين يذكي تذكية مثل
ذكاة أمه فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقاما فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيا ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين أي ذكو الجنين ذكاة
أمه انتهى قلت نعم يروي هذا الحديث بالرفع والنصب لكن المحفوظ عند ثمة الحديث هو الرفع قال الحافظ المنذري في تلخيص السنن والمحفوظ عن ثمة
هذا الشأن في تفسير هذا الحديث الرفع فيهما وقال بعضهم في قوله فان ذكوته ذكاة أمه ما يبطل هذا التأويل ويدحضه فإنه تعليل لا باحته من
غير أحد إن ذكاة أمه قلت روى أبو داود حديث الباب بلفظ قلنا يا رسول الله نحر الناقة ونذبح البقرة فنجد في بطنها الجنين أفلقه
أم ناكله قال كلوه إن شئتم فان ذكاته ذكاة أمه قال الخطابي في هذا الحديث بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه وإن لم نجد للجنين ذكاة و
تأوله بعض من لا يرى أكل الجنين على معنى أن الجنين يذكي كما تركي أمه فكانه قال ذكاة الجنين كذكاة أمه وهذه القصة رويها المذكورة في رواية أبي داود
هذه تبطل هذا التأويل وتدحضه لأن قوله فان ذكاته ذكاة أمه تعليل لا باحته من غير أحداث ذكاة ثانية ثبت أنه على معنى النيابة عنها انتهى
كلام الخطابي قلت الأمر كما قال الخطابي وقال الشوكاني في النيل اعترضه عن الحديث بما لا يعني شيئا فقالوا المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه **ومرّد** بأنه
لو كان الحق على ذلك لكان منصوباً بآثاره الخافض والرواية بالرفع ويؤيده أنه روى بلفظ ذكاة الجنين ذكاة أمه وروى ذكاة الجنين بذكاة أمه انتهى
وأستدل للإمام أبو حنيفة رحمه بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وأجيب بان الجنين إذا خرج ميتا فهو مذكى بذكاة أمه لأحاديث الباب
فهو ليس بميتة داخل تحت هذه الآية. أعلم أن من اشتراط أن يكون الجنين قد أشعر أحتج بما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلفظ إذا
أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه وقد تفرد به أحمد بن عاصم والصحيح أنه موقوف أيضا قد روى عن أبي ليلى مرفوعا ذكاة الجنين ذكاة أمه
أشعر ولم يشعر وفيه ضعف أيضا قد روى من طريق ابن عمر نفسه مرفوعا وموقوفا كما رواه البيهقي أنه قال أشعر ولم يشعر كذا في النيل وقال
صاحب التعليق المجلد ولتعارضهما لم يأخذهما الشافعية فقالوا ذكاة الجنين ذكاة أمه مطلقا ومالك الغي الثاني لضعفه وأخذ بالاول لاغتضاده
بالموقوف فقيده به حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه انتهى **قوله** (وأبو الولد اسمه جابر) بفتح الجيم وسكون الواو وبالألف من ذوف بفتح الميم وسكون
الواو وبالفاء الحمد إلى الكلى في صدق يرم من الرابعة باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذي مخالب الناب السن الذي خلفه الرباعية جمعه
أنياب قال ابن سينا لا يجتمع في حيوان واحد ناب وقرن معا وذو ناب من السباع كالأسد والذئب والثور والفيول والقرود وكل سالة ناب يتقوى به ويصطاد

الحلق واللثة قال لو طعنت في فخذها لاجزأ عنك قال احمد بن منيع قال يزيد بن هارون هذا في الضرورة وفي الباب عن رافع بن خديج و
 هذا حديث غريب لا يعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا يعرف لابي العشاء عن ابيه غير هذا الحديث واختلفوا في اسم ابي العشاء فقال
 بعضهم اسمه اسامة بن قهطم ويقال يسار بن بزور ويقال ابن بلز ويقال اسمه عطارد باب في قتل الوزغ حل ثنا ابو كريب ثنا وكيع عن عسفيان
 عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل وزغاً بالضربة الاولى كان له كذا او كذا احسنة
 فان قتلها في الضربة الثانية كان له كذا او كذا احسنة فان قتلها في الضربة الثالثة كان له كذا او كذا احسنة وفي الباب عن ابن مسعود
 وسعد وعائشة وامر شريك وحديث ابي هريرة حل ثنا حسن صحيح باب في قتل الحيات حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الحيات واقتلوا اذا الطفيتين والابتر فانهما يلقمان البصر
 ويسقطان الحبل وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وابي هريرة وسهيل بن سعد

الضرورة كالتردي في البئر واشباهه وقال ابو داود بعد اخراجه هذا لا يصح الا في المتدنية والنافرة والمتوحشة قوله وفي الباب عن رافع بن
 خديج اخراجه الترمذي في اخر ابواب الصيد قوله (هذا حديث غريب الخ) قال الخطابي وضعفوا هذا الحديث لان رواته مجهولون وابو العشاء
 لا يدري من ابوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة قال في التلخيص وقد تفرع حماد بن سلمة بالرواية عنه يعني باب العشاء على الصحيح وهو لا يعرف حاله
 وقال في تهذيب التهذيب قال الميموني سالت احمد عن حديث ابي العشاء في الذكاة قال هو عندى غلط ولا يجنبى ولا اذهب اليه الا في موضع ضئ
 وقال البخاري في حديثه واسمه وسماه عن ابيه نظر وذكره ابن حبان في الثقات ولا تعرف لابي العشاء عن ابيه غير هذا الحديث) روى ابو داود
 في غير المسان عن ابي العشاء عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنتها قال ابو داود في موضع اخر سمعه من احمد بن حنبل رحمه الله
 فاستحسنه جدا كذا في تهذيب التهذيب (فقال بعضهم اسمه اسامة بن قهطم) في القاموس القهطم كزبرج اللثيم ذوالعقب وعلمه ويقال
 يسار بن بزور بفتح الموحدة وسكون المهمله وبالزاي (ويقال ابن بلز) بفتح الموحدة وسكون اللام وبالزاي باب في قتل الوزغ قال في مجمع
 البحار الوزغ بفتح واو وزاي وبمجمة دابة لها قوائم تعد وفي اصول الحشيش وقيل انها تأخذ ضرع الناقة فتشرب لبنها انتهى قلت يقال
 لها في لساننا الهندية كركك وقال في الصراح وزغ جانوري چون كرشه انتهى وقال في القراح كرشه بروزن اقشته كرشه كه بمعنى جدياسه
 هندي جهيكي انتهى قوله من قتل وزغاً بالضربة الاولى كان له كذا او كذا احسنة الخ وفي رواية عند مسلم من قتل وزغاً في اول ضربة كتبت له
 مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك قال النووي سبب تكثير الثواب في قتله اول ضربة للحث على المبادرة بقتله والاغتناء
 به والحرص عليه فانه لو فاته ربما انفلت وفات قتله والمقصود انتهاء الفرصة بالظفر على قتله انتهى قوله وفي الباب عن ابن مسعود وسعد
 وعائشة وامر شريك) اما حديث ابن مسعود فاخرجه احمد وابن حبان عنهما من قتل حية فله سبع حسنة ومن قتل وزغاً فله حسنة
 واما حديث سعد فاخرجه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزغ وسماه فوليست او اما حديث عائشة فاخرجه الطبراني
 عنها من قتل وزغاً كفره عنه سبع خطيئات واما حديث امر شريك فاخرجه عنها الشيخان بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم: (باب في قتل الحيات) جمع حية
 قوله (اقتلوا الحيات) اي كلها عموماً واقتلوا اي خصوصاً رذا الطفيتين) بضم الطاء المهمله وسكون الفاء اي صاحبهما وهي حية
 خبيثة على ظهرها خطان اسودان كالطفيتين والطفية بالضم على ما في القاموس خوصة المقل والخص بالضم ورق الفحل الواحدة
 بهاء والمقل بالضم صمغ شجرة وفي النهاية الطفية خوصة المقل شبه به الخطان اللذان على ظهر الحية في قوله رذا الطفيتين (والابتر)
 بالنصب عطفاً على اقل هو الذي يشبه المقطوع الذنب لقصر ذنبه وهو من اخبت ما يكون من الحيات (فانهما يلقمان البصر)
 اي يطلبانه وفي رواية الشيخين يطمان البصر بفتح الياء وكسر اليم اي ويعميان البصر بمجوز النظر اليهما لخاصية السممية في بصرهما
 (ويسقطان) من الاسقاط (الحبل) بفتحين اي الحنين عند النظر اليهما بالخاصة السممية قال القاضي وغيره جعل ما يفعلان بالحيات
 كالذي يفعل بقصد وطب وفي خواص الحيوان عجائب لا تنكر وقد ذكر في خواص الافعى ان الحبل يسقط عند موافقة النظرين وفي
 خواص بعض الحيات ان رؤيتها تعمي ومن الحيات نوع يسمى التاؤد متى وقع نظره على انسان مات من ساعته ونوع اخر اذا سمع
 الانسان صوته مات قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وابي هريرة وسهيل بن سعد) اما حديث ابن مسعود فاخرجه ابن
 داود عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الحيات كلها الا الحان الابيض الذي كانه قضيب فضة وله حديث اخر عند

وهذا حديث حسن صحيح وقد روى عن ابن عمر عن ابي لبابة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي بعد ذلك عن قتل جنان البيوت وهي العوامر وروى عن ابن
عن يزيد بن الخطاب ايضا وقال عبد الله بن المبارك انما يكره من قتل الحيات الحية التي تكون دقيقة كانها فضة ولا تلتوى في مشيتها
حل ثنائها ثنائ عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن صفية عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لبيوتكم عمار الجن
عليهن ثلثا فان بكى لكم بعد ذلك منهن شي فاقتلوه هكذا روى عبيد الله بن عمر هذا الحديث عن صفية عن ابي سعيد وروى مالك
ابن انس هذا الحديث عن صفية عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي سعيد وفي الحديث قصة حل ثنائها ذلك الانصارى ثنائ
ثنائها مالك وهذا صحيح من حديث عبيد الله بن عمر وروى محمد بن عجلان عن صفية خورواية مالك حل ثنائها ثنائ ابن ابي زائدة ثنائ ابن
ابي ليلى عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال قال ابو ليلى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها
انا نسالك بعهد نوح وبعهد سليمان بن داود ان لا تؤذي بنا فان عادت فاقتلوها هذا حديث حسن غريب لا يعرفه من حديث ثابت
البناني الا من هذا الوجه من حديث ابن ابي ليلى

ابن داود والنسائي والطبراني واما حديث عائشة فلينظر من اخرجه واما حديث ابي هريرة فلخرجه ابوداود وابن حبان في صحيحه فاسالنا من من
حاربناهن يعني الحيات ومن ترك قتل شيء منهن خيفة فليس منا وله احاديث اخرى في هذا الباب ذكرها المندري في الترغيب واما حديث سهل فلينظر
من اخرجه قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وروى عن ابن عمر عن ابي لبابة (بضم اللام صحابي مشهور) نهي بعد ذلك عن قتل جنان
البيوت) بكر الحليم جمع جات الحية الدقيقة وفي رواية الشيخين نهي بعد ذلك عن ذوات البيوت اي صواحبهما ملازمتهما (وهي) اي جنان البيوت
(العوامر) اي للبيوت حيث تسكنها ولم تفارقها واحدا عامرة وقيل سميت بها لطول عمرها كذا في النهاية وقال التوريشي عمار البيوت وعمارها
سكانها من الجن واخرج هذه الرواية الشيخان في حديث ابن عمر المذكور ونقطهما قال عبد الله فبينما انا اطارد حية اقتلتها نادى ابي لبابة لا تقتلها
فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الحيات فقال انه نهي بعد ذلك عن ذوات البيوت وهن العوامر قوله وروى عن ابن عمر عن زيد بن الخطاب
ايضا (زيد بن الخطاب هذا هو اخو عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما وكان زيدا اسن من عمر واسلم قبله وكان طويلا باثن الطول وشهد بدر والمجاهد
له في الكتب حديث واحد في النهي عن قتل ذوات البيوت كذا في تهذيب التهذيب قلت حديث زيد بن الخطاب اخرجه مسلم وابوداود قوله (ان
لبيوتكم عمارا) اي سواكن (فخرجوا عليهن ثلاثا) بتشديد الراء المكسورة اي ضيقوا اي قولوا لها انت في حرج اي ضيق ان عدت الينا فلا تلومينا
ان تضيق عليك بالتبع والطرء والقتل كذا في النهاية وفي شرح مسلم للنووي قال القاضي عياض روى ابن الجيب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول
انكم بالعهد الذي اخذ عليكم سليمان بن داود عليهما السلام ان لا تؤذونا ولا تظهروا لنا ونحوه عن مالك (فان بدا) اي ظهر (بعد ذلك) اي بعد
التحريم (فاقتلوا) وفي رواية لسلم فاقتلوه فانه كافر وفي رواية اخرى له فاقتلوه فانه شيطان قال القاري في المراقبة ان غلبت بهن مسلم بل هو اما
جني كافر اما حية واما ولد من اولاد ابليس او سماه شيطانا التمرد وعلام ذهابه بالايذان وكل متمردين من الجن والانس والدة يسمى شيطانا
وفي شرح مسلم للنووي قال العلماء اذ المذهب بالانذار علمته انه ليس من عوامر البيوت ولا من الجن بل هو شيطان فلا حرمه له
فاقتلوه ولن يجعل الله له سبيلا الى الاضرار بكم قوله (وروى مالك بن انس هذا الحديث) رواه في الخوالموطا (وفي الحديث قصة) رواه مسلم
بقصته قوله (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) انصارى ولد است سنين من خلافة عمر قتل بدجيل وقيل غرق بنهر البصرة وقيل فقد بدير الحليم
سنة ثلاث وثمانين في رقعة ابن الاشعث حديثه في الكوفيين سمع اياه وخلقا كثيرا من الصحابة ومنه الشعبي ومجاهد وابن سيرين وخلق وهو
في الطبقة الاولى من تابعي الكوفيين ذكره صاحب المشكوة في حرف العين وقال في حرف اللام ابن ابي ليلى اسمه عبد الرحمن بن ابي ليلى يسار الانصار
ولد الخ ثم قال وقد يقال ابن ابي ليلى ايضا لولده محم وهو قاضي الكوفة امام مشهور في الفقه صاحب مذهب وقول اذا اطلق الحديث ابن
ابي ليلى فانما يعنون اياه واذا اطلق الفقهاء ابن ابي ليلى فانما يعنون محم او ولد محم هذا سنة اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين
ومائة (قال قال ابو يعلى) الانصارى صحابي والد عبد الرحمن شهد احد وما بعدهما دعاش الى خلافة علي قوله (انا نسالك بعهد نوح)
ولعل العهد كان حين ادخالها في السفينة (ان لا تؤذي بنا) هذه اليا ياء الضمير لا ياء الكلمة فانها سقطت لاجتماع الساكنين فتكون ساكنة
سواء قلنا ان مصدرية ولا نافية والتقدير يطلب منك عدم الايذاء او مفسرة ولا ناهية لان في السؤال معنى القول اي لا تؤذي بنا قوله
(هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابوداود اعلم انه ورد في قتل الحيات احاديث مختلفة ولاجل ذلك اختلف اهل العلم فذهب طائفة
منهم الى قتل الحيات اجمع في الصحارى والبيوت بالمدينة وغيرها المدينة ولم يستثنوا نوعا ونوعا ولا موضعاً واحداً في ذلك باحاديث جاز

باب ما جاء في قتل الكلاب حل ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم ثنا منصور بن نراذ ان يونس عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الكلاب امة من الامم لامرث بقتلها كلها فاقتلوا منها كل اسوء بهيمة وفي الباب عن ابن عمر وجابر وابي رافع وابي ايوب وحديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح ويروى في بعض الحديث ان الكلب الاسود البهيم شيطان الكلب الاسود البهيم الذي لا يكون فيه شئ من البياض قد كره بعض اهل العلم صيدا للكلب الاسود البهيم باب من امسك كلبا ما ينقص من اجرة حل ثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا او اتخذ كلبا ليس بضار ولا كلب ماشية نقص من اجرة كل يوم قيد اطان وفي الباب عن عبد الله بن مغفل وابي هريرة و سفيان بن ابى زهير وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوكلب زرع

عامة وقالت تقتل الحيات اجمع الاسواكن البيوت بالمدينة وغيرها فانهم لا يقتلن لما جاء في حديث ابى لبابة وزيد بن الخطاب من النهي عن قتلهم بعد الامر بقتل جميع الحيات وقالت طائفة تنذر سواكن البيوت في المدينة وغيرها فان بدين بعد الانذار قتلن وما وجد منهن في غير البيوت يقتلن من غير انذار وقال مالك يقتل ما وجد منها في المساجد واستدل هؤلاء بقوله صلى الله عليه وسلم ان لهذه البيوت عوامر فاذا رايت منها شيئا فخرجوا عليها ثلاثا فان ذهب والا فاقتلوه وقالت طائفة لا تنذر الاحياء المدينة فقط واما حيات غير المدينة في جميع الارض والبيوت فتقتل من غير انذار وقالت طائفة يقتل الابتر وذو الطفتين من غير انذار سواكن بالمدينة وغيرها وكل من هذه الاقوال وجه قوي ولا يلزم ظاهر كذا في الترغيب المنذرى قوله (لو كان الكلاب امة من الامم الخ) ياتي شرح هذا الحديث في الباب الذي يليه قوله (روى في الباب عن ابن عمر وجابر وابي رافع وابي ايوب) اما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان وخرجه الترمذي في الباب الذي واما حديث جابر فاخرجه مسلم عنه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حتى ان المرأة تقدم من البادية بكلبها فمقتله ثم نوى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها وقال عليكم بالاسود البهيم ذي النقطتين فانه شيطان واما حديث ابى رافع فاخرجه احمد عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ابا رافع اقتل كل كلب بالمدينة الحديث واما حديث ابى ايوب فليظن من اخرجه قوله (روى حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح) واخرجه ابوداود والدارقمي واخرجه الترمذي في الباب الذي يليه بن يادة (ويروى في بعض الحديث ان الكلب الاسود البهيم شيطان وهو حديث جابر الذي اشار اليه الترمذي وذكرنا لفظه) قال القاضي ابوبلي فان قيل ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم في الكلب الاسود انه شيطان ومعلوم انه مولود من الكلب وكذلك قوله في الابل انها جن وهي مولودة من النوق فلجواب انه انما قال ذلك على طريق التشبيه لهما بالشيطان والجن لان الكلب الاسود شر الكلاب واقلا نفعاً والابل شبه الجن في صعوبتها وصولتها وفي شرح السنة قيل في تخصيص كلاب المدينة بالقتل من حيث ان المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحى وهم لا يدخلون بيتا فيه كلب وجعل الكلب الاسود البهيم شيطانا نجسه فانه اضر الكلاب واعقرها والكلب اسرع اليه منه الى جميعها وهي مع هذا اقلا نفعاً واسوأها حراسة وابعداها من الصيد واكثرها نفعاً وحك عن احمد واسحاق انها قال لا يصيد الكلب الاسود وقال النورى جمعوا على قتل العقور واختلفوا فيما لا ضرر فيه قال امام الحرمين امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك الا الاسود البهيم ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب حيث لا ضرر فيها حتى الاسود البهيم انتهى باب من امسك كلبا ما ينقص من اجرة قوله (من اقتنى كلبا) يقال اقتنى الشئ اذا اتخذته للاذخار اي حبس وامسك (واقتنى كلبا) شك من الراوى (ليس بضار) بتخفيف الراء المكسوة المتونة اي ليس بمعلم قال التوربشتى الضارى من الكلاب ما يهجم بالصيد يقال ضوا الكلب بالصيد ضراوة اي تعود انتهى وقال الحافظ ضرر الكلب واضراة صاحبه اي عوده واغراه بالصيد (ولا كلب ماشية) هو ما يتخذ من الكلاب لحفظ الماشية عند رعيها (نقص) بصيغة المجهول قال القارى وفي نسخة يعنى المشكوة بالمعلوم وهو يتعدى ولا يتعدى والمراد به هنا الزوم اي انقص (كل يوم) بالنصب على الظرفية (قيد اطان) فاعل او نائبه قال القارى او من اجرمه الماضى فيكون الحديث محمولا على التهديد لان حط الصنة بالسيدة ليس مذهب اهل السنة والجماعة وقيل اي من ثواب عمله المستقبل حين يوجد وهذا اقرب لانه ثلثا اذا نقص من ثواب عمله ولا يكتب له كما يكتب لغيره من كمال فضله لا يكون حط العمله وذلك لانه اقتنى النجاسة مع وجوب التجنب عنها من غير ضرورة وحاجة وجعلها وسيلة لد السائل والضعيف قال النورى واختلفوا في سبب نقصان الاجر باقتناء الكلب فقيل لامتناع الملائكة من دخول بيته وقيل لما يلحق المارين من الاذى من ترويع الكلب لهم وقصد اياهم وقيل ان ذلك عقوبة لهدم لا تحادهم ما نفى عن اتخاذهم وعصيانهم في ذلك وقيل لما يتلبى به من ولوغه في الاداى عند غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب قوله وفي الباب

سفيان بن أبي زهير وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوكلب ذرع حل ثنا ثنيبة ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب الاكلب صيد اوكلب ماشية قال قيل له ان اباهرية يقول اوكلب ذرع فقال ان اباهرية له ذرع هذا حديث حسن صحيح حدثنا الحسن بن علي وغيره احد قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الاكلب ماشية او صيد او ذرع انتقص من اجرة كل يوم قيد اطن هذا حديث صحيح ويروى عن عطاء بن ابى رباح انه رخص في امساك الكلب وان كان للرجل شاة واحدة حل ثنا بذلك اسحق بن منصور ثنا ساجج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء بن محمد ثنا عبيد بن اسباط بن محمد القرشي ثنا ابى عن الاعمش عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عبد الله بن معقل قال ابى لم ين يرفع اغصان الشجرة عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال لولا ان الكلاب امة من الامة لامرنا بقتلها فاقولوا منها كل اسود بهيم وامن اهل بيت يرتبطون كلبا الا انتقص من عمله كل يوم قيد اطن اوكلب صيد اوكلب حرث اوكلب غنم هذا حديث حسن وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن بن عبد الله بن معقل عن النبي صلى الله عليه وسلم باب في الزكاة بالقصب وغيره حل ثنا ابو الاحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن ابيه عن جدته رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا نلتقى العدو وغدا

عن عبد الله بن معقل وابى هريرة (اخرج حديثهما الترمذی في هذا الباب) وسفيان بن ابى زهير (اخرج حديثه الشيخان عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يغني عنه زرا ولا ضرعا نقص من عمله كل يوم قيد اطن قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم والشيخان قوله (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوكلب ذرع) رواه ابو هريرة وعبد الله بن معقل وسفيان بن ابى زهير قوله (فقال ان اباهرية له ذرع) اراد ابن عمر بذلك ان سبب حفظ اباهرية لهذه الزيادة انه صاحب ذرع وانه من كان مشغولا بشئ احتاج الى قنوت احكامه وهذا هو الذي ينبغي حمل الكلام عليه وفي صحيح مسلم قال سالم وكان ابو هريرة يقول اوكلب حرث وكان صاحب حرث وقد وافق اباهرية على ذكر الزرع عبد الله بن معقل كما اخرج الترمذی في هذا الباب وسفيان بن ابى زهير كما اخرج الشيخان قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم قوله (اوكلب ماشية او صيد او ذرع) او للتوبيخ لا للتزديد (انتقص من اجرة كل يوم قيد اطن) وفي رواية ابن عمر المتقدمه قيل لهما في اختلاف هاتين الروايتين المختلفتين فقيل الحكم للزائد لكونه حفظا لم يحفظ الاخر او انه صلى الله عليه وسلم اخبروا لا بنقص قيد اطن واحد فسمعه الراوى الاول ثم اخبر ثانيا بنقص قيد اطن زائدة في التاكيد والتفريق من ذلك فصح الراوى الثاني وقيل ينزل على جالين فنقص القيد اطن باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيد اطن باعتبار قتلته وقيل يختص نقص القيد اطن بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيد اطن بما عدلها وقيل غير ذلك واختلف في القيد اطن المذكورين ههنا هل هما كلقيد اطن المذكورين في الصلوة على الجنازة واتباعها فقيل بالتسوية وقيل اللذان في الجنازة من باب الفضل واللذان ههنا من باب العقوبة وباب الفضل اوسع من غيره قوله (هذا حديث صحيح) اخرجه الجماعة قوله (انه رخص في امساك الكلب وان كان للرجل شاة واحدة) اذا امسكه لحفظ الشاة الواحدة فانه كلب ماشية قال ابن عبد البر في هذه الاحاديث ابلحة اتخاذ الكلب للتصيد والماشية وكذلك للزراع لانها زيادة حافظ وكرامة اتخاذها لغير ذلك الا انه يدخل في معنى الصيد وغيرها مما ذكر اتخاذها للجلب المنافع ودفع المضار قياسا فتخص كرامة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملئكة الى البيت الذي الكلاب فيه وقد استدلل بهن اعلى جواز اتخاذ لغير ما ذكر وانه ليس محرم لان ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الاجرام لا فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لاحوام كذا في النبل قوله (لولا ان الكلاب) اي جنسها امة (اي جماعة من الامة) لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا امة امثالكم رفاق قتلوا منها كل اسود بهيم) اي خالص السواد قال الخطابي معنى هذا الكلام انه صلى الله عليه وسلم كره ابناء امة من الامة واعدام جيل من الخلق لانه ما من خلق الله تعالى الا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة يقول اذا كان الامر على هذا ولا سبيل الى قتلهم فاقتلوا اشرارهم وهى السواد اليهم وابقوا مساوئهم لتتفوقوا بهن في الحراسة قال الطيبي قوله امة من الامة اشارة الى قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا امة امثالكم اي امثالكم في كونها دابة على الصانع ومبوة له قال تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده اي يسبح بلسان القال والحال حيث يدل على الصانع وعلى قدرته وحكمته وتذبيبه عما لا يجوز عليه فبالنظر لهذا المعنى لا يجوز التعرض لها بالقتل والافناء ولكن اذا كان لدفع مضرة كقتل الفواسق الخمس او جلب منفعة كذبح الجوارح المأكولة جاز ذلك قوله (هذا حديث حسن) قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذی انتهى (باب في الزكاة بالقصب وغيره) قال في القاموس بالقصب محوكة كل نبات ذى نابيب قوله (انا نلتقى العدو وغدا) اعلم عرف ذلك بخبر ابو بقرينة

وليس متعاضدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سن او ظفر وساحل ثكم عن ذلك اما السن فعظم
اما الظفر فمدى الحبشة حدثنا محمد بن بشارة بن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري قال ثني ابي عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن عباية عن ابيه وهذا اصح وعباية قد سمع من رافع والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون ان يترك
بس ولا يعظم باب حدثنا هناد ثنا ابو الاوصى عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج عن ابيه عن جد رافع
قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فمذ بعير من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فوماه رجل بسهم فحبسه الله فقال رسول الله صلى الله عليه
ان هذه البهائم او ابدك او ابل الوحش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا حدثنا محمد بن عجلان ثنا وكيع ثنا سفيان عن ابيه عن عباية
ابن رفاع عن جد رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عباية عن ابيه وهذا اصح والعمل على هذا عند اهل العلم

وليس متعاضدي بضم الميم مخفف مقصور جمع مدية بسكون الدال بعدها ثمانية وهي السكين سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان اى عمره والرباط بين
قوله نلقى العدو وليس متعاضدي يحتمل ان يكون مراده انهم اذا القوا العدو صاروا ابصارا ان يغنوا منهم ما يدجون به ويحتمل ان يكون مراده انهم يحتاجون
الى ذبح ما يكونه ليتقوا به على العدو واذا القوه ما انهر الدم اى اساله وصبه بكثرة شبهه بجوى الماء فى النهر قال عياض هذا هو المشهور فى الروايات
بالراء وذكره ابو زرارة وقال النضر بن عوف الدفع وهو غريب وما موصولة فى موضع الرفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقديس ما انهر الدم فهو حلال
فكلوا ويحتمل ان تكون شرطية (وذكر اسم الله عليه) بصيغة المجهول وفيه دليل على اشتراط التسمية لانه علق الاذن بمجموع الامرين وهما الانهار
التسمية والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه الا باحتماها ويتقيا بانتفاء احدها (ما لم يكن سن او ظفر) كذا فى النسخ الحاضرة بالرفع وكذلك فى بعض نسخ ابن اذ
وفى بعضها سنا او ظفر بالضم هو الظاهر وسأحل ثكم عن ذلك) اختلف فى هذا هل هو من جملة المرفوع او مدرج (اما السن فعظم) قال البيضاوى هو قياس
حذفت منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير اما السن فعظم وكل عظم لا يجل الذبح به وطوى النتيجة للدلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصراح
فى مشكل الوسيط هذا يدل على انه عليه السلام كان قد قرر كون الذكاة لا تفصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله فعظم قال ولم اربط بالبحث من نقل المنع من
الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع فى كلام ابن عبد السلام وقال النودى معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانها تنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيسها لانها
زاد اخوانكم من الجن وقال ابن الجوزى فى المشكل هذا يدل على ان الذبح بالعظم كان معهودا عندهم انه لا يجوزى وقرره الشارع على ذلك (واما الظفر
فمدى الحبشة) اى وهم كفار وقد نهيت عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النودى وقيل نوى عنهما لان الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالباً
الا الحق الذى هو على صورة الذبح واعتراض على الاول بانه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار واجيب بان الذبح بالسكين هو
الاصل واما ما يلحق بها فهو الذى يعتبر فيه التشبه ومن ثم كانوا يسمون عن جواز الذبح بغير السكين وروى عن الشافعى انه قال السن انما يذكى بها اذا كان
منزعة فاما وهى ثابتة فلذبح بها كانت مخففة يعنى قدل على عدم جواز التذكية بالسن المنزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازها بالسن المنفصلة
قال (واما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال فى السن لكن الظاهر انه اراد به الظفر الذى هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون
فى معنى الحق كذا فى النيل قلت هو جسم صلب كالصدف احد طرفيه رقيق محد يقال له اظفار الطيب قال فى الجواهر اظفار الطيب اقطاع
صدفية فى مقدار الظفر طيب الرائحة يستعمل فى العطر انتهى قلت ويكون اكبر من مقدار الظفر ايضا قوله (لم يذكر) اى والد سفيان (فيه) اى فى حديث
عن عباية عن ابيه بل ذكر عن عباية عن رافع وترك ذكر ابيه والحديث اخرج الجماعة بـ **باب قوله** (عن عباية) بفتح العين المهملة و
الموحدة الخفيفة وبعد الالف تحتانية خفيفة الانصارى الرزقى المدنى ثقة من الثالثة (بن رفاع) بكسرراء وخفة فاء وبعين مهملة
ثقة (بن رافع بن خديج) الانصارى صحابى جليل اول مشاهده احدثه خندق (فند بعير) اى هرب وهو بفتح النون وتشديد الدال ولم يكن
معهم خيل اى ولا جل ذلك لم يقدر على اخذه (فحبسه الله) اى اصابه السهم فوقف ران لهذه البهائم وفى رواية البخارى ان لهذه الابل
(او ابدك او ابل الوحش) قال الجوزى فى النهاية الاوابد جمع ابدية وهى التى قد تأبأت اى توحشت ونفرت من الانسان انتهى والمراد ان لها توحشا
وقال الترمذى فى اللام معنى من (فما فعل منها هذا) اى فامى بهيمة من هذه البهائم تهرب وتنفر فافعلوا به هكذا اى فارموا بسهم ونحوه
والمعنى ما نفر من الحيوان الاهل من الابل والبقرة والغنم والدجاج كالصيد الوحش فى حكم الذبح فان ذكاته اضطرارية فجميع اجزائه محل الذبح قال فى
شرح السنة فيه دليل على ان الحيوان الانسان اذا توحش ونفر لم يقدر على قطع مذبحه يصير جميع بدنه فى حكم المذبح كالصيد الذى لا يقدر عليه
كذلك لو وقع بعير فى بئر منكموسا فلم يقدر على قطع حلقومه فطعن فى موضع من بدنه فمات كان حلالا انتهى قوله (وهذا اصح) والحديث اخرج
الجماعة قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) قال الحافظ فى الفتح قد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والليث ونقل ايضا عن

وهكذا رواه شعبه عن سعيد بن مسروق عن رواية سفيان **أخر أبواب الصيد أبواب الاضحية** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في فضل الاضحية حدثنا ابو عمر ومسلم بن عمر والحذاء المديني ثني عبد الله بن نافع الصايغ عن ابى المثنى عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على ادمي من عمل يوم النحر احب الى الله من هراق الدم انه ياتي يوم القيمة بقرودها واشعارها واظلافها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع من الارض فطيبوا بها نفسا وفي الباب عن عمران بن حصين وزيد بن ارقم وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه و**ابو المثنى** اسمه سليمان بن يزيد مروى عنه ابن ابى ذريك ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الاضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة ويروى بقرودها

سعيد بن المسيب وربيعه فقالوا لا يهل الكل الا نسي او الوحش لا يتذكته في حلقة اولته وحجة الجمهور حديث رافع انتهى قلت ما ذهب اليه الجمهور هو الصواب ومجتهم حديث الباب وروى البيهقي عن طريق ابى العيس عن غصيان بن يزيد الجعفي عن ابيه قال اعرض رجل من الحى فاشترى جزورا فندت فعرقيها وذكر اسم الله فامرهم عبد الله يعني ابن مسعود ان ياكلوا فاطا طابت انفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم اقره بها فاكل واخرج عبد الرزاق عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا وقع البعير في البئر فاطعنه من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل واخرج ابن ابى شيبه عن طريق ابى راشد السلمي قال كنت ادعى منافع لاهلى بظهر الكوفة فتروى منها يعبر فخشيت ان يسبقني بذكاته فاخذت حديدة فوجأت بها في جنبه او سنامه ثم قطعت اعضا وفرقة على اهلى فابوا ان ياكلوا فاتيت عليها فقت على باب قصره فقلت يا امير المؤمنين يا امير المؤمنين فقال يا البيكاه يا البيكاه فاخبرته خبره فقال كل واطعمني اخرج ابن ابى شيبه عن عباية بلفظ تروى بعير في ركية فتزل رجل ليخرو فقال لا اقدر على خرو فقال له ابن عمر اذكر اسم الله ثم اقتل شاكلته يعني خاصرته ففعل فاخرج مقطعا فاخذ منه ابن عمر عشرين ابرهين او اربعة قوله وهكذا رواه شعبه عن سعيد بن مسروق عن رواية سفيان (كن في بعض النسب بلفظ من رواية سفيان وفي بعض النسب مثل رواية سفيان وهو الصواب ويؤيده انه وقع في بعض النسب فهو رواية سفيان والمعنى انه كما روى سفيان عن ابيه عن عباية بن رفاع عن جده رافع كذلك روى شعبه عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع ولم يذكر ابن عباية ورفاعة واسطة والد عباية ولذلك قال الترمذى وهذا صحيح **أبواب الاضحية** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **جمع الاضحية** قال النووى في الاضحية اربع لغات وهى اسم للذبح يوم النحر **الاولى والثانية اضحية** و**الاضحية** بضم الهاء وكسرهما وجمعها اضحية بالتحديد والتخفيف **والثالثة اضحية** وجمعها اضحيا **والرابعة اضحية** بضم الهاء وجمعها اضحى كسر طاء وارحلى وبهاسمى يوم الاضحية قوله (حدثنا ابو عمر ومسلم بن عمر والحذاء المديني) روى عن عبد الله بن نافع الصايغ وعنه س وقيل صدوق ثني عبد الله بن نافع الصايغ الخروزمي مولا هم المديني ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين قاله الحافظ في التقریب وقال الخرجي في الخلاصة وثقه ابن معين والنسائي (عن ابى المثنى) اسمه سليمان بن يزيد المديني عن سالم وسعيد المقبري وعنه ابن ابى ذريك وابن وهب حسن الترمذى حديثه وثقه ابن حبان وقال ابو حاتم منكر الحديث كذا في الخلاصة وقال في التقریب ضعيف قوله (ما على ادمي) وفي رواية ابن ملجة ابن لام (من عمل من رائدة لتاكيد الاستغراق اى عملا يوم النحر) بالنصب على الظرف (احب) بالنصب صفة عمل وقيل بالرفع وتقديره هو احب قاله القارى (من هراق الدم) اى صبه رواه الضمير يرجع الى ما دل عليه هراق الدم قاله الطبي (بقرودها) جمع قرن (واشعارها) جمع شعر (واظلافها) جمع ظلف وضمير التانيث باعتبار ان الهراق دمه اضحية قال القارى قال تزيين العربى افضل العبادات يوم العيد اراقة دم القرابات وانه ياتي يوم القيمة كما كان في الدنيا من غير نقصان شئ منه ليكون بكل عضو منه اجر ويصير مربة على الصراط انتهى وان الدم ليقع من الله (اى من رضاه) بمكان (اى موضع قبول) (قبل ان يقع من الارض) وفي رواية ابن فاجة قبل ان يقع على الارض بجرف من اى يقبله تعالى عند قصد الذبح قبل ان يقع دمه على الارض (فطيبوا بها) اى بالاضحية (نفسا) تمييز عن النسبة قال ابن الملك الفاعجواب شرط مقدر اى اذا علمتم انه تعالى يقبله ويجزيكم بها ثرا بأكثيرا فلتكن انفسكم بالتضحية طيبة غير كارهة لها قوله (وفي الباب عن عمران بن حصين) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لغالمة قومي الى اخيئتكم فاشهد بها فانه يغفر لك عند اول قطرة من دمها كل ذنب عملتيه وقولي ان صلاتي وشمكي ومحياي وما لله الى قوله من المسلمين اخرجهم الحاكم في المستدرک من طريق ابى حمزة التاملى عن سعيد بن جبيرة عن عمران بن حصين قال الذهبى في المستدرک ابو حمزة التاملى ضعيف جدا انتهى وقال البيهقي في اسنادة مقال ورواه اسحق بن راهويه في مسنده اخبرنا يحيى بن ادم وابو بكر بن عياش عن ثابت عن ابى اسحاق عن عمران بن حصين نذكره كذا في نصب الراية ورواه الحاكم من حديث ابى سعيد الخدرى وفيه عطية وقد قال ابن ابى حاتم في العلل عن ابيه انه حديث منكر ورواه الحاكم ايضا والبيهقي من حديث على وفيه عمرو بن خالد الواسطى وهو متروك كذا في التلخيص (وزيد بن ارقم) قال قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ما هذه الاضحية قال سنة ابيكم ابراهيم عليه الصلوة والسلام قالوا فالتا فيها يا رسول الله قال بكل شعرة

باب في الاضحية بكباشين حل ثنا قتيبة ثنا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين اقرنين املحين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما وفي الباب عن علي وعائشة وابي هريرة وجابر وابي ايوب وابي الدرداء وابي رافع وابي عمر وابي بكرة وهذا حديث حسن صحيح حل ثنا محمد بن عبد المحارب النكري ثنا شريك عن ابى الحسن عن الحكم عن حشيش عن علي انه كان يضحى بكباشين احدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه

حسنة قالوا فالصوف يارسل الله قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد قلت في سنده عائد الله المجاشعي قال البخاري لا يصح حديثه وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة قوله (وهذا حديث حسن غريب) ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد بتقديمه قال ابن العربي في شرح الترمذي ليس في فضل الاضحية حديث صحيح انتهى قلت الامر كما قال ابن العربي واما حديث الباب فالظاهر انه حسن وليس بصحيح والله تعالى اعلم قوله (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الاضحية الم) قال الترمذي في الترغيب وهذا الحديث الذي اشار اليه الترمذي رواه ابن ماجه والحاكم وغيرهما كلهم عن عائدة عن ابو ذر عن زيد بن ارقم قال قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسل الله هذه الاضحية الم وقد ذكرنا لفظه انفا (باب في الاضحية بكباشين) الكباش فحل الضان في اى سن كان واختلف في ابتداءه فقيل اذا اتى وقيل اذا رجع قاله الحافظ قوله (بكباشين) استدلال به على احتيازالعدد في الاضحية ومن ثم قال الشافعية ان الاضحية لسبع شياه افضل من البعير لان الدم المراق فيها اكثر والثواب يزيد بحسبه وان من اراد ان يضحى باكثر من واحد يجعله وحكى الرواي من الشافعية استحباب التعريق على ايام النحر قال النورى هذا الفرق بالمساكين لكنه خلاف السنة وفيه ان الذكر فيه افضل من الانثى (المحسين) الم ملح بالحاء المهملة قال ابن الاثير في النهاية هو الذي بياضه اكثر من سواده وقيل هو الحق البياض انتهى قال في القاموس اللحية بياض يغالطه سواد كما كبر حركة كيش الم ونجدة ملحاء انتهى وقال الحافظ في الفتح هو الذي فيه سواد وبياض والبياض اكثر ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الخطابي هو الابيض الذي في خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الخالص قيل الذي يعلو حمرة انتهى (ذبحهما بيده) هو المستحب لمن يعرف آداب الذبح ويقدر عليه والا فيلخص عند الذبح لحديث عمران بن حصين المذكور قال الحافظ في الفتح وقد اتفقوا على جواز التزكيل فيها للقادر لكن عند المالكية رواية بعدم الاجزاء مع القدرة وعند اكثرهم يكره لكن يستحب ان يشهد بها انتهى قال البخاري في صحيحه امر ابو موسى بناته ان يضحين بايديهن انتهى قال الحافظ وصله الحاكم في المستدرک ووقع لنا بعلو في خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع ان اباموسى كان يامر بناته ان يذبحن نسائكن بايديهن وسنده صحيح قال ابن التين فيه جواز ذبيحة المرأة ونقل محمد عن مالك كراهته وعن الشافعية الاولى للمرأة ان تؤكل في ذبح اضحيتهما ولا تنبأ شر الذبح بنفسها انتهى كلام الحافظ وسمى (كبير) اى قال بسم الله والله اكبر والراوى الاول لطلق الجمع فان التسمية قبل الذبح (روى عن رجله على صفاحهما) جمع صفح بالفتح وسكون الفاء وهو الجنب وقيل جمع صفحة وهو عرض الوجه وقيل نأى عنقها وفي النهاية صفح كل شئ جتمه وناحيته قال الحافظ وفيه استحباب وضع الرجل على صفحة عنق الاضحية الايمن واتفقوا على ان اضجاعها يكون على الجانب الايسر يوضع حلقه على الجانب الايمن ليكون اسهل على الذابح في اخذ السكين باليمن وامساك رأسها بيد اليسار انتهى قوله (وفي الباب عن علي) اخبره الحاكم وصححه على ما في المرقاة بلفظ انه كان يضحى بكباشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكباشين عن نفسه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان اضحى عنه اذ افاناضى عنه ابد او عائشة وابي هريرة) اخبره ابن ماجه وغيره من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابى سلمة عن عائشة (وابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين اقرنين المحلين موجئين الحديث قال الحافظ في الفتح ابن عقيل المذكور في سنده مختلف انتهى (وجابر) اخبره ابو داود وابن ماجه بلفظ قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين اقرنين المحلين موجئين الحديث (وابي ايوب) لينظر من اخبر حديثه (وابي الدرداء) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين جذعين موجئين اخبره احمد في مسنده (وابي رافع) اخبره احمد واسحاق بن راهويه في مسنديهما والطبراني في معجمه من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عن النبي صلى الله عليه وسلم بكباشين المحلين موجئين خصيين الحديث (وابن عمر) لينظر من اخبره (وابي بكرة) اخبره الترمذي قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبره الشيخان قوله (رثنا شريك) هو ابن عبد الله النخعي الكوفي (عن ابى الحسن) قال في الخلاصة ابى الحسن عن الحكم وعنه شريك اسمه الحسن والحسين انتهى وقال في الميزان حدث عنه شريك لا يعرف له عن الحكم بن عتيبة انتهى وقال الحافظ في التقریب مجهول انتهى عن الحكم هو ابن عتيبة ثقة ثبت وعن حشيش قال البخاري في فتح الحاء المهملة وبالنون المفتوحة والشين المعجمة هو ابن عبد الله السبائي قيل انه كان مع علي بالكوفة وقدم مصر بعد قتل علي انتهى قلت حشيش هذا ليس ابن عبد الله السبائي بل هو حشيش بن المعتمر الكنانى ابى المعتمر الكوفي كما صرح به الترمذي قوله (رثنا) انه كان يضحى بكباشين احدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه وفي رواية ابو داود قال رايت عليا رضى الله عنه يضحى بكباشين فقلت له ما هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصاني ان

فقبل له فقال امرني به يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلا أدع ابا هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث شريك وقد رخص بعض اهل العلم ان يضحى عن الميت ولم يربعضهم ان يضحى عنه وقال عبد الله بن المبارك احب الى ان يتصدق عنه ولا يضحى وان ضحى فلا ياكل منها شيئا ويتصدق بها كلها **باب ما يستحب من الاضحية** حل ثنا ابو سعيد الاشج ثنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي سعيد الخدري قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش اقرن فجيل ياكل في سواد ويمشي في سواد وينظر في سواد هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من حديث حفص بن غياث **باب ما لا يجوز من الاضحية** حل ثنا علي بن حجر ثنا جابر بن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي جبيب عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب عنه قال لا يضحى بالعرجاء بين ظلعها ولا بالعور اعيان عورها ولا بالمریضة بين مرضها ولا بالجفاء التي لا تنقي حل ثنا هناد بن ابني زائدة ثنا شعبان عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه اضحى عن فانما اضحى عنه وفي رواية صحيحها الحاكم على ما في المرواة انه كان يضحى بكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكبشين عن نفسه وقال ان رسول الله امرني ان اضحى عنه ابا فانما اضحى عنه ابا وفي رواية الحاكم هذه مخالفة لرواية الترمذي ويمكن الجمع بان يقال انه صلى الله عليه وسلم امر عليا به واوصاه ان يضحى عنه من غير تقييد بكبش او بكبشين فعلى ذلك قد يضحى عنه بنفسه بكبش كبش وقد يضحى بكبشين كبشين والله تعالى اعلم امرني به يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلا ادعهم بفتح الدال المهملة اي لا اتوكه قوله رهد حديث غريب لا نعرفه الا من حديث شريك قال المذنب حش هو ابو المحترم الكنان الصنعاني وتكلم فيه غير واحد وقال ابن حبان البستي وكان كثير الوهم في الاخبار ينفر عن علي باشيا ولا يشبه حديث الثقات حتى صار من لا يجز به وشريك هو ابن عبد الله القاضي فيه مقال وقد اخرج له مسلم في المتابعات انتهى قلت وابو الحسن شيخ عبد الله مجهول كما عرفت فلحديث ضعيف **قوله** (وقد رخص بعض اهل العلم ان يضحى عن الميت ولم يربعضهم ان يضحى عنه) عن الميت استدلل من رخص بحديث الباب لكنه ضعيف (وقال عبد الله بن المبارك احب الى ان يتصدق عنه ولا يضحى) ان ضحى فلا ياكل منها شيئا ويتصدق بها كلها وكذلك حل الامام البغوي في شرح السنة عن ابن المبارك قال في غنية الامعي ما محصله ان قول من رخص في التضحية عن الميت مطابق للادلة ولا دليل لمن منعها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبشين احدهما عن امته من شهد بالتحديد وشهد له بالبلاغ والآخر عن نفسه واهل بيته ومعلوم ان كثيرا منهم قد كانوا ماتوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل في اضحيته صلى الله عليه وسلم الاحياء والاموات كلهم والكبش الواحد الذي يضحى به عن امته كما كان للاحياء من امته كذلك كان للاموات من امته بلا تفرقة ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتصدق بذلك الكبش كله ولا ياكل منه شيئا بل قال ابو داود نفع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعمها جميعا المساكين وياكل هو واهله منها رواه احمد كان دابة صلى الله عليه وسلم انه ياكل من الاضحية هو واهله ويطعم منها المساكين وامر بذلك امته ولم يحفظ عنه خلافه فاذا اضحى الرجل عن نفسه وعن بعض امواته وعن نفسه وعن اهله وعن بعض امواته فيجوز ان ياكل هو واهله من تلك الاضحية وليس عليه ان يتصدق بها كلها نعم ان تخص الاضحية للاموات من دون شركة الاحياء فيها في حق المساكين كما قال عبد الله بن المبارك انتهى ما في غنية الامعي محصلا قلت لما جد في التضحية عن الميت منفردا حديثا مرفوعا صحيحا واما حديث علي المذكور في هذا الباب فضعيف كما عرفت فاذا اضحى الرجل عن الميت منفردا فالا احتياط ان يتصدق بها كلها والله تعالى اعلم **باب ما يستحب من الاضحية** قوله (بكبش اقرن فجيل) قال في القاموس فحل فجيل كريم منجذب في ضرابه انتهى وكذلك في نهاية الجوزي وقال الخطابي هو الكريم المختار للفحلة واما الفحل فهو عام في الذكورة منها وقالوا في ذكورة الفحل فحال فراقبينه وبين سائر الفحول من الحيوان انتهى وقال في النبل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بالغيل كما ضحى بالخصى انتهى وقال ابن العربي حديث ابي سعيد يعني حديث الباب بلفظ ضحى بكبش فحل اي كامل الخلقة لم تقطع انتباهه بر رواية مرجوئين قال الحافظ في الفتح وتعقب باحتمال ان يكون وقع ذلك في وقتين انتهى **قوله** (ياكل في سواد) اي فمه اسود (ويمشي في سواد) اي قوائمه سود مع بياض سائر مرن وينظر في سواد) اي حوالى عينيه سواد **قوله** (رهد حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وسكت عنه هو والمذنب وهو ايضا النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وهو على شرط مسلم قانه صاحب الاقتراح كذا في النبل واخرج مسلم من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرن يطأ في سواد وينظر في سواد ويدرك في سواد فاتي به ليضحى به فقال يا عائشة هل لي المدينة ثم قال اشخذ بها بحجى ففعلت ثم اخذها واخذ الكبش فاخضعه ثم ذبحه الحديث **باب ما لا يجوز من الاضحية** قوله (عن عبيد بن فيروز) بفتح الفاء وسكون التحتية وعبيد بالتصغير ثقة من الثالثة رفعه اي رواه مرفوعا قال لا يضحى بالعرجاء بين ظلعها بفتح الظاء وسكون اللام ويفتح اي عرجها هو ان يمنعها المشى ربين عورها بفتحين اي عماها في عين واحدة وبلاولى في العينين (ولا بالمریضة بين مرضها) وهي التي لا تعتلف قاله القادري (ولا بالجفاء) اي المهرولة التي لا تنقي من الانقاء اي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو المح قال الترمذي في المهرولة التي لا تنقي لعظامها يعني لا فتح لها من الجف يقول انقت الناقاة اي صار فيها نقي اي ممتد وقع في عظامها المح **قوله** (نحوه بمعناه) يعني نحو الحديث

هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم باب ما يكره من الاضغى
 حل ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا يزيد بن هارون ثنا شريك بن عبد الله عن ابي اسحاق عن شريح بن النعمان عن علي قال امرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا نضغى بمقابلة ولا مدبرة ولا شقاء ولا خرقاء حل ثنا الحسن بن علي ثنا عبيد الله بن موسى ثنا
 اسرائيل عن ابي اسحاق عن شريح بن النعمان عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قال المقابلة ما قطع طرف اذنها والمدبرة ما قطع
 من جانب الاذن والشقاء المشقوقة والخرقاء المشقوبة هذا حديث حسن صحيح وشريح بن النعمان الصائدي كوفي وشريح بن الحارث الكندي
 الكوفي القاضي يكنى ابا امية وشريح بن هانئ كوفي وهانئ له حجة وكلهم من اصحاب علي في عصر واحد باب في الجذع من الضان في الاضغى
 حل ثنا يوسف بن عيسى ثنا وكيع ثنا عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن ابي كباش قال جلبت غنما جذا الى المدينة فكدت على فلقبت
 ابا هريرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعمت الاضغى للجذع من الضان قال فانتبهه الناس وفي الباب عن ابن عباس
 وامبلال بنت هلال عن ابيها وجابر وعقبة بن عامر

المذكور بمخافة لا بلفظه وروى ابراهيم بن عبد الله عن طريق شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بلفظ قام فينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واصابعي اقصر من اصابعه وانامل اقصر من انامله فقال لا تجوز في الاضغى العوراء بين عورها والريضة بين مرضها والجرعاء بين ظلمها
 والكسيرة التي لا تلتقي قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابراهيم بن عبد الله والنسائي وابن ماجه وسكت عنه ابراهيم والمندري قوله (والعمل على هذا الحديث
 عند اهل العلم) قال النووي واجمعوا ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء لا تجزئ التضحية بها وكذا اما كان في معناها ادا قطع منها كالعلى وقطع
 الرجل وشبهه انتهى: (باب ما يكره من الاضغى قوله) ان نستشرف العين والاذن (بضم الذال ويسكن الهمزة) ننظر اليها وتتأمل في سلامتهما من افة
 تكون بهما كالعور والجذع قيل والاستشراف امعان النظر والاصل فيه وضع يدك على جلبك كيلا تمنعك الشمس من النظر ما خرد من الشرف وهو المكان المرتفع
 فان من اراد ان يطعم على شئ اشرف عليه وقال ابن الملك الاستشراف الاستكشاف قال الطيبي وقيل هو من الشرفة وهي خيار المال اى امرنا ان نتخيرها اى نختار
 ذات العين والاذن الكاملتين (وان لا نضغى بمقابلة) بفتح الباء اى التي قطع من قبل اذنها شئ ثم ترك معلقا من مقدمها (ولامدبرة) وهي التي قطع من
 دبرها وترك معلقا من مؤخرها (ولا شرقاء) بالمدى مشقوقة الاذن طولا من الشرق وهو الشق ومنه ايام المشرق فان فيها تشرق لحوم القرابين (و
 لا خرقاء) بالمدى مشقوبة الاذن ثقباً مستديراً وقيل الشرقاء ما قطع اذنها طولا والخرقاء ما قطع اذنها عرضاً قوله (المقابلة ما قطع طرف اذنها) اى من مؤخرها
 قدام قال في القاموس هي شاة قطعت اذنها من قدام وترك معلقة ومثله في النهاية الا انه لم يقيده بقدم (والمدبرة ما قطع من جانب الاذن) اى من مؤخرها
 قال في النهاية المدبرة ان يقطع من مؤخره من النخلة شئ ثم يترك معلقا كانه زمنة انتهى (والشرقاء المشقوقة) اى المشقوقة الاذن قال في النهاية الشرقاء
 هي المشقوقة الاذن باثنتين شرقاً اذنها يشرق شرقاً اذا شققها انتهى وقال في القاموس شرق الشاة شرقاً شق اذنها وشرق الشاة كقشر الشاة
 اذنها طولا فهي شرقاء انتهى (والخرقاء المشقوبة) اى المشقوبة الاذن قال في النهاية الخرقاء التي في اذنها ثقب مستدير والخرق الشق انتهى وفي القاموس
 الخرقاء من الغنم التي في اذنها خرق انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام اخبره الحمسة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم
 انتهى: (باب في الجذع من الضان في الاضغى) قال في القاموس الضان خلاف الماعز من الغنم ج ضان ويحرك وكامير وهو ضائفة ج ضوائن انتهى
 ومثل ذلك في النهاية وقال في الصراح ضان ميش يرخلاف معز والجهم ضان مثل ركب وركب وضان بالتحريك ايضا مثل حارس وحرس انتهى والجذع
 محركة قبل الشق وهي بهاء اسم له في زمن وليس بسن تبت او تسقط والشاب الحديث ج جذع وجذعان كذا في القاموس وقال الجوزي في النهاية واصل
 الجذع من اسنان الدواب هو ما كان منها شاباً فتياً فهو من الابل ما دخل في السنة الخامسة ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية وقيل البقر في
 الثالثة ومن الضان ما تمت له سنة وقيل اقل منها ومنهم من يخالف بعض هذا في التقديس انتهى وقال الحافظ في الفتح هو وصف لسن معين من بهيمة
 الانعام فمن الضان ما اكمل السنة وهو قول الجمهور وقيل دونها ثم اختلف في تقديره فقبل ابن ستة اشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة وحكى الترمذى
 عن وكيع انه ابن ستة اشهر او سبعة اشهر وعن ابن الاعرابي ان ابن الشابين يجذع لسته اشهر الى سبعة وابن الصرمين يجذع لثمانية الى عشرة قال
 والضان اسرع اجزا عام من المعز اما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما اكمل الثالثة ومن الابل ما دخل في الخامسة انتهى قوله
 (عن كدام) قال في التقریب كدام بالكسر والتخفيف ابن عبد الرحمن السلمي مجهول من السادسة انتهى (عن ابي كباش) قال في التقریب بصيغة الجمع السلمي او
 العيشي وقيل هو ابي عياش ابي كباش لقب مجهول من الثالثة قوله (جلبت غنما) اى للتجارة (فكدت) اى الغنم (وعلى) اى لعدم رغبة الناس فيها
 لئلا ينم منها انها لا تجوز في الاضغى نعم ونعمت شك من الراوى (فانتبهه الناس) كناية عن المبالغة في الشراء قوله (روى في الباب عن ابن عباس) لينظر

حدثنا علي بن حجر ثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن حجة بن عدي عن علي قال البقرة عن سبعة قلت فان ولدت قال اذبح ولدها معها قلت فالعرجاء قال اذا بلغت المنسك قلت فكسورة القرن فقال لا بأس امرنا وافرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العيينين والاذنين هذا حديث حسن صحيح وقدرناه سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل حدثنا هناد ثنا عبد الله بن سعيد عن قتادة عن حجة بن كليب النهدي عن علي قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضحي بالعصب القرن والاذن قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال العصب ما بلغ النصف فما فوق ذلك هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزى عن اهل بيت حدثنا يحيى بن موسى ثنا ابو بكر الحنفي ثنا الضحاك بن عثمان قال ثني عمار بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت ابا ايوب كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته فياكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصارت كما ترى هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مولى بني قدر بن مالك بن النضر العمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو

المذكور في هذا الباب وما في معناه واما البقرة فتجزى عن سبعة فقط اتفاقا في الهدى والاضحية انتهى قوله (عن حجة) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم مصفرا قال في التقريب صدوق بخط من الثالثة وقال في تهذيب التهذيب قال ابو حاتم شيخ لا يجيز حديثه شبيه بالجهول وقال ابن سعد كان معروفا وليس بذلك وقال الجلي تايي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى (فالعرجاء) اي ملكها هل يجوز التضحية بها ام لا (قال اذا بلغت المنسك) بكسر السين اي المذبح وهو المصلى اي يجوز التضحية بها اذا بلغت المنسك فكسورة القرن قال لا بأس اي بالتضحية بها وفي رواية الطحاوي عن حجة بن عدي قال اتى رجل من الكسورة القرن قال لا يضرك الحديث وظاهرة يدل على انه يجوز عند علي رضي الله تعالى عنه تضحية المكسورة القرن مطلقا من غير تقييد بالنصف او اقل منه او اكثر ولكن حديثه المرفوع الذي يخالفه كما استوقف عليه (امرنا) بصيغة المجهول (وامرنا) بصيغة المعلوم والاشك ان نستشرف العيينين والاذنين قال في النهاية واصل الاستشراف ان تضع يدك على حاجبك وتنظر كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء واصله من الشرف العلوكانه ينظر اليه من موضع مرتفع فيكون اكثر لادراكه ومنه حديث امرنا ان نستشرف العيين والاذن اي تتامل سلامتهما من افة تكون بهما او قيل هو من الشرفة وهي خيار المال اي امرنا ان نخيرها انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) لخروج الخمسة كذا في المنتقى وقال في التلخيص رواه احمد واصحاب السنن والبخاري وابن حبان والحاكم والبيهقي واصله الدارقطني وقال في بلوغ المرام صحيحه الترمذي وابن حبان والحاكم قوله (نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضحي بالعصب القرن والاذن) اي مكسور القرن ومقطوع الاذن قاله ابن الملك فيكون من باب علفتها ابتداء ماء بارد او قيل مقطوع القرن والاذن والعصب القطع كذا في المراقبة (قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب) وفي رواية اي داود قلت يعني لسعيد بن المسيب ما الاعصب (فقال العصب ما بلغ النصف فما فوق ذلك) قال الشوكاني في الحديث دليل على انها لا تجزى التضحية بالعصب القرن والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه واذنه وذهب ابو خنيفة والشافعي للمجهول الى انها تجزى التضحية بمكسورة القرن مطلقا وذكره مالك اذا كان يدعي وجعله عيبا وقال في القاموس ان العصباء الشاة المكسورة القرن الداخل فالظاهر ان مكسورة لا تجوز التضحية بها الا ان يكون الزاهب من القرن مقدرا ليسير بحيث لا يقال لها عصباء لاجله او يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المردى عن سعيد بن المسيب لغوى وترعى كذلك لا تجزى التضحية بالعصب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العصب لغة او شرعا انتهى قلت قال في الفائق العصب في القرن داخل الانكسار ويقال للانكسار في الخارج القضم وكذلك في القاموس كما عرفت وقال فيه القضاة المعز المكسورة القرن الخارج انتهى فالظاهر عندى ان المكسورة القرن الخارج تجوز التضحية بها واما المكسورة القرن الداخل فكما قال الشوكاني من انها لا تجوز التضحية بها الا ان يكون الزاهب من القرن الداخل مقدرا ليسير الى الله تعالى اعلم (باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزى عن اهل البيت) قوله (كان الرجل يضحي بالشاة) اي الواحدة (عنه) اي عن نفسه (وعن اهل بيته) وفي رواية مالك في الموطأ كنا نصحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته (فياكلون ويطعمون) من الالهام (حتى تباهى الناس) اي تفاخروا وفي رواية مالك ثم تباهى الناس بعد ذلك (فصارت) اي الضحايا (كما ترى) وفي رواية مالك فصارت مباهاة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مالك في الموطأ وابن ماجه قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق) وهو قول مالك والليث والاوزاعي قال العيني في البناية بعد ما ذكر حديث عبد الله بن هشام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة الواحدة عن جميع اهله وحديث انه ذبح كبش عن امته وبهذه الاخبار ذهب مالك واحمد والليث والاوزاعي الى جواز الشاة عن اكثر من واحد كذا في التعليق المجلد وقال مالك ربح في الموطأ الحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة ان الرجل يخبر عنه وعن اهل بيته البدنة ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم وليس لهم فيها انتهى واحتجهم هؤلاء الائمة بحديث ابي ايوب المذكور في هذا الباب وهو

٢٠

قول أحمد بن إسحاق واحتجاج حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بكبش فقال هذا من أمي لم يصح من أمي قال بعض أهل التجزئ الشاة الأعني نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم **باب حديثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم ثنا جرج عن جبلة بن سحيم** أن جبلة بن سحيم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فأعادها عليه فقال اتعقل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ولكنها سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب أن يجعل بها وهو قول سفيان الثوري وأبن المبارك

نص صريح في أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته وإن كانوا كثيرين وهو الحق قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد وكان من هدي به صلى الله عليه وسلم أن الشاة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته ولو أكثر عددهم كما قال عطاء بن يسار سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون قال الترمذي حديث حسن صحيح **واستدلوا** أيضا بحديث أبي سريجة قال حدثني علي بن الحنفية عن بعض ما علمت من السنة أن أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يضحون بأجرنا رواه ابن ماجه قال الشيخ في النبيل حديث أبي سريجة استأذنه في سنن ابن ماجه استأذنه صحيح وقال والحق إن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت وإن كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة انتهى **واستدلوا** أيضا بما أخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن معبد عن جد عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زبيب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير فسر رأسه ودعاه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة الواحدة عن جميع أهله وقال الحاكم صحيح الاستاد وهو خلاف من يقول إنها لا تجزئ إلا عن الواحدة انتهى كذا في تخرجه الهداية للزيلعي قال الزيلعي قبل هذا أو يشكل على المذهب يعني مذهب الحنفية أيضا في منعهم الشاة لأكثر من واحد بالأحاديث المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكبش عنه وعن أمته وأخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن معبد عن جد عبد الله بن هشام الخ **واستدلوا** أيضا بحديث عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد فأتى به ليضحي به قال يا عائشة هلم للمدية ثم قال اشترى بها حجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به رواه مسلم قال الخطابي في المعالم قوله تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهله وإن كانوا ورؤى عن أبي هريرة وابن عمر أنها كانت يفعل ذلك وأجازة مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه انتهى **فإن قلت** هذه الأحاديث منسوخة لا خصوصية لا يجوز العمل بها كما قال الطحاوي في شرح الآثار **قلت** التضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته وأشرأهم في أضحيته مخصوص به صلى الله عليه وسلم وأما تضحيته عن نفسه فإنه فليس بمخصوص به صلى الله عليه وسلم ولا منسوخا والدليل على ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يضحون بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته كما عرفت ولم يثبت عن أحد من الصحابة التضحية عن الأمة وأشرأهم في أضحيته البتة وأما ما ادعاه الطحاوي فليس عليه دليل **فإن قلت** حديث أبي أيوب المذكور محمول على ما إذا كان الرجل محتاجا إلى اللحم وفقيرا لا يجب عليه التضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه ويطعم اللحم أهل بيته أو يشرأهم في الثواب فذلك جائز أما الاشتراك في الشاة الواحدة في التضحية الواجبة فلا فإن الاشتراك خلاف القياس ولما جاز في البقرة والأبل ولما نص أنهم اشتروا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأبل والأنص في الشاة كذا في التعليق المجد تعلقا عن البنية للعيني **قلت** كما ورد النص أنهم اشتروا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأبل والبقرة كذا ورد النص أنهم اشتروا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشاة الواحدة إلا أنه قد ثبت الاشتراك في الأبل والبقرة من أهل آيات شتى وثبت الاشتراك في الشاة من أهل بيت واحد كما عرفت فالقول بأن الاشتراك في الشاة خلاف القياس وأنه لا نص فيه باطل جدا وأما حملهم حديث أبي أيوب المذكور على ما إذا كان الرجل محتاجا إلى اللحم وفقيرا لا يجب عليه التضحية فلا دليل عليه ولم يثبت أن من كان من الصحابة يجد سعة يضحي الشاة عن نفسه فقط ولا يشرأهم فيها ولا لم يثبت هذا التفريق بطل حل الحديث عليه والظاهر أن أبا سريجة كان ذا سعة ولم يكن فقيرا ومع هذا كان يضحي الشاة الواحدة عن أهل بيته فإنه لو كان فقيرا لم يحمله أهله على الجفاء ولم يخله جيرانه **باب قوله** عن جبلة بن سحيم بمهملتين مصغرا كوفي ثقة من الثالثة مات سنة خمس وعشرين ومائة **قوله** (فأعادها) أي فأعاد ذلك الرجل تلك المقالة أي التضحية الواجبة هي (عليه) أي على ابن عمر رضي الله عنهما (أتعقل) أي أتفهم (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون) الظاهر أنه لم يثبت عند ابن عمر وجوب التضحية ولذا لم يقل في جواب السائل نعم وقال البخاري في صحيحه قال ابن عمر رضي الله عنهما في الفقه وصلحنا دين سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر قوله (هذا حديث حسن) ذكر الحافظ هذا الحديث وتحسين الترمذي في الفقه وسكت عنه لكن في سننه الصحيح والظاهر أنه ابن اوطاة وهو مدلس ورواه عن جبلة

١٠

حدثنا احمد بن منيع وهناد قال ثنا ابن ابي نازدة عن حجاج بن ارطاة عن نافع عن ابن عمر قال اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يعني هذا حديث حسن باب في الذبح بعد الصلوة حدثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن داود بن ابي هذيل عن الشعبي عن البراء بن عازب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم آخر فقال لا يذبحن احدكم حتى يصلي قال فقام خالي فقال يا رسول الله هذا يوم اللحم فيه مكروه واني عجلت فسبكتي لا طعم اهل واهل اري وجيرا اري قال فاعلذ بحبك يا خوف قال يا رسول الله عندى عناق لابي هو خير من شاتي ثم فاجبها بلفظ عن قول رواه على هذا عند اهل العلم ان الاضحية ليست بواجبة قال الحافظ في الفتح كان الترمذي فهم من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم انه لا يقول بالوجوب فان الفعل المجرد لا يدل على ذلك وكانه اشار بقوله والمسلمون الى انها ليست من الخصائص وكان ابن عمر حريصا على اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك لم يصح بعدم الوجوب انتهى قوله وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك قال الشيخ عبد الحق في المباعات اختلفوا في ان الاضحية واجبة او سنة فذهب ابو حنيفة وصحابه ونفر الى انها واجبة على كل حرم مسلم مقيم موسر وعند الشافعي في رواية عن ابى يوسف سنة مؤكدة وهو المشهور المختار في مذهب احمد وفي رواية عنه انه واجب على الغنى وسنة على الفقير وفي رسالة ابن ابي زيد في مذهب مالك انه سنة واجبة على من استطاعها وليل الوجوب ما روى الترمذي وابوداود والنسائي عن مخنف بن سليم فذكر حديثه وفيه على كل اهل بيت في كل عام اضحية قال الشيخ وهذا صفة الوجوب وقال صلى الله عليه وسلم من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب انتهى كلام الشيخ قلت قال الحافظ في الفتح قد اخرج من قال بالوجوب بما روى عن مخنف بن سليم رفعه على كل اهل بيت اضحية اخرجه احمد والاربعة بسند قوي ولا حاجة فيه لان الصيغة ليست في الوجوب للطلق وقد ذكر معها العترة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الاضحية انتهى كلام الحافظ واما حديث من وجد سعة فلا يقربن مصلانا فاخرجه ابن ماجة واحمد ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف اشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره ومع ذلك فليس حرجا في الايجاب قاله الحافظ واستدلوا ايضا بقوله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب واجيب بان المراد تخصيص الرب بالانحر لا بالاصنام فالامر متوجه الى ذلك لانه القيد الذي يتوجه اليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلوة والنحر على انه قدر وى ان المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلوة على الصدر ولهم دلائل اخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا ثلاث هن على فراش وكتم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى اخرجه البزار وابن عدى والحاكم واجيب بان هذا الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج وقد صرح الحافظان بالحديث ضعيف من جميع طرقه واستدلوا ايضا بما اخرجه البيهقي عن ابى بكر وعمر انهما كانا لا يضحيان كراهة ان يظن من رآهما انها واجبة وكذلك اخرج عن ابن عباس وبلال وابى مسعود وابن عمر واجيب بان هذه اثار الصحابة رضي الله عنهم قال الشوكاني بعد ذكرها ولا حاجة في شئ من ذلك انتهى ولهم دلائل اخرى لا يخلو واحد منها عن كلام فنقول كما قال ابن عمر رضي الله عنه ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضحي المسلمون والله تعالى اعلم قوله اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يعني اى كل سنة قال القاري في المراقبة فهو اظنه دليل الوجوب انتهى قلت مجزى مواظبته صلى الله عليه وسلم على فعل ليس دليل الوجوب كما لا يخفى قوله (هذا حديث حسن) في اسناده حجاج بن ارطاة وهو كثير الخطاء والتدليس ورواه عن نافع بالعتنة باب في الذبح بعد الصلوة قوله (فقام خالي) يوم ابردة بن نيار هذا يوم اللحم فيه مكروه يعني بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر اليه يتبشع الطبع ويتفرغ عنه وفي اول اليوم لا يكثر اللحم فلذا ان عجلت النحر قال بعض العلماء وقد وقع في رواية لمسلم هكذا يوم اللحم فيه مكروه ووقع في رواية اخرى له مفرق ومعناه ليشتهى فيه اللحم يقال قومت الى اللحم وقمرته اذا شتهته هذه الرواية موافقة للرواية الاخرى ان هذا يوم يشتهى فيه اللحم ولذلك صوّب بعض اهل العلم هذه الرواية قلت لا منافاة بين الروایتين وكلتاها صوابان قال الحافظ في الفتح ووقع في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين وعرفت ان اليوم يوم اكل وشرب فاحسبت ان تكون شاتي اول ما يذبح في بيتي ويظهر لي ان بهذه الرواية يحصل الجمع بين الروایتين وان وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تناقض فيه وانما هو باعتبارين فمن حيث ان العادة جرت فيه بالذبايح فالنفس تنشوق له يكون مشتهى ومن حيث توارى الجميع عليه حتى يكثر فيه حملا فانتقلت عليه الكراهة لذلك في حيث وصفه بكونه مشتهى اراد انتهاءه ومن ثم استعمل بالذبح ليقرب بتحصيل الصفة الاولى عند اهله وجيرانه انتهى كلام الحافظ (لنسيكتي) اى يبيحتني (عندى عناق لابي) بفتح العين وتخفيف النون الانثى من ولد العز عند اهل اللغة قال ابن التين معنى عناق لابي انها صغيرة سن ترضع امها كذا في فتح الباري (هو خير من شاتي لحم) المعنى انها اطيب لحما وانفع للاكلين لسمتها ونفاستها ولا تجزئ جذعة بعد ذلك اى جزعة من العز قوله (وفي الباب عن جابر) اخرجه احمد ومسلم (وجندب) وهو ابن سفيان البجلي اخرج حديثه الشيخان (والش) اخرجه الشيخان (وعوبير بن اشقر) لينظر من اخرجه (وابن عمر) اخرجه البخاري قوله هذا

قال نعم وهو خير فسيكتفيك ولا تجزئ جَدَّةُ بَعْدَكَ وفي الباب عن جابر وجندب أنس وعويمير بن اشقر وابن عمر وابن زيد الأنصاري و
هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يُضْحَى بالضر حتى يصلي الإمام وقد رخص قوم من أهل العلم لأهل القرى في الذبح إذا
طلع الفجر وهو قول ابن المبارك وقد أجمع أهل العلم أن لا تجزئ الجذع من المعز وقالوا إنما تجزئ الجذع من الضأن باب في كراهية أكل الأضحية
فوق ثلاثة أيام حل ثلثا قتيبة ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام وفي الباب
عن عائشة وأنس وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح وإنما كان النهي من النبي صلى الله عليه وسلم متقدماً ثم رخص بعد ذلك باب في الرخصة في
أكلها بعد ثلاث حل ثلثا محمد بن كشار ومحمد بن غيلان والحسن بن علي الخلال قالوا ثنا أبو عاصم النبيل ثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن
سليمان بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الأضحية فوق ثلاث ليتسع ذوو الطول على من لا طول له
فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وأدخروا وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وبني شاة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأمه سلمة وحديث بريدة
حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم حل ثلثا قتيبة ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عابر
ابن ربيعة قال قلت لأمر المؤمنين إنا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن لحوم الأضحية قالت لا ولكن قل من كان يضحي من الناس فاحتبان
يلحم من لم يكن يضحي فليدنا نرفع الكراع فنأكله بعد عشرة أيام هذا حديث صحيح وأم المؤمنين هي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى
عنها هذا الحديث من غير وجه باب في الفرع والعتيبة حل ثلثا محمد بن غيلان ثنا عبد الرزاق ثنا مفر عن الزهري عن المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فرع ولا عتيبة والفرع أول النتاج

حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان قوله (وقد رخص قوم من أهل العلم لأهل القرى في الذبح إذا طلع الفجر وهو قول ابن المبارك) وهو قول أبي
حنيفة وأحاديث الباب حجة على هؤلاء (باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام) قوله (لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام)
قال القاضي عياض يحتل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم الفجر ويحتل أن يكون من يوم الفجر وإن تأخر الذي بعنه قال و
هذا أظهر ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة الإباحة اعتبار الاختصاص بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح كذا في النبيل قوله
روى الباب عن عائشة وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه الشيخان وأما حديث أنس فلي نظر من أخرجه قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح)
رباب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث قوله (ليتسع ذوو الطول) أي أصحاب الطول وذوو جمع ذوو الطول بفتح الطاء وسكون الواو والقدرة والغنى
والسعة (فكلوا ما بدا لكم) فيه دليل على عدم تقدير الأكل بمقدروا أن الرجل أن يأكل من أضحيته ما شاء وإن كثرت ما لم يستغرق بقربية قوله وأطعموا (وإذا خوطب
بتشديد الدال المهمل وكان أصله إذ تخروا فابدل تاء الاعتلال بالذال المهمل وأبدلت الذال المعجمة أيضاً ثم ادغمت الأولى في الثانية أي
اجعلوها ذخيعة قوله روى الباب عن ابن مسعود وعائشة وبني شاة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأمه سلمة) أما حديث ابن مسعود فلي نظر من أخرجه
وأما حديث عائشة فقد تقدم تخريجه في الباب المتقدم وأما حديث نبيلة فأخرجه أحمد وأبو داود وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم وأما حديث
قتادة بن النعمان وغيره فلي نظر من أخرجه قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) أحاديث الباب تدل على
على نسخ تحريم أكل لحوم الأضحية بعد ثلاث وأدخارها وإليه ذهب الجماهير من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكي النووي عن علي و
ابن عمر أنهما يحرمان الأمساك (باب في الفرع والعتيبة) قال في النهاية قوله (لا فرع ولا عتيبة) هكذا جاء بلفظ النفي والمراد به أنه وقد
ورد بلفظ النفي في رواية النسائي والسمعيل بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في رواية أحمد لا فرع ولا عتيبة في الإسلام (والفرع أول
النتاج) هكذا وقع في هذا الكتاب هذا التفسير موصولاً بالحديث وكذا وقع في صحيح مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر ولا بد من رواية عبد
الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقفاً على سعيد بن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير
فيه من قول الزهري قال الحافظ قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد الحميد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيبة
من قول الزهري وقوله أول النتاج بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وأخره جيم (كان ينتج لهم) بضم أوله وفتح ثالثة يقال يُنتج بضم النون
وكسر المثناة إذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل قاله الحافظ (فيذبحونه) وفي رواية البخاري كانوا يذبحونه لطوائفهم
قال الحافظ أراد أبو داود عن بعضهم ثم يأكونه ويلقى جلده على الشجر قال فيه إشارة إلى علة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان
الذبح لله جمعاً بينه وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال الفرع حق وإن فتركه حق يكون بنت مخاض أو ابن لبون

كان ينتج لهم فيدجونه وفي الباب عن نبیثة ونخف بن سليم وهذا حديث حسن صحيح والتبيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب يعظمون شهر رجب لانه اول شهر من اشهر الحرم واشهر الحرم رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم واشهر الحرم شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذلك روى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في اشهر الحرم باب ملجاء في الحقيقة حل ثنائي بن خلف ثنا بشير بن الفضل ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك انهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن فسالوها عن الحقيقة فاخبرتهم ان عائشة اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم امرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة

فحمل علي بن سبيل الله او تعطيه امرأة خير من ان تدبجه يلصق لحيه بوبر وتوله ناقتك قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه الفرغ شيء كان اهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في اموالهم فكان يذبح احدهم بكرا فاته او شاته رجاء البركة فيما ياتي بعده فسالوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فاعلم انه لا كراهة عليهم فيه وامرهم استحبابا بان يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حق اي ليس باطل وهو كلام خرج على جواب لسائل ولا مخالفة بينه وبين حديث لا فرج ولا عتيرة فان معناه لا فرج واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرج ولا عتيرة اي ليس في تأكيد الاستحباب كالاخصية والاول اولي وقال النووي نعم الشافعي في حرملة على ان الفرع والعتيرة مستحبان ويؤيده حديث نبیثة فذكره ثم قال ففي الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يبطل الفرع والعتيرة من اصلها وانما ابطل صفة من كل منهما فمن الفرع كونه يذبح اول ما يولد ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب هذا التخصيص ما في الفتح وذكر الحافظ فيه وقد اخرج ابو اود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عدي عن عمه ابي رزير العجلي قال قلت يا رسول الله انا كنا نذبح ذبايح في رجب فكل ونطعم من جاءنا فقال لا بأس به قال وكيع بن عدي فلا ادعه وجزم ابو عبيد بان العتيرة تستحب في فعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهي عنهما والهي لا يكون الا عن شيء كان يفعل وما قال احد انه نهي عنهما ثم اذن في فعلها ثم نقل عن العلماء تركهما الا ابن سيرين وكذا ذكر عياض ان الجمهور على النسخ وبه جزم الحارثي وما تقدم نقله عن الشافعي برده عليهم وقد اخرج ابو اود والحاكم و البيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة امير المؤمنين رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفرعة في كل خمسين واحدة انتهى قوله (وفي الباب عن نبیثة) بضم النون وفتح الموحدة مصغرا وخرج حديثه ابو اود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر ولفظه قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نعتيرة في الجاهلية في رجب فانا ما نأقوال اذبحوا في اي شهر كان قال انا كنا نفرع في الجاهلية قال في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى اذا استعمل ذبيحته فصدقت بحمها فان ذلك خير وفي رواية ابو اود عن ابي قتادة قال خالد قلت لابي قتادة كمال سائمة قال مائة (ونخف بن سليم)

تقدم حديثه وفي الباب احاديث اخرى مذكورة في المنتقى وفتح الباري قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان: باب ما جاء في الحقيقة بفتح العين المهملة وهو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال ابو عبيد والاصمعي اصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وتبعه الجمهور وغيره وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة حقيقة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن احمد انها مأخوذة من العن وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي الحقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد سميت بذلك لانها تنقذ ابوها اي تشق وتقطع قال وقيل هو الشعر الذي يحلق وقال ابن فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال علق يعق اذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة قال الحافظ في الفتح وما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما اخرج البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة وقال لا علم به بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد انتهى قال الحافظ ووقع في عدة احاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة انتهى قوله (شاة عبد الله بن عثمان بن خثيم) بضم الخاء المعجمة و بالثالثة مصغرا عن يوسف بن ماهك بفتح الهاء وبالكاف ترك صرفه كذا في المغني قال في التقريب يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسي المكي ثقة من الثالثة قوله (شاتان مكافئتان) ووقع عند النسائي في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد شاتان مكافئتان ووقع في اخر الحديث قال ابو يعنى ابن قيس الرازي عن عمرو بن شعيب سالت زيد بن اسلم عن المكافئتان قال الشاتان المشبهتان تذبحان جميعا انتهى قال الحافظ اي لا يخرج ذبح احدهما عن الاخرى وحكي ابو اود عن احمد المكافئتان المتقاربتان قال الخطابي اي في السن وقال الرهشري معناه متعادلتان لما يجزئ في الزكاة وفي الاخصية واول من ذك كره ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث ام كرز من وجه اخر عن عبيد الله بن ابي يزيد بلفظ شاتان مثلاً ووقع عند الطبراني في حديث اخو قيل ما المكافئتان قال المثلاث وما اشار الى زيد بن اسلم من ذبح احدها عقب الاخرى حسن ويحمل الحمل على المعنيين معا انتهى (وعن الجارية شاة) قال الحافظ في الفتح فيه حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكها سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة واخرج له بما جاء ان النبي صلى الله عليه وسلم علم امرهم عن الحسن والحسين كبش كبش اخرج ابو اود ولا حجة فيه فقد اخرج ابو الشيخ من وجه اخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبش كبش

وفي الباب عن علي بن داود بن كز ويزيد بن سفيان ورواه عن عثمان بن عامر بن عباس وحديث عائشة حديث حسن صحيح وحفصة
عن ابنة عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق حل ثنا الحسن بن علي بن خالد ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريح قال اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد عن سباع بن ثابت
ان محمد بن ثابت بن سباع اخبره ان ام كز اخبرته انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان عن الجارية واحدة
لا يصركم ذكرنا كذا ام انا شاهد احد حديث صحيح حل ثنا الحسن بن علي بن خالد الرزاق ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن
سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الغلام عقيقة فاخره يقول عنه دما واميطوا عنه الاذى حل ثنا الحسن بن علي بن خالد الرزاق
ثنا ابن عيينة عن عامر بن سليمان الاحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله هذا حديث صحيح باب
الاذان في اذن المولود حل ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن عامر بن عبيد الله عن عبيد الله بن
ابن رافع عن ابيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن في اذن الحسن بن علي بن ولده فاطمة بالصلوة هذا حديث صحيح

واخرج ايضا من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله وعلى تقدير تبوت رواية ابي داود فليس في الحديث ما يرد به الاحاديث المتقدمة في
التنصيص على التثنية للغلام بل غاية ان يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدد ليس شرطا بل مستحب واستدل باطلاق الشاة والثنتين
على انه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاخوية وفيه وجهان للشافعية واحدهما ما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر وبذلك الشاة والكباش على انه يتعين
الغنم للعقيقة وبه ترجح ابو الشيخ الاصبهاني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر وقال البندديجي من الشاة فاعية لافض للشافعي في
ذلك وحدى انه لا يجوز غيرها والمجهول على اجزاء الابل والبقر ايضا وفيه حديث عند الطبراني وابو الشيخ عن انس رفعه يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونهض
احمر على اشتراط كماله وذكر الرافعي بحثا انها تتأدى بالسبع كما في الاخوية والله اعلم انتهى كلام الحافظ قلت سند حديث ابي داود المذكور هكنا احديثنا ابو عمر
عبد الله بن عمرو وقال ناعبد الوارث قال نا ايووب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن الحديث والحديث سكت عنه ابو داود والمنذري
واما سند حديث ابي الشيخ بلفظ كاشين بكشين فلم اقف عليه وكذلك لما اقف على سند ما اخرجه هو من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله واما حديث
انس يعق عنه من الابل والبقر والغنم فليس مما يحتج به قوله (وفي الباب عن علي) اخرجه الترمذي وسياتي (واما كز) بضم الكاف وسكون الزا وبالزاي
واخرج حديثها اصحاب المسانيد الاربعة واخرجه الترمذي في هذا الباب (وبريدة) اخرجه ابو داود قال كذا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام ذبح شاة ولحم
راسه بدمها فلما جاء الاسلام كان ذبح الشاة يوم السابع ونحلق راسه ونلحمه بزعفران والحديث سكت عنه ابو داود وقال المنذري في اسناده على بن الحارث
بن واقد وفيه مقال انتهى (وسمي) اخرجه احمد والترمذي وابو داود والنسائي وسياتي (وابو هريرة) اخرجه اللذان وابو الشيخ مرفوعا ان اليه تعق عن الغلام
كبشا ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا كذا في فتح الباري (وعبد الله بن عمرو) اخرجه ابو داود والنسائي وفيه من ولده
ولد فاحب ان ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة والحديث سكت عنه ابو داود والمنذري (رواه) اخرجه الطبراني وابو
الشيخ وقد تقدم (وسلمان بن عامر) اخرجه البخاري مرفوعا بلفظ مع الغلام عقيقة فاخره يقول عنه دما واميطوا عنه الاذى (وابن عباس) اخرجه اللذان
وقد تقدم لفظه في اول الباب واخرج عنه ابو داود وحديثا اخر وقد تقدم هو ايضا قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقادة فقلا
يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية وخالفهم الجمهور فقالوا يعق عن الجارية ايضا وهو الحق وحجتهم الاحاديث المصروحة بذكر الجارية فلو ولد
اثان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال لا اعلم عن احد من العلماء خلافه فاخره يقول عنه دما كذا ايهما ما
يهراق في هذا الحديث وفسر ذلك في حديث عائشة المذكور في الباب بلفظ عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وغير ذلك من الاحاديث المتقدمة
(واميطوا) اي ازيلوا واربنا ومعنى (الاذى) قال ابن سيرين ان لم يكن الاذى حلق الراس فلا ادري ما هو رواه ابو داود واخرج الطبراني عنه قال لم اجد
من يخبرني عن تفسير الاذى انتهى وقد حزم الاصمعي بانه حلق الراس واخرجه ابو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ودفع في حديث عائشة عند
الحاكم وامر ان يماطعن رؤسهم الاذى ولكن لا يتعين ذلك في حلق الراس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماطعنه الاذى ويحلق رأسه
فعمطه عليه قالوا في حلق الاذى على ما هو اعم من حلق الراس ويؤيد ذلك ان في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماطعنه اقزارة رواه ابو الشيخ كذا
في فتح الباري قوله (هذا حديث صحيح) واخرجه البخاري وابو داود والنسائي وابن ماجه (باب الاذان في اذن المولود) قوله (عن عامر بن عبيد الله)
قال في التقريب عامر بن عبيد الله بن عامر بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة قوله (راذن في اذن الحسن بن علي بن ولده فاطمة
بالصلوة) اي اذن باذان الصلوة وفيه دليل على سنية الاذان في اذن المولود قال القاري وفي شهر السنة روى عن عمر بن عبد العزيز كان يؤذن في
اليمين ويقيم في اليسار لاول الصبي قال وقد جاء في مسند ابي يعلى الموصلي عن الحسين مرفوعا من ولده ولد فاذن في اذنه اليمين واقام في اذنه اليسار

والعمل عليه ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة من غير وجه عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أنه عرق عن الحسن بن علي بشاة وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث **باب حل تناسله بن شبيب ثنا أبو الغيرة عن عفير بن معدان عن سليمان بن عمار عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأضحية الكبش وخير الكفن الحلة** هذا حديث غريب وعفير بن معدان يضعف في الحديث **باب حل ثنا أحمد بن منيع ثنا روح بن عباد ثنا ابن عون ثنا أبو زرعة عن مخنف بن سليم قال كنا وقوفامع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فسمعته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيقة هل تدرؤن ما العتيقة هي التي تسمونها الرجبية هذا حديث حسن غريب لا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون **باب حل ثنا أحمد بن يحيى القطعي ثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب قال عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه وقصدي بزنة شعرة فضة فونزته فكان وزنه درهما أو بعض درهم هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل أبو جعفر محمد بن علي لم يذكر علي بن أبي طالب****

لم تقصره المصبيان كذا في الجامع الصغير للسيوطي انتهى كلام القاري قلت قال المناوي في شرح الجامع الصغير إسناده ضعيف انتهى قال الحافظ في التلخيص حديث عمر بن عبد العزيز أنه كان إذا ولد له ولد اذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم أره عنه مسند أو قد ذكره ابن المنذر عنه وقد روى مرفوعا عن ابن السني من حديث الحسين بن علي بلفظ من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تقصره أم المصبيان وأم المصبيان هي التابعة من الجن انتهى قوله (هذا حديث صحيح) قال المنذري في تلخيص السنن بعد نقل قول الترمذي هذا وفي إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمار بن عوف بن غمره الأمازيغي وقال ابن معين ضعيف لا يجزئ حديثه وكلمة فيه غيرهما وانتقد عليه إباحة محمد بن حبان البستي رواية هذا الحديث وغيره انتهى كلام المنذري قلت وقال العجلي لا بأس به وقال ابن عدي هو مع ضعفه يكتب حديثه وقال ابن خزيمة لا احتج به لسوء حفظه كذا في ميزان الاعتدال قوله (والعمل عليه) أي على حديث ابن رافع في التلخيص في أذن المولود عقيب الولادة فإن قلت كيف العمل عليه وهو ضعيف لأن في سننه عاصم بن عبيد الله كما عرفت قلت نعم هو ضعيف لكنه يعتد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما الذي رواه أبو يعلى الموصلي وابن السني قوله (وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة من غير وجه عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة) واليه ذهب الجمهور ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أنه عرق عن الحسن بن علي بشاة (رواه الترمذي وهو ضعيف وسيأتي رد ذلك) وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث (وهو قول مالك كما عرفت فيما تقدم وقد عرفت ما فيه **باب قوله** (عن عفير) بالتصغير بن معدان) الحمصي الموثق ضعيف من السابعة (عن سليمان) بالتصغير قوله (خير الأضحية الكبش) رواه ابن أبي عمير عن عفير بن معدان عن سليمان بن عمار عن أبي أمامة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الأضحية الكبش وخير الكفن الحلة (ابن الصامت بلفظ خير الأضحية الكبش الإقرن قال الطبري ولعل فضيلة الكبش الإقرن على غيره أعظم جثته وسمنه في الغالب انتهى) وخير الكفن الحلة (أي الأزار والرداء قال في النهاية الحلة واحد الحل وهي برد اليمن ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين من جنس واحد انتهى قال في اللغات والمقصود والله أعلم أنه لا ينبغي الإقتصار على الثوب الواحد والثوبان خير منه وإن أريد السنة والكمال فثلاث ما عليه الجمهور انتهى وهي نوع من عظم من ثياب القطن على ما قاله بعضهم قال المظهر اختار بعض الأئمة أن يكون الكفن من برود اليمن بهذا الحديث والأصح أن لا يبيض أفضل الحديث عائشة رضي الله عنها في السجدة وحديث ابن عباس كفنوا فيها موتا كما انتهى قال القاري وفيه أن الحلة على ما في القاموس أزار واردة أو غيرهما فمع هذا الاختلال لا يتم الاستدلال وقال ابن المبارك لا كثرون على اختيار البين وإنما قال ذلك في الحلة لأنها كانت يومئذ اليسر عليهم قوله (هذا حديث غريب وعفير بن معدان يضعف في الحديث) ورواه ابن أبي عمير عن عفير بن معدان عن سليمان بن عمار عن أبي أمامة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الأضحية الكبش وخير الكفن الحلة (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في الفتح أخرجه أحمد والأربعة بسند قوي انتهى وقال في بحث الفتح والعتيقة من الفتح بعد ذكر هذا الحديث ضعف الخطأ لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم قلت قال الزيلعي في نصب الراية قال عبد الحق إسناده ضعيف قال ابن القطايع وعلة الجمل مجال أبي زرعة وأسمه عامر فإنه لا يعرف إلا بهذا إرويه عنه ابن عون انتهى وقال الحافظ في التلخيص عامر أبو زرعة شيخ لابن عون لا يعرف من الثالثة **باب قوله** (عن محمد بن علي بن الحسين) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ثقة فاضل من الرابعة (ونقص في بزنة شعرة فضة) وفيه دليل على التصديق بزنة شعرة المولود فضة قوله (هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل) فإن قلت كيف حسن الترمذي هذا الحديث مع الحكم

باب حل ثلث الحسن بن علي الخلال ثنا ان زهرا بن سعد الشثمان عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم نزل فدعا بكثابين فذبحهما هذا حديث صحيح **حل ثلثا** فتبينة ثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن ابي عمرو عن المطيب عن جابر بن عبد الله قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم الاضحية بالمصلى فلما قضى خطبته نزل عن منبره فأتى بكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال بسم الله والله اكبر هذا الضحية فذبحها من اذن يمين من هذا الوجه والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان يقول الرجل اذبح بسم الله والله اكبر وهو قول ابن المبارك والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر **باب حل ثلثا** على بن حجر ثنا علي بن مسهر عن اسمعيل بن مسهر عن الحسن بن سمرق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغلام مرقن بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويسمى

عليه بيان اسناده ليس بم متصل قلت الظاهر انه حسن بعد طرقه قال الحافظ في التلخيص حديث ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها كنزت شعر الحسن والحسين وزينب لم يكتنهم فصدقت بوزنه فضة رواه مالك وابوداود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد نزل البيهقي عن ابيه عن جده به ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحاق عن عبد الله بن ابي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن ذر الحافظ حديث الباب قال وروى البيهقي من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن الحسين عن ابي رافع قال لما ولدت فاطمة حسنا قالت يا رسول الله الا اعق عن ابني بدم قال لا ولكن احلق شعرة وتصدق بوزنه من الورق على الاذنين فافض ينفوا اهل الصفة قال البيهقي وتصدق به ابن عقيل وروى الحاكم من حديث علي قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال زني شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة واعطى المقابلة رجل الحقيقة ورواه حصن بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسلا قال وفي الاحاديث من معجم الطبراني الاوسط في ترجمة احمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الاذى ويشقب اذنه ويعق عنه وتخلق رأسه وتلطيخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعرة رأسه ذهبا او فضة وفيه رواد بن الجراح وهو ضعيف قد تعقبه بعضهم فقال كيف تقول يماط عنه الاذى مع قوله تلطيخ رأسه بدم عقيقته قال ولا اشكال فيه فاعمل اماطة الاذى تقع بعد اللطخ والواكلا تستلزم الترتيب واما زنه شعر امر كلثوم وزينب فلما راها انتهى كلام الحافظ **باب قوله** رخطب ثم نزل فيه دلالة على انه صلى الله عليه وسلم خطب على شيء متفق وفي حديث جابر الا في نزل عن منبره

(نزل عن منبره) فيه ثبوت وجود المنبر في المصلى وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه **قوله** ان يقول الرجل اذبح بسم الله والله اكبر اي بالواو **قوله** وهذا حديث غريب من هذا الوجه واخرجه ابو داود باسناد الترمذي وسكت عنه **قوله** والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر قال المنذري في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذي هذا وقال ابو حاتم الرازي يشبه ان يكون ادركه انتهى **باب قوله** الغلام مرقن بعقيقته) اختلف في معناه قال الخطابي اختلف الناس في هذا اوجوه ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد انه اذا لم يعق عنه فمات طفلا لم يشفع في ابويه وقيل معناه ان العقيقة لازمة لا بد منها فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكها منها بالرهن في يده المرتهن وهذا يعقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى انه مرهون باذى شعرة ولذلك فاميطوا عنه الاذى انتهى والذي نقل عن احمد قاله عطاء الخراساني اسناده عن البيهقي واخرج ابن خزيمة عن بريدة الاسلمي قال ان الناس يعرضون يوم القيامة على الحقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت كان قولا اخر يتمسك به من قال بوجوب العقيقة قال ابن خزيمة ومثله عن فاطمة بنت الحسين انتهى (يذبح عنه يوم السابع) اي من يوم الولادة وهل يحسب يوم الولادة قال ابن عبد البر رضي الله عنه ان اول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل طلوع الفجر وكذا انقله البيهقي عن الشافعي ونقل الرازي وجهين ورجح الحسبان واختلف في زجيم النوى كذا في فتح الباري قلت الظاهر هو ان يحسب يوم الولادة والله تعالى علم وقوله يذبح على البناء للمجهول قال الحافظ فيه انه لا يتعين الذابح وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعذر بموت او امتناع قال الرازي وكان الحديث انه صلى الله عليه وسلم عاق الحسين ومول قال النووي يحتل ان يكون ابواه حينئذ كانا مقيمين او تبرع باذن الاب او قوله عاق اي امر او من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما صح عن ابيه عن ابيه وقد عد بعضهم من خصائصه ونص مالك على انه يعق عن اليتيم من ماله ومنعه الشافعية وروى بصيغة المجهول وفيه دليل على سنية تسمية المولود يوم السابع وقد ورد فيه غير هذا الحديث ففي البراز وصحبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت عاق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماها وفي معجم الطبراني الاوسط عن ابن عمر مرفوعا اذا كان يوم السابع للمولود فاهريقوا عندهما واميطوا عنه الاذى وسماوه وسند صحيح وقد ثبت تسمية المولود يوم ميلاده ففي صحيح البخاري عن ابي موسى قال ولد لغلام فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه بتمره الحديث وفيه عن ابي سعيد انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم

ويخلق راسه **حل ثنا الحسن بن علي الخلال** ثنا يزيد بن هارون ثنا سعيد بن ابى عمرو عن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم بحيث يوجبون ان يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع فان لم يتيها يوم السابع فهو يوم الرابع عشر فان لم يتيها عن عنده يوم احدى وعشرين وقالوا لا يجزئ في العقيقة من الشاء الا ما يجزئ في الاضحية **باب حل ثنا احمد بن الحكم البصري** ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن مالك بن انس عن عمرو بن عمر بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من راي هلال ذي الحجة واراد ان يضحي

عليه وسلم بانه حين ولد فسماه المندرو في صحيح مسلم عن انس رفعه قال ولد لي الليلة غلام فسميته باسم ابى ابراهيم الحديث (ويخلق راسه) او جميعه لتبوت النهي عن القرع **قوله** وهذا حديث حسن صحيح قال المندري قال غير واحد من الائمة ان حديث الحسن بن سمره كتاب الحديث العقيقة وتصحيم الترمذى له يدل على ذلك وقد حكى البخارى في الصحيح ما يدل على سماع الحسن من سمره حديث العقيقة انتهى **قوله** (والعمل على هذا عند اهل العلم يستحبون ان يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع فان لم يتيها يوم السابع فهو الرابع عشر فان لم يتيها عن عنده يوم احدى وعشرين) قال الحافظ في الفتح بعد نقل قول الترمذى هذا اما لفظه لم ار هذا اصريحا الا عن ابى عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن ابيه وورد فيه حديث اخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريد عن ابيه واسمعيل ضعيف وذكر الطبراني انه تفرد به انتهى كلام الحافظ قلت قال الحافظ في التقريب اسمعيل بن مسلم المكي بواسط كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيها وكان ضعيف الحديث انتهى **قوله** (وقالوا لا يجزئ في العقيقة من الشاء الا ما يجزئ في الاضحية) قد ورد في احاديث العقيقة لفظ الشاء والشاتين مطلقا من غير تعيين فاطلاق لفظ الشاء والشاتين يدل على انه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية واحكامهما يشترط قال الحافظ وهو بالقياس لا بالخبر انتهى قلت لم يثبت الا اشتراط حديث صحيح اصلا بل ولا حديث ضعيف فالذين قالوا بالاشتراط ليس لهم دليل غير القياس قال الشوكاني في النيل هل يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدل بالطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لا لهذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والصوب المذكور في الاضحية وهي احكام شرعية لا ثبت بدون دليل انتهى كلام الشوكاني **قائلة** قال القسطلاني في شرح البخارى وسنن طبعها كسائر الائمة الارجلها فتعطي نيئة القابلة لحديث الحاكم انتهى قلت قال الحافظ في التلخيص روى الحاكم من حديث علي قال قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال نرى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة واعطى القابلة رجل العقيقة ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث كنه مرسل قال الحافظ ابن القيم في نراد المعاد ذكر ابو داود في المراسيل عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما ان ابعتوا الى بيت القابلة برجل وكلوا واطعموا ولا تكسروا منها عظما انتهى **قائلة** قد اشتهر انه صلى الله عليه وسلم عن نفسه وقد ورد فيه حديث كنه ليس بصحيح قال الحافظ في فتح الباري اخرج البزار من رواية عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف انتهى واخرجه البشير بن وجيه الخريز **احدهما** من رواية اسمعيل ابن مسلم عن قتادة واسمعيل ضعيف ايضا وقد قال عبد الرزاق انه لم يتركوا حديث عبد الله بن محرز من اجل هذا الحديث فلعل اسمعيل سرقه منه **ثانيهما** من رواية ابى بكر المستملي عن الهيثم بن جميل وداود بن محبوب قالوا حدثنا عبد الله بن المشي عن ثمامة عن انس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة و عبد الله من رجال البخارى فالحديث قوي الاسناد ثم قال فلو كان في عبد الله بن المشي من المقال لكن هذا الحديث صحيحا وذكر ما فيه من الجرح والتعديل ثم قال فهذا من الشيوخ الذين اذا انفرد احداهم بالحديث لم يكن حجة ويحتمل ان يقال ان صحيح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه عن لم يفر من امته انتهى **قائلة** قال الشوكاني اختلف في مبدأ وقت ذبح العقيقة فقل وقتها وقت الضحيا او وقت الضحى او غير ذلك وقيل انها تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية انتهى **قائلة** اذا مات المولود قبل يوم السابع هل يعق عنه ام لا فقيل لا يعق عنه وهو قول مالك قال الحافظ في الفتح قوله صلى الله عليه وسلم يذبح عنه يوم السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقفة باليوم السابع وان من ذبح قبله لم يقع الموقع وانها تقوت بعده وهو قول مالك وقال ايضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية ابن وهب عن مالك ان من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب ولا بأس ان يعق عنه في السابع الثالث انتهى كلام الحافظ قلت الظاهر ان العقيقة موقفة باليوم السابع فقوله مالك هو الظاهر والله تعالى اعلم واما رواية السابع الثاني والثالث فضعيفة كما عرفت فيما مر **باب قوله** (عن عمرو) بالواو واداد

فلا يأخذ من شعرة ولا من اظفاره هذا حديث حسن والصحيح هو عمرو بن مسلم قد روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة وغير واحد وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا وهو قول بعض اهل العلم وبه كان يقول سعيد بن المسيب والى هذا الحديث ذهب احمد واسحاق وخص بعض اهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس ان يأخذ من شعرة واطفاره وهو قول الشافعي واخبرنا عاتشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدى من المدينة فلا يجتنب شيئاً مما يجتنب منه المحرم بسـ والله الرحمن الرحيم

ابواب النذور والايمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نذر في معصية عمر بن مسلم اي بغير الراود والاشك وصحح الترمذی فيما بعد انه هو عمرو بن مسلم بالواو (فلا يأخذ من شعرة ولا من اظفاره) وفي رواية لمسلم اذا دخل العشر واراد بعضكم ان يضي فلا يمس من شعرة وبشر شيئاً وفي رواية له اخرى فلا يأخذ من شعراً ولا يقلم من ظفر اقول (هذا حديث حسن) واخرجه مسلم وابود اود والنسائي وابن ملحة (والصحيح هو عمرو بن مسلم) اي بالواو وقال ابود اود في سننه واختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو وفي عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر واكثرهم قال عمرو قال ابود اود وهو عمرو بن مسلم بن اكيمة الليثي الجندعي انتهى قال في التقریب عمرو بن مسلم بن عمار بن اكيمة بالتصغير الليثي المدني وقيل اسمه عمرو صدوق من السادسة (وقد روى بصيغة المجهول) هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه (لهذا) رواه مسلم وابود اود وغيرهما (وبه كان يقول سعيد بن المسيب) رواه عنه مسلم في صحيحه (والى هذا الحديث ذهب احمد واسحاق) قال الترمذی في شرح مسلم اختلف اهل العلم في ذلك فقال سعيد بن المسيب وربيعة واحمد واسحاق واد و بعض اصحاب الشافعي انه يحرم عليه اخذ شيء من شعرة واطفاره حتى يضي في وقت الاضحية وقال الشافعي واصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وقال ابو خنيفة لا يكره وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من حرم بهذه الاحاديث واحتج الشافعي واخرون بحديث عاتشة قال كنت اقبل قلبي فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلده ويبعث به ولا يحرم عليه شيء احله الله حتى يخرجه ربه رواه البخاري مسلم وقال البعث بالهدى اكثر من ارادة التضحية فدل على انه لا يحرم ذلك وحمل احاديث التي على كراهة التنزيه انتهى كلام الترمذی (ورخص بعض اهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس ان يأخذ من شعرة واطفاره وهو قول الشافعي) وحكى الترمذی ان الشافعي واصحابه قالوا ان ذلك مكروه كراهة التنزيه كما عرفت فالظاهر ان المراد بقوله لا بأس ان يأخذ الخ اي جائز مع الكراهة (واحتج) اي الشافعي بحديث عاتشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بيث خروج الحاجة وحمل النبي في حديث ام سلمة المذكور في الباب على كراهة التنزيه جمعاً بين هذين الحديثين المختلفين واجاب الطحاوي عن حديث ام سلمة بانه موقوف قال في شرح الآثار بعد رواية حديث ام سلمة موقوفاً فالقوله فهدى هو اصل الحديث عن ام سلمة رضى الله عنها انتهى قلت لا شك في ان بعض الرواة روى حديث ام سلمة موقوفاً لكن اكثرهم روهه باسناد صحيح مرفوعاً فمنها ما رواه الطحاوي في شرح الآثار من طريق شعبة عن مالك بن انس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرى منك هلال ذي الحجة الحديث ومنها ما رواه الطحاوي ايضا من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن ابى هلال عن عمرو بن مسلم انه قال اخبرني سعيد بن المسيب ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف سمع سعيد بن المسيب يحدث عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخلت العشر الحديث قيل لسفيان قال بعضهم لا يرفع فقال بكى ارفعه ومنها ما رواه مسلم من طريق محمد بن عمرو الليثي عن عمرو بن مسلم عن عمار بن اكيمة الليثي قال سمعت سعيد بن المسيب يقول سمعت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له ذبح الحديث وقد اخرج مسلم ايضا في صحيحه من الطريقين الذين ذكرناهما عن شرح الآثار وهذه الطرق المرفوعة كلها صحيحة فكيف يصح القول بان حديث ام سلمة الموقوف هو اصل الحديث بل الظاهر ان اصل الحديث هو المرفوع وقد اختلفت ام سلمة على وفق حديثها المرفوع فروى بعضهم عنها موقوفاً عليها من قولها والحاصل ان حديث ام سلمة وحديث عاتشة كليهما مرفوعان صحيحان وحديث ام سلمة ترجح لانه قولي او يقال كما قال الشافعي رحمه الله من ان حديثه محمول على كراهة التنزيه والله تعالى اعلم

ابواب النذور والايمان (الح) النذور جمع نذر واصله الانذار بمعنى التحذير وعرفه الرغب بانه يجلب ما ليس بواجب لحدوث امر والايمان بفتح الهمزة جمع يمين واصل اليمين في اللغة اليد والحلفت على الحلف لانهم كانوا اذا تحلفوا اخذ كل يمين صاحبه وقيل لان اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمي الحلف بذلك الحفظ المحلوف عليه وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبس بها وجميع اليمين ايضا على امين كترغيف وارتغف وعرفت شرعاً بانها تأكيد الشيء بذكر اسم اوصفه وهد هذا الاخصر التعاريف واقربها

باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نذر في معصية قوله لا نذر في معصية قال الطبري اي لا وفاء في نذر معصية انما قد روى الوفاء لان لا نفي الجنس تقتضي نفى الالهية فاذا نفيت ينتفي ما يتعلق بها وهو غير صحيح لقوله بعد وكفارتها كفارة اليمين فاذا يتعين تقدير الوفاء

وفي بعض النسخ لم يذكر في الحديث عن أبي سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا في كفرته ككفارة يمين وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين وهذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وسمعت محمد يقول روى عن غير واحد منهم موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال محمد والحديث هو هذا حل ثنا أبو اسمعيل محمد بن اسمعيل بن يوسف الترمذي ثنا أيوب بن سليمان بن بلال ثنا أبو بكر بن أبي أوكيس عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة وعبد الله بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله وكفارته ككفارة يمين هذا حديث غريب وهو أصح من حديث أبي صفوان عن يونس قال قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذر في معصية الله وكفارته ككفارة يمين وهو قول أحمد وإسحاق واحتجاً بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذر في معصية ولا كفارة في ذلك وهو قول مالك والشافعي حل ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يعصي الله فلا يعصه حل ثنا الحسن بن علي الحلطال ثنا عبد الله بن غياث عن عبد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث حسن صحيح وقدرناه يحيى بن أبي كثير عن القاسم بن محمد وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وبه يقول مالك والشافعي قالوا لا يعصى الله وليس فيه كفارة يمين إذا كان النذر في معصية باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم حل ثنا أحمد بن منيع ثنا الحسن بن يوسف الأنصاري عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على العبد نذر فيما لا يملك في الباب عن عبد الله بن عمرو وعمران بن حصين هذا حديث حسن صحيح باب في كفارة النذر إذا لم يسم حل ثنا أحمد بن منيع ثنا أبو بكر

ويثبته قوله في حديث عمران بن حصين ومن كان نذر في معصية فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفر ما يكفر اليمين انتهى (وكفارته كفارة يمين) استدلل به من قال بوجوب الكفارة في نذر المعصية قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين) أما حديث ابن عمر فلينظر من أخرجه وأما حديث جابر فأخرجه أحمد بلفظ لا وفاء لنذر في معصية الله وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه النسائي مرفوعاً بلفظ النذر نذران فمن كان نذر في طاعة فذلك لله فيه الوفاء ومن كان نذر في معصية فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفر ما يكفر اليمين وهذا الحديث ضعيف صرح به الحافظ في التلخيص قوله (وهذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة) قال الحافظ في التلخيص رواه أحمد وأصحاب السنن وهو منقطع لم يسمعه الزهري من أبي سلمة (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه قال النسائي سليمان بن أرقم متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فروه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الخطلي عن أبيه عن عمران انتهى قلت ولهذا الحديث طرق أخرى ذكرها الحافظ في التلخيص مع الكلام عليها وقال النووي في الروضة حديث لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ قد صححه الطحاوي وأبو علي ابن السكن فإين الاتفاق انتهى قوله (وهو قول أحمد وإسحاق) قد اختلف فيمن وقع منه النذر في المعصية هل يجب فيه كفارة فقال الجمهور لا و عن أحمد والثوري وإسحاق وبعض الشافعية والحنفية نعم والتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة واحتج من أوجبها بأحاديث الباب (وهو قول مالك والشافعي) وهو قول الجمهور وأجابوا عن أحاديث بانها ضعيفة قلت والظاهر أنها ابتعدت عنها وقد روي طرقها تصلح للاحتجاج والله تعالى أعلم قوله (من نذر أن يعصي الله فلا يعصه) الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب يتصور النذر في فعل الواجب بأن يوقت كمن ينذر أن يصل الصلوة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر طاقته وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فيجب فينقلب بالنذر واجباً وتيقيد بما قيده الناذر والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية (ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) قال في شرح السنة فيه دليل على أن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة إذ لو كانت فيه الكفارة لبيته صلى الله عليه وسلم قال القاري لإدلاله في الحديث على نفي الكفارة ولا على إثباتها قلت الأمر كما قال القاري قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه قوله (لهما قالوا لا يعصى الله) هذا مجمع عليه ليس فيه اختلاف (وليس فيه كفارة الزم) فيه اختلاف كما عرفت اتفاقاً (باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم) قوله (ليس على العبد نذر فيما لا يملك) أي لا يصح النذر ولا ينعقد في شيء لا يملكه حين النذر حتى لو ملكه بعده لم يلزمه الوفاء به ولا الكفارة عليه قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعمران بن حصين) أما حديث عبد الله بن عمرو فأنخرجه ابن داود وأما حديث عمران فأنخرجه مسلم قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود (باب في كفارة النذر إذا لم يسم) قوله (قال تقي محمد مولى المغيرة بن شعبه) محمد هذا هو ابن يزيد بن أبي زياد الثقفي قال الذهبي في الميزان مجهول قال وصححه الترمذي

ابن عبيد الله قال ثنا محمد بن المغيرة بن شعبة قال ثنا كعب بن علقمة عن ابي الخيزر عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يمت كفارة يمين هذا حديث حسن صحيح غريب باب فيمن حلف على يمين فرائ غير ما اخبرها منها حل ثنا محمد بن عبد الله بن علي ثنا المعتمر بن سليمان عن يونس ثنا الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن لا تسأل الامارة فانك ان اتت عن مسئلة وكلت اليها وانك ان اتت عن غير مسئلة اعنت عليها واذا حلفت على يمين فرائ غير ما اخبرها منها فأت الذي هو خير ولتلق عن يمينك وفي الباب عن عدي بن حاتم وابي الدرداء والنس وعائشة وعبد الله بن عمرو وابي هريرة وام سلمة وابي موسى حديث عبد الرحمن بن سمرة حديث حسن صحيح باب في الكفارة قبل الحنث حل ثنا قتيبة عن مالك بن انس عن سميل بن ابي سلمة عن ابيه عن ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرائ غير ما اخبرها منها فليكفر عن يمينه وليفعل وفي الباب عن ام سلمة حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الكفارة قبل الحنث تجزئ وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحاق

وقال ثني كعب بن علقمة بن كعب المصري التنوخي ابو عبد الحميد صدوق من الخامسة (عن ابي الخيزر) اسمه محمد بن عبد الله الكوفي المصري ثقة فقيه من الثامنة قوله كفارة النذر اذا لم يمت اي لم يعينه الناذر بان قال اني نذرت نذرا او على نذره ولم يعين انه صوم او غيره (كفارة يمين) فيه دليل على ان كفارة اليمين انما تجب فيما كان من النذر وغير مسمى قال النووي يختلف العلماء في المراد بهذا الحديث يعني حديث عقبة بن عامر الذي اخرجه مسلم بلفظ كفارة النذر كفارة اليمين فحملة جمهور اصحابنا على نذر الحاج فهو مخير بين الوفاء بالنذر او الكفارة وحمله مالك وكثيرون او اكثرهم على النذر المطلق كقوله على نذره وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع انواع النذر وقالوا هو مخير في جميع انواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين انتهى قال الشوكاني والظاهر اختصاص الحديث يعني حديث مسلم المذكور بالنذر الذي لم يمت لان حمل المطلق على المقيد واجب واما النذر والمسماة ان كانت طلعة فان كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين وان كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت متعلقة بالبدن او بالمال وان كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا ينعقد ولا يلزم فيها الكفارة وان كانت مباحة مقدورة فالظاهر لا انعقاد ولزوم الكفارة لوقوع الامر بها في الاحاديث في قصة الناذرة بالمشي الى بيت الله وان كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعموم ومن نذر نذرا لم يطقه هذا خلاصة ما يستفاد من الاحاديث الصحيحة انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه مسلم بدون زيادة اذا لم يمت واخرجه ايضا ابو داود والنسائي وابن ماجة وفي الباب عن ابن عباس مرفوعا بلفظ من نذر نذرا ولم يمت كفارته يمين ومن نذر نذرا لم يطقه فكفارته كفارة يمين اخرجه ابو داود وابن ماجة قال الحافظ في بلوغ المرام اسناداه صحيح لان الحافظ رجحوا وقفه (باب فيمن حلف على يمين فرائ غير ما اخبرها منها) قوله لا تسأل بصيغة النهي (الامارة) بكسر الهمزة اي الحكومة (فانك ان اتت) اي حصلت لك الامارة وعن مسالة اي بعد سؤالك ياها وكلت اليها) بضم الواو وكسر الكاف مخففة اى خليت اليها وتركتم معها من غير اعانة فيها (اعنت عليها) بصيغة المجهول من الاعانة اي اعانك الله على تلك الامارة فانك الذي هو خير ولتقفر عن يمينك وفي رواية فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير قوله (وفي الباب عن عدي بن حاتم وابي الدرداء والنس وعائشة وعبد الله بن عمرو وابي هريرة وام سلمة وابي موسى) اما حديث عدي بن حاتم فاخرجه مسلم واما حديث ابي الدرداء والنس فليتنظر من اخرجه واما حديث عائشة فاخرجه الحاكم واما حديث عبد الله بن عمرو فاخرجه ابو داود واما حديث ابي هريرة فاخرجه مسلم واما حديث ام سلمة فاخرجه الطبراني واما حديث ابي موسى فاخرجه الشيخان قوله (حديث عبد الرحمن بن سمرة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان (باب في الكفارة قبل الحنث) قوله (فليكفر عن يمينه وليفعل) استدله من جواز الكفارة قبل الحنث وفيه ان الواو والمطلق للجمع نعم وقع في حديث ام سلمة الذي اشار اليه الترمذي لفظه ولم يلقه فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير اخرجه الطبراني وكذلك وقع لفظه في حديث عبد الرحمن بن سمرة عند ابو داود ولفظه فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير قال الحافظ في بلوغ المرام اسناد هذه الرواية صحيح قال الشوكاني واخرج نحوها ابو عوانة في صحيح واخرج الحاكم عن عائشة نحوها انتهى فهذه الروايات تدل على جواز تقديم الكفارة على الحنث قوله (وفي الباب عن ام سلمة) اخرجه الطبراني كما تقدم انفا قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم قوله (وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحاق) قال ابن المنذر رأى ربيعة ولا ذراعي ومالك والليث وسائر فقهاء الامصار غير اهل الراي ان الكفارة تجزئ قبل الحنث الا ان الشافعي استثنى الصيام فقال لا تجزئ الا بعد الحنث وقال اهل الراي لا تجزئ الكفارة قبل الحنث وعن مالك روايتان ووافق الخفية اشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم واحمد الاولون بالروايات التي وقع فيها تقديم الكفارة على الحنث وبالروايات التي وقع فيها لفظه وقد ذكرنا ما فيها من تقدم واحمد الطحاوي لما ذهب اليه اهل

تلك كل امرأة غلاماً فطاف عليهن فلم تلد امرأة منهن إلا امرأة نصف غلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لكان كما قال هكذا روى عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن ابيه هذا الحديث بطوله وقال سبعين امرأة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال سليمان بن داود لا طوفن الليلة على مائة امرأة باب في كراهية الحلف بغير الله **ح** ثنا قتيبة ثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول وابي وابي فقال الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا باباً انكم فقال عمر فوالله ما حلفت به بعد ذلك ذكراً ولا أنثى في الباب عن ثابت بن النخاع وابي عباس وابي هريرة وعتيلة وعبد الرحمن بن سمرة وهذا حديث حسن صحيح قال ابو عبيد معني قوله ولا أثر يقول لا أثر عن غيري يقول لم يذكره عن غيري **ح** ثنا هناد ثنا عبيد بن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرك عمر وهو في ركب وهو يحلف بابيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهاكم ان تحلفوا باباً انكم ليحلفن خالف بالله ونحوه ما اخرج للحاكم في المستدرک من طريق ابي معشر عن محمد بن كعب قال انه كان لسليمان الف بيت من قوامير فيها ثلاث مائة صريجة وسبع مائة سرية انتهى

ر تل كل امرأة غلاماً وفي رواية البخاري تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله رطاف عليهن اي جامعهم را امرأة نصف غلام وفي رواية البخاري لا واحدة ساقت احد شقيقه لو قال ان شاء الله لكان كما قال وفي رواية البخاري لو قال ان شاء الله لم يجز وفي هذه الرواية لا طوفن هذه الليلة بتسعين امرأة كل تل غلاماً يقتل في سبيل الله فقال له صاحبه قال سفيان يعني الملك قل ان شاء الله فسمي الحديث قال في الفتح قوله لو قال ان شاء الله لم يجز قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وانه لو قال في هذه الواقعة ان شاء الله حصل مقصوده وليس المراد ان كل من قالها وقع ما اراد ويؤيد ذلك ان موسى عليه السلام قالها عند ما وعد الخضر انه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ومع ذلك فلم يصبر كما اشار الى ذلك في الحديث الصحيح لودنا لو صبر حتى يقص الله علينا من امرها وقد قالها الذي وقع في قوله عليه السلام سجدت ان شاء الله من الصابرين فصبر حتى قداه الله بالذبح **قوله** لا طوفن الليلة على مائة امرأة رواية احمد وابو عوانة كما في الفتح

ر باب في كراهية الحلف بغير الله **قوله** وهو يقول وابي وابي والواو للقسيم يعني يقسم بابيه ويقول وابي وابي فقال الا بالخفيف للتنبيه ان الله ينهاكم ان تحلفوا باباً انكم قال العلماء السرفي النبي عن الحلف بغير الله ان الحلف بشئ يقتضي تعظيمه والعظة في الحقيقة انما هي لله وحده وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة لكن قد اتفق الفقهاء على ان اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية واختلقوا في انعقادها ببعض الصفات وكان المراد بقوله بالله الذات لا خصوص لفظ الله واما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها هل المنع للتخريم قولان عند المالكية كذا قال ابن دقيق العيد والمشهور عندهم الكراهة والخلاف ايضا عند الحنابلة لكن المشهور عندهم التحريم وبه جزم الظاهرية وجهه اصحابه على انه للتنبيه كذا في الفتح ذكراً ولا أثراً بالمد وكسر المثناة اي حاكياً عن الغير اي ما حلفت بها ولا حكي ذلك عن غيري ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم ما حلفت به امتدحه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يني عنها ولا تكلمت بها وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكي عن غيره لا يسمي حالفاً واجيب باحتمال ان يكون العامل فيه محذوف اي ولا ذكرتها اثر عن غيري او يكون ضمن حلفت معنى تكلمت ويقويه رواية عقيل **قوله** روى الباب عن ثابت بن النخاع وابي عباس وابي هريرة وعتيلة وعبد الرحمن بن سمرة اما حديث ثابت بن النخاع فلخرجه الشيخان حديث ابن عباس فليظن من الخرجة والحدوث ابي هريرة فانخرجه النسائي مرفوعاً لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الاواثم صادقون واما حديث قتيبة وهي قتيبة بالمثلثة والتصغير بنت صيفي الانصارية او الجهمية قد صحابية من المهاجرات فانخرجه احمد والنسائي عنها ان يهودياً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكم تتدرون وانكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت و تقولون والكعبة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارادوا ان يحلفوا ان يقولوا ورب الكعبة ويقول احداهم ما شاء الله ثم شئت **قوله** روى هذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان **قوله** قال ابو عبيد هو امام مشهور له تصانيف نافعة منها غريب الحديث قال الحافظ اسمع القاسم بن سلام البغدادي الامام المشهور ثقة فاضل مصنف من العاشرة ولم ار له في الكتب حديثاً مستنداً ابل من اقواله في شرح الغريب يقول لا أثر عن غيري اي لا نقله عن غيري قال في الصراح الاثر نقل كردن ومنه حديث ما ثور اي ينقله خلف عن سلف **قوله** ادرك عمر وهو في ركب وفي رواية البخاري وهو يسير في ركب في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر بينما انا راكب اسير في غزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحلف بابيه زاد في رواية وكانت قريش تحلف بابائهم ليحلف حالف بالله او ليسكت في هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله واما لخص في حديث عمر بالآباء لوروده على سببه المذكور اخص لكونه كان غالباً عليه لقوله في الرواية الاخرى وكانت قريش تحلف بابائهم ويدل على التعميم قوله من كان حالفاً فلا يحلف الا بالله واما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان **اح** هم ان فيه حذفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه الثاني ان ذلك يختص بالله فاذا اراد تعظيم شئ من مخلوقاته اقسم به وليس بغيره ذلك واما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لا اعرب افعروا بيه ان صدق فاجيب عنه بان ذلك كان قبل النهي او بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على سائرهم عمري حلق وما اشبه ذلك او فيه اضمار اسم الرب كانه قال ورب

الحا

اولیست هذا حديث حسن صحيح باب حل ثنا قتيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة ان ابن عمر مع رجلا يقول
لا والكعبة فقال ابن عمر لا يحلف بغير الله فان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر واشرك هذا حديث حسن و
تفسير هذا الحديث عند بعض اهل العلم ان قوله فقد كفر واشرك على التغليظ والحجة في ذلك حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر يقول وابي
وابي فقال الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بابائكم وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال في حلفه واللوات والعزى فليقل
لا اله الا الله وهذا مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الربا شرك وقد فسر بعض اهل العلم هذه الآية من كان يرجو لقاء ربه فليعمل
علاصحا الآية قال لا يراى باب فمن يحلف بالمشى ولا يستطيع حل ثنا عبد القدوس بن محمد العطار البصري ثنا عمرو بن عاصم عن عمران
القطان عن حميد عن النضر قال نذرت امرأة ان تمشي الى بيت الله فسل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ان الله لغنى عن مشيتها مررها فلتركب
وفي الباب عن ابي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس حديث النضر حديث حسن صحيح غريب حل ثنا ابو موسى محمد بن المثنى ثنا خالد بن الحارث
ثنا حميد عن ثابت عن انس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيخ كبير يهادى بين ابنيه فقال ما بال هذا اقلوا نذير يا رسول الله ان تمشي فقال
ان الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه قال فامره ان يركب حل ثنا محمد بن المثنى ثنا ابن ابي عدي عن حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد كره
ابيه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشائخه انه قال هو تصحيف وانما كان والله قصرت الامان واستنكر القرطبي هذا وقال
انه يحزم الثقة بالروايات الصحيحة واقرى الاجوبة الاو لان قاله الحافظ في الفتح وقد بسط الكلام فيه واحاديث الباب تدل على ان الحلف بغير
الله لا ينعقد لان النهي يدل على فساد المنهى عنه واليه ذهب الجمهور وقال بعض الخبابة ان الحلف بنبينا صلى الله عليه وسلم يتعقد وتجب الكفارة
قوله هذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان باب قوله من حلف بغير الله فقد كفر واشرك كذا وقع في بعض النسخ بلفظ او وكذا ذكره
الحافظ في الفتح نقلا عن جامع الترمذي بلفظ او وقع في بعضها واشرك بالواو وكذا ذكره الحافظ في التلخيص نقلا عن الترمذي بالواو قال الحافظ في الفتح
والتعبير بقوله فقد كفر واشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك قوله هذا حديث حسن قال الحافظ في الفتح و
صححه الحاكم وقال في التلخيص قال البيهقي لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر قال الحافظ قد رواه شعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه
عن سعد عن ابي عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر انتهى من قال في حلفه باللوات والعزى ههنا من معدون في الجاهلية (فليقل لا اله الا الله) قال الحافظ وانما امر
الحالف بذلك بقول لا اله الا الله لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم حيث حلف به قال جمهور العلماء من حلف باللوات والعزى او غيرها من الاصنام او
قال ان فعلت كذا انا يهودى او نصرانى او برى من الاسلام او من النبي صلى الله عليه وسلم لم تنعقد يمينه وعليه ان يستغفر الله ولا كفارة عليه ويستحب
ان يقول لا اله الا الله وعن الحنفية تجب الكفارة الا في مثل قوله انا مبتدع او برى من النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه بايجاب الكفارة على المظاهر مع ان الظاهر
منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الاشياء منكر وتعتب بهذا الخبر لانه لم يذكر فيه الا الامر بلا اله الا الله ولم يذكر فيه كفارة و
الاصل عدمها حتى يقام الدليل واما القياس على المظاهر فلا يصح لانهم لم يوجبوا فيه كفارة الظهار واستثنوا اشياء لم يوجبوا فيها كفارة اصلا مع انه
منكر من القول انتهى وحديث ابي هريرة هذا اخرجه الشيخان (الربا يشرك) روى ابن ماجة من حديث معاذ بن جبل ان يسيرا الربا يشرك الحديث
وقد فسر بعض اهل العلم هذه الآية من كان يرجو لقاء ربه فليعمل علاصحا الآية تمامها ولا يشرك بعبادة ربه احدا (قال لا يراى) يعنى ان المراد من الشرك
في هذه الآية الربا واطلق الشرك على الربا تغليظا ومبالغة في الرجوع عنه باب في من يحلف بالمشى ولا يستطيع قوله (عن عمران القطان) هو عمران
ابن داور بن قحطبان الوائى بعد هاراء ابو العولم البصرى صدوق يهيم ورمى برأى الخواص قوله (مررها فلتركب) فيه دليل على ان من نذر ان يمشي الى بيت الله
وفيه تعذيبه نفسه فعليه ان يترك المشى ويركب واما قوله وفيه تعذيبه نفسه فيدل عليه حديث انس الاق قوله (وفي الباب عن ابي هريرة وعقبة
ابن عامر وابن عباس) اما حديث ابي هريرة فليظن من اخرجه واما حديث عقبة بن عامر فاخرجه الشيخان وغيرهما واخرجه الترمذي ايضا فيما ياتى واما
حديث ابن عباس فاخرجه احمد وابوداود وعندهما قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان اخى نذرت ان تخرج ماشية فقال ان الله لا
يصنع بشقاء اختك شيئا فتخرج راكبة ولتكفر عن يمينها والحديث هذا اسكت عنه ابوداود والمنذرى ورجاله رجال الصحيح قوله (روى حديث النضر حديث
حسن صحيح غريب) واخرج الشيخان معناه قوله (يهادى) بصيغة المجهول (بين ابنيه) اي يمشى بين ابنيه معتد اعليه بما من ضعفه (فقال ما بال هذا) اي ما
حال هذا الشيخ (قالوا نذير يا رسول الله ان يمشى) وللسائق في رواية نذر ان يمشى الى بيت الله ثم تعذيبه هذه نفسه هذا فاعل المصدر ونفسه
مفعوله (فامره ان يركب) اي لعنه عن المشى قوله (هذا حديث صحيح) اخرج الجماعة الا ابن ماجة قوله (والعمل على هذا) عند بعض اهل العلم وقالوا اذا نذرت
المرأة ان تمشي فلتركب ولتهدشاة قد وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس في قصة اخت عقبة بن عامر عند احمد فلتركب ولتهد بدنة وفي لفظ عند

هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقالوا اذا نذرت المرأة ان تمشي فلتركب لتهدشاة باب في كراهية النذر وحل ثمنها
قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنذروا فان النذر لا يغني من
القدر شيئا وانما يستخرج به من الخيل وفي الباب عن ابن عمر حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من صحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرواه النذر وقال عبد الله بن المبارك معنى الكراهة في النذر في الطاعة والمعصية فان نذر الرجل بالطاعة
فوفى به فله فيه اجر ويكره له النذر باب في وفاء النذر حل ثنا اسحاق بن منصور ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر عن عمر قال يا رسول الله اني كنت نذرت ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية قال او ف بنذرك وفي الباب عن عبد
ابو داود فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تركب وتهدى هديا وقد بسط الكلام ههنا الشوكاني في الليل من شاء الوقوف عليه فليرجع الى النيل باب في
كراهية النذر قوله لا تنذروا بضم الال وكسرها فان النذر لا يغني اي لا يدفع او لا ينفع (من القدر) بفحوتين اي من القضاء السماوي وشيئا
فان القدر لا يتغير وانما يستخرج به اي بسبب النذر من الخيل لان غير الخيل يعطى باختياره بلا واسطة النذر قال القاضي عادة الناس تعليق
النذر وعلى حصول النافع ودفع المضار فنهى عنه فان ذلك فعل الجلاء اذا السخى اذا اراد ان يتقرب الى الله تعالى استعجل فيه واتى به في الحال والخيل
لا تطأ وعنفه باخراج شئ من يده الا في مقابلة عوض ليستوفي او لا فيلزمه في مقابلة ما يحصل له ويعلقه على جلب نفع او دفع ضرر ذلك لا يغني
عن القدر شيئا اي نذر لا يسوق اليه خيرا لم يقدر له ولا يرد شر اقضى عليه ولكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من الخيل ما لو لا لم يكن يريد ان يخرج
وقال الخطابي معنى نهيه عن النذر انما هو التاكيد لا امره وتحذير التهاون به بعد حاجته ولو كان معناه الزجر عن شئ يفعل كان في ذلك ابطا لحكمه و
استقلا لزم الوفاء به اذ صار معصية وانما وجه الحديث انه اعلمهم ان ذلك امر لا يجلب لهم في العاجل نفعا ولا يصرف عنهم ضررا ولا يرد شيئا قضاء
الله تعالى يقول فلا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدر الله لكم او تصرفون عن انفسكم شيئا جرى القضاء به عليكم واذا فعلتم ذلك فاجروا
عند الوفاء فان الذي نذرتتموه لا زرع لكم قال الطيبي تحريه انه على النهي بقوله فان النذر لا يغني من القدر ونبه به على ان النذر انتهى عنه هو النذر
المقيد الذي يعتقد انه يغني عن القدر بنفسه كما زعموا وكره في عهدنا جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الاحوال حصول المطالب بالانذار
واما اذا نذرت اعتقد ان الله تعالى هو الذي يسهل الامور وهو المضار والنافع والنذر وكذا الذرائع والوسائل فيكون الوفاء بالنذر طاعة ولا يكون
منهيا عنه كيف وقدم الله تعالى جل شاناه الخير من عبادة بقوله يوفون بالنذر واني نذرت لك ما في بطنى محررا واما معنى وانما يستخرج به من
الخيل فان الله تعالى يحب البذل والاففاق فمن سحت ارجحته فذلك والافترع النذر ويستخرج به من مال الخيل انتهى قوله (وفي الباب عن
ابن عمر) اخروجه الجماعة الا الترمذي ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الخيل قوله حديث
ابي هريرة حديث حسن صحيح اخروجه الجماعة الا ابا داود قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرواه النذر) قال
الخطابي هذا باب من العلم غريب وهوان ينهى عن فعل شئ حتى اذا فعل كان واجبا وقد ذهب اكثر الشافعية ونقل عن نص الشافعيان النذر مكروه و
كذا عن المالكية وجزم الحنابلة بالكراهة وقال النووي انه مستحب صرح بذلك في شرح المهذب وروى ذلك عن القاضي حسين والمتولى والغزالي و
جزم القرطبي في المفهم بمحل ما ورد في الاحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال هذا النهي محله ان يقول مثلا ان شفى الله مريضى فعلى صدقة ووجه
الكراهة انه لما وقف فعل القرابة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر انه لم يتحضر له نية التقرب الى الله تعالى بمصدر منه بل سلك فيها
مسلك المعاوضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه وهذا حال الخيل فانه لا يخرج من ماله شيئا الا بعوض عاجل
يزيد على ما اخرج غالبا وهذا المعنى هو المشار اليه بقوله وانما يستخرج به من الخيل قال وقد ينضم الى هذا اعتقاد جاهل يظن ان النذر يوجب
حصول ذلك الغرض وان الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر واليهما الاشارة في الحديث بقوله فانه لا يرد شيئا والحالة الاولى
تقارب الكفر والثانية خطأ صريح قال الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر
لي انه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقدامه على ذلك محروما والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك قال الحافظ وهو
تفصيل حسن ويؤيد قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانها في نذر المجازاة انتهى (باب في وفاء النذر) قوله (او ف بنذرك)
زاد البخارى في رداية فاعتكف ليلة قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر وابن عباس) املا حديث عبد الله بن عمر فاخرجه ابو داود واما حديث
ابن عباس فاخرجه ابن ماجه قوله (وحديث عمر حديث حسن صحيح) ولخرجنا الشيخان قوله (وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث) قال الشوكاني
في حديث عمر بن زيد على انه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى سلم وقد ذهب الى هذا بعض اصحاب الشافعي وعند الجمهور لا يعتد نذر الكافر وحديث

ابن عمرو وابن عباس وحديث عمر بن الخطاب وحديث حسن صحيح وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث قالوا إذا أسلم الرجل وعليه نذر طاعة فليفتي به وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا اعتكاف إلا بصوم وقال آخرون من أهل العلم ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجب على نفسه صوماً واحتجوا بحديث عمر أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء وهو قول أحمد وإسحاق ياب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم حل ثلثاً على بن حجر ثمنا عبد الله بن المبارك وعند الله بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال كثيراً ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف بهذه اليمين لا ومقلب القلوب هذا حديث حسن صحيح باب في ثواب من اعتق رقبة حل ثلثاً ثمانية عشر عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرزبان عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله منه بكل عضو منه عضواً من النار حتى يعتق فرجه بفرجه وفي

عمر حجة عليهم وقد أجابوا عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف بأن عمر قد تبرع بفعل ذلك أخذ له به لأن الاعتكاف طاعة ولا يخفى ما في هذا الجواب من الخالفة للصواب وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالوفاء استعجاباً لا وجوباً ويرد بان هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الاعتقاد انتهى واستدل بقوله فاعتكف ليلة على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس بوقت صوم وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يفى بنذره على الصفة التي أوجبهَا وتعقب بان في رواية لمسلم يوماً بدل ليلة وقد جمع ابن حبان وغيره بان نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد بليلته وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود والنسائي بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بلال ولكنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يوماً شاذة وقد وقع في رواية سليمان ابن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على أنه لم ينع على نذره شيئاً وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا اعتكاف إلا بصوم) وهو قول أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي واستدلوا على ذلك بحديث عائشة

قالت السنة على المعتكف أن لا يصوم مريضاً والحديث وفيه ولا اعتكاف إلا بصوم أخرجه أبو داود وفي الحديث كلام وقال آخرون من أهل العلم ليس على المعتكف صوم الخ (وأجابوا عن حديث عائشة المذكور بما فيه من الكلام قال الشوكاني وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم إن المراجع الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجب على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه أبو بكر السوسى وغيره لا يرفعها وأخرج الحاكم مرفوعاً وقال صحيح الإسناد (باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (لا ومقلب القلوب) لا تفي الكلام السابق ومقلب القلوب هو القسم به والمراد بتقلب القلوب تقلب أحوالها لا تقلب ذواتها وفيه جواز تسمية الله بما ثبتت من صفاته على وجه يليق به قال القاضي أبو بكر ابن العربي في الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى إذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا إن من حلف بقدرة الله تعالى انعقدت يمينه وإن حلف بعلم الله تعالى لم تنعقد لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه لنا والجواب أنه هنا مجازان سلم أن المراد به المعلوم والكلام إنما هو في الحقيقة قال الراغب تقلب الله القلوب والأبصار صرّفها عن رأى إلى رأى قال ويعبر عن القلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا مسلماً (باب في ثواب من اعتق رقبة) ذكر الترمذی في هذا الباب حديث أبي هريرة في ثواب العتق ثم عقد فيما بعد باباً آخر بلفظ باب ما جاء في فضل من اعتق وذكر فيه حديث أبي أمامة رضي في فضل العتق والظاهر أن في هذا انكساراً بلا فائدة ولو عقد واحد من هذين البابين وورد فيه هذين الحديثين كما فعل صاحب المتقى لكان أحسن قوله رعن عمر بن علي بن الحسين ابن أبي طالب الهاشمي المدني صدوق فاضل رعن سعيد بن مرزبان (هو ابن عبد الله على الصحيح ومرزبان أمه حجازي وزعم الذهلي أنه ابن يسار ثقة فاضل من الثالثة قوله (من اعتق رقبة مؤمنة) هذا مقيد لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور إلا من اعتق رقبة مؤمنة راعت الله من باب المشاكلة والمراد

الجاهل الله (منه) أي من المعتق بالكسر (بكل عضو منه) أي من المعتق بالفتح والمعنى ألحق الله تعالى بكل عضو من المعتق بالفتح عضواً من المعتق بالكسر من النار (حتى يعتق) أي الله سبحانه وتعالى (فرجه) بالنصب أي فرج المعتق بالكسر (بفرجه) أي بفرج المعتق بالفتح واستشكله ابن العربي فقال القدر لا يتعلق به ذنب يوجب النار إلا أن نأخذ على ما يتعاطى من الصفات كالفاخذة لم يشك عتقه من النار بالعتق والأفان ناكبة لا تكفر إلا بالتوبة قال فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يبرح عند الموازة بحيث يكون من محاسنات المعتق ترجيحاً وإنزى سيئة الزنا انتهى قال الحافظ ولا اختصاص بذلك بالفرج بل ياتي في غيره من الأعضاء كاليد في الغضب مثلاً انتهى قوله (وفي الباب عن عائشة وعمر بن عبسة وابن عباس واثلة بن الأسقع و

الباب عن عائشة وعمر بن عبسة وابن عباس ورواثة بن الأسقع وابي أمية وكعب بن مرة وعقبة بن عامر حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وابن الهاد اسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد وهو مدني ثقة وقدره عن مالك بن انس وغير واحد من اهل العلم باب في الرجل يلطم خادمه حل ثنا ابو كريب ثنا الحارثي عن شعبة عن حصين عن ابن ليث عن يساف عن سويد بن مقرن المزني قال لقد رايتنا سبع اخوة مالنا خادم الا واحدة فلطمها احدنا فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان نعتقها وفي الباب عن ابن عمر وهذا حديث حسن صحيح وقدره عن غير واحد هذا الحديث عن حصين بن عبد الرحمن وذكر بعضهم في هذا الحديث فقال لطمها على وجهها **باب حل ثنا احمد بن منيع ثنا اسحاق بن يوسف الأزرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن ابى كثير عن ابى قلابة عن ثابت بن النخعات قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بملة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال هذا حديث حسن صحيح وقد اختلف اهل العلم في هذا اذا حلف الرجل بملة سوى الاسلام قال هو يهودي او نصراني او فحل كذا او كذا افعل ذلك الشيء فقال بعضهم قد اتى عظيم الكفارة عليه وهو قول اهل المدينة وبه يقول مالك بن انس والى هذا القول ذهب ابو عبيد وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم عليه في ذلك الكفارة وهو قول سفيان واحمد واسحاق **باب** وابي امامة وكعب بن مرة وعقبة بن عامر وامحدث عائشة فليظن من اخرجها وامحدث عمر بن الخطاب بفتح العين المهملة والموحدة والسين المهملة فاخرجه ابو ادريس وامحدث ابن عباس فليظن من اخرجها وامحدث واثلة فاخرجه الحاكم وامحدث ابى امامة فاخرجه الترمذي وسياقي واما حديث كعب بن مرة فاخرجه احمد وابو ادريس وامحدث عقبة بن عامر فاخرجه الحاكم **قوله** (حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه واخرجه البخاري ومسلم **قوله** وهو مدني ثقة) قال الحافظ ثقة مكش **باب** في الرجل يلطم خادمه في القاموس اللطم ضرب الخد وصفحة الجسد بالكف مفتوحة لطمه يلطمه وفي الصراح لطم طباخه زدن من باب ضرب يضرب (مالنا خادم الا واحدة) لفظ الخادم يطلق على الغلام والجارية قال في القاموس خدمه يخدمه ويخدمه مخدومة فهو خادم وهي خادم وخادمة (فامرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان نعتقها) فيه حث على الفرق بالماليك وجمع المسلمين على ان عتقه بهذا ليس بواجب وانما هو مندوب كفارة ذنبه فيه وارالة اثم ظله قاله الطيبي **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه مسلم عنه فروعا من ضرب غلامه حدا لم يات له او لطمه فان كفارته ان يعتقه **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم من طرق **باب** وفي بعض النسخ باب ماجاء في كراهية الحلف بغير ملة الاسلام وفي بعضها باب ماجاء فيمن حلف بملة غير ملة الاسلام **قوله** (عن ثابت بن الضحاك) هو ابو يزيد الاضاري الخزرجي كان من بايع تحت الشجرة في بيعة الرضوان وهو صغير ومات في فتنة ابن الزبير **قوله** (من حلف بملة) بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرعية وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل كاليهودية والنصرانية والهرية ونحوها غير الاسلام) بالجر صفة ملة (كاذبا) اي في حلفه (فهو كما قال) قال في الفتح محتمل ان يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيدة الحكم كان قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ونظيره من ترك الصلوة فقد كفر اي استوجب عقوبة من كفر وقال ابن المنذر ليس على اطلاقه في نسبتة الى الكفر بل المراد انه كاذب كذب العظيم لتلك الجهة وقال اختلف في من قال كفر بالله ونحوه ان فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وابو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الامصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا ان اضر ذلك بقلبه وقال لا وراعي والثوري والخفية واحمد واسحاق هويين وعليه الكفارة قال ابن المنذر والاول اهم لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولم يذ كر كفارة زائدة غيره وكان اقل من حلف بملة سوى الاسلام فهو كما قال فامراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترأ احد عليه قال ابن دقيق العبد الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله وقد يطلق على التعليق بالشئ بيمين كقوله من حلف بالطلاق فالمراد تعليق الطلاق واطلق عليه الحلف لمشايعته لليمين في اقتضاء الحنث او المنع واذا تقر بذلك فيحتمل ان يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذبا و انكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع اخرى وهذا بخلاف قولنا والله وما اشبهه فليس الاخبار بها عن امر خارجي بل هي لانشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين احدهما ان تتعلق بالاستقبال كقوله ان فعلت كن فهو يهودي والثاني تتعلق بالماضي كقوله ان كان كاذبا فهو يهودي وقد يتعلق بهذا من لم يرفيه الكفارة كونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله فهو كما قال قال ولا يكفر في صورة الماضي الا ان قصد التعظيم وفيه خلاف عند الخفية كونه تنجيزا معني فصار كما لو قال هو يهودي ومنهم من قال اذا كان لا يعلم انه يمين لم يكفر وان كان يعلم انه يكفر بالحنث به كونه كونه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل وقال بعض الشافعية ظاهر الحديث انه يحكم عليه بالكفر اذا كان كاذبا والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفرة وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان اراد ان يكون متصفا بذلك كفرة لان اداة الكفر كفرة وان اراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يجوز عليه ذلك او يكره تنزيها الثاني هو الشهر كن في النيل **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا ابا داود **باب** **قوله** (عن عبيد الله بن زحر) بفتح الزاي وسكون الهمزة الضمري مولاهم الا فرقي صدوق بخطي من السادسة (عن ابى سعيد الخدري) براء مضمومة وعين مهملة مصغرا اسمه جعلت بضم الجيم**

حل ثنا محمود بن غيلان ثنا وكيع عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن زحور عن أبي سعيد الرعيني عن عبد الله بن مالك الجصبي عن عقبة بن عامر قال قلت يا رسول الله إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت حافية غير مختمرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله لا يصنع بشقاء لختك شيئا فتركب وتختمر ولتضم ثلاثة أيام وفي الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق **باب**

حل ثنا إسحاق بن منصور ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي ثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزرى فليقل لا إله إلا الله ومن قال قال أقامرك فليصدق هذا حديث حسن صحيح وأبو المغيرة هو الخولان الجصبي واسمه عبد القدوس بن الحجاج **باب قضاء النذر عن الميت **حل ثنا** قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عبد الله استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه عنها هذا حديث حسن صحيح **باب** ما جاء في فضل من اعتق **حل ثنا** محمد بن عبد الأعلى ثنا عمران بن عيينة وهو أخو سفيان بن عيينة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرئ مسلم اعتق امرأ مسلم كان فكأه من النار تجزئ كل عضو منه عضوا منه وإيا امرأ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكأه من النار تجزئ كل عضو منهما عضوا منه وإيا امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكأها من النار تجزئ كل عضو منهما عضوا منها هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه **أواب****

السيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** ما جاء في الدعوة قبل القتال **حل ثنا** قتيبة ثنا البرعانة عن عطاء بن السائب عن أبي الجحتر عن والمثناة بينهما مهلة ساكنة ابن هارثان بتقديم الهاء القتيبة بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة المصري صدوق فقيه من الرابعة عن عبد الله بن مالك الجصبي بفتح التحتانية وسكون المهلة وفتح الصاد المهلة بعدها من موحدة مصري صدوق من الثالثة **قوله** (إلى البيت) أي إلى بيت الله (حافية) أي غير منتحلة (إن الله لا يصنع بشقاء لختك) بفتح المشين أي تبعها أو مشقتها (شيئا) أي من الصنع فإنه منزه من رفع الضر وجلب النفع (فلتركب) وتختمر وفي رواية الشيخين تمشي ولتركب قال الحافظ في الفتح وإنما أمر الناذر في حديث أنس أن تركب جرما وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب لأن الناذر في حديث أنس كان شيخا ظاهرا العجز وأخت عقبة لم توصف بالعجز فكانه امرأه أن تمشي أن قدرت وتركب أن عجزت انتهى **قلت** حديث الش الذي أشار إليه الحافظ قد مر في باب من يحلف بالمشي ولا يستطيع **باب** قضاء النذر عن الميت **قوله** راقضه عنها فيه دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي فإنه يجب قضاءه من رأس ماله وأن لم يوص إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث وشرط المالكية والخفية أن يوصي بذلك مطلقا قال القاضي عياض اختلفوا في نذر أم سعد هذا فقل كان نذرا مطلقا وقيل كان صرما وقيل عقدا وقيل صدقة واستدل كل قائل بأحد حديث جاء في قضية أم سعد وأظهر أنه كان نذرا في المال أو نذرا ربهما ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالي وإذا كان ماليا فكفاارة أو نذرا وكفى ولم يخلف تركه لا يلزمه لكن يستحب له ذلك وقال أهل الظاهر يلزمه لهذا الحديث وعند الجمهور الحديث محمول على التبرع قاله الطيبي **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أصله في الصحيحين **باب** في فضل من اعتق **قوله** (ثنا عمران بن عيينة) الكوفي صدوق له إمام (عن حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخر **قوله** (إيا امرئ مسلم) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن كان من المعتقين مسلما فلا أجر للكافر في عتقه إلا إذا انتهى امرؤه إلى الإسلام (اعتق امرأ مسلما) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن اعتق امرأ مسلما ولا خلاف في أن معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق ولكنه ليس ككتاب الرقبة المسلمة (كان فكأه) بفتح الفاء وكسر هاء لغة أي خلاصه (يجزئ) بالهزة من الأجزاء كذا في نسخة الحاضرة وكصاحب المتن في الحديث وعزاه إلى الترمذي بلفظ يجزئ بغير الهزة قال الشوكاني في شرح المتن في قوله يجزئ يضم الياء وفتح الزاى غير مهمول فالظاهر أن نسخة الترمذي مختلفة في هذا اللفظ والحديث دليل على أن العتق من القرب الموجبة للسلامة من النار وإن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى وقد ذهب البعض إلى تفضيل عتق الأنثى على الذكر واستدل على ذلك بأن عتقها يستلزم حرية ولدها سواء تزوجها حرا وعبد وعجز هذه المناسبة لا يصلح لمعارضته ما وقع التصريح به في الأحاديث من فكأك المعتق أمرا جلا أو امرأتين وإيا اعتق الأنثى ربما أفضى في الغالب إلى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكر قال في الفتح وفي قوله اعتق الله بكل عضو عضوا منه إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يكون في الرقبة نقصان للحصول الاستيعاب **قوله** (هذا حديث حسن صحيح غريب) ولا أحد ولو دأب معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة بن كعب السلمي زاد فيه وإيا امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكأها من النار تجزئ بكل عضو من أعضائها أعضاءها **أواب**

السيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** ما جاء في الدعوة قبل القتال **قوله** (عن أبي الجحتر) بفتح الجحرة والمثناة بينهما مخجمة ساكنة اسمه سعيد بن فيروز ولم في غزواته **باب** ما جاء في الدعوة قبل القتال **قوله** (عن أبي الجحتر) بفتح الجحرة والمثناة بينهما مخجمة ساكنة اسمه سعيد بن فيروز

جيشهم من جيوش المسلمين كان اميرهم سلمان الفارسي حاصروا قصر من قصور فارس فقالوا يا ابا عبد الله لا تنهض اليهم قال دعوني ادعوكم كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم فاتاهم سلمان فقال لهم انما انا رجل منكم فارسي ترون العرب يطيعوني فان اسلمتم فلكم مثل الذي لنا وعليكم مثل الذي علينا وان ابستم الا دينكم تركناكم عليه واعطونا الجزية نحن بيد وانتم صاغرون قال ورطن اليهم بالفارسية وانتم غير محمد بن وان ابستم نأبذناكم على سواء قالوا ما نحن بالذي يعطي الجزية ولكننا نقا تلکم فقالوا يا ابا عبد الله لا تنهض اليهم قال لا قال فدعاهم ثلثة ايام الى مثل هذا ثم قال انهضوا اليهم قال فنهضنا اليهم ففتحنا ذلك القصر وفي الباب عن بريدة والنعمان بن مقرن وابن عمر وابن عباس وحديث سلمان بن حسن لا نعرفه الا من حديث عطاء بن السائب سمعت محمد بن ابي يقول ابو بختري لم يدرك سلمان لانه لم يدرك عليا وسلمان مات قبل علي وقد ذهب بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الى هذا ورواوا ان يزيد بن عوف قبل القتال وهو قول اسحاق بن ابراهيم قال ان تقدم اليهم في الدعوة فحسن يكون ذلك اهيئ وقال بعض اهل العلم لا دعوة اليوم وقال احمد لا اعرف اليوم احد يدعي وقال الشافعي لا يقتل العبد حتى يدعوا اليه الا ان يجيبوا عن ذلك فان لم يفعل فقد بلغتكم الدعوة **باب حل ثمانية من يحيى العذبي المكي** ويكنى بابي عبد الله الرجل الصالح هو ابن ابي عمر ثمانية بن عيينة عن عبد الملك بن قنول بن مساحق عن ابن عيصام المزني عن ابيه وكانت له حصة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا او سرية يقول لهم اذا رايتهم مسجد اوسمعتهم مؤذنا فلا تقتلوا احد هذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن عيينة **باب في البيات والغارات حل ثمانية** الاضاري ثمانية عن ثني مالك بن انس عن حميد عن انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى خيبر انا اهالي لا وكان اذا جاءني ما يبيل لم يغرم عليهم حتى يصير فلما اصبحت خرجت بهم بمساحيقهم ومكاتلهم فلم اراوه قالوا محمد واخوه محمد بن النخيس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اكبر خربت خيبر انا اذا نزلنا بساحة بن لؤي عرمان الطائي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الا رسال من الثالثة (لا تنهض اليهم) اي لا تنهض اليهم (قال دعوني) اي اتركوني ادعوكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم (اي الى الاسلام) فان ابوا فالى اعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون فان ابوا فالى القتال فان اسلمتم فلكم مثل الذي لنا اي من الغنيمة والفقير (وعليكم مثل الذي علينا) اي من احكام المسلمين من الحدود ونحوها واعطونا الجزية عن يد بحال من الضمير اي عن يد مواتية بمعنى منقلبين او عن يدكم بمعنى مسلمين بايدكم غير بلغتين بايدى غيركم او عن غنى لذلك لا تخذلوا من الفقير او حال من الجزية بمعنى نقد اسلمة عن يد الى يد او عن انعام عليكم فان ابتلكم بالجزية نعمة عظيمة (وانتم صاغرون) حال ثلث من الضمير اي ذليلون ورطن اليهم بالفارسية اي تكلم فيها رولان ابستم نأبذناكم على سواء قال الجزري في النهاية اي كاشفناكم وقا تلکم على طريق مستقيم مستوفى العلم بالمناذرة منا ومنكم بان نظهر لهم انهم على قتالهم وفخار به اخبارا مكشوفة والنبي يكون بالفعل والقول في الاجسام والمعاني ومنه نبذ العهد اذا نقضه واللقاء الى من كان بينه وبينه انتهى قوله روى الباب عن بريدة الخ (ما حديث بريدة) فخرجه مسلم واما حديث النعمان فليتنظر من اخرجه ما حديث ابن عمر فخرجه مسلم واما حديث ابن عباس فخرجه احمد عندنا قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط الادعاهم واخرجهم للحاكم ايضا قال في مجمع الزوائد اخرجهم لحد وابو يعلى والطبراني ورجاله رجال الصحيح **قوله** (روحدث سلمان حديث حسن) واخرجه احمد **قوله** (رواوا ان يزيد بن عوف) بصيغة المجهول اي العدد وهو قول اسحاق بن ابراهيم يعني اسحاق بن راهويه (ان تقدم) بصيغة المجهول من التقدم ورواوا بعض اهل العلم لا دعوة اليوم الخ قال الحافظ في الفتح ذهب طائفة منهم عن ابن عبد العزيز الى اشتراط الدعاء الى الاسلام قبل القتال وذهبوا الى ان ذلك كان في بدء الامر قبل انتشار دعوة الاسلام فان وجد من لم تبلغه الدعوة لم يقتل حتى يدعى من علي الشافعي قال مالك من قربت دارة قوتل بغيرة دعوة لا شتمها الاسلام ومن بعدت دارة فالدعوة اقطع للشك يروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن ابي عثمان النهدي عن ابي بكر بن النعمان قال كناند دعوتهم قال الحافظ وهو منزل على الحاليين المتقدمين انتهى **باب قوله** (اذا رايتهم مسجد اوسمعتهم مؤذنا) اي اذا حققتم علامة فعلية او قولية من شعائر الاسلام (فلا تقتلوا احدا) اي حتى تميزوا المؤمنين من الكافر **قوله** (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود (باب في البيات والغارات) جمع الغارة قال في مجمع البحار ثبتت العدد وان يقصد في الليل من غير ان يعلم فيؤخذ بغتة وهو البيات انتهى وقال فيه اغار اي هجم عليهم من غير علم والغارة اسم من الاغارة **قوله** (وكان اذا جاءني ما يبيل لم يغرم عليهم) من الاغارة (حتى يصير) ليصرف بالاذان انه بلاد الاسلام فيمسك اوانه بلاد الكفار فيغير رخرجت يهود بمساحيقهم جمع مسحاة وهي الجوزة من الحديد وميمه زائدة من السحق بمعنى الكشف والازالة لما يكشف به الطين عن وجه الارض ومكاتلهم جمع مكاتل بكسر الميم وهو الزنبيل الكبير وقالوا لعمد اي هن احمد او جابر محمد (واخي والله الخنيس) بالنصب والمعنى جاءهم مع الخنيس وهو الجيش سمي به لانه مقسم خمسة المقدمة والساقة والميمنة والميسرة والقلب (خربت خيبر) خيرا وهما انا اي معشر الاسلام او معاشر الانبياء عليهم الصلوة والسلام اذا نزلنا بساحة قوم قال الطبراني مستانفة بيان لموجب خراب خيبر وقوله الله اكبر فيه معنى التعجب من انه فعل قدر نزوله بساختهم بعد ما انذرناهم اصبحتهم وهم غافلون عن

قوم فساء صلیح المنذرین حل لنا قتیبة ومحمد بن بشار قال ثنا معاذ بن معاذ عن سعید بن ابی عمرو عن قتادة عن اشرف عن ابی طلحة ان النبی صلی الله علیه وسلم
 كان اذا ظهر علی قوم اقام بعرضهم ثلاثا هذا حدیث حسن صحیح وحدیث حمید عن النسائی حدیث حسن صحیح وقد رخص قوم من اهل العلم فی الغارة
 باللیل وان یدبتوا وكرهه بعضهم وقال احمد واسحاق لا باس ان یدبت العدو لیلًا ومعنی قوله وافق محمد الحمیس یعنی به الجيش باب التحريق
 والتخريب حل لنا قتیبة ثنا الیث عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلی الله علیه وسلم حرق نخل بنی النضیر وقطع وهي البويرة فانزل الله ما قطعتم
 من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله ولجئ فی الفاسقین فی الباب عن ابن عباس وهذا حدیث حسن صحیح وقد ذهب قوم من اهل
 العلم الى هذا ولم یروا باسًا يقطع الاشجار وتخريب الحصون وكرهه بعضهم ذلك وهو قول الاوزاعي وقال ابو بكر الصديق ان يقطع شجر
 مؤثمًا او يخرب عامرًا وعلى بذلك المسلمون بعده وقال الشافعي لا باس بالتخريق فی ارض العدو وقطع الاشجار والثمار وقال احمد وقد تكون فی مواضع
 لا یجد من منه بدا فاما ما لعبت فلا تحرق وقال اسحاق التحريق سنة اذا كان انکی فیهم باب ما جاء فی الغیمة حل لنا محمد بن عبید الحارثی ثنا
 اسباط بن محمد عن سلیمان التیمی عن سیار عن ابی أمامة عن النبی صلی الله علیه وسلم قال ان الله فضّلنی علی الانبیاء او قال امتی علی الامم واحل لنا الغنائم وفي
 ذلك وفي شرح مسلم الساحة القضاء واصلاحها القضاء بين المنازل (فساء صلیح المنذرین) بفتح الذال المعجمة ای لكفار واللام للعهد ای بلس صبا جهنم لانزل
 عذاب الله بالقتل والغارة علیهم ان لم یؤمنوا وفيه اقتباس من قوله تعالى ابعذ ابنا یستعجلون فاذا نزل بساحتهم فساء صلیح المنذرین قوله (كان اذا
 ظهر علی قوم) ای غلب علیهم اقام بعرضهم العریة بفتح المهملین وسکون الراء بینهما هی المقعة الواسعة بغير بناء من دار وغیرها (ثلاثًا) وفي رواية
 البخاری ثلاث لیل قال المهلب حکمة الاقامة لراحة الظهر والنفس ولا یخفی ان محله اذا كان فی امن من عدو طارق والاقصا علی ثلاث یؤخذ منه ان
 الاربعة اقامة وقال ابن الجوزی انما کان یقیم لیمظهر تاثير الغلبة وتنفیذ الاحکام وقلة الاحتفال لکانه یقول من كانت فیہ قوة منکم فلیرجع الینا وقال ابن
 النیر یحتمل ان یکون المراد ان تقع ضیافة الارض التي وقعت فیها المعاصی بايقاع الطاعة فیها بذكر الله واطهار شعائر المسلمین واذا کان ذلك فی حکم
 الضیافة ناسب ان یقیم علیها ثلاثًا لان الضیافة ثلاثة قوله (هذا حدیث حسن صحیح) واخرجه الشیخان (وحدیث حمید عن النسائی حدیث حسن صحیح)
 واخرجه الشیخان: (باب فی التحريق والتخريب) قوله (رحق) بتشديد الراء (نخل بنی النضیر وقطع) ای امر بتحريق نخلهم وقطعها وهما طائفة من
 الیهود وقصتهم مشهورة مذکورة فی کتب السیر کالمواهب وفي تفسیر سورة الحشر کالبلغوی (وهو البويرة) بضم الواو وموضع نخل بنی النضیر ما
 قطعتم من لينة) ای شیء قطعتم من نخلة او ترکتموها الصمیر لما وتانیثه لانه مفسر باللينة قائمة علی اصولها ای لم تقطعوها فبذن الله ای فیامرة
 وحکمه المتقنی للمصلیة والحکمة (ولجئ فی الفاسقین) ای فعلتم اذ انکم فی القطع بهم یجوز یهم علی فسقهم واستدل به علی جواز هدم دیار الکفار وقطع
 اشجارهم زیادة لیمظهم قال النووی اللينة المذکورة فی القرآن هی انواع التمر کما لا العجوة وقیل کرام النخل وقیل کل النخل وقیل کل الاشجار وقیل ان انواع
 نخل المدينة مائة وعشرون نوعًا قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لیمظر من اخرجه قوله (وهذا
 حدیث حسن صحیح) واخرجه الشیخان قوله (وقد ذهب قوم من اهل العلم الى هذا الخ) قال وفي هذا الحدیث جواز قطع شجر الکفار واحراقه وبه قال
 الجمهور وقیل یجوز قال ابن الهمام یجوز ذلك لان المقصود کبت اعداء الله وکسر شوکتهم وبذلك یحصل ذلك فیفعلون ما یمکنهم من التحريق وقطع الاشجار
 وافساد الزرع لکن هذا اذا لم یغلب علی الظن انهم ما یخوذون بغير ذلك فان کان الظاهر انهم مغلوبون وان الفتح با ذکره ذلك لانه افساد فی غیر محل الحاجة
 وما ابحر الالهة انتهى قوله (وکرهه بعضهم ذلك وهو قول الاوزاعي ونهی ابو بكر الصديق ان یقطع شجرًا مؤثمًا او یخرب عامرًا وعلى بذلك المسلمون بعده) قال
 الحافظ فی الفتح ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب فی بلاد العدو وكرهه الاوزاعي والیث واحتجوا بوصیة ابی بکر لجهوشة ان لا یفعلوا الشیء
 من ذلك واجاب الطبری بان النبی محمول علی القصد لذلك بخلاف ما اذا اصابوا ذلك فی خلال القتال کما وقع فی نصب الخنوق علی الطائف وهو نحو ما اجاب
 به فی النهی عن قتل النساء والصبیان وبهذا قال اکثر اهل العلم ونحو ذلك القتل بالتخريق وقال غیره انما نهی ابو بکر جهوشة عن ذلك لانه علم ان تلك
 البلاد ستفتح فاراد ابقاءها علی المسلمین انتهى قوله (وقال احمد وقد تكون فی مواضع لا یجد من منه بدا) المعنی ان الجیوش قد یحتاجون الى التحريق و
 التخريب ولا یمکن لهم بد من ذلك فیمینئذ یجوز (فاما ما لعبت) ای من غیر ضرورة وحاجة (فلا تحرق) وکن الا تخرب اذا کان انکی فیهم) انکی اهل التفصیل
 من النکایة قال فی القاموس نکی العدو وفيه نکایة قتل وجرح وقال فی الصراح نکایة جراحت کدن وبدس کالیدن وکشتن دشمن رامن باب ضرب یضرب :
 (باب ما جاء فی الغیمة) قوله (عن سیار) بهملة بعدها تحتانیة مشددة واخره راء قوله (او قال امتی علی الامم) اوللشک ای اما قال فضلتی علی
 الانبیاء او قال فضل امتی علی الامم (واحل لنا الغنائم) قال الخطابی کان من تقدم علی ضربین منهم من لم یؤذن له فی الجهاد فلم تکن لهم مغائمه ومنهم من
 اذن له فیہ لکن کانوا اذا غنموا اشیاء لم یحل لهم ان یأكلوها وجابت نار فاحرقته وقیل المراد انه خص بالتصرف فی الغیمة یصرفها کیف شاء والا اول ص

الباب عن علي وابي ذر وعبد الله بن عمرو وابي موسى بن عباس حديث ابي امامة حديث حسن صحيح وسيا ر هذا يقال له سيار مولى نبي معاوية وروى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن بخير وغير واحد **حل ثنا علي بن جبرثا** استعمل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الانبياء بست اعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب واحلت لي الغنائم وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وارسلت الى الخلق كافة وختم بي النبيون هذا حديث حسن صحيح **باب في سهم الخيل حل ثنا** احمد بن عبد الصبى وحيد بن مسعدة قال ثنا سليم بن اخضر عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل للفارس بسهمين وللرجل بسهم **حل ثنا** محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن اخضر نخوة وفي الباب عن محمد بن جارية وابن عباس وابن ابي عمرة عن ابيه وهذا حديث حسن صحيح والعمل وهو ان من مضى لم يفل له الغنائم اصلا قاله الحافظ **قوله** (روى الباب عن علي بن ابي ذر وعبد الله بن عمرو وابي موسى وبن عباس) اما حديث علي فليست من اخوجه واما حديث ابي ذر وغيره فخرجه احمد في مسنده باسناد حسن قاله الحافظ في الفتح في كتاب التيمم تحت حديث جابر بن عبد الله بمعنى حديث الباب **قوله** (وحدثني ابي امامة حديث حسن صحيح) تفرد به الزمذى واخرج البخاري وغيره معناه من حديث جابر بن عبد الله رسيار هذا يقال له سيار مولى نبي معاوية الخ قال الحافظ في الفتح تابعي شامي اخرج له الزمذى وذكره ابن حبان في الثقات انتهى وقال في التقریب سيار الاموي مولاهم الدمشقي قد لم يصح صدوق من الثلاثة قيل اسم ابيه عبد الله **قوله** (فضلت) بصيغة المجهول من التفضيل (على الانبياء بست) اي بست خصال را عطيت جوامع الكلم قال الحافظ جوامع الكلم القرآن فانه تقع فيه المعاني الكثيرة بالفاظ القليلة وكذلك يقع في الاحاديث النبوية الكثير من ذلك انتهى وقال ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم ما لفظه جوامع الكلم التخص بها النبي صلى الله عليه وسلم نوعان احدهما ما هو في القرآن كقوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتامدى القرى ديني عن الفحشاء والمنكر والبغى قال الحسن لم تترك هذه الآية خيرا الا امرت به ولا تترك الا نهت عنه والثاني ما هو في كلامه صلى الله عليه وسلم وهو منتشر موجود في السنن الماثورة عند الله عليه وسلم انتهى ونصرت بالرعب زاد ابو امامة يقذف في قلوب اعدائي اخوجه احمد وفي حديث جابر بن عبد الله المتفق عليه نصرت بالرعب مسيرة شهر قال الحافظ مقهومة انه لم يوجد لغيره النص بالرعب في هذه المدة ولا في اكثر منها اما ما دونها فلا تكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو والرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلقا انما جعل الغاية شهرا لانه لم يكن بين بلدة وبين احد من اعدائه اكثر منه وهذه الخصوصية اصله له على الاطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لامت من بعده فيه احتمال انتهى (روايت لي الغنائم) زاد في حديث جابر بن عبد الله ولم تحل لاحد قبلي (وجعلت لي الارض مسجدا) اي موضع سجود لا يقتض السجود منها موضع دون غيره ويمكن ان يكون مجازا عن المكان المبني للصلوة وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلوة في جميعها كانت كالسجود في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وجعلت اخيري مسجدا ولم تجعل له طهورا لان عليه كان يسبح في الارض ويصلي حيث ادركته الصلوة وسبقه الى ذلك الدأوى وقيل انما ابيح لهم في موضع يتقنوا طهارته بخلاف هذه الامة فايهم لها في جميع الارض الا فيما يتقنوا نجاسته قال الحافظ والظاهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما ابيحت لهم الصلوة في اماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيد رواية عمرو بن شعيب بلفظ وكان من قبلي انما كانوا يصلون في ثنائسهم وهذا نص في موضع النزاع فتثبتت الخصوصية ويؤيد ما اخبره البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الانبياء احد يصل حتى يبلغ محرابه وطهورا استدل به على ان الطهور هو الطهر لغيره لان الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود باسناد صحيح عن انس بن مالك عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى القوم خاصة وبعث الى الناس عامة قال الحافظ ولا يعترض بان نوحا عليه السلام كان مبعوثا الى اهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسل اليهم لان هذا العموم لم يكن في اصل بعثته وانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو ان نوحا عليه السلام كان مبعوثا الى اهل الارض بعد الطوفان بعد هلاك سائر الناس واما نبينا صلى الله عليه وسلم فنعم رسالته من اصل البعثة فتثبت اختصاصه بذلك واما قول اهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة انت اول رسول الى اهل الارض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات اولية امراله على تقدير ان يكون مراد انهم مخصوصون بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة ايات على ان ارسال نوح كان الى القوم ولم يدر انه ارسل الى غيرهم (وختم بي النبيون) فلا نبي بعده صلى الله عليه وسلم هذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان **باب في سهم الخيل** **قوله** (قسم في النفل) اي في الغنيمة قال في النهاية النفل بالتحريك الغنيمة وجمعه انفال وللرجل بسهم المراد من الرجل صاحب الفرس والمعنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الفارس ثلثة اسهم سماله وسهمين لفرسه يد عليه رواية احمد وابي داود بلفظ اسهم للرجل ولفسه ثلثة اسهم سماله وسهمان لفرسه وفي لفظ اسهم للفارس سهمين وللرجل سهمان متفق عليه **قوله** (روى الباب عن محمد بن جارية وابن عباس وابن ابي عمرة عن

[illegible]

حل ثنا قتيبة ثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن مالك عن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فكتب اليه ابن عباس كعبت الى تساهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وكان يغزو ابهن فيداوين المرضي ويخذهن من الغنمة واما يسهم فلم يضرب لهن بسهم وفي الباب عن انس وامر عطية وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وقال بعضهم ليسهم للمرأة والصبي وهو قول الاوزاعي قال الاوزاعي و اسم النبي صلى الله عليه وسلم للصبيان خيبر واسمته امة المسلمين لكل مولود ولد في ارض الحرب قال الاوزاعي واسم النبي صلى الله عليه وسلم للنساء خيبر واخذ بذلك المسلمون بعد حل ثنا بذلك على بن خنيس ثناء عيسى بن يونس عن الاوزاعي بهذا ومعنى قوله ويخذهن من الغنمة يقول يرضعن لهن لبن من الغنمة يعطين شيئا باب هل يسهم للعبد حل ثنا قتيبة ثنا ابن شريك المفضل عن محمد بن زيد عن عيسى بن مولى ابي اللحم قال شهدت خيبر مع سادتي فكلوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلوا في ملكي قال فامرني فقلدت السيف فاذا انا اجرة فامرني بشئ من خرق المتاع و عرضت عليه رقية كنت ارقى بها المجانين فامرني بطرح بعضها وحبس بعضها وفي الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم ان لا يسهم للمملوك ولكن يرضع له لبن وهو قول الثوري والشافعي احمد واسحاق باب ما جاء في اهل الذمة يرضعون مع المسلمين هل

كانه كان في الاصل لهم فجمع اليهم انتهى والظاهر ان المراد من الفيهما مال الغنمة قوله (عن يزيد بن هرم) المدين مولى بني ليث وهو غني يريد الفارسى على الصحيح وهو والد عبد الله ثقة من الثالثة (ان بخلة) بفتح النون وسكون الجيم بعد هاء الهمزة (الحروري) نسبة الى قرية تحدر راء بفتح حاء مهملة وضم راء اولي مخففة وكسر ثانية وبينهما واو ساكنة وبالمد وهي قرية بالكوفة ونجدة هذا هو ابن عامر الحنفي الخارجي واصحابه يقال لهم النجدان ومكره قوله (ويخذهن) بصيغة المجهول من الحذو بالحاء المهملة والذال المحجمة اي يعطين قال في القاموس الحذو بالكسر العطية او ما يسهم بصيغة المعلوم من الاسهام والحديث دليل على ان النساء اذا حضرت القتال مع الرجال لا يسهم لهن بل يعطين نسيان من الغنمة قوله (وفي الباب عن انس وامر عطية) لينظر من اخرج حديثا قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم وابوداود قوله والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم الخ و هو الاقوى دليلا (وقال بعضهم ليسهم للمرأة والصبي وهو قول الاوزاعي) قال الخطابي ان الاوزاعي قال ليسهم لهن قال واحسبه ذهب الى هذا الحديث يعني حديث خنيس بن زياد واسناد ضعيف لا تقوم به حجة انتهى وحديث حشر اخرج احمد وابوداود عنه عن جدته ام ابيه انها خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة خيبر سادس ست شوة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت اليها ثيابا في اينا فيه الغضب فقال مع من خرجت وبان من خرجت فقلنا يا رسول الله خرجنا نقتل المشركين في سبيل الله ومعنا داء الجرحى ونناول السهام ونسقى السويق قال فمن فانصرف حتى اذا فتح الله عليه خيبر اسهم لنا كما اسهم للرجال قال فقلت لها يا جددة وما كان ذلك قالت ثم اقال الشوكاني في النيل واخرجه ايضا النسائي وسكت عنه ابو داود في اسناده رجل مجهول وهو حشر وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به حجة انتهى (قال الاوزاعي واسهم النبي صلى الله عليه وسلم للنساء بخيبر الخ) هذا امر سهل والمرسل لا تقوم به حجة على القول الرابع (يقول يرضعن لهن) بصيغة المجهول من الرضع قال في القاموس يرضعه اعطاه عطاء غير كثير (باب هل يسهم للعبد) قوله (عن عيسى بن مولى ابي اللحم) بالتصغير قال في التقريب عيسى بن مولى ابي اللحم الغفاري صحابي شهد خيبر (مولى ابي اللحم) هو اسم فاعل من ابويابي قال ابوداود قال ابو عبيد كان حرم اللحم على نفسه فسمى ابي اللحم (مع سادتي) جمع سيد (فكلوا في) بتشديد الياء (وكلوا في ملكي) قال الطيبي عطف على قوله فكلوا في اي كلوا في حق وشان اولها هو ملحق لثمة اتبعوه بقولهم اني مملوك انتهى (فقلدت السيف) بصيغة الماضي المجهول من التقليد قال في الجمع اي امرني ان احمل السلاح واكون مع المجاهدين لا تعلم المجاربة فاذا انا اجرة اي اجالسيف على الارض من قصر قامتي لصغر سنني وقامرني بشئ من خرق المتاع) بالحاء المعجمة المضمومة وسكون الراء المهملة بعد مثناة وهو سقطه قال في النهاية هو اثاث البيت قال في القاموس الخرق بالضم اثاث البيت او ارد المتاع والغنائم وعرضت عليه رقية كنت ارقى بها المجانين فامرني بطرح بعضها وحبس بعضها اي باسقاط بعض كلتها التي تخالف القرآن والسنة وابقاء بعضها التي ليست كذلك وفيه دليل على جواز الرقية من غير القرآن والسنة بشرط ان تكون خالية عن كلمات شركية وعمامة عن الشريعة قوله (وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما) اخرج احمد قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد وابوداود و ابن ماجة والحاكم وصححه قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم ان لا يسهم للمملوك الخ) وهو القول الرابع الموعول عليه (باب ما جاء في اهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهم) قوله (حتى اذا كان مجرة الوبر) الحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء والوبر بفتح الواو والباء الموحدة بعد هاء راء وبسكون الواو ايضا موضع على اربعة اميال من المدينة (ريكة منه جرة) وبفتح النون وسكون الجيم اي شجاعة قوله (وفي الحديث كلام اكثر من هذا) اي روى هذا الحديث مطورا رواه احمد ومسلم بطوله ففي المتن عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر

يسمى لهم حمل ثمن الانصارى ثمننا ما لك بن اسحق عن الفضيل بن ابي عبد الله عن عبد الله بن نيار الاسدي عن عمروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى بدر حتى اذا كان جرة الوبر لحقه رجل من المشركين يذكرك منه جرة واحدة وبخدة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تو من بالله ورسوله قال لا قال ارجع فلن استعين بمشرك وفي الحديث كلام اكثر من هذا احدث حديث حسن غريب والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا لا يسميهم اهل الذمة وان قاتلوا مع المسلمين العدو وراى بعض اهل العلم ان يسميهم لهم اذا شهدوا القتال مع المسلمين ويروى عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم بقوم من ايمم قاتلوا معه حمل ثمننا بذلك قتية بن سعيد ناعبد الوارث بن سعيد عن عمروة بن ثابت عن الزهري هذا حمل ثمننا ابو سعيد الاشجى ثمننا اخض بن غياث ثمننا يزيد وهو ابن عبد الله بن ابي بردة عن جلة ابي بردة عن ابي موسى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من الاشعريين خيبر فاسمهم لنا مع الذين اقتنوها هذا حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قال الاوزاعي من حق بالمسلمين قبل ان يسميهم للخيال اسمهم له باب ما جلف في الانتفاع بانية المشركين حمل ثمننا زيد بن اخزم الطائي ثمننا ابو قتية سلم ابن قتية ثمننا شعبه عن ابي عن ابي قلابة عن ابي ثعلبة الخشني قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور الجوس قال انقوها غسلا واجلجوها فلما كان بحق البرة ادركه رجل فذكر ان تذكر منه جرة واحدة وبخدة فخرج به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين راوه فلما ادركه قال جئت لاتبك فاصيب معك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تو من بالله ورسوله قال لا قال فارجع فلن استعين بمشرك قالت ثم مضى حتى اذا كان بالشجرة ادركه الرجل فقال له كما قال اول مرة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كما قال اول مرة فقال لا قال فارجع فلن استعين بمشرك قال فارجع فادركه بالبيداء فقال له كما قال اول مرة تو من بالله ورسوله قال نعم فقال له فانطلق قوله (هذا حديث حسن غريب) اخبره احمد ومسلم مطولا كما عرفت الا ان قوله رواه العمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا لا يسميهم اهل الذمة وان قاتلوا مع المسلمين العدو وهو القول الرابع ويروى عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم بقوم من اليهود قاتلوا معه هذا مرسل واخرجه ايضا ابو داود في المراسيل ومراسيل الزهري ضعيفة واستدل بعضهم قال ان اهل الذمة يسميهم لهم اذا شهدوا القتال مع المسلمين قال الشوكاني في النيل والظاهر انه لا يسميهم للنساء والصبيان والعبيد والذميين وما وروى من الاحاديث مما فيه اشعار بان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لاحد من هؤلاء فينبغي حملها على الرخصة وهو الطية القليلة جمع بين الاحاديث وقد مر حديث ابن عباس يعني المذكور في باب من يرضى له من الغنيمة بما يرشد الى هذا الجمع فانه نفى ان يكون للنساء والعبيد اسم معلوم واثبت الجزية وهكذا احدث في ان النبي صلى الله عليه وسلم رضى له بشي من الاثاث ولم يسميهم عليه السلام كان يعطى المرأة والملوك دون ما يصيب الجيش وهكذا احدث عمن المذكور فان فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رضى له بشي من الاثاث ولم يسميهم له فيحمل ما وقع في حديث حشر من ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء ويخير على عجن الطية من الغنيمة وهكذا حمل ما وقع في مرسل الزهري المذكور من الاسهام لقوم من اليهود وما وقع في مرسل الاوزاعي المذكور ايضا من الاسهام للصبيان كما لم يذكروا ذلك المصنف انتهى كلام الشوكاني قلت اراد بالمصنف صاحب المتنق فانه قال بعد ذكر مرسل الاوزاعي وغيره ما لفظه ويحمل الاسهام فيه وفيما قبله على الرخصة انتهى قوله (قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) ذكر الترمذي هذا الحديث مختصرا وذكره الشيخان مطولا فاسمهم لنا مع الذين اقتنوها استدل به من قال انه يسميهم من خسر بعد الفتح قبل قسمة الغنيمة قال ابن التين يحتمل ان يكون انما اعطاهم من جميع الغنيمة لكونهم وصلوا قبل القسمة وبعد حوزها وهو احد الاقوال للشافعي قال ابن بطال لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم في غير من شهد الواقعة الا في خيبر فمى مستثناة من ذلك فلا تجعل اصلا يقاس عليه فانه قسم لاصحاب السفينة لشدة حاجتهم وكذلك اعطى الانصار عوضا ما كانوا اعطوا المهاجرين عند قدومهم عليهم وقال الطحاوي يحتمل ان يكون استطاب انفس اهل الغنيمة بما اعطى الاشعريين وغيرهم وما يؤيد انه لا يصيب لمن جاء بعد الفراغ من القتال ما رده عبد الرزاق باسناد صحيح وابن ابي شيبة عن عمر قال الغنيمة لمن شهد الواقعة واخرجه الطبراني والبيهقي مرفوعا وموقوفا وقال الصحيح موقوف واخرجه ابن عدي من طريق اخر عن علي موقوفا ورواه الشافعي من قول ابو بكر وفيه انقطاع كذا في النيل قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان قوله (رواه العمل على هذا عند اهل العلم الخ) وفي بعض النسخ عند بعض اهل العلم وهو الظاهر باب ما جلف في الانتفاع بانية المشركين قوله (عن ابي ثعلبة) بفتح المثناة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فموجة مفتوحة فتون نسبة الى ختاتين بن نمر في قصاعة اسمهم جرهم بايع النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان وضرب له بسهم يوم خيبر وارسله الى قومه فاسلموا نزل بالغام ومات بها سنة خمس وسبعين قوله (عن قدور الجوس) اي عن الطبري فيها والقدر يرجع القدر بكسر القاف وسكون الدال (انقوها من الانقاء غسلا) تمييز (واجلجوها فيها) اي بعد الانقاء بالغسل قال الحافظ في الفتح بعد ذكر رواية الترمذي هذه وفي لفظ من وجه اخر عن ابي ثعلبة قلت انا من هذا اليهود والنصارى والجوس فلا نجد خيلا نيتهم الحديث انتهى وروى الشيخان عن ابي ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انا بارض قوم اهل كتاب افناكل في انيتهم قال لا تاكلوا فيها قال في سبل السلام

فيها وروى عن كل سبع ذي ناب وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابي ثعلبة رواه ابو ادريس الخولاني عن ابي ثعلبة وابو قلابة لم يسمع من ابي ثعلبة انما رواه عن ابي اسحاق عن ابي ثعلبة حل ثنا هناد ثنا ابن المبارك عن خيوثة بن شريح قال سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول اخبرني ابو ادريس الخولاني عائد الله بن عبيد الله قال سمعت ابا ثعلبة الخشني يقول اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا بارض قوم اهل كتاب ناكل في انبيتهم قال ان وجدتم غير انبيتهم فلا تاكلوا فيها فان لم تجدوا فاكلوا فيها هذا احتل حسن صحيح باب في النفل حل ثنا محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن ابي سلام عن ابي امامة عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يُنقل في البدأة الربع وفي القفول الثلث وفي الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسلمة ومغن بن يزيد وابن عمر وسليمان بن الأكوع وحديث عباد بن حذيفة حديث حسن وقد روى هذا الحديث عن ابي سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حل ثنا هناد ثنا ابن ابي الزناد عن ابيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عثمان استدلل به على نجاسة انية اهل الكتاب وهل هو نجاسة رطوبة ام لجواز اكلهم الخنزير وشربهم الخمر والكرهية ذهب الى الاول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار واستدلوا ايضا بظاهر قوله تعالى انما المشركون نجس والكتابي يسمى مشركا اذ قد قالوا المسيح بن الله وعزير بن الله وذهب الشافعي وغيره الى طهارة رطوبةهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ولانه صلى الله عليه وسلم توضح من هزادة مشركة والحديث جابر عند احمد وابي داود وكنا نخر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضيب من انية المشركين واسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا واجيب بان هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه قلنا في غير من الادلة غنية عنه فنهما ما اخرجاه احمد من حديث النضر انه صلى الله عليه وسلم دعا يهودي الى خبز شعير واهما نسخة فاكل منها قال في الخبز حرمت رطوبة لا شفاض بين الصحابة نقل توقيهم لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة استعمالهم التي لا يخلو منها ملبوسا ومطعوما والعادة في مثل ذلك تقضي بالاستفاضة قال وحديث ابي ثعلبة اما محمول على كراهة الاكل في انبيتهم للاستفاد ان لا تكون نجاسة اذ لو كانت نجاسة لم يجعله مشروطا بعدم وجدان غيرها اذ الاناء المتنجس بعد ازالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء اولس ذريعة المحرم او لا نجاسة لما يطبخ فيه فلا رطوبة كما تفيد رواية ابي داود واحمد بلفظ انا نجنا واهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في انبيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير هذا الحديث وحديثه الاول مطلق وهذا مقيد بانية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد واما الآية فالنجس لغة المستقدر فهو اعم من المعنى الشرعي وقيل معناه ذو نجس لان معهم الشر الذي هو بمنزلة النجس ولا نجس لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات في ملاسة لهم وبهذا ايتى الجمع بين هذا وبين اية المائدة والاحاديث الموافقة لحكمها واية المائدة وقال صاحب المنتقى ذهب بعض اهل العلم الى المنع من استعمال انية الكفار حتى تغسل اذ كانوا ممن لا يتابع ذبيحته وكذلك من كان من النصارى موضع متظاهرة فيه باكل لحم الخنزير متمكنا فيه او يدعج بالسن والظفر ونحو ذلك وانه لا بأس بانية من سواهم جمعا بذلك بين الاحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يربسك الى ما لا يربسك رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه انتهى وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الباب الاول من ابواب الصيد وروى عن كل سبع ذي ناب تقدم شرحه في كتاب الصيد قوله (عائد الله بن عبيد الله) كن اوقع في النسخة الاحمدية عبيد الله مصغرا وهو غلط والصواب عائد بن عبد الله مكبرا ووقع في الباب الاول من ابواب الصيد عائد بن عبد الله مكبرا وهو الصواب قوله هذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان **باب في النفل** قال في الجمع النفل بفتح الفاء وقد تسكن زيادة يخص بها بعض الغزاة وهو ايضا الغنيمة انتهى قلت الام هنا المعنى الاول قوله (عن ابي سلام) بفتح السين وتشديد اللام المفتوحة اسمه مطورا لاسم الحبشي ثقة يرسل من الثالثة قوله (كان ينقل) من التنقل في البدأة بفتح الموحدة وسكون الدال المهمل بعد هاء مفتوحة (الربع) اي ربع الغنيمة روى القفول (اي الرجوع) الثلث اي ثلث الغنيمة وفي رواية احمد كان ارض العدو ونقل الربع واذا قبل راجعا وكل الناس نقل الثلث قال الخطابي لبدأة ابتداء السفر للغزو واذا نهضت سرية من جملة العسكر فاذا وقعت بطانة من العدو فما غنمو كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة ارباعه فان قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فاقوا بالعد وثانية كان لهم مما غنمو الثلث لان نهضهم بعد النفل اشق لكون العدو على حذر وخمرا انتهى ورواية احمد المذكورة تدل على ان تنقل الثلث لاجل الملح للجيش من الكلال وعدم الرغبة في القتال لا لكون العدو وقد اخذ حذرهم منهم قوله (روى الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسلمة ومغن بن يزيد وابن عمر وسليمان بن الأكوع) اما حديث ابن عباس فلينظر من اخرجه واما حديث حبيب بن مسلمة فاخرجه احمد وابوداود وعندهم فروعا بلفظ نقل الربع بعد الخمس في بدأته ونقل الثلث بعد الخمس في رجعته واما حديث مغن بن يزيد فاخرجه احمد وابوداود وصححه الطحاوي ولقظه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نقل الا بعد الخمس واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان واما حديث سلمة

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تنقل سيفه فذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث ابن أبي الزناد وقد اختلف أهل العلم في النفل من الخمس فقال مالك بن النضر لم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل في مغازبه كلها وقد بلغني أنه نقل في بعضها وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام في أول المغنم وأخبره قال ابن منصور قلت لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل إذا حصل بالربع بعد الخمس وإذا قفل بالثالث بعد الخمس فقال يخرج الخمس ثم ينقل مما بقى ولا يجاوز هذا وهذا الحديث على ما قال ابن المسيب النفل من الخمس قال اسحاق كما قال باب لمجا في من قتل قتيلا فله سلبه حل ثلثا الأضارئ ثلثا ما لك ابن النضر عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثر بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه وفي الحديث قصة حل ثلثا ابن أبي عمر ثلثا سفيان عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد نحوه وفي الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد والنس وسمرة وهذا حديث حسن صحيح وأبو محمد هو نافع مولى أبي قتادة والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وقال بعض أهل العلم للإمام أن يخرج من السلب الخمس وقال الثوري المنقل أن يقول الإمام من أصاب شيئا فهو له ومن قتل قتيلا فله سلبه فهو جائز وليس فيه الخمس وقال اسحاق السلب للقاتل إلا أن يكون شيئا كثيرا فإلى الإمام أن يخرج منه الخمس كما فعل عمر بن الخطاب باب في كراهية بيع المغنم حتى تقسم حل ثلثا هذا ثلثا ما لك ابن النضر عن محمد بن أبيه عن محمد بن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء المغنم حتى تقسم وفي الباب عن أبي هريرة

ابن الاكوع فخرجه احمد ومسلم وابوداود **قوله** حديث عبادة حديث حسن واخرجه احمد وابو ماجه وصححه ابن حبان **قوله** (تسفل سيفه) اي اخذ زيادته عن السهم (ذا الفقار) بفتح الفاء والعامة يكسر بها كذا في الفائق وهو بدل من سيفه وهو الذي رأى فيه الرويانيوم احد قال التورنشتي والرويا التورى فيه انه رأى في منامه يوم احد انه هزذا الفقار فانقطع من وسطه ثم هزه هزه اخرى فعاد احسن مما كان وقيل الرويا هي ما قال فيه رأيت في ذباب سيفي ثلما فاولته هزيمة ورأيت كافي امغلت يدي في درع حصينة فاولتها المدينة الحديث **قوله** (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابن ماجه **قوله** (رفق بالخروج الخمس ثم يسفل ما بقى الخ) قال الشوكاني لختلف العلماء هل هو من اصل الغنمة او من الخمس او من خمس الخمس او مما عدا الخمس على احوال ثم بسط الكلام في هذا الباب **باب** ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه **قوله** (عن عمر بن كتيبن بن افلم المدني مولى ابي ايوب ثقة من الرابعة عن ابي محمد مولى ابي قتادة) اسمه نافع قال في التقریب نافع بن عباس بموحدة ومهملة او تحنانية ومعجمة ابو محمد الاقرع المدني مولى ابي قتادة قيل له ذلك للزومه وكان مولى عقيلة العقارية ثقة من الثالثة **قوله** (من قتل قتيلاً) وفي رواية من قتل كافراً له اي من قتل رعية) اي على قتل القتيل (رفله) اي من قتل (سلبه) بالتحريك هو ما يوجد مع الحارب من ملبوس وغيره عند الجهور وعن احمد لا يدخل الدابة وعن الشافعي يختص باداة الحرب **قوله** (روى الحديث قصة) رواها الشيخان في صحيحهما **قوله** (روى في الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد والنس وسمرة) اما حديث عوف بن مالك وخالد بن الوليد فخرجه مسلم ففيه عن عوف بن مالك انه قال قال خالد بن الوليد اما علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بلى وعن عوف وخالد ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب رواه احمد وابوداود واما حديث انس فخرجه احمد وابوداود واما حديث سمرة فلينظر من اخرجه **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وهو قول الاوزاعي والتشافعي واحمد) ذهب الجمهور الى ان القاتل يستحق السلب سواء قال امير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه ام لا واستدلوا على ذلك بحديث ابي قتادة هذا وهو الظاهر وقال بعض اهل العلم للامام ان يخرج من السلب الخمس) روى عن مالك انه يخير الامام بين ان يعطى القتيل السلب او يخمسه واختاره القاضي اسمعيل قاله في النيل روى قال الثوري النفل لك يقول الامام من اصاب شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله سلبه قال الشوكاني وذهب العترة والخفية والمالكية الى انه لا يستحقه القاتل الا ان شرطه الامام ذلك وقال احمق السلب للقاتل الا ان يكون شيئاً كثيراً فرأى الامام ان يخرج منه الخمس كما فعل عمر بن الخطاب) احمق القائلون بخميس السلب لعموم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الاية فانه لم يستثن شيئاً واستدل من قال انه لا خمس فيه الحديث عوف بن مالك وخالد المذكور وجعلوه مخصصاً لعموم الاية **باب** في كراهية بيع المغانم حتى تقسم **قوله** (نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء المغانم حتى تقسم) اي عن بيعها واشترائها حتى تقسم قال القاري قال القاضي القاضى للنهي عدم الملك عند من يرى ان الملك يتوقف على القسمة وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضى له الجهل بعين المبيع وصفته اذا كان في المغنم اجناس مختلفة انتهى وتبعه ابن الملك وغيره من علماء ثنائى الحنفية قال الظهير يعني لبيع احد من المجاهدين نصيبه من الغنمة

وهذا حديث غريب باب ما جاء في كراهية وطى الحبال من السبايا حل ثنا محمد بن يحيى النيسابوري ثنا ابو عامر النبيل عن وهب بن خالد قال حدثني ام حبيبة بنت عمر بن الخطاب بن سارية ان ابائها اخبرها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عن توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن و في الباب عن رويغ بن ثابت وحديث عمر بن الخطاب وحديث غريب والعلی علی هذا عند اهل العلم وقال الاوزاعي اذا اشتري الرجل الجارية من السبي وهي حامل فقد روي عن عمر بن الخطاب انه قال لا توطأ حامل حتى تضع قال الاوزاعي واما الحر اترق فقد مضت السنة فيمن بان امرن بالعدة كل هذا حديثي علي بن خنيس قال ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باب ما جاء في طعام المشركين حل ثنا محمد بن غيلان ثنا ابو داود الطيالسي عن شعبة اخبرني سفيان بن حرب قال سمعت قبيصة بن هلب يحدث عن ابيه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى فقال لا يتخجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية هذا حديث حسن قال محمد وقال عبيد الله بن موسى عن اسرائيل عن سفيان عن قبيصة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال وهب بن جري عن شعبة عن سفيان عن قري بن قطري عن عدتي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

لا يجوز ان تضربه مجهول ولانه ملك ضعيف يسقط بالاعراض والملك المستقر لا يسقط بالاعراض انتهى قوله روي في الباب عن ابهريرة لينظر من اخرجه قوله وهذا حديث غريب واخرجه ابن ماجة والحديث ضعيف فان في سنده محمد بن ابراهيم الباهلي البصري قال ابو حاتم مجهول وايضا في سنده محمد بن زيد العبدي قال في التقریب لعله ابن ابي القموس والافجول باب ما جاء في كراهية وطى الحبال من السبايا المحل بفتح الحاء المصدلة جمع الحبل والسبايا جمع سبية قوله روي في ام حبيبة بنت عمر بن الخطاب بن سارية قال في التقریب مقبولة من الثالثة (روى ان توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن) فيه دليل على انه يحرم على الرجل ان يطأ الامة المسبية اذا كانت حاملا حتى تضع حملها وروى ابو داود واحمد عن ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي وطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حضة وفيه دليل على انه يحرم على الرجل ان يطأ الامة المسبية اذا كانت حاملا حتى تستبرأ بحضة وقد ذهب الى ذلك الشافعية والحنفية والثوري والبخاري ومالك وظاهر قوله ولا غير حامل انه يجب الاستبراء للبكر ويؤيده القياس على العدة فانها تجب مع العلم براءة الرحم وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الاستبراء اذا يجب في حق من تعلم براءة رحمها وامام من علمت براءة رحمها فلا استبراء في حقها وقد روي عبد الرزاق عن ابن عمر انه قال اذا كانت الامة على علم يستبرأ بها ان شاء وهو في صحيح البخاري عنه ثم ذكر الشوكاني مؤيدات لهذا القول ثم قال ومن القائلين بان الاستبراء انما هو للعلم براءة الرحم في حيث تعلم البراءة لا يجب وحيث لا يعلم ولا يظن يجب ابو العباس بن سريج وابو العباس بن تيمية وابن القيم ورحمهم جماعة من المتأخرين منهم الجلال والمقبلي والمغربي والاميني وهو الحق لان العادة معقولة فاذا لم توجد مثنة كالحمل ولا مثنة كالمرأة المزوجة فلا وجه لاجاب الاستبراء والقول بان الاستبراء تعبدى وانه يجب في حق الصغيرة وكذلك في حق البكر والانساء ليس عليه دليل انتهى كلام الشوكاني قوله روي في الباب عن رويغ بن ثابت واخرج حديثه احمد والترمذي وابوداود عنه من عامين كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماء ولا غيره وزاد ابوداود من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها وفي لفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتكهن ثيبا من السبايا حتى تحيض رواه احمد قوله (روى عن عمر بن الخطاب حديث غريب) واخرجه ابن ابي شيبة من حديث علي بن ابي طالب روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة

وفي اسناده ضعف (انقطاع قوله) قال ثنا عيسى بن يونس بن ابي اسحاق السبيعي الكوفي سكن الشام روى عن الاوزاعي وخلق وعنه علي بن خنيس وخلق قال في حاشية الاحمدية وفي نسخة صحيحة علي بن يونس قلت هذا غلط الصواب عيسى بن يونس باب ما جاء في طعام المشركين قوله (سمعت قبيصة بن هلب) بضم الهاء وسكون اللام قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى وفي رواية سأل رجل فقال ان من الطعام طعاما اخرج منه كن في المشكوة لا يتخجن في صدرك طعام وفي رواية شيء مكان طعام ويتخجن بلحاء العجوة قال التوربشتي يروي بلحاء الملهمة وبلحاء العجوة فمعناه بلحاء لا يدخل قلبك منه شيء فانه مباح تطيب وبالعجوة لا يتكرن الشك في قلبك انتهى وقال في الجمع اصل الاختلاج الحركة والاضطراب وضارعت فيه النصرانية اي شابهت لاجله اهل الملة النصرانية من حيث امتناعهم اذا وقع في قلب احدهم انه حرام او مكروه وهذا في المعنى تعليل النهي والمعنى لا تتحج فانك ان فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية فانه من داب النصارى وتهيهم وقال الطيبي هو جواب شرط محذوف والجملة الشرطية مستأنفة لبيان الموجب اي لا يدخل في قلبك ضيق وخرج لانك على الحنفية السهلة السخية فانك اذا شردت على نفسك بمثل هذا شئت فيه الرهبانية فان ذلك دا بهم وعادتهم قال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الاية قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابوداود (قال محمد) هو ابن غيلان (عن قري) بضم الميم وتشديد الراء المكسورة (قري) بفتح القاف والطاء قال في التقریب مري بلفظ النسب ابن قطري

والعمل على هذا عند أهل العلم من الرخصة في طعام أهل الكتاب ياب في كراهية التفريق بين السبي حل ثنا عمر بن حفص الشيباني ناعدا لله
ابن وهب أخبرني مكي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله
بينه وبين أحبته يوم القيمة وفي الباب عن علي وهذا حديث حسن غريب العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
كرهوا التفريق بين السبي بين الوالدة وولدها وبين الولد والوالد وبين الإخوة ياب ملجاء في قتل الأسارى والفداء حل ثنا أبو عبيدة
ابن أبي السفر وأمه أحمد بن عبد الله الحمداني ومحمود بن غيلان قال ثنا أبو داود الحفري ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سفبان بن سعيد
عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن جبريل هبط عليه فقال له خذهم يعني أصحابك في أسارى بدل القتل
أو الفداء على أن يقتل منهم قائل مثلهما قالوا الفداء ويقتل منا

بفتحين وكسر الراء مخففا الكوفي مقبول من الثالثة انتهى قلت ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي لا يعرف تفرد عنه سمك قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم من الرخصة في طعام اهل الكتاب) قد ذكر الترمذي في الباب لفظ طعام المشركين وليس في الحديث ذكر المشركين فالظاهر انه حمل المشركين على اهل الكتاب في هذا الباب والله تعالى اعلم به **(باب في كراهية التقريبي بين السبي) قوله** (اخبرني جعي) بضم اوله ويأتي من تحت الاولي مفتوحة ابن عبد الله بن شريح المعافى المصري صدوق يهمن الثالثة قوله (من فرق بين والدته وولدها) اي بما ينزل الملك (فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة) قال المناوي التقريبي بين امة وولدها بنحو بيع حرام قبل التمييز عند الشافعي وقبل البلوغ عند ابو حنيفة قوله (وفي الباب عن علي) اخبره الترمذي في باب كراهية ان يفرق بين الاخيرين من كتاب البيوع قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه احمد الحاكم في المستدرک وقال صحيحه وتعقب قاله المناوي وقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في الباب المذكور وتقدم الكلام في هذه المسئلة هناك **(باب ما جاء في قتل الاسارى والقتل)** قوله (هبط عليه) اي نزل عليه (فقال) اي جابريل (له) اي النبي صلى الله عليه وآله (خيرهم) بصيغة الامر من التخييل (يعني اصحابك) اي يريد بالضمين اصحابك وهذا التفسير اما من على انهم بعد من الرواة والمعنى قل لهم انتم مخيرون في اسارى بدر (القتل او الفداء) بالنصب فيهما اي فلتخاروا القتل او الفداء والمعنى انكم مخيرون بين ان تقتلوا اسارى ولا يلحقكم ضرر من العدو وبين ان تأخذوا منهم الفداء (على ان يقتل منهم) اي من الصحابة (قابل) كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها قابلا بالتثنية وهو الظاهر (مثلهم) يعني بعد من يطلقون منهم يكون الظاهر للكفار فيها وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون واسر سبعون (قالوا) اي الصحابة (الفداء) اي اختارنا الفداء (وقتل منا) بالنصب باضمار ان بعد الواو والعاقبة على الفداء اي وان يقتل منا في العام المقبل مثلهم قال القاري وفي نسخة يعني من المشكوك بالرفع فيها اي اختيارنا فداهم وقتل بعضنا بقتل من المسلمين يوم احد مثل ما افتدى المسلمون منهم يوم بدر وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون واسر سبعون قال تعالى اولما اصابكم مصيبة قد اصبتم مثلها فقلتم ان هذا اقل هو من عند انفسكم وانما اختاروا ذلك مرغبة منهم في اسلام اسارى بدر وفي نيلهم درجة الشهادة في السنة القابلة وشفقة منهم على الاسارى بمكان قرباتهم منهم قال التورثي في هذا الحديث مشكل جد الحالفة ما يدل على ظاهر التنازل وما صح من الاحاديث في امر اسارى بدر ان اخذ الفداء كان ديارا واه فغوتوا عليه ولو كان هناك تخيير برحى سماوى لم تتوجه المعاتبة عليه وقد قال الله تعالى ما كان لنبي ان تكون له اسرى الى قوله لمسك فيما اخذتم عذاب عظيم واطهر لهم شأن العاقبة بقتل سبعين منهم بعد غزوة احد عند نزول قوله تعالى اولما اصابكم مصيبة قد اصبتم مثلها ومن نقل عنه هذا التاويل من الصحابة على رضى الله تعالى عنه فاعل عليا ذكره هبط جابريل في شأن نزول هذه الآية وبها انها فاشتبه الامر فيه على بعض الرواة وما جران على هذا التقدير سوى ما ذكرناه هو ان الحديث تفرد به يحيى بن زكريا بن ابي زائدة عن سفيان من بين اصحابه فلم يروه غيره وسمعت قد يخفى واللسانيان كثيرا يطرا على الانسان ثم ان الحديث روى عنه متصلا وروى عن غيره مرسل فكان ذلك مما يمنع القول بظاهرة قال الطيني اقول وبالله التوفيق لا منافاة بين الحديث والآية وذلك ان التخييل في الحديث وارد على سبيل الاختيار والامتحان والله ان يمتحن عباده بما شاء امتحن الله تعالى انزواج النبي صلى الله عليه وآله بقوله تعالى يا ايها النبي قل لاخر واجبك ان كنتن تزدين الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتعنن الايتين وامتحن الناس بتعليم السحر في قوله تعالى وما يعلم ان من احد حتى يقول انما نحن فتنه وامتحن الناس بالملكين وجعل الجنة في الكفر والآية بان يقبل العامل تعلم السحر في كفر ويؤمن بتلك تعلمه ولعل الله تعالى امتحن النبي صلى الله عليه وآله واصحابه بين امرين القتل والفداء وانزل جبريل عليه السلام بذلك هل هم يختارون ما فيه رضا الله تعالى من قتل اعدائه امر يوشرون العاجلة من قبول الفداء فلما اختاروا الثاني عوقبوا بقوله تعالى ما كان لنبي ان تكون له اسرى حتى يمتحن في الارض قال القاري بعد ذكر هذا الكلام ما لفظه قلت بعون الله ان هذا الجواب غير مقبول لانه معلول ومدخل فانه اذا صح التخييل لم يمتحن العتاب والتعيير فضلا عن التعذيب والتعزير واما ما ذكره من تخيير مهات المؤمنين فليس فيه الهن لو اخترن

المسلمين بن جل من المشركين) نرا في رواية احمد من بن عقييل قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد واخرجه مسلم مطولا قوله (روى عن ابى قلابة هو ابو المهلب) بضم الميم وفتح الهاء وباللام المشددة المفتوحة نحو البصري ورواه عبد الرحمن بن عمر والحارث ثقف من الثانية قوله (والعمل على هذا اعتد اكثر اهل العلم) قال الشوكاني في النبل مذهب الجمهور ان الامر في الاسارى الكفرة من الرجال الى الامام يفعل ما هو الاضلال لاسلام والمسلمين وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز اخذ الفداء من الكفار اصلا وعن الحسن وعطاء لا تقتل الاسرى بل يتخير من المن والفداء وعن مالك لا يجوز المن بغير فداء وعن الحنفية لا يجوز المن اصلا لا بفداء ولا بغيره قال الطحاوي وظاهر الآية يعنى قوله تعالى فاما من بعد واما فداء حجة الجمهور وكذا حديث ابو هريرة في قصة ثمامة وقال ابو بكر الرازي احتج اصحابنا بكونه فداء المشركين بالمال بقوله تعالى لو اكتاب من الله سبق الآية ولا حجة لهم في ذلك لانه كان قبل حل الغنيمة كما قدمنا عن ابن عباس والحاصل ان القران والسنة قاضيان بما ذهب اليه الجمهور فانه قد وقع منه صلى الله عليه وسلم المن واخذ الفداء ووقع منه القتل فانه قتل المضرب بالحرب وعقبة بن معيط وغيرهما ووقع منه فداء سرجين من المسلمين بن جل من المشركين قال وقد ذهب الجواز فك الاسير من الكفار بالاسير من المسلمين جمهور اهل العلم الحديث عمران بن حصين: باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان قوله (ونهى عن قتل النساء والصبيان) قال ابن الهمام ما اظن الا ان حرمة قتل النساء والصبيان اجماع

عليه السلام ذلك من قتل النساء والصبيان في الباب عن بريدة ورياح ويقال رباح بن الربيع والاسود بن سريع وابن عباس والصعب بن جثامة هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا قتل النساء والولدان وهو قول سفيان الثوري والشافعي وخص بعض اهل العلم في البيات قتل النساء في رخصا وفي البيات حل ثنائين عن علي بن الحنفية عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال اخبرني الصعب بن جثامة قال قلت يا رسول الله ان خيلنا او طئنا من نساء المشركين واؤلادهم قال هم من اباؤهم هذا حديث حسن صحيح **باب حل ثنائيتنا الليث عن بكير بن عبد الله** عن سليمان بن يسار عن ابى هريرة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلان الرجلين من قريش فاحرقوهما بالنار ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اردنا الخروج ان كنت امرتك ان تحرقوا فلانا وفلاننا بالنار لان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما وفي الباب عن ابن عباس وحمنة بن عمار والاسلمي حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل

وعن ابى بكر انه اوصى يزيد بن ابى سفيان حين بعثه الى الشام وقال لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيوخ الحديث قال لكن يقتل من قاتل من كل من قتل انه لا يقتل كالجئون والصبي والمرأة والشيوخ والرهبان الا ان الصبي والجئون يقتلان في حال قتالهما اما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة الملكة تقتل وان لم تقاتل وكذا الصبي الملك والمعتقة الملك لان في قتل الملك كسر شوكتهم كذا في المراقبة قلت في بعض كلام ابن الهمام هذا تأمل فتأمل **قوله** (وفي الباب عن بريدة ورياح ويقال رباح بن الربيع) قال الحافظ في الفتح رباح بكسر الراء المهملة بعدها تحتانية وقال المنذرى بالباء الموحدة ويقال بالياء التحتانية ورجح البخاري انه بالوحدة والاسود بن سريع وابن عباس والصعب بن جثامة اما حديث بريدة فاخرجه مسلمة واما حديث رباح فاخرجه احمد وابوداود واما حديث الاسود بن سريع فاخرجه احمد واما حديث ابن عباس فاخرجه احمد وفيه ولا تقتلوا الولدان ولا اصحاب الصوامع واما حديث الصعب بن جثامة فاخرجه الترمذي في هذا الباب **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا النسائي **قوله** (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم الخ) قال الشوكاني حديث الباب يدل على انه لا يجوز قتل النساء والصبيان والاولئك ذهب مالك الاوزاعي فلا يجوز ذلك عندنا بحال من الاولاد حتى لو تراسلوا لغير الحرب بالنساء والصبيان او تحصنوا الحصن او سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجز رميهم ولا تحريقهم وذهب الشافعي والكوفيون الى الجمع بين الاحاديث المختلفة فقالوا اذا قاتلت المرأة جاز قتلها وقال ابن جبيب من المالكية لا يجوز القصد الى قتلها اذا قاتلت الا ان باشرت القتل او قصدت اليه ويدل على ما رواه ابو داود في المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل انا يا رسول الله غنمتها فارد فتهاخلفي فلما رأت الهرمية فينا اهووت الى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصله الطبراني في الكبير وفيه حجاج بن اسباطة وابن ابى شيبة عن عبد الرحمن بن يحيى الانصاري وتقول ابن بطلان انه اتفق الجميع على المنع من القصد الى قتل النساء والولدان اما النساء فاضعفن واما الولدان فلقصورهم عن فعل الكفار ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع اما بالرق او الفداء فيمن يجوز ان يفادى به انتهى (ورخص بعض اهل العلم في البيات) بفتح الموحدة هو العارة بالليل (وقتل النساء فيهم) اي في الكفار والولدان عطف على النساء وهو قول احمد واسحاق وخصا في البيات قال الحافظ في الفتح قال احمد لا باس في البيات ولا علم احد اكرهه انتهى **قوله** (اخبرني الصعب بن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة اللتي هي في عاش الخليفة فثما **قوله** (هم من اباؤهم) وفي رواية البخاري هم منهم قال الحافظ اي في الحكم تلك الحالة وليس المراد اباحة قتلهم بطريق القصد اليهم بل المراد اذا لم يمكن الوصول الى الاباء الا بوطأ الزرية فاذا اصابوا اختلاطهم بهم جاز قتلهم **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا النسائي وراي ابو داود قال الزهري ثم روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان كذا في المنتقى قال الشوكاني استدلل به من قال انه لا يجوز قتلهم مطلقا انتهى قيل وهذه الزيادة اخرجهما الاسما على من طريق جعفر الفريابي عن علي بن المديني عن سفيان بلفظ وكان الزهري اذا حدث بهذا الحديث قال واخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث الى ابن ابى الحقيق روى عن قتل النساء والصبيان واخرجه ايضا ابن حبان مرسله كابى داود قال في الفتح وكان الزهري اشار بذلك الى نسخ حديث الصعب انتهى **باب قوله** (في بعث) اي في جيش (وان النار لا يعذب بها الا الله) هو خير بمعنى انتهى وقد اختلف السلف في الحريق فكره ذلك عمر و ابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان في سبب كفر او في حال مقاتلة او في قصاص واجازة على خالد بن الوليد وغيرها قال المهلب ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع ويدل على جواز الحريق فعل الصحابة وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عمن العربيين بل الحديد وقد احرق ابو بكر بالنار في حضرة الصحابة وحرق خالد بن الوليد ناسا من اهل الردة وكذلك حرق على **قوله** (حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه احمد والبخاري وابوداود **باب ما جاء في العلول** قال المنذرى في الترغيب

العلم وقد ذكر محمد بن اسحاق بن سليمان بن يسار وبين أبي هريرة رجلا في هذا الحديث وروى غير واحد مثل رواية الليث وحديث الليث بن سعد انشبه واحص باب ماجاء في الغلول والذين دخل الجنة وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني حل ثنا محمد بن بشر ثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو بري من الكفر والغلول والذين دخل الجنة هكذا قال سعيد الكندي وقال ابو عوانة في حديثه الكبر ولم يذكر عن معدان ورواية سعيد اصح حل ثنا الحسن بن علي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا عكرمة بن عمار ثنا اسماك ابو زميل الحنفي قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول ثنا عمر بن الخطاب قال قيل يا رسول الله ان فلانا قد استشهد قال كلا قد رايت في النار بعباءة قد غلها قال قم يا عمر فناد انه لا يدخل الجنة الا المؤمنون ثلاثا هذ حديث حسن صحيح غريب باب ماجاء في خروج النساء في الحرب حل ثنا بشر بن هلال الصواف ثنا جعفر ابن سليمان الصبيعي عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بآتم سليم ونسوة معها من الانصار يسقيهن الماء ويؤوين الجرحى وفي الباب عن الربيع بنت معوية وهذا حديث حسن صحيح باب ماجاء في قبول هدايا المشركين حل ثنا علي بن سعيد الكندي ثنا عبد الرحيم ابن سليمان عن اسرائيل عن ثوبان عن ابيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كسرا اهدى له فقبل وان الملوك اهدوا اليه فقبل منهم وفي الباب عن

الغلول هو ما يأخذ احد الغزاة من الغنيمة مختصا به ولا يحضره الى امير الجيش ليقسمه بين الغزاة سواء قل او كثر وسواء كان الاخذ امير الجيش او احدهم واختلف العلماء في الطعام والعلوفة ونحوها اختلا فالكثير انتهى وقال الجزري في النهاية الغلول الغنيمة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة وكل من خان في شيء خفية فقد غل وسميت غلوه لان الايدي فيها مغلوله اي مغموسة في غل وهو الحديدة التي تجمع يد الاسير الى عنقه ويقال لهلجامة ايضا انتهى قوله (وهو بري من الكبر) بكسر الكاف وسكون الواو وبالراء (والذين) بفتح الدال المهملة وسكون القاف (دخل الجنة) يفهم منه ان من مات وهو ليس بريئا من هذه الثلاث لا يدخل الجنة قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني) اما حديث أبي هريرة فاخرجه الشيخان واما حديث زيد بن خالد فاخرجه مالك والحمد والبوداود والنسائي وابن ماجه: اعلم ان الترمذي لم يحكم على حديث ثوبان هذا الشيء من الصحة والضعف وقد صححه الحاكم قال المنذرى في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيحه على شرطهما قوله (عن سعيد) هو ابن ابي عمرو (من فارق الروح الجسد) اي من فارق روحه جسده وكذلك وقع في بعض نسخ الترغيب (الكنز) بفتح الكاف وسكون النون وبالزاي قال في مجمع البحار الكنز لغة المال المدفون تحت الارض فاذا اخرج منه الواجب لم يبق كنز اشرا وان كان مكنوزا لغة ويشهد عليه ما ورد في كل ما ادبت زكوة فليس بكنز هكذا قال سعيد الكندي يعني بالكاف والنون والزاي (وقال ابو عوانة في حديثه الكبر) يعني بالكاف والموحدة والراء (ورواية سعيد اصح) قال البيهقي في كتابه عن ابي عبد الله يعني الحاكم الكندي مقيد بالزاي والصحيح في حديث ابو عوانة بالراء قوله (ثنا اسماك ابو زميل) بضم الزاي المعجمة وفتح الميم مصغرا وسماك بكسر او له وتخفيف الميم هو ابن الوليد اليامي الكوفي ليس به باس من الثلاثة (ان فلانا قد استشهد) بصيغة المجهر اي صار شهيدا (قال كلا) زجر ورد لقولهم في هذا الرجل انه شهيد محكوم له بالجنة اول وهلة بل هو في النار بسبب غلوه (بعباءة) العباءة ضرب من الاكسية قاله الطيبي وقال في القاموس العباءة كساء كالعباءة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم واحاديث الباب تدل على تحريم الغلول من غير فرق بين القليل منه والكثير وقد ورد في حديث أبي هريرة عند مسلم لا يغفل احدكم حين يغفل وهو مؤمن ونقل النووي الاجماع على انه من الكبائر وقد صرح القران والسنة بان الغال ياتي يوم القيمة والشيء الذي غله معه: (باب ماجاء في خروج النساء في الحرب) قوله (يسقين الماء ويؤوين الجرحى) وفي حديث الربيع بن خثيم نسق القوم ونجدتهم ونزح القتلى والجرحى الى المدينة وفي حديث ام عطية عند احمد ومسلم وابن خزيمة قالت غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات اخلفهم في رحالهم واصنع لهم الطعام وادوى الجرحى واقوم على الترمذي وفي هذه الاحاديث دليل على انه يحرم خروج النساء في الحرب لهذه المصالح وللهالك ليس بواجب على النساء يدل على ذلك حديث عائشة عند احمد والبخاري قالت يا رسول الله نرى الجهاد افضل العمل افلا نجاهد قال كن افضل للجهاد مجبر وقال ابن بطال دل حديث عائشة على ان الجهاد غير واجب على النساء ولكن ليس في قوله افضل للجهاد مجبر وفي رواية البخاري جهاد كن الجهاد على انه ليس لهن ان يتطعنن بالجهاد وانما يمكن واجبا لما فيه من مغايرة المطلوب فنه من الاستدراج المجانية الرجال فلذلك كان الحج افضل لهن من الجهاد انتهى قوله (وفي الباب عن الربيع بنت معوية) اخرجه احمد والبخاري قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم: (باب ماجاء في قبول هدايا المشركين) قوله (عن ثوبان) بضم التاء المثناة وفتح الواو مصغرا قوله (ان كسرا) بكسر الكاف وفتحها قلب ملوك الفرس (فقبل منهم) هذا الحديث من الاحاديث التي تدل على جواز قبول هدايا المشركين وهي كثيرة وسياتي التوفيق بينها وبين الاحاديث التي تدل

جابر وهذا حديث حسن غريب وثوري هو ابن ابي فاخنة اسمه سعيد بن علاقة وثوري يكنى ابا جهم حدثنا احمد بن محمد بن بشارة ابو داود عن عمر بن القطان عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن التميمي عن عياض بن حمار انه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية له ناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسلمت فقال لا قال فاني نهيت عن زبد المشركين قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح ومعنى قوله اني نهيت عن زبد المشركين يعني هذا لياهم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل من المشركين هداياهم وذكر في هذا الحديث الكراهية واحتمل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم باب ما جاء في سجدة الشكر حدثنا احمد بن محمد بن المتثني ابو عاصم ثنا بكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة عن ابيه عن ابي بكرة عن المنع قوله (وفي الباب عن جابر) قال العيني في شرح البخاري روي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة عن جابر رواه ابن عدي في الكامل عنه قال اهدى الخاشي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قارورة من غالية وكان اول من عمل له الغالية قال العيني لم اجد في هدايا الملوك له صلى الله عليه وسلم من حديث جابر لاهذا الحديث والخاشي كان قد سلمه ولا مدخل للحديث في الباب الا ان يكون اهداه له قبل اسلامه وفيه نظر ويحتمل ان يراد بالخاشي نجاشي اخر من ملوك الحبشة لم يسلم كما في الحديث الصحيح عند مسلم من حديث النيران النبي صلى الله عليه وسلم كتب قبل موته الى كسرى وقيصر والى النجاشي والى كل جبار يدعوهم للحديث وعن ابي حميد الساعدي قال غزو فامع النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه واهدى ملك ايلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة وكتب له بجرهم اخبره التيجان وعن انس اخبره مسلم والنسائي من رواية قتادة عن انس الكندي روى الحديث اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبة من سندس ولا نس حديث اخر رواه ابن عدي في الكامل من رواية علي بن زيد عن انس ان ملك الروم اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة من سندس فلبسها او ردة في ترجمة على وضعفه قال العيني المشقة بضم الميم الاولى وفتح الثانية وتشديد الشين المعجمة وبالقف هو الثوب المصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو الخرة ولا نس حديث اخر رواه ابو داود من رواية عمارة بن مرزاذ عن ثابت عن انس ان ملك ذي يزن اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة اخذها بثلاثة وثلاثين ناقة فقبلها وعن بلال بن رباح اخبره ابو داود عنه حديثا مطولا وفيه انه تولى الركائب المناخاة الاربع فقلت بلى فقال ان لك رقابهن وما عليهن فان عليهن كسوة وطعاما اهداهن الى عظيم فذك فاقبضهن فاقض دينك وعن حكيم بن خزام اخبره احمد في مسنده والطبراني في الكبير من رواية عمارة بن مالك ان حكيم بن خزام قال كان محمد يحب رجل في الناس الى الجاهلية فلما اتى وخرج الى المدينة شهد حكيم بن خزام الموسم وهو كافر فوجد حلة لذي يزن تباع فاشترها بخمسين دينارا ليهدىها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم بها عليه المدينة فارادها على قبضها هدية فابى قال عبد الله حسبه قال ان لا تقبل شيئا من المشركين ولكن ان شئت اخذناها بالثمن فاعطيتها حين ابى على الهدية انتهى ما في شرح البخاري للعيني قوله (وهذا حديث حسن غريب) واخرجه ايضا البزار واورده في التلخيص لم يتكلم عليه وفي اسناده ثوري بن ابي فاخنة وهو ضعيف (وثوري هو ابن ابي فاخنة) بخاء معجمة مكسورة ومثناة مفتوحة (اسمه) اي اسم ابي فاخنة (سعيد بن علاقة) بكسر العين المهملة قوله (عن عياض) بكساره وتخفيف التثنية واخره خاند معجمة (بن حمار) بكسر المعجمة وتخفيف الميم القمي المجاشع صحابي سكن البصرة وعاش الى حدود الخمسين قوله (اني نهيت) بصيغة المجهول (عن يزيد المشركين) بفتح الزاي وسكون الهمزة الواحدة وفي الخوة دال مهملة وهو الرشد والعطاء قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد وابو داود وصححه ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن عمرو بن عتبة في المغازي ان عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فاهدى له فقال ان لا قبل هدية المشركين الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله (واحتمل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم) قال الحافظ في الفتح جمع الطبري بين هذه الاحاديث المختلفة بان الامتناع فيما اهدى له خاصة والقبول فيما اهدى للساكنين وفيه نظر لان من جملة ادلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وسلم خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد بهد يته التور والمولاة والقبول في حق من يرجى بذلك تانيسه وتاليفه على الاسلام وهذا اقوى من الاول وقيل يحمل القبول على من كان من اهل الكتاب الرد على من كان من اهل الاوثان وقيل يمتنع ذلك لغيره من الامراء وان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع باحاديث القبول ومنهم من عكس هذا الاجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتقال ولا التحصيل انتهى كلام الحافظ قلت يدل على قول من ادعى نسخ المنع باحاديث القبول ما رواه احمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال قدمت قتيبة ابنة عبد العزيز بن سعد على بنتها اسماء بهد اياضاب واقط وسمي وهي مشركة فابنت اسماء ان تقبل هديتها وتدخلها بيتها فاسالت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الى اخر الاية فامرها ان تقبل هديتها وان تدخلها بيتها كذا في المتن ولا يبعد ان يقال ان الاصل هو عدم جواز قبول هدايا المشركين لكن اذا كانت في قبول هداياهم مصلحة عامة او خاصة فيجوز قبولها والله تعالى اعلم (باب ما جاء في سجدة الشكر) قوله (ثنا بكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة)

ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه امرؤ فسأله به فخر سأل هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزيز والعلو
على هذا اعتد اكثر اهل العلم رأوا سجدة الشكر باب ما جاء في امان المرأة والعبد حل ثلثي يحيى بن اكرم ثلثي عبد العزيز بن ابي حازم عن
كثير بن زيد عن الوليد بن رباع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المرأة لتأخذ للقوم يعني تجير على المسلمين وفي الباب عن ام هانئ
وهذا حديث حسن غريب حل ثنا ابو الوليد الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي مرة مولى
عقيل بن ابي طالب عن ام هانئ انها قالت اجرت رجلين من احماي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امنتم من امنتم هذا حديث حسن صحيح
والعمل على هذا اعتد اهل العلم اجازوا امان المرأة والعبد وقدر روى عن عمر بن الخطاب انه اجاز امان
العبد وابو مرة مولى عقيل بن ابي طالب ويقال له ايضا مولى ام هانئ واسمه يزيد وروى عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم ومعنى هذا اعتد اهل العلم ان من اعطى الايمان من المسلمين فهو جاني على كلهم باب
ما جاء في الغدر حل ثنا محمد بن غيلان ثنا ابو داود انا شعبة قال اخبرني ابو القيس قال سمعت سليمان بن عامر يقول كان بين معاوية
وبين اهل الروم عهد وكان يسير في بلادهم حتى اذا انقضى العهد غار عليهم فاذا رحل على ابناء اهل الروم وهو يقول الله اكبر وفاء لا غدر واذا هو
قال الحافظ صدوق يرمي عن ابيه اي عبد العزيز بن ابي بكرة وهو صدوق (عن ابي بكرة) صحابي اسمه نفيج بن الحارث قوله (رفسبه) بصيغة المجهول اي فصلا
مسروبا (رفس) من الحذور قوله (هذا حديث حسن غريب) اخبره الخمسة الا النسائي قال الشوكاني في اسناده بكار بن عبد العزيز وهو ضعيف عند
العقيلي وغيره وقال ابن معين انه صالح الحديث انتهى وقال الحافظ صدوق يرمي وفي الباب احاديث كثيرة قال البيهقي في الباب عن جابر بن عمر والنس
وجابر بن ابي حنيفة انتهى وقال المنذري وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء باسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك انتهى قلت
وفي الباب ايضا عن عبد الرحمن بن عوف اخبره احمد والبخاري والحاكم عن سعد بن ابي قاص اخبره ابو داود وقال في المتفق وسجد ابو بكر حين جاء قتل
مسيلة رواه سعيد بن منصور وسجد علي حين وجد ذل التذرية في الخوارج رواه احمد في مسنده وسجد كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
لما بشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها قوله (والعمل على هذا اعتد اكثر اهل العلم رأوا سجدة الشكر) قال الشوكاني في النيل بعد ذكر احاديث
سجود الشكر ما لفظه وهذه الاحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر والاذن ذلك ذهب لعنزة واحمد والشافعي وقال مالك وهو مروي عن ابي حنيفة انه
يكراه اذا لم يوتر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواتر التعجيل عليه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن ابي حنيفة انه مباح لانه لم يوتر وانكاره وسجد الشكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الامامين مع ورود عنه صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرناها من الغرائب ومما يؤيد
ثبوت سجود الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سجدة صهي لانا شكر ولدا وتوبة : باب ما جاء في امان المرأة والعبد قوله (ان المرأة
لتأخذ للقوم) اي تأخذ الايمان على المسلمين اي اجاز ان تأخذ المرأة المسلمة الايمان للقوم يعني تجير على المسلمين يقال اجرت فلانا على فلان
اغنته منه ومنعته وانما فسر به لانهما فان مفعول قوله لتأخذ محذوف اي الايمان والال عليه قرأتين الاحوال قاله الطبري قوله (روى في الباب
عن ام هانئ) اخبره الشيخان وفيه قوله صلى الله عليه وسلم قد اجرتن من اجرت يا ام هانئ واخبره الترمذي ايضا مختصرا في هذا الباب قوله
(وهذا حديث حسن غريب) ذكره الشوكاني في النيل وسكت عنه قوله (عن ابي مرة) بضم الميم وشدة الراء اسم يزيد مدني مشهور بكنيته ثقة من
الثلاثة (عن ام هانئ) بكسر نون وبهزة اسمها فاختة وقيل عاتكة وقيل هند بنت ابي طالب اسلمت عام فتح مكة راجرت رجلين من احماي جميع
قريب الزوج (قد امنتم) اي اعطينا الايمان قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبره الشيخان مطولا (باب ما جاء في الغدر) قوله (اخبرني ابو
القيس) اسمه موسى بن ايوب ويقال ابن ايوب المهري الحمصي مشهور بكنيته ثقة من الرابعة رقال سمعت سليمان بن عامر بضم السين وفتح اللام
مصحرا الكلاعي ويقال للحباري الحمصي ثقة من الثالثة غلط من قال انه ادرك النبي صلى الله عليه وسلم قوله (كان بين معاوية وبين اهل الروم عهد
اي الى قت معهود) وكان يسير في بلادهم اي يذهب معاوية قبل انقضاء العهد ليقرب من بلادهم حين انقضى العهد حتى اذا انقضى العهد اي
زمانه وهو يقول الله اكبر وفاء لا غدر) فيه اختصار وحذف لضيق المقام اي ليكن منكم وفاء لا غدر يعني بعيد من اهل الله وامة محمد صلى الله عليه وسلم لان
الغدر والاستبعاد صدر بالجملة بقوله الله اكبر (واذا هو عمر بن عتبة) بفتح العين الهمة والباء الموحدة والسين الهمة كنيته ابو نجيح اسلمه قد يما في
اول الاسلام قيل كان رابع اربعة في الاسلام عداة في الشاميين قال في شرح السنة وانما ذكره عمر بن عتبة ذلك لانه اذا هادنهم الى مدة وهو مقيم
في وطنه فقد صارت مدة مسيرة بعد انقضاء المدة الضرورية كالشرط مع المدة في ان لا يفرهم فيها فاذا صار اليهم في ايام الهدنة كان ايقاعه قبل
الوقت الذي يتوقعونه فعند ذلك عمر وغدرا واما ان نقض اهل الهدنة بان ظهرت منهم خيانة فله ان يسير اليهم على غفلة منهم فساله معاوية عن

عمر بن عبسة فساله معاوية عن ذلك فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يجنل عهده ولا يشك فيه حتى يمضي امده او يبيذ اليهم على سواء قال فرج معاوية بالناس هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ان لكل غادر لواء يوم القيمة حدثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم قال ثنا اخو بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الغادر يضيء له لواء يوم القيمة وفي الباب عن علي وعبد الله بن مسعود وابي سعيد الخدري وانش وهذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في اللواء على الحكمه حدثنا قتيبة ثنا الليث عن ابى الربيع عن جابر انه قال رُمي يوم الاحزاب سعد بن معاذ فقطعوا الحكه او بالحكه فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتفخت يده فتركه ففرقه الدم فحسمه اخرى فانتفخت يده فلما رأى ذلك قال اللهم لا تخرج نفسى حتى تقر عيني من بنى قريظة فاستمسك عرقه فما قطر قطرة حتى نزلوا على حكمه سعد بن معاذ فارسل اليه فحكم ان يقتل رجالهم ويستحيى نساءهم يستعين بهن المسلمون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحت حكمه الله فيهم وكانوا اربعائة فلما فرغ من قتلهم انفتق عرقه فمات وفي الباب عن ابى سعيد عطية القرظي وهذا حديث حسن صحيح حدثنا ابو الوليد الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقلوا مشيخ الشركين واستحيوا شيوخهم والشرخ الغدان الذين لم يثبتوا هذا حديث حسن صحيح غريب ورواه جميع بن اوطاه

ذلك) اى عن دليل مذكور (فلا يحل عهد) اى عقد عهد (ولا يشدنه) اراد به المبالغة عن عدم التغيب والافلامانع من الزيادة في العهد والتأكيد
المعنى لا يغيرن عهد ولا ينقضنه بوجه (حق يضى املا) بفتحين اى تنقضى غايته (او يندب) بكسر الباء اى يبرى عهدهم (اليهم) بان يخبرهم بانه نقض
العهد على تقدير خوف الخيانة منهم (على سواء) اى ليكون خصمه مساويا معه في النقص كيلا يكون ذلك منه غدر لقوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة
فانبد اليهم على سواء قال الطيبي على سواء حال قال المظهر اى يعلمهم انه يريد ان يفرزهم وان الصلح قد ارتفع فيكون الفريقان في علمه ذلك سواء قوله
(هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود قوله (باب ما حاربان لكل غادر لواء يوم القيمة) قوله (حدثني حنظلة بن جويرية) ابو نافع مولى بنى تميم
او بنو هلال قال احمد ثقة وقال القطان ذهب كتابه ثم وجدته فتكلم فيه لذلك من السابعة (ان الغادر) الغدر ضد الوفاء اى الخائن لانسان عاهدا
او امنا (لواء) اى علم خلفه تشهيرا له بالغدر ولقضيها على راس الاشهاد (يوم القيمة) مراد في رواية ابو داود وغيره فيقال هذه غدر فلان بن فلان
قوله (وفي الباب عن علي بن عبد الله بن مسعود وابي سعيد الخدري والنسائي) اما حديث علي وابن مسعود فليتنظر من اخرجه واما حديث علي فاخرجه مسلم
واما حديث انس فاخرجه الشيخان قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم والنسائي (باب ملجاء في النزول على الحكم) اى نزول
العدو على حكم رجل من المسلمين قوله (مرعى يوم الاخراب) اى يوم غزوة الخندق (سعد بن معاذ) نائب الفاعل (فقطعوا) اى الكفار (لحمله) اى الحبل
سعد والاحل عرق في وسط الزراع يكثر ضده (ان) للشك (الجله) الابلج بالمرحلة والجلج عرق في باطن الزراع (فحسمه رسول الله صلى الله عليه
وله بالنار) اى قطع الدم عنه بالكي (فنزفه) اى خرج منه دم كثير حتى ضعف (فحسمه اخرى) اى مرة اخرى (فلما رأى ذلك) اى فلما رأى سعد عدم قطع
الدم (الله لا يخرج نفسي) من الاحراج (حق تقرعيني) من الاقرار وهو من القرب معنى البرد المعنى لا تمتدني حتى تجعل قرعة عيني من هلاك بنى قريظة فكم
ان تقتل رجالهم وتسقيي نساءهم) وفي حديث ابي سعيد عند الشيخين فاني احكم ان تقتل مقاتلتهم وتسبي ذراريهم (ليستعين بهن المسلمون) اى تقسم
نساءهم بين المسلمين فيستعينون بهن وليستخدمن موت منهن (وكانوا اربعمائة) اختلف في عدتهم فعند ابن اسحاق انهم كانوا ست مائة وبه جزم ابو عمر بن عبد
البر في ترجمة سعد بن معاذ وعند ابن عائد من مرسل قتادة كانوا سبع مائة وفي حديث جابر هذا كانوا اربعمائة فيجمع ان الباقيين كانوا اتباعا وقد حكى ابن اسحق
انه قيل انهم كانوا تسعمائة (انفق عرقه) اى انفق وفي الحديث دليل على انه يجوز نزول العدو على حكم رجل من المسلمين ويلزمهم ما حكم به عليهم من قتل
او اسر واسترقاق وقد ذكر ابن اسحاق ان بنى قريظة لما نزلوا على حكم سعد جلسوا في دار بنت الحارث وفي رواية ابى الاسود عن عروة في دار اسامة بن زيد
ويجمع بينهما بانهم جعلوا في البيتين ووقع في حديث جابر عند ابن عائد التصريح بانهم جعلوا في بيتين قال ابن اسحاق فخذ قواهم خادق فضربت اعناقهم
نجوى الدم في الخندق وقسم اموالهم ونساءهم وابنائهم على المسلمين واسم الخيل فكان اول يوم وقعت فيه السهمان لها وعند ابن سعد من مرسل حميد بن بلال
ان سعد بن معاذ حكم ايضا ان تكون دورهم للمهاجرين دون الانصار فلامه الانصار فقال اني احببت ان يستغوا عن دوركم قوله (وفي الباب عن ابي
سعيد وعطية القرظي) اما حديث ابي سعيد فاخرجه الشيخان واما حديث عطية القرظي فاخرجه الترمذي في هذا الباب قوله (وهذا حديث حسن صحيح)
واخرجه النسائي وابن حبان قوله (اقتلوا متبئخ للمشركين) اى الرجال الاقوياء اهل الجدة والبأس لا الهوى الذين لا قوة لهم ولا رأى (واستحيوا) وفي
رواية واستبقوا (شرعهم) بفهم الثين المعجزة وسكوت الرأ وبالحاء المعجزة قال المناوي اى المراهقين الذين لم يبلغوا الحلم فيمن قتل الاطفال والنساء انتهى
والشرح الغلان الذين لم يثبتوا من الانبيات اى لم يثبت شعرة نهم قوله (هذا حديث صحيح غريب) واخرجه احمد وابو داود قوله (عن عطية القرظي)

عن قتادة نحوه **حل ثنا** هناد ثنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن عمار عن عطية القرظي قال عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من انبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنيت فيمن لم ينبت فخل سبيله هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم انهم يرون الانبات بلوغا ان لم يعرف اختلامه ولا سنه وهو قول احمد واسحاق **باب ما جاء في الحلف حل ثنا** الحميد بن مسعدة ثنا يزيد بن زريع ثنا لصيد المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته اوفوا بحلف الجاهلية فانه يزيد يعني الاسلام الاشد ولا تحذروا حلفا في الاسلام وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وام سلمة وجبير بن مطعم وابو هريرة وابن عباس وقيس بن عاصم وهذا حديث حسن صحيح **باب في اخذ الجزية من الجوسى حل ثنا** احمد بن منيع ثنا ابو معاوية ثنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن دينار عن بكالة بن عبد الله قال كنت كاتب الجزية بن معاوية على مناذر فجاونا كتاب عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن عوف اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية بضم القاف وفتح الاء بعدها ظاء مشالة صحابي صغير له حديث يقال سكن الكوفة قال عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المشكاة قال كنت في سبي بني قريظة عرضنا الجزية (يوم قريظة) يعني يوم غزوة بني قريظة (فكان من انبت) اي الشعر (قتل) فانه من علامات البلوغ فيكون من المقاتلة (فخل سبيله) اي لم يقتل قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وابن ماجه والداري قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم انهم يرون الانبات بلوغا ان لم يعرف اختلامه ولا سنه) قال الثوري بشق وانما اعتبر الانبات في حقهم لكان ضرورة اذ لو سئلوا عن الاختلام او مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدوا بالصدق اذ راوا فيه الهلاك انتهى وهو قول احمد واسحاق قد تقدم الكلام في هذه المسئلة في باب بلوغ الرجل والمرأة **باب ما جاء في الحلف** بكسر الحاء وسكون اللام وبالفاء قوله (او فوا) من الوفاء وهو القيام بمقتضى العهد (بحلف الجاهلية) اي العهد التي وقعت فيها من الجاهلية الشرع لقوله تعالى او فوا بالعقود لكنه مقيد بما قال الله تعالى وتعاونا على البر والتقوى ولا تعاونا على الاثم والعدوان (فانه) اي الاسلام (لا يزيد) ايه حلف الجاهلية الذي ليس بخالف للاسلام (الاشد) اي شدته قوي ثقت فيلزمكم الوفاء به قال القاري فان الاسلام اقوى من الحلف فبن استمسك بالعاصم القوي استغنى عن العاصم الضعيف قال في النهاية اصل الحلف المعاقدة على التعاضد والتساعد والاتفاق فاما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل فذلك الذي ورد النهي عنه في الاسلام بقوله صلى الله عليه وسلم لا حلف في الاسلام وما كان منه في الجاهلية على ضرورة الظلم وصلة الارحام ونحوهما فذلك الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم ايا حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الاشد ولا تحذروا من الاحداث اي لا تبندوا حلفا في الاسلام قال المناوي لا تحذروا فيه بحالفة بان يرث بعضكم بعضا فانه لا عبرة به انتهى وقال القاري اي لانه كان في وجوب التعاون قال الطيبي التنكين فيه محتمل وجهين احدهما ان يكون للجنس اي لا تحذروا لحلفا ما والاخر ان يكون للنوع قال القاري الظاهر هو الثاني ويؤيد قول المظهر يعني ان كنتم حلفتم في الجاهلية بان يعين بعضكم بعضا ويرث بعضكم بعضا فاذا اسلمتم فاوفوا به فان الاسلام يحرضكم على الوفاء به ولكن لا تحذروا بحالفة في الاسلام بان يرث بعضكم بعضا انتهى قوله (وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف الخ) اما حديث جبير بن مطعم فاخرجه مسلم وابو داود عنه مرفوعا لا حلف في الاسلام واما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الاشد واما احاديث عبد الرحمن بن الحارث لم ينظر من اخرجها قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد **باب اخذ الجزية من الجوسى** الجزية من جزأت الشيء اذا قسمته ثم سهلت الهنزة وقيل من الجزاء اي لا نهأ جزاء تركهم ببلاد الاسلام او من الجزاء لانها من تواضع عليه في عصمة دمه قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اذ يملكون حقيرين وهذه الآية هي الاصل في مشروعية الجزية ودل منطوق الآية على مشروعيةها مع اهل الكتاب ومفهومها ان غيرهم كما يشاءكم فيها قال ابو عبيد ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسنة واخرج غيره بعموم قوله في حديث بريدة وغيره فاذا قبضت عدوك من المشركين فادعهم الى الاسلام فان اجابوا والا فالجزية واخبروا ايضا بان اخذها من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلما انتفى تخصيص اهل الكتاب بذلك دل على ان لا مفهوم لقوله من اهل الكتاب ولجيب بان الجوس كان لهم كتاب ثم رفع وروى الشافعي وغيره حديثا عن علي ذكره الحافظ في الفتح باسناد حسن قوله (عن بكالة) بفتح الموحدة وتخفيف الجيم (بن عبدة) القمي مكي ثقة ويعد في اهل البصرة قال كنت كاتب الجزية ابن معاوية بفتح الجيم وسكون الزاي وبهزة هو قمي تابعي كان والى عمر بن الخطاب رضوا الله تعالى عنه بالاهواز (على مناذر) بفتح الميم اسم موضع (انظر الجوس من قبلك) بكسر القاف وفتح الموحدة اخذ الجزية من جوس هجر بفتح هاء وجيم قاعدة ارض البحرين كان في المعنى وهو غير متصرف قال الطيبي اسم بلد باليمن يلي البحرين واستعماله على التنكين والصرف وقال في القاموس هو حركة بلد باليمن بينه وبين عثريوم وليلة مذكر مصروف وقد ثبوت ومنع واسم جميع ارض البحرين وقرية كانت قرب المدينة ينسب اليها القلال وتنسب الى هجر اليمن قال في شرح السنة اجمعوا على اخذ الجزية من الجوس وذهب اكثرهم الى انهم ليسوا من اهل الكتاب وانما اخذت الجزية منهم بالسنة كما اخذت من اليهود والنصارى بالكتاب وقيل هم من

من مجوس هجر هذا حديث حسن **حل ثنا** ابن ابي عمر ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن بكالة ان عمر كان لا يأخذ الجزية من المجوس حتى اخبره عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجى وفي الحديث كلام اكثر من هذا احدث حسن صحيح باب ما جاء ما يحمل من اموال اهل الذمة **حل ثنا** ثيبه ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الخير عن عقبة بن عامر قال قلت يا رسول الله انا نتم بقوم فلا هم يضيفونا ولا هم يرون مالنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابوا الا ان تأخذوا كرها فخذوا هذا حديث حسن وقدر رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب ايضا وانما معنى هذا الحديث انهم كانوا يخرجون في الغزو فيمرون بقوم ولا يجدون من الطعام ما يشربون بالثمن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ابوا ان يبيعوا الا ان تأخذوا كرها فخذوا اهكذا روى في بعض الحديث مفسرا وقدر روى عن عمر بن الخطاب انه كان يأمر بنحو هذا باب ما جاء في الهجرة **حل ثنا** احمد بن عبد الله بن ميمون بن العتمر عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس اهل الكتاب روى عن علي كرم الله وجهه قال كان لهم كتاب يدرسونه فاصبحوا وقد اسرى على كتابهم فرجع بين اظههم كذا في المرقاة **قلت** قال الحافظ روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي كان المجوس اهل كتاب يقرونه وعلم يدرسونه فثرب اميرهم لعمرو فوقع على لخته فلما اصبح دعا اهل الطمع فاعطاهم وقال ان الدم كان ينكم او لا يناته فاطاعوه وقتل من خالفه فاسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء انتهى وفي الحديث دليل على ان المجوس يؤخذ منهم الجزية وقرن الخفية فقالوا توخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب وحكى الطحاوى عنهم يقبل الجزية من اهل الكتاب ومن جميع كفار العجم ولا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام والسيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتد وبه قال الاوزاعي وفقهاء الشام انتهى قال القاري في شرح حديث بن يده الا في باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال ما لفظه والحديث مما يستدل به مالك والاوزاعي ومن وافقهما على جواز اخذ الجزية من كل كافر عر بيا كان ادعسيا كتابيا او غير كتابي وقال ابو حنيفة توخذ الجزية من جميع الكفار الا من مشركي العرب ومجوسهم قال الشافعي لا تقبل الا من اهل الكتاب والمجوس اعرايا كانوا واعاجم ويختار بمفهوم الآية ويجوز سنوايه سنة اهل الكتاب وتناول هذا الحديث على ان المراد بهؤلاء اهل الكتاب لان اسم المشرك يطلق على اهل الكتاب وغيرهم وكان تخصيصه معلوما عند الصحابة انتهى ما في المرقاة **قوله** وهذا حديث حسن واخرجه احمد والبخاري وابو داود **قوله** وفي الحديث كلام اكثر من هذا ا) لهذا الحديث طرق والفاظ في بعضها اختصار روى بعضها طول كرها الشوكاني في النيل **قوله** وهذا حديث حسن صحيح اصله في صحيح البخاري : باب ما جاء ما يحمل من اموال اهل الذمة **قوله** (عن ابي الخير) اسمه مرتد ابن عبد الله بن الحارث المحمدي ثقة فقيه من الثالثة (انما نتم بقوم) اي من اهل الذمة او من المسلمين (فلا هم يضيفونا) بنشد النون وكان اصله يضيفونا من الاضافة (ان ابوا) اي ان امتنعوا من الاضافة واداء ما لزمهم من الحق (الا ان تأخذوا كرها) بفتح الكاف اي جبرا (فخذوا) اي كرها قال الخطابي انما كان يلزم ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن بيت مال واما اليوم فانهم في بيت المال لا حق لهم في اموال المسلمين وقال ابن بطال قال اكثرهم انه كان هذا في اول الاسلام حيث كانت المواساة واجبة وهو منسوخ بقوله جازته كما في حديث ابي شريح الخراعي مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جازته الحديث قالوا والجأزة تفضل لا واجب قال الشوكاني الذي ينبغي عليه التعويل هو ان تخصيص ما شرع صلى الله عليه وسلم لامته من من الايمان احوال من الاحوال لا يقبل الا بدليل ولم يقره ههنا دليل على تخصيص هذا الحكم من النبوة وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية لان مؤنة الاضافة بعد شرعها قد صارت لازمة للضيف لكل نازل عليه فللنازل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعا كالمطالبة بسائر الحقوق فاذا اساء اليه د اعتدى عليه باهل حقه كان له مكافاة بما ابلعه له الشارع في هذا الحديث وجزا سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم انتهى **قلت** كما ان تاويل هذا الحديث بتخصيصه من منه صلى الله عليه وسلم ضعيف كذا تاويلاته الاخرى التي تأولوه بها ضعيفة لا دليل عليها قال النووي على احمد والليث الحديث على ظاهره وتأوله الجمهور على وجوه **أجلها** انه محمول على المضطرين فان ضيافتهم واجبة وثانيها ان معناه ان لكان تأخذوا من اعراضهم بالسنتكم وتذكروا للناس لومهم وثالثها ان هذا كان في اول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما اشيع الاسلام نسخ ذلك وهذا التأويل باطل لان الذي ادعاه الماويل لا يعرف قائله **ورابعها** انه محمول على من حارب اهل الذمة الذين شرط عليهم ضيافا من غيرهم من المسلمين وهذا ايضا ضعيف لانه انما صار هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انتهى **قلت** التأويل الثاني ايضا باطل قال القاري بعد ذكره ما بعد هذا التأويل عن سواء السبيل انتهى والتاويل الاول ايضا ضعيف لا دليل عليه فالظاهر هو ما قال احمد والليث من ان الحديث محمول على ظاهره الا وقد قرره الشوكاني ولما المعنى الذي ذكره الترمذي وقال هكذا روى في بعض الحديث مفسرا فالى لما وقف على هذا الحديث فان كان هذا الحديث المفسر قابلا للاحتجاج فحل حديث الباب على هذا المعنى متعين والله تعالى اعلم **قوله** (هذا حديث حسن) اصله في الصحيحين : باب ما جاء في الهجرة **قوله** (لا هجرة بعد الفتح) اي فتح مكة قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضا في اول الاسلام على من اسلم لقلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا أبو الباب عن أبي سعيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن حبشي وهذا حديث حسن صحيح وقد رواه سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر نحو هذا باب ما جاني بيعة النبي صلى الله عليه وسلم حل ثنا سعيد بن يحيى ابن سعيد الأموي ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله في قوله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين إذا يبايعونك تحت الشجرة قال جابر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نفر ولم يبايعه على الموت وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعبد الله بن جابر بن عبد الله وقد مر هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال قال جابر بن عبد الله ولم يذكر فيه أبو سلمة حل ثنا قتيبة ثنا لحاتم بن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قال على الموت هذا حديث حسن صحيح حل ثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال كنا نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في قولنا فيما استطعتم هذا حديث حسن صحيح حل ثنا أحمد بن منيع ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال لم نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت إنما بايعناه على أن لا نفر هذا حديث حسن صحيح ومعنى كلا الحديثين صحيح قد بايعه قومه من أصحابه على الموت إنما قالوا لا نزال بين يديك ما لم نقتل وبايعه آخرون فقالوا لا نفر باب في نكت البيعة حل ثنا أبو عمارنا وكيع عن الأعمش عن إِبْرَاهِيمَ بن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل بايع أبا قحافة أنه ملة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدد انتهى وكانت الحكمة أيضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار فانهم كانوا يذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه وفيهم ثلث أن الذين توفاهم الملة ظاهرا انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا التكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها الآية وهذه الهجرة باقية للحكم حتى من أسلم في دار الكفر وقد روي الخروج منها وقد روي النسائي من طريق بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم ويفارق المشركين ولا يروى من حديث سمرة مرفوعا أنا برئ من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا محمول على من لم يأس على دينه ولكن جهاد ونية قال الطبري وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله والنية أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صلحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك رواه الاستنفرتم فانفروا قال النووي يريد أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وإذا أمركم الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فخرجوا إليه قوله وفي الباب عن أبي سعيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن حبشي وأما حديث هؤلاء الصواب رضى الله تعالى عنهم فليتظر من أخرجها

قوله وهذا حديث حسن صحيح أخرجه الجماعة إلا أبو داود (باب ما جاني بيعة النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (أذينا يعونك) أي بالحد يدينه على أن يبايعوا وأقربا ولا يفرد ولا يفرد كانت هذه الشجرة سمرة ربايعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا نفر ولم يبايعه على الموت وفي حديث يزيد بن أبي عبيد لا قال قلت لسلمة ابن الأكوع على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قال على الموت ولا تنافي بين هذين الحديثين لا احتمال أن يكون ذلك في مقامين أو واحد هما يستلزم الآخر قاله الحافظ قوله وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعبد الله بن جابر بن عبد الله (أما حديث سلمة فخرجه الترمذي في هذا الباب وأما حديث ابن عمر فخرجه البخاري وأما حديث عتبة فخرجه البخاري ومسلم وأما حديث جرير بن عبد الله فخرجه البخاري قوله (قال على الموت) أي بايعا على الموت والمراد بالمبايعه على الموت أن لا يفرد أولوا ما توافقوا ليس المراد أن يقع الموت فليس بين هذا الحديث والذي قبله منافاة قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه البخاري وغيره قوله (فيقول) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (فما استطعتم) هذا يقيد ما أطلق في أحاديث أخرى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري قوله (هذا) أي حديث جابر (حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم قوله (روى عن كلاً الحديثين صحيح) أي لا مخالفة بينهما والمراد بالحديثين حديث جابر وحديث سلمة بن الأكوع (باب في نكت البيعة) أي نقضها والنكت نقض العهد قوله (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة) قال النووي قيل معنى لا يكلمهم الله تكليم من رضى عنه بالظاهر أيضا بل بكلام يدل على السخط وقيل المراد أنه يعرض عنهم وقيل لا يكلمهم كلاما يسرههم وقيل لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية ومعنى لا ينظر إليهم يعرض عنهم ومعنى نظره لعباده رحمة لهم ولطفهم ومعنى لا يزكهم لا يظهرهم من الذنوب وقيل لا يثنى عليهم انتهى رجل بايع أبا قحافة (أما ما زاد في رواية البخاري لا يبايعه إلا الدنيا فإن أعطاه وقاله) وفي رواية البخاري فإن أعطاه ما يريد وفي له والألف في له وفي رواية فان أعطاه ما يريد رضى والأسخط أعلم أن الترمذي يرد ذكر واحد من الثلاثة وترك الاثنين اختصارا ولفظ الحديث بتمامه في صحيح البخاري هكذا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما بالطريق يمنع منه ابن السبيل ورجل بايع أبا قحافة لا يبايعه إلا الدنيا فان أعطاه ما يريد وفي له والألف في له ورجل بايع رجلا بسبعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطى كذا وكذا فصدقها فآخذها ولم يعط بها قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاني بيعة العبد) قوله (فما سجد) وفي رواية مسلم فما سجد يريده (فاشتراه بعبد بن أسودين) قال النووي هذا محمول على أن سيده كان مسلما ولهذا باعه بالعبد بن أسودين والظاهر أنهما

اعطاه وقاله وان لم يعطه لم يف له هذا حديث حسن صحيح باب ملجأ في بيعة العبد حل ثنا أئيبه ثنا الليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال جاء عبد
فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولا يشعُر النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم انه عبد فجاء سيده فقال النبي صلى الله عليه وسلم بغيته فاشتراه بعدين أسودين ولم يبايع
احدا بعد حتى يسأله ابعده هو وفي الباب عن ابن عباس حديث جابر حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه الا من حديث أبي الزبير باب ملجأ في بيعة النساء
حل ثنا أئيبه ثنا سفيان عن محمد بن المنكدر سمع أئيبه بنت رقيقة تقول بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة فقال لنا في ما استطعتن وأطقتن قلت
الله ورسوله أرحم بنا منا بانفسنا فقلت يا رسول الله بايعنا قال سفيان تعني صاغتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة
وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمر واسماء بنت يزيد هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن المنكدر وروى سفيان الثوري وسالك بن انس
وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكدر نحوه باب ملجأ في عدة اصحاب بدر حل ثنا اصيل بن عبد الأعلى الكوفي ثنا ابو بكر بن عياش عن ابو اسحاق عن
البراء قال كنا نحدث ان اصحاب بدر يوم بدر كعدة اصحاب طالوت

كلنا مسلمين ولا يجوز بيع العبد المسلم بكاف ويحتمل انه كان كافرا وانما كانا كافرين ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة اما ببيعة واما بتصدق العبد
قبل اقراره بالحرية وفيه جواز بيع عبد بعدين سواء كانت القيمة متفقة او مختلفة وهذا الجهم عليه اذ بايع نقدا وكذا حكم سائر الحيوان فان بايع عبد بعدين
او بعير ابيعين الى اجل فذهب الشافعي والجهم وجوازها وقال ابو حنيفة والكوفيون لا يجوز وفيه مذهب لغيرهم انتهى (ولم يبايع احد بعد) بالبناء على الظاهر
بعد ذلك (حتى يسأله ابعده هو) بهنزة الاستفهام وفيه ان احدا اذا جاء الامام ليبايعه على الهجرة ولا يعلم انه عبد او حر فلا يبايعه حتى يسأله فان كان حرا
يبايعه والا فلا قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لم اقف عليه (حديث جابر حديث حسن غريب صحيح) واخرجه مسلم لا نعرفه الا من حديث أبي الزبير (اي فخر به
ابو الزبير عن جابر وهذا هو وجه كونه غريبا) (باب ملجأ في بيعة النساء) قوله (سمع أئيبه) بضم الهنزة وفتح الميم بينهما تحتانية ساكنة ربت رقيقة بضم
الراء وفتح القافين بينهما تحتانية ساكنة قال في التقريب اسم ابها عبد الله بن جراح التيمي لها حديثان وهي غير أمية بنت رقيقة التقفية تابعية قوله (واطقتن
من الاطاقة) قال سفيان تعني صاغتنا (اي قال سفيان في تفسير قول أمية بايعنا تريد به صاغتنا يعني اطلقت لفظا بايعنا وادارت به صاغتنا) فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة فقلت يا رسول الله البسط يدك نصا لحك فقلت
ان لا اصافح النساء ولكن سأخذ عليكن فلخذ عليكن حتى تبلغ ولا يصيبك في معرف فقال فيما طقتن واستطعتن الخ قوله (وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن
عمر واسماء بنت يزيد) اما حديث عائشة فاخرجه البخاري وغيره وفيه والله ما مست يده امرأة قط في المبايعة ما يبايعهن الا بقوله قد بايعتك على ذلك قال البخاري
قوله قد بايعتك كلاما اي يقول ذلك كلاما فقط لا مصالحة باليد كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة وكان عائشة أشارت بقولها والله ما مست
الى المرء على ملجأ عن ام عطية فحدثنا ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والطبري ابن مردويه من طريق اسمعيل بن عبد الرحمن عن جدته ام عطية في قصة المبايعة قال
فمد يده من خارج البيت ومدنا ايدينا من داخل البيت ثم قال لهم اشهدوا وكذا الحديث الذي بعد حيث قالت فيه قبضت منا امرأة يدها فانه يشعربا نحن
كن يبايعنه بايديهن ويمكن الجواب عن الاول بان مد الايدي من وراء الحجاب اشارة الى وقوع المبايعة وان لم تقع مصالحة وعن الثاني بان المراد بقبض اليد التمسك
عن القبول او كانت المبايعة تقع بمحائل فقد روى ابو برد في المراسيل عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بايع النساء اتي بيده قفري فوضعه في يده وقال لا اصافح
النساء وعند عبد الرزاق من طريق ابراهيم النخعي مرسل نحوه وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن ابراهيم كذلك واخرج ابن اسحاق في المغازي من رواية يونس
بن بكير عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يمس يده في اناة وتمس المرأة يدها فيه ويحتمل التعدد وقد اخرج الطبراني انه بايعهن بواسطة عمر وقد جاء في
اخبار اخرى انهن كن ياخذن بيده عند المبايعة من فوق ثوب اخرج يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي وفي المغازي لابن اسحاق عن ابن عباس انه كان يمس
يده في اناة فيمس ايديهن فيه انتهى ما في فتح الباري اعلم ان السنة ان تكون بيعة الرجال بالمصافحة والسنة في المصافحة ان تكون باليد اليمنى فقد روى مسلم
في صحيحه عن عمر بن العاص قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت البسط يمينك فلا يبايعك فبسط يمينه الحديث قال القاري في شرح هذا الحديث اي افترق يمينك
ومد يداك مع يميني عليها كما هو العادة في البيعة انتهى وفي هذا الباب روايات اخرى صحيحة مرجلة وكذلك السنة ان تكون المصافحة باليد اليمنى عند اللقاء ايضا واما
المصافحة باليد اليسرى عند اللقاء او عند البيعة فلم تثبت بحديث مرفوع صحيح صحيح وقد حققنا هذه المسئلة في رسالتنا السابعة بالمقالة الحنفية في سنية المصافحة باليد
اليمنى قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه النسائي وغيره (باب ملجأ في عدة اصحاب بدر) اي الذين شهدوا الوقعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن
الحق بهم قوله (كعدة اصحاب طالوت) هو ابن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام يقال انه كان سقيا ويقال انه كان دباغا والمراد باصحاب
طالوت الذين جاوزوا معه النهر ولم يجاوز معه الا من من كما في رواية البخاري وقد ذكر الله قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة وذكر اهل العلم في الاخبار
ان المراد بالنهر نهر الأردن وان جالوت كان راس الجبارين وان طالوت وعد من قبل جالوت ان يزوجه ابنته ويقاسمه الملك فقتله دان فوئى له طالوت وعظم قدر

ثلاثمائة وثلاثة عشر في الباب عن ابن عباس هذا حديث حسن صحيح وقد رواه الثوري وغيره عن أبي إسحاق باب ما جاء في الخمس حل ثمانية وثلاثين
عبد بن عباد الهلبي عن أبي حمزة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد عبد القيس أفر كم أن ثمة وأخمس ما غنمتم وفي الحديث قصة هذا الحديث حسن
صحيح حل ثمانية وثلاثين في باب ما جاء في كراهية النهبة حل ثمانية وثلاثين في باب ما جاء في كراهية النهبة حل ثمانية وثلاثين في باب ما جاء في كراهية النهبة حل ثمانية وثلاثين
عبادة بن رفاع عن أبيه عن جده رافع قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقدم سرعان الناس فتجولوا من الغنائم فاطمحو وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخرى لناس فمر بالقدري فامرهم فأكففت ثم قسم بينهم فعدل بعير بعشر شياه وروى مسفيان الثوري عن أبيه عن عبادة بن جده رافع بن خديج ولم يذكر
أدرك في بني إسرائيل حتى استقل بالملكة بعد أن كانت نية طالوت تغيرت لأردن وهم يقتله فلم يقدر عليه فتأبى الخلع من الملك فخرج مجاهد لهود من معه من ولد حنظلة
ما تروا كلهم شهداء وقد ذكر محمد بن إسحاق قصته مطولة في المبتداء كذلك في فتح الباري ثلاث مائة وثلاثة عشر كان وقوع ثلاثة عشر في حديث البراءة عند الترمذي
وكان وقوع في حديث ابن عباس قال المحافظ والاحمد والبراد والطبراني من حديث ابن عباس كان أهل بدر ثلاث مائة وثلاثة عشر وكان ذلك أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي
من رواية عبدة بن عمر السلمي أحد كبار التابعين ومنهم من وصله بذكر علي وهذا هو المشهور عند ابن إسحاق وجاعة من أهل المغازي انتهى وقد وقع في بعض الروايات
أربعة عشر مكان ثلاثة عشر وفي بعضها خمسة عشر وفي بعضها سبعة عشر وفي بعضها تسعة عشر وقد جمع المحافظ في الفتح بين هذه الروايات المختلفة جماعاً من شأن
الوقوف عليه فلا يراد به قوله (وفي الباب عن ابن عباس) تقدم تخريجه أنفاً قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (باب ما جاء في الخمس) يضم
الحق المعجزة والجمهور على أن ابتداء فرض الخمس كان بقوله تعالى وأعلم أنما غنمتم من ثمنه فان لله خمسه والمرسل الآية وكانت الغنائم تقسم على خمسة أقسام فيخرج
خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية وكان خمس هذا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف فيمن يستحقه بعده فذهب الشافعي أنه يصرف في المصلحة
عني على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيه وقيل يختص به الخليفة ويقسم أربعة أخماس الغنيمة على الغانمين إلا السلب فإنه
للقاتل على الراحم كن في الفتح قوله (عن أبي حمزة) بفتح الجيم وسكون الميم وبالراء اسمه نصر بن عمران الضبي يضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مشهور بكنته ثقة
ثبت من الثالثة قوله (وفي الحديث قصة وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري مسلم بقصته (باب ما جاء في كراهية النهبة) قال في الجمع النهبة بالفتح
مصدر وبالفهم المال المنهوب قوله (عن عبادة) بفتح أوله والموحدة الخفيفة وبعد الألف تحتانية خفيفة ربن رفاع بكسر الراء ابن خديج الأضاري الزرق
المدني ثقة من الثالثة قوله (فتقدم سرعان الناس) قال في الجمع سرعان الناس هو يفتحون أو تلهم الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه بسرعة ويجوز
سكون الراء فاطمحو هو افعلوا من الطبخ وهو عام لمن يطبخ لنفسه وغيرها والأطباخ خاص لنفسه (في أخرى الناس) أي في الطائفة المتأخرة عنهم (فاكففت)
بصيغة المجهول من الكفاء أي قبلت وأريق ما فيها لأنهم ذهبوا الغنم قبل القسمة وقد اختلف في هذا المكان في شيئين أحدهما سبب الإراقة والثاني هل اتلف
الحم أم لا فاما الأول فقال عياض كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة وإن محل جواز ذلك قبل القسمة
أما هو مادام في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك يشير إلى
ما أخرجه إبداء من طريق عامر بن كليب عن أبيه وله حصة عن رجل من الأضار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فاصابوا غنماً فانتهبوها فان قد رنا
لتغلب بها إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ قد رنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال إن النهبة ليست بأحل من الميتة انتهى وهذا يدل
على أنه عام لهم من أجل استجابتهم بقصصهم كما عومل القاتل بمنع الميراث وأما الثاني فقال النووي المأمور به من إراقة القدر وأما هو اتلاف المرق
عقوبة لهم وأما اللحم فلم يتلفه بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم ولا يظن أنه أمر بإتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وهذا من مال الغانمين و
أيضاً فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقى الغنيمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فان قيل لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم قلنا ولم ينقل أنهم لحقوه
أو اتلفوه فيجب تأويله على وفق القواعد انتهى وين عليه حديث أبي داود فانه جيد الإسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر ورجال الإسناد على شرط مسلم ولا يقال
لا يلزم من تريب اللحم اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لأن السياق يشعر بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل فلو كان جسدان ينتفع به بعد ذلك لم يكن
فيه كيبين زجراً لأن الذي يخص الواحد منهم تزييد فكان إفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحلجهم إليها وشهوتهم لها تبلغ في الزجر كذا في فتح الباري
رفعل بعير بعشر شياه قال المحافظ وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك ففعل الأبل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث
كانت قيمة البعير بعشر شياه ولا يخالف ذلك القاعدة في الإضاحي من أن البعير يحجز عن سبع شياه لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدل بين و
أما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الأبل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه أمرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة منافي بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
في سفر فخصي الأضحية فاشتركنا في البقرة وفي البدنة عشرة فحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وعنده حديث رافع بن خديج هذا والذي يقرر في هذا أن الأصل

طریق نیست

ابن جازر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سريته ولم يذكر وافيته عن جرير وروى حماد بن سلمة عن الحلج بن اوطاة عن اسمعيل بن ابی خال عن جرير مثله حديث ابی معاوية وسعد بن محمد يقول الصحيح حديث قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وروى سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسأكنوا المشركين ولا تجامعوهم فمن ساكنهم او جامعهم فهو مثلهم باب ماجاء في اخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب **حل** ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا ابو عاصم وعبد الواق قالانا ابن جريج ثنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول اخبرني عمر بن الخطاب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا انترك فيها الا مسلم هذا حديث حسن صحيح **حل** ثنا موسى بن عبد الرحمن الكندي ثنا زيد بن حبيب ثنا اسفيان الثوري عن ابی الحريرة عن جابر عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئن عشت ان شاء الله اخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب في تركه النبي صلى الله عليه وسلم **حل** ثنا احمد بن المنشي ثنا ابو الوليد ثنا احاد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن ابی سلمة عن ابی هريرة قال جاءت فاطمة الى ابی بكر فقالت من يرتك قال اهمل وولدي قالت فما لي لا ارت ابی فقال ابو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوله واقف على من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق عليه في الباب عن عمر طلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد عائشة حديث ابی هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه انما اسند حماد بن سلمة وعبد الوهاب ابن عطاء عن محمد بن عمرو عن ابی سلمة عن ابی هريرة وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن ابی بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم **حل** ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا بشر بن عمر ثنا مالك بن انس عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحد ثا ن قال دخلت على عمر بن الخطاب فدخل علي عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف سعد بن ابی وقاص ثم جاء علي والعباس يختصمان فقال عمر لم اشدكم بالله الذي باذنه تقوم السما والارض اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث

وما بين رمل ينزل الى منقطع السموة في العرض قاله ابو عبيدة وقال الاصمعي من اقصى عدن ابين الى ريف العراق ثم من جدوة وساحل البحر الى اطراف الشام عرضا قال الا انه
سميت جزيرة لان بحر فارس وبحر السند ان احاطا بها انبها واحاطا بلجانها الشمال جدلة والفرات وعن مالك ان جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة واليمن
وفي القاموس جزيرة العرب ما احاط به بحر الهند وبحر الشام ثم جدلة والفرات **قوله** (فلا اترك فيها الامسلا) قال النووي واجب مالك الشافعي وغيرهما من
العلماء اخراج الكافر من جزيرة العرب قالوا لا يجوز تمكينهم سكنها ولكن الشافعي خص هذا الحكم بالحجاز وهو عند مكة والمدينة واليمامة واعمالها دون اليمن
وغیره وقالوا لا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز ولا يمكنون من الاقامة فيه اكثر من ثلاثة ايام قال المشافعي الامكة وحرمها فلا يجوز تمكين كافر
من دخولها بحال فان دخلها بحفية رجب اخراجه فان مات ودفن فيها نبش واخرج منها ما لم يتغير وجوز ابو خنيفة دخولهم الحرم وحجة الجماهير قوله تعالى
انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وفي المعالم اراد منعهم من دخول الحرم لانهم اذا دخلوا الحرم فقد قربوا من المسجد الحرام قال وجوز
اهل الكوفة للعاهد دخول الحرم انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرج مسنده ابو داود والنسائي وابن ماجة **قوله** (لان عشت) اي بقيت (ان شاء الله)
فقد لقوله (ان عشت) اليهود والنصارى :- (باب) ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم بفتح الفوقانية وكسر الراء اي ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** (لا نورت بفتح
الراء ويحسم الكسر) كتمته انهم كالأبلاء بالامة فما لهم بالحرام ولا يظن بهم الرغبة في الدنيا الى ما رأيتهم ونزع علي وعباس قبل علمهما بالحديث وبعده رجعا واعتقد انه
لحق بدليل ان عليا لم يغيب الا حرجين استخلف فلان نلت فكيف نازعا عمر قلت طالبا في التصرف بعد ان يكون متصرفين بالمسكرة وكر عمر الفقيه قد حذر من دعوى الملك

كان في الجمع لكن اقول من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له ، قال الرجل عياله يعولهم اذا قام بما يحتاجون اليه من ثوب وغيره قوله (وفي الباب عن عمرو
 الحلبي والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وعائشة) اما حديث عمرو وغيره فاخرجه الترمذي بهذا وا ما حديث عائشة فاخرجه الشيخان عنها ان ازيد
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اردن ان يبعث عثمان الى ابي بكر يسأله ميراثه فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة

قوله حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه) وأخرجه أحمد قال صاحب المتقى بعد ذكر حديث أبي هريرة هذا رواه أحمد والترمذي وصححه انتهى قلت ليس في الترمذي الحاضرة عندنا تصحيح الترمذي إنما فيها تحسينه فقط وروى الشيخان حديث أبي هريرة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نتقسم ورثتي ديناراً ماتركت بعد نفقة لسأى وموثة عاملى فهو صدقة وفي لفظ لأحمد لا يتقسم ورثتي ديناراً ولا رهماً قوله (أنشدكم بالله) أي أسألكم رافعاً لنشدتي أي صوتي (لأنورث) بالنون وهو الذى توارث عليه أهل الحديث فى القديم والحديث كما قال الحافظ فى الفتح وما تركنا فى موضع الرفع إلا ابتداءً بصدق خبره وقد نزع بعض الرافضة أن لأنورث بالياء التثنية وصدقته بالنصب على الحال وما تركناه فى محل رفع على النياية والتقدير لا يورث الذى تركناه ما كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحافظ وما ذكرك بول تحريف من أهل تلك الخلعة ويضرب بطلان ما فى حديث أبي هريرة المذكور بلفظ فهو صدقة وقوله لا نتقسم ورثتي ديناراً وقوله أن النبوة لا يورث (قالوا نعم) قد استشكل هذا وجه الاستشكل أن أصل القصة صريح فى أن العباس وعلياً قد علما بأنه صلى الله عليه وسلم قال لأنورث فإن كانا سمعاه من النبى صلى الله عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وإن كانا إنما سمعاه من أبي بكر وفى زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر واجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم لأنورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس إنما

June 25

ما تركناه صدقة قالوا نعم قال عمر فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر انا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابته انت ميراثك من ابن اخيك ويطلب هذا ميراث امرأتهم ايها فقال ابو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ما تركناه صدقة والله يعلم انه صادق بار راشد تابع للحق وفي الحديث قصة طويلة هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن انس باب ما جاء قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذه لا تغزى بعد اليوم **قولنا** ثنا محمد بن بشارة ثنا يحيى بن سعيد ثنا زكريا بن ابى نند عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن بصرى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة يقول لا تغزى هذه بعد اليوم الى يوم القيمة وفي الباب عن ابن عباس وسليمان بن خالد ومطيع هذا حديث حسن صحيح وهو حديث زكريا بن ابى نند عن الشعبي لا يعرفه الا من حديثه باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال **قولنا** ثنا محمد بن بشارة ثنا معاوية بن هشام قال ثنا ابى عن قتادة عن النعمان بن مقرن قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس فاذا طلعت قاتل فاذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فاذا زالت الشمس قاتل حتى العصر ثم أمسك حتى يصلي العصر ثم يقابل وكان يقال عند ذلك تهيجه ريح النصر ويدعو المؤمنين لجيوشهم في صلواتهم وقد روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن باسناد اصيل من هذا وقتادة لم يذكر النعمان بن مقرن قال النعمان في خلافة عمر بن الخطاب **قولنا** الحسن بن علي الخلال ثنا عفان بن مسلم والحجاج بن منهال قاله لهما ابن سلمة ثنا ابو عمران الجوني عن علقمة بن عبد الله المزني عن معقل بن يسار عن عمر بن الخطاب بعث النعمان بن مقرن الى الهرمزان فذكر له حديث بطوله فقال النعمان بن مقرن شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا لم يقابل اول النهار انتظر حتى تزول الشمس ثم ذهب الى مكانا يعتقلان ظلم من خالفهما كما وقع في حجة البخاري وغيره واما ما خصتم ما بعد ذلك عند عمر فقال اسمعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه لم يكن في الميراث انما تارعا في ولاية الصدقة وفي صنفها كيف تصرف كذا قال لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق ابى البخاري ما يدل على انه ما اراد ان يقسم بينهما على سبيل الميراث ونقطة في آخره ثم جئنا في الان تحتصان يقول هذا امر يد نصيب من ابن اخي ويقول هذا امر يد نصيب من امرأتى والله لا اقصى بينكما الا بذلك اى لا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن خالد عن مالك بن ابي نوح وفي السنن لابى داود وغيره اراد ان يقسم بينهما بينهما ما لينفر كل منهما بنظرها يتولاها فامتنع عمر من ذلك واراد ان لا يقع عليها اسم القسمة ولذلك اقم على ذلك وعلى هذا اقتصرت اكثر شراح الحديث واستحسنوه وفيه من النظر ما تقدم كذا في النبيل **قوله** وفي الحديث قصة طويلة الخ اخرج البخاري مسلم بقصته الطويلة **باب** ما جاء قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الخ **قوله** عن الحارث بن مالك بن بصرى قال الحافظ في التقریب الحارث بن مالك بن قيس الليثي المعروف بابن البرصاء صحابى له حديث واحد تلخو الى اخر خلافة معاوية (لا تغزى) بصيغة المجهول (هذه) اى مكة المكرمة (بعد اليوم) اى بعد يوم فتح مكة قال في مجمع البحار اى لا تعود دار كفر يغزى عليها ولا يغزوها الكفار ابل اذا المسلمون قد غزوها فارت غزوها من يزيد بن معاوية بعد فة الحرة ومن عبد الملك بن مروان مع الحجاج وبعده على ان من غزوها من المسلمين لم يقصدوها ولا البيت وانما قصدوا ابن الزبير مع تعظيم امر مكة وان جرى عليه ما جرى من همة بالنار في التجنيق والحرقه ولو روى لا تغزى على النبي لم يجز الى التاويل انتهى **قوله** (وفي الباب عن ابن عباس وسليمان بن خالد ومطيع) لينظر من اخرج احاديث هؤلاء الصحابة روى الله عنهم **قوله** وهذا حديث حسن صحيح هذا الحديث من افراد الرواة وقد تغرير ائنه الحارث بن مالك كما عرفت **باب** ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال **قوله** عن النعمان بن مقرن (بضم الميم) وفتح القاف تشديد الراء المكسورة وبالنون قال صاحب المشكوة هو النعمان بن عمر بن مقرن المزني روى عنه قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم في اربع مائة من مزينة سكن البصرة ثم تحول الى الكوفة وكان عامل عمر على جيش بها وند واستشهد يوم فتحها **قوله** (فكان) قال الطبري ما اظهر من دليل على وجود الفاء التفصيلية لان قوله غزيت مع النبي صلى الله عليه وسلم مشتق مجزأ على ما ذكره مفصلا (امسك) اى عن الشرع في القتال (فاذا زالت الشمس) اى وصلى رخص العصر اى الى العصر وكان يقال اى يقول الصحابة للحكمة في امساك النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال الى الزوال عند ذلك الخ عند ذلك اى عند زوال الشمس وهو من جملة المقول ظرف لقوله (تهيجه) اى تحيى (ويدعو المؤمنين لجيوشهم في صلواتهم) اى في اوقات صلواتهم بعد فراغها او في اثناها بالقنوت عند النوازل قاله القاري قال الطبري شارة الى ان تركه صلى الله عليه وسلم القتال في الاوقات المذكورة كان لاشتغاله بها فيها اللهم الا بعد العصر فان هذا الوقت مستثنى منها لحصول النصر فيها لبعض الانبياء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غزاني من الانبياء فدى من القرية صلوة العصر وقرىبا من ذلك فقال للشمس انك ما مرة وانما مود اللهم حبسها علينا فحبست حتى فتح الله عليه رواه البخاري عن ابيه روى ولعل لهذا السرخس في الحديث هذا الوقت بالفعل المضارع حيث قال ثم يقابل وفي سائر الاوقات قاتل على لفظ الماضي استحضار التلك الحالة في ذهن السامع تنبيهه على ان قتاله في هذا الوقت كان اعتدا وتحويه فيه اكمل انتهى **قوله** روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن باسناد اصيل من هذا (يعنى ان اسناد حديث النعمان المذكور منقطع وقد روى هذا الحديث باسناد موصل ليس فيه انقطاع وذكر الترمذى وجه الانقطاع بقوله وقتادة لم يذكر النعمان الخ وذكر الاسناد الموصل بقوله حدثنا الحسن بن علي الخلال الخ **قوله** وهذا حديث حسن صحيح واخرجه البخاري بطوله **باب** ما جاء في الطيرة وبكر الطاء وفتح تحتانية **قوله** (الطيرة من الشرك) اى لا تعتقدوهم ان الطيرة تجلب لهم نفعاً او تدفع عنهم ضراً فاذا عملوا

وَيَقُولُ النَّصْرُ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَعَلَّقَهُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزُوقِي بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرِ حَدِيثُ ثَمَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَشَّارِ ثَمَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَدَّادٍ ثَمَافِيَّانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ عَنْ زُرْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّيْرُ مِنَ الشَّرِّ وَمَا مِنْهُ وَلَكِنْ اللَّهُ يَذِيبُهُ بِالتَّوَكُّلِ قَالَ أَبُو عِيسَى سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا مِنْهُ وَلَكِنْ يَذِيبُهُ بِالتَّوَكُّلِ قَالَ سُلَيْمَانُ هَذَا عِنْدَكَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَابِسِ الْقَيْمِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا غَرَفَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ وَهَذَا شَجَرَةُ أَيْضًا عَنْ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَمَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَدَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَ وَلَا حَبْلَ إِلَّا قَالُوا بِمَوْجِبِهَا فَكَانَ اللَّهُ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ شَرُّ كُفْرِيَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَعْنِي مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ شَيْئًا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى يَنْفَعُ أَوْ يَضُرُّ بِأَلَا مَسْتَقَالَ فَقَدْ أَشْرَكَ أَشْرَكَ كَجَلِيَاءٍ وَقَالَ الْقَاضِي إِذَا سَمِعَ أَحَدًا يَشْكُرُ اللَّهَ كَمَا يُؤَيِّرُونَ مَا يَشْكُرُونَ بِهِ سَبَابًا مَوْثِقًا فَيُحْصِلُ الْمَكْرُوهَ وَمَا لَمْ يَنْفَعِ فِي الْحَالَةِ شَرٌّ كَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا جِهَالُهُ وَسُوءُ اعْتِقَادِهِ وَمَا (أَيُّ أَحَدٍ إِلَّا) أَيْ لَا مِنْ يَخْطُرُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الطَّيْرِ شَيْءٌ مَا لَمْ يَتَّعِدِ النَّفْسَ بِهَا خِذْفَ الْمُسْتَشْتَقِ كَرَاهَةِ أَنْ تَيْفُوهَ بِهِ قَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ أَيْ لَا مِنْ يَعْزُضُ لَهُ الْوَهْمُ مِنْ قَبْلِ الطَّيْرِ وَلَكِنْ أَنْ يَتِمَّ كَلَامُهُ ذَلِكَ مَا يَتَضَمَّنُ مِنَ الْحَالَةِ الْمَكْرُوهَةِ وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ يَكْتَفِي بِهِ الْمَكْرُوهُ مِنْهُ بِالْإِشَارَةِ فَلَا يَصُوبُ لِنَفْسِهِ مِثْلُ السُّؤْرِ (وَلَكِنْ اللَّهُ) تَبَشُّدُ النَّوْنِ وَنُصْبُ الْجَلَالَةِ (يَذِيبُهُ) بِضَمِّ الْيَاءِ مِنَ الْأَذْهَابِ أَيْ يَزِيلُ ذَلِكَ الْوَهْمَ الْمَكْرُوهَ بِالتَّوَكُّلِ أَيْ بِسَبَبِ الْأَعْتَادِ عَلَيْهِ وَالْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ بِسُحْنَانِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخَطَرَ لَيْسَ بِمُحَاطَرَةٍ فَإِنْ وَقَعَتْ غَفْلَةٌ لَا يَدْرِي مِنْ رَجْعَةٍ وَأَوْبَةٍ مِنْ حَرْبَةٍ كَمَا وَرَدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفَرُوعًا مِنْ رَدِّهِ الطَّيْرَ مِنْ حَاجَةِ فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَارَةً ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ قَوْلُهُ (فِي هَذَا الْحَدِيثِ) أَيْ فِي تَحْقِيقِ شَأْنِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ رَوَاهُ الْأَوَّلُونَ لَكِنْ اللَّهُ يَذِيبُهُ بِالتَّوَكُّلِ قَالَ) أَيْ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ (هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ وَمَا مِنْهُ لَمْ يَرُدَّ عَنْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيْ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ مَرْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَمَّا الْمَرْقُوفُ قَوْلُهُ الطَّيْرُ مِنَ الشَّرِّ فَقَطْ وَيُؤَيِّرُ أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارُ رَوَاهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا بِإِذْنِ الزِّيَادَةِ قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَابِسِ الْقَيْمِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ) أَمَّا حَدِيثُ سَعْدٍ وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ فَخَرَجَ أَبُو إِدْرِيسَ وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ هُرَيْرَةَ فَخَرَجَهُ التَّيْخَانُ وَأَمَّا الْحَدِيثُ حَابِسٍ وَغَيْرُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَلْيَنْظُرْ مِنْ خَرَجِ قَوْلِهِ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَخَرَجَهُ أَبُو إِدْرِيسَ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ قَالَ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الْحَدِيثِ أَضْمَارُ وَالتَّقْدِيرُ وَمَا مِنْهُ وَقَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَعْنِي قَلْبُ امْتِنَانِهِ وَلَكِنْ اللَّهُ يَذِيبُهُ ذَلِكَ عَنْ قَلْبِ كُلِّ مَنْ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَلَا يَشْكُرُ عَلَى ذَلِكَ هَذَا لَفْظُ الْأَصْبَهَانِيِّ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرَ الْجَزَائِرِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ قَوْلَهُ وَمَا مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ ابْنُ مَسْعُودٍ مَرْفُوعٌ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَتَكَبَّرُ هَذَا الْخَوْفَ وَيَقُولُ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَحِكْمُ التَّوْمِذِيِّ مِنَ الْجَزَائِرِيِّ أَيْضًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ نَحْوُ هَذَا أَنْتُمْ مَا فِي التَّرْغِيبِ قَوْلُهُ (لَا عَدُوَّ) بِفَتْحٍ فَسُكُونُ فَخْفَرٍ قَالَ فِي الْقَامُوسِ أَنَّهُ الْفَسَادُ وَقَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ الْعَدُوُّ هُنَا مَجَازَةٌ الْعِلَّةُ مِنْ صَلَاحِهَا إِلَى الْغَايَةِ يُقَالُ أَعْدَى فُلَانٌ فَلَا تَأْمَنُ خَلْقَهُ أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ وَذَلِكَ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْمُطَبِّبَةُ فِي عِلَلِ سَبْعِ الْجُدَامِ وَالْجَرَبِ وَالْجُدَرِيِّ وَالْحَصْبَةِ وَالْبُخْرِ وَالرَّمَدَ وَالْإِمْرَاضَ الْوَبَائِيَّةَ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّأْوِيلِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لِلرَّامَةِ مِنْهُ نَفْسِي ذَلِكَ وَابْتِطَالُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ الْمُنْسُوقَةِ عَلَى الْعَدُوِّ هُمْ الْأَكْثَرُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَبْطَالُهَا فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِنْ الْجُدَامِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ وَقَالَ لَا يَرُدُّونَ ذَوْعَاهُ عَلَى مَصْرَعِهِ وَأَمَّا إِرَادَةُ ذَلِكَ نَفْسِي مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ أَصْحَابُ الطَّبِيعَةِ فَانْهَارُوا بِإِيْرُونَ الْعِلَلِ الْمَعْدِيَّةِ مُثَوِّثَةً لِأَحْصَاءِ قَاعِلِهِمْ بِقَوْلِهِ هَذَا لَنْ لَيْسَ إِلَّا عَلَى مَا يَتَوَهَّمُونَ بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَشْيَةِ أَنْ شَاكَ أَنَّ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ فَمِنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ أَيْ أَنْ كُنْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ الْعَدُوُّ لَا غَيْرُ فَمِنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فَمِنْ الْجُدَامِ وَقَوْلِهِ لَا يَرُدُّونَ ذَوْعَاهُ عَلَى مَصْرَعِهِ أَنَّ مَدَانَةَ ذَلِكَ سَبَبُ الْعِلَّةِ فَلْيَتَّقِهَا اتَّقَاءً مِنَ الْجُدَامِ الْهَائِلِ وَالسَّقِينَةِ الْعَيُوبَةِ وَقَدْ رَفَعَهُ الْفَرْقَةُ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّفْسَ فِيهَا أَلْمَلُجَاءُ شَفَقًا عَلَى مَبَاشَرَةِ أَحَدٍ لِمَنْ فِي نَفْسِهِ عِلَّةٌ فِي نَفْسِهِ أَوْ عَاهَةٌ فِي أَيْلِهِ فَيَحْتَقِلُ أَنَّ الْعَدُوَّ حَقٌّ قُلْتُ وَقَدْ اخْتَارَهُ الْعَسْكَالَانِ يَعْنِي الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ فِي تَرْجُومَةِ الْغَنَةِ وَبَسَطْنَا الْكَلَامَ مَعَهُ فِي تَرْجُومَةِ الشَّرْحِ وَمَجْلَدُهُ أَنْ يَرَى عَلَيْهِ جَنَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْجَزَائِرِيِّ عِنْدَ أَرَادَةِ الْمُبَايَعَةِ مَعَ أَنْ مَنَصَبَ النَّبُوَّةِ بَعِيدٌ مِنْ أَنْ يُوْرَحَ بِحُكْمِ مَادَّةِ ظَنِّ الْعَدُوِّ كَلَامًا يَكُونُ مَادَّةً لَهَا أَيْضًا فَانْهَارُوا بِالْمُحْتَجِّبِ أَظْهَرَ مِنْ فَحْمِ مَادَّةِ ظَنِّ أَنَّ الْعَدُوَّ لَهَا تَأْوِيلٌ بِالطَّبِيعِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَا دَلَالََةَ أَصْلًا عَلَى نَفْسِ الْعَدُوِّ مِثْلًا وَأَسْهَأَ أَعْلَمَ قَالَ الشَّيْخُ التَّوْرِبَشْتِيُّ وَارْأَى الْقَوْلَ الثَّلَاثِيَّ أَوَّلًا وَالثَّانِيَّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرْفِيقِ بَيْنَ الْحَادِثِ الْوَارِدَةِ فِيهِ ثُمَّ لَانِ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ يَفْضُلُ إِلَى تَعْطِيلِ الْأَصُولِ الطَّبِيعِيَّةِ وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَعْطِيلِهَا بَلْ وَرَدَ بِإِتْبَاطِهَا وَالْعَبْرَةُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَكَّرْنَا بِهِ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِالْقُرْآنِ الْمُنْسُوقَةِ عَلَيْهَا فَانَا قَدْ وَجَدْنَا الشَّارِعَ يَجْمَعُ فِي النَّفْسِ بَيْنَ مَا هُوَ حَرَامٌ وَبَيْنَ مَا هُوَ مَكْرُوهٌ وَبَيْنَ مَا يَنْهَى عَنْهُ لَعْنَى وَبَيْنَ مَا يَنْهَى عَنْهُ لَعْنَى كَثِيرَةً وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ مَا ذَكَرْنَا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَزَائِرِيُّ الْمُبَايَعِ قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ فِي حَدِيثِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ وَقَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَزَائِرِيُّ وَمَنْ الَّذِي أَخْذَ بِدِرْغَمِهِ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ كُلِّ ثَقَةٍ بِاللَّهِ وَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّوْفِيقِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَّ مِنْ أَسْبَابِ التَّلَفِ وَبِالْثَّانِيَّ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ فِي مِتَارَكَةِ الْأَسْبَابِ وَهُوَ جَالَهُ أَنْتَى قَالَ الْفَارِسِيُّ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ أَنْتَى قُلْتُ فِي كَوْنِ هَذَا الْجَمْعِ حَسَنًا نَظَرًا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُنَاطِلِ وَأَمَّا الْقَوْلُ بَانَ الشَّرْعَ وَرَدَ بِإِتْبَاطِ الْأَصُولِ الطَّبِيعِيَّةِ مَنُوعٌ بَلْ قَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِبْطَالِ بَعْضِهَا فَإِنْ

يا رسول الله وما الفال قال الكلمة الطيبة هذا حديث حسن صحيح **حل ثنا محمد بن رافع ثنا ابو عامر العقدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن انس بن مالك**
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبه اذ اخرج حاجته ان يسمع يا راشد يا نجيم هذا حديث حسن صحيح غريب **باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم في**
القتال حل ثنا محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريد عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ ابعث امير اعلى جيش او صاه في خاصية نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا وقال ان غزو البسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغلوا
لا تغزروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليد اذ القيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى ثلث خصال او خلاصتها اجابوك فاقبل منهم وكنف عنهم ادعهم
الى الاسلام والتحول من دارهم الى دار المهاجرين واخبرهم انهم ان فعلوا ذلك فان لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين وان ابوا ان يتحولوا فاعلموا
انهم يكونون كاعراب المسلمين يحرم عليهم ما يحرم على الاعراب ليس لهم في الغنيمة والفى شئ الا ان يجاهدوا فان ابوا فاستعين بالله عليهم وقاتلهم و
اذا احاصرت حصنا فارادوك ان تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولجعل لهم ذمتك وذمتهم احبابك فانكم ان تحفروا
ذمة الله وذمة رسوله واذا احاصرت اهل حصن فارادوك ان ينزلوهم على حكم الله فلا تنزلوهم ولكن انزلهم على حكمك فانك لا تدري انصيب حكم
المتطبين قائلون بحصول الشفاعة بالحرام وقد ورد الشرع بنفي الشفاعة بالحرام وهم قائلون بثبت العدى في بعض الامراض وقد ورد الشرع بانه لا عدوى فالظاهر
الراجح عندي في التوفيق والجمع بين الاحاديث المذكورة هو ما ذكره المصنف في شرح الغيبة والله تعالى اعلم ولا طيرة نفى معناه النهي بقوله تعالى لا ريب فيه على
رواحب الفال بصيغة التكلم من الاحباب قالوا يا رسول الله ما الفال وانما نشأ هذا السؤال لما في نفوسهم من عموم الطيرة الشامل للقتال والمقاتل
المعارف فيما بينهم قال اشارة الى انه قد خاص خارج عن العرف العام معتبر عند خاص الانام وهو قوله الكلمة الطيبة اى الصالحة لان يخذل منها
الفال الحسن قوله هذا حديث حسن صحيح واخرج الشيخان معناه من حديث ابهريرة قوله كان يحبه اى يستحسنه ويتفاءل به ان يسمع يا راشد
اى واجد الطريق المستقيم يا نجيم اى من قضيت حاجته **باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال قوله** (ادعوا في خاصة نفسه) اى في
حق نفسه خصوصا وهو متعلق بقوله (وتتقوى الله) وهو متعلق باوصاءه (ومن معه) معطوف على خاصة نفسه اى في من معه (من المسلمين) بيان لى خيرا
منصوب بالزع الخافض اى يخبر قال الطيبي ومن في محل الجرح وهو من باب العطف على عاملين مختلفين كانه قيل اوصى بتقوى الله في خاصة نفسه وادعى بخير
في من معه من المسلمين وفي اختصاص التقوى بخاصة نفسه والخير بين معه من المسلمين اشارة الى ان عليه ان يشد على نفسه فيما ياتي ويذره وان يسهل
على من معه من المسلمين ويرفق بهم كما ورد فيهم ولا تغزروا ولا تنفروا (وقال غزو البسم الله) اى مستعينين بذلك (روى في سبيل الله) اى لاجل مرضاته
واعلام دينه (قاتلوا من كفر بالله) جملة موضحة لا غزو ولا تغلوا من الغلول من باب نصر ينصر اى لا تخونوا في الغنيمة (ولا تغزروا) بكسر اللام اى لا تقتضوا
العهد وقيل لا تحاربوهم قبل ان تدعوهم الى الاسلام (ولا تمثلوا) بضم المثناة قال النووي في تهذيبه مثل به يمثل يقتل اذ قطع اطرافه وفي القاموس مثل
بفلان مثله بالضم تكل كمثل تمثلا وفي الفائق اذا سحبت وجهه او قطعت انفه ونحوه (ولا تقتلوا وليدا) اى طفلا صغيرا (فاذا القيت) الخطاب لا يرب الجيش
قال الطيبي هو من باب تلوين الخطاب مخاطب او لعل ما قد دخل فيه الامير دخولا اوليا ثم خص الخطاب به فدخلوا فيه على سبيل التبعية كقوله تعالى يا ايها النبي
اذا طلقتم خص النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء او خلاصا شك من الراوى في النضال والخلاص بكسرهما جمع النضلة والخلة فتحتها بعف واحد رانيتها اجابوك
اى قبلوها منك (وكف عنهم) بضم الكاف وفتح الفاء المشددة ويجوز ضمها وكسرها اى امتنع عنهم (ادعهم) اى ولا والتحول اى الانتقال (من دارهم) اى
اى من دار الكفر الى دار المهاجرين اى الى دار الاسلام وهذا من توالي النضلة الاولى بل قيل ان الهجرة كانت من اركان الاسلام قبل فتح مكة (انهم ان فعلوا
ذلك) اى التحول (فان لهم ما للمهاجرين) اى الثواب استحقاق مال الفى وذلك الاستحقاق كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فانه كان ينفق على المهاجرين من
حين الخروج الى الجهاد اى وقت امرهم الامام سواء كان من بازاء العدد كافيا ولا خلاف غير المهاجرين فانه لا يجب الخروج عليهم الى الجهاد ان كان
بازاء العدد من به الكفاية وهذا معنى قوله (وعليهم ما على المهاجرين) اى من الغزو وان ابوا ان يتحولوا اى من دارهم (كاعراب المسلمين) اى الذين لا يهاجروا
او طائفة في البداية لا في دار الكفر (يحرم عليهم ما يحرم على الاعراب) وفي رواية مسلمة يحرم عليهم حكم الله الذي يحرم على المؤمنين اى من وجوب الصلوة و
الزكاة وغيرهما والقصاص والدية ونحوها (الا ان يجاهدوا) اى مع المسلمين رواه اذا احاصرت حصنا وفي رواية مسلمة اهل حصن (فارادوك ان تجعل
لهم ذمة الله وذمة نبيه) اى عهدا واما نهما فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه اى بالاجتماع ولا بالانفراد (فانكم ان تحفروا) من الاخفاء لان تنفضوا
(فلا تنزلوهم) اى على حكم الله (فانك لا تدري انصيب حكم الله فيهم ام لا) قال النووي قوله فلا تجعل لهم ذمة الله ذمة نبيه فانه قد يتفحصان لا يعرف حقا
وينتهك حرمتها بعض الاعراب وسواد الجيش وكذا قوله فلا تنزلوهم على حكم الله ذمة نبيه وفيه حجة لمن يقول ليس كل مجتهد مصيبا بل المصيب واحد وهو
الموافق لحكم الله في نفس الامر ومن يقول ان كل مجتهد مصيب يقول معنى قوله فانك لا تدري انصيب حكم الله فيهم انك لا تامين ان ينزل على رضى بخلاف

وهم ذمة الله
وهم ذمة الله
وهم ذمة الله

الله فيهم امر لا ونحوه آدفي الباب عن النعمان بن مقرن وحديث بريدة حديث حسن صحيح **حدثنا محمد بن بشار** ثنا ابو احمد ثنا سفيان عن علقمة بن مرثد بنحوه بمعناه وزاد فيه فان ابو اخذ منهم الجزية فان ابوا فاستعن بالله عليهم هكذا رواه وكيع وغير واحد عن سفيان وروى غير محمد بن بشار عن عبد الله بن مهيدي وذكر فيه **حدثنا الحسن بن علي** الخلال **حدثنا** عثمان بن حماد بن سلمة ثنا ثابت عن انس بن مالك قال قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغير الا عند صلوة الفجر فان سمع اذانا امسك والا اغار واستمع ذات يوم فسمع رجلا يقول الله اكبر الله اكبر فقال على الفطرة فقال اشهد ان لا اله الا الله قال خرجت من النار قال الحسن **حدثنا** الوليد **حدثنا** حماد بن سلمة بهذا الاسناد مثله هذا حديث حسن صحيح

ما حكمت كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابي سعيد من تحكيم سعد بن معاذ بن قريظة لقد حكمت فيهم بحكم الله وهذا المعنى منتف بعد النبي صلى الله عليه وسلم في كل مجتهد مصيبا انتهى قال القاري وهو مذهب المعتزلة وبعض اهل السنة **قوله** (وفي الباب عن النعمان بن مقرن) اخبره ابو داود واخرجه الترمذي في باب الساعة التي يستحب فيها القتال **قوله** (روى حديث بريدة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** (روى عن محمد بن بشار في روايته من طريق ابي احمد فان ابوا) اي فان امتنعوا عن الاسلام (فخذ منهم الجزية) استدلال به مالك والاذاعي ومن وافقهما على جواز اخذ الجزية من كل كافر عرييا كان او عجميا كتابيا او غير كتابي وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في باب الجزية **قوله** (لا يغير) من الاغارة (الا عند صلوة الفجر) وفي رواية كان يغير اذا طلع الفجر فان سمع اذانا امسك والا اغار قال القاضي اي كان يتثبت فيه ويحتاط في الاغارة حذر عن ان يكون فيهم مومن فيغير عليه غافلا عند جاهل بحاله قال الخطابي فيه بيان ان الاذان شعار دين الاسلام لا يجوز تركه فلوان اهل بلد اجمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه انتهى قال القاري وكذا نقل عن الامام محمد بن اثنينا انتهى وفيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغزو دعوة وفي هذا الحديث دليل على جواز الحكم بالدليل لكونه صلى الله عليه وسلم كف عن القتال ليجر سماه الاذان وفيه الاخذ بالاحوط في امر الدماء لانه كف عنهم في تلك الحال مع احتمال ان لا يكون ذلك على الحقيقة (روى) لفظ ذات يوم) مقحم (فقال على الفطرة) فيه ان التكبير من الامور المختصة باهل الاسلام وانه يصح الاستدلال به على سلام اهل قرية سمع منهم ذلك (قال خرجت من النار) هو نحو الادلة القاضية بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة وهي مطلقة مقيدة بعدم المانع جمعا بين الادلة **قوله** (قال الحسن) هو الحسن بن علي الخلال (روى) (الوليد) كذا في النسخة الاحمدية وهو غلط وفي بعض النسخ **حدثنا** ابو الوليد وهو الصواب واسمه هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم الطيالسي روى عن حماد بن سلمة وغيره وعنه الحسن بن علي الخلال وغيره **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم:

قدم المجلد الثاني من جامع الترمذي مع شرح حنفية الاحمدي عن تعاقب وتلاوة المجلد الثالث ان شاء الله تبارك وتعالى

فهرس المجلد الثاني من جامع الترمذی مع شرحه تحفة الاحفای

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١	ابواب الزكاة	٢٢	باب ما جاء في المال الحقا سوي الزكاة	٢٠	باب ما جاء في فضل الصوم
٢	باب ما جاء في منع الزكاة من التشديد	٢٣	باب ما جاء في فضل الصدقة	٢١	باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر
٣	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال	٢٤	باب ما جاء في حق السائل	٢٢	باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر
٤	باب ما جاء في صدقة الفطر والتمر والجلب	٢٥	باب ما جاء في اعطاء المولفة قلوبهم	٢٣	باب ما جاء في الرخصة للحارب في الافطار
٥	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٢٦	باب ما جاء في التصدق بربط صدقته	٢٤	باب ما جاء في الرخصة في الافطار للجلب والمرضع
٦	باب ما جاء في صدقة الفطر والتمر والجلب	٢٧	باب ما جاء في كراهية العوف في الصدقة	٢٥	باب ما جاء في الصوم عن الميت
٧	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٢٨	باب ما جاء في الصدقة عن الميت	٢٦	باب ما جاء في الكفارة
٨	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٢٩	باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها	٢٧	باب ما جاء في الصائم يذره القن
٩	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٠	باب ما جاء في صدقة الفطر	٢٨	باب ما جاء في من استقاء عمدا
١٠	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣١	باب ما جاء في تقديمها قبل الصلوة	٢٩	باب ما جاء في الصائم ياكل ويشرب ناسيا
١١	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٢	باب ما جاء في تعجيل الزكاة	٣٠	باب ما جاء في الافطار متعمدا
١٢	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٣	باب ما جاء في النهي عن المسألة	٣١	باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان
١٣	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٤	ابواب الصوم	٣٢	باب ما جاء في السواك للصائم
١٤	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٥	باب ما جاء في فضل شهر رمضان	٣٣	باب ما جاء في الكحل للصائم
١٥	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٦	باب ما جاء في تقدمه الشهر بصوم	٣٤	باب ما جاء في القبلة للصائم
١٦	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٧	باب ما جاء في كراهية صوم يوم السبت	٣٥	باب ما جاء في مباشرة الصائم
١٧	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٨	باب ما جاء في احصاء هلال شعبان لرمضان	٣٦	باب ما جاء في مباشرة الصائم
١٨	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٣٩	باب ما جاء في ان الصوم في الهلال والافطار له	٣٧	باب ما جاء في مباشرة الصائم
١٩	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٤٠	باب ما جاء في ان الشهر يكون تسعا وعشرين	٣٨	باب ما جاء في مباشرة الصائم
٢٠	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٤١	باب ما جاء في الصوم بالشهادة	٣٩	باب ما جاء في مباشرة الصائم
٢١	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٤٢	باب ما جاء في شهر عيد لا ينقصان	٤٠	باب ما جاء في مباشرة الصائم
٢٢	باب ما جاء في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة	٤٣	باب ما جاء في كل اهل بلد رؤيتهم	٤١	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٤	باب ما جاء في ما يستحب عليه الافطار	٤٢	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٥	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٣	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٦	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٤	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٧	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٥	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٨	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٦	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٤٩	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٧	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٠	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٨	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥١	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٤٩	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٢	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٠	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٣	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥١	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٤	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٢	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٥	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٣	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٦	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٤	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٧	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٥	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٨	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٦	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٥٩	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٧	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٦٠	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٨	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٦١	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٥٩	باب ما جاء في مباشرة الصائم
		٦٢	باب ما جاء في ان الفطري يوم تقطرون ولا يفح يوم تفحون	٦٠	باب ما جاء في مباشرة الصائم

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٤	باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو	٤١	باب المعتكف يخرج لحاجة أملا	٩٠	باب ما جاء في كراهية لحم الصيد المحرم
٥٨	باب ما جاء في صيام العشر	٤٢	باب ما جاء في قيام شهر رمضان	=	باب ما جاء في صيد البحر المحرم
=	باب ما جاء في العمل في أيام العشر	٤٣	باب ما جاء في فضل من فطر صائما	=	باب ما جاء في الضبع يصيدها المحرم
٥٩	باب ما جاء في صيام ستة أيام من الشوال	=	باب الترغيب في قيام شهر رمضان ما	=	باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة
=	باب ما جاء في صوم ثلثة من كل شهر	=	باب ما فيه من الفضل	=	باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة من أعلاها إلى أسفل
٦٠	باب ما جاء في فضل الصوم	٤٤	ابواب الحج	٩١	باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة نهارا
٦١	باب ما جاء في صوم الدهر	=	باب ما جاء في حرمة مكة	=	باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت
٦٢	باب ما جاء في سرد الصوم	=	باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة	=	باب ما جاء كيف الطواف
=	باب ما جاء في كراهية الصوميوم الفطرو يوم النحر	=	باب ما جاء من التغليظ ترك الحج	=	باب ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر
٦٣	باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق	٤٥	باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والمرحلة	٩٢	باب ما جاء في استلام الحجر اليمين
٦٤	باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم	=	باب ما جاء كم فرض الحج	=	دون ما سواهما
=	باب ما جاء من الرخصة في ذلك	=	باب ما جاء كم حج النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطربا
٦٥	باب ما جاء في كراهية الوصال في الصيام	٨٠	باب ما جاء كما عقر النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ما جاء في تقبيل الحجر
=	باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر الخ	=	باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم	=	باب ما جاء أنه يبذل أبا الصفا قبل المردة
٦٦	باب ما جاء في أجابة الصائم الدعوة	=	باب ما جاء متى أحرم النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة
=	باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها	٨١	باب ما جاء في إفراجه الحج	٩٣	باب ما جاء في الطواف راكباً
=	باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان	٨٢	باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة	=	باب ما جاء في فضل الطواف
٦٧	باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده	=	باب ما جاء في التمتع	=	باب ما جاء في صلوة بعد العصر بعد المغرب
=	باب ما جاء في قضاء الفائض لصيام دون الصلاة	٨٣	باب ما جاء في التلبية	=	باب ما جاء في الطواف لمن يطوف
=	باب ما جاء في كراهية مبايعة الاستسقاء للصائم	٨٤	باب ما جاء في فضل النحر والتلبية	٩٥	باب ما جاء ما يقرب أو رقق الطواف
=	باب ما جاء في من نزل بقوم فلا يصح الإبقاء لهم	=	باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية	٩٦	باب ما جاء في كراهية الطواف عرباناً
٦٨	باب ما جاء في الاعتكاف	٨٥	باب ما جاء في اغتسال عند الأحرام	=	باب ما جاء في دخول الكعبة
=	باب ما جاء في ليلة القدر	٨٦	باب ما جاء في مواقيت الأحرام لأهل الأفاق	=	باب ما جاء في الصلاة في الكعبة
٦٩	باب منه	=	باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم لبسه	٩٧	باب ما جاء في كسر الكعبة
٧٠	باب ما جاء في الصوم في الشتاء	٨٧	باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للحرم	=	باب ما جاء في الصلوة في الحجر
=	باب ما جاء على الذين يطيقونه	=	باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أوجبة	٩٨	باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام
=	باب ما جاء في من أكل ثم خرج يريد سفراً	٨٨	باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب	=	باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها
٧١	باب ما جاء في تحفة الصائم	=	باب ما جاء في الحجامة للمحرم	٩٩	باب ما جاء ما منى مناخ من سبق
=	باب ما جاء في الفطر والأضحية متى يكون	٨٩	باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم	=	باب ما جاء في تقصير الصلوة بمق
=	باب ما جاء في الاعتكاف إذا خرج منه	٩٠	باب ما جاء في الرخصة في ذلك	=	باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء فيها

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
۱۰۰	باب ملجاء ان عرفة كلها موقف	۱۱۲	باب منه	۱۲۲	باب ملجاء في ثواب المرض
۱۰۱	باب ملجاء في الافاضة من عرفات	=	باب ملجاء في ذكر فضل العمرة	=	باب ملجاء في عيادة المريض
=	باب ملجاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزلة	۱۱۵	باب ملجاء في العمرة من التعيم	۱۲۵	باب ملجاء في النهي عن التقى للموت
۱۰۲	باب ملجاء من ادرك الامام يجمع فقل ادرك الحج	=	باب ملجاء في العمرة من الجحارة	۱۲۶	باب ملجاء في التعيم للمريض
۱۰۳	باب ملجاء في تقديم الضعفة من جمع بيليل	=	باب ملجاء في عمرة رجب	=	باب ملجاء في الحث على الوصية
=	باب	=	باب ملجاء في عمرة ذي القعدة	=	باب ملجاء في الوصية بالثلاث والرابع
=	باب ملجاء ان الافاضة من جمع قبل طلوع الشمس	۱۱۶	باب ملجاء في عمرة رمضان	۱۲۷	باب ملجاء في تلقين المريض عند الموت
۱۰۴	باب ملجاء ان الحجار التي ترمى من صحن الحذق	=	باب ملجاء في الذي يهل بالحج فيكسر ويحج	=	باب ملجاء في تلقين المريض عند الموت
=	باب ملجاء في الرمي بعد نزول الشمس	۱۱۷	باب ملجاء في الاشتراط في الحج	=	باب ملجاء في التشديد عند الموت
=	باب ملجاء في رمي الحجار كيا	=	باب منه	=	باب
۱۰۵	باب كيف ترمى الحجار	=	باب ملجاء في المرأة تحيض بعد الافاضة	=	باب
=	باب ملجاء في كراهية طرد الناس عند رمي الحجار	=	باب ملجاء ما تقتضي الحائض من المناسك	۱۲۹	باب ملجاء في كراهية النعي
=	باب ملجاء في الاشتراك في البدنة والبقرة	۱۱۸	باب ملجاء من حج واحتمر فليكن اخر عصاة	۱۳۰	باب ملجاء ان الصاب في الصدمة الاولى
۱۰۶	باب ملجاء في اشعار البدن	=	باب البيت	=	باب ملجاء في تقبيل الميت
=	باب	=	باب ملجاء ان القانت يطوف طواف واحد	=	باب ملجاء في غسل الميت
=	باب ملجاء في تقليد الهدى للمقيم	۱۱۹	باب ملجاء ان مكث الملهو بمكة بعد	۱۳۱	باب ملجاء في المسك للميت
=	باب ملجاء في تقليد العتم	=	الصدر ثلاثا	۱۳۲	باب ملجاء في الغسل من غسل الميت
=	باب ملجاء اذا عطب الهدى ما يصنع به	=	باب ملجاء ما يقول عند التقبل من الحج والعمر	=	باب ملجاء ما يستحب من الكفان
۱۰۸	باب ملجاء في ركوب البدنة	۱۲۰	باب ملجاء في الحرم ميت في احرامه	۱۳۳	باب
=	باب ملجاء ما يجانب الارسيد في الحلق	=	باب ملجاء ان الحرم يشترك عينه فيضله	=	باب ملجاء في كفن النبي صلى الله عليه وسلم
۱۰۹	باب ملجاء في الحلق والتقصير	=	باب بالصبر	=	باب ملجاء في الطعام يصنع لاهل الميت
=	باب ملجاء في كراهية الحلق للنساء	=	باب ملجاء في الحرم يحل راسه في احرامه	۱۳۴	باب ملجاء في النهي عن ضرب الخد وشدق
=	باب ملجاء في من حلق قبل ان يذبح او اخر	=	باب ما عليه	=	باب ملجاء عند المصيبة
=	باب ملجاء ان يرمى	۱۲۱	باب ملجاء في الرخصة للرعاة ان يرموا	=	باب ملجاء في كراهية النوح
۱۱۰	باب ملجاء في الطيب عند الاحلال قبل الزيادة	=	باب يوما ويدعو يوما	۱۳۵	باب ملجاء في كراهية البكاء على الميت
=	باب ملجاء متى يقطع التلبية في الحج	=	باب	۱۳۶	باب ملجاء في الرخصة في البكاء على الميت
=	باب ملجاء متى يقطع التلبية في العمرة	۱۲۲	باب	۱۳۷	باب ملجاء في الشئ امام الجنائزة
۱۱۱	باب ملجاء في طواف الزيارة بالليل	=	باب	=	باب ملجاء في المشي خلف الجنائزة
=	باب ملجاء في نزول الابطح	=	باب	۱۳۸	باب ملجاء في كراهية الركوب خلف الجنائزة
=	باب	۱۲۳	باب	=	باب ملجاء في الرخصة في ذلك
۱۱۲	باب ملجاء في حجر الصبي	=	باب	=	باب ملجاء في الاسراع بالجنائزة
=	باب ملجاء في الحجر من الشئ الكبير والميت	=	باب	=	باب ملجاء في قتل احد في كراهية
۱۱۳	باب منه	=	باب	۱۳۹	باب اخر
=	باب ملجاء في العرة واجبة هو لا	۱۲۴	ابواب الجنائز	=	باب

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٣٩	باب آخر	١٥٧	باب ملجاء في الرخصة في زيارة القبور	١٤٥	باب ملجاء في الكاح الابولى
١٤٠	باب ملجاء في الجلوس قبل ان توضع	=	باب ملجاء في كراهية زيارة القبور للنساء	١٤٤	باب ملجاء في الكاح الابيينة
=	باب فضل المصيبة اذا احتسب	١٥٤	باب ملجاء في الزيارة للقبور للنساء	١٤٨	باب ملجاء في خطبة النكاح
=	باب ملجاء في التكبير على الجنائزة	=	باب ملجاء في الدفن بالليل	١٤٩	باب ملجاء في استيمار البكر والثيب
١٣١	باب ما يقول في الصلوة على الميت	١٥٨	باب ملجاء في الثناء الحسن على الميت	١٨١	باب ملجاء في كراهية اليتيم على الزوج
١٣٢	باب ملجاء في القراءة على الجنائزة بغلظة	=	باب ملجاء في ثواب من قدم ولدا	=	باب ملجاء في الوليين بين وغان
=	الكتاب	١٥٩	باب ملجاء في الشهداء من هم	=	باب ملجاء في نكاح العبد بغير اذن سيده
١٣٣	باب كيف الصلوة على الميت والشفاعة له	١٦٠	باب ملجاء في كراهية الفرار من الطاعون	١٨٢	باب ملجاء في مهوور النساء
١٣٧	باب ملجاء في كراهية الصلوة على الجنائزة	١٦١	باب ملجاء فيمن احب لقاء الله احب الله لقاءه	١٨٣	باب ملجاء في الرجل يعتق الامة ثم ين وجهها
=	عند طلوع الشمس وعند غروبها	=	باب ملجاء في من يقتل نفسه لم يصل عليه	=	باب ملجاء في الفضل في ذلك
=	باب في الصلوة على الاطفال	=	باب ملجاء في من يترك نفسه لم يصل عليه	=	باب ملجاء في من يتزوج المرأة ثم يطلقها
١٣٥	باب ملجاء ترك الصلوة على الطفل حتى يستهل	=	باب ملجاء في المديون	=	باب ملجاء في من يتزوج المرأة ثم يطلقها
=	باب ملجاء في الصلوة على الميت في المسجد	١٦٣	باب ملجاء في عذاب القبر	=	باب ملجاء في من يتزوج المرأة ثم يطلقها
١٣٦	باب ملجاء في من يقوم الامام من الرجل	١٦٣	باب ملجاء في اجر من عزى مصابا	١٨٥	باب ملجاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا غير رجوعها
١٣٤	باب ملجاء في ترك الصلوة على الشهيد	١٦٣	باب ملجاء في من يموت يوم الجمعة	=	باب ملجاء في من يطلق امرأته ثلاثا غير رجوعها
=	باب ملجاء في الصلوة على القبر	١٦٥	باب ملجاء في تعجيل الجنائزة	=	باب ملجاء في الرجل يسلم وعنده اختان
١٣٩	باب ملجاء في صلو النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي	=	باب ملجاء في فضل التعزية	١٨٤	باب ملجاء في نكاح المتعة
١٥٠	باب ملجاء في فضل الصلوة على الجنائزة	=	باب ملجاء في رفع اليدين على الجنائزة	=	باب ملجاء في النكاح عن كسح الشغار
=	باب آخر	١٦٦	باب ملجاء ان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه	١٨٨	باب ملجاء في نكاح المرأة على عمتها ولا على خالتها
١٥١	باب ملجاء في القيام للجنائزة	=	ابواب النكاح	١٨٩	باب ملجاء في الشرط عند عقد النكاح
=	باب في الرخصة في ترك القيام لها	١٦٨	باب ملجاء في النهي عن التبتل	١٩٠	باب ملجاء في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة
١٥٢	باب ملجاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا	١٦٩	باب ملجاء في من تزوج دينه فزوج	=	باب ملجاء في الرجل يسلم وعنده اختان
=	باب ملجاء ما يقول اذا دخل الميت قبرة	=	باب ملجاء في من يتكلم على ثلث خصال	١٩١	باب ملجاء في الرجل يشترى الجارية وهي حامل
١٥٣	باب ملجاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر	=	باب ملجاء في النظر الى الخطوبة	=	باب ملجاء في امة وله زوج هل يهل له ولطيفها
=	باب ملجاء في تسوية القبر	١٦٠	باب ملجاء في اعلان النكاح	=	باب ملجاء في كراهية مهر البغي
١٥٣	باب ملجاء في كراهية الوطى على القبور والجلوس عليها	١٦١	باب ملجاء في الماتزوج	١٩٢	باب ملجاء ان لا يخطب الرجل على خطبة غيره
١٥٥	باب ملجاء في كراهية تحميم القبور	=	باب ملجاء فيما يقول اذا دخل على اهله	١٩٣	باب ملجاء في العزل
=	الكتابة عليها	١٦٢	باب ملجاء في الاوقات التي يستحب فيها النكاح	١٩٣	باب ملجاء في كراهية العزل
١٥٦	باب ما يقول الرجل اذا دخل المقابر	=	باب ملجاء في الولية	=	باب في القسمة للبكر والثيب
=		١٦٣	باب ملجاء في اجابة الراعي	١٩٥	باب ملجاء في التسوية بين الضرائر
=		١٦٥	باب ملجاء في من يهين الى الولية بغير دعوة	=	باب ملجاء في الزوجين المشركين يسلم احدهما
=		=	باب ملجاء في تزويج الابكار		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٩٧	باب ملجاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يفرض لها	٢١٣	باب ملجاء لاطلاق قبل النكاح	٢٣٧	باب ملجاء في النكاح
١٩٨	باب ملجاء في لبن الفحل	٢١٤	باب ملجاء في الجرد والهرل في الطلاق	٢٣٨	باب ملجاء في كراهية بيع مال ليس عنده
٢٠٠	باب ملجاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع	٢١٥	باب ملجاء في الخلع	٢٣٩	باب ملجاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان
٢٠١	باب ملجاء ان الرضاة لا تحرم الا في الصغر ونحوه	٢١٦	باب ملجاء في المختلعات	٢٤٠	باب ملجاء في شراء العبد بالعبد
٢٠٢	باب ما يذهب مذمة الرضاع	٢١٧	باب ملجاء في مد المرأة النساء	٢٤١	باب ملجاء في الحنطة بالحنطة مثلاً
٢٠٣	باب ملجاء في الامة تعتق ولها زوج	٢١٨	باب ملجاء في المهر	٢٤٢	باب ملجاء في الحنطة بالحنطة مثلاً
٢٠٤	باب ملجاء ان الولد للفرش	٢١٩	باب ملجاء في الحامل المتوفى عنها زوجها	٢٤٣	باب ملجاء في البيع بالدينار
٢٠٥	باب ملجاء في الرجل يرى المرأة فتعجب	٢٢٠	باب ملجاء في عدة المتوفى عنها زوجها	٢٤٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٠٦	باب ملجاء في حق الزوج على المرأة	٢٢١	باب في المظاهرين اقع قبل ان يكفر	٢٤٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٠٧	باب ملجاء في حق المرأة على زوجها	٢٢٢	باب ملجاء في كفارة الظهار	٢٤٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٠٨	باب ملجاء في كراهية اتيان النساء في احبار	٢٢٣	باب ملجاء في الاللاء	٢٤٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٠٩	باب ملجاء في كراهية خروج النساء في الزينة	٢٢٤	باب ملجاء في اللعان	٢٤٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٠	باب ملجاء في الغيرة	٢٢٥	باب ملجاء في تعدد المتوفى عنها زوجها	٢٤٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١١	باب في كراهية ان تنسأ المرأة صدها	٢٢٦	باب ملجاء في النكاح وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم اياهم	٢٥٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٢٧	باب ملجاء في حلف على سعة كاذبا	٢٥١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٢٨	باب ملجاء في التبكيين بالتجارة	٢٥٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٢٩	باب ملجاء في الرخصة في الشراء الى اجل	٢٥٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٠	باب ملجاء في كتابة الشروط	٢٥٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣١	باب ملجاء في المكيال والميزان	٢٥٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٢	باب ملجاء في بيع من يزيد	٢٥٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٣	باب ملجاء في بيع المذهب	٢٥٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢١٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٤	باب ملجاء في كراهية تلقي البتة	٢٥٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٥	باب ملجاء في بيع حاضر لباد	٢٥٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٦	باب ملجاء في النكاح المحاقلة والمزانية	٢٦٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٧	باب ملجاء في كراهية بيع الثمرة قبل ان	٢٦١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٨		٢٦٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٣٩		٢٦٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٠		٢٦٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤١		٢٦٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٢		٢٦٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٣		٢٦٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٢٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٤		٢٦٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٥		٢٦٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٦		٢٧٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٧		٢٧١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٨		٢٧٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٤٩		٢٧٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٠		٢٧٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥١		٢٧٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٢		٢٧٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٣		٢٧٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٣٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٤		٢٧٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٥		٢٧٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٦		٢٨٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٧		٢٨١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٨		٢٨٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٥٩		٢٨٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٠		٢٨٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦١		٢٨٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٢		٢٨٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٣		٢٨٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٤٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٤		٢٨٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٥		٢٨٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٦		٢٩٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٧		٢٩١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٨		٢٩٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٦٩		٢٩٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٠		٢٩٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧١		٢٩٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٢		٢٩٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٣		٢٩٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٥٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٤		٢٩٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٥		٢٩٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٦		٣٠٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٧		٣٠١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٨		٣٠٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٧٩		٣٠٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٠		٣٠٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨١		٣٠٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٢		٣٠٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٣		٣٠٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٦٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٤		٣٠٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٥		٣٠٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٦		٣١٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٧		٣١١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٨		٣١٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٨٩		٣١٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٠		٣١٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩١		٣١٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٢		٣١٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٣		٣١٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٧٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٤		٣١٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٥		٣١٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٦		٣٢٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٧		٣٢١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٨		٣٢٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٢٩٩		٣٢٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٠		٣٢٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠١		٣٢٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٢		٣٢٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٣		٣٢٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٨٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٤		٣٢٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٥		٣٢٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٦		٣٣٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٧		٣٣١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٨		٣٣٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٠٩		٣٣٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٠		٣٣٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١١		٣٣٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٢		٣٣٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٣		٣٣٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٢٩٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٤		٣٣٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٥		٣٣٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٦		٣٤٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٧		٣٤١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٨		٣٤٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣١٩		٣٤٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٠		٣٤٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢١		٣٤٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٢		٣٤٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٣		٣٤٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٠٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٤		٣٤٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٥		٣٤٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٦		٣٥٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٧		٣٥١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٨		٣٥٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٢٩		٣٥٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٠		٣٥٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣١		٣٥٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٢		٣٥٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٣		٣٥٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣١٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٤		٣٥٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٥		٣٥٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٦		٣٦٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٧		٣٦١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٨		٣٦٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٣٩		٣٦٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٠		٣٦٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤١		٣٦٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٢		٣٦٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٣		٣٦٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٢٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٤		٣٦٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٥		٣٦٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٦		٣٧٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٧		٣٧١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٨		٣٧٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٤٩		٣٧٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٠		٣٧٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥١		٣٧٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٢		٣٧٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٣		٣٧٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٣٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٤		٣٧٨	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٠	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٥		٣٧٩	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤١	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٦		٣٨٠	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٢	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٧		٣٨١	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٣	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٨		٣٨٢	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٤	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٥٩		٣٨٣	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٥	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٦٠		٣٨٤	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٦	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٦١		٣٨٥	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٧	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٦٢		٣٨٦	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٨	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣٦٣		٣٨٧	باب ملجاء في اشتراط الوفاء والرجوع عن ذلك
٣٤٩	باب ملجاء في كراهية الدخول على الغيبات	٣			

ص ٢٥٥ باب ما جاء في ترك الشبهات باب ٢٧٢ ما جاء في اكل الربوا باب ٢٧٣ ما جاء في التغليظ في المكاتب والزور في حجة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٥٨	باب ملجاء اذا اختلف البيعان	٢٤٢	باب ملجاء في كراهية الغش في البيع	٢٨٧	باب ملجاء في تخيير الغلام بين ابويه اذا افرقا
٢٥٥	باب ملجاء في بيع فضل الماء	=	باب ملجاء في استقرار البعير والثمن من الحيوان	٢٨٤	باب ملجاء ان الولد ياخذ من مال ولده
٢٥٦	باب ملجاء في كراهية عصب الفحل	=	باب	=	باب ملجاء فيما يكسره الثمن ما يحكره من مال الكاسر
=	باب ملجاء في ثمن الكلب	٢٤٣	باب	٢٨٨	باب ملجاء في حد بلوغ الرجل والمرأة
٢٥٤	باب ملجاء في كسب الحمام	٢٤٢	باب النوى عن البيع في السجل	=	باب ملجاء فيما يزوج امرأة ابنه
٢٥٨	باب ملجاء من الرخصة في كسب الحمام	=	ابواب الاحكام	٢٨٩	باب ملجاء في الرجائين يكون احدهما اسفل من الاخر في الماء
=	باب ملجاء في كراهية ثمن الكلب في السنن	=	باب ملجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضى	٢٩٠	باب ملجاء فيما يعتق مما يليكه عند موته وليس له مال غيرهم
٢٥٩	باب ملجاء في كراهية بيع المعنيات	=	باب ملجاء في القاضى يصيب ويخطئ	=	باب ملجاء فيما يملك ذا محرم
=	باب ملجاء في كراهية ان يفارق بين الاخوين او بين المائدة وولدها في البيع	٢٤٥	باب ملجاء في القاضى كيف يقضى	٢٩١	باب ملجاء من زرع في ارض قوم غير ذنهم
٢٦٠	باب ملجاء في من يشترى العبد يستغل ثم يجرده عبداً	٢٤٦	باب ملجاء في الامام العادل	٢٩٢	باب ملجاء في الفحل والتسوية بين الولد
٢٦١	باب ملجاء من الرخصة في اكل الثمرات للاربعاء	٢٤٤	باب ملجاء في القاضى لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما	=	باب ملجاء في الشفعة
=	باب ملجاء في النوى عن التثنية	=	باب ملجاء في امام الرعية	=	باب ملجاء في الشفعة للغائب
٢٦٢	باب ملجاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه	=	باب ملجاء لا يقضى للقاضى وهو غضبان	٢٩٣	باب اذا حدثت الحدود ودفعه السهام فلا شفعة
=	باب ملجاء في النوى عن البيع على اخيه	٢٤٨	باب ملجاء في هدايا الامراء	باب	باب
=	باب ملجاء في بيع الخمر والنوى عن ذلك	=	باب ملجاء في الراشقين والمرشئين في الحكم	٢٩٢	باب ملجاء في اللقطة وضالة الابل والغنم
٢٦٣	باب ملجاء في اختلاف المواشي بغير اذن الامر باب	٢٤٩	باب ملجاء في قبول الهدية واجابة الدعوى	٢٩٤	باب ملجاء في الوقف
٢٦٢	باب ملجاء في بيع جلود الميتة والاصنام	=	باب ملجاء في التشديد على من يقضى له بشئ ليس له ان ياخذ	٢٩٨	باب ملجاء في العجماء وان جرحها جبار
٢٦٥	باب ملجاء في كراهية الرجوع من الهبة	=	باب ملجاء في ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه	٢٩٩	باب ما ذكر في احياء ارض الموت
٢٦٦	باب ملجاء في العرايا والرخصة في ذلك	٢٨٠	باب ملجاء في اليامين مع الشاهد	٣٠٠	باب ملجاء في القطائع
٢٦٤	باب ملجاء في كراهية التجش	٢٨٢	باب ملجاء في العيد يكون بين الرجلين فيعتق احدهما نضيبه	=	باب ملجاء في فضل الغرس
٢٦٨	باب ملجاء في النحمان في الوزن	=	باب ملجاء في الرقبى	٣٠١	باب ملجاء في المزارعة
=	باب ملجاء في انظار المسروق الرقيق به	٢٨٣	باب ملجاء في العسرى	باب	باب
٢٦٩	باب ملجاء في مطل الغنم ظلم	٢٨٢	باب ملجاء في الرقبى	باب	باب
=	باب ملجاء في المناذرة والملاسة	=	باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس	باب	باب
٢٤٠	باب ملجاء في السلف في الطعام والثمر	٢٨٥	باب ملجاء في الرجل يضع على حائط جاذ خشباً	باب	باب
٢٤١	باب ملجاء في ارض المشترك يريد بعضهم بيع نضيبه	=	باب ملجاء ان اليامين على ما يمدقه صاحب	باب	باب
=	باب ملجاء في الحاربة والمعامة	=	باب ملجاء في الطريق اذا اختلف فيه كثرة جعل	باب	باب
=	باب	=	باب	باب	باب

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
٣٠٦	باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن	٣٢٨	باب ما جاء في حد السكرات	٣٠٧	باب ما جاء في قتل الكلاب
=	باب الحكم في الدماء	٣٣٠	باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه فارعاء	=	باب من امسك كلبا ما ينقص من اجره
٣٠٨	باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه	=	باب ما جاء في الرابعة فاقتلوه	٣٥٠	باب في الذكوة بالقصب وغيره
=	باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم الا بالحد	=	باب ما جاء في كم يقطع السارق	٣٥١	باب
=	ثلاث	٣٣١	باب ما جاء في تعليق يد السارق	٣٥٢	ابواب الاضاحي
=	باب ما جاء فيمن يقتل نفسا معاها	٣٣٢	باب ما جاء في الخائن المختلس المنتهب	=	باب ما جاء في فضل الاضحية
٣٠٨	باب	=	باب ما جاء لا قطع في ثروته اكثر	٣٥٣	باب في الاضحية بكيشين
=	باب ما جاء في حكمه في القتل في القضا	٣٣٣	باب ما جاء ان لا يقطع الا يدي في الغرم	٣٥٤	باب ما يستحب من الاضاحي
=	والعفو	=	باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته	=	باب ما يجوز من الاضاحي
٣٠٩	باب ما جاء في النزع من المشاة	٣٣٤	باب ما جاء في المرأة اذا استكرهت على الرضا	٣٥٥	باب ما يكره من الاضاحي
٣١٠	باب ما جاء في دية الجنين	٣٣٥	باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة	=	باب في الجذع من الضان في الاضاحي
٣١١	باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر	٣٣٦	باب ما جاء في حد اللوطي	٣٥٦	باب في الاشتراك في الاضحية
٣١٣	باب ما جاء في الرجل يقتل عبدا	٣٣٧	باب ما جاء في المرتد	٣٥٧	باب ما جاء ان المشاة الواحدة تجزى عن اهل البيت
=	باب ما جاء في المرأة تزني من حية زوجها	=	باب ما جاء فيمن شتم السلاح	٣٥٨	باب
٣١٤	باب ما جاء في القصاص	٣٣٨	باب ما جاء في حد الساحر	٣٥٩	باب في الذبح بعد الصلوة
=	باب ما جاء في الحبس والتهمة	=	باب ما جاء في الغال ما يصنع به	٣٦٠	باب في كراهية اكل الاضحية فوق ثلاثة ايام
٣١٥	باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد	٣٣٩	باب ما جاء فيمن يقول لا اخرا يا مخنت	=	باب في الرخصة في اكلها بعد ثلاث
٣١٦	باب ما جاء في القسامة	=	باب ما جاء في التعزير	=	باب في الفرع والعنبرة
٣١٧	ابواب الحدود	٣٤٠	ابواب الصيد	٣٦١	باب ما جاء في العقبة
=	باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد	=	باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب ما لا يؤكل	٣٦٢	باب الاذان في اذن المولود
٣١٨	باب ما جاء في درء الحدود	٣٤١	باب ما جاء في صيد كلب الجوسي	٣٦٣	باب
٣١٩	باب ما جاء في المستر على المسلم	=	باب في صيد البزاة	=	باب
=	باب ما جاء في التلقين في الحد	٣٤٢	باب في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه	=	باب
٣٢٠	باب ما جاء في درء الحد عن المعتز	=	باب فيمن يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء	=	باب
=	اذا رجع	٣٤٣	باب ما جاء في صيد المعراض	٣٤٤	باب
٣٢١	باب ما جاء في كراهية ان يشفع في الحد	=	باب في الذبح بالمرءة	=	باب
٣٢٢	باب ما جاء في تحقيق الرجم	=	باب ما جاء في كراهية اكل المصبورة	٣٤٥	باب
=	باب ما جاء في الرجم على الثيب	٣٤٦	باب في ذكوة الجنين	٣٤٦	ابواب النذر والايمان
٣٢٥	باب منته	٣٤٧	باب في كراهية كل ذئب وذي غلب	=	باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
=	باب ما جاء في رجم اهل الكتاب	٣٤٨	باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت	=	ان لا نذر في معصية
٣٢٦	باب ما جاء في النفي	=	باب في الذكوة في الخلق واللبنة	٣٤٩	باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم
٣٢٧	باب ما جاء ان الحد وكفارة لاهلها	٣٤٩	باب في قتل الوزغ	=	باب في كفارة النذر اذا لم يسلم
=	باب في اقامه الحد على الامام	=	باب في قتل الحيات		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٧٨	باب فيمن حلف على يمين فزأى غيرها خيرا منها	٣٤٤	باب ماجاء في الغنية	٣٩١	باب ماجاء ان لكل غادر لواء يوم القيمة
=	باب في الكفارة قبل الحنث	٣٤٨	باب في سهم الخيل	=	باب ماجاء في النزول على الحكم
٣٧٩	باب في الاستثناء في اليمين	٣٤٩	باب ماجاء في السرايا	٣٩٢	باب ماجاء في الحلف
٣٤٠	باب في كراهية الحلف بغير الله	=	باب من يعطى الفئ	=	باب ماجاء في اخذ الجزية من الجوسى
٣٤١	باب	٣٨٠	باب هل يسهم للعبد	٣٩٣	باب ملجأ ما يحل من اموال اهل الذمة
=	باب فيمن يحلف بالشتم لا يستطيع	=	باب ماجاء في اهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهم	=	باب ماجاء في الهجرة
٣٤٢	باب في كراهية التذود	٣٨١	باب ماجاء في الانتفاع بانية المشركين	٣٩٤	باب ماجاء في بيعته النبي صلى الله عليه وسلم
=	باب في دفعاء الذور	٣٨٢	باب في النقل	=	باب في نكث البيعة
٣٤٣	باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم	٣٨٣	باب ماجاء في من قتل قتيلاً فله سلبه	٣٩٥	باب ماجاء في بيعته العبد
=	باب في ثواب من اعتق رقبة	=	باب في كراهية بيع المغامرة حتى تقسم	=	باب ماجاء في بيعته النساء
٣٤٤	باب في الرجل يلطم خادمه	٣٨٤	باب ماجاء في كراهية وحلى الجاني من السبايا	٣٩٦	باب ملجأ في الخمس
=	باب	=	باب ملجأ في طعام المشركين	=	باب ماجاء في كراهية النهية
=	باب	٣٨٥	باب في كراهية التفريق بين السبي	٣٩٧	باب ماجاء في التسليم على اهل الكتاب
٣٤٥	باب	=	باب ماجاء في قتل الاسارى والقتلاء	=	باب ماجاء في كراهية المقام بين الظاهر والمخفى
=	باب تضاد النذر عن الميت	٣٨٦	باب ملجأ في النهي عن قتل النساء والصبيان	٣٩٨	باب ماجاء في اخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب
=	باب ماجاء في فضل من اعتق	٣٨٧	باب	=	باب ماجاء في تركته النبي صلى الله عليه وسلم
=	ابواب السير	٣٨٨	باب ماجاء في الغلول	٣٩٩	باب ملجأ قال النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة الخ
=	باب ملجأ في الدعوة قبل القتال	=	باب ماجاء في خروج النساء في الحرب	=	باب ماجاء في الساعة التي يستحب فيها القتال
٣٤٦	باب	=	باب ماجاء في قبول هدايا المشركين	٣٩٩	باب ملجأ في الطيرة
=	باب في البليات والغارات	٣٨٩	باب ملجأ في سجدة الشكر	٣٩٩	باب ملجأ في وصية النبي صلى الله عليه وسلم
٣٤٧	باب في التحريق والتخريب	٣٩٠	باب ملجأ في امان المرأة والعبد	٣٩٩	باب ملجأ في وصية النبي صلى الله عليه وسلم

تم فهرس الجدل الثاني من جامع الترمذي مع شرح تحفة الاحوذى

کتبہ محمد ابراہیم کاتب ساکن
ڈھونیک ڈاکخانہ وزیر آباد
ضلع گجرات والہ